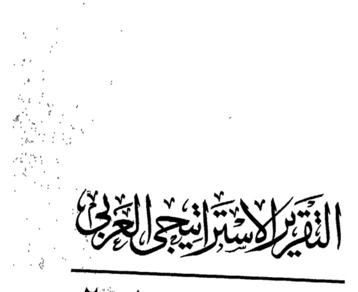


التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٠١



٢٠٠١



٢٠٠١

الطبعة الأولى - القاهرة - مايو ٢٠٠٢

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام

أنشئ عام ١٩٦٨

يتكون المركز من وحدات هى: وحدات العلاقات الدولية - وحدة النظم السياسية - وحدة الدراسات العربية - وحدة الدراسات الاقتصادية - وحدة الدراسات العسكرية - وحدة الدراسات الاجتماعية - وحدة الدراسات التاريخية - وحدة الدراسات الإعلامية .

أهم مطبوعات المركز:

- التقرير الاستراتيجى العربى (سنوى منذ عام ١٩٨٥)
- سلسلة كراسات استراتيجية (منذ عام ١٩٩٠)
- مجلة مختارات إسرائيلية (شهرية)
- الملف الاستراتيجى (شهرى)
- قراءات استراتيجية (شهرية)
- مختارات إيرانية (شهرية)
- الاتجاهات الاقتصادية الاستراتيجية .
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .

إدارة المركز:

مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء - المبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ - فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣



التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٠١

رئيس التحرير

د. حسن أبو طالب

نائبا مدير التحرير

أحمد إبراهيم محمود - أيمن السيد عبد الوهاب

القاهرة ٢٠٠٢

المشاركون فى التقرير

■ تفاعلات دولية ■

د. ألفت حسن أغا ضياء رشوان د. عماد جاد
محمد فايز فرحات

■ تفاعلات إقليمية ■

د. محمد السعيد إدريس أحمد منيسى

■ النظام الإقليمى العربى ■

د. جمال عبد الجواد هناء مصطفى عبيد صبحى عسيلة

■ جمهورية مصر العربية ■

د. عمرو هاشم ربيع أيمن السيد عبد الوهاب عمرو الشوبكى

■ دراسات عسكرية ■

د. محمد قدرى سعيد محمد عبد السلام أحمد إبراهيم محمود

■ دراسات اقتصادية ■

عبد الفتاح الجبالى مجدى صبحى

مشاركون من الخارج

د. عبد العاطى محمد د. السيد عوض عثمان د. عصام الدين فرج د. محمد ظهرى
خالد السرجانى محمد أبو الفضل علاء سالم سعيد عكاشة
محمد حسين ريمون كامل ماهر أكرم حنا عاطف سعداوى

باحثون مساعدون

هشام الصادق إيمان فودة شريف زيفر محمد عباس ناجى
عادل عبد الصادق حسام حسن محمد عز العرب

المدير الفنى: السيد عزمى
التصميم والإخراج: حامد العويضى
قسم الجمع: حسنى إبراهيم

السكرتارية الإدارية: سرية نوفل مها هاشم

وحدة المعلومات: ثريا حميدة مارسيل حنا حازم محفوظ

المحتويات

التفاعلات الدولية

التفاعلات الإقليمية

الصراع العربي الإسرائيلي

النظام الإقليمي العربي

جمهورية مصر العربية

عالم ما قبل.. عالم ما بعد

■ د. حسن أبو طالب

لم يكن العام ٢٠٠١ عاما عاديا، لا عربيا ولا عالميا، ورغم كثافة اللحظة الخاصة بحدث الهجوم على الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر، فإن العالم العربى كان يعرف تلك اللحظات الكثيفة من التفاعلات والانفعالات والترددات السياسية والفكرية قبل ذلك بحوالى عام كامل حين انطلقت انتفاضة الأقصى وتوقفت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية واختلطت الأحداث وفقدت اتجاهها المستقي،م أو على الأقل اتجاهها الواضح ابتداء وانتهاء. إذ امتزجت وتداخلت الوقائع والنظرات، على نحو مفهوم أحيانا وعلى نحو مُربك أحيانا أخرى، ما بين تفاؤل عربى بأن تكون الانتفاضة الفلسطينية نقطة بداية جديدة لتصحيح العلاقة بين الفلسطينيين أنفسهم، ومن ثم تسهم إيجابيا فى تعديل موازين القوى التفاوضية المختلة بشدة، وتسهم تاليا فى الإسراع بزوال الاحتلال، وأن تلعب القمة العربية الدورية الأولى التى التأمت فى نهاية مارس بعمان دورا منهجيا فى إعادة الاعتبار مرة أخرى لمقولات من قبيل التضامن العربى والتكامل الاقتصادى والنهوض السياسي، وما بين قدر كبير من التشوش السياسى والاستراتيجى عبر عنه انتخاب أحد مجرمى الحرب رئيسا لوزراء الدولة العبرية، على خلفية التطرف وإنكار الحقوق العربية ونشر التهديدات فى كل اتجاه، حتى تلك التى تعرف تقليديا بأنها اتجاهات حريصة على السلام التعاقدى مع الدولة العبرية.

وكما يمكن للقضية الفلسطينية أن تُعرف بما قبل الانتفاضة وما بعدها، والنظام الإقليمى

العربى بما قبل الانعقاد الدورى للقمة وما بعد الانعقاد الدورى لها، والتفاعلات العربية بما قبل الغزو العراقى للكويت وما بعد هذا الغزو، فإن النظام الدولى يمكن أن يعرف أيضا فى مراحله الحديثة بما قبل سقوط الاتحاد السوفيتى وزمن الحرب الباردة، وما بعد سقوطه وانهيار جدار برلين ونشوء ما وصف بالنظام الدولى الجديد، وأخيرا عالم ما قبل هجمات ١١ سبتمبر وعالم ما بعد تلك الهجمات.

لحظة فارقة أم لحظة كاشفة

واقع الأمر، قد لا يرى كثيرون أن تداعيات ونتائج الحادى عشر من سبتمبر، فيها ما يعبر عن عالم ما قبل وعالم ما بعد، وان الحدث ونتائجه هو استمرار لنفس النهج الاستعلائى الأمريكى الغربى على كثير من شعوب العالم الثالث، وفى مقدمتها العربية والإسلامية. ربما مع اختلاف فى التفاصيل هنا أو هناك. وهنا يمكن أن نشير الى مقولتين مختلفتين، وإن كانتا متداخلتين، للتعبير عما جرى؛ الأولى أن ١١ سبتمبر هو تعبير عن لحظة زمنية فارقة، والثانية أن ما جرى فى ذلك التاريخ هو مجرد لحظة كاشفة. وإذا كانت اللحظة الفارقة واضحة فى معناها، بمعنى فاصلة بين ما قبلها وما بعدها، فإن اللحظة الكاشفة قد تثير بعض الخلط. فالكشف هنا يعنى التخلص من الرتوش الشكلية، ومن ثم الكشف عن الجوهر الخالص، تماما كما هو بناء أو جدار محلى بألوان زاهية، وفى لحظة ما تتداعى هذه الألوان والرتوش أو أجزاء منها، وينكشف الجوهر بثغراته الحقيقية التى كانت مخبأة من قبل وراء تلك السحب من الألوان الزائفة البراقة.

وأصحاب مقولة اللحظة الكاشفة يرون أن ما حدث فى ١١ سبتمبر لم يكن سوى تعبير فاقع الى حد ما، أو صيغة درامية للتعبير عن الرفض للظلم والقهر والاستعلاء، يقابله من الجانب الآخر إصرار على الخطأ والتمادى فيه، بل تطويره إلى آفاق أخرى من هذا الخطأ ضد المقهورين والمظلومين والمستهدفين، لاسيما من العرب والمسلمين. بمعنى آخر، أن ما حدث ليس سوى فصل من فصول المواجهة ضد القهر والظلم، اللذين كانا قائمين من قبل ١١ سبتمبر واستمرا على حالهما بعده. وربما لا يكون هناك جديد سوى التغير فى شكل المواجهة، إذ صارت مفتوحة أكثر ومنكشفة اكثر وعارية من كثير من الأسمال التى كانت تغطيها من قبل.

الأمر على هذا النحو يعنى أن ١١ سبتمبر لم يكن سوى فصل فى مواجهة قائمة ومستمرة بين طرفين، أحدهما العالم الإسلامى والعربى، والثانى العالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة، وان هذا الفصل لا جديد فيه سوى الكشف عن المستور الذى كان غائبا عن وعى البعض وليس

الكل، أو بعبارة أخرى تحول طور المواجهة من حال الستر إلى حال الانكشاف.

ومثل هذا المنطق، القائم أساسا على النظر إلى العالم وما يجرى فيه من منظور فكرة المواجهة التاريخية بين الإسلام والمسلمين من جانب والغرب العلمانى من جانب آخر - رغم صحة بعض ما فيها - إلا أنه يقترب كثيرا من المنهج الفكرى الذى يتبعه بعض الغرب بؤسساته ومفكريه وباحثيه، وليس كله، حول صراع الحضارات، وهو إن تضمن قدرا من الصحة، لاسيما ما يتعلق بالاستعلاء الأمريكى الغربى، إلا أنه لا يخلو من نقاط ضعف كبرى، تماما كتلك التى وجُهت وما تزال الى أنصار المقولة الأمريكية ذائعة الصيت حول صراع الحضارات. فعلى الصعيد الشكلى البحت، فإن لحظات الكشف عن المستور أو ما هو مزيف، ورغم أنها تهدف الى التقليل مما جرى فى ١١ سبتمبر وما بعده، باعتباره مجرد فصل من فصول عملية تاريخية استمرت من قبل، وسوف تستمر من بعد، فإنها تؤكد بطريق غير مباشر على أن تلك اللحظة هى لحظة فارقة بمعناها التاريخى أيضا، لأنها على الأقل فرقت بين فصل ذهب إلى حاله، وفصل جديد دخلت فيه تلك المواجهة التاريخية طورا جديدا ومختلفا. وثانيا أنها فرقت بين ما كان مستورا وما صار مكشوفا، وثالثا لأنها أثارت بدورها الكثير من الإشكاليات الفكرية والسياسية والدينية على نحو واسع سواء فى الشرق المسلم أو الغرب المسيحى العلمانى.

إن مثل تلك اللحظات التى تثير كل تلك الإشكاليات دفعة واحدة، وفى مدى زمنى قصير للغاية وتنقل حال المواجهة من طور الى آخر، هى اكثر من مجرد كونها لحظة إزالة قشور أو مسح ألوان براقة أو غير براقة عن جدران عتيق. إننا بالفعل أمام جدران جديدة ممزوجة بألوان جديدة قديمة، نختلف حول أبعادها وحول القدرة على العبور فوقها أو تحتها. ومن ثم فهناك عالم جديد، أو لنقل - بدرجة اكبر من الدقة والتحفظ معا - إننا نواجه عالماً يختلف كثيرا عما كان عليه الوضع قبل ١١ سبتمبر.

تغيير جزئى لكنه حاسم

إن التفرقة بين ما قبل وما بعد حدث معين، ربما لا تعنى الكثير من التغييرات الجذرية والهيكلية، ولكنها تعنى على الأقل تغييرا جوهريا فى أحد الأبعاد، يتبعه تغييرات مختلفة الحدة والكثافة فى الأبعاد الأخرى. وما دمنا نتحدث عن عوالم تختلط فيها أبنية مادية وأخرى قيمية ومعنوية وأنماط من السلوكيات بين المجتمعات وبعضها، وفيما بين المجتمعات أنفسها، فإن الحديث عن تغيير شامل وحاسم بين لحظة وأخرى يبدو أمرا مستبعدا، على الأقل لم تحدث

حرب كونية حتى يترتب عليها مثل هذا التغيير الكلى والشامل. فنحن أمام حدث كبير نتج عنه تغيير فى جوانب مهمة من المعادلات السائدة فى العلاقات الدولية، وليست كلها.

إذا، ما عرفه العالم فى الحادى عشر من سبتمبر هو تغيير جزئى ولكنه مهم وحاسم معا، فى الوقت نفسه، فإن الأبعاد الأخرى تظل محتفظة بقدر اكبر من قوامها السابق على هذا التغيير، ولكنها لم تُعفى من تغييرات مختلفة الحدة والكثافة، وذلك حسب موقعها ومدى ارتباطها بالبعد محل التغيير المهم.

وإذا طبقنا هذه المعايير العامة على ما جرى فى العالم وللعالم فى الحادى عشر من سبتمبر وما بعده، فلن يكون عسيرا اكتشاف تغييرات كبرى فى جوانب بعينها فى النظام الدولى وفى التفاعلات الدولية وفى العالمين العربى والإسلامي، فضلا عن استمرار جوانب أخرى على حالها العام من جانب، ولكن مع تحولات مهمة فى تفاصيلها وطرق أدائها. وهو ما يبدو فى التفرقة المعهودة فى تحليل مستويات النظام الدولى بين هيكل القوة المادية للنظام وتفاعلات النظام وقائمة الأولويات السائدة فى لحظة زمنية بعينها. وكما هو واضح، فإن التغيير الذى لحق بالنظام الدولى بعد الحادى عشر من سبتمبر أصاب فى العمق كلا من نظام التفاعلات الدولى وقائمة الأولويات، التى شهدت بدورها صعودا لمفهوم "الحرب ضد الإرهاب الدولى" على حساب العديد من الأولويات التى هيمنت على النظام الدولى فى المرحلة السابقة، فى حين بقى مستوى هيكل القوة المادية على حاله، حيث تتربع الولايات المتحدة منفردة على القمة، وتستمر القوى الدولية الأخرى الأكبر على حالها تقريبا.

من جانب آخر، فإن عددا من العناصر التى ظلت على حالها المادى، نالت بدورها بعضا من التغيير، فالأمم المتحدة مثلا موجودة كبناء وكنمط تفاعلات وكرمز من رموز النظام الدولى فى حقبه المختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى الآن، ولكن دورها فى قضايا السلم والأمن الدوليين يمكن أن يكون محل نظر فيما بعد ١١ سبتمبر، وتحديدا فيما جرى من حرب أمريكية بريطانية ضد حكومة طالبان الأفغانية وتنظيم القاعدة. كما أن دور هذه المنظمة الدولية فى قضية محاربة الإرهاب الدولى فيه الكثير مما يقال، سواء فيما يمكن أن تلعبه وتقوم به لخدمة المجتمع الدولى ككل، أو فيما قامت به فعلا، وهو دور محدود ومنحاز، فى الفترة التالية لهجمات سبتمبر. والمسكوت عنه هنا أو الدور الغائب حين تتوافر القدرة النظرية لذلك، يشير بدرجة ما الى تغيير قد لا يكون لافتا للنظر ولكنه موجود. فالمحدودية عبرت عن نفسها فى دور تمرير وإسباغ الشرعية على الفعل الأمريكي، وفى عدم الانخراط فى دور شامل لمعالجة قضية

الإرهاب الدولى بصورة تعكس التوافق الدولى، كما طالب بذلك كثير من الدول الأعضاء فى المنظمة. أما الانحياز فقد ظهر جليا فى كون الإجراءات التى اتخذت تحت مظلة الأمم المتحدة كانت مُصممة لخدمة الحملة الأمريكية، سواء فى الحصول على مساندة مادية أو معنوية أو معلوماتية، أو فى إسباغ الشرعية على الوجود الأمريكى العسكرى فى أفغانستان نفسها. وما عدا ذلك لم تهتم به المنظمة ولم تقدر عليه أصلا.

وقس على ذلك الكثير من الأبعاد التى استمرت فى شكلها العام بعد ١١ سبتمبر، ولكنها تغيرت فى كثير من مضمونها. فحق الدفاع عن النفس مثلا، وهو أحد المبادئ الهامة التى تعترف بشرعية مقاومة الشعوب للقوى الغاصبة والمحتلة، صار فيما بعد ١١ سبتمبر هجوما وعدوانا طال أبرياء لا ذنب لهم، كما ظهر فى التطبيق الأمريكى له ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان حتى قبل أن تظهر الدلائل والقرائن الثابتة الدالة على كونهما مسئولين مباشرة عما جرى فى الحادى عشر من سبتمبر. وحتى مع قبول مسئولية طالبان والقاعدة المباشرة عن تلك الهجمات، فإن التطبيق الأمريكى لحق الدفاع عن النفس جاء ضاربا بعرض الحائط نظام الأمن الجماعى الوارد فى ميثاق الأمم المتحدة، ومتجاوزا أيضا المواثيق والتحالفات التى أقامتها الولايات المتحدة نفسها مع غيرها من الدول الغربية الحليفة كما هو الحال فى الناتو. وحين يتحول حق الدفاع عن النفس الى مجرد رغبة فى الانتقام والعمل الأحادى المتطرف المتجاوز خبرة البشرية فى التنظيم الدولى، وإجبار الآخرين على تقديم المعونات والمساعدات الفنية والمعلوماتية لخدمة حرب ذاتية بالدرجة الأولى، عند ذاك، تكون البشرية كلها أمام لحظة تضارب واختلاط فى المعايير، لها نتائجها العكسية الضارة بالجميع.

وينطبق الأمر نفسه على ذلك الخلط المتعمد لمفهوم حق مقاومة الاحتلال والتمييز، وهو الحق الذى عرفته البشرية وأضفت عليه احتراما واجبا، ولكنه بعد الحادى عشر من سبتمبر، ومع الهجمة الامريكية المنهجية على شعوب ومجتمعات عربية وإسلامية، تحول هذا الحق المشروع إلى فعل مرفوض وإرهاب ممجوج. وتصل المفارقة إلى أقصاها مع الإصرار على نزع صفة الإرهاب عما يقوم به الاحتلال الاستيطانى الإسرائيلى العنصرى ضد الشعب الفلسطينى، بل ومنح هذا الإرهاب المنهجى صفة الدفاع عن النفس. والمفارقة هنا أن العرف الأمريكى بات لا يرى فى الدولة كائنا اجتماعيا يمكنه ان يقوم بالإرهاب البشع والواسع النطاق، ولكنه يرى فى حفنة من الأشخاص سواء اجتمعوا على صيغة تنظيمية أو عملوا بدافع عفوى بحت، وقاموا بعمل يعبر عن أعلى درجات اليأس والإحباط وأعلى درجات التضحية بالنفس من أجل قضية ما، مبررا

لوصمهم بالإرهاب ، ومبررا لجميع الجيوش والأساطيل والضغط على العالم كله من أجل ضرب هذه الحفنة التى لا ترضى عنها القوة الأكبر فى عالم اليوم.

وفى مثل هذه اللحظات التى تختلط فيها المعايير وتغيب فيها النظم القيمية الواضحة القائمة على الأخلاق، ويضرب فيها بعرض الحائط مصالح البشرية وخبرتها التاريخية كلها، وتتجسد فيها مساع حميمة لبلورة نظام تفاعلات دولية غير تعددى، ولا يعترف إلا بمصالح قوة وحيدة ومن يسيرون فى ركابها، وتتعاظم فيها النزعات الأحادية الاستعلائية، تصبح البشرية بأسرها أمام تحد، واختبار كبيرين، لا تنفع فيهما التحركات المنفردة ، ولا تصلح فيهما النزعات الانتقامية العابرة. ويكون الخلاص فى استراتيجية مواجهة هادئة، يتجمع حولها المتضررون، يقيمون بأنفسهم ولأنفسهم صرحا من الحماية وبناء من القوة المضادة لكل ما هو انعزالى وانكفائى وذى طابع استعمارى إمبراطورى، لم يعد يتناسب مع النضج الإنسانى الذى وصلت إليه المجتمعات البشرية، رغم ما يواجه بعضها من مشكلات تخلف ونمو.

التدخلية الأمريكية الجديدة

إن التحولات التى يمكن ملاحظتها بعد الحادى عشر من سبتمبر كثيرة ، فلقد أطلق الحدث ما يمكن وصفه بتيار أمريكى جديد فى السياسة الدولية، يعبر عن "تدخلية جديدة". والتدخل المباشر أو غير المباشر من قبل القوى فى شئون الضعفاء، أمر معروف على مر التاريخ، ولكنه فى هذه المرة، وأخذا فى الاعتبار حقائق التنظيم الدولى المعاصر، يختلط بأمر آخر يُضفى عليه المزيد من التفرد والجدة. هذا الأمر الآخر هو النزعة الإمبراطورية التى باتت تهيمن على السلوك الأمريكى فى ظل الإدارة الجمهورية تجاه الغير، بما فى ذلك الحلفاء أنفسهم. هذه النزعة الإمبراطورية الأمريكية وإن كانت تذكر بسلوك الإمبراطوريات القديمة فى الهيمنة على مقدرات الشعوب الاخرى واستنزاف ثرواتهم واحتلال أراضيهم والتحكم فى مصائرهم، فإن الحالة الأمريكية، والتى نَظَّرت لها مراكز بحوث تابعة أو قريبة من الحزب الجمهورى، تُعيد طرح المفهوم الإمبراطورى التاريخى / التقليدى ولكن بما يتوافق مع روح العصر القائم على تقنيات الاتصال والحريات والتأثيرات المتبادلة والمفتوحة بين المجتمعات وبعضها البعض، واستنادا الى حقيقة أن الولايات المتحدة هى القوة الأكبر اقتصاديا وعسكريا وتقنيا فى العالم المعاصر.

بيد أن جوهر الفعل الإمبراطورى يظل هو نفسه الهدف الأمريكى، أى الهيمنة على مقدرات

الآخرين وثرواتهم ومصائرهم، وتسخيرها لمصالح الإمبراطورية الأمريكية. ولعل الفارق الوحيد بين الفعل الإمبراطوري القديم والمسعى الإمبراطوري الأمريكي في طوره المعاصر يكمن في تغييب مبدأ الاحتلال المباشر لأراضي الغير، إذ لا يوجد في الفكر الأمريكي الإمبراطوري المعاصر ما يشير الى تسيير الغزوات المباشرة والوجود المادي المباشر في أراضي الآخرين. لكن الأمر على الصعيد العملي/ الواقعي لا يخلو من تداخل نسبي، فالوجود العسكري الأمريكي في مناطق عدة من العالم حقيقة لم تتغير منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، كما تشهد على ذلك حالات ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان، ومن قبل عقد مضى، الفلبين وتايلاند. وفي العقد الأخير، الكويت وقطر والبحرين والسعودية. وهو وجود مادي عسكري مباشر ارتبط بحالة التوازن الإقليمي الأمني في المناطق المحيطة بهذه المواقع. وهنا نقطة اختلاف جوهرية مع الوجود العسكري الأمريكي الجديد بعد الحادي عشر من سبتمبر والذي شهدته حالات باكستان وأفغانستان وأوزبكستان وقرغيزيا، وفيما بعد جورجيا والفلبين واليمن، ناهيك عن الانتشار البحري الامريكي الجديد في مناطق عدة من العالم، كجزء مما يوصف بالحرب على الإرهاب الدولي. ومثل هذا التدخل العسكري وإن عُد رمزيا أحيانا، أو مباشرا ذا نزعة إحتلالية مباشرة ، أيا كان الاسم الدولي الذي تتدثر به كما هو الحال في أفغانستان، فإنه يعكس الروح الإمبراطورية الأمريكية الجديدة قبل أي شيء أخر.

هذه الروح تظهر أكثر وأكثر فيما يمكن وصفه بالتدخلية الجديدة. ومعروف أن التدخل في شئون الآخرين من الضعفاء أو الذين جاد عليهم الزمن بالثروات المادية والمواقع الاستراتيجية، ليس أمرا جديدا، فتلك سمة أصيلة في العلاقات الدولية منذ أن تبلورت الكيانات السياسية ذات المصالح المتضاربة أو المتقاطعة، وسواء أخذ الأمر صورة المدينة الدولة، أو الإمارات المتناحرة أو الإمبراطوريات او الدولة القومية التي نعرفها في واقعنا المعاصر.

والتدخلية الجديدة التي نعنيها في الفترة التالية لهجمات ١١ سبتمبر تختلف عن تلك التي عرفها النظام الدولي في غضون العقد المنصرم، وأخذت شكل الدعوة بالتدخل في شئون الغير لما وصف بالاعتبارات الإنسانية، ووجدت تطبيقاتها المباشرة في التدخل الأوروبي الأمريكي في البوسنة وكوسوفو وكرواتيا،والتدخل الفرنسي في بوروندي ورواندا ١٩٩٤ و١٩٩٥ لمنع تفاقم الصراع الأهلي هناك، وما جرى في سيراليون منتصف التسعينات بواسطة قوات أفريقية إقليمية. ومن قبل كان التدخل الأمريكي في الصومال مطلع التسعينات، وكان الهدف المُعلن أمريكيا احتواء الصراع بين قادة الحرب الصوماليين وتوفير حماية إنسانية لشعب الصومال.

كان التبرير الأعظم لهذه الحالات الشهيرة للتدخل الدولى فى العقد المنصرم هو الاعتبارات الإنسانية، والذى بناء عليه صاغ البعض مفهوم التدخل الانسانى، حيث قُصد به ما اعتبر حق المجتمع الدولى، تحت مظلة الأمم المتحدة وفى حالات معينة خارجها، فى التدخل فى شئون دول أخرى لمنع الانتهاكات الكبرى التى تحدث لحقوق الإنسان للغالبية من أبنائه على يد السلطة القائمة، أو على يد فئة أخرى من الشعب ذاته. وربما جسدت حالة كوسوفو، بشقيها المآسى الإنسانية التى تعرض لها المسلمون على يد قوات الصرب بقيادة الديكتاتور ميلوسوفيتش، وقرار الولايات المتحدة بالتدخل العسكرى تحت مظلة الناتو لوضع حد لهذه المآسى، الحالة الأبرز فى هذا المضمار، والتى أثارت جدلا سياسيا وقانونيا حول خطورة السماح بمثل هذه النوعية من التدخلات الدولية التى تتم بعيدا عن مظلة الأمم المتحدة، حتى ولو كان هناك مبرر إنسانى قوى. إذ أن ذلك يتناقض مع مبدأ سيادة الدولة، الذى يُعد المبدأ الحاكم لعلاقات الدول المعاصرة، كما أنه يبرر ممارسة أنواع من الوصاية من قبل الدول الاقوى على الدول الأضعف باسم حقوق الإنسان.

وقد وصل مؤيدو هذا النوع من التدخل الى حد اعتبار أن السيادة فى الأصل هى للشعب وحرياته الأساسية، وهى لها الأولوية على ما عداها، وانه إذا ما عجز الشعب، أو غُلب على أمره، فمن حق المجتمع الدولى بقيادة قواه الكبرى التدخل لإعادة سيادة الشعب الى حالتها الأصلية بغض النظر عن الاعتبارات القانونية الشكلية المتعلقة بسيادة الدولة، التى هى الآن فى تناقص مستمر، قياسا على كانت عليه فى العصور الأولى للدولة الوطنية القومية.

هذا الجدل الذى ساد فى الأعوام الأخيرة فى العقد المنصرم يبدو الآن عتيقا ولا صدى له، فحالات التدخل الجديدة لم تعد تكترث لا بالسيادة ولا بحقوق الإنسان الأساسية، ولا بالحق الأصلى للمجتمعات الإنسانية فى اختيار أسلوب ونمط حياتها على النحو الذى يرضيها ويحقق لها تجانسها الروحى والمادى. وحين نقول بالتدخلية الجديدة، فإننا نعنى تيارا جديدا من التدخل ذى الطابع الشامل الذى يهدف الى تغيير أسس العلاقات الدولية على نحو جذرى، ودون أن يكترث بأى شيء إنسانى أو يتعلق بالسيادة، وهو تيار يتضمن ممارسة أنواع شتى من التدخل السافر أو المستتر والذى تمارسه القوى الأكبر، وتحديدا الولايات المتحدة لغرض وحيد معلن يتعلق بما تعرفه الحرب ضد الإرهاب الدولى، أو بالأحرى حماية مصالحها المباشرة بالدرجة الأولى، بغض النظر عن مصالح الشعوب والمجتمعات الأخرى.

وتعكس التدخلية الجديدة بُعدا هاما من التحول الذى أصاب العلاقات الدولية بعد ١١

سبتمبر الماضى، وهو إعلاء قيمة الحرب على ما يسمى بالإرهاب الدولى دون ان يكون هناك اى اتفاق أو توافق أو تراض على هذا المفهوم ومكوناته والآليات الأنسب لاحتوائه. ولن نعيد هنا ما ذكر من قبل حول أن الولايات المتحدة تصر على وضع تعريف للإرهاب يحقق لها مصالحها بالدرجة الأولى، ولا تكترث بمن يوافق أو يعترض، بل إنها تعمل على فرض هذا المفهوم واعتباره موجها للعلاقات فيما بين الدول وبعضها. وتعد حالة الحرب الأمريكية فى أفغانستان التعبير العملى الأول على تلك التدخلية الجديدة التى تمت باسم مواجهة الإرهاب، ونتج عنها تغيرات كبرى فى السياسات الآسيوية خاصة والدولية عامة.

لا تعرف التدخلية الجديدة الفارق بين العمل العسكرى أو السياسى أو الثقافى، فهى تجمع كل هذه الأبعاد معا، وتعمل وفقا لها، وهى تدخلية ذات طابع هجومى من جانب واحترازى من جانب آخر. وكأى شكل من أشكال التدخل، فالأمر هنا يتجاوز كل ما هو معروف حول السيادة، أو حماية حقوق الإنسان أو دفع الديمقراطية الوليدة فى بلد ما.

ويبرز الطابع الشمولى للتيار التدخلى الجديد فى اكثر من مجال، فإضافة الى العمل العسكرى المباشر، بما فى ذلك التمركز والاستقرار فى البلدان المستهدفة، أو التلويح بتوجيه ضربات عسكرية إذا لم تستجب للمطالب المقدمة، هناك جانبان آخران لا يقلان أهمية وخطورة، الأول هو التدخل السياسى والثانى التدخل الثقافى. وفى الواقع العملى يصعب التفرقة بينهما، ولكن النتائج تختلف فى كل مجال على حدة. فالطلب والضغط المباشر والمعلن مثلا من دولة ما، كما يجرى فى حالة باكستان باتخاذ إجراءات أمنية وسياسية بحق التنظيمات الكشميرية الإسلامية الجهادية، يعنى اكثر من مجرد أمنية سياسية عابرة، إذ تتعلق بجوهر السياسة الباكستانية نفسها تجاه واحدة من القضايا ذات الوضع الخاص والحساس، والمتجذرة فى النفسية الجماعية للشعب الباكستانى، والمرتبطة أيضا برؤية دينية وإنسانية للدولة الباكستانية ككل. كما يمس الطلب والضغط الخارجى سواء جاء من الهند أو من الولايات المتحدة هوية المجتمع الباكستانى، لا سيما اذا ما تعلق باتخاذ إجراءات مضادة لنوعية معينة من التعليم الدينى، والتى تعبر عن حاجة روحية وتعليمية لقطاع كبير من المواطنين. وقس على ذلك ما ذُكر حول طلبات معينة تقدمت بها واشنطن للكثير من الدول العربية، وجاء من بينها تغيير مناهج تدريس مادة الدين الإسلامي، وبحيث تقل عدد ساعات التدريس الى أقل من ٢٠٪ مما كانت عليه فى السنوات الدراسية السابقة، وأن يحدث تغيير فى طبيعة المنهج نفسه، وبحيث يتم التركيز على مبادئ معينة دون غيرها، لاسيما تجاهل مفهوم الجهاد الذى هو جزء أصيل فى

العقيدة الإسلامية وله ضوابطه الشرعية والفقهية، وأن يُصاغ الأمر من خلال تدريس مادة الدين الإسلامي في شق العبادات، والتغاضي عن الجوانب الأخرى ذات الطابع السياسي أو الروحي أو الإنساني العام. أو بعبارة أخرى، إعادة تصميم التعليم الديني الإسلامي بما يتوافق مع الحاجات الأمريكية، وليس مع حاجة الشرع الإسلامي والمجتمع الإسلامي نفسه.

إن مثل هذه الطلبات،أو بالأحرى التدخلات الثقافية والتعليمية - إن صحت - لا تهدف وحسب الى تغيير جزئي في العقلية الجماعية للأجيال الجديدة من أبناء العرب والمسلمين، ولكنها تعمل على التأثير على نمط التنشئة الدينية والاجتماعية، وتشكيل بيئة ثقافية جديدة في المجتمعات العربية والإسلامية، خاصة وان هناك إشارات أمريكية بضرورة أن تقل المساحة الزمنية للبرامج الدينية الإسلامية في المحطات التليفزيونية العربية، سواء الفضائية أو العادية. وخلاصة الأمر، أننا بالفعل أمام عملية هندسة اجتماعية وسياسية وثقافية تقوم بها القوة الكبرى في عالم اليوم للمجتمعات العربية والإسلامية. وهي عملية سوف تستمر في المدى المنظور، وربما تتطور إلى أشكال أخرى من المطالب ترافقها أنواع مختلفة من الضغوط المباشرة أو غير المباشرة.

تعكس هذه الجوانب للتدخلية الجديدة تلك الاستنتاجات المشوهة التي انتهت إليها مراكز القرار الأساسية في الولايات المتحدة، والتي اعتبرت أن هجمات سبتمبر هي نتيجة مباشرة لأفكار دينية خطرة، نتجت عن طريقة سلبية للتعليم الديني في العديد من البلدان العربية والإسلامية، الأمر الذي يستدعي إعادة تركيب العقلية الجماعية لهذه المجتمعات، حتى لا تمثل منبع خطر أو تهديدا لنمط الحياة الأمريكية والغربية مرة أخرى. وبغض النظر عن مدى الابتسار والتشوه في مثل هذه الطريقة من التفكير، فإن الأمر يبدو وقد حُسم أمريكيا على صعيد الاستنتاج، وعلى صعيد الخطوات والسياسات التي سيتم تطبيقها، وبُدئ بالفعل فيها، إن عسكريا أو سياسيا أو ثقافيا.

الأمر الثابت هنا أن العالم العربي والاسلامي، وهو الهدف الأول والأكبر، وإن لم يكن الوحيد، لتيار التدخلية الجديدة، مُقبل على مرحلة عسيرة، مليئة بالضغوط والتحديات التي سوف تمس هويته ورؤيته لدينه ولطريقته في الحياة. ووفقا للمؤشرات الظاهرة، فإن مؤسسات صنع القرار الأمريكية قد ارتاحت لتحميل العبء على الآخرين، وهم هنا المسلمون وفي القلب العرب، ولم تنظر الى كم الأخطاء التي وقعت فيها السياسات الأمريكية من قبل وشكلت الأساس لحالات لا مثيل لها من الظلم وإجهاض الحقوق والتنمر على الضعفاء. ويبدو أن حالة

الشعور بالقوة المطلقة وبضعف الآخرين وقلة حيلتهم، تلعب دورا كبيرا فى ضياع البوصلة والاتجاه الأمثل للتحرك الى الأمام. بيد ان هناك تحفظا يجب الإشارة إليه ، فالضغوط الأمريكية وأيا كانت قوتها، لا تبدو قابلة للنجاح في كثير من الحالات العربية والإسلامية، لسبب وحيدولكنه جوهرى يتعلق بأن الأمور المطلوب تغييرها أمريكيا جزء من العقيدة والهوية، وكلاهما واجب الحماية والتضحية من أجلهما.

هذا التقرير..

مع صدور هذا العدد من التقرير الاستراتيجى العربى للعام ٢٠٠١، يدخل بذلك عامه السابع عشر من العمر، وهى مدة كافية للقول بأن تقاليد إصدار التقرير قد نضجت من الناحيتين الأكاديمية التحليلية والفنية. وفى هذا العدد كان لزاما على فريق العمل أن يضع نصب عينيه البحث عن صيغة جديدة شكلا ومضمونا تعبر عن النضج والتجديد والابتكار، وفى الوقت نفسه الاحتفاظ بتقاليد البحث العلمى الرصين التى تمسكت بها كافة الأعداد السابقة من التقرير. وسوف يجد القارىء تقسيما جديدا لأبواب التقرير الرئيسية، حيث قُسمت إلى خمسة أبواب، تدرجت بدورها من الدائرة الأكبر ثم الأصغر فالأصغر وهكذا، وصولا إلى الدائرة المباشرة التى تعنى جموع المصريين؛ دائرة جمهورية مصر العربية.

وسوف يلاحظ القارىء أيضا أن الباب المخصص للصراع العربى الإسرائيلى، يتوسط التفاعلات الإقليمية والنظام الإقليمى العربى، وذلك انطلاقا من خصوصية هذا الصراع وكونه يعبر بحق عن درجة عالية من التداخل بين التفاعلات الفلسطينية ـ العربية مع دولة إقليمية، وهى تفاعلات يغلب عليها طابع الصراع، والتى تمس فى بعض مظاهرها وتطوراتها وجود النظام الإقليمى العربى نفسه، وليس فقط القضية الفلسطينية.

وعلى صعيد الشكل، تم الاهتمام بالأشكال التوضيحية وإطارات المفاهيم والمعلومات والخرائط ذات الصلة المباشرة بالتحليلات، وبعض صور ذات دلالة. والمرجو أن تسهم هذه الإضافات فى مزيد من توضيح ما غمض فى متن التحليل، وأن تكشف عن جوانب أخرى تمثل معينا للقارئ على مزيد من تفهم ما جرى واستيعاب بعض الخلفيات التى اقتصر المتن التحليلى على الإشارة إليها بصورة عابرة أو سريعة. وأملنا ان يضيف هذا العدد من التقرير الإستراتيجى العربى للعام ٢٠٠١، الكثير من المعلومات والتحليلات لأهم القضايا والتطورات الدولية والعربية والمصرية، للقراء والمهتمين بقضايا العالم والأمة العربية والإسلامية، والمتابعين لأحوال مصر داخليا وخارجيا، وأن يفتح الباب مرة أخرى أمام حوار سياسى وثقافى مسئول بين المهتمين من المصريين والعرب، فالهدف مشرك و لا خلاف عليه، سواء أخذ شكل المساهمة فى تطوير النظام العربى، أو حث مجتمعاتنا العربية على التقدم حثيثا نحو حريتها وتماسكها وكرامتها.

■ مقـــدمـــة ■

نحو مبادرة حضارية عربية

■ السيـد يـسين

أستاذ علم الاجتماع السياسى

مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

هناك اجماع بين الباحثين والمثقفين العرب على أن المجتمع العربى يمر بأزمة ثقافية . وهذه الأزمة كما سبق لنا أن حللناها أزمة مثلثة الأبعاد، فهى أزمة شرعية وأزمة هوية وأزمة فى العقلانية العملية.

ويحتاج المجتمع العربى للخروج من هذه الأزمة إلى استراتيجية حضارية تركز على سبل النهوض لتجاوز التخلف السياسى والاقتصادى والثقافى. غير أن هذه الاستراتيجية تحتاج إلى فهم عميق للتغيرات الكبرى التى حدثت فى بنية المجتمع العالمى، والتى أبرز عناصرها ظاهرة العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية. وإذا أضفنا الى ذلك كله أننا ودعنا القرن العشرين بكل إيجابياته وسلبياته ودخلنا بالفعل فى إطار الألفية الثالثة بكل وعودها وآمالها فى خير الإنسانية ، لأدركنا أن أى استراتيجية حضارية لأى منطقة ثقافية فى العالم، تحتاج أولا إلى تحليل دقيق للمشهد الثقافى العالمى .

وإذا كانت كل هذه المقدمات ينطلق منها مجموعة كبيرة من العلماء الاجتماعيين والمثقفين وصانعى القرار من السياسيين، إلا أنه يمكن القول أن المشهد السياسى والثقافى قد تغير كلية عقب أحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ .

ذلك أن الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية وما تلاها من إعلان الحرب على الإرهاب، فيما وصف بصدق أنها أول حروب القرن الحادى والعشرين، تدعو بشدة إلى صياغة مبادرة حضارية عربية، لا تهدف أساسا إلى تبييض وجه المسلمين والعرب من تهمة الإرهاب، ولكنها أكثر من ذلك لابد أن تقدم مقترحات إيجابية بصدد عديد من الموضوعات الخلافية التى تواجه المجتمع العالمى اليوم، والتى لابد أن تساهم فى طرحها فى إطار عملية حوار الحضارات التى كانت قائمة قبل الأحداث الأخيرة، . والتى يخشى أن تتحول إلى صراع بين الحضارات .

فى ضوء ذلك تنقسم دراستنا إلى أقسام ثلاثة :

الأزمة الثقافية العربية

المشهد الثقافى العالمى

نحو استراتيجية حضارية عربية

نحو مبادرة حضارية عربية

أولا : الأزمة الثقافية العربية

أشرنا من قبل فى مقالنا "الحداثة العالمية، الأزمة الثقافية" إلى أن هناك اتجاها يسود بين عدد من الباحثين يركز على الصلة بين أزمة الحداثة العالمية والأزمة الثقافية فى مجتمعات متعددة. وفى تقديرنا أن المجتمع العربى يمر فى الوقت الراهن بأزمة ثقافية. والأزمة الثقافية العربية متعددة الجوانب، فهى أزمة شرعية وأزمة هوية، وأزمة عقلانية فى نفس الوقت. ومما يلفت النظر -من وجهة نظر مقارنة- أن هذه الأزمات سائدة أيضا فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. غير أن ذلك لا يعنى أن أسباب هذه الأزمات فى الدول الغربية المتقدمة هى نفسها أسبابها فى المجتمع العربى. ومرد ذلك إلى التاريخ الاجتماعى الفريد لكل منطقة ثقافية فى العالم، والذى يجعل الظواهر الاجتماعية والسياسية والثقافية لها أسبابها الخاصة. فى ضوء ذلك نبدأ بالحديث عن أزمة الشرعية فى الوطن العربى.

أزمة الشرعية

ركز الباحثون العرب فى العقد الأخير على الديمقراطية باعتبارها أحد المخارج الأساسية للخروج من أزمة الثقافة العربية، بالإضافة إلى أنها مرغوبة لذاتها كنظام سياسى، بعد أن ظهرت الآثار المدمرة للحصاد المر للتسلطية العربية بكل أشكالها، والتى سادت الوطن العربى فى العقود الأربعة الأخيرة.

ومن المظاهر البارزة لاهتمام الباحثين العرب بالموضوع، أعمال ندوة "أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى" التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى قبرص، وذلك فى الفترة من ٢٥ نوفمبر إلى ٣٠ نوفمبر عام ١٩٨٣، وتضمن المجلد الذى ضم أعمال الندوة مجموعة ممتازة من البحوث التى حاولت أن تستكشف مختلف جوانب أزمة الديمقراطية.

وموضوع شرعية النظم العربية موضوع يثير مشكلات نظرية ومنهجية وتاريخية متعددة، ليس هنا مجال الخوض منها. غير أنه لابد من أن نتفق أولا على تعريف للشرعية، وتحديد لمصادرها، قبل أى حديث على سيادة الدولة التسلطية فى الوطن العربى بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، وظاهرة تآكل شرعية هذه الدولة فى الوقت الراهن.

تعريف الشرعية -كما ورد فى بحوث الندوة- هى "قبول الأغلبية العظمى من المحكومين لحق الحاكم فى أن يحكم، وأن يمارس السلطة، بما فى ذلك استخدام القوة".

أما عن مصادر الشرعية فهناك اتفاق بين العلماء الاجتماعيين على أن النموذج الذى صاغه ماكس فيبر، يكاد يكون حتى اليوم النموذج الشامل لمصادر الشرعية، والتى حددها فى ثلاثة أنماط نموذجية: التقاليد، والزعامة الملهمة (الكاريزما)، والعقلانية القانونية.

وإذا تتبعنا التاريخ الحافل للنظام السياسى العربى منذ الخمسينات حتى اليوم، بما فيه أنظمة ملكية وأنظمة جمهورية، سنلاحظ تساقط بعض النظم الملكية مثل النظم الملكية فى مصر (١٩٥٢) وتونس (١٩٥٦) والعراق (١٩٥٨)، واليمن (١٩٦٢)، وليبيا (١٩٦٩) مما يعنى فى الواقع تآكل شرعيتها السياسية، ونشوء أنظمة جمهورية محلها مؤسسة على شرعية جديدة هى شرعية الثورة فى الغالب الأعم.

وهذه النظم السياسية العربية الراديكالية، والتى أسست شرعيتها على أساس تحقيق الاستقلال الوطنى، والعدالة الاجتماعية، والتنمية الشاملة، وخاضت فى سبيل ذلك معارك شتى داخلية مع القوى السياسية المنافسة انتهت بتصفيتها والقضاء عليها، هذه النظم نجدها منذ الثمانينات تواجه مشكلة تآكل شرعيتها السياسية، والذى هو حصيلة فشلها الذريع فى الحفاظ على الاستقلال الوطنى، ومواجهة تهديدات الأمن من قبل إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وفشلها فى التنمية، وعجزها عن تحقيق قيم الديمقراطية والمشاركة السياسية.

وكان رد فعل بعض هذه الأنظمة -لإنقاذ شرعيتها المتهاوية - تطبيق استراتيجيتين:

١ – النزوع إلى تعددية سياسية مقيدة لتخفيف الضغط عن النظام السياسى، وإتاحة الفرصة للأصوات المعارضة أن تعبر عن نفسها، وذلك فى حدود الدائرة الضيقة التى رسمتها للمشاركة، والتى لا تتضمن إمكانية تداول السلطة.
٢ – ممارسة القمع المباشر ضد الجماعات السياسية التى لم يعترف بحقها فى المشاركة السياسية، أو التى لم تقبل بفكرة التعددية السياسية المقيدة، وتهدف إلى الوصول إلى السلطة، وأهمها الجماعات الإسلامية الاحتجاجية، ومن أبرزها حركة النهضة فى تونس، وجبهة الإنقاذ الإسلامى فى الجزائر.
أما النظم الملكية فبعضها أدرك باقتدار تحول حركة التاريخ فى اتجاه التعددية السياسية، ففتح الباب واسعا أمامها، كما هو الحال فى الأردن، وبعضها ما زال يعتمد على شرعية "التقاليد"، وأبرزها النظام السعودى الذى بدأ فى توسيع دائرة المشاركة بإنشاء مجلس استشارى.
نحن إذن أمام سيادة نمط الدولة التسلطية فى الوطن العربى، بأنماطها الملكية والجمهورية على السواء، والتى تواجه ظاهرة تآكل شرعيتها فى الوقت الراهن.
وقد أدت ممارسات الدولة التسلطية العربية فى العقود الأربعة الأخيرة إلى مجموعة مترابطة من الظواهر السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية أبرزها:
– شيوع اللامبالاة السياسية بين الجماهير المقموعة، وبروز ظاهرة الاغتراب على المستوى المجتمعى والفردى.
– ظهور الثقافات المضادة للدولة التسلطية، وازدياد حركيتها السياسية، وخصوصا منذ بداية السبعينات، والممثل البارز لها على الإطلاق هى حركات الإسلام الاحتجاجى، التى تدعو إلى الرفض القاطع للدولة العلمانية الوضعية والعمل على قلبها لإنشاء الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى مهاجمة النموذج الثقافى الغربى، باعتباره لا يعبر عن تقاليد الأمة الإسلامية، والعمل على تسييد نموذج إسلامى متكامل فى الثقافة والاقتصاد والسياسة.
– بروز تيار علمانى ديمقراطى مضاد للتسلطية، يسعى إلى إحياء المجتمع المدنى، من خلال تشكيل الأحزاب السياسية المعارضة، وتكوين جمعيات حقوق الإنسان، وتفعيل المؤسسات الاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة.
والواقع أنه يمكن القول أن النظام السياسى العربى يمر فى الوقت الراهن بمرحلة انتقالية بالغة الصعوبة، حافلة بالصراعات السياسية والاجتماعية والسياسية، ومفتوحة لاحتمالات مختلفة، وهذه المرحلة الانتقالية من السلطوية إلى التعددية السياسية تختلط فيها العوامل المؤثرة عليها، بين العوامل الدولية، والتأثيرات القادمة من النزوع العالمى نحو التعددية، العوامل الداخلية المتعلقة بتركيب السلطة، ودرجة نضج الطبقات الاجتماعية، ودور المؤسسة العسكرية، ودور المثقفين والطلائع الديمقراطية والثورية فى إحداث التغيير.
غير أنه مما يلفت النظر أننا بإزاء معركتين مزدوجتين فى الواقع. الأولى بين الدولة التسلطية والمجتمع المدنى البازغ بمختلف توجهاته وأيديولوجياته، والثانية داخل المجتمع المدنى ذاته بين التيار العلمانى الديمقراطى على تنوع اتجاهاته، وبين التيار الإسلامى الأصولى، الذى ظهر على الساحة السياسية أكثر تنظيما، وخصوصا فى مجال الاتصال بالجماهير وقدرته على تعبئتها.
والحقيقة أن عملية تأسيس مجتمع مدنى حديث تجابه مجموعة مترابطة من التحديات، التى إن لم تواجه بفاعلية، فإن العملية ستتعثر فى الأجل المتوسط.
وأبرز هذه التحديات هى ضرورة النظر للديمقراطية ليس باعتبارها مجرد نظام سياسى، بقدر ما هى أسلوب للحياة، ينبغى أن يبسط نطاقه على كل مجالات المجتمع، وفى كل المؤسسات، فى المدرسة والمصنع والنقابة والحزب السياسى، والنادى الفكرى والمؤسسة الثقافية.
ومن ناحية أخرى، فهناك فجوة عميقة بين ثقافة النخبة، والثقافة الشعبية. هناك من قبل النخبة اتجاهات استعلائية إزاء

الثقافة الشعبية، وجهل بها، وعجز عن التواصل معها، ورفض لشرعيتها الثقافية، وإذا لاحظنا سيادة الأمية فى الوطن العربى، لأدركنا خطورة هذا التحدى، الذى يمكن أن يجعل النخبة منعزلة عن جماهيرها.

ولا شك أن دور المثقفين حاسم فى إحداث التغيير الاجتماعى، كما أثبتت ذلك الخبرة التاريخية فى العالم وفى الوطن العربى على السواء. غير أن هذا الدور يقتضى تحول المثقف من مثقف منعزل إلى مثقف عضوى قادر على الالتحام مع الجماهير.

وفى تقديرنا أن هذه قضية بالغة الأهمية تحتاج منا إلى تفكير منهجى للوصول إلى حلول مناسبة لها. فقد لوحظ فى السنوات الأخيرة أن المثقفين العلمانيين لم يستطيعوا -لأسباب شتى- الوصول إلى الجماهير العريضة. ولابد أن نضع فى مقدمة هذه الأسباب العقبات التى تضعها النظم السياسية العربية المختلفة أمام تواصل المثقفين عموما مع الجماهير من خلال تقييد حركة الأحزاب السياسية، والتضييق على نشاطات مؤسسات المجتمع المدنى. وقد أدى ذلك فى الواقع إلى ترك الساحة خالية أمام الناشطين من الإسلاميين الذين نجحوا فى التواصل مع قطاعات جماهيرية واسعة بسبب انفرادهم بالساحة ومخاطبتهم للمخزون التراثى الكامن فى وجدان الجماهير. وربما أيضا لطرحهم شعارات مجملة قد تكون غامضة فى ذاتها مثل شعار "الإسلام هو الحل" اجتذب المخيلة الشعبية بوعود مزعومة للحل النهائى لمشكلاتهم الاقتصادية والروحية.

ولو تأملنا الموقف الراهن بعد أحداث ١١ سبتمبر، وسخط الشارع العربى والإسلامى على الولايات المتحدة الأمريكية لحربها غير المشروعة ضد أفغانستان، فإننا نلحظ صعودا فى شعارات الخطاب الإسلامى، الذى يريد تصوير الصراع وكأنه حرب دينية بين الإسلام والغرب. وفى تقديرنا أنه إن لم تتحرك القوى الديمقراطية والعلمانية على إتساع العالم العربى لممارسة النقد ضد السياسات الأمريكية، والتركيز على حوار الحضارات من ناحية، بدلا من الانجذاب الفج إلى شعارات الصراع بين الحضارات، فإن مصير التقدم العربى الإسلامى فى عصر العولمة يصبح فى خطر.

ليس هناك حل لأزمة شرعية النظم السياسية العربية إلا بفتح المجال أمام المشاركة السياسية وتوسيع آفاق الديمقراطية.

أزمـــة الـهـويـة

يمكن القول أن من أبرز علامات أزمة الثقافة فى المجتمع العربى أزمة الهوية. ومن المعروف أن طرق التنشئة الاجتماعية تعد أساسية بالنسبة لأى ثقافة، ونعنى بها الطريقة التى تنتقل بها المعايير التقليدية والقيم فى مجتمع ما من جيل إلى جيل.

وتقوم التنشئة الاجتماعية بوظيفة إنتاج شعور بهوية الفرد وهوية الجماعة، بالإضافة إلى تخليق بنية دافعيه داخل الفرد، وظيفتها قبول الفرد وتكيفه مع النموذج السياسى والاقتصادى السائد فى المجتمع، (كالنموذج الرأسمالى أو الاشتراكى).

وفى مجال التنشئة الاجتماعية والهوية، هناك اتجاهات نظرية متصارعة، حول غلبة العناصر المادية، وأهمها نوعية نمط الإنتاج السائد على غيره من العناصر. ويميل الاتجاه الماركسى التقليدى إلى التركيز على البناء التحتى (نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج) على حساب البناء الفوقى (القيم والأعراف والتقاليد والأفكار الفلسفية). وهذا الاتجاه بالرغم من تأكيده على الطابع الجدلى للعلاقة بين البناء التحتى والبناء الفوقى، إلا انه فى صياغة ماركسية شهيرة يقرر ومع ذلك ففى "التحليل النهائى" فإن البناء التحتى هو الذى يحدد البناء الفوقى.

وفى مواجهة هذا الاتجاه المادى فى التفسير، نجد الاتجاه المثالى الذى يعلى من شأن القيم والأعراف والعادات والأفكار على حساب العوامل المادية.

وقد أدت خبرات تاريخية متنوعة، وبروز ظواهر مثل الإحياء الدينى فى مجتمعات تختلف اختلافات أساسية فى أبنيتها التحتية، إلى إعطاء الجوانب المعنوية أهمية قصوى، ويصل بعض ممثلى الاتجاه الذى يعلى من شأن هذا الجانب إلى أن البناء الفوقى فى لحظات تاريخية معينة - ونتيجة لعوامل شتى- يكون هو الحاسم فى رسم مسيرة التطور الاجتماعى.

والحقيقة أن الحديث عن الهوية فى المجتمع، يحتاج إلى بلورة مفاهيم محددة قادرة على استكناه جوهر مشكلة الهوية. وفى تقديرنا أن المفهوم الأقدر على ذلك هو مفهوم "رؤية العالم" . Vision du mondeوسنرى من خلال عرضنا أن هذا المفهوم يدور بشأن تحديد معناه نفس المعركة التى دارت بين الاتجاهات المثالية والاتجاهات المادية.

وأهم الخصائص النظرية للمفهوم كما حددها كينث بولدنج فى كتابه الهام "الصورة" The image، يمكن إجمالها فى النقاط التالية:-

١ - الصورة المكانية، وهى الصورة التى لدى الفرد عن وضعه أو موضعه فى المكان المحيط به.

٢ - الصورة الزمانية، وهى الصورة التى يكونها الفرد عن مجرى الزمن ومكانه فيه.

٣ - الصورة العقلانية، وهى الصورة التى لدى الفرد عن الكون من حيث هو نسق من الانتظامات والعلاقات.

٤ - الصورة الشخصية، وتتعلق بمكان الفرد فى عالم الأفراد أو الأشخاص، والأدوار، والنظم التى تحيط به.

٥ - صورة القيمة، وتتألف من الأحكام المتعلقة بما هو خير وشر، وبالنسبة للعناصر والأجزاء المختلفة من رؤية العالم ككل.

٦ - الصورة الوجدانية، وهى الصورة التى تصبغ فيها الأجزاء المتنوعة من رؤية العالم بصبغة عاطفية انفعالية. وهذه الصورة تتعلق بما نحب ولا نحب من أجزاء الكون، وتتعلق أيضا بمشاعر الخوف والرهبة والألم والسعادة ونحو ذلك.

٧ - الصورة من حيث هى مقسمة إلى جوانب شعورية ولا شعورية ودون شعورية. ومعنى ذلك أن الأفراد ليسوا على وعى كامل بكل جوانب رؤى العالم التى لديهم، حيث توجد درجات متفاوتة من الشعور بتلك الجوانب.

٨ - الصورة منظورا إليها من خلال بعد التأكد أو اليقين وعدم التأكد، والوضوح والغموض. فهناك بعض الجوانب، وخاصة الوجدانية الانفعالية من رؤى العالم والتى قد تكون غير مؤكدة أو واضحة فى ذهن الأفراد، بينما تمتاز بعض الجوانب الأخرى بالوضوح والتأكد.

٩ - الصورة منظوراً إليها من خلال بعد الواقعية أو عدم الواقعية، ويعنى ذلك مدى اتفاق رؤية العالم أو الصورة الذهنية مع بعض جوانب العالم الخارجى، كما هى عليه فى الواقع.

١٠ - الصورة منظوراً إليها من خلال بعد الخصوصية أو العمومية، بمعنى معرفة إذا ما كانت رؤية العالم تكون رؤية فردية ذاتية أو شخصية، أو جمعية يشترك فيها جميع الأفراد، ويذهب بولدنج إلى أن الرابطة الأساسية لاى مجتمع أو ثقافة فرعية أو نظام هى الصورة العامة Public imageالتى تشير إلى الخصائص الجوهرية لرؤية العالم أو الصورة العامة التى يشترك فيها أفراد ذلك المجتمع.

وفى تقديرنا أن ما ذكره "بولدنج" عن أبعاد المفهوم، تعد أشمل صياغة فى التراث العلمى المعاصر.

فى ضوء ذلك كله، ينبغى أن نلتفت إلى مجموعة من الملاحظات النظرية الهامة:-

١ - تتعدد رؤى العالم فى أى مجتمع، بتعدد طبقاته الاجتماعية وثقافاته الفرعية، وجماعاته الإثنية.

ومن هنا تبرز ظاهرة الصراع الثقافى بين رؤى متعددة للعالم فى نفس المجتمع.

٢ - تنجح الطبقات المسيطرة فى أى مجتمع -من خلال إشاعة الوعى الزائف- فى تسييد رؤيتها للعالم.

٣ - شرعية مفهوم سائد للعالم قد تتآكل، نتيجة ضغوط خارجية أو داخلية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

٤ - بالرغم من أنه يمكن صياغة "نماذج مثالية" لرؤى العالم المتصارعة فى المجتمع، إلا أنه يمكن أن نشاهد اختلاطا بين عناصر مفهومين مضادين.

على سبيل المثال تسرب عناصر دينية إلى الرؤية العلمانية للعالم، أو تسرب عناصر وضعية إلى الرؤية الدينية للعالم.

٥ - يمكن لرؤية معينة للعالم أن تتحول عبر الزمن من المركز إلى الأطراف، بمعنى إقصاؤها من مركز الاهتمام لتصبح رؤية هامشية (مثلا تراجع الرؤية الدينية للعالم لحساب الرؤية العلمانية)، وذلك نتيجة لتطورات وعوامل تاريخية شتى، وقد تعود رؤية محددة للعالم، من الأطراف إلى المركز مرة أخرى. ويمكن أن نشير هنا إلى حركة الإسلام الاحتجاجى الذى عادت رؤيتها للعالم إلى قلب الساحة السياسية العربية نتيجة تآكل شرعية النظم السياسية المعاصرة.

وجدير بالإشارة إلى أن أزمة الهوية ظاهرة ملموسة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمجتمعات الاشتراكية على السواء.

وترد المشكلة إلى أن ممارسة العقلانية العملية وبسطها إلى حدودها القصوى، ونعنى ارتفاع معدلات الضبط الاجتماعى فى المجتمع، ووضع القيود أمام حركة الفرد فى المجتمع، بحكم الصيغة التنظيمية للاقتصاد، ونمط النظام السياسى، قد أدت إلى نتائج سلبية، لأنها زادت معدلات الإحباطات الانفعالية العميقة الجذور، بدلا من أن تقلل منها، مما أدى إلى عدم الاستقرار النفسى لأعداد متزايدة من الناس، وإحساسهم بعدم اليقين. ومن ناحية أخرى، من أسباب أزمة الهوية، وجود الشباب كعامل اجتماعى واقتصادى وسياسى مستقل.

ومن المعروف تاريخيا أن الشباب كانوا دائما طليعة الحركات الاجتماعية والعنصر الفعال فى الانتفاضات والثورات.

واليوم نجد أن الشباب -حتى فى الأوقات "السوية" - يمثلون جماعة اجتماعية لها ثقافتها الفرعية الخاصة. وقد أدى طول فترة التعليم إلى أن يكون لدى الشباب وقت فراغ طويل، ما داموا متحللين من المسؤوليات فى العمل والأسرة. وهذه المراهقة الممتدة تؤدى إلى ما أطلق عليه "إركسون" - "الهوية المشتتة" .Identity diffusion وفى ظل تضاؤل الفرص لتحقيق الذات اقتصاديا نتيجة للأزمة الاقتصادية فى المجتمع، فإن أزمة الهوية لدى الشباب أصبحت مظهرا أساسيا من مظاهر المجتمع المعاصر.

وتتبلور أزمة الهوية فى المجتمع حين تتحول إلى حركات سياسية واجتماعية احتجاجية. وقد استطاعت المجتمعات الرأسمالية -بمقدرة فذة- على احتواء حركات الاحتجاج الراديكالية وتحويلها إلى حركات ثقافية من خلال ما أطلق عليه "ماركيوز" "التسامح القمعى" . Repressive tolerance

أما فى المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات السلطوية عموما فهناك سبل القمع المباشر.

وإذا نظرنا إلى المجتمع العربى، فإننا سنجد الدولة التسلطية العربية تمارس كلا الاستراتيجيتين: "التسامح القمعى" ما دامت حركات الاحتجاج لا تهدد شرعية النظام، ومن ثم تسمح لخطاب هذه الحركات أن يأخذ طريقه إلى المستهلكين الثقافيين، باعتباره يعبر عن رؤية خاصة للعالم تختلف مع رؤية العالم التى يصدر عنها النظام. ولا يخلو الحال من استخدام سلاح مصادرة الكتب لمنع تداول بعض الكتب "الخطرة" كما حدث فى مصر الناصرية، حين صودرت كتب سيد قطب وأهمها "معالم على الطريق" والذى كفر فيه المجتمع بأسره باعتباره مجتمعا جاهليا ودعا إلى الانقلاب عليه بالقوة المسلحة. ولكن فى أحوال أخرى إذا زادت ثورية الحركة المحتجة، وتبنت صراحة أساليب التعبئة الجماهيرية والعنف لقلب النظام، هنا يستخدم القمع المباشر. فى مصر الناصرية ثم القمع العنيف للإخوان المسلمين عامى ١٩٥٤، ١٩٦٥ والذى انتهى بإعدام عدد من قادة الإخوان على رأسهم سيد قطب، والذى خرجت من معطفه جماعات الجهاد والتكفير وغيرها من حركات الإسلام الاحتجاجى.

والواقع أن المجتمع العربى المعاصر يزخر بصراع رؤى العالم، والتى تكشف بجلاء عن أزمة الهوية. وتحديد مؤشرات هذا الصراع وأنماطه يحتاج إلى مناقشة أكثر تفصيلا.

البعد الثالث للأزمة الثقافية

بعد تشخيصنا للأزمة الثقافية العربية ذكرنا أنها أزمة مثلثة الأبعاد، أزمة شرعية وأزمة هوية وأزمة فى مجال اتخاذ القرار أو ما يطلق عليه العقلانية العملية. ولا شك أن هناك علاقات وثيقة بين هذه الأبعاد الثلاثة. فأزمة شرعية النظم السياسية تؤدى إلى إحباط الجماهير فتتولد أزمة هوية، يفاقمها الخلل فى اتخاذ القرار الذى يضاعف من دوره أزمتى الشرعية والهوية.

ولو ولينا وجوهنا إلى المجتمع العربى المعاصر لوجدناه يزخر برؤى متعارضة للعالم. ولعل أبرز هذه الرؤى على المستوى السياسى "الرؤية التسلطية للعالم" والتى تؤمن بالوحدانية أسلوبا فى الحكم، من خلال الجماعة الانقلابية أو الحزب الواحد، وهى بذلك ترفض الصراع السياسى بل وتقمعه قمعا مباشرا، وترى أن التعددية من شأنها إضعاف الدولة والنظام، بل إنها على الصعيد الثقافى تحرص على تسييد رؤيتها للعالم ونفى كافة الرؤى المتعارضة معها، من خلال السيطرة الكاملة على أجهزة الثقافة والإعلام، والتى لا يتاح فيها لغير أنصار النظام التعبير عن آرائهم، من خلال خطاب دعائى تبريرى وغوغائى.

وتناقض هذه الرؤية "الرؤية الليبرالية للعالم" والتى تؤمن بالحوار، والتعدد الفكرى، والتعددية السياسية والحزبية، وتداول السلطة بين مختلف التيارات والأحزاب السياسية، وفقا لانتخابات حرة ونزيهة، وهى لذلك ترفض القمع السياسى، وتدين حكم الفرد المطلق، وترفض صيغة الحزب الواحد. وعلى الصعيد الثقافى ترى ضرورة تنوع الآراء والرؤى وصراعها فى إطار سلمى، فهذا هو الضمان لازدياد ثراء التجربة الاجتماعية.

وإذا ركزنا على الجانب الثقافى لوجدنا صراعا بين "الرؤية العلمانية" من ناحية والتى تنطلق من ضرورة فصل الدين عن السياسة، و "الرؤية الدينية السلفية" والتى ترى أن الإسلام دين دولة، وأن هذا الفصل المزعوم الذى تراه العلمانية، ليس سوى تعبيرا عن مجتمع غربى، ولا علاقة له بالمجتمع الإسلامى.

وهذا الصراع صراع سياسى داخل المجتمع العربى فى الوقت الراهن، ونتيجته ستحسم إلى وقت طويل مستقبل المجتمع المدنى العربى.

ويمكن القول أن تعجل بعض الحركات الإسلامية الاحتجاجية الصدام مع النظام السياسى الذى يتحول ببطء من التسلطية إلى التعددية، يمكن أن يوقف أو يبطئ المد الديمقراطى، مما من شأنه أن يعطل مسيرة إحياء المجتمع المدنى فى ظل الديمقراطية.

ولعل هذا يكشف عن الضعف فى ممارسة التيارات السياسية المعارضة، والتى تتعجل القضاء على النظام لاستلام السلطة، بغير أن يكون لها مشروع سياسى عصرى قادر على أن يخلق لها قاعدة شعبية جماهيرية تؤمن بمبادئها ومنطلقاتها. ويبدو أن هذه الممارسة تحتاج إلى وقت وإلى اتباع استراتيجية النفس الطويل، وهى قد لا تتفق مع اتجاهات زعماء هذه الحركات، الذين تغرهم أحيانا بعض الانتصارات الجزئية فى مجال الانتخابات هنا أو هناك، فيظنون أنهم قد اقتربوا من تحقيق الغاية، والتى هى استلام السلطة.

ولا نريد أن ننهى هذه الفقرة بغير العودة للسياسى مرة أخرى، فنركز على الصراع بين "رؤية العالم القطرية" إن صح التعبير و "رؤية العالم القومية". وتبدو أهمية هذا الصراع، لو ربطناه بحرب الخليج، والتى قسمت المثقفين العرب بل والشعوب العربية، حول القضية الأساسية وهى شرعية الغزو العراقى، وهل تتحقق الوحدة العربية بالقوة المسلحة، أم بالديمقراطية.

خلاصة القول أن أزمة الهوية فى المجتمع العربى لها أبعاد سياسية وثقافية واجتماعية بالغة العمق، تستحق أن ندرس أصولها، ومظاهرها وتجلياتها، ونستشرف آفاق حلها، وقد يساعد على حلها أصحاب الرؤى المتصارعة لخطابهم السياسى، أخذا فى الاعتبار حقائق العالم المعاصر، والتغيرات الاجتماعية والثقافية العميقة التى حدثت فى المجتمع

العربى فى العقود الأخيرة.
ليس هناك مستقبل أمام الخطاب التسلطى الصريح، بعد أن سقطت الشمولية والتسلطية فى أبرز نماذجها العالمية، مخلية المجال للتعددية السياسية. كما أن الخطاب التعددى - فى صورته اليوتوبية - والتى تظن وهما أن الليبرالية تعنى أن تخلى الدولة مسؤوليتها من كل التزام إزاء المواطنين، وتركهم فريسة لآليات السوق، يحتاج إلى أن يتعلم حتى من خبرة الخطاب الليبرالى الرأسمالى، الذى أضاف بجسارة واقتدار بعد العدالة الاجتماعية إلى بعد الحرية السياسية، واعتبرهما هما ركيزتا العدل. ويمكن الرجوع فى هذا الصدد إلى الفليسوف الأمريكى الذى حقق هذه الثورة النظرية فى مجال الفكر السياسى الليبرالى، وهو جون رولز، صاحب كتاب "نظرية فى العدل" والذى اعتبر أهم إنجاز نظرى منذ كتابات جون لوك وتوماس هوبز.
وإذا نظرنا من ناحية أخرى إلى الخطاب العلمانى والخطاب الدينى السلفى، فسنجد أنهما مواجهات بمطلب ملح، هو إعادة تعريف ما يعد علمانيا من ناحية، وما يعد مقدسا من ناحية أخرى.
فالعلمانى الذى لا يضع القيم الروحية التى تحرك البشر فى استراتيجيته الثقافية، مقصر تقصيرا شديد فى فهم الواقع، بل وفى احترام وجدان ومشاعر الجماهير، والإسلامى السلفى الذى يظن أنه يمكنه أن يقنع بالمطلقات، من خلال رفع الشعارات الغامضة، وبدون أن يركز على حل المشاكل الحياتية للجماهير العريضة، بطريقة تتسم بالواقعية والكفاءة، ستتآكل جماهيريته بعد أجل قصير، بعد أن تكتشف الجماهير الخديعة التى تتمثل فى إطلاق الوعود بغير القدرة على الإنجاز.
وأخيرا فالخطاب القومى الوحدوى يحتاج إلى إعادة صياغة شاملة ليدخل فيه بعد الديمقراطية، لكى يلتحم به التحام عضويا، فقد مضى الزمن الذى كانت تقبل فيه فكرة تحقيق الوحدة بالقهر والقوة والغزو. كما أن الخطاب القطرى عليه أن يجدد نفسه ليدرك، أننا نعيش فى عصر التكتلات الكبرى لا الأقطار الشظايا. فلتتجدد هذه الخطابات ولتتصارع فى إطار ديمقراطى، فلعل ذلك يكون بداية حل أزمة الهوية.

أزمة العقلانية العملية

ومما لا شك فيه أن أزمتى الشرعية والهوية تعكسان بوضوح أزمة العقلانية العملية.
العقلانية العملية Instrumental Rationalism هى من إفرازات العقلانية كمذهب فلسفى ومبدأ عملى لتنظيم الحياة والمجتمع فى المجتمعات الرأسمالية. ومن هنا يمكن القول أن العقلانية والفردية هما المبدآن اللذان يميزان الرأسمالية. ولذلك اهتم ماكس فيبر بشرح وتحليل العقلانية، من خلال تحليله الثقافى للرأسمالية، بحيث أصبحت بحوثه فى هذا المضمار مراجع أساسية حتى اليوم.
غير أن قدرة المجتمعات الرأسمالية على عمليات الضبط السياسى والاجتماعى والثقافى، تآكلت مع الزمن، ومن هنا ظهور أزمات الشرعية والهوية. وإذا أضفنا إلى ذلك سقوط الوهم الرأسمالى المتعلق بأنه لا حدود للنمو، وأنه يمكن استغلال الطبيعة إلى ما لا نهاية، لأدركنا كيف أن العقلانية العملية دخلت فى أزمة عميقة، تبدو مؤشراتها فى التحليل الثقافى النقدى لمقولات العقلانية العملية نفسها، كما يفعل الفيلسوف الألمانى هابرماس فى بحوثه المتعمقة، وفى ظهور الحركات الأيكولوجية النشطة، والتى من أبرز أمثلتها فى أوروبا حزب الخضر فى ألمانيا، داعية إلى إعادة صياغة علاقة الناس بالطبيعة وفق تفسيرات جديدة للحدود الطبيعية للحياة الإنسانية.
هذا الموضوع يثير مشكلات فلسفية واجتماعية وسياسية بالغة العمق، وليس هنا مجال الإحاطة بها. وما يعنينا هو أن النظم السياسية العربية وخصوصا التى أرادت القيام بعمليات تنمية بطريقة ثورية، لم تجد أمامها لكى تتبناه أساسا

لقراراتها، سوى نموذج العقلانية العملية الغربى الرأسمالى أو الماركسى الاشتراكى، والذى هو تنويع آخر على نفس اللحن، بكل ما فى هذا النموذج من سلبيات بارزة، وخصوصا فيما يتعلق بالتعامل مع الموارد الطبيعية. وهكذا رأينا أن نموذج التحضر الغربى المرتبط بالتصنيع أصبح هو النموذج السائد على حساب الزراعة، فى الوقت الذى تضيع فيه كل عام آلاف الافدنة الخصبة الصالحة للزراعة فى بلاد مثل مصر وسوريا والعراق، نتيجة استخدامها للبناء، نجد قرارات تصدر لاستصلاح الأراضى الصحراوية، التى تتكلف بلايين الجنيهات.

وإذا انتقلنا من تبنى نموذج العقلانية العملية الغربى، إلى عملية صنع القرار، لاكتشفنا أن جانبا من سلبيات هذا النموذج يتم تحاشيه فى المجتمعات الغربية، نتيجة ديمقراطية عملية صنع القرار، وممارستها تحت رقابة الصحافة والرأى العام. وندرك أن هناك حدودا لهذه العملية وخصوصا قوة جماعات الضغط، وتزييف الوعى من خلال الإعلام، ولكن ما من قرار استراتيجى خطير فى مجال التنمية، يمكن مع ذلك تمريره بواسطة إدارة حاكم فرد مطلق كما هو الحال عندنا فى الوطن العربى، أو بواسطة حزب واحد تتحكم فيه مجموعة قليلة العدد. وقد أدت عملية الانفراد بإصدار القرار فى مجال التنمية إلى خلق تنمية مشوهة وغير متوازنة، لم تؤد فى النهاية إلا إلى إفقار الجماهير العريضة، وسقوط اقتصاديات أغلب أقطار الوطن العربى فى حبائل الديون، التى أصبحت هى الصورة المثلى للاستعمار الاقتصادى والسياسى الجديد. ولا نحتاج إلى ضرب أمثلة على حالات تبديد الثروة العربية سواء بواسطة النظم السياسية "الثورية" أو بواسطة النظم السياسية المحافظة.

إن كل هذه الظواهر التى أوصلت النظام العربى إلى حالة فاضحة من حالات العجز الاقتصادى والضعف السياسى، إنما هى انعكاس لأزمة العقلانية العملية، والتى انعكست على احتكار عملية صنع القرار.

وفى النهاية يمكن القول أن الترابط الوثيق بين أزمة العقلانية العملية وباقى الأزمات يبدو فى كون صياغة حلول خلاقة لمواجهتها لا يمكن أن تتم بغير حل أزمة الشرعية وأزمة الهوية. وهكذا فى مواجهة مطلب تأسيس نظام ثقافى عربى جديد نجابه بأزمات ثلاث فى نفس الوقت، تحتاج فى حلها إلى جهد تنويرى ثقافى وصراع سياسى ديمقراطى، من أجل أن تسود فى المجتمع العربى رؤية للعالم: عصرية، وعلمانية، وديمقراطية، وقومية، وعالمية.

رؤية ينبغى أن تأخذ فى الحسبان أن عهد الانغلاق الثقافى قد انتهى، وأن هناك الآن وعيا كونيا يتشكل، لن يؤدى إلى القضاء على التنوع الثقافى، ولكنه فى نفس الوقت لابد له أن يترك طابعه على مسار التاريخ فى كل الدوائر الحضارية فى العالم.

ثانيا: المشهد الثقافى العالمى

انتهى القرن العشرين، الذى لعله سيسجل فى تاريخ الإنسانية باعتباره أهم القرون قاطبة. ففيه تبلور المنهج العلمى فى دراسة الظاهرة الطبيعية والاجتماعية والنفسية، وفيه حقق الإنسان أعظم انتصاراته العلمية والتكنولوجية، حيث استطاع لأول مرة فى تاريخ البشرية أن يتحرر من أسر قيوده الأرضية، ويحلق فى الفضاء محاولا استكشاف طبيعة الكون.

وفيه أيضا كادت الثورة العلمية والتكنولوجية أن تستكمل حلقات تطورها، بدخولنا عصر المعلومات الكونى، فى ظل الثورة الإتصالية غير المسبوقة، والتى ستجعل الإنسان حاضراً فى كل وقت، مهما اختلف الزمن، وبعدت المسافات.

غير أن نهاية قرن ما وبداية قرن جديد عادة ما تحفل بمجموعة من الأساطير والرؤى المستقبلية التى قد تعوزها الموضوعية فى كثير من الأحيان.

ذلك أن التقييم النهائى لحصاد القرن المنتهى قد يشوبه التطرف فى تسجيل سلبياته وإيجابياته، وقد يميل عدد من الكتاب إلى ممارسة نقد صارخ لكل اخفاقات النظم السياسية المختلفة فى تحقيق وعودها، متجاهلين النقاط المضيئة،

والإنجازات الحقيقية. وقد يميل آخرون إلى تقريظ كل ما حدث، فى محاولة لتجاهل السلبيات والاخفاقات.

عادة فى نهاية القرن تشتد المناقشات الأيديولوجية وتحتد، وتتجاوز الخلافات السياسية أيا كان عمقها، لتصل إلى آفاق مناقشات فلسفية عن رؤى العالم المتضاربة.

وإذا عرفنا مفهوم رؤية العالم بأنه وجهة النظر إزاء الكون والمجتمع والإنسان، لأدركنا أى خصوصية فى هذه المناقشات.

غير أنه إذا كانت مرحلة نهاية القرن تختلط فيها الحقائق بالأساطير، فإن الرؤى المستقبلية التى تصاغ عن مستقبل الإنسان والإنسانية فى ظل تعمق الثورة العلمية والتكنولوجية تبدو فى كثير من الأحيان - لفرط غرابتها - أقرب ما تكون إلى الخيال العلمى منه إلى الحقائق المستقرة.

ولننظر إلى الانقلاب التاريخى الذى سيحدث فى مجال تداول المعلومات والاتصال الإنسانى بين الخبراء من مختلف القارات والثقافات، وبين المواطنين العاديين.

إن شبكة الإنترنت التى بدأت عملها فعلاً، ليست سوى الخطوة الأولى التى ستعقبها خطوات أعمق، والتى ستجعل الاتصال الإنسانى يتجاوز حدود الجغرافيا والثقافة بل وحدود الزمن ذاته. ومعنى ذلك أن الإنسانية على شفا مرحلة حاسمة من مراحلها، لن يصبح فيها الإنسان هو إنسان القرن العشرين، بل إننا سنشهد تخلق كائنات إنسانية تتسم بصفات غير مسبوقة.

ويكفى أن نطالع سجل الهندسة الوراثية فى العقد الأخير، لندرك أننا فى الأجل المتوسط قد نشهد - لأول مرة فى تاريخ البشرية - تبلور القدرة التكنولوجية والتحكم فى إنتاج الجنس الإنسانى بكل ما يتضمنه ذلك من انقلابات أخلاقية وسياسية وثقافية.

مشكلات بداية القرن

بعد وداع القرن العشرين يتأهب العالم للدخول فى القرن الحادى والعشرين. ويتخذ وداع القرن العشرين لدى الدول المتقدمة صوراً فكرية لافتة للنظر، لعل أهمها التأمل النقدى فى حصاد القرن ناحية، ورصد الظواهر والمشكلات الراهنة على الساحة الدولية والتى ستنتقل بالضرورة إلى القرن الحادى والعشرين من ناحية أخرى.

غير أن هذا الوعى بالتاريخ نفتقده كثيراً فى الوطن العربى. فكثير من المجتمعات العربية مشغولة إلى حد كبير بالصراع حول الماضى، بل إن بعضها يحسب وهما أنه يمكن استرجاع الممارسة القديمة فى السياسة والاقتصاد والثقافة، لتكون هى المرجعية للحاضر المتغير الذى نعيش فيه، والذى تحكمه عوامل وظواهر لا علاقة لها بهذا الماضى البعيد. كما أن بعض المجتمعات العربية التى تسيطر عليها نخب سياسية حاكمة تقليدية تولى كل اهتمامها لتثبيت قواعد السلطة، مستخدمة فى ذلك وسائل شتى، تتدرج من صور الديمقراطية المنقوصة والمزيفة، حتى نصل إلى حد الاستبداد الصريح والمكشوف. مثل هذه النظم لا تشغلها على وجه الإطلاق قضية المستقبل.

ولم يكن المؤرخ الأمريكى الشهير بول كيندى بعيداً عن الموضوع الأساسى الذى ينبغى أن يشغل الناس حكاماً ومحكومين فى كل أرجاء المعمورة، حين أخرج كتابه " الإعداد للقرن الحادى والعشرين". فهذه هى العملية التى ينبغى أن تركز عليها الجهود الفكرية من خلال تقييم ما فات، وإجراء البحوث العلمية للاستعداد لما هو قادم.

وإذا حاولنا أن نحدد التناقضات التى تسود العالم اليوم، لقلنا أنها التناقض بين العولمة والانعزالية، والتناقض بين الأحادية القطبية التى تحتكرها الولايات المتحدة الأمريكية والديمقراطية على المستوى الكونى، والتناقض بين حركات التوحد - على اختلاف أشكالها وصورها - وعمليات التفكك التى تحدث فى عديد من المجتمعات، والتناقض بين الثورة الاتصالية ممثلة فى الإنترنت، واتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، بما لا يسمح بالاستفادة من هذه الثورة.

ومما لا شك فيه أن التناقض الأول بين العولمة والانعزالية يثير عديداً من التساؤلات، وقد قمنا من قبل بتوصيف هذا التناقض، حين قررنا أنه بالرغم من تدفق موجات العولمة بكل تجلياتها الاقتصادية والثقافية والاتصالية، وانتشار آثارها فى مختلف بلاد العالم، إلا أنه لوحظ صعود تيارات انعزالية فى مختلف المجتمعات الإنسانية المعاصرة. ومن بين مؤشرات هذه الانعزالية عدم اهتمام الشعوب فى عديد من البلدان بالسياسة الخارجية، والسلبيات المتعددة فيما يتعلق بصلات الإنسان بغيره ممن يختلقون عنه لغة أو ديانة أو جنسية أو هوية.

غير أن الرصد والتوصيف لا يغنيان عن إثارة التساؤلات الحقيقية عن العولمة فى ظل تطوراتها الأخيرة. ومما لا شك فيه أن أبرز سمات العولمة هو الاتجاه إلى توحيد العالم من خلال ربطه بشبكة اقتصادية واحدة تتمثل فى وحدة السوق العالمية، من خلال توحيد الأسواق الاقتصادية والائتمانية، وذلك باتباع وسائل شتى لتخطى الحدود الجغرافية وعبور السياسات الوطنية. وهكذا أعد المسرح لتدفق رؤوس الأموال والاستثمارات بغير حدود أو قيود، والتدفق الحر للسلع والخدمات والمعلومات. وبالتالى تقلص هامش المناورة أمام صانع القرار الاقتصادى الوطنى نتيجة ثلاثة عوامل أساسية هى: سياسات البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والاتجاه إلى الإقليمية الاقتصادية.

لقد سبق لنا فى دراستنا عن العولمة التمييز بين كونها مجموعة مترابطة من السياسات والإجراءات، وبين مذهب العولمة ذاته، بمعنى القيم التى تحكم الممارسات، أن أكدنا أن سياسات وإجراءات العولمة -باعتبارها عملية تاريخية- غير قابلة للارتداد. غير أن هناك تطورات بالغة الأهمية حدثت على المسرح الدولى تجعلنا نعيد النظر فى هذا الحكم، على أساس أن بعض هذه السياسات يمكن أن ترتد، أو بمعنى أدق ضبطها وتعديل مسارها بما يغير من طبيعتها. ولعل أبرز هذه التطورات بروز أزمة الاقتصادات الآسيوية، وما أدت إليه من آثار كادت أن تدخل العالم فى حقبة من الكساد الكبير، أشبه بالكساد الذى أصاب العالم فى الثلاثينات. ومن ناحية أخرى التحولات التى لحقت بفلسفة البنك الدولى والتى كانت توجه سياساته وخصوصاً إزاء الدول النامية.

العزلة والمشاركة

غير أنه يمكن القول أن صياغة التناقض بين العولمة والعزلة، بمعنى عدم اهتمام الشعوب بالتطورات العالمية والسياسية الدولية، قد لا يكون صحيحاً تماماً، ذلك أنه لابد من إقامة تفرقة بين عدم اهتمام الشعوب بقضايا السياسة العالمية وتفصيلات السياسة الخارجية، وبين اهتمام الشعوب الحقيقى بقضايا العولمة من خلال تفاعلات الواقع الاقتصادى نفسه. فبغض النظر عن النقد الذى وجه بأنه ليست هناك قياسات رأى مقارنة عن اهتمامات الشعوب لكى تؤكد عزلتها عن تطورات العالم، إلا أن العولمة بذاتها أصبحت لها ممارسات عملية تتصل بمستوى معيشة الشعوب بشكل عينى ومباشر. ولنضرب مثالاً لذلك اتجاه العولمة الاقتصادية إلى التقنين العالمى لمستويات جودة السلع، والتى يمكن أن يترتب عليها رفض السلع القادمة من البلاد النامية.

وبناء على هذا الصراع الواقعى بين المنتجين والمستهلكين، لا يمكن الزعم أن قضايا العولمة وما شابهها من قضايا السياسة الدولية بعيدة عن المواطن العادى.

وإذا أضفنا إلى ذلك تعمق آثار الثورة الاتصالية والمتمثلة أساساً فى البث التليفزيونى المباشر عبر الأقمار الصناعية، والتوسع المطرد فى استخدام شبكة الإنترنت، لأدركنا أننا بصدد تخلق – ما أطلقنا عليه فى كتابنا "الوعى التاريخى والثورة الكونية" – وعى كونى بين أعضاء مختلف الطبقات فى كل أرجاء العالم، بعبارة أخرى لم تعد هناك مشكلات لا تهتم بها إلا النخبة، ومشكلات لا تعنى سوى الجماهير!

لقد اختلطت الأوراق الاقتصادية والسياسية والثقافية، وأصبح من المستحيل الفصل بين اهتمامات النخبة ومصالح الجماهير.

إن إعادة النظر فى العولمة باعتبارها عملية تاريخية من زاوية مراجعة سياساتها الاقتصادية وآثارها السلبية، ليست هى الظاهرة الوحيدة التى تحتاج إلى تأمل، ولكن التغير فى فلسفة البنك الدولى باعتباره من أبرز المؤسسات المالية، وخصوصاً ممارسة قيادته للنقد الذاتى، ومحاولتها صياغة مفهوم متوازن للتنمية البشرية، يستحق دراسة مستقلة.

فى ضوء هذا كله يمكن أن نخلص إلى حقيقة أساسية هى: أنه ما إن بدأت العولمة الاقتصادية بالذات تؤتى ثمارها، حتى برزت سلبياتها الواضحة، الناجمة عن تبنى نهج اقتصادى رأسمالى بحت، لا يولى الاعتبارات السياسية والثقافية الاهتمام الواجب. وهكذا تتم فى الوقت الراهن مراجعات شتى لسياسات العولمة، هى فى الوقت ذاته تعبير عن عالم ما بعد الحداثة، من زاوية سقوط الحتميات، واختفاء النظريات الكبرى، والمراجعة المستمرة للصياغات النظرية التى أصبحت انساقاً مفتوحة بعدما كانت من قبل نظريات مغلقة.

العبور إلى الحداثة العالمية

أصبح عبور المجتمعات المعاصرة إلى الحداثة العالمية، ضرورة حتمية لا فرق فى ذلك بين مجتمعات متقدمة ومجتمعات نامية. وقد يبدو عبء العبور بكل تكاليفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أيسر بالنسبة للمجتمعات المتقدمة التى خاضت اختبارات الحداثة منذ قرون، إذا ما قورنت بالمجتمعات النامية. ومع ذلك يمكن القول أن معركتها فى سبيل تطوير مؤسساتها وتحديث قيمها لا تقل ضراوة عن المعركة التى قدر للمجتمعات النامية أن تخوضها، ومع هذا لابد من تأكيد أن معركة المجتمعات النامية مزدوجة، فهى أولاً سعى حثيث لاستكمال الحداثة على الطريقة الغربية، وهى ثانية محاولة للعبور إلى العالمية فى عصر العولمة، بكل ما تفرضه من شروط سياسية وقيود اقتصادية.

وإذا كان خط التطور العالمى الأول - كما حدد سماته الباحث المستقبلى "نايسبت" - هو الانتقال الحاسم من المجتمع الصناعى إلى مجتمع المعلومات، فإن خط التطور الثانى هو الانتقال من التكنولوجيا الصناعية إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى.

والحقيقة أنه تكمن فى هذه العبارات الموجزة حقيقة الانتقال الحاسم الذى تم من الثورة الصناعية إلى الثورة العلمية والتكنولوجية.

لقد كانت الثورة الصناعية نقطة حاسمة من نقاط التطور الإنسانى، وأصبحت الآلة بكل أنواعها، هى أداة التقدم التى سمحت للإنسان الحديث أن يوسع من دائرة قدرته على إشباع الحاجات الأساسية للجماهير العريضة، بالإضافة إلى الثورة الكبرى فى مجال النقل والموصلات والاتصالات، مما سمح بتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين مختلف أنحاء المعمورة.

ودار الزمن ووصلت الثورة الصناعية إلى منتهاها، وكان لابد من الانتقال إلى طور جديد، وهكذا ظهرت الثورة العلمية والتكنولوجية التى تقوم على أساس أن العلم أصبح أحد عوامل الإنتاج الحاسمة.

وفى هذا الإطار تم الانتقال من التكنولوجيا الصناعية التى سادت القرن التاسع عشر والقرن العشرين، إلى التكنولوجيا رفيعة المستوى، والتى تقوم أساساً على استحداث مواد جديدة، وعلى استخدام العلم والمعرفة للتعامل معها، مما أدى إلى توسيع دائرة الإنتاج، وتنويعه إلى غير ما حدود، ونشأة وتوسيع ما أطلق عليه المجتمع الاستهلاكى، والذى تجاوز إشباع الحاجات الأساسية، وعبر إلى إرضاء الأذواق المختلفة من خلال تنويع الإنتاج، بل وإلى ابتداع سلع ضرورية. وقد ساعد على هذا التطور ارتفاع مستوى الدخل القومى فى عديد من البلاد، وتصاعد معدلات الدخل الفردى، وبروز أهمية مفهوم

"نوعية الحياة"، والذى يعنى فى المقام الأول الارتفاع المستمر فى مستويات المعيشة كما وكيفاً، وأهم من ذلك التمتع بثمار التقدم فى مختلف الميادين.

من المحلية إلى العالمية

وإذا كانت التطورات التى ألمحنا إليها كانت طوال القرن العشرين النموذج الذى حاولت الدول النامية - وخصوصاً بعد أن حصلت على استقلالها - أن تصبو إليه، وحاولت تحقيقه على أرض الواقع من خلال تطوير اقتصاداتها الوطنية، فإنها اليوم مطالبة بالتكيف مع واقع جديد، وهو تحقيق انتقال الاقتصاد من المحلية إلى العالمية.

فى الماضى كانت هذه الدول تعتمد فى المقام الأول على نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة بكل تكاليفها المالية وشروطها السياسية فى بعض الأحيان، أما فى الحاضر وخصوصاً بعد بداية عصر العولمة، بما يعنيه ذلك من فتح الستار أمام المنافسة العالمية، فإن الانتقال من المحلية إلى العالمية أصبحت له شروط سياسية واقتصادية وثقافية لابد من الوفاء بها، حتى يستطيع كل بلد أن يدخل إلى غمار التفاعلات العالمية الجديدة.

وقد برز فى المجال الاقتصادى وعلى وجه الخصوص بعد إنشاء منظمة التجارة العالمية، أهمية تطوير الاقتصاد وفتح الحدود أمام تدفق السلع والخدمات والأفكار بدون قيود. ولا شك أن هذا الوضع الجديد، سيفرض على البلاد النامية أن ترتفع بمستوى إنتاجها كما وكيفا حتى يرقى إلى المعايير الدولية، فى سوق مفتوحة لن يسمح فيها باتباع سياسات حمائية للمنتجات الوطنية.

وقد يؤدى ذلك فى المدى القصير والمتوسط إلى الإضرار بالصناعات الوطنية، إذا ما بقيت على حالها وعجزت عن تحديث نفسها للتنافس مع الصناعات الأجنبية.

ولن يتاح للدول النامية أن تخوض بنجاح هذا الاختبار العالمى فى المنافسة الكونية، إلا إذا عدلت من نظريتها إلى التكنولوجيا، باعتبارها ليست مجرد أدوات متطورة، بقدر ما هى نسق اجتماعى متكامل، ينبغى أن يركز على تطوير نظام التعليم، وتشجيع الابتكار والإبداع.

إن التطور الذى نشير إليه هو الذى يحتم تأكيد خط آخر من خطوط التطور العالمى، وهو الانتقال من التفكير على المدى القصير إلى التخطيط على المدى الطويل، وهو الذى اختصرناه منذ البداية فى مفهوم الرؤية الاستراتيجية التى ينبغى صياغتها، فى ضوء استشراف الآفاق والتخطيط للمجتمع على مدى ربع قرن من الزمان.

وهذه الرؤية الاستراتيجية ينبغى أن تكون متعددة الجوانب، فلا تقنع بالتركيز فقط على الجوانب الاقتصادية، بل إن الجوانب السياسية والثقافية لا تقل أهمية عنها.

ولعل أول المطالب السياسية هى التى تتعلق بطريقة إدارة الحكم. ونحن هنا لا نتحدث فقط عن ضرورة تطبيق الديمقراطية، والتركيز على التعددية السياسية والفكرية، واحترام حقوق الإنسان، بل إننا نشير إلى ضرورة الانتقال من المركزية إلى اللامركزية. لقد أدت نظرية الحداثة التقليدية إلى تركيز سلطات مطلقة فى يد الدولة، حتى تستطيع إدارة العملية الكبرى التى تتعلق بالانتقال من المجتمع الزراعى القديم إلى المجتمع الصناعى الحديث.

غير أن اتجاهات ما بعد الحداثة فى مجال السياسة، تدعو إلى تفتيت الكيانات الكبرى، والانتقال من المركزية إلى اللامركزية، والدعوة إلى إحياء المجتمعات المحلية وإعطائها الفرصة الكاملة لتشخيص مشكلاتها، والتخطيط لمستقبلها، وتنفيذ خططها الاقتصادية والاجتماعية.

ويترافق مع هذا الاتجاه، خط آخر من خطوط التطور العالمى، وهو تقليص الاعتماد على الدولة، وفتح الباب أمام نشوء مؤسسات أخرى غير الدولة، تقوم بأعباء اقتصادية وتقدم خدمات اجتماعية، وأبرز هذه المؤسسات على الإطلاق هى

التنظيمات الأهلية، والتى أصبح نموها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية إحدى العلامات الفارقة فى عصرنا .

إن نمو المنظمات الأهلية، والتى هى منظمات تطوعية غير حكومية على المستوى المحلى، هى علامة حاسمة على الانتقال - فى عديد من البلاد النامية على وجه الخصوص - من السلطوية السياسية إلى الليبرالية بكل أبعادها، وخاصة التعددية السياسية والفكرية، وأصبح بزوغ ما يطلق عليه عادة "المجتمع المدنى" واتساع آفاقه، وتنوع مؤسساته رمزاً للانفتاح السياسى، والتحديث الاجتماعى.

ويكتسب المجتمع المدنى أهميته فى الوقت الراهن، من حقيقة أن الدولة المعاصرة - بتأثير عوامل شتى - أخذت تنسحب بالتدريج من عديد من مجالات الرعاية الاجتماعية، مما ألقى بعبء عديد من سياسات الأمان الاجتماعى على عاتق المنظمات الأهلية.

والمجتمع المدنى الذى يتم فى الوقت الرهان إحياؤه فى عديد من البلاد، وتوسيع مجالاته فى بلاد أخرى، يثير قضايا متعددة، سياسية واقتصادية وثقافية، تستحق أن نقف أمامها بالتحليل فى المستقبل. ولعل ما يدعو إلى ذلك ظهور اتجاهات جديدة فى مجال الممارسة الديمقراطية، أهمها الدعوة إلى الانتقال من الديمقراطية التى تقوم على فكرة الإنابة والتمثيل، بمعنى أن ينوب نائب عن مجموعة من الناس ويمثلهم فى البرلمان، إلى الديمقراطية التشاركية، وذلك فى ضوء الانتقادات التى وجهت لفكرة التمثيل، وعدم كفايتها للتعبير عن الحاجات والمطالب الشعبية

وتفرض ضرورة الانتقال من المحلية إلى العالمية تطبيق الأفكار المستحدثة فى مجالات السياسة والإدارة معا . ولعل التطور اللافت للنظر حقاً هو الانتقال فى التنظيم الاجتماعى من فكرة التدرجية الرأسية إلى طريقة التنظيم التى تقوم على الشبكات التفاعلية. فى الماضى كانت الأمور فى السياسة والإدارة وحتى فى بنية المصانع ذاتها، تقوم على أساس تدرجى، يبدأ بالرئيس المباشر أو المدير ويهبط إلى صغار العاملين، مما كان يفرض أسلوباً فى إعطاء الأوامر وطريقة تنفيذها، ثبت من الخبرة أنها تؤدى إلى الجمود وتقضى على الابتكار. القضاء على هذا الأسلوب التدرجى الرأسى، وفتح الباب أمام تشكيل عديد من شبكات التفاعل على المستوى الأفقى، أتاح الفرصة لموجات متعددة من التجديد السياسى والإدارى والمؤسسى.

ويصاحب هذا التطور ثورة فى مجال التفكير. لقد ساد فى القرن العشرين طريقة التفكير التى تقوم على الثنائيات، والتى تنهض على أساس الاختيار الجامد بين بديلين فقط، مثلاً فى التخطيط الاقتصادى الاختيار بين التركيز على الزراعة أو الصناعة، وأصبحت الطريقة السائدة الآن تقوم على أساس تعدد الاختيارات بين بدائل متعددة. ولعل هذا التطور من أهم التطبيقات لأفكار ما بعد الحداثة، التى تنفر من الإيديولوجيات الجامدة، وانساق التفكير المغلقة، وتدعو إلى انساق التفكير المفتوحة، التى تنطوى على عديد من البدائل، والتى من شأنها أن توسع اختيارات الناس، وتتيح الفرصة أمام الإرادة الإنسانية لكى تكون فاعلة، من خلال الاختيار الرشيد، وخصوصاً بعد أن سقطت الحتمية فى العلم والمجتمع.

ولعل الخط الأخير من خطوط التطور العالمى الذى ينبغى أن نأخذه فى الحسبان، هو الانتقال من التركيز على الشمال إلى الاهتمام بمشكلات الجنوب. وإذا كان مهندسوا العولمة المعاصرة قد ظنوا - نتيجة قصر نظر وعدم التعلم من الخبرة التاريخية - أن دول الشمال تستطيع أن تنمو وتتوسع وتزدهر على حساب دول الجنوب، فهذا وهم باطل. ولعل المراجعة النقدية لفكر العولمة التى تتم الآن فى ضوء الأزمات الاقتصادية الأخيرة، يثبت أن مستقبل العالم رهن بتطبيق نظام عالمى إنسانى يتاح فى ضوئه لكل الشعوب فرصة متكافئة فى النمو والازدهار.

الانتقال الحضارى إلى القرن الجديد

نهاية قرن من الزمان وبداية قرن جديد تاريخ فاصل فى مسيرة الإنسانية، من شأنه أن يشحذ الأذهان ويثير التفكير ويبعث على التأمل فيما فات، ويحرك الخيال لاستشراف المستقبل. والقرن العشرون ليس ككل القرون. ذلك أننا شهدنا

فيه اندلاع الثورة الثالثة فى تاريخ البشرية. كانت الثورة الأولى هى الثورة الزراعية التى استطاع الإنسان من خلالها أن يروض الطبيعة ويسوى التربة، ويزرع المحاصيل المتعددة، ويزيد من الإنتاج بطريقة أنقذت الناس من الحاجة والمجاعة، وتليها الثورة الصناعية بعد قرون، التى فتحت أمام الإنسانية آفاقاً لا حدود لها فى مجال المواصلات والصناعة.

وأخيراً شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين الثورة الثالثة ونعنى الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث أصبح العلم لأول مرة عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، يضاف إلى العناصر التقليدية وهى الموارد ورأس المال والعمل.

ولابد لنا أن نشير إلى بعد مهم من أبعاد هذه الصورة لم يتبلور إلا فى العقود الأخيرة، ونعنى الثورة الاتصالية العظمى، والتى تتمثل رموزها فى عولمة البث التليفزيونى المباشر من خلال الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت التى أحدثت ثورة فى مجال الاتصال الإنسانى وفى مجال المعرفة البشرية على السواء. ولا نبالغ إذا قلنا أن مؤرخ المستقبل سيقسم التاريخ إلى قسمين: ما قبل الإنترنت، وما بعد الإنترنت، للإشارة إلى الآثار البالغة العمق التى أحدثتها ومازالت تحدثها هذه الشبكة العنكبوتية التى أصبحت مصدراً للمعلومات والمعرفة، وفضاء للاتصال الإنسانى التفاعلى لأول مرة فى التاريخ، والذى لا تحده لا حدود القومية، ولا قيود الجغرافيا، ولا عقبات اللغة.

الاستعداد للقرن الجديد

فى ضوء ذلك كله، يمكننا تأكيد أن جميع المجتمعات المعاصرة، لا فرق فى ذلك بين المجتمعات المتقدمة والنامية، منغمسة منذ عقد أو أكثر فى عملية تاريخية بالغة التعقيد والتشابك، يمكن أن نطلق عليها بكل بساطة "الاستعداد للقرن الحادى والعشرين"، وهذا هو بالضبط عنوان الكتاب الذى أخرجه منذ سنوات المؤرخ الأمريكى البريطانى الأصل بول كيندى، وقد استمد كيندى شهرته العالمية من كتابه الشهير الذى أصدره قبل ذلك، وترجم إلى عديد من اللغات، وكان له دوى عالمى وهو "صعود وسقوط الدول العظمى من عام ٥٠٠ إلى ٢٠٣٠" وهو الكتاب الذى استخلص فيه قانوناً عاماً عن سقوط الإمبراطوريات والدول العظمى، ويذهب فيه إلى "أنه إذا زادت الالتزامات الاستراتيجية للدولة العظمى على قدرتها الاقتصادية، فإن ذلك يؤدى حتماً إلى سقوطها" والسقوط هنا معناه الهبوط فى ميزان القوة الشاملة وتدهور المكانة. وبناء على هذا القانون تنبأ فى الفصول الأخيرة لكتابه بسقوط الولايات المتحدة الأمريكية، لأن القانون العام الذى استخلصه ينطبق عليها. ويحكى فى كتابه الذى صدر عام ١٩٩٢، لماذا تحول من مؤرخ إلى باحث فى العلم الاجتماعى، لا يقنع بتحليل الماضى، وإنما يحاول أيضاً دراسة الحاضر واستشراف المستقبل.

يقول كيندى: "جاءت فكرة هذا الكتاب فى سياق نقاش جرى بينى وبين عدد كبير من الاقتصاديين فى معهد بروكينجز بواشنطن فى ربيع ١٩٨٨، حيث تركز النقاش على كتابى الذى كان قد نشر حديثاً آنذاك وهو "صعود وسقوط القوى العظمى". وخلال مساء ثرى بالنقاش أعلن ناقد، لا أعرفه، أنه لا يدرى لماذا تثار ضجة بهذا الحجم حول ذلك الكتاب، فهو فى المحصلة كتاب تقليدى إلى حد بعيد، يركز على الدولة القومية باعتبارها أداة الفعل المركزية فى الشئون العالمية، ولماذا لم استفد من وقتى بصورة أفضل بأن أكتب حول قضايا أكثر أهمية وإثارة، حول قوى التغيير المتمثلة فى النمو السكانى، وتأثير التكنولوجيا، والدمار البيئى، والهجرة ذات الطبيعة المتخطية للقوميات، والتى تهدد بالتأثير سلبا فى حياتنا جميعا، فلاحين أو رؤساء حكومات؟".

(راجع بول كيندى، الاستعداد للقرن الحادى والعشرين، ترجمة محمد عبد القادر وغازى مسعود، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ١٩٩٣).

يستطرد كيندى "فى ذلك المساء تركت للآخرين مهمة الأدلاء بآرائهم لتقويم الأهمية التى ينطوى عليها الكتاب. لكننى وجدت فى ملاحظة الناقد ما يكفى من الإثارة للبدء بقراءات أولية حول موضوعات كانت غريبة عنى تماما (كالدفء الكونى، والسكان، وصناعة الإنسان الآلى، والتكنولوجيا الحيوية)".

تعمدت فى الواقع أن أقف طويلا امام تجربة كيندى لاستخلص منها عدة دروس. أولها التواضع العلمى والقدرة على استقبال النقد من الآخرين بل وتسجيله للإفادة منه. والدرس الثانى الأهم أن التطورات العالمية سواء فى مجال البيئة الطبيعية للكوكب، أو مجال الانجازات العلمية، أو المشكلات العالمية، أصبحت تفرض على الباحثين العلميين فرضا الخروج من السجون الضيقة للتخصصات العلمية، سواء من خلال إيجاد وتأسيس فروع علمية جديدة، او تبنى نظرة شمولية للبحث العلمى، من شأنها أن تقضى على الحواجز الأكاديمية التى تمنع الاتصال بين تخصص علمى وآخر، أو عن طريق إعادة التعلم. بمعنى أن ينسى الباحث العلمى تخصصه الأصلى، وينتقل ليبحث فى موضوعات جديدة لم يسبق له أن تدرب على البحث العلمى فيها. وها هو كيندى المؤرخ الذى تلقى تدريبه الأكاديمى على التعامل مع الوثائق باستخدام المنهج التاريخى، يتحول طائعا ليبحث فى كتابه الجديد مشكلات الانفجار السكانى وثورة الاتصالات والمال ونشوء الشركات المتعددة الجنسيات، والزراعة العالمية، وثورة التكنولوجيا الحيوية، والإنسان الآلى والمخاطر على بيئتنا الطبيعية، ومستقبل الدولة القومية. بل إنه ليتجاوز ذلك كله وينطلق فى مجال بحث التحولات فى النظام الدولى ليرصد الأقطاب الصاعدة من منطلق ميزان قوة الدولة الشاملة، فيدرس اليابان والهند والصين، ويحدد الرابحين والخاسرين فى العالم النامى، والاتحاد السوفيتى ومشاكله، ويدرس أيضا مستقبل أوروبا وتحدث عن المعضلة الأمريكية.

غير أنه والحق يقال، تتميز معالجة كيندى المؤرخ لهذه الموضوعات التى لها باحثوها ومتخصصوها بالجدة، الناجمة عن تطبيق منهجه التاريخى بشكل خلاق فى كل مشكلة، بالإضافة إلى نظرة الاندهاش التى تنتابه حين يعالج موضوعات جديدة لم يكن له به سابق معرفة علمية. هى نظرة الوافد الجديد لحقول بحثية قديمة، وعادة ما تحمل هذه النظرة جدة فى التأمل والتحليل.

أين نحن من المستقبل؟

فى ضوء التطورات التى ألمحنا إليها بإيجاز، يحق لنا أن نتساءل: أين موضعنا من عملية الاستعداد للقرن الحادى والعشرين التى تنشغل بها المجتمعات المعاصرة جميعا؟

تلزمنا الأمانة أن نقرر أن هناك وعيا صاعدا بأهمية الإعداد للمستقبل، وربما ترجم هذا الوعى عن نفسه منذ أكثر من عقد فى ضوء ما أصطلح على تسميته فى الخطاب الفكرى والسياسى "دراسة وتحليل المتغيرات العالمية". كان هناك إحساس لدى ألنخبة السياسية فى مصر والعالم العربى ولدى النخبة المثقفة أيضاً، أن العالم لم يعد كما كان، وأن هناك متغيرات كبرى قد أحدثت زلزالا سواء فى مجال موازين القوة العالمية، أو فى مجال الثورات العلمية والتكنولوجية والاتصالية، او فى ميدان المشكلات الاقتصادية والسياسية والثقافية، التى من خلال تدفق موجات العولمة أصبحت مشكلات عالمية عابرة للحدود والقارات، تجابهها مختلف المجتمعات. وأبرزها موجات التطرف والإرهاب والفساد وانتشار تجارة المخدرات، أضف إلى ذلك مشكلات صراعات الهوية، وتفتت المجتمعات والحروب الأهلية.

وقد اشتد اهتمام النخبة السياسية والمثقفة فى كل المجتمعات بقضية المستقبل، خصوصاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩، والتحولات الخطيرة التى لحقت بموازين القوة العالمية، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالساحة العالمية، ومحاولاتها الدائبة فرض هيمنتها العسكرية والسياسية، بل والثقافية على العالم كله، تحت مقولة شهيرة مؤداها أن "أمريكا خلقت لتقود" وهذه العبارة بالمناسبة عنوان كتاب معروف لعالم سياسة أمريكى شهير.

والسؤال هناك كيف استجبنا فى الوطن العربى لقضية المستقبل؟

قد تكون البداية الحقيقية هى المجهود الذى يبذله عدد من المثقفين والمؤسسات الثقافية والصحفية العربية لقراءة خريطة المجتمع الكونى البازغ، والخطوة الأولى لذلك هى تحليل المشهد الثقافى العالمى الراهن.

يمكننا القول أن ما أطلقنا عليه الثورة الكونية، للتعبير عن مجمل حركة الانقلاب فى الأوضاع العالمية، ليست ثورة وحيدة البعد، ولكنها ثورة مثلثة الجوانب فى الواقع. فهى أولاً ثورة سياسية شملت النظم السياسية المعاصرة والعلاقات الدولية على السواء ويمكن تلخصيها فى عبارة واحدة، فى أنها تحول من الشمولية والتسلطية إلى الليبرالية، ومن صراع الفناء إلى إدارة البقاء، وهى ثانيا ثورة فى القيم، وتحول من القيم المادية إلى القيم المعنوية، وهى ثالثا وأخيرا ثورة معرفية تنطوى على الانتقال من الحداثة إلى عالم بعد الحداثة.

ثالثا: نحو استراتيجية حضارية عربية

ينبغى قبل الحديث عن الاستراتيجية الحضارية، أن نبدأ بتعريف الأصالة والمعاصرة. فما دمنا أكدنا أن أى صياغة واقعية للنموذج الحضارى العربى المقترح لابد أن توفق بين الأصالة والمعاصرة فينبغى علينا إذن أن نطرح فى البداية بعض التعريفات وأن نشير إلى عدد من المحاذير.

بداية يمكن أن نلاحظ أن استخدام مفهوم الأصالة بمعنى التراث قد ينطوى على موقف رجعى، لو فهمت بمعنى الارتداد إلى الوراء، أو الزعم بأن هناك شيئا يدعى "الروح العربية الأصيلة" وأن هذه الروح ثابتة وباقية على ما هى عليه عبر العصور، وهذا يعنى أنها غير خاضعة لشروط المكان والزمان والظروف الاجتماعية والتبدلات التاريخية.

ومن ناحية أخرى فالأصالة التى تدعو إلى العودة إلى التراث، ينبغى عليها أن تحدد ما هو التراث على وجه التحديد. والتراث - كما يقرر إحسان عباس فى دراسته "العربى الجديد وتراثه القديم"- هو "نتاج تراكمى لأمه من الأمم على مر الزمن، هو ضروب النشاط الإنسانى فى مجالات الفكر والأدب والأسطورة والدين والفن والعلم والعمران، فى صراع ذلك الإنسان مع واقعة المتغير المتطور، أو بعبارة أخرى: أن التراث صورة الماضى، بما أن ذلك كذلك فإنه لا يمثل عصرا بذاته ولا مجتمعا بذاته، كما أنه ليس إيجابيا دائما ولا سلبيا على الدوام، ومن ثم تتفاوت فيه القيم وتتعدد وتموت وتحيا، بحساب الحاجات الإنسانية فى البيئات المختلفة.

ولن يجدينا أيضا أن نرفع شعار المعاصرة بغير تحديد، ففى العصر الراهن هناك العديد من الإيديولوجيات، ومن أنماط المجتمعات الإنسانية، ومن الثقافات وأساليب الحياة، أيها نأخذ وأيها ندع ولماذا فى الحالتين؟

لعل أول موجه من موجهات الاستراتيجية الحضارية التى ينبغى على المجتمع العربى أن يصوغها هو بناؤها على قاعدة متينة من الفهم النقدى لتراثنا العربى والإسلامى. تراثنا زاخر بالخبرات والممارسات الفكرية والسياسية والاجتماعية، ولا يكفى أن نحمله فوق أكتافنا ونتغنى به فيصبح تاريخنا عبئا - بمصطلحات قسطنطين زريق - بدل أن يكون حافزا. هناك إذن (التاريخ - العبء) الذى يمنع أصحابه من الحركة، والذين يغرقون فى تأمل ماضيهم الذهبى عاجزين عن التعامل الإيجابى مع الواقع، وهناك (التاريخ- الحافز) الذى يدفعك دفعا إلى الأمام فى ضوء فهم نقدى للماضى لتجاوز السلبيات وتأكيد الإيجابيات.

غير أن قراءتنا النقدية لتراثنا لا تكفى فى حد ذاتها، نحن فى حاجة ماسة إلى قراءة نقدية للحضارة الإنسانية الراهنة، مادمنا مشغولين بقضية المعاصرة. وهذه القراءة النقدية - رغم صعوبتها - أساسية. فمن شأنها أن تكشف الفروق بين التيارات السطحية فى هذه الحضارة، التى قد ينجذب إليها عن غير وعى السذج من أبناء العالم الثالث، وبين الروافد العميقة التى تشكل المصدر الرئيسى لإنجازاتها الباهرة. كما ان هذه القراءة النقدية لابد أن تساعدنا على فهم حقيقة بسيطة وإن كانت هامة. وهى أن الأفكار والإيديولوجيات عادة ما تكون فى خدمة مصالح اقتصادية معينة. الكشف عن هذه المصالح وعلاقتها بالأفكار مسألة أساسية إن أردنا ان نقرأ بوعى حقاً النظرية الغربية فى السياسية والاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية.

فى ضوء ذلك كله، علينا أن نطرح السؤال الرئيسى: ما هو الهدف من الاستراتيجية الحضارية العربية التى ندعو إليها؟

الهدف - فيما نتصوره - هو بناء مجتمع عربى حديث قادر على الوفاء بالحاجات الأساسية للإنسان، وفاعل فى التعامل مع متغيرات العصر وأبرزها الثورة العلمية والتكنولوجية والمشاركة السياسية الجماهيرية، واحترام حقوق الإنسان.

ولتحقيق هذا الهدف لابد من أن ندخل عديدا من التغيرات على عاداتنا الفكرية واتجاهاتنا وقيمنا، وأساليب حياتنا، وطرقنا فى التعامل والتفاعل مع الآخرين.

مشكلتنا الأساسية وهى التخلف، يكشف عنها ضآلة سيادتنا على الطبيعة، وضعفنا فى استغلال مواردها وهزال تنظيماتنا الاقتصادية والاجتماعية، وضيق قدراتنا التكنولوجية والتنظيمية بوجه عام.

وسائل تحقيق الاستراتيجية الحضارية

ليس أمامنا من سبيل لتجاوز مشكلة التخلف إلا بالاعتماد على مجموعة متشابكة من الوسائل والأدوات والأساليب يمكن إيجازها فيما يلى:

١ - الاعتماد على التفكير العلمى

الاعتماد على التفكير العلمى هو الموضوع الذى ينبغى أن يشغل كل اهتماماتنا فى العالم العربى فكما يقرر فؤاد زكريا "فى الوقت الذى أفلح فيه العالم المتقدم - بغض النظر عن أنظمته الاجتماعية - فى تكوين تراث علمى راسخ امتد فى العصر الحديث طوال الأربعة قرون، وأصبح يمثل فى حياة هذه المجتمعات اتجاها ثابتا يستحيل العدول عنه أو الرجوع فيه، فى هذا الوقت ذاته يخوض المفكرون فى عالمنا العربى معركة ضارية فى سبيل إقرار أبسط مبادئ التفكير العلمى".

والحقيقة أننا نعيش فى عصر العلم. فالثورة العلمية والتكنولوجية تعنى أول ما تعنى أن: العلم أصبح - وللمرة الأولى فى تاريخ البشرية - قوة أساسية من قوى الإنتاج.

ولا تكفى دعوتنا لتطبيق التفكير العلمى بغير إثارة مجموعة أساسية من الأسئلة أهمها:

ما هى المعوقات الثقافية والاجتماعية والسياسية التى تمنع ممارسة التفكير العلمى فى مجتمعاتنا وفى كل المجالات؟

ولماذا لا نحصل من علمائنا وباحثينا المدربين على أكبر عائد ممكن؟ هل العيب فى سياسات العلم فى عالمنا العربى، أم العيب فى العلماء أنفسهم؟

نحن فى حاجة إلى دراسة فى "سوسيولوجيا العلم" لكى نصل إلى ردود على هذه الأسئلة.

٢ - حاجتنا إلى النقد الاجتماعى والنقد الذاتى

مشكلة التخلف تحتاج إلى تضافر كل الجهود الفكرية والاجتماعية والسياسية للقضاء عليها. ومن هنا فنحن فى المجتمع العربى فى حاجة شديدة لممارسة النقد الاجتماعى.

النقد الاجتماعى معناه ببساطة تشخيص وتحليل كل جوانب التخلف فى مجتمعنا بكل أشكاله السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وبالتالى فالنقد الاجتماعى لا يقنع بما هو موجود ولا يستكين إلى ما هو تقليدى، ولكنه يبحث ويشخص، داعيا لتجاوز التخلف واتباع أساليب جديدة لحل المشكلات. والنقد الذاتى نوع من أنواع النقد الاجتماعى. وأهميته فى ان مجتمعا من المجتمعات لو رضى عن نفسه، ولم يلتفت إلى سلبياته لكان محتما عليه أن يفنى وينقرض. النقد الذاتى من أشجع ألوان النقد الاجتماعى، لأنه لا يخشى الحساسيات القومية أو الاجتماعية، ولا يتراجع أمام الثغرات الإقليمية أو العصبية، ولكنه يمسك بالذات القومية أو بالبناء الاجتماعى بكل ما يتضمنه من أنساق سياسية واقتصادية وثقافية، لكى يحللها ويناقشها ويكشف عن مواطن الضعف فيها.

والنقد الاجتماعى يحتاج -كما لا يخفى- إلى مناخ ديمقراطى يتيح لكل مواطن الحرية فى الإسهام بفكره فى مناقشة مشكلات مجتمعة، وفى طرح الحلول لها، وفى العمل بإيجابية - فى حدود الدستور والقانون - على تطبيقها. غير أن هذا

المناخ الديمقراطى لم يتوفر بعد بالقدر الكافى فى العالم العربى .

٣- القضاء على الفجوة بين الصفوة والجماهير

لا يمكن القضاء على التخلف بغير خلق وعى حضارى لدى الجماهير، وبغير أقصى مشاركة جماهيرية فى الفعل الحضارى .

ولا يكفى أن تبقى هذه الحقيقة مجرد اقتناع فكرى عند فريق من المفكرين أو من أولى الأمر، بل يجب أن تنقلب إلى إيمان يمتلك النفوس ويعم الشعب بمجموعه، وينطلق بحيوية فاعلة ودفق غامر. يجب أن يتحول الشعور بحاجاتنا الأساسية هذه إلى فيض من الشعور الحضارى الذى ينطلق من الإحساس بجسامة التخلف والرغبة العارمة فى الوصول إلى آفاق التقدم. وسد الفجوة بين الصفوة والجماهير يحتاج إلى ثورة ثقافية شاملة، تركز على ديمقراطية الفكر، وتشجيع الإبداع الذهنى، وتكتشف القيادات الاجتماعية والسياسية والثقافية، وتتيح الفرصة للمثقفين العضويين الملتحمين بقواعدهم الجماهيرية، أن ينطلقوا ويشقوا الطريق أمام قواعدهم، حتى يكسروا احتكار القلة من المثقفين المنعزلين الذين يظنون وهما، أن تغيير المجتمع يمكن أن يتم من خلال العمل الذهنى البحت، الذى يفتقر إلى حرارة التجربة الاجتماعية، والذى يقصر بالتالى عن تلمس الحاجات الأساسية للجماهير، والتى لا تتمثل فقط فى الحاجات المادية، بل أهم منها الحاجات الروحية، والحاجة الماسة إلى المشاركة السياسية الإيجابية الخلاقة.

والقضاء على الفجوة بين الصفوة والجماهير، لابد له أن يمتد للقضاء على الهوة بين المدنية والقرية. فليس هناك أمل فى عبور أزمة التخلف الحضارى، بغير أن ننجح فى جذب ملايين الريفيين الذين يسبحون فى غمار الأمية والجهل إلى ميادين التحديث فى مجال التعليم والتدريب والعمالة والثقافة. ذلك أن المجتمع العربى لا يمكن له أن يتقدم محتميا بقشرة هشة من المثقفين تحجب الآلاف من أنصاف المتعلمين، الذين لم يتح لهم حقا أن يتلقوا فى الجامعة، أو فى المؤسسات التعليمية الأخرى أصول المنهج العلمى، ولا قواعد التفكير النقدى الخلاق.

٤ - العمل على سيادة النظرة المستقبلية

لن يجدينا أن نعيش فى الماضى، ولن ينفعنا وسط صراع العمالقة فى عالم اليوم التغنى بأمجادنا السابقة، ولن يصلح من حالنا اجترار ذكرى فضل الحضارة العربية الإسلامية على أوروبا .

نحن فى حاجة إلى دراسة منهجية ونقدية لماضينا، تقوم على احدث مناهج التاريخ الاجتماعى، حتى نقوم ممارستنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الماضية، وحين نفعل ذلك، ستتساقط كثير من الأساطير العلمية التى ورثناها كباحثين ومثقفين ورددناها بغير تمحيص.

إن دراسة الماضى هى الأساس لفهم الحاضر والنظر إلى المستقبل. والحاضر الذى نعيشه يحتاج إلى دراسة تكاملية تحيط بكل أبعاده، وتكشف عن كل جوانبه.

غير أنه أصبح اليوم من المسلمات أن دراسة الحاضر، ينبغى أن تتم فى إطار النظر إلى المستقبل. ومن هنا نشأ "علم المستقبل" على اختلاف مشاريه فى الشرق والغرب وعلى تعدد مناهجه ونظرياته، لكى يساعد المخطط الاقتصادى والاجتماعى وصانع القرار السياسى، على أن يخطط فى ضوء سيناريوهات بديلة للمستقبل، حتى يأتى تخطيطه، ولكى يصدر قراره وهو على علم بكل البدائل المتاحة.

وخلاصة القول، أننا فى حاجة إلى صياغة استراتيجية حضارية عربية متكاملة، قد يكون فيما سبق مجرد إشارات إلى بعض ملامحها، وهذه الإشارات تحتاج إلى تعميق وتأمل وفحص نقدى، وقبل ذلك تحتاج إلى مناقشة جماعية ينبغى أن ينشغل بها المثقفون العرب على امتداد العالم العربى فى المشرق والمغرب على السواء.

رابعا: نحو مبادرة حضارية عربية..
خطاب الحرب العالمية الثالثة!

هل كان يمكن لنا أن نواصل حديثنا الممتد عن حوار الحضارات، وأهمية ممارسة النقد الذاتى، ورهانات النهضة العربية سواء فى بداياتها القديمة أو انبعاثها الراهن بعد سقوط عصر الثورة العربية، بعد الأحداث الدرامية ليوم الهول العظيم، التى دارت على المسرح الأمريكى فى واشنطن ونيويورك فى الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ؟ وكيف نستطيع ذلك إذا كان هذا الحدث التاريخى سيؤرخ به فى القرن الحادى والعشرين، باعتباره إعلانا جهيرا عن التغير الحاسم فى ملامح لوحة المستقبل العالمى؟

لقد أثار هذا الحدث كل الإشكاليات المعرفية والمشكلات الواقعية التى يدور حولها حوار الحضارات.

ولا أدرى لماذا حين وقع الحدث، وكنت فى كانتربرى بإنجلترا أشارك فى مؤتمر عالمى عن "حوار الحضارات فى البحر الأبيض المتوسط"، حيث دعيت لألقى الخطاب الافتتاحى فى المؤتمر بالاشتراك مع رئيس جامعة كنت، تذكرت قصيدة شهيرة للشاعر اليونانى السكندرى المعروف كافافى عنوانها "فى انتظار البرابرة!".

يقول كافافى فى القصيدة أنه انتشرت إشاعة فى المدينة أن البرابرة قادمون لغزوها. وانبرى الحاكم وارتدى بدلته العسكرية المرصعة بالنياشين وكذلك أعضاء مجلس الشيوخ والأعيان، وهرعوا جميعا إلى الحدود حتى يكونوا فى انتظار البرابرة للترحيب بقدومهم لغزو المدينة!

وانتظر الحاكم والزعماء السياسيين والأعيان منذ الصباح الباكر حتى المساء، ولكن البرابرة لم يظهروا فى الأفق. وقال الحاكم وهو ينصرف كسيف البال: لم يأت البرابرة مع أن قدومهم كان حلا من الحلول!

غير أن ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر جاء على عكس السيناريو الذى قدمه كافافى فى قصيدته الشهيرة، فقد جاء البرابرة فعلا وعلى غير انتظار! جاءوا والحراس فى غفلة تامة، وجهالة مطبقة، مطمئنين كل الاطمئنان إلى أن دروعهم الصاروخية كفيلة بردع أى معتدى، وتخويف أى مهاجم. وهل كان فى التصور أن ينفذ أحد أيا كان من الأبواب المحكمة للإمبراطورية الأمريكية، التى انفردت بعد السقوط المدوى للاتحاد السوفيتى بالعالم فى المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية؟

الغرب والباقى!

ويبدو أن عالم السياسة الأمريكى صمويل هانتنجتون فى مقولاته الشهيرة عن صراع الحضارات، حين ميز تمييزا حاسما بين الغرب والباقى The West and the rest، ويعنى بذلك باقى الأمم والشعوب والثقافات، كان يتنبأ بالمناخ الثقافى الذى سيسود العالم فى القرن الحادى والعشرين!

غير أننا لا نستطيع أن نسند وظيفة المتنبئ للسيد / هانتنجتون، ولكنه قد يكون أقدر منا فى فهم التلافيف المعقدة للعقل الغربى الذى ما يزال مسكونا بأشباح الحروب الصليبية، حين احتك الغرب المسيحى مع الشرق الإسلامى فى مواجهة تاريخية مازالت آثارها اللاشعورية النفسية فيما يبدو كامنة فى الإدارك الغربى.

وقد أتيحت لى المراجعة النقدية للإدراك الغربى للمسلمين والعرب وأنا بصدد إعداد كتابى "الشخصية العربية بين صورة الذات ومفهوم الآخر" الصادر عام ١٩٧٣ عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالقاهرة. وقد عكفت على إعداد هذا الكتاب عقب هزيمة يونيو عام ١٩٦٧، للرد على الحرب النفسية التى شنتها إسرائيل على العرب لتشويه الشخصية العربية وإلحاق كل السمات السلبية بها، وللإعلان المدوى عن عجزها عن المبادأة، واتخاذ القرار، وبالتالى عدم قدرة الشعوب العربية التى احتلت إسرائيل بلادها وفى مقدمتها مصر، على شن الحرب ضد إسرائيل لتحرير أرضها المحتلة. وقد قاد الحملة الجنرال هاركابى مدير المخابرات الإسرائيلية السابق، الذى أصبح بعد اعتزاله الخدمة العسكرية

أستاذاً لعلم النفس الاجتماعى فى الجامعة العبرية. وكان عنوان مقالته الشهيرة المسمومة التى بدأت الحرب النفسية ضد العرب "لماذا أنهار العرب فى حرب الستة أيام". وقد نشرها فى مجلة أمريكية شهيرة هى "أوربس" فى العدد الثالث الذى صدر فى شتاء عام ١٩٦٧.

كان الكتاب جهداً أكاديميا للرد على التراث العلمى الغربى الذى يتبنى بشكل منهجى صورة متحيزة للعرب والمسلمين، وكان رأينا أن الغرب مازال يحمل فى ذاكرته التاريخية أصداء للعداء القديم بين العالم الإسلامى والعالم الغربى، الذى عانى تاريخيا وخصوصا أثناء فترة المد الإسلامى الذى دفع بحدود الإمبراطورية العثمانية إلى قلب أوروبا.

وقد تأكد لى صدق ما انتهيت إليه بصدد الذاكرة التاريخية الغربية حين قرأت فى "الفيجارو" الجريدة الفرنسية المعروفة، مقالا عقب قرار الملك فيصل باستخدام سلاح البترول فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، ذهب فيه كاتبه إلى ان الملك فيصل كان ينتقم بهذا القرار فى الواقع من "شارل مارتل" القائد العسكرى الفرنسى الذى صد القوات الإسلامية التى زحفت لاحتلال مدينة بواتييه! وهى المعركة التاريخية التى اعتبرها الغرب النقطة الحاسمة التى أوقفت المد الإسلامى فى أوروبا.

رد الفعل الغربى

إن من يحلل بدقة الخطاب الغربى الذى جاء تلقائيا كرد فعل فورى ليوم الهول العظيم، حين حدث الهجوم المفاجئ على المعاقل الاقتصادية والسياسية والعسكرية الأمريكية ورموزها الساطعة التى كانت محل فخرها، والمؤشرات المبهرة على القوة الفائقة للإمبراطورية الإمريكية، ليدرك أن هذا الخطاب الذى ترددت أصداءه فى واشنطن ولندن وباريس، على ألسنة الرؤساء بوش وشيراك وبلير، يعيد انتاج الخطاب الغربى التقليدى الذى ساد منذ عصر التنوير، والذى قام على أساسه مشروع الحداثة الغربية كله، ويقوم على التفرقة بين البربرية والمدنية! والبربرية -فى هذا الخطاب- تميز شعوب الأرض جميعا، أما المدنية فهى التى يتصف بها الغرب الظافر الذى خرج منتصرا من غياهب القرون الوسطى، مفتتحا عصر الثورة الصناعية، ومزودا بالعلم والتكنولوجيا، وبالآلة الحربية الحديثة، التى سمحت له بالقيام بأكبر عملية استعمارية فى التاريخ الحديث، لاحتلال بلاد العالم الثالث وخصوصا فى أفريقيا وآسيا.

وهو هذا الخطاب العنصرى الذى ابتكر نظرية "عبء الرجل الأبيض" فى تمدين الشعوب البربرية الغارقة فى جهالاتها، والسادرة فى تخلفها! لقد كانت هذه النظرية وغيرها من الإدراكات الغربية المتحيزة إزاء شعوب العالم غير الغربى وثقافاته، هى الغطاء الإيديولوجى لإضفاء الشرعية على الاستعمار، وهى بذاتها التى أصبحت المكونات الرئيسية للنظرية العنصرية التى سادت طوال القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين.

وهذه النظرية هبطت من عليائها بعد أن وجهت إليها سهام النقد، ليس فقط من قبل مفكرى العالم الثالث، ولكن أيضا من قبل المفكرين الغربيين النقديين، بالإضافة إلى حركة التحرير البطولية التى قامت بها شعوب العالم الثالث لكى تفك إسار الاستعمار الغربى.

غير أن التطورات الحديثة فى أوروبا فى العقود الأخيرة، وما أدت إليه التغيرات الاقتصادية، والتطورات التكنولوجية، أدت إلى انبعاث النظرية العتصرية، وإن كان فى ثوب جديد. واتخذت هذه العنصرية صورا وأشكالا شتى سياسية واجتماعية وثقافية. فى الجانب السياسى شهدت بعض البلاد الغربية وعلى الأخص فرنسا، صعودا للحزب اليمينى العنصرى الذى يقوده "لوبن" والذى أدى به إلى النجاح فى الانتخابات ودخول حزبه بنسبة كبيرة فى البرلمان الفرنسى. كما شهدت ألمانيا أيضا بروزا واضحا للجماعات والأحزاب العنصرية. وتجمع هذه الأحزاب والجماعات على اتخاذ موقف سلبى من العمال والمهاجرين من أصول عربية وإسلامية وتركية، ليس فقط ذلك، بل تتصاعد الدعوات إلى طردهم من

البلاد. وفعلا تأثرت الحكومات بهذه التيارات وعدلت من تشريعاتها لتقييد الهجرة، وترحيل أعداد كبيرة من المهاجرين على أسس قانونية مفادها مخالفتهم لقوانين الإقامة والهجرة.

أما التجليات الاجتماعية العنصرية الغربية الجديدة، فتبدو فى محاولة الهيمنة على أسلوب الحياة للمهاجرين والمواطنين من أصول عربية وإسلامية، من خلال سياسات التهميش والاستبعاد والقهر الاجتماعى. وتبرز التجليات الثقافية للعنصرية فى تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

ولو تأملنا فى خطاب الرؤساء الغربيين الذى صدر تلقائيا كرد فعل على يوم الهول العظيم، لأدركنا أن مفرداته الغالبة هى مجرد إعادة إنتاج للعنصرية القديمة والجديدة على السواء!

أنظر إلى خطاب بلير الذى يقرر فيه أن الهجوم ليس مجرد حادث إرهابى ولكنه موجه ضد مجتمعاتنا الديمقراطية، وهو يمثل البربرية الموجهة ضد المدنية والحضارة الغربية. وتأمل خطاب شيراك الذى يثير نفس المعانى ويستخدم مفاهيم شبيهة فى حديثه عن البربرية والحضارة!

ومن حق هؤلاء الرؤساء الغربيين أن يدينوا هذا الحادث الإرهابى البشع لكونه اعتداء جسيما على الحق فى الحياة لآلاف المدنيين من الأبرياء، ليسوا هم فقط، بل إن رؤساء الدول جميعا وفى مقدمتهم الدول العربية والإسلامية شاركوا فى هذه الإدانة. غير أن الرؤساء الغربيين وخصوصا رئيس الجمهورية الفرنسى، ورئيس الوزراء الإنجليزى كان ينبغى عليهم أن يتأنوا قليلا قبل الاندفاع فى وصف الشعوب الأخرى بالبربرية، لأن فرنسا وإنجلترا لهم تاريخ حافل حقا فى القرن العشرين، فى ممارسة فرنسا للاستعمار الاستيطانى للجزائر الذى مارست فيه - والحق يقال - صورا شتى من الجرائم ضد الإنسانية. كما أن الاحتلال الإنجليزى للهند ومصر وغيرها من بلاد العالم، كشف عن ممارسات بربرية لا حدود لبشاعتها.

إن إعادة إنتاج الخطاب العنصرى القديم على لسان الرؤساء الغربيين ليس من شأنه سواء إحياء السجلات التاريخية للاستعمار الغربى، بما يحمله من نزعة عنصرية ضد شعوب العالم غير الغربى. وهو الاتجاه الذى انبرى المؤتمر العالمى الذى عقدته اليونسكو فى فيلنيوس عاصمة ليتوانيا فى أبريل الماضى، للهجوم عليه وتفنيده، والدعوة إلى محوه من الوجود، تحقيقا للمثل العليا فى حوار الحضارات.

عناصر المبادرة الحضارية العربية

لابد أولا أن نؤكد على المناخ الثقافى الإيجابى الذى أعقب مبادرة الرئيس محمد خاتمى رئيس الجمهورية الإيرانية الإسلامية لإطلاق حملة ثقافية عالمية لحوار الحضارات. ومن المعروف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة وافقت على مبادرته بالإجماع، وأصدرت قرارا تاريخيا باعتبار عام ٢٠٠١ هو عام حوار الحضارات.

وحوار الحضارات ظهرت أهميته القصوى على وجه الخصوص بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية حوالى عام ١٩٨٩، وانهيار عصر الحرب الباردة وزوال النظام الثنائى القطبية الذى كان يدير الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية من جانب، والاتحاد السوفيتى من جانب آخر. ونعرف أنه نشأ فى أعقاب انهيار هذا النظام نظام أحادى القطبية انفردت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالمسرح العالمى. وبرزت الحاجة إلى حوار الحضارات بعد سقوط الصراع الإيديولوجى العنيف بين الرأسمالية والشيوعية، وبروز العولمة بشعاراتها الاقتصادية عن حرية السوق وإطلاق التبادل التجارى والتفاعلاقات المالية والاقتصادية بغير حدود ولا قيود، كما أكد ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى شعاراتها السياسية والتى تتمثل فى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان.

غير أنه فى المرحلة التى أعقبت انهيار نظام الحرب الباردة، نشأ صراع فكرى عنيف بين أولئك الذين بشروا "بنهاية

التاريخ" كما زعم ذلك فوكوياما المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فى أطروحاته الشهيرة، والتى أكد فيها أن الرأسمالية ستكون هى دين الإنسانية إلى أبد الآبدين، وبين خصومه الفكريين الذين نقدوا هذه الطروحات، على أساس أن التاريخ الإنسانى لا يعرف الوقوف إلى الأبد عند مرحلة محددة من مراحل التطور السياسى والاقتصادى.

وبالإضافة إلى هذه المعركة دارت معركة أخرى شرسة قادها عالم السياسة الأمريكى صمويل هنتنجتون حين أطلق نظريته عن "صراع الحضارات" وركز فيها بوجه خاص على الصراع المحتمل فيما سماه الحروب الثقافية المقبلة فى القرن الحادى والعشرين، بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية والحضارة الكونفوشيوسية.

غير أنه يمكن القول أن الخلاف الفكرى بين أنصار الحوار والصراع الحضارى انتهى لصالح حوار الحضارات، وتوارت إلى حد كبير مقولات صراع الحضارات التى أطلقها هنتنجتون.

غير أن أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وما تضمنته من اعتداء إرهابى لا سابقة له على الولايات المتحدة الأمريكية قد بعثت فيما لا شك فيه طروحات صراع الحضارات مرة أخرى إلى المقدمة، سواء فى الخطاب الغربى الذى قمنا بعملية تفكيكه فى الفقرة السابقة، أو فى الخطاب الإسلامى المتطرف الذى صاغه بن لادن وأطلقه من شاشة تليفزيون الجزيرة، وزعم فيه أن هناك حربا دينية قائمة الآن بين الغرب والأمة الإسلامية.

وإذا كان القادة السياسيون الغربيون قد فطنوا بسرعة إلى سرعة انزلاقهم إلى خطاب صراع الحضارات، واعتذروا على لسان الرئيس بوش لاستخدام كلمة "الحملة الصليبية" فى وصف الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، إلا أن هناك أصواتا فى العالم العربى تنطلق من معاقل الرجعية الفكرية والفكر الإسلامى المتطرف، مازالت مصرة على مقولات صراع الحضارات.

ومن هنا ينبغى التأكيد ونحن بصدد صياغة مبادرة حضارية عربية على أن المنطلق الرئيسى فى المبادرة يقوم على أساس القناعة العربية الكاملة بأن حوار الحضارات ينبغى أن يكون هو أساس صياغة النظام العالمى الجديد الذى ينبغى أن يرشد العلاقات بين الأمم والدول والثقافات فى القرن الحادى والعشرين.

ونستطيع أن نوجز أهم عناصر المبادرة الحضارية العربية المقترحة فيما يلى لإثارة النقاش حولها:

١ – ضرورة صياغة مفهوم لتحقيق السلام العالمى يقوم على أساس تعريف محدد للعدل باعتباره إنصافاً Fairness إذا استخدمنا التعريف الموفق الذى صاغه فيلسوف جامعة هارفارد جون رولز فى كتابه الشهير "نظرية عن العدل".

٢ – ولا يمكن للسلام العالمى أن يتحقق إلا إذا ووجهت سلبيات العولمة الاقتصادية بشكل حاسم. ذلك أن العولمة فى الوقت الراهن تعمل لصالح دول الشمال المتقدمة على حساب دول الجنوب الفقيرة. وفى هذا المقام لابد من إعادة التفاوض حول معاهدة منظمة التجارة العالمية وتعديل المواد التى نصت على أحكام مجحفة بالدول النامية مما من شأنه أن يدمر بنيتها الاقتصادية على المدى الطويل.

٣ – ولابد للمبادرة أن تركز على ضرورة وضع معايير لتقنين حق التدخل السياسى، وتقديم مبادئ محددة مقترحة فى ضوء الخبرة الدولية فى العقد الماضى.

٤ – هناك ضرورة قصوى للتمييز بين المقاومة المشروعة للاحتلال والإرهاب، وتقديم مقترحات لتعريف الإرهاب يمكن الاتفاق الدولى حولها.

٥ – ضرورة وضع سياسات ثقافية وتنموية شاملة فى البلاد العربية والإسلامية لمواجهة الفكر الإسلامى المتطرف، والجماعات والمنظمات الإرهابية.

٦ – أهمية صياغة سياسات ثقافية رشيدة فى البلاد الغربية للتعامل مع المواطنين من أصول عربية أو إسلامية فى ضوء قواعد المواطنة المعترف بها قانونيا.

٧ – ضرورة وضع سياسة ثقافية للتعريف بقواعد الإسلام الصحيحة وذلك فى المجتمعات الغربية، وتوثيق الصلة مع

مؤسسات المجتمع المدنى فى هذه المجتمعات لإبراز وجهات النظر العربية.

٨ - وأخيرا ضرورة مواجهة العنصرية الغربية الجديدة من خلال التحالف الثقافى بين المثقفين العرب والمثقفين الغربيين النقديين الذين يحاربون فى بلادهم التيارات العنصرية الجديدة.

٩ - ومما لا شك فيه أن مصداقية المبادرة الحضارية العربية لا يمكن أن تتوفر إلا إذا ثبت للعالم أن المجتمع العربى ينتقل بخطوات سريعة من التسلطية إلى الديمقراطية، بكل ما يعنيه ذلك من معان وانعكاسات على السلوك السياسى والاجتماعى والثقافى، فى ضوء توسيع دائرة المشاركة السياسية، واحترام التعددية، وحقوق الإنسان.

١٠ - وأخيراً ونحن نعيش فى عصر المجتمع المدنى العالمى، حيث تلعب المؤسسات غير الحكومية والتطوعية أدواراً بالغة الأهمية فى مجال التنمية، بعد تقلص دور الدولة -لأسباب شتى- فى ميادين متعددة، لابد من دعم عملية تأسيس وإعادة إحياء المجتمع المدنى العربى التى تدور فى بلاد عربية متعددة.

التفاعلات الدولية

العرب والمسلمون بعد هجمات سبتمبر

- الولايات المتحدة وبناء تحالف دولى ضد الإرهاب
- العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان
- التسوية السياسية للأزمة الأفغانية
- التغير فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى
- الحركة الإسلامية وهجمات سبتمبر
- الإسلام والمسلمون فى الإعلام والفكر الغربى
- مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات سبتمبر
- الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر

مثلت أزمة هجمات ١١ سبتمبر واحدة من أبرز الأزمات التى شهدها النظام الدولى فى فترة ما بعد الحرب الباردة، حيث شكلت نقلة نوعية جديدة، ليس فقط بالنسبة لما بات يعرف بظاهرة الإرهاب الدولى، ولكن أيضا بالنسبة لظاهرة الحرب والصراع المسلح على الساحة الدولية. فقد اخترقت هذه الهجمات العمق الداخلى الأمريكى، وأسقطت عددا ضخما من الضحايا، وسببت دمارا هائلا، وطرحت قضايا أمنية وسياسية وفكرية على نطاق واسع.

ولذلك، أنصب التركيز الرئيسي لإدارة جورج بوش فى الولايات المتحدة على بناء تحالف دولى واسع النطاق ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان الحاكمة فى افغانستان كمقدمة للحرب ضد الجماعات والنظم التى وصمت بالإرهاب، كما ركزت إدارة بوش على صياغة تسوية سياسية للأزمة الأفغانية، للحيلولة دون وقوع هذه الدولة مجددا فى أيدى جماعات معادية للولايات المتحدة.

وفى إطار الطابع الشمولى لأزمة هجمات سبتمبر، فقد تركت انعكاسات واسعة النطاق فى العديد من النواحى، يأتى فى مقدمتها زيادة الوزن النسبى للتهديدات الإرهابية فى الاستراتيجية الأمريكية، والتي باتت تستحوذ على الأولوية المطلقة فى اهتمامات السياسة الخارجية والدفاعية الأمريكية، بالإضافة إلى تكثيف جهود الإصلاح العسكرى الأمريكى التى كانت إدارة بوش قد شرعت فى تنفيذها قبل الأزمة.

وفى الوقت نفسه، أثرت الأزمة بقوة على الحركة الإسلامية، وعلى صورة الإسلام والمسلمين فى الإعلام والفكر الغربيين. والتي تعرضت لمزيد من التشويه. وعقب وقوع أحداث ١١ سبتمبر، وجد المسلمون أنفسهم بوجه عام فى موضع الاتهام، وجاء رد فعل الجماعات الإسلامية دفاعيا، لتحمى نفسها من تأثير هذه المواجهة، فى حين ركزت المؤسسات الدينية الإسلامية على التمييز بين الإرهاب والجهاد.

كما أثارت هجمات سبتمبر نتائج اقتصادية عميقة، وازدادت انعكاساتها فى ظل وجود حالة من التباطؤ الواضح في النشاط الاقتصادى الأمريكى قبل الأزمة، ثم جاءت الأزمة لتزيد من مخاطر تحول هذا التباطؤ في النشاط إلى ركود اقتصادي عميق.

وللوقوف على مختلف تطورات وأبعاد هذه الأزمة، يركز هذا القسم على العناصر الثمانية التالية:

١ - الولايات المتحدة وبناء تحالف دولى ضد الإرهاب.
٢ - العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان.
٣ - التسوية السياسية للأزمة الأفغانية.
٤ - التغير فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى.
٥ - الحركة الإسلامية وهجمات سبتمبر.
٦ - الإسلام والمسلمون فى الإعلام والفكر الغربى.
٧ - مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات سبتمبر.
٨ - الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر.

١- الولايات المتحدة وبناء تحالف دولى ضد الإرهاب

دخل التاريخ الأمريكى ومن ورائه النظام الدولى خلال دقائق قليلة من الزمن منعطفا جديدا فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١، بعد أن تعرض عدد من رموز الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية لهجوم انتحارى خاطف، استخدمت فيه طائرات مدنية تم اختطافها بركابها والسيطرة عليها وقيادتها إلى اصطدام مباشر مع أهدافها المحددة من قبل. أسفر الحدث عن التدمير الكامل لمركز التجارة العالمى فى نيويورك المكون من برجين عملاقين، بالإضافة إلى تدمير الجانب الشمالى الغربى من البنتاجون معقل وزارة الدفاع الأمريكية. وأهم ما أطاح به الحدث، بدءا من لحظاته الأولى، ذلك اليقين الراسخ فى وجدان الشعب الأمريكى وحكومته ومؤسساته السياسية والشعبية بأن أمريكا خلف مياه المحيط الواسع وفى حماية قوتها العسكرية الأسطورية يمكنها أن تعيش آمنة بعيدة عن أخطار العالم ومشاكله. ولم يمض إلا أسابيع قليلة بعد حادث الهجوم، حتى دخلت الولايات المتحدة حربها الأولى فى القرن الحادى والعشرين ضد أفغانستان، ونظام طالبان الحاكم هناك، وتنظيم القاعدة بقيادة أسامة بن لادن، بعد أن وُجهت إليه الاتهامات الأمريكية منذ اللحظة الأولى بأنه المسئول الأول عن عملية الهجوم المأساوية.

شنت الولايات المتحدة حربها ضد أفغانستان داخل إطار واسع أطلقت عليه "الحرب ضد الإرهاب الدولى" أو بالأحرى العابر للدول، ونجحت فى أن تحشد لهذا الهدف تحالفا دوليا دعم حملتها العسكرية ضد أفغانستان وساعدها فى تعقب أعضاء تنظيم القاعدة فى دول العالم المختلفة. وبمساعدة فعالة من الجبهة الموحدة لتحالف الشمال الأفغانى المناوئ لطالبان استطاعت الحملة الأمريكية إسقاط نظام طالبان وإقامة حكومة مؤقتة مكانه، ورغما عن ذلك لم تنجح الحكومة الأمريكية حتى نهاية العام فى الإمساك بزعيم القاعدة أسامة بن لادن أو زعيم حركة طالبان المُلا محمد عمر.

وتحت مظلة بناء تحالف دولى لمواجهة الإرهاب، حصلت الولايات المتحدة على دعم وتأييد دول الاتحاد الأوروبى، وحلف "الناتو"، ومنظمة الأمم المتحدة. وفى إطار الهدف نفسه، كان من الضرورى العمل على ضمان تعاون دول الجوار الرئيسية لأفغانستان، وهى : باكستان وروسيا ودول آسيا الوسطى وإيران، فضلا عن ضمان الدعم السياسى للدول العربية بالنظر إلى الخلفية الإسلامية لنظام طالبان وتنظيم القاعدة.

اعتمدت الولايات المتحدة فى هذا الإطار على توظيف العديد من سياسات واستراتيجيات الضغط، جنبا إلى جنب مع تقديم بعض الإغراءات والتنازلات إلى تلك الدول. فقد اعتمدت فى حالة باكستان على توظيف قضية كشمير وتهديد

البرنامج النووى الباكستانى والوضع الاقتصادى المتردى. واعتمدت فى حالة الدول العربية على توظيف الصراع العربى الإسرائيلى والتلويح بدور إيجابى لإنهاء "حالة العنف" فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وتأييد إقامة دولة فلسطينية. واستخدمت فى حالة دول آسيا الوسطى حاجاتها الاقتصادية ونزوعها لموازنة النفوذين التركى والروسى. بينما استخدمت فى حالة روسيا قضية توسيع حلف "الناتو" من خلال منح روسيا صيغة للارتباط بالحلف تقضى على مخاوفها من توسع الحلف شرقا. كما أبدت من ناحية أخرى استعدادا واضحا للتنازل عن خلافاتها مع بعض الدول فى سبيل ضمها إلى ذلك التحالف، خاصة تلك التى تتمتع بأهمية جيو - سياسية بالنسبة لأفغانستان. والمثال الأبرز هنا هو حالة إيران. فى حين قامت باستبعاد وتحييد بعض الدول الأخرى والتى - للمفارقة الكبرى - أبدت استعدادا غير مشروط للانضمام إلى التحالف الدولى. والمثالان البارزان هما الهند وإسرائيل، نظرا لأن مشاركتهما كانت ستحد من أدوار دول أخرى، اعتبرت الولايات المتحدة مشاركتها فى التحالف وفى الجهد العسكرى تحديدا أكثر أهمية من مشاركة كل من الهند وإسرائيل.

استند عمل التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة إلى مستويين متكاملين ؛ الأول المعلوماتى والاستخباراتى، والثانى العسكرى واللوجيستى. فبينما اتسم الأول بالاتساع الشديد والاستناد إلى تفعيل دور الأمم المتحدة ومجلس الأمن، فقد اتسم الثانى فى المقابل بالمحدودية الشديدة، حيث أقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية وعدد محدود جدا من الحلفاء الأوربيين فى مقدمتهم بريطانيا. وكان تفضيل الولايات المتحدة الأول تضييق نطاق التحالف على المستوى العسكرى للتمتع بأكبر قدر ممكن من حرية الحركة، الأمر الذى يفسر استبعاد دور حلف "الناتو" وتحجيم دور مجلس الأمن. ويبدو أن تجربة التحالف الدولى لتحرير الكويت فى العام ١٩٩١، كان لها تأثيرها فى هذا التفضيل الأمريكى، حيث أن المشاركة العسكرية لبعض الدول لاسيما العربية، خاصة مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا، فرضت قيودا على أهداف الهجمات العسكرية آنذاك، خاصة فيما يتعلق بإسقاط نظام الرئيس صدام حسين أو احتلال بغداد، حيث كان العصف بهذه الحسابات سيؤثر حتما على تماسك التحالف و عدم تحقيق أهدافه.

أولا: تهميش القانون الدولى فى بناء التحالف

تعكس قراءة القرارات الصادرة عن مجلس الأمن بشأن هجمات الحادى عشر من سبتمبر محدودية الدور الذى لعبه مجلس الأمن فى تلك الأزمة بشكل عام، ومحدودية البعد القانونى فى عملية بناء التحالف الدولى بشكل خاص. وذلك على الرغم من حجم الخسائر البشرية والمادية والمعنوية الضخمة التى ترتبت على تلك الهجمات وتداعياتها السلبية على الاقتصاد العالمى ككل وعلى الاقتصاد الأمريكى نفسه، الأمر الذى وفر أساسا قويا لمعالجة تلك الهجمات باعتبارها تهديدا للسلم والأمن الدوليين، ومن ثم معالجتها فى إطار أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك فإن أيا من تلك القرارات لم ينتقل إلى تفعيل المادة (٤٢) من الميثاق والخاصة باستخدام القوة، حيث اكتفى مجلس الأمن بالتأكيد على حق الدفاع عن النفس كحق أصيل للدول سواء بشكل فردى أو جماعى، والاكتفاء بالعمل وفق أحكام المادة (٤١) والتى يحق للمجلس بموجبها اتخاذ تدابير لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، دون الانتقال إلى أحكام المادة (٤٢).

وفى هذا الإطار، فقد انطلق القرار رقم ١٣٦٨ (١٢سبتمبر ٢٠٠١) من التأكيد على الحق الأصيل، الفردى والجماعى، فى الدفاع عن النفس. ودعا القرار جميع الدول الأعضاء إلى التعاون من أجل الوصول إلى منظمى ومرتكبى هجمات سبتمبر، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

أهم فقرات قرار مجلس الأمن ١٣٧٣   ٢٨ سبتمبر ٢٠٠١

- إذ يعيد مجلس الأمن تأكيد الحق الراسخ للفرد أو الجماعة فى الدفاع عن النفس، كما هو معترف به فى ميثاق الأمم المتحدة وكما هو مؤكد فى القرار ١٣٦٨ (٢٠٠١).

- المادة الأولى، يقرر مجلس الامن على جميع الدول:

(أ) منع ووقف تمويل الاعمال الإرهابية.

(ب) تجريم قيام رعايا هذه الدول عمدا بتوفير الأموال أو جمعها، باى وسيلة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو فى أراضيها لكى تستخدم فى أعمال إرهابية او فى حالة معرفة أنها سوف تستخدم فى أعمال إرهابية.

(ج) القيام بدون تأخير بتجميد الأموال وأى أصول مالية أو موارد اقتصادية لأشخاص يرتكبون أعمالا إرهابية، أو يحاولون ارتكابها، أو يشاركون فى ارتكابها أو يسهلون ارتكابها أو لكيانات يمتلكها أو يتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هؤلاء الأشخاص، أو لأشخاص وكيانات تعمل لحساب هؤلاء الأشخاص والكيانات، أو بتوجيه منهم، بما فى ذلك الأموال المستمدة من الممتلكات التى يمتلكها هؤلاء الإرهابيون ومن يرتبط بهم من أشخاص وكيانات أو الأموال التى تدرها هذه الممتلكات.

- المادة الثانية:

(أ) الامتناع عن تقديم أى شكل من أشكال الدعم، الصريح أو الضمنى، إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين فى الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك وضع حد لعملية تجنيد أعضاء الجماعات الإرهابية ومنع تزويد الإرهابيين بالسلاح.

(ب) اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع ارتكاب الاعمال الإرهابية ويشمل ذلك الإنذار المبكر للدول الأخرى عن طريق تبادل العلومات.

(هـ) التعهد بتقديم أى شخص يشارك فى تمويل أعمال إرهابية أو تدبيرها أو الإعداد لها أو ارتكابها أو دعمها إلى العدالة، وإدراج الأعمال الإرهابية فى القوانين والتشريعات المحلية بوصفها جرائم خطيرة وكفالة أن تعكس العقوبات على النحو الواجب جسامة تلك الأعمال الإرهابية، وذلك بالإضافة إلى أى تدابير أخرى قد تتخذ فى هذا الصدد.

(و) تزيد كل منها الأخرى بأقصى قدر من المساعدة فيما يتصل بالتحقيقات أو الإجراءات الجنائية المتعلقة بتمويل أو دعم الأعمال الإرهابية، ويشمل ذلك المساعدة على حصول كل منها على ما لدى الأخرى من أدلة لازمة للإجراءات القانونية.

- المادة الثالثة:

(أ) التماس سبل تبادل المعلومات العملية والتعجيل بها وبخاصة ما يتعلق منها بأعمال أو تحركات الإرهابيين أو الشبكات الإرهابية.

- المادة السادسة.

المادة السادسة: يقرر "المجلس" أن ينشئ، وفقا للمادة ٢٨ من نظامه الداخلى المؤقت، لجنة تابعة لمجلس الأمن تتألف من جميع أعضاء المجلس، لتراقب تنفيذ هذا القرار بمساعدة الخبرات المناسبة، ويطلب من جميع الدول موافاة اللجنة بتقارير عن الخطوات التى اتخذتها تنفيذا لهذا القرار فى موعد لا يتجاوز ٩٠ يوما من تاريخ اتخاذه وأن تقوم بذلك فيما بعد وفقا لجدول زمنى تقترحه اللجنة.

ويلاحظ على القرار أنه على الرغم من اعتباره تلك الهجمات بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، إلا أنه لم يتضمن الانتقال إلى أية إجراءات إضافية، واكتفى فى المقابل بالتأكيد على استعداد المجلس لاتخاذ كافة الخطوات اللازمة للرد على تلك الهجمات ومكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وفقا لمسئوليات المجلس بموجب الميثاق، دون الإشارة صراحة إلى معالجة الأزمة وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق.

وبينما اتسم القرار رقم ١٣٧٣ (٢٨ سبتمبر ٢٠٠١) بالانتقال إلى العمل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلا أنه اتخذ منحى مختلفا فى الإجراءات الدولية لمواجهة هجمات سبتمبر، من خلال خلق ثلاث مجموعات من الالتزامات على الدول الأعضاء. تضمنت المجموعة الأولى إلزام الدول الأعضاء بوقف ومنع تمويل الأعمال الإرهابية، والالتزام بتجريم كافة أشكال توفير وجمع الأموال التى تستخدم فى تمويل الأعمال منهم. وتشمل المجموعة الثانية: الامتناع عن تقديم أى شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمنى إلى الكيانات أو الأشخاص المتورطين فى الأعمال الإرهابية، بينما شملت المجموعة الثالثة: إلزام الدول الأعضاء بتبادل المعلومات الخاصة بأعمال وتحركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية، والتعاون فى مجال منع وقمع الأعمال الإرهابية خاصة من خلال وضع الترتيبات والاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف، والانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب خاصة الاتفاقية الدولية لمنع

تمويل الإرهاب (المؤرخة فى ٩ ديسمبر ١٩٩٩)، وتنفيذ كافة الاتفاقيات والبروتوكولات وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وقد أنشأ القرار لجنة خاصة تتألف من جميع أعضائه لمتابعة ومراقبة تنفيذ هذا القرار. كما ألزم الدول الأعضاء بتقديم تقارير دورية حول الإجراءات المتخذة لتنفيذ هذا القرار.

وتعكس الالتزامات المشار إليها ما يمكن وصفه بالإطار القانونى الرئيسى لعملية بناء التحالف الدولى ضد الإرهاب، فمن ناحية أولى نلاحظ أن القرار وضع الهجمات العسكرية للرد على هجمات سبتمبر فى إطار حق الدول فى الدفاع عن نفسها، وليس فى إطار نظام الأمن الجماعى. ومن ناحية ثانية، قصر القرار دور الأمم المتحدة فى عملية بناء التحالف الدولى على وضع الإطار القانونى للدعم الاستخباراتى والمعلوماتى.

ويثير القرار بنصوصه السابقة العديد من الإشكاليات المهمة والخطيرة معا. تتمثل الأولى فى عدم استناد القرار إلى مفهوم أو تعريف محدد للإرهاب، فى الوقت نفسه الذى تضمن قائمة واسعة من الالتزامات على الدول الأعضاء، لمواجهة هذه الظاهرة. ومثل هذا الغموض يوفر أساسا قويا لاستغلال نصوص القرار ضد أية دولة، لاسيما فى ضوء عدم وضوح الجهة المخولة تكييف عمل أو نشاط ما بأنه "إرهابى" من عدمه، حيث تُرك الأمر لمجلس الأمن ذاته، أو بالأحرى للأعضاء الدائمين للقيام بهذا التكييف وفق مصالحهم الوطنية الذاتية.

تتمثل الإشكالية الثانية فى أن القرار فى الوقت الذى أنطلق فيه من أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. الأمر الذى كان يضمن للمجلس الحق فى إلزام الدول الأعضاء باستخدام القوة العسكرية فى مواجهة تنظيم القاعدة وطالبان. إلا أنه ذهب فى المقابل إلى وضع مجموعة واسعة من الالتزامات لا تستند إلى تعريف محدد للخطر أو التهديد الرئيسى الذى وضعت من أجله. وتطرح هذه الحالة تساؤلا بشأن ما إذا كان إخلال دولة ما أو عدم تجاوبها بصورة مناسبة مع الالتزامات الواردة فى القرار يعرضها تلقائيا لعمل عسكرى تقوم به الولايات المتحدة، أم أن الأمر يتطلب صدور قرار جديد من مجلس الأمن يسمح باستخدام القوة العسكرية؟. وخطورة هذه الإشكالية أنه فى حالة تبنى التفسير الأول، فإنه يمكن الاعتماد على القرار وما فيه من غموض لاستخدام القوة العسكرية فى مواجهة أية دولة بسهولة، الأمر الذى يعرض النظام الدولى برمته إلى قدر كبير من الفوضى السياسية والعسكرية.

أما الإشكالية الثالثة فهى أن القرار فى الوقت الذى أكد فيه الحق الأصيل للدول فى الدفاع عن النفس، إلا أنه لم يقرر ما إذا كان إعمال هذا الحق ينصرف للولايات المتحدة الأمريكية فى مواجهة تنظيم "القاعدة" باعتباره المسئول. وفق الأدلة الأمريكية - عن هجمات سبتمبر، وطالبان باعتباره النظام المسئول عن إيواء هذا التنظيم "الإرهابى"، أم ينصرف إلى غيره من الأهداف الأخرى؟، ثم من يحدد هذه الأهداف الأخرى؟. وخطورة هذا التساؤل تنبع من تأكيد الإدارة الأمريكية مرات عديدة أن أفغانستان لا تمثل سوى المرحلة الأولى فقط فى حرب طويلة المدى، فضلا عن الإشارات المتكررة لكون دول أخرى كالعراق والصومال تعد أهدافا تالية للحرب ضد "الإرهاب".

والمرجح بقوة أن القرار ١٣٧٣ سوف يوفر أساسا للولايات المتحدة تدير به ومن خلاله علاقاتها بالعالم الخارجى لفترة طويلة قد تستمر عقودا قادمة، ويوفر لها ممارسة مساحة متزايدة من الضغوط على الكثير من الدول، خاصة تلك التى أوردتها على قائمتها الخاصة بالإرهاب.

وفيما يتعلق بالقرار رقم ١٣٧٧ الصادر فى ١٢ نوفمبر ٢٠٠١، فيمكن القول انه لم يتضمن جديدا، حيث أعاد إدانة مجلس الأمن لكافة الأنشطة الإرهابية بصرف النظر عن أهدافها ودوافعها. وأعاد التأكيد على خطورة الإرهاب الدولى كتهديد للسلام والأمن الدوليين، وكتهديد للاستقرار العالمى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جميع دول العالم. وأكد على أهمية المنهج الشامل والتنسيق والتعاون الدولى فى مواجهة الإرهاب، وأهمية توسيع نطاق التفاهم بين

الحضارات ومعالجة الصراعات الإقليمية كمدخل للقضاء على مصادر الإرهاب الدولى. وأعاد القرار دعوة الدول الأعضاء إلى سرعة الانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية ذات الصلة بالإرهاب. وأخيرا فقد أقر القرار بحاجة بعض الدول إلى المساعدة والدعم حتى تتمكن من تطبيق التزاماتها وفق القرار رقم ١٣٧٣، داعيا الدول الأعضاء إلى إفادة "لجنة مواجهة الإرهاب" Counter Terrorism Committee ، والتى تم تأسيسها وفق القرار ١٣٧٣ . بمجالات الدعم المطلوبة، ودعا اللجنة إلى تحديد الآليات التى يمكن من خلالها تقديم المساعدة لتلك الدول، خاصة فيما يتعلق بتطوير التشريعات والقوانين الداخلية الخاصة بمواجهة الأعمال الإرهابية.

وفى ضوء ما سبق يتضح أن الدور الذى لعبه المجلس فى إدارة أزمة الحادى عشر من سبتمبر كان محدودا، وبما أطلق يد الولايات المتحدة فى بناء تحالف دولى يتسم بالكثير من تعاون الدول الأخرى دون أن يمثل ذلك أى قيد على حركتها العسكرية الراهنة أو المستقبلية، سواء ضد أفغانستان أو غيرها من الأهداف التى قد تحددها الولايات المتحدة فى مراحل لاحقة. فقد اقتصر دور مجلس الأمن على تشكيل الإطار القانونى لضمان الدعم الفنى والمعلوماتى والاستخباراتى للولايات المتحدة الأمريكية فى تلك الحرب/الحروب.

ثانيا: خصائص وسمات التحالف الدولى

اتسم التحالف الدولى ضد الإرهاب بعدد من الخصائص والسمات الهامة التى ميزته نسبيا عن خبرة التحالف الدولى لتحرير الكويت فى عام ١٩٩٠. ومن هذه السمات :

- **المرونة الشديدة** العائدة إلى حالة الغموض فيما يتعلق بالأهداف الهجماتية والعسكرية المتعلقة بظاهرة "الإرهاب" التى اعتبرت الهدف الرئيسى للتحالف، والتى ظهرت بشأنها اختلافات كبرى بين مختلف القوى الدولية والإقليمية والمحلية فى العالمين الإسلامى والغربى، واللذين ظهرا كأكثر الأطراف صلة بهذه المواجهة. وفى هذا الإطار نجد أنه على الرغم من أن دول العالم قد تسابقت فى الإعلان عن إدانتها لهجمات سبتمبر واستعدادها للتعاون مع التحالف الدولى بقيادة الولايات المتحدة ضد الإرهاب (بما فى ذلك الدول العربية والإسلامية)، إلا أن هذا الاستعداد قد جاء فى جزء منه نوعا من الحرص على قطع الصلة المحتملة بتلك الهجمات، أو درءاً لشبهة الضلوع فى تلك الهجمات، خاصة فى المرحلة الأولى التى اتسمت بغموض الجهة المنفذة لهجمات سبتمبر والمشاركين فيها، وغموض رد الفعل الأمريكى المتوقع والنطاق الجغرافى لهذا الرد.

- **تغيير الاستراتيجيات العسكرية تبعا لكل مرحلة ولكل هدف**، فقد استتبع غموض الهدف الرئيسى للتحالف الدولى ضد الإرهاب، ومن ثم تغيير مسرح الهجمات من مرحلة إلى أخرى، تغيير الاستراتيجيات العسكرية المستخدمة من مرحلة لأخرى ومن موقع لأخر. فبينما حدثت مواجهة عسكرية كبيرة المدى فى حالة أفغانستان، جرى ما يمكن وصفه بمواجهات بالوكالة على النحو الذى مثلته الهجمات العسكرية اليمنية التى جرت في شهر ديسمبر فى عدد من القرى ومناطق القبائل اليمنية التى اعتبرت ملاذا محتملا لعناصر من تنظيم القاعدة، وهجمات الجيش الفليبينى ضد جماعة أبو سياف، وقيام الهند بضغط عسكرى مكثف على باكستان ـ رغم دورها المحورى فى الهجمات العسكرية الأمريكية على طالبان وتنظيم القاعدة ـ بغرض تحجيم الجماعات والأحزاب الإسلامية الراديكالية فيها وفى كشمير. وفى الوقت الذى أكدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على استبعاد إسرائيل من المشاركة فى أية هجمات عسكرية، إلا أن ذلك لا يلغى احتمالات قيام إسرائيل بهجمات سرية، سواء فى المسرح الأفغانى أو فى مراحل قادمة.

وقد عبر وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد ٢٠٠١/٩/٢٧ لـ "نيويورك تايمز" عن تنوع نماذج المواجهة تحت إطار التحالف ضد الإرهاب بقوله " أن هذه الحرب لن تشن بواسطة تحالف كبير متحد خلف هدف واحد. وإنما ستقوم على

تحالفات بين دول عدة، تحالفات قد تتغير وتتطور حسب الظروف. وفى هذه التحالفات ستقوم الدول بأدوار مختلفة وستكون مساهماتها متباينة أيضا . سيكون دعم بعض الدول لنا علنيا، فى حين أن البعض الآخر ولأسباب تتعلق بظروفه سيكون دعما سريا".

ونتج عن تلك السمة أن انطوت عملية بناء التحالف الدولى على عدد من التناقضات مع الانتقال من مرحلة إلى أخرى أو من وموقع إلى آخر، ففى الوقت الذى اعتمدت فيه الولايات المتحدة الأمريكية على دعم باكستان "اللوجيستى" والمعلوماتى الكبير فى المسرح الأفغانى، أصبحت باكستان ذاتها هدفا فى مرحلة لاحقة. وفى الوقت الذى تم فيه تحييد دور الهند فى الحرب ضد أفغانستان بناء على شرط باكستان، قامت بدور الضاغط على باكستان فى مرحلة لاحقة لاسيما بعد الهجوم على البرلمان الهندى فى ١١ ديسمبر، والذى أعلنت الهند تورط جماعات باكستانية فيه.

- **المدى اللا نهائى للمواجهة،** نظرا لغموض الهدف الرئيسى الذى قام عليه التحالف الدولى من جهة، وتحديد الولايات المتحدة أهدافا فضفاضة له من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه وزير الدفاع الأمريكى بأن هدف التحالف "تحقيق الأمن والحرية للشعب الأمريكى".

- **المركزية على المستوى العسكرى،** حيث اقتصرت المشاركة فى الأعمال الحربية على عدد محدود جدا من الدول المشاركة، شمل الولايات المتحدة كفاعل رئيسى مع مشاركة محدودة من جانب بعض الحلفاء الأوربيين أبرزهم بريطانيا. ومن اليسير الاستنتاج أن الولايات المتحدة قد قصدت تلك المركزية العسكرية من خلال استبعاد المشاركة العسكرية للناتو أو التصرف وفق أحكام نظام "الأمن الجماعى"، لأغراض عدة يأتى على رأسها استعادة "الهيبة" و"الكرامة" الأمريكية التى اهتزت كثيرا بفعل هجمات سبتمبر، ولاستعادة ثقة المجتمع الأمريكى فى قدراته الدفاعية، فضلا عن استغلال البيئة الدولية لأزمة سبتمبر لإثبات قدراتها الدفاعية ونفوذها السياسى أمام منافسيها التقليديين أو المحتملين - خاصة الصين - وهى على أعتاب مرحلة جديدة من النظام الدولى. ناهيك عن أهمية توافر أكبر قدر من حرية التصرف والحركة فى حرب طويلة المدى لا تحتاج إلى تحالف يقوم على هيكل ثابت ومحدد، ومتغير الأهداف الهجماتية بين مرحلة وأخرى.

- **مستوى تعاون معلوماتى واستخبارى واسع المدى،** حيث كان الدعم المعلوماتى والاستخباراتى هو المستوى الأكثر واقعية بالنسبة للغالبية العظمى من الدول، خاصة الدول العربية والإسلامية والدول الصغيرة. وفى الوقت الذى حرص فيه عدد كبير من الدول على عدم الانضمام العسكرى إلى التحالف، تجنبا للمشاركة فى أعمال عسكرية ضد دول أو أهداف تالية غير محددة، إلا أنها حرصت فى الوقت نفسه على عدم الخروج كلية عن نطاق التحالف. وقد تم هذا التعاون المعلوماتى بشكل تطوعى وبمبادرة من تلك الدول، أو فى إطار تعاون ثنائى أخذ أشكالا وأغطية مختلفة، مثل "الحوار لمكافحة الإرهاب" الذى أجراه عدد من الخبراء الأمريكيين المُشكل من عدد من الأجهزة الأمريكية مع المسئولين فى المملكة العربية السعودية.

ثالثا: محددات بناء التحالف الدولى

تبلورت مجموعة من المحددات التى لعبت دورها فى عملية بناء التحالف الدولى ضد الإرهاب، نبع بعضها من تفاعلات البيئة الدولية السابقة على هجمات سبتمبر ذاتها، بينما عاد البعض الآخر إلى البيئة الجيو/سياسية والأمنية الإقليمية لأهداف التحالف القائمة أو المحتملة والفاعلين الإقليميين الرئيسيين. كما نبع البعض الثالث من تفاعلات عملية بناء التحالف ذاتها ومن هذه المحددات:

١- التوجه الأحادي لإدارة الرئيس بوش

لعبت بيئة العلاقات الدولية السائدة قبل هجمات سبتمبر، خاصة منذ مجيء الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس بوش الابن، دورا هاما فى عملية بناء التحالف، حيث اتبعت توجها خارجيا أكثر ميلا للسياسات الأحادية من جانب، واستعداء القوى الدولية من جانب آخر، سواء الحلفاء الأوربيين التقليديين أو الأعداء الآسيويين المحتملين. وتكرس هذا التوجه من خلال عدد من السياسات، تمثل أهمها فى تبنى مشروع "برنامج بناء الدرع المضاد للصواريخ الباليستية"، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس بيل كلينتون قد فضلت تجميده. وقد أدى هذا المشروع إلى توتر العلاقات الأمريكية مع الحلفاء الأوربيين وروسيا والصين بشكل رئيسى. وقد زادت احتمالات التوتر فى العلاقات الأمريكية الروسية مع إعلان الإدارة الأمريكية عن نيتها الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ الباليستية (ABM) الموقعة عام ١٩٧٢، وهى المعاهدة التى اعتبرت أساس التوازن الاستراتيجى العالمى طوال العقود السابقة. كما كان القرار الأمريكى بالانسحاب من بروتوكول "كيوتو" الخاص بمعالجة ظاهرة الاحتباس الحرارى والذى وقعت عليها الإدارة السابقة، عاملا إضافيا فى تكريس توتر العلاقات الأمريكية مع القوى الدولية الرئيسية بما فيها الحلفاء التقليديون. ومن ناحية ثالثة شكلت سياسة إهمال قضية الشرق الأوسط وتركها فريسة للتفاعلات الإقليمية، وما أدى إليه من تداعيات سلبية على المسار الفلسطينى خاصة فى ظل سيطرة حكومة إسرائيلية يمينية متشددة، شكلت محورا آخر لتوتر العلاقات الأمريكية مع العالم العربى بما فى ذلك الدول الأكثر قربا من واشنطن، ونمو اتجاه قوى داخل العالم العربى يدعو إلى عدم التعويل على الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط للضغط على إسرائيل وفرض تسوية شاملة لقضية الصراع العربى الإسرائيلى، ولكن أيضا كوسيط نزيه فى هذا الصراع.

وفى إطار هذا النمط من التفاعلات، شهدت بيئة العلاقات الدولية منذ مطلع العام وحتى الحادى عشر من سبتمبر عددا من التفاعلات والسياسات الدولية عكست قدرا من التحول النسبى فى السياسات الخارجية للدول الرئيسية، خاصة روسيا والصين والاتحاد الأوروبى، والذين سعت منفردة حينا ومجتمعة حينا آخر إلى تطبيق سياسات تهدف للحد من الآثار الاستراتيجية للسلوك الأمريكى الأحادى. وبدا ذلك فى معارضة روسيا للمشروع الأمريكى الخاص بتغيير نظام العقوبات المفروضة على العراق والمعروف بمشروع "العقوبات الذكية"، وتهديدها باستخدام حق الفيتو داخل مجلس الأمن ضد المشروع، الأمر الذى دفع الولايات المتحدة إلى إرجاء طرحه. وتمثل النموذج الثانى فى الأزمة الصينية-الأمريكية بسبب اصطدام طائرة استطلاع أمريكية بإحدى المقاتلات الصينية بالقرب من السواحل الصينية فى أبريل، والتى عكست بشكل واضح اتجاه الصين إلى اتخاذ موقف متشدد تجاه إدارة الرئيس بوش الابن، على نحو مثلت معه الأزمة مؤشرا هاما لاحتمالات حدوث تحول فى طبيعة العلاقات الأمريكية الصينية بالمقارنة مع ما كانت عليه إبان فترة الرئيس بيل كلينتون. وتمثل النموذج الثالث فى نمو النزعة الاستقلالية لدى الاتحاد الأوروبى على مستوى السياسة الخارجية والأمنية، من خلال السعى إلى تطوير سياسات خارجية ودفاعية أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى ظل هذه التفاعلات، كانت البيئة الدولية أقرب إلى حالتى التنافس والصراع منها إلى التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الدولية الرئيسية، والتى وجدت نفسها مدفوعة إلى تحقيق مزيد من التفاهم والتقارب فيما بينها للحد من التوجهات الأمريكية الأحادية من ناحية، والإسراع فى تحقيق حالة دولية تتسم بتعدد القوى والأقطاب من ناحية أخرى.

٢- البيئة الجيو/ سياسية فى منطقة جنوب آسيا

لعبت القضية الأفغانية دورا كبيرا فى تشكيل البيئة الأمنية والجيو/ سياسية فى منطقتى جنوب آسيا وآسيا الوسطى، وفى تشكيل نمط التحالفات فيهما. والواقع أن الملف الأفغانى شكل مصدرا هاما لعدم الاستقرار الإقليمى ليس فقط فى هاتين المنطقتين، بل امتدت تأثيراته السلبية أيضا إلى منطقة غرب آسيا والشرق الأوسط، حيث وجدت القوى الإقليمية فى الملف الأفغانى ساحة إضافية للتعبير عن تناقضاتها وصراعاتها البينية.

فالتركيبة الديموغرافية الأفغانية تتسم بالتنوع الشديد على المستويات العرقية والدينية واللغوية. وقد ضاعف من وضوح تلك الانقسامات تطابق حدودها الجغرافية إلى حد كبير، فضلا عن وضوح الانقسام الجغرافى فى أفغانستان بين شمال وجنوب متمايزين إلى حد كبير بفعل التضاريس الجغرافية، حيث يقطن الشمال الأوزبك والتركمان والطاجيك، بينما ينتشر البشتون فى الوسط والجنوب، ويقطن الهزارة الشيعة فى غرب البلاد بالقرب من الحدود مع إيران.

وقد أفرزت البيئة الداخلية الأفغانية عددا من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية التى خلقت العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول الجوار الجغرافى، كان أهمها تجارة المخدرات وتهريب السلاح وتدفق اللاجئين، فضلا عن الأثر " التحفيزى" الذى لعبه صعود طالبان إلى الحكم لدى الجماعات الإسلامية الراديكالية فى باكستان والشرق الأوسط، ونمو التطرف الهندوسى فى الهند لمواجهة صعود تنظيمات التيار الإسلامى الساعى إلى الاستقلال فى كشمير.

٣- تصاعد الأفكار الخاصة بالحروب الدينية

انطوى رد الفعل الأمريكى والغربى، سواء على المستوى الرسمى أو الشعبى، لاسيما فى الأيام التالية مباشرة لحدث الهجوم على الرموز الأمريكية، على استخدام خطاب سياسى وفكرى أثار درجة عالية من الاستقطاب الدينى بين الغرب المسيحى والعالم الإسلامى، الأمر الذى وفر أساسا فى المنطقتين العربية والإسلامية للنظر إلى "الحرب ضد الإرهاب " باعتبارها حربا دينية موجهة ضد العالم الإسلامي، خاصة بعد استخدام الرئيس بوش مصطلح " الحملات الصليبية "، والذى نُظر إليه فى البلدان العربية والإسلامية نظرة تاريخية سياسية أعادت إلى الأذهان تجربة الحروب الصليبية للسيطرة على بلدان الشام وبيت المقدس، وليست غلطة لغوية بحتة كما تم تفسيرها من الجانب الأمريكى لاحقا. كما لعبت تصريحات مسئولين غربيين كبار، كتصريحات رئيس وزراء إيطاليا التى انتقدت الحضارة الإسلامية، إضافة إلى تواتر أنباء الاعتداءات والتحرشات التى تعرض لها المسلمون فى الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوربية، لعبت دورا فى تجسيد رد فعل مناهض للمشاركة فى التحالف الدولى ضد الإرهاب، الأمر الذى وضع حدا أقصى للتعاون العربى والإسلامى مع جهود الولايات المتحدة فى بناء التحالف ضد الإرهاب.(انظر التفاصيل فى القسم الخاص بالإسلام والمسلمون في الإعلام والفكر الغربى)

٤- الخلاف داخل الإدارة الأمريكية

ساهمت حالة التباين التى سادت إدارة الرئيس بوش لاسيما بين وزارتى الخارجية والدفاع إزاء العديد من القضايا الدولية، والتى ترجع إلى ما قبل الحادى عشر من سبتمبر، فى تحديد الأطر والإقترابات التى يجب الاستناد عليها لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولى. فبينما يميل وزير الخارجية كولن باول إلى الحذر والدقة،عبر وزير الدفاع رامسفيلد عن مؤسسة عسكرية تميل بطبيعتها إلى انتهاج سياسة المواجهات العسكرية وآليات الحرب الباردة. وقد انعكس هذا الخلاف حول طريقة بناء التحالف الدولى ونطاق هذه الحرب، خاصة كيفية التعامل مع العراق وإيران ولبنان وسوريا

وموقع عملية السلام فى الشرق الأوسط من مواجهة الإرهاب الدولى، فبينما تبنت وزارة الخارجية منهجا يقوم على الحذر فى توسيع نطاق الحرب، تبنت وزارة الدفاع ضرورة اتباع سياسات أكثر عنفا تجاه تلك الدول. وأدى الاتجاه المتشدد لدى رامسفيلد تجاه العراق على سبيل المثال، والكشف المبكر عن نوايا الولايات المتحدة عن احتمالات ضرب العراق ودول عربية أخرى فى إطار الحرب ضد الإرهاب ،عن سرعة حسم الموقف العربى لجهة عدم معارضة الانضمام إلى التحالف الدولى، وتقديم ما يمكن تقديمه للحملة الأمريكية. إلا أن ذلك لم يمنع التحفظ العربى العام على المشاركة فى الجهد العسكرى باعتبار أن الحالة الأفغانية تختلف عن الحالة العراقية للعام ١٩٩١.

٥- التداخل بين مفهوم الإرهاب وهجمات المقاومة المشروعة

أدى غياب مفهوم محدد لماهية الإرهاب -التهديد الرئيسى موضوع المواجهة- إلى ظهور عدد من الإشكاليات، أولها هو عدم التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال. وقد بدت تلك المشكلة ذات أهمية خاصة بالنسبة للدول العربية، فقد مثل التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة للاحتلال أحد الشروط الهامة التى درجت التصريحات العربية على التأكيد عليها، بل واعتبارها شرطا رئيسيا فى بعض الحالات للمشاركة فى التحالف الدولى. فضلا عن أن باكستان حرصت . على الأقل فى الأيام الأولى لمفاوضاتها مع الولايات المتحدة من أجل الانضمام إلى التحالف الدولى . على ضرورة توصيف أنشطة التنظيمات الإسلامية الكشميرية بمثابة مقاومة مشروعة للاحتلال، وليست عملا إرهابيا ينبغى مواجهته.

وفى مقابل غياب تعريف محدد، وممارسة الولايات المتحدة ضغوطا شديدة على كل الأطراف الدولية والإقليمية دون استثناء، اعتمدت "الحرب ضد الإرهاب " على التعريف الأمريكى والذى تبلور فى صورة قوائم وتقارير خاصة بالتنظيمات الإرهابية والدول التى وصفت بالراعية للإرهاب، الأمر الذى عكس المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى من جهة وسطوة النفوذ الأمريكي على السياسات الدولية من جهة أخرى، وإن لم ينف ذلك اعتراض كثير من القوى الدولية على هذه المواقف الأمريكية.

رابعا: السلوك السياسى الأمريكي قبل الهجمات العسكرية

يناقش هذا القسم الأساليب والتكتيكات التى اتبعتها الولايات المتحدة لفرض رؤيتها وتكييفها لاعتداءات سبتمبر على السياسة الدولية. فقد لعبت جسامة الهجمات وما ولدته من ضغوط نفسية وسياسية لدى الرأى العام الأمريكي، دورا مهما ليس فقط فى تشكيل الاستراتيجية الأمريكية لمواجهة " ظاهرة الإرهاب الدولى "، وإنما أيضا فى فرض الرؤية الأمريكية على المنظمات الدولية والقوى الدولية المختلفة، وبما يكرس وضعية الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فيما بعد الحرب الباردة تحتل قمة النظام الدولى دون منازع، وهو ما كان يصعب تصور حدوثه قبل الحادي عشر من سبتمبر. ومن متابعة السلوك الأمريكى يمكن توضيح السمات الآتية:

١- الطابع الهجومى الحاد

فقد استغلت إدارة بوش جسامة الاعتداءات لشن هجوم سياسي حاد على المختلفين مع سياساتها من ناحية، ومحاصرة الدول التي تختلف مع سياساتها من ناحية أخرى. وكما فعل أسامه بن لادن حين قَسَّم العالم إلى فسطاطين، أحدهما يحمل مشعل الإيمان والخير، والآخر يحمل ناقوس الكفر والشر، قَسَّم الرئيس بوش العالم إلى معسكرين؛ معسكر الديمقراطية والتحضر بقيادة بلاده، ومعسكر الإرهاب بقيادة المنظمات المتطرفة وعلى رأسها تنظيم القاعدة.

ولم يتوان بوش عن فرض معادلة وحيدة أمام العالم بأسره، فإما أن يكون مع الولايات المتحدة ومعسكر التحضر، أو أن يكون ضدها منتميا إلى المعسكر الآخر، ومن ثم يقع تحت طائلة العقاب الأمريكى القاسى. ومجمل الخيارين، أنه لم يتوافر لأحد من الدول أو المنظمات صيغة ثالثة للحياد أو عدم الانحياز. ورافق هذا التقسيم الثنائى هجوم مكثف سياسى وإعلامى على القوى والدول، وحتى منظومة الأفكار القانونية والسياسية التي رأت واشنطن أنها تتعارض ومصالحها المباشرة أو مصالح حلفائها.

ولم تتوقف واشنطن طويلا أمام الأصوات التى شككت فى صحة اتهام تنظيم القاعدة وطالبت بأدلة وقرائن قوية حتى تقبل بالانضمام إلى التحالف التى سعت إلى تشكيله لمواجهة الجهة المسئولة عن الهجمات من جهة، إضافة إلى مواجهة شاملة لكل التنظيمات الإرهابية فى العالم، حسب ما جاء فى خطاب الرئيس بوش أمام الكونجرس فى ٢٠ سبتمبر من جهة أخرى، وتجاوزت ذلك من خلال توصيف هجمات الحادي عشر من سبتمبر كعمل من أعمال الحرب، يستدعي الرد العسكري القوي والسريع من ناحية، ويعفيها من تقديم كامل الأدلة والبراهين على صحة الادعاءات من ناحية ثانية. وفى سابقة نادرة عكست توحدا ما بين الإدارة والكونجرس، خول مجلس النواب الأمريكي فى ١٥ سبتمبر الرئيس بوش استخدام القوة ضد المسئولين عن الاعتداءات.

٢- تأمين الدعم الخارجى

سعت إدارة بوش إلى تأمين دعم خارجى لموقفها، وبما يوفر لها غطاء سياسيا ومعنويا دوليا يبرر خطواتها العسكرية والسياسية التى أقرتها كجزء من "الحرب على الإرهاب". وجاءت أولى خطوات الدعم من قبل حلف "الناتو" الذي بادر بمجرد وقوع الهجمات على نيويورك وواشنطن، إلى الإعلان على لسان أمينه العام، جورج روبرتسون، أن ما تعرضت له الولايات المتحدة يمثل عدوانا على جميع الدول الأعضاء، ومن ثم فالمجال مفتوح أمام واشنطن للمطالبة بتفعيل المادة الخامسة من معاهدة الحلف، والتي تنص على مبدأ الدفاع الجماعي، وبالتالي يمكن، في حال موافقة واشنطن، أن يقوم الحلف بأي عمل عسكري ضد من تتهمهم واشنطن بالوقوف وراء الهجمات. وقد أكد وزراء خارجية ودفاع دول الحلف هذا المبدأ في الاجتماع الذي عقدوه في اليوم التالي لوقوع الهجمات.

بيد أن الولايات المتحدة لم ترغب فى أكثر من تأييد الحلف لموقفها، دون أن يتطور الأمر إلى تطبيق المادة الخامسة من معاهدة "الناتو"، والذى كان سيؤدى إلى الحد من انفرادها بإدارة العمل العسكري الذي تنوي القيام به وتحديد مداه. فتطبيق المادة المذكورة كان سيتطلب تدخلات من الشركاء الأوروبيين وأجهزة الحلف البيروقراطية، وإطلاعهم على الخطط والأهداف. وهو ما تجنبته إدارة الرئيس بوش، حيث قدمت للحلف قائمة طلبات تتكون من ثماني نقاط لدعمها في الحرب على "الإرهاب"، ووافقت دول الحلف على هذه المطالب التي تضمنت استخدام الولايات المتحدة المطلق لمجالاتها الجوية وموانئها ومطاراتها وإمكانية التزود بالوقود واستخدام طائرات الإنذار المبكر التابعة للحلف وتوفير الحماية الأمنية للقوات الأمريكية في أوروبا وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

وفى سياق الحصول على دعم سياسى ومعنوى، وبما لا يقيد التحركات الأمريكية، تم توظيف الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدا لإصدار قرارات تدين الهجمات وتوفر أساسا قانونيا لقيام الدول المختلفة بالوقوف إلى جانب الحملة الأمريكية، وهو ما سبق شرحه تفصيلا بالنسبة للقرارين ١٣٦٨ و ١٣٧٣، واللذين أدانا الإرهاب وألزما الدول كافة بالتعاون فى مواجهة كافة أشكال التنظيمات المتهمة بالإرهاب. والجدير بالملاحظة أن هذين القرارين تحديدا مثلا نوعا من الالتفاف على المطالب الدولية المختلفة التى نادت بأن يكون أى رد أمريكى أو من خلال تحالف دولى موسع ضد المسئولين عن هجمات سبتمبر تحت مظلة الأمم المتحدة، ومن خلال قرارات يصدرها مجلس الأمن تحدد الأعباء

المادة (٥) من معاهدة إنشاء حلف شمال الأطلنطي (الموقعة في ٤ أبريل ١٩٤٩)

تتفق الأطراف على أن أي هجوم على عضو أو أكثر من أعضاء الحلف في أوروبا وأمريكا الشمالية سوف يعتبر هجوما على الأعضاء جميعا، ويوافقون بالتالي، في حالة حدوث مثل هذا الهجوم المسلح، وفي إطار تنفيذ حق الدفاع عن النفس، بصورة فردية أو جماعية، بموجب الفقرة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة، على مساعدة الطرف أو الأطراف التي تعرضت للهجوم من خلال القيام فورا، بصورة فردية وبالتنسيق مع الأطراف الأخرى، بكافة الأعمال الضرورية، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة، لاستعادة الأمن في منطقة شمال الأطلنطي والحفاظ عليه .وسوف يتم إبلاغ مجلس الأمن فورا بمثل هذا الهجوم وكافة الإجراءات التي اتخذت بناء عليه .ويجب أن تتوقف مثل هذه الإجراءات عندما يتخذ مجلس الأمن الإجراءات الضرورية لاستعادة الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما.

والمهام وتصيغ مهمة التحالف على نحو من الشفافية والوضوح، وبما لا يكرس انفراد قوة دولية معينة بتحديد طبيعة التحالف ومهمته ومداه الزمني. إلا أن صيغة القرارين لم تنجح إلا في فرض أعباء على الدول المختلفة لتسهيل مهمة الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، دون أن يقابل ذلك أي قيود قانونية أو سياسية على الحركة الأحادية للولايات المتحدة نفسها.

٣- احتواء الاعتراضات الأوروبية

فباستثناء بريطانيا، التي أيدت الرؤية الأمريكية بالكامل، أبدت الدول الرئيسية في الاتحاد الأوروبي تحفظاتها على إقدام واشنطن على القيام بعمل عسكري سريع انتقاما لهجمات الحادي عشر من سبتمبر. وكانت فرنسا في مقدمة دول الاتحاد الأوروبي التي أبدت تحفظا مبكرا على الجنوح الأمريكي للقيام بعمل عسكري، فرغم أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك تعهد بالمشاركة في محاربة الإرهاب، فإن وزير الدفاع آلان ريشار أعلن " أن العمل العسكري، ليس إلا واحدا من أساليب الرد، وما نحتاج إليه هو أسلوب من شأنه آلا يثير عناصر أخرى من عدم الاستقرار". وبالمثل أعلنت ألمانيا تضامنها مع الولايات المتحدة، وصاحبت ذلك بالحرص على ضرورة أن يترافق العمل العسكري مع جهود أخرى على الصعيد السياسي حتى " لا يتفاقم الموقف"، حسبما جاء على لسان وزير الخارجية يوشكا فيشر، الذي أضاف " لا يجب أن ندفع الإسلام بشكل عام في زاوية الإرهاب لأن هذا سيزيد الأمور سوءا".

بيد أن الولايات المتحدة وعبر التنسيق الكامل مع بريطانيا، تمكنت من دفع الاتحاد الأوروبي إلى التسليم بالشق الأكبر من الرؤية الأمريكية، وهو ما تبلور في أعقاب لقاء وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مع وزير خارجية بلجيكا، الذي كانت بلاده ترأس الاتحاد الأوروبي، والممثل الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، والمفوض الأوروبي للعلاقات الخارجية، كريس باتن، في ٢١ سبتمبر، حيث صدر إعلان مشترك تعهد فيه الجانبان بالعمل في إطار شراكة ضمن ائتلاف واسع لمحاربة الإرهاب. وذكر أن هذه الشراكة ستشمل استخدام وسائل تشريعية وإجراءات أمنية وتبادلا للمعلومات الاستخباراتية. وقد شمل التجاوب الأوروبي مع المطالب الأمريكية، الجوانب التالية:

أ. إرسال طائرات أواكس تابعة لحلف " الناتو" من أجل مراقبة وتأمين الأجواء الأمريكية.

ب. تكثيف تبادل المعلومات على المستوى الثنائي.

ج. تنظيم حملات أوروبية مكثفة ضد التنظيمات والأفراد من دول إسلامية وعربية يشك في أن لها علاقة

بالتنظيمات الأصولية. وفي هذا السياق وافق وزراء العدل والداخلية في دول الاتحاد الأوروبي في ٢١ سبتمبر على مجموعة إجراءات لتطوير أسلوب مكافحة الإرهاب، وتعزيز فعالية تحرك الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديد الإرهابي والتعاون مع الولايات المتحدة. كما قرر وزراء العدل والداخلية لدول الاتحاد الأوروبي إنشاء جهاز أوروبي للتعاون بين أجهزة الشرطة، وتشكيل فريق من المتخصصين في مكافحة الإرهاب يكلف بجمع وتحليل المعلومات.

٤- تطويع مواقف القوى الدولية غير الحليفة

ويبرز في هذا السياق السياسة التي اتبعتها واشنطن لتغيير مواقف روسيا الاتحادية والصين الشعبية باعتبارهما دولتين دائمتي العضوية في مجلس الأمن، لاسيما وأن الولايات المتحدة، هددت بامتداد الحملة سياسيا وعسكريا إلى دول تعد حليفة لهما. كما يبرز في السياق نفسه حزمة السياسات التي اتبعتها الولايات المتحدة في تعاملها مع القوى الدولية والإقليمية المختلفة من أجل تطويع مواقفها على النحو الذي يخدم هدفها المحدد، وهو شن الحملة العسكرية على أفغانستان أولا.

أ. مساندة روسيا وجمهوريات وسط آسيا : تبنت روسيا أول الأمر موقفا متشددا من قضية بناء تحالف دولى ضد الإرهاب، خاصة مع إعلان الولايات المتحدة أفغانستان كهدف أول فى تلك الحرب. واشترطت روسيا ثلاثة شروط للانضمام إلى هذا التحالف شملت ضرورة موافقة مجلس الأمن على تلك الهجمات واستصدار قرار يوفر لها الغطاء الشرعى الدولى ؛ وتقديم الولايات المتحدة الضوابط التى تكفل معاقبة المسئولين عن هجمات الحادى عشر من سبتمبر؛ وأخيرا، عدم استخدام معايير مزدوجة فى التعامل مع قضية الإرهاب الدولى، وذلك فى إشارة ضمنية إلى عدم التمييز بين الأنشطة الإرهابية لتنظيم القاعدة وما تعتبره روسيا الإرهاب الشيشانى. كما رفضت روسيا فكرة السماح باستخدام أراضى أو المجال الجوى لجمهوريات آسيا الوسطى فى تلك الحرب.

هذا الموقف الرسمى الأولى رافقته تحليلات وأراء منسوبة لقوى مناهضة للتوجه الروسى نحو الغرب ركزت على ما أسمته مخاطر الحرب الأمريكية فى أفغانستان وما تمثله تلك الحرب من تهديدات مباشرة للمصالح الروسية فى المنطقة. وأثير فى هذا الإطار عدد من التهديدات أهمها : احتمالات تفاقم مشكلة اللاجئين الأفغان فى جمهوريات آسيا الوسطى وما يمكن أن يترتب عليها من مشكلات سياسية واقتصادية واجتماعية قد تؤثر على الاستقرار السياسى والاجتماعى فى المنطقة ككل، والتخوف من احتمالات استمرار الوجود العسكرى الأمريكى فى المنطقة، الأمر الذى يؤدى إلى التأثير على التوازن الإقليمى والجيو/سياسى فى المنطقة، والآثار السلبية لدخول الولايات المتحدة كضلع خامس فى المربع النووى (روسيا- الهند- باكستان- الصين)، فضلا عن التنافس على اقتصادات وثروات النفط والطاقة فى منطقة آسيا الوسطى، والنظر إلى اختيار الولايات المتحدة أفغانستان كمحطة أولى فى الحرب ضد الإرهاب كعملية موجهة لعزل روسيا عن آخر مناطق نفوذها فى آسيا الوسطى بعد تراجع النفوذ الروسى فى العديد من الأقاليم، خاصة منطقة الشرق الأوسط.

إلا أنه على الرغم من منطقية هذه المخاطر من الناحية الاستراتيجية، فقد تم حسم الموقف فى القيادة الروسية لصالح التعاون مع التحالف الدولى للحرب ضد الإرهاب، وذلك انطلاقا من افتراض أن التحرك الأمريكى فى المنطقة لن يتأثر كثيرا بالموقف الروسى المعارض، خاصة فى ظل اندفاع الإدارة الأمريكية نحو حسم الموقف عسكريا والعمل بصورة أحادية إذا لزم الأمر، فضلا عن وجود تيار قوى داخل الإدارة الأمريكية يرى ضرورة تحجيم الدور الروسى فى تلك الحرب، تجنبا لتقديم تنازلات لروسيا قد تُفسر باعتبارها اعترافا أمريكيا بالنفوذ الروسى فى آسيا الوسطى، أو تكريسا لمبدأ المرور عبر روسيا كـ "جواز مرور" إلى آسيا الوسطى، ومن ثم فإن الأنسب لروسيا استغلال تلك الحرب

للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، بجانب العمل على تقليل حجم الخسائر المتوقعة.

تبلورت أهم ملامح التحول فى الموقف الروسى مع الإعلان فى ٢٤ سبتمبر عن برنامج للدعم الروسى للحرب ضد الإرهاب، قام على خمسة عناصر رئيسية عكست التحول الكبير عما كان عليه الوضع فى الأيام التالية مباشرة لهجمات سبتمبر. وجاء البرنامج على النحو التالى:

- موافقة روسيا على تقديم معلومات استخباراتية إلى الولايات المتحدة الأمريكية حول الهياكل التنظيمية للجماعات الإرهابية، ومواقع انتشار طالبان والقاعدة ومراكز التدريب.
- الموافقة على تقديم ممر جوى لعبور الطائرات المحملة بمواد إغاثة إلى مناطق الهجمات.
- السماح لدول آسيا الوسطى بوضع مطاراتها تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية.
- توسيع نطاق التعاون مع تحالف الشمال الأفغانى وتقديم كميات إضافية من الأسلحة والمعدات إليه (هذا العنصر لم يكن سوى امتداد للتعاون العسكرى السابق الذى قدمته روسيا لتحالف الشمال منذ وصول طالبان إلى السلطة، بالتعاون مع الهند وإيران).
- موافقة روسيا على المشاركة فى هجمات الإنقاذ والبحث إذا اقتضت الضرورة ذلك. وفى هذا الإطار، تنازلت روسيا عن شرط استصدار قرار من مجلس الأمن قبل بدء الهجمات العسكرية فى أفغانستان كغطاء شرعى لتلك الهجمات، وذلك على الرغم من إعادة تأكيدها على أهمية تعزيز دور الأمم المتحدة.

بالإضافة إلى الدور الذى لعبه الاتجاه المؤيد للتوجه الروسى نحو الغرب فى حسم الموقف لصالح المشاركة فى التحالف الدولى ضد الإرهاب، هناك أربعة عوامل على الأقل ساهمت فى مثل هذا التحول على النحو التالى :

الأول الاستعداد المبكر الذى أبدته جمهوريات آسيا الوسطى للتعاون مع الولايات المتحدة دون الرجوع المباشر إلى موسكو، حيث سارعت كل من جورجيا وطاجيكستان وأوزبكستان وتركمانستان بالإعلان عن استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة فى حملتها العسكرية فى أفغانستان، الأمر الذى مثل نوعا من الضغط غير المباشر على القيادة الروسية من ناحية، وتهديدا مباشرا لاستمرار "رابطة الدول المستقلة" من ناحية أخرى، خاصة أن أوزبكستان وتركمانستان لم توقعا على معاهدة الدفاع المشترك مع بقية أعضاء الرابطة، مقابل ميل تلك الدول إلى العمل على تطوير علاقات استراتيجية مع واشنطن. وقد كانت جورجيا من أوائل دول آسيا الوسطى التى أعلنت استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة والتحالف الدولى، وأعلنت فى ١٨ سبتمبر عن وضع أراضيها ومجالها الجوى تحت تصرف الولايات المتحدة الأمريكية إذا طلبت الأخيرة ذلك. كما أعلنت طاجيكستان عن استعدادها التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مكافحة الإرهاب الدولى، وربطت طاجيكستان بين هجمات ١١ سبتمبر واغتيال زعيم التحالف الشمالى الأفغانى المعارض أحمد شاه مسعود الطاجيكى الأصل. وكانت تلك المواقف، خاصة الموقف الجورجى، أكثر تقدما من الموقف الروسى فى ذلك الوقت، والذى قام على الاكتفاء بالتعاون المعلوماتى مع الأجهزة الأمريكية، كما بادرت أوكرانيا بفتح مجالها الجوي أمام الطيران الحربي الأمريكي، وأعلن الأمين العام لمجلس الأمن الوطني والدفاع، موافقة بلاده على طلب واشنطن بتسهيل الهجمات العسكرية التي ستجري ردا على هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

الثانى الإغراءات الأمريكية تجاه دول وسط آسيا والتى تركزت فى البداية تجاه الجمهوريات الثلاث التي لها حدود مشتركة مع أفغانستان، وهي أوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان. فبعد زيارة وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد لأوزبكستان، تم التوصل إلى اتفاق نص على "التعاون في مجال مكافحة الإرهاب" يسمح للقوات والطائرات الأمريكية باستخدام القواعد العسكرية والمجال الجوي الأوزبكي، وجاء المقابل الفورى فى صورة رفع اسم أوزبكستان من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للدول التي تتهم بانتهاك حقوق الإنسان والحريات الدينية. وأعقب ذلك موافقة طاجيكستان

على تقديم التسهيلات العسكرية للقوات الأمريكية والسماح لها باستخدام قواعدها الجوية ومطاراتها على طول الحدود مع أفغانستان. وتكرر نفس الأمر مع تركمانستان.

أما الدول التي ليست لها حدود مع أفغانستان وهي قيرغيزيا وكازاخستان وأذربيجان، فقد حصلت على وعود بدعم اقتصادي ومالى فورى، مقابل تسهيل مهمة عمل القوات الأمريكية وفتح المجال الجوى للطائرات الأمريكية، وهو ما تمثل فى قبول قيرغيزيا في الخامس والعشرين من سبتمبر طلبا أمريكيا بتوفير ممرات جوية للطائرات التي ستشارك في الحملة العسكرية على أفغانستان، كما وضعت كازاخستان مطاراتها وقواعدها العسكرية في خدمة أي عمل عسكري محتمل ضد أفغانستان.

ولقد ساهم وجود مشاكل وصراعات داخل هذه الدول مع تنظيمات وجماعات إسلامية معارضة، فى استعداد هذه النظم للتعاون مع واشنطن في عمل عسكري ضد عناصر هذه التنظيمات من ناحية، والحصول موافقة ضمنية أمريكية من أجل الإجهاز على المعارضة السياسية فيها دون إثارة قضايا حقوق الإنسان. كما جرى تقديم الوعود بالمساعدات الاقتصادية وإسقاط الديون ومنح المساعدات والقروض. وعبر هذه الأدوات المختلفة، تمكنت واشنطن من الحصول على موافقة جمهوريات وسط آسيا الست على العمل ضمن "الحملة على الإرهاب".

الثالث قرار الرئيس الباكستانى برويز مشرف فى ٢٠ سبتمبر استعداد بلاده التعاون الكامل مع الولايات المتحدة، الأمر الذى يوفر عمقا استراتيجيا مهما للهجمات العسكرية للتحالف الدولى فى أفغانستان، قد يغنيه - أى التحالف الدولى - ليس فقط عن التعاون مع روسيا، ولكن ربما أيضا عن دول آسيا الوسطى فى حالة تدخل روسيا لمنع تعاون تلك الجمهوريات مع التحالف. والجدير بالملاحظة أن القرار الروسى بالتعاون مع التحالف قد جاء بعد القرار الباكستانى بثلاثة أيام فقط.

الرابع ويتمثل فى قرار حلف "الناتو " التوسع شرقا وتأثيره على الأمن القومى لروسيا، لاسيما فى ضوء التزام إدارة بوش بهذه السياسة كآلية رئيسية لما تسميه دمج الديمقراطيات الناشئة فى وسط وشرق أوروبا فى القارة الأوروبية. ووفقا للإدراك الروسى فإن الفترة الفاصلة حتى قمة الحلف فى نوفمبر ٢٠٠٢ التى سيتقرر فيها أسلوب توسيع الحلف ومداه، تمثل الفرصة شبه الوحيدة للتأثير على الموقف الأمريكى فيما يتعلق بتلك القضية.

ويبدو أن التأثير المتزايد للاتجاه المؤيد للتوجه الروسى نحو الغرب كان له تأثيره أيضا فيما يتعلق بالتحجيم النسبى لتأثير قضية توسيع الناتو على الموقف الروسى من التحالف الدولى ضد الإرهاب. فقد أبدت روسيا قدرا واضحا من المرونة إزاء تلك القضية بغرض عدم إفساد العلاقات مع الولايات المتحدة، ومن ثم محاولة توظيف ذلك للتأثير على طبيعة سياسات توسع "الناتو" شرقا. وكان الرئيس الروسى بوتين أشار فى مطلع أكتوبر إلى أنه إذا كان " للناتو" أن يستمر كمنظمة سياسية أكثر منها عسكرية، فإن روسيا يمكن أن تعيد التفكير فى معارضتها لقضية توسيع الناتو شرقا. وعلى الرغم من صعوبة اعتبار التصريح تعبيرا عن دعم روسيا لتوسيع "الناتو"، إلا أنه يعكس إشارة روسية قوية مفادها الاستعداد للبحث عن وسيلة ما للتكيف مع تطورات تدرك بوضوح صعوبة إيقافها.

هذه العوامل التى أثرت على قرار القيادة الروسية، لا تنفى تطلعها نحو تحقيق عدد من المكاسب السياسية والاقتصادية من خلال التعاون مع الولايات المتحدة فى حملتها ضد الإرهاب، ومن هذه المكاسب؛ التأكيد على أن روسيا الاتحادية جزء من "العالم المتحضر"، فالحملة على الإرهاب، هى حملة القوى المتحضرة على قوى التخلف، والوعود بقروض وتسهيلات مالية من مؤسسات التمويل الدولية، وتشديد الضغط على المقاومة الشيشانية، لاسيما بعد أن أعلنت واشنطن بوضوح أنها سوف تعمل على وقف المساعدات والدعم المالي عبر القنوات الدولية إلى الشيشان.

ب - تحييد الصين الشعبية : كانت الصين الشعبية في مقدمة الدول التي أدانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر،

وأعلنت منذ البداية استعدادها لبحث أي خطة لعمل عسكري عبر مجلس الأمن الدولي. وقد نظرت الصين إلى الموقف باعتباره فرصة للحصول على مكاسب من الولايات المتحدة في ظل إدارة بوش التي كانت قد أعلنت عزمها النظر إلى الصين كقوة منافسة وليست شريكا استراتيجيا. وفي الوقت نفسه توظيف الموقف الدولي الناشئ للإسراع بالقضاء على القوى الانفصالية التي تقودها جماعات إسلامية في إقليم سينكيانج في الشمال الغربي والذي تقطنه أغلبية إسلامية. وعلى الرغم من أن الصين لم تشارك في العمل العسكري في أفغانستان، إلا أن عدم وقوفها ضد الجهود الأمريكية، اعتبر مؤشرا قويا على صيغة تعاون خاصة بين الصين والولايات المتحدة، الأمر الذي ساهم في تغيير التوصيف الأمريكي للصين من منافس استراتيجي إلى شريك في الحملة ضد الإرهاب.

بيد أن الصين، ورغم تأييدها الحرب ضد "الإرهاب" والأهداف الأمريكية بالتخلص من نظام طالبان وتنظيم القاعدة لما فيه من فوائد مباشرة على الأمن القومي الصيني، سعت إلى أن تكون إدارة الأزمة دوليا على النحو الذي لا يطلق يد واشنطن لتكريس سابقة في العمل المنفرد ضد الدول التي تصنفها واشنطن باعتبارها معادية أو مارقة، وهي دول ترتبط بعلاقات قوية واستراتيجية مع الصين مثل إيران وكوريا الشمالية، كما سعت أيضا إلى الحصول على تفسيرات أمريكية بأن حضورها العسكري في وسط آسيا أو أفغانستان لن يتجاوز ضرورات العمل العسكري، ولن يستمر أبعد من ذلك، وهو ما يبدو أن الصين قد حصلت عليه، على الأقل في المرحلة الأولى لنشر القوات الأمريكية، ولكن بصورة غير موثقة، وعبر تفاهمات شفهية مع إدارة بوش. ومن هنا كان تشديد الصين على ضرورة العمل عبر مجلس الأمن الدولي الذي تتمتع فيه بالعضوية الدائمة، في محاولة لضبط نتائج هذه التطورات ذات الطابع الاستراتيجي بعيد المدى.

لكن هذه الخلافات والمخاوف الصينية لم تترجم في صورة انتقادات أو الوقوف العلني أمام الحملة العسكرية الأمريكية، وبالتالي لم تشهد مرحلة العمل العسكري ضد نظام طالبان ومنظمة القاعدة، خلافا يذكر، بينما تبلورت الخلافات لاحقا، عندما حاولت واشنطن تمرير تعريف محدد للإرهاب عبر الأمم المتحدة، وعندما أعلنت عن مراحل جديدة للحملة على الإرهاب على النحو الذي تبلور في خطاب الرئيس بوش عن حالة الاتحاد(يناير ٢٠٠٢) والذي ركز فيه على استهداف الدول التي تشكل ما أسماه "محور الشر".

ج- تعاون جزئي مع الهند: مثّلت اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر فرصة نموذجية للهند، فالاتهام وجه أمريكيا إلى نظام طالبان، صنيعة عدوها الأول باكستان، كما أن الاتهام وجه إلى تنظيم القاعدة، وهو أمر أدركت الهند مبكرا أهمية توظيفه في تحقيق مكاسب في مواجهة حركة المعارضة المسلحة في كشمير. من هنا وعلى الرغم من التحفظ الهندي المبدئي تجاه نسج علاقات أمنية مباشرة مع الولايات المتحدة، فقد بادرت الهند بإدانة الاعتداءات، وعرضت السماح للقوات الأمريكية باستخدام منشآتها وقواعدها إذا احتاجت لذلك، وبادرت أجهزة الاستخبارات الهندية بعرض التعاون الوثيق مع نظيرتها الأمريكية. وقد استفادت واشنطن من هذا الاستعداد الهندي وتوظيفه في الضغط على باكستان للتجاوب التام مع المطالب الأمريكية، عبر تهديد إسلام أباد في حالة الرفض بالتعاون الأمريكي المطلق مع الهند ودعم موقفها في قضية إقليم كشمير، وربما التعاون في صورة ثلاثية تشمل الهند وإسرائيل لتحييد البرنامج النووي الباكستاني.

لكن الولايات المتحدة، فضلت أن يكون التعاون مع الهند محصورا في الجوانب السياسية والمعلوماتية وليس الجوانب العسكرية، كخطوة عكست إرضاء وتجاوبا مع الشروط الباكستانية، ولكن دون أن يتطور الأمر إلى وضع قيود على حركة الهند في مساعدة تحالف الشمال الأفغاني عسكريا، كامتداد لوضع كان قائما منذ اكثر من سبع سنوات ماضية.

د- استقطاب تأييد الدول العربية: على الرغم من تراجع الأهمية النسبية للمشاركة العربية في "التحالف الدولي ضد الإرهاب" بالمقارنة بالدور الذي لعبته الدول العربية في التحالف الدولي لتحرير الكويت في عام ١٩٩١، وذلك بسبب

عدم وجود روابط جغرافية مباشرة بين الدول العربية وأفغانستان، إلا أن الولايات المتحدة قد حرصت على ضم الدول العربية إلى هذا التحالف. ويرجع ذلك إلى عاملين رئيسين:

الأول، أهمية الدور العربى على مستوى التعاون المعلوماتى والاستخباراتى، خاصة بالنظر إلى هوية المتهمين بهجمات سبتمبر والذين يحملون جنسيات عربية عديدة من بينها السعودية والمصرية واللبنانية.

الثانى عامل " رمزى"، إذ أن التعاون العربى مع التحالف الدولى، يدفع شبهة الحرب الدينية أو استهداف الإسلام والمسلمين.

وفى ضوء هذين العاملين، سعت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة إلى ممارسة الضغوط على الدول العربية لإقناعها بالانضمام إلى التحالف الدولى، لاسيما فى مستويات الدعم المالى، والمعلوماتى، والاستخباراتى واللوجيستى.

وتحقيقا لذلك، مارست الولايات المتحدة خلال الأسابيع الأولى بعد هجمات سبتمبر ضغوطا شديدة على كل الدول العربية، ركزت خلالها على توجيه الاتهامات إلى بعض العناصر العربية والإسلامية من خلال طرح قائمة موسعة من المتهمين والمشتبه فيهم فى هجمات سبتمبر، وتكرار الإشارات الرسمية وشبه الرسمية الخاصة بتورط بعض تلك الدول مباشرة ودعمها للإرهاب. وكانت سوريا ولبنان والسودان واليمن أكثر الدول تعرضا لتلك الضغوط. وقد هدفت تلك الضغوط إلى الحصول على كافة المعلومات التى تفيد فى الكشف عن منفذى هجمات سبتمبر وشبكة علاقات تنظيم القاعدة بالجماعات والتنظيمات الإسلامية خارج أفغانستان، ودفع الدول العربية إلى عدم معارضة الحملة العسكرية فى أفغانستان، والى السيطرة على حركة القوى السياسية الدينية أو غير الدينية المعارضة للتحالف الدولى والسياسات الأمريكية الجديدة. ومن قبيل الضغط المكثف على بعض الدول العربية أعادت الولايات المتحدة فتح بعض ما أسمته "ملفات الإرهاب "" القديمة، حيث أعادت تنشيط المطالب الأمريكية لدى سوريا ولبنان الخاصة بقائمة الإرهابيين والمنظمات "الإرهابية"، وطالبت لبنان بإعادة فتح ملف مجموعة جبال "جرود الضنية" اللبنانية التى اشتبك معها الجيش اللبنانى فى جبال الضنية فى ديسمبر ١٩٩٩، وإمداد الولايات المتحدة بكافة المعلومات المتوفرة حول أعضاء هذه المجموعة، وإعادة فتح بعض هجمات "حزب الله " اللبنانى ضد بعض الأهداف الأمريكية، فضلا عن إدراج العديد من الأسماء العربية على قائمة المشتبه فيهم فى هجمات سبتمبر. وقد شملت تلك القائمة أسماء من جنسيات عربية عديدة شملت سعوديين ومصريين ولبنانيين وإماراتيين وجزائريين وإماراتيين، وتكاد لا تخلو القائمة من جنسية عربية تقريبا. وبالإضافة إلى تلك الضغوط ، فقد حاولت الولايات المتحدة من ناحية أخرى، تشجيع الانضمام العربى والإسلامى إلى التحالف الدولى من خلال الإعلان المبكر فى ١٨ سبتمبر عن استبعاد إسرائيل من الهجمات العسكرية المتوقعة فى الحرب ضد الإرهاب.

وبالإضافة إلى استراتيجية الضغط، لجأت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا إلى تقديم بعض التنازلات والامتيازات، كان أهمها رفع مجلس الأمن العقوبات المفروضة على السودان منذ عام ١٩٩٦ بموجب القرار رقم (١٠٥٤) الصادر عقب محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا، وذلك بناء على مبادرة من الولايات المتحدة التى امتنعت عن التصويت على مشروع القرار داخل المجلس فى ٢٨ سبتمبر، وسحب الإدارة الأمريكية مشروع قانون "السلام فى السودان" الذى تضمن تقديم دعم مالى للمعارضة السودانية ومعاقبة شركات النفط العاملة فى السودان، والذى كان من المقرر طرحه على الكونجرس الأمريكى. إلا أن الولايات المتحدة احتفظت فى الوقت نفسه ببقاء الملفات الخاصة بالحرب الأهلية وانتهاكات حقوق الإنسان مفتوحة لممارسة المزيد من الضغوط على الحكومة السودانية، بالإضافة إلى استمرار وضع السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، واستمرار العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من جانب

الولايات المتحدة. كما تم فى اليوم ذاته توقيع اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة والأردن.

وقد تركزت المطالب الأمريكية فى إطار الدعم المعلوماتى والاستخباراتى من الدول العربية فى سبعة مطالب رئيسية شملت القبض على الإرهابيين الموجودين فى الدول العربية ومحاكمتهم، ووقف تحركات الإرهابيين إلى داخل وخارج البلاد، والتعاون مع المجتمع الدولى فى التعرف على الشبكات الإرهابية وتقديم المعلومات المتوفرة حول العناصر الإرهابية، وتسليم المطلوبين إلى الدول التى تعرضت لهجمات إرهابية على أيدى هؤلاء الإرهابيين، والتحدث بقوة ضد الإرهاب بغض النظر عن أهدافه المعلنة، ودعم المبادرات الدولية لمكافحة الإرهاب فى الأمم المتحدة وغيرها من الأطر والمنظمات الدولية، وأخيرا إنهاء كافة أشكال التساهل مع الدول التى تدعم الإرهاب.

هـ - **تأمين المساهمة التركية :** أولت الولايات المتحدة الأمريكية المشاركة التركية فى التحالف الدولى أهمية خاصة، ليس فقط بالنظر إلى العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، والخبرة التركية فى التحالف الدولى لتحرير الكويت، والقواعد الأمريكية فى تركيا، ولكن بالنظر إلى ظروف عملية بناء التحالف الدولى ذاتها. وبمعنى آخر، فقد برزت أهمية المشاركة التركية فى التحالف فى ظل تردد أو عدم قدرة الدول العربية على المشاركة المباشرة. فقد أظهرت الحكومة التركية استعدادا سريعا للاقتناع بمسئولية أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة عن هجمات سبتمبر، وذلك على العكس من الدول العربية التى طالبت بتقديم أدلة على تورط بن لادن كمخرج لعدم الانضمام / أو التحفظ على التحالف.

استندت المشاركة التركية فى التحالف إلى "العداء" النسبى التركى والأمريكى المشترك لنظام طالبان والقاعدة، خاصة فى ظل التناقض الشديد بين رؤية ونظرة كل من النظامين الأفغانى والتركى إلى الإسلام والعالم الخارجى، الأمر الذى فرض تحديا أمام السياسة الخارجية التركية بضرورة الانتشار فى منطقة آسيا الوسطى. وأخذت المشاركة التركية فى التحالف الدولى مستويات عدة بدأت من التعاون والدعم المعلوماتى والاستخباراتى، إلى الدعم العسكرى مرورا بالدعم اللوجيستى. فبالرغم من معاناة القطاع المصرفى التركى من مشكلات الفساد وعدم الكفاءة، إلا أن تركيا وافقت على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية فى مجال متابعة أنشطة تمويل هجمات الإرهاب، وإمداد الولايات المتحدة بالمعلومات المتعلقة بالتحويلات المالية المشكوك بها، كما وافقت على مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية التركية. وقد قامت السلطات التركية بالفعل فى أواخر أكتوبر بتجميد الحسابات البنكية المخصصة لجمع واستقبال التبرعات للبوسنة والشيشان، والتى يعتقد أنها ذات صلة بتنظيم القاعدة، بالإضافة إلى الدعم المعلوماتى والاستخباراتى الذى قامت به تركيا فى مجال دعم قوات تحالف الشمال الأفغانية.

وقدمت تركيا تسهيلات عسكرية مهمة عبر قاعدة "انجريلك" لطائرات التحالف الدولى خلال عودتها من أفغانستان، فضلا عن عملها كنقطة ارتكاز فى هجمات نقل الجنود والمعدات العسكرية إلى آسيا الوسطى. ومن ناحية أخرى، فقد قدمت تركيا تسهيلات لهبوط الطائرات فى مطارات مالاتيا Malatya، وكونيا Konya، وأزمير Azmir، فضلا عن تقديم تسهيلات استخدام الموانئ التركية انتاليا Antalya، وميرسن Mersin، وشيهان Chyhan للناتو.

إلا أن التطور الأهم فى الموقف التركى قد تمثل فى إعلان تركيا استعدادها لتقديم الدعم العسكري والمساهمة فى أية هجمات عسكرية محتملة فى أفغانستان. وعلى الرغم من أن تلك المشاركة تعد التزاما تركيا بموجب المعاهدة المؤسسة لحلف الناتو فى حالة مشاركة الحلف فى الهجمات العسكرية، إلا أن الإعلان التركى السابق كان رسالة هامة ليس إلى الولايات المتحدة فقط، ولكن إلى الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبى أيضا. وبمجرد بدء الهجمات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان استصدرت الحكومة التركية قرارا من البرلمان التركى يسمح لها بتعبئة قواتها العسكرية. وفى الثانى من نوفمبر، وبناء على طلب من الولايات المتحدة الأمريكية، أرسلت تركيا عددا من القوات الخاصة التركية تم نشرها فى طاجيكستان لتقديم الدعم الفنى لقوات تحالف الشمال، بالإضافة إلى إرسال قوات عسكرية لحماية مطار كابول.

بيد أن التسهيلات العسكرية التى قدمتها الحكومة التركية للتحالف الدولى، لم تخل من معارضة داخلية، فقد أظهر أحد الاستطلاعات التى جرت فى أكتوبر أن ثلثى الأتراك يعارضون الهجمات العسكرية ضد أفغانستان، وعبر حوالى ٩٠٪ عن عدم موافقتهم على إرسال قوات تركية إلى أفغانستان، كما عبر ٥٨٪ عن أن الهجمات العسكرية على أفغانستان قد تؤدى إلى إشعال حرب دينية بين المسلمين والمسيحيين. وقد فرضت المعارضة الداخلية ضابطا على مواقف النخبة السياسة والعسكرية التركية أدت بها إلى الحذر فى التأييد المطلق للولايات المتحدة فى حربها ضد الإرهاب، كما دفع بتركيا إلى وضع بعض التحفظات على تلك الحرب، كان أهمها التأكيد على أن الدعم التركى للهجمات العسكرية فى أفغانستان سيكون صعبا فى حالة حدوث كوارث إنسانية، والتحفظ على توسيع نطاق تلك الحرب لتشمل دولا أو أهدافا أخرى فى منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن تأكيد وزير الخارجية التركى لنظيره الأمريكي فى أواخر سبتمبر أن زيادة معاناة المدنيين نتيجة لتلك الهجمات ستؤدى إلى تقوية الحركات الراديكالية فى العالم الإسلامي.

و- **تعاون نسبى وغير مباشر مع إيران :** رغم القطيعة الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وإيران، فقد أولت إدارة بوش قدرا كبيرا من الاهتمام بتطورات الموقف الإيرانى الذى أدان هجمات سبتمبر، وسعت فى هذا الإطار إلى توظيف العلاقات الأوروبية مع إيران التى تتسم بالتحسن النسبى بالمقارنة بالعلاقات الأمريكية-الإيرانية، لإقناع قادتها بتعاون أكثر إيجابية فى مواجهة الإرهاب الدولى، أو على الأقل عدم وضع أية عراقيل أمام التحالف الدولى، خاصة وأن إيران لها علاقات قوية مع تحالف الشمال الأفغانى، كما أن لها تأثيرا دينيا ومعنويا على أقلية الأفغان الهزارة.

وبالرغم من عناصر الخلاف بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، فإن الموقف الإيرانى حرص على الإبقاء على حد أدنى من الاتفاق بين إيران والتحالف الدولى، وهو ما برز فى التعهد بعدم عرقلة أو وضع قيود على التحرك الأمريكى/ الدولى ضد طالبان والقاعدة، خاصة إغلاق الحدود الإيرانية الأفغانية بدعوى منع تدفق اللاجئين، الأمر الذى خدم قوات التحالف الدولى من خلال إغلاق الحدود الإيرانية مع أفغانستان وتفويت فرصة هروب عناصر طالبان والقاعدة عبرها. وقدمت إيران فى هذا الإطار دورا لا يقل عن الدور الباكستانى فى غلق الحدود مع أفغانستان. وقد مثل هذا التطور نوعا من التعاون الإيرانى مع الولايات المتحدة بصورة غير مباشرة، الأمر الذى خدم الطرفين من تسهيل القضاء عسكريا على حكومة طالبان وتنظيم القاعدة التى مثلت هدفا مشتركا لهما، لكنه من جانب آخر أثار تكهنات كثيرة بمزيد من الانفتاح بين البلدين، لم يثبت صحتها أو إمكانية حدوثها فى المدى الزمنى المنظور.

خامسا: الإدارة السياسية الأمريكية للحملة العسكرية على أفغانستان

بدأت الولايات المتحدة هجماتها العسكرية على أفغانستان فى السابع من أكتوبر، وشاركت فيها قوات بريطانية محدودة تحت القيادة الأمريكية المباشرة. وفى تلك المرحلة ركزت السياسة الأمريكية على أمرين متكاملين؛ **الأول** أن حملتها العسكرية هى تطبيق مشروع لمبدأ الدفاع عن النفس والذى اعتبرته كافيا للعمل المنفرد بعيدا عن أى تدخل من قبل المنظمة الدولية. و **الثانى** الضغط على الأطراف الدولية، لاسيما المترددة منها، لتأييد الحملة العسكرية أو على الأقل عدم إبداء الاعتراضات عليها وعرقلة سيرها. وصاحب ذلك محاولة لتمرير المفهوم الأمريكي للإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة وإصباغ السمة العالمية عليه، وهى المحاولة التى باءت بالفشل نظرا لان المفهوم الأمريكي اختزل الأمر فى أنشطة التنظيمات والجماعات التي تستخدم "السلاح" في تحقيق أهدافها دون التوقف أمام طبيعة هذه التنظيمات، ومدى مشروعية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من زاوية القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم

وضع كافة حركات المقاومة المسلحة المناهضة للاحتلال، والتنظيمات الساعية إلى انتزاع حقوقها المشروعة أو تحرير ترابها الوطني، ضمن هذا التعريف العام، في حين نزع سمة الإرهاب عن ممارسات قوى الاحتلال إلى تقوم بها في مواجهة القوى الخاضعة له. فعندما فشل مجلس الأمن في إصدار قرار دولي يتضمن تعريفا محددا للإرهاب، وتم الاكتفاء بإصدار القرار ١٣٧٣ الذي تضمن - كما سبق القول - التزامات مختلفة على الدول ضد ما سمي بالمنظمات الإرهابية، تقرر إحالة الموضوع إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإجراء مناقشات حول الموضوع وتقديم تعريف دولي شامل للإرهاب. وقد كشفت المداولات التي شهدها الاجتماع السنوي للأمم المتحدة، والذي استمر من العاشر وحتى السادس عشر من نوفمبر، عن عمق الخلافات في الرؤى حول مفهوم الإرهاب، وتحديد المنظمات والجماعات التي تمارسه. كما جرت محاولة أخرى لوضع تعريف محدد للإرهاب ضمن معاهدة دولية لمكافحته، تكفلت بوضعها اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها هذه اللجنة، والضغوط الشخصية التي مارسها الأمين العام للأمم المتحدة، فقد فشلت اللجنة في التوصل إلى هذه المعاهدة بسبب التعثر في تقديم تعريف محدد للإرهاب. وتركز الخلاف بين اتجاهين، الأول وتمثله الولايات المتحدة ويحظى بدعم أوروبي ويرى في حركات المقاومة المسلحة على مختلف أنواعها، تنظيمات إرهابية ينبغي محاربتها، في حين أنه لا يرى في أعمال القتل والعدوان الذي تمارسه قوات الاحتلال ضد الشعب الخاضع للاحتلال، عملا من أعمال الإرهاب. أما الاتجاه الثاني فقد عبرت عنه الدول العربية وباكستان وعدد من الدول الإسلامية ودول العالم الثالث، ويرى ضرورة استثناء هجمات المقاومة والنضال ضد الاحتلال الأجنبي من هذا التعريف، وهو الأمر الذي رفضه أنصار الاتجاه الأول. وهنا أعلنت اللجنة القانونية التابعة للجمعية العامة تخليها عن محاولة صياغة معاهدة دولية جديدة بسبب العجز عن التوصل إلى تعريف محدد للإرهاب، وقررت أيضا استئناف جهودها خلال العام ٢٠٠٢ .

سادسا: ما بعد الحملة العسكرية على أفغانستان

مع انهيار حكومة حركة طالبان ودخول قوات التحالف الشمالي للعاصمة كابول، لم تجد الإدارة الأمريكية حرجا، في إصدار قوائم بالمنظمات والجماعات التي تصفها بالإرهابية والتنظيمات التي تمارس النضال المسلح مثل حزب الله في لبنان، وحركتي حماس والجهاد في فلسطين. وهو الأمر الذي لم تفعله قبل سقوط كابول، ربما حرصا على عدم إثارة الاعتراضات العربية.

وفيما بعد الانتصار العسكري السريع نسبيا الذي حققته الحملة الأمريكية ضد حكومة طالبان وتنظيم القاعدة، اعتقدت إدارة بوش أن هذا الانتصار العسكري يحررها من الكوابح السياسية والمعنوية والقانونية التي كانت تفرض عليها قدرا من المواءمة السياسية عند إصدار قوائمها الخاصة بالتنظيمات الإرهابية أثناء الهجمات العسكرية، وأنه يعطيها الحق في التعامل مع المقاتلين الأفغان أو غير الأفغان الذين تم أسرهم بطريقة تعكس هذا الانتصار، بغض النظر عن القيود التي تفرضها الاتفاقيات الدولية المنظمة للحروب، وانه يفتح أمامها المجال للتوجه نحو مراحل أخرى من الحملة العسكرية خارج الأراضي الأفغانية.

لكن الانتقادات الدولية لم تتوقف، مشيرة إلى اتساع الهوة بين السياسة الأمريكية من جانب، وسياسة الكثيرين من أقرب حلفائها إضافة إلى كثير من القوى التي أيدت مبدأ الحرب على الإرهاب الدولي دون هوادة من جانب أخر، لكنها في الوقت نفسه لا تقبل بكل ما تعمل الولايات المتحدة على تحقيقه. وهو ما ظهر في قضيتي أسرى تنظيم القاعدة وطالبان، ودعوة الولايات المتحدة لتوسيع مجال الحملة العسكرية لتشمل دولا أخرى.

١. الجدل حول أسرى القاعدة وطالبان

تعاملت الولايات المتحدة مع أسرى قوات حركة طالبان وتنظيم القاعدة، انطلاقا من كونهم "جماعة من المجرمين" لا يستحقون التعامل الإنساني، ورفضت منذ مرحلة مبكرة التعامل مع هؤلاء الأسرى من منطلق اعتبارهم أسرى حرب، تنطبق عليهم القوانين والمعاهدات الدولية الخاصة بالتعامل مع أسرى الحرب. وكان تفضيل وزارة الدفاع الأمريكي الأول هو تصفية هؤلاء الأسرى من المقاتلين فى مواقع القتال، والاكتفاء بالقبض على القيادات لاعتبارات تتعلق بالمحاكمة والحصول على المعلومات الضرورية. وبرز هذا السلوك جليا فى هجمات قلعة "جانجي" بشمال أفغانستان، فى الفترة من ٢٥ نوفمبر حتى ٢ ديسمبر ، والتى تعرض فيها ما يقرب من ٣٠٠ أسير معظمهم من غير الأفغان لعملية تصفية جسدية على يد قوات مشتركة بريطانية وأمريكية ومن تحالف الشمال الأفغانى بواسطة القصف بالطائرات والمدفعية ردا على ما وصف بتمردهم على ما تعرضوا له من سوء معاملة شديد. وقد رفضت واشنطن من جانبها قيام أى جهة دولية رسمية أو غير رسمية بما فى ذلك الصليب الأحمر الدولى بإجراء تحقيق فى وقائع تمرد الأسرى وعملية تصفيتهم. كما عارضت بشكل حاسم دخول تحالف الشمال في مفاوضات مع المحاصرين من قوات طالبان وتنظيم القاعدة فى مدينة قندوز للوصول إلى اتفاق استسلام مع ضمان سلامة المحاصرين ومنحهم ممرا آمنا إلى الجنوب، وفضلت وقوع معارك تنتهي بتصفية أكبر عدد ممكن من هؤلاء المقاتلين. وتجلى ذلك في تعليق وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد في العشرين من نوفمبر على أنباء المفاوضات المحتملة بأن الولايات المتحدة ترفض "قبول أسرى". ورغم احتجاج المنظمات الدولية العاملة في مجال حقوق الإنسان إزاء ما جرى في قلعة "جانجي"، فقد استمرت واشنطن فى سياستها، والتى أخذت بعدا أكثر تناقضا مع معاهدات جنيف الخاصة بقوانين الحرب حين قررت نقل عدد من المعتقلين من قادة طالبان وتنظيم القاعدة إلى قاعدة جوانتانامو الواقعة على الأراضى الكوبية، والتى تتسم بيئتها بالقسوة الشديدة.

أسست الولايات المتحدة موقفها المخالف للقانون الدولى الإنساني على أن المعتقلين هم مجموعة من المجرمين والإرهابيين، ليس لهم حق التمتع بالحقوق الواردة فى الاتفاقيات الدولية، والتى تنص على عدد من الحقوق القانونية للأسرى من بينها حسن الإقامة والرعاية الصحية والحق فى الامتناع عن الإدلاء بمعلومات عدا الاسم والرتبة. وصاحب ذلك تطبيق سياسة محكمة فى عدم نشر أى معلومات عن هؤلاء الأسرى أو إتاحة الفرصة لأي جهة للاطلاع على أحوالهم أو معرفة هوياتهم والجنسيات التى ينتمون إليها. ولم تؤد موجة الاعتراضات التى قامت بها المنظمات الإنسانية الدولية، ومطالبات بعض الدول حتى الحليفة منها للولايات المتحدة للتعرف على أحوال مواطنيها المعتقلين فى تغيير هذه السياسة الأمريكية، رغم ما أثارته من خلاف بين وزارتى الدفاع والخارجية حول أسس معاملة هؤلاء المعتقلين. فقد جاء موقف وزارة الدفاع مؤيدا لمبدأ عدم انطباق اتفاقيات جنيف على هؤلاء الأسرى، لأنهم - حسب قول وزير الدفاع - " إرهابيون ولا يستحقون صفة أسرى حرب، ولأنهم مقاتلون غير شرعيين ينتمون إلى شبكة إرهابية وليس إلى جيش، فلم يكونوا يرتدون زيا ولم يكونوا يحملون سلاحهم أو شاراتهم علنا، ولا يتصرفون مثلما يتصرف جيش، كانوا يتحركون كإرهابيين".

أما وزارة الخارجية الأمريكية، فقد أعلنت على لسان الوزير كولن باول، ضرورة تطبيق القواعد المعتمدة بشأن أسرى الحرب عليهم. وكانت وجهة نظر وزارة الخارجية تنطلق من ضرورة مراعاة الموقف وأبعاده المستقبلية، فما سوف تتبعه واشنطن معهم، يمكن أن يحدث مستقبلا مع جنودها في حال اعتقال جنود أمريكيين لا يرتدون الملابس العسكرية خلال مهام لهم في الخارج.

حقوق الأسرى فى القانون الدولى الإنسانى

– يتضمن القانون الدولى الإنسانى مجموعة من القواعد العرفية التى تنظم القتال فى حالات الصراع المسلح، وهى مجموعة من المبادئ والأعراف المستقرة منذ فترة طويلة من الزمن، ثم جرى تقنينها بدءا من النصف الثانى من القرن التاسع عشر، حيث صدر بشأنها إعلان باريس بشأن السلوكيات الإنسانية للمحاربين فى عام ١٨٥٦، ثم اتفاقية جنيف بشأن معاملة الجرحى والمرضى وحسن معاملة الأسرى خلال القتال فى عام ١٨٦٤، واتفاقيات لاهاى الأربع لعام ١٨٩٩ ثم مجموعة اتفاقيات لاهاى لعام١٩٠٧، وقد اتخذت قواعد القانون الدولى الإنسانى شكلها الأكثر تبلورا فى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والتى ركزت على أوضاع المدنيين فى ظروف الصراع المسلح، ثم جرى فى عام ١٩٧٧ إضافة بروتوكولين إضافيين لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧، استكمالا لأحكام هذه الاتفاقيات.

– وقد أصبحت اتفاقيات جنيف ركيزة وقلب القانون الدولى الإنسانى، وهى تركز عموما على تنظيم أخلاق الحرب، انطلاقا من فكرة مؤداها أن حق الأطراف المتحاربة فى أى نزاع مسلح فى اختيار أساليب الحرب ووسائلها ليس حقا بلا حدود، وإنما هو حق مشروط بالامتناع عن اللجوء إلى استخدام أسلحة وقذائف وأساليب حربية يكون من طبيعتها أن تسبب أضرارا مفرطة أو آلاما لا داع لها، بالإضافة إلى ضرورة التمييز بين المدنيين والمقاتلين . وجرى فى هذا الإطار سن العديد من الاتفاقيات الدولية، بدءا من اتفاقية حظر استخدام الأسلحة عشوائية الأثر ومفرطة الضرر، وحماية المدنيين فى ظروف الحرب، وحماية الجرحى والمرضى، وحماية الأماكن الثقافية والتراث الحضارى وأماكن العبادة، وحماية حقوق المرأة والطفل فى ظروف الحرب، وكان أخرها معاهدة اوتاوا لحظر استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد لعام ١٩٩٧ .

– فيما يتعلق بالأسرى وسجناء الحرب، فإن الجزء الثالث من اتفاقية جنيف ينص على أن الشخص الذى يشترك فى العمليات العسكرية، ويقع تحت سيطرة القوات المعادية، يجب أن يعتبر سجين حرب، ويجب أن يحصل على الحماية والسلامة بموجب المعاهدة الثالثة، ومعاملة الأسرى معاملة إنسانية، وحظر ممارسة أعمال العنف إزاءهم، وخاصة القتل بكل أنواعه وبتر الأعضاء، أو القسوة أو التعذيب، أو أخذ الرهائن منهم، أو المساس بكرامتهم، أو إصدار أحكام ضدهم وتنفيذها دون محاكمة .وتنص الاتفاقية أيضا على ضرورة ترحيل أسرى الحرب فى أقرب وقت بعد اعتقالهم إلى معسكرات بعيدة عن ساحة العمليات بحيث يكونوا بعيدين عن الخطر، وعدم جواز إرسال الأسرى إلى مناطق يكونون فيها عرضة لنيران القتال أو استغلالهم لها فى تأمين بعض المواقع من العمليات العسكرية.

– وتشير الاتفاقية إلى مجموعة أخرى من الحقوق المتعلقة بضرورة توفير وثائق تحقيق الشخصية للأسرى، والتزام سلطة الأسر بإنشاء مكتب استعلامات خاص بأسرى الحرب، وعدم جواز إرغام الأسرى على القيام بأى أعمال خلاف تلك المتعلقة بإدارة المعسكر وتنظيمه، وضرورة الإفراج عنهم بمجرد انتهاء النزاع.

وحسما لهذا الجدل، انحاز الرئيس بوش إلى وجهة نظر وزارة الدفاع، مؤكدا أن المعتقلين "هم قتلة وليسوا مقاتلين"، مبررا بذلك المعاملة الخشنة التى يتلقاها الأسرى فى قاعدة جوانتانامو من ناحية، ومؤكدا نزعة تجاوز الاتفاقيات الدولية التى ارتضاها المجتمع الدولى لتنظيم شئونه فى الحرب أو فى السلم، والتى ميزت سلوك إدارة الرئيس حتى فيما قبل هجمات ١١ سبتمبر، بما فى ذلك التى لها طابع إنسانى بحت. ولم يخفف من ذلك ما أعلنته وزارة الخارجية الأمريكية بأن المعتقلين سوف ينطبق عليهم قواعد معاهدة جنيف بشأن أسرى الحرب لعام ١٩٤٩، دون أن يتم منحهم وضع أسرى الحرب.

لم يقتصر الأمر على المقاتلين الذين تم أسرهم على الأراضي الأفغانية، بل امتد إلى مناطق أخرى من العالم، حيث ضغطت واشنطن على الحكومة البوسنية وتسلمت منها خمسة أفراد كانوا يحملون الجنسية البوسنية، جرى تجريدهم منها في نوفمبر، وتم نقلهم أيضا إلى معتقل جوانتانامو. كما انتهجت واشنطن سياسة ذات شقين، الأول التعاون مع حكومات دول عديدة لاعتقال مطلوبين رأت أن لهم دورا أو كانت لهم علاقات بتنظيم القاعدة. والثانى القيام بإرسال القوات والمساعدات العسكرية إلى المناطق التي تشهد مواجهات مسلحة بين جماعات وتنظيمات إسلامية وبين الحكومة المركزية، وهو ما جرى تطبيقه فى الفلبين، حيث أرسلت واشنطن قوات خاصة ومعدات عسكرية كمساعدات للحكومة

الفليبينية للقضاء على حركة " أبو سياف".

٢. توسيع الحملة العسكرية

على الرغم من أن واشنطن أكدت مرارا إبان إدارتها لعملية الرد العسكري على هجمات الحادي عشر من سبتمبر، أن الحملة على أفغانستان تمثل البداية فقط، وأن "الحرب على الإرهاب" سوف تطول مناطق أخرى من العالم، فإن الدول والقوى الرئيسية في النظام الدولي لم تتوقف كثيرا أمام هذه التأكيدات. وما أن أوشكت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان على نهايتها حتى أعيد طرح ما سمى بالمراحل التالية من "الحرب على الإرهاب"، وجرى ترشيح دول كثيرة يمكن أن تكون الهدف التالي للحملة العسكرية الأمريكية، سواء لاستهداف النظام القائم كما فى حالتى العراق وكوريا الشمالية، أو لتوجيه ضربات لتنظيمات موجودة على أراضي هذه الدولة، دون أن تصنف نظم الحكم فيها باعتبارها مارقة كحالتى لبنان واليمن. وطالت التهديدات أيضا الصومال رغم عدم خضوعه لسيطرة حكومة مركزية واحدة.

وقد حظي العراق بالشق الأكبر من التهديدات الأمريكية، حيث جرى نشر معلومات لم يثبت صحتها حول دور مفترض للحكومة العراقية فى هجمات ١١ سبتمبر. ثم تطور الموقف الأمريكى بالتركيز على ما سمى بعدم تعاون العراق مع الأمم المتحدة فيما يخص قضية عودة مفتشي الأسلحة التابعين للأمم المتحدة. وطالت التهديدات الأمريكية إيران، وجاءت بالتحديد قرب انتهاء الحملة العسكرية على أفغانستان، حيث استندت إلى ما تم رصده من هروب مجموعة من قيادات وأعضاء القاعدة وطالبان إلى الأراضي الإيرانية. كما واجهت كوريا الشمالية حملة أمريكية ركزت على اتهامها بالاستمرار في تطوير برامجها الصاروخية طويلة المدى وأيضا برنامجها النووي. وهى الدول الثلاث التى وصفها الرئيس بوش لاحقا فى خطاب حالة الاتحاد ٢٥ يناير ٢٠٠٢ بدول " محور الشر "، معتبرا إياها أهدافا مرشحة للمراحل التالية بعد أفغانستان.

أثارت التهديدات الأمريكية اعتراضات كثيرة لاسيما من الدول الأوروبية والصين، والتى رأت أن توسيع نطاق العمل العسكرى إزاء هذه الدول تحديدا لا علاقة له بالحملة ضد الإرهاب حتى بالمفهوم الأمريكى نفسه، وأنه يمس الاستقرار الدولى ككل، ويجسد نزعة الولايات المتحدة الأحادية، ويؤثر على كافة الجهود الدولية والإقليمية المبذولة لإعادة تأهيل الدول المشار إليها ودمجها فى إطار السياسات الدولية الطبيعية، وان الأمر كله لا يخرج عن تحقيق أهداف وتسوية حسابات أمريكية بالأساس. بعبارة أخرى أن توسيع الحملة العسكرية الأمريكية وفقا للنموذج الأفغاني ومحاولة تطبيقه على الحالات الأخرى، لاسيما العراق، لن يجد الظروف الملائمة التى ساهمت فى إنجاحه أفغانيا. وفى كل الأحوال سيعبر عن سياسة أمريكية خالصة وليس سياسة تحالف دولى مناهض للإرهاب. ■



٢- العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان

أولا: البيئة العسكرية الاستراتيجية للحرب فى أفغانستان

بالرغم من أن هجمات الحادى عشر من سبتمبر بدت كمفاجأة كبرى، إلا أنه يمكن ربطها بكثير من المقدمات والتطورات إلى تمت على أرض الواقع، والتى لم تكن بعيدة تماما عن إدراك مراكز الفكر السياسى والعسكرى الأمريكى، حيث تنبه الكثير من هذه المراكز لمصادر خطر وتهديدات غير مألوفة، لكنها اعتقدت أن أمامها وقتا كافيا للاستعداد له، فدهمتها الهجمات بسرعة لم تكن تتوقعها.

يمكن تمييز تلك المقدمات على مستويين:

المستوى الأول: ما حدث فعلا على أرض الواقع من حروب ومواجهات عسكرية كانت الولايات المتحدة طرفا فيها منذ انتهاء الحرب الباردة، وتبدل النظام الدولى لتصبح الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة فى العالم.

المستوى الثانى: يشمل ما طرأ من تغيرات على الفكر العسكرى الأمريكى نفسه، وصلة ذلك برؤية الولايات المتحدة الأمريكية للتهديدات التى أصبحت تواجهها هى والتحالف الغربى والعالم بشكل عام، وأيضا فى ضوء تجارب الحروب التى خاضتها الولايات المتحدة منذ انفرادها بدور الدولة العظمى خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ومن خلال تفاعل هذين المستويين يمكن الإشارة إلى أبرز المفاهيم التى شكلت بيئة العمليات العسكرية فى أفغانستان على النحو التالى:

١. النيران القوية بديل القوة البشرية

اختارت الولايات المتحدة خلال السنوات الخمسين التى تلت الحرب العالمية الثانية أن توظف نتائج الثورة العلمية والتطورات التكنولوجية المتلاحقة والقدرات الصناعية فى تطوير نظم تسليح تعطى الأولوية للحفاظ على حياة الجنود الأمريكيين، من خلال الاعتماد المتزايد على قوة النيران بديلا عن القوة البشرية. وقد ساعدت الثورة التكنولوجية فى مجال الإلكترونات والمعلومات والفضاء على تحقيق رؤية أوضح لمسرح عمليات واسعا وممتدا، وتوجيه قوة النيران بدقة إلى مسافات بعيدة داخل هذا المسرح بأبعاده الجديدة. ودعم هذا التوجه، بجانب العوامل التكنولوجية والعملياتية المذكورة سابقا، تقدير أمريكى بأن الولايات المتحدة يجب أن توازن بين "حجم المصالح" و "حجم التضحية لحماية هذه المصالح"، وأنها لا يجب أن تضحى بحياة أبنائها بشكل "غير محدود" للدفاع عن الآخرين أو لحماية مصالح خارج أراضيها هى بطبيعتها "محدودة" فى كل الأحوال، وهو ما تم صياغته فى مبدأ استراتيجى قوامه "أن المصالح الاستراتيجية المحدودة لا تبرر الالتزامات غير المحدودة".

جـــــدول (١)

استهلاك القوات الجوية الأمريكية للذخيرة فى الحروب الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية

الحـــرب	وزن الذخيرة بالطن	طول فترة الحرب (شهر)	الاستهلاك/ شهر
الحرب العالمية الثانية	٢١٥٠٠٠٠	٤٥	٤٧٧٧٧,٧٨
الحرب الكورية	٤٥٤٠٠٠	٣٧	١٢٢٧٠,٢٧
حرب فيتنام	٦١٦٢٠٠٠	١٤٠	٤٤٠١٤,٢٩
حرب الخليج ١٩٩١	٦٠٦٢٤	١,٥	٤٠٤١٦,٠٠

وأكدت التجربة التاريخية بالفعل أن الولايات المتحدة منذ أن صعد نجمها فوق المسرح الدولى مع بداية القرن العشرين قد اضطرت. برغم بعض توجهات العزلة داخلها - أن تحارب بعيدا عن أراضيها فى الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الكورية وحرب فيتنام وحرب الخليج الثانية وحرب كوسوفو، وكان اعتمادها على قوة نيران فعالة فى هذه الحروب حلا مناسبا للقتال من أجل حلفائها بدون أن تضحى بكثير من أبنائها من أجلهم. إلى أن جاءت هجمات سبتمبر وصارت الولايات المتحدة نفسها هى الضحية المباشرة وهدفا للتهديد، فكان ولابد وأن يُعاد النظر فى القاعدة القديمة وأن تصبح الولايات المتحدة أكثر استعدادا لتقبل خسائر بشرية وأن تُعدل طريقتها فى القتال تبعا لذلك.

ويبين الجدول رقم (١) وزن القنابل والذخيرة بالطن التى استهلكتها القوات الجوية الأمريكية فى عدد من حروبها الشهيرة منذ الحرب العالمية الثانية، ومدى تركيزها الملحوظ على قوة النيران فى تلك الحروب. واللافت للنظر أنه برغم أن الوزن الكلى لذخيرة القصف الجوى فى حرب الخليج الثانية يقل كثيرا عن الحرب العالمية الثانية لقصر فترة الحرب، إلا أن معدل استهلاك الذخيرة فى الشهر الواحد يقترب كثيرا (٨٥٪) من معدل استهلاك الذخيرة فى الحرب العالمية الثانية.

أعادت حرب الخليج وكوسوفو تأكيد أهمية قوة النيران والقدرة الجوية والفضائية (صواريخ كروز، ذخيرة ذكية، أقمار صناعية) فى إضعاف قوة الخصم الأرضية إلى الدرجة التى تقلل كثيرا من الخسائر عند بدء العمليات البرية. وقد انكمشت العمليات البرية فى حرب الخليج ١٩٩١ إلى أربعة أيام فى مقابل خمسة وثلاثين يوما من الحرب الجوية. كما أثبتت حرب كوسوفو أن الدفاع عن "جماعة عرقية" لم يكلف الولايات المتحدة وحلفاءها فى حلف" الناتو " ضحايا بشرية بفضل التفوق الساحق لقوة النيران الأمريكية بعناصرها المختلفة.

وخلال السنوات العشر التى مضت بين حرب الخليج الثانية ١٩٩١ وحرب كوسوفو ١٩٩٩ استشعر المخطط العسكرى الأمريكى محاولات الخصوم للتكيف مع التفوق الأمريكى فى قوة النيران، ومحاولة البحث عن حلول مناسبة للتعامل معها. كما رصد تحولات أساسية فى طبيعة التهديدات الموجهة للولايات المتحدة من حيث أنها اتخذت مسارا آخر غير تقليدى و"غير متماثل"، بمعنى أنها لا تمثل إجراء مضادا لوسائل النيران التقليدية، بل تعمل على محاور تأثير أخرى لم تكن مطروحة من قبل. فضلا عن ظهور أعداء جدد ضد الولايات المتحدة فى صورة منظمات وجماعات تعمل خارج إطار الدولة القومية. وفى هذا الإطار ظهرت محاولات القيادة الصربية أثناء حرب كوسوفو للتعلم من دروس حرب الخليج

لثانية، وكان معظمها يدور حول نشر وإخفاء القوات والأسلحة البرية بعيدا عن المدن، وإطالة أمد الحرب بأمل التحول بعد .لك إلى حرب استنزاف برية، أو أن يحدث استنزاف مالى واقتصادى للجانب المهاجم، أو أن ينشأ بسبب هجمات الحرب حول فى الرأى العام ضد استمرارها، أو ـ كما فى حالة العراق خلال حرب الخليج الثانية ـ أن تستخدم الدولة بعضا من قدراتها الصاروخية المتاحة فى ضرب القوات الأمريكية أو حلفائها . وفى الحالتين، الصربية والعراقية، وقف الحجم الهائل للقوة الأمريكية العسكرية والاقتصادية والصناعية وما يعنيه ذلك من قدرة لا تنضب على التزود بالذخيرة والمعدات، حائلا دون جرها إلى حرب استنزاف برية قبل الأوان.

٢. الحرب فى عصر الدقة

توقعت مراكز البحث العسكرية الأمريكية أن يتيح عصر المعلومات والانتشار الواسع للمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة فرصا لأطراف أخرى مثل الصين وكوريا الشمالية وإيران والعراق أو أي خصم آخر محتمل للولايات المتحدة . مع بعض الإبداع والتجريب . تطوير إجراءات ووسائل مضادة هدفها تحييد منظومة النيران الأمريكية بعناصرها المختلفة الحديثة. وكما ظهر أثناء حملة كوسوفو العسكرية فإن قيادة حلف" الناتو " كانت قد اقتربت من نفاد الصبر بعد أن وصلت فى عدد طلعاتها الجوية إلى حوالى ٧٠٠ طلعة فى اليوم الواحد، وبدأت فى التفكير فى التدخل البرى، إلا أن انهيار الطرف الصربى بعد طول تحمل وفر عليها ذلك. وقد عبر عن القلق الأمريكى من إمكانية تآكل تأثير قوة النيران دراستان صادرتان عن كلية الحرب الأمريكية فى خريف ١٩٩٩، الأولى بعنوان " الأعداء المتكيفون: تحقيق النصر بتجنب الهزيمة" Adaptive Enemies : Achieving Victory by Avoiding Defeat والثانية بعنوان "من كوريا إلى كوسوفو: كيف تعلم الجيش الأمريكى قتال الحرب المحدودة فى عصر الدقة"

From Korea to Kosovo : How American Army has Learned to Fight Limited Wars in the Precision Age

والدراستان من تأليف الجنرال روبرت سكاليس وظهرتا تحت عنوان واحد "الجيش الأمريكى فى مرحلة تحول: الاستعداد للحرب فى عصر الدقة" America's Army in Transition : Preparing for War in the Precision Age

وتوصلت الدراستان إلى عدد من النتائج المهمة ليست بعيدة عن الأجواء التى دارت داخلها حرب أفغانستان من بينها :

- أن تفوق الولايات المتحدة فى قوة النيران وتمكنها تكنولوجيا من إنهاء التناقض بين المدى والدقة لا يعنى أن ذلك التفوق سوف يستمر إلى الأبد، والمنتظر أن يحاول الخصوم التكيف مع تلك الميزة التى يمتلكها الطرف الآخر ومحاولة تحقيق النصر فقط عبر تجنب الهزيمة. وهو تصور مماثل لدور القلاع والحصون القديمة عندما كان من الممكن أن تهزم العدو "بالصمود" وتحمل الخسائر، فيرحل بعد أن يمل الحصار ويفقد المدد، أو تجرى عليه متغيرات لم تكن فى الحسبان.
- أن العسكرية الغربية، والأمريكية منها فى الطليعة، تعانى من نقاط ضعف وحساسيات تتصل بقدرتها على تحمل خسائر بشرية كبيرة، أو تناقص تأييد الرأى العام، أو التورط فى حرب طويلة تقاس بالسنين وليس بالشهور.
- تحول الخصوم إلى نشر الأسلحة والمؤونة ووسائل الاتصال والنقل على أوسع مساحة ممكنة وإخفائها وحمايتها فى أماكن حصينة، وتجنب استخدام وسائل الدفاع الجوى الثابتة، أو المعتمدة على أنظمة قيادة وسيطرة معقدة، أو التى تخدمها معدات أرضية ضخمة وثقيلة، مع العمل فى الوقت نفسه على امتلاك بعض أسلحة النيران الحديثة بالقدر الذى يمكنها من انتهاز بعض الفرص لتحقيق قدر من الخسائر البشرية فى الجانب الآخر.
- اتجاه الخصوم إلى تطوير أسلحة دمار شامل رخيصة الثمن ووسائل توصيلها، والتفكير فى وسائل غير تقليدية للنيل من القوة الغربية المضادة خارج مسرح القتال أرضا وبحرا وجوا .

ووفقا لهذه الدروس أوصت الدراستان بإحداث نوع من التوازن بين قوة النيران والمناورة بالقوات، والاستعداد لحروب قادمة قد تحتاج القوة الأمريكية فيها إلى العمل فوق الأرض لفترات طويلة قد تفقد فيها أرواحا من الجنود. لكنها أكدت على أهمية التمسك بتحقيق النصر بأقل تكلفة بشرية ومادية ممكنة، وذلك عن طريق إحداث ثورة فى أداء القوة البرية كما

حدث من قبل بالنسبة لقوة النيران، وتزويدها بأفضل الوسائل للعثور على العدو والوصول إليه فوق الأرض أو فى مخابئه الحصينة. بعبارة أخرى أن يطبق على القوة البرية نفس معايير قوة النيران من حيث المدى والدقة والتأثير عند الهدف. ومن هنا يصبح للقوة الحديثة فى "عصر الدقة" Precision Age جناحان: جوى (قوة النيران) وبرى (قوة الجنود).

٣. الدفاع عن أرض الوطن

تزامن مع مثل هذه التوصيات التى تحذر من أثر التغيير فى فكر وأدوات الأعداء المحتملين على الأمن الأمريكى، صعود مفهوم آخر يركز على إعادة النظر فى كيفية حماية الأرض الأمريكية نفسها ضد هجوم محتمل بصور مختلفة غير تقليدية. وفى هذا الإطار تبلور مصطلح "الدفاع عن أرض الوطن" Homeland Defense لأول مرة فى المؤتمر السنوى الاستراتيجي الحادى عشر لمعهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب الأمريكية (١١-١٣إبريل ٢٠٠٠) حيث شارك فى المؤتمر ٢٠٠ من الخبراء والقادة الأمريكيين والأجانب من الأكاديميين والعسكريين والمدنيين والحكوميين ورجال الأعمال، بغرض بحث ما يجب أن تفعله وزارة الدفاع الأمريكية "لتأمين الطمأنينة الداخلية والدفاع المشترك".

فخلال عقود ممتدة من التاريخ الأمريكى كانت حماية الأمن القومى بالنسبة للولايات المتحدة تعنى التصدى لهجوم يأتى من الخارج، أما الداخل فتقع مسئولية حمايته على مؤسسات الأمن المحلية والفيدرالية بعيدا عن القوات المسلحة ومهامها التقليدية المعروفة والمرتبطة أساسا بالتهديدات الخارجية. إذ أيقن الأمريكيون لسنوات طويلة أنهم يعيشون بعيدا عن الخطر خلف مانع طبيعى يمكنهم الاعتماد عليه. وصار مفهوم "الدفاع ضد تهديد يأتى من الداخل" غائبا تقريبا عن الوعى الاستراتيجى. ومع ذلك تغير هذا الإدراك بالتدريج خلال النصف الثانى من التسعينات حين فرضت حقائق العولمة وسهولة اختراق أسوار الدولة من مصادر متعددة ضرورة رسم صورة جديدة للتهديدات الموجهة إليها. وتبلورت النتيجة فى أن الصورة لم تحتو فقط على "الدول الشريرة أو المارقة" بملامحها المعروفة، ولكنها عكست خليطا متداخلا ومنتشرا من الجماعات والأفراد والأفكار العابرة لحدود الدولة المادية وغير المادية الممتلئة بالثقوب.

ولاشك أن هجمات ١١ سبتمبر فجرت كل المخاوف الحبيسة عن أمن وسلامة الداخل الأمريكى والتهديدات الموجهة إليه، وعلى رأسها التهديد البيولوجى والكيماوى والمعلوماتى. فمع غلبة الاعتماد على نظم المعلومات فى إدارة كثير من الشبكات الحيوية المنشآت الاقتصادية تزايد احتمال تعرض تلك الأهداف للاختراق والتخريب بكل ما ينتجه ذلك من أضرار فادحة اقتصادية وأمنية. وقد حدث بالفعل فى الولايات المتحدة خلال سنة ١٩٩٩ أكثر من ٢٢٠٠٠ محاولة اختراق لنظم الكومبيوتر العسكرية. ويزيد هذا الرقم ثلاث مرات عن الرقم المسجل فى سنة ١٩٩٨. ويتضاعف الخطر عندما يتحالف هذا التهديد الخطير مع أنواع التهديد الأخرى التقليدية وغير التقليدية. فجبهة المعلومات أو "الجبهة الرقمية" أصبحت بدورها جبهة قتال جديدة تتزايد أهميتها يوما بعد يوم، ويصل خطرها إلى كل أطراف الجهاز العصبى للقيادة والسيطرة المدنية والعسكرية للدولة، خاصة فى دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

لم يقتصر الأمر على ذلك، فقد لاح فى الأفق أكثر من نذير بعد استخدام الغازات السامة داخل مترو الأنفاق فى طوكيو، ومحاولة تفجير مركز التجارة العالمى فى نيويورك، ومبنى المدينة الفيدرالى فى أوكلاهوما، والعديد من الحوادث الأخرى المتتابعة لتخريب البنية المعلوماتية للولايات المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. وهكذا انتهت مهمة إعادة "تعريف التهديد" فى الولايات المتحدة إلى أن "مصدر" التهديد و"الهدف" المتجه إليه أصبح من الصعب التنبؤ به وتحديده بدقة، كما أن الجماهير العادية المدنية وبنيتها التحتية التى تخدمها وتقوم عليها رفاهيتها وحياتها قد أصبحت هدفا للعدوان بديلا عن الأهداف العسكرية التى كانت موضوعا للحروب خلال القرون الماضية.

ويمكن القول أن شيئا فى الحرب نفسها قد تغير منذ حرب الخليج وكوسوفا باختلاط المدنى بالعسكرى، فقد أصبحت قائمة الأهداف المُراد تدميرها تحتوى على الكبارى والسدود ومحطات القوى ومستودعات البترول بأكثر مما تحتوى على حشود الجنود والدبابات. وركزت توصيات المؤتمر على أهمية وضع تصور وخطة للأمن القومى تعكس المزيج الجديد



"المدنى ـ العسكرى" فى قضايا الدفاع والمعتاد الفصل بينهما فى إطار الأمن التقليدى. وأهم من ذلك الحاجة لوضع مفهوم جديد "للردع" فى ضوء تلك الصور البازغة للتهديد ومصادره وأسلحته والأهداف المتجه إليها.

٤ . تهديدات من الخارج إلى الداخل

تشير النقاط السابقة إلى المقدمات الفكرية التى سبقت هجمات ١١ سبتمبر، ومن المدهش أن الهجمات على أرض الواقع كانت تصب أيضا فى نفس الاتجاه الذى يقول بأن الولايات المتحدة قد تضطر للدفاع عن خطر وهجوم موجه إليها فى الداخل وأن حروبها القادمة لن تقتصر فقط على نجدة الحلفاء أو دعم استراتيجيتها الكونية كما فى حالتى حرب الخليج وكوسوفو. ومن المدهش أن جذور تلك الإرهاصات المادية لهجمات سبتمبر كانت ممتدة داخل المسرح الأفغانى آخر مسارح حروب الحرب الباردة.

وخلال سنوات التسعينات تعرضت الولايات المتحدة ومصالحها فى الخارج لعمليات إرهابية أشارت فيها أصابع الاتهام إلى القوى الإسلامية وإلى تنظيم بن لادن على وجه الخصوص مثل: محاولة تدمير مركز التجارة العالمى فى نيويورك فى ٢٦ فبراير ١٩٩٣، تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبى ودار السلام فى ١٩٩٨، حيث قتل فى هذه المحاولة ٢٢٤ فردا من بينهم ١٢ أمريكيا، والهجوم على المدمرة الأمريكية "كول" قرب سواحل اليمن فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠، حيث قتل ١٧ أمريكيا فى الهجمات.

وبعد هجمات المدمرة كول تصاعدت الشكوك المتبادلة بين تنظيم القاعدة والولايات المتحدة، وزاد من سخونة الموقف، أن الهجماتة تزامنت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وقبل هجوم سبتمبر كان بن لادن على رأس قائمة من عشرة أفراد مطلوب القبض عليهم بواسطة المباحث الفدرالية الأمريكية التى أعلنت عن ٥ ملايين دولار سوف تقدم لمن يدلى بمعلومات تؤدى إلى القبض عليه.

وأصبحت الولايات المتحدة فى حالة استنفار دائم خاصة فى منطقة الشرق الأوسط والخليج. وبدأت فى مراقبة الاتصالات الدائرة بين الجماعات والتنظيمات المختلفة التى لها علاقة مع تنظيم القاعدة مستخدمة فى ذلك وسائل التجسس البشرى والتنصت الإشارى الأرضى والفضائى. ونتيجة لذلك اتبعت الإدارة الأمريكية أسلوب إصدار تحذيرات علنية إلى قواتها فى الخارج وبعثاتها الدبلوماسية، لاتخاذ إجراءات طوارئ معينة كانت تصل فى بعض الأحيان إلى حد إغلاق السفارات لبضعة أيام وإعطاء أوامر لبعض تشكيلات الأسطول بالابتعاد عن موانئ معينة أو البقاء فى عرض البحر. وهو ما حدث بالتحديد فى ٢٢ يونيو و١٧ يوليو ٢٠٠١ قبل هجمات ١١ سبتمبر بأقل من شهرين، حيث أذيعت التحذيرات بواسطة وسائل الإعلام المختلفة وبشكل ظاهر ومتكرر. وهناك اعتقاد أن بن لادن قد سرب تلك المعلومات بالصورة التى تسمح له برصد ردود الفعل الأمريكية والإجراءات المضادة حتى يمكن أخذها فى الاعتبار عند تخطيطه لهجوم مستقبلى.

ثانيا : الحملة العسكرية على أفغانستان

١ . استيعاب النتائج الأولية

بعد أن تم استيعاب هول النتائج الأولية لهجمات الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وصف المحللون الاستراتيجيون والرسميون الأمريكيون الهجمات باعتبارها "بيرل هاربر" جديدة، وبهذا الوصف تحول النظر إلى الهجوم من مجرد عملية اختطاف عادية لطائرات مدنية إلى عمل عسكرى ضد الولايات المتحدة. وكان الهجوم، وطبقا لكل المقاييس المعروفة، عملا رفيعا من أعمال القوات الخاصة يتسم بالتخطيط المسبق المحكم، والاختيار المتأنى للأهداف وما تمثله من قيمة ورمز، وبعد ذلك الإصرار على إنجاز المهمة بصورة انتحارية حتى الموت. ومن ناحية الخسائر، كانت كبيرة بشريا وسياسيا وعسكريا واقتصاديا. وخلال ساعات قليلة توالت هجمات كثيرة دخلت التاريخ الأمريكى لأول مرة. فقد أُغلقت المطارات

الأمريكية كلها لأول مرة أمام الطيران المدنى، ولأول مرة يتعرض البنتاجون لضربة عسكرية منذ انتهاء إنشائه فى ١٩٤٣، وكذلك إغلاق بورصة الأوراق المالية، وقاعة الاستقلال، ومترو الأنفاق، وديزنى لاند، وغير ذلك من الأماكن التى تُعرف بها أميركا بين دول العالم لشهرتها الاقتصادية أو الثقافية.

أدى التحليل المبدئى لنتائج الحدث إلى عدد من الملاحظات والنتائج:

أ. وجود تقصير معلوماتى ومخابراتى فادح ظهر فى العجز عن اكتشاف عملية طويلة ومعقدة كان من الممكن إحباطها أثناء مراحل التخطيط والتدريب والاتصال بين أفرادها، خاصة مع وجود إرهاصات ومؤشرات سبقت الحدث كانت كافية للتنبؤ به وإجهاضه.

ب. وجود قصور فادح فى سرعة الاستجابة للحدث والتعامل معه، وذلك على الرغم من أن الوقت الذى استغرقته الهجمات منذ انحراف أول طائرة عن مسارها حتى آخر ضربة ضد البنتاجون امتد إلى حوالى ٧٦ دقيقة.

ج. أن تنفيذ العملية تم بأسلوب الهجوم الانتحارى، وهو نفس الأسلوب الذى استخدمه الفلسطينيون بنجاح فى الفترة نفسها تقريبا ضد الإسرائيليين. ومن ثم فقد أصبح العمل "الانتحارى"، أو "الاستشهادى" أحدى وسائل العمل المسلح فى ظل امتلاك الخصم لقدرات هجومية ودفاعية هائلة تحتم فى بعض الحالات اللجوء لهذا الخيار الخاص.

د. من البداية توجه النقد بكل قوة إلى أجهزة المخابرات، فقد أكدت الهجمات أن الولايات المتحدة تبدو مرة أخرى غير منتبهة للخطر، مع أن موضوع "الحرب غير المتماثلة" ضد نقاط الضعف الظاهرة فى المجتمعات الغربية كان مطروحا بقوة خلال سنوات الثمانينات والتسعينات. فمن خلال عمليتين انتحاريتين فى لبنان خرجت القوات الأمريكية من المنطقة فى ١٩٨٣. وكذلك كان تدمير السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا (أغسطس ١٩٩٨) مفاجأة للمخابرات. ولم تستطع أقمار الاستطلاع الأمريكية اكتشاف التحضيرات الخاصة بالتجارب النووية الهندية فى يونيه ١٩٩٨. ثم أُخذت المدمرة الأمريكية "كول" على غرة أثناء وجودها فى ساحل عدن باليمن فى ١٢ أكتوبر ٢٠٠٠.

هـ. واجهت الولايات المتحدة بعد الحدث مباشرة أزمة مصداقية وأزمة ردع شملت نظرة الداخل الأمريكى لكفاءة قواته المسلحة ومؤسساته الأمنية والمعلوماتية، وامتدت الأزمة إلى نظرة الحلفاء والأصدقاء للقوة الأمريكية والفكر العسكرى والاستراتيجى الذى تقوم عليه.

٢. التخطيط للحرب

واجه التخطيط للحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان صعوبات أساسية تمثلت فى طبيعة الهدف المطلوب تحقيقه وهو الإمساك بأسامة بن لادن حيا أو ميتا، وتدمير تنظيم القاعدة والقبض على أعضائه، ثم الإطاحة بنظام طالبان وإقامة نظام حكم بديل له فى كابول. وتركزت الصعوبات الأخرى فى الطبيعة الجغرافية لأفغانستان، من حيث استحالة الوصول إليها برا أو جوا بدون المرور بدول أخرى، وقسوة أراضيها الجبلية وما تمثله من صعوبة حقيقية لأية حملة برية، وما تمنحه للخصم الموجود على الأرض من ملاذ آمن ليس من السهل اكتشافه أو الوصول إليه.

وبهدف الوصول إلى خيار مناسب لسيناريوهات الحملة العسكرية، طرحت القيادة السياسية والعسكرية فى الولايات المتحدة على بساط البحث عددا من الخيارات:

الأول: الاكتفاء بالحملة الجوية وتوجيه ضربة كاسحة من صواريخ الكروز والمقذوفات الموجهة الدقيقة بواسطة الطائرات القاذفة مثل ب-٥٢ و ب-٢. وميزة هذا الخيار أنه يجنب الولايات المتحدة التعرض لخسائر بشرية، لكنه لا يحقق هدف الوصول إلى بن لادن إلا إذا قامت طالبان بتسليمه تحت وقع الضرب الجوى.

الثانى: غزو أفغانستان واحتلالها بالكامل باستخدام القوات البرية والجوية معا. وكان واضحا أن هذا الخيار يحتاج إلى أعداد كبيرة من الجنود وإقامة قاعدة أمريكية داخل الحدود الأفغانية والتخطيط للدفاع عنها.

الثالث: الاعتماد بشكل رئيسى على قوات الجبهة الموحدة لتحالف الشمال عدوة طالبان الأساسية، والتى تمتلك قوة

قوامها حوالى ٢٠٠٠٠ رجل متمركزين فى أماكن حاكمة بالنسبة للعاصمة (على مسافة ٥٠ كم) وباقى مناطق أفغانستان. وكان من الواضح أن تحالف الشمال يمكنه بالإضافة إلى ما سبق تقديم عدد من الخدمات الحيوية للحملة الأمريكية مثل توفير المعلومات عن قوة طالبان وأماكن تمركزها وطريقتها فى القتال وشبكة القيادة التابعة لها، وتقديم الدعم والتوجيه العملياتى للقوات الأمريكية، كما يمكنه المساعدة فى فتح الطريق إلى إقامة حكومة مؤقتة موسعة بدعم من المجتمع الدولى.

وفى كل السيناريوهات السابقة كان الحصول على مساعدة باكستان جوهريا لنجاح الولايات المتحدة فى هذه الحرب، وكذلك باقى دول الشمال التى كانت تابعة من قبل للاتحاد السوفييتى. وكانت باكستان قد واجهت خيارا صعبا بعد هجمات سبتمبر، لكنها وافقت على التعاون غير المحدود مع الولايات المتحدة، بما فى ذلك فتح المجال الجوى أمام الطائرات والصواريخ الأمريكية، وتبادل المعلومات، وتقديم دعم لوجيستى للقوات الأمريكية يشمل استعمال قاعدتين جويتين فى يعقوب أباد وفى باسنى واستخدامهما فى حالات الطوارئ والإنقاذ. ثم قام الرئيس مشرف بعمل تغييرات أساسية فى قيادة القوات المسلحة الباكستانية وفى أجهزة المخابرات. وفى مقابل ذلك رُفعت كل صور الحظر عن باكستان وقدمت الولايات المتحدة لها دعما ماليا وقرضا من البنك الدولى قدره ٣٧٩ مليون دولار مع تأجيل فى السداد وإعادة جدولة الديون.

استقر الأمر فى النهاية على شن حملة جوية مع تكثيفها لأقصى درجة ممكنة، والاستعانة بقوات تحالف الشمال المعارضة لحركة طالبان بعد إمدادها بالسلاح، واستخدام القوات الخاصة الأمريكية والبريطانية للقيام بعمليات مفاجئة على الأرض لإنجاز مهمة البحث عن بن لادن والملا عمر وباقى قيادات حركة طالبان وتنظيم القاعدة.

٣. تطورات العمليات الحربية

بدأ الهجوم على أفغانستان فى السابع من أكتوبر ٢٠٠١، وبالرغم من صعوبات البداية، جرت المرحلة الأولى من الحملة العسكرية وسط ظروف سياسية مواتية تمثلت فى تأييد كل المنظمات الدولية الكبرى للولايات المتحدة فى حربها ضد ما سمى بمواجهة الإرهاب، إضافة إلى تأييد الدول المجاورة مباشرة لأفغانستان. ومنذ اللحظة الأولى ساند حلف "الناتو" بقوة وبسرعة الولايات المتحدة فى الكارثة التى ألمت بها.

وفى تطور غير مسبوق، قام حلف "الناتو" بدفع ٥ طائرات أواكس إلى الولايات المتحدة لحماية الأرض الأمريكية نفسها، ونشر ٩ قطع بحرية من أسطول المتوسط التابع له NATO's Standing Naval Force Mediterranean (STANAFORMED) فى شرق البحر المتوسط لمراقبة الوضع وإبراز تصميم الحلف وتأييده للولايات المتحدة الأمريكية.

ووافقت باقى دول "الناتو" الثماني عشرة على كل مطالب الولايات المتحدة الأخرى مثل: استخدام مجالها الجوى والفضائى وقواعدها الجوية والموانئ وتسهيلات التزود بالوقود. كما تولى حلف "الناتو" تأمين القوات الأمريكية والبعثات الدبلوماسية الأمريكية فى أوروبا وتحمل مهام أية قوة أمريكية يتم سحبها من البلقان لأغراض الحرب فى أفغانستان. كما وضعت لجان "الناتو" المتخصصة فى حالة تأهب واستنفار لتقديم المشورة العسكرية للعمليات وخاصة ما يتصل منها بالحرب الكيماوية والبيولوجية.

وأبدت فرنسا وألمانيا رغبتهما فى المشاركة فى الحرب برغم أوضاعهما الخاصة داخل "الناتو" وتبعتهما أسبانيا وإيطاليا. وواجهت اليونان بعض المشاكل لوقوف اليونانيين ضد الحرب فى أفغانستان. أما تركيا فقد بدت متحمسة للمشاركة، لكنها لم تتحمس لمد الحرب إلى بلاد أخرى. وبالنسبة لبلجيكا فلم تبد رغبة فى إرسال قوات أكثر من مشاركتها القائمة فى قوات حفظ السلام للأمم المتحدة وذلك لأسباب مالية، ولحاجتها إلى مزيد من القوات لحفظ أمنها الداخلى. وأبدت دول مثل كندا والدانمارك وهولندا مواقف مماثلة. أما الدول الجديدة فى حلف "الناتو"، فقد عرضت بولندا أن تأخذ أماكن القوات المنسحبة من البلقان، وقدمت جمهورية التشيك معدات للحماية من الحرب الكيماوية. لكن المجر ظلت صامته.

جــــــــدول (٢)

مشاركات الدول فى الحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان

الدولـــــة	الدعم المقدم للحملة العسكرية الأمريكية
المملكة المتحدة	ـ ٢ غواصة حاملة للصواريخ الكروز (Trafalgar and Triumph) ـ طائرات تموين بالوقود VC-10 and Tristar tanker fleet ـ ٢ طائرة استطلاع PR9 reconnaissance aircraft ـ طائرة استطلاع إلكترونى "نمرود" Nimrod R1 electronic intelligence ـ طائرة للإنذار المبكر E-3D airborne warning and control system
أستراليا	ـ وحدة من القوات الخاصة من ١٥٠ فرد ـ ٢ طائرة للتزود بالوقود فى الجو B707-338C ـ سفينة نقل برمائية amphibious transport ship
كنـــــدا	ـ ١٨ سفينة قتال حربية 18 surface combatants ـ ٣ طائرات نقل ثقيلة 3 CC-130 Hercules transport aircraft ـ ١ طائرة نقل استراتيجية من طراز بولاريس one CC-150 Strategic Lifter ـ ٢ طائرة دورية بحرية Two CP-140 Aurora maritime patrol aircraft ـ وحدة مقاومة إرهاب Joint Task Force-2 counter-terrorism unit
فرنســـــا	ـ طائرات استطلاع استراتيجى Mirage IVO strategic reconnaissance fighter ـ طائرة استطلاع إلكترونى C-160G Gabriel electronic-intelligence aircraft ـ سفينة جمع معلومات Bougainville intelligence gathering ship ـ أقمار تصوير فضائى واستطلاع Helios 1A and 1B, Clementine Cerise ـ قوات خاصة
إيطاليـــــا	ـ ٦-٨ طائرة تورنادو للاستطلاع التكتيكـــى 6-8 Tornado multirole aircraft for tactical reconnaissance missions ـ ١ طائرة تموين بالوقود one Boeing 707-328B/-3F%C ـ طائرة نقل تكتيكية C-130H tactical transport aircraft ـ ٢ فرقاطة Two Maestrale-class frigate ـ سفينة إمداد بالوقود fleet replenishment vessel ـ عرضت إيطاليا تقديم دعم بقوات برية عند الحاجة: فوج مدرع (٢سرية دبابات ســـنتوريون، كتيبة مشاة، ٤ هليوكوبتر، وحدة حرب كيماوية: نووية، كيماوية، بيولوجية) ـ وحدة إمداد وتموين. ـ ٤٠٠٠ فرد لحماية الأهداف الحساسة داخل إيطاليا
اليـابـان	ـ أجرت اليابان عدد من التعديلات السريعة فى قوانينها لتتمكن من تقديم دعم عسكرى للولايــات المتحدة. وسمحت هذه التعديلات بالآتى: * تقديم دعم لوجيستى فى المناطق الخلفية لمسرح العمليات وخاصة مهام النقل * حماية القوات الأمريكية فى اليابان (كان قاصرا من قبل على قوات البوليس) * السماح لقوات حماية الشواطئ بفتح النيران على السفن والقطع البحرية المشتبه فيها.
تركيـا	ـ قررت تركيا فى ١ نوفمبر بناء على طلب أمريكى فى ٢٦ أكتوبر إرسال ٩٠ رجل من القــوات الخاصة لتدريب قوات تحالف الشمال.

أما الدعم المباشر للحملة العسكرية فكان كبيرا بكل المقاييس، كالاشتراك المباشر فى العمل العسكرى بجانب الولايات المتحدة مثل بريطانيا، وتقديم المعلومات والدعم اللوجيستى والقواعد العسكرية ومراكز تجميع وانطلاق القوات وحق استخدام المجال الجوى للمرور أو شن الهجمات. بالإضافة إلى ما سبق، ساهمت بعض الدول بتقديم العون فى مجال الجهود الإنسانية ورعاية اللاجئين. ويمكن القول أن دعم باكستان الكامل للحملة العسكرية الأمريكية كان نقطة تحول رئيسية فى مسار الهجمات لصالح الولايات المتحدة. ويوضح جدول رقم (٢) مشاركات عدد من الدول الغربية فى الحملة ضد أفغانستان. أما العملية العسكرية نفسها فقد تطورت عبر المراحل الآتية :

أ. المرحلة الأولى.. الحملة الجوية أو القصف الكثيف

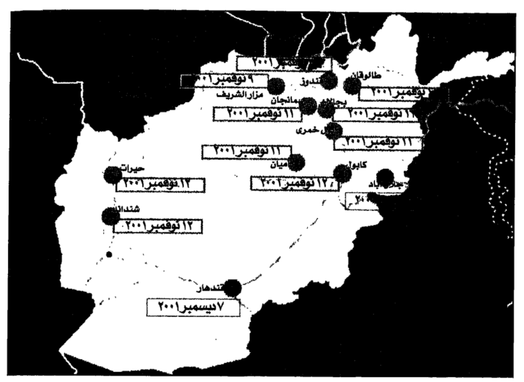
بدأت الحملة الجوية بالهجوم على وسائل الدفاع الجوى ومخازن الذخيرة والمدفعية والعربات المصفحة ومعسكرات التدريب ووحدات السيطرة والتحكم. وركزت الغارات على تدمير الأعداد المحدودة من الطائرات والمروحيات والمطارات المتوفرة لطالبان. وأشارت تقارير غير مؤكدة إلى أن طالبان كان فى حوزتها قبل بدء العمليات ٣ بطاريات من صواريخ سام-٣ (بيتشورا) المضادة للطائرات، وحوالى ٢٤ طائرة ميج-٢١ من بينها ٦ فقط كانت صالحة للطيران، وعدد غير محدد من صواريخ استنجر Stinger الأمريكية المضادة للطائرات وصواريخ أرض-أرض سكود قصيرة المدى مما سبب بعض القلق للأمريكيين. إلا أن هذه المعدات والأسلحة كانت على الأرجح غير صالحة للاستعمال، وكان فى حوزة طالبان بالإضافة إلى ما سبق مدافع مضادة للطائرات محمولة فوق عربات نقل صغيرة. أما عدد جنود طالبان الموجودين على خط المواجهة مع قوات تحالف الشمال فقدر مجموعهم بحوالى عشرين ألف رجل.

اتسم عمل الحملة الجوية الأمريكية بالهجوم على ثلاثة مستويات كل مستوى يعمل عليه حزمة من الأسلحة تُطلق من مدى مختلف: المدى البعيد Long range من خارج حدود الأرض الأفغانية، والمدى المتوسط من خارج مدى اشتباك عناصر الدفاع الجوى Standoff، والمدى القصير للضرب المباشر Direct Attack. ويوضح الجدول رقم (٣) نوعيات الأسلحة والذخيرة التى استخدمتها الولايات المتحدة فى حملتها الجوية تبعا لمستويات الهجوم الثلاثة. وقد استخدم فى حمل هذه الأنواع من الذخيرة والصواريخ الطائرات الآتية:

- القاذفات الثقيلة بعيدة المدى : B-52H ، B- 2A Spirit Stealth ،B– B1 Lancer
- طائرات البحرية المحمولة على حاملات الطائرات: F/A - 18 Hornet , F-14 Tomcat Strike Aircraft .

وبرزت أيضا فى تلك المرحلة من الحرب الجوية سفينة المدفعية C-130U وهى طراز معدل من طائرة النقل المعروفة C-130H، بعد تزويدها بوسائل نيران وأجهزة تنشين لدعم القوات البرية ومهاجمة الأهداف الأرضية بدقة وبقدر أقل من الأضرار الجانبية. واستخدم أيضا فى تلك المرحلة من الحرب وسائل الحرب النفسية بإلقاء الطعام والمؤن والمنشورات. كما نفذت أيضا أول عملية برية بإدخال ١٠٠ جندى من قوات "الرينجرز" الأمريكية الخاصة إلى أفغانستان مساء ١٩ أكتوبر، حيث هاجمت هدفا قرب مدينة قندهار واستمرت المعركة مع قوات طالبان لعدة ساعات قبل أن تنسحب طائرات الهليكوبتر والجنود إلى حاملة الطائرات "كيتى هوك".

أخذت الحرب خلال الأسبوع الأخير من أكتوبر صورة السيطرة الجوية الشاملة للولايات المتحدة ومحاولات مستمرة من طالبان للانتشار وإخفاء المعدات داخل المدن وبالقرب من المناطق السكنية. واستخدمت طالبان وسائل خداع وإخفاء بسيطة مقارنة بما واجهته الولايات المتحدة فى حرب الخليج أو حرب كوسوفو، لكنها أربكت إلى حد كبير عمليات الكشف عن الأهداف وتمييزها بالنسبة للمعدات التى تم إخفاؤها فى الكهوف والجبال. ولم يحدث أن قامت طالبان بتجميع نيرانها فى شكل من أشكال المواجهة المباشرة، بل اتجهت إلى محاولة الحفاظ على أسلحتها المحدودة بأمل استخدامها فى مراحل الحرب التالية. ونتيجة لذلك قررت الولايات المتحدة الاقتراب بهجماتها من المدن، لكن أخطاء فى عمل نظم توجيه الصواريخ تسببت فى أكثر من هجمة فى قتل المدنيين على مشارف مدينتى كابول وهيرات.



تطور تقدم قوات التحالف الشمالى نحو المدن الأفغانية الرئيسية

وفى ٢١ أكتوبر بدأ تصعيد الهجمات الجوية على امتداد الجبهة الفاصلة شمال كابول بين قوات تحالف الشمال وطالبان. واستخدمت القوات الأمريكية الطائرات F/A- 18 والطائرة B -52 H فى ضرب قوات طالبان فى وادى "شومالى" شمال كابول بالذخيرة الموجهة الذكية الدقيقة Precision-Guided Munitions ، وكذلك هاجمتهم حول مدينة "كوندوز" ثم اقتربت الغارات من منطقة مدينة مزار الشريف شمال أفغانستان.

وفى الأيام الأولى من نوفمبر بدأت قوات التحالف فى الاستعداد للحرب البرية باستكمال معدات وذخيرة ألوية المشاة الخمسة التى فى حوزتها، بالإضافة للواء من جنود الحرس موجود فى وادى بانشير. ويتكون كل لواء من أربع كتائب (٣٠٠-٤٠٠ رجل) ووحدة مدرعات. وقبل أن يبدأ الهجوم البرى كانت القوة البشرية لتحالف الشمال قد وصلت إلى حوالى ٦٠٠٠-٨٠٠٠ رجل فى مواجهة قوة من طالبان تدافع عن العاصمة تراوح عددها بين ٧٠٠٠-١٠٠٠٠ رجل.

ب. المرحلة الثانية .. التحول للحرب البرية وانهيار طالبان

فى السادس من نوفمبر بدأت الحرب فى أفغانستان تأخذ شكلا جديدا بعد شهر كامل من القصف الأمريكى الجوى المستمر بدون أن تحدث تغييرات جوهرية على موقف القوى المتصارعة ، اللهم إلا إنهاك قوات طالبان وتدمير قدراتها العسكرية داخل المدن والمناطق المحيطة بها . فى هذا اليوم تقدمت قوات تحالف الشمال مصحوبة بدعم جوى كثيف من القوات الأمريكية داخل المناطق الجبلية فى اتجاه جنوب مدينة "مزار الشريف" واستولت على "أق كوبروك" فى ٦ نوفمبر ثم شمالا إلى "شولجاريه" فى ٨ نوفمبر ثم مباشرة إلى مدينة مزار الشريف نفسها.

دافع عن المدينة من قوات طالبان حوالى ٥٠٠٠-٦٠٠٠ جندى انضم إليهم حوالى ٥٠٠-١٠٠٠ من المتطوعين

جـــــــدول (٢)

مستويات الهجوم فى الحملة الجوية والأسلحة المستخدمة

المـــــدى	الذخيرة أو الســــــلاح
المدى البعيد خارج الأرض الأفغانية **Long range**	ـ صواريخ الكروز من السفن أو الغواصات **Ship -and-submarine-launched RGM/UGM-109 B/CT Tomahawk land-attack cruise missiles.** ـ صواريخ الكروز المحمولة جوا بالقاذفات الثقيلـــة مثـل الطـائرة ب ـ ٥٢، والطـائرة ب ـ ٢ **Conventional Air Launched Cruise Missile (CALCM)**
خارج مدى الدفاع الجوى **Standoff**	يطلق على هذه المجموعة بشكل عام "الذخيرة الموجهة الذكيـــة ذات الدقـة العاليـة" **Precision Guided Munitions (PGMs)** ولقد زاد من دقة هذه المجموعة اســتخدامها لنظـام الملاحـة الفضائى **GPS** فى التوجيه إلى الهدف وتتكون من: – صواريخ جو-أرض **Joint Air-to-Surface Standoff Missiles AGM-154** – صواريخ الهجوم الأرضى **Standoff Land Attack Missiles (SLAM) AGGM-84H**
صواريخ وقنابل الضرب المباشر **Direct Attack Munitions**	هذه المجموعة من الصواريخ والقنابل كانت الأكثر استخداما فى الحـرب الأفغانيـة نتيجـة لضعـف إمكانيات الدفاع الجوى مما سمح فى وقت قصير من الطيران فوق الهدف والاقتراب منـــه وتدمـيره بشكل مباشر. وتعتمد تلك الذخيرة فى توجيهها على نظام الملاحة الفضائى أو على الطرق التقليديـــة التى تعتمد على أجهزة الطائرة أو مهارة الضـــارب **Man-in-the-loop** ، بالإضافـة إلـى قـدرة الذخيرة على تمييز خصائص معينة فى الهدف : رادارية أو بصرية أو حرارية مثل: – الذخيرة المشتركة للضرب المباشر **Joint Direct Attack Munitions (JDAM)** – الصواريخ المضادة للرادار **anti-radiation missiles** – مجموعة القنابل الموجهة بالليزر **GBU-10, GBU-12, GBU-16, GBU-24, GBU-27, GBU-28** – الصاروخ هاف-ناب **Have Nap or AGM-142** الموجه بالرادار لسد فتحات الأنفاق بالانفجـار عند فتحته ويمكن إطلاقه من مسافة ٨٠ كم من الهدف. – الذخيرة الموجهة الخارقة للأهداف الحصينة **GBU-37, GBU-28** ـ الأنواع المطورة من هذه القنابل مزودة بوحدة تفجير ذكية لتحديد المسافة المناسبة لتفجير الـرأس داخل الهدف **Hard Target Smart Fuse (HTSF)** ويتراوح سمك الجدار الحصيـــن الممكـن إختراقه بين ١,٢-٣ متر. – مجموعة القنابل التقليدية غير الموجهة **Mk-82, Mk-83, Mk-84, BLU-109, CBU-87** – الرؤوس الحربية هواء-غاز **Fuel-Air Explosive** وتقوم بعمل سحابة ضخمة فـوق الـهدف من وقود خاص وعند إشعاله ينتج موجة ضغط هائلة تؤدى إلى تفريغ الأكسيجين من الهواء وتدمـير التحصينات وموت الأفراد الموجودة داخلها. ويمكن حمل هذه الرؤوس بواسطة الطائرات والصواريـــخ والطائرات بدون طيار. – سلاح تدمير المخابئ الحصينة المحمول بواســطة الأفـراد **XM-141 Shoulder-mounted Bunker Defeat Munitions** ويستخدم بواسطة الأفراد فى اقتحام المخابئ الحصينـــة ويمكـن إطلاقه من مسافة ١٥-٤٥ متر.

الباكستانيين فى مواجهة ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ من الجنود الطاجيك تحت إمرة الجنرال عبد الرشيد دوستم، وقاد قوات طالبان المُلا عبد الرزاق نافع متحصنا بعدد من النقاط القوية المحيطة بالمدينة. وبعد سقوط مزار الشريف، اندفعت القوات فى اتجاه العاصمة كابول فسقطت المدينة بعد سقوط مزار شريف بعدة أيام فقط. ومن المعتقد أن عدد قوات طالبان وحلفائها من تنظيم القاعدة الذين دافعوا عن العاصمة كابول اقترب من ١٥٠٠٠ جندى يدعمهم حوالى ٤٠-٥٠ دبابة ثقيلة و٢٠ قطعة مدفعية صاروخية عيار ١٢٢ مم. وأدى اقتحام المدينة إلى تدمير حوالى ١٥ دبابة وعربة مصفحة، وقتل من رجال طالبان ما يقرب من ١٠٠٠ جندى.

بعد أن استولت قوات التحالف على كابول فى ١٣-١٤ نوفمبر أصبح لها داخل المدينة حوالى ٦٠٠٠ رجل، من بينهم ألفا رجل أوكل إليهم أعمال البوليس والأمن الداخلى بمساعدة قوات من لواء الحرس الوطنى تمركزت فى تقاطعات معينة داخل المدينة. وأتاح سقوط المدينة الحصول على وثائق تشير إلى العلاقة الوثيقة بين تنظيم القاعدة والحركة الإسلامية فى أوزبكستان ووزارة دفاع طالبان.

جاء انهيار حركة طالبان وسقوطها السريع مثيرا لكثير من الدهشة والتساؤلات عن أسباب هذا الانهيار. وهو ما يمكن إعادته إلى حقيقة أن الخيارات العسكرية والسياسية كانت قليلة أمام قادة الحركة السياسيين والميدانيين. فالاستيلاء على المدن كان يبدأ بدك المدينة تماما بواسطة الطائرات الأمريكية، مما جعل المدن مصيدة حقيقية بالنسبة لحركة طالبان، وجعلها تقرر الانسحاب من داخل المدن إلى أماكن أخرى أكثر أمنا. وأبدت قوات طالبان صلابة أكبر فى الدفاع عن مدينة "قندوز" آخر المدن الكبرى فى شمال أفغانستان، ولم تسقط أيضا مدينة قندهار معقل حركة طالبان إلا بعد قتال مرير ومفاوضات مضنية بين قوات طالبان وقوات قبائل الجنوب الباشتونية التى قررت إزاحة حركة طالبان والتخلص منها حفاظا على ما تبقى من المدينة وبنيتها الأساسية.

ج. المرحلة الثالثة.. استقرار القوات المهاجمة والبحث عن بن لادن

بدأت الولايات المتحدة فى الأيام الأولى من ديسمبر فى نشر قوات من مشاة الأسطول القادرين على القيام بعمليات خاصة مثل الوحدة الخامسة عشرة والوحدة السادسة والعشرين. وصل عدد جنود هذه التشكيلات إلى حوالى ١٠٠٠ جندى، الأمر الذى سمح بتكوين قاعدة عسكرية متقدمة فى أفغانستان. اختارت القيادة الأمريكية مكان القاعدة على مسافة ١٠٠ كم جنوب غرب قندهار بصورة تتيح اعتراض أية تحركات محتملة لقوات طالبان المتبقية. وتتميز هذه النوعية من الوحدات الخاصة بقدرتها على أن تكون جاهزة للعمل فى ظرف ٦ ساعات من وقت تسلم المهمة، وأن تظل مكتفية ذاتيا لمدة ١٥ يوما، ولمدة ٣٠ يوما إذا وصل تشكيل الوحدة إلى لواء كامل.

وقد تركزت العمليات العسكرية خلال الأسبوعين الأولين من ديسمبر فى منطقة "تورا بورا" شرق أفغانستان، حيث اختبأ فى أنفاقها من تبقى من مقاتلى طالبان وتنظيم القاعدة، وقامت القوات الأمريكية بدك تلك الكهوف والأنفاق بالقنابل الثقيلة واقتحامها بواسطة القوات الأفغانية والقوات الخاصة الأمريكية. بدأ الهجوم على منطقة " تورا بورا" فى ٢ ديسمبر باشتراك عناصر من القوات الخاصة الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية وصل عددهم إلى ٢٠٠ فرد. واعتمد القتال البرى على المقاتلين الأفغان، أما دور القوات الخاصة الأمريكية وعناصر المخابرات فقد انحصر فى جمع المعلومات حول المواقع التى يشتبه اختفاء أسامة بن لادن فيها أو تجمعات أفراد طالبان والقاعدة ثم إيصال هذه المعلومات إلى القاذفات الأمريكية لقصفها. واستخدمت القوات الأمريكية فى تلك المرحلة من الحرب قذائف صاروخية متطورة موجهة يمكنها اختراق الأرض وسد منافذ الأنفاق والكهوف.

استمرت حرب الولايات المتحدة فى أفغانستان لفترة تربو على الشهرين، إلا أن أصوات الرصاص لم تخفت تماما حتى مطلع العام ٢٠٠٢، حيث لم يتم حتى هذا التاريخ القبض على أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة أو المُلا عمر زعيم حركة طالبان. وهما هدفان رئيسيان حددتهما الولايات المتحدة للحرب فى أفغانستان لم يتحققا، فيما بدأت جهود دولية تحت رعاية الأمم المتحدة لإقامة حكومة أفغانية انتقالية بدلا من حكومة طالبان التى أقصيت عن الحكم، وتشكيل قوة دولية

لمساعدة الأمنية. (انظر التفاصيل فى القسم الخاص بالتسوية السياسية للأزمة الأفغانية)

ثالثا: الدروس الاستراتيجية والعسكرية للحرب الأفغانية

هناك ثلاثة متغيرات جوهرية يجب أن تؤخذ فى الحسبان عند الحديث عن الدروس المستفادة من الحرب الأفغانية مقارنة بحرب الخليج ١٩٩١ وكوسوفو، وهما حربان خاضتهما الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وبعد أن أصبحت القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وهذه المتغيرات كالتالى:

المتغير الأول أن الحرب الأفغانية جاءت ردا على اعتداء وهجوم تعرضت له أمريكا نفسها وليس أحدا من حلفائها أو أصدقائها كما هو الحال فى حربى الخليج وكوسوفو. ومن هذه الزاوية سوف تكشف دروس الأزمة عن جوانب ضعف فى الجانب الأمريكى نفسه تجلت فى قصور قدرته على التنبؤ بالحدث برغم إرهاصات كثيرة كانت منذرة، وفى قصور التصدى له وإحباطه عند حدوثه. وعلى المستوى الأكبر كشفت الأزمة عن خلل فى الرؤية الأمنية للولايات المتحدة من ناحية تعريف التهديدات وتحديد أولويات التصدى لها.

المتغير الثانى أن الحرب الأفغانية لم تكن بين الولايات المتحدة ودولة عضو فى النظام الدولى مثل العراق ويوغوسلافيا، ولكن مع "تنظيم" عالمى اتخذ أفغانستان قاعدة له. وهذا المتغير يعنى أننا أمام حرب غير تقليدية، وأنها قد تكون لها بداية واضحة لكنها بسبب طبيعة العدو "الشبكية" الخاصة لن يكون لها نهاية محددة حاسمة أو قريبة، كما أن أدوات الحرب وأساليبها سوف تكون مختلفة.

المتغير الثالث أنه بخلاف حربى الخليج وكوسوفو، طغت على الأزمة وعلى إدارتها السياسية والعسكرية جوانب دينية وثقافية وعناصر تتصل بالهوية الحضارية لكل طرف لم تكن مطروحة من قبل بمثل هذه الحدة والقوة.

وفى إطار هذه المتغيرات يمكن استعراض عدد من الدروس والنتائج للحرب الأفغانية، علما بأن الحدث نفسه وحتى نهاية العام ٢٠٠١ لم ينته بعد، لا على المستوى السياسى و لا على المستوى العسكرى.

فبالنسبة للمستوى **السياسى والاستراتيجى** يمكن الإشارة إلى الدروس التالية:

★ خطورة تجاهل الطبيعة العالمية للإرهاب وأسبابه وضرورة تطوير الأدوات والآليات الفعالة المناسبة لمقاومته فى إطار تحالف دولى قوى ومتماسك.

★ يعود ما حدث فى جزء منه إلى أحادية التعامل مع عالم ما بعد الحرب الباردة وتركيز الولايات المتحدة وأوروبا على منطقة شرق أوروبا وإهمالها للتفاعلات التى تجرى فى باقى مناطق العالم. الأمر الذى أدى إلى تفكك بعض الدول تحت وطأة الضغوط السياسية والاقتصادية وتحولها إلى قاعدة اختبار وملاذ آمن للجماعات المتطرفة والتنظيمات التى تعمل وفق محددات دينية أو فكرية أو ثقافية مختلفة.

★ أبرزت الأزمة خطر القضايا والأزمات المفتوحة والعمليات السياسية التى تُترك وشأنها فى وسط الطريق بدون نهاية حاسمة. فقد أثبتت الأزمة الأخيرة أن أفغانستان بعد أن شهدت أحد الفصول الهامة لمعارك الحرب الباردة قد أُهملت وتُركت لشأنها بعد انتهاء الحرب. وكان ظن الولايات المتحدة والغرب بشكل عام أن الخطر سوف يظل محصورا داخلها ولن يصل بحريقه إلى أمريكا صاحبة مشروع الجهاد الإسلامى هناك ضد الاتحاد السوفييتى. والمنطق نفسه ربما يقود إلى انفجار الصراع فى الشرق الأوسط، وحال من الفوضى والتضارب بشأن الموقف من أزمة العراق مع الأمم المتحدة ما لم توضع لها نهاية واضحة.

★ سلطت الأزمة الضوء على قضية الأمن فى عصر العولمة وأهمية معالجة ثغرات كثيرة فى عملية التحول الكبرى التى يمر بها العالم، وخاصة حرية انتقال الأفراد والأموال والأفكار وربط كل ذلك بسلامة الفرد والدولة.

★ بروز مفهوم "أمن الداخل" Homeland Defense فى الولايات المتحدة واعتباره جزءا من مهام القوات المسلحة بجانب المؤسسات المدنية الأخرى. والهدف حماية الأرض الأمريكية والمواطنين ضد التهديدات الكيماوية

والبيولوجية والإشعاعية وحماية البنية التحتية المعلوماتية والأرض الأمريكية ضد الصواريخ الباليستية.

★ أثبتت الأزمة ضعف النظام الإقليمى والدولى فى معالجة القضايا الإقليمية ذات الآثار العالمية وعدم قدرتهما على التحرك الفعال بدون الولايات المتحدة الأمريكية، كما أثبتت خلو الساحة الدولية من منافس استراتيجى لها حتى الآن.

وعلى الصعيد العسكرى يمكن الإشارة إلى الدروس والنتائج الآتية:

(١) اتسمت الحرب بمهارة المزج بين الإجراءات العسكرية وغيرها من الإجراءات الدبلوماسية والاقتصادية والإعلامية. أما الإجراءات العسكرية نفسها فكانت مزيجا من العمليات الجوية والبرية والبحرية.

(٢) أخذت القوات البرية صورة القوة الخاصة المساعدة للقوة الجوية فى تحديد الأهداف وتقييم الأوضاع على الأرض وحفظ الأمن، ومن ناحية أخرى قامت بعمليات هجومية على أهداف محصنة مختفية تحت الأرض على مسافات بعيدة. وطرح استخدام القوات البرية فى حرب أفغانستان أهمية تحويلها إلى قوة "رقمية" دقيقة مثل القوة الجوية وربطها بوسائل الملاحة والاتصال والتسليح الخاصة بالقوة الجوية والبحرية للعمل كمنظومة واحدة. وكان هذا المشروع بالفعل جزءا من خطط التطوير التجريبية الجارية فى الولايات المتحدة تحت اسم "القوة ٢١". وهذه النتيجة ليست قاصرة فقط على الحروب المماثلة فى الظروف لحرب أفغانستان، بل يبدو أنها نتيجة عامة تركز فى الأساس على أهمية الوصول إلى حالة توازن بين استخدام القوة الجوية والبرية بصورة تسمح بحسم المعركة على الأرض، من خلال شكل جديد للقوة البرية يساعدها من ناحية على التكامل مع القوة الجوية فى شكلها الجديد، ويعطيها من ناحية أخرى إمكانيات التعامل مع الأهداف المنتشرة والمختبئة داخل أماكن حصينة. وهى أوضاع نشأت نتيجة تطور خصائص القوة الجوية فى الرؤية والمدى والدقة. بمعنى أن تفوق القوة الجوية قد خلق أوضاعا على الأرض يجب أن تتولى معالجته القوة البرية فى شكلها الجديد.

(٣) برز فى الحرب أهمية امتلاك أدوات فعالة لمراقبة مسرح العمليات لفترات طويلة، وإرسال المعلومات التى يتم جمعها بواسطة هذه الأدوات إلى أسلحة الجو والبر والبحر بصورة مباشرة وفى الوقت الحقيقى ذاته لحدوثها. وقد شهدت حرب أفغانستان ولأول مرة نقلا حيا ومباشرا لصورة مسرح العمليات من خلال الطائرة بدون طيار "بريديتور" Predator إلى المقاتلات الأمريكية F-16، وسفينة المدفعية C-130U والمقاتلات F/A-18. وتمثلت النتيجة المباشرة فى إمكانية انطلاق تلك الطائرات إلى أهدافها مباشرة بدون انتظار معلومات إضافية من مراكز القيادة والسيطرة على الأرض. وفى الوقت نفسه قامت طائرات الاستطلاع E-8، RC-130، و E-3 والطائرة بدون طيار Developmental Global Hawk بمراقبة ميدان المعركة ونقل المتغيرات المستجدة بشكل مستمر بكل ما فيها من تفاصيل للاستفادة بها بواسطة القوات والقادة السياسيين والعسكريين. ومن المعروف أن تلك الطائرات بدون طيار قد شاركت فى حرب كوسوفو وقامت بواجب نقل صور لأهداف حساسة، لكن دورها لم يكن فى ذلك الحين متكاملا مع الخطة العامة للعمليات ومع باقى المنظومة العسكرية كما حدث فى حرب أفغانستان.

بيد أن هناك بعض المشاكل يفترض أنها ستخضع لعملية بحث مكثف من أجل التوصل إلى حلول لها مثل: تحسين عملية التهديف، وزيادة عدد الوحدات من هذه الطائرات فوق المسرح، وتحسين القدرة على رصد الأهداف المتحركة فى الطقس السيئ والضباب الكثيف. والمطلوب فى النهاية هو امتلاك القدرة على القيام باستطلاع مستمر لا يتوقف، ونقل النتائج مباشرة إلى سلاح معين ثم إطلاق النار على الهدف وتقييم حالة الهدف بعد إصابته. فطائرات الاستطلاع بدون طيار تستطيع الآن التحليق لساعات طويلة، وقد حققت هذه القدرات الجديدة الأمل خلال حرب أفغانستان فى الارتقاء بمستوى عملية التهديف targeting (رؤية الهدف + التعرف عليه + تخصيص سلاح له + توجيه النيران عليه وإصابته + تقييم حالته بعد الضرب) إلى أقل زمن ممكن Time– Critical Targeting وهو ما يمكن أن نطلق عليه "الهجوم اللحظى" Instantaneous Attack، أى بمجرد أن يرى القائد أن هذا الهدف يجب تدميره فسوف يدمره فى نفس اللحظة ,وليس بعد وقت قد يمتد لساعات.

(٤) زادت أهمية الطائرات بدون طيار وأصبحت أكثر اندماجا فى العمليات الفعلية والتخطيط لها. وانعكاسا لهذا الاهتمام تخطط البحرية الأمريكية فى ضوء نتائج الحرب لشراء ٢٨ طائرة من طراز جلوبال هوك Global Hawk خلال السنوات الست القادمة. وأيضا تبدى القوات الجوية اهتماما مماثلا، وتنوى فى سبيل ذلك إنفاق حوالى ١,٥٥ بليون دولار لشراء سبعين طائرة من طرازات مماثلة. وأهم ما يجرى الآن هو وضع مواصفات تفصيلية لتلك المركبات فى ضوء طبيعة المهام التى سوف توكل إليها مستقبلا، ويقع على قمة المواصفات المطلوبة "البقاء لفترة طويلة فى الجو Long endurance، والعمل خارج منطقة النيران المضادة off-Standoff".

(٥) مهدت عمليات حرب أفغانستان وبروز دور الطائرات بدون طيار فى هذه الحرب الطريق لدفع عمليات التطوير "للطائرات المقاتلة بدون طيار" Unmanned Combat Aerial Vehicle UCAV، وسوف تشمل مهام هذه المركبات بجانب عمليات الاستطلاع القيام بعمليات قصف لأهداف عسكرية أو بشرية، وهى تماثل الصواريخ الكروز، لكن يتم قيادتها بمرونة أكبر عن بعد ولأوقات طويلة ,وربما تبدأ مهمتها بمهمة بحث واستطلاع وعندما تجد هدفا يستحق القصف تقوم بالتعامل معه وقصفه بما تحمله من ذخيرة ثم تعود إلى قاعدة انطلاقها الأصلية. وتقوم شركة بوينج حاليا بتطوير طائرة من هذا النوع لصالح القوات الجوية.

(٦) قامت طائرات الهليكوبتر بدور متميز فى أعمال نقل وقتال القوات الخاصة، ومهاجمة الأهداف بدقة وبدون أضرار جانبية واسعة، مع سهولة الانتقال من مكان إلى آخر لتعويض عدم وجود مطارات تصلح لإقلاع وهبوط الطائرات العادية.

(٧) أثبتت العمليات أهمية حاملات الطائرات بالنسبة للمجهود الحربى الأمريكى برغم أن عددها داخل الترسانة الأمريكية قد انخفض فى السنوات الأخيرة لعدم بناء حاملات جديدة. فالحاملة تمثل مساحة حرة من الأرض الأمريكية، ومنصة للإقلاع وهبوط الطائرات، ونقطة بث للحرب الإلكترونية وانطلاق للقوات الخاصة والهليكوبتر.

(٨) نتيجة لطبيعة الحرب الأفغانية وقيام القوات الخاصة بأدوار متعددة استطلاعية وقتالية، بدأ استخلاص الدروس بالنسبة لهذه القوات من ناحية أسلوب العمل وطبيعة المعدات التى يجب أن تزود بها. وقد أعلنت قيادة عمليات القوات الخاصة الأمريكية أنها تخطط لتزويد تلك القوات بقدرات جديدة فى ضوء الدروس المستفادة من عمليات القوات الخاصة فى أفغانستان. ومن أمثلة هذه الأسلحة:

★ رادار خفيف الوزن محمول لرصد طلقات الهاون Counter -Mortar Radar وهو جهاز رادار محمول يمكن نصبه فى ٣٠ دقيقة للتحذير من طلقات الهاون الآتية من كل الاتجاهات.

★ طائرة بدون طيار يمكن طيها وتصغير حجمها Collapsible Unmanned Aerial Vehicle, والمفروض أن تكون صغيرة الحجم رخيصة الثمن للعمل داخل المدن وفى المناطق الريفية.

★ جهاز لإضاءة الأهداف بأشعة الليزر حتى يمكن أن تصل إليها القذائف الموجهة الدقيقة من الطائرات القاذفة. هذه الأجهزة سوف يستعملها الجنود لهذا الغرض وتكون خفيفة الوزن.

★ أجهزة اتصال بين جنود القوات الخاصة تمكنهم من الاتصال ببعضهم البعض داخل المدن وفى الكهوف والجبال.

★ بطاريات للطاقة صغيرة الحجم والوزن ويمكنها الإمداد بالطاقة لفترة طويلة.

★ أجهزة تشويش وأجسام خداعية ومستشعرات للإنذار بهجوم الصواريخ.

(٩) أظهرت الحرب أهمية وجود مخزون كاف من الذخيرة الدقيقة الموجهة بالليزر والأقمار الصناعية لضمان استمرار الإمداد خلال معركة طويلة.

(١٠) كان منطقيا أن تؤدى تلك الرؤية العسكرية التى تتوقع عدوا فى المستقبل يتجه إلى الانتشار والاختفاء تحت ضغط تفوق نيرانى ساحق فى المدى، وأيضا فى الدقة إلى تفكير الولايات المتحدة فى تطوير ذخيرة قادرة ليس فقط على الطيران لمسافة دقيقة والوصول إلى موقع الهدف بدقة، ولكن أيضا اختراق تحصيناته الصناعية أو الطبيعية داخل الجبال أو

الكهوف. ومن الأمثلة المعروفة لتلك النوعية من الأسلحة المستخدمة ضد التحصينات:

★ الصاروخ "هاف Have Nap (AGM- 142 Raptor) جو - أرض: يضرب من الطائرة B-52H ومنصات إطلاق أخرى واشترك فى تطويره شركات أمريكية (لوكهيد مارتين) وإسرائيلية (رافائيل) ويصل مداه إلى حوالى ١٠٠ كم ومر بمراحل تطوير متعددة لإعطائه قدرات جديدة ولتقليل تكلفة إنتاجه. والصاروخ له نوعان من الرؤوس الحربية، واحدة تولد موجة انفجارية وشظايا للأهداف السطحية (٣٤٠ كجم) وأخرى لاختراق الأهداف المحصنة (٣٦٣ كجم) ويصل وزنه الكلى إلى ١٣٦٠ كجم. ويطلق على هذا السلاح فى إسرائيل Popeye ويمكن ضربه أيضا من الطائرة F-111 والطائرة F-4. وقد دخلت الأجيال الأولى لهذا السلاح فى إسرائيل فى ١٩٨٩ ثم فى الولايات المتحدة فى ١٩٩٢ ومر بتجارب تطوير فى ١٩٩٥ وفى ١٩٩٧.

★ القنبلة GBU-37 و GBU–28 : تنتمى القنبلتان إلى عائلة الذخيرة المضادة ضد الأهداف الحصينة المختفية تحت الأرض على مسافات بعيدة Hard and Deeply Buried Target Defeat (HDBTD) munitions. دخلت القنبلة GBU-37 الخدمة لأول مرة فى الولايات المتحدة فى ١٩٩٨ وتحملها القاذفات B -2 و F-15E. وتستخدم القنبلة GBU-37– رأس الاختراق BLU-113 المستخدمة فى القنبلة GBU-28 التى طورت من قبل على أساس خبرة حرب الخليج ١٩٩١. يتم توجيه القنبلة GBU -37 بالأقمار الصناعية أثناء طيرانها إلى الهدف وتصل دقتها إلى ٦ أمتار أما القنبلة GBU-28 فيتم توجيهها بواسطة أشعة الليزر.

(١١) ضرورة التركيز على نشاط المخابرات والتجسس البشرى والتكنولوجى بصوره المختلفة، وتطوير أدوات التحليل، وتحسين التعامل مع المادة الخام للمعلومات ونشر نتائج التحليل على الجهات المهتمة بصورة أسرع.

وفي التحليل الأخير فقد أكدت الأزمة بكل تداعياتها المختلفة أهمية إعادة النظر فى سياسات الحد من انتشار التكنولوجيا العسكرية المتقدمة وأسلحة الدمار الشامل.■

٣-التسوية السياسية للأزمة الأفغانية

قبل أن تبدأ العمليات العسكرية الأمريكية، جرت عدة محاولات قامت بها كل من باكستان والمملكة السعودية، استهدفت إقناع حكومة طالبان بتسليم أسامه بن لادن للولايات المتحدة، والكف عن إيواء العناصر الإرهابية، باعتبار أن ذلك يمكنه أن يؤدى إلى تجنب أفغانستان سفك الدماء والوقوع تحت طائلة ضربة عسكرية أمريكية، خاصة بعد توصية علماء الدين الأفغان الذين طلبوا من بن لادن مغادرة بلادهم طوعا. تزامن ذلك مع زيارة مماثلة قام بها الزعيم الأمريكى الناشط فى مجال الحقوق المدنية، القس جيسى جاكسون، بناء على دعوة من حكومة طالبان، فى وساطة استهدفت تحاشى وقوع حرب بين الولايات المتحدة وأفغانستان.

لكن كافة جهود الوساطة فى هذه المرحلة وصلت إلى طريق مسدود لتباين موقفى حركة طالبان والإدارة الأمريكية : فطالبان رفضت بصورة قاطعة مبدأ تسليم أسامة بن لادن مباشرة للولايات المتحدة، لما يمثله ذلك من " إهانة للإسلام والشريعة" و" اعتبارات الضيافة والحماية "، وإن أبدت استعدادها لمحاكمته أمام القضاء الأفغانى إذا قدمت الولايات المتحدة أدلة قوية تثبت تورطه فى الهجمات التى وقعت فى نيويورك وواشنطن، وحتى القبول بمبدأ المحاكمة لدى " دولة ثالثة " محايدة إذا توافرت ذات الشروط. على الجانب الآخر، رفضت الإدارة الأمريكية مبدأ التفاوض فى هذا الشأن، وضرورة جلب أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة للمثول أمام المحاكم الأمريكية، فى الوقت نفسه استمرت فى الاستعداد للقيام بحملة عسكرية ضد أفغانستان بهدف إسقاط حكومة طالبان، على النحو الذى سبق ذكره فى القسم السابق.

أثار هدف إسقاط طالبان، الذى استحوذ على شبه إجماع دولى وإقليمى لاعتبارات تتعلق بطبيعة حركة طالبان نفسها من حيث تطرفها الدينى وتحالفها الوثيق مع تنظيم القاعدة المصنف تنظيما إرهابيا لدى معظم الدول، أثار مسألة ملء الفراغ السياسى والأمنى الناجم عن احتمالات انتهاء الحقبة السياسية لنظام حكم طالبان، خاصة مع تبلور اتجاهات التعاون بين الولايات المتحدة والجبهة المتحدة لإنقاذ أفغانستان التى عرفت بتحالف الشمال، بزعامة الرئيس المخلوع، برهان الدين ربانى، ويضم أقليات الطاجيك والأوزبك والهزارة، والذى كان يسيطر، وقتئذ، على ١٠٪ من أراضى أفغانستان، فى شمال البلاد، والمدعوم سياسيا وعسكريا، من إيران وروسيا والهند، وأوزبكستان وطاجيكستان وتركمانستان. فى الوقت الذى أدت فيه التحولات الجذرية فى الموقف الباكستانى إلى حرمان طالبان من أهم حلفائها الإقليميين، مما عجل بنهاية حقبتها.

وفى إطار البحث الدولى والإقليمي عن تسوية سياسية للأزمة الأفغانية تتضمن تشكيل حكومة موسعة تحل محل طالبان حال سقوطها، يمكن التمييز بين مراحل ثلاث هامة:

خطة الأمم المتحدة للتسوية السياسية

★ تقدم مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة الخاص إلى أفغانستان، السفير الأخضر الإبراهيمي، بخيارات أمنية وسياسية إلى مجلس الأمن الدولي، تضمنت التأكيد على أنه دون التوصل إلى أمن حقيقي ودائم في أفغانستان، لن يكون في الإمكان تحقيق أي شئ على الإطلاق، خصوصا فيما يتعلق بتشكيل حكومة جديدة لحقبة ما بعد طالبان، مما يفرض ضرورة إيجاد قوة أمنية قوية وفاعلة وقادرة على التدخل إذا برزت الضرورة لمواجهة التحديات لسلطتها.

★ طرح الإبراهيمي ثلاثة خيارات بشأن القوة الأمنية؛ أن تكون قوة أفغانية خالصة، أو أن يتم تشكيل قوة متعددة الجنسيات، أو قوة حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة.

★ اعتبر الإبراهيمي أن خيار تكوين قوة أفغانية خالصة هو الخيار الأفضل، ولكنه غير عملي نظرا لعدم القدرة على تحقيق إجماع بين الأطراف الأفغانية، في الوقت الذي يتطلب الوضع على الأرض الإسراع بضمان الأمن.

★لم يوص الإبراهيمي بالخيار الثالث، بسبب طبيعته كقوة لحفظ السلام. ومن لم تبقى خيار إنشاء قوة أمنية دولية، متعددة الجنسيات، باعتباره الخيار العملي، الذي يستحق العمل الجدي لتكوين وحدات عسكرية مدربة جاهزة، وقادرة على ضمان الأمن في العاصمة والمدن الرئيسية، والحفاظ على الساحة السياسية التي تؤمن المفاوضات من أجل حل المشاكل العديدة.

★ ربط الإبراهيمي بين التلازم والتزامن بين هذه القوة وضرورة وقف إطلاق نار حقيقي، واعتماد تسوية سياسية لتجنب الفراغ السياسي والأمني على حد سواء، حتى لا تجد هذه القوة نفسها تلعب دور " المحارب " ضد فلسفتها

أولا: مرحلة ما قبل سقوط كابول

ترافقت هذه المرحلة زمنيا مع الفترة التي كشفت فيها الولايات المتحدة من استعداداتها العسكرية ومرورا ببدء الحملة ذاتها وحتى سقوط العاصمة كابول. وكان المبدأ الذي نال توافق القوى الدولية والإقليمية، يتعلق بضرورة أن تتشكل حكومة أفغانية موسعة، عريضة التمثيل لكل مكونات المجتمع الأفغاني. وهو الأمر الذي يمكن تحقيقه بعد زوال عقبة حكومة طالبان.

وفي تلك المرحلة الزمنية تعددت جهود دولية وإقليمية لتطبيق هذا المبدأ على الأرض، وجاءت هذه الجهود على النحو التالي:

١. **مؤتمر روما**، الذي عقد في ٢٨ سبتمبر تحت شعار تحقيق الوحدة الأفغانية حول برنامج وطني. حيث حضر وفد مثل تحالف الشمال، برئاسة يونس قانوني، ووفد مثل الملك المخلوع، محمد ظاهر شاه، وتم الاتفاق على إنشاء مجلس أعلى للوحدة الوطنية، يضم ١٢٠ عضوا، يمثلون جميع الممثلين النافذين للشعب الأفغاني، من الوجهاء وزعماء القبائل، يوضع تحت أشراف الملك، ويتولى اتخاذ القرارات السياسية إلى حين انعقاد مجلس شوري " لوياجيركا "، وفقا للتقاليد الأفغانية والتي تتيح عقده في أوقات الحروب والظروف الاستثنائية، وأن تكون قراراته ملزمة.

وقد اتفق على تشكيل هذا المجلس مناصفة بين تحالف الشمال وجماعة الملك وجماعات أخرى. إضافة إلى تشكيل مجلس أعلى عسكري، يتألف من القادة العسكريين، يتولى الملك الاشراف عليه. وتم الاتفاق على أن " لوياجيركا " سيتولى تعيين رئيس للدولة وحكومة انتقالية، على أن يتم في المرحلة التالية إقرار دستور جديد وإجراء انتخابات عامة تشريعية لأول مرة منذ الإطاحة بالملك عام ١٩٧٣. وانه في حالة تعذر إنجاز هذه الخطوة، يتولى المجلس الأعلى تنفيذ ذلك.

بيد أن هذا الاتفاق لم يحجب بروز اختلاف واضح بين رموز تحالف الشمال حول إمكانية الاتفاق مع الملك السابق

وطبيعتها.

★ اعتمد الإبراهيمي خطة سياسية، تدريجية ومرحلية، تبدأ بعقد لقاء بأسرع ما يمكن تشارك فيه كافة المجموعات الأفغانية، وبحيث يؤدى إلى عقد "مجلس مؤقت" يمثل جميع الفئات الإثنية والعرقية، على أن يقترح إدارة مرحلية، وبرنامج عمل لها، ثم يعقد اجتماع "لوياجيركا" للتصديق على الدستور الذى تضعه الإدارة المؤقتة، وإنشاء حكومة جديدة.

★ فى ١٥ نوفمبر، صوت مجلس الأمن الدولى بالإجماع على قرار يدعم جهود الأمم المتحدة لإقامة سلطة مؤقتة فى أفغانستان، وتمهد الطريق لنشر قوات دولية متعددة الجنسيات لحفظ الأمن فى هذا البلد، ودعوة تحالف الشمال وكل الفصائل الأفغانية إلى الموافقة الفورية غير المشروطة على المشاركة فى مؤتمر تحضره لاحقا وبدعوة من الأمم المتحدة، وامتناعها عن القيام بأعمال انتقامية أو محاولات تطهير عرقى واحترام حقوق الإنسان، ومناشدة دول الجوار كافة الامتناع عن التدخل فى الشئون الداخلية لأفغانستان. كما دعم القرار بحزم جهود الأفغان لتشكيل حكومة انتقالية جديدة، مؤقتة، تفضى إلى تشكيل حكومة عريضة التمثيل ومتعددة الأعراق، وتشجيع الدول الأعضاء على دعم الجهود المبذولة لتوفير أمن المناطق التى لم تعد تحت سيطرة طالبان، خصوصا فى كابول.

★ فى ٢٠ ديسمبر أقر مجلس الأمن الدولى، بالإجماع، وطبقا للقرار ١٣٨٦، مبدأ إرسال قوة أمنية دولية، متعددة الجنسيات لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد إلى كابول والمناطق المحيطة بها، تتولى المملكة المتحدة قيادتها فى المرحلة الأولى.

وعدم تسليم السلطة إليه، حيث نظر البعض إلى الملك (٨١ سنة) باعتباره رمزا للماضى، يريد القفز على ربع قرن من الأحداث والتغيرات الدرامية فى أفغانستان والعالم. فى حين نادى فريق آخر باستحداث منصب رئيس الجمهورية عقب الإطاحة بحكومة طالبان، على أن يتولاه، بالتناوب لمدة سنتين، ممثلون عن المجموعات العرقية الأساسية فى أفغانستان.

لم يكن خيار الملك السابق لأفغانستان محل توافق بين القوى الإقليمية والدولية، ففى حين دعمته الإدارة الأمريكية، باعتباره من البشتون الدورانيين، ولاعتقادها أنه قادر على تعبئة بشتون الجنوب مع التحالف الشمالى، وأن باستطاعته لعب دور رئيسى بعد سقوط طالبان، وأيدتها فى ذلك دول الاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة، فإن القوى الإقليمية المؤيدة لتحالف الشمال، عارضت هذا الخيار رغبة فى كسر احتكار البشتون للسلطات.

وفيما يختص بباكستان، وفى ضوء موازين القوى المستحدثة، فإن هدفها الرئيسى ضمان قيام حكم موال، أو على الأقل حكومة لا تضمر العداء لها.

٢. **مؤتمر بيشاور**، الذى عقد فى ٢٤ أكتوبر، بدعوة من الرئيس الباكستانى السابق، فاروق ليجارى، بهدف مناقشة مستقبل أفغانستان، وتشكيل حكومة بديلة لطالبان. وقد رعت المؤتمر الجبهة الإسلامية الوطنية، بزعامة سيد أحمد جيلانى، الشخصية المقربة من الملك، وشارك فيه قرابة ٨٠٠ شخص، من بينهم عناصر معتدلة من حركة طالبان، ولم توجه الدعوة إلى قيادات تحالف الشمال، وإن وجهت إلى ممثلى القبائل فى المناطق التى يسيطر عليها هذا التحالف، ومنهم الأوزبك والتركمان وغيرهم.

اتسم المؤتمر والذى عقد بصفة تشاورية لبحث كيفية تحقيق الوحدة الوطنية، انتهى إلى المطالبة بوقف الضربات العسكرية الأمريكية فى أقرب وقت ممكن، ولفت الانتباه إلى أهمية نزع أسلحة الفصائل فى العاصمة كابول، وتحذير تحالف الشمال المعارض من محاولة التفرد فى السيطرة على السلطة.

وقد عكس المؤتمر أزمة خصوم طالبان، حيث غابت عنه رموز قيادية مثل الرئيس المخلوع، برهان الدين ربانى، وعبد رب الرسول سياف، زعيم الاتحاد الإسلامى، ومحمد نبى محمدى، زعيم حركة الانقلاب الإسلامى، والجنرال عبد الرشيد دوستم، قائد الميليشيات الأوزبكية، وغيرهم .

وفى ضوء قناعة باكستان من أن قاعدة التسوية السياسية عبر حكومة أفغانية موسعة تمثل كل الأعراق، تعمل على استيعاب اللاجئين، بدلا من تصديرهم، وتشرف على عملية إعادة بناء الاقتصاد فى بلادها، بمساعدات خارجية، والذى يمثل البديل الوحيد الممكن للوضع القائم، تلقت باكستان تطمينات من الإدارة الأمريكية بشأن أن أى حكومة مستقبلية فى أفغانستان يجب أن تكون صديقة لكل الدول المجاورة، بما فى ذلك باكستان نفسها . وبات واضحا أن القيادة الباكستانية على استعداد للتخلى عن تحفظاتها إزاء طول مدة الحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، فى مقابل احتفاظها بدور رئيسى فى تقرير مستقبل الحكم فى كابول.

وإزاء التصورات التى حاولت باكستان طرحها فى تلك المرحلة وتضمنت إشراك جناح معتدل من طالبان فى أى حكومة أفغانية مستقبلية، عارضت كل من الصين وروسيا وإيران والاتحاد الأوروبى هذا التصور، وأكدت عليها الولايات المتحدة لاحقا، استنادا إلى أن حركة طالبان تحمل أيديولوجية متشددة وهدامة، ولا يتوافر لديها متشددون ومعتدلون، وان المطلوب هو إنهاء دورها وليس المساهمة فى استمراره تحت أى مسمى، مع إعادة التأكيد على أن أى حكومة أفغانية يجب أن تكون موسعة وذات تمثيل عريض وأن يكون هدفها الأول إعادة بناء الأمة. ووفقا لرؤية الاتحاد الأوروبى أن تولى الحكومة الجديدة أهمية أكبر للشق الإنسانى، سواء بالنسبة لأزمة اللجوء ومعاناة اللاجئين أو إعادة الإعمار، تحت رعاية ودعم الأمم المتحدة، وألا يهيمن أى من الأطراف الأفغانية على مقاليد السلطة، وأن يؤخذ فى الاعتبار "المصالح المشروعة " لدول الجوار، لكفالة السلام فى أفغانستان، بحيث لا تشكل مصدر عدم استقرار إقليمى.

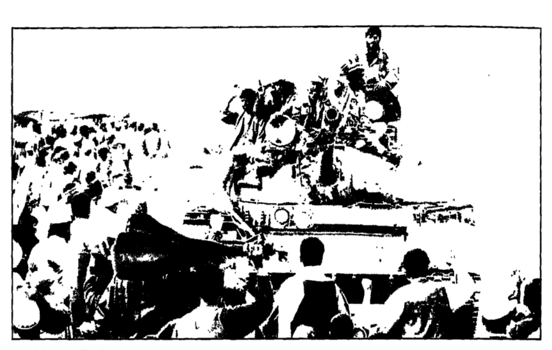
ثانيا : مرحلة ما بعد سقوط كابول

دخلت قوات التحالف العاصمة كابول فى ١٤ نوفمبر، بقيادة الجنرال محمد فهيم وزير دفاع التحالف، قائد القوات الطاجيكية، إثر انسحاب قوات طالبان منها . وسيطرت قوات ربانى على وسط العاصمة، فى حين سيطرت قوات دوستم، والهزارة (الشيعة) على جنوبها . وفى ضوء هذا الواقع الجديد وضحت أهمية التوصل إلى صيغة سياسية للحكم يقبل بها الأفغان جمعيهم، وتنال تأييد القوى الإقليمية والدولية المحيطة، وبحيث تنهى حالة فراغ السلطة التى نجمت عن سقوط حكومة طالبان من جهة، وعدم تمتع قوات وحكومة التحالف بالتأييد العام من جهة أخرى.

أعاد تحالف الشمال بعد دخوله العاصمة ترتيب أوضاعه على الأرض، حيث ترأس الجنرال محمد فهيم، وزير الدفاع فى حكومة الرئيس برهان الدين ربانى، مجلساً عسكريا سياسيا، شكلته قيادة الجبهة المتحدة ليكون بمثابة هيئة مؤقتة للسلطة التنفيذية، ويتولى ضمان النظام فى العاصمة، والقيام بسائر الوظائف الإدارية حتى يتم تشكيل حكومة ائتلافية. وبعد أربعة أيام عاد الرئيس " المخلوع " برهان الدين ربانى إلى قصر الرئاسة، مما أبرز معادلة سلطة جديدة، كان لها انعكاساتها على مواقف الدول المجاورة.

تزامنت هذه التطورات مع دعوة السفير الأخضر الإبراهيمى، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى أفغانستان لانعقاد الاجتماع الوزارى لمجموعة(٦+٢)، وتشديده على ضرورة تشكيل قوة أمنية بسرعة فائقة، تتمتع بدعم الأمم المتحدة، فى محاولة لإحداث ضبط إيقاع التطور السياسى فى ضوء المتغيرات العسكرية، السريعة والمتلاحقة.

ظهر من مجمل مواقف القوى الإقليمية اتفاقها على رفض قيام أى نظام أصولى على شاكلة نظام طالبان المنهار، وضرورة شمولية التمثيل لكافة مكونات المجتمع الأفغانى فى الحكومة المستقبلية. فى حين دعا الاتحاد الأوروبي إلى



قوات التحالف تدخل كابول

تشكيل حكومة وحدة وطنية تعكس حقيقة التنوع العرقى والمذهبى فى البلاد، خشية بروز شبح التقسيم، وأخذ مصالح الجميع فى الاعتبار، كمدخل للتوافق الدولى، مع احترام حقوق الإنسان والحريات المدنية واشتراك المرأة فى الحكومة المرتقبة، وهى المطالب التى وجدت دعما مباشرا من الإدارة الأمريكية.

مثلت هذه المواقف مدخلا مهما فى عملية التسوية السياسية وفى المفاوضات التى عقدت لاحقا من أجل التوصل إلى اتفاق بين القوى الأفغانية المختلفة، خاصة وان سيطرة تحالف الشمال على السلطة ترافقت مع تنصله من تعهداته السابقة للملك السابق، ظاهر شاه، بدخوله كابول، وإبقاء العاصمة منزوعة السلاح، وأن تتشكل حكومة وإدارة للمدينة فى إطار عملية سياسية، وفقا للخطوط العريضة التى تم الاتفاق عليها فى مؤتمر روما، مما أعطى مؤشرا سلبيا للداخل وللخارج على السواء، وأظهر محاولة تحالف الشمال فرض وصايته الكاملة على أى عملية سياسية قد يتم الدخول فيها لاحقا.

وفى السياق ذاته، وعلى خلفية أنه لا يمكن لحل فى أفغانستان أن يكون مستقلا ودائما إلا إذا كانت إيران وباكستان، على وجه الخصوص، متعاونتين مع الجهود المبذولة، اتجه البلدان منذ منتصف نوفمبر لتنسيق مواقفهما، انطلاقا من تأييد الخطة الدولية لمرحلة الانتقال السياسى فى كابول، ودعم جهود الأخضر الإبراهيمى لإقامة إدارة مؤقتة متعددة العرقيات، و نشر قوة متعددة الجنسيات، تابعة للأمم المتحدة، وهى الخطة التى أقرها مجلس الأمن بالإجماع فى ١٥ نوفمبر . (أنظر الإطار الخاص بخطة الأمم المتحدة)

لكن ظل هناك نوع من التباين بشأن قضيتين، الأولى إمكانية أن تقبل باكستان، كما تؤيد ذلك إيران، نوعا من العلاقة مع حكومة برهان الدين ربانى بعد أن يقدم لها ضمانات مناسبة. والثانية عودة الملك ظاهر شاه وموقعه من عملية التسوية السياسية بكاملها. وهما القضيتان اللتان كانتا جوهر المباحثات بين المسئولين الباكستانيين ووزير الخارجية الإيرانى فى العاصمة الباكستانية، فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١، والتى تزامنت مع عقد مؤتمر بون للسلام فى أفغانستان من جانب، ومثلت خطوة مهمة على طريق بدء مرحلة جديدة قوامها التعاون فى علاقاتهما الثنائية وتجاوز ميراث حقبة

طالبان من جانب آخر. وفى هذه المباحثات توافق البلدان على التعاون أجل تشكيل حكومة أفغانية ذات قاعدة عريضة، و دعم إعادة إعمار هذا البلد المنكوب، وعدم إعلان أو إبداء أى معارضة لما ستسفر عنه مباحثات بون من نتائج.

ثالثا: مؤتمر بون.. ضرورات الحل الوسط

عقد مؤتمر المصالحة الأفغانية فى العاصمة الألمانية بون ما بين ٢٧ نوفمبر وحتي الرابع من ديسمبر ، تحت شعار " لا مكان للفشل "، حيث مارست الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى وباقى الدول المانحة للمساعدات ضغوطا شديدة على الأطراف الأفغانية لإبداء المرونة والقبول بالحلول الوسط. إضافة إلى ربط الدول المانحة تدفق المساعدات المالية باستقرار الأمن وإحلال السلام. مما أظهر التوافق الدولى بالدرجة الأولى و والإقليمى بدرجة أقل، على أن وجود "حكومة " ذات شرعية ومعترف بها هو شرط أساسى لقبول المجتمع الدولى، ومدخل لا بديل له لوصول المساعدات المالية لإعمار أفغانستان، ولبداية تعامل حقيقى بين أفغانستان والمؤسسات المالية الدولية، وفى مقدمتها، صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.

ركز مؤتمر بون على مبدأي التوازن فى عملية تقاسم السلطة بين مختلف الجماعات الإثنية والفعاليات السياسية، والتدرج فى عملية بناء نظام سياسى جديد فى أفغانستان، وبما عكس حقيقة أن المؤتمر ليس أكثر من مقدمة ضرورية للاتفاق على بعض الخطوط الرئيسية فى تلك العملية المعقدة.

١. موقف تحالف الشمال

استنادا إلى حقيقة أن تحالف الشمال موجود بالفعل فى العاصمة، فقد تصور أعضاؤه انهم فى موقف يتيح لهم أن يحددوا طبيعة التسوية السياسية وبحيث تعكس قوتهم النسبية مقابل القوى الأخرى، وبدا ذلك واضحا فى رفض مبدأ انعقاد مؤتمر السلام فى غير العاصمة الأفغانية كابول، وأن تكون المباحثات فى بون مجرد محادثات غير ملزمة حول مائدة مستديرة، وبحيث لا يكون للأمم المتحدة أى دور فى تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الأفغانية الجديدة. كما رفض التحالف أن يكون هناك أى وجود عسكرى دولى فى أفغانستان، على أن يتولى الأفغان أنفسهم قضية تحقيق الأمن من خلال قوة مشكلة من مختلف القوى والمجموعات العرقية. وتقبل التحالف عودة الملك السابق، ولكن كمواطن عادى، ودعا إلى تنظيم انتخابات عامة حرة ولكن بعد عامين، تتولى خلالها حكومة مؤقتة، ذات تمثيل عريض، إدارة شئون البلاد، برئاسة برهان الدين ربانى.

جاء هذا الموقف المتعارض مع جوهر خطة الأمم المتحدة التى بلور خطوطها العريضة الأخضر الإبراهيمى، ومع التوجهات الكبرى التى حكمت الموقف الأمريكي والأوروبى. فضلا عن تعارضها مع مطالب قوى أفغانية اجتماعية وسياسية لا يمكن تجاهلها، ومن ثم لم يكن أمام التحالف إلا التراجع عن هذه المطالب، والتعامل مع أفكار الأمم المتحدة بصورة اكثر مرونة، لاسيما ما تعلق بكون مؤتمر بون مؤتمرا للمصالحة السياسية يهدف إلى تهدئة مخاوف الفصائل السياسية والعرقية الأخرى، وتحقيق اختراق سياسى حقيقى يملأ فراغ القوة والشرعية التى خلفه انهيار طالبان، ويكون قابلا للاستمرار والتطور معا.

٢. مشكلات تنظيمية وتمثيلية

واجه مؤتمر بون عددا من المشكلات ذات الطابع التنظيمى، والتى عكست فى جوهرها مشكلات سياسية تتعلق بكيفية تحديد الوزن النسبى لكل قوة سياسية أو عرقية. ورغم العديد من الاعتراضات من بعض الفصائل، انتهى الأمر

بتشكيل أربعة وفود على النحو التالى:

أ. وفد تحالف الشمال يضم الأقليات الطاجيكية والأوزبكية والهزارة (الشيعة) وتمثيل بشتونى ذى طابع رمزى.

ب. وفد روما ويمثل الجماعات القريبة من الملك السابق، ظاهر شاه.

ج. وفد قبرص وضم عناصر من الهزارة ومقربين من زعيم الحزب الإسلامى، قلب الدين حكمتيار المدعوم من إيران.

د. وفد بيشاور ويمثل قبائل البشتون، بزعامة سيد أحمد جيلانى القريب من باكستان.

تمثلت هذه الوفود بـ ٢٨ عضواً، كان منهم ١١ عضوا لتحالف الشمال، ومثلهم لوفد روما من بينهم عناصر من البشتون وثلاث نساء. أما مجموعة قبرص وبيشاور فقد تمثل كل منهم بثلاثة مندوبين.

أثارت هذه التركيبة العددية والتمثيلية عددا من الانتقادات، من أبرزها عدم الدقة فى مراعاة التوزيع السكانى للتركيبة الاجتماعية والعرقية فى تمثيل الأطراف الأفغانية. وأيضا عدم الدقة فى اختيار المندوبين، ومراعاة الدول المجاورة بدرجة اكبر من حقائق الواقع الأفغانى نفسه، حيث أن الوفود المشتركة فى المؤتمر استحدثت تسميتها من الدول التى تأسست فيها، وليس من صفتها الأفغانية. كما أن ما خصص لوفد روما، القريب من الملك السابق، لا يعكس التمثيل الحقيقى للملك السابق على أرض الواقع.

ساهمت هذه الانتقادات فى شيوع قدر كبير من عدم الرضاء بين البشتون الذين يرون أن نسبتهم تقترب من نصف عدد السكان، إلا أن تمثيلهم لم يعكس هذه الحقيقة. ووضح ذلك فى توافق وفد بيشاور فى الاعتراض مع باكستان، بشأن ضعف تمثيل عرقية البشتون. وبرزت خلافات داخل تحالف الشمال نفسه، حيث تباينت الرؤية بين ربانى والجنرال عبد الرشيد دوستم حول نسبة مشاركة الأوزبك فى الوفد، حيث رفض ربانى أن يمثل الأوزبك بثلاثة مندوبين، وإصراره على أن يكون ذلك بمندوب واحد فقط.

٣. المرجعيات المتناقضة

وفى ضوء مداولات مؤتمر بون، وبالزغم من القبول بمبدأ تقاسم السلطة بين العرقيات الأفغانية المختلفة، لتشكيل حكومة وحدة وطنية عريضة التمثيل، فإن التباين كان واضحا بشأن المرجعية التى تحكم عملية هذا التقاسم، فيما إذا كان يخضع لاعتبارات الكثافة والأوزان النسبية لهذه العرقيات، أم يخضع لاعتبارات سياسية وفى ضوء التغيرات المستجدة، عسكريا، لموازين القوى المحلية والإقليمية.

وبينما أصر وفد تحالف الشمال على رفض مبدأ توزيع الحصص على أساس تمثيلى يعكس الأوزان السكانية للعرقيات المختلفة، وان يتسلم الوزارات السيادية الأساسية، طرح وفد روما من جانبه أن يكون التمثيل شاملا لجميع الإثنيات وأن يراعى فى ذلك التوزيع الجغرافى والثقافى. وهو ما كانت تؤيده باكستان، والتى رأت من جانبها أن سيطرة تحالف الشمال على الحكومة المرتقبة سيجدد أجواء الفوضى التى سادت بين عامى ١٩٩٢-١٩٩٦ .

فرضت مسألة من يشغل رأس هذه الحكومة الانتقالية المؤقتة نفسها، فتحالف الشمال وبدعم إيرانى- روسى- هندى كان قد أيد ما سمى بخيار ربانى. بينما أيد وفد روما، ومعه الإدارة الأمريكية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبى وباكستان، ما سمى بخيار الملك السابق، مع التأكيد على أن عودة الملك السابق لن تعنى على الإطلاق التأثير على تجربة أى بلد مجاور فى إشارة إلى إيران التى رفضت هذا الخيار تماما. وبات من الضرورى البحث فى صيغة حل وسط، والتى تمثلت فى تنحية الرئيس ربانى، والملك محمد ظاهر شاه، على حد سواء .

ونتيجة إعلان الإدارة الأمريكية أن الحكومة المؤقتة ستكون الحكومة الأفغانية الوحيدة المعترف بها، الأمر الذى

قرارات مؤتمر بون للسلام فى أفغانستان

تضمنت وثيقة الأمم المتحدة الصادرة عن مؤتمر بون القرارات التالية:

ـ تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة حميد قرضاى، وتضم ٣٠ عضوا، بينهم خمسة نواب لرئيس الوزراء، لمدة ستة أشهر، اعتبارا من ٢٢ ديسمبر ٢٠٠١، تتولى إعادة بناء وإعمار أفغانستان والتركيز على أولوية الاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة الأراضى الأفغانية، وتمتلك صلاحيات الحكم فى البلاد، خصوصا كل الصلاحيات فى تمثيل أفغانستان فى المحافل الدولية، بما فى ذلك مقعد أفغانستان فى الأمم المتحدة والوكالات الدولية التابعة لها. لكن الحكومة المؤقتة لا تملك صلاحيات إصدار عفو عمن يثبت تورطهم بجرائم حرب وانتهاكات إنسانية.

ـ مع انقضاء فترة الستة أشهر، يتم انعقاد المجلس الأعلى الأفغانى(لوياجيركا) والذى سوف يترأس الملك جلسته الافتتاحية والمشاركة فى أعماله، وسوف ينتخب المجلس سلطة انتقالية تحكم أفغانستان لنحو ١٨ شهراً، إلى حين وضع دستور للبلاد وانتخاب حكومة، وأن يتم إجراء انتخابات حرة فيما لا يقل عن عامين من انعقاده.

ـ يتزامن مع ذلك تأسيس لجنة مستقلة خاصة، تكون بمثابة السلطة التشريعية المؤقتة، ويفترض أن تحدد أسماء أعضائها الـ٢١ من بين لوائح المرشحين، وهى التى ستتولى الدعوة إلى عقد (لوياجيركا) المؤقت.

ـ تؤكد الوفود المشاركة ضرورة إعادة الأمن والاستقرار فى البلاد، وبالاعتماد على الأمم المتحدة وأفراد المؤسسات

يعنى رفض الاعتراف بشرعية حكومة ربانى، تراجعت فرصة ما سمى بخيار ربانى. غير أن الضغوطا لأمريكية على وفد تحالف الشمال لم تنجح فى تمرير خيار الملك الذى اعتبرته أفضل من يقوم بدور المنسق والمرشد، بسبب خبرته السابقة، وحرصه على إجراء إصلاحات دستورية، اعتبرت " ثورية " فى عهده. وانتهى الأمر فى صورة حل وسط أخر تمثل فى أن يكون رئيس الحكومة الانتقالية المؤقتة من أوساط الملك السابق، حيث أسندت رئاسة الحكومة الانتقالية إلى حميد قرضاى، الذى نظر إليه كمرشح الإدارة الأمريكية ويحظى بدعمها الكبير.

٤. تشكيل الحكومة المؤقتة

انتهى المؤتمر إلى تشكيل حكومة انتقالية من ٣٠ عضوا، برئاسة قرضاى، وبجانبه خمسة نواب لرئيس الحكومة. وقد هيمن تحالف الشمال عليها حيث حصل على ١٨ مقعدا، بدعوى أنه يتألف من عدة قوميات وعرقيات. وسيطر الطاجيك على عدة حقائب، أبرزها الوزارات السيادية: الداخلية، الخارجية، والدفاع من جملة ٨ مقاعد خصصت لهم. بينما حصل الهزارة على خمسة مقاعد منها منصب نائب رئيس للحكومة. وتمثل الأوزبك والأعراق الأخرى بثلاث وزارات. ووصل إجمالى ما خصص لعرقية البشتون ١١ حقيبة بينها رئيس الإدارة المؤقتة. وتواجدت سيدتان ضمن هذه التشكيلة. ويتضح من توزيع الحقائب الوزارية عدة سمات رئيسية، من أبرزها:

أ. عدم التوازن، حيث تم منح الحقائب الوزارية وفقا لتقديرات مزجت بين الأساس العرقى والحضور السياسى، ومن ثم تم تجاهل الأوزان النسبية السكانية.

ب ـ أن هذا التوزيع جاء ثمرة ضغوط دولية، أكثر من كونها محصلة تراض محلى وإقليمى. وبالتالى، فإن اتفاق بون، وعلى حد تعبير الأخضر الإبراهيمى، نفسه، بالغ الهشاشة، ولكنه يضع أسسا لبدايات الحل، والذى يتعين

الحكومية وغير الحكومية المتواجدة فى أفغانستان. ولفرض التوصل إلى ذلك تتم مناشدة المجتمع الدولى من أجل دعم السلطة الأفغانية الجديدة على تأسيس وتدريب قوات الأمن الأفغانية الجديدة.

- مراعاة للفترة التى تتطلبها عملية الإعداد الكاملة لقوات الأمن الأفغانية وإيصالها إلى كامل أهليتها، فإنهم يتوجهون إلى مجلس الأمن الدولى للموافقة على نشر فورى لقوة تابعة للأمم المتحدة، قوامها خمسة آلاف جندى، من جنسيات متعددة، تكون مهمتها ضمان الأمن وتطبيق القانون فى كابول والمناطق المحيطة بها على أن يكون بإمكانها نشر صلاحيتها على مراكز المدن والمناطق الأخرى بشكل تدريجى مع التزام من كافة الأطراف الأفغانية، خصوصا من القوات التابعة لتحالف الشمال، سحب كل القوات العسكرية من كابول والمراكز المدنية الأخرى، أو فى المناطق التى ستنتشر فيها القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة، والعمل على نزع سلاح الجماعات المسلحة. وسوف توقع الحكومة الأفغانية المؤقتة اتفاقا تقنيا بشأن انتشار هذه القوة الدولية وحقها فى تسيير دوريات، منفردة أو مشاركة مع قوات أمن أفغانية، والقواعد والتقاليد الراسخة فى المجتمع الأفغانى المسلم.

- يتم تأسيس المحكمة العليا الأفغانية.

- تشكيل صندوق لتقديم مساعدات عاجلة بقيمة ٢٠ مليون دولار تعهدت بها عدة دول وهيئات دولية لتيسير عمل الحكومة الانتقالية المؤقتة، خاصة دفع رواتب الموظفين وبناء هياكل الوزارات لحين انعقاد مؤتمر طوكيو للدول المانحة.

استكماله بتغليب الإدارة الدولية على عناصر التفكك المحلى والتى يتعين عليها أن تواكب بقية أطوار الحل فى أفغانستان.

ج- خلو الحكومة المؤقتة من الشخصيات والقيادات الأفغانية التى توصف بالحرس القديم وأمراء الحرب، من قادة تحالف الشمال المناوئ لطالبان، بدءا من الرئيس ربانى، ومرورا بتهميش دور عبد رب الرسول سياف (الزعيم البشتونى للاتحاد الإسلامى الذى كان يريد أن يحصل على وزارة الخارجية)، وصبغة الله مجددى، وقلب الدين حكمتيار، والجنرال عبد الرشيد دوستم قائد الميليشيات الأوزبكية، والذى أعلن مقاطعة الحكومة المؤقتة ومنع وزرائها من دخول مناطق سيطرته فى شمال أفغانستان، اعتراضا على ما وصفه بعدم التمثيل الجيد لعرقية الأوزبك، وعدم الاستجابة لطلبه شغل وزارة الخارجية وحصول جماعته على وزارات أقل شأنا، مثل الزراعة والمعادن والصناعة.

لكن السمة الأبرز، وبالرغم من كل الانتقادات التى قالها هذا الطرف أو ذاك إزاء تشكيل الحكومة، أنها نالت تأييدا إقليميا مختلف الدرجات، حيث عبرت كل من إيران وباكستان وروسيا عن استعدادهم للتعامل مع الحكومة وفى الجهود الدولية من أجل إعادة إعمار البلاد، بغية تحقيق وإدامة الاستقرار والسلام فيها.

رابعا: تحديات التسوية السياسية فى أفغانستان

يمكن القول بأن ما تمخض عنه مؤتمر بون من قرارات واتفاقات، وإن كانت لم تحظ بالإجماع والقبول من كافة عناصر المجتمع الأفغانى، فإنه يمثل فى نظر مؤيديه "أفضل" ما أمكن فى ظل المتغيرات القائمة على الساحة الأفغانية، وأن مجرد قبول أطراف النزاع، بدعم من دول الجوار الجلوس معا إلى طاولة التفاوض، يمثل خطوة إيجابية متقدمة. كما أن تسوية الحرب الأهلية الأفغانية أصبحت فى بؤرة الاهتمام الدولى. ومع ذلك فإن تطبيق كافة بنود الاتفاق لا تخلو من مواجهة

تحديات كبرى، يمكن الإشارة إليها على النحو التالى:

١- موقف أمراء الحرب فى أفغانستان

وهم مجموعة الشخصيات التى تجمع بين القيام بأدوار تاريخية إبان فترة المواجهة مع الاحتلال السوفيتى واعتبارات تتعلق بالنفوذ العرقى والسيطرة على مناطق بكاملها. ويبدو تهميش دور هؤلاء، حتى بعد استبعادهم من تشكيلة الحكومة ليس بالأمر اليسير. وقد سعى حميد قرضاى إلى تبنى سياسة تجمع بين التهديد والترغيب. فمن جانب، هدد بإثارة انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، منذ انتهاء مرحلة الجهاد الأفغانى وحتى نهاية الحقبة السياسية لحكم طالبان، فى محاولة للسيطرة على انتقاداتهم وإشاراتهم بعدم التعاون مع الحكومة الانتقالية أو مواجهتها. ومن جانب آخر قام بعمل عدة ترضيات تجاه عدد من هذه الرموز، حيث نجح فى استقطاب الجنرال عبد الرشيد دوستم بتعيينه نائبا لوزير الدفاع، مما يمهد لضم الميليشيات التى تسيطر على الشمال الأفغانى إلى عملية توحيد الفصائل المسلحة تحت راية واحدة. كما عين حاجى عبد القدير، الحاكم السابق لولاية نانجرهار (وعاصمتها جلال أباد) فى منصب وزارى لضم مقاتلين من عرقية البشتون، ومن ثم، حل الميليشيات وإنهاء نفوذها فى المناطق الخاضعة لسيطرته.

بيد أنه يظل لهذه السياسة المزدوجة مدى معين لا يمكن تجاوزه، من حيث محدودية الشخصيات التى يمكن دمجها فى بنية الحكومة المؤقتة، فضلا عما قد تثيره من انتقادات ومواقف متعارضة لدى القيادات والرموز الذين لم يستقطبوا بمثل هذه الآلية، ناهيك عن التدخلات الإقليمية التى يمكن أن تثير بدورها مصاعب إضافية.

٢ ـ قضية الأمن وجمع أسلحة الفصائل

وهذه واحدة من كبريات القضايا التى يمكن أن تؤثر على عملية إحلال السلام وتأمين الاستقرار الداخلى، ومن ثم منع احتمال الانزلاق إلى حرب أهلية مرة أخرى. وقد حرصت الحكومة المؤقته على القضاء على ظاهرة شيوع تواجد الأسلحة فى شكل مفرط. وطلبت وزارة الدفاع الأفغانية، عشية تسلم الحكومة المؤقته سلطاتها من جميع المقاتلين المسلحين، باستثناء العناصر الخاصة وأفراد الشرطة التابعة لوزارة الداخلية والشرطة السرية التابعة لأجهزة الاستخبارات، مغادرة شوارع كابول على الفور، بناء على قرار اللجنة الأمنية (التى تتألف من ممثلين عن وزارة الداخلية وأجهزة الاستخبارات ووزارة الدفاع)، وطورت خطتها لإخلاء العاصمة كابول من الأسلحة حيث أمرت جميع المسلحين وغالبيتهم من قوات المجاهدين وتحالف الشمال بمغادرة المدينة أو إلقاء السلاح والعودة إلى قواعدهم وثكناتهم العسكرية. إضافة إلى تحفيز أفراد الميليشيات القبلية على الانخراط فى صفوف الجيش الأفغانى الجديد، الجارى تشكيله. وامتدت الحملة إلى قندهار، حيث تم فرض مهلة زمنية لنزع الأسلحة، يواجه مخالفوها عقوبة السجن لمدة عام.

ولقد ساهم الوضع الأفغانى المعقد فى أن تتخلى الحكومة عن اعتراضات سابقة بشأن طبيعة ونطاق عمل القوات الدولية متعددة الجنسيات، التابعة للأمم المتحدة وعدم اقتصار نشاطاتها على حماية المبانى الحكومية، وبحقها فى تسيير دوريات منفردة، ومشتركة مع قوات الأمن الأفغانية. وقبلت أن يكون هناك تنسيق بين القوات الدولية وبين اللجنة الأمنية الأفغانية. وقبل قرضاى مبدأ السماح لهذه القوة الدولية باستخدام القوة إذا تطلب الأمر، وعدم مغادرة أفغانستان إلى أن يستقر الوضع ويستتب الأمن، كما طلب انتشارها فى مدن أخرى غير العاصمة، وعلى طول الحدود الأفغانية مع إيران وباكستان لمتابعة فلول عناصر القاعدة وطالبان والحيلولة دون فرار بن لادن والمُلا محمد عمر خارج أفغانستان.

وكان تفسير قرضاى لطلبه توسيع مهمة القوات الدولية بأن من شأنه أن يرسخ الأمن فى عموم المناطق الأفغانية، ويسهل مهمة جمع أسلحة الفصائل المختلفة. وهو تفسير لا ينفى رغبة قرضاى فى احتواء التهديدات التى تواجه حكومته من ناحية وتواجهه شخصيا من ناحية أخرى، وكلاهما نابع من سطوة أمراء الحرب الفعلية على مناطق واسعة لا تستطيع حكومته التدخل فيها بما لديها من إمكانات محدودة. ويأتى طلب توسيع مهمة القوات الدولية لكى يعيد التوازن المفقود بين الحكومة المؤقتة وبين الميليشيات التى ما زالت تحت قيادة ونفوذ العديد من أمراء الحرب القدامى، وهو أمر من شأنه حال حدوثه أن يورط هذه القوات فى قضايا حساسة ومعقدة، فضلا عن أن انتشار القوات الدولية خارج العاصمة كابول من شأنه أن يؤثر على التوازن العام بين العرقيات المختلفة، وبين تحالف الشمال وغيره من القوى السياسية/العرقية الأخرى. لكن هذا الانتشار المفترض لن يكون بلا نتائج معاكسة محتملة بقوة، لاسيما إذا نتج عنه مشاعر شعبية مضادة تمثلت فى اعتبار " الوجود الأجنبى"، متجاوزا للمهام التى جاء من أجلها، وأنه يعمل لصالح أطراف بعينها ضد أطراف أخرى، ومن ثم يتحول فى نظر قوى وفئات اجتماعية وسياسية عديدة من وجود صديق إلى وجود معاد تجب محاربته. وهو الاحتمال الذى استندت إليه القوى الدولية لرفض طلب قرضاى.

٣. مستقبل الحملة العسكرية الأمريكية

تنبع أهمية هذا التحدى من عدم وضوح أفق محدد لنهاية الحملة العسكرية الأمريكية، خاصة فى ظل سقوط ضحايا مدنيين، فى مناطق بشتونية آمنة، بحجة القضاء على جيوب تنظيم القاعدة وحركة طالبان، الأمر الذى يمثل عامل إحراج للحكومة المؤقتة ولرئيسها البشتونى وباقى الأعضاء البشتونيين. ويستند هذا التحدى إلى أن اتفاق التسوية السياسية الموقع فى بون لم يشر لا صراحة أو ضمنا إلى قضية العلاقة بين الحكومة المؤقتة والوجود العسكرى الأمريكى وكيفية تنظيمه، كما تجاهل أيضا قضية الطريقة التى ستتعامل بها الإدارة المؤقتة مع أعضاء طالبان و تنظيم القاعدة حال أسرهم. ويمكن تفسير غياب هاتين القضيتين إلى انهما اكبر من طاقة المنظمة الدولية والوفود الأفغانية التى وقعت على الاتفاق المذكور، كما أنه أكبر من طاقة الإدارة المؤقتة، ولأن تحديد العلاقة بين القوات الأمريكية وتوصيف عملها والمدى الزمنى وأهدافه القريبة والبعيدة يتطلب بالفعل حكومة قوية ومستقرة ومحل إجماع أفغانى، وهو شرط لم يتوافر بعد، ومن ثم ترك الأمر وفقا لتداعياته ونتائجه كما تحدث على الأرض.

٤. التوجهات الجديدة لأفغانستان

فنظرا لأن القوى الإقليمية الكبرى الجارة لأفغانستان، كإيران وباكستان قد تتأثر بطبيعية نظام الحكم الذى سوف يقام فى أفغانستان، فإن أى تغيير سياسى أو اقتصادى لا يضع فى اعتباره مثل هذه الرابطة مع البيئة الإقليمية، قد يأتى بنتائج عكسية. وكان قرضاى قد تعهد فى خطاب تنصيبه رئيسا للإدارة المؤقتة بالالتزام باقتصاد السوق وتنمية القطاع الخاص والمبادرة الفردية والسماح للمصارف الأجنبية بالعمل فى البلاد، وأن يضمن الدستور الجديد ما يؤكد حرية الرأى والتعبير والصحافة والحريات السياسية والاجتماعية. وقد عكس تصريح وزير العدل الأفغانى فى أن القضاء المحلى سيستمر فى تطبيق الشريعة الإسلامية ولكن " بتبصر" مع الأخذ فى الاعتبار المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، عكس رغبة فى توجيه رسائل طمأنة لكل من الداخل والخارج خاصة إيران وباكستان، بأن بلاده لن تحيد عن التوجه الإسلامى، ولن تنغمس فى سياسات علمانية تتصادم مع منظومة القيم الدينية التى تمثل مرجعية أساسية لسلوكيات الأفغانيين البسطاء المطبوعين على التدين بالفطرة .

٥ ـ مواجهة زراعة المخدرات

حيث تعهدت الإدارة الانتقالية بأن تخلص البلاد من زراعة وتهريب والاتجار بالمخدرات والوفاء بالالتزامات الدولية فى هذا المجال، الأمر الذى يضع ضغوطا على الإدارة فى وقت لا تتوافر لديها الإمكانات المناسبة لتقديم البديل المنتج والمجزى للمزارعين الأفغان الذين اعتادوا على مثل هذه الزراعة، التى تدر عليهم ما يقرب من ٢ مليار دولار سنويا. وبدون استثمارات كبرى فى الزراعة الأفغانية تتيح فرص عمل فى زراعات بديلة منتجة وتطوير الزراعة التقليدية، ستظل أفغانستان إحدى اكبر الدول زراعة لزهرة الخشخاش.

٦. إعادة إعمار أفغانستان

وهى مهمة أكبر كثيرا من قدرة الحكومة الانتقالية، وسوف تستمر لفترة طويلة مقبلة .فأفغانستان بلد أنهكته الحروب والنزاعات على مدى ٣٢ عاما، وتعرض لموجات من الجفاف لسنوات متتالية انعكست سلبا على الزراعة والرعى، حيث يعمل ٦٧,٣٪ من الناشطين اقتصاديا. وهو بلد يعد من أفقر دول العالم. ومن بين المؤشرات الدالة على حالة التردى الشديد فى اقتصاد أفغانستان، أن الموازنة العامة للحكومة الأفغانية عام ٢٠٠٠، بلغت نحو ٨٢ مليون دولار فقط، أى بواقع ٣ دولارات لكل مواطن أفغانى، فى بلد يبلغ عدد سكانه قرابة ٢٦ مليون نسمة. ومن البديهى أنه ليس مقدور مثل هذه الموازنة الهزيلة تمويل أى تطوير للاقتصاد الفقير. كذلك تراجع متوسط العمر إلى ٤١ عاما، وهو أدنى متوسط متوقع للأعمار فى العالم بأسره. ويموت ربع أطفال أفغانستان قبل بلوغ سن الخامسة، وتموت واحدة من كل ١٢ امرأة أفغانية عند الوضع. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، فهناك ما بين ٥-١٠ ملايين لغم فى أفغانستان، وهى فى طليعة دول العالم من حيث كثافة الألغام التى تقتل أو تعيق عشرة أشخاص يوميا.

وتبلغ نسبة المتعلمين فى صفوف النساء ٥,٦٪ وبين الرجال ٢٧٪، ناهيك عن مدى التدنى الشديد فى البنى التحتية والخدمات، من تعليم وصحة وشبكات رى وطرق وجسور واتصالات وكهرباء، والتى إما مدمرة، أو غير مؤهلة للعمل بسبب عدم توفير الصيانة. أما المؤسسات الاقتصادية الرئيسية الرسمية، مثل المصرف المركزى والخزانة وإدارات تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية ومنظمات الإحصاء، ونظامى الأمن العام والقضاء، إما ضعيفة، أو غير موجودة. ووفقا لتقديرات مبدئية من البنك الدولى، وبنك التنمية الآسيوى وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة، فإن كلفة إعادة إعمار فى أفغانستان، ستبلغ ١٥ مليار دولار، للسنوات العشر المقبلة، وأن خمسة ملايين دولار مطلوبة خلال الفترة الأولى، على مدى عامين ونصف العام، وهى المرحلة الأهم، فى حين تحدد مصادر حكومية أفغانية أن جملة تكلفة الأعمار وإعادة البناء تتراوح ما بين ٢٥ -٤٥ مليار دولار.

وفيما يتعلق بالمهام العاجلة والملحة إلى تواجه حكومة قرضاى ، يعد توفير الحد الأدنى من الخدمات العاجلة للمواطنين أمر ملحا، خاصة وأن ثلث الشعب الأفغانى فى حاجة إلى مساعدات غذائية، ومواجهة متطلبات إعادة الجهاز الإدارى والوظيفى للحكومة، وإعادة بناء المساكن المدمرة، وتقديم مساعدات فورية للمزارعين، وتأمين فرص عمل، خاصة لإقناع قرابة ٧,٥ مليون لاجئ أفغانى للعودة إلى بلادهم، فى حين أن الحكومة ليست لديها القدرة المالية على دفع رواتب متأخرة لعدة أشهر للموظفين وعناصر الأمن والشرطة، ولم يصل إليها إلا ٧,٥ مليون دولار من إجمالى ٢٠ مليون دولار، وافق مؤتمر بون على توفيرها بصورة عاجلة فى صورة صندوق لمساعدة الحكومة المؤقته. ويلعب التباطؤ الدولى فى تنفيذ الوعود والتعهدات بتوفير المساعدات دورا كبيرا فى تفاقم المشكلات التى يعانيها الأفغان من جهة، وتعانى منها الحكومة المؤقتة من جهة أخرى، الأمر الذى يلقى بظلاله على علاقة الحكومة بالمواطنين وعلى حالة الأمن العام فى البلاد.

٤- التغير فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى

تعتبر عملية صياغة استراتيجية الأمن القومى الأمريكى عملية معقدة، تشارك فيها العديد من الجهات التنفيذية والتشريعية والأكاديمية والإعلامية، جنبا إلى جنب مع عناصر المجمع الصناعى - العسكرى والنخبة الاستراتيجية الأمريكية. وعلى الرغم من وجود درجة عالية من الخلاف والتباين فى الولايات المتحدة بشأن قضايا الدفاع والأمن القومى فيما بين الديمقراطيين والجمهوريين، كما تتنوع الرؤى والتصورات فى هذا المجال، سواء بشأن الأوزان النسبية للتهديدات الفعلية والمحتملة ، والأولويات النسبية للإنفاق الدفاعى والطرق الأمثل لتحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى، إلا أن هذا التباين والتنوع يظل محصورا فى نهاية المطاف فى إطار التكتيكات والأساليب، وليس فى إطار الأهداف، فهناك درجة عالية من الإجماع داخل النخبة الأمريكية بشأن ضرورة الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، والحيلولة دون بروز أى قوى دولية منافسة، وصيانة المصالح الاقتصادية الأمريكية فى جميع أنحاء العالم.

وتتمثل الصياغة الرسمية الأكثر تكاملا لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكى فى التقرير الذى يصدره البيت الأبيض كل خمس سنوات، وذلك بموجب القسم رقم ٦٠٣ من قانون إعادة تنظيم وزارة الدفاع، المعروف بـ (قانون جولد ووتر - نيكولز) لعام ١٩٨٦ . وكان التقرير الأخير المعمول به رسميا لاستراتيجية الأمن القومى الأمريكى قد صدر فى ديسمبر ١٩٩٩ ، فى عهد إدارة الرئيس السابق بيل كلينتون، باسم (استراتيجية أمن قومى لقرن جديد) . ويتضمن هذا التقرير الإدراك الأمريكى للفرص والمخاطر والتهديدات المتوقعة فى القرن الجديد، واستراتيجية تحقيق أغراض الأمن القومى والحفاظ على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، كما يتضمن رصدا لاتجاهات التطور العالمى فى القرن الحادى والعشرين، والأثر الذى يمكن أن تتركه على الأمن القومى الأمريكى، وتحديد أساليب تعزيز هذا الأمن فى ظل هذه الظروف الدولية المتغيرة.

وبعد تولى جورج بوش سدة الحكم، بدأت الإدارة الجديدة عملية تعديل لبعض عناصر استراتيجية الأمن القومى الأمريكى، ولاسيما من حيث هيكل وحجم وتسليح القوات الأمريكية، انطلاقا من اعتقادها أن المؤسسة العسكرية لم تكن لها الأولوية فى اهتمامات الإدارة السابقة، وأن الإنفاق على القوات المسلحة الأمريكية فى عهد كلينتون قد انخفض إلى مستويات خطيرة، مما أدى إلى إضعاف كفاءة هذه القوات، وحدوث نقص شديد فى الأسلحة والمعدات، وخفض مستوى نوعية الحياة للعسكريين العاملين فى الخدمة وخفض الروح المعنوية

للقوات. وقد ركزت إدارة بوش على محاولة إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية الأمريكية بما يتوافق مع طبيعة عصر المعلومات فى أوائل القرن الواحد والعشرين، بهدف زيادة قدرات وكفاءة القوات المسلحة الأمريكية من ناحية، وبما يضاعف من التفوق النوعى لهذه القوات على الساحة العالمية بالمقارنة مع أى قوة دولية، معادية أو صديقة، من ناحية أخرى.

أولا : أهداف الأمن القومى الأمريكى

لا تختلف أهداف الأمن القومى الأمريكى عن الأهداف المماثلة لاستراتيجيات معظم دول العالم، فهذه الاستراتيجيات تتركز فى مجملها حول أهداف الأمن والرفاهية والمكانة، إلا أن قدرات الدول على تحقيق تلك الأهداف تختلف حسب ما يتاح لها من القدرات الشاملة والموارد القومية. وفى حالة الولايات المتحدة، تركز استراتيجية الأمن القومى على كل ما من شأنه الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة فى عالم ما بعد الحرب الباردة، من خلال التركيز على ثلاثة أهداف رئيسية تتمثل فى:

١ - **صيانة الأمن فى الداخل والخارج:** من خلال صوغ بيئة أمنية عالمية، والتجاوب مع التهديدات والأزمات، والإعداد للمستقبل غير المؤكد. فمن ناحية، تسعى الولايات المتحدة إلى تشكيل وصياغة بيئة عالمية من خلال مجموعة من الوسائل، بما فى ذلك الأدوات العسكرية وشبه العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادى والمساعدات الدولية وضبط التسلح ومنع الانتشار، انطلاقا من أن هذه الأنشطة تعزز الأمن الأمريكى من خلال صيانة الأمن الإقليمى، وضمان التقدم الاقتصادى، ومساندة الأنشطة العسكرية، والتعاون الدولى لفرض القانون، والجهود البيئية، ومنع أو تخفيض أو ردع التهديدات العدائية التى تواجهها الولايات المتحدة.

٢ - **تحقيق الرفاهية الاقتصادية:** وذلك من خلال تأمين الاستقرار فى الأقاليم الرئيسية فى العالم، التى تقيم الولايات المتحدة علاقات تجارية معها، أو تستورد منها السلع الحرجة، مثل النفط والغاز الطبيعى. وتتطلب الرفاهية أيضا الحفاظ على قيادة الولايات المتحدة فى مجال التنمية الدولية والمؤسسات المالية والتجارية.

٣ - **تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان** : باعتبار أن الأمن الأمريكى يعتمد على حماية وتوسيع الديمقراطية على النطاق العالمى، لأنه بدون ذلك، فإن القمع والفساد وعدم الاستقرار سوف يسيطر على عدد من الدول ويهدد استقرار أقاليم بأسرها. ولذلك، فإن الولايات المتحدة تساعد على صيانة الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية فى أوروبا الشرقية والوسطى، وفى الجمهوريات حديثة الاستقلال فى الاتحاد السوفيتى السابق، إلا أن طرق مساعدة الديمقراطيات الحديثة تتنوع حسب تنوع المجتمعات ذاتها.

ولدى تقييم هذه الأهداف يمكن إيراد الملاحظات الآتية :

- أن استراتيجية الأمن القومى الأمريكى حاولت تقديم صورة مثالية عن كيفية تحقيق أهدافها، وتصوير الأمر على أن تلك الاستراتيجية لا تسعى فقط إلى صيانة أمن الولايات المتحدة فقط، ولكن أيضا صيانة الأمن الدولى ككل، ولا تسعى فقط إلى تحقيق مصالح الولايات المتحدة، ولكن أيضا تحقيق المصالح الدولية الجماعية.
- أن الممارسة الواقعية للسياسة الخارجية الأمريكية لا تتفق تماما مع هذه الصياغة المثالية لأهداف

الأمن القومى الأمريكى. فعلى صعيد صيانة الأمن الأمريكى فى الداخل والخارج، كانت الإدارات الأمريكية حريصة فقط على صيانة الأمن الأمريكى بالمعنى الضيق، حتى وإن جاء ذلك على حساب أمن الحلفاء والأصدقاء، حيث أبدت الولايات المتحدة عزوفا واضحا عن التدخل فى الكثير من الصراعات الإقليمية والداخلية فى العديد من مناطق العالم. وتصر على مواصلة برنامج الدفاع الصاروخى، رغم ما يثيره من قلق ومخاوف للقوى الدولية الأخرى. كما تعاملت الإدارات الأمريكية أيضا بصورة متحيزة للغاية مع قضايا الأمن الإقليمى، حيث تجاهلت استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، ورفضت التدخل لتسوية قضية كشمير بين الهند وباكستان، وتركت روسيا الاتحادية تمارس انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان فى الشيشان، رغم ما مثلته تلك الصراعات من مصدر خطير لعدم الاستقرار الإقليمى. وفى جميع الحالات، فإن الولايات المتحدة كانت تمتنع عن التدخل فى الصراعات الإقليمية والداخلية ما لم تكن لها مصالح جوهرية عرضة للتهديد، تفاديا لأى أضرار مادية وبشرية قد تحدث من جراء هذا التدخل.

- أن الولايات المتحدة كانت حريصة دائما على تحقيق هدف الرفاهية الاقتصادية لشعبها بغض النظر عن أى أضرار قد تتعرض لها المصالح الاقتصادية للدول الأخرى، ولاسيما دول العالم الثالث. ولم تكترث الولايات المتحدة كثيرا إزاء حقيقة أن العولمة أدت إلى إضعاف الوضع الاقتصادى التنافسى للغالبية الساحقة من دول العالم الثالث.
- أن اهتمام الولايات المتحدة بمسألة نشر الديمقراطية جاء بقدر ما يخدم مصالحها المباشرة، حيث لم تتورع عن دعم ومساندة النظم الديكتاتورية فى العالم الثالث، طالما أن هذه النظم تضمن المصالح الأمريكية، أو إذا كانت الإطاحة بتلك النظم سوف تؤدى إلى وصول حكومات ذات توجهات وأيديولوجيات مناوئة للولايات المتحدة.

ثانيا : إدراك التهديدات والفرص فى الاستراتيجية الأمريكية

تؤكد استراتيجية الأمن القومى الأمريكى على أن الولايات المتحدة دخلت القرن الواحد والعشرين وهى فى أوج قوتها وغناها، وتنفرد بمكانة القوة العظمى الوحيدة فى العالم، وإن رياح العولمة يتزايد تأثيرها يوما بعد يوم، وأن واجب الولايات المتحدة هو أن تنتهز فرص العولمة لصالح الأمة الأمريكية وصالح الدول الأخرى حولها. وعلى الرغم من أن العولمة تخلق فرصا مختلفة، فإنها تنمو وسط مخاطر حقيقية ناشئة من سياسات، ما يصفه التقرير، ببعض الدول "المارقة" التى تعيش بمعزل عن النظام الدولى، كما تتأثر بالعديد من التهديدات الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة، علاوة على العديد من التهديدات الأخرى النابعة من تقلص الموارد الطبيعية وزيادة السكان وتدهور البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة وانتشار الفساد وزيادة معدلات الهجرة غير الشرعية.

وترى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى أن المناخ الدولى يعكس قدرا كبيرا من عدم اليقين، وديناميكية عالية تكشف عن تهديدات وتحديات يمكنها أن تتزايد فى المستقبل، تتمثل فى :

١. **تهديدات من دول وأقاليم معادية** :حيث يمتلك عدد من الدول إمكانيات تمكنها من تهديد جيرانها والولايات المتحدة والاعتداء على مصالحها. وفى معظم الحالات تحاول تلك الدول الحصول على قدرات هجومية وأسلحة تدمير شامل نووية وكيماوية وبيولوجية ووسائل إيصالها.

الإدراك الأمريكي لتهديد الإرهاب

أ) عكست هجمات ١١ سبتمبر نقلة نوعية بالغة الأهمية في ظاهرة الإرهاب الدولي، أو ما يعرف بـ (الإرهاب الجديد)، وهو الإرهاب الذي تحركه الأيديولوجيات ذات الأساس الإثني المتطرف أو ذات الأساس الديني المتشدد، سواء الديانات السماوية أو الوضعية. ومن ثم يتسم بغموض الهدف السياسي، حيث من الصعب الوقوف على هدف سياسي محدد يحكم عمل جماعات الإرهاب الجديد، ويبدو أن الهدف هو الانتقام من الولايات المتحدة، حكومة وشعبا، من خلال إيقاع أكبر عدد من القتلى والضحايا في صفوفهم، بهدف معاقبتهم على ما تراه تلك الجماعات تحفظات على السياسة الأمريكية

ب) إن خطورة هذا الشكل من العمليات الإرهابية تنبع من اعتماده على استغلال نقاط القوة في المجتمع الأمريكي، وبالذات الانفتاح والتطور التكنولوجي بكافة أشكاله، بل وحتى وسائل الإعلام المتطورة، ولاسيما شبكات التليفزيون، التي تساعد في إشاعة الرعب من خلال البث الفوري للنتائج المدمرة للعمليات الإرهابية، وهو ما يفيد بشدة في مضاعفة فاعلية هذا النوع من العمليات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، تتمتع هذه الجماعات بخاصية الغموض والتخفي، بحيث يعتبر من الصعوبة بمكان رصد الجماعات الإرهابية، فهي عدو

٢. **التهديدات العابرة للقومية:** وتنشأ من قوى تعمل عادة خارج نطاق الدولة القومية وتؤدي إلى الإضرار بالمصالح الأمريكية والمواطنين الأمريكيين داخل الولايات المتحدة وخارجها. وأمثلة ذلك الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة وتجارة السلاح والرقيق والنساء والأطفال. كذلك التهديدات الموجهة إلى بنية الولايات المتحدة الأساسية والمعلوماتية من خلال التخريب الإلكتروني لنظم المعلومات والأنظمة المسيطرة عليها.

٣. **انتشار التكنولوجيات الخطرة ذات الاستخدامات العسكرية:** مثل أسلحة الدمار الشامل، والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، وتسريبها إلى الدول الأخرى ذات النوايا العدوانية، ومجموعات الإرهاب والجريمة المنظمة.

٤. **انهيار الدولة:** فبرغم كل الجهود الدولية من المتوقع أن تتعرض بعض الدول للانهيار وتصبح غير قادرة على توفير نظام صالح للحكم، وتصبح نتيجة لذلك مصدرا لعدم الاستقرار والنزاعات. بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك دولا أخرى ربما لن تعاني من الانهيار، لكنها تتبنى اتجاهات قومية أو طائفية أو قبلية متطرفة تدفعها لأن تتورط في جرائم التطهير العرقي والمذابح الجماعية مما يؤدي إلى حروب أهلية داخل وخارج الدولة نفسها.

٥. **أعمال المخابرات المعادية:** وتتضمن التهديد الناتج من أنشطة التجسس المعادية وجمع المعلومات بكل صورها والتي تستهدف القوات المسلحة الأمريكية، والقطاع الاقتصادي والدبلوماسي والتكنولوجي والتجاري.

٦. **التهديدات البيئية والصحية:** حيث يمكن للكوارث البيئية والأزمات الصحية أن تقوض استقرار ورخاء المواطنين الأمريكيين. ومن الممكن أن يؤدي انتشار أوبئة مثل السل والطاعون والإيدز وغيرها إلى مقتل أعداد من المواطنين أكثر مما يمكن أن يحدث من جراء الحروب.

ولدى تقييم هذه التهديدات، فإن اللافت للانتباه أن الإرهاب لم يُعامل باعتباره شكلا مستقلا بالغ الخطورة من أشكال التهديد في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، في فترة ما قبل ١١ سبتمبر، وإنما جرى التعامل

خفى ليس له مركز أو قاعدة عمليات أو مناطق تمركز واضحة، وإنما هو خصم عنيد يمتلك قدرة فائقة على المرونة والحركة.

ج) أن هذه النوعية من العمليات الإرهابية تتسم بخصائص متميزة ومختلفة عن إرهاب العقود السابقة من حيث التنظيم والتسليح والأهداف. فمن حيث التنظيم، تتسم جماعات الإرهاب الجديد بغلبة النمط العابر للجنسيات، حيث تضم أفرادا ينتمون إلى جنسيات مختلفة، ولا تجمعهما قضايا قومية، ولكن تجمعهما إيديولوجية دينية أو سياسية محددة، كما تنتقل هذه الجماعات من مكان إلى آخر، مما يجعل من الصعب متابعتها أو تعقبها أو استهدافها.

د) انه يتسم بكثافة التعبير عن الكراهية والرفض الشديد للآخر، وتتركز أهدافه فى إيقاع أكبر عدد من الخسائر، ماديا وبشريا، وليس فقط مجرد لفت النظر إلى المطالب السياسية والعقائدية، على غرار إرهاب السبعينيات والثمانينيات. كما يتسم بقدر كبير من العشوائية وعدم القابلية للتنبؤ.

هـ) إن الإرهاب الجديد قادر على استخدام منظومات تسليحية أكثر تطورا وتعقيدا، بما فى ذلك أسلحة الدمار الشامل، الكيماوية والبيولوجية والنووية والإشعاعية.

معه باعتباره مجرد شكل من أشكال التهديدات العابرة للقومية التى قد تتعرض لها الولايات المتحدة. وفى هذا الإطار، اكتفت الإدارة الأمريكية بمجموعة من الإجراءات التى حددتها استراتيجية الأمن القومى لمواجهة الإرهاب، وتتمثل فى القيام بجهود منسقة ومعاقبة الإرهابيين، وأنها سوف تظل مصممة على اعتقال الإرهابيين وتقديمهم للعدالة، ولن تقدم أى تنازلات لهم، وتحرص على استخدام جميع الآليات القانونية المتاحة لمعاقبة الإرهابيين الدوليين واستئصالهم وضرب شبكات الدعم والإسناد الخاصة لهم، وردع الدول التى تقدم لهم الدعم والمساندة، ومساعدة الحكومات الأخرى على تحسين قدراتها فى مجال مكافحة الإرهاب.

ولمواجهة التهديدات والمخاطر القائمة، بنت الولايات المتحدة استراتيجيتها للأمن القومى على أن تتولى قيادة العالم، حيث "يجب أن تقود فى الخارج حتى تحقق الأمن فى الداخل"، وهو ما يتطلب توفير الإمكانيات الضرورية للمؤسسات العسكرية والدبلوماسية والاستخباراتية. وفى ضوء أن تدخل أمريكا فى شئون العالم له حدوده التى لا يمكن تجاوزها، وإن توفير الموارد اللازمة لذلك يحكمها أولويات عديدة، فإن الاستراتيجية الأمريكية تؤكد على ضرورة التركيز على الفرص والتهديدات الأكثر اتصالا بالمصالح الأمريكية، وأن توجه الموارد فى الاتجاه الذى يمكن أن يحقق عائدا كبيرا.

ثالثا: دور القوة العسكرية فى تحقيق أهداف الأمن القومى الأمريكى

تركز الاستراتيجية الأمريكية على دور القوات المسلحة للولايات المتحدة، كمكون بالغ الأهمية فى استراتيجية الأمن القومى، ولكن دون أن يكون بديلا عن الأدوات الأخرى، الدبلوماسية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية والثقافية والتعليمية.

وتقوم هذه الاستراتيجية على أن الوجود العسكرى البحرى فى أعالى البحار والأنشطة العسكرية فى وقت السلم، يساعد فى ردع العدوان وبناء التحالفات، كما تفيد أيضا فى ضمان الاستقرار الإقليمى. وهى أداة

رئيسية للدور الأمريكى على الساحة الدولية. وفى الوقت نفسه، فإن الرادع النووى الأمريكى يفيد فى ردع العدوان، وضمان المصداقية للالتزامات الأمنية الأمريكية للحلفاء، وإضعاف الدافع لدى أولئك الذين يسعون إلى تطوير أو امتلاك أسلحة نووية، مع الالتزام بالحفاظ على القيادة الأمريكية فى الفضاء، والحفاظ على التفوق الأمريكى فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

وقد ركزت استراتيجية الأمن القومى الأمريكى، قبل هجمات ١١ سبتمبر ، على أن أعداء الولايات المتحدة ربما يركزون على الأهداف المدنية داخل الولايات المتحدة بوصفها الأكثر انكشافا، ولتجنب المواجهة بشكل مباشر مع القوة العسكرية الأمريكية. فانتشار التكنولوجيا العسكرية المتقدمة قد أتاح لكثير من الدول والجماعات الإرهابية فرصة امتلاك قدرات تدميرية واسعة أكثر من أى وقت مضى، فى صورة صواريخ باليستية وأسلحة دمار شامل ووسائل حديثة للهجوم على البنية الأساسية المادية والمعلوماتية للولايات المتحدة بغرض تدميرها وإحداث اضطراب وفوضى مالية واقتصادية.

وفى هذا الإطار، ركزت استراتيجية الأمن القومى الأمريكية على عدد من الوظائف الرئيسية للقوات المسلحة، سواء من أجل مواجهة التهديدات أو لحماية المصالح الأمريكية، وتتمثل تحديدا فى الدفاع ضد الصواريخ ، ومقاومة أنشطة التجسس الأجنبية، فى المجالات العسكرية والعلمية والتكنولوجية والاقتصادية، والاستعداد الداخلى لمواجهة أسلحة الدمار الشامل، عبر الاستمرار فى تطوير "برنامج لمكافحة الإرهاب المحلى، وحماية منشآت البنية الأساسية الحيوية، فى مجالات الطاقة والاتصالات والنقل والمياه والبنوك ، ووضع خطة شاملة لحماية البنية المعلوماتية الأساسية، على أن يتم تنفيذها بالكامل فى ديسمبر ٢٠٠٣، والتعامل مع حالات الطوارئ، وذلك من أجل حماية الأرواح والممتلكات، وتعبئة الأفراد والموارد والقدرات الضرورية ، والتعامل مع الأزمات الخارجية، والاستعداد للتعامل مع طائفة واسعة من التهديدات فى الخارج.

وتفرق استراتيجية الأمن القومى الأمريكى بين نوعين من الأزمات الخارجية؛ الأولى الأزمات الأصغر التى تتمثل فى المساعدة الإنسانية، وعمليات السلام، وفرض الحظر وإنشاء مناطق حظر الطيران، وإجلاء المواطنين الأمريكيين من مناطق الحروب والأزمات، ودعم الحلفاء الرئيسيين. والثانية الحروب الكبرى أو الحروب الرئيسية، والتى يمثل خوضها والانتصار فيها الاختبار الأكبر للقوات الأمريكية.

وتضع استراتيجية الأمن القومى الأمريكى قيودا على عملية استخدام القوات المسلحة، حيث يرتبط هذا الاستخدام بمستوى التهديد الذى تتعرض له المصالح الأمريكية. ففى حالة تعرض "المصالح الحيوية" للخطر يكون استخدام القوة حاسما وبصورة منفردة إذا لزم الأمر. أما فى حالة تعرض "مصالح أمريكية مهمة للخطر" فسوف تستخدم القوة الأمريكية عند فشل الوسائل الأخرى غير العسكرية، وعندما تزيد قيمة تلك المصالح على المخاطر المتوقعة، مع ضمان النجاح فى تنفيذ المهمة. وفى تلك الظروف سوف يحرص التحرك الأمريكي على أن يكون متسقا مع التحرك الدولى، بدون التردد عن القيام بعمل منفرد إذا كان ذلك ضروريا.

أما إذا كانت المصالح المراد الحفاظ عليها أو دعمها أقل أهمية، أو ذات طابع "إنسانى"، فسيتم الاستعانة بالقوات المسلحة لما تمتلكه من إمكانيات، وليس بسبب قدراتها القتالية، مع شريطة أن يكون قد جرى استنفاد البدائل الأخرى، وعلى أن يكون الهدف واضحا، والتوقيت محددا، ولا تشكل خطرا كبيرا على أرواح الجنود الأمريكيين.

رابعا : تحولات استراتيجية الأمن القومى فى ظل إدارة بوش

جاءت إدارة جورج بوش، إلى السلطة فى بداية عام ٢٠٠١، بأفكار جديدة فى مجال الدفاع والأمن القومى،

وركزت على إدخال تعديلات مهمة على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، حتى قبل وقوع هجمات ١١ سبتمبر. وانصبت هذه التعديلات تحديدا على ثلاثة مجالات رئيسية، هي: بناء القوات المسلحة، ودور القوة العسكرية في تحقيق أهداف الأمن القومي، وتحديد مصادر التهديد. وقد اندرجت معظم هذه التعديلات ضمن عملية المراجعة الدورية التي تتم كل ربع قرن Quadrennial Review للسياسة الدفاعية الأمريكية، والتي كان النقاش السياسي والعسكري والعلمي قد احتدم بشأنها منذ أواخر التسعينيات.

وقد استمدت هذه التعديلات قوة الدفع أساسا من عدد من الاعتبارات الهامة، يأتي في مقدمتها أن إدارة جورج بوش الجمهورية أعطت أولوية قصوى لقضايا الدفاع والأمن القومي، بدرجة أكبر من إدارة بيل كلينتون الديمقراطية السابق، وعلى هذا الأساس، شهدت السياسة الدفاعية، كمكون هام من مكونات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، تحولات هامة في الشهور الأولى من حكم إدارة جورج بوش، تمثلت في:

١. **التركيز على زيادة القدرات الحركية للقوات المسلحة**، من خلال بناء جيش أخف وإدخال أفكار ومفاهيم قتالية جديدة، حيث تبنى الرئيس بوش موقفا يقوم على أن المؤسسة العسكرية الأمريكية مازالت منظمة بدرجة كبيرة لمواجهة تهديدات الحرب الباردة، أكثر من مواجهة تحديات قرن جديد، ولخوض عمليات عسكرية تعكس العصر الصناعي، أكثر من خوض معارك عصر المعلومات. ولذلك، ركزت السياسة الدفاعية في بداية عهد بوش على ضرورة بناء القوات الأمريكية بحيث تكون أخف في الحركة وأكثر قدرة على القتال والانتشار السريع في مسافات بعيدة، وذلك بهدف امتلاك القدرة على التعامل مع عالم سريع التغير، بما في ذلك تقليل الاستعداد لخوض حروب تقليدية، في مقابل التركيز على التعامل مع أوضاع أكثر تعقيدا، مثل الصراعات منخفضة الحدة والدفاع عن تايوان في مواجهة حصار صيني، أو إبقاء مضيق هرمز مفتوحا أمام الملاحة الدولية.

٢. **التركيز على برنامج الدفاع الصاروخي**، حيث يستحوذ هذا البرنامج على الأهمية المحورية في السياسة الدفاعية لإدارة جورج بوش، من أجل مواجهة التهديدات والأخطار الناجمة عن اتساع نطاق الانتشار الصاروخي لدى الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة (دولا مارقة)، مثل كوريا الشمالية وإيران والعراق، وذلك في ظل قناعة كبرى بأن هذا التهديد يعتبر الأكثر خطورة على الأمن القومي الأمريكي في المستقبل القريب.

ولذلك، فقد تبنت إدارة بوش منذ البداية موقفا طموحا للغاية من بناء نظام متكامل للدفاع الصاروخي، يقوم على الإسراع فورا في بناء نظام متعدد للدفاع الصاروخي دفعة واحدة، يكون مؤلفا من صواريخ اعتراضية منطلقة من البر ومن سفن بحرية أو قواعد بحرية، بالإضافة إلى أسلحة ليزر منطلقة من طائرات. وقد حصلت إدارة بوش من الكونجرس على مبالغ إضافية لسد العجز في الميزانية الدفاعية لعام ٢٠٠١ تقدر بـ ٥,٩ بليون دولار، ذهب أغلبها لأغراض مواصلة برنامج الدفاع الصاروخي.

٣. **إعطاء أولوية أكبر لمسرح العمليات الآسيوي**، وينطوي هذا التطور على أهمية قصوى في الاستراتيجية الأمريكية، لأنه يعني حدوث تغير جذري في السياسة الدفاعية الأمريكية التي ظلت تركز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على مسرح العمليات الأوروبي من أجل منع اجتياح سوفيتي لدول غرب أوروبا أثناء الحرب الباردة.

وينطلق هذا التحول من أن هناك طائفة متنوعة من التهديدات والتحديات التي تواجه الولايات المتحدة في تلك المنطقة، يأتي في مقدمتها: النفوذ المتزايد لكل من الصين والهند، واحتمالات إعادة توحيد الكوريتين،

والتوتر الهندى - الباكستانى، ووجود طائفة واسعة من المنازعات الحدودية الإقليمية. وتركز السياسة الأمريكية الجديدة فى آسيا على عنصرين رئيسيين هما : تطوير الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا، وبناء علاقات مشاركة شاملة مع الدول التى تمتلك قوات قادرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية.

وهناك أربعة مجالات رئيسية للتركيز الأمريكى على مسرح العمليات الآسيوى تتمثل فى :

أ- العمل على احتواء الصين ، فبالرغم من افتقار الصين إلى الكثير من مقومات القوة العظمى، إلا أن مكانتها المتزايدة تعتبر الهاجس الأكبر أمام الفكر الاستراتيجى الأمريكى.

ب- الحاجة إلى الاقتراب من المنطقة من أجل مراقبة التطورات فى روسيا وجمهوريات آسيا الوسطى، سواء من أجل احتواء أى صراعات محتملة فى المنطقة، أو للتعامل مع احتمالات وصول نظم حكم قومية متطرفة فى تلك الجمهوريات.

ج- الرغبة فى المشاركة فى عملية استغلال موارد بحر قزوين، الذى يثير قضايا عديدة بين الدول المطلة عليه، لاسيما تقاسم ثروات البحر النفطية، التى تحددها بعض التقديرات بحوالى ٢٠٠ مليار برميل.

د- امتلاك القدرة على السيطرة على حركة التفاعلات الاستراتيجية فى جنوب آسيا.

٤- **تعديل السياسة النووية**، حيث ركزت إدارة بوش على إدخال تعديلات على الاستراتيجية النووية الأمريكية، وبالذات من حيث الاستعداد لإجراء خفض من جانب واحد للترسانة النووية إلى أقل مستوى يمكن أن تسمح به اعتبارات الأمن القومى الأمريكى، بل وخفض عدد الرؤوس النووية الأمريكية حتى عن العدد الذى تحدده معاهدة ستارت ٢، ولكن مع إمكانية التراجع عن هذا الخفض إذا كان ذلك مطلوبا من منظور المصالح الأمريكية. وفى الوقت نفسه، تركز إدارة بوش على تحديث الترسانة النووية الأمريكية التى تدهورت بنيتها الأساسية، وأصبحت غير قادرة حاليا على إنتاج سلاح نووى جديد، كما تحتفظ إدارة بوش لنفسها بالحق فى استئناف التجارب النووية الأمريكية، إذا احتاجت إلى ذلك من أجل تحديث أسلحتها النووية، ومن أجل التأكد من فعالية هذه الأسلحة. وأخيرا، فإن المؤسسة العسكرية الأمريكية اتجهت نحو تخفيض عدد الأهداف التى يمكن توجيه الرؤوس النووية الأمريكية إليها فى حالة الحرب مع روسيا، وإضافة عدد صغير من الأهداف الجديدة فى الصين.

٥- **تعديل أسس بناء القوات المسلحة الأمريكية**، إذ تم التراجع عن مبدأ خوض حربين أساسيتين فى آن واحد، باعتبار انه - حسب إعلان وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد رسميا أمام الكونجرس الأمريكى فى يونيو ٢٠٠١ - أنه تسبب فى حدوث ضغط عنيف على الإنفاق العسكرى واستخدام القوات، كما أن القوات الأمريكية لا تمتلك أسطول نقل جوى قادرا على خوض الحرب فى مسرحى قتال رئيسيين. أما المبدأ الجديد لبناء القوات فيركز على الانتصار بصورة حاسمة فى حرب رئيسية واحدة، مع الاكتفاء بتنفيذ عدد من العمليات الأصغر فى مناطق أخرى من العالم.

وقد شكلت هذه التحولات الركيزة الأساسية لخطة الإصلاح العسكرى التى بدأت إدارة بوش فى تطبيقها، وتضمنت هذه الخطة تحولات جذرية فى هيكل وحجم واستخدام القوات المسلحة الأمريكية بصورة غير مسبوقة منذ عقد الستينيات. وجرى التركيز فيها على إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية يتجاوب مع التحديات والتهديدات الجديدة لعالم جديد، مع دفع التفوق التكنولوجى الأمريكى فى المجال العسكرى إلى مستويات جديدة لا تستطيع أى قوة دولية أخرى ارتيادها ومنافسة الولايات المتحدة فيها، بما يساعد على إدامة وإبقاء مكانتها كقوة عظمى وحيدة على الساحة فى فترة ما بعد الحرب الباردة لأطول فترة ممكنة.

خامسا : انعكاسات أزمة سبتمبر على أولويات الدفاع والأمن القومى

عندما وقعت هجمات ١١ سبتمبر، كانت خطة الإصلاح العسكرى الأمريكى ما زالت فى طور الإعداد، ولم يكن قد أعلن منها سوى الخطوط الرئيسية فقط. وعلى الرغم من أن الحرب الأمريكية ضد الإرهاب أدت إلى تراجع الحديث عن هذه الخطة، إلا أن العديد من المبادئ الجديدة فى استراتيجية الأمن الجديدة كانت قد وجدت طريقها إلى التنفيذ فى الحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان.(أنظر القسم الخاص بالعمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان).

أدت الهجمات إلى إعطاء الأولوية المطلقة لأغراض الدفاع والأمن القومى، بما فى ذلك الاستعداد لخوض غمار حرب طويلة ضد "الإرهاب". وأصبح الدفاع يفوق فى أهميته أهداف الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة. صحيح أن الاثنين يرتبطان ارتباطا عضويا ببعضهما البعض، وبدون صيانة الأمن القومى سوف يستحيل تحقيق الرفاهية، كما أن الوفرة الاقتصادية تساعد بصورة أفضل على تحقيق الأمن القومى، إلا أن فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر شهدت توسعا فى النشاط العسكرى للقوات المسلحة الأمريكية بغض النظر عما يسببه ذلك من عبء ضخم على الميزانية، ولم يكن مطروحا قط مسألة ما إذا كانت هذه الزيادة فى الإنفاق العسكرى سوف تتسبب فى حدوث عجز فى تلك الميزانية.

وفى هذا الإطار، فإن هجمات ١١ سبتمبر أدت إلى إعادة تحديد الأمن القومى الأمريكى، ولاسيما فى مجالات تعديل الأوزان النسبية لمصادر التهديد فى اتجاه المزيد من التركيز على اعتبارات الدفاع عن العمق الداخلى للولايات المتحدة وصيانة الأمن الداخلى، ومراجعة أسس تشكيل القوات، والتأكيد على أهمية برنامج الدفاع المضاد للصواريخ. وسوف نتناول هذه التحولات على النحو التالى:

١. تعديل مدركات التهديد

فقد أدت هجمات ١١ سبتمبر إلى تعديل مدركات التهديد التى تواجه الأمن القومى الأمريكى، ولاسيما من حيث أنها أكدت على أن التهديدات التى يتعرض لها الأمن الداخلى للولايات المتحدة، النابعة عن العمليات الإرهابية، تزيد فى خطورتها عن التهديدات الخارجية.

هذا الإدراك الذى استجد مع هجمات ١١ سبتمبر قاد إلى صعود الوزن النسبى للإرهاب كمصدر للتهديد، بحيث بات التهديد الأكثر خطورة على الإطلاق للأمن القومى الأمريكى، وهو ما أوضحه الرئيس جورج بوش حين أعلن أن "وقف الإرهاب ومحاسبة الدول التى ترعاه أصبحا التركيز الرئيسى للإدارة الأمريكية"، مما يشير إلى أن تلك الهجمات جعلت مكافحة الإرهاب بمثابة الموضوع الرئيسى للسياسة الخارجية الأمريكية. وفى الوقت نفسه، اتجهت الإدارة الأمريكية نحو تنفيذ توجيه آلتها العسكرية نحو محاربة الجماعات الإرهابية، والدول التى تتهمها بمساندة الإرهاب، كما قامت بتنفيذ طائفة واسعة للغاية من الإجراءات الرامية إلى التصدى لأى عمليات إرهابية فى المستقبل، وفى مقدمة ذلك الاهتمام بحماية البنية الأساسية للولايات المتحدة وتقوية نظام الدفاع المدنى وتعزيز أجهزة الاستخبارات وفرض القانون، جنبا إلى جنب مع تعزيز دور قوات الحرس الوطنى وقوات الاحتياط فى مجال حماية الأمن الداخلى، وتوفير درجة أكبر من الحماية للحدود والسواحل ومنشآت البنية الأساسية الحيوية فى الولايات المتحدة من خلال شبكة كثيفة للدفاع الجوى والصاروخى.

٢. بناء القوات وتطوير المفاهيم القتالية

ارتباطا بالنقطة السابقة، فإن التهديدات الإرهابية التى عكستها هجمات ١١ سبتمبر أكدت على الحاجة إلى بناء قوات أخف، وأكثر قدرة على الحركة، وأكثر قدرة على خوض هذه النوعية من الصراعات غير التقليدية. وتنبع أهمية هذه المسألة من أن القوات المسلحة للولايات المتحدة والدول الغربية ما تزال مبنية بالكامل بصورة تقليدية، بغرض الاستعداد لخوض الحروب النظامية التقليدية، وهو ما لا يتوافق مع طبيعة الحرب الجديدة ضد الإرهاب، والتى تعتبر حربا غير تقليدية، وتحتاج بالتالى إلى وسائل غير تقليدية لخوضها والانتصار فيها. ويرتبط بما سبق أيضا أن المفاهيم القتالية والعقائد العسكرية لتلك الدول كانت ما تزال غير قادرة على توفير استراتيجيات ملائمة للعمل العسكرى فى الصراع ضد الإرهاب.

وخلال فترة ما قبل ١١ سبتمبر، كانت المؤسسة العسكرية الأمريكية قد بدأت بالفعل فى تطوير العديد من الأفكار الخاصة بزيادة القدرات الحركية للقوات الأمريكية، ثم جاءت الحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان فرصة مثالية لتطبيق العديد من الأفكار القتالية والنظم التسليحية الجديدة، بل أن هذه الحملة كانت بمثابة تطبيق نموذجى لما يعرف بـ "الثورة فى الشئون العسكرية"، والتى ترتبط بالثورة الممتدة فى تكنولوجيا المعلومات، والتى أثرت بصورة حاسمة على التكنولوجيا العسكرية والاستراتيجيات العسكرية.

٣. الجدل بشأن برنامج الدفاع الصاروخى

حيث أثارت هجمات ١١ سبتمبر الجدل مرة أخرى حول مدى ضرورات برنامج الدفاع الصاروخى. ففى مواجهة اتجاه أقلية رأت ان البرنامج المذكور لن يكون فعالا فى مواجهة العمليات الإرهابية، ودعت إلى زيادة الاهتمام بالجهود الرامية إلى التصدى للهجمات الإرهابية التى تستهدف العمق الداخلى للبلاد مستقبلا، دافع آخرون، وكانوا الأكثر، عن البرنامج لاعتبارات عديدة، أبرزها أن هجمات ١١ سبتمبر تؤكد من وجهة نظرهم على ضرورة بلورة سياسة شاملة لصيانة الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، وأن من الضرورى أن تضع هذه السياسة فى اعتبارها امتلاك القدرة على التصدى لجميع أنواع التهديد فى المستقبل، سواء بواسطة الطائرات الانتحارية أو الصواريخ الباليستية أو القوات التقليدية أو الهجمات الإرهابية، على ان يتم التحسب من احتمال أن تنجح الجماعات الإرهابية مستقبلا فى امتلاك الصواريخ الباليستية، سواء من خلال شرائها أو تطويرها بالجهود الذاتية، لغرض استخدامها فى الهجوم على الولايات المتحدة.

وقد واصلت الإدارة الأمريكية اهتمامها ببرنامج الدفاع الصاروخى، وذلك عبر تنفيذ خطة للانتهاء من تطوير هذا البرنامج خلال أربع سنوات، ولو على الأقل تطوير نسخة بدائية منه بحلول عام ٢٠٠٥، مع إمكانية نشره للاستخدام العملياتى بحلول عام ٢٠٠٨. وقد أجريت بالفعل أول تجربة للدفاع الصاروخى فى ١٤ يوليو ٢٠٠١، حيث نجح الصاروخ الاعتراضى فى إسقاط صاروخ باليستى مهاجم فوق المحيط الهادئ عقب ٢٠ دقيقة من إطلاقه، وهو ما قدم دعما قويا لخطط إدارة بوش الطموحة فى مجال الدفاع الصاروخى. وفى الفترة اللاحقة، اضطرت إدارة بوش إلى إلغاء الشق البحرى من هذا البرنامج، الذى يقوم على تطوير وإنتاج ونشر منظومات اعتراضية منطلقة من قواعد بحرية أو من سفن بحرية، وذلك بسبب الصعوبات الفنية وارتفاع التكلفة المادية، مع الاكتفاء بالمنظومات الاعتراضية التى تنطلق من القواعد البرية والمنظومات التى تنطلق من الطائرات.

٤ ـ الانتشار العسكرى الأمريكي فى الخارج ومواجهة "التنظيمات الإرهابية"

حيث تخلت إدارة بوش عن السياسة التى سبق تطبيقها منذ مطلع التسعينات بإخلاء العديد من القواعد العسكرية لاسيما فى بعض الدول الآسيوية كالفلبين وتايلاند وتخفيض عدد القوات الامريكية كما حدث فى القواعد العسكرية فى كوريا الجنوبية، وجرى تطبيق سياسة جديدة لبناء قواعد مختلفة لتمركز القوات الأمريكية انطلاقا من أفغانستان وعدد من دول آسيا الوسطى مثل أوزبكستان وقرغيزيا، إضافة الى التوسع فى منح المعدات العسكرية وقوات خاصة ومدربين عسكريين لعدد من الدول التى تقوم بمحاربة التنظيمات والجماعات الموسومة بالإرهاب ، وهو ما حدث فى كل من اليمن والفليبين وجورجيا.

سادسا : الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة

على الرغم من أن الإدارة الأمريكية ركزت بقوة على شن حرب واسعة على الإرهاب على الساحة الدولية، عقب هجمات ١١ سبتمبر، وسعت إلى حشد التأييد الدولى لهذه الحرب، فإن الإجراءات الداخلية التى قامت بها الإدارة الأمريكية على صعيد تعزيز الأمن كانت شديدة العمق والكثافة، بصورة ربما تفوق تلك التى قامت بها فى الخارج. وقد سعت جهود تعزيز الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة إلى تحقيق العديد من الأهداف، أبرزها الحيلولة دون وقوع المزيد من العمليات الإرهابية، باعتبار ذلك الهدف الأكثر إلحاحا أمام الإدارة الأمريكية، ومعالجة الثغرات التى كشفت عنها الهجمات، بالإضافة إلى العمل على تحقيق هدف نفسى رئيسى يتمثل فى توفير إحساس أكبر بالأمن للمواطن الأمريكى الذى فقد قدرا كبيرا من ثقته فى قدرة حكومته المنتخبة على تحقيق الأمن.

١ـ هجمات ١١ سبتمبر والأمن الداخلى الأمريكى

انطوت هذه الهجمات على العديد من الدلالات بالنسبة للأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، ويتمثل أبرزها فى:

أ. إن الولايات المتحدة لم تعد فى مأمن من الهجمات الخارجية وعمليات الإرهاب الضخمة واسعة النطاق، وذلك بعد أن ظلت لسنوات طويلة محصنة ضد أى اعتداءات خارجية على الأراضى الأمريكية، ومحاطة بمحيطين شاسعين وجارتين مسالمتين من الشمال والجنوب. ولذلك، فقد أدت هجمات ١١ سبتمبر إلى حدوث صدمة عنيفة لدى الرأى العام الأمريكى، وازدياد الإحساس بعدم الأمن لدى المواطنين الأمريكيين، وباتت قضية الأمن الداخلى مطروحة فى الولايات المتحدة بصورة أكبر بكثير من أى فترة مضت.

ب. العجز عن الكشف المسبق عن العملية أثناء مرحلة التخطيط والإعداد، على الرغم من الإمكانات الضخمة لأجهزة الأمن والاستخبارات الأمريكية.

جـ. ضعف قدرة أجهزة الأمن الأمريكية على التصدى السريع للعمليات الإرهابية فور وقوعها، حيث كشفت هجمات سبتمبر عن وجود ثغرة ضخمة فى الدفاع الجوى حول المراكز الحيوية فى الولايات المتحدة، وبدا ذلك واضحا فى الهجوم على مقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، كما كشفت الهجمات عن ضعف فاعلية إجراءات الأمن على الرحلات الداخلية فى المطارات الأمريكية.

ولذلك، أصبحت مسألة الأمن الداخلى أو ما يعرف بـ (الدفاع عن الأرض الأمريكية) الشغل الشاغل ليس فقط للإدارة الأمريكية، ولكن أيضا للمجتمع الأمريكى بكل فعالياته. وأصبحت هذه المسألة موضوعا لمناقشات ومؤتمرات ومداولات لا نهاية لها فى كافة الأوساط السياسية والعسكرية والأمنية والإعلامية والأكاديمية.. وغيرها. وقد

خلصت معظم هذه المناقشات الواسعة إلى ضرورة تطوير استراتيجية الدفاع عن الأرض الأمريكية، مع التركيز على أربعة مجالات رئيسية هى: حماية البنية الأساسية للبلاد، وتقوية الدفاع المدنى ضد الإرهاب، وتحسين قدرات أجهزة الاستخبارات ومؤسسات تطبيق القانون، وتطوير العمليات العسكرية فى مجال محاربة الإرهاب.

٢. إجراءات تعزيز الأمن الداخلى

تنوعت الإجراءات التى قامت بها الإدارة الأمريكية، عقب هجمات ١١ سبتمبر، ما بين نوعين رئيسيين، **الأول** يتمثل فى الإجراءات الأمنية العاجلة المتعلقة بتسيير دوريات جوية وبحرية مكثفة، وتعزيز إجراءات الأمن فى المطارات، وحماية البنية الأساسية الخاصة بالغذاء والمياه، وزيادة دوريات الشرطة حول خطوط البترول والغاز الطبيعى، وحماية البنية الأساسية فى مجال المواصلات والطرق، وتخزين الأدوية والأمصال، وتأمين المنشآت الحيوية، ولاسيما المفاعلات النووية ومحطات الكهرباء الضخمة.

أما النوعية **الثانية** من الإجراءات، فهى تتعلق بالإجراءات طويلة المدى الخاصة بتعزيز الأمن الداخلى وزيادة قدرة أجهزة الأمن الأمريكية فى مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما تمثل فى :

أ - **تشكيل قيادة عسكرية للأمن الداخلى فى الولايات المتحدة**، دفعت هجمات ١١ سبتمبر فى اتجاه تعديل وتطوير هيكل القيادة الموحدة للقوات المسلحة الأمريكية. وجرى فى هذا الإطار طرح فكرة تشكيل قيادة جديدة لأمريكا الشمالية تتولى مهام الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، علاوة على إمكانية مد نطاق عمل هذه القيادة إلى قارة أمريكا الشمالية ككل. ففى فترة ما قبل ١١ سبتمبر، كانت البيئة الداخلية فى الولايات المتحدة عموما تعارض بقوة استخدام القوات المسلحة الاتحادية فى مهام متعلقة بالأمن الداخلى، حيث ظل المجتمع المدنى ككل، يصر على فرض حدود قانونية على استخدام القوات الأمريكية فى مهام داخلية، كما ظل يرفض بقوة إقحام القوات المسلحة فى قضايا داخلية تقع فى إطار مسؤولية هيئات الطوارئ المدنية وجهات الضبط القضائى والمؤسسات الصحية، وذلك خوفا من أن يؤدى نشر القوات المسلحة داخل البلاد إلى تهديد حقوق المواطنين الأمريكيين. ولم يكن هذا الموقف قاصراً فقط على المجتمع المدنى، بل أن قادة القوات المسلحة الأمريكية أنفسهم عارضوا فكرة تشكيل قيادة مركزية مسؤولة عن الأمن الداخلى.

ولذلك، كانت مهام الأمن الداخلى ومكافحة الإرهاب فى الولايات المتحدة، فى فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، تقع على عاتق العديد من الهيئات الداخلية والإقليمية، بما فيها قوات الشرطة ورجال الإطفاء والأطباء وغيرهم. وكانت تلك الجهات تقوم بالدور القيادى فى تلك العمليات، فى حين أن دور وزارة الدفاع الأمريكية كان محدوداً، ولم يكن يتم الاعتماد على القوات المسلحة إلا باعتبارها الملاذ الأخير، وكان يتم استدعاء قوات الحرس الوطنى الأمريكية من أجل القيام بمهام الأمن الداخلى فى حالة عجز أو عدم كفاية الهيئات الداخلية المذكورة عن القيام بالمهام المطلوبة بمفردها. وكان هذا الموقف قائما على ضرورة أن يقتصر دور القوات المسلحة الأمريكية على القيام بأعباء الأمن فى الخارج، ولاسيما أن تلك القوات منتشرة بأحجام مختلفة فى حوالى ١٠٠ دولة حول العالم، للقيام بمهام مختلفة، سواء من أجل القيام بعمليات عسكرية هجومية أو عمليات لحفظ السلام والتدخل الإنسانى، أو الانتشار الأمامى المتقدم للقوات فى المناطق الحيوية من العالم.

أما فى فترة ما بعد هجمات ١١ سبتمبر، فقد شاركت القوات المسلحة الأمريكية فى عمليات حفظ الأمن الداخلى من خلال نشر آلاف الجنود الأمريكيين على ما يزيد عن ٤٠٠ ميناء جوى فى مختلف أنحاء البلاد، ضمن خطة لردع الجماعات الإرهابية، ولتوفير الأمن للشعب الأمريكى فى ما يتعلق بسلامة السفر جواً، كما جرى أيضا

تنظيم عمليات مستمرة وروتينية للمراقبة الجوية فوق أجواء واشنطن ونيويورك وأكثر من عشرين مدينة أخرى. وفى ظل هذه الظروف، تضاءلت حدة المعارضة من جانب المجتمع المدنى الأمريكى لمشاركة القوات المسلحة فى شئون الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة.

وفى هذا الإطار، برزت إشكالية البحث عن إطار تنظيمى جديد لتنسيق مشاركة القوات المسلحة الأمريكية فى شئون الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة. وارتبط هذا الإجراء بالأولوية المعطاة للحرب ضد الإرهاب من جانب إدارة الرئيس جورج بوش، وإمكانية تعرض الولايات المتحدة لهجمات إرهابية داخلية فى المستقبل، وهو ما أدى إلى نشوء الحاجة إلى إجراءات رقابية تشمل الجو والبحر والبر.

ولدى طرح هذه الفكرة، كان هناك بديلان مطروحين أمام وزارة الدفاع الأمريكية لتعزيز دور القوات المسلحة فى شئون الأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، وهما:

البديل الأول، يقوم على إسناد مسئولية الدفاع الداخلى فى الولايات المتحدة إلى إحدى أكبر القيادات أو اثنتين منهما، والتى تتمركز بالفعل داخل الولايات المتحدة، سواء كانت قيادة الدفاع الجوى الأمريكى، التى تتمركز فى ولاية كولورادو، والتي تتحمل مسؤولية حماية أجواء الولايات المتحدة، أو قيادة القوات المشتركة في فيرجينيا، والتي تتحمل مسئولية حراسة السواحل القريبة من أمريكا الشمالية، والدفاع البرى عن الولايات المتحدة.

البديل الثانى، يقوم على تشكيل هيئة قيادة جديدة تماماً، بما ينطوى على تخصيص نفقات وكوادر إضافية لهذا الغرض. وعلى الرغم من أن البعض رأوا أن هذا البديل سوف يؤدى إلى المزيد من الأعباء المادية واستنزاف القدرات البشرية للقوات المسلحة الأمريكية، فإن وزير الدفاع دونالد رامسفيلد عبر عن قناعته بأن تشكيل قيادة جديدة سوف يكون أفضل من تحميل قيادة حالية مسؤوليات إضافية، لأن قيادتى الدفاع الجوى والقوات المشتركة لديها بالفعل العديد من المهام الحيوية، وربما لا يكون فى مقدورها القيام بالمزيد من المهام.

وقد تقرر بالفعل تشكيل هذه القيادة الجديدة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

أ. تشكيل قيادة عليا تتولى تنسيق جهود القوات المسلحة الأمريكية من أجل توزيع المهام المتعلقة بتعزيز الأمن الداخلى للولايات المتحدة.

ب. تعيين ضابط برتبة جنرال فى موقع مسئول عن نشر قوات، بما فى ذلك قوات برية وبحرية وجوية، تتولى مراقبة أجواء مدن الولايات المتحدة والقيام بدورات بحرية حول السواحل الأمريكية ونشر قوات تابعة للحرس الوطنى من أجل الإشراف الأمنى على الموانئ الجوية ونقاط التفتيش الحدودية.

ج. تحقيق الانسياب فى التسلسل القيادى، إذ أن إنشاء قيادة لأمريكا الشمالية سوف يجعل هيكل القيادة العسكرية الأمريكى أكثر تكاملا، وممتدا عبر الكرة الأرضية بالكامل.

وتتحدد أهداف هذه القيادة الجديدة فى: الدفاع عن الأرض الأمريكية، والنهوض بمهام قيادة الدفاع الفضائى لأمريكا الشمالية، والتى تضم الولايات المتحدة وكندا، وسوف تكون القيادة الشمالية الجديدة مسئولة عن الدفاع البرى والجوى والفضائى والبحرى، وسوف تتكامل أنشطة هذه القيادة مع الهيئات المدنية ليس فقط فى حالات العمليات الإرهابية، ولكن أيضا فى حالات الكوارث. على الرغم من أن هذه القيادة الجديدة سوف تركز عملها أساسا على الأمن الداخلى للولايات المتحدة، إلا أن عملها ربما يمتد من الناحية الجغرافية إلى ما وراء حدود الولايات المتحدة، لتشمل كلا من كندا والمكسيك وأجزاء من منطقة البحر الكاريبى والمياه القريبة فى المحيط الأطلنطى والهادى.

ب. تعزيز قوانين مكافحة الإرهاب، حيث شرعت الإدارة الأمريكية فى سن حزمة من القوانين الجديدة الخاصة

بالأمن ومكافحة الإرهاب، وكان من أبرزها قانون مكافحة الإرهاب، الذى صدر فى أكتوبر ٢٠٠١، بهدف تعزيز قدرة سلطات الأمن الأمريكية فى مجال مكافحة الإرهاب. ومن أهم المواد التى يتضمنها هذا القانون:

١) إعطاء المدعى العام الأمريكى سلطة احتجاز الأجانب المشكوك في قيامهم بأنشطة إرهابية لمدة سبعة أيام دون توجيه اتهام لهم.

٢) إعطاء السلطات الفيدرالية الحق فى التنصت على أجهزة التليفون المختلفة التي يستخدمها الإرهابيون المشتبه فيهم، بما فى ذلك التنصت على التليفونات المحمولة وليس الخطوط الثابتة فقط.

٣) السماح لسلطات الأمن الحصول علي تسجيلات الاتصالات عن طريق البريد الإليكترونى من الشركات التى تقدم خدمات الإنترنت.

٤) مشاركة أجهزة البحث الجنائى وأجهزة المخابرات المشاركة فى المعلومات المتعلقة بالإرهابيين.

٥) السماح لوزارة الخزانة بسلطات اكبر لتتبع الأرصدة المالية التى يشتبه فى أنها تستهدف تمويل عمليات إرهابية.

٦) زيادة أعداد قوات حرس الحدود على الحدود الشمالية للولايات المتحدة إلى ثلاثة أضعاف.

٧) زيادة عدد مفتشى الهجرة في كل نقطة من نقاط العبور علي الحدود الشمالية إلى ثلاثة أضعاف أيضا.

ويؤكد صدور هذا القانون على أن المجتمع الأمريكى وقع فى حالة من الهوس الأمنى فى فترة ما بعد ١١ سبتمبر، وأثرت هذه الحالة بالضرورة على طبيعة المجتمع الأمريكى كمجتمع ديمقراطى مفتوح. وعلى الرغم من أن العديد من الليبراليين ومنظمات حقوق الإنسان فى الولايات المتحدة وخارجها حذرت من أن تعزيز الأمن الداخلى ومكافحة الإرهاب يجب أن لا يكونا مبررا لانتهاك حقوق المشتبه فيهم، وشددت على ضرورة أن يتم ذلك بطرق "تتفق مع القيم الأمريكية، ومن دون السماح للإرهابيين أن يغيروا انفتاح المجتمع الأمريكى أو احترام الحكومة للحريات المدنية"، فإن أسلوب الإدارة الأمريكية فى التعامل مع تداعيات ١١ سبتمبر على الصعيد الداخلى فى الولايات المتحدة، انطوت على قدر كبير من العصف بمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية، سواء من حيث الاعتقال الواسع النطاق للعرب والمسلمين المشتبه فيهم فى الولايات المتحدة أو من حيث شيوع خطاب سياسى يشجع على معاداة العرب والمسلمين

٣. إنشاء مكتب للأمن الداخلى، فمن أبرز التطورات التى أسفرت عنها هجمات ١١ سبتمبر، الاتجاه نحو استحداث وزارة للأمن الداخلى فى الولايات المتحدة، حيث أعلن الرئيس جورج بوش فى ٢٠ سبتمبر عن إنشاء مكتب جديد تابع للبيت الأبيض أطلق عليه (مكتب الأمن الداخلى)، وجرى تعيين توم ريدج حاكم ولاية بنسلفانيا كمدير لهذا المكتب. وتتمثل مهمة هذا المنصب فى التنسيق بين ٥٠ وكالة وجهاز أمنى، لحماية أمن الجبهة الداخلية، خصوصا منع وقوع أعمال إرهابية جديدة متوقعة، والتعامل معها بسرعة إذا ما وقعت، جنبا إلى جنب مع المساعدة في أعمال التخابر ضد الإرهابيين ,وتطوير أجهزة وبرامج تدريبية للكشف عن الهجمات البيولوجية والكيماوية والنووية، وإعداد الأجهزة الصحية لمواجهة هجمات الإرهاب وخاصة ما يتعلق بسعة المستشفيات وتوفير مخزون كاف من الأدوية والأمصال، وزيادة الحماية للمنشآت الأساسية والبنية التحتية وخطوط الاتصالات وشبكات الكمبيوتر وكل وسائل المواصلات، وتوفير الحماية للغذاء والمياه التى قد تصبح هدفا للإرهاب، وتنسيق التدريبات اللازمة للاستعداد لأى هجوم إرهابى، والتعاون فى ذلك مع كل مستويات الحكومة حتى المستوى المحلى.

ولهذا الغرض، حصل توم ريدج على صلاحيات واسعة، وجرى تخصيص مكتب له فى البيت الأبيض، بالقرب من مكتب الرئيس بوش شخصيا، وأعطيت له صلاحية أن يرفع تقاريره مباشرة إلى الرئيس بوش بشأن المهمة الموكلة

إليه فى هذا المنصب، وهى مهمة محاربة الإرهاب فى الداخل. وقد جرى إنشاء مجلس للأمن المحلى، على غرار مجلس الأمن القومى، يتألف من ريدج الذي سيرأسه بصفته وزيرا للدفاع المدنى، والرئيس بوش، ونائبه تشيني ورؤساء عدة وكالات أمن واستخبارات أخرى مهمته الرئيسية هى محاربة الإرهاب في داخل الولايات المتحدة، وتقديم المشورة والمساعدة للرئيس فى كل ما يتعلق بجوانب الأمن الداخلى.

وقد واجهت مهام مسئول مكتب الأمن الداخلى العديد من التحديات، أبرزها بروز العديد من الشكوك بشأن مدى قدرة توم ريدج على التنسيق والإشراف على التعاون بين مكتب التحقيقات الفيدرالي (اف. بي.اي) والاستخبارات المركزية (سي. آي. ايه) علاوة على حوالي ٥٠ وكالة وجهاز أمنى واستخباراتى، كما كانت هناك مخاوف من أن هناك تعارضا بين مهام وزير الأمن الداخلى ومهام كبار المسئولين عن الأمن القومى ومدراء وكالات مهمة أخرى مثل (سي. اي ايه) و(اف. بي .اي). ومن ناحية أخرى، كانت هناك تحديات متعلقة بالخوف من أن يتضمن عمل وزارة الأمن الداخلى انتهاكا للحريات والحقوق المدنية، بسبب الصلاحيات الواسعة التي أعطيت للأجهزة الأمنية عقب ١١ سبتمبر.

وخلال أدائه لمهام عمله، اهتم توم ريدج بالدرجة الأولى بعمليات التنسيق فيما بين أجهزة ووكالات الأمن الأمريكية المختلفة. ومن أبرز المهام التى قام بها توم ريدج من خلال مكتب الأمن الداخلى ما يلى:

أ- إنشاء جهاز للتنسيق الاستخباراتى وتحليل المعلومات : يندرج إنشاء هذا الجهاز فى إطار العمل على تجميع وتنسيق عمل الوكالات الاستخباراتية الأمريكية وتطوير استراتيجية قومية شاملة للشؤون الأمنية في مجابهة الإرهاب. وقد نبعت أهمية وجود جهاز للتنسيق بين أجهزة الأمن الأمريكية من أن هجمات ١١ سبتمبر كشفت عن وجود مشاكل تتعلق بسرعة توزيع المعلومات المهمة فيما بين تلك الأجهزة، بالإضافة إلى صعوبة تقاسم المعلومات وقصور نظام تدقيق المعلومات.

وقد جرى افتتاح هذا الجهاز رسميا فى ديسمبر ٢٠٠١، من أجل القيام بتحليل المعلومات الخاصة بالتهديدات ومواقع ضعف شئون الأمن الداخلى، بالإضافة إلى تقاسم هذه المعلومات مع الوكالات الاتحادية الأمريكية، جنبا إلى جنب مع تنسيق طرق الرد على أى هجمات إرهابية.

ب- ابتكار نظام جديد للإنذار بشأن احتمالات وقوع هجمات إرهابية: منذ أواخر عام ٢٠٠١، ركزت أجهزة الأمن الأمريكية على تطوير نظام متكامل للإنذار بشأن احتمالات وقوع هجمات إرهابية، مع تحديد الإجراءات التى يتعين القيام بها فى كل مستوى من مستويات الإنذار. وقد نبعت أهمية تطوير هذا النظام من الرغبة فى الاستجابة لطلبات السلطات الأمنية الأمريكية بشأن ضرورة حصولها على التوجيهات والإرشادات اللازمة للتعامل مع حالات التأهب التى تعلنها السلطات الاتحادية عقب هجمات ١١ سبتمبر، حيث لم يكن هناك جدوى من وضع تلك الأجهزة فى حالة تأهب إذا لم يجر اطلاعها على ما يجب اتخاذه من خطوات ودرجة التعامل المطلوبة مع الإنذار المعلن.

ويقوم هذا النظام على خمس درجات مختلفة مع اعتماد لون محدد لكل مستوى، بما يساعد على تحديد ما يجب على المسئولين المحليين والسكان من الإجراءات والترتيبات للتعامل مع أى أخطار محتملة مستقبلا. وعلى الرغم من أن هذا النظام الجديد يمثل إطارا قوميا للإنذار على مستوى الولايات المتحدة، فإنه يتسم أيضا بالمرونة عند تطبيقه على المستويات المحلية بشأن المخاطر التى تتهدد مدينة أو ولاية أو قطاعا أو صناعة، كما يتضمن النظام الجديد مفردات مشتركة تمكن المسؤولين على مختلف المستويات الحكومية من الاتصال بسهولة، سواء كان ذلك مع بعضهم بعضا أو مع السكان، فضلا عن أن النظام المشار إليه يسمح للحكومة والمواطنين باتخاذ الخطوات الضرورية إزاء التعامل مع هذه المخاطر.

وطبقا للنظام الجديد، فإن مستويات المخاطر حسب ترتيبها هى:

- اللون الأخضر: يشير إلى حالة تأهب متدنية وخطر إرهاب متدن.
- اللون الأزرق: يشير إلى حالة تأهب حذر وخطر عام.
- اللون الأصفر: يشير إلى حالة تأهب مرتفع وخطر كبير.
- اللون البرتقالى: يشير إلى حالة تأهب قصوى وخطر عال.
- اللون الأحمر: يشير إلى أقصى حالات التأهب واعلى مستويات الخطر.

وعلى الرغم من كثافة وتنوع الإجراءات التى قامت بها الإدارة الأمريكية على صعيد حفظ الأمن الداخلى، فإن الكثير هذه الإجراءات كان من النوع الذى يصعب أن يفرز نتائج سريعة المدى، علاوة على أن الكثير منها كان يتم تنفيذه وفق جدول زمنى محدد لتفعيلها. وعلى أية حال، فإن الكثير من هذه الإجراءات كان محل إجماع قومى فى الولايات المتحدة، وبدا واضحا شيوع درجة عالية من التوافق السياسى العام فى الولايات المتحدة بشأن سبل حماية الأمن الداخلى، وهو ما انعكس فى أن الكونجرس الأمريكى منح الرئيس بوش مبالغ أكبر من تلك التى طلبها لمواجهة متطلبات الحرب ضد الإرهاب، والامتناع عن فتح ملف التقصير الأمنى فى هجمات ١١ سبتمبر، والامتناع عن جعل قضية الحرب ضد الإرهاب موضوعا لمنافسة حزبية كبرى بين الجمهوريين والديمقراطيين فى الكونجرس الأمريكى.

٥- الحركة الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر

يأخذ التعبير السياسي عن الإسلام أشكالا تنظيمية مختلفة، وفى داخل الخريطة الإسلامية الفكرية والسياسية يوجد تنوع كبير فكريا وتنظيميا. وهذا التنوع الشديد فى الخريطة الإسلامية يعقد من مهمة التحليل، وفى حال عدم إدراك هذا التنوع الفكرى والتنظيمى، فغالبا ما ينتهى الأمر إلى نتائج خاطئة سياسيا وفكريا. ونقطة البدء الواجب الإشارة إليها هى وجود جماعات إسلامية عديدة وليس حركة إسلامية واحدة، فهناك "جماعات"و "أحزاب"وتنظيمات محلية أو عابرة للدول، ولكل منها تعريف لنفسها ولدورها الخاص فيما تعتبره خدمة للإسلام والمسلمين. كما أن هناك مؤسسات دينية رسمية سواء ذات طابع قطرى أو ذات دور يمتد إلى اكثر من دولة إسلامية وغير إسلامية، ولكل منها بنيانها وفهمها الخاص للإسلام، والذى يختلف بدوره عن أى من الأشكال التنظيمية السابقة غير المرتبطة بالدولة.

لذلك فإن استخدام مصطلح الحركة الإسلامية فى هذا الجزء من التقرير يقصد به التيار الإسلامى العام وأنشطته ومواقفه المختلفة التى عبرت عنها مجموع الجماعات والتنظيمات والمؤسسات الإسلامية إزاء هجمات ١١ سبتمبر وما تلاها من حرب الولايات المتحدة فى أفغانستان. إضافة إلى محاولة بيان الأفكار الأساسية الكبرى التى حكمت آليات وفعل الجماعات الإسلامية خاصة العنيفة منها فى مجتمعاتها المحلية، ومدى تأثر هذه الأفكار بمجمل ما حدث.

أولا: موقف الجماعات الإسلامية

وجد المسلمون أنفسهم بوجه عام فى موضع الاتهام فور وقوع هجمات ١١ سبتمبر، كما شعروا بأن هناك تصميما أمريكيا منذ الوهلة الأولى على توجيه أصابع الاتهام لهم إجمالا عما جرى، ودون تحديد لطرف بعينه أو تقديم دلائل مقنعة على هذا الاتهام. ولم يمر وقت طويل حتى حصرت الولايات المتحدة رسميا المسئولية فى شخص أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة الذى يتزعمه فى أفغانستان. غير أن توالى الاتهامات الرسمية والإعلامية فى بلدان أوربا وفى الولايات المتحدة للمسلمين عامة وللإسلام باعتبارهم مجتمعات تميل إلى العنف وتولد الإرهاب، ساهم أكثر فى زيادة حدة الشعور بالظلم لدى المجتمعات الإسلامية، والتى اعتبرت بدورها السياسات الأمريكية المنحازة دوما لإسرائيل هى السبب الأصيل فى حالة الكراهية السائدة للولايات المتحدة.

وبينما حرصت القوى الإسلامية على تنوع اتجاهاتها، على ضبط النفس والإسراع بدرء التهمة الأمريكية عن الإسلام والمسلمين، والتأكيد على أن جوهر الإسلام وتعاليمه تحرم بصورة قطعية مثل تلك الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، كانت مشاعر الغضب بين صفوف الرأى العام الإسلامى قد أخذت طريقها إلى الشوارع، وبدا بن لادن لدى بعض هذه المجتمعات فى صورة "البطل"أو المخلص من ظلم السياسة الأمريكية، وتعمق هذا الإحساس يوما

بعد يوم بعد الهجمات مباشرة على ضوء التحرش بالجاليات الإسلامية فى أمريكا وبعض الدول الأوربية من جانب المواطنين الغربيين، كما عمر البريد الإليكترونى للكثيرين من أبناء المسلمين فى الغرب بسيل من الرسائل العدوانية التى ولدت إدراكا لدى الكثير من المسلمين بأن الأمور قد تتطور إلى مواجهة تاريخية، تشبه ما جرى إبان الحروب الصليبية بين الإسلام والغرب.

بعد نحو أسبوع من وقوع الهجمات تشكل أول معالم المواجهة بين الجماعات الإسلامية والولايات المتحدة، حيث حصرت الأخيرة المسئولية فى بن لادن وتنظيم القاعدة، واعتبرت أن الجماعات الإسلامية خطر لا يهدد أمريكا فحسب، بل العالم أجمع، وأن من لا يقف مع أمريكا، يكون بالضرورة فى صف بن لادن. ولم يخل هذا التصوير من وضع العالم الإسلامى فى مجمله فى صف "العدو"، دون الاكتراث بأن هناك من هم داخل العالم الإسلامى ممن يعارضون العنف "والإرهاب"، ويدينون ما فعله تنظيم القاعدة - بفرض انه هو المسئول فعلا - ولكنهم يختلفون مع السياسة الأمريكية. وقد اشترطت واشنطن ضرورة أن تسلم حكومة طالبان التى تسيطر على الجزء الأكبر من أفغانستان أسامة بن لادن دون شروط.

١. ردود فعل إسلامية غاضبة ورافضة

رفض الكثير من الجماعات الإسلامية الثنائية التى وضعتها الولايات المتحدة كأساس للحكم على الموقف الإسلامى. ويبرز موقف طالبان باعتبارها الجهة المعنية مباشرة بطلب تسليم بن لادن، والتى رأت فيه مجاهدا إسلاميا ساهم فى الجهاد الأفغانى وله أفضاله الكثيرة، وأنه غير مسئول عما حدث فى نيويورك وواشنطن لأنه لا يملك القدرة على ذلك. وفى حين ظهرت بيانات أفغانية رسمية أدانت ما جرى فى الحادى عشر من سبتمبر، واعتبرته هجوما إرهابيا، إلا أنها أشارت إلى احتمال أن يكون المسئول عنه جماعة إرهابية أو متطرفة من داخل الولايات المتحدة نفسها، ودعت إلى القيام بتحقيق معمق حول الهجوم وإنزال العقوبة بمرتكبيه.

وعندما تصاعدت التهديدات الأمريكية لطالبان، صدر بيان عن "مجلس العلماء الأفغان" يجيز أن يغادر بن لادن أفغانستان طواعية. ولكن التفسيرات الرسمية التى أعطيت لهذه التوصية أكدت على عدم وجوب طرد بن لادن بالقوة، أو أنه لابد له أن يغادر أفغانستان، وأن القرار يعنى وجوب أن يقتنع أولا وطواعية بمغادرة أفغانستان، وأن تسليمه لأمريكا أو طرده خارج البلاد هو إهانة للإسلام والشريعة. وقد نظرت طالبان إلى قضية بن لادن باعتبارها ليست سوى ذريعة لشن هجوم أمريكى على أفغانستان، وأكدت الاستعداد للجهاد والتضحية فى سبيل ما اعتبرته الإسلام.

وفى فلسطين أعلنت حركة الجهاد الإسلامى معارضتها لاستهداف المدنيين على اختلاف معتقداتهم وحملت السياسة الأمريكية مسئولية الاعتداءات، مؤكدة على أن استراتيجيتها هى عدم نقل الصراع إلى أى مكان خارج فلسطين، سواء الولايات المتحدة أو غيرها، وأنها ضد قتل المدنيين. وفى أول تعليق له على الهجمات، أبدى حزب الله اللبنانى أسفه لأى برئ يقتل فى أى مكان ما من العالم، ودعا إلى الوعى والحذر وعدم الانسياق مع حالة الخوف والهلع التى تعمل واشنطن على تعميمها، مشيرا إلى أنها تريد أن تستغل هذه الأحداث المأساوية لبسط المزيد من هيمنتها وتسلطها على العالم، دون أن تتأمل فى هذا المستوى من الكراهية لها لدى شعوب العالم والكثير من حكوماته.

وفى صيدا بجنوب لبنان نفت عصبة الأنصار الإسلامية أن تكون لها أى مؤسسات أو أرصدة مالية فى الولايات المتحدة وأكدت أنها لا علاقة تنظيمية لها تربطها بأسامة بن لادن، وأكد بيان لها "أنها جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطينى المسلم، وأن الإسلام يدين قتل الأبرياء". وكانت هذه الجماعة ضمن القوائم الأولى التى بدأت واشنطن فى إعلانها تدريجيا فيما بعد، ووضعت فيها أسماء بعض الجماعات الإسلامية التى يجب أن تكون هدفا للحملة الجديدة

ضد "الإرهاب" إما لأنها مرتبطة بنشاط بن لادن. وفق تقدير الولايات المتحدة. أو تباشر نشاطا "إرهابيا".

وفى كراتشى نفى الناطق باسم مجموعة عسكر طيبة التى تقاتل ضد الوجود الهندى فى كشمير أن يكون مقاتلوها وراء الاعتداءات التى وقعت فى نيويورك وواشنطن، وأكدت أنها ضد استهداف المدنيين. وقد أصدرت جماعة الأخوان المسلمين "المحظورة قانونا" فى مصر بيانات أعربت فيها عن عمق الأسف والحزن والاستنكار لما حدث فى الولايات المتحدة، وأعلنت أنها تؤيد تسليم أسامة بن لادن إلى الولايات المتحدة فى حالة ثبوت تورطه فى هجمات ١١ سبتمبر، معتبرة أن هذه الهجمات تنافى كل القيم الإنسانية والإسلامية، داعية الولايات المتحدة ألا تتخذ هى الأخرى خطوات إرهابية.

٢. بيان بن لادن الأول

تعكس الأمثلة السابقة لمواقف عدد من الجماعات الإسلامية الشهيرة طبيعة ردود الفعل الأولية التى سبقت إعلان الحرب الأمريكية ضد طالبان وتنظيم القاعدة. وهى الفترة التى التزم فيها بن لادن الصمت، وشهدت قدرا من التعبئة فى الكثير من البلدان الإسلامية ضد الاستعدادات الأمريكية لضرب أفغانستان عسكريا. وبعد ساعات قليلة من بدء العمليات العسكرية فى ٧ أكتوبر، خرج فى بيان مسجل تليفزيونيا عبر قناة "الجزيرة" الفضائية واسعة الانتشار فى المنطقتين العربية والإسلامية، طرح فيه تحليله لما اسماه بالهجمة الأمريكية الصليبية على العالم الإسلامي. وفى هذا الشريط المسجل سلفا، ظهر بن لادن بين أثنين من كبار مساعديه هما أيمن الظواهرى (المصرى) وسليمان أبو غيث (الكويتى) أمام مدخل أحد الكهوف، رغبة فى تأكيد طابع البساطة والتقشف فى حياة زعيم القاعدة ورجاله، وتذكيرا للمشاهدين بلمحات من حياة المسلمين الأوائل وهم فى بداية المواجهة مع كفار قريش. وقد جاءت عبارات القيادات الثلاثة التى تم اختيارها بعناية لتصب جميعها فى رسالة إعلامية هدفت إلى تصوير ما يجرى باعتباره حربا إسلامية دفاعية تخوضها هذه الطليعة بقيادة بن لادن لإحياء الإسلام والعودة به إلى صورته النقية التى كان عليها أيام النبوة. ومن ثم فهى، من وجهة نظر بن لادن ورفاقه، حرب مقدسة لنصرة الإسلام وتخليصه من كل هزائم الماضى الطويل ضد قوى الكفر التى تشمل الغرب و"المنافقين" من المسلمين المؤيدين له، وذلك بهدف تأليب الرأى العام الإسلامى على حكوماتهم وطلبا لنصرتهم وتأييدهم.

وتضمن هذا البيان العناصر البارزة التالية:

أ. أن المسلمين أصبحوا فى حالة من الذل والمهانة والاستضعاف لا مثيل لها، وأن "ما تذوقه أمريكا اليوم هو شئ يسير مما ذقناه - أى المسلمون - منذ بضع وثمانين عاما " فى إشارة إلى تمزيق العالم الإسلامى بعد الحرب العالمية الأولى وما تبعه ذلك من سقوط الخلافة الإسلامية.

ب. أن ما حدث فى نيويورك وواشنطن كان من أجل فلسطين والعراق باعتبار أن ما يتعرض له المسلمون فى فلسطين والعراق هو أقصى مظاهر الذل فى الوقت المعاصر التى يتسم بها حال المسلمين، حيث يقتل "مليون طفل من الأطفال الأبرياء فى العراق بلا ذنب جنوه ولا نسمع استنكارا، وتدخل الدبابات والمجنزرات الإسرائيلية لكى تعيث فى فلسطين فسادا فى جنين ورام الله، وفى رفح وفى بيت جالا وفى غيرها من أرض الإسلام ولا نسمع من يرفع صوتا أو يحرك ساكنا".

ج. أن الولايات المتحدة تتحمل مسئولية حال الذل والمهانة التى يعيشها المسلمون، حيث تؤيد إسرائيل "وعدوانها"على بعض الشعوب الإسلامية، ولتاريخها الطويل فى العداء للإسلام، ولقيامها بتأليب الدنيا بأسرها بما فيها من دول إسلامية على الفئة - أى القاعدة وطالبان وأتباعهما - التى تأبى الخضوع لهم وترفض ما يقومون به من تزييف على الناس باسم الإرهاب.

د. إن الكراهية التى يكنها المسلمون فى قلوبهم ضد أمريكا تعود إلى ما ارتكبته من جرائم ضد أمة المسلمين،

ولدورها فى "جريمة إنشاء إسرائيل المستمرة المتكررة منذ خمسين عاما "حسب قول الظواهرى. وما حدث لها فى ١١ سبتمبر هو نتيجة طبيعية لهذه السياسة الأمريكية الظالمة.

هـ - أن هذه الحرب التى تقودها الولايات المتحدة حرب فاصلة بين أنصار أو فسطاط الإيمان، وأنصار أو فسطاط الكفر، وأن الجهاد أصبح ضرورة لنصرة الإسلام، وعلى المسلم أن يختار موقعه، وأن يهب لنصرة دينه.

و - إن أمريكا وشعبها لن يعيشوا فى أمن قبل أن يعيشه المسلمون فى فلسطين، وقبل أن تخرج "جميع الجيوش الكافرة من أرض محمد صلى الله عليه وسلم".

ولعل أهم ما لفت الانتباه فى كلمات القادة الثلاثة فى تنظيم القاعدة، انهم تعمدوا عدم الإشارة صراحة إلى أن تنظيم القاعدة أو جماعة إسلامية ما، هى التى قامت بالاعتداءات على برجى مبنى التجارة العالمى فى نيويورك ومبنى البنتاجون فى واشنطن، وكان كلامهم منصبا على أن هذه الهجمات كانت نتيجة طبيعية للسياسة الأمريكية التى تتسم بالظلم ومناصرة العدوان على المسلمين. حيث اكتفى بن لادن بالقول "وفق الله سبحانه وتعالى كوكبة من كواكب الإسلام، طليعة من طلائع الإسلام فتح الله عليهم فدمروا أمريكا تدميرا وأرجو من الله سبحانه وتعالى أن يرفع قدرهم وأن يرزقهم الفردوس الأعلى".

٣. موقف دفاعى للجماعات الإسلامية

لم تهتم الجماعات الإسلامية كثيرا بما يمكن وصفه المضامين الفكرية لبيان قادة القاعدة الثلاثة مثلما اهتم بها المفكرون الإسلاميون المستقلون، ويرجع ذلك إلى أن هذه الجماعات كانت تعنيها بالدرجة الأولى الجوانب السياسية فى المواجهة التى فجرها بن لادن وتنظيمه مع الولايات المتحدة والغرب وتداعيات هذه المواجهة. كما أن الحديث عن الجهاد والشعور بالذل والمهانة على مستوى العالم الإسلامى وقضيتى فلسطين والعراق، وغيرها من الأسباب التى تضمنتها رسالة بن لادن وأنصاره ليس بجديد على الخطاب الفكرى لهذه الجماعات مع تنوع فى الدرجة والأولويات، كما أن إحياء الإسلام على سنة السلف الصالح بطريقة جهادية، وكذلك مسألة تكفير النظم الغربية وكذلك النظم المحلية ليست بجديدة على الخطاب السياسى للجماعات الإسلامية العنيفة خاصة الجهاد والجماعة الإسلامية فى مصر أو فى الجزائر أو فى بلدان إسلامية أخرى.

من ناحية أخرى، كان المغزى السياسى لبيان بن لادن موضع اهتمام الجماعات الإسلامية المختلفة لأنه دعاها بوضوح، خاصة النشيطة منها، إلى الدخول فى حرب عالمية مع الولايات المتحدة والدول الحليفة لها لإلحاق هزيمة سياسية بها تفتح الطريق إلى استعادة الخلافة الإسلامية. وللحق فإنه باستثناء جماعة "الجهاد" بقيادة الظواهرى والأفغان العرب وبعض الجماعات المسلحة فى الجزائر لم تكن هذه الدعوة واردة فى مخطط الجماعات الإسلامية الأخرى، وليس من المبالغة القول إنها جميعا فوجئت بزخم المواجهة التى فجرها بن لادن.

إن أهم سمة ميزت رد فعل الجماعات الإسلامية أنه جاء دفاعيا، فبدلا من أن تتخذ رد فعل هجوميا يشاطر بن لادن دعوته وأفكاره فى مواجهة الغرب "الكافر"، اتخذت رد فعل دفاعيا لتحمى نفسها من تأثير هذه المواجهة. وهو ما تبلور فى ثلاثة محاور على النحو التالى :

الأول الحفاظ على الخطاب الدعائى المعادى للسياسة الأمريكية تحديدا، ولكن مع تجنب تصعيد المواجهة مع النظم المحلية فى بلدانها.

الثانى تفنيد الخطاب الأمريكى والغربى الذى يتهم هذه الجماعات بالإرهاب، فى مسعى لتجنب القمع الخارجى أو الداخلى. بمعنى أنها فى أغلبها أرادت أن تنأى بنفسها عن التداعيات السياسية للحملة التى قادها بن لادن وأنصاره. وهكذا تحول اهتمامها إلى الحملة الأمريكية ضد الإرهاب أكثر مما كانت معنية بالاستجابة لمواقف بن لادن، خاصة

وأن الولايات المتحدة وسعت القوائم التى قدمتها للعالم، متضمنة ما تعتبره واشنطن جماعات إسلامية تباشر إما نشاطا إرهابيا أو تساعد على مثل هذا النشاط، بما فيها جماعات معتدلة وجماعات خيرية إسلامية، كما إنها اتخذت خطوات لتجميد أرصدة هذه الجماعات وملاحقة أعضائها أو مراقبتهم.

الثالث إن هذه الجماعات ركزت خطابها السياسى للتعبير عن رفض الحملة العسكرية ضد أفغانستان، وضد توسيع نطاق هذه الحرب لتشمل دولا عربية وإسلامية، ظهر بوضوح أنها تهدف إلى ضرب تجمعات الجماعات أو الجماعات الإسلامية، النشيطة بما فيها الجماعات التى تتخذ من المقاومة المسلحة طريقا للصراع مع إسرائيل.

وقد تبلورت هذه السمات الدفاعية فى أكثر من موقف ولأسباب مختلفة حسب ظروف عمل كل جماعة إسلامية. فقد أكد مسئولون بارزون فى حركتى حماس والجهاد الفلسطينيتين أن الحركتين لا ترغبان فى فتح دائرة عداء أو جبهة جديدة خارج حدود فلسطين. وفى حين استقبلت الجماعتان بيان بن لادن ودعوته بتحفظ شديد، إلا انهما أيدتا من حيث المبدأ كل صور الرفض للسياستين الأمريكية والإسرائيلية، وأكدتا أن المقاومة الإسلامية فى فلسطين لها ظروفها المحلية الخاصة والتى لا تسمح لها بالارتباط بالجماعات الإسلامية المسلحة الأخرى. وظهر جليا سيادة اتجاه عام داخل الأوساط الفلسطينية على مختلف اتجاهاتها السياسية بعدم الاستجابة لدعوة بن لادن ربط حملته ضد أمريكا بقضية فلسطين.

تبلور موقف مماثل من قبل حزب الله اللبنانى، الذى أكد أمينه العام السيد حسن نصر الله رفض الحملة الدولية بقيادة أمريكا ضد أفغانستان، وأتهم الولايات المتحدة بأنها هى التى مارست الإرهاب من قبل فى هيروشيما وناجازاكى، وأنها ستستغل الحرب على الإرهاب لتنفيذ أبشع الأعمال الإرهابية مجددا، معتبرا أن هدف الحرب الرئيسى هو العالمين العربى والإسلامى. وعندما وقعت الحرب أصدر الحزب بيانا أدان فيه مجددا الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة لأنها استهدفت مدنيين، وأعلن رفضه أيضا للحرب ضد أفغانستان، مؤكدا على أنه لا يمكن الربط بين ما حدث لأمريكا وبين حزب الله، ووصف الاتهامات الأمريكية للحزب بأنها سياسية، ومحذرا من أن نتائج الحملة الأمريكية ستطول الدول ذاتها التى وقفت مع واشنطن.

وقد وصفت جماعة الإخوان المسلمين فى سوريا الحرب الأمريكية بأنها حرب إرهابية ظالمة ضد أفغانستان، تنطلق من سياسة الصلف والاستكبار التى اعتادتها منذ الحرب العالمية الثانية. وأكدت الجماعة رفضها القاطع لهذه الحرب، ودعت إلى مساعدة الشعب الأفغانى، مشددة على أن المسئولية فى هجمات نيويورك وواشنطن شخصية أو خاصة، ومن ثم لا يجوز تحميلها شعبا بأكمله أو أمة بكاملها. وأوضح بيان الجماعة أن الحرب ضد الإرهاب تفتح باب ازدواج المعايير والكيل بمكيالين على مصراعيه، ووصف الحرب فى أفغانستان بأنها الإرهاب بعينه، مؤكدا أن المسلمين ليسوا أعداء لأمريكا أو الغرب، وطالب الولايات المتحدة والغرب بالعمل على حل القضية الفلسطينية وإنهاء الحصار على العراق ووقف حملة التحريض على الإسلام والمسلمين.

وعقب إعلان الولايات المتحدة أن جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة قانونا" فى مصر تدخل طرفا فى معركتها ضد الإرهاب، استنادا إلى وجود صلة بين الجماعة "وبنك التقوى" الذى تم تصنيفه مؤسسة مالية تساعد الجماعات الإسلامية العنيفة، عقب ذلك شنت الجماعة هجوما حادا ضد الولايات المتحدة، نافية أى صلة لها بهذا البنك، الذى يخضع للتصفية منذ عامين ويتصرف المودعون فيه والمؤسسون له وفقا لمصالحهم وتحت رقابة ومراجعة الحكومة الإيطالية التى تشرف على عملية تصفيته. واعتبر مسئولون كبار فى الجماعة أن هذا الاتهام دليل على تخبط الأمريكيين، وأن توسيع الحملة ضد الإرهاب لتشمل "الجماعات الإسلامية السلمية" يمثل طامة كبرى على أمريكا، لأن اتهام الإسلاميين قبل إجراء أى تحقيقات جعل الشعوب العربية والإسلامية ترتاب فى التوجهات الأمريكية.

وفى الجزائر أدانت حركة الإصلاح الوطنى الهجمات على أفغانستان ودعت الشعوب العربية إلى مقاطعة السلع الأمريكية والبريطانية، ووصفت الحرب الأمريكية بأنها أعمال إرهابية. وحذر محفوظ نحناح رئيس حركة مجتمع السلم الجزائرية من توسيع نطاق الحرب ليشمل دولا عربية، لأن ذلك "سيكرس أجواء حقيقية لنمو التطرف ويعقد

محاولات العقلاء لإيجاد أجواء حوار وتفاهم". وأكد نحناح على أهمية أن تكون مكافحة الإرهاب فى شكل قانونى، وان تتضمن معالجة جذور العنف، وأن يكون للجماعات الشعبية دور فى هذه المكافحة. وقد اعتبرت جماعة "حماة الدعوة السلفية " الضربات الأمريكية ضد أفغانستان حربا صليبية ضد الإسلام والجهاد، وأعلنت فى بيان لها "دعمها لطالبان وأنها بريئة من جميع الكفار من أية ملة كانوا، وأنه يجب إعانة مجاهدى طالبان بالنفس والمال والعدة، وحذرت الجماعة من معاونة الكافر على المسلم".

وفى البحرين، أصدرت عدة جمعيات إسلامية ووطنية (جمعيات الوفاق الوطنى، والعمل الوطنى الديمقراطى، والإصلاح، والتوعية الإسلامية، والمبنى الديمقراطى التقدمى، والجمعية الإسلامية وجمعية الوسط العربى والإسلامى) بيانا مشتركا استنكر الموقف الأمريكى من المسلمين والحرب ضدهم فى أفغانستان، معتبرا أن الحرب الخارجة عن الإطار القانونى والدولى المتمثل فى الأمم المتحدة عدوان ظالم. ووصف البيان المشترك قصف التحالف الدولى بأنه إرهاب ضد شعب أعزل، ونبه إلى أن العمليات العسكرية لن تقضى على الإرهاب ولن تضمن الأمن لأمريكا وحلفائها. وتضمن البيان رفضا للقوائم الأمريكية التى تصف جماعات التحرر فى العالم العربى والإسلامى بأنها جماعات إرهابية. وفى الوقت نفسه أدان البيان الهجمات التى تعرضت لها أمريكا ووصفها بالإجرام.

وكانت الجماعات الإسلامية فى باكستان هى أكثر الجماعات التى اتخذت موقفا حادا من الولايات المتحدة ومن النظام الباكستانى نفسه الذى آزر الحملة الأمريكية ضد بن لادن وطالبان. حيث قادت "الجماعة الإسلامية" بزعامة قاضى حسين أحمد، عدة مظاهرات كبيرة ضد حكومة الرئيس الباكستانى برويز مشرف. وسعى زعيمها إلى تأليب القوى السياسية الأخرى فى البلاد ضد الحكومة. لكن حدة رفض الجماعة تراجعت تدريجيا فى ضوء الإجراءات الشديدة التى اتخذتها السلطات ضدها، ولم تفلح جهودها فى تشكيل قوة ضغط سياسية على الحكومة، ولا أن تجد أنصارا يلبون دعوتها خارج باكستان.

٤. قواسم مشتركة فى المواقف الإسلامية

رغم اختلاف التعبيرات التى استخدمتها كل جماعة إسلامية على النحو السابق ذكره، فإن الأمر لم يخل من قواسم مشتركة. وأحد أهم هذه القواسم هو أنها لم تقتنع بكل التصريحات والبعثات التى صدرت من أمريكا لإثبات تهمة ارتكاب هجمات ١١ سبتمبر على تنظيم القاعدة وبن لادن شخصيا، وظلت مسألة تقديم الدلائل من القضايا الأساسية التى حكمت هذه المواقف. فمع أن معظم الجماعات الإسلامية أدانت قتل الأبرياء وأدانت السياسة الأمريكية فى الوقت نفسه، إلا أنه لم يصدر عنها إشارة واحدة صريحة تقول إنها تدين بن لادن وتنظيم القاعدة مباشرة أو حتى بشكل غير مباشر. ويمكن النظر إلى مثل هذه المواقف باعتبارها موقفا غير أخلاقى، ولكنه من الناحية السياسية كان أمرا طبيعيا. فبالنظر إلى التراث الطويل لها، يظهر أن أيا من هذه الجماعات لم تتخذ أى موقف رافض وصريح من أى جماعة إسلامية أخرى اتخذت العنف وسيلة للتغيير، ليس ضد المصالح الغربية فقط وإنما حتى بالنسبة لهجمات العنف التى ارتكبت فى حق المدنيين داخل بلدانهم. وكان المبرر التقليدى الذى تطرحه أى جماعة إسلامية، حتى لو كانت جماعة غير عنيفة، لعدم الإفصاح عن الرفض الأخلاقى والدينى لسلوك جماعة إسلامية أخرى عنيفة، واتخاذ تحرك مضاد تجاهها هو ما اعتبرته مبررات الحفاظ على وحدة القوى الإسلامية بشقيها المتشدد والمعتدل فى النضال ضد نظم الحكم المحلية أو الغرب عموما.

ولم تشذ الجماعات الإسلامية عن هذا التوجه فى حالة الموقف من بن لادن، بل إن ما ساعدها على هذا هو عجز واشنطن فعلا عن تقديم أدلة ملموسة تثبت تورط بن لادن وتنظيمه فى هجمات ١١ سبتمبر، الأمر الذى مثل مشكلة للإدارة الأمريكية حتى إذاعة ما اعتبرته دليلا قاطعا على تورط بن لادن وتنظيمه فى الهجمات، وهو ما تمثل فى شريط مسجل ظهر فيه بن لادن فى جلسة مع رجل دين خليجى مقعد جاء لزيارته فى قندهار لتهنئته بالهجمات على

نيويورك وواشنطن. وبدا بن لادن فى الحديث مع ضيفه مرتاحا ومبتسما. وقد تضمن الحوار إشارات حول حسابات وتقديرات بن لادن لحجم الضحايا وعدد الطوابق الذى سوف تُهدم بفعل ارتطام وانفجار الطائرات فى مبنى برج التجارة العالمى بنيويورك، وتوقعاته بمزيد من العمليات، وبعض تفاصيل حول منفذى العمليات لاسيما الطيارين الذين لم يكونوا يعرفون طبيعة العملية، ولم يفاتحوا بها إلا قبل فترة قصيرة من صعودهم إلى الطائرات.

لم يغير محتوى الشريط الاعتقاد السائد عند معظم الجماعات الإسلامية، حيث اعتبرته مزيفا، خاصة وأن الصوت فيه كان رديئا، وخضع لعملية ترجمة غير دقيقة مما أثار الشكوك فى صدقيته. وقد وصفت الجماعات الإسلامية فى ماليزيا وإندونيسيا وباكستان الشريط بأنه مزيف. وتساءل المتحدث باسم جماعة "عسكر الجهاد" الإندونيسية عما إذا كان بن لادن يمكن أن يسمح بتسجيل اعترافاته بتبرير الهجمات. ووصفت جماعة علماء الإسلام الباكستانية الشريط بأنه دعاية أمريكية لتبرير المذابح التى ترتكب ضد الأفغان. وتساءل "الحزب الإسلامى" فى ماليزيا عن السبب فى تأخير عرض الشريط، مشيرا إلى أن الولايات المتحدة بما تمتلكه من تكنولوجيا تستطيع تلفيق مثل هذا الشريط وتزييفه. والتزمت الجماعات الإسلامية فى فلسطين ولبنان الصمت، وتجاهلت ما ورد فى هذا الشريط الثانى لبن لادن، ربما لنظرة نفسها أنها غير معنية بتنظيم القاعدة أصلا.

بيد أن هذا التشكيك فى محتوى الشريط لم ينف بدوره المسئولية عن بن لادن وتنظيم القاعدة، أو يقدم دليلا معاكسا أكثر قوة. وبدا الأمر وكأن مسئولية بن لادن وقد حسمت، عندما أذاعت قناة الجزيرة القطرية فى ٢٧ ديسمبر شريطا ثالثا لبن لادن قالت أنه وصلها بالبريد السريع من باكستان من مراسل مجهول قبل أيام. وفى هذا الشريط قال بن لادن أنه يريد التحدث عن دلالات الضربات المباركة " ضد "الكفر العالمى" وضد "رئيس الكفر أمريكا" بعد مرور ثلاثة شهور عليها، وعلى "الحملة الصليبية " الشرسة على الإسلام بعد مرور نحو شهرين عليها، معتبرا أن الحملة العسكرية الأمريكية وما شهدته من تعرض الأفغان لقذائف يصل وزن الواحدة منها إلى سبعة أطنان، دليل على الحقد الصليبى على الإسلام والمسلمين، وأن هذا العمل هو الإجرام بعينه، ثم انتهى إلى القول أن "إرهابنا نحن - أى القاعدة ومن يناصرونه - ضد أمريكا هو إرهاب محمود لدفع الظالم عن ظلمه، لكى ترفع أمريكا دعمها عن إسرائيل التى تقتل أبناءنا".

واللافت للنظر أن هدف بن لادن من خطابه الثالث كان هو الهدف نفسه الذى سعى إلى تحقيقه فى خطابه الأول، حيث أراد تصعيد أجواء العداء بين الإسلام والغرب، بعد أن كان قد هدأ نسبيا مع مرور ثلاثة أشهر على الهجمات، فاستخدام كلمات الحرب الصليبية، والحقد الأمريكي على المسلمين، وقصف أمريكا للأبرياء المصلين فى المساجد، فى حين أستخدم تعبير "الإرهاب المحمود" فى مسعى لإضفاء المشروعية على الحملة التى يخوضها هو وأنصاره ضد أمريكا والغرب.

واكتفت الجماعات الإسلامية بالصمت على هذا البيان الثالث. وهو ما تم تفسيره على أنه تأييد ضمنى لبن لادن، ولكن دون الإفصاح السياسى عن ذلك، حتى تتجنب هذه الجماعات والجماعات صور القمع السياسى المختلفة من النظم المحلية والدول التى تحالفت فى حملة أمريكا ضد ما سمى بالإرهاب على مستوى العالم. بعبارة أخرى أنها ارتاحت لما فعله بن لادن، ولكنها فضلت عدم المضى فى الطريق الذى أختطه، لأنه يرتب عليها تضحيات وخسائر ليست على استعداد لقبولها.

ثانياً : موقف المؤسسات الدينية

انطلقت المؤسسات الدينية الكبرى في تحديد موقفها من هجمات ١١ سبتمبر من اعتبارات أخرى مغايرة لتلك التى حكمت رد فعل الجماعات والمنظمات الإسلامية، فبينما تأثرت الأخيرة بصراعها السياسى مع النظم المحلية والغرب لتطبيق رؤيتها الخاصة للإسلام، وضعت المؤسسات الدينية الكبرى في اعتبارها - بشكل أساسى - أنها تمثل "الجهة

الإرهاب وآداب الجهاد المشروع في بيان مكة المكرمة (١٠ يناير ٢٠٠٢)

- العدوان الذى يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان، (دينه، ودمه، وعقله، وماله، وعرضه)، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق، وما يتصل بصورة الحرابة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامى فردى أو جماعى، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم أو أحوالهم للخطر، ومن صنوف إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق والأملاك العامة أو غيرها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر فكل هذا من صور الفساد في الأرض".

- من أنواع الإرهاب : إرهاب الدولة، ومن أوضح صوره وأشدها شناعة الإرهاب الذى يمارسه اليهود في فلسطين، وما مارسه الصرب في كل من البوسنة والهرسك وكوسوفا"، وأن مواجهة هذا النوع من الإرهاب هى" من قبيل الدفاع عن النفس والجهاد في سبيل الله".

آداب الجهاد المشروع

- للجهاد المشروع آداب وأحكام تحرم قتل غير المقاتلين، كما تحرم قتل الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال، وتحرم تتبع الفارين، أو قتل المستسلمين، أو إيذاء الأسرى، أو التمثيل بجثث القتلى أو تدمير المنشآت والمواقع والمبانى التى لا علاقة لها بالقتال.

- أنه لا يمكن المساواة بين إرهاب الطغاة وعنفهم، الذين يغتصبون الأوطان، ويهدرون الكرامات، ويدنسون المقدسات، وينهبون الثروات، وبين ممارسة حق الدفاع المشروع، الذى يجاهد به المستضعفون لاستخلاص حقوقهم المشروعة في تقرير المصير.

- إن الضرورة تفرض التمييز بين الجهاد المشروع لرد العدوان، ورفع الظلم، وإقامة الحق والعدل، وبين العنف العدوانى، الذى يحتل أرض الآخرين، أو ينتقص من سيادة الحكومات الوطنية على أرضها، أو يروع المدنيين المسالمين، ويحولهم إلى لاجئين.

الفقهية" الممثلة للشرع الإسلامى والموقف الإسلامى العام المستقل عن مواقف أى جماعات إسلامية أو رؤى معينة لشخصيات إسلامية ذات ثقل جماهيرى كبير. وبغض النظر عن التلاقى في بعض الاتجاهات بينها وبين مثل هذه الجماعات، إلا أن هذا التلاقى يجب ألا يتم تفسيره على أنه تأييد لهذه أو تلك من القوى والجماعات الإسلامية، وإنما لأنه تطابق نتج عن أن كل التعبيرات المؤسسية الإسلامية الرسمية وغير الرسمية، ذات الصفة القانونية أو غير القانونية فى بلدانها، وجدت نفسها جميعا في موقف الدفاع الشديد عن الإسلام أمام الهجوم عليه من جانب الغرب.

إن الفارق الرئيسى في حالة موقف المؤسسات الدينية مقارنة بمواقف الجماعات الإسلامية هو تركيز المؤسسات الدينية على التمييز بين الإرهاب والجهاد، وتحديد المقصود شرعاً بالمفهوم الثانى، وتوضيح الموقف الإسلامى من قضية الصراع العربى الإسرائيلى التى فرضها بن لادن في حملته ضد الغرب، وتوجيه خطاب إسلامى إلى الغرب في مجمله يهدف إلى درء الاتهامات التى تعرض لها الإسلام والمسلمون دون تمييز، وتقديم صورة صحيحة عن الإسلام. ولذلك فإن موقف المؤسسات الدينية تحرك في مجمله في إطار الرغبة في التهدئة والتعاون مع الحضارات الأخرى، بينما كان موقف الجماعات الإسلامية في مجمله صراعياً وراغباً في المواجهة مع الغرب.

١. موقف الجامع الأزهر وجامعته

فقد سارع شيخ الأزهر الدكتور محمد سيد طنطاوى فى يوم الجمعة التالى مباشرة ليوم الثلاثاء ١١ سبتمبر بالإشارة إلى الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية معتبرا أن " من يقتل شخصا دون ضرورة بعيداً عن الحرب فلن

يدخل الجنة، وأما هؤلاء فى فلسطين الذين يفجرون أنفسهم ضد أولئك المغتصبين فهم شهداء شهداء شهداء". وفى معرض التعليق على هجمات ١١ سبتمبر، رفض الأمر، واعتبر أن قتل الأطفال والأبرياء دون مبرر ليس من الشجاعة فى شئ. أى أن شيخ الأزهر أراد توضيح الفرق بين الجهاد فى الحق لرد العدوان، والعمل العنيف الذى يستهدف ترهيب الأبرياء وقتلهم دون مبرر.

ومع تصاعد الموقف العدائى داخل الأوساط الغربية ضد الإسلام، عقد مؤتمراً صحفياً بالقاهرة في ١٧ سبتمبر ٢٠٠١ بمقر مشيخة الأزهر بلور فيه موقف الأزهر على النحو التالى :

أ. اعتبار الاعتداء على مركز التجارة العالمى في نيويورك بأنه الإرهاب بعينه، وأن الإسلام ضد الإرهاب بكل صوره وضد الصراعات، وحرم تحريما قاطعا الاعتداء على النفس الإنسانية بأى لون من ألوان الاعتداء إلا في حالة العدوان.

ب. التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة (لم يستخدم تعبير الجهاد)، وان ما يحدث فى فلسطين، حيث يدافع الفلسطينيون عن مقدساتهم وعرضهم هو الحق بعينه، ومن الظلم وصفهم بالإرهاب، فيما اعتبر الإسرائيليين الذين يقتلون الآمنين من الرجال والنساء والأطفال هم الإرهابيون الحقيقيون.

ج. إن من حق كل دولة أن تدافع عن نفسها، لأن شريعة الإسلام توجب توقيع العقوبة على مرتكب الجريمة بعد ثبوتها بالدليل القاطع.

د. دعوة الولايات المتحدة إلى ضبط النفس وعدم التسرع في إلصاق التهمة على طرف إسلامى معين قبل أن تتأكد من الحقائق، معيداً بذلك نفس الموقف الإسلامى العام الذى أخذ على أمريكا عدم تقديمها دليلا قاطعا على ضلوع بن لادن وجماعته في الهجمات.

هـ. عدم جواز مشاركة الدول الإسلامية في أى تحالف يقوم بعمل عسكرى ضد دولة إسلامية أخرى، لأن الشريعة الإسلامية لا تجيز ذلك إلا من أجل نصرة المظلوم، سواء كان مسلماً أو غير مسلم، وبغض النظر عن الدولة التى ينتمى إليها.

و. إنه يمكن للدولة الإسلامية الانضمام إلى أى تحالف في حالة ما إذا ثبت بالدليل القاطع أن دولة إسلامية ما ارتكبت أعمالاً إرهابية ـ تخطيطا وتنفيذا ـ انطلاقاً من أن الشرع الإسلامى يطالب بنصرة المظلوم على الظالم أيا كانت عقيدته وجنسه.

ومن جانبها، وفى الأسبوع الأول من أكتوبر، عقدت جامعة الأزهر ندوة باسم "سماحة الإسلام ..ونبذ الإرهاب"، حيث صدر بيان وُصف بأنه يقدم الرأى الشرعى في هذه الهجمات، أكد على أن العمليات الإرهابية عدوان يعاقب الإسلام مرتكبيه وينهى عنه ويحذر منه، ويؤكد إدانته وتجريمه لكل صور الإرهاب التى تقع من إنسان مسلم أو غير مسلم والتي تكون ضد أى شخص أو دولة في العالم. ولكن المؤتمر أبعد شبهة الإرهاب عن المقاومة الفلسطينية لأنها فى مواجهة النار والدمار والحصار وسائر صور القمع والقتل والتشريد، والتى هى أبشع أنواع الإرهاب التى عرفتها البشرية. وأوصى المؤتمر "جميع المؤسسات الإسلامية في سائر الدول العربية والإسلامية وفى المجتمع الدولى إلى نهضة كبرى تدعو فيها إلى مقاومة الإرهاب ونشر تعاليم الإسلام السمحة، والرد على من يحاول إلصاق تهمة الإرهاب بالإسلام وبيان حقيقة هذا الدين وأنه دين السماحة والرحمة ولا يقر العدوان على الأنفس والأموال والأعراض بل يدعو إلى حماية حقوق الإنسان في كل زمان ومكان، ولا خوف على سكان هذا العالم في ظل سيادة التعاليم الإسلامية التى كانت مبعث أعظم حضارة عرفتها البشرية واقتبس العالم كله منها".

أما جبهة علماء الأزهر، والتى تعرف بمعارضتها للأفكار التى يطرحها شيخ الأزهر، فقد حددت موقفا أخر تضمنه تصريحات أمينها العام د. يحيى غانم، وبيانها الصادر فى ٢١سبتمبر بعنوان "حكم الشريعة الإسلامية فى التحالف مع الولايات المتحدة "، على النحو التالى:

أ - "إن الإسلام لا يجيز سفك دماء الأبرياء ولا ترويع الناس أياً تكن عقائدهم وانتماءاتهم، ويجرم الاعتداء على الأهداف المدنية ولو في حال حرب دفاعية"، و "أن المسلمين الآن هم الذين تُراق دماؤهم وحُرماتهم في فلسطين وحجم الإرهاب والعنف الذى تمارسه إسرائيل لا يقل شناعة وإجراماً عما حدث في نيويورك وواشنطن".

ب - إن تحالف أية دولة إسلامية مع الولايات المتحدة من أجل ضرب أفغانستان أو غيرها من الدول الإسلامية غير جائز شرعاً. وأنه برغم رفض الإسلام للهجوم على نيويورك وواشنطن وقتل الأبرياء وتعاطف المسلمين مع الولايات المتحدة في هذه المأساة، إلا أن المسلمين يرفضون أن تتخذ أمريكا من ذلك ذريعة لاتهام الإسلام بالإرهاب وقتل المسلمين وملاحقتهم من دون دليل يدينهم.

ج - إنه حتى في حالة ثبوت التهمة على أسامة بن لادن، فإنه لا يجوز أن تعاقب دولة بجريمة فرد، ولا يجوز أن تعاقب الشعوب بجرائم الحكومات، وحتى فى حالة ثبوت أن دولة ما كانت وراء الهجوم فإن للولايات المتحدة الحق في الانتصار لنفسها، لكن من دون أن تلحق الضرر بالشعوب.

د - إدانة الدعوة التى أعلنتها أمريكا لتأسيس تحالف لضرب الإرهاب، حيث أن أمريكا انفردت وحدها بتحديد المقصود من الإرهاب وتعريفه، حتى صار المقصود به دولاً عربية بعينها.

هـ - إدانة كل أشكال إلصاق الهجمات في أمريكا بالعرب والمسلمين قبل ظهور أدلة قاطعة.

و - استبعاد مسئولية الهجوم عن شخص واحد مهما كانت قدرته، ولأنها أعمال اقتضت تقنيات عالية لا يملك هو أسبابها ولا أى طرف عربى أو إسلامى آخر.

ز - دعوة القيادة الأمريكية إلى التثبت من الحقائق بدلا من إلقاء التهم ضد العرب والمسلمين. واستنكار ما جاء على لسان الرئيس الأمريكى من كلمة "حروب صليبية" ومطالبته بالاعتذار عنها.

ح - مطالبة الدول الإسلامية بعدم التعاون مع أمريكا أو الدخول في التحالف الدولى الذى شكلته في حملتها على أفغانستان والإرهاب الدولى، و"أن تكون في غاية الحرص على ألا تستخدم في العدوان على جيرانها، سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين، بغير أدلة يقينية ثابتة في القصاص".

وبعد يوم واحد من بدء العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، وصفتها الجبهة أنها "عدوان على شعب مسلم ضعيف وفقير، وأن هذه الحرب الأمريكية كانت معدة قبل الحوادث، وأن اليهود هم الذين وراء التدبير لها".

٢. المؤسسة الرسمية السعودية

جاءت فتوى الشيخ عبد العزيز عبد الله آل الشيخ مفتى عام السعودية ورئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء، متفقة مع الموقف الذى عبر عنه الأزهر جامعا وجامعة بإدانة الهجمات التى وقعت في أمريكا من ناحية، وبيان رفض الإسلام لمثل هذه الأعمال من الناحية الشرعية، معتبرا أن هذه الهجمات هى "ضرب من الظلم والجور لا تقره الشريعة الإسلامية"، وأن "ما جرى في الولايات المتحدة من هجمات خطيرة من الأعمال التى لا يقرها الإسلام وليست من هذا الدين ولا تتوافق مع أحواله الشرعية، وقد حرمها الله لأنه أولاً أمر بالعدل والإحسان ونهى عن الفحشاء والمنكر والبغى، وألا تحمل نفس إثم نفس أخرى، وثانياً لأنه سبحانه وتعالى حرم الظلم على نفسه وعلى عباده وهذا على جميع عباد الله مسلمهم وغير مسلمهم لا يجوز لأحد منهم أن يظلم غيره ولا يبغى عليه ولو مع العداوة والبغضاء. فالعداوة والبغضاء ليست سوى للتعدى والظلم. لذا فإن الهجمات الإرهابية ما هى إلا ضرب من الظلم والجور".

أما رابطة العالم الإسلامي، فقد أوضحت موقفها فى بيان صدر بعد خمسة أيام من الهجمات، حمل إدانة شديدة لها لان "الإسلام يحرم الإرهاب والعنف وقتل الناس بغير حق"، ووصفها بأنها من الناحية الشرعية تعتبر بغياً محرماً.

وذكر البيان أن الشعوب والأقليات والجماعات الإسلامية المتمثلة في رابطة العالم الإسلامي تدين هذه الجريمة الإرهابية التى استهدفت الآمنين، موضحاً أن الإسلام الذى نظم العلاقة بين الأفراد والمجتمعات حرم قتل النفس الإنسانية بلا حق، واعتبر قتل الفرد جريمة تعادل بشاعتها قتل أبناء الإنسانية كلها، حسب ما ورد فى الآية ٣٢ من سورة المائدة. وأرجع أسباب إدانة هذه الهجمات إلى أن الإسلام يقوم على قواعد شرعية حرمت على المسلم أن يكون قاتلاً أو وسيلة من وسائل القتل أو إرهاب الناس أو ترويعهم أو إيذائهم، لأن كل ذلك يدخل في باب البغى المُحرم.

وقد استنكر مجمع الفقه الإسلامى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى في بيان له يوم ١٨ سبتمبر ٢٠٠١ بشدة، الاعتداءات على أمريكا ووصفها بأنها أعمال إجرامية مروعة وشنيعة مؤكداً أن الدين الإسلامى الحنيف لا يقرها ولا تتفق مع أصوله الشرعية. وقد خصص المجمع بالفعل دورته السادسة عشرة التى عقدت بمكة المكرمة من ٥ إلى ١٠ يناير ٢٠٠٢ لتوضيح الموقف الإسلامى الشرعى من الإرهاب وما يجب أن يكون عليه المسلمون بعد هجمات ١١ سبتمبر. وخلص "بيان مكة المكرمة" إلى عدة نقاط مهمة دافع فيها عن الإسلام ضد الحملات التى تعرض لها من جانب الغرب خاصة على المستوى الإعلامى، ولم يزد في هذا عما تردد في الخطاب الإسلامى العام حول سماحة الإسلام وقيمه العليا ورفضه لصراع الحضارات.

ولكن الجديد الذى تضمنه البيان تمثل فى أمرين:

الأول ما جاء بشأن الموقف المطلوب من المسلمين، حيث أوصى المسلمين عموماً بتأصيل الوسطية، ومعالجة الغلو الذى ذمه الإسلام، والتقيد بوسطية هذا الدين في القول والعمل والسلوك، وأهاب بالأقليات المسلمة خصوصاً أن تبذل جهدها وتسعى طاقتها من أجل حفاظها على دينها وحماية هويتها. وأكد على أن الواجب الشرعى على هذه الأقليات هو أن تلتزم بمقتضى عهد الأمان وشروط الإقامة والمواطنة في الديار التى تستوطنها أو تعيش فيها، صيانة لأرواح الآخرين وأموالهم، ومراعاة للنظام العام في تلك الديار.

الثانى ما تضمنه عن موقف الإسلام من الإرهاب حيث اعتبر التطرف والعنف والإرهاب ليست من الإسلام في شئ، وهى أعمال خطيرة لها آثار فاحشة وفيها اعتداء على الإنسان وظلم له. كما تضمن تعريفا شاملا للإرهاب. (انظر الإطار).

وفى أمريكا الشمالية، اعتبر د. أحمد خطاب الأمين العام المساعد للاتحاد الإسلامي فى أمريكا الشمالية أن "الحادث الأليم الذى وقع فى نيويورك وواشنطن جاء ليهز ما سعى المسلمون فى القارة الأمريكية الشمالية خلال العقدين الماضيين إلى تحقيقه، وبالذات فيما يتعلق بإزالة الشبهات حول الإسلام وتقديم الصورة المشرقة عن رسالته السامية".

ويكشف الاستعراض السابق لأهم المواقف الصادرة عن عدد من كبريات المؤسسات الدينية الرسمية العربية والإسلامية، اتفاقها جميعا على إدانة هجمات ١١ سبتمبر، واعتبارها إرهابا مرفوضا من الناحيتين الشرعية والإنسانية. كما أنها اتفقت على التفرقة بين مفهوم الإرهاب وبين الجهاد أو الحق فى الدفاع عن النفس، والتأكيد على أنه حق مشروع حماية للنفس والعرض والأرض والموارد فى مواجهة العدوان والاعتداء من قبل أى جهة خارجية.

٣. الفارق بين الجهاد والإرهاب

فرضت قضية العلاقة بين الجهاد والإرهاب نفسها على بساط البحث، ووجدت المؤسسات الدينية الرسمية نفسها معنية بتحديد الفارق بين المفهومين من الناحية الشرعية تجنبا للخلط بينهما، ولإثبات حق الفلسطينيين على وجه التحديد فى مواجهة الاحتلال والعدوان الإسرائيلى المستمر عليهم. فقد عرف شيخ الأزهر د. سيد طنطاوى الجهاد في الإسلام بأنه "الدفاع عن النفس والأرض والكرامة الإنسانية". ولم يفته التأكيد على أن مفهوم الجهاد الذى تبناه أسامة بن لادن وتنظيم القاعدة يعبر عن وجهة نظر شخصية ولا يعبر عن الإسلام. وفى ٢ نوفمبر عقد مجمع البحوث

الإسلامية اجتماعاً برئاسة شيخ الأزهر وأصدر المجمع بيانا بعد ثلاثة أيام من المناقشات ميز فيه بين الإرهاب والجهاد. حيث عرف الإرهاب بأنه ترويع الآمنين وتدمير مصالحهم ومقومات حياتهم والاعتداء على أموالهم وأعراضهم وحياتهم وكرامتهم الإنسانية بغياً وفساداً في الأرض، وهو نفس التعريف الذى تبناه لاحقا مجمع الفقه الإسلامى التابع لرابطة العالم الإسلامى فى بيان مكة المكرمة.

وأما الجهاد فهو "الدفاع عن الوطن ضد احتلال الأرض ونهب الثروات .. وهو بذل الجهد نصرة للحق ودفعاً للظلم وإقرارا للعدل والسلام والأمن". و "أن الإسلام يعتبر تعدد الشرائع والملل والقوميات والثقافات سنة من سنن الله تعالى في الكون لا تبديل لها ولا تحويلا، و "أن التعايش والحوار بين الأمم والشعوب هو السبيل إلى بقاء هذه التعددية وإلى تعاون أفرادها على البر والتقوى لا على الإثم والعدوان".

أما بيان مكة فقد حدد أن الإسلام "شرع الجهاد نصرة للحق ودفعاً للظلم وإثمارا للعدل والسلام والأمن وتمكينا للرحمة التى أتى محمد صلى الله عليه وسلم بها للعالمين، ليخرجهم من الظلمات إلى النور، مما يقضى على الإرهاب بكل صوره. فالجهاد شرع لذلك وللدفاع عن الوطن ضد احتلال الأرض ونهب الثروات، وضد الاستعمار الاستيطانى الذى يخرج الناس من ديارهم، وضد الذين يظاهرون ويساعدون على الإخراج من الديار، وضد الذين ينقضون عهودهم، ولدفع فتنة المسلمين في دينهم أو سلب حريتهم في الدعوة السلمية."

ويتضح من الفهم السابق الذى حدده الأزهر ومجمع الفقه الإسلامى في رابطة العالم الإسلامى للجهاد أنه يختلف جذرياً عن ذلك الفهم الذى طرحه بن لادن والظواهرى والجماعات الإسلامية العنيفة عموماً. فإذا كان الجانبان يعتبرانه واجباً شرعياً فعلاً أقره الإسلام إلا أن هناك اختلافات كبيرة بينهما في تحديد مضمونه ونطاقه. فهو فى عرف الجماعات العنيفة ذو طبيعة هجومية وليس دفاعية، وأنه فريضة واجبة على كل مسلم الآن دون تأجيل لدرء الأخطار التى تتعرض لها العقيدة ودار الإسلام، والتى ليست هى الوطن المحلى وإنما أرض الإسلام ككل، وهو الأداة الرئيسية في التعبير بالقوة المسلحة لنصرة "جماعة الإيمان" على "جماعة الكفر". وبعد تشكيل الجهة الإسلامية لقتال اليهود والصليبيين في فبراير ١٩٩٨ بقيادة بن لادن لم تعد "جماعة الكفر"تشمل فقط الأنظمة القائمة في البلدان الإسلامية التى لا تطبق الإسلام من وجهة نظره، وإنما اتسعت لتشمل الغرب أو "الصليبيين" (شعوبا وحكومات) واليهود. ليس فقط لإقامة دولة الإسلام على مستوى العالم، وإنما أيضاً لتحرير المسجد الأقصى من اليهود، والمسجد الحرام بمكة من الأمريكيين.

ولم ترد أي من هذه المعانى بأى صورة في تعريف الجهاد عند كل من الأزهر ومجمع الفقه الإسلامى، حتى أن توضيحاتهما بهذا الشأن تمثل ردا رافضا لكل ما ردده بن لادن وأنصاره والجماعات الإسلامية العنيفة عموماً في شأن الجهاد. فالأزهر ومجمع الفقه يعتبران الجهاد واجباً في حالة الدفاع عن النفس والوطن عندما يتعرض لاعتداء خارجى أو لنهب ثرواته، وليس دعوة هجومية لتغيير الأمر القائم محلياً وإقليمياً وعالميا. وكلاهما اهتم بتوفير الأسباب والظروف الوقائية أولاً، وبذل الجهد فيها دون تحديد سقف لها بما يبعد الحاجة إلى الجهاد في الوقت الراهن.

ومما اتفق عليه الجانبان ؛ الأزهر ومجمع الفقه الإسلامى، شرعية الجهاد لتحرير فلسطين رداً على إرهاب الدولة الإسرائيلية. مع ملاحظة أن الجماعات العنيفة التى أضافت في سنوات متأخرة من تاريخها قضية فلسطين إلى تراثها، تضع هذه القضية في سياق الحرب بين ما تعتبره "جماعة الإيمان"و "جماعة الكفر"، بينما يعتبرها الأزهر ومجمع الفقه الإسلامى قضية وطنية تخص الفلسطينيين بالدرجة الأولى، ولكنها تحظى بدعم العالم الإسلامى ولا تقتضى صراعاً مسلحاً بين المسلمين والغرب.

ثالثاً: موقف بعض الشخصيات الإسلامية المستقلة

لعب موقف بعض الشخصيات الإسلامية المستقلة دورا مؤثرا في تشكيل موقف الحركة الإسلامية العامة من هجمات ١١ سبتمبر. فبرغم أن الجماعات الإسلامية هى القوى الفاعلة في الساحة السياسية، وهى الطرف الأول المستهدف من الحملة الأمريكية الغربية ضد الإرهاب، إلا أن رد فعلها المعارض لهذه الحملة انحصر في الخطاب الدعائى والإيديولوجى سياسياً بالدرجة الأولى، فلم يمثل جديداً في حقيقة الأمر، بل كان أمراً متوقعاً ومتوافقاً مع المنطلقات الفكرية لهذه الجماعات، المعتدلة منها والمتشددة.

وبرغم أن المؤسسات الدينية الرسمية تحظى بدعم الدول الإسلامية، أى تتوافر لها إمكانيات كبيرة للحركة، كما أنه من المفترض أيضاً أن تكون موضع انتباه واهتمام الرأى العام الإسلامى ليأخذ عنها الموقف السليم من حيث بيان الشرع وصدق التوجه وفاعلية العمل، إلا أن رد فعلها أيضاً جاء دفاعياً فى الغالب، ومال إلى البحث عن التهدئة واستيعاب تداعيات هجمات ١١ سبتمبر، وصب في اتجاه تخفيف غضب الشارع الإسلامى من ناحية، وتخفيف غضب الجانب الغربى شعبياً ورسمياً من ناحية أخرى.

وفى حين افتقد كل من موقف الجماعات الإسلامية وموقف المؤسسات الدينية الرسمية إلى فاعلية التأثير في تشكيل الموقف الإسلامى العام من الهجمات وتداعياتها، كان موقف الشخصيات الإسلامية المستقلة فقد كان هو أكثر تاثيرا نسبياً، نظرا لأن هذه الشخصيات انطلقت من موقف مناهض للحملة الأمريكية والغربية ضد الإسلام والمسلمين، تأسس على تحليل سياسى ممزوج بأسس شرعية للحملة الأمريكية والغربية رسميا وإعلاميا ضد أفغانستان. وهو ما شكل مواجهة فكرية وسياسية فى الآن نفسه مع الأفكار والمضامين التى طرحت فى الغرب حول الإسلام والمسلمين.

عاد تأثير هذه الشخصيات المستقلة كالدكتور يوسف القرضاوى ود. محمد سليم العوا ود. مصطفى محمود وأ. فهمى هويدى ود. أحمد كمال أبو المجد وغيرهم، إلى عدد من السمات التى اتسمت بها، كرصيدها الفكرى والمعنوى السابق، والاستناد إلى الحجج الفقهية أو الشرعية، وما عرف عنها من دراية عميقة بالإسلام عقيدة وشريعة وتراثاً، وامتلاك بعضهم منابر إعلامية قوية مكتوبة ومتلفزة، تصلهم بصورة منتظمة بالرأى العام العربى والإسلامى. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن رجال الدين الرسميين محسوبون على حكوماتهم مما ترك الانطباع لدى جزء مهم من الرأى العام بأنهم يتحدثون أو يروجون لما تريده الحكومات وليس الإسلام الصحيح. وبالرغم من عدم ارتياح عدد من الحكومات الإسلامية لمواقف هذه الشخصيات المستقلة، إلا أنها اضطرت أحياناً لأن تسمح لها بمخاطبة الرأى العام، ربما من منطلق المساعدة في امتصاص غضب الشارع السياسى وليس لأنها متفقة معها فكرياً.

ومن خلال العديد من الكتابات التى نشرها هؤلاء الكتاب المستقلون حول الهجمات على الولايات المتحدة والحملة الأمريكية على أفغانستان والمفاهيم التى فرضت نفسها على حرمة السياسة الدولية، يمكن بلورة أهم مواقف هذه الشخصيات المستقلة فى العناصر التالية:

١. الاتفاق على إدانة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة، لكن الضرورى هو معالجة أسبابه والبحث عن دوافعه، وليس مواجهة أى عمل إرهابى بعمل إرهابى مضاد، لن يولد إلا العنف والتصلب المضاد. أو بعبارة أخرى أن السياسة الأمريكية تستخدم منطق "الإرهاب ذاته"، حسب وصف الشيخ القرضاوى فى تعليق له على بيان بن لادن الأول، أو هى الإرهاب بعينه حسب قول د. مصطفى محمود.

٢. التأكيد على أن أخطاء السياسة الأمريكية نفسها، وانحيازها السافر لإسرائيل وتقاعسها عن حماية الحقوق الفلسطينية هو السبب الأساسى وراء حالة الكراهية التى تسود الشارعين العربى والإسلامى تجاه السياسة الأمريكية، وليس نظرة الإسلام أو حقد المسلمين على "ثراء أمريكا أو تقدمها أو حضارتها وكونها نموذجا للديمقراطية". فما حدث هو "عقاب من السماء لأمريكا لأن سياستها ظالمة ولأنها علمانية متحالفة مع اليهودية ضد الإسلام"، حسب

استنتاج د. مصطفى محمود.

٣ـ إن المهم ليس الدور المفترض وغير الثابت لتنظيم القاعدة أو أسامة بن لادن، أو حتى الاتهامات الغربية للجماعات والجماعات الإسلامية عموما، وإنما معرفة موقع الحملة على أفغانستان فى السياسة الأمريكية نفسها، فالمطلوب ليس التركيز على دور ومسئولية بن لادن، والخضوع بالتالى لمنطق الولايات المتحدة نفسها، وإنما وضع المواجهة فى سياق أشمل، يتعلق بالمعركة السياسية التى جعلت الغرب والإسلام وجها لوجه بصورة غير مسبوقة منذ المواجهة التى وقعت فيها فى القرن الـ ١٩ واستمرت حتى سقوط الخلافة فى عشرينات القرن العشرين، حسب قول فهمى هويدى. والأمر فى النهاية هو "فتنة شنيعة صنعها اتهام أمريكا للمسلمين العرب، وهى فتنة ستحدث آثارها لفترة طويلة مقبلة، وعلينا نحن العرب أن نواجهها بتصحيح المفاهيم والأوضاع الظالمة "تبعا لمحمد سليم العوا.

٤ـ إن الغموض الذى يلف هوية الفاعلين لهجمات سبتمبر، وعدم توافر الحد الأدنى من الإقناع فى الروايات الأمريكية، ووجود قرائن عديدة على دور لجهاز المخابرات الإسرائيلية، يوجه الأنظار إلى أن الفاعل الحقيقى غير إسلامى، لأن جوهر العمل انتحار، والإسلام يحرم الانتحار، حسب تحليل د. محمد سليم العوا. ومن المرجح أيضا أن يكون "الجماعات الأمريكية الدينية المتشددة أو اليمينية المناهضة للدولة الأمريكية "، حسب استنتاج د. مصطفى محمود.

٥ـ إن الحملة الأمريكية ضد أفغانستان هى حملة معدة سلفا، وتتجاوز فى أهدافها حدود أفغانستان ذاتها، وهى أهداف تتعلق بتغيير الوضع الإسلامى برمته من خلال الضغط على الحكومات لتغيير أسلوب الدعوة الدينية وبرامج التعليم فى البلدان الإسلامية، ومن ثم تدمير العقل الإسلامى، وأن هدف الحملة النهائى المزيد من السيطرة على العالم والانفراد بتقرير مصيره، وهى سيطرة وانفراد لن يدوما لأنه "ليس من سنة الله فى الكون أن يهب توكيلا مطلقا لقوة من القوى لإدارة الدنيا بمعزل عن السنة الإلهية الجارية فى الاجتماع الإنسانى "، وفقا لاستنتاج د. محمد سلم العوا.

٦ـ إن الحملة الإعلامية ضد الإسلام والمسلمين هدفها أن تتخلى المجتمعات الإسلامية عن ثوابتها وأن تتحرر من شريعتها، وأن نحلل الربا ونساوى بين الرجل والمرأة باسم الحداثة، وان نتخلى عن شمول الدين الإسلامي وان نستبدله بدين آخر، تحت دعوى العلمانية التى تهدف بدورها إلى فصل الدين الإسلامي عن الدولة والحياة والمجتمع وأن يكون الدين فى حيز الفرد فقط. وهى كلها أمور مرفوضة شرعا. وفى المقابل فإن المجتمعات الإسلامية عليها أن تتمسك بدينها وأن لا تتنازل عنه، لأنه دين منصور وظاهر على الأديان كلها.

٧ـ أنه بناء على وجود أهداف غير بريئة للحملة الأمريكية وضارة بالإسلام والمسلمين، فإن انضمام الدول الإسلامية إليها، غير جائز لا شرعيا ولا سياسيا، لأن الهدف من هذه المشاركة هو توفير غطاء ومبرر مزيف للحملة الأمريكية من ناحية، ولان هذه المشاركات لن تكون فاعلة أو مؤثرة على طبيعة الحملة وأهدافها أو مسارها، وستكون كممل "الكومبارس".

٨ـ إن الحدث يفتح الباب لبحث ورصد وتحليل ملفات عديدة، أهمها ثلاثة هى الإرهاب، وملف الإسلام والصلة المزعومة بينه وبين الإرهاب، وملف النظام الدولى الذى لابد أن يتأثر بالحدث. حسب رؤية د. احمد كمال أبو المجد، والذى أرجع بدوره ما أسماه "الارتباط الموهوم"بين الإسلام والإرهاب إلى ثلاثة عوامل:

أ) بقايا صراع تاريخى قديم بين المسلمين ودول أخرى عديدة فى الغرب، من نتائجه أن غرس المستشرقون والساسة الغربيون فى عقول وقلوب أتباعهم وتلامذتهم صورة للإسلام بالغة النقص والسوء والسلبية خاصة أنهم ركزوا حملتهم الثقافية على العقيدة والثقافة الإسلامية وعلى رأسها فكرة الجهاد الذى رأوا فيه صورة من صور الإكراه والقسر وفرض الرأى على الآخرين.

ب) ظهور بعض الجماعات والأحزاب التى تحمل أسماء وشعارات إسلامية مارس بعضها السياسة بوسائل انقلابية تنقض على المجتمع، وتعمل خارج قنواته الشرعية، وتشمل تصفية خصومها السياسيين أو العقائديين

تصفية جسمانية تقوم على العنف، ويستباح فيها القتل وإراقة الدماء.

ج) ظهور التدين المنحرف"الذى يقود أصحابه إلى التطرف فى الفكر والسلوك أو إلى ممارسة "الإرهاب". وهذا التدين المنحرف ناجم عن ظاهرتين، الأولى هى العزلة عن التيار العام للحياة ومفارقة المجتمع شعوريا أو فعليا، وهذه العزلة تصنع لأصحابها "فقها"خاصا يراه أصحابه منتسبا للإسلام وهو ليس منه فى شئ، وإنما هو خاص بأصحابه فقط، ويسميه د. أبو المجد "فقه العزلة". وأهم عناصر هذا الفقه هى أنه يفسر النصوص حرفيا، ويجزؤها ويعزلها عن سياقها، ولا يحاول التعرف على مقاصدها الكبرى، كما أنه ينكر على المجتمع أوضاعه كلها ويرفض تفهم القوانين الاجتماعية التى يخضع لها المسلمون، وهو أمر يخالف روح الإسلام. والظاهرة الثانية وراء هذا التدين المنحرف هى التجاء بعض حملة هذا الفقه الانعزالى إلى تكوين جماعات أو مجموعات عمل سرية وغير معلنة، وهو أمر قاد إلى نمو فقه مكمل لفقه العزلة يمكن تسميته "فقه العمل السرى".

وقد رفض د. أبو المجد مثل هذا التدين المنحرف، وفى اعتقاده أنه سر بلاء المسلمين فى الزمن الحديث، ولذلك طالب العلماء بألا يكتموا الحق وأن يدركوا أن مجاملة المنحرفين عن روح الإسلام ومبادئه أو أحكامه الثابتة والسكوت عما يمارسه بعضهم من تجاوز وعدوان لمجرد أنهم يرفعون رايات إسلامية، تسئ إلى الإسلام أبلغ إساءة. (مجلة وجهات نظر، عدد نوفمبر ٢٠٠١)، أى أنه يميز بين التيار العام الواسع فى الإسلام الذى يؤمن بالحوار والتسامح والتعاون مع الثقافات الأخرى ويرفض العنف، والتيار الصغير حجما ولكنه خطير، والذى يمثل فى نظره "ثقافة جانبية"أو تحتية متمثلة فى أنصار الفقه الانعزالى والعنف، والتى نشأت تاريخيا كما تنشأ كل الثقافات الجانبية والتحتية ترفع لواء الإسلام، ولكنها فى رؤيتها وسلوكها العملى تناقض روح ذلك التيار العام الواسع، وتخرج عن الحدود المبدئية والأخلاقية لثقافة هذا التيار العريض.

رابعا: الجدل حول مشاركة الجنود الأمريكيين المسلمين فى الحرب

أثارت الحملة الأمريكية على أفغانستان قضايا سياسية وفقهية على نحو مثير، وتمثل ذلك فى البحث عن الأسس الشرعية للتفرقة بين المفاهيم المتداخلة أو التى تثير الكثير من الالتباس كمفهومى الإرهاب والجهاد، ومدى جواز المشاركة للدول والأفراد فى ما أسمته الولايات المتحدة بالتحالف ضد الإرهاب الدولى، والذى تجسد عسكريا فى مرحلته الأولي ضد أفغانستان على النحو السابق ذكره. وعلى عكس الموقف الواضح محل التوافق العام، والذى أفتى شرعا بعدم جواز مشاركة بلد إسلامى فى الاعتداء على بلد إسلامى آخر، ومن ثم عدم جواز مشاركة الدول الإسلامية فى الحملة الأمريكية على أفغانستان، فإن الأمر بدا ملتبسا بالنسبة لمشاركة الجنود الأمريكيين المسلمين. ويمكن إعادة مثل هذا الالتباس إلى التداخل بين عوامل الولاء الوطنى والانتماء الدينى، وعدم اليقين فى صحة الاتهامات الأمريكية الرسمية حول مسئولية بن لادن وحركة طالبان عن هجمات ١١ سبتمبر، إضافة إلى التكييف الشرعى نفسه بالنسبة للحملة الأمريكية. إذ أن لكل من هذه العوامل دوره فى الانتهاء إلى موقف شرعى معين بالنسبة لجواز أو عدم جواز مشاركة الجنود المسلمين فى العمليات العسكرية ضد إخوان لهم فى الدين.

ظهر هذا الالتباس جليا عندما أجاز كل من الشيخ يوسف القرضاوى ود. محمد سليم العوا وهيثم الخياط (عضو المجلس الفقهى فى أمريكا الشمالية) والمستشار طارق البشرى وفهمى هويدى، بصورة جماعية، مشاركة الجنود المسلمين فى المهمات القتالية، وفى شكل فتوى نشرت فى ٢٧ سبتمبر، وقبل بدء العمليات العسكرية بأسبوعين، وذلك ردا على استفسار من الضابط الأمريكي جابلن محمد رشيد، كبير المرشدين الدينيين المسلمين، حول "مدى جواز مشاركة العسكريين المسلمين الأمريكيين فى المهمات القتالية فى أفغانستان وسائر بلاد المسلمين"، وذلك "لما يظن أنه انتقام من الذين شاركوا فى تدبير وتمويل العمليات الانتحارية ضد أهداف مدنية وعسكرية أمريكية، والقضاء على العناصر التى لجأت إلى الأراضي الأفغانية وإخافة سائر الحكومات التى تتساهل فى إيواء أمثال هؤلاء، وإعادة الهيبة

والاحترام للولايات المتحدة باعتبارها قطبا عالميا ".

وقد استندت هذه الفتوى الخماسية إلى عدة اعتبارات سياسية وشرعية فى آن واحد، منها أن الجندى المسلم فى الولايات المتحدة لا يملك أمر نفسه، وأن امتناعه عن القتال قد يثير الشك فى ولائه لوطنه يترتب عليه أضرار عديدة له ولمجتمع المسلمين الأمريكيين الأوسع، ولأنهم يحملون جنسية هذا الوطن ويتمتعون فيه بحقوق المواطنة، وعليهم أن يؤدوا واجباته. ونظرا لأن هذا القتال لا يمكن التمييز فيه بين الحق والباطل، فقد انتهت الفتوى إلى ضرورة أن ينوى المسلم أن مساهمته فى هذا القتال بهدف منع العدوان على الأبرياء أو الوصول إلى مرتكبيه لتقديمهم للعدالة، وليس له شأن بما سوى ذلك من أغراض للقتال قد تنشئ لديه حرجاً شخصياً، لأنه لا يستطيع وحده منعها ولا تحقيقها، ولأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها، والمقرر عند الفقهاء أن ما لا يستطيعه المسلم وغير ساقط عنه لا يكلف به. كما أن القواعد الشرعية المرعية تقرر أنه "إذا اجتمع ضرران ارُتكب أخفهما"، وأن "الضرر الخاص يتحمل لدفع الضرر العام".

وأعطت الفتوى للجندى الأمريكي المسلم جواز الطلب للانتقال إلى الصفوف الخلفية، على ألا ينتج عن ذلك ما يسبب له الضرر له أو لغيره من المسلمين، والعكس صحيح. وانتهت إلى خلاصة "أنه لا بأس - إن شاء الله - على العسكريين المسلمين من المشاركة في القتال في المعارك المتوقعة ضد من "يُظن" أنهم يمارسون الإرهاب أو يأوون الممارسين له ويتيحون لهم فرص التدريب والانطلاق من بلدهم، مع استصحاب النية الصحيحة على النحو الذى سبق توضيحه، دفعاً لأى شبهة قد تلحق بهم في ولائهم لأوطانهم، ومنعاً للضرر الغالب على الظن وقوعه، وإعمالاً للقواعد الشرعية التى تنص على أن الضرورات تبيح المحظورات، وتوجب تحمل الضرر الأخف لدفع الضرر الأشد، والله تعالى أعلم وأحكم."

وردا على الانتقادات التى وجهت للفتوى، قدم الموقعون عليها تفسيرات لها من قبيل أنها لا تجيز قتل الأفغان كما قد يبدو من ظاهرها، وأنها تستند إلى ما اعتبر أنه "فقه الموازنات "أو فقه التعارض بين المفاسد والمصالح والذى يؤكد على أن حق الجماعة مقدم على حق الفرد، وأنها تخص حالة معينة ذات سياق خاص، ولا يجوز أن تعمم على حالات أخرى.

لم تكن هذه الفتوى الإجابة الوحيدة التى أطلقها فقهاء وعلماء مسلمون، فقد خرجت فتاوى أخرى أخذت موقفا مغايرا، يمكن حصرها فى اتجاهين أساسيين:

الأول ومثله د. على جمعة أستاذ أصول الفقه بجامعة الأزهر ود. احمد الريسونى أستاذ الشريعة فى المغرب، حيث أفتيا بعدم جواز المشاركة على الإطلاق، أو بحرمة مشاركة المسلم فى قتال المسلم، وأن من الضرورة أن يعتذر المسلم عن المشاركة فى الحرب التى تتقاتل فيها دولة مسلمة مع أخرى غير مسلمة، وهو أمر مباح فى الولايات المتحدة، أو أن يتجنب الأعمال القتالية إلى أعمال إدارية وإعاشية، وفى حال التعذر يجب على الجندى المسلم أن يستقيل.

الثانى جواز المشاركة عند توافر أدلة يقينية دامغة، وعدم جواز المشاركة إذا غابت مثل تلك الأدلة. ومن هؤلاء د. صلاح سلطان رئيس الجامعة الإسلامية فى الولايات المتحدة، ود. جابر طه العلوانى، والشيخ محمد الحانوتى والمستشار فيصل مولوى. فعند توافر الأدلة الدامغة يجوز المشاركة فى القتال إعمالا لرسالة الإسلام الداعية إلى إقرار وفرض العدل والاقتصاص من الظالمين والمعتدين على الأبرياء بغير حق. ومما استند إليه الشيخ فضل مولوى رئيس المجلس الأوروبي للإفتاء؛ أولا إن قتال الجيش الأمريكى فى أفغانستان ليس دفاعا عن الوطن الأمريكي، ولكنه اعتداء على وطن آخر، والدفاع لا يكون إلا ضد المعتدين، وثانيا أن المؤكد هو عدم جواز مشاركة المسلم مع جيش بلاده فيما إذا كان اعتداء هذا الجيش على بلد مسلم، ومن ثم فإن قتال الجندى المسلم تحت لواء الجيش الأمريكي ضد إخوانه المسلمين فى أفغانستان، وهم معتد عليهم، لا يجوز شرعا. وثالثا أن ولاء المسلم والتزامه بأحكام شريعته هو الأساس، وان ولاءه لوطنه لا يعنى موالاته لحكومته فى كل ما تفعل.

وكان د. جابر طه العلوانى قد انتهى إلى أن الجندى الأمريكي المسلم كغيره من الجنود والمواطنين الأمريكيين له أن

يعارض قرار الحرب، إذا ما علم أنها حرب غير عادلة. أما الشيخ محمد الحانوتي، عضو المجلس الفقهي لشمال أمريكا، فقد قال بجواز مشاركة المسلم الأمريكي في القتال إذا تأسس سلوكه على حكم شرعي، بحيث يكون هناك أناس محددون أو قطر بعينه تمت إدانته قضائيا.

ولا شك أن وجود اكثر من فتوى لنفس الحالة، يشير إلى اختلاف مناهج النظر في أحوال المسلمين في مواجهة الضغوط والتطورات والمستحدثات التي تحيط بهم في كل مكان، وبالنسبة للحالة المشار إليها، فإنها تطرح أسئلة ومعضلات كبرى حول علاقة المسلمين الموزعين على أقطار مختلفة بالقضايا السياسية الكبرى التي تواجههم، وابرز تلك المعضلات ما يتعلق بالعلاقة بين موجبات الشريعة من جهة وضرورات الولاء الوطني من ناحية أخرى، وهو أمر له معالجات مختلفة تمثلت في استنباط أنواع من الفقه، أو استخراج الأحكام تبعا لظروف كل حالة وموقعها الجغرافي وعناصرها السياسية وتقديرات الضرر والمصلحة الناتجة عنها، الأمر الذي عبر عن نفسه في "فقه الموازنات" و "فقه الأقليات المسلمة في البلدان غير المسلمة "، و "فقه الأمة" و"فقه الدولة المسلمة "،حيث أن لكل من هذه الأنواع اعتباراته الخاصة وأولوياته الشرعية التي يستند إليها. وفي كل الأحوال تبدو الأمور قابلة للاجتهاد واستخراج أحكام مختلفة حتى مع استخدام نفس الأدلة الشرعية. ومما يلفت النظر أن الفتاوى سابق الإشارة إليها، ورغم اختلافها إلا أنها اتفقت على أمرين؛ الأول أنها أعطت الأولوية للعمل بعيدا عن خطوط القتال المباشر، وثانيا أنها استندت إلى مزيج من الأدلة الشرعية والاعتبارات الحياتية والعوامل والمفاهيم السياسية، مع اختلاف في تقدير حجم كل عامل من العوامل.

إن الأمر المؤكد هنا يتمثل في أن الحاجة إلى استخراج الأحكام الفقهية بشأن القضايا السياسية الكبرى لم يعد أمرا يمكن الاستغناء عنه، كما أن الاجتهادات الفردية وحدها، ورغم أهميتها الكبرى، لا تنفي ضرورة الحاجة الماسة إلى نوع من الاجتهاد الجماعي القائم على نوع من البحث المعمق والاستيعاب الكامل لكل عناصر التعقيد والتداخل التي يموج بها الواقع المعاصر.

خامسا: الثابت والمتغير في موقف الحركة الإسلامية

إن تأمل المواقف السابقة لعناصر الحركة الإسلامية من جماعات وجماعات غير رسمية، ومؤسسات دينية رسمية وعدد من الشخصيات الإسلامية المستقلة ذات الثقل المعنوي، يقود إلى عدة استنتاجات على النحو التالي :

١- إن المسلمين ممثلون في كل هذه الأشكال التنظيمية يعرفون ما يريده الطرف الآخر (أي الخصم)، ولكنهم يختلفون حول ما يريدون هم أن يفعلوه. فقد كانت هناك قواسم مشتركة في المواقف بالنسبة لرفض الاتهام الذي حصر مسئولية هجمات ١١ سبتمبر في المسلمين وحدهم، وتوجيه النقد الشديد للسياسة الأمريكية على إجمالها. ويكشف استعراض المواقف السابق انه لم يكن هناك مشروع إسلامي بديل متكامل للتعامل مع كل عناصر الموقف المعقد والمتشعب الذي طرحته الهجمات على الحركة الإسلامية، حيث انحصر رد الفعل الإسلامي في مجالات الإعلام والتوضيح والتثقيف والتوعية دون أن يتحول إلى سلوك يتسم بالمبادرة الخلاقة والاجتهاد الفعلي.

٢. إن غلبة منطق الدفاع والتبرير للرؤى الإسلامية التقليدية المكررة في مثل هذه المواجهات مع الغرب، بدت وكأنها أقل كثيرا من حجم الضغط الخارجي وأقل من حجم التأثيرات السلبية والتشوهات التي لحقت بالإسلام وبمجتمعات المسلمين ككل، حيث لم يظهر إجماع على رؤية محددة جديدة أو استراتيجية لها قواسم إسلامية مشتركة تتجاوز هذه الحملة. كما أن الحديث عن تجديد الخطاب الديني لا يزال محدودا في الدائرة المصرية ويكاد يكون غائبا في الدوائر الأخرى، ولم يتحول إلى تحرك مؤسسي منظم.

٣. إنه رغم قسوة التشويه الذي لحق بالإسلام كدين وبالمسلمين كمجتمعات، لم يحدث على الصعيد العملي تحرك إسلامي جماعي مؤثر يعمل داخل الأوساط الغربية لتصحيح هذه الصور النمطية المشوهة التي سادت كل أدوات

الإعلام الغربى و الأمريكى وكان لها دورها فى القرارات والتجمعات الدولية ذات الصلة بالحرب على ما سمى بالإرهاب. وتبدو هنا الجهود التى قام بها الأزهر لإحياء الحوار بين الحضارات قاصرة عن بلوغ أهدافها، وذات نطاق ضيق، إذ تأخذ شكل المؤتمرات التى طالما تكررت فى السابق دون جدوى.

٤. ظهر تباين داخل الحركة الإسلامية فيما يتعلق بشكل الاستجابة ورؤية بعض القضايا الحيوية والمؤثرة. فالجماعات الإسلامية كانت معنية أساسا بإبعاد تهمة المسئولية عن ارتكاب هجمات ١١ سبتمبر لكى تتجنب العواقب السياسية والحد من نشاطها، والمؤسسات الدينية كانت معنية بتعزيز الموقف الرسمى للحكومات الإسلامية، وبيان أوجه الشرع فى الموقف من الإرهاب والجهاد من منطلق تبرئة الذمة فى الغالب، دون أن تعلن تصديها عمليا لأى طرح آخر، فجاءت جهودها فى سياق إبداء الرأى أكثر من سياق إصدار الأحكام الواجبة. وأما مواقف الشخصيات المستقلة، فقد تركزت فى المقاومة السياسية بالدرجة الأولى، وداخل هذه المقاومة كان هناك من اهتموا بتفنيد خطاب الحملة الغربية والسياسة الأمريكية ومن اهتموا بالتعبئة والشحن الجماهيرى ضد هذه السياسة.

٥. ساد الاتفاق على أن الجماعات الإسلامية العنيفة تعرضت من الناحية التنظيمية لضربات قوية فى ظل هجمات ١١ سبتمبر وتداعياتها، بما يعنى ترجيح تراجع نشاط هذه الجماعات، وذلك نتيجة سياسة دولية نشطة قوامها تجفيف منابع التمويل والقبض على العناصر الفاعلة، فضلا عن اختفاء الزعامات عمليا، سواء بالقتل أو الحصار. وحتى التوقعات التى أثارها البعض بأن حركة طالبان ستتحول إلى الجهاد طويل الأمد ضعفت بعد اختفاء المُلا عمر وعدم اليقين من بقائه حيا. كما أن إعادة تشكيل الحياة السياسية فى أفغانستان تحت إصرار دولى فعال أسهم فى إغلاق الطريق أمام إحياء أى حركة جهادية أفغانية.

٦. ساد اتفاق أيضا بين الإسلاميين على أن جماعات العنف الإسلامية يجب أن تختفى، وأنه يجب إعلان البراءة من هذه الجماعات وإجبارها على نبذ العنف لو كان لها حظ من البقاء سياسيا مستقبلا. وبالمقابل تنامى الاعتقاد بأن "الإسلام المعتدل" سينتعش ليس فقط استنادا إلى تجميد نشاط جماعات العنف، بل لأن الحكومات باتت تميل إلى تشجيع "الإسلام الوسطى". لكن الحسم باختفاء الجماعات الإسلامية العنيفة تماما غير مؤكد، ليس فقط لأن الجماعات الإسلامية لا تموت بوجه عام وهو ما يؤكده تاريخ الإسلام، بل تخمد وتنتعش حسب الظروف، وإنما لأن موجة الغضب من السياسة الأمريكية من الممكن أن تفرخ أجيالا جديدة من أعضاء هذه الجماعات العنيفة. وبالمقابل، فإن الحديث عن انتعاش "الإسلام المعتدل" قد يتوقف عند المستوى الإعلامى والفكرى، ولا تتم ترجمته إلى واقع سياسى نظرا لعدم الثقة القائمة بين الأنظمة السياسية الإسلامية والقوى الإسلامية النشيطة حتى ولو كانت معتدلة.

وفى ظل اشتداد الحملة الغربية ضد الإسلام والمجتمعات الإسلامية عموما والضغوط المبذولة فى هذا الاتجاه على الحكومات العربية والإسلامية، فمن المرجح أن يتعزز رد الفعل المضاد للتوجهات التغريبية، وان تحدث تحالفات سياسية جديدة بين القوى والاتجاهات المعادية للسياسة الأمريكية، بغض النظر عما بين هذه القوى من اختلافات أيديولوجية. على ذلك فمن المرجح أن يتغير المشهد السياسى فى كثير من البلدان العربية والإسلامية.

٧. إن القضية الفلسطينية وجدت نفسها محشورة قسرا وعنوة فى الهجمات، فقد التصقت منذ البداية فى أذهان الرأى العام وهو يشكل ردود أفعاله من هذه الهجمات منذ بدايتها، وذلك بغض النظر عن إنها وردت فى رسائل بن لادن المتكررة، مما أظهر أن الظلم اللاحق بها من جانب إسرائيل وانحياز الولايات المتحدة لها، هو سبب رئيسى لتأجيج الصراع بوجه عام بين الإسلام والغرب، وأحد العوامل المهمة وراء إيجاد المناخ الذى تنمو فيه اتجاهات وجماعات إسلامية تميل بقوة إلى توظيف العنف.

٦- الإسلام والمسلمون فى الإعلام والفكر الغربى

أولا: الإسلام والمسلمون فى الإعلام الغربى

رغم أن العالم الإسلامى قد تمثل فى صورة "العدو" للعالم الغربى على مر التاريخ، إلا أنه منذ هجمات ١١ سبتمبر، دخلت العلاقة بين الإسلام والغرب طوراً جديداً من العداء والخوف والتوتر. فقد أطلقت هذه الهجمات العنان لعاصفة من الرؤى والتأملات فى وسائل الإعلام الغربية حول طبيعة ونطاق ما سمى بـ "التهديد الإسلامى". وكانت لتداعيات هجمات سبتمبر انعكاساتها على صورة العرب والإسلام فى الغرب، وظهرت الأحكام السطحية المتعجلة فى تصريحات الساسة وهم يتحدثون عما يسمونه "الإرهاب الإسلامى" أو عن " الجهاد الإسلامى ضد الولايات المتحدة" أو عن "حتمية الصراع بين الحضارتين الإسلامية والغربية". وجاء استخدام الرئيس بوش تعبير "صليبية"، والذى وصف به حرب بلاده ضد ما يعتبره الإرهاب الدولى، ليعطى حججا قوية للكثيرين على أن المواجهة التى قررتها الولايات المتحدة هى ضد الإسلام كدين وضد المجتمعات الإسلامية ككل. ورغم أن التفسيرات التى قيلت بعدها أكدت على استخدام التعبير بالمعنى اللغوى له، الذى يشير إلى حملات متتالية وسريعة، وليس بالمعنى التاريخى للتعبير، والمتضمن فى داخله معانى الصراع بين المسلمين والغرب، فإن التأثير الذى أحدثه الاستخدام الأول للكلمة لم يكن سهلا محوه أو التغاضى عنه، خاصة و إن تصريحات كثير من المسئولين الأمريكيين والأوربيين البارزين انطوت بدورها على ما هو اكثر من مجرد اتهامات عابرة للإسلام أو المسلمين.

فقد جاءت تصريحات رئيس الوزراء الإيطالى بيرلسكونى ممزوجة بمزيد من القسوة والتعالى والجهل معا، مشيرا إلى أنه "يجب أن نعى تفوق حضارتنا التى تتألف من نظام قيم منح الشعوب الازدهار فى البلدان التى اعتنقته، وضمن احترام الإنسان وحقوقه السياسية والدينية. هذا الاحترام لا يوجد بالتأكيد فى البلدان الإسلامية"، وبالتالى فمن الضرورى حسب بيرلسكونى "أن نمد يد العون إلى هؤلاء المسلمين الذين تخلفوا ١٤٠٠ سنة لإيصال المنافع التى يتمتع بها الغرب إليهم ..فالإسلام غير قادر على أن يكون جزءاً من العصر الحديث".

وعبرت المقارنة الفجة التى عقدها وزير العدل الأمريكى جون أشكروفت بين ما أسماه "الإله فى الإسلام" و "الإله فى المسيحية "، عن رؤية بالغة العنصرية للإسلام كدين سماوى، حيث ذكر "إن الإسلام يعد ديناً يطلب فيه الله منك أن ترسل ابنك ليموت من أجله. ولكن فى الديانة المسيحية فإن الله يرسل ابنه ليموت من أجلك".

ولم تخل تصريحات رموز غربية عن معنى تحفيز الغرب واستعدائه على المسلمين فى كل مكان. وهو ما وضح فى قول مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا السابقة "أن الغرب معرض لخطر الإرهاب الإسلامى، وإن هذا الخطر هو

البولشوفية الجديدة، وعلى الغرب أن يجمع أمره على محاربة الإرهاب الإسلامى فى كل مكان "، فى حين أنها لم تجرؤ على وصف أفعال الجيش الجمهورى الأيرلندى بأنه "إرهاب كاثوليكى أو مسيحى". ووصل الأمر إلى حد قيام أحد القساوسة البارزين فى الأوساط البروتستانتية الأمريكية، وهو القس فرانكلين جراهام بالقول "نحن لسنا من هاجم الإسلام، بل الإسلام هو الذى هاجمنا. إله الإسلام ليس إلهنا، وليس ابن الله كما فى المعتقد المسيحى، إنه إله مختلف، وأنا أعتقد أنه دين شرير وقبيح".

وتعكس هذه الأمثلة من الأقوال المُحملة بعداء محكم للإسلام، الكثير من الموروث الثقافى، والمتمثل فى الأحكام المسبقة والنمطية، وفى القوالب الجاهزة لصورة العربى والمسلم السلبية السائدة فى الثقافة الغربية، والذى يعود بناؤها إلى الحقبة الاستعمارية ومرتكزات الاستشراق، فضلا عن المعرفة المشوهة للشرق عامة والإسلامى منه خاصة. وهو موروث يسهل مهمة الإعلام الغربى عامة، والصهيونى خاصة، سواء لمزيد من تشويه المسلمين أو لتوجيه سياسات الدول الغربية نحو ممارسة أكبر ضغط ممكن على حكومات البلدان الإسلامية.

ومن هذا المنطلق، انتهزت وسائل الإعلام الغربية هجمات ١١ سبتمبر، فبمجرد أن وقع الهجوم على الولايات المتحدة، حتى بدأ الإعلام الأمريكى بكل ما يملك من وسائل، عملية بدت منهجية ومنظمة لتشويه صورة العرب والإسلام، فظهرت التحقيقات والمقالات التى تصور مدى خطورة ما أسمته المد الإسلامى الأصولى، وتصويره خطرا موجها صوب الحضارة الغربية وأنه قادم من الشرق. كما دعا الإعلام الإسرائيلى إلى البدء بما اعتبره حملة واجبة وشاملة ضد الإرهاب والإسلام والمسلمين، وأن الهجوم على الولايات المتحدة قد أثبت صحة الادعاءات الإسرائيلية من أن الإسلام السياسى الأصولى يقود حربا ضد العالم الحر.

١- الإنترنت والحث على القتل

استمرت التعليقات والرؤى ذات التوجه العدائى، وكان مفادها أن الحرب التى تقودها الولايات المتحدة يجب ألا تكون موجهة ضد أسامة بن لادن فقط، ولكن ضد الإسلام كدين والمجتمعات الإسلامية معا، وأن على الولايات المتحدة أن ترسم خريطة جديدة للحرب، تشمل العالم كله وتتضمن عدداً أكبر من المنظمات الإسلامية. وعليها أن تبيد معاقل العنف، وأن الإسلام أصبح شبحاً مخيفاً وأنه دين عنف وإرهاب، وأن أعمال العنف التى وقعت فى السنوات الأخيرة جاءت من العالم الإسلامى. وبطبيعة الحال، كانت هناك تأكيدات على أن الإسلام بطبيعته يرفض الديمقراطية، ولذلك فإن كل الشعوب الإسلامية تعادى كل النظم الديمقراطية الغربية.

ولم تخل الوسائل الإعلامية الإليكترونية الأمريكية والغربية والإسرائيلية، عبر الشبكة الدولية للمعلومات من رسائل، كتبها أناس عاديون، جنبا إلى جنب مع كتاب وباحثين محترفين، حملت نفس المعانى الهجومية والعدائية، إذ بُثت رسائل عديدة حثت على قتل المسلمين والعرب والإرهابيين، ووصل الأمر إلى حد مطالبة البعض بإبادة المسلمين. وظهرت إحدى هذه الرسائل تطالب الولايات المتحدة بضرب الكعبة المشرفة فى حالة وقوع ما أسمته هجوما إرهابيا للمرة الثانية على أهداف أمريكية. وقد حدث كل ذلك رغم أن العرف العام الذى يحكم عملية النشر على الإنترنت، وكذلك الاتفاقيات التى تنظم خدمة بث الرسائل والمواد الإعلامية عبر الشبكة تحظر تماما التعرض للأديان الأخرى، أو القيام بتشويه متعمد للثقافات الأخرى، أو أن تستخدم فى حالة الدعاية، أو لأغراض تثير النوازع العنصرية، أو كل ما له صلة بالتمييز العرقى أو الدينى. والأمر محرم تماما بالنسبة للدعوات التى تتضمن حثا على القتل أو العدوان على الآخرين.

لكن الأمر بدا مباحا تماما ودون أى محظورات عرفية أو قانونية، طالما انه يمس الإسلام والمسلمين، ويعمل على

تشويههم. فقد طالبت إحدى الرسائل الرموز بضرب قناة "الجزيرة" والتعامل معها باعتبارها هدفاً حربياً، وأن تدميرها يعد من الأولويات لأنها تمتلك قوة تفوق قوة "الانثراكس" أو الجمرة الخبيثة على حد تعبير الرسالة.

وتضمن تعليق آخر نشر عبر الإنترنت كل معانى التحريض الصريح على الجاليات المسلمة المقيمة فى البلدان الغربية، فضلا عن جهل فاضح بدور الحضارة الإسلامية فى التأسيس لكثير من العلوم الحديثة، ومما ورد فى هذه الرسالة "لقد وصلت للشعب الأمريكى رسالة واضحة وصريحة وهى أن الإسلام والغرب لا يتوافقان. ولهذا لا حياة بعد اليوم للمسلمين فى الدول الغربية. فهم يقيمون المساجد والمراكز الإسلامية فى الدول الغربية لتدريب وتعليم إرهابى المستقبل. لقد أعلن الإسلام الحرب على الغرب كرد فعل لتخلف الثقافة الإسلامية التى هى لب الصراع. الشعب الأمريكى محتدم غيظاً وغضباً من كل الأجانب وخاصة المسلمين. وهذا حسن، فالإسلام لم يحرز تقدماً فى العلوم، ولم يقدم أى إنجاز للثقافة العالمية على مدى ألف عام، ومن ثم فالغرب لابد وأن يحافظ على عظمته". وينتهى كاتب الرسالة إلى " إن الإسلام هو الشيوعية الجديدة ويجب التعامل معه على هذا الأساس. كان يجب علينا تسليح السوفييت فى حربهم ضد أفغانستان، بدلاً من مساعدة القبائل الأفغانية المهترئة. الآن يتم تعبئة الغرب الذى سوف يستخدم كل الوسائل الممكنة لمحاربة العالم الإسلامى. إنها حرب ثقافية. إما نحن أم هم. وبالتأكيد ستنتصر. يحفظ الله أمريكا، ويقضى على الإسلام".

مثل هذه النماذج تعبر بوضوح عن المدى الذى وصلت إليه عمليات التشويه التى أثارتها وسائل الإعلام الغربية، وفى المقدمة الأمريكية منها، للمجتمعات الإسلامية، والمدى الذى وصلت إليه إثارة مشاعر العداء والكراهية للإسلام والمسلمين فى محاولة لتنفير الرأى العام العالمى والغربى من الإسلام ومن منهجه ومبادئه وأحكامه، حيث ساد الخلط، عن وعى وتصميم أحيانا، وعن غير وعى أحيانا أخرى، بين بعض الظواهر فى العالمين العربى والإسلامى، التى لم يستوعبها العقل الغربى والأمريكى، وربطها قسرا بالدين الإسلامى، لإيهام الشعوب الغربية بأن الإسلام هو سبب التخلف فى هذه المجتمعات، وأن الإرهاب مرتبط بالدين الإسلامى والعقيدة الإسلامية، ومن ثم فإن الإسلام دين فاشى والمتمسك به متطرف يجب محاربته.

هذه الحملة لم تبدأ بهجمات سبتمبر ولن تنتهى بها، وذلك لأن هناك حالة من عدم المعرفة ومن التأثر الواضح بالصورة السلبية التى يقدمها الإعلام الغربى بصفة عامة والإعلام المرئى بصفة خاصة لجميع العرب والمسلمين. ومثل هذه الحالة لا تنجح فى إصلاحها التصريحات الودية التى صدرت فى الأيام الأولى التى أعقبت هجمات سبتمبر من الرئيس الأمريكى جورج بوش وعدد من المسئولين الغربيين تجاه الإسلام، ومن ثم فهى تطرح تحديا ثقافيا وحضاريا وإعلاميا للعالمين العربى والإسلامى، يتطلب مبادرات وخططا وسياسات طويلة الأمد، موجهة للمجتمعات الغربية للحد من، واحتواء هذه الصورة النمطية المشوهة للإسلام والمسلمين.

لقد سارع الرئيس بوش فى أعقاب الاعتداءات إلى الدعوة إلى عدم الزج بالإسلام فى الموضوع، ولكن جاءت معظم الممارسات والسياسات التى أقرتها الإدارة الأمريكية لتغذى الخوف والشك الكامن من الإسلام. فاللائحة الأمريكية للإرهاب التى أعيد نشرها فى ٥ أكتوبر ٢٠٠١، تضمنت ٢٥ منظمة، منها ١٨ منظمة إما عربية أو إسلامية، وبموجب الأمر الرئاسى الصادر فى٥ نوفمبر ٢٠٠١ تم تجميد أموال ٦٢ منظمة وفردا، من بينهم منظمات خيرية وإنسانية وإغاثية ومالية إسلامية، بحجة انهم جميعا ارتبطوا بشبكتين للإرهاب للاستثمار ونقل الأموال وهما البركة والتقوى، إضافة إلى تجميد أرصدة "مؤسسة الأرض المقدسة"، اكبر الجمعيات الخيرية الداعمة للفلسطينيين. وكان كل من تم اعتقالهم، والذين وصلوا إلى ١١٠٠ فرد وفق تقديرات نشرت فى ٢٩ نوفمبر ٢٠٠١، على خلفية هجمات سبتمبر من العرب والمسلمين، أو من ذوى أصول شرق أوسطية، دون أن يسمح لهم بالاتصال بجهات دفاعية قانونية. ووفقا للإحصاء الذى نشره " مجلس العلاقات الإسلامية الأمريكية "، يتضح أن هجمات التمييز التى تعرض لها المسلمون

الأمريكيون فى الفترة ما بين ١١ سبتمبر وحتى نهاية نوفمبر، أى ما يقرب من شهرين ونصف فقط، قد زادت من ٧٨٥ حالة إلى ١٤٥٢ حالة، تراوحت بين التهديد بالقتل والتحرش اللفظى والاعتداء الجسدى والإضرار بالممتلكات، والمضايقة على أيدى الشرطة أو موظفى الهجرة أو محققى مكتب التحقيقات الفيدرالى، وغير ذلك من أشكال التمييز الأخرى.

ويمثل إصدار قانون " مكافحة الإرهاب فى ٢٦ أكتوبر ، والمعروف باسم Patriot Act، إحدى الوسائل القانونية الضاغطة على الجالية الإسلامية فى الولايات المتحدة، حيث يعطى الحق للجهات الأمنية فى توسيع تعريف السلوك الإرهابي والحق فى مراقبة التجمعات المدنية والحفاظ على ما يسمى بالأدلة السرية إضافة إلى تعقب والقبض على المقيمين بصفة غير شرعية. وفى ظل هذه الضغوط اعتبر وزير العدل الأمريكى جون أشكروفت كل مسلم وعربى متهما يحتاج إلى إثبات براءته، إلا أن وزير النقل نورمن مينيتا (اليابانى الأصل) عارض هذا النهج، واتخذ قراراً يمنع استفراد العرب والمسلمين فى التفتيش السابق لركوب الطائرات، حرصاً على كرامة الفرد المسلم أو العربى، ومنعاً لتكرار معاناة الجالية اليابانية الأمريكية فترة الحرب العالمية الثانية.

٢- الإسلام فى الإدراك الرسمى الغربى

لقد أثرت سيادة الصورة النمطية المشوهة التى زخر بها الإعلام الغربى عامة والأمريكي خاصة للإسلام والمجتمعات الإسلامية، على الجهود الأمريكية والبريطانية لتشكيل "التحالف الدولى ضد الإرهاب"، ومثلت عقبة نفسية وسياسية كبيرة، إضافة إلى أسباب وعوامل أخرى أمام انخراط الكثير من البلدان العربية والإسلامية فى هذا التحالف. وربما رغبة فى عدم تأجيج المشاعر الإسلامية وتهدئتها، أبدى المسئولون فى كل من أمريكا وبريطانيا اهتماماً ملحوظاً بمخاطبة الرأى العام العربى والإسلامى للتأكيد على احترامهم وفهمهم للقيم الإسلامية، وأن الحرب على الإرهاب لا تعنى الإسلام بأى حال. وقد تجلى هذا الاهتمام فى المقابلات والمقالات التى أجراها وكتبها رئيس الوزراء البريطانى تونى بلير وعدد من وزرائه فى الصحافة والفضائيات العربية.

فقد صرح تونى بلير "إن الإسلام دين تسامح وسلام وأن العالم الإسلامى كان منارة للحضارة والتسامح عندما كانت أوروبا غارقة فى العصور المظلمة". مؤكداً أن الصراع ضد الإرهاب لا يعنى الصراع مع الإسلام أو المسلمين العاديين، وأن خلاف الغرب ليس مع الإسلام بل مع الإرهاب ومؤيديه. كذلك جاءت تصريحات موجهة بشكل أساسى من الرئيس الأمريكى بوش للعرب والمسلمين وزيارته لأحد المساجد فى واشنطن ولقاءاته مع قيادات من الجالية العربية فى أمريكا، تضمنت إشادة بالإسلام وبدور الجالية المسلمة فى الولايات المتحدة.

ولكن رغم استنكار زعماء أمريكا والغرب لهذه الحملة الضارية ضد الإسلام والعرب، ورغم إشادتهم بالإسلام وحضارته، إلا أن تأثيرها فى مواجهة الصورة النمطية المشوهة كان ضعيفا وعابرا، حيث بدت وكأنها ذات طابع دعائى، ولا دور لها فى عملية صنع السياسات الغربية والأمريكية، وأن هدفها الأساسى يكمن فى تهدئة المشاعر والمخاوف الإسلامية وحسب، لاسيما داخل المجتمعات الغربية نفسها. ومما قلل من تأثيرات هذه التصريحات الرسمية، استمرار بث ونشر الكتابات والتحليلات المحملة بكل أنواع التمييز والكراهية ضد الإسلام والمسلمين، فضلا عن استمرار حدوث العديد من جرائم الكراهية ضد العرب والمسلمين الأمريكيين، وعمليات الاحتجاز والسجن بلا محاكمة وبدون توجيه اتهام محدد لهم. وقد بدت تصريحات القادة الغربيين الإيجابية عن الإسلام بلا معنى حقيقى مع اتخاذ المزيد من الإجراءات الماسة بحقوق الإنسان ضد العرب والمسلمين المقيمين فيها. ففى ألمانيا أقرت الحكومة والبرلمان قوانين أمنية لمكافحة الإرهاب وتمويله لقيت ثناء من وزير العدل الأمريكى، وفى السويد أقر البرلمان قانوناً

يوم ٢٣ سبتمبر يتعلق بنشاط "الأصوليين الراديكاليين" ممن يشتبه فى وجود علاقة لهم بالإرهاب. وأصدرت بريطانيا قانوناً يشدد أيضاً من التدابير بحق الأجانب المشتبه فيهم.

تركزت الاتهامات ضد السعودية ومصر باعتبارهما ركيزة العالم الإسلامى، وتم تصوير التعليم الدينى، لاسيما فى السعودية باعتباره منبعا للتطرف والتشدد والانخراط فى الأنشطة الإرهابية، وقامت الدعوات بالتالى على ضرورة قيام الولايات المتحدة بدفع هذه البلدان إلى تغيير هذا النوع من التعليم وحصره فى دائرة العبادات الفردية وحسب. وقد مثل اتهام ١٥ سعوديا من بين العشرين شخصا الذى اعتبرتهم الولايات المتحدة المنفذين الحقيقيين للهجمات على نيويورك وواشنطن، أساسا منطقيا من وجهة نظر الإعلام الأمريكي لتبرير اعتقال الطلاب السعوديين فى الجامعات الأمريكية باعتبارهم "إرهابيين محتملين"، وللنظر إلى التعليم الدينى فى السعودية، ودول عربية وإسلامية أخرى لاسيما باكستان واليمن كمصدر من مصادر الإرهاب، يبرر الضغط عليهم سياسيا ومعنويا من أجل تغيير بنية هذا التعليم، جنبا إلى جنب مع تغيير بنية العملية السياسية ذاتها.

٣ ـ تقدير الإسلام

من الإنصاف القول أن حملة الإعلام الغربى والأمريكي على الإسلام والمسلمين لم تكن تعبر عن الرؤية الكلية للتيارات السياسية والفكرية الغربية والأمريكية المختلفة، بقدر ما كانت تعبر عن سطوة تيارات سياسية وفكرية ودينية بعينها على هذا الإعلام. ولذلك كانت تظهر بين الحين والآخر بعض مواد إعلامية وسياسية تطرح رؤية أكثر إنصافا لدور الإسلام وللمسلمين، وهو ما بدا فى بريطانيا بدرجة أكبر من بلدان أوربية أخرى، وذلك نظرا لتاريخ بريطانيا الطويل فى التفاعل مع المنطقة الإسلامية، وللدور المهم الذى يلعبه البريطانيون المسلمون فى السياسة البريطانية عامة. فقد استضاف مجلس العموم البريطانى حفل توقيع وثيقة سميت باسم "التعهد"، تقضى باحترام الحريات الدينية والتنديد بالإرهاب والعنصرية، وذلك إيذانا ببدء "أسبوع رفع مستوى الوعى بالإسلام Islam Awareness Week" فى بريطانيا. الذى استمرت أنشطته فى الفترة من ٥ نوفمبر وحتى ١١ نوفمبر.

وقد وقع على هذا التعهد قادة الأحزاب البريطانية وبعض كبار رجال الدولة والإعلاميين، وقد أبدوا ترحيبهم بالتصريحات التى أطلقها شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوى فى ١٧ سبتمبر، لإدانة الإرهاب والتعبير عن شجب الإسلام له. وفى رسالة وجهها رئيس الوزراء تونى بلير إلى المشاركين فى الحفل، أثنى فيها على موقف الإسلام والمسلمين من هجمات ١١ سبتمبر. كما أكد عزمه على "الوقوف جنباً إلى جنب مع المسلمين ضد الإرهاب والعنصرية"، منددأ بالاعتداءات التى تعرض لها بعضهم، ومنوها برقى الإسلام "كدين سلام ومحبة، وبالفنون والعلوم والفلسفة الإسلامية التى أثرت حياتنا فى الغرب منذ زمن طويل".

وأشار سايمون هيوز الناطق باسم الأحرار الديمقراطيين للشئون الداخلية إلى خطأ الإعلاميين البريطانيين وغيرهم ممن يعتبرون أن المسلمين فى بريطانيا عبارة عن "طابور خامس". وأكد على أنه من الطبيعى أن تكون هناك وجهات نظر متباينة ضمن أى مجموعة، وهذا ينطبق على المسلمين وغيرهم، و دعا الجميع إلى التركيز على النقاط المشتركة بدلاً من الاختلافات بين أبناء الأديان المختلفة، موضحاً أن السيد المسيح "عليه السلام" كان عربياً يهودياً. وقال أن الموت والإرهاب فى الحادى عشر من سبتمبر لم يفرقا بين مسلم ومسيحى ويهودى، داعيا إلى ضرورة "إحداث تعديلات أساسية فى القوانين البريطانية بحيث تتم المساواة بين المسلمين وغيرهم، وأن قوانين حقوق الإنسان تحتاج إلى شئ من التطوير بحيث تتم معاملة المسلمين بالعدالة التى يستحقونها". وأشار هيوز إلى ضرورة الالتزام بهذا التعهد، خلافاً لوثائق مماثلة وقعها سياسيون فى العلن ثم لم يتقيدوا بها.

الصورة النمطية و القولبة

- "الصورة النمطية" عملية معرفية نفسية ذات أصول ثقافية بالأساس، تقوم على إدراك الأفراد الانتقائي، المباشر وغير المباشر، لخصائص وسمات موضوع ما فردا - مجتمعا - جماعة - مؤسسة - حدثا ، وتكوين اتجاهات عاطفية نحوه (إيجابية وسلبية)، وما ينتج عن ذلك من توجهات سلوكية (ظاهرة وباطنة) في إطار مجتمع معين. وقد تأخذ هذه المدركات والاتجاهات شكلاً ثابتاً أو غير ثابت، دقيقاً أو غير دقيق.

- تبرز وسائل الإعلام كعامل هام في تشكيل الصور الذهنية عن الأفراد والشعوب من خلال ما تبثه من أحداث إخبارية ومضامين مختلفة. وقد أسهمت تكنولوجيا الاتصال الحديثة في اتساع نطاق تغطية وسائل الإعلام بمختلف أشكالها. كما أسهمت في تغيير شكل وأسلوب عمل وسائل الإعلام بصفة عامة والتليفزيون بصفة خاصة من خلال قدرتها على التغطية الفورية للأحداث وقت ومكان حدوثها أيا كانت.

وفى حديث لتليفزيون بى. بى. سى (BBC)، ٢٥ سبتمبر أكد أنتونى بن، نائب رئيس حزب العمال البريطانى والوزير السابق، أن الأخذ بتعريف الإرهاب السائد الآن بعد حوادث الاعتداء على نيويورك وواشنطن، يجعل من كل القادة الوطنيين إرهابيين، وأضاف أنه طبقاً للتعريف الذى تحاول الولايات المتحدة تثبيته، فإن جورج واشنطن قائد حرب التحرير الأمريكية قد ارتكب أفعالاً إرهابية ضد نظام الملك جورج الثالث، وقس على ذلك القادة من أمثال مانديلا ونكروما وغاندى، وأن الحركة الصهيونية قامت على الإرهاب منذ نشأتها، فمن يحاسب هذه الحركة على ما ارتكبته؟، وأن الطريقة غير العقلانية التى تتصرف بها الولايات المتحدة، ستؤدى إلى خلق موجة جديدة من الإرهاب، خلال السنوات القليلة القادمة. وفى تعليق آخر يقول "للأسف فإن معظم الأمريكيين لا يعرفون شيئاً عن الدين الإسلامى، حتى أن البعض يعتقد أن كل المسلمين لهم نفس آراء هذه الحفنة الصغيرة من الإرهابيين. وهذا ليس صحيحاً بالطبع فهؤلاء الإرهابيون الراديكاليون لا يمثلون العالم الإسلامى، بالضبط كما لا يمثل الإرهابيون المسيحيون العالم المسيحى. هناك حوالى ٧ ملايين أمريكى مسلم من خلفيات إثنية مختلفة وهؤلاء هم أصدقاؤنا وجيراننا. والإسلام واحد من أعظم الأديان فى العالم، يعلم الخير والتراحم".

إلى جانب الأصوات التى أظهرت تقديراً وتعاطفاً مع الإسلام والمسلمين كانت هناك بعض الآراء المتوازنة فى تعليقها على الهجمات. فتحت عنوان "لمنع الإرهاب يجب تغيير السياسية الخارجية الأمريكية"، كتب مارك وايزبروت مدير مركز البحوث السياسية والاقتصادية فى واشنطن، وبعد انتقاد التفسيرات الرسمية التى ربطت بين الهجوم على الولايات المتحدة وبين كراهية الغير لنمط الحياة الأمريكى أو بسبب الحسد للنجاح الاقتصادى والرخاء الذى تتمتع به الولايات المتحدة، وبعد أن أشار إلى ما ارتكبته الولايات المتحدة من جرائم بشعة فى فيتنام والسلفادور ونيكاراجوا وإندونيسيا وجمهورية الدومينكان وجواتيمالا وشيلى (والقائمة لا نهاية لها) لأغراض استعمارية وبدعاوى مختلفة، انتهى وايزبروت إلى القول " للأسف نحن لدينا قادة سياسيون لهم تاريخ رهيب فى فرض إرادتهم بالقوة والعنف فى أرجاء المعمورة. وهذا الذى يجب أن يتغير إذا أردنا أن نمنع الإرهاب ضد الأمريكيين. ففى الشرق الأوسط هناك شعور بالكراهية ضد تأييد الإدارة الأمريكية لاحتلال إسرائيل غير الشرعى للأراضى الفلسطينية. كما أن الكثيرين ينظرون إلينا على أننا القوة التى تساند كثيرا من النظم والحكومات العربية الدكتاتورية الفاسدة. كما أن ضرب الولايات المتحدة للعراق وفرض العقوبات عليها أثار الغضب والاستياء".

وعلى نفس هذا النهج، فسر نعوم شومسكى هجمات ١١ سبتمبر على أنها انتقام من الولايات المتحدة لتأييدها المستمر لمختلف النظم القمعية فى العالم الإسلامى، ورأى أنه إذا أخذنا فى الاعتبار الوضع الجيوبوليتيكى الحالى،

- "القولبة " معنى سلبي في الاستخدام المعاصر. ويمكن تعريف " القالب " (Stereotype) بأنه صورة شديدة التبسيط لفئة معينة من الأشخاص أو المؤسسات أو الأحداث التى يشترك في ملامحها الأساسية عدد كبير من البشر. وغالباً - وإن كان ليس دائماً - ما تكون القوالب مصحوبة بالتحيز. والقوالب هى تعميمات حول جماعات اجتماعية - أو صفات يتم إلصاقها بكل أعضاء جماعة بعينها، بغض النظر عن الاختلافات التى توجد بالضرورة بينهم، وبالتالى تكون مشوهة على الدوام.

- تتطلب القولبة الدمج بين الوسيلة الإعلامية والتفاعل الشخصى. فالقوالب يتم خلقها عبر وسيلة إعلامية من خلال تجاوز الزمان والمكان مع التوزيع المتزامن لصور متكررة.

- وبينما تعد الوسيلة الإعلامية مكملة للقالب. فإن القولبة نفسها تترك بصمتها على العقل البشرى. ويؤثر هذا الاتجاه فيما بعد على التفاعل الإنسانى.

فإن الذين أخذوا على عاتقهم التصدى لهذا لم يكن لديهم خيار سوى العنف المنظم. ولذا فإن رد الفعل المناسب هو أن تكف الولايات المتحدة عن تأييدها للنظم القمعية وليس تصعيد مستوى العنف وبهذه السهولة.

وفى محاولة لمحاربة التمييز ضد العرب والمسلمين عرض الإعلام الأمريكى العام إعلانين يحضان على عدم التمييز واستخدام العنف ضد الأمريكيين العرب والمسلمين فى أعقاب هجمات ١١ سبتمبر. أحد هذين الإعلانين أنتجته مجموعة "ستارز انكور"، وظهرت فيه صور لعرب ومسلمين أمريكيين، بعدها عبارة: " لو عبرنا عن مشاعر الغضب تجاه هؤلاء لمجرد كونهم عرباً ومسلمين، فنحن بذلك نهاجم الحرية الفردية، والتي هى مبدأ أساسى لهذه الأمة العظيمة". أما الإعلان الثانى فأنتجته مؤسسة "بروكاو" فى كليفلاند بالتعاون مع المعهد العربى الأمريكى، وفيه ظهرت رسالة تسامح بعرض الشاشة، تشكل كلماتها هيكل برجى مركز التجارة العالمى كما كانا فى سماء نيويورك قبل الهجوم. وكلا الإعلانين تم إنتاجهما على حساب المؤسستين، ووافقت فضائيات ومحطات الكابل الأخرى أن تذيع أيضاً هذه الإعلانات فى أوقات ذروة المشاهدة، يوم ٢٠ ديسمبر، وشاهدها حوالى ٦٤ مليون عائلة فى الولايات المتحدة، ونالت إشادة عدد من المسئولين الأمريكيين، باعتبارها تسهم فى نشر جو من التسامح فى أعقاب الهجمات الإرهابية. لكن مثل هذه الحملة لم تتكرر بعد ذلك إلا على نطاق جزئى جدا.

٤- استراتيجية إعلامية إسلامية

على الرغم من أن الصورة النمطية المشوهة للإسلام والمسلمين ليست جديدة فى الإعلام والفكر الغربى والأمريكي بصفة عامة، فإن الهجوم على الولايات المتحدة أسهم فى إعادة بث هذه الصورة النمطية، ولكن بدرجة عالية من الكثافة، المُحملة بتبرير ممارسة سياسات اكثر عنفا وضغطا على حكومات العديد من البلدان الإسلامية، وكل من كانت له مشكلات قديمة أو حديثة مع الإسلام والمسلمين، وجد فى هجمات سبتمبر فرصته التاريخية فانتهزها. وإذا كان الإعلام الغربى والأمريكي مشهودا له بالقوة والقدرة على التأثير فى المشاهد، مما ساعد على تكثيف التشوه للإسلام والمسلمين، فإن عدم قدرة المجتمعات المسلمة فى تقديم صورة بديلة، أضاف بدوره إلى هذا التشوه، الأمر الذى يطرح بدوره الحديث عن الدور الذى يجب أن يضطلع به المسلمون لتصحيح صورة الإسلام وتوضيح عدالة قضيتهم، خاصة وأن العالم يبدى اهتماماً غير مسبوق لمعرفة الإسلام وقيمه ورسالته. وهى مهمة لا يقتصر القيام بها على الحكومات، وإنما يتطلب إنجازها تضافر جهود رسمية وشعبية إعلاميا ودينيا وثقافيا على نحو متناغم ومتجانس ووفق استراتيجية من عدة مراحل، يكون هدفها الرئيسى توضيح حقائق الحياة الفكرية فى تاريخ المسلمين وواقعهم المعاصر

معا، وإبراز التعاليم الحقيقية للإسلام، وسماته العالمية وأسسه الأخلاقية، وتركيزه على قيم العدل، والمساواة، والكرامة الإنسانية والتعددية الفكرية.

إن التنسيق بين الدول الإسلامية لعمل استراتيجية إعلامية تقدم الصورة الصحيحة للإسلام فى العالم الغربى لم يعد قابلا للجدل أو التراخى أو التأجيل إلى حين مقبل، ولعل أهم بنود هذه الاستراتيجية المقترحة كالتالى :

أ - إنشاء قناة فضائية إسلامية عالمية ناطقة بأكثر من لغة عالمية تشرف عليها منظمة المؤتمر الإسلامى ورابطة الجامعات الإسلامية والجامعات العربية، يكون هدفها شرح وجهة النظر الإسلامية والعربية فى القضايا المعاصرة، وكذلك الرد على الافتراءات التى يطلقها الإعلام الغربى ووسائله حول الإسلام وخلطها المتعمد بين الإرهاب والإسلام.

ب - تشجيع ثقافة الحوار التى تبدأ بالاعتراف بالآخر واحترامه، فالحضارات لا تتصارع ولكنها تتقارب وتتعارف، ولذا من الأهمية بمكان تصحيح الموقف من الآخر، وتوضيح أن المسلمين والعرب ليسوا أعداء لأحد، بل هم شركاء لبقية الشعوب والأمم فى تعمير الأرض وتنميتها. ومن هنا تبرز أهمية وضرورة الحوار والتواصل بين الحضارة الإسلامية والحضارة الغربية.

ج - توفير التمويل المطلوب للقيام ببحوث علمية لتطوير العمل الإعلامى واستثمار المعطيات الحديثة وثورة الاتصالات لتحقيق أوسع انتشار للرسالة الإسلامية.

د - توظيف الآليات والوسائل الحديثة للاتصال من أجل تحقيق اكبر انتشار ممكن للمسألة الإعلامية الإسلامية، الأمر الذى يتطلب الدخول بقوة إلى عالم الإنترنت، وذلك بتخصيص مواقع مميزة لخدمة أهداف التوعية الإعلامية وتصحيح المفاهيم المغلوطة.

هـ - التنسيق مع القنوات الفضائية العربية والإذاعات الدولية والصحف الناطقة باللغات الأجنبية ومعدى المواقع على الإنترنت، من أجل بث رسالة إعلامية موجهة للمشاهد الغربى، تعمل على توضيح حقائق الحياة الثقافية والفكرية و السياسية فى العالم العربى و الإسلامي بطريقة جاذبة وواقعية.

و - العمل على تشكيل جمعيات الصداقة العربية - الأوروبية والأمريكية، والمنظمات والمؤسسات والجمعيات الأهلية التى تعمل فى الغرب، ولها نشاطات فكرية وثقافية، وبحيث تكون بمثابة قنوات فكرية وإعلامية لتصحيح التشويه اللاحق بالصورة العربية الإسلامية.

ز - التصدى المنهجى والعقلانى والمستند إلى دراسات رصينة لدعاوى المستشرقين، خاصة المعروف عن كتاباتهم التشويه العمدى للدعوة الإسلامية والنيل منها.

ح - توفير ترجمة للقرآن الكريم وكتب التراث الإسلامى باللغات الأجنبية، وإقامة حلقات وندوات فكرية فى العواصم الغربية حول المفاهيم الواردة فى القرآن الكريم، ذات الصلة بالقضايا السياسية، لاسيما الجهاد وطبيعة الدعوة للإسلام عبر الحوار والحسنى وتنظيم العلاقة مع غير المسلم.

ط - إعادة طبع كتب المسيحيين الكبار الذين اعتنقوا الدين الإسلامى من أمثال جارودى، والسفير الألمانى مراد هوفمان وغيرهم كثيرين، بلغاتها الأصلية وبلغات أخرى مثل الإنجليزيةوالفرنسية والألمانية والأسبانية، على أن يتم نشرها وتوزيعها بأسعار مدعمة.

ى - إرسال الدعاة والمفكرين المؤهلين لغة وثقافة ومعرفة دقيقة بتاريخ الإسلام ودعاوى المستشرقين المنحازة وكيفية الرد عليها، إلى أوروبا وأمريكا لعقد الندوات والمحاضرات وإثارة القضايا الفكرية ذات الصلة.

ك - نشر عدد من الكتيبات باللغات الأجنبية المختلفة حول المفاهيم الإسلامية الأساسية، وبحيث توزع فى المجتمعات الغربية والأمريكية، لتكون أساسا لمعرفة موضوعية عن الدين الإسلامى.

ل. تنشيط دور المراكز الإسلامية فى العالم الغربى لأنها الأماكن التى تتجمع فيها الجاليات الإسلامية. وإمدادها بالكتب والمنشورات والمطبوعات المختلفة حول الإسلام وتاريخ المسلمين وقضاياهم المعاصرة.

والمهم القول أن المقترحات السابقة يتطلب نجاحها إطلاق حركة ثقافية إسلامية نشطة ومستنيرة، وإطلاق حرية الاجتهاد المؤسس على القواعد الشرعية السليمة، وتكثيف الإنتاج الفكرى والثقافى والفلسفى، بهدف توضيح حقائق الحضارة العربية والإسلامية. إضافة إلى عملية حوار مع القيادات الفكرية فى الغرب، وإيجاد صلات وروابط مع كبرى وسائل الإعلام الغربية ودعوتها دائما إلى تصحيح ما تبثه عن الواقع الإسلامى بكل مفرداته وعناصره.

ولاشك أن التخلص من الرواسب التاريخية ليس بالأمر السهل، وخاصة إذا كانت مبنية على تراكمات نابعة من معلومات مغلوطة وخاطئة تقدمها برامج ومناهج التعليم فى المدارس والجامعات الأوروبية والأمريكية عن الإسلام فى مواد التاريخ والدين والتربية القومية، تسهل من اتخاذ مواقف مناهضة ضد الإسلام والمسلمين. الأمر الذى يوجب على دوائر المؤتمر الإسلامى الثقافية والدبلوماسية تتبع وبحث ودراسة مثل هذه المناهج المختلفة بالدول الغربية، والسعى المنظم إلى تصويبها.

إن العمل لتحسين صورة الإسلام والمسلمين فى الخارج، لا ينفصل عن إصلاح الداخل مما يشوبه من غياب الديمقراطية والحريات وضعف مؤسسات المجتمع المدنى وانتشار الفساد، وعدم احترام حقوق الإنسان العربى. فكل هذه معوقات تسهل أداء الإعلام الغربى والأمريكى فى تشويه صورة الإسلام والمسلمين، وتعرقل فى الوقت نفسه كل الجهود الرامية لتحسين هذه الصورة.

ثانيا: هجمات سبتمبر فى الفكر الغربى

حفلت الكتابات الغربية، الأكاديمية وشبه الأكاديمية، حول هجمات سبتمبر وما نتج عنها من أزمة كبرى بالكثير من الاتجاهات المتناقضة فى تحليل الأزمة وأسبابها وكيفية رد الغرب عليها وموقع الإسلام والمسلمين فيها وفى هذا الجزء سيتم التركيز على عرض ابرز التحليلات ذات الطابع الفكرى عبر إبراز أربعة محاور أساسية وهى: هو طبيعة الأزمة، والأسباب والجذور التي أدت إليها، والكيفية التي يمكن ويجب على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها، ورابعا المسار المستقبلي والمراحل التي يمكن أن تتطور إليها الأزمة. والهدف هنا هو بيان الفارق بين الرؤية الفكرية السائدة في الولايات المتحدة وتلك السائدة نسبيا فى أوروبا تجاه الإسلام والمسلمين ودورهم فى الأزمة الكبرى التى شكلتها هجمات سبتمبر.

١ - صمويل هنتنجتون - فرانسيس فوكوياما

تعد كتابات هنتنجتون وفوكوياما من أكثر الكتابات الغربية الفكرية تعبيرا عن التطرف السياسى واللا إنسانى معا. الأول هو صمويل هنتنجتون الأستاذ بجامعة هارفارد والثانى فرانسيس فوكوياما الأستاذ بجامعة جون هوبكنز، وكلاهما عبر عن رؤيته في مقالات وأحاديث صحفية أبرزها المقالان اللذان نشرتهما مجلة نيوزويك (NEWSWEEK) الأمريكية في عددها الصادر في ٢٥ ديسمبر. وقد حمل المقالان عنوانين دالين على رؤية كاتبيهما لطبيعة الأزمة، حيث حمل مقال هنتنجتون عنوان: "زمن حروب المسلمين" ملحقاً بآخر فرعي يشير إلى أن "بذور صدام الحضارات باتت منثورة"، في حين حمل مقال فوكوياما عنوان: "هدفهم: العالم المعاصر"، ملحقاً أيضاً بعنوان فرعي دال: "العدو الحقيقي: الإسلاميون الأصوليون". وكان قد سبق لهنتنجتون قبل ذلك عرض رؤيته في حديث أجرته معه مجلة "جلوبال فيوبوينت" (GLOBAL VIEWPOINT) الأمريكية في ٢٢ أكتوبر، وهو الأمر الذي فعله فوكوياما في مقال نشره في

صحيفة الجارديان (THE GUARDIAN) البريطانية بتاريخ ١١ أكتوبر تحت عنوان: "لقد ربح الغرب".

بالنسبة لهنتنجتون، **فالأزمة** ليست سوى التطبيق الحي والمباشر لنظريته حول صدام الحضارات، ففي حديثه المشار إليه يجيب عن سؤال حول علاقة هجمات ١١ سبتمبر بتلك النظرية قائلاً "أن أسامة بن لادن أعلنها حربا على الحضارة الغربية وعلى الولايات المتحدة بشكل خاص وإذا كان المجتمع الإسلامي الذي يناشده ابن لادن يحتشد وراءه إذاً سيكون صراع حضارات". ويرى عالم السياسة الأمريكي في هذا السياق "أن الأعمال الإرهابية لبن لادن بعثت الروح في الهوية الحضارية، وكما انه يسعى لحشد المسلمين بإعلان الحرب على الغرب، فإنه في الوقت نفسه أعاد للغرب إحساسه بالهوية المشتركة في الدفاع عن نفسه".

ولا يختلف وصف هنتنجتون **لطبيعة الأزمة** في مقاله عن ذلك الذي جاء في حديثه، حيث يرى أن "بذور صدام عام بين الحضارات باتت منثورة، فردود الفعل على هجمات ١١ سبتمبر وردة الفعل الأمريكية جاءت وفقا لمنظور حضاري. إذ إن حكومات الدول الغربية وشعوبها تعاطفت بشكل كاسح مع الولايات المتحدة وكانت داعمة لها، وأعربت عن التزامها بالانضمام إلى الحرب ضد الإرهاب، ويصح ذلك بشكل خاص على بريطانيا وكندا وأستراليا وهي مجتمعات تشاطر أمريكا الثقافة الأنجلو ساكسونية ، إلى جانب شعوب أوربية أخرى أعربت عن دعمها الشديد ووقفت إلى جانب أمريكا وتبنت قضيتها، وقد رأت في الاعتداءات على أمريكا اعتداءات على نفسها". ويلتفت هنتنجتون إلى الجانب الآخر فيرى أنه بالرغم من أن كل الحكومات الإسلامية تقريبا قد دانت الاعتداءات على واشنطن ونيويورك "إلا أن أوزبكستان وباكستان وتركيا فقط تقدم الدعم المباشر للضربة الأمريكية، وبين الحكومات الكبرى لم تؤيد هذه الضربة سوى الأردن ومصر"، وفي الوقت نفسه الذي شجب العديد من الناس في معظم البلدان المسلمة تلك الاعتداءات ولم تعرب سوى مجموعة صغيرة عن تأييدها لها، فهناك "أعداد كبيرة من الناس نددت بالضربة الأمريكية".

أما بالنسبة لفوكوياما صاحب نظرية نهاية التاريخ، فالأزمة الحالية كما يشير في مقاله الأول في الجارديان ليست سوى صدام "يقتصر على سلسلة من المعارك الوقائية، أو الجهود الدفاعية الصادرة عن مجتمعات غدا وجودها التقليدي مهدداً بسبب الحداثة، وقوة ذلك الرد تعكس صرامة وقسوة هذا التهديد". ويستكمل فوكوياما في مقال نيوزويك رؤيته لطبيعة الأزمة، مؤكدا أن "هجمات ١١ سبتمبر تمثل حركة إرتجاعية عنيفة يائسة ضد العالم الحديث الذي يبدو وكأنه قطار شحن سريع لمن لا يريد ركوبه"، ومن ثم فهى فى رأيه ليست مجرد "حرب" ضد الإرهاب كما تظهرها الحكومة الأمريكية أو خلاف حول السياسة الخارجية الأمريكية في فلسطين أو تجاه العراق كما يطرحها كثير من المسلمين، فالصراع الرئيسي الذي تواجهه الولايات المتحدة أوسع من ذلك بكثير، فهو "ليس مع مجموعة صغيرة من الإرهابيين، بل مع مجموعات أكبر كثيرا من الراديكاليين الإسلاميين ومن المسلمين الذين يتجاوز انتماؤهم الديني جميع القيم السياسية الأخرى، إنها الأصولية الإسلامية التي تشكل الخلفية لشعور أوسع من المظالم أعمق بكثير وأكثر انفصالا عن الحقيقة من أي مكان آخر".

وينهي فوكوياما وصفه لطبيعة الأزمة بتلخيص واضح يصك فيه مصطلحه الجديد "الفاشية الإسلامية"، حيث يرى أن "الصراع الحالي ليس ببساطة معركة ضد الإرهاب ولا ضد الإسلام كدين أو حضارة ولكنه صراع ضد الفاشية الإسلامية، أي العقيدة الأصولية غير المتسامحة التي تقف ضد الحداثة والتي انبثقت حديثا في أجزاء عديدة من العالم الإسلامي".

أما **أسباب الأزمة** وجذورها، فيرى هنتنجتون في حديثه أن الجذر الرئيسي يقع فيما يسميه "حماسة العقل غير المتسامح" والتي تنبع حسب رأيه من عقيدة التوحيد السياسي والديني والتي وهنت في الغرب بعد استنزافها في حروب دينية في العصور الوسطى بما أدى إلى تعزيز التعددية فيه منذ ذلك الحين بالفصل بين الدين والسياسة، وهو "الأمر الذي لا يعرفه العالم الإسلامي، فالمزج بين الحياة السياسية والدينية يولد صراعا في المجتمعات حيث توجد أغلبية

مسلمة وأقلية غير مسلمة أو حيث توجد أقلية مسلمة في بلد مثل الهند يشكل الهندوس فيه الأغلبية". ويخلص هنتنجتون من ذلك إلى أنه "في الوقت الحالي يعد الإسلام هو أقل الحضارات تسامحا بين الديانات التوحيدية" الثلاث التي هي اليهودية والمسيحة والإسلام، ومؤكدا أن العالم يعيش الآن " زمن حروب المسلمين، فالمسلمون يتقاتلون فيما بينهم ويقاتلون غير المسلمين أكثر بكثير مما تفعله شعوب من حضارات أخرى". ووفقا لذلك يعتقد هنتنجتون أن "الحرب الجديدة" كما وصفتها الإدارة الأمريكية إثر هجمات ١١ سبتمبر ليست فعلا بجديدة، فهي" استمرار وتصعيد لأنماط سابقة من العنف تشمل مسلمين، إلا أن الإرهاب الإسلامي السابق كان متقطعا ومحدودا نسبيا مقارنة بما يحصل الآن".

وتتلخص أسباب "حروب المسلمين" المباشرة هذه حسب هنتنجتون في أربعة، **أولها** ما يسميه "بروز وعي إسلامي وحركات وهوية إسلامية في صفوف الشعوب الإسلامية في كل مكان تقريبا، وهذا الانبعاث الإسلامي يأتي بمعظمه كردة فعل على موجة الحداثة والعولمة". أما السبب **الثاني**، فهو أنه في " شتى أرجاء العالم الإسلامي ولا سيما في صفوف العرب هناك شعور كبير بالظلم والامتعاض والحسد والعدائية تجاه الغرب وغناه وقوته وثقافته، وهذا الشعور وليد أسباب كثيرة لا سيما الإمبريالية الغربية وسيطرتها على العالم الإسلامي خلال معظم سنوات القرن العشرين، كما أنه وليد سياسات غربية معينة بينها العمليات الأمريكية ضد العراق منذ عام ١٩٩١، والعلاقة الوطيدة المستمرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وبصورة عامة أكثر فإن هذا الشعور هو ردة فعل الشعوب الإسلامية على حكوماتها الفاسدة وغير الفعالة والقمعية وعلى الحكومات الغربية التي يرونها تساند هذه الأنظمة". والسبب **الثالث** يعود إلى أن "الانقسامات القبلية والدينية والعرقية والسياسية والثقافية داخل العالم الإسلامي تثير العنف بين المسلمين، كما تعزز هذه الانقسامات العنف بين المسلمين وغير المسلمين". ويتلخص السبب **الرابع** في "تصادف الانبعاث الإسلامي مع معدلات ولادة مرتفعة في معظم الدول الإسلامية"، مما أدى إلى زيادة حجم وعدد شريحة الشباب بين السادسة عشرة والثلاثين، حيث غالباً "ما يتمتع الرجال المنتمون إلى هذه الشريحة بمستوى ثانوي وتقني وجامعي من التعليم، وهم بمعظمهم عاطلون عن العمل ويهاجرون إلى الغرب وينضمون إلى منظمات أصولية وأحزاب سياسية، وينضمون بأعداد صغيرة إلى جماعات عسكرية إسلامية وشبكات إرهابية".

أما الجذور والأسباب في تقدير فوكوياما فهي كما يشير في مقاله في الجارديان تتعلق بوجود ما يسميه "شئ ما حول الإسلام، أو على الأقل حول النسخ الأصولية منه والتي تسيطر في الأعوام الأخيرة، جعل المجتمعات الإسلامية خاصة مقاومة للحداثة". وهذه الأصولية، كما يلتقي فوكوياما في مقاله الثاني بالنيوزويك مع هنتنجتون لا ترفض فقط الحداثة، بل المبدأ الأكثر أساسية فيها، أي التسامح الديني، حيث تعتقد تلك الأصولية وأصحابها أن الغرب " مجتمع فاسد في جذوره، ولم يكن هذا الفساد يقتصر على الإباحية والمثلية الجنسية وحقوق المرأة فحسب، كما هي موجودة في الغرب، ولكنه نجم من وجهة نظرها من العلمانية نفسها، وما يكرهونه هو أن الدولة في المجتمعات الغربية تكرس التسامح الديني والتعددية بدلا من خدمة الحقيقة الدينية". وبالتالي فإن العالم الإسلامي عندما يقارن نفسه بالغرب يجد نفسه كما يعتقد فوكوياما مفعماً بمشاعر " الضغينة التي نشأت من النجاح الغربي والفشل الإسلامي".

ويوجه فوكوياما بعد ذلك اتهامات - أسبابا لظهور ما يسميه "الفاشية الإسلامية"، فيبدأ بالمملكة العربية السعودية حيث اختلطت الثروات بما يسميه "مصالح الطائفة السلفية"، مما أدى إلى ترويج مفهومهم الخاص للإسلام في الثمانينات والتسعينات، والذي يصفه بأنه "إسلامية فاشية" ليس فقط في الشرق الأوسط فحسب، بل في الولايات المتحدة أيضا حيث أنفقوا مئات ملايين الدولارات على بناء المدارس والمساجد لنشر هذا المفهوم. وهنا يتذكر فوكوياما أن "الولايات المتحدة تلام أيضا لأنها هجرت أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفيتي، ولأنها تخلت عن مسئوليتها في إقامة نظام سياسي مستقر ومعاصر هناك". ويتعلق السبب الأخير في تفسير الباحث الأمريكي لانطلاق ما يسميه

"الفاشية الإسلامية" في الثمانينات والتسعينات بما يرى أنها مسائل جذرية "كالفقر والركود الاقتصادي والسياسات السلطوية في الشرق الأوسط التي تعد بالنسبة للتطرف السياسي موادا قابلة للاشتعال". وهو يحرص على نفي قدرة الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية على التحرك لتخفيف حدة هذه المسائل، حيث يؤكد أن " المشكلة الأساسية هي مشكلة سياسية في العالم العربي. الإسلامي نفسه"، ففرص الإصلاح الاقتصادي كانت دائما موجودة، لكن عددا قليلاً من الدول الإسلامية – ليس من بينها دول عربية – هو الذي تبنى نوع السياسات التي تبنتها دول أخرى لفتح بلدانها على الاقتصاد العالمي ووضع أسس التنمية المستدامة".

أما عن **الكيفية** التي يمكن ويجب على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها، فإن هنتنجتون يبدو واضحاً بشأنها كل الوضوح كمفكر استراتيجي واقعي في حديثه، حيث يضع خطة كاملة لما يسميه "دفاع الغرب عن نفسه" بالمعنى الاستراتيجي الواسع. وتبدأ الخطة بدعوته "القوى الغربية للولايات المتحدة وأوروبا إلى تحقيق اندماج سياسي واقتصادي وعسكري وتنسيق سياساتهم، بحيث لا تستطيع دول تنتمي إلى حضارات أخرى استغلال اختلافاتنا". وإلى جانب ذلك يقول هنتنجتون " نحن بحاجة لمواصلة توسيع الاتحاد الأوروبي والناتو لضم دول غربية من وسط أوروبا وجمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا، والولايات المتحدة بحاجة كذلك إلى تشجيع تغريب أميركا اللاتينية". وحتى لا يفتح الغرب جبهات صراع إضافية فعليه حسب خطة الباحث الأمريكي " قبول روسيا كدولة محورية للأرثوذكسية، وقوة إقليمية رئيسية ذات مصالح مشروعة في تأمين حدودها الجنوبية، ودولة يستطيع التعاون معها في التعامل مع الإرهابيين الإسلاميين". أما على الصعيد التكنولوجي والعسكري فعلى الغرب حسب تلك الخطة المحافظة على تفوقه "على الحضارات الأخرى وكبح تطوير القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصين".

أما فوكوياما فهو يبدو في نظرته للكيفية التي يمكن ويجب على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها أكثر عملية بل وعسكرية من هنتنجتون، فهو يقيمها على خصائص ومخاطر ما يسميه "الفاشية الإسلامية" التي يرى أن الغرب يواجهها اليوم، حيث يؤكد أنه "بالرغم من رغبة الناس في الاعتقاد بأن الأفكار تعيش أو تموت نتيجة استقامة أخلاقياتها الداخلية فإن القوة لها شأن كبير، فالفاشية الألمانية لم تنهر بسبب تناقضاتها الأخلاقية الداخلية بل ماتت لأن ألمانيا احتلت وتحولت إلى أنقاض بفعل قصف جيوش الحلفاء.... وبالعكس إذا استمرت المواجهة العسكرية بشكل غير مؤثر فإن "الفاشية الإسلامية" ستحصل على مزيد من التأييد".

ويبقى المحور الرابع لرؤيتي هنتنجتون وفوكوياما للأزمة، أي **المسار المستقبلي** والمراحل التي يمكن أن تتطور إليها. ويبدأ هنتنجتون طرح رؤيته للمستقبل القريب الذي يعتقد خلاله أن " أوروبا والولايات المتحدة ستتقاربان معاً بشكل أسرع بدافع إعادة اكتشاف مصالحهما المشتركة كحضارة للمجتمعات الحرة، وربما تنضم إليهما أمريكا اللاتينية واليابان". أما على المدى البعيد، فيرى هنتنجتون أن " القوى الاقتصادية للسوق سوف تعزز العولمة، وهذا بدوره سيؤدي إلى ردة فعل مشروعة بسبب عدم المساواة في الدخل التي تولدها العولمة ليس فقط داخل المجتمعات ولكن أيضا فيما بينها، بما في ذلك بين الطبقة الغربية الأكثر إحكاماً وباقي العالم". وبالنسبة لروسيا والصين والهند، فهي كما يعتقد هنتنجتون " رغم وجودها بالضرورة خارج هذا المركز – الغربي – المتكامل، فهي، ولأسباب عملية تتعلق بمشاكلها الخاصة مع اضطرابات الإسلاميين والإرهاب، سوف تعمل في الوقت الحالي مع التحالف الغربي". أما ما يمكن أن يحدث على الجانب الآخر، فإن الباحث الأمريكي يرى في مقاله أنه " كلما ازداد استخدام الولايات المتحدة وحلفائها للقوة العسكرية ضد أعدائهم ستتوسع ردة الفعل الإسلامية وتمسى أكثر حدة، فاعتداءات ١١ سبتمبر ولّدت الوحدة في صفوف الغرب، والضربة الطويلة رداً عليها قد تولّد وحدة في صفوف المسلمين". إلا أنه يستدرك بالقول أنه "يبدو مستبعدا أن تتحقق الوحدة في صفوف المسلمين في السنوات القليلة المقبلة"، فضلاً عن أن المؤشرات الديموجرافية تعكس صورة تبدو له "أكثر تفاؤلا، حيث أن معدلات الولادة في عدد كبير من البلدان الإسلامية آخذة في الهبوط بشكل

كبير لا سيما في البلقان إلا أنها تبقى مرتفعة في بعض الدول الإسلامية مثل المملكة العربية السعودية، إلا أنه وبحلول عام ٢٠٢٠ سيتقلص عدد الشباب المسلم، وعندها سيكون من المنطقي أن يضمحل زمن حروب المسلمين ليخلفه عصر جديد تسيطر عليه أشكال أخرى من العنف بين شعوب الأرض".

أما فوكوياما، فهو لا يرى مستقبل الأزمة عموماً خارج رؤيته الشهيرة لنهاية التاريخ والتي روج فيها أن فشل الشيوعية قد جعل الديموقراطية الليبرالية الغربية ونظامها الاقتصادي القائم على الأسواق الحرة المفتوحة هي الغاية النهائية للبشرية على الأرض ليس بعدها ما يمكن للمجتمعات أن تسعى إليه، فهو يؤكد في مقاله بالجارديان أننا سوف "نبقى في نهاية التاريخ لأن هناك نظاماً واحداً سيستمر مهيمناً على السياسات العالمية، وهو الغرب الديموقراطي الليبرالي". ويعود الباحث الأمريكي في مقاله الثاني ليؤكد بوضوح على صحة نظريته وانطباقها على مستقبل الأزمة، فيقول " إن الحداثة التي تمثلها الولايات المتحدة وغيرها من الديمقراطيات المتطورة ستبقى القوة المسيطرة في السياسة الدولية والمؤسسات التي تجسد مبادئ الغرب الأساسية في الحرية والمساواة ستستمر في الانتشار عبر العالم"، ومنتهيا إلى أن " الصراع بين الديمقراطية الليبرالية الغربية و"الفاشية الإسلامية" ليس صراعا بين نظامين حضاريين يتمتعان بقابلية البقاء نفسها ويستطيع كلاهما ركوب العلم والتكنولوجيا وخلق الثروات والتعامل مع التنوع الموجود في عالمنا المعاصر، ففي هذه المجالات كافة، فإن المؤسسات الغربية تسيطر على الأوراق كلها ولذلك فهي ستستمر في الانتشار في أنحاء العالم على المدى الطويل".

٢ ـ فريد هاليداى – برتران بادى

أما عن الرؤى الغربية الأخرى المخالفة لرؤيتي هنتنجتون وفوكوياما الأكثر انتشاراً في الدوائر الإعلامية والسياسية والبحثية الغربية، فمن أبرز من يمثلها كل من الجامعي الأيرلندي فريد هاليداى أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية، والتي أتت في كتابه "ساعتان هزتا العالم" الذي صدر في نهاية عام ٢٠٠١، و الجامعي الفرنسي برتران بادي أستاذ العلوم السياسية بمعهد باريس للعلوم السياسية والتي أوضحها بصفة رئيسية في مقابلة له مع صحيفة ليبراسيون (LIBERATION) في ١٥ سبتمبر، ثم أعاد التأكيد عليها في مقابلات ومحاضرات أخرى.

وفيما يخص **طبيعة الأزمة** الحالية فإن هاليداى يرى أن هجمات سبتمبر تعد حدثاً غير متوقع "لا في حجمه ولا في طريقة تنفيذه، أو النتائج التي أدى إليها". فإضافة إلى عنصر المفاجأة، فإن الهجمات تمتاز بأنها حدث عولمي، أو معولم (GLOBALIZED) من الدرجة الأولى. ومعنى أن يكون الحدث "معولماً" حسب هاليداى هو أن تكون له تداعيات تتجاوز حدود الفعل القريبة وتأثيرات تتجاوز الأطراف المباشرة المنخرطة فيه، وهو ما تم بعد هجمات سبتمبر حيث أن انعكاساتها تعدت بشكل فائق ما حل بتنظيم القاعدة مثلاً (بفرض ثبوت أنه الفاعل) والولايات المتحدة الطرف الرئيسي في الحدث، حيث أدت تلك التداعيات والتأثيرات – ولا تزال – إلى إعادة تشكيل التحالفات والأوضاع العالمية بشكل أو بآخر.

ويعدد هاليداى آثار وملامح الأزمة الحالية كحدث معولم، فيرى أولاً أنها قلبت التوجهات الأمريكية في السياسة الخارجية التي كانت تميل إلى الانعزال عن العالم والالتفات إلى الشؤون الداخلية أكثر فأكثر في السنوات الأخيرة، وأدت إلى إقحام الولايات المتحدة في قلب السياسة الدولية مرة أخرى، ليس كفاعل أساسي ومهيمن بل كقائد لتشكيلة جديدة من التحالفات العالمية. كما يرى ثانياً أن الأزمة قربت بين روسيا والولايات المتحدة تحت شعار مكافحة الإرهاب الدولي، وأدت ثالثاً إلى رأب التصدعات الأوروبية الأمريكية وأعادت توثيق التحالف عبر الأطلسي. ومن ناحية رابعة فقد قادت الأزمة إلى بروز تغيير عميق في آسيا تمثل في انخراط الهند في الجهد "الدولي" بقيادة واشنطن ضد مكافحة الإرهاب. كما أنها من جهة خامسة وفرت فرصة ذهبية لإعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي ووضع قضية ما

يسمى بـ "مكافحة الإرهاب الدولي" على رأس ذلك الجدول، واستغلال فرصة التوافق العالمي على إدانة هجمات واشنطن ونيويورك لتمرير جداول أعمال أخرى أمريكية لا تعبأ بسيادة الدول وتسهل عمليات التدخل في شؤونها الداخلية.

وعلى خلاف هنتنجتون، الذي عرف هاليداى بنقده لنظريته حول "صراع الحضارات"، فهو لا يعتبر هجمات سبتمبر وما بعدها تعبيراً عن صدام حضاري، حيث يري أن صدام الحضارات خرافة، وذلك لأسباب كثيرة يوردها في كتابه. ومن بين تلك الأسباب أن الصراعات الأكثر دموية قد تمت داخل كل حضارة معينة، في أوروبا في صورة الحربين العالميتين، وفي آسيا في صورة الحرب اليابانية الصينية، وفي العالم الإسلامي حيث أخذت صورة الحرب العراقية - الإيرانية. ومن ناحية ثانية يري أن ثمة صراعاً أو صداماً حضارياً داخل كل حضارة وثقافة يتمثل في الصدام بين الحديث والقديم، بين الحداثة والتقليد، بين العلمانية والأصولية. وبالتالي فإن الأزمة، كما يراها هاليداى، تعكس الصراع الحضاري والثقافي داخل المجتمعات العربية والإسلامية بين العلمانيين والإسلاميين، وهو الأمر الذي إذا لم يحسم داخلياً في المقام الأول، فإن علينا أن ننتظر كثيراً من الانفجارات الناتجة عنه.

أما برتران بادي فهو يشارك هاليداى في شكوكه ونقده لحقيقة وجود صراع حضارات بين المسلمين والغرب، بسبب دور الولايات المتحدة في الصراعات الناشبة في العديد من المناطق الإسلامية. ويفسر بادي عدم اعتقاده نهائياً بصحة أطروحة صراع الحضارات أو الثقافات، بتأكيده على أن الصراعات التي تجري في العالم لا علاقة لها بالصراع الحضاري، إنما ما يحصل هو أن هناك استخداماً للثقافة والدين من أجل الهيمنة والمنافسة السياسية. ويمضي الباحث الفرنسي أبعد من ذلك في قراءته لطبيعة الأزمة الحالية، ليؤكد أنه لا يوجد تناقض بين الحضارات، لكن كثرة استخدام طرح فكرة ومصطلح صراع الحضارات والثقافات، يؤدى إلى إقناع البعض بأن ما يحدث في العالم هو نتيجة لهذا الصراع.

أما عن **أسباب وجذور الأزمة** فهي عند هاليداى معقدة وكثيرة، حيث تكمن وراء الأزمة مجموعتان من الأسباب، الأولى تاريخية وعامة على مستوى شكل العلاقات الدولية، والثانية معاصرة ومباشرة على مستوى عدد من الدول والمجتمعات. ضمن المجموعة الأولى يرى هاليداى أن حقبة الاستعمار الطويلة، ومن ثم حقبة الحرب الباردة الطويلة أيضاً تشكلان الخلفية التاريخية الأساسية التي تولدت عنها الظروف التي أنتجت التطرف الذي خطط لحدث سبتمبر ونفذه. أما السبب الثالث فهو العولمة الراهنة التي تجتاح العالم وما أنتجته من توترات وعدم مساواة في توزيع الثمار والفوائد التي جاءت بها.

أما مجموعة الأسباب المباشرة والخاصة بالدول الإسلامية، فيرى هاليداى أن هناك أزمة يطلق عليها "أزمة آسيا الغربية"، تطال الدول العربية وإيران وباكستان وأفغانستان تحديداً. تتجسد هذه الأزمة من خلال عدة مظاهر عبر هذه الدول: أولها تحول الصراعات والأزمات التي ضربت هذه المجتمعات والدول كلا على حدة إلى صراعات وأزمات مترابطة وتؤثر في بعضها البعض بشكل وثيق. وثانيها هشاشة دولة ما بعد الاستقلال واستمرار أزمة الشرعية في هذه المجتمعات، وثالثها انبعاث "الأصوليات" الإسلامية وسيادة التطرف العابر للحدود فيها وعبرها. كل ذلك، في ظل الخلفية التاريخية التي توفرها مجموعة الأسباب الأولى، أدى إلى تنام مستمر للعداء للولايات المتحدة وسياستها، بما دفع إلى خلق الأجواء الطبيعية لبروز تعبيرات التطرف القصوى التي تجسدت في تفجيرات نيويورك وواشنطن. ويفرق هاليداى بين مقولته حول "أزمة آسيا الغربية" وبين مقولة "قوس الأزمات الإسلامي"، من باكستان حتى المغرب، التي يتبناها كثيرون ويعتمدونها أساسا لمقولة "صدام الحضارات" التي صكها هنتنجتون، حيث تظل مقولته، سواء فيما يتعلق بآسيا الغربية أو بأي منطقة أخرى، متمسكة بالجذر السياسي والاقتصادي والاجتماعي كأساس لتحليل الظواهر والأزمات، بينما تعطي المقولة الثانية الأولوية للفوارق الثقافية والحضارية وتعتبر أن الصدام بين "المختلفين"

حضارياً سببه ليس الأزمات السياسية والاقتصادية التي يمكن حلها، بل يعود إلى التنافر الثقافي والحضاري الذي لا حل له.

أما بادي فيري بداية أنه من الخطأ اعتبار الإسلام سببا لما حدث في الولايات المتحدة في ١١ سبتمبر، ويضيف في حديثه المشار إليه "حتى لو سلمنا بأن الإرهابيين مسلمون، فهذا لا يعني أن الإسلام هو السبب ولكن الاستغلال السياسي للإسلام هو المسئول عن إفراز هؤلاء الإرهابيين". ويضيف الباحث الفرنسي بأن ما تم ليس عملا دينيا يستهدف الغرب أو المسيحية وإنما هو عمل ضد استراتيجية بعينها وضد القوة المجردة، كما أنه ليس عملا ضد الديمقراطية وإنما هو عمل موجه لدولة تنفرد بأنها القوة العظمى الوحيدة في العالم. ورأى بادي أنه إذا لم نتحر الدقة قبل توجيه الاتهام فإن ذلك قد يتسبب في آثار مدمرة لا تقل بأي حال عما خلفته العمليات الهجومية من دمار، حيث يتمثل الخطر في احتمال تسرع السلطات بتوجيه الاتهام إلى الإسلام، مما يعد في حد ذاته شكلا آخر من أشكال العنف لا يقل ضراوة عن الأول وقد يترتب عليه المزيد من الكوارث.

أما عن **الأسباب** الكامنة وراء الأزمة، فيري الباحث الفرنسي أولاً أن التحولات التي قادتها الولايات المتحدة مؤخراً في مناطق عديدة من العالم، مثل فلسطين والعراق والصومال، أدت إلى كسر الحماس الذي نشأ حول فكرة نظام عالمي جديد لتحل محله فكرة "الحقبة الأمريكية" التي سعت قوى كثيرة إلى مقاومتها ورفضها. فبالنسبة له، فإن فكرة بقاء قوة وحيدة أحادية القطب، كما هو حال الولايات المتحدة، تدعو للشك وللتمرد حيث تفقد القوة العظمى في مثل هذا الظرف أية فرصة للشراكة، ولا تجد لها أي مُحاور أو مُتحدٍّ حقيقي، الأمر الذي يكشف أن النظام الجديد غير عادل بما يكفي لتكون القوة الأمريكية مقبولة كمنظم له موثوق فيها، ومن ثم تحولت الولايات المتحدة إلى مصارع في هذا النظام أكثر منها حكماً له. وبالنسبة لصراع الشرق الأوسط بصفة خاصة ومدى ارتباطه بالأزمة، يرى بادي أن هذا الصراع هو بوتقة كبيرة تتشابك فيها عدة خيوط متشعبة، حيث أنه صراع واسع النطاق، فيه الفلسطينيون كجزء من العالم العربي والإسلامي، وفيه الشرق الأوسط كجزء من العالم الإسلامي وكمنطقة قريبة من دول أوروبا ومن حوض البحر المتوسط وملتقى الشمال بالجنوب، وربما يعود جزء من ذلك الربط إلى امتناع الولايات المتحدة عن لعب دور إيجابي في حل ذلك الصراع.

ويضيف بادي أن العولمة قد أكدت أن هناك إحباطاً من فكرة الاندماج العالمي، فقبل العولمة لم يكن هناك شعور بالظلم أكثر حدة مما هو عليه الآن، فهي تنتج اليوم نوعاً جديداً من العنف هو العنف الاجتماعي الذي يعود سببه إلى الشعور بالظلم، فتبادر منظمات كتنظيم القاعدة بمحاولة القصاص من ذلك الوضع والتعبير عن ذلك الشعور بالظلم، فتفعل ما قامت به. من هنا فإن تجاوز تلك المشاعر وهذا العنف الاجتماعي وكل المأساة التي نعيشها اليوم لن يتأتى بدون حل مشكلة الاندماج الاجتماعي، والتي تتم عبر احترام كرامة وحقوق الآخر، مهما كانت خلافاتنا معه، والحق المتساوي للجميع في أن يكونوا وأن يحترموا، كما هو احترام المواطن الأمريكي أو الإسرائيلي.

- أما عن **الكيفية** التي يمكن ويجب على الغرب إدارة ومواجهة الأزمة بها، فإن هاليداى لا يطرح خطة تفصيلية استراتيجية للغرب أو لغيره، فهو يحرص على أن لا ينطلق من منطلق ثقافي غربي حداثي محض رغم تمسكه الذي لا يتزعزع بالحداثة ومنطقها ونظرتها للأشياء، فهو يرى أن ثمة منظورا إنسانيا عالميا مشتركا يتكون من حاصل جمع القيم المتفق عليها عبر الثقافات المختلفة، ويشكل الأرضية الأكثر صحة لفهم الحدث ولإدانته ولتجاوز آثاره السلبية أو لحصرها على أضيق نطاق. وهو يؤكد في هذا السياق على ضرورة تحلي السياسيين والمثقفين ببعض الرؤى المثالية من أجل إحلال واقع أكثر إنسانية في حياة البشر وتحدي المظالم التي تواجههم، ولتدعيم وجهة النظر العالمية ووجودها وفعاليتها على الأرض، يعطي هاليداى وزناً كبيراً للميثاق العالمي لحقوق الإنسان وكذا لفكرة ودور الأمم المتحدة ومئات المعاهدات والاتفاقات الدولية التي انخرطت فيها الدول والمجتمعات بغض النظر عن ثقافاتها وأديانها. وإلى جانب كل

ذلك، ويشدد على ضرورة الارتكان على منظومة القيم الإنسانية العالمية الآخذة في الانتشار والتي تطالب بها كل المجتمعات وتعتبرها هدفاً يستحق النضال لأجله: مثل حقوق الإنسان، والحريات السياسية والفردية، والديمقراطية، والشفافية، والمحاسبة.

ويبقى أخيراً تصور الباحثين الأوربيين **للمسار المستقبلي** والمراحل التي يمكن أن تتطور إليها الأزمة، فيرى هاليداى بداية أن التطلع إلى الأمام في أعقاب هذه الهجمات مباشرة، مهمة شاقة، إلا أنه مع ذلك يمكن توقع بعض الأشياء، أولها أن سطوة الولايات المتحدة بوصفها قوة عسكرية واقتصادية وسياسية لن تُدمر أو يعتريها ضعف خطير في هذه الأزمة. من ناحية ثانية فإنه بصرف النظر عما قد يحدث لائتلاف الدول الغربية وغيرها التي تؤيد الولايات المتحدة، فإن هذا الائتلاف سيصمد، حيث أن التحالفات تكون عادة مرنة وهي يمكن أن تصمد بوجه مواقف الرفض والاختلاف. من ناحية ثالثة فإن التدهور في الاقتصاد العالمي، والذي يمكن أن يدوم سنوات، سيواجه بإدارة اقتصادية كلية منسقة من جانب الدول المتقدمة، ويمكن أن يؤدي هذا إلى تضخم نتيجة الدعم المالي والنقدي لاقتصاديات في طور الركود، ولكنه لن يسفر عن انهيار. وتصدق تلك النتيجة الأخيرة حسب رأي هاليداى على الأمن الداخلي، حيث من الجائز جداً أن تكون هناك أعمال إرهابية أخرى منظمة دوليا أو مدفوعة محليا داخل الدول المتقدمة، ولكن هذه المجتمعات والدول ستصمد في مواجهتها. من ناحية خامسة فإن مستقبل الأوضاع في مناطق أخرى يبدو أقل وضوحا، فبعض البلدان التي وقعت في قلب النزاع، يمكن أن تواجه غليانا، وبخاصة في العالم العربي الذي يمكن أن تزيد مشاكله. والخلاصة فيما يخص المستقبل حسب هاليداى هي أن جذر الأزمة فكري، من مظاهره غياب التربية الواقعية والثقافة الديمقراطية في طائفة من البلدان بحيث تطغى الكراهية اللاعقلانية ونظرية المؤامرة على النقد العقلاني، وما يكرس هذه الأزمة تقاعس ولامبالاة الكثير من بلدان العالم المتقدم في مواجهة اللامساواة والنزاعات التي تحتدم خارج حدوده. من هنا فإن العالم سيكون محظوظا إذا تجاوز آثار هذه الأزمة وعالج أسبابها في غضون مائة عام، وهذا، بالطبع، ليس زمنا طويلا في عمر التاريخ الإنساني، لكنه يطلب جرعة قوية من التصميم والوضوح والشجاعة، ستكون مطلوبة في الغرب كما في الشرق خلال السنوات القادمة.

أما بادي فهو يطرح سيناريوهين لتطور الأزمة، وبخاصة لما يمكن أن يحدث بعد انتهاء الحرب في أفغانستان، الأول سيناريو مرن فضفاض يرى أن ما نعيشه بعد هجمات سبتمبر سيضمحل ويختفي تدريجياً، وسيصبح الرهان التجاري والمالي هو الرهان الأكبر عبر التنافس ثلاثي الأقطاب بين الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا. لكنه يحذر من السيناريو الآخر الأكثر احتمالاً، وهو أن ما ظهر سيتعزز ويتركز، أي أن مصدر الصراع سيتم تنظيمه على أساس الصراع الاجتماعي، وسيصبح العالم عندئذ في وضعية عنف دائم لا مركزي، وتعمه الفوضى بحيث لا تنجح الولايات المتحدة في السيطرة عليه.

ومما سبق يتضح ان الخلاف بين المفكرين الأربعة يعكس درجة الخلاف بين ما يمكن وصفه بالرؤية الفكرية الأمريكية السائدة للأزمة وبين الرؤية الأوروبية لها. وفى حين تعكس الأولى نزوعا عاليا نحو التشديد على الطابع الصدامى بين الغرب والإسلام والمسلمين استنادا إلى عوامل ثقافية وحضارية بالأساس يصعب تجاوزها، فإن الثانية تعكس تفهما نسبيا لدور الإسلام فى المجتمعات الإسلامية، ولا تنزع بدورها نحو تصعيد الصدام بين الغرب والإسلام، وتضع فى اعتبارها دور الغرب السلبى، وسطوة العولمة بآثارها الاجتماعية والاقتصادية غير المتوازنة، وفقدان معايير العدالة والانصاف فى تفجر النزاعات والحروب بين بعض المسلمين وبعض الغربيين.

٧- مستقبل الجماعات الإسلامية بعد هجمات سبتمبر

يقصد بالجماعات الإسلامية التنظيمات التي تشترك معاً في اعتبار أحد جوانب الإسلام أو تفسيراته الإطار المرجعي لها سواء فيما يخص وجودها أو أهدافها، والتي تنشط بطرق مختلفة من أجل تطبيق الصورة التي تراها للإسلام في المجتمعات والدول والمجالات التي توجد بها. ويلعب الجانب الفكري دوراً محورياً في تحديد التمايزات بين الجماعات الإسلامية المختلفة، بالإضافة إلى جوانب أخرى ترتبط به بصورة أو بأخرى. وعلى الرغم من وجود بعض المعايير الأخرى التي يمكن أن يستند إليها في تصنيف تلك الجماعات، مثل الأصول الاجتماعية لها، لاسيما أعضائها البارزين، أو تصوراتها السياسية أو أساليبها الحركية، فإن الأساس الفكري يظل هو القاعدة الأكثر صلابة لهذا التصنيف لها والتمييز فيما بينها.

وقد تختلف تلك الجماعات في فهمها لتفاصيل علاقة مشروعها الفكري والسياسي والاجتماعي بقواعد الإسلام وأصوله، كما قد تختلف في تفسيرها لبعض تلك القواعد والأصول، إلا أنها تظل تعتقد في صحة انتساب مشروعها للإسلام، وتظل تطلق عليه صفة "إسلامي". وبالرغم من وجود وأهمية الأساس الفكري لدى كل التنظيمات السياسية والاجتماعية الأخرى، فهو ذو مكان خاص بالنسبة للجماعات الإسلامية، حيث يمثل بالنسبة للبعض نصاً دينياً "مقدساً" تسعى لتطبيقه دون اجتهاد أو تعديل، بينما هو بالنسبة للبعض الآخر مرجعية رئيسية لها الأولوية على أي مرجّعيات أخرى قد تلجأ إليها. ويمتد التأثير الحاسم للأساس الفكري إلى مختلف جوانب الجماعات الإسلامية بدءاً من أسمائها، ومروراً بمصطلحاتها ورموزها، وأشكالها التنظيمية، وانتهاء باستراتيجياتها وأساليبها الحركية، وهو الأمر الذي يميزها عن غيرها من الجماعات والتنظيمات السياسية والاجتماعية في علاقتها بأسسها الفكرية، على الرغم من التشابه الظاهري الذي يبدو بينهما.

أولاً: خريطة الجماعات الإسلامية الدينية

وفقاً لمحورية الأساس الفكري في تصنيف الجماعات الإسلامية، فإنها تنقسم إلى فئتين رئيسيتين لا يجمع بينهما سوى الانتساب إلى الإسلام، مع الاختلاف العميق في طريقة هذا الانتساب وقراءة ذلك الإسلام. الفئة الأولى هى الجماعات الدينية ، والثانية الجماعات السياسية الاجتماعية ذات البرنامج الاسلامى . وفيما يلى إشارة لكل نوع .

١- الجماعات الدينية

وهي تلك التي تقوم على قراءة معينة للإسلام والنصوص القرآنية الكريمة، تنظر من خلالها للأفراد والمجتمعات

والدول من منظور صحة العقيدة فقط، في حين لا توجه اهتماماً يذكر إلى ما هو دون ذلك من مستويات ومصادر فقهية وشرعية. والقضية الرئيسية وربما الوحيدة بالنسبة لتلك الجماعات، هي إقامة التوحيد والعبودية الحقة لله كما تراهما، وبالتالي فإن حقيقة الإيمان بالنسبة للأفراد والمجتمعات والدول يظل بالنسبة لها المبحث الوحيد الذي تتحرك ضمنه أفكار وأفعال تلك الفئة من الجماعات. وفي هذا السياق تمثل النصوص القرآنية والنبوية وبعض آثار السلف بالنسبة لتلك الجماعات، المعين شبه الوحيد لجلب الأفكار والخبرات التنظيمية والحركية، وهي تقوم بتفسير تلك النصوص القرآنية والنبوية بطريقة حرفية ظاهرية تستند على قاعدة "عموم اللفظ"، وليس "خصوص السبب" الذي نزلت من أجله أو ذكرت في سياقه تلك النصوص الكريمة. وتدفع هذه المنهجية تلك الجماعات بصفة عامة إلى التورط في أحكام متسرعة بتكفير الدول وجاهلية المجتمعات والأفراد. فضلا عن تشبث تلك الجماعات في أسمائها ومصطلحاتها وتشكيلاتها التنظيمية وسلوك أعضائها بالموروث الإسلامي من حقبة النبوة والخلافة الراشدة التي تمثل المرجعية التاريخية الوحيدة لها، فهي تقوم بقراءة واقع مجتمعاتها المعاصرة عبر تجربة تلك الحقبة، وتعيد تسمية فاعليه وقواه وتناقضاته بنفس المسميات التي كانت فيها. وبذلك فإن الهدف الرئيسي لتلك الجماعات هو إعادة "أسلمة" المجتمعات والدول - وكذلك الأفراد بالنسبة للبعض منها - حيث أنهم جميعاً حسب رؤيتها خارجون عن الإسلام بصور مختلفة.

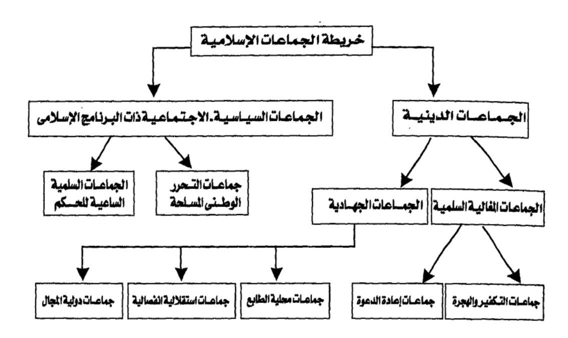
وتنقسم تلك الجماعات الإسلامية الدينية في تبنيها للحقبة النبوية وما تلاها من خلافة راشدة وقياس المرحلة الحالية عليها إلى قسمين رئيسيين: الأول يرى أننا نعيش في مرحلة أقرب لمرحلة الدعوة في مكة قبل الهجرة، بينما يعتقد القسم الثاني أن ما أحاط بمرحلة الإسلام في المدينة وما تلاها هو الأقرب للعصر الذي نعيش فيه الآن. ويؤدي ذلك الانقسام في قياس المرحلة المعاصرة على كل من هاتين المرحلتين من التجربة النبوية والراشدة، إلى توزع الجماعات الإسلامية الدينية بين نوعين مختلفين بصورة كبيرة هما: الجماعات المغالية (المتشددة) السلمية، والجماعات الجهادية العنيفة.

أ - الجماعات المغالية (المتشددة) السلمية

تتفق تلك الجماعات على أن المجتمعات المعاصرة أقرب لحالة المجتمع الجاهلي والكافر في مكة بعد البعثة النبوية وقبل الهجرة منها إلى المدينة، وهو ما يعني بالنسبة لها أن المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين في مختلف بلدان العالم الإسلامي، إنما هم إما كفار أو في أحسن تقدير، يعيشون في جاهلية تامة تشبه تلك التي كانت تخيم على مكة والجزيرة العربية عموماً قبل الهجرة. كذلك فبنفس القياس، ترى هذه الجماعات أن الوقت لم يحن بعد للعمل بالسياسة أو بناء دولة إسلامية أو ممارسة القتال - أو الجهاد حسب مصطلحهم. حيث أن كل ذلك لم يؤمر به المسلمون قليلو العدد والحيلة في مكة. نتيجة لهذا، تذهب هذه الجماعات إلى عدم ممارسة أي أفعال عنيفة أو قتالية ضد المجتمعات والدول والأفراد الكافرين أو الجاهليين حسب رؤيتهم لهم، مثلما لم يفعل ذلك المسلمون الأوائل في المرحلة المكية. أما عندما يطرح التساؤل بداخل هذه الجماعات حول طريقة التعامل مع هؤلاء الأفراد والدول والمجتمعات، فإنهم ينقسمون بناء على إجابته إلى قسمين رئيسيين: الأول يمكن تسميتهم بجماعات التكفير والهجرة، والثاني بجماعات إعادة الدعوة.

(١) **جماعات التكفير والهجرة**، وترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة قبل الهجرة مباشرة، حيث لم يعد فيها من أمل أن تهتدي للإسلام، ولم تعد تضم سوى الكافرين فقط، وبالتالي لابد لهم من هجرها بصورة أو بأخرى، حيث أنهم يمثلون المسلمين الوحيدين على وجه الأرض، ومن سواهم، ولم ينضم إليهم، فهو كافر كفراً بواحاً. والهجرة بالنسبة لهم، سواء كانت داخل المجتمع باعتزاله تماماً والانفصال عنه كلية، أو بالخروج منه إلى الصحارى والمناطق البعيدة، إنما هي على غرار الهجرة النبوية انتظاراً لأن يظهر الله دينه ويعودوا إلى ذلك المجتمع منتصرين.

(٢) **جماعات إعادة الدعوة**، وترى أن المجتمعات المعاصرة تشبه مجتمع مكة بعد البعثة النبوية، حيث أن دعوة - أو بعبارة أدق إعادة دعوة - الناس الموجودين فيها والذين يجهلون الإسلام كما كان الكافرون في مكة يجهلونه، تعد المهمة الوحيدة التي يجب عليهم القيام بها كما فعل المسلمون الأوائل. ويمثل "التبليغ والدعوة"، وهو اسم أبرز جماعات ذلك القسم على مستوى العالم، إلى تعاليم الإسلام الأساسية وأركانه وعباداته الطريقة الوحيدة لهذه الجماعات في التعامل



مع تلك المجتمعات المعاصرة الجاهلية والكافرة ـ حسب رؤيتهم ـ دون اعتزالها أو الهجرة منها أو الاصطدام العنيف معها.

وتظل الجماعات المغالية بالرغم من تشددها في الحكم على المجتمعات والدول والأفراد المعاصرين بالكفر والجاهلية، أقرب في غالبيتها الكبيرة إلى السلوك السلمي غير العنيف تجاهها، انطلاقاً من قياسها لها على المجتمع المكي قبل الهجرة النبوية.

ب ـ الجماعات الجهادية العنيفة

تتفق الجماعات الجهادية العنيفة على أن المرحلة التي يعيشها العالم اليوم يمكن مقارنتها بمرحلة هجرة الإسلام إلى المدينة وما تلاها، وهي تلك التي اندمجت فيها العقيدة والدين بالدولة، أي بالسياسة. ووفقاً لذلك القياس، فإن المجتمعات والدول الحالية بالنسبة لتلك الجماعات قد عادت إلى حالة الجاهلية التي سبقت ظهور الإسلام، والأفراد جزء منها، وإن كان كل منهم ليس بالضرورة كافراً أو مرتدا، إلا إذا صرح بذلك أو سلك ما يؤكده. وتتفق تلك الجماعات أيضاً على أن الحكومات في البلدان المسلمة قد خرجت عن الإسلام وتعد مسئولة عن حالة الجاهلية التي تعيشها مجتمعات تلك البلدان وعن محاربة قوى التوحيد، التي ترى تلك الجماعات أنها تمثلها. ونتيجة لهذه القراءة، فإن المجتمعات الجاهلية المعاصرة حسب تلك الجماعات لا تجوز إعادة دعوتها إلى أساسيات الإسلام بعد أن وصل إليها البلاغ واكتملت الرسالة، وبالتالي فلا مكان للدعوة المكية الهادئة المتنامية، بل هو "الاستعلاء" المدني وإعادة "أسلمة" المجتمع والدولة وتأسيسهما من جديد على نفس القواعد التي أسست عليها دولة المدينة. ويعد العنف الديني، أو الجهاد كما أسمته تلك الجماعات، هو الوسيلة الوحيدة تقريباً لديها من أجل تحقيق تلك الأهداف، وذلك عبر السعي الدائم لتوسيع عضويتها وتنظيمهم باعتبارهم "العصبة المؤمنة" التي ستعيد الإسلام إلى بلاده وتدفع عنها عدوان أعدائه الخارجيين. وبلغة سيد قطب الأب الحقيقي للجماعات الجهادية العنيفة، فإن وظيفة تلك الجماعات، أو الإسلام كما يقول، هي: "إقصاء الجاهلية من قيادة البشرية وتولي هذه القيادة على منهجه الخاص"، وهو ما يدفع به حسب تعبيره "ابتداء إلى إزالة الأنظمة والحكومات التي تقوم على أساس حاكمية البشر للبشر وعبودية الإنسان للإنسان".

ونتيجة اختلاف ظروف ومراحل ومناطق نشأة تلك الجماعات الجهادية العنيفة، فإنها توزعت بين أقسام ثلاثة على الأقل، تتفق فيما بينها حول المفاهيم الأساسية السابقة ثم تختلف بعد ذلك في الأولويات الحركية لتطبيقها، أولها الجماعات محلية الطابع، وثانيها الجماعات الاستقلالية / الانفصالية، وثالثها الجماعات دولية المجال.

(١) **الجماعات محلية الطابع**، وتنطلق هذه الجماعات، والتي لا توجد تقريباً سوى في بلدان العالم الإسلامي، من فكرة أن "العدو القريب أولى بالقتال من العدو البعيد"، وهو بالنسبة لها حكومات الدول التي تنتمي إليها، والتي يعد إسقاطها عبر قتالها هو المهمة الأولى التي يجب عليها البدء بها. وعلى الرغم من أن الجهاد هو فرض على المسلمين للدفاع عن عقيدتهم ودينهم الممثلين في "دار الإسلام" من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم من "دار الحرب"، فقد حورته تلك الفئة من الجماعات الجهادية ليصير جهاداً داخلياً موجهاً إلى حكومات البلدان التي تنتمي إليها والتي تسعى إلى اقتلاعها وتأسيس دول إسلامية بدلاً منها. ولما كان وصف تلك البلدان بأنها "دار حرب" لتبرير القتال فيها أمراً صعباً بالنسبة لتلك الجماعات مثل صعوبة الاعتراف بأنها "دار إسلام"، فقد ابتدعت مفهوم "الدار المختلطة" التي يتداخل فيها حسب تفسيرها الإسلام مع الجاهلية والكفر لكي تستطيع أن تصف ما تمارسه من عنف ديني وقتال بداخلها بأنه جهاد.
ولا شك أن وضع تلك الفئة من الجماعات مفهوم "الجهاد" عنواناً لقتالها الداخلي ضد حكوماتها إنما كان يعكس من ناحية رؤيتها لها باعتبارها حكومات "كافرة" معادية للإسلام، ويسعى من ناحية أخرى للاستفادة من الشحنة المعنوية الإيجابية التي يحملها المعنى الأصلي للجهاد، أي الجهاد الخارجي، عند عامة المسلمين. وقد كانت "الجماعة الإسلامية" و"جماعة الجهاد" في مصر، و"الجماعة الإسلامية المسلحة" في الجزائر، و"الجماعة الإسلامية المقاتلة" في ليبيا الآن أمثلة بارزة لتلك الفئة من الجماعات الجهادية محلية الطابع.

(٢) **الجماعات الاستقلالية / الانفصالية**، وتوجد بصفة عامة في مناطق الأقليات المسلمة بداخل الدول غير الإسلامية، وأبرزها تلك التي توجد الآن في كشمير بالهند والشيشان بروسيا الاتحادية وفي أفغانستان أثناء الغزو السوفيتي لها. ويتداخل لدى تلك الجماعات مفاهيم الجهاد ضد العدو الخارجي غير المسلم الذي يسيطر على الأقاليم التي تسعى لاستقلالها أو انفصالها، مع مفاهيم التحرر الوطني وتقرير المصير التي تنتشر عادة في مثل تلك الأقاليم التي تسكنها الأقليات الدينية والعرقية. وبالإضافة لذلك، تحتفظ تلك الجماعات بالأساس الفكري لكل الجماعات الجهادية والمتمثل في اعتبارها أن مجتمعات أقاليمها تعيش في حالة جاهلية، وأن هدفها الأول بعد تحقيق استقلالها أو انفصالها هو إعادة أسلمتها وإقامة الدولة الإسلامية فيها.

(٣) **الجماعات دولية المجال**، وتتبنى مفهوم الجهاد الخارجي ضد من ترى أنهم أعداء الإسلام الخارجيون، وبشكل خاص الجهاد الدفاعي الذي يرمي إلى الدفاع عن "دار الإسلام" من أي هجوم عليها من عدو خارجي غير مسلم. وبالتالي تختلف هذه الجماعات عن الجماعات الجهادية محلية الطابع في اعتبارها أن "العدو البعيد أولى بالقتال من العدو القريب"، بالرغم من اتفاقها معها في النظر إلى "العدو القريب"، أي حكومات الدول الإسلامية، باعتبارها حكومات كافرة. وقد نشأت تلك الجماعات ذات المجال الدولي خلال الأعوام العشرة الأخيرة في عديد من مناطق العالم مثل البوسنة والشيشان، وقبل كل ذلك أفغانستان التي كانت المهد الذي ولدت فيه إبان مقاومة الغزو السوفيتي ١٩٧٩ - ١٩٨٩. وتتشكل تلك الجماعات عادة من خليط من الإسلاميين ذوي النزعات الجهادية من مختلف بلدان العالم الإسلامي وغير الإسلامي حيث يحتفظون بروابط بينهم حتى لو لم يضمهم مكان واحد.

ويعد المنشق السعودي أسامة بن لادن والجماعات المرتبطة به وجماعات أخرى صغيرة متناثرة في مختلف دول العالم، أبرز من يمثل ذلك الاتجاه. وبالنسبة لبن لادن نفسه فقد ارتبط بذلك المفهوم للجهاد الدفاعي منذ بداية نشاطه الإسلامي وأضحى جزءاً أصيلاً من تكوينه. فقد ذهب بن لادن إلى أفغانستان ليخوض تجربته الأولى في العمل الإسلامي وهو في سن الثانية والعشرين عام ١٩٧٩، حيث لم يكن يملك قبلها أي خبرة تقريباً في النشاط الإسلامي داخل بلاده أو خارجها. لقد شكلت الحرب الأفغانية – الدولية ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان والتي استمرت عشر

سنوات، التجربة المركزية في حياة المنشق السعودي الذي وجد نفسه بين آلاف المجاهدين القادمين من عشرات الدول الإسلامية للدفاع عن "دار الإسلام"، فأضحى ذلك مفهوم الجهاد الدفاعي الخارجي هو المرادف للجهاد كله عنده وهو المتمم لصحة عقيدته الإسلامية. وبعد عامين فقط من عودة بن لادن لبلاده، أتت حرب الخليج الثانية والتي أسفرت عن انتشار القوات الأمريكية بصفة دائمة في أرض الرسالة الإسلامية، الأمر الذي رأى فيه عدواناً جديداً على "دار الإسلام" تجب مقاومته بالجهاد الدفاعي ضده، فبدأ مرحلة عدائه للولايات المتحدة بعد أن انتهى جهاده ضد الاتحاد السوفيتي بجلائه عن أفغانستان ثم انهياره. إذاً، ولد أسامة بن لادن في الحرب الأفغانية وكرست حرب الخليج الثانية طبيعته كمجاهد إسلامي دولي، دوره الوحيد هو قتال أعداء الإسلام كما يراهم دفاعاً عن العقيدة وعن مصالح المسلمين، ولم يكن قط مجاهداً إسلامياً "داخلياً" يسعى لاقتلاع نظام حكم بعينه وإقامة نظام إسلامي بدلاً منه.

٢ . الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي

تنطلق تلك النوعية من الجماعات من قراءة مختلفة للإسلام عن تلك التي تتبناها الجماعات الدينية، حيث تنظر إلى كل الأفراد والمجتمعات والدول الإسلامية على حقيقتهم كمسلمين غير ناقصي العقيدة، وبالتالي فالتساؤل حول صحة عقيدتهم أو إسلامهم غير وارد. أما الوارد والرئيسي بالنسبة لهذه الجماعات، فهو إعادة تنظيم تلك المجتمعات والدول على أسس إسلامية لا توجد حسب رؤيتها سوى في الشريعة الإسلامية وليس غيرها من نظم قانونية أو برامج سياسية واجتماعية غربية. وانطلاقاً من ذلك تتبنى هذه الجماعات برامج سياسية / اجتماعية تقوم أساساً على مفهوم "الشريعة" التي هي في حقيقتها إنتاج بشري ، قام به مئات الفقهاء المسلمين متبايني المذاهب والاتجاهات والأماكن خلال قرون الإسلام الخمسة عشر لتحويل النصوص القرآنية والنبوية الكريمة إلى قواعد قانونية واجتماعية وسياسية لتنظيم الدول والمجتمعات المسلمة. وفي تفسيرها للنصوص القرآنية والنبوية الكريمة لا تتوقف تلك هذه النوعية من الجماعات عند ظواهر النصوص وألفاظها، بل توسع من نظرها ليشمل مقاصد الشريعة ومصالح الناس وأسباب النزول واجتهادات الفقهاء، بما يجعل من قراءتها أكثر تاريخية واجتماعية من القراءة النصية الحرفية التي تتبناها النوعية الأولى من الجماعات. ولا تتوقف المرجعية التاريخية لتلك الجماعات عند المرحلة النبوية والخلافة الراشدة، بل إنها تتسع لتشمل التاريخ الإسلامي وتراثه الموزع على قرونه الأربعة عشر، والذي تستقي منه مصطلحاتها وقياساتها على الواقع المُعاش، مستعينة أحياناً على قراءته بمرجعيات أخرى من أمم أخرى خارجه. ويظل الإسلام بالنسبة لتلك الجماعات بمثابة وعاء حضاري / ديني / تاريخي تستمد منه رؤاها لتنظيم المجتمعات والدول الإسلامية التي توجد فيها والتي تتخذ شكل البرنامج الذي لا يختلف سوى في المضمون عن برامج الجماعات السياسية / الاجتماعية الأخرى غير الإسلامية.

وتنقسم الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي إلى نوعين كما يلي:

(أ) **الجماعات السلمية الساعية للحكم**، وتسعى هذه الجماعات بصورة مباشرة إلى السلطة السياسية من أجل تطبيق برنامجها السياسي والاجتماعي ذي الطابع الإسلامي الذي تعتقد أن غايته هي تحقيق التقدم والنمو لبلدانها ومجتمعاتها. ومن أجل وصولها لذلك الهدف، تسلك كافة السبل والوسائل السياسية السلمية المباشرة وغير المباشرة المتاحة أمامها، وتقوم بتغيير وتنويع مواقفها وتحالفاتها وصراعاتها مع الدولة أو القوى السياسية والاجتماعية الأخرى بحسب ما تقتضيه مصلحتها وتحقيق ذلك الهدف، الأمر الذي يؤكد اختلافها العميق عن الجماعات الدينية بكافة صورها، والتي ينقسم الوجود الاجتماعي بالنسبة لها إلى مسلمين وكافرين فقط. وتعد جماعة "الإخوان المسلمين" في البلدان العربية التي توجد بها ، وجماعة النهضة في تونس والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر، أبرز تلك الجماعات السياسية / الاجتماعية السلمية الساعية للحكم.

(ب) **جماعات التحرر الوطني المسلحة**، وهي في الأصل جزء من الجماعات السياسية/ الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي، دفعت بها الظروف المحيطة بها في مجتمعاتها التي تخضع لاحتلال أجنبي إلى تبني برنامج للتحرر الوطني يقع

الكفاح المسلح في القلب منه. وقد بدأ ظهور تلك الجماعات من بين صفوف جماعة الإخوان المسلمين إبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨، ثم المقاومة الوطنية المصرية ضد قوات الاحتلال البريطاني في مدن قناة السويس، بدءاً من عام ١٩٥١. وفي الوقت الحالي فإن كلا من حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني، تعد الأكثر بروزاً وتمثيلاً لتلك النوعية من الجماعات. وعلى خلاف الجماعات الدينية الجهادية العنيفة المحلية، فإن جماعات التحرر الوطني المسلحة الإسلامية تلك لا تشتبك في أي صراعات داخلية مسلحة مع خصومها السياسيين والفكريين في مجتمعاتها على الرغم من اختلافها معهم في كثير من القضايا، وتقصر استخدام العنف المسلح ضد القوى الأجنبية التي تحتل بلادها وتسيطر على مقدراتها.

ثانيا : مستقبل الجماعات وتأثيرات أزمة سبتمبر

إن هجمات ١١ سبتمبر وما تلاها من حرب في أفغانستان، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية بدء الحرب الشاملة طويلة الأمد ضد ما تسميه "الإرهاب"، لن تمر كحدث عابر فيما يخص تطور الجماعات الإسلامية ومستقبلها على مستوى العالم وبشكل أخص في الوطن العربي. وعلى الرغم من أن التحولات الرئيسية المتوقع حدوثها خلال الفترة القصيرة القادمة في أفكار وسلوك الجماعات الإسلامية قد تبدو للبعض مفاجئة ومنبتة الصلة بالطبيعة السابقة والصورة الشائعة لها، فإن النظرة الأكثر تعمقاً توضح أن بعضاً من تلك التحولات المتوقعة قد بدأ في الظهور والتبلور خلال الأعوام القليلة السابقة، وقبل هجمات ١١ سبتمبر بفترة. وبصورة عامة يمكن الحديث عن التحولات التالية فيما يخص الجماعات الإسلامية في العالم عموماً:

١ - مواصلة التحول من العنف إلى السياسة في الداخل

يبدو أن التحول الأكبر والأول الذي بدأ في التبلور منذ منتصف التسعينيات بداخل الجماعات الإسلامية والمرشح لتزايد عمقه وتسارع معدلاته، وهو تحول طبيعة معظم الجماعات الجهادية محلية الطابع إلى حركات سياسية / اجتماعية ذات برنامج إسلامي، وبخاصة تلك التي تسعى سلمياً إلى الحكم. فقد بدأ تحول معظم تلك الجماعات، وبخاصة في مصر والجزائر وتونس والسودان، إلى جماعات سياسية / اجتماعية ذات برنامج إسلامي، منذ عام ١٩٩٧ وتواصل حتى اليوم. وقد شمل ذلك التحول بعض القطاعات من الجماعات المغالية السلمية التي راحت تبتعد تدريجياً عن رؤاها التكفيرية القديمة، وتقترب حثيثاً من الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرنامج الإسلامي التي تسعى سلمياً إلى الحكم، وهو ما ترجح مؤشرات عديدة استمراره في المستقبل. ذلك التحول من الاقتصار على "العقيدة" إلى أولوية "الشريعة" في قراءة تلك الجماعات للإسلام، ومن ثم للدول والمجتمعات، أدى بمعظمها إلى إعلان توقفه النهائي عن ممارسات العنف الديني السابقة وسعيها إلى الاندماج بأشكال شتى في ساحات السياسة في بلدانها حسب القوانين القائمة المنظمة لها، بغض النظر عن مدى نجاحها في ذلك، أو العوائق التي اعترضت - ولا تزال - ذلك السعي المستمر.

هذا التحول المحوري والأعمق مرشح خلال الفترة القادمة للاستمرار والتواصل، حيث أن ما يجري اليوم في العالم من تطورات بعد هجمات ١١ سبتمبر يعد وثيق الصلة بأبرز الأسباب والدوافع التي أدت إليه خلال الأعوام القليلة السابقة. فعلى الرغم من الأدوار المهمة التي لعبتها السياسات الأمنية والحصار والرفض الشعبي لعنف تلك الجماعات وتطرفها في حدوث ذلك التحول، فإن شقاً كبيراً منه يعود إلى توجه نظرها منذ منتصف التسعينيات للمرة الأولى بعد ظهورها بنحو عشرين عاماً مما يحدث بداخل دولها ومجتمعاتها، إلى ما يجري خارجها من تطورات تتعلق بالقضايا الخارجية المشتركة فيما بينها، والتي يحظى الموقف منها بدرجة كبيرة وواسعة من التوافق العربي والإسلامي الشعبي والرسمي. ويضاف إلى الأسباب المباشرة السابقة، تلك الآلية التي يلحظها الدارس المدقق في التاريخ الإسلامي كله حيث عرف دوماً هذين النوعين من الجماعات الإسلامية، وعرف دوماً أيضاً حقيقة أن الأولى منها، أي الجماعات الدينية وبخاصة

الجهادية العنيفة والمغالية السلمية، كانت تظهر لفترات قصيرة مؤقتة لأسباب متعددة وسرعان ما تتحول إلى النوعية الثانية، أي الجماعات السياسية / الاجتماعية ذات البرامج الإسلامية، التي تشكل الهيكل الحقيقي المستمر لذلك التاريخ الإسلامي.

٢. التحول من قضايا الداخل إلى قضايا الخارج

استكمالاً لما سبق، فإن التحول من الاهتمام بقضايا الداخل إلى التركيز على قضايا الخارج يعد الخاصية المرشحة لتكون الأبرز بين الخصائص المستقبلية للحركات الإسلامية على وجه العموم. فبالنسبة للجماعات الجهادية دولية المجال، مثل تنظيم القاعدة والجماعات القريبة منه، فمن المنطقي توقع تكثيف اهتمامها الأصلي بتلك القضايا الخارجية، وسعيها إلى مزيد من المواجهات مع القوى الدولية التي تصطدم معها وفي مقدمتها بالطبع الولايات المتحدة الأمريكية. أما بالنسبة للجماعات الجهادية محلية الطابع، فمن المتوقع أن يزداد اهتمامها بقضايا الخارج مع استمرار ترددها في تحويل تصوراتها الجديدة للعمل أو "الجهاد" الخارجي إلى مظاهر حركية وعملية، وهو ما يعود إلى سببين على الأقل: يتعلق الأول بعدم اكتمال تلك التصورات من الناحية النظرية وتعمقها بداخل تلك الجماعات التي قضت نحو عشرين عاماً متقوقعة حول أفكار العنف الديني الداخلي أو ما كانت تسميه "جهاداً". أما السبب الثاني فيعود إلى تخوف تلك الجماعات من خوض غمار مواجهات عنيفة مع "الأعداء" الخارجيين للأمة، وبخاصة إسرائيل والولايات المتحدة، بداخل الدول التي تنتمي إليها حتى لا يفسر ذلك بأنه عودة عن قرارات وقف العنف التي أعلنتها، مما قد يدخلها من جديد في مواجهات عنيفة مع سلطات تلك الدول.

إلا أن شكل المواجهة التي شهدتها - ولا تزال - أفغانستان، ومجمل مناطق العالم يشير إلى أن الأكثر ترجيحاً هو أن تشهد الفترة القادمة على المدى القصير مزيداً من توجه الجماعات الجهادية محلية الطابع وبعض قطاعات الجماعات التكفيرية المتحولة عن أفكار العنف الديني وكذلك الجماعات القليلة التي لا تزال تتمسك بتلك الأفكار، نحو الاهتمام بقضايا الخارج ومعاركه المتوقع استمرارها وتصاعدها، بحيث يشمل ذلك عنصرين رئيسيين: الأول هو تبلور ذلك الاهتمام في أشكال وصور حركية وليس فقط نظرية كما هو الحال حتى الآن، والثاني توجه تلك الصور والأشكال للصدام مع الولايات المتحدة الأمريكية والدولة العبرية بصفة رئيسية في مناطق مختلفة من العالم. ولعل مناخ المواجهة السائد حالياً سوف يدفع تلك الجماعات إلى تجاوز حقيقة عدم اكتمال تصوراتها النظرية حول "الجهاد" الخارجي إلى ممارسته بصورة عملية، كما أنه قد يدفع بها من ناحية ثانية إلى عدم التوقف كثيراً عند التحفظ الثاني الخاص بتخوفها من أن تفسر تلك الممارسة باعتبارها عنفاً موجهاً لدولها ومجتمعاتها.

٣ـ مزيد من الحصار ومزيد من العنف

توضح أزمة ١١ سبتمبر أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وضعت على قمة أولوياتها الاستراتيجية والأمنية خلال السنوات المقبلة محاربة ما تسميه "الإرهاب"، وهو الظاهرة التي تقوم بتعريفها بطريقة مخلة لتشمل فقط كل الظواهر التي تتصادم مع المصالح الأمريكية المباشرة، وغير المباشرة، أياً كانت طبيعتها الحقيقية التي لا ترتبط بأية صلة مع مفهوم الإرهاب البغيض. وهكذا يدرج التعريف الأمريكي للإرهاب كل الجماعات الإسلامية في العالم تقريباً بالرغم من التباينات الموجودة فيما بينها والتي أوضحها التصنيف السابق لها. ويركز التعريف الأمريكي ضمن ذلك على بعض الجماعات الجهادية وفي مقدمتها الجماعات دولية المجال والحركات الاستقلالية / الانفصالية، ثم بعض الجماعات محلية الطابع، ويضع معها في نفس المقام جماعات التحرر الوطني الإسلامية المسلحة، ثم يتلو ذلك كل الجماعات الإسلامية الأخرى بدرجات اهتمام مختلفة. كذلك يتسع التعريف الأمريكي للإرهاب ضمن الإطار الإسلامي والعربي ليتجاوز الجماعات الإسلامية، ويشمل عشرات من المنظمات والجمعيات الأهلية الإسلامية ذات الطابع الإنساني

والإغاثي في أنحاء العالم باعتبارها داعمة للإرهاب مالياً واقتصادياً ، على الرغم من غياب أي أدلة حقيقية على ذلك الاتهام، بل ووجود تناقضات عميقة ومعروفة بين الأغلبية الساحقة من تلك الجمعيات وبين الجماعات الإسلامية التي تتهمها واشنطن بقيادة الإرهاب العالمي وممارسته وفي مقدمتها تلك الملتفة حول أسامة بن لادن. بل أكثر من ذلك، فهذا التعريف يزداد اتساعاً ليشمل المدارس الدينية الإسلامية في شتى بلدان العالم الإسلامي - وفي المقدمة باكستان والسعودية - والمناهج التي تدرس فيها، باعتبارها الأرض الخصبة التي نبت فيها الإرهاب وأفكاره حسب الفهم الأمريكي.

وقد نتج عن ذلك التعريف الفضفاض غير الدقيق أو الواقعي أن الحملة الأمريكية / الغربية عموما، قد شملت كل الجماعات الإسلامية في العالم ومعها المنظمات والجمعيات الإنسانية وكذلك المدارس الدينية ومناهجها الدراسية، وهو الأمر المرشح للتصاعد بشدة خلال السنوات القادمة. ولا شك أن تلك الحملة الأمنية / الإعلامية / السياسية / الاقتصادية المكثفة والمرشحة للتواصل قد أصابت وستصيب مختلف الجماعات الإسلامية في العالم بمزيد من الحصار على نشاطها أياً كانت طبيعته، وهو ما سيؤثر - وأثر بالفعل - على قدرتها على الحركة ونشر أفكارها وتوسيع مجال عضويتها والمتعاطفين معها. ومع ذلك فمن المرجح أن تؤدي استراتيجية الحصار الأمريكية لكل ما هو إسلامي في العالم إلى ردود أفعال يتسم بعضها بالعنف من جانب بعض الجماعات الإسلامية. فالحركات الجهادية دولية المجال لن تقوم في ظل حالة الحرب الفعلية التي تعيشها مع الولايات المتحدة سوى بالسعي إلى مواجهتها بمزيد من العنف الذي تستطيع القيام به، وهو الأمر الذي ينطبق تماماً على الجماعات الاستقلالية / الانفصالية وبعض الجماعات المحلية الطابع. أما حركات التحرر الوطني الإسلامية المسلحة، مثل الجماعات الفلسطينية واللبنانية، فلن يكون أمامها خلال المستقبل القريب والمتوسط سوى المضي في مقاومتها المسلحة للاحتلال الإسرائيلي وقمعه المتواصل لها، والذي من المتوقع تزايد معدلاته بسبب الدعم الأمريكي المباشر له بحجة الحرب المشتركة ضد الإرهاب.

٤ - الجماعات دولية المجال: نموذج الإسلاميين غير الأفغان

يتطلب الحديث عن مستقبل الإسلاميين غير الأفغان المنضوين تحت قيادة أسامة بن لادن داخل ما يسمى "تنظيم القاعدة"، والذي يعد النموذج الأبرز للجماعات الإسلامية دولية المجال بداية تحديد المقصود بهم، حيث أنهم ينقسمون إلى عدة فئات قد يختلف مستقبل كل منها عن الأخرى. فهؤلاء بصفة عامة ينتمون لجنسيات دول عربية وإسلامية مختلفة وتتراوح التقديرات لأعدادهم ما بين ثلاثة آلاف وعشرة آلاف شخص، إلا أن الأكثر ترجيحاً هو أن عددهم يدور حول الخمسة آلاف، وذلك مع استبعاد المتطوعين الباكستانيين الذين ذهبوا إلى أفغانستان للقتال مع حركة طالبان ضد القوات الأمريكية والبريطانية ، وبالتالي يصعب اعتبارهم ضمن الإسلاميين الأجانب المحسوبين على "تنظيم القاعدة". وهم ينقسمون إلى فئتين:

أ - المقيمون في أفغانستان: وهم الإسلاميون غير الأفغان المقيمون في أفغانستان حول زعيم تنظيم القاعدة وقياداتها والذين اتخذوا من هذا البلد موطناً دائماً لهم. وتضم تلك الفئة بصفة رئيسية هؤلاء الإسلاميين غير الأفغان الذين ذهبوا إلى ذلك البلد منذ بداية الثمانينيات "للجهاد" مع أهله ضد الغزو السوفيتي ولم يستطيعوا العودة بعد ذلك بسبب تصنيف سلطات الأمن في بلادهم لهم باعتبارهم عناصر خطرة ومطلوب القبض عليها. وقد أضيف إليهم بعد انسحاب السوفيت أعداد أخرى من الإسلاميين الفارين من بلادهم الأصلية من مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي. وحسب عديد من التقديرات فإن عدد العرب بداخل تلك الفئة يكاد يصل إلى ٣٠٪ -٤٠٪ منها، أي ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ شخص، يمثل المصريون بدورهم نحو ربعهم، أي ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ شخص.

الأرجح أن مستقبل تلك الفئة من الإسلاميين غير الأفغان في "تنظيم القاعدة" يظل رهناً بتطورات الحرب في أفغانستان وما سينجم عنها من نتائج عسكرية وصيغ وتوازنات سياسية، وهو ما يفتح الباب أمام عديد من الاحتمالات، أولها أن تواصل الحملات الولايات المتحدة وحلفاؤها قتل وتصفية وأسر المزيد منهم بعد أن أودت بحياة أو حرية نحو ٢٠

- ٢٥٪ منهم حتى نهاية عام ٢٠٠١. كذلك فمن الوارد أيضاً أن يفلح عدد منهم في الهروب من أفغانستان والانتشار في الدول الآسيوية المجاورة لأفغانستان، حيث من المتوقع أن يسعوا من جديد للنشاط فيها بعد فترات كمون قصيرة تعقب هروبهم. أما عن احتمال نجاح بعضهم في التسرب إلى مناطق أخرى من العالم، بعيدة عن وسط آسيا والدول الآسيوية عموماً، فهو أكثر صعوبة وتحول دونه عوائق جادة وحقيقية، وبالتالي فإن احتمالات ظهورهم من جديد في بعض المناطق الإسلامية المشتعلة مثل الصومال أو ألبانيا، تظل غير واردة تقريباً بالنظر إلى الحصار الأمني الدولي الصارم المقام حولها. وبنفس الدرجة يعد احتمال عودة بعض منهم إلى بلدانهم الأصلية بعيداً للغاية سواء بسبب الحصار الأمني من جانب سلطاتها أو لتأكدهم من المصير الذي ينتظرهم فيها في حالة عودتهم إليها. كذلك فإن احتمال قيام بعض الدول التي تتهمها الولايات المتحدة بدعم الإرهاب، مثل العراق وسوريا وإيران واليمن والسودان، باستضافة بعض هؤلاء يعد مستبعداً تماماً بسبب حرص سلطاتها على عدم إعطاء واشنطن ذرائع لتوجيه ضربات عسكرية مباشرة لها.

ويظل الاحتمال الأقوى لتلك الفئة هو أن يستمر أغلب من ينتمون إليها في الأراضي الأفغانية لأسباب عديدة. فهذا البلد يتمتع بالنسبة لهم بعدة مميزات، أولها وجود قاعدة من المساندة البشرية تتمثل في القوى القبلية والدينية الأفغانية التي تقدر إيجابياً أدوارهم في الحرب ضد السوفييت، والتي ارتبط بعضهم بعلاقات وثيقة معها أثناء ذلك وأثناء الحرب بين الفصائل الأفغانية، فضلاً عن ارتباط البعض الآخر بعلاقات زواج ومصاهرة مع بعض أبناء تلك القوى المحلية. وتمثل الطبيعة الجبلية الوعرة لأفغانستان ووجود خبرة طويلة لهؤلاء الإسلاميين بها الميزة الثانية التي قد تدفع بهم إلى البقاء فيها. ويأتي عدم وجود حكومة مركزية قوية في أفغانستان وتوزع السيطرة على مناطقها وأقاليمها بين مختلف القوى العرقية والسياسية لكي يمثل الميزة الثالثة للبقاء في هذا البلد. ويضاف إلى ذلك حرص حكومات الدول المجاورة على منع هؤلاء الإسلاميين غير الأفغان وعلى رأسهم أسامة بن لادن وبقية قيادات "تنظيم القاعدة" من دخول أراضيها حتى لا تتأثر أوضاعها الداخلية ومصالحها الخارجية، وتأتي باكستان في مقدمة تلك الدول، ثم روسيا التي تخشى ذهابهم إلى الشيشان، والهند التي تخشى من دخولهم إلى كشمير، والصين التي تخشى من تسربهم إلى المناطق الإسلامية في إقليم سينج يانج. وفي حال تحقق ذلك الاحتمال، فمن المرجح أن ينشط الأداء القتالي لهؤلاء ضد القوات الأمريكية والغربية والأفغانية المتحالفة معها في عديد من المناطق والأقاليم الأفغانية وبخاصة تلك التي يتمتعون بدعم من بعض الأعراق والفصائل الأفغانية ذات الخصومة مع الولايات المتحدة وحلفائها الأفغان المحليين.

ب. المقيمون في دولهم أو في دول أخرى خارج أفغانستان: تتشكل هذه الفئة من الإسلاميين غير الأفغان والتي لا يجب إهمالها من هؤلاء الموجودين حالياً في دولهم الأصلية أو في بلدان أخرى بعد أن عادوا من أفغانستان مع نهاية "الجهاد" ضد السوفييت. ولا شك أن عدد وتوزيع ذلك القطاع من "العائدين من أفغانستان" يمكن أن يجعله القطاع الأكثر أهمية في مرحلة ما بعد الحرب في أفغانستان، وبخاصة أن بعض التقديرات تصل بعدد المنتمين إليه إلى نحو ثلاثين ألف شخص، موزعين على أكثر من ستين دولة. وينتمي هؤلاء أصلاً قبل ذهابهم لأفغانستان إلى مختلف الجماعات الإسلامية وبخاصة الجهادية محلية الطابع وبعض الجماعات التكفيرية وبعض الجماعات السلمية الساعية للحكم، وهي الجماعات التي عادوا للانخراط فيها بعد رجوعهم من الحرب ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان.

أما عن مستقبل تلك الفئة المهمة، فهو مرتبط بما يجرى في الأراضي الأفغانية من جهة وبتطورات الحرب الأمريكية ضد ما يسمى الإرهاب من جهة ثانية. فشكل المواجهة الحالية بين تنظيم القاعدة وقياداته وبين الولايات المتحدة وبخاصة في ظل حجم وقوة الضربة الأمريكية العسكرية لأفغانستان قد تدفع عناصر كثيرة من تلك الفئة إلى السعي للانتقام منها ثأراً لزعيمهم ومثلهم الأعلى بن لادن في حالة تصفيته، أو اتباعاً لأثره ودعماً له في حالة قدرته على الاستمرار في المواجهة العسكرية للولايات المتحدة الأمريكية. في الحالتين ومع تبلور صورة الحرب الدينية العالمية بين الولايات المتحدة والغرب وبين الإسلام والمسلمين في ذهن كثير من الإسلاميين وبخاصة الإسلاميين غير الأفغان، فمن الوارد أن ينشط هؤلاء في المدى القصير على هيئة مجموعات منفصلة من أجل ضرب المصالح الأمريكية وربما الإسرائيلية والبريطانية

في عديد من مناطق العالم التي يوجدون فيها. ولا شك أن تلك الحالة يمكن أن تزداد تفاقماً إذا ما لجأت واشنطن إلى توسيع نطاق ضرباتها ضد ما تسميه "الإرهاب" لتشمل دولاً ومنظمات وجماعات أخرى إسلامية وعربية.

كذلك من المرجح من ناحية ثانية أن يشهد ذلك القطاع من "العائدين من أفغانستان"، وبخاصة المنتمين منه للحركات الجهادية محلية الطابع، تغيرات جوهرية في رؤيته الدينية لأولويات الصراع مع القوى التي يتصورها معادية للإسلام. فمن المعروف أن هذه الجماعات تعطي أولوية نظرية وعملية لما ترى أنه "الجهاد" من أجل الإسلام، حيث يأتي أولاً ما كانوا يرون أنه "الجهاد" ضد حكومات بلادهم التي يحكمون بكفرها، وهناك ثانياً "الجهاد" لمساعدة المسلمين وبخاصة الأقليات المسلمة في صراعها ضد قوى غير مسلمة في عديد من مناطق العالم مثل أفغانستان والشيشان وألبانيا، وهناك ثالثا "الجهاد" الخارجي ضد ما يرون أنه العدو الأهم والأكبر للإسلام، أي الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ضوء التغيرات المهمة التي أفرزتها الحرب الأمريكية في أفغانستان، فمن المرجح أن تزداد سيطرة المفهوم الثالث للجهاد نظرياً وحركياً - على تلك الجماعات في مختلف دول العالم الإسلامي وفي المهاجر الغربية، مع تراجع واضح في أهمية المفهومين الأولين لصالحه.

٥- مزيد التقارب الإسلامي / القومي / الرسمي في العالم العربي

إذا كان العدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ هو الرحم الذي ولدت منه فكرة وحركة القومية العربية، فإن ما تلا هجمات سبتمبر من حرب أمريكية - غربية ممتدة بدأت في أفغانستان ضد ما يسمى الإرهاب الدولي دون الاتفاق على تعريفه مع بقية دول العالم، يبدو أنه الرحم الذي تخرج منه للمرة الأولى في العصر الحديث فكرة "الأمة الإسلامية" الواحدة، والتي يجمع بين أطرافها الجغرافية المتباعدة الإحساس بوجود خطر واحد خارجي يتهدد الجميع بدون استثناء. ويبدو واضحاً أن نفس الرحم قد بدأ في إعادة إخراج الفكرة والحركة القومية العربية قوية أيضاً ومتلاحمة مع الفكرة الإسلامية بعد أن بدت الثانية كبديل للأولى عند بدء انتعاشها في منتصف السبعينيات.

ويبدو في ظل ذلك أن هجمات ١١ سبتمبر وما بعدها، قد أفرزت وسوف تدفع في المستقبل القريب إلى نوعين مرتبطين من التقارب يمكن أن يحدثا على المديين القصير والمتوسط. التقارب الأول المرشح للحدوث على المدى القصير يتعلق بالفكرتين القومية العربية والإسلامية السياسية، حيث توضح مجريات الأحداث الدائرة منذ هجمات ١١ سبتمبر أن اتجاهاً حثيثاً يأخذ بناصية الجماعات الإسلامية في العالم العربي والفكرة الإسلامية عموماً نحو التقارب مع الجماعات القومية العربية والفكرة القومية عموماً، خاصة فيما يتعلق بتصوراتهما حول العلاقة الصراعية مع الغرب وتركز اهتمامهما على قضايا مشتركة تعد القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني إجمالاً هي مركزها ومحورها. وإذا كانت السنوات العشرون السابقة في العالم العربي قد شهدت اتجاهاً متزايداً لذلك التقارب، فهو قد اتخذ مسار "أسلمة" الفكرة القومية وحركاتها المختلفة، أي تأثرها بأطروحات فكرة الإسلام السياسي، أكثر من طريق "تعريب" تلك الفكرة الأخيرة، أي تأثرها برؤى الفكرة القومية العربية. أما الأكثر ترجيحاً خلال المدى القصير المقبل، فهو أن ينشط ذلك التقارب على المسار المعاكس، أي "تعريب" الفكرة الإسلامية، مع تواصل نشاطه على المسار الثاني، أي "أسلمة" الفكرة القومية العربية.

أما الاحتمال الثاني للتقارب، فمرشح للظهور والتبلور على المدى المتوسط، وينصرف إلى العلاقة بين الفكرتين الإسلامية السياسية والقومية العربية و الجماعات المعبرة عنهما من ناحية، وبين معظم نظم الحكم في العالم العربي من ناحية أخرى. ويستند ذلك التوقع إلى عاملين آخرين يتعلق الأول بالمدى الزمني المحتمل لما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية "الحرب ضد الإرهاب"، حيث المرجح هو أن تطول تلك الحرب وتتخذ أشكالاً وصوراً جديدة متنوعة الغالب منها سوف يصيب مجتمعات ودولا ومنظمات عربية وإسلامية، الأمر الذي قد يفقد واشنطن كثيراً من النظم العربية التي قد

تجد نفسها تتجه تدريجياً تحت ضغوط شعوبها الرافضة لتلك الحرب الأمريكية، والتي تراها حرباً ضد العرب والمسلمين، نحو التقارب مع الفكرتين القومية العربية والإسلامية السياسية، وبالتالي مع الجماعات الإسلامية والقومية المعبرة عنهما. وربما يدعم ذلك التقارب تخلي الجماعات المعبرة عن هاتين الفكرتين تدريجياً عن أفكارهما "الثورية والجهادية"، تجاه تلك النظم مع تزايد وطأة الصراع الخارجي المتوقع تصاعد وتيرته واتساع نطاقه الجغرافي. أما العامل الثانى فيتعلق بعدم إمكانية التوصل إلى حل عادل وشامل ونهائي للقضية الفلسطينية خلال المدى المتوسط، الأمر الذي سيجعل منها أبرز وأهم محاور التقارب بين معظم النظم العربية والحركات والجماعات المعبرة عن الفكرتين الإسلامية السياسية والقومية العربية، ضمن إطار أوسع من الضغوط الشعبية القوية من أجل التوصل لذلك الحل.

٦ - مزيد من انتشار واتساع الجماعات الإسلامية

بعد هجمات سبتمبر راحت أطروحة "ما بعد الظاهرة الإسلامية" التي بدأ الترويج لها في بعض الكتابات الغربية خلال الأعوام الأخيرة من القرن الفائت تأخذ أبعاداً إضافية، وتكتسب رواجاً واسعاً، بما تعنيه من أن تلك الظاهرة آخذة في التلاشي والاقتراب من نهايتها. والملاحظة الأولى على الكتابات التي تتبنى هذه الأطروحة - الغربية والعربية - هي أنها لا تحدد بدقة ما هي تلك الظاهرة الإسلامية التي ترى أن العالمين العربى والاسلامى يعيشان في مرحلة "ما بعدها"، حيث انه على الرغم من تعدد المترادفات التي تستخدم لوصفها مثل "الإسلام السياسي"، و"الحركات الإسلامية"، و"الصحوة الإسلامية" وغيرها، فإن عدم تحديد المعنى المقصود به كل منها يجعلها تنصرف إليها جميعاً. ويترتب على ذلك التعميم والخلط إشاعة الانطباع بأن كل ما يتعلق بالإسلام من ظواهر دينية وسياسية واجتماعية وفكرية قد انتهى أو هو في أقل تقدير في طريقه إلى ذلك. أما عن الكتابات التي تتجه إلى قدر أكبر من التحديد، فتتحدث عن "ما بعد الحركة الإسلامية"، قاصدة بها الجماعات والأفكار والمظاهر الحركية التي ارتبطت بالإسلام وبدأت في الصعود منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، فهي الأخرى بحديثها عن "ما بعد" أو "نهاية" تلك الظاهرة ترتكب نوعاً آخر من الخلط والتعميم اللذين يصعب قبولهما.

فتلك الحركة الإسلامية، هي عند أصحاب أطروحة "ما بعد" حركة واحدة متجانسة على تنوع جماعاتها وتفرقها بين بلدان العالم الإسلامي، بحيث تتسم كلها بخصائص واحدة تقع أفكار التكفير والعنف في مقدمتها. من هنا فإن أصحاب تلك الأطروحة يستندون إلى حقيقة ثابتة بدأت في التبلور منذ السنوات الأخيرة للقرن العشرين، وهي تراجع معظم تنظيمات وجماعات وأفكار وممارسات التكفير والعنف الإسلامية عن مواقفها ومواقعها السابقة، لكي يطلقوا حكمهم المطلق بنهاية كل الحركة الإسلامية، متسترين وراء أطروحتهم الغامضة "ما بعد". والحقيقة أن الخلل الرئيسي في تلك الأطروحة، وذلك المصطلح ينبع من التعريف المعيب غير الصحيح للحركة الإسلامية باعتبارها شيئاً واحداً متجانساً يتسم بخصائص واحدة تقع أفكار التكفير والعنف في مقدمتها. فتلك الحركة التي لا شك أنها تتعرض لكل ما تتعرض له الظواهر البشرية والتاريخية من تغيرات وتطورات لم تكن أبداً على ذلك النحو المتجانس المصمت الذي يروج له أصحاب أطروحة "ما بعد الحركة الإسلامية"، بل هي متنوعة التوجهات والتيارات كما أوضح التعريف والتصنيف المقدمان لها في بداية هذا القسم.

وعلى قاعدة ذلك التعريف والتصنيف للجماعات الإسلامية، يبدو أن ما يحدث واقعياً لها منذ سنوات قليلة وما ينتظرها في المستقبل القريب والمتوسط أبعد ما يكون عن الأطروحات التي تتحدث عن "ما بعد الحركة الإسلامية". فالتحولات السابق عرضها لتلك الحركات، وبخاصة التحول من الدين والعنف إلى السياسة ومن القضايا الداخلية إلى القضايا الخارجية، سوف تضيف إليها أبعاداً جديدة وتوسع من نطاقها الجغرافي والبشري والموضوعي. فمن ناحية، أضاف التحول الأول مزيداً من الاتساع والانتشار للجماعات السياسية/ الاجتماعية ذات البرامج الإسلامية التي تملك المقومات التاريخية والاجتماعية للاستمرار والتمدد، وبخاصة إذا استطاعت تجاوز السلبيات الكبيرة التي شابت – ولا

تزال – بعض رؤاها وأساليب حركتها وتمكنت من التصالح التام مع مقومات العصر الراهن. ولا شك أن تأمل حال تلك الجماعات الأخيرة خلال العقد الماضي في عديد من البلدان العربية والإسلامية، يوضح أنها استطاعت إعادة توزيع فكرتها الجوهرية المتعلقة بدور الإسلام في التنظيم الاجتماعي والسياسي على عديد من القوى السياسية والفكرية في تلك البلدان، بحيث أضحى من الصعب حصرها في تلك الجماعات فقط. ولعل مثال الجزائر – وغيرها من بلدان عربية وإسلامية – يؤكد هذا المعنى، حيث مثلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل عشر سنوات الممثل شبه الوحيد للجماعات السياسية – الاجتماعية ذات البرامج الإسلامية، بينما يشهد هذا البلد اليوم عدداً كبيراً من الأحزاب والجماعات التي تنتمي لنفس الفكرة الجوهرية التي قامت الإنقاذ عليها على الرغم من الاختلافات الطبيعية غير الجوهرية التي توجد بينها. ولا توجد في الواقع الحقيقي حتى الآن مؤشرات جادة توحي بحركة معاكسة لذلك المسار، بما يضع شكوكاً حقيقية حول صحة أطروحات "ما بعد الحركة الإسلامية".

وتزداد تلك الشكوك عمقاً لدى النظر إلى التحول الثاني الكبير للحركة الإسلامية، أي التحول من التركيز على "الداخل" إلى الاهتمام المتزايد بقضايا "الخارج". فذلك التحول يبدو مرشحاً خلال الفترة القادمة للاستمرار والتواصل بعد ما شهده العالم من تطورات بعد هجمات ١١ سبتمبر وما هو متوقع لها في المستقبل. وتبدو أحداث أفغانستان و ما يجرى في الأراضي الفلسطينية والدولة العبرية وما يمكن أن يحدث غداً في دول عربية وإسلامية أخرى بمثابة قوة دافعة لوضع الحركة الإسلامية في مقدمة تلك السلسلة المتعاقبة من الصدامات المتوقعة مع القوى الغربية وبخاصة الولايات المتحد الأمريكية وإسرائيل. ولا شك أن المناخ الذي تجري فيه تلك الأحداث والذى يتسم بشيوع تصورات عديدة يجمعها منطق متقارب تعبر عنه مقولات مثل "صراع الحضارات" و"الحروب الصليبية" و"الحروب الدينية" و"صراع الثقافات"، وغيرها من التصورات والمقولات. الدقيقة أو المغرضة. التي من شأنها زيادة تلك القوة الدافعة للجماعات الإسلامية، الأمر الذي يجعل من أطروحة "ما بعد الظاهرة الإسلامية" مجرد أمنية لمن يتبنونها وليست استشرافاً علمياً للمستقبل ولا حتى وصفاً دقيقاً للواقع المعاش.

٨- الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر

دخل الاقتصاد الأمريكي منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ في حلقة تباطؤ واضح في النشاط. وعلى الرغم من الجهود التي بذلت خلال الثمانية أشهر الأولى من عام ٢٠٠١ لإعادة النشاط الاقتصادي لمسار النمو مرة أخرى، فإن هجمات سبتمبر أتت لتؤكد على العكس تماما، وهو الخوف من تحول هذا التباطؤ في النشاط إلى ركود اقتصادي عميق. وكان لهذا الركود آثاره، على الاقتصاد الأمريكي، وعلى بقية أرجاء العالم معا، باعتبار أن هذا الاقتصاد يعد واحدة من قاطرات الاقتصاد العالمي المهمة، إن لم تكن الأكثر أهمية على الإطلاق.

ويلقى هذا القسم الضوء على التطورات الاقتصادية الأمريكية السابقة على هجمات سبتمبر، ثم الأثر المباشر لها على الاقتصاد الأمريكى، والآثار التى خلفتها على مسيرة الاقتصاد العالمي ككل.

أولا: الاقتصاد الأمريكي من عام ٢٠٠٠ وحتى أغسطس ٢٠٠١

١. انخفاض مؤشرات البورصات الأمريكية

بدأ عام ٢٠٠١ بانخفاض كبير في مؤشرات البورصة الأمريكية، وأخذ يشتد حتى بلغت مستويات الانخفاض في أسعار الأوراق المالية الأمريكية مستويات لم تبلغها منذ أكثر من عامين، حينما كانت العديد من البلدان في آسيا وروسيا وبعض بلدان أمريكا اللاتينية تمر بأزمات اقتصادية ومالية عاصفة. وحدث الانهيار الأكبر فى بورصة "ناسداك" الأمريكية التي يتم فيها تداول أسهم شركات التكنولوجيا الجديدة. وذلك نتيجة إعلان بعض الشركات المنتجة لأجهزة الكومبيوتر ومكوناتها، وعلى رأسها شركة إنتل، عن توقع انخفاض كبير في أرباحها في الربع الأول من العام ٢٠٠١، وعن إعدادها خطة تخفض بمقتضاها عدد العاملين بالشركة بنسبة تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي العمالة بها. وقد ترتب على هذه الأنباء المتعلقة بأداء الشركات العاملة في حقل التكنولوجيا الحديثة انهيار مؤشر بورصة "ناسداك" ليصل في شهر مارس إلى أدنى مستوى له منذ نحو ٢٧ شهرا كاملة، وبما يصل إلى انخفاض قدره ٦٠٪ في هذا المؤشر عن أعلى قيمة كان قد سجلها في مارس ٢٠٠٠ .ثم تبع هذا الانخفاض إنخفاض آخر في مؤشر داو جونز، وهو المؤشر الذي يقيس أداء أسهم الشركات العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية. وحدث هذا الانخفاض على مدار أسبوعين متتاليين، حتى وصل مؤشر داو جونز إلى أقل من ١٠ آلاف نقطة، وهو ما يعد أقل مستوى له خلال عامين في يوم الثلاثاء ٢٠ مارس ٢٠٠١، وجاء ذلك بسبب جملة من العوامل، يأتي على رأسها التدهور في وتيرة النمو الاقتصادي مع انخفاض الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وبدء تضعضع ثقة المواطنين في إمكانية استمرار النمو الاقتصادي

مستقبلا، لا سيما خلال الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٠ .

٢. انخفاض طلب المستهلكين وتدهور ثقتهم

شهد الاقتصاد الأمريكي نموا قويا واستثنائيا في النصف الأول من عام ٢٠٠٠ ثم تراخى هذا النمو في النصف الثاني من العام ذاته. وقد بدأ الطلب المحلي في هذا العام بمعدل نمو مرتفع للغاية ثم بدأ في الهبوط بعد ذلك، حتى وصل إلى حد الانتكاس قرب نهاية العام. كما حققت الصادرات نموا كبيرا خلال التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠، ثم تعرضت بدورها للهبوط في الربع الأخير من العام ذاته. وفي سوق العمل، فبالرغم من أن نمو حجم العمالة كان قد شهد تباطؤا خلال العام، إلا أنه كان كافيا للمحافظة على معدل البطالة حول أقل معدلاته خلال ثلاثين عاما. إضافة إلى ذلك، فإن معدل التضخم الأساسي في عام ٢٠٠٠ ظل منخفضا نسبيا، وذلك على الرغم من زيادة أسعار بعض المواد، وبالذات أسعار الوقود مع زيادة أسعار النفط في السوق العالمي زيادة كبيرة خلال هذا العام مقارنة بالأعوام السابقة عليه.

وأدى النمو الأبطأ خلال عام ٢٠٠٠ في كل من دخول الأفراد وثرواتهم إلى توفير دعم أقل للاستهلاك مقارنة بالسنوات السابقة. فقد ارتفع الدخل الفردي القابل للتصرف فيه بنحو ٢,٢٥٪بعد أن حقق نموا يزيد على ٣٪ في عام ١٩٩٩. وجاء ذلك نتيجة أن الدخل الفردي القابل للتصرف فيه لم يرتفع بالقيمة الإسمية (أي قبل حساب أثر التضخم) بنفس النسبة التي ارتفع بها عام ١٩٩٩، ومع إضافة التآكل في هذا الدخل نتيجة ارتفاع الأسعار، فإن نسبة أكبر من هذا الدخل تم اقتطاعها مقارنة بعام ١٩٩٩. كذلك فقد تقلصت الثروة الصافية للقطاع العائلي في عام ٢٠٠٠ بعد الزيادات الكبيرة التي حققتها لعدة أعوام متتالية، حيث أن أثر التدهور في سوق الأوراق المالية كان كبيرا، بحيث لم يكن بمقدور الزيادة الكبيرة في قيمة العقارات السكنية أن تعوضها. ومن الأمور التي حدثت نتيجة للقفزات و الزيادات المتوالية في قيمة الأسهم والسندات، أن زيادة ثروات الأفراد كانت تدفعهم إلى المزيد من الاستهلاك، وهو ما كان له أثر إيجابى على الإنفاق الاستهلاكي للأفراد لعدة أشهر، بعد بلوغ أسعار الأوراق المالية لأعلى سعر وصلت إليه. لكن مع مضي الوقت وبدء سوق الأوراق المالية في الهبوط، تحول أثر الثروة إلى ممارسة تأثير سلبي على الإنفاق الاستهلاكي للمواطنين الأمريكيين.

وعكست هذه التطورات نفسها على مؤشرات قياس مدى ثقة المستهلكين في الاقتصاد مستقبلا. حيث انخفضت تلك المؤشرات في نهاية عام ٢٠٠٠ بشدة. ومع بداية عام ٢٠٠١، واصل هذا المؤشر الهبوط، حتى سجل في شهر فبراير ٢٠٠١ أسوأ معدل له منذ شهر يونيو في عام ١٩٩٦.

٣. الانخفاض في الطلب الاستثمارى

كانت الاستثمارات الحقيقية لقطاع الأعمال قد ارتفعت بمقدار ١٠٪ في عام ٢٠٠٠، حيث بلغ معدل الزيادة في الاستثمار نحو ٢١٪ خلال الربع الأول من هذا العام، وهو ما يعد أقوى معدل خلال مثل هذه الفترة مقارنة بالأعوام السابقة، ويرجع ذلك جزئيا إلى موجة شراء معدات التكنولوجيا الحديثة خاصة أجهزة الحاسبات الآلية، أو تلك التي تعتمد في تشغيلها على الحاسبات الآلية، بسبب تأجيل قرار شراء هذه المعدات في عام ١٩٩٩، خوفا مما سمى آنذاك بفيروس الألفية لأجهزة الحاسبات. و استمر معدل الاستثمار في النمو الإيجابي على الرغم من تباطؤه خلال الربعين الثاني والثالث من نفس العام، حيث بلغ هذا المعدل ١٥٪ خلال الربع الثاني ثم ٨٪ خلال الربع الثالث. إلا أنه خلال الربع الأخير من العام شهد هذا المعدل نموا سلبيا استجابة للتباطؤ في الاقتصاد الذي أصبح واضحا، وبدء المصارف

في التشدد النسبي في منح الائتمان، وزيادة الشكوك حول الأرباح المتوقعة، وبحيث سجل معدل النمو في استثمارات قطاع الأعمال نموا سلبيا بلغ مقداره ١,٥٪ خلال هذا الربع. يضاف إلى ذلك أنه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠٠٠، بدأت نسبة المخزون للمبيعات في الارتفاع، لتوضح أن الشكوك حول المستقبل الاقتصادي هي أكثر سوداوية مما كان معتقدا. فقد أظهرت الإحصاءات المتاحة أن المخزون قد ارتفع بمقدار ٢,١٪ خلال العام، وبحيث بلغت نسبة المخزون للمبيعات إلى أعلى معدل لها خلال عامين، إذ ارتفع المخزون من السلع المعمرة ليزيد بمقدار ٥,٨٪ عن المعدل المسجل خلال عام ١٩٩٩. بينما ارتفع المخزون من السلع غير المعمرة بمقدار ٤,٩٪ عن المستوى المسجل خلال عام ١٩٩٩. واستجابة للتباطؤ في الطلب والزيادة في المخزون، فإن قطاع الأعمال الصناعي أخذ يخفض من حجم إنتاجه خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٠ شهرا بعد الآخر، وبكميات متزايدة في كل شهر عن الشهر السابق عليه. ونتيجة لهذا فإن أرباح الشركات العاملة في قطاعات الاقتصاد المختلفة بخلاف القطاع المالي (أي الشركات العاملة في قطاعات الصناعة بمختلف فروعها وتلك العاملة في قطاع الزراعة ومعظم قطاع الخدمات)، سجلت انخفاضا كبيرا في معدلات ربحيتها خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٠ .

٤. دور السياسة النقدية

إزاء هذا الوضع، كان لابد من التدخل من قبل صانعي السياسة الأمريكية، وهو ما تم بالفعل بتخفيض التشدد في السياسة النقدية الأمريكية عبر تخفيض أسعار الفائدة الأمريكية على مرات عدة. ومع ذلك كانت هناك شكوى عامة ومستمرة من قبل العديد من دوائر الأعمال والمواطنين من عدم تقدير نظام الاحتياط الفيدرالي لعمق التباطؤ الذي يمر به الاقتصاد الأمريكي. إذ أقدم نظام الاحتياط الفيدرالي في الواقع خلال شهر مايو عام ٢٠٠٠ على رفع أسعار الفائدة الأمريكية بمقدار نصف نقطة مئوية، لمجابهة ما كان يراه من تكثف سحب الضغوط التضخمية في سماء الاقتصاد الأمريكي. وهو ما أدى إلى زيادة المصاعب التي واجهت القطاع الإنتاجي، حيث تزايدت أعباء الفائدة عليه نتيجة لأن أغلب العاملين في هذا القطاع تستدين بسعر فائدة معوم، أي سعر فائدة متغير تبعا لمعدلات الفائدة السائدة، والتي تُحدد بنسبة كبيرة بناء على سعر الخصم الذي يحدده نظام الاحتياط الفيدرالي. علاوة على أن رفع أسعار الفائدة لا يشجع المستهلكين على الاقتراض لتمويل طلبهم على الشراء، وخاصة من السلع المعمرة، وهو ما دفع بشكل خاص نحو انخفاض كبير في حجم مبيعات، وبالتالي حجم الإنتاج من السيارات الأمريكية خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٠.

وبالرغم من اجتماع لجنة السوق المفتوح التابعة لنظام الاحتياط الفيدرالي، والمكلفة ببحث وتقرير مستوى سعر الفائدة، مرتين خلال شهري أغسطس وأكتوبر ٢٠٠٠، إلا أنها لم تر في المؤشرات الاقتصادية المتوافرة آنذاك ما يدفعها إلى خفض أسعار الفائدة الأمريكية، وأجلت الأمر إلى اجتماعها التالي في نهاية يناير عام ٢٠٠١. إلا أن اتضاح مؤشرات التباطؤ الاقتصادي مع نهاية العام دفعت هذه اللجنة إلى إقرار خفض مفاجئ في أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية، عن طريق مؤتمر تليفوني جمع أعضاءها في يوم ٣ يناير ٢٠٠١، ثم إلى إقرار خفض آخر بذات المقدار عند اجتماعها يوم ٣١ يناير، ليبلغ سعر الخصم نحو ٥,٤٪. ثم عادت هذه اللجنة إلى إقرار خفض جديد مقداره نصف نقطة مئوية يوم ٢٠ مارس، وعلى الرغم من ذلك، فإن مؤشر البورصة الأمريكية انخفض في اليوم ذاته بما يزيد على ٢٨٣ نقطة نتيجة لأن المتعاملين كانوا قد توقعوا خفضا أكبر في سعر الفائدة يبلغ ما بين ٠,٧٥٪ ونقطة مئوية كاملة. وهو ما لم يتحقق، وتم توجيه الانتقاد لنظام الاحتياط الفيدرالي للتأخر في تعديل السياسة النقدية، ثم لعدم كفاية ما اتخذه من قرارات في التأثير على حالة التشاؤم السائدة. وما كان من نظام الاحتياط الفيدرالي سوى

التأكيد من جديد على أن الهدف الذي يسعى إليه ليس هو مساندة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، بل إن هدفه هو الحفاظ على معدل نمو مستقر، وغير تضخمي في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. كما أن رئيس النظام عبر عن رأيه بأنه سيتم التدخل عند ظهور مؤشرات جديدة تؤكد استمرار الاتجاه نحو التباطؤ الاقتصادي.

٥. سياسات الرئيس بوش المالية

بالرغم من وصول تدهور الاقتصاد الأمريكي في بداية عهد الرئيس الجمهوري بوش إلى مستويات لم يبلغها منذ عدة أعوام، إلا أن الرئيس الأمريكي ربما كان في واقع الحال من أكثر الناس ترحيبا بذلك، إذ أعطي هذا التدهور فرصة له لتنفيذ بعض من أهم جوانب برنامجه الانتخابي، وعلى رأس هذه الجوانب خطته الداعية لخفض الإيرادات الضريبية بمقدار ١,٦ تريليون دولار على مدار عشرة أعوام. وقد وجد الرئيس دعما نسبيا من جانب مجلس النواب الذي وافق على خفض مقداره ٩٨٣ بليون دولار.

وكانت إيرادات الموازنة الفيدرالية الأمريكية قد حققت زيادة قدرها ١٠,٧٥٪ خلال عام ٢٠٠٠ المالي، مقارنة بالعام السابق عليه، وهو ما يعد أعلى معدل زيادة منذ عشرة أعوام كاملة. وقد أتت هذه الزيادة نتيجة لزيادة الحصيلة من الإيرادات الضريبية للأفراد بنسبة ١٤٪، حيث زادت الحصيلة في الأعوام الأخيرة بمستويات تزيد على معدلات الزيادة الاسمية في دخول الأفراد. وكان العامل الرئيسي وراء ذلك هو كون الزيادة في مستويات الدخول خلال سنوات الازدهار الاقتصادي قد نقلت العديد من دافعي الضرائب إلى شرائح ضريبية أعلى، إضافة إلى زيادة الحصيلة الضريبية من الأرباح الرأسمالية التي حققها الأفراد نتيجة للازدهار في سوق الأوراق المالية، وكذلك البنود الأخرى التي لا تتضمنها بيانات دخول المواطنين من عوائد العمل. إضافة لهذا كله، فإن حصيلة الضريبة عن أرباح الشركات ارتفعت بشدة هي الأخرى خلال العام المالي ٢٠٠٠ الذي ينتهي بنهاية شهر سبتمبر، أي قبل التباطؤ الاقتصادي الذي كان مشهودا خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٠، أو بمعنى آخر الشهور الثلاثة الأولى من العام المالي ٢٠٠١.

ونتيجة لزيادة إيرادات الموازنة بمعدل أعلى من معدلات زيادة الإنفاق ارتفع فائض الموازنة الموحدة إلى ٢٣٦ بليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٠، وهو ما يزيد على ضعف ما تحقق من فائض في موازنة العام السابق عليه. ومن هنا جاءت فرصة الرئيس بوش في الوفاء بوعوده الانتخابية، إذ أن فائض الموازنة إلى جانب التباطؤ الاقتصادي أعطت بعض الوجاهة لاقتراح الرئيس الأمريكي بتخفيض الشرائح الضريبية، أو ما عبر عنه بوجوب إعادة هذا الفائض لجيوب المواطنين، وهو ما يدفع نحو زيادة الطلب الاستهلاكي ويخرج الاقتصاد من أزمته. وقد أتى هذا متوافقا مع الأيديولوجية المحافظة التي يتبناها الحزب الجمهوري التي تقول بأن خفض الشرائح الضريبية على الأغنياء سوف تتيح المجال أمامهم لزيادة الاستثمار، ثم يبدأ ما يعرف بأثر التساقط حيث ستؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة مستويات التشغيل والتوظيف، وهو ما يعني زيادة مستوى الرفاهة الاقتصادية لجموع الشعب الأمريكي. وإلى جانب هذه الأيديولوجية العامة التي تحاول تبرير الانحياز الجمهوري للأغنياء، فإن الرئيس الأمريكي بارتباطاته المصلحية بمؤيديه من كبار المستثمرين في كبريات الشركات الأمريكية، كان يسعى إلى استخدام الظرف ذاته في تحقيق خفض ضريبي كبير على أرباح الشركات، في واحدة من الصفقات المعروفة بين الرئيس الأمريكي المنتخب وبين مؤيديه وممولي حملته الانتخابية.

ثانيا : خسائر الاقتصاد الأمريكي المباشرة لهجمات سبتمبر

يكاد يكون من المستحيل التوصل إلى تقدير صحيح تماما لحجم الخسائر المباشرة أو تلك المحتملة التي نجمت عن هجمات سبتمبر. إذ أنه عوضا عن الخسائر الملموسة المباشرة، فإن العالم قد انشغل لفترة من الوقت في أعقاب

الأحداث مباشرة بحساب الخسائر الاقتصادية، سواء في ذلك الخسائر التي حدثت بالفعل أو تلك المحتملة، وسواء كان ذلك بالنسبة للاقتصاد الأمريكي أو الاقتصاد العالمي ككل.

وفي هذا الصدد، فإن التقييم الأولى للخسائر التي تكبدتها الولايات المتحدة بالفعل شمل قيمة المباني التي انهارت، أو تلك التي حدثت بها أضرار كبيرة (قدرت تكلفة رفع أنقاض برجي مركز التجارة العالمي وإعادة بنائهما، بنحو ٤٠ مليار دولار، كما قدر أن تكلفة إعادة بناء مبني وزارة الدفاع ستزيد على ١٠٠ مليون دولار)، علاوة بالطبع على قيمة الطائرات التي سقطت والبنية التحتية التي تضررت، إضافة إلى التكلفة التي تكبدها الاقتصاد الأمريكي نتيجة لفرض إجراءات أمنية مشددة، أو نتيجة للعمليات العسكرية في أفغانستان، علاوة بالطبع على قيمة خسارة الأرواح والكفاءات البشرية التي لا تقدر بثمن.

١ ـ هجمات سبتمبر والنشاط الاقتصادي الأمريكي

كانت الخسائر التي تم توقعها بعد وقوع الهجمات مباشرة أكثر فداحة مما جرى فى الواقع، ووفقا لما تم الإشارة إليه أنفا، كان الاقتصاد الأمريكي يمر بمرحلة تباطؤ واضحة منذ نهاية عام ٢٠٠٠، وكانت التوقعات كبيرة على أن فترة الربع الأخير من عام ٢٠٠١ ربما تشهد بعض التعافي من هذا التباطؤ، تمهيدا لدخول الاقتصاد الأمريكي في موجة نمو معتدلة بدءا من عام ٢٠٠٢. إلا أنه قبل هجمات ١١ سبتمبر بأيام قليلة تم إعلان الأرقام الخاصة بمعدلات البطالة الأمريكية خلال شهر أغسطس. وأوضحت هذه الأرقام ارتفاع معدل البطالة الأمريكي في هذا الشهر بمقدار ٤,٠٪ مقارنة بشهر يوليو. حيث بلغ معدل البطالة نحو ٤,٩٪ مقابل ٤,٥٪ في يوليو، وهو ما جاء عكس التوقعات التى كانت سائدة قبل إعلان هذه الأرقام. وبلغ بذلك معدل البطالة في شهر اغسطس أعلى معدل له منذ نحو أربعة أعوام كاملة، كما قدر أنه يزيد بمقدار ١٪ على المعدل المسجل في شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٠.

كانت النتيجة الفورية لارتفاع معدل البطالة ما يشبه الانهيار في مؤشر داو جونز، وهو مؤشر الأداء في بورصة وول ستريت الأمريكية، إذ انخفض المؤشر بمقدار يزيد على ٢٪. حيث أن ارتفاع معدل البطالة يعني المزيد من تدهور الاقتصاد، وتوقع زيادة الانخفاض في إنفاق المستهلكين، وخفض معدلات الإنفاق الاستثماري، مما يدفع نحو المزيد من التباطؤ في النشاط الاقتصادي.

وبدا أن محاولات إنعاش الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية التوسعية التي تمثلت في خفض معدل الفائدة ست مرات خلال العام وحتى قبل ١١ سبتمبر بقليل قد ذهبت سدى. إذ أن بيانات البطالة في أغسطس أظهرت أن ما اتخذ من إجراءات لم يكن كافيا للتغلب على العوامل التي تدفع الاقتصاد نحو الركود.

ووسط ذلك حدثت هجمات ١١ سبتمبر لتدفع كل التوقعات ناحية ترجيح عدم حدوث أى نهوض اقتصادى فى الربع الأخير من العام، بل إنه أصبح من الحتمي أن يمر بمرحلة ركود. ورغم أن بعض التوقعات أشارت إلى أن الأحداث لن يكون لها آثار اقتصادية طويلة المدى، وأن قوة الآلة الاقتصادية الأمريكية جبارة وستعمل على نهوض الاقتصاد سريعا، بل ربما تؤدى زيادة الإنفاق العام المرتبطة بالتعويضات التي ستدفع، وإعادة تعمير ما ترتب على عمليات التفجير من هدم، إضافة إلى الإنفاق العسكري، إلى إنعاش الاقتصاد. لكن أتت الحقائق الواضحة في الأسواق لتدحض مثل هذه التوقعات، حيث أشارت كل الدلائل إلى أن هناك حالة ركود فى الأسواق.

ومن هذه الحقائق الواضحة ما حدث ببورصة وول ستريت عند عودتها للنشاط يوم الاثنين ١٧ سبتمبر بعد فترة إغلاق استمرت لمدة ستة أيام، وهي أطول مدة تغلق فيها أكبر بورصات العالم منذ الحرب العالمية الأولى، إذ انخفض مؤشر البورصة بشكل لم يحدث منذ عدة سنوات. وكانت حصيلة أول أسبوع للتعامل. وهو الأسبوع المنتهي يوم الجمعة ٢١ سبتمبر. انخفاض مؤشر البورصة بمقدار يزيد على ١٤٪، وهو ما يعد أكبر انخفاض خلال أسبوع منذ أزمة الركود

العظيم في ثلاثينيات القرن الماضي. وعلى الرغم من أنه بمضي الوقت تم استعادة بعض الثقة، التى تمثلت في عودة أسعار الأسهم للارتفاع، خاصة أسهم قطاعات التكنولوجيا، إذ عاد مؤشر ناسداك للارتفاع بمقدار ٣٥٪ عن أقل مستوى كان قد وصل إليه عقب الهجمات، إلا أنه إذا ما حسب تطور هذا المؤشر خلال عام ٢٠٠١ ككل، فقد سجل انخفاضا بلغت نسبته نحو ٢٠٪ مقارنة بما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٠. ويقدر أن الانخفاض في أسعار الأسهم خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام ٢٠٠١ قد خفضت ثروة القطاع العائلي بمقدار ٣,٥ تريليون دولار، أو ما يقدر بنحو ٨,٢٥٪ من الثروة الصافية الإجمالية لهذا القطاع. وقد تم استعادة نحو ١,٢٥ تريليون دولار من هذه الثروة المفقودة مع ارتفاع أسعار الأسهم خلال الربع الرابع من العام، لكن ذلك لم يكن كافيا للتعويض، حيث انتهى العام وقد انخفضت ثروة القطاع العائلي.

وربما كان الأمر الأكثر فداحة من زاوية الخسائر، هو أن هناك بعض القطاعات التي عانت من خسارة كبيرة يصعب تعويضها أو امتصاصها في وقت قصير. ونشير هنا تحديدا إلى شركات الطيران وشركات السياحة والتأمين والنقل والشحن. فقد انخفضت أسهم شركات الطيران بنسبة تزيد على ٣٦٪، وقدرت حجم الخسائر بمقدار ٣٠٠ مليون دولار يوميا خلال فترة توقف حركة الطيران والتي امتدت نحو ١٢ يوما متصلة. وقد أعلنت عدد من الشركات مثل شركة "نورث ويست" أنها سوف تفصل على الفور نحو عشرة آلاف موظف من العاملين لديها في أعقاب قرارها بخفض جدول الرحلات الروتينية لديها بمقدار يزيد على ٢٠٪ نتيجة لانخفاض طلب المسافرين. وقد تبعت شركة نورث ويست بقية الشركات الأمريكية، بل وبقية شركات الطيران العالمية لا سيما الأوروبية، في فصل عدد من العاملين لديها وإلغاء العديد من الرحلات من جداولها العادية. وقدر أن حجم الاستغناءات في قطاع النقل الجوي بلغ في الأسبوع الأول التالي لهجمات ١١ سبتمبر نحو ١٠٠ ألف وظيفة، علاوة على أن شركة بوينج عملاق صناعة الطائرات أعلنت عن الاستغناء عن ٣٠ ألف موظف، يمثلون ثلث عدد العاملين في قطاع تصنيع الطائرات المدنية بالشركة. وحيث أن أفدح الخسائر قد نزلت بشركات الطيران ومن المنتظر أن تعاني منها لفترة من الوقت، فقد طالبت هذه الشركات بضرورة تدخل الحكومات لدعمها. وقد أقدمت الإدارة الأمريكية بالفعل على إقرار دعم لهذه الشركات بمقدار ١٥ مليار دولار، منها دعم مباشر بمقدار ٥ مليارات دولار و١٠ مليارات دولار عبارة عن ضمانات قروض تقدم لها. وقد حذت دول أوروبا الموحدة حذو الولايات المتحدة في تقديم دعم لشركات طيرانها.

وفيما يتعلق بقطاع التأمين، فإن وكالة التصنيف "ستاندرد آند بورز" قدرت أن حجم الخسائر التي ستصيب شركات التأمين وإعادة التأمين الأمريكية قد يصل إلى ١٧,٥ مليار دولار. وأوضحت أن هذا الرقم قد يرتفع بصورة كبيرة مع التقدير النهائي لحجم الكارثة وحجم التعويضات المطلوبة، حيث أن أغلب الكوارث السابقة بينت أن حجم خسائر شركات التأمين وإعادة التأمين يزيد في الغالب عن التقدير الأولي.

٢. سبل مواجهة الأزمة

في اليوم التالي لهجمات ١١ سبتمبر ضخ نظام الاحتياط الفيدرالي (مصرف الولايات المتحدة المركزي) ما يزيد على ٨٠ مليار دولار من السيولة النقدية في الأسواق من أجل استعادة ثقة المتعاملين في الأسواق وتهدئة مخاوفهم، وأعلن النظام أنه يعمل بصورة عادية وعلى استعداد لتلبية طلبات أي مؤسسة مالية من السيولة. وعلى الرغم من أن حجم التأييد والتضامن السياسي والعسكري الأوروبي للولايات المتحدة كان قويا وواضحا، إلا أن التضامن لمحاولة تفادي دخول الاقتصاد العالمي في أزمة ركود عميقة، كان من الزاوية العملية الأسرع استجابة. إذ أنه في أعقاب الهجمات مباشرة ونتيجة لانخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي أمام بقية العملات وخاصة اليورو الأوروبي والين الياباني، تم التدخل المنسق من قبل البنوك المركزية لمحاولة بث الثقة في جنبات الاقتصاد. والأكثر أهمية في هذا

الصدد هو التنسيق بين البنوك المركزية في العالم، من خلال محاولة تضييق التعامل على الدولار بناء على طلب نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي. إذ تم الاتفاق بين نظام الاحتياط الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي بسحب ٥٠ مليار دولار لقاء حصول بنك الاحتياط في نيويورك على المقابل باليورو، كمسعى لوقف تدهور سعر صرف العملة الأمريكية، حيث أن البنوك المركزية في دول منطقة اليورو ستحصل على الخمسين مليار دولار لتوفير متطلبات السيولة بالدولار للمصارف العاملة في بلدانها. كما تمت عملية مبادلة Swap مماثلة مع بنك انجلترا المركزي بلغت قيمتها ٣٠ مليار دولار، وزيادة المتاح للبنك المركزي الكندي من ٢ مليار دولار إلى ١٠ مليارات دولار. علاوة على هذا كله، فقد أقدم نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي على خفض سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية للمرة الثامنة خلال العام، وتبعه على الفور البنك المركزي الأوروبي. وهو ما يعني أن الخطوة كان متفقا عليها ونفذت بالتنسيق التام بين الطرفين.

وتعد كل هذه التحركات من الخطوات الأساسية لتسهيل السياسة النقدية لمحاولة إعادة الاطمئنان في الأسواق، ومحاولة لتحاشي تحول توقعات المتعاملين في الأسواق نحو التشاؤم الشديد، وهو الأمر الكفيل بتحول الركود إلى ركود عميق وممتد.

يمكن القول إذا، أن هجمات ١١ سبتمبر جاءت في وقت صعب من الزاوية الاقتصادية، وأصبحت التوقعات الغالبة هي أن الاقتصاد الأمريكي سيمر دون جدال بحالة ركود اقتصادي قد تكون حادة مع عمق التأثر الذي أصاب الأمريكيين وثقتهم في المستقبل. وجاءت البيانات الاقتصادية لتؤكد بالفعل على ذلك. فقد ارتفع معدل البطالة خلال شهر أكتوبر ليصل إلى ٤,٥٪ وهو أعلى معدل بطالة خلال ما يقرب من خمسة أعوام، بل إن عدد الذين فقدوا وظائفهم في هذا الشهر بلغ ٤١٥ ألف شخص، وهو المعدل الأعلى منذ شهر مايو عام ١٩٨٠. او بعبارة أخرى فقد كان أعلى معدل شهري لفقد الوظائف منذ أكثر من ٢١ عاما.

و استمر الإنتاج الصناعي الأمريكي في التدهور للشهر الخامس عشر على التوالي، بعد أن كانت التوقعات التى نشرت فى أغسطس ترى أن هذا الإنتاج ربما يميل نحو قدر من الانتعاش خلال الأشهر التالية، وهو ما لم يحدث بالطبع مع وقوع هجمات ١١ سبتمبر. كما سجل الناتج المحلي الأمريكي معدل نمو سلبيا خلال الربع الثالث من العام (يوليو-سبتمبر) حيث بلغ هذا المعدل -١,٣٪، إلا أنه تم استعادة النمو مرة أخرى في الربع الرابع من العام بمعدل ١,٧٪. بيد أن الفضل الأكبر وراء هذا النمو في الربع الرابع من العام كان زيادة الإنفاق الحكومي، إذ زاد هذا الاستهلاك من ١٦٢٤,١ مليار دولار خلال الربع الثالث إلى ١٦٦٣,٩ مليار دولار خلال الربع الرابع، أي أن هذا الإنفاق قد زاد بمقدار ٣٩,٨ مليار دولار. وكان من الطبيعي أن جزءا من هذه الزيادة يعود إلى ارتفاع الانفاق على الدفاع الوطني، حيث زاد من ٣٦٥,٣ مليار دولار خلال الربع الثالث من العام إلى ٣٧٣,٢ مليار دولار خلال الربع الرابع، أي بمقدار ٧,٩ مليار دولار لتمويل الحملة العسكرية الأمريكية في أفغانستان وغيرها من بنود الإنفاق العسكري والأمني التي ترتبت على الهجمات.

كما أن النمو يعود كذلك إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، حيث زاد هذا الانفاق بمقدار ٩٦,٤ مليار دولار خلال الربع الرابع من العام مقارنة بالربع الثالث، أو بنسبة تزيد على ٦٪. وكان من أبرز ملامح هذه الزيادة ارتفاع الإنفاق على شراء السلع المعمرة، وخاصة السيارات بسبب انخفاض أسعار الفائدة، واستجابة للحوافز التمويلية الكبيرة التي قدمها مصنعو السيارات، حيث قدموا قروضا بأسعار فائدة تبلغ الصفر لشراء السيارات الجديدة، وهو ما جعل شهر نوفمبر الأعلى في مبيعات السيارات.

وبوجه عام فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي معدل نمو سلبيا خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠١ بلغ قدره ٠,٥٪، بينما كان قد سجل معدل نمو منخفضا للغاية بلغ ٠,٧٥٪ خلال النصف الأول من العام، وهو ما جعل معدل النمو الإجمالي في عام ٢٠٠١ أقل معدل للنمو خلال عشرة أعوام كاملة. كما ارتفع أيضا معدل البطالة في نهاية عام ٢٠٠١

ليسجل ٨,٥٪ بعد أن كان لا يزيد عن ٤٪ في نهاية عام ٢٠٠٠.

وفى حين سيطر الركود الاقتصادي الأمريكي على الجميع عقب وقوع الهجمات، بقى حجم الخلاف محصورا في الجدل حول مدى عمق هذا الركود ومدى الفترة الزمنية التي سيستغرقها الاقتصاد الأمريكي قبل البدء في تسجيل علامات الانتعاش مجددا. ورأت بعض التوقعات بأن الركود سيكون محدودا، وأنه لن يستغرق في الولايات المتحدة سوى فترة لا تزيد على ستة إلى تسعة أشهر، قبل التحول لتسجيل علامات الانتعاش الاقتصادي. وقد استندت هذه التوقعات إلى سرعة استجابة صناع السياسة الاقتصادية لهذه التطورات، ومحاولتهم محاربة الركود بكافة السبل، حيث استمر نظام الاحتياط الفيدرالي الأمريكي في خفض معدل الفائدة. وتم خفض معدل الفائدة ثلاث مرات بعد ١١ سبتمبر، ليصل معدل الفائدة الأساسي إلى ١,٧٥٪ وهو ما يعد أقل معدل له منذ نحو ٤٠ عاما.

ومن جانب آخر، أبدت توقعات مضادة تخوفها من عدم إمكان الخروج من الركود بفضل السياسة النقدية التوسعية وحدها، بدليل أن معدل سعر الفائدة الأساسى فى اليابان بلغ صفر٪، إلا أن الاقتصاد هناك كان وما زال يتخبط في الركود منذ عدة أعوام. لكن الذين كانت تغلبهم موجة التفاؤل أشاروا إلى ما ستحمله السياسة المالية الأمريكية من حفز وتشجيع على الاستثمار، وهو ما لم يكن متوفرا بالسرعة ذاتها في حالة اليابان.

وتنص خطة الإنعاش المالي التي تبنتها الإدارة الأمريكية على البدء في تنفيذ الخفض الضريبي مع بداية العام المالي الجديد في أكتوبر، وهو ما كان يدعو له الرئيس بوش منذ بداية توليه مسئولياته، وقدرتها من ثم على دعم قدرة الشركات على الإقدام على المزيد من الاستثمار، والعودة للانتعاش وعودة الطلب على توظيف العاملين بدلا من عملية الفصل المستمرة. وهنا فإن الخلافات بين الأحزاب الأمريكية أضحت أكثر وضوحا حول السياسة المالية الواجب تنفيذها. فالديموقراطيون رأوا أن خطة الخفض الضريبي ينبغي أن توجه لذوي الدخول المحدودة، حتى يمكن تشجيع طلب المستهلكين الذي يشكل بمفرده نحو ثلثي حجم الناتج الأمريكي، بدلا من خطة الرئيس الأمريكي التي تطالب بخفض ضرائب الشركات، وانتظار ما يمكن أن ينجم عن ذلك من دفع للاستثمار الذي قد يحدث أو لا يحدث، في حال بقاء ثقة المستهلكين مهتزة وما يصاحب ذلك من تردد في الإقبال على الشراء.

وبالرغم مما سبق، فإن الخسائر سواء تلك المباشرة التي أمكن التوصل لتقدير كمي لها، أو المرتبطة بحالة الاقتصاد الأمريكي والعالمي خلال فترة الأزمة ومطلع عام ٢٠٠٢ على الأقل، لا تقدم حصرا دقيقا بكافة الخسائر، سواء التي حدثت بالفعل أو المحتملة. إذ لا جدال أن تفاعلات الأزمة وطبيعة رد الفعل الأمريكي من حيث الشدة والمدة، علاوة على مواقف الأطراف المختلفة حول العالم كلها، وسياساتها الاقتصادية وغير الاقتصادية كانت كلها محل ترقب، وتعد كافة هذه العوامل من بين العوامل الرئيسية التي قد تشكل أو تعيد تشكيل المسار الذي يمكن أن يتخذه الاقتصاد العالمي.

٣- الآثار على الاقتصاد العالمى

خوفا من احتمال طول أمد الركود عما كان متوقعا من قبل، ترقب الاقتصاد العالمي بقلق ما سيحدث في الولايات المتحدة، كونها تمثل أكبر أسواق العالم، وكذلك لكون الاقتصاد الأمريكي يمثل وحده ما يزيد على ربع إجمالي الناتج الإجمالى العالمي. وفي هذا الصدد كان تأثير الأزمة مباشرا، حيث انعكس على أسعار بعض السلع والخدمات التي تسمى بالاستراتيجية مثل النفط على سبيل المثال. فقبيل اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) يوم ٢٧ سبتمبر، انهارت أسعار النفط لأقل مستوى لها منذ ثمانية عشر شهرا. وكانت الأوبك في موقف لا تحسد عليه، حيث كانت قد خفضت حجم إنتاجها النفطي بمقدار مليون برميل يوميا بدءا من شهر سبتمبر ذاته، أي قبل الأحداث التي شهدتها الولايات المتحدة بنحو عشرة أيام فقط، وذلك توقعا منها لاستمرار حالة التباطؤ في النشاط الاقتصادي في

الدول المستهلكة الكبرى للنفط، وبينما عقد الاجتماع، والمنطق يقول أن على الأوبك أن تخفض حجم إنتاجها من جديد، كان يحد من إقدامها على هذا الخفض أمران:

الأول موضوعي يتعلق بوجود دلائل واضحة على خسائر جسيمة تكبدتها الولايات المتحدة، لكن الأكثر جسامة هو أن الاقتصاد العالمي برمته بات مهددا ليس فقط بتباطؤ في النشاط الاقتصادي، بل بركود اقتصادي عميق. ومن ثم فإن الأوبك لم تشأ أن تكون في خط مواجهة مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى في وقت تجيش فيه الولايات المتحدة جيوشها وتتحرك لتمتين تحالفاتها في مواجهة ما تعتبره إرهابا دوليا.

الثاني فهو شكلي إلى حد ما، إذ أن الأوبك كانت قد وضعت آلية لتسعير النفط يتم بمقتضاها خفض سقف إنتاج دول المنظمة في حال انخفاض السعر عن ٢٢ دولار للبرميل لمدة عشرة أيام عمل متتالية. وحيث أن الانخفاض في الأسعار عن مستوى ٢٢ دولار للبرميل لم يكن قد تجاوز عدة أيام قليلة، فكان الموقف يقتضي بالتالي الانتظار، حتى يمكن رؤية حركة السوق خلال الأسابيع التالية. واستمر هذا الموقف حتى عقدت منظمة الأوبك اجتماعا طارئا لوزرائها في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر، حيث قرروا خفض سقف الإنتاج بداية من شهر يناير ٢٠٠٢ بمقدار ١،٥ مليون برميل يوميا، والاتفاق مع الدول الأخرى المنتجة للنفط خارج المنظمة على خفض مستوى إنتاجها بمقدار نصف مليون برميل يوميا. و لكن في النهاية فقد تجاوز حجم الانخفاض في سعر برميل النفط عند نهاية العام نسبة ٣٠٪ مقارنة بالأسعار التي كانت سائدة قبل ١١ سبتمبر.

أما الانعكاسات على تطور الاقتصاد العالمي ككل، فتنشأ كما سبق القول من كبر حجم الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الحقيقي الذي يبلغ ما يربو على ٩ تريليون دولار، أو ما يزيد على ٣٠٪ من حجم الناتج الإجمالي العالمي. وعلاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة هي أكبر بلد مستورد في العالم، وتعد السوق الأمريكي الأكثر انفتاحا على العالم مقارنة بدول العالم المتقدمة الأخرى. وعلى الرغم من حجم وأهمية اقتصادات أخرى مثل أوروبا الموحدة أو اليابان، إلا أنها هي الأخرى كانت تمر بمرحلة تباطؤ في النشاط الاقتصادي أو ركود خلال السنوات القليلة الماضية.

وأدى ذلك إلى لعب الاقتصاد الأمريكي دور قاطرة الاقتصاد العالمي خلال الأعوام الأخيرة بشكل شبه منفرد، وخاصة في ظل عدد من الأزمات الدولية مثل الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية، حيث كان انفتاح الاقتصاد الأمريكي وكبر حجم السوق من أهم الأسباب التي يذكرها المحللون الاقتصاديون وراء الخروج بسرعة من هذه الأزمات، وعدم تحولها إلى أزمات عالمية كبرى.

وكانت دراسة لصندوق النقد الدولي بعنوان تأثير نمو الاقتصاد الامريكى على باقى الاقتصاد العالمى: الى أى حد هذا التأثير ؟ The Impact of U'.S economic growth on the Rest of the World:How much does it Matter? كان من قبيل المصادفات التاريخية أنها نشرت في شهر أغسطس ٢٠٠١، قد بينت أن غالبية الاقتصاديين تنظر للولايات المتحدة باعتبارها قاطرة الاقتصاد الدولي، وذلك بمعنى محدد هو أن الناتج والنمو في الولايات المتحدة يعدان مرتبطين على نحو وثيق ببقية اقتصادات العالم، وأن اتجاه النمو في الاقتصاد الأمريكي يبدو أنه يؤثر بشدة على اتجاهات النمو في بلدان العالم الأخرى. وبينما تبدو مثل هذه النظرة من البديهيات المقبولة ظاهريا، فإن محاولة التقدير الكمي لمقدار أهمية النمو الاقتصادي الأمريكي لبقية بلدان العالم الأخرى خلال العقود الأخيرة تم تجاهلها في الدراسات الاقتصادية.

ويرجع الدور المؤثر للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي من فكرة أن النمو الأمريكي لا بد وأن يكون له آثاره الملموسة على بقية بلدان العالم. ومن القنوات المحتملة التي يمكن لهذه الآثار أن تنتقل عبرها، تُعد قناة التجارة هي الأكثر مباشرة وأهمية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر في صورة زيادة في مساهمة صافي الصادرات على النمو في بلدان العالم. وإضافة لذلك، فإن الروابط التجارية يمكن أن ينجم عنها آثار انتشارية علاوة على نقل التكنولوجيا.

جدول (١)

الدور كشريك تجارى للبلدان الأخرى – بلدان مختارة

البلدان	متوسط الوزن	متوسط الترتيب	عدد الترتيب الأول
الولايات المتحدة	١٤,٣	٣,٦	٤٩
ألمانيا	٩,٤	٤,١	٢١
اليابان	٨,٨	٤,٨	١٧
فرنسا	٨,٥	٥,٥	٢٢
المملكة المتحدة	٦,٦	٦,١	١١

Source: Information Notice System (INS), IMF.

أما القناة الثانية المهمة، فهي تلك التي تنشأ من الروابط المالية، حيث تلعب الاستثمارات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة دورا كبيرا ومتزايدا في التدفقات المالية الدولية. وتظهر دراسة صندوق النقد الدولي الدور الملموس للولايات المتحدة كشريك تجاري لبلدان العالم الأخرى، وتقدم الدلائل على أن معدلات نمو بلدان العالم تتأثر بشدة بالنمو في اقتصادات شركائهم التجاريين. والدور الأمريكي كشريك تجاري عالمي يمكنه أن يتضمن تأثيرات عديدة على معدلات نمو بلدان العالم الأخرى، شاملا في ذلك عددا من التأثيرات المباشرة من خلال التجارة الثنائية بين كل بلد من هذه البلدان وبين الولايات المتحدة، والتأثيرات غير المباشرة مثل التأثير المتزايد للتطور الأمريكي على مناخ وثقة قطاع الأعمال والمستهلكين في البلدان الأخرى، وكذلك الروابط المالية الوثيقة التي قد ترتبط بالاندماج التجاري الأقوى.

وتقدم الدراسة تقديرات للآثار المباشرة للتجارة مع الولايات المتحدة على النمو الطويل الأجل في عدد من البلدان، حيث بينت أن التأثير المباشر يعد قويا للغاية في عدد كبير من البلدان، خاصة في كل من أمريكا الشمالية وآسيا. وعلى الرغم من أن الأثر التجاري المباشر هو الأسهل في محاولة تقديره كميا، فإنه يبقى مع ذلك واحدا فقط من القنوات المحتملة التي يمكن أن ينتقل عبرها الأثر الإجمالي للنمو الاقتصادي الأمريكي لبقية بلدان العالم.

وتبين النتائج أن نمو الولايات المتحدة له أثر ملموس كمحدد للنمو في عدد كبير من البلدان الصناعية والنامية على السواء، مع أثر كبير للغاية قد يصل إلى معدل واحد لواحد (أي ارتفاع معدل النمو في الولايات المتحدة بمقدار ١٪ قد يدفع إلى ارتفاع معدلات النمو في البلدان الأخرى بنفس النسبة) في بعض الحالات.

ويمكن أن نتوقع التأثير الملموس للاقتصاد الأمريكي على النمو الاقتصادي في بقية بلدان العالم مع الوضع في الاعتبار حجم هذا الاقتصاد وروابطه الوثيقة مع الاقتصاد العالمي. فقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة في عام ٢٠٠٠ نحو خمس حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي على أساس الحساب وفقا لنظرية تعادل القوة الشرائية Purchasing Power Parity، ونحو ثلث حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي، إذا ما تم الحساب على أساس أسعار العملات السوقية.

وكانت الولايات المتحدة مصدرا لنحو ٢٠٪ من حجم التوسع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العالم خلال العقدين الماضيين، ونحو ما يقرب من ربع هذا التوسع خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٩٢و ٢٠٠٠. وتظهر دراسة

جدول (٢)

التجارة السلعية مع الولايات المتحدة كنسبة من إجمالى التجارة السلعية ــ بلدان مختارة

البلدان	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩
العالم	–	١٣,٣	١٢,٢	١٣,٠	١٥,٥
كندا	٦٣	٦٩	٦١	٧٠	٧٨
اليابان	٤٦	٣٢	٢١	٢٩	٢٨
نيوزيلاند	١٣	١٦	١٣	١٤	١٥
أستراليا	١٣	١٩	١٦	١٧	١٤
المملكة المتحدة	١٢	١٢	١١	١١	١٤
جنوب أفريقيا	١٢	١٠	١٣	٩	١٢
الصين	–	–	١٤	٢٢	٢٨
هونج كونج	١٧	٢٧	٢٨	١٠	٧
الهند	٢٣	٢٠	١٢	١٣	١٥
إندونيسيا	٢٠	٢٠	٢١	١١	١٤
كوريا الجنوبية	٦٧	٣٨	٢٣	٢٦	٢١
مصر	١٦	٦	٢٢	١٨	١٧
السعودية	٧	٥	١٥	٢٢	٢٣
ماليزيا	غ.م	١٢	١٧	١٦	٢١
إسرائيل	٢٣	٢٧	٢٠	٢٤	٣٢
المكسيك	٦٨	٨٢	٨٠	٧٧	٨٧
أيرلندا	٧	١٠	٧	١٠	١٦

Source: IMF Direction of Trade Statistics; and WEO

صندوق النقد الدولي أن النمو في الولايات المتحدة وبقية أرجاء العالم يتحرك بشكل مرتبط للغاية ببعضه البعض خلال العقود الأخيرة، مع معامل ارتباط يزيد على ٨٠٪.

٤ ـ دور الولايات المتحدة كشريك تجاري

يمكن بشكل عام توقع أن النمو الاقتصادي في أي بلد من بلدان العالم يتأثر دون شك إيجابيا بالنمو في اقتصادات الشركاء التجاريين الرئيسيين، حيث يعكس ذلك آثار كل من العرض والطلب. وتشمل آثار العرض المحتملة أثر التجارة على الاستثمار، والدليل عليها هو أن مؤشرات الانفتاح تعد ذات دلالة إحصائية بشكل عام في انحدارات النمو حينما يتم حذف نصيب الاستثمارات، وكذلك الآثار الانتشارية للابتكارات التكنولوجية في البلدان الشريكة تجاريا. وإلى

جانب آثار العرض، فإن النمو الأسرع في البلدان الشريكة تجاريا يمكنه أن يوفر سوقا أكبر أمام صادرات البلد الشريك، وهو ما يؤدي في الأجل القصير إلى زيادة استغلال الموارد المتاحة، كما بوسعه أن يؤدي في الأجل الطويل إلى الزيادة في الاستثمارات في قطاعات السلع المصدرة للوفاء بالطلب المستقبلي الأكبر على هذه السلع. ولا يمكن أن تعتبر التجارة هي القناة الوحيدة التي تعمل من خلالها الآثار السابقة، ولكنها من المحتمل أن تكون من بين أهم القنوات.

ويعتمد أثر النمو في الولايات المتحدة على النمو في البلدان الأخرى جزئيا على مدى أهمية الولايات المتحدة في التجارة الخارجية لهذه البلدان. وترجح حقيقة أن الولايات المتحدة تعد شريكا تجاريا رئيسا للعديد من دول العالم، أن الروابط التجارية ربما تكون قناة هامة لنقل آثار النمو. ويقدم (الجدول رقم ١) مقارنة لأهمية التجارة الخارجية للشركاء التجاريين الخمسة الرئيسيين في الاقتصاد العالمي، وهم الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، اليابان، والمملكة المتحدة. وتمثل الولايات المتحدة الثقل الأكبر، وكذلك أعلى ترتيب في متوسط الوزن التجارى، ويمكن القول أن الولايات المتحدة تعد في المتوسط من بين أهم أربعة شركاء تجاريين للبلدان الأخرى، وتعد الشريك التجاري الأكثر أهمية أو الأول لنحو ٤٩ بلدا من بلدان العالم.

وكانت التجارة مع الولايات المتحدة خلال العقود القليلة الماضية تمثل نسبة ملموسة من إجمالي التجارة في عدد كبير من البلدان (انظر الجدول رقم ٢)، كما كانت التجارة مع الولايات المتحدة تمثل نصيبا هاما كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان، خاصة كندا والمكسيك وعدد من بلدان آسيا وأمريكا اللاتينية، وأيرلندا وإسرائيل والمملكة العربية السعودية. وقد انعكس نمو الاندماج التجاري في أمريكا الشمالية بشكل قوي في شكل تزايد نصيب تجارة الولايات المتحدة في كندا (انظر الجدول رقم ٣). بينما في آسيا ومنطقة المحيط الهادي تعد الولايات المتحدة هي الشريك التجاري الرئيسي لمعظم بلدان هذه المنطقة. وقد ساهم التنويع الجغرافي في تجارة كل من اليابان وكوريا الجنوبية والفليبين فى تدهور الحصة النسبية للتجارة مع الولايات المتحدة خلال أوائل الثمانينيات، بعد أن كانت نقطة البداية قبل ذلك تتمثل فى الاعتماد بشدة على الولايات المتحدة كجهة للصادرات. ولكن بعد ذلك حدث ان ثبت نصيب كوريا الجنوبية على ما يزيد قليلا عن ٢٠٪، ونحو ٣٠٪ في حالة كل من اليابان والفليبين.

وانعكس الانفتاح الاقتصادي الصيني منذ عام ١٩٧٨ في شكل تضاعف نصيب تجارة الصين مع الولايات المتحدة ليصل إلى نحو ٣٠٪ من جملة التجارة الصينية مع العالم. بينما ساهم تنويع المصادر التجارية في كل من استراليا ونيوزيلندا في انخفاض معتدل في نسبة تجارتهما مع الولايات المتحدة، لكنها بقيت على أي حال مرتفعة نسبيا حيث تبلغ نحو ١٥٪ من جملة تجارتهما الخارجية.

وفي أمريكا اللاتينية كان نصيب الولايات المتحدة في التجارة مع دول المنطقة ثابتا لمعظم البلدان خلال العقود الثلاثة الماضية، وزاد هذا النصيب على ٢٠٪ من التجارة الخارجية للبرازيل وشيلي خلال عام ١٩٩٩.

أما الأهمية التجارية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، فهى في نمو مستمر مع زيادة النصيب الأمريكي في تجارة كل من مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية بعد عقد السبعينيات. لكن النصيب التجاري للولايات المتحدة أقل أهمية في حالة البلدان الأوروبية، حيث أنه يقل عامة عن ١٠٪ من إجمالي تجارة هذه البلدان (مع استثناءات تشمل أيرلندا وسويسرا والمملكة المتحدة). بينما في حالة جنوب أفريقيا كان نصيب الولايات المتحدة يزيد على ١٠٪ من تجارتها خلال العقود الثلاثة الماضية.

وبينما يشير دور الولايات المتحدة كشريك تجاري إلى أن النمو الاقتصادي الأمريكي ربما يكون له آثار كبيرة على بقية بلدان العالم، إلا أنه لا يشير بشكل واضح إلى الآليات التي تنتقل عبرها هذه الآثار. ولصعوبة تقدير الأثر الكامل للتجارة على النمو الاقتصادي في البلدان الشريكة تجاريا للولايات المتحدة، فإن المقياس البسيط الذي استندت إليه

جدول (٣)

التجارة السلعية مع الولايات المتحدة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ــ بلدان مختارة

البلدان	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٩
العالم	٢,٥	٤,٠	٤,٠	٥,٧
كندا	٢٤,١	٢٨,٧	٣٠,٤	٥٦,١
اليابان	٥,٤	٥,٠	٤,٦	٤,٣
نيوزيلاند	٥,٨	٦,٢	٥,٧	٧,١
أيرلندا	٦,١	٦,١	٩,١	١٨,٥
إيطاليا	٢,٦	٢.٢	١,٩	٢,٨
هولندا	٦.٦	٦,٠	٦,٢	٧,١
سويزلاند	٥,٦	٦,٢	٤,٦	٧,٠
المملكة المتحدة	٤,٠	٤,٣	٤,٥	٥,٤
جنوب أفريقيا	٤,٣	٧,٣	٣,١	٤,٧
الصين	-	١,٦	٥,٤	١٠,٠
هونج كونج	٣٦,٣	٢٧,١	٢٢,٥	١٤,٩
الهند	١,٤	١,٧	١,٩	٣,٠
كوريا	١١,٦	١٤,٦	١٣,٣	١٣,٣
مصر	١,٤	١٠,٩	٧,٦	٤,٢
السعودية	٣,٣	١٢,٨	١٤,١	١٢,٠
ماليزيا	٨,٤	١٦,٤	٢٠,٣	٣٨,٧
إسرائيل	١٣,١	١٤,٦	١٢,٦	١٧,٤
المكسيك	٧,٥	١٣,٩	٢٢,٥	٤٠,٨

Sources: IMF Direction of Statistics; and WEO.

دراسة صندوق النقد لتقدير الآثار المباشرة للتجارة مع الولايات المتحدة على النمو الاقتصادي في أي بلد معني، هو مقدار المساهمة المباشرة للنمو في صافي الصادرات من هذا البلد إلى الولايات المتحدة.

وعلى هذا الأساس، فإن الصادرات الصافية للولايات المتحدة ساهمت في المتوسط بنحو ربع نقطة مئوية سنويا لمعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عدد من البلدان المختارة، خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٧١ إلى عام ١٩٩٩ . وكانت المساهمة في زيادة معدلات النمو أكبر في البلدان التي لديها روابط تجارية وثيقة مع الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية (خاصة كندا الشريك التجاري الأول للولايات المتحدة)، وكذلك في عدد من بلدان آسيا الناهضة (الصين وماليزيا وتايلاند على سبيل المثال).

بينما في أمريكا اللاتينية حيث تعد الولايات المتحدة مصدرا لواردات هذه البلدان أكثر من كونها جهة لتلقي

الجدول (٤)

تجارة الولايات المتحدة الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١

(بالمليار دولار)

الفترة	الواردات	الصادرات	عجز الميزان التجاري
عام ٢٠٠٠	١٤٤١,٤٤١	١٠٦٥,٧٠٢	-٣٧٥,٧٣٩
عام ٢٠٠١	١٣٥٠,٠١٣	١٠٠٣,٧٤٤	-٣٤٦,٢٦٩
حجم الانخفاض	-٩١,٤٢٨	-٦١,٩٥٨	-٢٩,٤٧٠
سبتمبر- ديسمبر ٢٠٠٠	٤٩٦,٠٩١	٣٦١,٢٩١	-١٣٤,٨٠٠
سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٤١١,٩٩٥	٣٠٩,٧٤٥	-١٠٢,٢٥٠
حجم الانخفاض سبتمبر - ديسمبر	-٨٤,٠٦٩	-٥١,٥٤٦	-٣٢,٥٥٠

Source: U.S. Census Bureau, Foreign Trade Division, Data Dissemination Branch, Washington, D.C. 20233

صادراتهم، فإن الواردات الصافية من الولايات المتحدة انعكست في المساهمة سلبيا في نمو اقتصاد العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. بينما كانت المساهمة في النمو في دول الاتحاد الأوروبي منخفضة بسبب النصيب المنخفض نسبيا لتجارة الولايات المتحدة في إجمالي تجارة هذه الدول.

وقد ارتفعت الآثار المباشرة لنمو التجارة مع الولايات المتحدة خلال عقد التسعينيات مقارنة بالعقود السابقة عليه. ويمكن الإشارة على وجه خاص إلى أنه خلال الأزمة المالية في عامي ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ كانت التجارة مع الولايات المتحدة من بين أهم العوامل التي دعمت النمو في عدد من البلدان، وحالت دون تحول الركود الحادث إلى ركود عميق وممتد. ففي آسيا أدت هذه الأزمة إلى تعديلات حادة في القطاع الخارجي للعديد من البلدان، إذ أنه مع حدوث انخفاضات حادة في أسعار الصرف، حدثت زيادات كبيرة في فوائض موازين المدفوعات الجارية، وهو ما يعكس الزيادة الكبيرة في الصادرات الصافية، بما في ذلك الصادرات الصافية للولايات المتحدة.

وبينما يعد قياس الأثر المباشر للصادرات الصافية للولايات المتحدة على النمو مفيدا من حيث التوصل إلى تقدير كمي، إلا أنه لا يحيط سوى بجزء من الأثر الإجمالي على النمو. فالأثر الإجمالي أكثر تعقيدا في قياسه، حيث يشمل عوامل أخرى مثل الآثار الانتشارية للتكنولوجيا، والآثار على القطاعات الأخرى المنتجة لسلع لا تدخل مباشرة في التجارة الثنائية بين الولايات المتحدة وأي بلد من شركائها التجاريين. وإضافة إلى هذا، فإن أثر الولايات المتحدة كشريك تجاري عالمي ربما يمتد ليشمل جوانب أخرى بخلاف التجارة. والأمر المعني هنا هو الآثار المباشرة للروابط المالية، والآثار التي يلقيها على مجتمع الأعمال والمستهلكين، والتي يتزايد تأثرها بالتطورات في البلد الشريك في التجارة. وكذلك فإنه مع نمو الولايات المتحدة لتصبح شريكا تجاريا رئيسيا للعديد من البلدان، فإن الاستثمارات المباشرة والاستثمارات في حوافظ الأوراق المالية يصبح لها أثر ملموس في تدفقات رأس المال الداخل للبلد الشريك لها.

جدول (٥)

تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع أهم خمس شركاء تجاريين فى العالم

(القيمة بالمليون دولار)

الدولة	الفترة	صادرات	واردات	فائض أو عجز الميزان
كندا	عام ٢٠٠٠	١٧٨٩٤٠,٩٠	٢٣٠٨٣٨,٣٠	٥١٨٩٧,٤٠-
	عام ٢٠٠١	١٦٣٧٠٣,٠٠	٢١٦٩٦٨,٨٠	٥٣٢٦٥,٨٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٥٩١٢٢,٢٠	٧٨٨٣٧,٨٠	١٩٧١٥,٦٠
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٥٠٨٣٣,٠٠	٦٦٦٥٢,٢	١٥٨١٩,٢-
المكسيك	عام ٢٠٠٠	١١١٣٤٩,٠٠	١٣٥٩٢٦,٤٠	٢٤٥٧٧,٤٠-
	عام ٢٠٠١	١٠١٥٠٨,٦٠	١٣١٤٣٣,٠٠	٢٩٩٢٤,٤٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٣٨١٥١,١٠	٤٧٢٠٧,١٠	٩٠٥٦,٠٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٣٢٧٤٢,٤٠	٤٢٨٠٨,٤٠	١٠٠٦٦,٠٠-
الصين	عام ٢٠٠٠	١٦١٨٥,٣٠	١٠٠٠١٨,٤٠	٨٣٨٣٣,١٠-
	عام ٢٠٠١	١٩٢٣٤,٨٠	١٠٢٢٨٠,٥٠	٨٣٠٤٥,٧٠ -
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٥٨٥٧,٧٠	٣٧٣٤٤,٨٠	٣١٤٨٧,١٠ -
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٦٦٩٠,٥٠	٣٧٠٥٣,٨	٣٠٣٦٣,٣٠-
اليابان	عام ٢٠٠٠	٦٤٩٢٤,٤٠	١٤٦٤٧٩,٤٠	٨١٥٥٥,٠٠-
	عام ٢٠٠١	٥٧٦٣٩,١٠	١٢٦٦٠١,٧٠	٦٨٩٦٢,٦٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	٢٢٦٦٥,٩٠	٥٠٠٨٠,٠٠	٢٧٤١٤,١٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	١٧٣٢٠,٨٨	٤٠٥٢٢,٣٤	٢٣٢٠١,٤٦-
ألمانيا	عام ٢٠٠٠	٢٩٤٤٨,٤٠	٥٨٥١٢,٨٠	٢٩٠٦٤,٤٠ -
	عام ٢٠٠١	٣٠١١٣,٩٠	٥٩١٥١,٣٠	٢٩٠٣٧,٤٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠٠	١٠٠٣٠,٧٠	١٩٦٩٧,٨٠	٩٦٦٧,١٠-
	سبتمبر - ديسمبر ٢٠٠١	٩٣١٣,٥٠	١٨٢٠٨,٨٠	٨٨٩٥,٣٠-

Source: U.S Census Bureau, Foreign Trade Division, Data Dissemination Branch, Washington, D.C.2033.

٥ - التجارة الخارجية الأمريكية نظرة مقارنة بين عامين وأثر الأحداث

بالرغم من أنه مبكر نسبيا الحكم على الأثر النهائي لهجمات ١١ سبتمبر وحدها على التعامل التجاري للولايات المتحدة - أي مع توفر إمكانية التحكم في العوامل الأخرى التي قد تكون سببا في التأثير - فمن المهم استعراض بعض التقديرات لما حدث في تجارة الولايات المتحدة الإجمالية خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠، مع توضيح اتجاهات هذه التجارة بشكل مقارن خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠١ مقارنة بعام ٢٠٠٠.

ويبين الجدول رقم (٤) أن حجم التجارة الإجمالي للولايات المتحدة قد شهد انخفاضا في عام ٢٠٠١ بالقياس لعام ٢٠٠٠، حيث سجل إجمالي التعامل التجاري انخفاضا بلغت نسبته ٦٪، وكان الانخفاض المطلق والنسبي أكبر في جانب الواردات منه في جانب الصادرات. والحقيقة الواضحة أن الشهور الأربعة (سبتمبر - ديسمبر)، أي الفترة منذ وقوع الهجمات وحتى نهاية العام كانت هي العامل الأساسي وراء هذا الانخفاض. فبينما انخفضت الواردات بنحو ٩١ مليار دولار خلال عام ٢٠٠١ ككل، فإن نحو ٨٤ مليار دولار سجلت خلال الشهور الأربعة الأخيرة من عام ٢٠٠١ وحدها مقارنة بنفس الفترة في العام السابق، أي أن نحو ٩٢٪ من حجم الانخفاض المتحقق في الواردات الأمريكية خلال العام قد حدث خلال هذه الشهور الأربعة. وهو ما يمكن أن يكون راجعا لعدد من العوامل، من أهمها بالطبع الانخفاض الكبير في الواردات خلال شهر سبتمبر بسبب غلق الأجواء الأمريكية لمدة تقرب من أسبوعين، ثم تأثير الركود الاقتصادي الأمريكي الذي أدى إلى خفض الواردات الأمريكية، ثم ولو بنسبة أقل إلى انخفاض أسعار صرف العملة الأمريكية في أعقاب الهجمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة أسعار الواردات مقومة بالعملة الأمريكية وزيادة تنافسية الصادرات الأمريكية.

وفي جانب الصادرات، فقد بلغ الانخفاض المسجل في عام ٢٠٠١ نحو ٦٢ مليار دولار، منها نحو ٥١,٥ مليار دولار خلال الشهور الأربعة الأخيرة من العام، أو بما نسبته ٨٣٪ من الانخفاض الإجمالي في حجم الصادرات خلال هذا العام. ومن الطبيعي أن ذلك قد انعكس في العجز المسجل في الميزان التجاري للولايات المتحدة، حيث انخفض العجز في هذا الميزان بمقدار ٢٩,٤٧٠ مليار دولار خلال عام ٢٠٠١ مقارنة بالعام السابق عليه، بينما كان الانخفاض بنحو ٣٢,٥٥٠ مليار دولار خلال الشهور الأربعة الأخيرة، وهو ما يعني أن الميزان كان سيحقق عجزا كبيرا لو لم يتحقق هذا الانقلاب في مسار التجارة الخارجية الأمريكية على كل من جانبي الصادرات والواردات، أي دون حدوث الهجمات وتأكيدها على تحول التباطؤ الاقتصادي إلى ركود.

إضافة إلى ذلك فإن جدول (٥) وبنفس الطريقة يقدم أثر الأحداث في تجارة الولايات المتحدة الأمريكية مع أكبر خمسة شركاء تجاريين لها.

٦ - آثار أخرى للركود الأمريكي على الاقتصاد العالمي

يثار الحديث حول العولمة الاقتصادية بمعنى يتعارض مع الوقائع اليومية التي تحدث بالفعل في حلبة الاقتصاد العالمي. والمعنى المقصود هو الحديث المبالغ فيه أحيانا عن تدويل عملية الإنتاج والاستهلاك، وبما يوحى بأن كافة بلدان العالم قد أصبحت وحدات ذرية في مجرة اقتصادية لا يملك أحد التأثير عليها. والواقع أنه رغم صحة الحديث نسبيا عن هذه العولمة من زاوية ضخامة حجم التعاملات وازدياد عدد الفاعلين الدوليين، إلا أن ذلك لا يلغى عدم تماثل مراكز التأثير والثقل النسبي للوحدات المكونة لما يطلق عليه العولمة الاقتصادية. أو بمعنى آخر فإن الحديث عن العولمة ينبغي أن يقترن دائما، إذا ما أريد أن يكون له فائدة تحليلية بأوزان نسبية محددة للوحدات المتفاعلة في إطار

هذا الاقتصاد الدولي. ولا يقتصر الحديث هنا على أهمية بعض الأطراف مثل الولايات المتحدة من حيث ضخامة الحجم فقط، مثل حجم الناتج أو الصادرات أو الواردات أو الاستثمارات، بل ينبغي في الواقع أن يقترن ذلك أيضا بالآثار التي يمكن أن تنجم عن السياسات الاقتصادية في أي بلد من البلدان، ومن هنا تتبلور فروق هائلة فيما تمارسه هذه السياسات من آثار سواء على المستويات المحلية أو الدولية باختلاف الطرف الفاعل ومكانته في الاقتصاد الدولي. هو ما يبرز في حالة السياسة النقدية الأمريكية ومدى الآثار التي من المحتمل أن تتركها على الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد العالمي ككل.

ومن المهم إعادة التأكيد على أن الانخفاض في أسعار الفائدة الأمريكية كان ضخما بكافة المقاييس، بحيث وصل بهذه الأسعار إلى أقل مستوى لها خلال أربعين عاما. ويهدف هذا الخفض بالطبع إلى محاولة زيادة الطلب الفعلي الاستهلاكي والاستثماري لمحاولة إنعاش الاقتصاد وإخراجه من دائرة الركود. كما أن الأثر الفوري لهذا الخفض يؤدي عادة إلى رفع مؤشرات البورصة الأمريكية، وتتبعها في ذلك عادة بقية بورصات العالم. لكن بخلاف هذه الآثار التي قد يتركها خفض أسعار الفائدة على البورصات الأمريكية والعالمية، فمن الآثار المنتظرة لخفض أسعار الفائدة الأمريكية، انخفاض جاذبية الدولار الأمريكي مقابل بقية العملات الدولية، خاصة اليورو الأوروبي والين الياباني. فخفض أسعار الفائدة على الدولار إلى مستويات متدنية تاريخيا، تعني أن الدولار قد أصبح عملة طاردة نسبيا للاستثمارات العالمية خاصة القصيرة الأجل منها. وفي ظل مثل هذه الأوضاع ينخفض الاقبال من الاستثمارات الجديدة على سندات وأذون الخزانة الأمريكية نظرا لانخفاض أسعار الفائدة عليها.





تطورات دول الجوار ومساعي الاندماج الأفريقي

- التفاعلات الإيرانية - العربية والإقليمية
- التفاعلات التركية - العربية والإقليمية
- الاتحاد الأفريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الإقليمي
- إرتيريا وإثيوبيا .. إخفاق داخلي ومعارضة متزايدة
- السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي

تستحوذ التفاعلات الإقليمية على حيز رئيسي من اهتمامات النظام الإقليمي العربي، بحكم اعتبارات الجوار الجغرافي، والتداخل في المصالح والتهديدات فيما العرب وجيرانهم، ولاسيما إيران وتركيا وإثيوبيا. وقد تأثرت التفاعلات العربية ـ الإيرانية خلال عام ٢٠٠١ بمحددات هامة، أبرزها المحددات الداخلية المتعلقة بالانتخابات الرئاسية التي كرست التأييد الشعبي الجارف للرئيس محمد خاتمي. وقد شهد عام ٢٠٠١ محاولات متبادلة لإعادة بناء وترسيخ الثقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي، ولكن دون نية لطرق أبواب القضايا الخلافية الصعبة، مثل قضية الجزر، الأمر الذي يجعل هذه الثقة التي يتم بناؤها محصورة في إطارها النظري دون إطار عملي حقيقي.

أما بالنسبة لتركيا، فلم يحمل عام ٢٠٠١ أية تغييرات فاصلة للسياسة التركية سواء على الصعيد الداخلي أو على الصعيد الإقليمي والدولي. وعلى الرغم من أن بعض التطورات الداخلية كانت تنذر بحدوث أزمات طاحنة، لكن النخبة السياسية التركية استطاعت أن تمتص هذه الأزمة بدرجة مثيرة.

ومن أبرز التطورات الأفريقية استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد الأفريقي، والذي يبدو تطويرا لمنظمة الوحدة الأفريقية، وليس مشروعا طموحا للوحدة الاندماجية لدول القارة الأفريقية، والتفاعلات بين كل من إثيوبيا وإريتريا، سواء على صعيد التطورات الداخلية في كل منهما، أو على صعيد احتمالات تسوية الصراع القائم بينهما، ولاسيما عقب انتهاء الحرب التي امتدت أكثر من عامين حول مثلث بادمي.

وقد شهدت السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي تطورات هامة خلال العام، في مجالات التسلح ومجال انعكاسات هجمات ١١ سبتمبر. وبينما مازالت إيران تتبنى سياسة نشطة في مجال التسلح، فإن الأزمة الاقتصادية دفعت المؤسسة العسكرية التركية إلى تقليص برنامجها الضخم لتحديث ترسانتها العسكرية، في حين أن إثيوبيا اتجهت نحو تقليص الإنفاق العسكري وتنفيذ خطة واسعة لتسريح أعداد كبيرة من القوات المسلحة، عقب انتهاء حربها الضارية مع إريتريا.

ويركز هذا القسم على القضايا الخمس التالية:

١ ـ التفاعلات الإيرانية ـ العربية والإقليمية.

٢ ـ التفاعلات التركية ـ العربية والإقليمية.

٣ ـ الاتحاد الأفريقي بين التطوير المؤسسي والاندماج الإقليمي.

٤ ـ إريتريا وإثيوبيا .. إخفاق داخلي ومعارضة متزايدة.

٥ ـ السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافي.

١- التفاعلات الإيرانية- العربية والإقليمية

تأثرت التفاعلات الإيرانية- العربية خلال عام ٢٠٠١ بمحددات داخلية وإقليمية ودولية مهمة. فعلى الصعيد الداخلى، شهدت الساحة السياسية الإيرانية تطورات بالغة الأهمية، يأتى فى مقدمتها الانتخابات الرئاسية التى كرست التأييد الشعبى الجارف للرئيس محمد خاتمى، فى حين أن الدائرتين الإقليمية والدولية شهدتا تطورات هامة على صعيد العلاقات الإيرانية مع دول وسط آسيا وبحر قزوين امتدادا إلى تركيا، وكذلك مع كل من الولايات المتحدة وروسيا. وتؤثر هذه التطورات بالضرورة على العلاقات الإيرانية – العربية.

أولا: التطورات الداخلية فى الساحة الإيرانية

شهدت الساحة السياسية الإيرانية العديد من التطورات الهامة خلال ٢٠٠١، لكن الانتخابات الرئاسية التى أجريت فى الثامن من يونيو تعد أهم الأحداث التى شهدتها إيران خلال العام، والتى أثارت جدلا حادا فى الساحة السياسية الإيرانية بين المعتدلين والمحافظين بشأن هذه المعركة التى بدت مصيرية لكلا الطرفين، لان فشل خاتمى كان معناه نكسة المشروع الإصلاحي، ونجاحه كان يعنى تثبيت هذا المشروع وتكريس تراجع المحافظين إلى المرتبة الثانية.

وما أن بدأت الساحة الإيرانية تفيق من الجدل الساخن حول توابع معركة الرئاسة، حتى جاءت هجمات سبتمبر التى شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، وشكلت بدورها محوراً جديداً للجدل بين المعتدلين والمحافظين. وما بين حدث الانتخابات وهجمات سبتمبر شهدت الساحة السياسية الإيرانية تواصل المعارك بين الطرفين حول قضايا عدة كان أهمها حرية الصحافة والمحاكمات التى دبرها المحافظون لعناصر معتدلة.

١- الانتخابات الرئاسية : تثبيت المشروع الإصلاحى

أجريت الانتخابات فى الثامن من يونيو، وهى الانتخابات الرئاسية الثامنة التى تشهدها إيران منذ قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، حيث سبقها سبع دورات انتخابية. وقد حظيت انتخابات ٢٠٠١ بأهمية كبيرة، بالنظر إلى العديد من الاعتبارات، أهمها أن هذه الانتخابات كانت بمثابة إعادة تجديد الثقة للرئيس خاتمى ومشروعه الإصلاحى الذى صعد به إلى قمة السلطة، علاوة على أن هذه الانتخابات شهدت ارتفاعا فى معدل المشاركة فى العملية الانتخابية ترشيحاً وانتخاباً.

أ. **بيئة الانتخابات :** حفلت بيئة العملية الانتخابية الإيرانية لعام ٢٠٠١ بالعديد من المتغيرات الجديدة عن سابقاتها، ومنها :

(١) تبلور حالة الفرز والاستقطاب داخل خريطة التيارات السياسية بالتأكيد على وجود ثلاثة اتجاهات، فبالإضافة إلى معسكر المعتدلين والمحافظين تأكد وجود تيار ثالث قاعدته الرئيسية حزب كوادر البناء والإعمار المحسوب على الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى، حيث دعم هذا التيار اثنين من المرشحين العشر الذين خاضوا الانتخابات وهما مصطفى هاشمى طبا مساعد رئيس الجمهورية لشئون التربية البدنية، والدكتور عبد الله جاسبى رئيس الجامعة الإسلامية الحرة فى فبراير ٢٠٠٠، وكان هذا التيار جزءاً من التيار المعتدل فى انتخابات ١٩٩٧، ثم أخذ ينحو للاستقلال منذ آخر انتخابات لمجلس الشورى الإسلامى.

(٢) التركيز على قضية الإصلاح كأهم قضية فى الملف السياسى، واللافت للنظر فى هذا الإطار أن جميع المرشحين بلا استثناء قد رفعوا شعار الإصلاح، وقد انصب جزء كبير من الحملة الانتخابية للمرشحين المحسوبين على المحافظين على نقد غلاة المتطرفين فى هذا المعسكر، بعبارة أخرى فإن معركة انتخابات الرئاسة ٢٠٠١ لم تجر فى إطار الخيار بين الإصلاح أو الانغلاق كما كان الحال فى انتخابات ١٩٩٧، وإنما حول حدود الإصلاح المنشود.

(٣) أولوية البعد الاقتصادى لا السياسى كما كان الوضع فى انتخابات ١٩٩٧، وذلك بسبب الأزمات السياسية التى لاحقت خاتمى منذ وصوله إلى السلطة، وحالت دون تحقيق الطفرة المأمولة على الصعيد الاقتصادي من أجل تجاوز ميراث الأزمة التى صدرتها فترة حكم رفسنجانى، التى امتدت لمدة ثمانى سنوات.

(٤) إعطاء أهمية خاصة للملف الأمنى، وذلك بعد الاضطرابات الأمنية التى شهدتها ولاية خاتمى، والتى كان أبرزها سلسلة الاغتيالات السياسية التى طالت ناشطين فى معسكر الإصلاح، وأحداث خرم أباد التى وقعت فى أغسطس ٢٠٠٠.

(٥) برزت قضية العلاقة مع الولايات المتحدة كإحدى البنود الرئيسية فى كافة برامج المرشحين. والاتجاه العام الذى حكم توجهاتهم فى هذه القضية هو ضرورة أن تكون واشنطن هى المبادرة لتحريك هذه العلاقات فى اتجاه عودتها وأن تتخلى عن نظرتها العدائية لإيران. و برز من ضمن أولويات المرشحين أيضاً التركيز على ضرورة إقامة علاقات قوية مع الدول العربية، وبخاصة دول الخليج العربي.

(٦) كان تنوع الافكار الانتخابية على الصعيد السياسى الداخلى محدودا، حيث دارت البرامج الانتخابية حول خطوط عامة للتوافق الوطنى، فلم يطرح أحد على سبيل المثال تجاوز النموذج الإسلامي خاصة نظام ولاية الفقيه. ويرجع هذا إلى عملية التصفية التى يقوم بها مجلس صيانة الدستور الحارس للنظام الإسلامى لتحديد أهلية من له حق خوض المعركة الانتخابية. ولكن على الرغم من اتفاق كافة برامج المرشحين على خطوط عامة، إلا أنه كان هناك تمايز واضح فى الأولويات الخاصة بكل مرشح بسبب ارتفاع عدد المرشحين.

ب. **عملية الترشيح :** حيث فتح باب الترشيح فى ٢مايو وحتى ٦ مايو، ويحدد الدستور الإيراني السن القانونية للانتخاب بـ ١٦ عاماً تم تخفيضها إلى ١٥ عاماً فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة، و بلغ عدد الذين تقدموا للترشيح ٨٨٠ مرشحاً، لكن هذا العدد تقلص إلى ١٠ مرشحين فقط من قبل مجلس صيانة الدستور الذى له حق التصديق النهائى على من يخوض الانتخابات بالفعل. وهؤلاء المرشحون هم: الرئيس محمد خاتمى، وأحمد توكلى أستاذ الاقتصاد المقرب من التيار المحافظ، وعلى شمخانى وزير الدفاع، وشهاب الدين صدر الناطق بإسم التكتل المحافظ المعروف بجبهة "السائرين على خط الإمام والقائد"، وحسن غفورى فرد أحد أقطاب التيار المحافظ والأمين العام السابق لجمعية المهندسين الإسلاميين، وعلى فلاحيان وزير الاستخبارات السابق وعضو مجلس خبراء القيادة، ومحمود كاشانى أستاذ القانون المقرب من التيار المحافظ، ومصطفى هاشمى طبا مساعد رئيس الجمهورية لشئون التربية البدنية ووزير الصناعة فى حكومة موسوى إبان الثمانينيات وعضو حزب

كوادر البناء، ومنصور رضوى عضو المجلس البلدى للعاصمة طهران "إصلاحى" وعبد الله جاسبى.

و اتسمت ترشيحات ٢٠٠١ بتقدم عدد كبير من السيدات للترشيح، الأمر الذى أثار جدلاً واسعاً لأن الدستور يشترط فى المرشح أن يكون "صادقاً مؤمناً"، و"إدارياً ماهراً" و"حكيماً ذا ماض جيد" ومن "رجال السياسة أو الدين"، وهذا نص مبهم يدعو إلى الاعتقاد بأن المرشح لابد أن يكون ذكراً. وقد رفض المجلس الدستورى ترشيح جميع السيدات.

وقد تشعبت خريطة الترشيحات، وتنازعتها شخصيات إصلاحية وأخرى محافظة، وحملت العديد من المفاجآت كان من بينها عزوف محسن رضائى قائد الحرس الثورى السابق عن خوض المعركة الانتخابية بعد ما كانت كل المؤشرات تفيد بعكس ذلك. وكان أهم ما شهدته عملية الترشيح لهذه الانتخابات هو تقدم الرئيس خاتمى للمنافسة على ولاية ثانية بعد طول تردد ظن البعض معه أن خاتمى قد ينسحب من السباق، خاصة بعد ما رشحت أنباء من داخل معسكر الإصلاح حول ما عرف بخطة تجاوز خاتمى، ففى أغسطس ٢٠٠٠ أعلن خاتمى أنه سوف يرشح نفسه، ولكنه حينما سئل عن موقفه من جديد إزاء الانتخابات إبان مشاركته فى مؤتمر قمة الألفية الذى عقدته الأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠ قال إنه يدرس مسألة الترشيح، وفى يناير ٢٠٠١ أعلن أنه لن يرشح نفسه، ثم عاد ليقول فى خطاب له أمام مجلس الشورى فى ١١ مارس ٢٠٠١ أنه قد يخوض الانتخابات. ويدل هذا التردد على حجم الصعوبات التى واجهها خلال ولايته الأولى وخوفه من الفشل فى ولايته الثانية.

بيد أن هذا التردد لم يخف وجود شبه إجماع من قبل أنصار التيار الإصلاحي على ضرورة ترشيح الرئيس خاتمى لولاية ثانية، وهو ما عكس اعتقادا قويا بأن استكمال طريق الإصلاح يتطلب وجود خاتمى رئيسا لفترة أخرى، وأن المضى فى هذا الطريق لا يحتمل أية هزات أو تعثرات، كما أن المعتدلين ليس لديهم مرشح آخر من الوزن الثقيل مثل خاتمي، بالإضافة إلى ذلك فإن خروج خاتمى من معادلة الحكم سوف يضع كل التيار المعتدل فى موقف حرج، وربما سيجدون أنفسهم ملاحقين قضائيا إذا ما تمكن المحافظون من الانفراد بالساحة.

وخاض خاتمى معركة الانتخابات، وهو المرشح الأوفر حظاً فى الفوز. وعلى الرغم من أنه يمثل اتجاهاً صغيراً داخل المؤسسة الحاكمة يطمع فى تحويل النظام الشمولى الحاكم إلى نمط ديمقراطى تعددى تحت مظلة النظام الإسلامي، إلا انه يعتبر الشخصية الوحيدة البارزة من داخل هذه المؤسسة القادرة على مخاطبة المجتمع الإيرانى.

ج. **نتائج الانتخابات ودلالاتها**: أسفرت النتائج عن فوز ساحق للرئيس خاتمى الذى حصل على حوالى ٢١ مليون و٦٥٩ ألف و٥٣ صوتاً، أى ما يوازى نحو ٧٦,٨٨ بالمائة من إجمالى الأصوات، وهى نسبة تزيد عما حصل عليه فى انتخابات ١٩٩٧، حيث حصل على ٦٩,١ بالمائة، فى الوقت الذى لم يحصل فيه منافسه الأول أحمد توكلى سوى على ١٥,٦١ بالمائة، وقد حل فى المرتبة الثالثة على شمخانى وحصل على ٢,٦٢ بالمائة من الأصوات، فيما حصل المرشحون السبع الآخرون مجتمعين على ٣,٨٩ بالمائة من إجمالى الأصوات.

ولم تخلو هذه النتائج من بعض الدلالات التى لها مغزاها ومنها:

(١) إن حصول خاتمى على هذه النسبة العالية يعنى أنه حصل على أكثر قليلا من مليون صوت جديد زيادة على ما حصل عليه فى الانتخابات السابقة، فى الوقت الذى انضم فيه حوالى سبعة ملايين صوت إلى الكتلة الانتخابية على مدى السنوات الأربعة الماضية، وهو ما يكشف عن ضعف التجنيد فى صفوف المعتدلين، بسبب تعثر المشروع الإصلاحى.

(٢) بلغت نسبة التصويت حوالى ٦٧ بالمائة، وهو ما يعنى أن ثلث الناخبين تقريباً لم يشاركوا فى العملية الانتخابية، وهى نسبة أقل من مثيلتها فى انتخابات ١٩٩٧ التى فاقت الـ ٧٥ بالمائة، الأمر الذى يعنى تزايد نسبة القطاع غير المهتم بالسياسة، وهو الأمر الذى يمكن أن يُفسر بكونه تعبيرا عن رفض النظام أصلاً أو عدم الثقة فى المشروع الإصلاحى، أو لتأثير دعاية المحافظين بحتمية فوز خاتمى، مع الأخذ فى الاعتبار أن موعد إجراء الانتخابات قد تزامن مع موسم

العطلات.

(٣) إن كل الأصوات التى ذهبت إلى المنافسين التسع لخاتمى هى تقريباً الأصوات التى حصل عليها على أكبر ناطق نورى فى انتخابات ١٩٩٧، وهو ما يعنى أن المحافظين لم يخسروا الكثيرين من مؤيديهم، ولكنهم فى الوقت نفسه لم يستطيعوا كسب أصوات جديدة.

٢- احتدام الصراع بين المعتدلين والمحافظين

على الرغم من الفوز الكاسح الذى حققه الرئيس خاتمى والذى فاق فوزه فى انتخابات ١٩٩٧، بما كان يعنى غلبة المشروع الإصلاحي، إلا أن التيار المحافظ لم يستسلم، بل إن صموده فى مواجهة هذا المشروع أصبح أكثر شراسة، لأن هذا الفوز فى حد ذاته كان جرس إنذار لهم، صحيح أن المحافظين لم ينهزموا بشكل مباشر فى هذه الانتخابات، لأنهم لم يقدموا مرشحاً رسمياً لهم على نحو ما حدث فى انتخابات ١٩٩٧، لكن هزيمتهم هذه المرة كانت أقسى لأن كل المرشحين الذين خاضوا تلك الانتخابات باستثناء هاشمى طبا وعبد الله جاسبى كانوا يعبرون بشكل أو بآخر عن المعسكر المحافظ، ثم إن نسبة التأييد التى حصل عليها خاتمى فى انتخابات ٢٠٠١ كانت أعلى من تلك التى حصل عليها فى انتخابات ١٩٩٧، وهذا معناه أن المعتدلين قد نجحوا فى تسويق المشروع الإصلاحي، وقد ذهب الناس إلى صناديق الاقتراع ليقولوا نعم ثانية له بالرغم من تعثر تنفيذه فى ولايته الأولى.

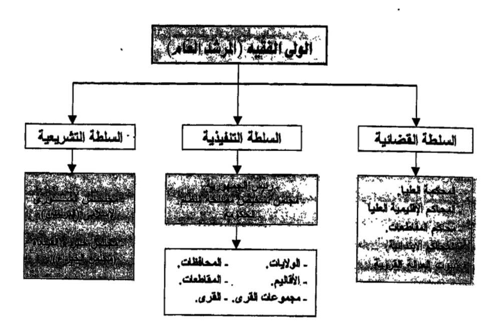
دارت محاور الجدل بين المعتدلين والمحافظين خلال العام ٢٠٠١ حول قضايا الصحافة والمحاكمات التى دبرها المحافظون لبعض العناصر الإصلاحية.

ففيما يتعلق بقضية الصحافة، فبعد أن تمكن التيار المحافظ ومن خلال سيطرته على القضاء من إغلاق ما يربو على ٢٠ مطبوعة ما بين يومية وأسبوعية وشهرية خلال العام ٢٠٠٠، أعد المعتدلون مشروع قانون جديدا للصحافة، كاد يمر من بين أروقة مجلس الشورى ذى الغالبية الإصلاحية لولا تدخل المرشد على خامنئى وسحبه للمشروع من جدول أعمال المجلس، وذلك فى رسالة بعث بها للمجلس مؤرخة فى ٦ أغسطس ٢٠٠٠، وحينما أعاد المجلس مناقشة المشروع بعد تعديله فى عام ٢٠٠١ وأرسل النص الجديد إلى مجلس صيانة الدستور المكلف بالمصادقة على القوانين وبيان مدى اتساقها مع الشرع، رفض الأخير المشروع من جديد، حيث سبق أن رفضه مرتين من قبل، وذلك فى ٣١ أكتوبر و٥ نوفمبر ٢٠٠٠. وهكذا ظل الوضع على ما هو عليه فيما يخص التشريعات الصحفية خلال العام ٢٠٠١، الذى شهد أيضا إغلاق بعض الصحف المحسوبة على الإصلاحيين.

أما فيما يتعلق بملف المحاكمات التى فجرها التيار المحافظ مع نهاية العام ٢٠٠١، فقد عاد هذا الملف ليحتل مكانه على الساحة، حيث جرت سلسلة محاكمات طالت عدة شخصيات إصلاحية، حيث تم استدعاء كل من وزير النفط بيجان زنجنه ورئيس البنك المركزى محسن نور بخش وبدأت محاكمة محسن ميردامادى مسئول صحيفة" نوروز" والذى يحتل أيضا منصب رئيس لجنة الأمن القومى بالبرلمان، وذلك بناء على الشكاوى العديدة التى رفعتها ضده جهات محافظة كالإذاعة والتلفزة وقوات المتطوعين" البسيج"، و وجه المدعى العام فى طهران العديد من التهم ضد ميردامادى منها ممارسة الدعاية ضد النظام ونشر الأكاذيب وتضليل الرأى العام والدفاع عن المعارضين للنظام.

ومن ناحية أخرى صادقت محكمة الاستئناف على حكم بالسجن لمدة سبعة أشهر على النائب الإصلاحى محمد دادفر، ويعد هذا الحكم هو الأقوى ضد أحد النواب منذ سيطرة الإصلاحيين على مجلس الشورى فى انتخاباته الأخيرة. وفى إطار هذا الصراع الساخن بين البرلمان الإصلاحى والقضاء الذى يسيطر عليه المحافظون، تم الحكم أيضا بسجن كل من النائب حسين

هيكل نظام الحكم في إيران



لقمانيان والنائبة فاطمة حقيقت جو.

٣. مستقبل ولاية خاتمي الثانية

تنطوي طبيعة الحكومة التي شكلها خاتمي عقب الانتخابات والظروف التي تم فيها هذا التشكيل على الكثير من المؤشرات بشأن التحديات التي سيواجهها خاتمي في ولايته الثانية، حيث جاءت ولادة هذه الحكومة بطريقة متعثرة، ففي الثامن من أغسطس، أي بعد الانتخابات بشهرين أدى الرئيس خاتمي القسم الدستوري لولايته الثانية التي تمتد لمدة ٤ سنوات مقبلة، بعد أن كان مقررا أن يتم ذلك في ٥ أغسطس، حيث نشبت أزمة بين البرلمان الذي تسيطر عليه أغلبية من المعتدلين والسلطة القضائية التي تميل موازين القوى فيها لصالح المحافظين، بعد أن رفض البرلمان اختيار ثلاثة مرشحين من ستة تقدم بهم هاشمي شاهرودي رئيس السلطة القضائية لعضوية المجلس الدستوري، حيث أقر البرلمان أهلية مرشح واحد فقط هو إبراهيم عزيزي ورفض المرشحين الخمسة الآخرين تحت زعم أن معيار اختيارهم تم على أساس سياسي، وليس مهني، حيث أنه من المعروف أن المجلس يتكون من ١٢ عضوا منهم ٦ فقهاء يعينون من قبل المرشد الروحي للثورة، والستة الآخرون يتم اختيارهم من قبل مرشحي رئيس السلطة القضائية من جانب البرلمان.

ولما كان على خاتمي لكي يبدأ ولايته الثانية أن يؤدي القسم الدستوري أمام المجلس الذي تسببت هذه الأزمة في بقاء مقعدين شاغرين به، تم تأجيل تنصيب خاتمي لحين انتهاء هذه الأزمة التي تم تسويتها سياسيا، وليس وفقا للقواعد الدستورية، حيث

أمر المرشد الروحى للثورة السيد على خامنئى مجمع تشخيص مصلحة النظام بعقد جلسة طارئة أقر فيها أن يكون التصويت من قبل البرلمان على المرشحين للمجلس من خلال قاعدة الأغلبية النسبية وليس الأغلبية المطلقة، وهو ما تمكنت الأقلية المحافظة بالبرلمان من تحقيقه بعد أن امتنع عن التصويت ١٦٦ من التيار المعتدل الذى يشغل ١٩٠ مقعدا فى البرلمان البالغ عدد مقاعده (٢٩٠ مقعدا)، فيما صوت ٦٧ و٦٢ عضوا على التوالى لصالح على كد خدائى ومحسن إسماعيلى، وهما المرشحان اللذان لم يحوزا من قبل على الأغلبية المطلقة.

جاء التشكيل الوزارى الذى قدمه خاتمى إلى مجلس الشورى فى ٢١ أغسطس عاكساً لطبيعة هذه الأزمة ودقة المرحلة التى سوف تدخلها إيران فى ظل حكومته الثانية، حيث لم يحدث تجديد كبير فى الحكومة التى ترأسها خاتمى خلال ولايته الأولى، فقد ظل ١٥ وزيراً دون تغيير، فيما أضيف فقط ٥ وزراء جدد، الأمر الذى جعل هذا التشكيل أقرب إلى صيغة التعديل الوزارى منه إلى صيغة حكومة جديدة، ولم يحدث تغيير فى الوزارات الرئيسية، حيث ظل كمال خرازى فى موقعه كوزير للخارجية، وعلى شمخانى الذى ترشح ضد خاتمى فى الانتخابات الرئاسية كوزير للدفاع، وعلى يونسى كوزير للأمن، وبيجان زنجنه كوزير للنفط، وعبد الواحد موسوى لارى كوزير للداخلية، والوزراء الأربعة الأوائل يدينون بالولاء فى المقام الأول لخامنئى، وهو ما يعنى استمرار هيمنة المرشد على أهم المواقع الوزارية.

أما الوزارات الخمس التى تولاها وزراء جدد، وهى وزارات الاقتصاد والمالية، والعمل، والتعاون، والصحة، والمواصلات، هى فى الواقع وزارات فنية، وتولاها مجموعة من التكنوقراط وليست لهم توجهات سياسية واضحة، باستثناء وزير الاقتصاد طهماسب مظاهرى الذى يعد الأقرب لخاتمى، وهو شخص معروف بتوجهاته الاشتراكية. وعلى ذلك يمكن القول أن خاتمى أراد من تعيينه التأكيد على دور الحكومة وإعادة تعبئة الموارد لتحقيق الوعود الاقتصادية فى ظل إخفاق التقدم على الصعيد السياسى.

و عكس التشكيل الجديد لخاتمى ضيق مصادر عملية التجنيد السياسى للحكومة الجديدة، حيث أن معظم الوزراء ينحدرون من الفئة الضيقة للجيل الثورى، وقد عملوا فى مختلف المؤسسات الثورية خلال العقدين الماضيين، وإن كانوا أكثر شبابا من أعضاء الحكومة السابقة. وخلت الحكومة الجديدة من الوجوه النسائية على عكس ما كان متوقعا، خاصة بعد تنامى دور المرأة فى الحياة السياسية بشكل ملحوظ إبان ولاية خاتمى الأولى، وتعيين أكثر من إمرأة فى مواقع مؤثرة فى الهيكل الحكومى، مثل السيدة معصومة ابتكار التى عينها خاتمى مساعدة له لشئون البيئة عام ١٩٩٧. وهكذا فشلت الجهود التى بذلها التكتل النسائى فى البرلمان لدفع عنصر نسائى إلى موقع الوزارة لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩. و استطاع الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى صاحب تكتل كوادر بناء أن يحتفظ بأربع حقائب وزارية هى: التجارة، والطاقة، والعدل، والإسكان.

وهكذا، فإن تشكيل حكومة خاتمى الجديدة جاء فى صورة قديمة تعكس طبيعة التوازنات القائمة على المسرح السياسى، وهى توازنات دقيقة، الأمر الذى سوف يؤثر بلا شك على تماسك الحكومة، ومن ثم أدائها. وقد أثار هذا التشكيل سخط التيار المتشدد فى وسط المعتدلين، والذين اعتبروا الحكومة الجديدة محافظة أكثر منها إصلاحية، حيث اعترض الراديكاليون الإسلاميون الذى يمثلون قاعدة هذا التيار، وهم الذين كانوا فى السلطة فى الثمانينات ويشكلون الآن غالبية الإصلاحيين، على صيغة هذا التشكيل واعتبروه تسوية فرضتها معادلة القوة فى الساحة السياسية، كما أن التيار المحافظ انتقد التشكيل الوزارى واعتبره حصيلة محاباة.

ولدى استشراف مستقبل مسيرة الإصلاح بعد نجاح خاتمى لولاية ثانية، يمكن القول أن مشكلة خاتمى لن تكون فى ترسيخ دعائم المشروع الإصلاحى فحسب، بل إن حل هذه المشكلة قد يعنى فى بعض الأحيان ترفا بالنظر إلى إلحاح المشكلة الاقتصادية، فقد ركز خاتمى جل جهده خلال ولايته الأولى على السياسة، وفى المقابل تم تجاهل البعد الاقتصادى إلى حد

كبير، حيث ارتفع معدل البطالة من ١١,٧٪ عام ١٩٩٧ إلى ٦١,٧٪ عام ٢٠٠٠، ووصل متوسط معدل التضخم خلال ولاية خاتمي الأولى إلى ٥,٧١٪ في مقابل متوسط نمو اقتصادي بلغ ٥,٣١٪. أما عن حجم الديون الخارجية فإنه يزيد عن ٤١ مليار دولار.

هذه الأزمة على الصعيد الاقتصادي لابد أن تدفع خاتمي خلال ولايته الثانية إلى محاولة إنعاش الاقتصاد الوطني من جديد حتى تقدم حكومته شيئا في هذا الإطار في ظل إخفاق أو تعثر مشروعها السياسي الإصلاحي.

أما على الصعيد السياسي، فإن أهم ما أفرزته نتائج انتخابات الرئاسة يؤكد على حقيقتين هامتين:

الأولى، إن الاستقطاب السياسي داخل المجتمع الإيراني أصبح أمرا حقيقيا بين تياري الثورة الإيرانية؛ وهما التيار المحافظ الأكثر ميلا وتمسكا بثوابت النظام لا سيما مبدأ الولي الفقيه التي يمثلها مرشد الجمهورية، والتيار الإصلاحي الذي يعول على الشعب كمصدر للسلطات والمرجعية الأساسية، ومن ثم إعطاء الأولوية للمؤسسات المنتخبة وتفعيل دورها التشريعي والرقابي وإجراء الإصلاحات اللازمة والتي يأملها الشعب الإيراني. وثمة عوامل عديدة ترجح استمرار الصراع بين التيارين لعل أهمها؛ أن لكليهما قاعدة اجتماعية متميزة عن الأخر، فالمعتدلون يعتمدون على الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة. أما المحافظون فيعتمدون على البرجوازية المدنية والتي يمثل البازار أهم طوائفها، ولكل منهما آليات ووسائل قوة، فالمعتدلون يسيطرون على البرلمان ولديهم قاعدة التأييد العريضة في الشارع، أما المحافظون فيسيطرون على أهم المؤسسات الحيوية في البلاد.

الثانية، إن حسم اتجاه الإصلاح من ناحية، ومستقبل الأداء السياسي في إيران على مدى السنوات الأربع القادمة التي سوف يقضيها الرئيس محمد خاتمي في الحكم من ناحية أخرى، يتوقفان على مستقبل العلاقة بين المرشد السيد على خامنئي والرئيس السيد محمد خاتمي وعلى خيارات كل منهما، وهنا تبدو مشاهد عدة منها:

أ. في حالة قيام السيد خامنئي بدعم مواقف غلاة المتطرفين من المحافظين، فإن ذلك سيؤدي إلى تصعيد المواجهة مع الرئيس وبرنامجه الإصلاحي. أما في حالة ما إذا أبدى خامنئي اهتماما أكبر بالتجاوب مع النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات، فإنه سوف يكون أميل إلى دعم الرئيس وبرنامجه استجابة للإرادة الشعبية.

ب ـ في حالة استمرار حرص الرئيس خاتمي على أن يحظى بقبول السيد خامنئي لسياساته، فإنه سيقبل بالإعاقة التي قد تحدث لبرنامجه الإصلاحي من جانب المرشد والمؤسسات التابعة له ومجمل المتطرفين من التيار المحافظ، في حين أن الرسالة التي بعث بها الشعب إليه عبر صناديق الاقتراع كانت تدعو للتحمس في الدفاع عن برنامج الإصلاح ومواجهة القوى المعوقة، وأن يكون أكثر استعدادا للاحتماء بالشعب أمام السلطات المطلقة للمرشد. وفي هذه الحالة سيحدث جمود للمشروع الإصلاحي كله، وقد يفقد الشعب الثقة في فكرة الإصلاح ذاتها تحت مظلة النظام القائم.

ج ـ أما في حالة إذا كان الرئيس خاتمي أميل إلى الوصول إلى حل وسط مع المرشد بحيث يستميله إلى دعم برنامج الإصلاحات بما يتجاوب مع توجهات المعتدلين من التيارين المحافظ والإصلاحي باتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن دون تراجع عن التنمية السياسية وبالذات إرساء حكم القانون، فقد يحدث نوع من التراكم الإيجابي في المجالين الاقتصادي والاجتماعي في مدى زمني معقول، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الإصلاح في المجال السياسي أمرا مقبولا وإن بتدرج.

وفي كل مشهد من هذه المشاهد، يجب الأخذ في الاعتبار وجود تحديات حقيقية تواجه الحركة الإصلاحية لعل أهمها مشكلة الضعف المؤسسي، وأن كثيرا من النافذين في مؤسسات النظام لا يعتقدون بإمكانية حدوث إصلاح حقيقي تحت مظلة النظام الإسلامي، وأن أي خطوة إصلاحية ستقود في النهاية الى تغيير أسس النظام الإسلامي نفسه.

والواقع، أن طبيعة التشكيلة التي ألف بها خاتمي حكومته سوف تؤدي إلى استمرار معادلة صراع القوى على الساحة

السياسية. بمعنى آخر، فإن حالة الشد والجذب سوف تظل مستمرة بين المحافظين والمعتدلين، كما كان الحال فى الولاية الأولى لخاتمى التى ستكون ولايته الثانية غالباً نسخة مكررة منها، فقد اختار خاتمى أن يبقى معدل الصراع على ما هو عليه، وألا يصعد المواجهة مع المحافظين فى سبيل تسريع عملية الإصلاح، وهذا يتفق مع نهج خاتمى المعتدل من ناحية، وإدراكه أن ثمة قيودا على حركته، من ناحية أخرى.

ولاشك أن هذا النهج لم ينل رضاء المتشددين فى التيار الإصلاحى، ومن ثم يبدو هذا التيار عرضة لعامل الانقسام. أما على صعيد التيار المحافظ، فمن المؤكد أن غلاة المتشددين فيه سوف يقفون بالمرصاد لحكومة خاتمى، ولكن المرجح أن يلتحق المعتدلون فى هذا التيار بأقرانهم فى التيار الإصلاحى ليتشكل تيار الوسط الجديد الذى يكون قاعدة الاعتدال وإصلاح النظام السياسى، وعلى يمين هذا التيار يكون غلاة المحافظين، وعلى يساره يقبع غلاة الراديكاليين. وتدفع تطورات الأمور على الساحة السياسية نحو بلورة تيار الوسط المشار إليه، حيث ثمة توافق إلى حد كبير فى الرؤية بين مؤسسة الرئاسة والمرشد، ومجلس تشخيص مصلحة النظام، على منهج الاعتدال والإصلاح المتدرج، وهذا التوافق بحكم ثقل شخوص ممثليه هو الضمان لتطوير الأمور نحو تطوير النظام وضمان عدم تصلبه، لكن دون خروج على قواعده الأساسية.

وتثير هذه التطورات تساؤلات عن مستقبل هوية النظام السياسى الإيرانى نفسه فيما يخص جزئية علاقة الدين بالسياسة. والواقع، إن هناك العديد من التحليلات التى حاولت التكهن بهذا المستقبل، وكان أقربها إلى الدقة الإتجاه الذى ذهب إلى القول بأن الثورة الإيرانية قامت منذ البداية على شرعية مزدوجة: دينية وسياسية تجسدت فى الإمام الخومينى، لكن التطورات المختلفة منذ رحيل الخومينى قد أكدت على أن المجال السياسى هو الذى يسيطر ليس على الثورة فحسب ولكن على رجال الدين أيضا، وهذا التسييس هو الذى دفع الآن بشكل من أشكال العلمانية وينسف الأساس التقليدى لقوة رجال الدين، وهكذا تعانى الشرعية الدينية من أزمة كبيرة تقود إلى المزيد من تفوق السياسة على الدين، والأوجه المختلفة لهذه الأزمة تتكثف عند نقطة الولى الفقيه، وهذا التحليل على الرغم من وجاهته، إلا أنه يتغافل عن الكثير من حقائق الأمور فى الصراع بين قطبى الساحة الإيرانية: المعتدلون والمحافظون، حيث أن هذا الصراع ينطلق من نفوس مشبعة بالدين ليدخل فى دائرة السياسة.

ويشير ما سبق إلى أن نقطة الفصل فى معضلة الولى الفقيه ستكون مطروحة لنقاش سياسى لا دينى. وفى أحسن الأحوال قد تناقش من خلال منظور يجمع بين الدين والسياسة، ولاشك أن التأمل لحصاد ولاية خاتمى الأولى يمكن أن يكتشف بسهولة علاقة التواصل بين المشروع الإصلاحى من ناحية وبين هذا المشروع وإرادة الشعب من ناحية أخرى.

ثانياً: التفاعلات الإيرانية-العربية

ولّدت التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الإيرانية فى عهد الرئيس الإيرانى السيد محمد خاتمى القائمة على مبدأ نزع التوتر وتطوير العلاقات مع الدول المجاورة، كما ولدت الزيارات المتبادلة لكبار المسؤولين الإيرانيين والعرب، وخاصة زيارة الرئيس خاتمى لعدد من العواصم العربية (دمشق والرياض والدوحة) قدرا كبيرا من التفاؤل بإمكانية حدوث تطورات إيجابية فى العلاقات الإيرانية - العربية، لكن كانت هناك بعض الاختلافات حول طبيعة تلك التطورات الإيجابية المحتملة، كما أن هناك حقيقتين تحكمان العلاقات الإيرانية - العربية، هما: **الأولى**، أن واقع السياسة العربية لا يسمح بالحديث عن علاقة عربية مع دول الجوار، بل يفرض وجود مجموعة علاقات وسياسات عربية متنوعة مع هذه الدول. و **الثانية**، أن إيران تفضل ألا تتعامل مع العرب كمجموعة أو كتكتل، بل تفضل أن تتعامل مع دول عربية منفردة، لأن ذلك يتيح لها قدرا من التفوق أحيانا وقدرا من الندية فى أحيان أخرى. كما أنها ترفض بشدة أى محاولة لـ "تعريب" أى خلاف أو نزاع يحدث بينها وبين أى دولة عربية، وتعتبر أى

مساندة من جانب دولة عربية لدولة عربية أخرى فى نزاعها مع إيران موقفا عدائيا .

ويمكن تقسيم التفاعلات الإيرانية - العربية عام ٢٠٠١ إلى ثلاثة محاور هى: محور العلاقات الإيرانية - الخليجية، ومحور الصراع العربى - الإسرائيلى، وأخيرا محور العلاقات الثنائية مع بعض الدول العربية.

١. محور العلاقات الإيرانية ـ الخليجية

تشمل العلاقات الإيرانية / الخليجية العلاقات مع طرفى هذه العلاقة أى مجلس التعاون الخليجى والعراق، باعتبارهما الطرفين الشريكين لإيران فى النظام الإقليمى الخليجى. وفيما يلى إشارة لكل جانب .

أ ـ التفاعل مع دول مجلس التعاون : شهد عام ٢٠٠١ محاولات متبادلة لإعادة بناء وترسيخ الثقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجى، ولكن دون نية لطرق أبواب القضايا الخلافية الصعبة مثل قضية الجزر، وقضية الوجود الأجنبى فى الخليج وعلاقته بمستقبل الأمن الإقليمى، إضافة إلى الموقف من مستقبل العراق ودوره الإقليمى، الأمر الذى يجعل هذه الثقة التى يتم بناؤها محصورة فى إطارها النظرى دون إطار عملى حقيقى، يقود إلى تأسيس هياكل ومؤسسات تعاون جماعى خليجى بما فيها مؤسسات الأمن الجماعى والتكامل الاقتصادى. ولكن يمكن استثناء العلاقات الإيرانية - السعودية جزئيا من هذا القصور حيث بدأ البلدان مرحلة جديدة من العلاقات بالتوقيع على الاتفاقية الأمنية المشتركة فى طهران فى ١٦ أبريل، والحفاظ على استمرار اجتماعات اللجنة المشتركة الإيرانية- السعودية. وسوف يتم التعرض تفصيلا لمضمون هذه الاتفاقية وانعكاساتها فى القسم المتعلق بالسياسة الدفاعية الإيرانية.

هذه التطورات الإيجابية فى العلاقات الإيرانية - السعودية أظهرت نتائج مهمة على صعيد عملية بناء الثقة بين البلدين من ناحية، وبين إيران والدول الأخرى أعضاء مجلس التعاون بما فيها الإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى. فعلى مستوى العلاقات الثنائية الإيرانية ـ السعودية، أعلنت السعودية وعلى لسان وزير تجارتها أسامة بن جعفر فقيه مدى ما تحقق من تقدم فى عملية بناء الثقة هذه عندما أعلن فى ختام الاجتماع الرابع للجنة المشتركة الإيرانية - السعودية فى طهران ٧ فبراير ٢٠٠٢ أن "التهديدات الأمريكية لإيران لا تعكر العلاقات بين إيران والسعودية بل تعززها" .

أما على مستوى العلاقات بين إيران والدول الأخرى فى مجلس التعاون، فقد أكدت الكويت وإيران عزمهما على توقيع اتفاق مياه بكلفة ملياري دولار، أما الإمارات فكانت هى الأخرى حريصة على تطوير العلاقات مع إيران سواء على المستوى الدبلوماسى أو الاقتصادى، مع حرص شديد على رفض أى تجاوزات إيرانية بخصوص الجزر الثلاث، وذلك على غرار الاحتجاج شديد اللهجة واستدعاء الخارجية الإماراتية للسفير الإيرانى فى أبو ظبى، ورفض قيام ١٧ عضوا من لجنة الأمن القومى والسياسة الخارجية بمجلس الشورى الإيرانى بزيارة إلى جزر الإمارات، ورفض إقامة مشاريع لتوطين إيرانيين فى هذه الجزر. وأعقبت الإمارات هذا الموقف الحاسم بزيارة ودية قام بها وفد عالى المستوى برئاسة الشيخ حمدان بن زايد وزير الدولة للشؤون الخارجية إلى طهران لتهنئة الرئيس خاتمى بإعادة انتخابه.

وقد حرص الرئيس الإيرانى خلال لقائه بوفد الإمارات برئاسة حمدان بن زايد على تأكيد رغبة بلاده فى فتح صفحة جديدة فى العلاقات مع الإمارات، موضحا أن الحوار بين البلدين "سيؤدى إلى تقاربهما"، فى حين تسلم الرئيس الإيرانى رسالة بعث بها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات أكد فيها بدوره أن "الوقت قد حان لبناء تعاون مثمر بين البلدين يستند إلى المساواة والاحترام المتبادل وحسن الجوار".

وقد ردت إيران على زيارة حمدان بن زايد بإيفاد محمد على أبطحى مستشار الرئيس الإيرانى بزيارة الإمارات، أتبعه زيارة

وفد برلماني إيراني لأبوظبي وعقد أول اجتماع برلماني ثنائي منذ فترة طويلة مع رئيس المجلس الوطني الاتحادي للإمارات، الذي أكد على أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه البرلمانيون في ايجاد حل سلمي لقضية الجزر، سواء من خلال الجلوس إلى طاولة المفاوضات وفق جدول زمني لإيجاد حل يرضي الطرفين أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية، مستثمرين بذلك المناخ الإيجابي الذي يسود العلاقات الإيرانية - الخليجية خصوصا، والعلاقات الإيرانية - العربية عموما.

مثل هذه الزيارات تفتح، بلا شك، مجالا أرحب للتفاهم، إلا أن قضية الجزر مازالت تمثل إشكالية كبيرة في الطموح إلى مزيد من إجراءات بناء الثقة بين إيران ودول الخليج وبالذات مع الإمارات، في وقت يعبر فيه قطاع واسع من النخبة الإيرانية، سواء كانوا من الإصلاحيين الليبراليين أو الإسلاميين المتشددين، عن موقف متشدد بخصوص الجزر، ويدفعهم هذا التطرف إلى تجاوزات في التحليل بخصوص العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون ونظرة إيران إلى هذه الدول والنظم الحاكمة فيها، وهي نظرة "استعلائية" لا تعكس أن المطلوب تأكيده هو روح الاحترام المتبادل والثقة والشفافية في العلاقات. ومازال الإيرانيون رافضين لأي مفاوضات حول مسألة احتلال الجزر الثلاث، ولا يعترفون إلا بـ "سوء تفاهم" حول اتفاقية عام ١٩٧١ الخاصة بجزيرة أبو موسى وحدها دون أي تعرض لجزيرتي طنب الكبرى والصغرى.

ويبقى السؤال: إلى أي درجة يمكن أن تقبل إيران التمسك بهذا الموقف إذا وجدت أنه عقبة في طريق تطوير علاقات أمن جماعي وتكامل إقليمي خليجي ؟ وإلى أي درجة يمكن أن تتمسك دول مجلس التعاون بالجزر كشرط لتحقيق هذا التعاون؟.

حتى الآن مازالت إيران تراهن بأن يؤدي مزيد من التقارب مع دول المجلس وبالذات مع السعودية إلى تجميد مسألة الجزر أملا في تجاوزها كعقبة في طريق تطوير العلاقات. كما أن دول المجلس مازالت تراهن على أن يؤدي مزيد من علاقات الاعتماد المتبادل والتعاون إلى إقناع إيران بحل مشكلة الجزر مع الإمارات. ومازال كل من الطرفين يأمل في رهانه، لكن التطورات الإقليمية الخليجية المتوقعة حتما ستفرض رهانات أخرى.

ب. التفاعل مع العراق : اختلفت التفاعلات الإيرانية مع العراق في الأشهر الأولى من العام عن الأشهر الأخيرة منه بدرجة ملحوظة، ويبدو أن هذا الاختلاف يرجع إلى تأثير تداعيات الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب"، حيث أدت التهديدات الأمريكية لإيران والعراق إلى التقارب بينهما. وقد تبادل الجانبان الإيراني والعراقي الاتهامات عند كل عملية تخريبية تحدث في أي من البلدين، أو عند أي هجوم تنفذه تلك المنظمات والحركات المعارضة. فالانفجارات التي وقعت في شمال طهران بالقرب من أحد مقرات الحرس الثوري يوم ٧ يناير، دفعت إيران إلى اتهام العراق بخرق الهدنة معها التي تم الاتفاق عليها عند لقاء الرئيس خاتمي مع طه يسين رمضان نائب الرئيس العراقي في كاراكاس على هامش قمة الدول المصدرة للنفط في أواخر عام ٢٠٠٠. وكان قد تبع هذا الاتفاق قرار مشترك بعدم تقوية البرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة من قبل منظمة "مجاهدين خلق" الإيرانية الموجودة في العراق، و"المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق" المعارض، والموجودة قيادته في إيران.

هذه التفجيرات التي أعلنت منظمة مجاهدين خلق مسئوليتها عنها دفعت وزير الدفاع الإيراني علي شمخاني إلى أن يصرح بأنه لا يمكن الاعتماد على تعهدات النظام العراقي ولابد من مواصلة سياسته اليقظة، ورفع الاستعدادات الدفاعية والأمنية على الحدود الغربية. الأمر نفسه تكرر على لسان العراقيين عندما اتهم ناطق رسمي عراقي إيران بمواصلة انتهاك وقف إطلاق النار في حرب الخليج الأولى، الموقع بين البلدين. و سلم القائم بالأعمال المؤقت للعراق لدى الأمم المتحدة رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة في ٢٠٠١/١٢/٣٠ تضمنت شكوى ضد إيران وجدولاً مفصلاً بما أسماه بـ"انتهاكات إيران لقرار وقف إطلاق النار".

وكان العراق قد حمل إيران مسئولية قتل ١٩ عراقياً وجرح ما لا يقل عن ١١٩ في هجمات على العراق منذ مطلع عام ٢٠٠٠.

وجاء هذا الاتهام فى أعقاب الانفجار الذى وقع فى بغداد يوم ٢٠٠١/٩/٥، وأسفر عن مقتل ٩ عراقيين، واتهم فيه متحدث رسمى عراقى إيران بالوقوف وراء هذه العملية، ولكن إيران رفضت على لسان مسئول بوزارة الخارجية هذا الاتهام مؤكداً أن "الجمهورية الإسلامية بوصفها دولة تكبدت خسائر بشرية ومادية فادحة عبر هذه الأساليب اللاإنسانية تعارض تماماً مثل هذه النشاطات".

مثل هذه الاتهامات المتبادلة لم تمنع اجتماعات اللجان الفنية المشتركة لشؤون الأسرى والمفقودين والنازحين من تحقيق نتائج مثمره على غرار ما حدث فى أعقاب اجتماعاتها فى الأسبوع الأخير من ديسمبر ٢٠٠١، حيث تم فى مجمع المنذرية الحدودى بمحافظة ديالى العراقية وصول دفعة من أسرى الحرب العراقيين الـ ٦٩٧ الذين وعدت إيران بالإفراج عنهم. وفى الوقت ذاته أكد ناطق باسم وزارة الخارجية فى بغداد ٢٠٠٢/١/٢٢ أن الجانبين العراقى والإيرانى سيتبادلان لاحقاً رفات ١١٨٣ أسيراً عراقياً قضوا فى معسكرات الأسر الإيرانية مقابل رفات ٥٧٤ أسيراً إيرانياً توفوا فى الأسر.

هذا التذبذب والتردد فى العلاقات بين إيران والعراق يعكس حقيقة ضبابية الرؤى الإيرانية للعراق، ويعكس عمق الأزمة التى يمثلها العراق فى إقليم الخليج. هذه الحالة المتذبذبة والمترددة للعلاقات ربما تكون مرشحة لحدوث تطورات إيجابية فى المستقبل على ضوء نتائج زيارة ناجى صبرى الحديثى وزير الخارجية العراقى لطهران. والتى شهدت تصريحات متبادلة حول وجود فرص كبيرة لتطوير العلاقات الثنائية والإلتزام المشترك بمنع هجمات المعارضين انطلاقا من أراضى الطرف الآخر.

مع ذلك يبدو هذا التفاؤل له حدوده وضوابطه، وهنا تلعب الضوابط الإقليمية والدولية، ناهيك عن الضوابط الداخلية، دوراً أساسياً فى تحجيم هذه التوجهات العراقية والإيرانية الجديدة. وأحد الأمثلة على تأثير هذه الضوابط، تراجع إيران عن اتفاق استئناف الرحلات الجوية بين طهران وبغداد لنقل الحجاج الإيرانيين الراغبين بزيارة العتبات المقدسة فى العراق. وتم تبرير ذلك بعدم ترحيب الأمم المتحدة بمثل هذا الأمر.

٢- محور الصراع العربى - الإسرائيلى

احتلت القضية الفلسطينية منذ الثورة الإسلامية مكانة خاصة فى السياسة الخارجية الإيرانية على مستوى منظومة القيم الأيديولوجية وعلى مستوى السياسات والأدوات المستخدمة للتعامل معها. وظلت القضية الفلسطينية أقل القضايا الخارجية تأثرا بغلبة منطق الدولة على كثير من القرارات الخارجية وأكثرها ثباتاً فى معالم الرؤية الإيرانية تجاهها والمنهج الأسلم لحلها. إذ استمرت إيران فى عدم الثقة فى النهج السلمى وقدرة الاتفاقات المبرمة على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين أصحاب الحق، مع تفضيل أسلوب المواجهة العسكرية، وكانت المساندة الإيرانية لحزب الله فى لبنان أبرز دليل على ذلك.

وجاء نجاح حزب الله فى فرض الانسحاب الإسرائيلى من جنوب لبنان، فى الوقت الذى تدهورت فيه عملية التسوية، وتفجير الانتفاضة الثانية التى عرفت باسم "انتفاضة الأقصى المباركة"، ليزيد من نبرة الثقة فى الخطاب الرسمى الإيرانى، معلناً فى أكثر من موضع صواب وحكمة موقف الجمهورية الإسلامية الإيرانية من الصراع العربى / الإسرائيلى.

وقد كان التفاعل الإيرانى من الشأن الفلسطينى مكثفاً طوال ٢٠٠١ والذى شهد وصول شارون إلى الحكم، واستمرارية انتفاضة الأقصى، ووصول الانحياز الأمريكى للسياسات العدوانية الإسرائيلية إلى ذروته، خصوصاً بعد هجمات ١١ سبتمبر. ويمكن تقسيم التعامل الإيرانى مع الصراع العربى - الإسرائيلى فى ثلاث قضايا هى: الانتفاضة، والعلاقة مع السلطة الفلسطينية، والموقف من الهجمة الأمريكية ضد حزب الله اللبنانى.

أ- الموقف من الانتفاضة: يمكن التمييز بين موقفين إيرانيين من الصراع العربى - الإسرائيلى بصفة عامة، الأول أيديولوجى يعبر عنه القائد المرشد السيد على خامنئى ويشاركه التيار المحافظ المتشدد. والثانى دبلوماسى تطرحه الحكومة ممثلة فى

الرئيس خاتمى ووزير الخارجية كمال خرازى، ووزارة الخارجية عموماً، ويقترب هذا الموقف من مواقف التيار الإصلاحى ويمزج بين التمسك بجوهر الموقف الأيديولوجى الإسلامى للصراع العربى الإسرائيلى، والحرص على التفاعل الإيجابى مع تطورات هذا الصراع، ومواقف الأطراف الإقليمية خاصة الدول العربية والدولية ممثلة فى الأمم المتحدة والولايات المتحدة وأوروبا.

فإذا كان السيد على خامنئى لا يكف عن التأكيد بأن النظام الصهيونى لإسرائيل هو المصدر الرئيسى للأزمة فى الشرق الأوسط، ولذا لابد من إزالة دولة إسرائيل لأن الهدف من إنشائها هو زرع الخلاف والفتنة بين المسلمين، فإن الرئيس خاتمى قدم رؤية تتوافق فى الجوهر وتختلف فى الشكل مع هذا الطرح، جاء إعلان هذه الرؤية فى خطابه أمام قمة منظمة المؤتمر الإسلامى فى الدوحة (١٢نوفمبر ٢٠٠٠)، وتدور هذه الرؤية حول مفهوم الدولة الفلسطينية متعددة الأديان التى كانت قائمة قبل عام ١٩٤٨، وعودة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى فلسطين، واستفتاء ديمقراطى للسكان الأصليين، سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أو يهود لتقرير الشكل المستقبلى للحكم. ويتلخص الهدف هنا فى إنشاء دولة ديمقراطية على كل أرض فلسطين التاريخية وتكون عاصمتها القدس، وعلى الدولة الفلسطينية المستقلة أن تحدد من يعيش فيها.

ويعنى قيام مثل هذه الدولة تصفيه المشروع الصهيونى، وإنهاء الوجود الفعلى لدولة إسرائيل، أى أنه يتفق مع هدف خامنئى لكنه يطرح فكرة "الإنهاء الديمقراطى" بدلا من "الإنهاء القسرى". وقد التقى هذان الموقفان الأيديولوجى والسياسى أو الدبلوماسى معاً فى إعلان الدعم والتأييد المطلق لانتفاضة الأقصى المباركة، باعتبارها على حد قول السيد خامنئى "السبيل الوحيد لتحرير الشعب الفلسطينى".

استمر هذا الموقف طيلة عام ٢٠٠١، وعبرت عنه إيران بعقد ندوتين عالميتين لدعم الانتفاضة فى منتصف عام ٢٠٠١ وفى ٢٩ يناير ٢٠٠٢. كما أن الاحتفال السنوى بيوم القدس فى ١٤ ديسمبر ٢٠٠١ كان فرصة مثالية لتجديد الموقف الإيرانى المساند للانتفاضة. وأمام المؤتمر الإسلامى لدعم الانتفاضة (٢٩/١٠/٢٠٠١) طالب الرئيس خاتمى الأمم المتحدة بتشكيل "محكمة لمحاكمة المسئولين الإسرائيليين للجرائم التى ارتكبوها حيال الشعب الفلسطينى"، وندد مطولاً بما أسماه "إرهاب دولة إسرائيل"، واعتبر أن الانتفاضة هى "لغة شعب يقع ضحية العنف والإرهاب، وعلى هذا أساس يجب أن تكون موضع إعجاب".

ب - العلاقة مع السلطة الفلسطينية : تراجعت العلاقات الإيرانية مع السلطة الفلسطينية فى النصف الثانى من العام بعد فترة هدوء، وفى ظل طموح من جانب السلطة الفلسطينية لتحسين هذه العلاقات. ويعود التراجع إلى اتهامات السلطة الفلسطينية لإيران بتشجيع منظمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية (حماس والجهاد) بخرق الهدنة (المؤقتة) التى كانت قد وافقت عليها السلطة مع إسرائيل بحضور المبعوث الأمريكى الجنرال انطونى زينى فى شهر يوليه، الأمر الذى وضع السلطة فى موقف حرج وشجع شارون على الاستمرار فى حربه التدميرية ضد الشعب الفلسطينى. وقد اعتبر المسئولون الفلسطينيون أن مثل هذه التدخلات الإيرانية تهدف إلى تقويض السلطة الوطنية ، وأنها تزيد من معاناة الفلسطينيين. فى حين نفت إيران هذه التدخلات واعتبرت الاتهامات الفلسطينية غير صحيحة. وزاد التوتر بين السلطة وإيران فى أعقاب حادثة السفينة كارين إيه المحملة بالأسلحة التى صادرتها إسرائيل فى عرض البحر فى الأسبوع الأخير من ديسمبر، والتى اعتبرها شارون دليلا على وجود علاقة بين إيران "الداعمة للإرهاب والسلطة الفلسطينية" فى حين نفت السلطة علاقتها بهذه السفينة أو بإيران.

وإذا كانت إيران قد نفت أى علاقة لها بالسفينة واعتبرتها "محاولة جديدة من إسرائيل لربط اسم إيران بالإرهاب، فإنها حذرت على لسان وزير دفاعها على شمخانى من أى تفكير فى الاعتداء على إيران لأن العواقب ستكون وخيمة "وفوق ما يتصور قادة إسرائيل".

مثل هذا التصريح، وتلك الاتهامات، جعلت إيران فاعلاً أساسياً، وإن بطريق غير مباشر، فى التطورات المحتملة للصراع

العربى - الإسرائيلى، الأمر الذى يضع الدور الإقليمى الشرق الأوسطى لإيران فى دائرة واسعة، ظلت تتطلع إليه منذ سنوات طويلة. بيد انه من جانب آخر فإن هذه الدور المتنامى يطرح على مؤسسات صنع القرار التفكير جديا فى الأعباء الاستراتيجية وتبعاته، وشروط نجاحه، وأنماط التحالفات الأكثر تحقيقاً وتفصيلاً لهذا الدور.

ج- **العلاقة مع حزب الله والدولة اللبنانية :** فى أعقاب الانتصارات التى حققها حزب الله للبنان والعرب ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى ونجاحه فى فرض انسحاب القوات الإسرائيلية من الجنوب اللبنانى فرضت أسئلة عدة نفسها على حزب الله ومؤسسات الحكم فى لبنان حول مستقبل هذا الحزب، هل سيتحول إلى حزب سياسى أم سيبقى قوة مقاومة وطنية، وضد من، بعد أن أنهت إسرائيل انسحابها من الجنوب؟. الأسئلة نفسها طرحت على القوتين الإقليميتين الداعمتين لحزب الله: إيران وسوريا ولكن بصيغة أخرى هى أى مستقبل للعلاقة بين كل من إيران وسوريا مع حزب الله، وأى توصيف يمكن إطلاقه على هذه العلاقة هل هى تدخل فى الشئون الداخلية اللبنانية أم ماذا؟.

هذه الأسئلة كلها وجدت إجابة محددة وصريحة، هى أن حزب الله سيبقى قوة مقاومة وطنية فى الجنوب إلى أن تنهى إسرائيل احتلالها لمزارع شبعا، وتفرج عن كل المعتقلين والسجناء اللبنانيين. وأكدت إيران من جانبها وقوفها بجانب الحزب، وحرصت فى الوقت ذاته على تأكيد استقلاليته، عندما رفضت مساعى فرنسية وأسبانية لتقوم بالضغط على الحزب للإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأربعة الذين فى حوزته، كما رفضت إيران اتهامات الأمم المتحدة لحزب الله بخرق القرار ٤٢٥، مؤكدة أن إسرائيل هى التى تنتهك هذا القرار باستمرارها فى احتلال مزارع شبعا. وأكدت إيران مرارا على لسان رئيس الجمهورية ووزير الخارجية أن إيران ليس لها سلطة على حزب الله، وأنه حزب لبنانى خالص نابع من الإرادة اللبنانية، وأن أى محاولة لإلصاقه بأى دولة غير لبنان هو انحراف عن الواقع، لكنها استمرت فى دعمه بنفس أشكال الدعم التى اعتادت عليها.

وكانت الأسابيع القليلة التى فصلت بين أحداث ١١ سبتمبر فى أمريكا وإعلان واشنطن قائمة المنظمات المتهمة بالإرهاب فى الأسبوع الأخير من نوفمبر، ومنها حزب الله، أسابيع صعبة فى العلاقات الأمريكية - الإيرانية، وبالذات على صانع القرار الإيرانى، فى وقت ترددت فيه أنباء إستخباراتية روجت لما أسمته بـ"صفقة العصر بين الولايات المتحدة وإيران"، تعطى فيها واشنطن لطهران دور الشريك فى الخليج ووسط آسيا والقوقاز، مقابل انخراط طهران كشريك لواشنطن فى الحرب ضد الإرهاب بما فيها إسقاط حكم الرئيس صدام حسين ونزع حمايتها لحزب الله فى لبنان. وتضمنت روايات الصفقة المذكورة إغراء أمريكيا لإيران بـ"حصة" فى تركيبة الحكم الجديد فى العراق بعد إسقاط حكم الرئيس صدام حسين.

اتضح سريعا أن هذه الأنباء مجرد بالونات اختبار سياسية، بعد تأكيد إيران رفضها القاطع للمبدأ الجديد فى السياسة الخارجية الأمريكية الذى أراد الرئيس جورج دبليو بوش أن يفرضه على دول العالم والذى يضع الدول بين أحد خيارين: إما مع أمريكا وإما مع الإرهاب، كما رفضت إيران التضحية بحزب الله، أو ممارسة أى ضغوط عليه.

وبالرغم من الضغوط الكبيرة التى مارستها الولايات المتحدة على لبنان لاعتبار حزب الله منظمة إرهابية، فقد تمسكت الدولة اللبنانية بموقفها القائل أن الحزب هو مقاومة مشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد مثلت هذه الاتهامات والضغوط الأمريكية على حزب الله والدولة اللبنانية تحدياً كبيراً أمام إيران، واختباراً لجدية دعمها للحزب والدفاع عنه، واختارت إيران أن تواصل دورها، فأرسلت محمد صدر نائب وزير الخارجية الإيرانى إلى بيروت ٢٧ ديسمبر، وهناك التقى بالرئيس اللبنانى إميل لحود ونقل له رسالة خطية من الرئيس الإيرانى خاتمى. وأعلن الصدر دعم إيران للبنان ولحزب الله فى مواجهة الضغوط الأمريكية، وأوضح بعد اللقاء أنه استعرض مع الرئيس لحود العلاقات الثنائية والمستجدات على الساحتين اللبنانية والفلسطينية. ومؤكدا أن رؤية إيران "أن حزب الله وجد لإزالة الاحتلال، ومتى استمر هذا الاحتلال وكان للبنان أراضى محتلة فإن من حق لبنان ممارسة حقه فى المقاومة"، كما هاجم مهدى كروبى رئيس مجلس الشورى الإيرانى

(البرلمان) القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية وقال "تعودنا على إصدار مثل هذه القوائم، ونادرا ما نرى دولة تأخذها مأخذ أكبر أو تعيرها أى اهتمام"، وأكد على أن "نشاط حزب الله والجماعات الفلسطينية هو فى إطار الدفاع المشروع، وكل انتصاراته فى السنوات الأخيرة كانت مفخرة لجميع المسلمين والعرب".

٣- محور العلاقات الثنائية

منذ وصول الرئيس خاتمى إلى الحكم فى أغسطس ١٩٩٧ وإيران تؤكد التزامها بمبدأ نزع التوتر وتطوير العلاقات مع كل دول العالم وفى مقدمتها الدول الإسلامية وعلى الأخص الدول العربية المجاورة. ويعد تنامى العلاقات مع دول مجلس التعاون، وبالذات مع السعودية، والعلاقات الخاصة جدا مع سوريا، والالتزامات الإيرانية نحو لبنان والقضية الفلسطينية، تعد كلها شواهد على صدق هذا الالتزام.

ولقد ظلت العلاقات الإيرانية مع مصر محور اهتمام السلطات الإيرانية، من حيث عودة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع مصر فى أقرب وقت، والعمل على تطويرها، باعتبار أن مصر - كما جاء على لسان الرئيس خاتمى فى الأول من سبتمبر- تعتبر مع إيران "جناحين للحضارة الإسلامية، ومؤكدا أن مصر "تتمتع بمكانة خاصة بالنسبة للإسلام والبلدان الإسلامية، وأن الشعب المصرى له دور كبير فى الحضارة الإسلامية".

وشهد عام ٢٠٠١ نشاطا دبلوماسيا وثقافيا واقتصاديا مكثفا بين إيران ومصر. فقد زار كمال خرازى وزير الخارجية الإيرانى القاهرة مرتين؛ الأولى لحضور قمة دول مجموعة الـ١٥، والثانية فى أعقاب هجمات سبتمبر مبعوثا من الرئيس الإيرانى لنقل رسالة إلى الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك للتنسيق فى المواقف، وبالذات اقتراح عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة لبحث موضوع الإرهاب ووضع تعريف محدد له. كما زار القاهرة فى يوليو ٢٠٠١ السيد صادق خرازى نائب وزير الخارجية على رأس وفد عال المستوى لحضور الندوة الثانية للعلاقات المصرية - الإيرانية بين مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ومعهد الدراسات السياسية والدولية التابع لوزارة الخارجية الإيرانية.

وكان الوزير كمال خرازى قد أكد أن بلاده تشعر بارتياح لمستوى التقارب الثنائى مع مصر، وعزا ذلك إلى اتفاق وجهات النظر حول تطورات القضية الفلسطينية، موضحا أن العلاقات بين البلدين شهدت تطورا ملحوظا وإيجابيا كميا ونوعيا مما يعزز الأمل فى إمكانية رفع العوائق التى تحول دون إعادة العلاقات الدبلوماسية إلى المستوى المنطقى والمتناسب مع إمكانات البلدين.

وتعتبر العلاقات المصرية- الإيرانية، نموذجا لمدى التأثر بالمحددات الداخلية والإقليمية والدولية. فمصر لها موقفها من هذه العلاقات، وهو موقف تمتد جذوره إلى تقييم القاهرة للأوضاع السياسية الداخلية فى إيران، والانقسام بين صانعى قرار السياسة الخارجية إلى إصلاحيين ومحافظين، وهو ما أوضحه أحمد ماهر وزير الخارجية المصرى بقوله "أن باب مصر مفتوح لتحسين العلاقات مع إيران، وأن الأمر حاليا يتوقف على طهران التى كانت تتخذ فى فترات سابقة قرارها بصوتين وليس بصوت واحد، مما عرقل استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين"، ومؤكدا على أن "مسألة تحسين العلاقات بين الطرفين لا تقع على عاتق مصر التى تتبنى مواقف واضحة، وأن الأمر يعتبر مسألة داخلية إيرانية نظرا لتعدد الأصوات فى إيران".

والمتتبع للتطورات الإيجابية فى العلاقات يمكنه أن يربط بينها وبين تحسن العلاقات الإيرانية - السعودية، والتطورات الإيجابية فى العلاقات مع العراق، والنجاحات التى حققها حزب الله فى تحرير الجنوب اللبنانى، وأيضا التقارب فى تقييم هجمات ١١ سبتمبر وأسبابها، والدعوة المشتركة إلى عقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة قضية الإرهاب. ويمكن أيضا ملاحظة أن التردد الذى أعقب هذه التطورات جاء ضمن التعقيدات التى أخذتها قضية محاربة الإرهاب، ووضع أمريكا إيران على قائمة الدول المستهدفة ضمن "محور الشر".

ثالثا : إيران وهجمات ١١ سبتمبر

أدركت إيران. بعد وقوع الهجمات وتأكد النية الأمريكية فى القيام بعمل عسكرى ضد أفغانستان، أنها لابد أن تكون أحد الفاعلين الرئيسيين في أي عمل تقدم عليه الولايات المتحدة لمعاقبة من اتهمتهم بتدبير هذه التفجيرات، وذلك نظرا لموقعها الإستراتيجي حيث أن لها حدودا طويلة تمتد لمسافة ٩٠٠ كم مع أفغانستان، بالإضافة إلي أن لها نفوذا قويا لدى المعارضة الشمالية المعادية لحركة طالبان، وحدودا مشتركة مع الجمهوريات المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق، ناهيك عن أن إقناع واشنطن لطهران بالتعاون معها أمر له أهميته الخاصة نظرا لطبيعة التوجه السياسى للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد تمثل رد الفعل الرسمى الإيرانى تجاه هذه الهجمات فيما يلى :

١. سارع الرئيس خاتمي بإدانة الهجمات بعد ساعات من وقوعها، وكان ذلك لافتاً، على اعتبار أن الولايات المتحدة تضع إيران في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وهو ما كان له رد فعل إيجابي لدى المسئولين الأمريكيين.

٢. بعد أسبوع من الهجمات أعلن المرشد على خامنئى هو الآخر إدانته للحادث، وكان لهذا الإعلان قيمته الكبيرة بالنظر إلى مكانة المرشد فى النظام السياسى الإيراني، ودل فى الوقت نفسه أن إدانة خاتمى لا تعبر عن رؤيته الذاتية وإنما تعبر عن موقف الدولة الإيرانية الرسمى.

٣. ساد الغالبية العظمى من الصحف الإيرانية موقف الإدانة لهذه الهجمات وهو ما دل على وجود رأى عام إيراني ضدها.

٤. بعث عمدة طهران مرتضى الويرى ومحمد عطريان رئيس مجلس الشورى البلدي برسالة مواساة خطية إلى عمدة نيويورك، وذلك في أول اتصال رسمي بين مسئولين في البلدين، ومع الأخذ فى الاعتبار أن القوانين الإيرانية تحرم اتصال المسئولين الإيرانيين بالمسئولين الأمريكيين، فمن المؤكد أن هذه الخطوة قد تمت بمباركة رسمية.

٥. لأول مرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ لا يرفع شعار الموت لأمريكا فى خطبة الجمعة المركزية فى طهران.

٦. سمحت وزارة الداخلية لتيارات سياسية بتنظيم تجمع للتعبير عن مواساة الشعب الأمريكي في أحد ميادين شمال العاصمة طهران.

اتخذت إيران هذا الموقف وهى تعلم أن الأمن القومى الإيراني قد يتعرض لتهديدات جسيمة إذا قامت الولايات المتحدة بمد نفوذها العسكرى إلى حدودها الشرقية والشمالية، أي فى أفغانستان وجوارها، ولكنها أرادت أن تبرئ ساحتها أولا، وفى الوقت نفسه يجب الوضع فى الاعتبار أن لدى إيران قدرات وإمكانات مهمة تستطيع بها أن تتعامل مع هذا المد حال حدوثه.

وقد زاوج الموقف الإيرانى بين المرونة والتشدد فى آن واحد، فقد أكد خامنئى على أهمية مكافحة الإرهاب لكنه وصف موقف الولايات المتحدة بأنه متغطرس ونابع من ماهيتها الاستكبارية والسلطوية، ورفض المنطق القائل بان الذين لا يواكبون أمريكا هم مع الإرهاب، وخلص إلي أن إيران لن تقدم أي دعم للولايات المتحدة وحلفائها فى الهجوم على أفغانستان. وقد اتخذ الرئيس خاتمى الموقف نفسه حيث هاجم استخدام بوش كلمة "الحرب الصليبية" وانتقد فكرة تقسيم العالم إما مع الولايات المتحدة وإما ضدها، رغم أن معلومات نشرت فيما بعد أشارت إلى أن إيران قدمت تسهيلات عسكرية للقوات الأمريكية، دون توضيح ماهية هذه التسهيلات.

ولعل واشنطن كانت تدرك مسبقاً حقيقة الموقف الإيراني الذى فهمه البعض انه قد طاله تغير عندما أسرعت طهران إلى إدانة التفجيرات، فبادرت بان تكون أوروبا الوسيط مع إيران، وفى هذا الإطار قام وزير الخارجية البريطانى جاك سترو بزيارة إلى إيران هى الأولى من نوعها منذ اندلاع الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩، وتلى هذه الزيارة زيارة وفد الترويكا الأوربية للعاصمة الإيرانية، ثم قام مبعوث خاص لرئيس الوزراء اليابانى بزيارة خاصة إلى طهران. وكان هدف كل هذه الزيارات محاولة إقناع إيران بالانضمام للتحالف الأمريكي.

على هذا النحو يمكن القول أن الموقف الإيراني كان متوازنا فى التعامل مع الأزمة، وبعبارة أخرى كان على إيران أن تدين

الحادث الذي الصق بالإسلام فور وقوعه بالنظر إلى طبيعة النظام السياسى فيها والذي يقوم على الأيديولوجيا الإسلامية، وكون أن الولايات المتحدة تعتبرها دولة راعية للإرهاب، لكن، وفى الوقت نفسه، فان تشددها لاحقا كان ضرورة تفرضها اعتبارات الأمن القومى الإيراني. وقد نشطت إيران فى اتصالاتها مع كثير من الدول العربية من اجل التنسيق المشترك لمواجهة هذه الأزمة. فكانت زيارة وزير الخارجية كمال خرازى إلى كل من مصر وسوريا. وعندما بدأت الولايات المتحدة فى شن حربها على أفغانستان، كانت إيران أول الدول القليلة التى نددت بالحرب، بل إنها اتخذت موقفا أبعد من الإدانة، حينما أعلن السيد على خامنئى المرشد الروحى للثورة أن الأمريكيين يروجون كذبا بان دوافعهم لمهاجمة أفغانستان هى محاربة الإرهاب، إلا أن الدافع الحقيقى لأمريكا هو فرض السلطة والهيمنة.

وعلى الرغم من كل ذلك، لا يمكن تجاهل مغزى سرعة إدانة إيران للهجمات، فهى دون شك، توحى برؤية جديدة للتعامل مع العالم، تنطوي بالضرورة على مراجعة ثوابت ظلت تحكم السياسة الخارجية الإيرانية أعواما طويلة، وهو الأمر الذى يطرح للمناقشة قضية التجديد فى الساحة السياسية الإيرانية، وكذا اثر هذه الأزمة على نمط التفاعل بين المعتدلين و المحافظين بخصوص التعامل مع الملف الأمريكي، حيث شهدت الساحة الإيرانية تباينا واضحا فيما يتعلق بكيفية التعامل مع هذا الملف، فقد ذهب تيار إلى أهمية أن تستغل إيران هذا الموقف من اجل تحقيق انفراجة فى علاقتها مع الولايات المتحدة، حتى لا تتأزم الأمور بشكل اكبر مما هو قائم بالفعل، ولأن إيران سوف تصبح مطوقة بالوجود الأمريكي، بينما ذهب تيار آخر إلى أن تحسين العلاقات الثنائية بين البلدين يظل مرتبطا بضرورة مراجعة الولايات المتحدة لسياستها فى الشرق الأوسط، ولكن هذا التيار لم يستنكر التعاطي الأولى من قبل المؤسسات الرسمية مع الأزمة وربما تكون هذه هى جزئية التجديد التى طالت الموقف الإيراني تجاه العلاقة مع الولايات المتحدة.

ومن جانبه، حاول التيار المعتدل توظيف مشاعر التعاطف الإيراني غير المسبوق من قبل الشعب مع الولايات المتحدة من اجل تحقيق تقدم فى العلاقة مع واشنطن، حيث قام ١٦٥ عضوا من أعضاء مجلس الشورى الإسلامي البالغ عدد أعضائه ٢٩٠، والذى يسيطر عليه المعتدلون بالتوقيع على وثيقة أعربوا فيها عن تعاطفهم مع الشعب الأمريكى وطالبوا بحملة دولية لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة. و أدرك المحافظون هذا المخطط فسعوا إلى عرقلته لأنه يهدف إلى إيجاد حل سريع لقضية مازالت محل خلاف شديد على الساحة السياسية لغير صالحهم ولكن لم يكن فى مقدور المحافظين الشروع فى ذلك إلا بعد أن هدأت موجة التعاطف الشعبى، وبات على الدولة الإيرانية أن تتعامل بشكل استراتيجى مع المضاعفات التى سوف يخلفها امتداد النفوذ الأمريكى الجديد فى آسيا على الأمن القومى الإيرانى.

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقات الإيرانية الأمريكية فى ضوء هذه المتغيرات الجديدة، فإنه على الرغم مما تصوره البعض من أن هذه المتغيرات قد تؤدى إلى فتح صفحة جديدة فى العلاقة بين البلدين، خاصة في ضوء التعاون غير المباشر وبحكم الأمر الواقع الذى حدث بين طهران وواشنطن فى الحرب على أفغانستان، فان العكس يبدو انه هو الصحيح. ومن المؤشرات على ذلك مبادرة إيران بإدانة الحرب الأمريكية على أفغانستان، بسبب إدراكها لتداعيات هذه الحرب على أمنها القومى أولا، ثم موقف إيران من منطق الحرب كأداة لمقاومة الإرهاب ثانيا، حيث دعت طهران إلى أن تقدم واشنطن أدلة دامغة على تورط ابن لادن ثم تتم هذه المقاومة تحت مظلة الأمم المتحدة.

وعلى هذا النحو يمكن القول أن هذه الأزمة سوف تضيف المزيد من التردى على علاقة البلدين، بل أن من المرجح أن تدخل العلاقات إلى دائرة التوتر الشديد مع المخطط الذى تسعى الولايات المتحدة إلى تنفيذه فى آسيا الوسطى من خلال حربها ضد أفغانستان. ومن هنا لم يكن غريباً أن تسعى إيران إلى إعادة علاقاتها مع باكستان من أجل التنسيق المشترك بينهما لمواجهة تمدد النفوذ الأمريكى فى آسيا، وذلك بعد فترة طويلة من العداء، لعبت واشنطن الدور الأكبر فى تعميقه، بسبب تأييدها لدعم باكستان لحركة طالبان من أجل نشر حزام سنى يحاصر امتداد النفوذ الشيعى الإيرانى شرقاً، ومن حربها أيضا ضد إيران نفسها بعد أن وضعها الرئيس الأمريكى جورج بوش مع العراق وكوريا الشمالية فيما أسماه بـ "محور الشر".

٢- التفاعلات التركية - العربية والإقليمية

لم يحمل عام ٢٠٠١ أية تغييرات فاصلة للسياسة التركية سواء على الصعيد الداخلى أو على الصعيد الإقليمى والدولى، فالتطورات التى شهدتها هذه السياسة متعددة، بعضها كان تطورات نوعية، والبعض الآخر كان ينذر بحدوث أزمات طاحنة، ولكن النخبة السياسية التركية استطاعت أن تمتص الأزمة، وتتبنى سياسات تتكيف بصورة أو بأخرى مع التطورات المتلاحقة التى شهدتها خلال العام. ويؤكد هذا الأمر نجاح حكومة بولند أجاويد التى لم يكن يُتوقع لها الصمود لمدة ٣ أعوام، خاصة وأنها تتكون من تحالف بين ثلاثة أحزاب لها مواقف سياسية متناقضة تجاه بعض القضايا الأساسية. ولكن التناغم الذى ميز أداء هذه الحكومة أزال أية شكوك حول ضعفها وعدم تماسكها، وقدرتها على إدارة التناقضات الداخلية التى تعتمل داخلها.

اولا: التطورات الداخلية فى تركيا

تتسم الساحة الداخلية التركية بخصائص هيكلية مهمة، يتعين الوقوف عندها أولا من أجل فهم التطورات التى شهدتها تركيا خلال العام، ويأتى فى مقدمة هذه الخصائص استمرار هيمنة الجيش على العملية السياسية من خلال وسيط هو مجلس الأمن القومى الذى يصدر توصيات فى اجتماعاته الشهرية، جرى العرف السياسى التركى على اعتبارها ملزمة للحكومة التى عليها تطبيقها، ولعل أبرز التوصيات التى صدرت عن مجلس الأمن القومى هى تلك التى صدرت فى فبراير عام ١٩٩٧، وأدت إلى إسقاط حكومة نجم الدين أربكان الذى لم يطبق هذه التوصيات لأنها غير ملزمة للحكومة حسب نص الدستور التركى. وقد حرص بولند أجاويد على تنفيذ توصيات مجلس الأمن القومى وهو الأمر الذى يعد أحد أسباب استمرار حكومته.

أما الخاصية الثانية فتتعلق باستمرار وتماسك الائتلاف الحكومى الحالى الذى يتكون من ثلاثة أحزاب هى: اليسار الديمقراطى الذى يتزعمه رئيس الحكومة بولند أجاويد ويمثله فى الحكومة ١١ وزيراً منهم وزراء الخارجية والعدل والتعليم والبيئة، وحزب الحركة القومية اليمينى ذو النزعة القومية المتطرفة، ويمثله فى الحكومة ١١ وزيراً أيضاً منهم وزراء الدفاع والزراعة والنقل والصحة، وحزب الوطن الأم (يمين الوسط) ويمثله ١٠ وزراء منهم الداخلية والمالية والطاقة والعمل. ويجمع الأحزاب الثلاثة تبنيهم للعلمانية الواضحة، بما أدى إلى تبنى الحكومة لتوصيات مجلس الأمن القومى المتعلقة بتجفيف منابع التيار الإسلامى، وأيضاً للنزعة الطورانية، الأمر الذى دعم استمرار الحكومة فى مواجهة الحركة الكردية فى جنوب شرقى البلاد، وهو ما أدى بها إلى إنهاء التمرد الكردى تدريجياً منذ مجيئها إلى الحكم وحتى الآن. وتختلف الأحزاب الثلاثة حول

العديد من القضايا، منها ما يتعلق بالاستعدادات الخاصة بانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبى، وهو أمر له علاقة بتفاعلات داخلية بالأساس، وبحل أزمة الهوية الثقافية التى تتعلق بالأكراد، وهذه بدورها من القضايا التى يصعب على السياسيين الأتراك حسمها إلا بالتشاور والتنسيق المحكم مع المؤسسة العسكرية.

فى هذا الإطار، ثمة ثلاثة تطورات مهمة شهدتها السياسة الداخلية التركية خلال العام، وهذه التطورات هى:

١ ـ الأزمة بين رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء بولند أجاويد، وهى التى طرحت تساؤلات حول إمكانيات حدوث أزمة دستورية قد تؤدى إلى سقوط الحكومة أو إلى إجراء انتخابات برلمانية مبكرة.

٢ ـ الأزمة الاقتصادية الطاحنة التى شهدتها تركيا خلال العام، والتى تمثلت أبرز معالمها فى انخفاض قيمة العملة التركية بنسبة ٤٠٪ فى يوم واحد هو ٢٢ فبراير ٢٠٠١.

٣ ـ استمرار ملاحقة التيار السياسى الإسلامى ممثلاً فى حزب الفضيلة وتجفيف منابعه، وهذه الملاحقة أدت إلى بروز نوع آخر من الإسلام السياسى ممثلاً فى "حزب الله التركى"، الذى ينتهج العنف السياسى، وترفض كوادره اللجوء إلى الوسائل السلمية والعمل السياسى، وذلك على خلاف النهج الذى يتبناه تيار آخر فى الحركة الإسلامية، وأبرز رموزه نجم الدين أربكان وقيادات حزب الرفاه، ثم من بعده حزب الفضيلة.

وفيما يلى مزيد من التفاصيل حول التطورات الداخلية التركية

١ـ العلاقة بين الحكومة ومؤسسة الرئاسة

تنتهج تركيا النظام الرئاسى / البرلمانى، الأمر الذى يعطى معظم الصلاحيات لرئيس الحكومة، أما منصب رئيس الجمهورية فهو سياسى شبه شرفى، وكان انتخاب رئيس المحكمة الدستورية السابق رئيساً للجمهورية، وهو من الشخصيات "التكنوقراطية"، يؤكد أن تركيا فى اتجاه إلى تهميش منصب رئيس الجمهورية، ولكن جاءت الأزمة بين الرئيس أحمد نجدت سيزر ورئيس الحكومة بولند أجاويد فى شهر فبراير لتكشف خطأ هذا التوقع. وقد جاءت الأزمة خلال اجتماعات الدورة العادية لمجلس الأمن القومى. وبسبب توجيه رئيس الجمهورية اتهامات للحكومة بالفساد وإهدار المال العام، الأمر الذى دفع كلا من رئيس الوزراء ونائبه مسعود يلماظ إلى مغادرة الاجتماع، وذلك بعد أن تم تبادل العديد من الاتهامات بين الجانبين،حيث وجه حسام الدين أوزكان النائب الثانى لرئيس الوزراء الاتهامات نفسها لرئيس الجمهورية، واتهم أجاويد الرئيس بعرقلة البرنامج الاقتصادى للحكومة، وحمله مسئولية انهيار البورصة الذى حدث فى ٢٢ فبراير، وهو ما كلف تركيا خسائر قدرت بحوالى ٣ مليارات دولار.

أفرز هذا الخلاف مواقف ذات دلالات فى النظام السياسى التركى، حيث حاولت الأحزاب السياسية خارج الائتلاف الحكومى استثماره بهدف الدفع فى اتجاه إسقاط الحكومة، حيث وجدت فى الخلاف فرصة لاستثمار قراءتها السابقة للائتلاف الحكومى، والتي قامت على أنه هش، ومن السهل إسقاطه. فحزب الطريق القويم الذى تتزعمه رئيسة الوزراء السابقة تانسو تشيلر، أكد على ما أسماه فشل الحكومة فى حل مشكلات تركيا الاقتصادية. أما حزب الفضيلة ذو التوجه الإسلامى، فقد اتهم الحكومة بتسليم البلاد إلى صندوق النقد الدولى، وبالتعجل فى بيع وخصخصة مختلف المؤسسات الحكومية بأقل من سعرها على حساب التزام القانون والأعراف المتبعة، مما يفسح المجال أمام بعض السياسيين لتحقيق أرباح بطريقة غير مشروعة من عمليات التخصيص.

وعلى الصعيد الشعبى، وضح دعم الرأى العام التركى لموقف الرئيس سيزر، حيث انهالت رسائل الدعم والتأييد من المواطنين على القصر الجمهورى،حيث تلقى ما يزيد عن ١٥ ألف فاكس و ٢٠ ألف رسالة إلكترونية تؤيد موقفه من الخلاف مع رئيس الوزراء، وشجاعته فى مواجهة المؤسسة العسكرية، بسبب عدم توقيعه على بعض القوانين التى طلبتها، ومواجهته

للحكومة بحزم وثبات من أجل تطبيق القانون على الجميع ومنع أية تجاوزات. وأكد استطلاع للرأى عقب المشادة بأيام أن ٨٠٪ من المواطنين يقفون إلى جانب الرئيس.

واعتبر الرأى العام سيزر من الساسة القلائل الذين يتحلون بنظافة اليد، حيث كان الرئيس الوحيد الذى حصل على نسبة ٩٥٪ من أصوات المواطنين فى استطلاع للرأى حول ثقة المواطن بالسياسيين وأجهزة الدولة، متخطياً للمرة الأولى النسبة التى يحصل عليها الجيش.

اظهرت تداعيات هذه الأزمة أن هناك تراجعاً ملحوظاً فى شعبية رئيس الوزراء، وهو ما مثل مفاجأة كبرى، لأنه لم يكن متوقعاً أن يحدث صدام بين أجاويد وسيزر، لأن الأول كان الوحيد الذى وقف وراء ترشيح الثانى لتولى منصب رئيس الجمهورية، وكان رهانه ينطلق من أن سيزر لا يتمتع بأى خبرة سياسية، وبالتالى لن يتدخل فى شئون الحكم. يضاف إلى ذلك أيضاً، أن أجاويد، فضلاً عن أنه خسر رهانه بشأن دور سيزر كرئيس للجمهورية، فإنه فى الوقت نفسه، خسر سمعته كسياسى محنك، لأنه كان يعرف فى السابق بأن سيزر يتمتع بقدر عال من النزاهة وطهارة اليد. ثم جاءت الاتهامات التى وجهها سيزر لحكومة أجاويد بالتستر على الفاسدين لترسخ من صورة أجاويد لدى الرأى العام، كسياسى وضع تركيا على حافة الأزمات الاقتصادية القاتلة فى السبعينات، ويعيد الأمر نفسه بعد ثلاثة عقود، حيث يدفع تركيا إلى أتون أزمة اقتصادية طاحنة.

أثار الخلاف بين الرئيس سيزر وأجاويد علامات استفهام عديدة بشأن مستقبل حكومة أجاويد، وحول إمكانيات تفجر الانشقاقات داخلها، ولكن جاءت التطورات اللاحقة لتؤكد خطأ هذه التوقعات، فقد رفض أجاويد الاستقالة أو إجراء تعديل وزارى على حكومته، واجتمع مع الرئيس سيزر، وتمت تصفية الخلافات فيما بينهما. فضلاً عن أن سكرتير مجلس الأمن القومى وهو من العسكريين سارع إلى عقد لقاء مع أجاويد بعد الاجتماع الذى انسحب منه بهدف الوساطة وتهدئة الأوضاع.

وهكذا تم احتواء الأزمة، حيث ساهمت ثلاثة عوامل رئيسية فى هذا الاحتواء، وهى: الأول تماسك الائتلاف الحكومى وتناغمه بما حال دون سقوطه من داخله. والثانى تدخل المؤسسة العسكرية الحاسم، الأمر الذى يعنى أنها تدعم هذا الائتلاف بقوة. والثالث أن الأزمة جاءت فى وقت تشهد فيه تركيا أزمة اقتصادية طاحنة، وكان من غير المناسب فيه أن تسقط الحكومة، الأمر الذى يفتح الباب أمام حلقة جديدة من حلقات عدم الاستقرار السياسى التى تواجهها تركيا منذ عام ١٩٩٥، خاصة وأن مناخ الأزمة كان يمكن أن يعزز من مواقع الأحزاب القومية المتطرفة، وحزب الفضيلة الإسلامى فى أية انتخابات تشريعية مبكرة.

٢- الأزمة الاقتصادية وتداعياتها السياسية

واجهت تركيا خلال العام أزمة مالية طاحنة كان أبرز ملامحها هبوط سعر الليرة التركية بنسبة ٤٠٪ فى يوم واحد فقط، كذلك هبطت أسعار الأسهم التركية بنسبة تزيد عن ١١٪ فى يوم واحد فقط، وقدرت المصارف أنه تم سحب ما بين ٦ و ٧ مليارات دولار من احتياطات البنك المركزى خلال فترة أسبوعين، الأمر الذى هدد خطة الحكومة لمكافحة التضخم، البالغ نسبته ٩٠٪، وهى تعتمد على قروض مشروطة قيمتها ٤ مليارات دولار، وتمويل إضافى قدره ٧,٥ مليارات دولار. ومما زاد من الأزمة الاقتصادية التركية حدة، أنها تخلت عن نظام الصرف الأجنبى المطبق لديها وقامت بتعويم عملتها، مما أدى إلى انهيار سعر العملة الفجائى، على الرغم من أن الحكومة كانت قد أعلنت عن أن خفض سعر العملة سيتم بالتدريج. ولم يُعد التوازن إلى الاقتصاد التركى سوى زيادة صندوق النقد الدولى من حجم إقراضه لتركيا إلى ثلاثة أمثاله ليبلغ ١,٤ مليار دولار، وهو ما تم بضغط مباشر من ألمانيا التى تخوفت من أن يؤدى الاضطراب الاقتصادى فى تركيا إلى نتائج سياسية واقتصادية سلبية على الوضع التركى العام وعلى تدفق مزيد من الأتراك إليها. وبالتالى فإن ضخ هذه البلايين من الدولارات فى الاقتصاد التركى كان لدوافع سياسية بالدرجة الأولى.

والجانب الأكثر أهمية فى الأزمة الاقتصادية التركية هو المتعلق منها بالجانب السياسى، حيث أن هناك خمس نتائج هامة نجمت عن هذه الأزمة، وهى:

أ. اندلاع المظاهرات فى العديد من المدن التركية شارك فيها أصحاب المحال ورؤوس الأموال الصغيرة الذين أفلس ١٠ آلاف منهم خلال شهر واحد، مما دفع الحكومة إلى إعلان حظر التجول فى بعض المدن لمدة شهر.

ب. قيام رئيس الوزراء بولند أجاويد، وكمحاولة منه لإغلاق الباب أمام المطالبات المتعددة باستقالة الحكومة، بتعيين كمال درويش أحد الخبراء البارزين فى صندوق النقد الدولى وزيراً للدولة للاقتصاد، وأعطاه السلطات اللازمة للتعامل مع الأزمة.

جـ. كانت الأزمة مؤشراً مهماً فيما يتعلق بعلاقات تركيا مع عدد من أصدقائها الغربيين. فعلى الرغم من أنها كانت أكبر أزمة تضرب الاقتصاد التركى فى تاريخ البلاد، فقد كانت المرة الأولى التى يتأخر فيها صندوق النقد الدولى وحلفاء تركيا فى الغرب عن إنقاذ اقتصادها وتقديم الدعم المالى لها. فحلفاء تركيا الغربيون يدركون أن الأزمة فى تركيا بقدر ما هى اقتصادية، لكنها فى الوقت نفسه أزمة فى النظام السياسى التركى، ونتيجة طبيعية لحالة سياسية مريضة فرضها الجيش بعد انقلابه على حكومة نجم الدين أربكان، والذى انحصرت مهمة جميع الحكومات التى جاءت من بعده فى مساومة الاتحاد الأوروبى للحصول على صفة الدولة المرشحة للانضمام إليه، وتأهيل تركيا لتحقيق هذا الأمر.

د. إن الأزمة أظهرت مدى تدخل الجيش فى الحياة السياسية، حيث التقى رئيس الأركان الفريق أول حسين كفرك أوغلو برئيس غرف ونقابات الصناعة والتجارة فؤاد بداس وطالبه بتهدئة الأوضاع، وكان ذلك بعدما أصدر اتحاد نقابات الحرفيين والمهنيين والعمال بياناً يطالب فيه الحكومة بالاستقالة. وقد طلب أوغلو فى الاجتماع من بداس إعطاء الحكومة فرصة لتنفيذ مطالب المتظاهرين. وهذا اللقاء، فضلاً عن أنه يعد مؤشراً على المدى الواسع الذى يتدخل فيه الجيش فى الحياة السياسية، إلا أنه يؤكد أيضاً مدى دعم المؤسسة العسكرية لحكومة أجاويد، وهذا الدعم جاء نتيجة إدراك الجيش أن تغيير الحكومة، وهو الشعار الذى رفعه المتظاهرون، يمكن أن يحدث هزة أخرى فى الاقتصاد التركى. وكانت بعض الحكومات الأوربية الحليفة وقيادات صندوق النقد قد حذرت من اللجوء إلى هذا الخيار لأن عواقبه سوف تكون وخيمة على الحالة الاقتصادية، بما لا يمكن معه إعادة الاقتصاد التركى إلى المسار الصحيح فيما بعد، مثلما حدث فى بعض الدول التى لم تستطع أن تنهض من كبوتها الاقتصادية.

هـ. فتحت الأزمة الاقتصادية التركية المجال أمام جدل سياسى كبير، تبلورت فيه بعض الاستنتاجات من قبيل أن الأزمة التى تشهدها البلاد هى نتيجة وضع سياسى تركى غير سوى ناتج عن هيمنة المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية، وعن تهميش واستبعاد قوى سياسية كاملة عن العمل السياسى، وعن ترهل النخبة السياسية التى لم تحدث عملية إحلال وتجديد فيها لمدة تقرب من ٣٠ عاماً. وبالتالى فإن اللجوء إلى النخبة نفسها لن يؤدى إلى حل الأزمة لأنها لا تستطيع أن تبدع حلولاً للأزمة التى تعيشها البلاد والتى ساهمت هى - أى النخبة السياسية - فى صنعها وفى زيادة حجمها. بل أنه كلما واجهت هذه النخبة أزمة ما لجأت إلى كبار الفنيين ليخرجوها منها، مثلما حدث عند اللجوء إلى كمال درويش. واستدعى هذا الجدل مطالب بتشكيل حكومة من الفنيين "التكنوقراط"، ولو بصفة مؤقتة برئاسة كمال درويش، فإن استطاعت التعامل بنجاح مع الأزمة الاقتصادية، فقد يؤدى الأمر إلى فتح الطريق أمام تجديد النخبة السياسية التركية، وبما يعيد تجربة الرئيس الراحل تورجوت أوزال.

٣. التيار الإسلامى والطريق المسدود

كانت معظم التطورات التى شهدتها الحركة الإسلامية التركية خلال العام ٢٠٠١، سلبية من وجهة نظر هذه الحركة، فمن

جهة مازالت الحكومة، وتحت ضغوط من المؤسسة العسكرية، تمارس سياسة تهميش التيار السياسى الإسلامى وتجفيف منابعه ومحاصرته، فقد تم حل حزب الفضيلة ليلحق بسلفه حزب الرفاه، وكان الإسلاميون الأتراك يأملون أن تنتهى الدعوى التى رفعها حزب الرفاه أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لصالحهم بما يعيد الزخم إلى هذا التيار، ولكن أيدت هذه المحكمة فى أغسطس ٢٠٠١ الإجراءات التى اتخذتها الحكومة فى مواجهة الحزب، واعتبرت أن حل الحزب لا يشكل خرقاً للمادة ١١ من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان التى تضمن حرية الاجتماع وإنشاء الجمعيات، ورأت أن العقوبات التى اتخذت حيال الحزب وزعيمه أربكان يمكن أن تعتبر تلبية لحاجة اجتماعية ماسة لحماية المجتمع الديمقراطى. وقد أغلق هذا الحكم تماماً ملف حزب الرفاه بعدما كانت قياداته تعلق آمالها على حكم أوروبى يعيد الحزب مرة أخرى إلى العمل السياسى، ومن ثم احتواء القدر الأكبر من الخلافات والانشقاقات التى تشهدها الحركة السياسية الإسلامية فى تركيا.

استدعى هذا الحكم نقطتين إلى بؤرة اهتمام رموز التيار السياسى الإسلامى فى تركيا. النقطة الأولى هى أن قرار المحكمة الأوروبية أغلق تماماً أية إمكانيات لأن يتقدم رجائى قوطان زعيم حزب "الفضيلة" الإسلامى بدعوى قضائية مماثلة حول حل حزبه، لأن المحكمة الأوروبية سوف تستند إلى الأسباب نفسها لكى ترفض الدعوى، وبالتالى تضفى المزيد من الشرعية الأوروبية على الإجراءات التى تتخذها الدولة التركية فى مواجهة التيار السياسى الإسلامى. أما النقطة الثانية، فهى أن ما اتخذته المحكمة الأوروبية بشأن نجم الدين أربكان التى أيدت العزل السياسى المفروض عليه، كانت له تداعياته السلبية على الحركة الإسلامية التركية، والتى تشهد بالفعل العديد من الانشقاقات داخلها نظرا لغياب الشخصية القيادية التى يمكنها أن تجمع شتات التيار الإسلامى تحت قيادتها. وكانت هناك فى ذلك الوقت محاولتان لتأسيس حزب جديد يعبر عن هذا التيار، قام بالأولى رجائى قوطان زعيم حزب "الفضيلة" المحظور وأطلق عليه مسمى حزب السعادة. أما الثانية فقام بها رجب طيب أردوغان رئيس بلدية أسطنبول تحت مسمى حزب العدالة والتنمية.

وقد أوصل القرار الأوروبى الحركة السياسية الإسلامية التركية إلى طريق مسدود، حيث بدا واضحاً أن السلطات سوف تظل تلاحق محاولاتهم لتأسيس الأحزاب وحلها، الأمر الذى يعنى عملياً استبعاد هذا التيار تماماً من العملية السياسية، وسوف يكون متاحا أمام عناصره أربعة خيارات أساسية وهى:

أ. ممارسة العمل السياسى من داخل أحد الأحزاب القائمة بالفعل، ولهذا الأمر العديد من المحاذير والمحددات، لعل أهونها أنها سوف تمنع عن هذه العناصر أحد أهم أسباب تفردها فى الساحة السياسية التركية.

ب. الامتناع تماماً عن العمل السياسى. خاصة وأن حركة الأحداث فى تركيا تشير إلى أنه ليست هناك إمكانيات لأن تحدث تغييرات سياسية فى المستقبل المنظور يمكن أن تعطى لعناصر هذا التيار الأمل فى عودتهم مرة أخرى لممارسة العمل السياسى.

ج. الدخول مع الدولة فى لعبة لا نهائية من تأسيس الأحزاب وحلها ثم تأسيسها مرة أخرى وحلها، وهكذا دواليك.

د. اللجوء إلى العمل السرى، ولهذا الأمر محاذيره القصوى فى تركيا فى ظل تجارب منظمات اليسار التركى والقمع الشديد الذى تواجهه من قبل الدولة. وقد لجأ بعض عناصر التيار إلى هذا الخيار الأخير، وقد تأكد ذلك من خلال الإعلان أكثر من مرة عن الكشف عن خلايا تحمل اسم "حزب الله" تجهز لأعمال تخريبية فى المدن التركية، وصدور منشورات متعددة لهذا الحزب، الذى استخدم من قبل فى مواجهة الحركة الكردية بقيادة حزب العمال الكردستانى، ثم انقلبت عليه الدولة بعد اقترابها من القضاء على التمرد التركى فى جنوب شرق البلاد.

أدى قرار المحكمة الأوروبية إلى انقسام داخل الحركة الإسلامية وإلى بروز جدل داخلها بين أنصار رجب طيب أردوغان وعبد الله غول من جهة، وأنصار نجم الدين أربكان ومعه رجائى قوطان من ناحية أخرى. ودار هذا الجدل بالأساس حول كيفية تشكيل الحزب الجديد وبرنامجه وتوجهه. وقد رأت **المجموعة الأولى** أن تجربة تأسيس حزب إسلامى خالص سوف تستفز المؤسسة العسكرية وتدفعها للتدخل لحل الحزب، مثلما تم فى مواجهة كل من حزبى الرفاه والفضيلة، وبالتالى فإن

الخيار المتاح والأكثر عملية هو تشكيل حزب ليبرالى إسلامى التوجه لا تقتصر عضويته على رموز التيار السياسى الإسلامى، وإنما تمتد لتشمل الشباب من جميع التوجهات، وبعض الليبراليين. وهذا الأمر يتطلب برنامجاً حزبياً ليبرالياً ديمقراطياً يبتعد بدرجة ما عن الثوابت والمبادئ التى أثارت فى السابق حفيظة المؤسسة العسكرية، ويمكن أن تثيرها فى المستقبل.

أما **المجموعة الثانية** فقد تمسكت بالأسلوب نفسه الذى اتبعته من قبل عندما شكلت حزبى "الرفاه" و"الفضيلة"، وهو تأسيس حزب بالأفراد أنفسهم تقريباً والإطار التنظيمى نفسه وبالبرنامج نفسه. وهو ما اعترضت عليه المجموعة الأولى باعتبار انه يسهل من مهمة الدولة فى حل الحزب. وما أكد ذلك أن أجهزة الدولة بدأت بالفعل فى تجميع الأدلة التى يمكن أن تساعدها فى حظر حزب السعادة قبل أن يشرع رجائى قوطان فى إجراءات تأسيسه. وذهب البعض من المجموعة الأولى إلى الاستنتاج بأن الإصرار على تكرار تجربة إنشاء حزب إسلامى، إضافة إلى إصرار أربكان وقوطان على رأيهما يستهدف الهيمنة على العمل السياسى الإسلامى وعدم إتاحة الفرصة أمام أجيال جديدة لكى تتصدى له. وهذا الأمر يؤثر بالسلب على مستقبل العمل السياسى للتيار الإسلامى، ويمكن أن يدفع به إلى التهميش، ويتحقق الهدف نفسه الذى تريده النخبة العلمانية، وبالتالى فإن سلوك أربكان وقوطان يمكن أن يلتقى مع هدف النخبة العلمانية، ولو بطريق غير مباشر.

وقد اقتنع العديد من المنتمين للتيار السياسى الإسلامى بوجهة نظر أردوغان، حيث وافق ٤٥ عضواً من أعضاء البرلمان المنتمين لهذا التيار البالغ عددهم ١٠٠ عضو، على الانضمام إلى الحزب الذى ينوى تشكيله. ومثل هذه التداعيات التى برزت مع الانقسام فى وجهات النظر داخل التيار السياسى الإسلامى فى تركيا أكدت صعوبة عودة التوحد مرة أخرى فيما بين الفرق الإسلامية المختلفة فى المستقبل، الأمر الذى يؤكد أفول نجم هذا التيار بعد سنوات، كان يعد فيها بمثابة الرقم الصعب فى المعادلة السياسية التركية خاصة منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن.

ثانيا: التطورات الإقليمية والتفاعلات التركية العربية

تنوعت الاهتمامات الإقليمية التركية خلال عام ٢٠٠١، حيث شهدت المنطقة المحيطة بتركيا العديد من التطورات المهمة، فرضت على الدبلوماسية التركية التعامل معها وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية لها من جهة، وانطلاقاً من ثوابت السياسة الخارجية التركية الراسخة منذ عهد كمال الدين أتاتورك من جهة أخرى. فنتيجة للتطورات التى شهدتها المناطق المحيطة بتركيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق، تحول وضع تركيا إلى ما يشبه دولة مواجهة على جبهات متعددة، خاصة أن موقعها الجيوسياسى والجيوستراتيجى يضعها فى أقل مناطق العالم استقراراً وأكثرها تقلباً وغموضاً. ومن الممكن للأزمات والنزاعات التى تقع فى هذه المناطق، أن تمتد فى أى لحظة لتطوق تركيا وتؤثر على استقرارها الداخلى وعلى دورها الإقليمي.

ويكشف سلوك تركيا تجاه الأزمات والأحداث التى جرت فى المناطق المحيطة بها عن سمة أساسية فى سياستها الخارجية تتراوح بين الإقدام والسكون، الأمر الذى يمثل مصدرا رئيسيا للانتقادات التى توجه بصفة عامة إلى السياسة الخارجية لتركيا منذ انتهاء الحرب الباردة. فالسياسة الخارجية التركية مازالت مقيدة بتحالفها الأمنى مع الغرب، والمتمثل فى عضويتها فى حلف شمال الأطلسى (الناتو). ومن وجهة نظر البعض داخل تركيا نفسها، فإن هذا التحالف والارتباط بالمنظورات الغربية لم يحقق النتائج المرجوة للبلاد، كما أنها لم تكن قادرة على الاستفادة من الفرص التى خلفها انهيار الاتحاد السوفيتى.

وهناك ثلاثة تطورات أساسية فيما يتعلق بتوجهات السياسة التركية خلال عام ٢٠٠١، اثنان منها ذوا علاقة بالتفاعلات العربية التركية، وهى: تطورات الأزمة العراقية، والصراع العربى الإسرائيلى، وحرب الولايات المتحدة فى أفغانستان.

١. تركيا والمسألة العراقية

على الرغم من أن تركيا كانت من الدول التى انضمت إلى التحالف الدولى المضاد للعراق عام ١٩٩٠، وجرى استخدام مطاراتها وقواعدها العسكرية وأراضيها لتوجيه ضربات عسكرية ضد العراق، سواء خلال حرب تحرير الكويت أو فى السنوات التى أعقبت ذلك وحتى العام ٢٠٠٠، حيث انطلقت العديد من الغارات الجوية على العراق من قواعد جوية تركية، وبالرغم من هذا كله، إلا أن تركيا كانت من الدول التى طالبت برفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، لأن الحظر الجوى الدولى المفروض عليه أثر بالسلب على الاقتصاد التركى وكبده خسائر تصل إلى مليارات الدولارات خلال سنوات الحظر الاقتصادى. ويمكن القول أن الموقف التركى كان كابحاً مهما من كوابح السياسة الأمريكية تجاه العراق سواء فيما يتعلق بعدم طرحها رسمياً نظام العقوبات على العراق الذى قدمته باسم بريطانيا فى مجلس الأمن وأطلق عليه مسمى العقوبات الذكية، أو ما يتعلق برفضها توجيه ضربة عسكرية أمريكية شاملة ضد العراق، وإن كانت أعلنت بصراحة أنه فى حال ما إذا قررت الولايات المتحدة تنفيذ هذه الضربة، فإنها سوف تشارك فيها لأسباب تتعلق بحماية المصالح الوطنية التركية فى الوقت نفسه.

اللافت للنظر أن كثيرا من السياسيين الأتراك وجهوا نصائح علنية للولايات المتحدة بعدم ضرب العراق عسكريا، وحذروا من مغبة هذا العمل على الأمن الإقليمي وعلى المصالح التركية معا. وكان الشائع فى مثل هذه التحذيرات العلنية الإشارة إلى الخسائر المالية الثقيلة التى تكبدتها تركيا بسبب حرب الخليج الثانية ضد العراق، والتي تقدرها المصادر التركية بحوالى ٥٠ مليار دولار بسبب الالتزام بالعقوبات المفروضة على العراق، وذلك فى الوقت الذى لم تحصل فيه بلادهم على التعويض الذى تستحقه، مع التأكيد على أن استمرار هذه العقوبات يضر الاقتصاد التركى الذى يمر بواحدة من اكبر أزماته الاقتصادية منذ ٥٠ عاماً.

وهناك سبب ثان لرفض تركيا توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق خلال عام ٢٠٠١، ويتعلق بالمسألة الكردية، ذلك أن هذه الضربة العسكرية، وفقاً للقراءة التركية لها، يمكن أن ترسخ انفصال الشمال العراقى لصالح تأسيس دولة كردية، الأمر الذى سيكون له انعكاسات خطيرة على التكامل الإقليمى والقومى لتركيا نفسها. إذ أن قيام دويلة كردية فى الشمال العراقى من شأنه أن يثير نزعات انفصالية قوية لدى أكراد تركيا، وهو أمر لا تستطيع النخبة السياسية أو العسكرية أن تتساهل فيه. فهذه الدويلة - حال قيامها حتى ولو تحت الوصاية الأمريكية والغربية الكاملة - ستكون مثلاً يُحتذى بالنسبة للأقلية الكردية التركية، فضلاً عن أنها يمكن أن تكون محطة انطلاق للعمليات العسكرية، التى قد تقوم بها عناصر كردية تركية أيا كان الحزب أو الجماعة التى تنتمى إليها، فى مناطق جنوب شرقى تركيا. والحاصل أن كلا من الحزبين الكرديين الرئيسيين فى شمال العراق يمنعان فى الوقت الحاضر قيام هذه العناصر بالانطلاق من شمال العراق، لكن هذا الأمر مرتبط بحاجة هذين الحزبين للمساعدة التركية، التى ترعى منطقة الإدارة الذاتية للأكراد فى شمال العراق. ولكن عندما تتحول هذه الإدارة إلى "دولة"، فمن المرجح أن تتولد لديها اعتبارات أخرى أو مواقف سياسية مختلفة تجاه مساعدة أكراد تركيا.

والحاصل أن الأكراد الأتراك ينفون بصورة واضحة وعلنية سعيهم إلى تأسيس دولة منفصلة عن تركيا، وهذا الأمر يمكن أن يختلف فى حال قيام دولة كردية فى شمال العراق، حيث ستصبح المطالبة بالانفصال شرعية تستند إلى مبررات قوية وإلى تجارب سابقة فى المنطقة، الأمر الذى يهدد المصالح الوطنية لتركيا، وينذر بعواقب وخيمة عليها. من هنا فإن تركيا ترفض أية تطورات تحمل فى طياتها احتمال حدوث فوضى فى العراق، يمكن أن يستثمرها الأكراد - أو غيرهم من الأقليات العرقية الأخرى - لتأسيس دولة جديدة فى المنطقة.

يضاف إلى ما سبق، تخوف السلطات التركية من احتمال تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين العراقيين إلى الحدود التركية فى حالة توجيه أى ضربة عسكرية، وتقوم هذه المخاوف على عدة اعتبارات منها:

أ. إن تركيا فى ظل الأزمة الاقتصادية التى كانت تواجهها خلال عام ٢٠٠١ لم تكن تستطيع تحمل تكاليف إيواء هذا العدد الكبير من اللاجئين، فى الوقت الذى لم تكن الدول الغربية تستطيع تقديم الدعم اللازم لهذا الأمر، لأنها كانت تركز فى ذلك الحين على دعم تدفق اللاجئين من أفغانستان، وبالتالى فإن دعمها لإيواء اللاجئين العراقيين سيكون أقل مما تطلبه تركيا للقيام بهذا العمل، وهو ما يمثل. حال حدوثه. ضغطا اكبر على الميزانية التركية والاقتصاد التركى.

ب. الأسباب الأمنية التى تتمثل فى احتمالات اختفاء عناصر حزب العمال الكردستانى وسط الأعداد الكبيرة من اللاجئين العراقيين، أو تسللهم إلى الأراضى التركية وسطهم. فالوضع السائد على الحدود التركية / العراقية مكن قوات الأمن التركية من تأمين عملية ضبط على الحدود، حالت دون تسلل عناصر الكردستانى إلى الأراضى التركية، الأمر الذى قلل إلى حد كبير. إن لم يكن أنهى تماماً. العمليات العسكرية الكردية فى جنوبى وشرقى تركيا. والمرجح أن يجلب تدفق اللاجئين، لاسيما فى ظل حالة الفوضى المتصورة، قدرا من الخلل فى هذا الضبط الأمنى الحدودى، بما لا تستطيع الجهات الأمنية التركية استعادته فى وقت قريب، وهو ما يمكن أن يعيد عمليات حزب العمال الكردستانى مرة أخرى إلى الساحة التركية.

ج. إن الفوضى التى ستعم الحدود التركية. العراقية سوف تؤدى إلى عمليات تهريب واسعة للسلع والمخدرات. ولهذا الأمر أهمية بالنسبة لتركيا التى لم تكن تستطيع. ولازالت. تحمل عمليات تهريب كبرى تخرج عن المعدلات السائدة، وهى معدلات مرتفعة أصلاً، لأن ذلك سوف يؤثر عليها فى اتجاهين، أولهما اقتصادى، يتمثل فى خسارة الخزانة التركية عائدات الجمارك على السلع المصدرة عبر التهريب. والثانى أمنى. اجتماعى، ذلك أن ارتفاع عمليات تهريب المخدرات على الحدود التركية. العراقية، كان سيعيد تركيا مرة أخرى إلى صدارة الدول التى تعتبر محطات لتهريب المخدرات إلى باقى البلدان الأوروبية. وهذا الأمر يؤثر بالطبع على معدلات تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى تركيا. يضاف إلى ذلك بالطبع الآثار الاجتماعية والثقافية السلبية التى سوف تنتج عن تهريب المخدرات على المدى الطويل.

وربما جاز القول أن الحساسية التركية إزاء المسألة العراقية أحد الأسباب التى كبحت التوجه الأمريكى لشن حرب شاملة على العراق، إضافة إلى أسباب تتعلق بمواقف الدول العربية والأزمة المتفجرة فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. والحاصل أن الضربة الأمريكية ضد العراق تأجلت لموعد آخر، وقد يكون توصل الولايات المتحدة مع تركيا لصيغ تزيل بعض التحفظات والهواجس التركية على هذه الضربة، واحدا من الأسباب التى تفسر زيادة معدل الزيارات الثنائية المتبادلة بين الطرفين فى الشهر الأخير من العام.

وفيما يتعلق بتركيا والمسألة العراقية، هناك نقطة مهمة لابد من الإشارة إليها وهى استمرار عمليات التوغل التركى فى منطقة شمال العراق التى أصبحت تبدو كعمليات عسكرية روتينية، كانت أكثرها أهمية تلك التى جرت فى شهر نوفمبر، عندما توغل الجيش التركى فى منطقة جبال هفتانين شمال مدينة دهوك المتاخمة للحدود العراقية / التركية، حيث قامت وحدة عسكرية من ٢٠٠ جندى بشن غارة على المنطقة، واشتبكت مع مقاتلى حزب العمال الكردستانى. وقد اختلفت هذه العملية عن مثيلاتها لأنها جاءت فى سياق كانت المسألة العراقية تشهد فيه تطورات متلاحقة منذ يونيو ٢٠٠١ وضعتها فى مقدمة الأحداث الدولية، الأمر الذى يمكن معه تفسير هذه العملية بأنها بمثابة ضغط سياسى وعسكرى تركى على العراق، خاصة وأن تركيا كانت قد قضت على البنية التحتية لحزب العمال الكردستانى الذى أصبح فى وضع غاية فى الضعف منذ القبض على زعيمه عبد الله أوجالان.

٢. تركيا والصراع العربى الإسرائيلى

زادت وتيرة الاتصالات السياسية بين تركيا وإسرائيل، خلال النصف الثانى من العام، فقد زار تركيا فى ٢٧ يوليو رئيس

الأركان الإسرائيلى شاؤول موفاز، وفى ٩ أغسطس زارها آرييل شارون رئيس الوزراء، وقبل هذه الزيارة بعدة أيام زارها وزير الدفاع بن اليعازر. وقد ترددت أنباء خلال هذه الفترة عن وجود مشروع وساطة تركية بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية، تهدف إلى استئناف المفاوضات بين الجانبين، ولكن هذا الأمر لم يثبت صحته. ويؤكد سلوك تركيا تجاه الصراع العربى - الإسرائيلى خاصة فى ظل البطش الإسرائيلى الواضح بالفلسطينيين، أن انقره تخلت عن سمتى الحذر والحياد النسبى اللتين كانتا تميزان سياستها تجاه الصراع العربى / الإسرائيلى. فبالرغم من تأييدها مبادئ الحل السلمى للقضية الفلسطينية وتأييدها للسلطة الوطنية الفلسطينية بصفة عامة منذ توقيع اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣، إلا إن ميلها إلى إسرائيل بدا أكثر وضوحا، لاسيما مع زيادة التعاون العسكرى والاتصالات الدبلوماسية معها، فى الوقت الذى لم تستطع انقره أن تترجم فيه هذا الميل إلى نوع من الضغط السياسى أو المعنوى، لمراعاة الحد الأدنى من التعامل الإسرائيلى الإيجابى مع العملية السياسية مع الفلسطينيين.

وترجع زيادة وتيرة الاتصالات والتعاون بالأساس إلى التقارب فى الرؤى والتصورات بين النخبتين التركية والإسرائيلية، فهما من جهة تعتبران سوريا عدواً محتملا لدولتيهما بصفة دائمة. ومن جهة ثانية، فهما تتبادلان القلق بسبب برامج التسلح فى كل من سوريا والعراق وإيران. وثالثا تشتركان فى الخوف من خطر انتشار التيارات الأصولية فى دول آسيا الوسطى الإسلامية. وهذا التقارب فى رؤى النخبتين لا يقتصر فقط على ما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى، وإنما يمتد إلى قضايا أخرى من بينها سياسات الاتحاد الأوروبى، والخوف من أية إمكانيات للتوسع الروسى فى المستقبل.

ولعل تقارب الرؤى لدى النخبتين كان أحد الأسباب لعدم بروز أي احتمال للوساطة بين إسرائيل والفلسطينيين، لأن الطرف الثانى قد لا يعتبر تركيا طرفاً محايدا. فأى مبادرة تركية للوساطة لن تخرج عن كونها وسيلة تسّوغ بها أمام الرأى العام الداخلى الذى شهد مظاهرات خجولة احتجاجاً على القمع الإسرائيلى للفلسطينيين، تماديها فى التعاون مع إسرائيل خاصة فى المجال العسكرى. يضاف إلى ذلك أن الدبلوماسية التركية لا تملك أية آليات تستطيع بها أن تقوم بعملية الوساطة.

ولكن الاستمرار فى عملية التعاون السياسى والعسكرى بين الجانبين التركى والإسرائيلى، لم يمنع عدداً من المسئولين الأتراك من إصدار تصريحات تدين العدوان الإسرائيلى على الشعب الفلسطينى، وعلى رأسهم رئيس الوزراء بولند أجاويد، الأمر الذى يؤكد أن التعاون بين الجانبين هو قرار للمؤسسة العسكرية التركية بالأساس. وهذا الأمر، وإن كان مصدره تقارب النخبتين، إلا أن هناك أهدافاً عملية متعددة تسعى تركيا إلى تحقيقها من ورائه، ولعل فى مقدمتها الاستفادة من قوى الضغط الصهيونى فى الولايات المتحدة فى مواجهة كل من قوى الضغط اليونانية والأرمينية، التى تتدخل بكثافة لفرض إجراءات أمريكية مضادة لتركيا، باعتبار مسئوليتها التاريخية لما يعتبره الأرمن " مذبحة" لأبناء جلدتهم جرت فى تركيا نهاية الحرب العالمية الأولى، وهو ما تنفيه أنقرة بشدة، فضلاً عن أن هذا التعاون مع إسرائيل له علاقة بأزمة الهوية التى تعانى منها تركيا منذ نهاية الحرب الباردة. فالنخبة التركية تعتقد أن تقوية روابط الصلة بين بلدها وبين إسرائيل هو أحد ملامح انتماء تركيا للعالم الغربى. فالنخبة العسكرية التركية حسمت خياراتها بشأن الهوية الثقافية، واختارت الهوية الغربية العلمانية، فى وقت تتنازع فيه الشارع التركى صراعات هوية متعددة بين مطالبين بالانتماء إلى العالم الإسلامى ممثلين فى التيار الإسلامى، ومطالبين بهوية شرق أوسطية مركبة، وآخرون ممثلون فى التيارات القومية المتطرفة يطالبون بالانتماء إلى العالم التركى، الذى يعنى أن تتوجه تركيا تجاه جمهوريات آسيا الوسطى والتى توجد بها أقليات عرقية تركية تسعى هذه التيارات لأن توحدها تحت راية "الطورانية الخالصة". وهو ما يمثل أحد أسباب الشكوك التى تنتاب دول آسيا الوسطى الإسلامية من التعاون مع تركيا.

وبالتالى فإن تعزيز التعاون بين تركيا وإسرائيل خاصة وانه يأتى تحت ضغوط من المؤسسة العسكرية، وبرعاية مباشرة وقوية من الولايات المتحدة التى دفعت تركيا لأن تعتمد على إسرائيل لإجراء أعمال صيانة أسلحتها الأمريكية ولشراء قطع

الغيار الخاصة بها، ليس منقطع الصلة بأزمة الهوية التى تشهدها تركيا منذ عدة أعوام، وإن كانت خفت حدته بصورة ملحوظة خلال العام ٢٠٠٠، بعد ما اعتبر الاتحاد الأوروبى أن تركيا دولة مرشحة للانضمام إليه مثلها مثل بقية الدول. وهو قرار عزز من موقف المنادين بالهوية الأوروبية لتركيا، وأضعف نسبيا من موقف القائلين بالهوية الإسلامية لها، والذين يرون أن الاتحاد الأوروبى يرفض انضمام بلادهم نظرا لأن الشعب التركى شعب مسلم، وأن أوروبا ترفض وجود مسلمين داخلها. وبالتالى، فإن الانحسار الذى يواجهه التيار الإسلامى خلال الفترة القليلة الماضية ليس منقطع الصلة هو الآخر بموقف الاتحاد الأوروبى من انضمام تركيا إليه.

٣. أزمة أفغانستان

لم تتردد تركيا فى الانضمام للتحالف الدولى الذى شكلته الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة ما أطلقت عليه مسمى الإرهاب الدولى، وكانت أولى مهام هذا التحالف هو التدخل العسكرى فى أفغانستان لتحقيق هدفين: إسقاط حكومة طالبان فى أفغانستان، ثم مطاردة فلول تنظيم القاعدة على أساس أن الولايات المتحدة اعتبرت هذا التنظيم مسئولاً عن هجمات ١١ سبتمبر. وقد شاركت قوات تركيا فى هذا التحالف العسكرى، وكانت هذه القوات هى أول وحدات عسكرية تصل إلى أرض المعركة فى أفغانستان، وكان انضمام تركيا لهذا التحالف مهماً بالنسبة للولايات المتحدة لعدة أسباب هى:

أ. إن تركيا قريبة من منطقة وسط آسيا، كما أن لها صلات وثيقة مع أفغانستان أهمها القرب الجغرافى، ومن بينها تأثر محاولات الإصلاح الأفغانى فى العصر الحديث بحركة كمال أتاتورك الإصلاحية، لكن هذه المحاولات أصابها الجمود لأسباب اجتماعية وثقافية متعددة.

ب. إن تركيا قاعدة عسكرية قريبة من الجوار الأفغانى، خاصة وأن هيئة أركان حرب الجيش التركى تعتبر أفغانستان واقعة فى نطاق الأمن الإقليمى التركى.

ج. إن القادة العسكريين الأتراك أقنعوا حليفهم الأمريكى بأن تجربتهم فى ضرب وحصار حزب العمال الكردستانى تصلح درساً يستحق النظر والاعتبار، خاصة وأنهم أوجدوا تشابهات بين عبد الله أوجالان الكردى والملا محمد عمر الطالبانى.

أما تركيا فقد سعت للدخول فى هذا التحالف الدولى لتحقيق عدة أهداف من بينها:

١) إثبات أن تركيا لم تفقد أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للغرب بعد انتهاء الحرب الباردة، ومن ثم فإن سعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبى بمساندة أمريكية له ما يبرره استراتيجيا وأمنيا.

٢) إن المشاركة فى هذا التعاون الدولى عزز لدى النخبة التركية الإحساس بالانتماء إلى الغرب، خاصة وأن جوهر الحرب التى خاضها التحالف الدولى، كان ضد نموذج مضاد للنموذج العلمانى الذى يسعون إليه.

٣) إن الانضمام للتحالف الدولى يمكن أن يقنع الولايات المتحدة بالضغط على مؤسسات التمويل الدولية من أجل إقراض تركيا لإصلاح الخلل الاقتصادى الذى تعانى منه، والذى وصل إلى ذروته خلال العام الماضى، وهو ما تبلور بالفعل حيث منح صندوق النقد الدولى لتركيا ١٦ مليار دولار بمساندة أمريكية قوية.

بيد أن العام انتهى، ولم تجن تركيا الثمار السياسية والاستراتيجية التى سعت إليها عبر المشاركة فى التحالف ضد الإرهاب. وحتى الجائزة الرمزية التى تتمثل فى توليتها قيادة القوات الدولية فى أفغانستان، لم تحصل عليها. كما لم تنجح فى أن تحصل على دور رئيسى فى إعادة تأسيس الجيش الأفغانى، بسبب المنافسة البريطانية والألمانية.

٣- الاتحاد الأفريقى بين التطوير المؤسسى والاندماج الإقليمى

بعد استكمال المتطلبات القانونية لقيام الاتحاد الأفريقى في مايو ٢٠٠١ بموافقة ٣٦ دولة ومرور فترة الـ ٣٠ يوماً التي حددها الميثاق، أعلن رسمياً عن قيام الاتحاد. وتبدو هذه الخطوة متسقة مع أحلام الوحدة الاندماجية لكل دول القارة الأفريقية، بيد أن الحكم على تجربة كهذه ما يزال مستبعدا ولفترة طويلة مقبلة. فالتجربة لم تتضح معالمها التطبيقية بعد، كما أن الأفكار الكبرى المحيطة بها لم تتفق على طبيعة التكييف القانونى والسياسى لمثل هذا الاتحاد. ويذكر أن هناك تيارين رئيسيين يتجاذبان الجدل حول طبيعة الاتحاد الأفريقى منذ قمة سرت الأولى التى عقدت فى سبتمبر ١٩٩٩.

فقد انطلق التيار الأول من توصيف الاتحاد ككيان مؤسسى جديد، يستهدف إعادة تعريف الهوية الاندماجية الأفريقية، وبلورة مجالات عمل وظيفية أكثر فاعلية، تراعي تأثيرات المتغيرات الدولية والعالمية علي الأصعدة الثلاثة الحاكمة للتفاعلات الأفريقية، وهى الوطنية، والقارية، والعالمية. ويستند أصحاب هذا التوجه إلى سندين، أولهما يتعلق بالقانون التأسيسى وبنوده الـ ٣٣ بوصفه المنشئ لهذا الكيان الجديد، والمحدد له قانونياً ووظيفياً في المجالات التي حددها لنفسه. وثانيهما يرتبط بنتيجة رئيسية مفادها أن منظمة الوحدة الأفريقية استنفدت معظم أهدافها المعلنة، سواء ما تم تحقيقه بالفعل أم ما أخفق فيه، ومن ثم كان لابد من طرح أفكار جديدة تتوامم مع التغييرات العالمية التى تفرض نفسها فى كل مكان، والتى تفرض - حسب رؤية هذا الفريق - إحياء الحركة الاندماجية الأفريقية من جانب، ومواصلة سياسة تحديث وتطوير أداء منظمة الوحدة التى بدأت في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي من جانب آخر.

أما التيار الثانى، فيرى فى الاتحاد تطوراً مؤسسياً لمنظمة الوحدة الأفريقية، ومحاولة اجتهادية لمعالجة مواطن الضعف والإخفاق في مجال عملها الوظيفي، كما بدا واضحاً طوال العقود الماضية. وأن التغييرات التي أستحدثها القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى لم تنل موضوعياً من الملامح الرئيسية لجوهر المنظمة، فدولة المقر هي ذاتها، وكذلك الحال بالنسبة للكيان المؤسسي والإداري. فباستثناء تغيير الاسم، يكاد يتطابق حال الاتحاد مع حالة المنظمة. وكذلك أيضا الحال بالنسبة للمجال الوظيفي، فقد اقتصر التغيير على بعض الاستثناءات والاختصاصات والمسميات الجديدة، والأمين العام هو نفسه أيضاً قبل إجراء هذه التغييرات. بمعنى أن الاتحاد أتي تعديلا جزئيا على المنظمة، وليس كيانا مستقلاً عنها.

وبالرغم من الخلافات الظاهرة والكامنة بين هذين التيارين، فثمة جانب مشترك بينهما، ويتعلق تحديدا بوجود قدر من المخاوف النابعة من الحالة السلبية التى تميز التفاعلات الأفريقية، وتؤثر بالتالى على دور القارة الأفريقية ككل فى التفاعلات العالمية، وهو ما يستدعى عملا مؤسسيا ضخما يقوم على صيغة فاعلة للعمل الجماعى لدول القارة.

والواضح أن تصديق دول القارة على القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى - باستثناء دولتين هما الكونجو الديمقراطى ومدغشقر - لم يمنع من تواتر التحذيرات والمخاوف من الرهان على مشروع طموح للوحدة والاندماج القارى، فى وقت لم تتأهل فيه غالبية الدول الأفريقية على الدخول فى مشروعات تعاون إقليمى جماعى محدود، فما بال الأمر بالنسبة لمشروع يضم كل دول القارة. ويتوازى مع هذه التحذيرات دعوة إلى التركيز على إحداث تطوير مؤسسى حقيقى فى المشروع القائم بالفعل، أى منظمة الوحدة الأفريقية، من خلال حل ما يعترضها من مشاكل تنظيمية مالية وإدارية .. وهكذا.

أولا : الاتحاد الأفريقى .. من الفكرة إلى واقع ملموس

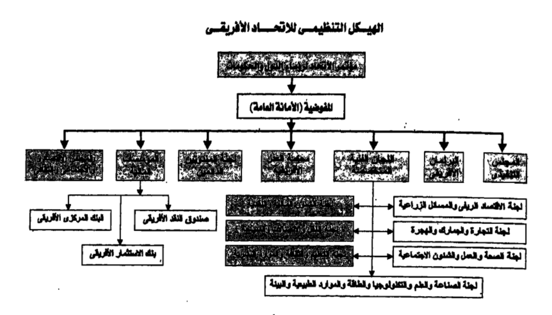
مر الاتحاد الأفريقي بالعديد من المراحل الرئيسية قبل أن يتحول من مجرد فكرة تحمس لها الزعيم الليبى العقيد القذافي، إلى واقع علي الساحة الأفريقية، إذ من المتوقع أن يحل الاتحاد رسمياً محل منظمة الوحدة الأفريقية في قمة يوليه ٢٠٠٢. فقد حرصت ليبيا على توفير قوة الدفع للاتحاد بحيث لم يقتصر دورها - كما سيتضح لاحقا - على احتضانها معظم الاجتماعات المنظمة لهذا التحول فحسب، بل وأيضاً المساهمة المالية في الاجتماعات والقمم التي لم تعقد على أرضها. إذ دفعت في قمة لوساكا (يوليه ٢٠٠١) قرابة ١٨ مليون دولار لمساعدة زامبيا علي إنجاح القمة، والتي أعلن فيها رسميا ميلاد الاتحاد الأفريقي، ويمكن رصد ثلاث مراحل رئيسية مر بها مشروع الاتحاد الأفريقى على النحو التالى:

١. مرحلة الميلاد

كان لتبنى القمة الخامسة والثلاثين التى عقدت فى الجزائر فى يوليو ١٩٩٩، لفكرة الفضاء الأفريقى وتأييد مقترح القذافى لدراسة هذه الفكرة وسبل تطبيقها فى قمة استثنائية تعقد فى مدينة سرت الليبية بعد شهرين، أثره الواضح فى الجهود التى هدفت إلى تحقيق هدفين أساسيين؛ أولهما يرتبط بتفعيل العمل الأفريقى المؤسسي وتحديد مدى استعداد دول القارة للتفاعل مع تحديات العولمة، بشكل يؤمن لها مقدراتها علي كافة الأصعدة. وثانيهما يتعلق ببحث آليات تفعيل الوحدة الاقتصادية الأفريقية، وفقاً لما ورد في معاهدة أبوجا.

وخلال فترة الشهرين، ما بين قمة الجزائر يوليو ١٩٩٩ والقمة الاستثنائية بمدينة سرت سبتمبر ١٩٩٩، نشطت الدبلوماسية الليبية سياسياً واقتصادياً بشكل مكثف في دول القارة من أجل تأمين حضور أفريقى ملموس في هذا الاجتماع، الذي نُظر إليه بوصفه محورياً فى الدعوة للاتحاد الأفريقى. وقد سبق قمة سرت الأولي اجتماع وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية بالعاصمة الليبية طرابلس يوم ٦ سبتمبر، وحضره القذافي شخصياً، لإعطاء المزيد من الدعم لتلك الدعوة. وقد شارك في قمة سرت الاستثنائية نحو ٤٦ رئيس دولة وحكومة، واتسمت مناقشات القمة بالطابع التضامني مع الجماهيرية سواء علي صعيد المطالبة بالرفع الكامل للعقوبات الدولية المفروضة عليها (آنذاك) بسبب أزمة لوكيربي، أو ناحية التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود الجماعية لمعالجة المشاكل التي تواجه القارة علي المستويين الوطني والجماعي، لاسيما قضايا الاستقرار والأمن والفقر والبيئة وتحديات العولمة. وقد بلغت القمة ذروتها الرمزية والمعنوية في الاستعراض العسكري الرمزي، والذي شاركت فيه ٢٢ دولة أفريقية بوحدات تعدت العشرين ألف رجل، كمحاولة لزرع فكرة الجيش الأفريقى الموحد في ذاكرة الشعوب الأفريقية المعاصرة.

وفي تلك القمة، تم استعراض وثيقتين أساسيتين؛ الأولى دعت أساساً لتعديل ميثاق المنظمة لكي يتوائم مع نوعية



(*) تم تصميم الشكل استنادا إلى ما ورد في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي أقرته الجلسة العادية الـ ٣٦ لرؤساء الدول والحكومات، ليبيا، سرت، ١٠ – ١٢ يوليو ٢٠٠٠.
ملاحظة : بعض مؤسسات ولجان الاتحاد مازالت في مرحلة الإنشاء والتأسيس، مثل البرلمان الأفريقي والمؤسسات المالية وغيرها.

المتغيرات الجديدة مع الحفاظ علي كيان المنظمة مع تطوير هياكلها الإدارية والتنظيمية. والثانية، تبنت مبدأ التغيير الشامل في هياكل العمل الجماعي الأفريقي من خلال الدعوة إلى إقامة كيان فيدرالي جديد باسم " الولايات المتحدة الأفريقية "، وفقاً للنموذج الذي كان الأباء الأوائل للعمل الجماعي الأفريقي يدعون إليه. وخلال المناقشات التي تمت بالقمة تم تغليب الاتجاه الداعي لفكرة التعديل من خلال ما هو قائم فعلياً، وهو ما قاد تالياً لبلورة الدعوة لإنشاء الاتحاد الأفريقي، حسب ما نص على ذلك إعلان قمة سرت.

٢ـ مرحلة التبلور السياسي ـ القانوني

كان لقوة الدفع التى توافرت لفكرة الاتحاد، أثرها الواضح فى تكثيف الاتصالات الدبلوماسية الليبية مع كل دول القارة، بهدف تجسيد مقررات تلك القمة في أسس قانونية وسياسية ملموسة. ولذا وظفت هذه الدبلوماسية كل ما لديها من مقومات وآليات الضغط السياسى والاقتصادى والثقافى، من أجل تحفيز الدول الأفريقية علي الانتقال لتلك المرحلة، ومقاومة التوجهات المناوئة للتحركات الليبية بالقارة، وبالأخص من جانب الولايات المتحدة.

ولذا فقد مولت ليبيا اجتماعي الخبراء القانونيين والبرلمانيين الأفارقة اللذين أنيط بهما صياغة القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى والبرتوكول الخاص بالبرلمان الأفريقى، والتي شهدتهما العاصمتان الأثيوبية أديس أبابا خلال الفترة من ١٧ ـ ٢١ أبريل، والليبية طرابلس خلال الفترة ٢٧ ـ ٢٩ مايو ٢٠٠٠. كما حرصت القيادة الليبية على حشد التأييد والتوقيع على القانون الأساسى للاتحاد الأفريقى بدون الانتظار لموعد القمة السادسة والثلاثين بالعاصمة التوجولية لومي في يوليو من العام نفسه ، وهو ما انعكس فى التوافد الكثيف للمسئولين الليبيين على العواصم الأفريقية، بالإضافة إلى توجيه حملة إعلامية وسياسية مكثفة لتكريس هذا التوجه الجديد بالقارة.

ويتكون القانون التأسيسى للاتحاد الأفريقى من الديباجة و٣٣ مادة بلورت مواد هذا القانون: إذ حددت المادة الثانية طبيعة الأهداف التي يسعى الاتحاد للوصول إليها، والتي يأتي في مقدمتها مسألة التعجيل بتكامل القارة السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بغية إشاعة قدر أكبر من الوحدة والتضامن بين دول القارة للوصول إلي تعزيز الأمن والاستقرار بين دول القارة، وترسيخ القيم الديموقراطية والمشاركة الشعبية وتعزيز التنمية المُستدامة داخلياً. وقد حددت المادة الرابعة نوعية المبادئ التي يرتكز عليها العمل داخل الاتحاد، مثل منع التدخل في الشئون الداخلية، وفكرة التعايش السلمي، والأمان والمساواة بين دول القارة. غير أن القانون التأسيسى تضمن لأول مرة بنودا تُعد اكثر ميلا للعمل الجماعي الأفريقى، قياساً إلي غيره من المواثيق المنظمة لهذا العمل الجماعي بما فيها ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، وهي:

أ. وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة.

ب. حق الاتحاد كمنظمة إقليمية في التدخل في دولة عضو طبقاً لقرار من مؤتمر الاتحاد، في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.

ج. إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.

د. إشراك الشعوب والقطاعات المدنية الأفريقية في العمل الجماعي الأفريقى للحد قدر الإمكان من الطابع النخبوي الذي ميز تطور العمل الأفريقى طوال المراحل السابقة، وذلك بالدعوة لمشاركة جميع فئات المجتمع الأفريقي في أنشطة الاتحاد، من خلال تفعيل آليات مثل برلمان أفريقيا.

كما تتناول المواد الأجهزة المشكلة للاتحاد وهي تسعة أجهزة رئيسية، والإجراءات التنظيمية والوظيفية الحاكمة لها، والتي يأتي في مقدمتها مؤتمر الاتحاد الذى يُعد بمثابة القمة السنوية له، والتي تضم رؤساء الدول والحكومات. والمجلس التنفيذي وهو الجهاز البيروقراطي للاتحاد، ثم برلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية، بالإضافة للجان الفنية المتخصصة الأخرى. وثمة نقلة نوعية في عمل الاتحاد الأفريقى تميزه عن منظمة الوحدة، وتتمثل في مبدأ العقوبات التي شرعتها المادة ٢٣ من القانون التأسيسى، والتي لم تقتصر علي الحرمان من مزايا العضوية والتصويت داخل مؤسسات الاتحاد فحسب، بل تضمنت فكرة العزل والحصار وفرض عقوبات أخرى من قبيل: حرمان الدولة من إقامة روابط نقل واتصالات مع الدول المجاورة لها، إلى جانب فتح المجال أمام القمة السنوية لتقرير عقوبات سياسية واقتصادية أخرى تحددها.

وبالنسبة للترتيبات الانتقالية التي يحل بموجبها قانون الاتحاد التأسيسى محل ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية، فقد تم التأكيد علي أن يظل هذا الميثاق سارياً لفترة انتقالية مدتها عام واحد أو لمدة يقررها مؤتمر القمة بعد دخول القانون التأسيسى حيز التنفيذ. كما أشارت لذلك صراحة المادة ٢٨، والتي أكدت علي هذا الانتقال بعد ٣٠ يوماً فقط من تصديق ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية علي هذا القانون وإيداع وثائق التصديق في أديس أبابا.

فى المقابل بدأت هواجس العديد من الدول الأفريقية وتحديداً ذات الثقل السياسي بالقارة في البروز، ومحاولة التكتل لمواجهة تلك النقلة النوعية في العمل الجماعي بالقارة. ولذا شهدت قمة لومي التي عقدت في يوليه ٢٠٠٠ جدلا وتجاذبا سياسيا بخصوص العديد من البنود، خاصة تلك المتعلقة بالسيادة، فيما يعد استمرارا للجدل المتواصل منذ اكثر من أربعة عقود داخل القارة حول أنسب السبل للوصول للعمل الجماعى المؤثر، وهو تجاذب يمكن رصده فى اتجاهين، الأول طالب بمنح المزيد من الوقت للدول الأفريقية لبحث واستكمال مشروع القانون التأسيسى للاتحاد، واعتماد صيغة التدرجية الزمنية وصولا إلى تحقيق المبادئ وإقامة المؤسسات التي يدعو إليها. وقد أبدت بعض الدول الأفريقية، مثل جنوب

أفريقيا وكينيا ونيجيريا، العديد من التحفظات السياسية علي مشروع القانون. والثاني أكد علي ضرورة مواصلة المناقشات وبالسرعة الواجبة من أجل وضع هذا القانون موضع التطبيق العملي. ولذا فقد طالب بأن تستكمل القمة الإنجاز العملي الذي تحقق في الاجتماعات السابقة، وتقوم بالمصادقة علي الصياغة المطروحة للاتحاد.

وقد نجحت ليبيا من خلال رئاسة المؤتمر، والكثير من التفاهمات السياسية والاقتصادية التي حفلت بها المناقشات الجانبية للقمة، في تمرير الصيغة المُعدة سلفاً للاتحاد الأفريقي، ولذا فقد تضمن البيان الختامي للقمة الذي صدر يوم ١٢ يوليه ٢٠٠٠، ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء باتخاذ التدابير المناسبة للتوقيع والتصديق علي القانون التأسيسي للاتحاد في أسرع وقت ممكن وضمان سرعة دخوله حيز التطبيق العملي. كما طالب البيان الأمين العام للمنظمة سالم أحمد سالم تنظيم اجتماع للبرلمانيين لبحث مشروع برتوكول برلمان عموم أفريقيا وتقديمه تالياً إلى المجلس التنفيذي، لبحث اعتماده ومن ثم رفعه لقمة رؤساء الدول والحكومات لاعتماده في قمتهم التالية.

٣. إعلان قيام الاتحاد الأفريقي

ضمن سياق عملية التعجيل بدخول الاتحاد الأفريقي حيز التطبيق الفعلي، لم تنتظر الدبلوماسية الليبية حتى حلول القمة السابعة والثلاثين في لوساكا لتحقيق هذا الهدف، وإنما أسرعت بالدعوة لقمة استثنائية ثانية في سرت في مارس ٢٠٠١، لتحفيز الدول الأفريقية علي سرعة التصديق علي القانون التأسيسي للاتحاد، بعدما تبين لها أنه طوال الفترة الممتدة من يوليو ٢٠٠٠ وحتى فبراير ٢٠٠١ لم تصادق علي هذا القانون سوي ٢٢ دولة فقط، من أصل ٤٤ دولة وافقت عليه فعلياً، في حين أن القانون التأسيسي ينص علي وجوب تصديق ٣٦ دولة لكي يدخل الاتحاد حيز التطبيق.

غير أن مستوي الحضور في تلك القمة الاستثنائية لم يكن بالكثافة السابقة في قمة سرت الأولي، إذ حضرها قرابة ٤٠ رئيس دولة وحكومة. وبعكس مظاهر الاحتفالية التي بدت عليها سرت ـ ١، فإن القمة الثانية بدت أكثر توجها نحو المسعى الليبي بخصوص الإسراع بتحقيق الخطوات القانونية المطلوبة لإعلان قيام الاتحاد الأفريقي. ولذا شهدت الجلسات الجانبية علي هامش القمة كثيرا من التفاهمات السياسية والاقتصادية مع الدول التي لم تصادق بعد علي القانون التأسيسي، وهو ما نجم عنه ارتفاع عدد الدول الموافقة علي الاتحاد إلي ٥١ دولة، والتي صادقت بالفعل إلي ٣٠ دولة. غير أن التطور الأهم في تلك القمة هو الإعلان بشكل احتفالي يوم ٢ مارس عن قيام الاتحاد الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا. وقد اكتمل النصاب القانوني لإعلان الاتحاد، بتوقيع نيجيريا يوم ٢٦ أبريل علي القانون التأسيسي، التي أودعت وثائق التصديق في أمانة المنظمة الأفريقية، وبهذا دخل الاتحاد الأفريقي حيز التطبيق الفعلي في ٢٦ مايو ٢٠٠١، وقبل قمة لوساكا بأسبوعين فقط.

وكانت إشكالية نظام التصويت في برلمان عموم أفريقيا، من أكثر القضايا الخلافية إثارة للجدل خلال قمة سرت الثانية، وبل وقبل ذلك خلال الاجتماع الوزاري للمنظمة رقم ٧٣ في العاصمة طرابلس، والتي استمرت تالياً في مؤتمر البرلمانيين الأفارقة في بريتوريا خلال الفترة ٧ ـ ١٠ نوفمبر ٢٠٠٠. إذ ارتأت الدول ذات الثقل السكاني بالقارة مثل نيجيريا ومصر وجنوب أفريقيا صعوبة الأخذ بنظام الحصص المتساوية في تركيبة البرلمان، وطالبت بضرورة تضمين برتوكول إنشاء البرلمان نصاً صريحاً وواضحاً بأن يكون هذا التمثيل المتساوي لفترة انتقالية محددة، يجري بعدها اعتماد نظام التمثيل النسبي وفقاً لعدد السكان في كل دولة. وقد أتي ذلك رداً علي المقولات التي تدعو إلي المساواة في التمثيل بين دول أعضاء الاتحاد، التي يجب أن ينظر إليها بوصفها كيانا قانونيا وانتخابيا مستقلا وواحدا، ويمثل فقط المقيمين

بين أرجائها.

وفي النهاية تم التوصل لصيغة وسط تؤكد علي أن يكون البرلمان متساوي التمثيل للدول الأفريقية، وأن يكون اختيار الأعضاء عن طريق برلمانات دول الاتحاد، إلي أن يحدث تطور سياسى في الإجراءات المنظمة للبرلمان المنتخب، والذي سوف يتم فيها حساب الثقل النسبي لعدد سكان كل دولة، واعتماد آلية اختيارهم.

ولذا كانت قمة لوساكا التى عقدت فى يوليه، هي المنبر الرسمي الذي انطلقت منه الدعوة لتفعيل الاتحاد الأفريقى، والذي كان قد دخل من قبل حيز "الفضاء الأفريقى" بتصديق ٣٦ دولة علي القانون التأسيسى له. أضف لذلك أنها وضعت المعايير الحاكمة لتنظيم الفترة الانتقالية التي حددتها المادة ٣٣ من هذا القانون والممتدة لعام واحد فقط. إذ من المتوقع أن تتحول منظمة الوحدة رسمياً في يوليه ٢٠٠٢ إلى الاتحاد الأفريقى بما يتضمنه ذلك من أيلولة مؤسسات وأصول وديون المنظمة لهذا الكيان الجديد. ولذا فقد أنيط بالأمين العام الجديد أمارا عيسي (وزير خارجية كوت ديفوار سابقا) الإشراف على تلك الفترة الانتقالية وما تتطلبه من مهام منها:

أ. حث بقية الدول التي لم تودع وثائق المصادقة على القانون التأسيسى فعل ذلك قبل القمة ٣٨ القادمة في جنوب أفريقيا. والترويج لفكرة التكتل الأفريقى الجديد بين الشعوب، حتى لا يكون مجرد مظلة فوقية خاصة بالحكومات دون هذه الشعوب.

ب. تفويض الأمين العام الجديد بالتشاور مع الدول الأعضاء بتنظيم اللوائح الإجرائية الحاكمة لعمل أجهزة الاتحاد الرئيسية وتحديداً مؤتمر الاتحاد والمجلس التنفيذى ولجنة الممثلين الدائمين، ومراجعة كافة الاتفاقيات التي وقعتها المنظمة مع الأطراف الأخرى داخل وخارج القارة لكي تتوام مع التطور الجديد.

ج. إعادة توجيه الموارد وبرامج العمل في مجالات التنمية الاقتصادية والسياسية والتكامل القاري، بما في ذلك إعادة تخصيص الموازنة الانتقالية للعام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، وتنظيم برامج العمل المُعدة سلفاً.

د. تنفيذ المرحلة الانتقالية ومعالجة نقل أصول وخصوم منظمة الوحدة طبقاً لأحكام المادة ٣٣ بند (أ) من القانون التأسيسى.

ولعل أهم ما ورد في البيان الختامي لتلك القمة هو حسم العديد من القضايا التنظيمية والمؤسسية مثل؛ اعتبار المنظمة وكافة الاتفاقيات التي وقعتها مع الأطراف الأخرى جزءا لا يتجزأ من الكيان الجديد، بما فيها إعلان القاهرة الخاص بإنشاء آلية منع وتسوية المنازعات بالقارة.

وهكذا بدا الكيان المؤسسي الجديد أقرب إلي أحد كيانات التنظيم الدولي ذى الطابع القارى، وليس كما يبدو من اسمه خيارا فيدراليا موحدا. فقد تضمنت البنود الرئيسية المكونة للقانون التأسيسى الاتحاد مبادئ مدعمة لهذا النهج من قبيل التأكيد علي سيادة الدول الأفريقية الأعضاء، والمحافظة علي سلامتها الإقليمية، الأمر الذى يقرر اعترافا بالحدود الموروثة عن حقبة الاستعمار والمحافظة عليها. وهو الموقف نفسه الذى التزمت به منظمة الوحدة الأفريقية طوال تاريخها.

ثانيا: الأبعاد الحاكمة للدور الليبى

قامت ليبيا بدور رئيسى فى تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى، وارتبط هذا الدور بمجموعة من المحددات والآليات الخاصة برؤية القيادة الليبية لدورها الذاتى على الساحة الأفريقية من ناحية، والسعى إلى مواجهة التحديات التى تواجهها ليبيا من خلال المظلة الأفريقية من ناحية أخرى. فالمبررات التى قدمتها السياسة الليبية للتركيز على خيار الوحدة الأفريقية كانت فى جزء منها تعبيرا عن "صدمة ليبيا "مما اعتبرته تخاذل الموقف العربى فى دعم

مطلبها المشروع لرفع العقوبات الدولية المقررة عليها بفعل أزمة لوكيربى. وتظل نقطة التحول في التوجه الليبي لما هو أفريقي عوضاً عن ما هو عربي في يونيو ١٩٩٨، وتحديداً خلال القمة الأفريقية في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو، التى تبنت بالإجماع قراراً راديكالياً يقضي بعدم الاعتراف بمشروعية الحظر الجوي المفروض على ليبيا بعد وفائها بالالتزامات التي قررتها الأمم المتحدة عليها، ووضع هذا القرار موضع التطبيق الفعلي حينما بدأ رؤساء الحكومات الأفريقية ووفودها الرسمية والشعبية تتوافد علي ليبيا جواً مخترقين الحظر الجوي دون أدني تقدير للضغوط الأمريكية . البريطانية التي مُورست عليهم للالتزام بالحظر، أو علي الأقل الحصول علي موافقة مسبقة من الأمم المتحدة، كما استقبلت العواصم الأفريقية في مطاراتها الطائرات الليبية.

فى المقابل جاء إخفاق الاجتماع الوزاري لجامعة الدول العربية بالقاهرة في سبتمبر ١٩٩٨ في اتخاذ موقف عربى مماثل إزاء الحظر المفروض على ليبيا، الأمر الذى تشكل معه مزيد من مشاعر الصدمة تجاه الدول العربية وتجاه النظام العربى ككل. وبعدها بدت هموم القارة الأفريقية والدعوة إلى وحدتها بمثابة الأولوية الأهم للسياسة الخارجية الليبية. ومن ثم أخذت الدبلوماسية الليبية على عاتقها الدعوة إلي قيام اتحاد أفريقي وحشد الدعم والتأييد له. وفى هذا السياق، يمكن رصد تطورين في التوجه الليبي تجاه القارة، يبرزان بوضوح نوعية الأبعاد الحاكمة للمبادرة الليبية نحو التكتل الأفريقي.

التطور الأول يرتبط بالنهج التدخلي ذى الطابع السلمي الليبي في الصراعات والأزمات السياسية والاقتصادية بالقارة، والذي بدا وكأنه المدخل الجديد للتعاون الليبى مع دول القارة، وتصحيح الصورة السلبية السابقة عن ليبيا وتدخلاتها سيئة السمعة بالقارة قبل عقدين. و بدا ذلك واضحاً في أدوار الوساطة الليبية التي مُورست في تسوية وحل العديد من الأزمات السياسية التي شهدتها القارة منذ هذا التاريخ، والتي كان من الممكن أن تُبرز الدور المؤثر لليبيا إقليمياً، لولا التدخل الأمريكي المناوئ، والذى نجح كثيرا فى تحييد الدور الليبى الجديد.

ومن هذه الأدوار، التدخل الليبي في الصراع المسلح الذي اندلع فى مايو ١٩٩٧ بين إريتريا وأثيوبيا بسبب ترسيم الحدود المشتركة. إذ احتضنت مدينة سرت مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين المتصارعين لتقريب موقفيهما من التسوية، وإحلال مبدأ المفاوضات عوضاً عن الحرب، وهو التوجه الذي كاد أن يؤتي ثماره من خلال مبادرة التسوية الليبية، لولا التدخل الأمريكي في الصراع، ونقل جهود الوساطة السياسية للجزائر. وقد حاولت ليبيا التدخل أيضا فى الأزمة الصومالية، من خلال استضافة قادة زعماء الفصائل المتناحرة في محاولة للتوفيق بينهم، وإنهاء الحرب الأهلية. وتالياً محاولة تسوية الحرب الأهلية في جنوب السودان من خلال المبادرة المشتركة مع مصر. و بلغ هذا الدور الليبى ذروته عبر إرسال وحدات عسكرية للفصل بين الدول المتصارعة في منطقة البحيرات العظمى، وتحديداً في المنطقة الفاصلة بين الكونجو الديموقراطية وأوغندا ورواندا.

التطور الثانى، فيختص بالدعوة إلي تكوين الفضاء الأفريقي، ضمن أطروحة القذافي عن ما أسماه تفاعل الفضائيات العالمية. وأهمية تدعيم هذا الفضاء الإقليمى من خلال تفعيل العمل الجماعي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، بهدف الوصول لفضاء فعال لمواجهة الفضائيات الأخرى والتفاعل معها على قدم المساواة، ولمواجهة التحديات التى يفرضها نظام عالمي ظالم يتسم بشيوع العولمة وتهميش الكيانات الصغرى.

و بلغ إيمان ليبيا برسالتها الأفريقية الجديدة مداه، حينما ساهمت ليبيا مالياً في إزالة كافة العراقيل التي أعاقت مبادرتها للاتحاد الأفريقى. وذلك من خلال دفع المخصصات والالتزامات المالية لعدد من الدول الأفريقية التى لم تقم بدفع هذه الالتزامات فى العامين السابقين، نظرا لظروفها الاقتصادية الصعبة. وهو الأمر الذي وضع منظمة الوحدة

البنود التى مثلت تطورا نوعيا فى ميثاق الاتحاد الأفريقى

البند (ل) من المادة الثالثة التي تتعلق بالأهداف..

- ضرورة التنسيق ومواءمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية القائمة والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.

– المادة الرابعة التي تحدد المبادئ ..

- (ح) : حق الاتحاد بالتدخل في دولة عضو طبقاً لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية.
- (ى) : حق الدول الأعضاء في طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
- (ل) : تعزيز المساواة بين الجنسين.
- (هـ): احترام قدسية الحياة البشرية وإدانة ورفض الإفلات من العقوبة والاغتيالات السياسية والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
- (ع) : إدانة ورفض التغييرات غير الدستورية للحكومات

- المادة الخامسة المتعلقة بأجهزة الاتحاد التي دعت لتشكيل:

- برلمان عموم أفريقيا
- محكمة العدل الأفريقية
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي

- المادة التاسعة عشرة والتي أوجدت المؤسسات المالية التالية

- المصرف المركزي الأفريقي.
- صندوق النقد الأفريقي.
- المصرف الأفريقي للاستثمار.

- المادة الثالثة والعشرون التي تحدد نوعية العقوبات على الأعضاء كما يلى:

- يحدد المؤتمر العقوبات المناسبة التي تفرض على أية دولة عضو تتخلف عن سداد مساهماتها في موازنة الاتحاد، من قبيل الحرمان من حق التحدث في الاجتماعات والتصويت وتقديم مرشحين للمناصب، أو الاستفادة من أنشطة والتزامات الاتحاد.
- الدولة التي لا تلتزم بقرارات وسياسات الاتحاد تحرم من إقامة روابط للنقل والاتصالات مع جيرانها، أو أية إجراءات أخرى ذات طابع اقتصادي وسياسي يحددها المؤتمر.

- المادة الثلاثون المتعلقة بتعليق المشاركة:

- لا يسمح للحكومات التي تصل إلى السلطة بطرق غير دستورية بالمشاركة في أنشطة الاتحاد

الأفريقية في موقف بالغ الحرج، إذ استحق لها ما يقارب ٥٠ مليون دولار على أعضائها الذين عجزوا عن النهوض بتلك الأعباء. ولذا كانت مدينة سرت المكان الذي احتضن كافة الإجراءات والاجتماعات المنظمة للاتحاد الأفريقى الجديد، كما موّلت ليبيا تكاليف عقد قمتي لومي يوليه ٢٠٠٠، ولوساكا يوليه ٢٠٠١، والتي بلغت معاً قرابة ٣٠ مليون دولار. وقد شمل هذا الدور التمويلي المباشر تأدية الالتزامات المالية لجميع الدول الأفريقية الصغيرة لضمان دعمها، وفقاً لما بات يسمي بـ "دبلوماسية العطايا المشروطة"، لحشد الدعم لفكرة الاتحاد الأفريقى والتصويت لصالحه.

ثالثا : مستقبل مشروط

نظرا لعدم دخول تجربة الاتحاد الأفريقى حيز التطبيق، فمن الصعوبة بمكان الحكم على تلك التجربة. ومع ذلك فثمة إمكانية للنظر فى العلاقة بين كيفية تطبيق القانون التأسيسى للاتحاد وتحقيق قدر مناسب من الفاعلية للمنظمة الأفريقية "الجديدة" . واللافت للنظر أن ثمة إجماعا على كون فكرة الانتقال من كيان منظمة الوحدة إلى الاتحاد الأفريقي هي بمثابة مشروع طموح للغاية في بيئة لا تزال تفتقد إلي أدنى مقومات العمل الجماعي على المستوى المؤسسى، حيث تتفاقم فيها الصراعات متعددة الحدة على كافة المستويات، سواء داخل العديد من الدول الأفريقية نفسها، أو في إدارة التفاعلات الإقليمية بين تلك الدول. فضلا عن أن هذا الطموح - رغم القيود التى تواجهه - أقل كثيرا من الحلم الليبي الخاص بقيام كيان قارى أكثر اندماجا تحت مسمى "الولايات المتحدة الأفريقية".

وهناك إشكاليتان هامتان ظهرتا خلال مسيرة تشكيل الاتحاد، ولم يحسما بالقدر الواجب، ويتوقع لهما أن يعوقا عملية

تطبيق "الاتحاد الأفريقى"، وهما:

الإشكالية الأولى، تتعلق بالعلاقة بين ضرورة مقومات العمل الوظيفى الجماعى، وبين الإصرار على المقومات الكاملة لسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد، وتحديداً في المجالين الوظيفي والسياسي، وعدم الانتقاص منها لصالح فكرة العمل الجماعى العام. ولذا فإن الاتحاد لم يخرج عن كونه إطارا مؤسسيا - تنظيميا بين الدول، وليس فوقها في أي مجال وظيفي كان أو سياسي. بل أنه ورد صراحة في المادة الثالثة التي تحدد أهداف الاتحاد البند (ب) فى "الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها واستقلالها ". وفى المادة الرابعة، التي تحدد المبادئ الاسترشادية، تم التأكيد علي ضرورة احترام الحدود القائمة التي هي أساساً من صنع الاستعمار الغربي، ولم تراع التقسيمات العرقية أو الدينية داخل التجمعات الرئيسية لشعوب القارة.

ولذا رجحت كافة دعاة التدرج فى الوصول للوحدة والاندماج الأفريقى، على دعاة القفزة السريعة لهذه الغاية. وذلك على الرغم من كون المناقشات التمهيدية التي سبقت تبلور الاتحاد كمنظمة، كانت تعلى من شأن وأهمية النقلة الاندماجية السريعة، بعد الإخفاق الذي مني به التدرج الزمني في الوصول لتلك الغاية تحت مظلة منظمة الوحدة الأفريقية.

الإشكالية الثانية خاصة بالعلاقة بين الاتحاد ككيان قاري وبين كافة التنظيمات الإقليمية الفرعية الأخرى داخل القارة، كجماعة تنمية الجنوب الأفريقى"السادك" "والجماعة الإقتصادية لدول أفريقيا الوسطى "الايكاس". والسؤال الذى فرض نفسه هل يمكن للاتحاد أن تكون له ولاية ما على هذه التنظيمات الفرعية وفى أى اتجاه؟. والواقع أنه لم تطرح إجابات محددة، غير أن الاتجاه العام، لاسيما من الدول ذات الثقل السياسى والسكانى فى القارة، لا ترى حقا للاتحاد فى أن تكون له أية ولاية تنظيمية على تلك التنظيمات الفرعية. ويمكن تفسير ذلك فى أنها - أى الدول ذات الثقل - ترى هذه الكيانات كإحدى أدوات سياستها الخارجية، وأداة لدعم نفوذها فى المناطق المحيطة بها مباشرة، كـ "السادك " بالنسبة لجنوب أفريقيا، ومنظمة "الإيكاس "، بالنسبة لنيجيريا.

ووفقا لهذا الاتجاه الغالب، فإن الاتحاد كمنظمة إقليمية وإطار حاكم للتفاعلات السياسية داخل القارة، لن تختلف وضعيته كثيراً عن الوضعية التي ميزت منظمة الوحدة طوال العقود الأربعة الماضية. لاسيما وأن البيئة الأفريقية لم تختلف كثيرا، وتدل المؤشرات العامة سواء بالنسبة للتطور الديمقراطى أو الاقتصادى، أن تلك البيئة سوف تستمر لفترة طويلة مقبلة، وأنها تحتاج أولا تغييرات كبرى داخل المجتمعات الأفريقية نفسها قبل أن تسهم فى تغيير التفاعلات القارية لاحقا. ويضاعف من ذلك كثيراً أنّ الطفرات النوعية التي وردت في القانون التأسيسى للاتحاد تبدو وكأنها منفصلة عن الواقع الأفريقى الجماعى. ومن ثم فقد لا يكون لها الأثر الإيجابى المتوقع علي الأقل في المدى المنظور.

ومع افتراض تحييد أثر العوامل الخارجية سلباً وإيجاباً على مسيرة التطور المستقبلي للاتحاد، فثمة عوامل هيكلية أفريقية ضاغطة، تمثلا قيودا متزايدة التأثير، علي عمل الاتحاد منها:

١. **القيود القيمية**: فهناك صعوبة مؤكدة فيما يتعلق بشيوع وانتشار القيم الجماعية التي تحض على الاندماج والفعل الجماعي العام داخل البيئة الأفريقية خلال فترة زمنية مناسبة، وهو ما يرجع إلى هيمنة المؤسسات والأفكار التي تحض على التمايز مع الآخر في إطار صراع النفوذ داخل وبين الدول.

ولذا فإن التعويل على الوعى الذاتى والدعوة لتنميته لن يكون كافيا فى حد ذاته، خاصة فى ظل وجود الكثير من القضايا الملحة التى لم تحسم بعد في العلاقات الأفريقية - الأفريقية. ويأتي في مقدمتها الاختلاف حول: توزيع الأعباء والمزايا النسبية داخل الاتحاد، وآليات صنع القرار فيه، ومدى تجاوب الدول الأعضاء معه. مثل هذا التباين بين الدول

الأفريقية وبعضها يعد بدرجة ما امتدادا للجدل على المستوي الداخلي في كل دولة أفريقية، حول فكرة الديموقراطية والإدارة الرشيدة للسياسات الداخلية، والمشاركة السياسية لفئات المجتمع الواحد وحقوق الإنسان والأقليات داخل هذه المجتمعات. فالعديد من النخب الأفريقية، وأياً كانت انتماءاتها العرقية والدينية، افتقدت طوال العقود التالية للاستقلال، لسمة التضحية الذاتية بالمصالح الآنية/ الضيقة، مقابل الاستفادة من المزايا التي يتيحها مبدأ التكامل والاندماج في جماعة سياسية أكبر داخل الدولة الواحدة، الأمر الذى يصعب تصور تحقيقه على مستوى القارة. ومثل هذا الوضع لا يقتصر فقط علي الجماعات الصغيرة داخل الدولة، والتي تجسدها الدول الصغيرة في التكتل القاري، وإنما أيضاً علي الجماعات الكبيرة، والتي تجسدها الدول الكبيرة، والتي تسعى غالبا للهيمنة على مقاليد إدارة وتوجيه المزايا التي يتيحها مبدأ التخصص السلطوي للقيم بشقيه الخاص والعام.

وتمتد هذه العلاقات المعقدة إلى المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتي هي أعقد بكثير، ولها تفاعلات مباشرة وغير مباشرة بمثيلتها السياسية. إذ كيف يُتوقع من كيان قاري يفتقد للتجانس العام، أن يحقق دعوات من قبيل التنمية الشاملة بشقيها الحالي والمستديم، في وقت عجزت فيه النخبة المُشكلة لمؤسساته في إدارة هذا التحدي في حيز جيو - سياسي أقل اتساعاً وأكثر تنوعا نسبياً في موارده.

٢. **القيود الوظيفية**: تنطلق هذه القيود من المعوقات الموجودة على ساحة العمل الجماعى الأفريقى، والتى يمكن بلورتها على النحو التالى:

أ. الكيفية التي سوف يضطلع بها الاتحاد بالمهام والتحديات التي أنيطت به، في وقت هو غير قادر على المستوي العام في توفير التمويل اللازم لتحقيق ذلك. فالكيان الجديد، شأنه في ذلك شأن المنظمة من قبل، يرث مشكلة تمويل متزايدة، ليس للأهداف التي أنيطت به فحسب، بل وأيضاً تمويل عمليات استكمال أجهزته ومؤسساته الجديدة من قبيل المصرف المركزي الأفريقي وبرلمان عموم أفريقيا ومحكمة العدل الأفريقية.

ب. إشكالية تبعية اللجان الفنية المتخصصة وعددها سبع لجان للمجلس التنفيذي مباشرة، والذي يتكون من وزراء خارجية دول الاتحاد وليس في حال انعقاد دائم، مما يعيد إنتاج نفس المعوقات الإدارية والتنفيذية التي واجهتها من قبل منظمة الوحدة.

ج. الغموض المحيط بتشكيل العديد من مؤسسات الاتحاد من قبيل البرلمان ومحكمة العدل، سواء من حيث السلطات الممنوحة لها، أو آلية اختيار الأعضاء فيها. ويكاد يجسد البروتوكول المُنشئ للبرلمان دحضاً لأفكار مثالية من قبيل توسيع المشاركة الشعبية في تقدير سياسات الكيان الجديد، إذ أنه ذو صفة استشارية غير إلزامية، وليس لأعضائه أية سلطات حقيقية تجاه الشأن العام الأفريقى. وأيضا لأن التمثيل المتساوي للدول الأعضاء (خمسة من كل بلد، يعينهم برلمان كل بلد، ومدة عضويتهم في الولاية الأولي خمس سنوات) يكرس تغييب المشاركة الشعبية وامتداد السلطوية التي تتمتع بها النخب الحاكمة في الدول الأعضاء لهذا الكيان الجديد، وكذلك يكرس فكرة القطرية، والإعلاء من شأن السيادة والمصالح الضيقة لتلك الدول على حساب العمل الجماعى العام.

٤- إرتيريا وإثيوبيا .. إخفاق داخلى ومعارضة متزايدة

تأثرت العلاقات بين إثيوبيا وإريتريا بمجموعة متشابهة من العوامل، أبرزها ميراث حقبة الصراع مع نظام الرئيس السابق لإثيوبيا منجستو، وضعف الموارد الاقتصادية، وسطوة النخبة السياسية والعسكرية التى لعبت الدور الأكبر إبان مرحلة الثورة على مجريات الحياة السياسية بعد الاستقلال بالنسبة لإريتريا، وبعد القضاء على نظام منجستو بالنسبة لإثيوبيا، والخلافات العرقية داخل كل بلد، فضلا عن حالة السيولة إلى ميزت التوازنات السياسية فى منطقة القرن الأفريقى ككل.

ويمكن القول أن فترة الحرب التى امتدت أكثر قليلا من عامين لعبت بدورها دورا حاسما ليس فقط فى التأثير على علاقات البلدين، وعلى حالة الاستقرار الإقليمي فى منطقة القرن الأفريقى ككل، ناهيك على الوضع الاقتصادى المتردى أصلا فى البلدين، بل وأيضا على عملية التطور السياسى الداخلى فى كل بلد على حدة. حيث مثلت الحرب ذريعة لتأخير وإرجاء الكثير من الإصلاحات السياسية التى كان من المفترض اتخاذها فى وقت سابق، الأمر الذى دفع بعض الشخصيات البارزة فى البلدين لاتخاذ مواقف معارضة لتوجه إبقاء الوضع على ما هو عليه.

وقد برز تأثير العلاقات الإريترية - الإثيوبية على الأوضاع الداخلية فى كلا البلدين فى مراحل مختلفة، وبدا ذلك واضحا فى المرحلة التالية لتوقف العمليات العسكرية ، و ما تلاها من بدء عمل اللجنة الدولية التى أشرفت على ترسيم خط الحدود المؤقت وإنشاء المنطقة العازلة، فقد اقترحت بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالنزاع الإثيوبي- الإريتري فى شهر يناير رسم خط يقبل به الطرفان طوعاً ويقبلان به بصفته تلك. وبررت البعثة موقفها بعدم معرفة طبيعة المناطق محل النزاع، وحرصها على مباشرة عملها بسرعة، حتى يتسنى فتح الطريق أمام مهمة نشر قوات حفظ السلام الدولية. وهو ما حدث بالفعل، حيث قدم البلدان معلومات للبعثة التى استندت إليها فى رسم الخط الطوعى، والذى أعلن عنه رسميا فى ٦ فبراير.

وبعد تقديم كل طرف مجموعة من التنازلات اعتقدت الكثير من الدوائر السياسية أن مشكلة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا قد أغلقت، أو على الأقل فى طريقها للإغلاق التام. بيد أن تفاقم الأزمات السياسية داخل البلدين أرخى بظلاله على موضوع الخط الطوعى من زوايا متعددة. فقد انتقد أعضاء "جبهة تحرير شعب تيجراى" رئيس الوزراء الإثيوبي ميليس زيناوى، حيث اتهموه بالعجلة فى إنهاء الحرب والقبول بتسوية قد تفضى إلى مخاطر فى المستقبل، تتعلق بقضية التحكيم. ورأوا أنه لا مجال للتفاوض حول منطقة "إيروب" ، أو التخلى عنها. فى حين اعتقد زيناوى أن اختباراً للقوة فى هذه المسألة ربما يتسبب فى تجسيد جملة من المخاطر الكبيرة، خاصة وأن هناك معارك سياسية داخلية بدأت تظهر بشكل متزايد. ومع ذلك طلب زيناوى من لجنة الأمم المتحدة إحداث تغييرات فى الخط الطوعى.

وبالفعل تم تعديل الخريطة، حيث أعيدت "إيروب" إلى الأراضى الإثيوبية، الأمر الذى اعترضت عليه إريتريا، استنادا إلى أن اتفاقية الجزائر تنص على انه " لا يشكل انسحاب القوات الإثيوبية من الأراضى الإريترية أى تصادم مع الخريطة العملياتية التى

رسمتها اللجنة الدولية ". وفى ظل هذا الارتباك أحدثت إثيوبيا فى شهر مارس تغييراً إضافياً دقيقاً فى تلك الخريطة المتعلقة بمنطقة "إيروب" لصالحها. وهو ما أثار حفيظة اللجنة الدولية، والتى لم تجد أمامها سوى تجاهل هذا التعديل عمليا. وفى الثامن عشر من إبريل أعلنت الأمم المتحدة رسمياً إنشاء منطقة عازلة، استنادا إلى أن احتجاجات الطرفين لن تقود إلى شئ، حتى تعلن المحكمة الدولية قرارها النهائى فى النزاع الحدودى فى العام ٢٠٠٢ .

أولا: التطور السياسى العام فى البلدين

مرت عملية التطور السياسى فى البلدين بثلاث مراحل متشابهة. بدأت المرحلة الأولى مع انتهاء نظام منجستو بالنسبة لإثيوبيا، ومرحلة الاستقلال الفعلى بالنسبة لإريتريا، وتميزت هذه المرحلة بقدر عال من التطلع إلى المستقبل المزدهر والوعود بالرخاء الاقتصادى والتعددية. غير أن النتائج العملية اختلفت تماما عن تلك الوعود، وعن توقعات الغالبية العظمى من المواطنين. فلم تتحقق أى إصلاحات سياسية أو اقتصادية على المستوى المطلوب، خاصة فى إريتريا التى انهمكت فى حروب ومناوشات إقليمية، كان لها الأولوية على أى جهد سياسى داخلى. أما إثيوبيا، فبالرغم من أنها بلورت نهجاً سياسيا يتواءم مع المتغيرات الجديدة، فإن آليات التطبيق لم تحقق الأهداف المرجوة، حيث بدت الإصلاحات محدودة، ومتوافقة مع الحسابات المباشرة للنخبة الحاكمة.

أما المرحلة الثانية، فهى مرحلة الحرب الحدودية والتى تمتد ما بين مايو ١٩٩٧ وحتى نهاية ٢٠٠٠، وفيها بدا أى حديث عن تغيير سياسى أو إحداث تنمية اقتصادية ضربا من المستحيل، حيث انصب كل الجهد فى البلدين على المجهود العسكرى والانتصار فى الحرب والتحكم فى تداعياتها الداخلية والإقليمية. وفيما بعد توقيع اتفاق الجزائر ديسمبر عام ٢٠٠٠ لتسوية النزاع سلميا، بدأت عمليا المرحلة الثالثة فى كلا البلدين، وفيها تعالت أصوات قوى وفصائل المعارضة السياسية والعسكرية، وبدأت المطالبات بتنفيذ وعود الإصلاح السياسى المؤجلة، فضلا عن تقويم الأداء السياسى والعسكرى إبان الحرب.

وفى كل هذه المراحل، وبالرغم من اختلاف الأولويات فى كل منها، فقد وضحت عدة سمات مشتركة على النحو التالى:

الأولى، تتعلق بتعدد المشاكل الداخلية التى تواجه القيادة السياسية فى كل من إريتريا وإثيوبيا. فالأولى أخفقت تماما فى اتخاذ أية خطوة على طريق التعددية السياسية، ولم تتح الفرصة للمعارضة بأن تتواجد على الساحة بصورة مشروعة، ولم تجد بعض الفصائل مفرا من اللجوء إلى السلاح لمواجهة الآلة العسكرية الضخمة "نسبيا" التابعة للنظام، مما فرض أعباء إضافية على حكومة الرئيس أسياسى أفورقى، والتى واجهت أيضا أوضاعا اقتصادية متردية، لم تسعفها فى تحقيق طموحات ووعود تحقيق تنمية سريعة.

وبالنسبة لإثيوبيا، وعلى الرغم من اختلاف التفاصيل مقارنة بما جرى فى إريتريا، إلا أن النتيجة العامة لم تختلف كثيرا، فقد اختفت فرصة القوميات الإثيوبية فى المشاركة فى الحكم بصورة متساوية، وأصبحت قومية " التيجراى" أكثر هيمنة على مقدرات السلطة الفيدرالية، وذلك على حساب قوميتى "الأوروموا" و "الأمهرا" بصفة خاصة. علاوة على تعثر برنامج الإصلاح الاقتصادى الشامل الذى بُدئ فى تطبيقه مبكرا.

الثانية، تأثر سياسات البلدين الخارجية بحالة السيولة التى ميزت تفاعلات بلدان منطقة القرن الأفريقى ككل. وأدى ذلك إلى حالة تشوش فى الأولويات الخارجية وفى بناء التحالفات الإقليمية، خاصة مع الميل العام الذى ميز سلوك معظم دول الإقليم فى احتضان المعارضة العسكرية لبلدان أخرى، كجزء من سياسة التأثير على نمط التحالفات فى المنطقة.

الثالثة تتعلق بوجود تأثيرات ذاتية وشخصية على عملية صنع القرار المتعلق بالعلاقة مع الدولة الثانية. فكلا الزعيمين أسياسى أفورقى ومليس زيناوى، نظر إليهما - فى الإعلام الغربى وفى دوائر القرار فى عدد من المنظمات الدولية - فى مطلع التسعينات من القرن الماضى كنموذجين من القيادات الأفريقية الجديدة، والتى يتوقع منها أداء سياسيا واقتصاديا مختلفا. وربما ساهم هذا الأمر فى بلورة نوع من المنافسة الشخصية المباشرة بينهما، التى تسببت لاحقا فى الوقوع فى أخطاء جسيمة فى

الداخل من ناحية، وفى تصور إمكانية إقصاء الطرف الأخر من الصورة، عبر توظيف واستقطاب المعارضة الداخلية المناوئة له من ناحية أخرى، أو التخلص منه عبر حرب مباشرة من ناحية ثالثة.

مثل هذه السمات المشتركة تفسر إلى حد كبير اندلاع الحرب على مثلث بادمى الحدودى، رغم عدم قيمته من الناحية الاقتصادية أو الناحية الاستراتيجية، كما تفسر أيضا سياسة التصلب التى اتسمت بها مواقف البلدين إزاء جهود التسوية السلمية واحتواء النزاع، التى قامت بها أطراف أفريقية ودولية عديدة، بما فى ذلك جهود منظمة الوحدة الأفريقية. وتتضح هذه السمات بدرجة أكبر عند إلقاء الضوء على التطورات السياسية ولاسيما صعود المعارضة من الداخل، والتى ميزت الفترة اللاحقة مباشرة لتوقيع اتفاق السلام بالجزائر.

ثانيا: إريتريا فى مواجهة المعارضة

ما إن انتهت الحرب رسميا حتى بدأت المجموعات السياسية المختلفة، بما فى ذلك مجموعات داخل الحزب الحاكم نفسه، فى إبداء مواقف انتقادية مختلفة الحدة للأداء العام سياسيا وعسكريا، مع وضع مسئولية اكبر على الرئيس أفورقى شخصيا. وقد تبلور ذلك فيما عرف لاحقا بـ "مجموعة الـ ١٥"، والتى تضم ١٥ قياديا ينتمون للجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة الحاكمة فى إريتريا، والمجلس الوطنى (البرلمان)، والذين دعوا إلى سيادة العدالة والقانون، وانتقدوا الرئيس أسياسى أفورقى الذى ينتهج حسب وصفهم "أساليب غير قانونية أو دستورية ولا يتبع نهج العمل الجماعى"، واعتبر هؤلاء عشية الاحتفالات بعيد الاستقلال فى نهاية شهر مايو أن" الهيئات التشريعية لم تقم بدورها فى ممارسة الرقابة والمحاسبة". أو بعبارة أخرى توجيه اللوم لكل من الرئيس والمؤسسات التشريعية وتحميلهما المسئولية عن الأخطاء السياسية التى أعاقت عملية التحول الديمقراطى.

١. تحرك مجموعة الـ ١٥ المعارضة

تأتى أهمية هذا التحرك المعارض للحكومة من عاملين؛ الأول طبيعة خطابها النقدى ووضوحه، والثانى مكانة أعضائها فى المنظومة الحزبية الحاكمة. فمن أبرز أسماء المجموعة المعارضة محمود محمد شريفو وزير الحكومات المحلية السابق، ومسفن حقوس وزير الدفاع السابق وحاكم الأقاليم الجنوبية، وهايلى ولد تنسأى وزير التجارة، وبطرس سلمون وزير الثروة السمكية، وصالح كيكيا وزير المواصلات والاتصالات السابق، وحامد محمد مسئول دائرة العلاقات السياسية والشرق الأوسط فى وزارة الخارجية وسفير أسمرا فى العراق وعضو المكتب التنفيذى القيادى فى الحزب الحاكم.

وقد كشف تشكيل "مجموعة الـ ١٥ "وجود تيارين داخل "الجبهة الشعبية للديمقراطية والعدالة"، أولهما يرى أن الأجواء السياسية القائمة غير مواتية تماماً لإحداث تغييرات سياسية جوهرية، استنادا إلى أن الخطر الخارجى لا يزال يهدد الدولة الإريترية، حتى بالرغم من توقيع اتفاق التسوية مع إثيوبيا، وأن التنظيم الحزبى الذى يمثل البوتقة التى تنصهر داخلها القوى الوطنية يقوم بدوره بصورة جيدة. أما التيار الثانى، فيؤكد الحاجة الماسة لإشاعة حقوق الإنسان، وإفساح المجال أمام تغييرات ديمقراطية حقيقية، وأن الوقت مناسب لتقويم تجربة الجبهة الشعبية بعد ثمانى سنوات من الحكم، وإتاحة الفرصة أمام مشاركة واسعة لأعضاء التنظيم وجماهير الشعب، وتوفير الشروط اللازمة لقيام حكومة دستورية من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وحل الخلافات القائمة داخل التنظيم والحكومة بشكل سلمى قانونى وديمقراطى، بصرف النظر عن الهواجس الإقليمية، إذ أن إجراء هذا التحول من الممكن أن يقلل من حدتها وليس العكس. وقد قدمت مجموعة الـ ١٥ وثيقة فى شهر أغسطس بعنوان "قضايا آنية وملحة"، تضمنت ثلاثة أجزاء، الأول عن آمال الشعب من الاستقلال، والثانى عن الأوضاع القائمة، والثالث توصيات بما يمكن عمله لتصويب الأمور السياسية ووضعها فى الإطار الصحيح.

وقد امتلأت الوثيقة بالانتقادات الموجهة للحزب الحاكم وهيمنته على المقدرات السياسية والاقتصادية، وأوضحت عمق

أبرز التنظيمات السياسية الإريترية المنضوية تحت لواء "تجمع القوى الوطنية الإريترية"

- جبهة التحرير الإريترية
- المؤتمر الشعبي الإريتري
- حركة الخلاص الإسلامي الإريتري
- جبهة التحرير الإريترية - المجلس الثوري
- جبهة التحرير - المجلس الوطني
- الجبهة الديمقراطية الشعبية لتحرير إريتريا - العودة
- الجبهة الديمقراطية الثورية الإريترية
- الحركة الديمقراطية لتحرير أكوناما - إريتريا
- حركة المقاومة الديمقراطية الإريترية - القاش استيت
- الجبهة الوطنية الديمقراطية الإريترية
- جبهة التحرير الإريترية - التنظيم الموحد
- جماعة المبادرة الإريترية
- تنظيمات نشطة خارج نطاق التجمع
- الموجة الثالثة - تيار يغلب عليه المسيحيون
- الجبهة الشعبية - الحزب الديمقراطي
- الحركة الديمقراطية الإريترية المستقلة
- الحركة الديمقراطية العفرية
- تنظيمات نشطة غير حزبية
- مجموعة الـ١٣ .. نخبة أكاديمية على علاقة بجامعات غربية
- مجلس الدعوة والإصلاح .. نخبة إسلامية نشطة في أوساط اللاجئين
- جبهة السلام والديمقراطية .. مقرها السويد

الخلاف والتنافر بين المطالبين بالتغيير وبين القيادات المحافظة على الوضع القائم، وطالبت بعدد من المطالب الداخلية والقيام بتحركات إقليمية للوصول إلى مرحلة التغييرات الحاسمة. ومن بين هذه المطالب ضرورة تحديد لغة أو لغات رسمية، أخذا في الاعتبار مشاعر الشعب الإريتري، وتفضيله أن تكون "التجرينية" و "العربية" هما اللغتين الرسميتين للدولة. واعتبرت المجموعة أن الحرب مع إثيوبيا أفضت إلى تأخير بلورة نظام دستوري محدد المعالم. وطالبت أيضا بتخفيض عدد الجيش والنفقات العسكرية. وتطرقت إلى ضرورة تطوير العلاقات مع السودان على أسس حسن الجوار، ولاسيما أن إثيوبيا قطعت شوطا كبيرا في هذا المضمار، وبما ساعدها على تخفيف حدة الأضرار التي نجمت عن الحرب الحدودية.

وبرغم مشروعية هذه المطالب من الزاوية السياسية المجردة، إلا أن السلطات الإريترية تعاملت بحزم مع شخصيات المجموعة، وسعت إلى تقويض نشاطهم وتجريدهم من عضوية الحزب. وفي هذا السياق تم استدعاء جميع السفراء والقناصل ونوابهم العاملين في الخارج، وهم في الوقت نفسه أعضاء في اللجنة المركزية للحزب، إلى أسمرا، لتدارس ما وصف رسميا بالتحديات الجديدة التي يواجهها الحزب، وكذلك تحديد موقف أعضاء الحزب المعارضين لسياسات الرئيس أفورقي.

وفي إطار الضغط على أعضاء المجموعة وجهت السلطات الإريترية اتهاما لهم، بعقد اجتماع سري في نيويورك يرمي إلى إعداد وتجهيز حملة لتغيير النظام السياسي القائم، والاتصال بمنظمات حقوق الإنسان وبعض الهيئات المانحة في الولايات المتحدة وأوروبا، من أجل حرمان البلاد من الدعم الاقتصادي الخارجي وعزلها سياسياً. وتم اعتقال ١١ شخصا من المجموعة في ١٩ أغسطس، وإغلاق مكاتب الصحافة الخاصة، واتخاذ إجراءات متشددة ضد الطلبة المتعاطفين مع المعارضة. وبررت الحكومة هذه الإجراءات القاسية بأن المجموعة حاولت فعلياً الإطاحة بالرئيس أفورقي، في الوقت الذي كانت فيه القوات الإريترية تتراجع تحت الضغوط العسكرية الإثيوبية. واللافت للنظر هنا أن هذه الاتهامات جاءت لاحقة على انتهاء الحرب بحوالي ثمانية أشهر، وليس أثناء المعارك، الأمر الذي ضاعف من حدة المأزق الداخلي.

في ظل هذه التطورات التي أجهزت عمليا على احتمال تشكل معارضة داخل المؤسسات السياسية للنظام نفسه، تعمل على تطويره سلميا ووفق آلياته القانونية، بدا أن المعارضة الخارجية أو المسلحة قد اكتسبت أرضية جديدة، إذ أضاف انغلاق النظام على نفسه مصداقية لهذه المعارضة، باعتبار أنه لم تعد هناك فرص لتغييره السلمي والطوعي، وأن الأمر يتطلب الدخول في معارضة مسلحة نشطة من أجل إسقاطه. وكان طبيعيا أن تردد بعض التقارير معلومات مفادها وجود تحركات من قبل ناشطين إريتريين لغرض تكوين خلايا سرية في الداخل والخارج، فضلا عن تجمع العديد من الجماعات الإريترية المعارضة تحت مظلة

"قوات التحالف الوطنية الإريترية"، والتى تتخذ من مدينة مقلى الإثيوبية مقراً لها. وتضم أيضا مجموعة من بقايا "جبهة التحرير الإريترية"، و" الجهاد الإسلامى الإريتري". وكانت "جبهة التحرير الإريترية" التى عقدت مؤتمرها الخامس منتصف العام، قد أكدت على خيار إسقاط النظام الحاكم سلميا، وإقامة نظام بديل يقوم على التعددية ويحفظ الوحدة الوطنية ويرعى حقوق الإنسان. ودعت هذه الجبهة التى انطلق منها أساساً كفاح الشعب الإريتري إلى توحيد جهود المعارضة فى المحيطين الداخلى والخارجى من أجل التخلص مما أسمته "هيمنة الحزب الواحد".

٢. الاحتواء بأساليب استثنائية

إن هذه الأزمة التى قد تبدو وكأنها مجرد خلاف تنظيمى داخل الجبهة الحاكمة، ويمكن حسمه فى اجتماع على ضوء اللوائح الداخلية، هى أكثر تعقيدا وتأثيرا على أداء النظام، خاصة فى ضوء الاهتمام الذى نالته من قبل النخبة والمواطنين على السواء، وما أفضت إليه من انقسامات متزايدة فى صفوف الجبهة الشعبية الحاكمة. الأمر الذى يمكن تفسيره فى ضوء ثلاثة عوامل؛ أولها طبيعة الشعارات التى رفعتها المجموعة، والتى انطوت على انتقادات مؤلمة للقيادة السياسية والحزبية نظرا لعدم أخذها بنهج الديمقراطية والتعددية السياسية. وثانيها المواقع القيادية العليا التى شغلتها المجموعة، والتى تراوحت بين مناصب سياسية وحزبية رفيعة، كما أن بعضها ينحدر من مناطق المرتفعات المتاخمة لإثيوبيا، والتى ينتمى إليها أيضا الرئيس أفورقى ذاته. أما العامل الثالث فيتعلق بأزمة الهوية الحضارية التى تعيشها إريتريا منذ الاستقلال، والتراوح بين خيارى الارتباط بالعالم العربى والإسلامى أم التوجه نحو أثيوبيا بتراثها المسيحى المتجه نحو الغرب. واللافت للنظر أن غالبية عناصر المجموعة تنتمى إلى المسيحية، وأن بعضها يدعو صراحة إلى ربط مصالح الدولة الإريترية بإثيوبيا، لأن البديل سيجعل إريتريا عرضة للذوبان فى المحيط العربى – الإسلامي.

والواقع أن الرئيس أفورقى استطاع من خلال اتباع عدد من الإجراءات السياسية والحزبية والإعلامية احتواء ضغوط "مجموعة الـ ١٥"، مع تجنب الصدام المباشر معها، وذلك من خلال خمسة مرتكزات أساسية:

أ. التأكيد الدائم على انتماء أفراد المجموعة إلى المؤسسة الحاكمة فى الدولة منذ فترة طويلة، وفى الوقت نفسه التشكيك فى إيمانهم بقضية التعددية والإصلاح الدستورى، وذلك فى إشارة غير مباشرة لوجود دوافع خفية لديهم.

ب. ترك الرئيس أفورقى لمجموعة الـ١٥ حرية التعبير والنشر فى البداية، واستطاع أن يكشف تحركاتهم ويعرف اتصالاتهم، ويقف على علاقاتهم ببعض سفارات الدول الغربية، ومع ذلك لم يسع لإيقاف نشاط المجموعة إلا عندما أعلنت جماعات دولية مساندتها بوضوح لمطالبهم، مثل الاتحاد الأوروبي الذى هدد بوقف كافة أنواع الدعم المادى لإريتريا، وسحب ممثليه فى أسمرا للتشاور فى شهر سبتمبر ٢٠٠١، الأمر الذى ترتب عليه قيام السلطات الإريترية بطرد انطونيو بانتديتى ممثل الاتحاد الأوروبي وسفير إيطاليا فى أسمرا، احتجاجا على اجتماعه مع عناصر من المعارضة. علاوة على هروب مجموعة من سفراء إريتريا فى الخارج.

ج. التأكيد على وجود علاقة بين المجموعة وتطورات ونتائج الحرب مع إثيوبيا، من خلال وصف "النصر على المجموعة" ،كامتداد لما يوصف رسميا بالنصر فى الحرب على إثيوبيا، والحيلولة دون تحجيم دور إريتريا الإقليمي ليكون تابعاً للدولة الإثيوبية.

د. الربط الدائم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بين المجموعة وبعض التنظيمات الإريترية المعارضة فى الخارج، وتصويرهم كذراع داخلى للمعارضة الخارجية، بمعنى أن مطالب المجموعة تصب فى خدمة المعارضة، وليست من أجل التعددية السياسية والحقوق الدستورية.

هـ. التأكيد على أن الحرب مع إثيوبيا لم تنته بعد، وذلك بالرغم من توقيع اتفاق التسوية، وأن هناك احتمالات بعودة المواجهة العسكرية مرة أخرى، وبناء عليه فإن الإجراءات الاستثنائية ما زالت مبررة، وتأجيل الإصلاحات الكبرى سياسيا لم يحن وقتها بعد.

وبالرغم من نجاح النظام الإريترى فى احتواء وتطويق تحركات "مجموعة الـ ١٥"، إلا أنه أخفق فى إقناع قطاعات واسعة من النخبة السياسية والمواطنين بجديته فى اتخاذ إجراءات حقيقية فى مجالى التعددية والديمقراطية. كم أنه استمر فى التعامل مع كافة عناصر المعارضة الخارجية والداخلية، باعتبارها خارجة على القانون. وتكمن مخاطر مثل هذا المنهج فى أنه قد يقود إلى درجة من التلاحم السياسى بين قوى المعارضة فى الخارج، والتى تتوزع أساسا بين إثيوبيا والصومال وجيبوتى، ومن ثم التعاون والتنسيق المشترك بهدف إسقاط النظام، أو على الأقل الاستمرار فى إزعاجه واستنزاف قدراته.

من ناحية أخرى فإن إغلاق ملف الحرب مع إثيوبيا نهائيا سيحرم القيادة الإريترية من حجتها الرئيسية وراء تأجيل الإصلاحات السياسية والأخذ بالنهج التعددى، الأمر الذى سيضيف ضغوطا سياسية ومعنوية داخلية عليها. واللافت للنظر أن قدرا أكبر من الحذر بات يخيم على علاقات إريتريا بعدد كبير من الدوائر الإقليمية والدولية، والتى بدأ بعضها يبدى قدرا أكبر من التعاطف الظاهر مع منطلقات القوى المعارضة، الأمر الذى يضيف بدوره مصدرا آخر من الضغوط السياسية على النظام. لذلك فان الفترة المقبلة قد تجعل من قضية الديمقراطية والتعددية السياسية مادة للصراع السياسى الداخلى بدرجة أكثر حدة.

ثالثا: إثيوبيا والحسابات المتداخلة

لا تختلف الأوضاع السياسية فى إثيوبيا كثيرا عن مثيلتها فى إريتريا خاصة فيما يتعلق بآثار الحرب، وتزايد المطالب بفتح المجال أمام مشاركة فاعلة للقوميات الأخرى فى صنع القرار. بيد أن هناك أربعة عناصر جوهرية تؤكد تمايز الحالة الإثيوبية؛ يتعلق أولها بالتعدد الإثنى والعرقى الواسع، والذى يلعب دوراً مهماً فى الحياة السياسية. والثانى، يختص بمساحة التعددية الحزبية والمشاركة السياسية والهامش الديمقراطى الناشئ. والثالث، يرتبط بتحسن العلاقات مع عدد مهم من الأطراف الإقليمية والدولية. والرابع، خاص بعملية الإصلاح الاقتصادى والمكونات الواعدة للمعونات الخارجية. وقد ألقت هذه العناصر بظلالها على التطور السياسى الداخلى فى إثيوبيا على النحو التالى:

أ- اتساع نطاق التداعيات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية للحرب مع إريتريا، وهو ما خلف العديد من الآثار على كافة الأصعدة بالقدر الذى يصعب معه احتواؤها خلال فترة وجيزة.

ب- تزايد النزيف المالى والبشرى والاقتصادى والعسكرى، نظرا لاستمرار الحروب الداخلية فى بعض الأقاليم الإثيوبية، الأمر الذى خلق بدوره حساسيات داخلية مؤثرة.

ج- خشية بعض الأوساط الحاكمة فى الدولة الإثيوبية من لجوء قطاعات من الضباط التيجريين إلى الصومال، وتشكيل جبهة مسلحة ضد النظام الإثيوبي ذاته.

١- أزمة سياسية ومطالب متعددة

كان رئيس الوزراء الإثيوبي الحالى ميليس زيناوى، وبعد نجاحه فى الإطاحة بنظام الرئيس منجستو هايلا مريام عام ١٩٩١، وإقناع القوميات الإثيوبية الرئيسية بتشكيل ائتلاف حكومى تحت مظلة "الجبهة الثورية الديمقراطية لشعوب إثيوبيا" بقيادته، قد منح كل القوميات حكما ذاتياً فى أقاليمها. وهو ما تم تسجيله فى الدستور الإثيوبى الجديد الذى تضمن أيضاً حق أى من الأقاليم الإثيوبية الـ ١٤ فى المطالبة بالاستقلال بعد موافقة القوميات الأخرى. وبالتالى تم القضاء على أى محاولة محتملة للانفصال عبر تمرد مسلح. لكن هذه النزعة تفاقمت أخيراً لدى بعض القوميات التى تعتبر "جبهة التيجراى" (القومية الحاكمة) قد ورطت البلاد فى الحرب مع إريتريا، وأن من أبرز ضحاياها قوميات الأورومو والأمهرا، بالإضافة إلى القومية الصومالية فى الأوجادين.

وكما هو الحال فى إريتريا، فقد نشبت خلافات حادة داخل جبهة تيجراى، فمع بداية العام بدأت عناصر من قوميات مختلفة تجميع أنفسهم فى جبهة تحالفات واسعة، الأمر الذى دفع ميليس زيناوى رئيس الوزراء إلى مطالبة القوى السياسية المختلفة

سواء داخل جبهة التيجراى، أو من القوميات الأخرى تحديد مواقفها، تأييدا أو معارضة لجملة ممارساته الداخلية وإجراءاته الخارجية. وفى هذا السياق عقد زيناوى اجتماعا للجنة المركزية لجبهة التيجراى، وفصل المجموعة المنشقة من المناصب السياسية فى الدولة وفى الأقاليم والحزب. وتزامن مع هذه الخطوات إعلان الحكومة الفيدرالية ما سمى بـ "إحباط مؤامرة لزعزعة الأمن والاستقرار"، وتلاها اعتقال وفرض الإقامة الجبرية على المنشقين، كمحاولة لوأد بوادر الخلافات على النطاق الإقليمى.

لكن موجة الانشقاق لم تقف عند هذا الحد، بل انتقلت بشكل أكثر اتساعا إلى صفوف المنظمات المتحالفة، ومنها إلى بعض دوائر القوات المسلحة، التى كانت حتى وقت قريب تبدو على درجة من التماسك، خاصة فى ظل الحرب مع إريتريا. ولاحتواء الموقف داخل هذه المؤسسة قام زيناوى فى منتصف العام بإقالة رئيس الأركان وقائد القوات الجوية. كما استدعى مجموعة من كبار الضباط وعقد اجتماعا عاجلاً أشار فيه إلى بعض ملامح الفساد المادى وطالبهم بتقديم استقالاتهم. وقام بتنشيط أعمال ما يسمى بلجنة مكافحة الفساد وأجرى عدة تعديلات فى المناصب الصحفية المهمة. وتم تعليق عضوية الرئيس الإثيوبى نيجاسو جيدادا فى الحزب الحاكم بعد اتهامه بالانحياز للمنشقين. وفى هذا الإطار اغتيل رئيس أجهزة الأمن والمخابرات على المستوى الفيدرالى على يد ضابط فى الجيش الإثيوبى.

وتزايدت معالم الخلاف والتمرد فى مؤسسات الدولة الإثيوبية، حيث حدث انشقاق داخل المنظمة المتحالفة مع زيناوى فى إقليم الأورومو، وحصل المنشقون على تأييد رئيس الاتحاد الفيدرالى الإثيوبى، فقام رئيس الوزراء باستبدال نيجاسو جيدادا بالجنرال عبد الله جيميدا كرئيس لمجلس الحكم الإقليمي ورئيس للمنظمة.

وقد تفاقمت حدة الأزمة السياسية بسبب إضراب واعتصام طلاب الجامعات الإثيوبية خلال شهرى مارس وأبريل، الذين طالبوا بتشكيل اتحادات الطلاب وتنظيم ترتيبات الأمن داخل الكليات والحرم الجامعى. واتهمت الحكومة بعض قوى المعارضة باستغلال هذه الاحتجاجات وإشعال نيرانها السياسية، مما أدى لوقوع العديد من الاصطدامات بين الشرطة والمتظاهرين أسفرت عن اعتقال حوالى ثلاثة آلاف طالب، وسقوط ٤٠ قتيلا و٤٠٠ جريحا فى جامعة أديس أبابا. لكن الحكومة عادت ونفت وجود علاقة بين المظاهرات والمعارضة، واعترفت بمطالبهم العملية والمشروعة وأفرجت عن المعتقلين، حيث استشعرت أن إجراءاتها الصارمة قد تقود إلى حدوث انفجار داخلى يصعب السيطرة عليه، خاصة فى ظل تأزم الوضع الاقتصادى، وتراجع خطوات الانفتاح السياسى، وسطوة الآثار الناتجة عن الحرب مع إريتريا.

٢- زيناوى وتغيير المعادلات السياسية الداخلية

أفضت التطورات المشار إليها آنفا إلى تغييرات مهمة فى المعادلات السياسية الداخلية لصالح رئيس الوزراء ميليس زيناوى، حيث تراجع عدد من القيادات الذين أيدوا المنشقين عن مواقفهم. وكان المؤتمر العام لجبهة التيجراى فى أغسطس نقطة فاصلة لحسم الكثير من الخلافات السياسية، حيث أيد المشاركون موقف وسياسات وإجراءات رئيس الوزراء، وأكدوا شرعية وقانونية الإجراءات التى اتخذت ضد المنشقين.

وبعد هدوء الأوضاع السياسية اتخذت الحكومة الإثيوبية مجموعة من الخطوات الهامة على صعيد الانفتاح السياسى فى أواخر العام. فقد وافق البرلمان على انتخاب جيرما ولد جيورجيس من الأورومو رئيساً للاتحاد الفيدرالى الإثيوبى، وأصدر مجموعة من القوانين الخاصة بإعادة تنظيم مؤسسات الدولة الفيدرالية، مثل تشكيل مجلس الأمن القومى على المستوى الفيدرالى برئاسة رئيس الوزراء على أن يكون نائبه فى المجلس وزير الدفاع، بما يعنى انتهاء سيطرة الأجهزة الأمنية لجبهة التيجراى. وصادق البرلمان أيضا على تشكيل لجنة الشئون الفيدرالية التى تتولى مسئولية إصلاح النظام الفيدرالى الذى أقيم وفقاً لطبيعة الأقاليم والمجموعات والجبهات الإثنية والقومية، وذلك بغرض انتقال النظام الفيدرالى إلى هياكل ومؤسسات سياسية، يتم شغلها من خلال انتخابات تنافسية على المستوى الفيدرالى. علاوة على إعادة تشكيل لجنتى مكافحة الفساد والبوليس الفيدرالى. وكانت نقطة التحول الأكبر فى سياق التقويم تتمثل فى إعادة تشكيل مجلس الوزراء وإجراء تعديل فى

البناء القانونى للدولة، بما يسمح بمزيد من الحريات وتوسيع الهامش الديمقراطى.

وعلى الصعيد الاقتصادى، ساعدت معونات الدول المانحة على التخفيف من وطأة مشكلات ما بعد الحرب، وذلك على عكس ما جرى مع إريتريا . وقد ربطت الدول المانحة معوناتها لإثيوبيا بما سمى دعم "التغيرات السياسية الإيجابية الداخلى"، ومساعدتها على الخروج من المأزق الذى خلفته الحرب، وكذلك لدورها المحورى فى سياسات بعض القوى الدولية، والخاصة بإعادة ترتيب الأوضاع فى القرن الأفريقى، حيث قرر نادى باريس إعادة جدولة الديون الإثيوبية واتخاذ الإجراءات اللازمة للنظر فى إلغاء حوالى ٧٠٪ من قيمة القروض الخارجية وتحويلها إلى معونات. وجاءت هذه الخطوة استكمالاً لبعض الخطوات السابقة، والتى من أبرزها منح البنك الدولى فى نهاية عام ٢٠٠٠ قرضا قيمته ٤٠٠ مليون دولار، لإعادة تأهيل البنية التحتية وحل مشكلة اللاجئين بعد توقف الحرب مع إريتريا، والتى أنفقت فيها إثيوبيا حوالى ٢,٩ مليار دولار. وفى هذا الاتجاه قررت بعض الدول الأوروبية شطب بعض أو كل ديونها لإثيوبيا . ففى شهر إبريل أعلنت بلجيكا عن شطب ما قيمته ١٥ مليون دولار من الديون على إثيوبيا .

كما أعلن صندوق النقد والبنك الدوليان عن تأهيل إثيوبيا لشطب ١,٣ مليار دولار من الديون والفوائد المستحقة عليها، باعتبارها استوفت الشروط المقررة للاستفادة من مبادرة تخفيف أعباء الديون على الدول الأكثر فقرا ومديونية، علاوة على بعض الترتيبات الخاصة التى أقرها من قبل نادى باريس. وساهمت الولايات المتحدة فى عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الإثيوبى، وعملت على توسيع نطاق التجارة والاستثمار، وقدمت ١٦٤ مليون دولار كمعونة عاجلة خلال ٢٠٠١ . وقد سعت إثيوبيا من جانبها إلى توثيق علاقاتها الاقتصادية مع السودان، حيث وقعت معه مجموعة من الاتفاقيات تتعلق بآليات العمليات التجارية والصادرات والواردات التى تصل من ميناء بور سودان إلى الأراضى الإثيوبية.

٥- السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافى

شهدت السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافى تطورات هامة خلال عام ٢٠٠١، فى مجالات التسلح أو فى مجال انعكاسات هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١. وتنطوى دراسة السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافى على أهمية كبرى للدول العربية. فمن الناحية الاستراتيجية، تتبادل الدول العربية المصالح والتهديدات مع دول الجوار الجغرافى، بحيث تؤدى علاقات الجوار، إما إلى خلق مصادر للتهديد، أو تكون مصدرا لتعزيز الأمن، علاوة على أن دول الشرق الأوسط، العربية وغير العربية، تشكل معا منظومة استراتيجية واحدة، أى أن هناك نمطا جغرافيا استراتيجيا معينا من العلاقات فيما بين الطرفين، مع وجود قابلية عالية فى هذا النمط للتغيير حسب التحولات التى تطرأ على علاقات التعاون أو الصراع، والتوافق أو التناقض بين الجانبين فى كافة المجالات، بما قد يؤدى فى المحصلة النهائية إلى بروز توافق أو تناقض استراتيجى عام بين هذه المجموعة من الدول، أو مزيج من التوافق والتناقض بينها بصورة مؤقتة، حسب التبدل فى المصالح والتهديدات بين الجانبين. ومن ناحية أخرى، فإن دراسة السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافى تنطوى على أهمية بالغة من أجل الوقوف على مدركات التهديد المتبادلة بين هذه الدول، وكذلك الاتجاهات التسليحية فيها، وهو ما يترك انعكاسات بالغة الأهمية على أمن الدول العربية، سواء من حيث إمكانية الدخول فى سباقات للتسلح مع تلك الدول، أو إمكانية اشتعال مواجهات ساخنة معها، أو إمكانية نشوء أشكال مختلفة من صراع الأدوار والنفوذ بين الجانبين على المستوى الإقليمى الأوسع.

وخلال عام ٢٠٠١، لم تطرأ تحولات كبرى على مدركات التهديد، وعلى الخطوط العريضة للسياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافى. فالتهديد الرئيسى الذى تتعرض له إيران، مازال يتمثل فى إدراك النخبة السياسية الإيرانية أنها يمكن أن تكون مستهدفة عسكريا من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل، علاوة على استمرار مساعى قوى دولية وإقليمية متعددة فى تقليص الدور الإقليمى الإيرانى، سواء فى الخليج أو آسيا الوسطى أو بحر قزوين. أما تركيا، الدولة العضو فى حلف الأطلنطى، فإنها تدخل طرفا فى نزاعات خارجية عديدة، أبرزها مع اليونان حول قبرص وبحر إيجه، إلا أن التهديد الأكثر خطورة الذى يواجه الأمن القومى التركى يتمثل أساسا فى التهديد الداخلى الناجم عن استمرار المشكلة الكردية، بسبب استمرار حكومة أنقرة فى رفض الاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية للأكراد فى تركيا.

وبالنسبة لإثيوبيا، فإن التهديدات التى يتعرض لها أمنها القومى تعتبر فى الأساس تهديدات ذات طبيعة داخلية، بحكم أزمة عدم الاندماج القومى، واستمرار الصراع بين القوميات الإثيوبية، حيث تستحوذ قومية التيجراى على الحصة الأكبر من السلطة، فى مقابل تهميش مشاركة باقى القوميات، ولاسيما الأورومو، مما يؤدى إلى استمرار حالة عدم الاستقرار الداخلى

فى إثيوبيا (راجع التفاصيل فى القسم السابق). وعلى الرغم من استمرار التوترات الإقليمية بين إثيوبيا وإريتريا، عقب الحرب الضارية بينهما خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠، علاوة على إحساس إثيوبيا بالقلق إزاء الوضع الراهن فى الصومال، فإن هذه التوترات لا تمثل تهديدات فعلية جسيمة على الأمن القومى الإثيوبى، وإنما تطرح فقط تهديدات محتملة، أو تخلق نوعا من الصراعات منخفضة الحدة أمام إثيوبيا.

أما فى مجال سياسات التسلح، فقد كانت هناك أنماط متباينة فى مجالات التسلح بين دول الجوار الثلاث. فبينما مازالت إيران تتبنى سياسة نشطة فى مجال التسلح، ووقعت اتفاقية ضخمة لشراء الأسلحة والمعدات القتالية من روسيا الاتحادية، فإن الأزمة الاقتصادية دفعت المؤسسة العسكرية التركية إلى تقليص برنامجها التسليحى الضخم الذى تتبناه من أجل تحديث الترسانة العسكرية التركية بصورة شاملة، واضطرت فى هذا السياق إلى تجميد ما لا يقل عن ٣٢ مشروعا للتحديث العسكرى. أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن انتهاء حربها الضارية مع إريتريا شجع الحكومة الإثيوبية على خفض مشتريات السلاح وتقليص الإنفاق العسكرى وبدء خطة واسعة لتسريح أعداد كبيرة من القوات المسلحة، وذلك بعد أن كان الإنفاق العسكرى وعملية استيراد الأسلحة والمعدات قد قفزت إلى معدلات عالية خلال العامين الماضيين.

وخلال عام ٢٠٠١، كانت أزمة هجمات ١١ سبتمبر محور التركيز الرئيسى فى السياسات الدفاعية لدول الجوار الجغرافى، شأنها فى ذلك شأن معظم دول العالم. وبينما اهتمت إيران فى المقام الأول بتفادى استهدافها عسكريا من جانب الولايات المتحدة فى الحرب ضد الإرهاب، ثم بعد ذلك محاولة إيران تحقيق مكاسب استراتيجية، سواء من خلال إزاحة حركة طالبان عن السلطة فى كابول أو تحقيق تقارب مع الولايات المتحدة، فإن تركيا من ناحيتها حرصت على استغلال هذه الأزمة من أجل التأكيد على قيمتها العالية فى الاستراتيجية الأمريكية فى الدائرة الآسيوية والدائرة الشرق أوسطية. أما إثيوبيا، فإنها ركزت على الاستفادة من الأزمة من أجل تحريض الولايات المتحدة على توجيه ضربة عسكرية للصومال، أو على الأقل ضد جماعات متطرفة معينة فى الصومال، كما حاولت إثيوبيا استغلال هذه الأزمة من أجل بناء روابط استراتيجية وثيقة مع الولايات المتحدة.

أولا: السياسة الدفاعية الإيرانية

شهدت السياسة الدفاعية الإيرانية عام ٢٠٠١ تطورات بالغة الأهمية، سواء على صعيد إبرام اتفاقات تسليحية كبرى بين إيران وروسيا، أو على صعيد تداعيات هجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، وما تلاها من العملية العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، التى أثرت على السياسة الدفاعية الإيرانية من نواح عديدة، كان أبرزها إمكانية استهداف إيران فى المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب. وقد سببت تطورات عام ٢٠٠١ تحولات بالغة الأهمية على السياسة الدفاعية الإيرانية، مما سوف تكون له انعكاسات مهمة على صعيد إعادة تشكيل وتوجيه هذه السياسة خلال السنوات القليلة المقبلة، وهو ما سيتم توضيحه لاحقا.

١ ـ الاتجاهات الرئيسية للسياسة الدفاعية الإيرانية

تركز السياسة الدفاعية الإيرانية على مجابهة التهديدات والاستفادة من الفرص القائمة فى البيئة الاستراتيجية المحيطة بإيران، إقليميا ودوليا. وتركز أهداف السياسة الدفاعية الإيرانية على محورين رئيسيين، أولهما امتلاك القدرة على الدفاع عن الأراضى الإيرانية، فى ظل التحرشات الأمريكية والإسرائيلية المتواصلة تجاه إيران طيلة عقد التسعينيات، حيث يرى المسئولون الإيرانيون أن بلادهم باتت الهدف التالى للولايات المتحدة وإسرائيل، عقب الانتهاء من تدمير الآلة العسكرية

العراقية فى حرب الخليج عام ١٩٩١ . وثانيهما تعزيز الدور الاستراتيجى الإقليمى لإيران، سواء فى منطقة الخليج أو الشرق الأوسط أو بحر قزوين أو آسيا الوسطى أو جنوب آسيا .

ومن أجل تنفيذ هذين الهدفين، تركز السياسة الدفاعية الإيرانية على تطوير القدرات التسليحية للقوات المسلحة للبلاد، سواء فى المجالات التقليدية أو الصاروخية أو النووية، باعتبار ذلك عنصرا بالغ الأهمية فى كافة المجالات، فهو من ناحية يوفر لإيران قدرة عالية على ردع أى هجمات أمريكية أو إسرائيلية ضدها . ومن ناحية أخرى، فإن تعزيز القدرات العسكرية الإيرانية يساعد إيران فى إقناع الولايات المتحدة بقبول طهران كمركز قوة إقليمية كبرى فى المنطقة، بما يترتب على ذلك من الاحتفاظ لإيران بدور رئيسى فى كافة التفاعلات الإقليمية.

وتركز السياسة الخارجية والدفاعية الإيرانية على بناء وتشكيل شبكة من الروابط والتحالفات الإقليمية فى الدوائر الجيوبوليتيكية المحيطة بإيران، ولاسيما فى الخليج والشرق الأوسط وبحر قزوين وجنوب آسيا، وذلك من أجل امتلاك قدرة أكبر على مواجهة التهديدات المختلفة التى تتعرض لها إيران، جنبا إلى جنب مع زيادة فرص إيران فى تعزيز مكانتها الإقليمية وحماية مصالحها الاستراتيجية.

ففى منطقة الخليج العربى، تركز السياسة الدفاعية الإيرانية على تسوية التوترات القائمة فى المنطقة من خلال تحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجى، بل والدخول فى مجال التعاون الأمنى الداخلى مع الكثير من دول المجلس، بالإضافة إلى أن إيران نجحت فى تسوية الكثير من قضايا الخلاف مع العراق. ويتمثل الهدف الاستراتيجى الرئيسى لإيران فى تفادى الظهور كمصدر لعدم الاستقرار الإقليمى، وبالتالى حرمان الولايات المتحدة من امتلاك ذريعة لضربها عسكريا .

وعلى مستوى منطقة الشرق الأوسط، تعمل السياسة الدفاعية الإيرانية على التصدى للتهديد الإسرائيلى. فإيران تتبنى موقفا رافضا لوجود إسرائيل ذاته، وهو موقف يعتبر جزءا من شرعية الثورة الإيرانية كثورة إسلامية تهتم بنصرة القضايا الإسلامية فى العالم، وتتبنى بالتالى موقفا رافضا لعملية التسوية السياسية، وتقوم على أن البديل الفعال الوحيد هو المواجهة العسكرية والمقاومة المسلحة. وفى هذا الإطار، تعتمد السياسة الدفاعية الإيرانية على عدد من الركائز الاستراتيجية تتمثل فى بناء علاقات تعاون استراتيجى وثيقة مع سوريا، جنبا إلى جنب دعم حزب الله اللبنانى، وتأييد الانتفاضة الفلسطينية.

وفى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، تتعامل السياسة الدفاعية الإيرانية بقلق شديد مع النفوذ الأمريكى والتركى والإسرائيلى المتزايد فى المنطقة، والناجم عن ازدياد علاقات هذه الدول الثلاث مع أذربيجان. ولإيران مصالح استراتيجية ضخمة فى تلك المنطقة، سواء باعتبارها عمقا استراتيجيا لها، أو بسبب الثروة الضخمة من النفط والغاز الموجودة فى بحر قزوين، علاوة على المصالح الاقتصادية الأخرى، وفى مقدمتها الثروة السمكية الضخمة التى تعتبر المصدر الثانى للعملة الأجنبية. ولمواجهة النفوذ المتزايد للولايات المتحدة وتركيا وإسرائيل، اتجهت إيران نحو التعاون مع روسيا لتحقيق التوازن مع الدول الثلاث المذكورة، كما تقدم إيران الدعم لأرمينيا ضد أذربيجان. ومن أجل الضغط على تركيا، تتعاون إيران مع كل من سوريا واليونان، فى محاولة - وإن بطريق غير مباشر- لتوظيف النزاع التركى- اليونانى كأداة فى الصراع على النفوذ فى المنطقة.

أما فى منطقة جنوب آسيا، فإن التهديد الرئيسى الذى ظل يواجه إيران كان يتمثل فى وجود حركة طالبان فى الحكم فى أفغانستان، حيث كانت طهران تتحفظ بقوة على النموذج الإسلامى الذى تتبناه طالبان، وترى أنه "يشوه رسالة الإسلام"، على حد قول الرئيس محمد خاتمى، بالإضافة إلى أن الفكر الاستراتيجى الإيرانى كان يتبنى قناعة مفادها أن الولايات المتحدة وباكستان أوصلتا طالبان إلى الحكم فى أفغانستان لتحقيق أهداف عديدة، من بينها تحجيم الدور الإقليمى الإيرانى فى

المنطقة. وخلال فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، نسقت إيران وروسيا والهند جهودهم معا لتشكيل محور استراتيجي لمواجهة حركة طالبان فى أفغانستان، مع مشاركة كل من طاجيكستان وأرمينيا فى هذا المحور. وكانت روسيا تريد ضم إيران إلى ما يعرف بـ "مجموعة شنغهاى"، وهو تجمع إقليمى يضم كلا من روسيا والصين وأوزبكستان وقرغيزستان وطاجيكستان، ويركز هذا التجمع على مكافحة حركات الأصولية الإسلامية وأمن الحدود ومكافحة تهريب المخدرات والاسلحة. وعلى الرغم من أن إيران كانت قد أيدت الموقف الروسى فى مواجهة الحركات الأصولية فى كل من الشيشان وطاجيكستان، وتعارض بشدة سياسة حركة طالبان فى أفغانستان، فإنها تحفظت على الانضمام إلى هذا التجمع، وفضلت التعاون بصورة غير رسمية مع تلك الدول من أجل إسقاط حركة طالبان فى أفغانستان. ولعل أبرز أشكال التعاون الإيرانى - الروسى ضد حركة طالبان فى فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، تمثل فى قيام إيران بتقديم الأسلحة والمعدات من أجل تقوية قوات التحالف الشمالى المناوئة لطالبان.

وعلى الصعيد الدولى الأوسع، فإن السياسة الإيرانية تقوم على أن الدول التى لديها خلافات مع الولايات المتحدة، بصرف النظر عن مضمون هذه الخلافات، يجب أن تتعاون معا من أجل مواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على المنطقة الممتدة من شرق البحر المتوسط، وصولا إلى المحيط الهندى، مرورا بحوض بحر قزوين، بل وتسعى إيران إلى مواجهة الهيمنة الأمريكية المتزايدة على الساحة العالمية ككل.

ومن خلال هذه التحالفات، تسعى السياسة الإيرانية إلى إظهار أن الولايات المتحدة لم تنجح فى احتواء إيران أو عزلها، وإنما محاولة التأكيد على أن إيران أصبحت العنصر الرئيسى فى حركة التفاعلات الإقليمية فى تلك الدوائر الجيوبوليتيكية المختلفة. ويعتقد المسئولون الإيرانيون أن هذه التحالفات سوف تعزز موقف إيران فى أية مفاوضات مستقبلية مع الولايات المتحدة.

وفى هذا السياق، انطوت أزمة هجمات ١١ سبتمبر على نتائج متباينة للأمن القومى الإيرانى. فقد استفادت إيران من الإطاحة بحركة طالبان التى كانت تمثل مصدرا للتهديد بالنسبة للأمن القومى الإيرانى، كما حاولت الاستفادة من الأزمة فى تفكيك حالة التوتر القائمة بينها وبين الولايات المتحدة، حيث حرصت على نفى أى مسئولية لها عن الهجمات، كما تعاونت عسكريا مع الولايات المتحدة فى تلك الحرب. وعلى الجانب الأخر، فإن أزمة هجمات ١١ سبتمبر خلقت تهديدات جدية للأمن الإيرانى، حينما بدا واضحا أن إيران ربما تكون مستهدفة من جانب الولايات المتحدة فى المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، ولاسيما فى ظل التحريض الإسرائيلى السافر للولايات المتحدة لضرب إيران.

٢. التطور فى برامج التسلح الإيرانية

تقوم القوات المسلحة الإيرانية بتنفيذ برنامج نشط لتحديث الأسلحة والمعدات منذ انتهاء الحرب العراقية / الإيرانية عام ١٩٨٨. ويهدف هذا البرنامج إلى تعويض الخسائر الضخمة التى تكبدتها فى تلك الحرب، وإنهاء الاعتماد الكبير على الأسلحة الصينية والكورية القديمة، ومواجهة مشكلات توفير قطع الغيار اللازمة لصيانة الأسلحة والمعدات القتالية الموروثة من عهد الشاه، وذلك سعيا إلى امتلاك قدرة أكبر على مواجهة أى تهديدات مستقبلية ، أو من أجل تعزيز الدور الإقليمى الإيرانى.

ولذلك، فقد امتد برنامج التحديث التسليحى الإيرانى إلى كافة مجالات بناء القوة العسكرية، سواء التقليدية أو الصاروخية أو النووية. وقد اعتمد برنامج التحديث العسكرى الإيرانى بصورة أساسية على استيراد الأسلحة والمعدات من روسيا الاتحادية والصين، وبالذات من خلال صفقة الأسلحة الضخمة التى أبرمتها إيران مع الاتحاد السوفيتى السابق فى عام

جدول (١)

القوات المسلحة الإيرانية

الأسلحة والمعدات	العدد
الإنفاق العسكري (لعام ٢٠٠٠)	٧,٥ بليون دولار
القوات العاملة (بالألف فرد)	٥١٣
قوات الحرس الثوري (بالألف فرد)	١٢٥
الفرق المدرعة	٤
فرق المشاة	٦
القوات المحمولة جوا	لواء واحد
دبابات القتال الرئيسية	١٥٦٥
الدبابات الخفيفة	٨٠
عربات الاستطلاع	٣٥
مركبات المشاة الميكانيكية	٧٥٠
ناقلات الجنود المدرعة	٥٩٠
قطع المدفعية المجرورة	٢٠٨٥
قطع المدفعية ذاتية الحركة	٣١٠
راجمات الصواريخ متعددة الفوهات	٨٨٩ (+)
قطع الهاون	٥٠٠٠ (+)
صواريخ أرض ـــ أرض	٤٧ (+)
الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات	٧٥
المدفعية المضادة للطائرات	[illegible]
طائرات هليكوبتر قتالية تابعة للقوات البرية	٨٥
الغواصات	[illegible]
الفرقاطات	[illegible]
القراويط	[illegible]
الزوارق الصاروخية	[illegible]
زوارق الدورية	[illegible]
زوارق الدورية الساحلية	٣٨
قطع مكافحة الألغام	٧
القطع البرمائية	[illegible]
قطع الدعم والإسناد	٢٢
طائرات قتالية تابعة للبحرية	[illegible]
طائرات هليكوبتر قتالية تابعة للبحرية	[illegible]
طائرات قتالية تابعة للسلاح الجوي	٢٨٣

غ. م. = غير معروف (+) = الرقم قابل للزيادة

Source: The International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2001 - 2002** (London: Oxford University Press for IISS, October 2001), p.p. 132 - 133.

١٩٩١، والتى وصلت قيمتها إلى حوالى ٤ مليارات دولار، بالإضافة إلى التعاون فى المجال النووى وفقا لاتفاق بلغت قيمته ٨٥٠ مليون دولار، لاستكمال مفاعل بوشهر النووى. وطيلة عقد التسعينيات، ركز الجانبان الإيرانى والروسى على تنفيذ هذه الصفقة. وقد اشتملت المشتريات الإيرانية من روسيا على الطائرات القتالية متعددة الأغراض (ميج ٢٩) والقاذفات الاستراتيجية (تى يو ٢٢ إم) والطائرات (ميج ٣١)و(ميج ٢٧) وطائرات الإنذار المبكر (اليوشن ٧٦) وغواصات من طراز (كيلو). (انظر الجدول الخاص بالتسليح الإيرانى)

وفى فترات سابقة، تعرض برنامج التحديث العسكرى الإيرانى لصعوبات تمويلية واضحة خلال عقد التسعينيات، بسبب انخفاض أسعار النفط فى الفترة من منتصف حتى أواخر التسعينيات، جنبا إلى جنب استمرار العقوبات الاقتصادية التى تفرضها الولايات المتحدة على إيران. ولذلك، فإن الحكومات الإيرانية لم تستطع توفير التمويل الذى كان مستهدفا منذ أواخر الثمانينات للأغراض العسكرية، إلا أن الإنفاق العسكرى الإيرانى كان كافيا على وجه العموم من اجل تمويل عمليات صيانة القوات الموجودة، واستبدال المعدات المفقودة أو القديمة وتحديث بنية القوات المسلحة، بالإضافة إلى تمويل البرنامج النووى الإيرانى.

ومن ناحية أخرى، تعرض برنامج التحديث العسكرى الإيرانى لصعوبات كبيرة بسبب الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على روسيا الاتحادية، والتى كانت قد أسفرت عن توقيع اتفاق سرى وقع عليه نائب الرئيس الأمريكى السابق آل جور ورئيس الوزراء الروسى السابق فيكتور تشيرنوميردين فى عام ١٩٩٥ يقضى بأن تستكمل روسيا تنفيذ صفقات السلاح المبرمة مع إيران حتى عام ١٩٩٩، على أن تمتنع الحكومة الروسية عن بيع أى أسلحة جديدة لإيران، بدءا من ذلك التاريخ. وفى هذا الإطار، قامت روسيا الاتحادية بالتراجع عن تسليم إيران غواصة ثالثة، كما قامت بتجميد الشق العسكرى من برنامج التعاون النووى مع إيران، إلا أن روسيا أعلنت فى ديسمبر ٢٠٠٠ أنها لم تعد ملتزمة باتفاقها مع الولايات المتحدة.

وخلال ٢٠٠١، جرى الإعلان عن اعتزام إيران إنفاق ٣٢ مليار دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة، من أجل تطوير قدراتها العسكرية، على أن يتم تخصيص ١٠ مليارات دولار لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية من الخارج. وفى هذا الإطار، جرى الإعلان خلال ٢٠٠١ عن صفقة تسليحية ضخمة أبرمتها إيران مع روسيا الاتحادية، تصل قيمتها إلى حوالى ٧ مليارات دولار. وقد تم الاتفاق على هذه الصفقة من حيث المبدأ خلال زيارة الرئيس الإيرانى محمد خاتمى للعاصمة الروسية فى شهر مارس، عندما وافقت روسيا على استئناف بيع الأسلحة والمعدات العسكرية لإيران، انطلاقا من أن "لإيران الحق فى ضمان قدراتها الدفاعية وأمنها، من أجل الدفاع عن مصالحها الوطنية" على حد قول الرئيس الروسى فلاديمير بوتين. وتتضمن الصفقة ٤٠ طائرة قاذفة ومقاتلة من طراز (ميج ٢٩) و(سوخوى ٢٤-٢٥)، و٣٢ طائرة هليكوبتر من طراز (ميكويان /٢٤/١٧/ ٨)، ونظما للدفاع الجوى من طراز (س ٣٠٠) و(اس اى ١٢٨) المتطورة، التى تسمى فى الغرب باسم (جلادييتور)، و٤٠٠ دبابة متطورة من طراز (تى ٨٠)، و٣٠٠ ناقلة جنود مدرعة من طراز (بى إم بى) و(بى دى إم)، وكميات كبيرة من المدافع البعيدة والمتوسطة المدى، وأجهزة إلكترونية للقوات البحرية الإيرانية، وصواريخ جو/ جو من طراز (الامو) و(آرتشر)، وصواريخ جو / أرض من طراز (كينج بولت) و(ليك بك) و(كريبتون)، بالإضافة إلى حصول إيران على تكنولوجيا إنتاج المعدات مزدوجة الاستعمال مثل طائرات (توبولوف) التى يمكن استخدامها فى المجالات المدنية والعسكرية.

وقد أبدت روسيا استعدادها للتعاون مع إيران فى مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، بما فى ذلك تزويد إيران بمفاعل نووى إضافى، حيث يقوم برنامج التعاون النووى الإيرانى - الروسى بتنفيذ عمليات الإنشاء والتركيب الخاصة بالمفاعل النووى فى (بوشهر)، وكان من المقرر فى الأصل الانتهاء من المفاعل الأول فى نهاية عام ٢٠٠٢، ولكن تم تأجيله إلى أواخر عام ٢٠٠٣ أو أوائل عام ٢٠٠٤، وذلك بسبب التأخير من جانب الشركات الروسية المنفذة، وهو ما دفع المسئولين الإيرانيين إلى

توجيه انتقادات حادة للمقاولين الروس بسبب هذا التأخير. ومن المتوقع أن يقوم الجانبان الروسى والإيرانى بالتوقيع على اتفاق لإنشاء مفاعل نووى ثان روسى الصنع فور استكمال المفاعل الأول.

ومن المفترض أن يتم تنفيذ هذه الصفقة على مدى عقد كامل. وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية العنيفة على روسيا من أجل وقف مبيعاتها العسكرية لإيران، إلا أن روسيا رفضت هذه الضغوط لاعتبارات اقتصادية ، علاوة على أن هذه الصفقة سوف تتيح لقطاع الصناعة العسكرية الروسية موارد ضخمة تساعده على الصمود فى ظل الصعوبات التمويلية العديدة التى يمر بها، ولكن الضغوط الأمريكية أسفرت عن التزام روسيا بعدم بيع أسلحة هجومية لإيران.

ومن ناحية أخرى، جرى خلال ٢٠٠١ الإعلان عن نجاح إيران فى تطوير وإنتاج ونشر نوعين جديدين من المدفعية ذاتية الحركة، الأول من عيار ١٢٢ ملم من طراز (الرعد)، والثانى من عيار ١٥٥ ملم من طراز (الرعد ٢). وجرى الإعلان أيضا عن اتفاق إيران والهند على تطوير طائرة قتالية وصواريخ متوسطة المدى. وجاء هذا الإعلان خلال مباحثات بين وزير الدفاع الإيرانى الأميرال على شمخانى ونظيره الهندى يوجندرا نارانان فى شهر مارس ، بحيث يتم تنفيذ مشروعى تطوير الصواريخ والطائرات القتالية بالجهود الذاتية الهندية والإيرانية، على أن يتم الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التى لا تمتلكها الدولتان من روسيا وأوكرانيا .

وفى الوقت نفسه، هناك بعض المؤشرات على إمكانية بدء تعاون عسكرى بين إيران وباكستان، حيث أن انهيار حركة طالبان أدى إلى إزالة العقبة الرئيسية التى كانت سببا للتوتر، والتى كانت تقف أمام التعاون العسكرى بين البلدين. وفى هذا الإطار، قام وفد إيرانى رفيع المستوى برئاسة نائب وزير الدفاع الإيرانى بزيارة للعاصمة الباكستانية فى أوائل ديسمبر، والتقى بمسئولين عسكريين باكستانيين، وقام بجولة فى كبرى مصانع الأسلحة الباكستانية. وأشار الجانبان الإيرانى والباكستانى أثناء الزيارة إلى انهما يعتزمان بدء التعاون فى مجال الدفاع، وخاصة فى مجال التبادل التكنولوجى فى مجال الصواريخ، وهو المجال الذى تتمتع فيه باكستان بتقدم تكنولوجى كبير نسبيا .

وعلى الرغم من هذه الصفقات الضخمة، فإن برنامج التحديث العسكرى الإيرانى مازال يعانى من بعض الثغرات، أبرزها أن إيران فشلت حتى الآن فى إقناع روسيا الاتحادية بإعطائها غواصات جديدة من طراز (كيلو) لاستكمال الأسطول الإيرانى من الغواصات الذى يقتصر على غواصتين. وكانت روسيا قد وافقت فى عام ١٩٩٣ على بيع غواصة ثالثة، ولكنها ألغت الصفقة عام ١٩٩٥ بسبب الضغوط الأمريكية. وتسعى إيران إلى إقناع روسيا ببيعها غواصة إضافية. ومن ناحية أخرى، فإن الأسلحة الأمريكية والغربية مازالت تمثل النسبة الأكبر فى هيكل القوات المسلحة الإيرانية. ففى القوات الجوية، مازالت الطائرات الأمريكية العاملة منذ عهد الشاه تمثل العمود الفقرى لهذه القوات، وذلك على الرغم من ارتفاع عدد الطائرات الروسية والصينية فى القوات الجوية النظامية والقوات الجوية التابعة للحرس الثورى.

من جانب آخر، اهتمت إيران بقوة بتطوير قدراتها فى مجال الصواريخ الباليستية، حيث سعت طيلة فترة ما بعد الحرب العراقية - الإيرانية إلى امتلاك قدرات متطورة فى مجال الصواريخ الباليستية، وتمكنت بالفعل من تطوير وإنتاج ونشر طائفة متنوعة من الصواريخ الباليستية، أبرزها (شهاب ٣)، الذى يمتلك القدرة على الوصول إلى مدى يصل إلى ١٣٠٠ كلم. ولذلك، تنظر الولايات المتحدة وإسرائيل بقدر كبير من القلق إلى جهود التطوير العسكرى الإيرانى عموما، والتطوير الصاروخى بصفة خاصة، والتطوير النووى بصورة أخص. وقد حاولت الولايات المتحدة وإسرائيل بكافة الطرق وقف، أو على الأقل تقييد، هذه البرامج. و كرر المسئولون الأمريكيون والإسرائيليون خلال عام ٢٠٠١ اتهاماتهم لإيران بالسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل، إلا أن المسئولين الإيرانيين أكدوا أن بلادهم لا تسعى إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية. وجاءت أقوى هذه التأكيدات من جانب الرئيس السابق هاشمى رفسنجانى، فى تصريحات له فى ١٨ ديسمبر، أكد فيها على أن إيران أصبحت واحدة من القوى المصنعة للسلاح فى العالم، ولكنها لم ولن تسع على الإطلاق إلى امتلاك أسلحة غير تقليدية.

٣- السياسة الدفاعية الإيرانية تجاه القضايا الإقليمية

كانت حرب أفغانستان القضية الأكثر خطورة وأهمية التى فرضت نفسها على السياسة الدفاعية الإيرانية فى عام ٢٠٠١، ليس فقط من حيث آثار هذه الحرب على الأمن القومى الإيرانى، ولكن أيضا من حيث إمكانية استهداف إيران فى المرحلة الثانية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، علاوة على أن قضايا التعاون الأمنى الإيرانى - الخليجى والخلاف على موارد بحر قزوين فرضت نفسها بقوة على السياسة الدفاعية الإيرانية.

أ. إيران والحرب فى أفغانستان

أدت هجمات ١١ سبتمبر فى نيويورك وواشنطن إلى حدوث قدر من التقارب بين إيران والولايات المتحدة فى بادئ الأمر. فقد نددت إيران بقوة بهجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، فى حين أبدت الإدارة الأمريكية اهتماما بالتعاون مع إيران فى مجال المعلومات الاستخبارية، ولاسيما أن لطهران علاقات قوية مع قوات التحالف الشمالى المعارضة، وتتابع إيران عن كثب التطورات الداخلية فى أفغانستان، ووجهت إدارة بوش الدعوة إلى إيران للانضمام إلى التحالف الدولى المضاد للإرهاب، الذى قامت بتشكيله عقب الهجمات. وعلى الجانب الآخر، كانت هناك مخاوف إيرانية كبيرة منذ البداية مما وصفه مسئولون إيرانيون بـ "الأجندة الخفية" للولايات المتحدة، سواء فيما يتعلق بإمكانية وجود أهداف بعيدة المدى للولايات المتحدة فى أفغانستان، فى فترة ما بعد انهيار طالبان، أو فيما يتعلق بإمكانية استهداف إيران ذاتها فى المرحلة التالية من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب.

و أعرب المسئولون الإيرانيون منذ البداية عن تأكدهم من أن أسامة بن لادن هو المسئول عن هجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة، ولكن إيران دعت إلى ضرورة أن يكون الرد العسكرى الأمريكى قاصرا على أهداف عسكرية محددة داخل أفغانستان، بما لا يزيد من معاناة الشعب الأفغانى البائس. ورغم أن الحكومة الإيرانية تبنت من الناحية الرسمية موقفا معارضا للعملية العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، فقد وجدت أن ضرب طالبان والقاعدة سوف يصب لمصلحتها، فى ظل العداء القائم بين الجانبين، بل أن بعض المسئولين الإيرانيين أشاروا بصورة غير رسمية إلى ضرورة أن تكون الحرب الأمريكية ضد طالبان والقاعدة حربا شاملة، لأن الفشل الأمريكى فى هذه الحرب سوف يجعل من قادة طالبان والقاعدة أبطالا، وأن الأوضاع سوف تصبح أكثر سوءا مما كانت عليه من قبل.

ومن ناحيتها، أبلغت الولايات المتحدة إيران بموعد الهجمات الأمريكية على أفغانستان قبل ساعات من بدئها، كما أكدت الولايات المتحدة لإيران منذ البداية على أن الضربات سوف تكون موجهة ضد طالبان والقاعدة فقط، وأنه ليست هناك نية لتوسيع الحرب. ومن جانبها، بادرت الحكومة الإيرانية إلى إعلان استعدادها لمساعدة القوات الأمريكية فى حالات الطوارئ، مثل الهبوط الاضطرارى أو تحطم الطائرات. وقد اتفقت الولايات المتحدة مع إيران، عن طريق سويسرا التى تقوم برعاية المصالح الأمريكية فى طهران، على أن طائراتها سوف تتجنب خرق المجال الجوى الإيرانى، ولكنها تطلب من إيران أن تضمن أمن الطائرات الأمريكية التى قد تضطر إلى العبور فى مجالها الجوى.

تركز التنسيق الإيرانى - الأمريكى (بحكم الأمر الواقع) فى حرب أفغانستان فى حصول القوات الأمريكية على المساعدات من جانب قوات عسكرية إيرانية فى أفغانستان. وكانت تلك القوات الإيرانية موجودة فى أفغانستان منذ ما قبل هجمات ١١ سبتمبر لمساعدة قوات التحالف الشمالى على استخدام المعدات العسكرية الحديثة التى قدمتها إيران إلى التحالف، بما فيها الصواريخ المضادة للدروع وبناء الجسور وإصلاح المعدات العسكرية الثقيلة. وقد أصدرت القيادة العسكرية الإيرانية تعليمات إلى عشرات من ضباط الاستخبارات العسكرية والفنيين والمدربين العسكريين الإيرانيين العاملين داخل أفغانستان، بالتعاون والتنسيق مع الضباط الأمريكيين للمساعدة فى استهداف مواقع طالبان شمال كابول وحول مدينتى مزار الشريف وهيرات،

بالإضافة إلى دعم قوات التحالف الشمالي، كما أشارت تقارير أخرى إلى أن أفواجا من الجنود الأمريكيين والبريطانيين وصلوا إلى قاعدة باجرام الأفغانية عن طريق إيران.

وعلى الرغم من أن وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد أكد في تصريحات نشرت في ١٣ نوفمبر على وجود هذا التعاون، فإن المسئولين الإيرانيين نفوا ذلك رسميا، وأكدوا أن التعاون بين الجانبين يقتصر على حالات الطوارئ، وذهبوا إلى أن العلاقات بين إيران والولايات المتحدة ليست في المستوى الذي يسمح بوجود مثل هذا التعاون.

عقب انتهاء العملية العسكرية الأمريكية في أفغانستان، ازدادت المؤشرات الأمريكية الدالة على إمكانية ضرب إيران، ولاسيما فيما يتعلق بازدياد الحملة المعادية لإيران من جانب وسائل الإعلام وبعض مسئولي الإدارة الأمريكية، والتي وصلت إلى ذروتها في يناير ٢٠٠٢ مع تصنيف الرئيس جورج بوش لإيران كواحدة من دول "محور الشر". وفي هذا الإطار، سربت الإدارة الأمريكية تقارير استخبارية تسعى إلى إلصاق تهمة الإرهاب بالحكومة الإيرانية، بل والحديث عن أن أسامة بن لادن قد سعى إلى إجراء اتصالات مع ضباط مخابرات إيرانيين في منتصف التسعينيات من أجل إقامة تحالف معاد للولايات المتحدة، ولكن لم يكن واضحا ما إذا كان هذا اللقاء قد تم أم لا، إلا أن المسئولين الأمريكيين أشاروا مع ذلك إلى أنه ليس لديهم دليل على وجود تحالف بين القاعدة وإيران. وكانت هذه المؤشرات تدل إجمالا على إمكانية إقدام الولايات المتحدة على ضرب إيران، ولاسيما في ظل التحريض الإسرائيلي للإدارة الأمريكية في هذا الشأن، أو على الأقل ممارسة نوع من الضغط على الحكومة الإيرانية حتى لا تقوم بعرقلة الجهود السياسية التي تبذلها الولايات المتحدة من أجل إعادة ترتيب الأوضاع في أفغانستان، وأيضا حتى لا تفتح إيران حدودها وتستقبل أو تمرر الى داخلها بعض القيادات الأفغانية المحسوبة على طالبان وتنظيم القاعدة.

ب- التعاون الأمني الإيراني- الخليجي

شهد التعاون الأمني بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، ولاسيما السعودية والكويت، تطورا ملموسا خلال عام ٢٠٠١. وكانت إيران قد بادرت منذ فترة طويلة إلى طرح مسألة توقيع اتفاقات للتعاون الأمني مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقدمت عددا من بوادر حسن النية مع بعض الدول الخليجية من أجل توفير المناخ الملائم لتحقيق هذا الهدف، كان من بينها تخلي إيران عن التنقيب في أحد آبار البترول المجاور لحدودها مع الكويت، وذلك في مسعى لتحسين وتطوير العلاقات الكويتية- الإيرانية، التي شهدت في ٥ يوليو التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني في مجالات مكافحة المخدرات والتهريب والتسلل غير المشروع، على مستوى الخبراء.

تمثل التطور الأبرز في هذا المجال في التوقيع على اتفاقية التعاون الأمني المشترك بين إيران والمملكة العربية السعودية، أثناء زيارة رسمية قام بها وزير الداخلية السعودي الأمير نايف بن عبد العزيز لطهران في ١٥ أبريل. ويُعد هذا الاتفاق هو الرابع من نوعه الذي توقعه إيران مع دولة عربية خليجية، لكنه يظل الأبرز نظرًا لمكانة المملكة العربية السعودية. وجاء التوقيع على هذه الاتفاقية تتويجا لتطورات إيجابية متلاحقة بين السعودية وإيران. فقد بدأت العلاقات بين الدولتين تتحسن بصورة ملموسة عقب وصول الرئيس محمد خاتمي إلى الحكم في إيران عام ١٩٩٧، ثم قيامه بزيارة تاريخية إلى السعودية في مايو ١٩٩٩. وكانت زيارة الأمير نايف لإيران بحد ذاتها تعتبر الأولى من نوعها التي يقوم بها وزير داخلية سعودي، بل وعربي، لطهران. وتشمل اتفاقية التعاون الأمني المشترك الإيرانية- السعودية التعاون في العديد من المجالات، وأبرزها: مكافحة المخدرات، والتصدي للجريمة المنظمة، وتبادل المعلومات والتنسيق الأمني، والتعاون في موسم الحج، والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب وغسيل الأموال ومراقبة الحدود والمياه الإقليمية لمنع التسلل بين البلدين، وفتح قنوات للاتصال الأمني بين البلدين، ومكافحة جرائم تهريب الأسلحة والبضائع وتهريب الآثار والتراث الثقافي وتزوير الوثائق الحكومية وتبادل المعلومات

الأمنية وتسهيل تنقلات مواطنى البلدين والاستفادة من الخبرات فى المجالات الأمنية وتدريب رجال الأمن، كما أشارت بعض التقارير إلى أن الاتفاقية تشمل بنودا أخرى للتعاون الأمنى لم يتم الكشف عنها.

آثار التوقيع على اتفاقية التعاون الأمنى السعودية ـ الإيرانية انعكاسات إقليمية ودولية ملموسة. فقد احتجت حكومة الإمارات على توقيع هذه الاتفاقية، وذلك استنادا إلى أن إيران مازالت مستمرة فى تبنى موقف متعنت إزاء قضية الجزر الإماراتية الثلاث التى تحتلها إيران. وقد تلقت الإمارات تطمينات من السعودية، التى أرسلت مبعوثا لإطلاع القيادة الإماراتية على مضمون اتفاق التعاون الأمنى بين الرياض وطهران. وفى تصريحات لوزير الداخلية السعودى نايف بن عبد العزيز، أكد بأن الإتفاقية تخلو من أى صبغة عسكرية، وأنها تقتصر على التعاون فى بعض مجالات الأمن الداخلى، وسوف تساعد على تخفيف التوتر بين دول منطقة الخليج، كما أنها سوف تخلق أجواء الثقة والتعاون فيما بينها. وأكد على أن الاتفاقية ليست موجهة ضد أحد، كما أنه ليس لها علاقة بوجود القوات الغربية فى المنطقة.

ومن ناحية أخرى، بدا واضحا أن هناك قدرا من القلق من جانب الولايات المتحدة تجاه مسألة التعاون الأمنى السعودى. الإيرانى، حيث لم تُبد الإدارة الأمريكية أى ترحيب بالتوقيع على الإتفاقية، بل على العكس شن المسئولون الأمريكيون حملة ضد إيران بصورة متزامنة مع التوقيع على الإتفاقية المذكورة، واتهموا إيران بالضلوع فى حادثة انفجار الظهران، إلا أن الجانب السعودى رد على هذه الاتهامات مؤكدا على أنه ليس هناك أى دليل يثبت الادعاءات الأمريكية.

ومن الواضح أن توقيع اتفاقات للتعاون الأمنى مع دول الخليج يمثل ركنا محوريا فى السياسة الإيرانية، وتركز هذه الاتفاقات على قضايا الأمن الداخلى فى إيران ودول مجلس التعاون الخليجى، وليس لها أى جوانب عسكرية أو استراتيجية. ورغم أن العديد من التحليلات ترى أن اتفاقات التعاون الأمنى ربما تكون مدخلا للتعاون فى المجالات العسكرية بين إيران والدول الخليجية فى الفترة اللاحقة، إلا أن هذا الاحتمال يبدو مستبعدا فى ظل ارتباط أمن الخليج باستراتيجيات القوى الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ارتباط معظم دول مجلس التعاون الخليجى باتفاقات للتعاون العسكرى المشترك مع القوى الدولية الكبرى، والتى يتحفظ معظمها على قيام إيران بأى دور فاعل فى صياغة أمن الخليج.

ج. إيران والصراع فى بحر قزوين

يعتبر بحر قزوين أحد أهم مصادر التوتر الإقليمى فى منطقة آسيا الوسطى، وربما يكون مصدرا لنزاع عسكرى واسع فى المستقبل، سواء بين الدول المطلة عليه، أو بمشاركة القوى الخارجية، ولاسيما الولايات المتحدة وتركيا. ويبلغ طول حوض بحر قزوين ١٢٣٠ كيلومترا، وعرضه فى أضيق نقطة ٣٠٠ كيلومتر. وتوجد به ثروة هائلة من النفط والغاز الطبيعى، إلا أن التقديرات تتباين بشأن حجم احتياطى النفط فى المنطقة، حيث تذهب بعض التقديرات إلى أنها تقدر بمئات المليارات من براميل النفط، فى حين يذهب البعض الآخر إلى أن هذا الاحتياطى يقدر فقط بحوالى ٥٠ مليار برميل. أما بالنسبة لاحتياطى الغاز الطبيعى، فهو يقدر بنحو ١٥ مليار طن. وبحر قزوين بحر مغلق تطل عليه كل من إيران وروسيا وأذربيجان وكازاخستان وتركمانستان. وباستثناء إيران، كانت جميع دول البحر جزءا من الاتحاد السوفيتى السابق، وكان بالتالى يسيطر على معظم شواطئ بحر قزوين، فى حين قام القادة السوفييت بإرغام إيران على توقيع اتفاقات تتيح للاتحاد السوفيتى السابق احتكار كل الأنشطة فى منطقة بحر قزوين، باستثناء صيد الأسماك على نطاق ضيق.

تمثل منطقة بحر قزوين منطقة بالغة الأهمية للأمن القومى الإيرانى لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وديموغرافية. وتعتبر إيران أن لها حقوقا تاريخية فى أذربيجان، حيث كانت كل من أذربيجان وأرمينيا فى السابق تابعتين لإيران، قبل أن يقوم القياصرة الروس بضمهما فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ومازالت هناك روابط قوية تربط بين إيران وأذربيجان، حيث تضم الأولى أقلية أذربيجانية تقدر بحوالى ١٨ مليون نسمة. وقد برزت خلافات عديدة بين إيران وأذربيجان، حيث أيدت

إيران أرمينيا فى حربها الضارية مع أذربيجان على إقليم ناجورنو كاراباخ، فى حين طورت أذربيجان علاقاتها مع تركيا على حساب إيران، ورفضت تبنى الأبجدية العربية، وفضلت عليها الأبجدية اللاتينية، مثل تركيا. وعلى الرغم من أن إيران وأذربيجان وقعتا مذكرة للتفاهم الأمنى، فإن طهران ظلت تعرب دائما عن قلقها إزاء التحركات الإقليمية والدولية التى تقوم بها كل من تركيا والولايات المتحدة فى المنطقة، وتؤكد أنها سوف تبدى ردود فعل مناسبة إزاء أى تحركات استفزازية.

وبالمثل، فإن بحر قزوين يستحوذ على أهمية استراتيجية وأمنية واقتصادية لجميع الدول الخمس المطلة عليه. وقد بدأت الخلافات تنشب بين دول بحر قزوين عقب انهيار الاتحاد السوفيتى. وبرزت منذ ذلك الحين ثلاث وجهات نظر هى:

(١) وجهة النظر الإيرانية، التى تقوم على فكرة الاستغلال الجماعى لموارد بحر قزوين من قبل الدول المطلة عليه، على أن تحصل كل دولة منها على حوالى ٢٠ فى المائة. وتستند هذا الطرح على أن من غير الممكن تقسيم بحر قزوين إلى قطاعات من قبل الدول المطلة عليه.

(٢) وجهة نظر أذربيجان، وتقوم على أن بحر قزوين كبير بدرجة كافية لاعتباره مياها دولية، مما يعنى أن يكون لكل دولة مطلة عليه مياه إقليمية حسب قانون البحار، وهو ما يجعل نصيب كل دولة منها على النحو التالى: ١١٪ لإيران، ٣٠٪ لكازاخستان، و١٩٪ لروسيا، و٢٣٪ لأذربيجان، و١٧٪ لتركمانستان. ويمكن لكل دول استغلال نصيبها بطريقة فردية.

(٣) وجهة نظر كازاخستان، وتقوم على أنه يجب التعامل مع بحر قزوين على أنه بحيرة من حيث الموارد الدفينة، مما يتيح للدول المطلة عليه استغلال تلك الموارد بطريقة فردية، فى حين أن دول البحر يمكن أن تتعامل معا فى قضايا الملاحة ومكافحة التلوث.

وفى المقابل، كان الموقف الروسى فى البداية يؤيد وجهة النظر الإيرانية لأنه لم يتم العثور على حقول نفط فى الجانب الروسى من البحر، كما وقفت تركمنستان إلى جانب إيران لأنها لم تعثر على أى ثروة فى سواحلها، كما كانت لا ترغب فى استفزاز إيران. وهناك خلاف آخر بشأن طرق تصريف النفط والغاز الطبيعى من المنطقة إلى الخارج، حيث ترفض إيران وروسيا مد أى خطوط للنفط أو الغاز فى البحر، وترغبان فى أن يتم ذلك من خلال أنابيب موجودة بالفعل على أراضيهما، كما تؤكدان أن مد خطوط بحرية جديدة سوف ينطوى على أضرار بيئية، فى حين أن أذربيجان، مدعومة من كل من جورجيا وتركيا وبعض كبرى الشركات النفطية الأمريكية، ترغب فى مد خط أنابيب جديد بين الشرق والغرب يصل إلى ميناء جيهان التركى.

كانت إيران وروسيا الاتحادية قد أصدرتا بيانا بشأن هذا الخلاف أثناء زيارة الرئيس خاتمى للعاصمة الروسية فى شهر مارس، أشار إلى أن الدولتين اتفقتا على عدم الاعتراف بأى حدود بحرية قبل إيجاد إطار قانونى بشأن الوضع فى بحر قزوين، وأن أى اتفاق لن يكون ساريا إلا إذا وافقت عليه الدول الخمس المطلة على البحر. وفى الفترة التالية، رضخت روسيا للضغوط الأمريكية الرافضة لمشاركة إيران فى عمليات تطوير حقول النفط فى بحر قزوين.

تعرض الموقف الإيرانى لنكسة خطيرة فى شهر أغسطس، وذلك عندما وافقت كل من روسيا الاتحادية وأذربيجان وكازاخستان على الحفاظ على الوضع القانونى القائم لبحر قزوين دون تغيير، وهو ما يعنى أن الطريق قد بات مفتوحا أمام بدء استغلال أكبر موقع للاستكشافات النفطية فى منطقة قشاغان فى كازاخستان، والتى يمكن أن تصبح من الدول الرئيسية فى قطاع النفط في العالم. وجاء هذا التطور عندما اجتمع قادة الدول الثلاث على هامش مؤتمر قمة الدول السوفيتية السابقة فى مدينة سوتشى الروسية المطلة على البحر الأسود، كما شارك فى هذا الاجتماع أيضا رئيس تركمانستان سفر مراد نيازوف، إلا أن الأخير رفض إقرار هذا الاتفاق بدون موافقة الجانب الإيرانى. وبموجب هذا الاتفاق، تقوم شركات

النفط التابعة للدول الثلاث بالمشاركة والاستثمار فى مجال الاكتشافات النفطية، فى حين يتم استبعاد إيران من الاستثمار في نفط أذربيجان. كازاخستان بسبب علاقتها المتوترة مع الولايات المتحدة.

وفى مواجهة هذه التطورات، رفضت إيران بشدة هذا الموقف الجديد، وظلت تدعو إلى التقاسم العادل لثروات بحر قزوين. وأكدت أنها قد تضطر إلى استخدام القوة لوقف عمليات استخراج النفط من المياه الأذربيجانية في بحر قزوين، وقامت السفن الحربية الإيرانية فى هذا الإطار بإرغام سفينة أذربيجانية على الانسحاب، كما طاردت الطائرات الحربية الإيرانية سفينتى تنقيب تابعتين لشركة النفط البريطانية (بريتش بتروليوم). وعلى الرغم من تأكيد القادة الإيرانيين رفضهم عسكرة بحر قزوين، ورفضهم أى تدخل أجنبى فى قضايا التعاون الإقليمى لدول البحر، وضرورة اقتصار التباحث على شئون هذا البحر على الدول المشاطئة، فإن استخدام إيران لقواتها المسلحة على النحو السابق يشير إلى استعدادها للدخول فى مواجهة عسكرية إذا اقتضى الأمر، وذلك للحفاظ على مصالحها وحقوقها المتصورة فى بحر قزوين.

ثانيا: السياسة الدفاعية التركية

عانت السياسة الدفاعية التركية خلال عام ٢٠٠١ من صعوبات عديدة، عاد بعضها إلى الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية على برنامج التحديث العسكرى الطموح الذى تقوم القوات المسلحة بتنفيذه منذ منتصف التسعينيات، وارتبط البعض الآخر بالمخاوف التركية العميقة من الآثار السلبية التى يمكن أن تنجم عن توجيه أى ضربة عسكرية أمريكية ضد العراق. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية، وتجميد العديد من مشتريات السلاح التركية، فإن المؤسسة العسكرية التركية حرصت على مواصلة برنامج التحديث العسكرى فى الحدود الممكنة، فضلا عن محاولة الاستفادة من هجمات ١١ سبتمبر لتعزيز المكانة الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة.

١. اتجاهات السياسة الدفاعية التركية

تتوافق السياسة الدفاعية التركية مع الخطوط العامة للاستراتيجيات الأمريكية والغربية فى جنوب أوروبا والخليج والشرق الأوسط، باعتبار تركيا عضوا نشطا فى حلف شمال الأطلنطى، بالإضافة إلى احتفاظها بعلاقات تعاون عسكرى قوية مع كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، كما تسعى تركيا بقوة إلى المشاركة فى ترتيبات الأمن الأوروبى التى ترمى إلى تشكيل قوة أوروبية للتدخل السريع.

تتنوع الاهتمامات الأمنية ومدركات التهديد التركية ما بين الداخل والخارج. فالأمن القومى التركى ظل يتعرض لتهديد داخلى عنيف من جانب الحركة الاستقلالية الكردية فى شمال شرق تركيا، والتى تسعى إلى الحصول على الحقوق المتعلقة بالهوية الثقافية المتميزة والحقوق السياسية للأكراد. و أدى إنكار الحكومات التركية المختلفة لحقوق الأقلية الكردية إلى نشوب حرب أهلية شرسة فى تركيا استمرت حوالى ١٥ عاما. وفى الوقت نفسه، هناك صراع ممتد بين تركيا واليونان حول جزيرة قبرص وبحر إيجه، وهو ما يعتبر انعكاسا للموروثات التاريخية وصراع الأدوار بين الجانبين فى منطقة جنوب أوروبا.

تسعى السياسة الدفاعية التركية إلى تعزيز الدور الإقليمى لتركيا من خلال امتلاك قدرات عسكرية قادرة على تحقيق المكانة والردع والهيبة. وتعتبر القوات المسلحة التركية ثانى أكبر قوة عسكرية فى حلف شمال الأطلنطى، بعد الولايات المتحدة. وفى هذا الإطار، تسعى السياسة الدفاعية التركية إلى القيام بأدوار فاعلة فى الدوائر الأمنية المختلفة المحيطة بتركيا، ولاسيما فى مناطق أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

فعلى الصعيد الأوروبى، تسعى تركيا إلى القيام بدور فاعل فى القوة الأوروبية للتدخل السريع، والتى جرى الاتفاق على

جدول (٢)

القوات المسلحة التركية

الأسلحة والمعدات	العدد
الإنفاق العسكرى	١٠,٨ بليون دولار
القوات العاملة	٥١٥,١٠٠
قوات الاحتياط	٣٧٨,٧٠٠
فرق المشاة الميكانيكية	٢
فرق المشاة	١
الألوية المدرعة	١٤
الألوية الميكانيكية	١٧
ألوية المدفعية	٩
ألوية القوات الخاصة	٤٠
دبابات القتال الرئيسية	٤٢٠٥
عربات الاستطلاع	غ.م
مركبات المشاة الميكانيكية	٦٥٠
ناقلات الجنود المدرعة	٣,٦٤٣
قطع المدفعية المجرورة	٦٧٩ (+)
قطع المدفعية ذاتية الحركة	٨٦٨
راجمات الصواريخ متعددة الفوهات	٨٤ (+)
قطع الهاون	٢,٨٢١
الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات	٩٤٣
المدفعية المضادة للطائرات	١,٦٦٤
الصواريخ المضادة للطائرات	٨٩٧
طائرات هليكوبتر قتالية تابعة للقوات البرية	٣٧
الغواصات	١٣
الفرقاطات	٢٣
الزوارق الصاروخية	٢١
زوارق الدورية	٢٨
قطع مكافحة الألغام	٢٤
القطع البرمائية	٨
قطع الدعم والإسناد	٢٧
طائرات هليكوبتر قتالية تابعة للبحرية	١٦
طائرات قتالية تابعة للسلاح الجوى	٥١٥

غ.م. = غير معروف (+) = الرقم قابل للزيادة

Source: The International Institute for Strategic Studies (IISS), The Military Balance 2001 - 2002 (London: Oxford University Press for IISS, October 2001), p.p. 73-75.

إنشائها بين دول الاتحاد الأوروبى الأعضاء فى حلف الناتو عام ٢٠٠٠، بحيث تكون مستقلة عن الحلف. وهناك العديد من الخلافات بين الدول الأوروبية بشأن طبيعة عمل هذه القوة. فالموقف البريطانى يقوم على أن القوة الأوروبية لن يكون لها هياكل تخطيط عسكرية منفصلة، فى حين أن فرنسا ترى أن من الضرورى أن تكون تلك القوة مستقلة بالكامل عن حلف شمال الأطلنطى، وأن من الضرورى أن يتم الانتهاء من تجهيز هذه القوة للعمل حتى لو لم يتم الوصول إلى اتفاق بشأنها مع حلف الأطلنطى، وأن الغرض من هذه القوة يجب أن يتمثل فى تحويل ميزان القوة فى حلف الأطلنطى بعيدا عن الولايات المتحدة. وتطلب دول الاتحاد الأوروبى من تركيا، وهى عضو فى حلف الأطلنطى، ولكنها ليست عضوا فى الاتحاد الأوروبى، السماح لقوة التدخل السريع الأوروبية باستخدام التسهيلات العسكرية الخاصة بحلف الأطلنطى الموجودة على الأراضى التركية، إلا أن تركيا تطالب بالقيام بدور أكبر فى هذه القوة.

وفى الوقت نفسه، تسعى تركيا إلى الاندماج بقوة فى الدائرة الأوروبية، ولاسيما من خلال الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى. ولهذه المسألة انعكاسات عسكرية واستراتيجية وسياسية بالغة الأهمية، لعل أبرزها أن عضوية تركيا فى الاتحاد الأوروبى تتطلب بالضرورة تقليص دور الجيش فى الحياة السياسية التركية، وهو ما أدى إلى بروز بعض التحليلات خلال العام مفادها أن الجيش يقف ضد محاولات الحكومة التركية الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبى، إلا أن رئاسة الأركان نفت ذلك، وأكدت وقوف المؤسسة العسكرية التركية مع كل ما من شأنه تحقيق الرفاهية والرخاء والأمن لتركيا.

وفى دائرة منطقة بحر قزوين، تعتمد السياسة الدفاعية التركية على بناء تحالف مع الولايات المتحدة وأذربيجان، بما فى ذلك توطيد العلاقات العسكرية التركية - الأذرية، بغض النظر عن التحفظات الإيرانية الشديدة إزاء الدور التركى فى تلك المنطقة. ويتباحث الجانبان التركى والأذرى على قيام تركيا بالمساعدة فى بناء جيش أذرى قوى. وقامت تركيا بالفعل بإرسال حوالى ٦٠ من الجنرالات الأتراك المتقاعدين لتدريب الجيش الأذرى، فى حين كانت أذربيجان تطالب بزيادة عدد الضباط الأتراك إلى حوالى ٨٠٠ فرد لتدريب ٤ فرق عسكرية جديدة لمواجهة أرمينيا وحماية الحدود الأذرية مع إيران. وكانت أذربيجان أيضا قد وقعت اتفاقية مع حلف الناتو. والأكثر من ذلك، إن أذربيجان وافقت من حيث المبدأ على بناء قاعدة عسكرية تركية على أراضيها، استنادا إلى أن أرمينيا وافقت على بقاء قاعدة عسكرية روسية فى أراضيها، مما يعنى من وجهة النظر الأذرية أن تركيا ليست مستثناة من حق بناء قاعدة عسكرية تركية على الأراضى الأذرية. وجاءت هذه التطورات على خلفية صراع عنيف على النفوذ بين تركيا وإيران فى منطقة بحر قزوين والقوقاز، حيث ترفض إيران قيام تركيا بأى دور فاعل فى تلك المنطقة، وتنظر إليها باعتبارها قوة أجنبية، وأنها رأس حربة للولايات المتحدة. ولذلك، فإن جملة هذه التطورات كانت تهدد بإمكانية حدوث توتر عسكرى بين تركيا وإيران.

وفى منتصف العام، نشأت حالة من التوتر بين تركيا وإيران، عقب قيام تركيا بإرسال سرب من طائراتها القتالية طراز إف ١٦ إلى أذربيجان، للمشاركة فى سلسلة من الاستعراضات العسكرية، فى حضور رئيس أذربيجان حيدر علييف وأعضاء الحكومة، كما شارك من الجانب التركى رئيس هيئة الأركان الجنرال قيورق اوغلو على رأس وفد من ١٠٠ شخصية عسكرية. وكانت زيارة رئيس الأركان التركية لأذربيجان بحد ذاتها بمثابة استفزاز لطهران.

و تعطى تركيا أسبقية متقدمة لعلاقات التعاون العسكرى مع إسرائيل، باعتبار ذلك بوابة للحصول على الأسلحة والمعدات فى ظل القيود التى يفرضها الكونجرس الأمريكى ودول الاتحاد الأوروبى على المشتريات العسكرية التركية بسبب المشكلة الكردية، علاوة على أن التحالف العسكرى التركى - الإسرائيلى يساعد تركيا على ضمان مساندة اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة، فى مواجهة اللوبى اليونانى والأرمنى القوى فى الولايات المتحدة. ولذلك، فقد شهدت علاقات التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى مزيدا من التطورات على صعيد مشتريات السلاح التركية من إسرائيل، فى حين اكتفت تركيا بتقديم تطمينات للدول العربية بأن التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى ليس موجها ضد العالم العربى.

٢ ـ الأزمة الاقتصادية وبرامج التسلح التركية

أثرت الأزمة الاقتصادية بصورة حادة على برامج التسلح التركية، حيث تتبنى القوات المسلحة التركية برنامجا طموحا للتحديث العسكرى منذ منتصف التسعينيات. وكان برنامج التحديث العسكرى التركى يشمل شراء ألف دبابة و١٤٥ طائرة هليكوبتر، وطائرات قتالية وطائرات إنذار مبكر، وبناء أقمار صناعية خاصة بأغراض التجسس، وشراء صواريخ مضادة للصواريخ من طراز (حيتس)، بالإضافة إلى تحديث حوالى ألف دبابة من طراز إم ٦٠. (انظر الجدول الخاص بالتسليح التركى)

وعقب نشوب الأزمة الاقتصادية، أصبح برنامج التحديث العسكرى محل اهتمام واسع من جانب المؤسسات المالية الدولية ووسائل الإعلام التركية، حيث ظل صندوق النقد الدولى يطالب بخفض الإنفاق العسكرى التركى، واعتبر ذلك شرطا ضروريا للموافقة على حصول الحكومة التركية على القروض التى طلبتها. ومن ناحية أخرى، ظلت وسائل الإعلام التركية تنتقد حالة الإنفاق العسكرى التركى، لأن الميزانية العسكرية التركية تلتهم حوالى ٢٠ فى المائة من الميزانية العامة للحكومة، وطالبت المؤسسة العسكرية التركية بأن تتحمل مسئوليتها فى هذه الأزمة الاقتصادية. ولذلك، جرى تخفيض ثلث الميزانية العسكرية التركية خلال عام ٢٠٠١.

وفى ظل هذه الظروف، جمدت المؤسسة العسكرية التركية فى منتصف أبريل حوالى ٣٢ مشروعا لشراء الأسلحة والمعدات، تقدر قيمتها بحوالى ١٩,٥ مليار دولار. وكان مما ساعد على ذلك انخفاض حدة الصراع التركى ـ اليونانى. وكانت إسرائيل من أكثر الدول التى تضررت من خفض مشتريات السلاح التركية، حيث فقدت إسرائيل حوالى ستة مليارات دولار من هذا الخفض.

و جرى خلال العام الإعلان عن عدد محدود من الصفقات التسليحية التركية. وتركزت معظم هذه الصفقات التسليحية بين تركيا وإسرائيل. فقد شهدت علاقات التعاون العسكرى التركية ـ الإسرائيلية تطورات إضافية خلال الزيارات التى قام بها رئيس الحكومة الإسرائيلية اريل شارون ووزير الدفاع الإسرائيلى بنيامين بن اليعازر، حيث أعرب المسئولون الإسرائيليون خلال هذه الزيارات عن رغبتهم فى تعميق وتعزيز العلاقات العسكرية القوية القائمة بين الدولتين، كما أجرت المقاتلات التركية والإسرائيلية والأمريكية تدريبات جوية يوم ١٨ يونيو، وصفت بأنها أهم تدريبات عسكرية تجرى حتى الآن بين الدول الثلاث. ومن ناحية أخرى، جرى الاتفاق فى يوليو على صفقة تسليحية بين إسرائيل وتركيا تشمل تحديث ١٧٠ دبابة تركية من طراز إم ٦٠، وتصنيع طائرة للتجسس بدون طيار، وبيع صواريخ مضادة للدبابات، وتصنيع قمر صناعى للتجسس، كما كرر المسئولون الإسرائيليون وقتذاك عرضهم على تركيا شراء أنظمة صواريخ آرو ٢ المضادة للصواريخ، والدخول معها فى برنامج مشترك للدفاع الصاروخى، تحسبا لأى هجوم إيرانى بالصواريخ ضد تركيا.

وهناك العديد من العثرات التى يمر بها برنامج التعاون العسكرى التركى ـ الإسرائيلى، بسبب عدم قدرة الشركات الإسرائيلية على الوفاء ببعض تعهداتها بشأن إصلاح أعطال فى الطائرات القتالية التركية. ومن ناحية أخرى، أثارت صفقة تحديث الدبابات التركية القديمة من جانب إسرائيل انتقادات واسعة فى وسائل الإعلام التركية، حيث ثارت اتهامات بشأن تلقى عسكريين أتراك كبار رشاوى للقبول بالسعر المعروض من الشركات الإسرائيلية، رغمَ أنه يزيد بمقدار الثلثين عن أسعار تقدمت بها شركات أخرى. ولذلك، فقد طلبت تركيا من إسرائيل فى ديسمبر خفض عروضها بشأن تحديث ١٧٠ دبابة أمريكية طراز إم ٦٠ من ٧٠٠ مليون دولار إلى ٥٥٠ مليون دولار.

حاولت الإدارة الأمريكية خلال العام إقناع تركيا بالانضمام إلى نظام الدرع الصاروخى، ومارست ضغوطا اقتصادية وسياسية عليها لتحقيق هذا الغرض، حيث ربطت الإدارة الأمريكية ضمنيا بين موافقتها على حصول تركيا على قروض دولية

قيمتها حوالى ١٤ مليار دولار، وبين انضمام تركيا إلى نظام الدرع الصاروخى، كما حاولت الولايات المتحدة إقناع تركيا بأن الدول المجاورة لها، ولاسيما إيران والعراق وسوريا، تمتلك صواريخ باليستية، مما يمثل تهديدا لتركيا، ويتطلب منها بالتالى أن تلعب دورا محوريا فى هذه المنظومة.

٣. الدور العسكرى التركى فى حرب أفغانستان

على الرغم من أن تركيا حاولت فى بادئ الأمر تفادى القيام بدور بارز فى الحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، تخوفا من إثارة غضب التيار الأصولى داخل تركيا، وفى باقى دول المنطقة، فإنها اتجهت بعد ذلك إلى إعلان استعدادها الكامل للتعاون العسكرى مع الولايات المتحدة فى حربها فى أفغانستان، وذلك بعد أن طلبت الولايات المتحدة رسميا من تركيا استخدام القواعد الجوية الثلاث الموجودة فى ديار بكر وأنجيرليك ومالاطيا. وقد أعلن رئيس الوزراء التركى بولنت أجاويد منذ ٢٤ سبتمبر أن من الممكن للولايات المتحدة أن تستخدم القواعد العسكرية الموجودة فى تركيا ضد الأهداف التى ترغب واشنطن فى مهاجمتها، و أعلنت الحكومة التركية استعدادها لتقديم الدعم العسكرى واللوجستى لقوات التحالف الشمالى المعارضة لطالبان فى أفغانستان، خاصة القوات الأوزبكية بقيادة عبد الرشيد دوستم الذى تحتفظ تركيا بعلاقات وثيقة معه. وقامت تركيا بتقديم معلومات استخبارية للإدارة الأمريكية، و أعربت عن استعدادها لإرسال قوات تركية إلى أفغانستان لتدريب مقاتلى قوات التحالف الشمالى.

ومنذ أواخر شهر سبتمبر ، بدأت طلائع القوات الأمريكية فى الوصول إلى قاعدة إنجرليك التركية. وأثناء الحملة العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، لم تنطلق الطائرات القتالية الأمريكية والبريطانية من الأراضى التركية، ولكنها مرت بالأجواء التركية، وتم تزويدها بالوقود بواسطة طائرات تزويد الوقود جوا، فى طريقها إلى أفغانستان.

ثارت خلافات واسعة بشأن مشاركة القوات التركية فى عمليات حفظ السلام فى أفغانستان فى فترة ما بعد سقوط طالبان، حيث شرعت حكومة بولند أجاويد بالفعل منذ ١٠ أكتوبر فى إجراءات الحصول على موافقة البرلمان على نشر قوات تركية خارج البلاد، تمهيدا للمشاركة فى الحرب الأمريكية ضد الإرهاب. وأعلنت الحكومة التركية اعتزامها إرسال ٩٠ فردا من قواتها الخاصة لمساعدة القوات الأمريكية فى حملتها العسكرية فى أفغانستان، إلا أن القوات التركية لم تشارك فى عمليات فعلية فى تلك الحملة. وعقب الإطاحة بحركة طالبان، أعلنت الحكومة التركية استعدادها لتولى مهمة التدخل السريع لتحقيق الاستقرار فى أفغانستان، ووضع حد للانتهاكات والفوضى التى قامت بها قوات التحالف الشمالى فى المدن الأفغانية الكبرى، إلا أنها اشترطت الحصول على دور فى الإدارة الأفغانية كشرط للمساهمة فى قوة لحفظ السلام فى أفغانستان، كما اشترطت الحكومة التركية أن تتولى الولايات المتحدة تمويل هذه القوة، نظرا للصعوبات الاقتصادية التى تعانى منها تركيا، وأكدت أيضا أن قواتها لن تشارك في عمليات ميدانية لإرساء الاستقرار.

نشأت خلافات بين تركيا وبريطانيا بشأن مشاركة تركيا فى القوة الدولية لاستعادة الأمن فى أفغانستان (إيساف)، التى تقرر تشكيلها بموجب اتفاق بون، والتى تقدر بحوالى خمسة آلاف فرد، حيث أعلنت تركيا عن استعدادها لنشر ألف رجل فى أفغانستان، فى حين أصرت بريطانيا على أن تكون المشاركة البريطانية فى القوة حوالى ١٥٠٠ رجل، على أن لا تتعدى مشاركة باقى الدول المشاركة حوالى ٦٠٠ رجل. وانتهى هذا الخلاف بالاتفاق على إرسال ٦٢١ جنديا تركيا للمساهمة فى تلك القوات. وكان من المقرر أن تبدأ تركيا فى إرسال طلائع قواتها إلى أفغانستان فى أوائل عام ٢٠٠٢، للمشاركة فى جهود حفظ السلام فى أفغانستان.

٤. تركيا وضرب العراق

شكلت قضية ضرب العراق فى المرحلة الثانية "المفترضة" من الحرب الأمريكية ضد الإرهاب قضية شائكة للغاية من منظور الأمن القومى التركى. فمن حيث المبدأ، تعارض تركيا منذ فترة طويلة أى عمل عسكرى أمريكى ضد العراق، حيث أن هناك أزمة مصداقية بين تركيا والولايات المتحدة منذ أن أوقفت الولايات المتحدة حربها ضد العراق فى عام ١٩٩١ قبل الإطاحة بنظام صدام حسين، علاوة على ما يمكن أن يسببه ضرب العراق من مزيد من الأضرار الاقتصادية لتركيا، لاسيما وأنها تكبدت خسائر اقتصادية منذ حرب الخليج عام ١٩٩١، سواء بسبب الحرب أو بسبب العقوبات المفروضة على العراق، وصلت إلى حوالى ٥٠ مليار دولار حسب التقديرات التركية. وفى الوقت نفسه، تتخوف تركيا من أن يؤدى الهجوم الأمريكى على العراق إلى نشوء دولة كردية على حدودها الجنوبية الشرقية، مما يحرك بالتالى دعاة الانفصال من الأكراد الأتراك. وثمة خشية تركية من إمكانية استخدام العراق أسلحة الدمار الشامل فى حالة قيام القوات الأمريكية بشن هجماتها ضد العراق انطلاقا من الأراضى التركية. وتخشى تركيا أيضا من أن أى حرب جديدة ضد العراق ربما تؤدى إلى تدفق عشرات الآلاف من اللاجئين، على نحو ما حدث فى أعقاب حرب الخليج. كما تتخوف انقره من أن يضر تأييدها لعملية عسكرية أمريكية ضد العراق علاقاتها مع العالم العربى.

وبالتالى، ظلت تركيا غير متحمسة كثيرا لتأييد هجوم أمريكى جديد ضد العراق. وتبنت موقفا يقوم على رفض ضرب العراق لأن مثل هذا الهجوم لن يكون فى مصلحتها أو مصلحة أى دولة أخرى. وحاولت الحكومة التركية إقناع الرئيس العراقى صدام حسين بالسماح بعودة مفتشى الأمم المتحدة، من أجل تفادى توجيه ضربة أمريكية ضد العراق، بعد أن كانت الإدارة الأمريكية قد حذرت العراق بشدة من عواقب هذا الرفض، وأكدت على أن الرفض العراقى سوف يؤدى إلى شن ضربة ضد بغداد فى إطار حملة مكافحة الإرهاب، إلا أن الحكومة العراقية رفضت التجاوب مع المطلب التركى، ودعت تركيا إلى منع شن هجوم أمريكى على العراق انطلاقا من أراضيها.

حصلت تركيا على تعهد من الولايات المتحدة بالتباحث معها بشأن أى خطوة قد يتقرر اتخاذها ضد العراق، كما وضعت الحكومة التركية شرطا للموافقة على تأييد أى هجوم على العراق يتمثل فى ضرورة اعتراف الأمم المتحدة بضلوع العراق فى الإرهاب، وعلى أن يتم تنفيذ الهجوم من خلال ائتلاف دولى واسع، مع التأكيد على أن تركيا لن تدعم أى عمليات عسكرية ضد العراق استنادا إلى رغبات فردية، مع تأكيد أن رفض العراق عودة مفتشى الأمم المتحدة لا يعتبر مبررا كافيا لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق.

ثالثا: السياسة الدفاعية الإثيوبية

شهدت السياسة الدفاعية الإثيوبية تحولات هامة فى عام ٢٠٠١، سواء على صعيد تفكيك حالة التعبئة العسكرية الضخمة فى القوات المسلحة التى جرت أثناء فترة الحرب الإثيوبية ـ الإريترية خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠، وذلك من خلال برنامج تسريح المجندين الذى بدأت الحكومة الإثيوبية فى تنفيذه منذ أواخر عام ٢٠٠٠، أو على صعيد محاولة الاستفادة من هجمات ١١ سبتمبر من أجل تحريض الولايات المتحدة ضد الصومال، واتهام إثيوبيا للحكومة الانتقالية الصومالية بأنها تأوى بعض الجماعات الأصولية الإرهابية التى ترتبط بعلاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة الذى يتزعمه أسامة بن لادن. و سعت الحكومة الإثيوبية بكل الطرق إلى إقناع الولايات المتحدة بشن عملية عسكرية ضد الصومال، فى إطار الحرب الأمريكية ضد الإرهاب، جنبا إلى جنب محاولة الحكومة الإثيوبية القيام بدور رئيسى فى هذه العملية.

١- متغيرات البيئة الاستراتيجية الإثيوبية

على الرغم من الإطاحة بنظام حكم منجستو هايلى مريام، ووصول الجبهة الشعبية لتحرير شعوب إثيوبيا بزعامة ميليس زيناوى، فإن السياسة الدفاعية الإثيوبية لم تشهد تغيرا جذريا من حيث مدركات التهديد الداخلية والخارجية، أو أهداف الأمن القومى، أو تقييم الفرص الإقليمية المتاحة أمام إثيوبيا. فمن حيث مدركات التهديد، لم تطرأ تحولات جذرية على بيئة الأمن الإثيوبية. ففى العهدين الإمبراطورى والثورى، كانت التهديدات الرئيسية التى تتعرض لها إثيوبيا تتعلق أساسا بالقضية الإريترية والصراع الإثيوبى / الصومالى على الأوجادين والصراعات الداخلية. وعلى الرغم من التحولات السياسية الضخمة التى شهدتها إثيوبيا عقب الإطاحة بنظام منجستو، وفى مقدمتها حصول إريتريا على حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة عام ١٩٩٣، وتنفيذ إصلاحات سياسية محدودة فى إثيوبيا بهدف إدماج كافة القوميات فى النظام السياسى الإثيوبى، فإن ذلك لم يؤد إلى حدوث تغيرات كبرى فى طبيعة التهديدات التى تتعرض لها الدولة الإثيوبية.

استمرت الصراعات الداخلية فى إثيوبيا، ولكن بدرجة أقل من الحدة عما كانت عليه فى عهد منجستو، بسبب هيمنة ميليس زيناوى وجماعة التيجراى التى ينتمى إليها على كافة مقاليد السلطة فى البلاد، مع تهميش مشاركة جماعة الأورومو ذات الأغلبية الإسلامية التى تمثل حوالى ٤٠ فى المائة من سكان إثيوبيا، مما أدى إلى بروز درجة عالية من الانقسامات الداخلية فى البلاد، والتى وصلت فى بعض المناطق إلى مستوى الصراع المسلح بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة الأورومية. وترتبط هذه الصراعات بأزمة الاندماج الوطنى فى إثيوبيا، حيث تسود حالة من الصراع بصورة تقليدية بين الجماعات الأثنية الرئيسية الثلاث فى البلاد: الأمهرة، والأورومو، والتيجراى. وبينما كانت الهيمنة من نصيب قومية الأمهرة فى العهدين الإمبراطورى والثورى، فإن قادة التيجراى سيطروا على مقاليد السلطة عقب الإطاحة بنظام منجستو هايلى مريام فى عام ١٩٩١، مما أثار احتجاج قطاعات واسعة من الأورومو الذين اعتبروا أن نصيبهم من السلطة لم يكن متناسبا مع وزنهم النسبى داخل المجتمع الإثيوبى، ولم يكن مرضيا لتطلعاتهم القومية. (انظر القسم الخاص بالتفاعلات بين إثيوبيا وإريتريا)

ولذلك، فقد عارضت بعض جماعات الأورومو كافة الترتيبات السياسية فى إثيوبيا فى فترة ما بعد الإطاحة بنظام منجستو، واختار بعضها أسلوب المقاومة المسلحة، إلا أن تلك الجماعات انقسمت على نفسها، بحيث كان هناك ما لا يقل عن ثلاث جماعات هى: جبهة تحرير أورومو، وجبهة تحرير أورومو المتحدة، ومجلس تحرير أورومو. وعلى الرغم من أن هذه الجماعات اختارت أسلوب المقاومة المسلحة، فإنها لم تستطع أن تمثل تهديدا حقيقيا لنظام الحكم فى أديس أبابا. وسعت هذه الجماعات إلى توحيد جهودها منذ أغسطس ٢٠٠٠، ووقعت اتفاق سلام، وشكلت جبهة عمل موحدة ضد الحكومة، وتبنت مطالب انفصالية تدعو إلى استقلال إقليم الأورومو عن أثيوبيا. ويزعم متحدثون باسم الجبهة أن وحداتها منتشرة فى إحدى عشرة مقاطعة فى أثيوبيا، وأنها تشن قتالا ضد القوات الحكومية فى مناطق شرق البلاد. وكانت أكبر حادثة كاشفة لهذه الأزمات الداخلية فى أثيوبيا تمثلت فى هروب رئيسة المجلس الأعلى للبرلمان الأثيوبى، ألماظ ميكو، إلى الولايات المتحدة، وطلبها حق اللجوء السياسى فى أغسطس ٢٠٠١، وذلك هربا مما وصفته بـ "اضطهاد الحكومة الأثيوبية لقومية الأورومو" التى تنتمى لها.

وفى الوقت نفسه، فإن استقلال إريتريا لم ينه الصراع الإثيوبى- الإريترى، وإنما تفاقم هذا الصراع، ووصل إلى درجة نشوب مواجهة عسكرية نظامية بين البلدين خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٠، كانت الأكثر عنفا وحدة فى أفريقيا طيلة فترة ما بعد الاستقلال. ورغم أن العامل الرئيسى وراء هذه المواجهة كان متمثلا فى الخلافات الحدودية، إلا أنها كانت مدفوعة أيضا بمحاولات الهيمنة الإثيوبية على إريتريا وخلافات المصالح الاقتصادية بين الدولتين. ومع أن الجانبين الإثيوبى والإريترى وقعا



جدول (٣)

القوات المسلحة الإثيوبية

الأسلحة والمعدات	العدد
الإنفاق العسكرى	٤٥٧ مليون دولار
القوات العاملة	٢٥٢,٥٠٠
دبابات القتال الرئيسية	٣٠٠ (+)
العربات والمركبات المدرعة بمختلف أنواعها	٢٠٠
قطع المدفعية المجرورة	٣٠٠ (+)
قطع المدفعية ذاتية الحركة	غ.م.
قطع الهاون	٥٠ (+)
الأسلحة الموجهة المضادة للدبابات	غ.م.
المدفعية المضادة للطائرات	غ.م.
الصواريخ المضادة للطائرات	٣٧٠ (+)
طائرات قتالية	٥١
طائرات هليكوبتر قتالية	٢٦

غ. م. = غير معروف (+) = الرقم قابل للزيادة

Source: The International Institute for Strategic Studies (IISS), **The Military Balance 2001 - 2002** (London: Oxford University Press for IISS, October 2001), p.p. 263 - 264.

على اتفاقية للسلام فى عام ٢٠٠٠، إلا أن احتمالات تجدد الصراع المسلح بينهما مازالت قائمة بسبب استمرار الشكوك المتبادلة بينهما.

بالنسبة للصراع الإثيوبى – الصومالى على إقليم الأوجادين (الصومال الغربى)، فهو يعتبر صراعا كامنا ممتدا، حيث كان هذا الإقليم فى الأصل جزءا من الصومال، ولكن جرى ضمه إلى أثيوبيا. ونشبت حرب طاحنة بين الصومال وأثيوبيا على إقليم الأوجادين عامى ١٩٧٧ - ١٩٧٨، كما أن هناك مقاومة مسلحة عنيفة تشنها الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين داخل الإقليم منذ عام ١٩٧٥ بهدف تحقيق الاستقلال عن أثيوبيا. وعلى الرغم من أن الدولة الصومالية ذاتها قد انهارت عقب الإطاحة بنظام سياد برى عام ١٩٩١، فإن إثيوبيا تحاول التحكم فى عملية تسوية الحرب الأهلية الصومالية، ومساعدة حلفائها الصوماليين على الوصول إلى السلطة، تفاديا لأى توترات فى المستقبل بين الجانبين. و بذلت إثيوبيا جهودا ضخمة للتحكم فى نتائج مؤتمر عرتا للمصالحة الوطنية فى الصومال عام ٢٠٠٠. وعندما فشلت فى ذلك، اتخذت موقفا معاديا للحكومة الانتقالية الصومالية برئاسة صلاد حسن.

وخلال ٢٠٠١، تصاعدت المواجهات بين الجبهة الوطنية لتحرير الأوجادين والقوات الحكومية، حيث تتهم الجبهة الحكومة الأثيوبية بالقيام بحملة إعدامات واعتقالات طالت مئات الأشخاص فى إقليم الاوجادين، وتدمير منازلهم، فى حين هاجمت جماعات تابعة للجبهة مواقع حكومية، وقامت بقتل عشرات الجنود الحكوميين. وتشير تقارير منظمة العفو الدولية بصورة متكررة إلى الاعتقالات وعمليات التعذيب التى يتعرض لها آلاف الأشخاص بصورة مستمرة من جانب السلطات الأثيوبية فى مناطق الأورومو والأوجادين، وأن الآلاف منهم ظلوا يخضعون للاعتقال بدون تهمة أو محاكمة طيلة عقد التسعينيات.

على الجانب الآخر، تسعى الحكومة الإثيوبية برئاسة ميليس زيناوى إلى القيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة فى منطقة القرن الإفريقى، فيما يمثل امتدادا لتقاليد السياسة الإقليمية لإثيوبيا . وينطوى الطور الراهن من هذه السياسة الإثيوبية على محاولة إبعاد القوى الإقليمية الأخرى، وفى مقدمتها مصر، عن المساهمة فى قضايا المنطقة، وبالذات انفراد إثيوبيا بتسوية الحرب الأهلية الصومالية أو الوساطة لتسوية الحرب الأهلية فى جنوب السودان، بل ومحاولة إثيوبيا إبعاد مصر عن المشاركة فى أنشطة منظمة الإيجاد . وتعتقد الحكومة الإثيوبية أن نجاحها فى القيام بهذا الدور سوف يعزز موقفها فى التعامل مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى، مما يتيح زيادة الوزن السياسى لإثيوبيا وتمكينها من الحصول على مساعدات اقتصادية هامة من الدول الكبرى ومنظمات التمويل الدولية.

على أن قدرات إثيوبيا على احتلال مكانة القوة الإقليمية المهيمنة فى القرن الأفريقى تعتبر محدودة بكافة المعايير. صحيح أن إثيوبيا نجحت فى تحطيم الآلة العسكرية الإريترية عام ٢٠٠٠، إلا أن ذلك تم بمساعدات خارجية كثيفة للغاية، كما تعرضت إثيوبيا لنكسات سياسية عديدة لدى تعاملها مع المسألة الصومالية، سواء فشل مؤتمرات المصالحة الصومالية التى رعتها حكومة إثيوبيا أو فشلها فى تمرير رؤيتها للتسوية الصومالية فى مؤتمر عرتا، الذى استضافته جيبوتى فى عام ٢٠٠٠. وفى الوقت نفسه، فإن إثيوبيا تجابه صعوبات كبيرة فى الحفاظ على الوحدة الوطنية، وتتعرض لأزمات سياسية واقتصادية حادة، علاوة على أن القدرات الاقتصادية والبشرية والثقافية المحدودة لإثيوبيا تظل أضعف بكثير من أن تتيح للحكومة الإثيوبية القيام بدور القوة الإقليمية المهيمنة على شئون القرن الإفريقى.

٢ـ التحولات فى هيكل القوات المسلحة

شهدت أوضاع القوات المسلحة الإثيوبية تحولات جذرية خلال السنوات العشر الماضية. ففى فترة حكم منجستو هايلى مريام، كان حجم القوات المسلحة الإثيوبية قد وصل إلى درجة عالية من الضخامة، حيث وصل إلى حوالى نصف مليون فرد، بهدف القيام بمهام الدفاع وحفظ الأمن الداخلى ومواجهة جماعات المعارضة الداخلية. وفى فترة ما بعد منجستو، انخفض إجمالى عدد أفراد القوات المسلحة الإثيوبية، حيث كان قاصرا على حوالى ٦٠ ألف فرد خلال النصف الأول من التسعينيات، وكان هذا العدد مؤلفا فى الأغلب من قوات الجبهة الشعبية لتحرير شعوب إثيوبيا، التى استولت على الحكم فى البلاد. وكانت تلك القوات مؤلفة من العناصر التيجرينية التى سيطرت على المراكز القيادية فى القوات المسلحة. وتشير تصريحات كبار المسئولين السياسيين والعسكريين الإثيوبيين إلى أن هناك حرصا من النظام الحاكم فى إثيوبيا على اتباع مبدأ التمثيل التناسبى للجماعات الأثنية فى تشكيل القوات المسلحة الإثيوبية، إلا أن المناصب القيادية والنسبة الأكبر من القادة والضباط ظلوا من التيجراى. وأدت الاضطرابات الداخلية والإقليمية إلى قيام نظام الحكم فى أديس أبابا بزيادة حجم القوت المسلحة إلى حوالى ١٠٠ ألف فرد. ومع اندلاع الحرب الإثيوبية ـ الإريترية خلال الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٠، اتجهت الحكومة الإثيوبية نحو زيادة حجم قواتها المسلحة، بحيث وصلت إلى حوالى نصف مليون فرد، وهو ما ساعدها على تحقيق انتصار كاسح على إريتريا. (انظر الجدول الخاص بالتسليح الإثيوبى)

وفى عام ٢٠٠١، شهدت القوات المسلحة الإثيوبية تطورات تنظيمية هامة، يأتى فى مقدمتها تنفيذ خطة واسعة لتسريح القوات، حيث بدأت الحكومة الإثيوبية فى تطبيق برنامج واسع النطاق لخفض حجم القوات المسلحة عقب وقف إطلاق النار والوصول إلى اتفاقية للسلام بين إثيوبيا وإريتريا، إلا أن الحكومة الإثيوبية لم تعلن على وجه الدقة الحجم المراد الوصول إليه من القوات بموجب برنامج الخفض. وهناك العديد من الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية الكامنة وراء عملية تسريح القوات الإثيوبية، يأتى فى مقدمتها أن أغلب الجنود المسرحين هم من المسلمين الأورومو، الذين يشكلون أكثر من ٤٠ فى المائة من سكان البلاد، فى حين أبقت الحكومة الإثيوبية على الضباط والجنود من قومية التيجراى التى ينتمى إليها رئيس الحكومة

ميليس زيناوى وأغلب قادة النظام الحاكم. وثمة تخوفات أن يقوم العسكريون الأوروموا بانقلاب عسكرى من أجل الحصول على حقوقهم السياسية التى حرموا منها طيلة عهود الحكم السابقة، سواء التى سيطر عليها الأمهرة أو التيجراى. وبالإضافة إلى ما سبق، فإن الاحتفاظ بهذا الكم الضخم من القوات لم يعد ضروريا عقب استتباب الوضع مع إريتريا، والتوقيع على اتفاقية السلام معها، كما أن الأزمة الاقتصادية المستفحلة جعلت الحكومة عاجزة عن دفع رواتب أفراد القوات المسلحة الإثيوبية.

وقدمت الولايات المتحدة مساعدات مالية للحكومة الإثيوبية من أجل تنفيذ برنامج تسريح القوات الإثيوبية، حيث منحت الإدارة الأمريكية إثيوبيا معونة مالية قيمتها ١٦٤ مليون دولار، وذلك فى إطار محاولة من جانب الولايات المتحدة لتفكيك حالة التعبئة العسكرية بين الجانبين الإثيوبى والإريترى، تفاديا لاحتمالات عودة الحرب بينهما مجددا. وتقوم الخطة الإثيوبية - الأمريكية على منح كل فرد من الجنود المسرحين مبلغا يقدر بحوالى ٥ آلاف دولار، وكانت الحكومة الإثيوبية قد نجحت فى تسريح حوالى ٧٥ ألف جندى منذ أواخر عام ٢٠٠٠.

وبالمثل، فإن الإنفاق العسكرى الإثيوبى شهد تقلبات متوالية خلال عقد التسعينيات، حيث كان هذا الإنفاق قد وصل إلى معدلات عالية للغاية فى أواخر عهد منجستو، حينما كان ذلك النظام يواجه تحديات داخلية وخارجية عنيفة، بدءا من حرب التحرير الإريترية التى كانت تخوضها الجبهة الشعبية الإريترية، مرورا بالحرب الأهلية التى كانت تشنها الجبهة الشعبية لتحرير شعوب إثيوبيا، وصولا إلى التوتر المزمن مع الصومال. ولذلك، وصل الإنفاق العسكرى الإثيوبى فى عام ١٩٩٠ إلى حوالى ١,٣١ بليون دولار، فيما كان يمثل أكثر من ٢٠ فى المائة من إجمالى الناتج المحلى الإثيوبى وقتذاك، وهو ما كان يعتبر عبئا بالغ الضخامة. وقد حرصت حكومة زيناوى على خفض الإنفاق العسكرى الإثيوبى، ولاسيما فى ظل التدهور المزمن للاقتصاد الإثيوبى. وفى عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩، كان الإنفاق العسكرى الإثيوبى يقدر بحوالى ١٣٧ مليون دولار، فى حين كان إجمالى الموازنة العامة للدولة يقدر بحوالى ١,٥٣ بليون دولار فى العام نفسه، بينما كان إجمالى الناتج المحلى يقدر بحوالى ٦,٣ بليون دولار، أى أن نسبة الإنفاق العسكرى من إجمالى الناتج المحلى تقدر بحوالى ٢,١٨ ٪.

٣. الصراع الإثيوبى - الإريترى

على الرغم من أن توقيع اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠، قد انهى حربهما الضارية التى استمرت بين مايو ١٩٩٨ ويونيو ٢٠٠٠، هناك العديد من الخلافات التى شابت تنفيذ هذا الاتفاق خلال ٢٠٠١، بالإضافة إلى استمرار المخاوف والشكوك بين الجانبين. فقد جابهت مسألة إنشاء منطقة أمنية مؤقتة صعوبات كبيرة، حيث ينص اتفاق الجزائر على أن تتولى قوة تابعة للأمم المتحدة قوامها نحو ٤٢٠٠ فرد لمراقبة تنفيذ الاتفاق، ولاسيما فيما يتعلق بمراقبة التحركات الجارية فى المنطقة الأمنية المؤقتة، والتى تقدر مساحتها بحوالى ٢٥ كم مربع بهدف مراقبة وقف إطلاق النار. وقد اتهمت بعثة مراقبى الأمم المتحدة كلا من إثيوبيا وإريتريا بتقييد حركة القوات الدولية والمراقبين العسكريين، بما يمنعهم من أداء مهماتهم على الوجه الأكمل، إذ رفضت إريتريا منح تلك القوات حرية الحركة التامة خارج المنطقة الأمنية، كما اتهمت إريتريا إثيوبيا بعدم احترام الاتفاق، وأنها لم تسحب قواتها من المنطقة الأمنية، وأن هذه القوات تقوم بعمليات عدوانية ضد الإريتريين، علاوة على اتهامها لإثيوبيا بأنها لم توف بالتزاماتها فيما يتعلق بتقديم الخرائط الخاصة بمناطق زرع الألغام، وأنها ظلت ترفض عودة الشرطة المحلية الإريترية إلى منطقة الحدود.

كانت القوات الإثيوبية هى التى ماطلت فى الانسحاب من أراضى المنطقة العازلة، وظلت متمركزة فى العديد من الأماكن فى عمق عدة كيلومترات فى المنطقة الأمنية داخل إريتريا، وهو ما اضطر القوات الإريترية بدورها إلى إرجاء الانسحاب من

المنطقة. ولم يتم تسوية هذه المشكلة إلا فى شهر مارس ٢٠٠١ عندما قامت قوات الأمم المتحدة بجولات استطلاعية مكثفة فى تلك المنطقة لمعرفة مواقع تمركز القوات الإثيوبية والإريترية على وجه الدقة.

وفى الوقت نفسه، فإن مسألة حصول إثيوبيا على منفذ بحرى ظلت مسألة محورية فى الساحة السياسية الإثيوبية، ولاسيما مع اقتراب موعد صدور قرار اللجنة الدولية المكلفة بترسيم الحدود الإثيوبية ـ الإريترية فى أوائل عام ٢٠٠٢. وتثير هذه المسألة مخاوف من إمكانية نشوب جولة جديدة من المواجهة العسكرية بين البلدين، حيث تبنت بعض أحزاب المعارضة الإثيوبية موقفا متشددا يقوم على المطالبة بالحصول على ميناء عصب باعتبار ذلك شرطا لسلام دائم بين إثيوبيا وإريتريا، وذهبت إلى أن أى قرار لا يحمى ما يعتبرونه "حقوقا تاريخية لإثيوبيا" فى الحصول على منفذ بحرى هو قرار غير منصف، ولن يساعد على إقامة سلام دائم وحقيقى فى المنطقة. وفى المقابل، فإن الحكومة الإثيوبية أعلنت موقفا رسميا يقوم على الاحترام الكامل لاستقلال إريتريا، وأن مطالب المعارضة لا تمثل موقف الشعب الإثيوبى، إلا أن أحزاب المعارضة ظلت تهدد بإثارة هذه المسألة، ولاسيما فى ظل ما تعانى منه الحكومة الإثيوبية من ضعف متزايد على الساحة الداخلية فى ظل الأزمات السياسية والاقتصادية المتوالية.

ومازالت الموروثات النفسية السلبية الناجمة عن الحرب الإثيوبية ـ الإريترية تلعب دورا محوريا فى حركة التفاعلات بين البلدين، حيث يتبادل الجانبان اتهامات عنيفة بشأن استضافة كل منهما للجماعات المعارضة للآخر، و يتهم مسئولون إريتريون إثيوبيا باستضافة ودعم بعض المنظمات الإريترية الأصولية وغير الأصولية، وبالذات ما يعرف بـ "جماعة الجهاد" و"جماعة الخلاص"، وأن بعض هذه المنظمات كان يرتبط بتنظيم القاعدة الذى يتزعمه أسامة بن لادن، بالإضافة إلى استمرار تناقضات المصالح الاقتصادية والرواسب النفسية والصراع على ممارسة دور إقليمى مؤثر بين القيادتين الإثيوبية والإريترية، وهو ما يهدد بإمكانية تجدد الصراع المسلح بين الدولتين مستقبلا.

٤ـ هجمات ١١ سبتمبر والتحريض الإثيوبى ضد الصومال

وجدت الحكومة الإثيوبية فى هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة فرصة مثالية من أجل تحقيق أهدافها فى الصومال من ناحية، ومن أجل التقارب مع الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد كانت هناك درجة عالية من التوتر بين إثيوبيا والحكومة الانتقالية الصومالية فى فترة ما قبل هجمات ١١ سبتمبر، حيث اتهمت الحكومة الانتقالية الصومالية إثيوبيا بإرسال قوات ضخمة لغزو الأراضى الصومالية، و بتسليح زعماء المعارضة. وكانت إثيوبيا تسعى إلى استغلال حالة الفوضى الموجودة فى الصومال من أجل احتلال بعض المناطق الحدودية الصومالية، ومحاولة تكوين شريط حدودى يخضع للسيطرة الإثيوبية على الجانب الصومالى من الحدود المشتركة بين البلدين. ومن ناحية أخرى،حاولت إثيوبيا منذ بداية التسعينيات أن تلعب دور الحليف الوحيد للولايات المتحدة فى منطقة القرن الأفريقى، إلا أن هذه المحاولة لم تنجح بسبب الحرص الأمريكى على عدم الانغماس فى شئون المنطقة فى فترة ما بعد انسحاب القوات الدولية من الصومال عام ١٩٩٤.

لذلك، فقد حرصت حكومة ميليس زيناوى فى إثيوبيا على استغلال أزمة سبتمبر من أجل استعداء الولايات المتحدة على الصومال. وقدمت المخابرات الإثيوبية معلومات إلى الإدارة الأمريكية مفادها أن عددا من التنظيمات الأصولية الصومالية، وفى مقدمتها ما يعرف بـ "تنظيم الاتحاد الإسلامى"، يقيم علاقات وثيقة مع تنظيم القاعدة الذى يتزعمه أسامة بن لادن، وإن الجانبين تعاونا معا من أجل تنفيذ عمليات ضد أهداف أمريكية، فى فترة التدخل الأمريكى فى الصومال (١٩٩٢ـ ١٩٩٤) وما بعدها، كما زعمت أن هذا التنظيم يهدف إلى إقامة دولة إسلامية موحدة فى الصومال ومنطقة الأوجادين فى إثيوبيا، وإن بعض أعضاء القاعدة قاموا بتدريب صوماليين من اتباع الاتحاد الإسلامى، وأن الاتحاد قام بتنفيذ عدة تفجيرات فى

العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ١٩٩٦، كما تضمن التعاون بين القاعدة والاتحاد الإسلامى انطلاق العناصر التى فجرت السفارتين الأمريكيتين فى كينيا وتنزانيا عام ١٩٩٨ من مدينة كيسمايو الصومالية. وزعمت المصادر الإثيوبية أن الاتحاد الإسلامى يحتفظ بمعسكرات فى منطقة لوق على الحدود الصومالية الإثيوبية وجزيرة رأس كابمولف على الحدود الكينية الصومالية، بالإضافة إلى ترويج مزاعم مفادها أن تنظيم القاعدة مازال يمتلك معسكراً واحداً على الأقل للتدريب فى مدينة جيدو، التى يطلق عليها "قندهار الصومال"، علاوة على التأكيد أن هناك شبكة مالية ضخمة فى الصومال تتولى مهام تمويل الإرهاب، ولاسيما مؤسسة البركات الصومالية، التى قامت الإدارة الأمريكية بتجميد أنشطتها بذريعة أنها تقدم الدعم للإرهابيين.

استمرت الحكومة الإثيوبية فى التأكيد على أن القرن الأفريقى لن ينعم بالسلام بدون ضرب الإرهابيين فى الصومال، وإن حالة اللا استقرار فى الصومال قد خلقت مشكلات لإثيوبيا، وإنه لن يكون هناك سلام فى المنطقة ما لم تتخذ إجراءات ضد الجماعات الإرهابية التى تزدهر فى الصومال، بل أن رئيس الحكومة الإثيوبية ميليس زيناوى ذهب إلى أن المجتمع الدولى عليه التزام بالمساعدة فى القضاء على الجماعات الإرهابية التى تعمل فى الصومال.

كانت الإدارة الأمريكية من جانبها قد اهتمت بصورة مكثفة باحتمالات وجود امتداد لتنظيم القاعدة فى الصومال، أو على الأقل الحرص على منع عناصر من تنظيم القاعدة الفارين من أفغانستان من الهروب إلى الصومال. وقد جرى تسيير دوريات مراقبة كثيفة لسفن الأسطول الأمريكى على طول السواحل الصومالية، كما قامت طائرات الاستطلاع الأمريكية بعمليات مسح مستمرة فوق الأجواء الصومالية. وأرسلت الإدارة الأمريكية دبلوماسيين ومسئولين أمنيين إلى العاصمة الصومالية بهدف جمع معلومات عن تنظيم الاتحاد الإسلامى. وأقام مسئولون أمريكيون قنوات اتصال مع بعض الفصائل الصومالية، وأجروا اتصالات سرية مع عدد من الضباط السابقين فى الجيش الصومالى لإقناعهم بالانضمام للحملة الأمريكية، فى حالة اتخاذ قرار حاسم فى هذا الشأن.

ومن جانبها، قامت الحكومة الإثيوبية بالعديد من التحركات العسكرية الرامية إلى طرح نفسها كبديل قوى أمام الإدارة الأمريكية فى حالة تنفيذ أى عمليات عسكرية أمريكية فى الصومال، بل أن بعض السيناريوهات تحدثت عن إمكانية قيام القوات الإثيوبية بالعمليات العسكرية لحساب الولايات المتحدة، إلا أن هذا السيناريو كان مستبعدا فى ضوء ما تردد من أن مسئولين أمريكيين أكدوا للحكومة الصومالية أن إثيوبيا لن يكون لها دور فى أى عملية عسكرية محتملة فى الصومال. ومن أبرز الخطوات التى قامت بها القوات الإثيوبية فى هذا الصدد ما يلى:

أ. قيام إثيوبيا ببناء معسكرات داخل الأراضى الصومالية، بتمويل أمريكى، وبالتعاون مع المعارضة الصومالية، بهدف تدريب الميليشيات الصومالية المعارضة للحكومة الانتقالية فى مقديشيو. و أشارت بعض التقارير إلى أن هذه المعسكرات وصلت إلى حوالى سبعة معسكرات، تقع فى جنوب ووسط الصومال، وأهمها يقع فى مدينة جروى، مقر العقيد عبد الله يوسف حاكم ولاية بونت السابق، ومعسكر آخر فى مدينة بيداوا التى تسيطر عليها جبهة جيش رحنوين، ومعسكر فى جوهر التى يسيطر عليها محمد طيرة المنشق عن الحكومة الانتقالية، وكون فصيلا مسلحا خاصا به.

ب. قيام الحكومة الإثيوبية بنشر قواتها داخل الأراضى الصومالية، ولاسيما فى أجزاء متفرقة من دويلة "بونت لاند" الانفصالية، كما أشارت التقارير إلى أن القوات الإثيوبية احتلت مدينتى جالاكايو وجاروى فى شمال شرق الصومال. وكان من الواضح أن القوات الإثيوبية وصلت إلى "بونت لاند" فى إطار تعاون عسكرى مع ميليشيا العقيد عبد الله يوسف الرئيس المخلوع لدويلة "بونت لاند". و أشارت بعض التقارير إلى أن إثيوبيا نشرت قوات ضخمة فى مناطق

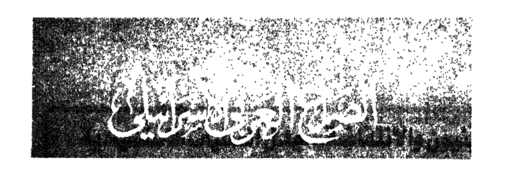
الحدود المشتركة مع الصومال، وكانت تستعد لاجتياح برى كبير للأراضى الصومالية، ولكنها لم تحصل على الموافقة الأمريكية، كما نسقت إثيوبيا مع الميليشيات الموالية لها فى الصومال، وبالذات ميليشيا الجنرال مورجن (وزير الدفاع السابق فى عهد حكومة سياد برى) وميليشيات العقيد شاتى جدود المتمركزة فى الأقاليم الجنوبية فى الصومال، بهدف الاستيلاء على مدينة كسمايو الاستراتيجية التى تسيطر عليها ميليشيات موالية للحكومة الانتقالية.

ومن جانبها، اتهمت الحكومة الصومالية الانتقالية كلا من إثيوبيا وجماعات المعارضة الصومالية بأنها تسعى إلى تمرير معلومات خاطئة ومغلوطة إلى الولايات المتحدة بشأن ما تصفه بـ "الخطر الإرهابى"، كما اتهمتها بعرقلة عملية المصالحة الوطنية والسلام فى الصومال. و حاولت الحكومة الانتقالية الصومالية فى البداية إقناع الإدارة الأمريكية بأنه ليست هناك قواعد إرهابية فى الصومال، ولكنها تحولت بعد ذلك إلى الترحيب بأى تدخل أمريكى، اعتقادا منها بأنه سوف يساعد على إعادة الأمن والاستقرار للصومال، و قامت السلطات الصومالية بحملة واسعة لاعتقال المشتبه فيهم من العرب والأجانب، والتحقيق معهم بشأن أسباب دخولهم الأراضى الصومالية وطبيعة أنشطتهم.

تبلورت درجة عالية من الغموض بشأن إمكانية القيام بحملة عسكرية أمريكية. دولية ضد الصومال فى إطار الحرب ضد الإرهاب، حيث كان المسئولون الأمريكيون قد تعاملوا مع مسألة توجيه ضربة عسكرية أمريكية ضد الصومال باعتبارها مسألة حتمية، بل أن الرئيس الأمريكى جورج بوش كان حريصا على إقناع الحكومة الصومالية الانتقالية بأن أى عمل عسكرى قد تقوم به داخل الصومال لمطاردة العناصر الإرهابية ليس موجهاً بالضرورة ضد الشعب الصومالى أو حكومته المؤقتة، كما أن وزير الدفاع الألمانى رودولف شاربينج أشار إلى أن الصومال سوف تكون مستهدفة بشكل حتمى فى الحرب ضد الإرهاب، وإن الخلاف هو على التوقيت، وليس على المبدأ ذاته.

وعلى الجانب الآخر، كانت هناك شكوك عميقة حول المزاعم التى تقول بأن هناك معسكرات تابعة لتنظيم القاعدة أو جماعة الاتحاد الإسلامى فى الصومال، ولاسيما أن مسئولى الأمم المتحدة أكدوا أنه ليست هناك أى معسكرات لتدريب الإرهابيين فى الصومال، وذلك عقب جولة قامت بها بعثة مراقبين تضم تسعة من كبار موظفى الأمم المتحدة لتقييم الوضع الأمنى والسياسى فى الصومال، و أكدت مصادر عدة داخل الصومال على أن الاتحاد الإسلامى أصبح فاقد الفاعلية منذ فترة طويلة من الزمن، عقب هزيمته من قبل فصائل مناوئة فى شمال شرق الصومال، وكذلك من جانب القوات الإثيوبية التى كانت مدعومة من قبل فصائل من جنوب غرب الصومال. وفى الوقت نفسه، كان واضحا أن أى عملية عسكرية أمريكية فى الصومال لن تفلح فى تحقيق أى أهداف ملموسة، وإنما سوف تؤدى هذه الضربة، حال حدوثها، إلى تآكل شرعية الحكومة المؤقتة.

ولذلك، أدت هذه المتغيرات إلى تراجع احتمالات تنفيذ عملية عسكرية أمريكية / دولية فى الصومال، مما كان بمثابة هزيمة سياسية لإثيوبيا. ومع ذلك، فقد واصلت الحكومة الإثيوبية محاولاتها الرامية إلى تعزيز موقف حلفائها الصوماليين وإضعاف الحكومة الانتقالية الصومالية، علاوة على مواصلة نشر قوات إثيوبية فى المناطق الحدودية بين البلدين، سعيا منها إلى التحكم فى حركة التفاعلات الداخلية فى الصومال، مستفيدة فى ذلك من استمرار حالة الانهيار لمؤسسات الدولة الصومالية، وعجزها بالتالى عن مواجهة التغلغل الإثيوبى، سياسيا وعسكريا، فى الصومال.



جدل الانتفاضة ونُذُر الحرب

- الفلسطينيون والانتفاضة .. جدل العمليات الاستشهادية
- إسرائيل والانتفاضة .. معادلة الأمن المطلق
- التفاعلات العربية الإسرائيلية .. حالة حرب

شكلت الانتفاضة الفلسطينية المحور الرئيسى للتفاعلات العربية ـ الإسرائيلية خلال عام ٢٠٠٠ . وكان وصول شارون إلى الحكم فى إسرائيل علامة فارقة فى التفاعلات بين الجانبين، فهو لم يكن فقط مؤشرا على استحالة الوصول إلى تسوية بين الفلسطينين والإسرائيليين فى ظل وجود حكومة تلتزم بسياسات متطرفة، وإنما أدى ذلك أيضا إلى نشوب صراع عنيف على الإرادات بين الجانبين. فقد ارتكز موقف شارون على وعده الانتخابى القائم على إمكانية تحقيق الأمن والسلام معا، وذلك من خلال سحق الانتفاضة الفلسطينية والنزول بسقف المطالب الفلسطينية إلى أدنى حد ممكن. وفى المقابل، كان الموقف الفلسطينى العام، سواء من جانب السلطة أو جماعات المقاومة، يقوم على ضرورة إفشال الرهان الشارونى، مهما كانت التكلفة. ولذلك، تصاعدت حدة المقاومة الفلسطينية خلال العام، كما ازداد إرهاب الدولة العبرية ضد الشعب الفلسطينى، ومما زاد الأمر سوءا، غياب الرؤية السياسية للحكومة الأسرائيلية، ليس فقط تجاه الفلسطينيين، وانما ايضا تجاه الدول العربية الأخرى، بما في ذلك الدول ذات العلاقة التعاقدية مع إسرائيل كمصر والأردن.

فى هذا الإطار، جاءت هجمات ١١ سبتمبر بمثابة طوق نجاة لحكومة شارون، حيث حاولت إسرائيل استغلال هذا العمل العنيف لتحريض الولايات المتحدة والرأى العام العالمى ضد العرب عموما، والفلسطينيين خصوصا. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية رفضت فى بادئ الأمر التجاوب مع الموقف الإسرائيلى، نظراً لحاجتها إلى الغطاء العربى ـ الإسلامى لحملتها العسكرية فى أفغانستان، وكذلك حاجتها إلى تأييد عربى لأى ضربة محتملة ضد العراق، إلا أن نجاح الولايات المتحدة فى تحقيق انتصار سريع فى أفغانستان، ناهيك عن المعارضة العربية الواسعة لضرب العراق، جنباً إلى جنب مع العديد من الاعتبارات الأخرى، كل ذلك دفع الإدارة الأمريكية تدريجيا إلى الانحياز بصورة متزايدة نحو قبول وجهة النظر الإسرائيلية.

وللتعرف على تطورات الصراع العربي الإسرائيلي خلال العام، يتضمن هذا القسم النقاط التالية:

١ ـ الفلسطينيون والإنتفاضة .. جدل العمليات الاستشهادية

٢ ـ إسرائيل والانتفاضة .. معادلة الأمن المطلق

٣ ـ التفاعلات العربية الإسرائيلية .. حالة حرب

١- الفلسطينيون والانتفاضة.. جدل العمليات الاستشهادية

دخلت الانتفاضة الفلسطينية، مع مطلع ٢٠٠١، شهرها الرابع، منذ اندلاعها فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠. وتواكبت مع تطورات سياسية هامة، منها تداعيات استقالة رئيس الوزراء الإسرائيلى، ايهودا باراك، والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة فى ٦ فبراير ٢٠٠١، صعدت بآرييل شارون إلى سدة الحكم، وممارسة مهمات منصبه مع مطلع مارس من العام نفسه. على صعيد آخر، انتهت ولاية الرئيس بيل كلينتون فى ٢٠ يناير، ليخلفه بعد فوزه فى الانتخابات الرئاسية جورج بوش الابن. وانعكست هذه التطورات على عملية التسوية، بتجميدها بعد إعلان طابا، فى نهاية يناير ٢٠٠١، لتتواصل فعاليات الانتفاضة، وتطور آلياتها، فى مواجهة حرب ضروس شنتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى. وكان على السلطة الوطنية التى واجهت أزمة توفيق الأوضاع بين تداعيات استمرار الانتفاضة وانسداد الأفق السياسى لعملية التسوية، وتعمد إسرائيل فى ظل حكومة شارون الإجهاز التدريجى على اتفاقات أوسلو وملحقاتها. وقبيل دخول الانتفاضة عامها الثانى، حدثت هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، وما تلاها من نشوء حالة من الهوس السياسى والرغبة المحمومة فى الانتقام مما أطلقت عليه الولايات المتحدة "ظاهرة الإرهاب"، وشن حرب لا هوادة فيها ضد تنظيماته والدول الداعمة والراعية له فى كل أنحاء المعمورة.

وقد حدث ما يشبه التوافق الدولى القسرى على تعريف "الإرهاب"، على أنه كل فعل يستهدف إلحاق الأذى بالمدنيين، بدوافع سياسية، دون التفرقة الواضحة بين ما يدخل تحت بند المقاومة المشروعة للاحتلال الأجنبى، وبين ما هو عمل عنيف موجه ضد المدنيين لأغراض سياسية داخلية أو عابرة للحدود. وبات الإرهاب، وفق الرؤية الأمريكية العدو الأول للبشرية، الواجب استئصاله، الأمر الذى انعكس على عمليات المقاومة الوطنية الفلسطينية، سواء داخل عمق إسرائيل، أو ضد قوات الاحتلال الإسرائيلى وقطعان المستوطنين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة. وفرضت هجمات ١١ سبتمبر والحرب فى أفغانستان، معادلات وتوازنات وتعقيدات جديدة على التسوية فى الشرق الأوسط. وتمكنت إسرائيل، مستغلة الأوضاع المستجدة من إلصاق سمة الإرهاب على كل عمل فلسطينى مقاوم، ولم تكن هذه المهمة صعبة بأى مقياس، لاسيما لدى الإدارة الأمريكية، وهو ما تجسد فى توحد كامل بين الرؤيتين والموقفين الأمريكى والإسرائيلى فى النظر إلى العديد من فصائل المقاومة الإسلامية والوطنية الفلسطينية، و"حزب الله اللبنانى"، كتنظيمات إرهابية، وضعت جميعها فى لائحة الإرهاب الأمريكية، مما وسع هامش المناورة أمام آلة القمع العسكرية الإسرائيلية، وإرهاب الدولة المنظم والطليق، للتعامل مع الانتفاضة، فى ضوء حسابات واضحة، ودون مخاطر من ردات فعل خارجية معاكسة.

وفى ظل هذا السياق الدولى والإقليمى الجديد، برز التساؤل حول كيفية تفاعل الانتفاضة مع هذه المعادلة الدولية المتغيرة، وما هو مدى انعكاس تلك الحقائق الجديدة على تداعيات العمليات المسلحة للانتفاضة، ولاسيما العمليات الاستشهادية التى حدث جانب كبير منها ضد أهداف مدنية خلف ما يعرف بالخط الأخضر، أى داخل إسرائيل نفسها. وأيضا على العلاقة بين إسرائيل والسلطة الوطنية، وبين الأخيرة والفصائل الفلسطينية الإسلامية وغير الإسلامية التى استمرت فى عملياتها خلف الخط الأخضر.

أولا: البيئة السياسية لما قبل ١١ سبتمبر

١- تحديات ما بعد فوز شارون

ضمن سياق مجهودات الرئيس الأمريكى السابق كلينتون بغرض تتويج فترة ولايته الأخيرة، قبل ٢٠ يناير ٢٠٠١، بالتوصل إلى "صفقة" تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، وعقب فشل مباحثات كامب ديفيد٢، بسبب عقدتى حق عودة اللاجئين والسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، عاصمة الدولة الفلسطينية، ورفض القيادة الفلسطينية، وأطراف عربية أخرى لاسيما مصر والسعودية، تبنى أو تأييد صيغة التسوية التى طرحها رئيس الوزراء الإسرائيلى وأيدتها الولايات المتحدة، تواصلت المباحثات الفلسطينية - الإسرائيلية، فى طابا، المصرية، عبر مفاوضات متواصلة، امتدت حتى نهاية يناير، دون جدوى. وتلا ذلك الإعلان عن "تعليق" المفاوضات، والتى عنت عمليا تجميدها انتظارا لنتائج الانتخابات الإسرائيلية.

أدى فشل مفاوضات طابا إلى تقليص حظوظ باراك فى الفوز فى انتخابات ٦ فبراير التالى. وفى حمى المزايدات الانتخابية، أعاد باراك التأكيد على عدة لاءات إسرائيلية، وهى: لا لحق العودة، ولا لسيادة فلسطينية على الحرم القدسى، ولا لإجلاء المستوطنين. الأمر الذى نسف عمليا صيغة الحل الوسط التاريخى، والتى كانت تتضمن مقايضة شقها الأول تنازل الفلسطينيين عن اكثر من ثلاثة أرباع مساحة فلسطين الانتدابية، والاعتراف بشرعية وجود إسرائيل وأمنها ضمن حدود معترف بها، فلسطينيا وعربيا، وتطبيع العلاقات معها، وشقها الثانى قيام دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة، عاصمتها القدس، وإقرار حق العودة وفقا للقرار ١٩٤. وهى الصيغة التى تلبى الحد الأدنى لطموحات الشعب الفلسطينى.

باتت هذه الصيغة محل تساؤل، وفى مواجهة تحد كبير بعد فوز أرييل شارون بمنصب رئيس الوزراء، حيث طرح مشروعه للتسوية السياسية متضمنا إقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح، ناقصة السيادة، على مساحة ٤٢٪ من مساحة الضفة الغربية، تبدأ أولا فى قطاع غزة، على أن تتحكم إسرائيل فى رسم حدودها، وتكون معابر الحدود الخارجية والمجال الجوى تحت سيطرتها، ورفض تفكيك المستوطنات، وأن تظل القدس الموحدة، عاصمة أبدية لإسرائيل. وزاد الأمر صعوبة وضغطا على الفلسطينيين، حين أصر شارون على ما أسماه تسوية مرحلية طويلة الأمد، أى تأجيل البحث فى القضايا الأساسية المتعلقة بقيام الدولة الفلسطينية إلى مدى زمنى غير محدد، مع اشتراط عدم إجراء المفاوضات السياسية تحت ضغط الانتفاضة، التى جرى وصفها إسرائيليا باعتبارها عنفا وإرهابا، حتى لا يجنى عرفات ثمارها. وجاء تأييد إدارة الرئيس بوش لهذه الرؤية الإسرائيلية ليضيف ضغطا آخر على السلطة الفلسطينية ورئيسها عرفات، الذى لم تسمح له إدارة بوش بالاتصال المباشر معها تلبية للمطالب الإسرائيلية.

وفى ظل التوافق الأمريكى الإسرائيلى على النحو السابق ذكره، أخذت الحكومة الإسرائيلية تطبيق استراتيجيتها لتطبيع الاحتلال. وبدا ذلك فى رفض شارون فى ٢٨ مارس المطالب الأربعة التى أعلنها رئيس المجلس التشريعى الفلسطينى، أحمد قريع (أبو علاء) لإعادة ما سمى بـ"الهدوء" إلى مناطق السلطة الفلسطينية وهى: إنهاء الحصار والحواجز المنصوبة على مداخل المدن الفلسطينية وسحب الدبابات والآليات المدرعة إلى داخل "الخط الأخضر"، وثانيا، تحويل فورى للأموال المستحقة للسلطة الفلسطينية بدون قيد أو

شرط، وثالثا ، تفكيك المستوطنات التى اتفق من حيث المبدأ مع حكومة باراك السابقة على تفكيك ٣٠ مستوطنة منها، ورابعا إعلان إسرائيلى واضح عن الاستعداد لتنفيذ "المرحلة الثالثة" من الانسحاب أو إعادة الانتشار من المناطق الفلسطينية المحتلة.

وفى ضوء انسداد الأفق السياسى، وتزايد قناعة شارون بأهمية وجدوى الحل الأمنى لقمع الانتفاضة، تواصلت إسرائيل فى إحكام حصارها الخانق للأراضى الفلسطينية، وأتاحت للمستوطنين نشر حالة من الإرهاب والفوضى، بإحراق عشرات الحقول الزراعية ومنازل الفلسطينيين، وبدايات إعلان "الحرب" على السلطة، مثل سحب بطاقات الشخصيات المهمة التى سبق منحها للمسئولين فى السلطة، مما يعنى تقييد تحركاتهم داخل الأراضى الفلسطينية، ضمن إجراءات قاسية، شملت عزل المناطق الفلسطينية، من خلال إغلاق المعابر الحدودية والمطار الفلسطينى فى غزة، والمعابر الفاصلة بين إسرائيل ومصر والأردن. وأمعنت إسرائيل فى سياسة تصفية الكوادر الميدانية للانتفاضة، بمن فيهم من ينتمون إلى حركة فتح، حيث ادعت أن تنظيم فتح فى الضفة الغربية أنشأ وحدة "انتحارية" هدفها تصفية شخصيات إسرائيلية بارزة فى المجالين السياسى والعسكرى، حيث اتبعت اغتيال د. ثابت أحمد ثابت (أمين سر حركة فتح فى طولكرم والمدير العام لوزارة الصحة الفلسطينية) فى ٢٠٠٠/١٢/٣١، باغتيال حسين عبيات (مسئول الحركة فى منطقة بيت لحم) فى ٦ يناير ٢٠٠١، وخطف العديد من كوادرها.

٢- جدل داخلى فى حركة فتح

فجرت التداعيات السابقة أزمة داخلية ضمن صفوف حركة فتح التى ينظر إليها كحزب السلطة وكبرى المنظمات الفلسطينية، خاصة ضمن تفاعلات الانتفاضة وحتى بداية أبريل ٢٠٠١. ومن تجليات ذلك:

أ- بروز الجدل داخل الحركة على خلفية أن الانتفاضة أعادت الهيبة من جديد لكوادر فتح، وأفسحت المجال أمامهم لممارسة قناعاتهم النضالية. وتجسد هذا الجدل بين جناحين: جناح الشباب الجديد، أو ما يطلق عليه "فتح الشارع"، والذى يقود الانتفاضة مع القوى الوطنية والإسلامية. وفق إطار صيغة القيادة الوطنية والإسلامية والتى تمثل ١٣ فصيلا وتنظيما، إضافة إلى قيادات المجتمع الأهلى الفلسطينى. وهو الجيل الأصغر فى الحركة والأكثر تشدداً، والذى يجسد التنظيمات القاعدية للحركة، وبين جناح فتح الأكبر سنا المنضوين فى الأطر التنظيمية المرتبطة بالسلطة، بشكل أو بآخر، وجلهم من الرموز القيادية والمسئولين فى السلطة ولهم مواقع قيادية فيها.

والجدير بالذكر أن الجناح الأول قبل صيغة أوسلو على مضض، ويعتبرها اتفاقات غير متوازنة، أثبتت التداعيات فشلها، وكان يطالب بتهيئة الظروف لإلغاء هذه الاتفاقات من خلال خلق واقع جديد لمعاودة التفاوض فى ضوء رسالة الانتفاضة، ورفض الاتفاقات التى يعتبرها "مذلة"، وأنها كبلت السلطة باتفاقيات أمنية منعتها حتى من ملاحقة المتعاونين مع قوات الاحتلال. ويتبنى هذا الجناح استراتيجية تجمع بين الكفاح، بأشكاله المختلفة، بما فيها المسلح، والمفاوضات لتحقيق الاستقلال الوطنى، مع مطالبة السلطة بالشفافية والممارسة الديمقراطية. فى حين يتمسك الحرس القديم، بالانتفاضة، ولكن مع توظيفها كآلية ضاغطة لإحداث اختراق يسهم فى متابعة تنفيذ اتفاقيات أوسلو ومواصلة التفاوض.

وفى هذا السياق، تتبدى دلالة تأكيد مروان البرغوثى، أمين سر حركة فتح فى الضفة الغربية، وأكثر رموز جناح الشباب ظهورا إعلاميا وسياسيا، على أن الشعب الفلسطينى لن يقبل العيش والتعايش مع الاحتلال والمستوطنين واستمرار الاستيطان، وأن مقومات الانتفاضة واستمرارها تركز على مقاومة المستوطنين والقوات الإسرائيلية، وملاحقة ومحاكمة العملاء والمتعاونين مع الاحتلال، ومحاربة منتجات المستوطنات ومقاطعة البضائع الإسرائيلية وتشجيع الصناعات الفلسطينية ودعمها.

ب- دعوة اللجنة الحركية العليا لفتح، فى ١١مارس ، الشعب الفلسطينى إلى تحطيم الحصار بكل الوسائل، وعدم التسليم بسياسة الإغلاق والتجويع، ودعوة الجماهير إلى المشاركة فى مسيرات تتحدى الحصار وكسره، واعتبار إجراءات إسرائيل القمعية بمثابة إعلان حرب، ترفض الحركة الاستسلام له، ومن ثم استمرار الانتفاضة ما بقى الاحتلال، وأن "فتح" أرادت أن تبقى الانتفاضة سلمية بقدر الإمكان، لكن إسرائيل عمدت إلى عسكرة الصراع، وتتمادى فى اتهام عرفات "كزعيم للإرهاب" وتعتبر السلطة بمثابة عدو يتوجب محاربته.

ج- تركيز الحركة وفعاليات الانتفاضة المسلحة على موضوع الاستيطان، عبر تصعيد عمليات إطلاق النار على القوات الإسرائيلية والمستوطنين، والتوسع فى إطلاق قذائف الهاون على المستوطنات، خاصة جنوب غزة، وبث الرعب فى أوساط المستوطنين وجنود الاحتلال. بيد أن استمرار قمع الاحتلال للانتفاضة فى داخل الأرض المحتلة فرض امتداد نطاق المواجهة المسلحة إلى داخل العمق الإسرائيلى، سواء بمبادرات فردية عفوية خرجت من بين سكان قطاع غزة أو سكان المخيمات الفلسطينية فى الضفة الغربية، مثل العملية التى نفذها استشهادى فلسطينى فى ١٤ فبراير، عندما هاجم بحافلته مجموعة من الجنود، قرب تل أبيب، فقتل منهم سبعة وجرح ٢١ آخرين، أو بواسطة الجناح العسكرى لحركة حماس، مثل عملية تفجير عبوة ناسفة فى الطريق بين العفولة والخضيرة، وأدت لمقتل إسرائيلى وجرح تسعة آخرين، أو عملية تفجير استشهادى نفسه فى سوق تجارية مفتوحة قرب محطة الحافلات المركزية فى نتانيا، فى ٤ مارس، مما أسفر عن قتل أربعة وجرح ٦٠ آخرين. وفى السياق نفسه، جاءت عمليتا كفر سابا والقدس، فى ٢٧ مارس، وهى العمليات التى أدت إلى تكدير الحياة اليومية الاعتيادية للإسرائيليين.

وفى ضوء تصعيد إسرائيل، عسكريا، لحربها ضد الشعب الفلسطينى، طالبت حركة فتح بوقف إطلاق النار بين المناطق السكنية، وتفويت الفرصة على قوات الاحتلال للقيام بقتل مزيد من الأبرياء، ليتجدد النقاش حول ضرورة استعادة الزخم الشعبى للانتفاضة. وعمليا، ظهرت المسيرات السلمية، خاصة فى ٢٤ مارس، من جموع الشعب الفلسطينى وممثلى النقابات المهنية والعمالية ومؤسسات المجتمع المدنى (بعد أن قررت قيادة الانتفاضة توسيع عضويتها لتضم مندوبين عن المؤسسات الشعبية فى الأراضى الفلسطينية) لاجتياز الحواجز العسكرية فى عديد من المدن الفلسطينية والصدام مع جنود الاحتلال، خاصة بعد التصعيد الإسرائيلى لعمليات القصف الجوى للمدن الفلسطينية وإطلاق القذائف الصاروخية والمحرمة دوليا على البنايات السكنية، والتى نالت "تفهم" الإدارة الأمريكية كالعادة، فيما بدا انه تأييد أمريكى لمثل هذه الاعتداءات الإسرائيلية لمثل هذا التصعيد، ووصل الأمر إلى استخدام حق النقض فى مجلس الأمن، فى ٣١ مارس، ضد مشروع قرار لتأمين الحد الأدنى من الحماية الدولية للفلسطينيين، مما شكل تشجيعا واضحا لحكومة شارون لمواصلة خطتها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى.

تزامن هذا الدعم الأمريكى لإسرائيل، مع قصور الأداء العربى رسميا وشعبيا، لاسيما المادى والاقتصادى فى دعم الانتفاضة لتمكينها على الصمود والاستمرار، الأمر الذى أتاح للآلة العسكرية الإسرائيلية إمكانيات أكبر لتحقيق استراتيجية الاستفراد بالفلسطينيين، ضمن معادلة قوة غير متكافئة ومتوازية.

٣. انتفاضة دون عمق استراتيجى

تواصلت الانتفاضة خلال الفترة من أبريل وحتى منتصف عام ٢٠٠١، وسط ظروف غير مواتية وفى غياب عمق إستراتيجى، عربى وإسلامى، داعم ومناصر، لتواجه تحديات أكثر عمقاً وخطورة ، ففى أعقاب صدور تقرير للخارجية الأمريكية، يتهم عناصر من الشرطة الفلسطينية وتنظيم فتح بالمسئولية عن إطلاق النار على القوات الإسرائيلية والمستوطنين، تمادت إسرائيل فى التوغل داخل مناطق السلطة الفلسطينية، ومداهمة مواقع القوة (١٧)، حرس الرئيس عرفات، وممارسة عملية خطف وقرصنة لعديد من عناصره، وقصف وتصفية قيادات



الانتفاضة، وشروع وحدة سرية إسرائيلية فى خطف عدد من كوادر فتح الميدانية، خاصة تنظيم الشبيبة فيها، ونواة جناحها العسكرى. من ناحية أخرى، شكلت عملية "بيت حانون" فى الأسبوع الثالث من إبريل ، والتى واصلت فيها حكومة شارون احتلال أراض خاضعة للسلطة الفلسطينية، عامل إحراج للإدارة الأمريكية. وفى ضوء انتقادات أوروبية، حيث مارست بعض الضغوط على حكومة شارون لإجبارها على سرعة الانسحاب، مما دفع إسرائيل إلى تعديل فى تكتيك العمليات العسكرية، بهدف تجنب ردود فعل عنيفة على هذه الممارسات ، وتمثل ذلك فى تبنى شن هجمات مسلحة وأكثر عنفا، على مناطق محددة داخل الأراضى المصنفة (ب) وتدمير ما يمكن تدميره من مواقع عسكرية وبيوت وتجريف أراض زراعية، وخطف واغتيال، ثم الانسحاب سريعا .

بيد أن الانتقادات الأمريكية والأوروبية لتجاوز إسرائيل فى عمليات التوغل فى أراض خاضعة للسلطة ومؤسساتها وكوادرها، اقترنت بشرط ما سمى بمدى جدية السلطة فى تنفيذ التزاماتها الأمنية، واتخاذ إجراءات حاسمة فى محاولة ما يسمى "وقف إطلاق النار"، خاصة قذائف الهاون ضد أهداف إسرائيلية، مما خفف كثيرا

من جدية الانتقادات الأوربية أو الأمريكية.

وبعد أن رفض شارون دعوة الرئيس عرفات إصدار بيان مشترك يدعو إلى "وقف العنف"، ومواصلة سياسة توسيع رقعة الاستيطان، ازداد الخلاف داخل صفوف حركة فتح إزاء آلية الرد لاقتحام إسرائيل للمخيمات والمدن الفلسطينية، حيث تبنت " كتائب العودة "التابعة لحركة فتح المسئولية عن قتل جندى إسرائيلى فى بيت لحم، وآخر فى نابلس، فى ٢ أبريل، بينما قامت السلطة، باعتقال ثلاث خلايا مسلحة تابعة لحركة "حماس" بتهمة إطلاق قذائف الهاون على إسرائيل. فى الوقت نفسه ، استأنفت "حماس" عملياتها المسلحة داخل العمق الإسرائيلى، حيث هز انفجار مدينة كفر سابا فى قضاء تل أبيب فى ٢٢ أبريل، مما أسفر عن قتل شخصين، وإصابة نحو ٥٠ آخرين بجروح، عندما فجر استشهادى نفسه لدى توقف حافلة فى محطة للحافلات عشية استئناف اللقاء الأمنى الفلسطينى – الإسرائيلى، وذلك تعبيرا عن رفض "حماس" العودة إلى ما أسمته متاهات التسوية العقيمة، منذ بدايتها فى مدريد وأوسلو. وساهم ذلك فى زيادة أزمة السلطة وخياراتها الصعبة.

وأتخذت السلطة الفلسطينية بعد اتصال هاتفى بين الرئيس عرفات، ووزير الخارجية الأمريكى كولن باول، تدابير صارمة اعتبرت متصادمة مباشرة مع استراتيجية الانتفاضة والمزاج الشعبى العام الفلسطينى، حيث قررت حركة "فتح" ومجلس الأمن الفلسطينى، فى ٢٨ أبريل حل لجان المقاومة الشعبية، التى يعتبر معظم أعضائها من حركة "فتح" الناشطين، ودعوتهم للعودة الفورية إلى أجهزتهم الأمنية، تحت طائلة المسئولية. ورفضت لجان المقاومة الشعبية الامتثال لهذا القرار، وعدم إلقاء السلاح من أيدى أعضائها إلا على أبواب مدينة القدس المحتلة، مؤكدة أن هذه اللجان ليست حزبا أو جمعية أو هيئة، ولا تأخذ ترخيصا من أحد، كى تمارس الحق فى النضال والكفاح للتحرير، وأن مرجعيتها هى القاعدة الجماهيرية للشعب الفلسطينى. بل أن أعضاء فى هذه اللجان على استعداد للاستقالة من أجهزة السلطة ، إذا كان وجودها يشكل إحراجا للسلطة. وتزامن ذلك مع اعتقال د. عبد العزيز الرنتيسى. أحد القيادات البارزة فى حركة حماس. بتهمة إصداره تهديدات للسلطة الفلسطينية خلال مهرجان خطابى للحركة. وأدت هذه التداعيات إلى حالة توتر داخلى.

اتسعت المعارضة الشعبية لقرار حل لجان المقاومة الشعبية فى شهر مايو، وانتقلت إلى الشارع، حيث تظاهر المئات وسط مدينة رفح، جنوب قطاع غزة احتجاجا. وبدوره، أكد مروان البرغوثى. أمين سر حركة "فتح" فى الضفة الغربية. أن الانتفاضة والمقاومة ستتواصل، وستتابع كفاحها ضد الاحتلال الإسرائيلى. وفى محاولة لتخفيف حالة التوتر، برر قرار الحل بأنه يطبق فقط على العناصر فى الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة، وأن الرئيس عرفات لم يطلب الحل ، ولا يمكن أن يفسر ذلك بمسعى لوقف الانتفاضة. وأعلنت حركة فتح فى بيان لها صدر فى غزة، أن مسألة لجان المقاومة الشعبية يتم التعامل معها فى سياق المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطينى، وأن أى قضايا ذات أبعاد تتعلق " بالانضباط " يتم معالجتها فى إطار مهمات مجلس الأمن الأعلى الفلسطينى ومسئولياته.

وفى تلك الآونة، واصلت الحكومة الإسرائيلية سياستها الخاصة بسحق الانتفاضة خلال مائة يوم، حيث صعدت قوات الاحتلال قمع الفلسطينيين، باعتماد تكتيك السيارات المفخخة لاغتيال ناشطى الانتفاضة، ونقل المواجهة من المدن الإسرائيلية إلى المدن الفلسطينية، فى ظل تأكيد أنه لا حصانة لأى شخص فى السلطة يثبت "ضلوعه" فى "الإرهاب" حسب التعريف الإسرائيلى، والتوسع فى حركة توغل الجيش الإسرائيلى فى المناطق الخاضعة للسلطة، وضرب عناصر ميدانية فى حركة فتح، مثل اغتيال معتصم الصباغ، المسئول المحلى عن كتائب الأقصى، الجناح العسكرى للحركة، فى ١٢/مايو ، وارتكاب مذبحة ، فى بيتونيا فى ١٤ مايو، حيث تم قتل خمسة من عناصر القوة (١٧) دفعة واحدة، أثناء تناولهم العشاء غرب رام الله.

وعلى الصعيد السياسى، رفض شارون فى ٦ مايو، تقرير لجنة ميتشيل لتقصى الحقائق، وكشف عن أنه سيخصص ٣٧٥ مليون دولار لتوسيع الاستيطان فى الأراضى الفلسطينية المحتلة، فى حين اعتبرته السلطة إيجابيا ، ويمكن أن يشكل قاعدة للخروج من المأزق القائم، وأنه تضمن نقاطا "مهمة" للغاية، وفى مقدمتها اعتبار

استمرار الاحتلال ومصادرة الأرض الفلسطينية وإقامة المستوطنات هى الأسباب التى أدت إلى اندلاع الانتفاضة، ودعوة إسرائيل إلى التمييز بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال، وأن السلطة تقبله " كوحدة " واحدة دون تجزئته، واستعدادها تنفيذ ما يترتب عليها من التزامات، إذا نفذت إسرائيل الجزء المتعلق بها . وأبدت أملها أن تضع الولايات المتحدة ثقلها باتجاه إيجاد آليات التنفيذ وفرضها على إسرائيل.

وتعبيراً عن رفض الفصائل الوطنية والإسلامية اختزال أهداف الانتفاضة فى مجرد وقف الاستيطان، ولقطع الطريق على السلطة للانزلاق فى شرك مناورات شارون، عاودت "حماس" عملياتها فى العمق الإسرائيلى، وأعلنت مسئولية كتائب عز الدين القسام، جناحها العسكرى، عن عملية التفجير التى نفذها أحد أعضائها فى مدخل مجتمع تجارى فى مدينة نتانيا بشمال تل أبيب، والتى أدت إلى قتل ستة إسرائيليين ومنفذ العملية، وإصابة مائة آخرين، فى ١٨ مايو، وبدورها، تبنت قوات المقاومة الشعبية الفلسطينية التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فى ٢٦ مايو، عملية إطلاق قذائف الهاون فى اتجاه مستوطنة "رينج يام" غرب رفح، وعملية انفجار سيارة ملغومة وسط القدس الغربية فى اليوم التالى، بالقرب من مجمع "المسكوبيه"، وهو مقر رئيسى للشرطة الإسرائيلية يضم مركزا للتوقيف الأمنى، وذلك فى تحد صارخ لنظرية الأمن الإسرائيلى، حيث أسفر الانفجار عن تدمير عدة سيارات وأضرار فى منازل الحى الذى لا يبعد أكثر من ٣٠٠ متر عن القدس الشرقية. وفى موقع غير بعيد عن مكان الانفجار الأول، حدث انفجار آخر لسيارة ملغومة، أعلنت الجهاد الإسلامى مسئوليتها عنه، أسفر عن جرح ٣٠ إسرائيليا، وتدمير سيارات ومنازل ومحلات تجارية ، وأثار حالة من الخوف فى صفوف الإسرائيليين، لكونه وقع فى قلب القدس الغربية، وفى فترة الازدحام الصباحى. وأظهرت هذه العمليات قدرا من التحسن فى القدرات التقنية لفصائل المقاومة، وقدرتها وجرأتها الملحوظة على اختراق الاحتياطات الأمنية الإسرائيلية.

وفى محاولة لإرضاء الولايات المتحدة، وضمن المعركة الإعلامية التى تديرها إسرائيل لتزييف الوقائع الخاصة بممارساتها إرهاب الدولة المنظم، وفى خطوة تكتيكية، أعلن شارون فى ٢٣ مايو ما اعتبره "وقف النار" من جانب واحد، وأتبع ذلك بقبوله المشروط لتقرير ميتشيل. وهى الشروط التى أطاحت عمليا بالتقرير وبكل فرصة لتطبيقه. وتضمنت شروطه تطبيق وقف القتال، على أن يبدأ بوقف كامل لكل أشكال "الإرهاب" (أى أعمال المقاومة الفلسطينية وفق التسمية الإسرائيلية) والتحريض من الفلسطينيين، ثم تبدأ مرحلة طويلة يثبت فيها الهدوء التام، وبعدها تبدأ عملية بناء جسور ما أسماه "الثقة المتبادلة". وأخيرا مرحلة المفاوضات النهائية التى سيناقش فيها موضوع الاستيطان. وهى الشروط التى رفضت فلسطينيا من السلطة ومن كافة الفصائل الأخرى معا.

ولتأكيد رفض المقاومة الإسلامية الالتزام بقواعد اللعبة التفاوضية والتحرك على إيقاعها أيا كان، وتزايد قناعتها بأن المقاومة اللاعنيفة ليس بمقدورها أن تحرر أرضا أو تطرد محتلا، أو تفكك مستوطنات لمجرد أنها اكثر قبولا لدى الرأى العام العالمى، تبنت كتائب عز الدين القسام، مسئوليتها عن عملية تل أبيب، فى ٢ يونيه والتى تعد الأعنف منذ بدء الانتفاضة حيث أوقعت ١٨ قتيلا وحوالى مائة جريح، وكان لها وقع الزلزال على إسرائيل وحكومة شارون، ودفعت بالسلطة إلى إعلان وقف إطلاق النار من جانب واحد، وضرورة التزام هذا القرار باعتباره يمثل مصلحة وطنية عليا على طريق "الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس". وفى حين وافقت حركة "فتح" على هذا القرار، أصدرت فصائل المقاومة الوطنية والإسلامية بيانا شددت فيه على أهمية وحدة القوى الفلسطينية، ودعم الانتفاضة، وحق الشعب الفلسطينى فى الدفاع عن نفسه فى وجه الاحتلال والعدوان والاستيطان، ومواصلة الانتفاضة، والاستمرار فى الأنشطة الجماهيرية والتظاهرات الشعبية. وبرغم رفض حماس وقف إطلاق النار إلا أنها عمليا، أبدت تجاوبا مع دعوة السلطة إلى التهدئة ومنح الجهود المختلفة فرصة تفادى عدوان إسرائيلى واسع، وأيضا للحيلولة دون زيادة الضغوط الإسرائيلية والأمريكية لتحريض السلطة ضد أعضائها وناشطيها.

من جانب آخر أكدت زيارة شارون الثانية، للولايات المتحدة فى نهاية يونيه حقيقة المماطلة الأمريكية فى وضع جدول زمنى لتنفيذ توصيات ميتشيل، بل منح شارون دور الحكم فى تقييم "وقف إطلاق النار" وصلاحيته المطلقة لتحديد بدء عدد ما سمى أيام "التبريد" السبعة. وذلك ضمن شروطه الأخرى التعجيزية للسلطة، التى غلبت الجانب الأمنى على الجوانب الأخرى، فى صورة فرض مهمة قمع الانتفاضة على السلطة الفلسطينية، فى الوقت نفسه ترتيب الذرائع للهروب من تنفيذ أى استحقاق سياسى. واللافت للانتباه أن إسرائيل تواصلت فى خرق وقف النار، وواصلت إجراءات الحصار والإغلاق وسياسة التجويع وإطلاق قطعان المستوطنين، تحت حماية الجيش الإسرائيلى، لمهاجمة منازل الفلسطينيين بالحجارة والزجاجات الحارقة وقطع الطريق أمام حركتهم. وقد تضمنت المطالب الإسرائيلية من السلطة الفلسطينية القيام بإجراءات مثل وقف ما سمى " التحريض فى وسائل الإعلام الفلسطينية، وقمع مدافع الهاون واعتقال ناشطين ميدانيين من حركتى "حماس" والجهاد الإسلامى، وضمان السلطة الهدوء ليس فى المناطق الخاضعة لها فقط، بل فى كل الأراضى الفلسطينية، والحيلولة دون عمليات مسلحة ضد المستوطنات أو داخل العمق.

أما موقف السلطة الوطنية ، فقد تمثل فى المطالبة بحماية الشعب الفلسطينى، وأن تنهى إسرائيل الحصار الشامل والخانق للأراضى الفلسطينية، وأن توقف تصعيدها العسكرى والاستيطانى، وأن يدخل الطرفان فورا فى مفاوضات يؤكدان خلالها التزامهما بالوقف الفورى لكل أعمال "إطلاق النار" والاعتداءات وفقا لتفاهم وثيقة تينيت، وتنفيذ توصيات ميتشيل كوحدة واحدة، وتشكيل لجان من المراقبين الدوليين فورا، تتولى تعيينهم لجنة دولية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى وروسيا والأمم المتحدة ولجنة المتابعة العربية. وتحت ذريعة عدم تدويل النزاع، عارضت إسرائيل مسألة المراقبين الدوليين، فى الوقت الذى رفضت فيه النظر بأى قدر من الجدية إلى مطالب السلطة.

٤. تطورات خطيرة ونذر اقتتال فلسطينى

انطوت تفاعلات الانتفاضة خلال الفترة من يوليو إلى ما قبل ١١ سبتمبر، على تطورات بالغة الأهمية والخطورة، من أبرزها، ما يلى:

أ. تفجر التناقض الكامن بين منطق المقاومة ومنطق السلطة، وهو ما تجسد فى المواجهات التى وقعت ليلة ٢٣ يوليه، وفجر اليوم التالى بين أنصار لجان المقاومة الشعبية وحركة "حماس" من جهة، وبين عناصر من الشرطة الفلسطينية وجهاز الاستخبارات العسكرية من جهة أخرى، وذلك إثر اعتقال ناشطين فى قطاع غزة وفى مخيم النصيرات للاجئين وسط القطاع ، نجم عنها اشتباكات وأعمال شغب، اتهمت السلطة حركة حماس بتدبيرها، مؤكدة على عدم السماح بحكومة داخل الحكومة، فى الحين ذاته اتهمت كتائب عز الدين القسام ولجان المقاومة الشعبية، فى بيان مشترك، الأمن الوطنى والشرطة الفلسطينية بإطلاق النار على مجموعة مسلحة منهم بعد تنفيذها هجوما على مستوطنة شمال قطاع غزة.

جاء هذا التصعيد من جانب السلطة على الرغم من استمرار إسرائيل فى سياسة "الاغتيال الهادئ" وتلغيم منازل كوادر الانتفاضة، تجنباً لغضب العالم وصمته على جرائمها. وفى نهاية يوليه ، كشفت إسرائيل من سياسة الاغتيالات، وتبنت رسميا عملية اغتيال الشيخ جمال منصور، كما توسعت فى سياسة الأرض المحروقة. وفى ضوء ذلك تزايدت مطالبة الشارع الفلسطينى بقطع أيدى العملاء والمتعاونين مع سلطات الاحتلال، والذين أعطتهم إسرائيل جنسيتها. وضمن محاولات الاغتيال فشلت إسرائيل فى ٤ أغسطس فى اغتيال أمين سر حركة فتح فى الضفة الغربية، مروان البرغوثى ، خاصة بعد أن اعتبرت كتائب شهداء الأقصى، التابعة لحركة "فتح" بمثابة جيش عرفات المستقبلى، وأنها المسئولة عن تنفيذ مئات العمليات العسكرية ضد أهداف عسكرية واستيطانية ضد إسرائيل. وفى الوقت الذى عمدت فيه الإدارة الأمريكية إلى التغطية على سياسة الاغتيالات،

بادرت بوضع "خط أحمر" أمام شارون يتعلق بأمن ياسر عرفات الشخصى ، وعدم السعى إلى إيجاد بديل عن السلطة الفلسطينية من منظور أن ذلك لن يكون فى مصلحة إسرائيل، ومن شأنه أن يسبب مزيدا من إحراج واشنطن فى العالم العربى.

ب - اتساع تيار المقاومة فى كل الاتجاهات، باعتبار أنه رد فعل تلقائى على سياسة البطش والعنف والاغتيال الإسرائيلية. وأضحت العمليات الاستشهادية أكبر مصدر للقوة الفلسطينية فى هذه المرحلة من مراحل الصراع باتجاه تحقيق توازن "الرعب المتبادل"، باعتبار أن كل خسارة تلحقها إسرائيل بالجانب الفلسطينى، يترتب عليها خسارة مقابلة فى الجانب الإسرائيلى، وتأكيد مبدأ أن الفلسطينيين بدورهم يمتلكون القدرة على الإيذاء. كما أن الاستشهاد فى الحالة الفلسطينية جزء من حركة المقاومة. فى هذا السياق تتبدى دلالة مقدرة مواطن فلسطينى غير محسوب على أى تنظيم أو فصيل فلسطينى، على زعزعة أمن الدولة العبرية فى قلب مؤسساتها الأمنية، عندما أطلق على الجولانى، من سكان القدس الشرقية فى ٥ أغسطس النار من سلاح رشاش على جنود إسرائيليين فى تل أبيب، وأمام مقر وزارة الدفاع ، وفى مكان لا يبعد كثيرا عن مقر قيادة الأركان، فأوقع ١٠ جرحى. وبعد أقل من أسبوع حدثت عملية فدائية كبيرة فى أحد المطاعم بالقدس الغربية وقت الظهيرة، تبنتها حركة "حماس"، مما أسفر عن مقتل ١٧ إسرائيليا وجرح ٨٥ آخرين فى وقت كانت القوات الإسرائيلية فى أقصى حالات التأهب، ورغم الحواجز العسكرية المنتشرة. ومثلت هذه العملية الاستشهادية ردا موجعا للاحتلال، الذى شعر بعد هدوء نسبى فى عمليات المقاومة لمدة تقترب من الشهرين بالزهو والانتصار، فى حين تعالت أصوات يمينية داخل إسرائيل طالبت بمزيد من القمع للفلسطينيين والاغتيالات لناشطى المقاومة بمن فى ذلك أقاربهم.

ج- على خلفية ما أسماه شارون "بالعملية المتدحرجة"، أى الانتقال من سياسة الرد على العمليات الفدائية الفلسطينية إلى ممارسة سياسة نشطة عسكريا ومتواصلة، بحيث تتعاظم رويدا رويدا، وصولا إلى تحقيق تقويض كامل للسلطة الفلسطينية. وفى خطوة غير مسبوقة لتقويض اتفاقات أوسلو وإلغائها من جانب واحد، اقتحمت إسرائيل عسكريا "بيت الشرق" (المقر شبه الرسمى لمنظمة التحرير الفلسطينية فى المدينة المقدسة والتعبير المؤسسى/السياسى للفلسطينيين المقدسيين)، إضافة إلى تسع مؤسسات اجتماعية فلسطينية مقدسية أخرى فى١٠ أغسطس ، واحتلت مقر محافظة القدس فى بلدة أبو ديس، حيث تم رفع العلم الإسرائيلى فوق "بيت الشرق"، واتبعته فى ١٢ أغسطس ، باقتحام فرع شركة الاتصالات الفلسطينية فى أبو ديس، وطرد جميع موظفيها الفلسطينيين. حيث عكست هذه الخطوات سياسة شارون فى نزع كل الرموز المؤسسية الفلسطينية عن القدس، وتأكيد سيطرة إسرائيل الكاملة عليها، تطبيقا لشعار أبدية القدس الموحدة كعاصمة لإسرائيل.

وتمثل رد الفعل الأمريكى فى اعتبار الخطوات الإسرائيلية مجرد "تصعيد سياسى"، مع دعوة الطرفين إلى عدم القيام بما سمى بـ "عمل استفزازى" ، فيما مثل تغطية للاعتداءات الإسرائيلية. وفى محاولة لاستغلال مآزق السلطة، ولتأكيد مشروعية المقاومة وجدواها نفذت "سرايا القدس" الجناح العسكرى لحركة الجهاد الإسلامى فى ١٢ أغسطس عملية استشهادية فى إحدى مقاهى الضواحى الشمالية لمدينة يافا شمال إسرائيل، أسفرت عن مقتل منفذها وجرح ٣٩ إسرائيليا. وبعدها تسارعت الأحداث وتفاقم الموقف، حيث أقدمت إسرائيل فى ١٤ أغسطس على اقتحام عدد من المدن الفلسطينية مثل بيت جالا وجنين وبيت لحم ضمن خطة سميت بـ "أورانيم"، وسط مقاومة شعبية شرسة أكدت التلاحم بين عناصر المقاومة وقوات الشرطة الفلسطينية.

٥ - عمليات نوعية واختراق للمعسكرات الإسرائيلية

دفعت الاعتداءات الإسرائيلية كثيرا من فصائل المقاومة إلى تغيير أساليبها. وبدا ذلك فى العملية التى نفذتها كتائب المقاومة الوطنية، الجناح العسكرى للجبهة الوطنية لتحرير فلسطين، والتى كانت تدعو إلى استمرار الانتفاضة بأشكال سلمية، عندما فاجأ مقاتلان فلسطينيان جنوداً إسرائيليين، داخل معسكر "مرغنيت"، قرب كتلة مستوطنات غوش قطيف، جنوب قطاع غزة فجر يوم ٢٥أغسطس بعد اختراق سواتره

أبرز توصيات تقرير ميتشيل

انتهت لجنة تقصي الحقائق في أسباب اندلاع المواجهات بين الفلسطينيين والإسرائيليين إلى تقرير أعلنته في أول مايو، تم نشره في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠١، بعد ستة أشهر من إعداده، إلى دعوة الطرفين لتنفيذ التوصيات التالية:

١ - إنهاء العنف، بصورة فورية، عبر تنفيذ وقف فوري غير مشروط للعنف، واستئناف فوري للتعاون الأمني بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ثم بناء الثقة، والعمل سويا لإقامة "فترة تهدئة" معقولة وتنفيذ المزيد من إجراءات الثقة، حسبما ورد في إعلان شرم الشيخ - أكتوبر ٢٠٠٠، وما قدمته الولايات المتحدة في القاهرة ٧ يناير ٢٠٠١، والعمل على فرز وإدانة وردع كل أنواع التحريض، وإدانة ورفض الإرهاب، وأن تبذل السلطة الفلسطينية جهدها مائة في المائة لمنع العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها واعتقال واحتجاز الإرهابيين العاملين في أماكن سيطرتها.

٢ - على حكومة إسرائيل تجميد كل نشاط استيطاني، بما في ذلك "النمو الطبيعي" للمستوطنات الموجودة.

٣ - على إسرائيل أن تضمن أن تتخذ قوة الدفاع الإسرائيلية وتطبق سياسات وإجراءات تشجع الرد غير القاتل على المتظاهرين العزل، بهدف التخفيف من الخسائر والاحتكاكات.

٤ - على السلطة الفلسطينية منع المسلمين من استعمال المناطق الفلسطينية الآهلة بالسكان لإطلاق النار على مناطق ومواقع قوة الدفاع الإسرائيلية.

٥ - على حكومة إسرائيل أن تفك الحصارات، وتحول إلى السلطة الفلسطينية كل الموارد الضريبية المستحقة، والسماح للفلسطينيين الذين كانوا يعملون في إسرائيل بالعودة إلى أعمالهم، وضمان امتناع قوات الأمن والمستوطنين عن تدمير المساكن والطرق والأشجار وغيرها من الممتلكات الزراعية الفلسطينية.

٦ - على السلطة الفلسطينية استئناف التعاون مع وكالات الأمن الإسرائيليين، وإخضاع العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل إلى التدقيق الكامل والتحقق من انتفاء أي ارتباط لهم بمنظمات أو أفراد يمارسون الإرهاب.

٧ - على الطرفين تدارس القيام بعمل مشترك لصيانة وحماية الأماكن التي تقدسها التقاليد اليهودية والإسلامية والمسيحية، ودعم وتأييد عمل المنظمات غير الحكومية لدى الطرفين والتي تشارك في مبادرات تجمع ما بين الشعبين.

الترابية، وحواجزه الإليكترونية وأسلاكه الشائكة، وأسواره الشاهقة واقتحام بوابته الرئيسية، والالتحام في مواجهة مباشرة مع جنود الاحتلال، فقتلوا خلالها ثلاثة إسرائيليين من بينهم ضابط كبير، هو نائب قائد كتيبة مشاه النخبة للواء "جفعاني". وتعد هذه العملية أول اختراق للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية في سياق ارتقاء فصائل المقاومة لعملياتها الموجهة ضد قوة الحماية للمستوطنين التي بدت عاجزة عن حماية ذاتها. واستهدفت العملية التأثير على معنويات الجيش الإسرائيلي، وتأكيد فشل خطة "المائة يوم" لسحق الانتفاضة، وتأكيد تطوير المقاومة أساليبها، والتأثير على جموع المستوطنين ومراكزهم الاستعمارية. وإدراكا من النخبة الإسرائيلية الحاكمة لخطورة مثل هذه النوعيات، فقد جاء رد الفعل نوعيا هو أيضا، وتمثل في اغتيال قيادات بارزة للفصائل الفلسطينية، حيث اغتيل الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الشهيد الرمز أبو علي مصطفى في ٢٧ أغسطس، إضافة إلى محاولة فاشلة لاغتيال الأمين العام المساعد للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، قيس عبد الكريم (أبو ليلى) في ٣١ أغسطس.

في هذه الأثناء أعلن شارون ما أسماه تمسك حكومته بتوصيات ميتشيل وخطة تينت لاستئناف المفاوضات، مشترطا أولا أن يسود الهدوء التام لمدة سبعة أيام تعقبها ستة أسابيع لتطبيع الأوضاع وتقليص مستوى المواجهة، وبعد ذلك تبدأ مرحلة الإعداد للمباحثات التي تدوم ثلاثة أو أربعة أشهر. ونظرا لغموض العائد السياسي للفلسطينيين من مثل هذا الموقف، لاسيما في ضوء التركيز على وقف الانتفاضة بكل أشكالها، عاودت فصائل المقاومة عملياتها في ٢٠٠١/٩/٩، أسفرت عن مقتل خمسة إسرائيليين وجرح عشرات آخرين، في ثلاث هجمات منفصلة سقط فيها شهيدان فلسطينيان فجرا نفسيهما، الأول في شمال أريحا، وتبناه الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي. والثاني في مدينة نهاريا - شمال إسرائيل، تبناه الجناح العسكري لحماس، والثالث عند مفترق طريق بيت ليد قرب منتجع في تنيا، أسفر عن

أبرز النقاط في خطاب الرئيس عرفات (١٦ ديسمبر ٢٠٠١)

أ- التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية وخيار السلام الدائم والعادل والشامل وعلى الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

ب- وحدانية السلطة الفلسطينية، وضرورة احترام قراراتها، والوفاء بتعهداتها وحين تبرم أو توقع اتفاقا أو تتخذ مبادرة فلابد من توافر المصداقية الكاملة لموقفها.

ج- التأكيد على أهمية إعلان حالة الطوارئ، والاستمرار بها، بما فيها إعلان التشكيلات غير الشرعية ذات النشاطات الإرهابية خارجة عن القانون، والتزام مبادرة وقف النار، والتي يتعين على الجميع احترامها والتقيد بها، وتجديد الوقف الشامل والفوري لجميع الأعمال المسلحة، ووقف تام لأية عمليات، وأي أعمال عنف خاصة الهجمات الانتحارية وإدانتها، ومحاسبة كل مدبريها والمخططين لها، كذلك وقف إطلاق الهاون.

د- التأكيد على أن أي خروج على ذلك سيعد مسا وإضرارا بالمصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني، وانه سيتم ملاحقة الخارجين على هذه الإجراءات بصلابة وحزم، باتجاه استعادة الهدوء، بغية تنفيذ توصيات ميتشيل، وتفاهمات تينيت، والعودة إلى طاولة المفاوضات التي تشكل الوسيلة الوحيدة لحل الصراع.

هـ- التأكيد على أن صلابة الإجماع الوطني على هدف الحرية والاستقلال وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وفي إطار قرارات الشرعية الدولية، بما فيها ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ و١٩٤ الخاص باللاجئين، ومبدأ الأرض مقابل السلام، يمثل أهم عامل لتحقيق الفلسطينيين طموحاتهم المشروعة.

و- في رسالته للشعب الإسرائيلي، أكد عرفات على خيار السلام "سلام الشجعان" عبر المفاوضات والتفاهم وليس من خلال منطق القوة، والاعتراف بوجود إسرائيل وعدم تهديد هذا الوجود، وبناء الدولة على أراضي فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، وإزالة المستوطنات، والتطبيق النزيه والأمين للاتفاقات المبرمة، وإكمال المفاوضات حول قضايا الوضع الدائم دون إهدار الإنجازات التي تم التوصل إليها طوال التسعينيات، إضافة إلى ضرورة إنهاء الإجراءات الإسرائيلية الخطيرة واللا إنسانية ضد الشعب الفلسطيني.

استشهاد منفذه وجرح ثلاثة إسرائيليين. وهي آخر عمليات للمقاومة الفلسطينية قبل الحادي عشر من سبتمبر.

ثانيا: البيئة السياسية للانتفاضة بعد ١١ سبتمبر

أوجدت هجمات سبتمبر معادلات وظروفا دولية جديدة بكل المعاني، وكان أبرزها ما تعلق بتلك المواجهة الغامضة والفضفاضة التي أعلنتها الولايات المتحدة ضد "الإرهاب"، وما شهدته من إطلاق أحكام جائرة على الحركات الوطنية التحررية، وخلط بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال الأجنبي بكافة الأشكال والوسائل، وبين الإرهاب الأعمى. الأمر الذي فرض نفسه على قضية الشعب الفلسطيني بكل قوة. إذ أثيرت عدة أسئلة صعبة تتعلق بمستقبل الانتفاضة، وتوصيفها، وملاءمة آلياتها، ومدى القدرة على الوقوف أمام رياح التغيير الحادثة، وكيفية التعامل مع هذا السياق الدولي الجديد والمتوتر، والذي يتضمن سعيا منهجيا لحرمان الانتفاضة من عمقها العربي والإسلامي رسميا وشعبيا. وهنا تبلور إدراك السلطة الوطنية الفلسطينية على نحو تضمن يقينا بأن الخيارات بعد ١١ سبتمبر أصبحت مختلفة وأن اللعبة الدولية تغيرت، ومن ثم يتوجب الانحناء ولو "مرحليا" لتفويت الفرصة على إسرائيل بإدراج بعض الحركات والتنظيمات الإسلامية والوطنية الفلسطينية على قائمة الإرهاب، وبالتالي التعامل مع هذه المعطيات الجديدة بأسلوب مختلف، حيث أعادت تداعيات ما بعد ١١ سبتمبر بقوة طرح الأزمات الهيكلية التي تعاني منها الانتفاضة الفلسطينية. ويمكن بهذا الخصوص إلقاء مزيد من الضوء حول تصاعد الجدل داخل الساحة الفلسطينية حول مسألتين هامتين:

١. ثنائية المقاومة.. التسوية

تعنى هذه الثنائية بالتناقض بين منطق المقاومة واستراتيجيتها، ومنطق السلطة والتى بحكم تكوينها وأهدافها مرتبطة بالعودة إلى التفاوض، فور قبول إسرائيل بذلك. وخارج هامش المناورة، كانت الوقائع على الأرض تؤكد رفض السلطة الاندماج - وفق حساباتها ومعادلاتها - فى فعاليات الانتفاضة، ورفض الإعلان عن تجاوز أوسلو، لأنه ليس مجرد خيار سياسى بحيث يمكن تغييره، بل خيار وجودى لا بديل عنه.

وقد آثرت السلطة اتخاذ موقف وسطي، يمزج بين الانتفاضة والاستمرار فى عملية التسوية. أو بعبارة أخرى استمرار التعامل مع إسرائيل، مع تحين اللحظة المناسبة لاستثمار وتوظيف الانتفاضة سياسيا، واعتبار استمرار الانتفاضة مرتهنا بمدى تحسين وضع المفاوض الفلسطيني. ومن ثم فقد احتفظت السلطة لنفسها مكانة قريبة من التنظيمات الفلسطينية المقاومة عبر تنظيم "فتح" الذى شارك جناحاه العسكريان، "كتائب العودة" و "شهداء الأقصى"، بفاعلية فى المقاومة، وبخاصة استهدافه المستوطنين والجنود الإسرائيليين فى الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧.

والواقع أن السلطة، وفى ضوء الخيارات المحدودة جدا التى توافرت أمامها، بدت مرغمة على المضى فى عملية أوسلو والتمسك بتوصيات ميتشيل وخطة تينت، والبحث فى أية مبادرة سياسية تؤسس لعودة استئناف التفاوض مع إسرائيل فى إطار الأفق السياسى لأوسلو، وحتى ما هو أقل منه. وفى المقابل رأت تنظيمات الانتفاضة وناشطوها أن واقع أوسلو لا يخرج بأى حال من الأحوال عن حدود الاحتلال غير المباشر، وبما يعنى تخفيض سقف التوقعات والآمال الفلسطينية المشروعة إلى مجرد العيش فى "معازل" متفرقة بلا أمل فى المستقبل. فى حين أن رسالة الانتفاضة الرئيسية هى عدم جدوى التفاوض مع إسرائيل، لأن قرابة عشر سنوات من المفاوضات العقيمة لم تأت بجديد للشعب الفلسطيني، وأن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استخدمت المفاوضات كغطاء لتجميل الاحتلال وإعفاء "العالم الديمقراطى الحر" من مسئوليته المعنوية والسياسية تجاه شعب محتل له حق تقرير مصيره، وأن الشعب الفلسطينى ما زال قادرا على المقاومة تحت شعار "لا" للاحتلال و"لا" للتعايش معه، وأن إسرائيل لا تتحمل استراتيجية المقاومة فى حرب استنزاف طويلة المدى، حتى زوال الاحتلال وإنهاء الاستيطان، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، ذات السيادة على كل الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس. ووفقا لهاتين الرؤيتين، تبلور التعارض بين منطق مواصلة الانتفاضة وصولا إلى هدف التحرير، ومنطق المفاوضات السياسية، وتوظيف الانتفاضة لخدمة المفاوضات، استنادا إلى أن المعادلات الدولية قلصت من الخيارات التى هى محدودة أصلا. وبدا الأمر وكأنه يستحيل الجمع بين البرنامجين، نظرا لأن الاستمرار فى عملية التسوية السياسية تضمن، على الأقل من وجهة نظر إسرائيل والولايات المتحدة، ضرب المقاومة بواسطة السلطة نفسها، واعتبارها عقبة كأداء يتوجب إزالتها والتخلص منها، قبل تطبيق أى تسويات سياسية يفترض الوصول إليها.

مثل الوضع على النحو السابق معضلة كبرى أمام السلطة، لأن مثل هذه الالتزامات الأمنية المطلوبة إسرائيليا والمدعومة أمريكيا بكل قوة، حتى ولو قبلتها السلطة فى إطار الالتفاف على الضغوط المتصاعدة والجديدة بعد ١١ سبتمبر، كانت تعنى فى الوقت نفسه تجاوز الانتفاضة وإنهاء فعالياتها، وهو ما سيتطلب بدوره الدخول فى مواجهة عسيرة مع تنظيمات الانتفاضة، بما فيها تلك التابعة لحركة فتح نفسها. أما عدم التجاوب مع الضغوط الجديدة، والانخراط اكثر فى فعاليات الانتفاضة، واعتبارها السبيل الوحيد، بما فى ذلك الانقلاب على عملية أوسلو أو الاقتراب من ذلك، فقد كان يعنى الدخول فى مواجهة صريحة مع الولايات المتحدة، فى وقت يسيطر على سياستها هوس مواجهة " الإرهاب الدولى"، ودون أدنى تفرقة بين الإرهاب وبين الحق المشروع فى المقاومة ضد الاحتلال. وهو ما كان سيصب مباشرة فى صالح إسرائيل.

لم يكن حسم هذه المعضلة قاصرا على السلطة الوطنية وحدها، فتنظيمات الانتفاضة كان عليها أيضا أن تحسم موقفها من السلطة فى حال استمرارها بعملية أوسلو، أو قيام أجهزتها الأمنية بملاحقة وتجريم أعضاء

هذه التنظيمات ومحاكمتهم وفقا لمقتضيات العملية التفاوضية. وبدت هذه الصعوبة المزدوجة فى ضوء حقيقة اتفق عليها الطرفان وهى؛ أنه لا يزال كل من السلطة والمقاومة بحاجة إلى الآخر، وبحاجة إلى التناغم بين حركتهما، وأن أيا منهما لا يملك ترف التخلص من الآخر، وإذا اقتتلا، فكلاهما خاسر. ومع الإقرار بأن الانتفاضة كشفت عن أن الشعب الفلسطينى يتمتع بقدرة أسطورية على الصمود والتضحية، فقد بدت هناك حاجة إلى أن تتمتع الانتفاضة بحماية السلطة نفسها، بدلا من التجريم والملاحقة والمحاكمة، لاسيما فى ضوء فقدان الانتفاضة العمق الاستراتيجى، العربى والإسلامى، رسميا وشعبيا، وتقلص مصادر الدعم على مختلف الأصعدة.

وفى ظل هذه المعادلات المتناقضة والمتداخلة، حرصت فصائل المقاومة على ترسيخ مبدأ تجريم الاقتتال الأهلى وتفادى توتير العلاقات والأجواء الداخلية الفلسطينية. ولكن على السلطة ألا تراهن على ذلك، بالمطلق خاصة فى حالات التأزم بين المزاج الشعبى الفلسطينى الداعم للانتفاضة والعمليات الاستشهادية كرد فعل تلقائى للبطش والعنجهية الإسرائيلية، وبين إجراءات السلطة غير المواتية لاستمرار المقاومة، والتى تعرض زعامة ومصداقية عرفات نفسها للتصدع إذا فشل فى تحقيق إنجاز سياسى ملموس قبل إعلان وقف الانتفاضة، يتوافق والطموحات الوطنية غير القابلة للتصرف، ناهيك عن صعوبة وعدم قدرة السلطة على التواصل والمضى قدما فى تنفيذ قرارات غير شعبية تجاه فصائل المقاومة، لاسيما فى ظل غياب العائد السياسى الذى تصر على رفضه إسرائيل.

جاء مبدأ تجريم الاقتتال انعكاسا لرؤية عامة قوامها، أنه خلافا لكل المراحل السابقة، فإن المرحلة التالية لهجمات سبتمبر تتطلب تمسكا أكبر بحد أدنى من التماسك الوطنى الداخلى للوقوف أمام المحاولات الخارجية والمعادية، والتى تعمل على إنهاء الانتفاضة أو على الأقل تحييدها من خلال رفع عدة شعارات تقضى بضرورة وقف العنف، وأولوية التهدئة والتبريد وإنهاء حمامات الدم المتبادلة.

من جانب آخر، فقد بدا على كلا الطرفين السلطة وتنظيمات الانتفاضة، أن يحددا ما هو مرحلى أو يتعلق بالتكتيك، وكيف يمكن ربطه بالهدف المركزى لحركة التحرر الوطنى الفلسطينى المتمثل فى إقامة الدولة المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس، والذى لا يجوز التنازل عنه أيا كانت التضحيات، وكيف يمكن تحقيق الاستفادة المتبادلة بينهما. ومن أبرز القضايا التى فرضت نفسها فى تلك المرحلة ما تعلق بمن له حق البت فى قرار استمرار وتصعيد أو وقف الانتفاضة، أهو للقيادة الميدانية أم للسلطة أم للاثنتين معا، ووفق أية صيغة؟.

ومن الصيغ التى طرحت على بساط البحث، ونادى بها قياديون فى تنظيمات الانتفاضة وشخصيات وطنية مستقلة، أن تنقل حال الوحدة الوطنية الميدانية التى تعمدت بالدم، والتى تعكس التعدد التنظيمى وكافة ألوان الطيف السياسى والعسكرى الفلسطينى عبر الشكل التنسيقى المتمثل فى القيادة العليا للقوى الوطنية والإسلامية للانتفاضة، إلى وحدة سياسية، أى دمج القوى الوطنية والإسلامية فى إطار قيادة جماعية واحدة، يليها تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإعادة الاعتبار للقرار الجماعى الفلسطينى، ووقف سياسة التفرد والانفراد بالقرار الوطنى واستعادة ديمقراطية القرار الغائبة، بما يفرض التزام الجميع به، على أن يقترن ذلك بتحرير الحياة السياسية الداخلية من حالة الجمود والرتابة، وإعادة تفعيل مؤسسات السلطة بما يؤمن جماعية المشاركة والتداول المفتوح فى مستقبل ومصير القضية الوطنية، ويشمل ذلك إعدادا جيدا وجادا لانتخاب مجلس وطنى جديد يضم كافة القوى والاتجاهات المتواجدة فى الساحة، وتطوير دور المجلس المركزى (حلقة الوصل بين قيادة منظمة التحرير والمجلس الوطنى) وتفعيل دور المجلس التشريعى - شبه المعطل - ، والذى لم يجر تمديد ولايته بعد انقضاء المرحلة الانتقالية فى مايو ١٩٩٦، وتمكينه من أداء دوره التشريعى خاصة إصدار مشروع الدستور للدولة الفلسطينية المرتقبة. بيد أن تطورات الأوضاع الميدانية المتلاحقة لم تساعد على مزيد من البحث والدراسة لهذه الصيغة من صيغ الوحدة الوطنية المؤسسية.

٢ـ ثنائية عسكرة الانتفاضة والمقاومة اللاعنيفة

أثارت تداعيات ١١ سبتمبر جدلا متزايدا على المستوى النخبوى، وبين دوائر السلطة حول آليات انتفاضة الأقصى وخياراتها النضالية واستراتيجية المقاومة لاسيما فى ظل اتساع الحرب الأمريكية على ما تسميه الإرهاب الدولى، ومبادرتها لاحقا بوضع "حماس" والجهاد الإسلامى، و"حزب الله" اللبنانى ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية، وما وفرته هذه التطورات من ذرائع لإسرائيل لدمغ كل أشكال الانتفاضة الفلسطينية بالإرهاب الواجب التعامل معه بنفس الأسلوب الأمريكي الفظ، وفى هذه المرحلة تبلورت عدة قضايا على النحو التالى.

أ ـ **نحو مقاومة سلمية مدنية :** حيث ظهرت كتابات عديدة واتجاهات وتيارات، تنتقد حالة طغيان المقاومة المسلحة على فاعليات الانتفاضة و"عسكرتها"، وتغييب البعد الشعبى والضمور الجماهيرى، وأشكال المقاومة السلمية التى اتسمت بها الانتفاضة الأولى منذ ١٩٨٧ وحتى ١٩٩٣. وذهب أنصار هذه الرؤية إلى أن العمليات الفدائية المسلحة وذات الطابع الاستشهادى أدت إلى تشويه صورة النضال الفلسطينى، وأن الكفاح المسلح لا يمكن أن يكون بديلا عن الدبلوماسية الدولية والرأى العام العالمى فى إدارة الصراع وحله، واستفزاز إنسانية الرأى العام العالمى والتقدمى. كما أن هذه العمليات تمثل أحد الأمثلة على الاستهتار بالموارد البشرية الفلسطينية، والتى ساهمت فى التعجيل بانهيار "اليسار الليبرالى الإسرائيلى" وتهميش حركات السلام الإسرائيلية بشكل لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٦٧، والذى تزامن مع جنوح المجتمع الإسرائيلى إلى اليمين المتطرف فى التعامل مع القضية الفلسطينية، ودفع الرأى العام الإسرائيلى للاحتماء بمجرم الحرب شارون، ومن ثم الوقوع فى فخ تكتيك "الاستفزاز" الشارونى، التى يتلوها ردود أفعال فلسطينية أكبر، تصب فى صالح سياسات شارون وإطالة عمره السياسى.

وفى داخل السلطة الوطنية، وجد تيار يرى عبثية المسار العسكرى للانتفاضة، بل عبثية عملية العنف برمتها، وأن هناك ضرورة للعودة إلى المسار السياسى بوصفه الوحيد القادر على تحقيق قدر من الإنجازات مهما بلغت ضآلتها، ويمكن بلورة حجج هؤلاء فيما يلى :

★ أن استخدام عمليات العنف يزيد من إصرار إسرائيل على رفض التفاوض فى ظل "العنف"، وان من الأفضل التفاوض على اتفاق طويل المدى بدلا من تكريس الجمود السياسى، و"العنف" المتصاعد والمتبادل.

★ أن المقاومة المسلحة فرضت صراعا غير متواز لا تتوافر فيه للمقاتلين الفلسطينيين، على رغم شجاعتهم وبسالتهم، الفرصة فى الصمود فى وجه القوة العسكرية الإسرائيلية فى "حرب" غير متكافئة، تولد ردود فعل إسرائيلية هائلة.

★ أنه لا يتوافر للشعب الفلسطينى وسائل تحقيق الانتصار العسكرى، ومن الصعوبة تصور تحرير الأراضى الفلسطينية وإقامة الدولة المستقلة، فى ظل موازين القوى الراهنة.

★ أن الاستمرار فى المقاومة المسلحة يوفر لإسرائيل والمتعاطفين معها فى الخارج الذرائع والوسائل لتبرير الرد "القاسى والوحشى" للجيش الإسرائيلى، وتحويل اهتمام العالم عن القضية الحقيقية أى الظلم الذى يعانى منه الفلسطينيون، وهو ما يؤدى إلى تصويرهم على أنهم شعب "عنيف" فى الأساس، و"غير مسئول"، ولا يمكن تحقيق السلام معه.

★ أن المقاومة مع التفاوض كما فى الحالتين الجزائرية والفيتنامية، نوع من "القياس الفاسد"، وان الاهتداء بتجربة مقاومة حزب الله اللبنانى لا تتناسب مع خصائص الساحة الفلسطينية، حيث انسحبت إسرائيل لأسباب تكتيكية، فى حين تعتبر الأراضى الفلسطينية المحتلة جزءا من مشروعها التاريخى سياسيا وأيديولوجيا، وقوميا ودينيا ، فضلا عن النواحى الأمنية والمائية والاستيطانية . كما أن المقاومة اللبنانية الوطنية كانت تنطلق من بلد له "وجود على الخريطة" السياسية، وقدرة إسرائيل على توجيه الضربات له،

مهما كانت موجعة، تظل محدودة، وأن حزب الله كان يحظى بالغطاء السياسى من الحكومة اللبنانية التى تبنته داخليا وخارجيا، كحركة مقاومة مسلحة، وبدعم سورى وإيرانى ملحوظ.

ويصر أنصار هذه الرؤية على أن قوة الانتفاضة تكمن فى حقها وليس فى قوتها العسكرية، وفى مطالبها العادلة وليس فى عنفها، وفى إنسانيتها وليس فى شدتها. وذلك عبر إبراز التناقض بين الموقف الإنسانى الفلسطينى من خلال إعادة هيكلة خيال الرأى العام العالمى وفق صورة معركة غير متكافئة وغير أخلاقية بين المقلاع والدبابة، وبين آلة العدو العسكرية واللحم البشرى، وجها لوجه، الأمر الذى يبرز الوجه القمعى الإسرائيلى ويكرس السقوط الأخلاقى لوجود إسرائيل واحتلالها الضفة والقطاع، يتلوه سقوط أخلاقى "لدولة" إسرائيل نفسها، وثالثا سقوط أخلاقى للمشروع الصهيونى برمته. وأن ما يحقق هذه التحولات هو المواجهات عند حواجز الاحتلال ومواقع المستوطنات والبيوت المهدمة، وأشجار الزيتون المقتلعة لجذب التعاطف الدولى، وفتح ثغرة فى جدار التأييد الغربى الإسرائيلى.

ويخلص هذا التيار إلى أن العمليات الاستشهادية ومظاهر العسكرة تضع الشعب الفلسطينى أمام خطر تبديد وخسارة العديد من "الإنجازات" والمكاسب السياسية المهمة التى حققها فى السنوات القليلة الماضية. ومن منطلق أن " الوقف الفورى" للانتفاضة سيبدو وكأنه انتصار لحكومة شارون، الأمر الذى سيؤكد أن القمع الوحشى للانتفاضة كان له مبرره، ومن ثم فإن المقاومة السلمية هى السبيل لإنهاء المأزق الراهن، لأن هذا النمط قادر على أن يحدث شرخا عموديا فى الرأى العام الإسرائيلى، ويظهر "لاإنسانية" إسرائيل وبشاعة ووحشية الاحتلال، ويحرم إسرائيل من منطق "حق الدفاع عن النفس" بالأسلوب الذى تراه.

ودعا بعض أنصار هذه الرؤية إلى ضرورة تبنى استراتيجية أكثر عملية لمقاومة الاحتلال، وهو ما جسدته مقولات من قبيل أن "مستقبلا مع وجود إسرائيل أفضل من عدم وجود مستقبل على الإطلاق. وتنتهى هذه الرؤية إلى ضرورة تفعيل كافة أشكال المشاركة والزخم الشعبى فى تنظيم مقاومة لا عنيفة ضد الاحتلال، من منشورات واعتصامات وأعمال مسرحية وفنية احتجاجية وعصيان مدنى، مع المزاوجة بين هذه المقاومة والأساليب التفاوضية.

ب. مشروعية المقاومة بكل الأشكال: على الجانب الآخر، انطلق أنصار المقاومة المسلحة من ضرورة عدم الوقوع فى براثن تداعيات ١١ سبتمبر، والخلط غير البرىء بين المقاومة الإرهاب. ولما كانت المقاومة مشروعة بكل المقاييس القانونية والإنسانية والسياسية، فمن الضرورى عدم وضع فواصل تعسفية بين هذا الحق وممارسته. فطالما يوجد الاحتلال ستوجد مقاومة، وأن القمع يولد مقاومة، وهذه معادلة لا فكاك منها، مهما كان الأمر.

فالانتفاضة هى حركة منطقية فى سياق التاريخ، وليست مصطنعة أو فردية، لرد العدوان والاحتلال وهى ليست بدعة أو اختراعا فلسطينيا، فقد استقلت أكثر من ١٥٠ دولة من دول العالم على مدى القرون الماضية عن طريق الانتفاضة الثورية وحروب التحرير. وهى ليست حربا بين دولتين، كما يروج البعض، ولا مجرد نزاع حدود، ولكنها هبة شعبية ضد واقع احتلال استيطانى استئصالى، ومواجهة مستمرة لجريمة إسرائيل فى اقتلاع الشعب الفلسطينى من أرضه وتشريده خارج وطنه. وهى حالة نضالية فى الزمن العربى الردئ، تعزز قناعة الشعب الفلسطينى أن خيار المقاومة المسلحة بمقدوره انتزاع الحقوق الوطنية المشروعة. كما أن الضغوط الإسرائيلية - الأمريكية المزدوجة هدفها فرض الاستسلام على السلطة والشعب الفلسطينى، وإجبار عرفات على الإذعان للمطالب والشروط الإسرائيلية، والانزلاق إلى هوة تقديم التنازلات، تلو التنازلات، فى مسلسل لا نهاية له.

كذلك فإن عمليات المقاومة المسلحة هى التى ساهمت فى رفع كلفة الاحتلال، وكبدت إسرائيل خسائر مستمرة، وشبه يومية، ومتصاعدة، لا يمكنها التعايش معها طويلا. ومثل هذه العمليات هى التى حيدت الاختلال الحاصل فى الموازين العسكرية التقليدية لمصلحة أهداف الانتفاضة والمشروع التحررى الفلسطينى. وهذا هو جوهر "توازن الرعب" الذى يستند إلى عدم قدرة إسرائيل على الصمود طويلا أمام نزيف الخسائر البشرية والاقتصادية والأخلاقية، فى مقابل قدرة غير محدودة للطرف الفلسطينى، على تحملها، والتعايش معها، مما

يعزز إمكان تحويل الخسائر الفلسطينية، البشرية والسياسية والاقتصادية إلى مكاسب فى المدى المنظور. ناهيك عن أن مـأساوية الأوضاع الفلسطينية الراهنة تتضاءل بجوار مـأساوية الأوضاع الناجمة عن الذهاب لمدى التنازلات المطلوبة. فالشعب الفلسطينى وحركته التحررية يخسر مصدر قوته الأساسى إذا تحولت قضيته إلى قضية " كيان " ينفذ أو لا ينفذ التزاماته الأمنية، وإذا تحولت من قضية ضمان أمن الواقعين تحت الاحتلال، إلى ضمان أمن المحتلين، وإلى قضية إرهاب أو عنف، بدلا من أن يكون قضية مجابهة عنف الاحتلال واستمراره.

ويؤكد أنصار المقاومة المسلحة على أنه رغم أهمية مسألة الرأى العام العالمى واستقطابه لصالح القضية، فمن الضرورى عدم المبالغة فى هذا الدور. فطوال عقود ماضية، لم يقدم الكثير للشعب الفلسطينى، حتى مع اتضاح الحجم الهائل فى مساحة العنف والعنصرية فى بنية العقيدة الصهيونية، وما تستخدمه إسرائيل من قدرات قتالية عسكرية، وما ترتكبه من جرائم حرب يومية بحق الشعب الفلسطينى، وتعريض قرابة ثلاثة ملايين فلسطينى لعقاب جماعى عسكرى محكم، وحرمانهم من حرية الانتقال بين الضفة والقطاع، وبين المدينة ومحيطها، وبين القرى نفسها، وفى معظم الأحيان، حرمان الفلسطينيين من التحرك من حى إلى آخر فى المنطقة السكنية الواحدة. ثم أن جنازات الشهداء هى الأكثر جماهيرية، ووسيلة التوليد الذاتى لإدامة الانتفاضة واستمراريتها، وإنه إذا رحل الاحتلال ومستوطنوه، ولم يعد الاحتلال مستهدفا المدنيين الفلسطينيين، فالمقاومة لن تكون معنية بمهاجمة المدنيين الإسرائيليين. وأخيرا فإن الانتفاضة فرضت حرب استنزاف، سياسية وعسكرية وبشرية واجتماعية واقتصادية، تنذر باستمرارها بإحداث تغييرات وتحولات نوعية عميقة داخل الكيان الصهيونى. فللمرة الأولى، منذ النكبة، ينظر الإسرائيليون إلى المستقبل بتوجس وقلق، ويتزايد الشعور بالخوف وافتقاد الأمن والحياة الطبيعية، وينخفض الأداء الاقتصادى، ويتحول المهاجرون إلى الخارج بدلا من التوجه إلى الداخل. وهكذا باتت الانتفاضة، دون تهويل، أكبر تهديد وجودى للدولة العبرية، سواء على مستوى الاستيطان أو نقل المواجهة إلى داخل العمق الإسرائيلى. ومن المؤشرات التى تدعم ذلك ما يلى:

(١) أن ضربات المقاومة المسلحة ضد المستوطنات أدت إلى اضطرار إسرائيل إلى توجيه قوات إضافية وتقديم سيارات مصفحة لعائلات المستوطنين لحمايتهم من ضربات المقاومة. وبدلا من أن يمارس المستوطنون دور الحصون المتقدمة والريادية فى حماية الدولة العبرية، باتوا، رغم ارتفاع مستوى تسليحهم، عبئا على الدولة، مما يصب عمليا فى اتجاه فشل المشروع الاستيطانى والإحلالى الصهيونى وإفلاسه.

(٢) تكدير الحياة الطبيعية، حيث لم يعد هناك مقهى أو مطعم أو محل تجارى فى إسرائيل، إلا وهو تحت الحراسة الأمنية طيلة ٢٤ ساعة، بكل ما يعنيه ذلك من أعباء وتوتير للحياة اليومية.

(٣) تصاعد منحنى الخسائر البشرية الإسرائيلية، فمنذ بدء الانتفاضة فى ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ وحتى ما قبل نهاية يناير ٢٠٠١، بلغت ٤٨ إسرائيليا، ما بين جنود ومستوطنين ومدنيين، وصلت نهاية العام إلى ٢٦٤ إسرائيليا، وبنسبة ١-٤ على الجانب الفلسطينى، رغم تفاوت موازين القوى.

(٤) زيادة مؤشرات الإنهاك داخل الجيش الإسرائيلى، حيث ازدادت نسبة الاحتياط، بداية عام ٢٠٠١، من ٢٠٪ إلى ٣٠٪ فى الضفة، فيما لا تتجاوز ١٥٪ فى قطاع غزة. وهو ما يكلف ملايين الدولارات، ويؤثر على استعدادات الجيش القتالية لخوض أى معارك مقبلة على جبهات أخرى. فضلا عن تزايد أعداد رافضى الخدمة العسكرية الإلزامية فى جيش الاحتلال فى المناطق المحتلة لأسباب ضميرية، من ٦٢ جنديا عاملا واحتياطياً، إلى ٣٠٠ جندى وجندى احتياط فى نهاية العام.

(٥) دفعت الانتفاضة الكيان الصهيونى إلى استخدام أقصى العنف ضد المدنيين وبما أثر على صورة إسرائيل وادعاءاتها بالخارج، وأظهر طبيعتها العنصرية والتمييزية، وهز من مصداقية دعايتها ضد الفلسطينيين.

(٦) زيادة خسائر الاقتصاد الإسرائيلى، حيث انخفض الناتج المحلى الإجمالى ٥, ٪عام ٢٠٠١، وللمرة الأولى منذ عام ١٩٥٣، مقابل ارتفاع بنسبة ٦,٤٪ عام ٢٠٠٠ . وانخفضت أعداد السائحين بنسبة النصف

تقريبا، وتراجع حجم أشغال الغرف الفندقية بنسبة تزيد على ٦٠٪ حتى مايو ٢٠٠١، وتكبد قطاع الفنادق خسائر جسيمة أجبرت ٢٥ فندقا على إغلاق أبوابه، وتم تسريح ما بين ٥٠-٦٠ ألف من أصل ٢٢٠ ألف عامل فى قطاع السياحة. وانخفض الإنتاج الصناعى بنسبة ٢٪ عام ٢٠٠١، وحتى النصف الأول فقط، من العام. وتراجع سعر صرف الشيكل إزاء الدولار بنسبة ٣,٩٪ قياسا على إجمالى عام ٢٠٠١ . وانخفض الدخل الفردى بنسبة ٢,٩٪ ليصل إلى ١٧١٠٠ دولار فيما كان سجل ارتفاعاً بنسبة ٣,٦٪ فى عام ٢٠٠٠ .

٣ـ تفاعلات الانتفاضة بعد ١١ سبتمبر

فى ظل الجدل الفلسطينى ما بين الاستمرار فى عسكرة الانتفاضة، أو الاقتصار على الآليات السلمية وتطويرها بما يخدم المفاوضات السياسية التى تقوم بها السلطة الوطنية، تطورت الوقائع على نحو تضمن اتفاقا ضمنيا بين الفصائل الفلسطينية بوقف العمليات الاستشهادية فيما وراء الأراضى الفلسطينية المحتلة، وتهدئة المواجهات فى الأراضى المحتلة نفسها، لإتاحة الفرصة للقاءات السياسية مع إسرائيل عبر القناة الأمريكية من جانب، ولاستيعاب الضغوط المتزايدة التى ولدتها هجمات سبتمبر من جانب آخر. وتبلور ذلك فى تراجع مؤقت لحجم المواجهات الميدانية، وإتمام لقاء فى ١٨ سبتمبر. نتيجة ضغوط أمريكية كثيفة كجزء من الاستعداد للحملة العسكرية ضد أفغانستان ولتهدئة الاعتراضات العربية. بين عرفات ووزير الخارجية الإسرائيلى بيريز، أثمر عن انسحاب "صورى" للجيش الإسرائيلى من المناطق الخاضعة للسلطة، مقابل إعلان عرفات التزامه "وقف النار". وبعد يومين أعلنت إسرائيل عن فتح معبر رفح جزئيا، ولكنها تمسكت بقيام السلطة بعدد من الإجراءات الأمنية، حيث سلم بيريز . عرفات، فى لقاء تم بينهما فى ٢٦ سبتمبر، قائمة بأسماء ٥٨ ناشطا فلسطينياً مطلوب اعتقالهم ومعاودة استئناف التعاون الأمنى.

أ ـ **مأزق السلطة الوطنية:** أدى تطور الأحداث على النحو السابق إلى زيادة قناعة أنصار استمرار الانتفاضة وعسكرتها، بأنه فى حالات الاسترخاء الفلسطينى المقاوم، يستقوى القمع والعنف الإسرائيلى، خاصة فى ضوء تزايد عدد الشهداء الفلسطينيين نتيجة مواصلة إسرائيل تصعيد عملياتها النوعية الموجهة إلى الأمن الوطنى الفلسطينى، حيث قتلت فى ٣ أكتوبر ستة فلسطينيين، منهم أربعة من أفراد الأمن الوطنى. وهو نفس اليوم الذى قررت فيه "حماس" استئناف نشاطها، حيث نفذت عملية مستوطنة " إيلى سيناى" شمال مدينة غزة، استخدم فيها أسلوب جديد تمثل فى اقتحام شهيدين من كوادر كتائب عز الدين القسام، صباحا، المستوطنة المحصنة والمسيجة بسياج إلكترونية، ومفاجأة من بداخلها وقتل جنديين إسرائيليين، والاشتباك مع قوات كبيرة من الجيش من ضمنها قوات خاصة، وجرح ١٠ آخرين. ونتيجة للضغوط الأمريكية ـ الإسرائيلية، شنت السلطة فى ٧ أكتوبر حملة اعتقالات فى صفوف "حماس" و"الجهاد "، وكادت الأمور تتطور إلى مواجهة داخلية تعصف بالوحدة الوطنية.

ومما زاد من مأزق السلطة، التى بدت قريبة من المواجهة المفتوحة مع تنظيمات الانتفاضة، أن شارون جدد فى ١٧ أكتوبر إعلان تصوره لأية تسوية مع الفلسطينيين، دون أن يكون للدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة أى موقع فيها، مع الإصرار على أولوية الأمن لإسرائيل، ورفض تفكيك المستوطنات، مما شكل ضغطا إضافيا على السلطة، وأعطى مبررا إضافيا لتنظيمات الانتفاضة لمواصلة عملياتها، إذ فى اليوم نفسه الذى أكد فيه شارون تصوره لاستمرار الاحتلال الإسرائيلى، تمكنت كتائب الشهيد أبو على مصطفى، الجناح العسكرى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من اغتيال وزير السياحة الإسرائيلى، رحبعام زئيفى فى فندق بالقدس الشرقية، وقرب مقر لقيادة الجيش والشرطة الإسرائيلية، انتقاما لاغتيال أمينها العام السابق أبو على مصطفى فى ٢٧ أغسطس .

وكما أظهرت هذه العملية استحالة تحقيق الأمن وفقا للتصور الإسرائيلى/ الشارونى، فإنها عمقت أيضا أزمة السلطة، وأنه فى حال استمرارها بالتفاوض تحت الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، فلابد من اتخاذ عدد من الخيارات الصعبة، تمثل أولها فى اعتقال الناطق باسم الجبهة، على جرارات. وتزامن ذلك مع شروع إسرائيل فى حملة إعلامية سياسية ضخمة ضد السلطة، حيث شبهتها بحركة طالبان، وشبهت عرفات بن لادن، واعتبار فصائل المقاومة كافة تنظيمات إرهابية خارجة عن القانون. فى الوقت ذاته واصلت السلطة اعتقال عدد من قيادات الجبهة الشعبية. وهو ما لم يجد صدى مناسبا لدى إسرائيل، التى قررت من جانبها الاستمرار فى سياسة التصعيد العسكرى، وتقويض السلطة، بإعادة احتلال مناطق خاضعة لسيطرتها وتشديد الطوق الأمنى والحصار والخناق على كافة المناطق الفلسطينية، ومنع قيادات السلطة من حرية الحركة، ومواصلة إغلاق مطار غزة الدولى لمنع عرفات من المغادرة، اتبعتها بإجراءات اقتصادية تهدف إلى ضرب مصالح السلطة، خصوصا المصالح الاقتصادية لرموزها البارزة، إضافة إلى توجيه ضربات عسكرية على أهداف محددة للسلطة ، وكل ما يشكل رمزاً لها، وتصفية مطلوبين تتهمهم إسرائيل بالضلوع فى "الإرهاب" .

ب. ضغوط إسرائيلية وأمريكية هائلة: شكل التصعيد الإسرائيلى ضغطا إضافيا آخر على السلطة، والتى قررت فى ١٩ أكتوبر اتخاذ إجراءات أخرى ضد الأجنحة العسكرية لفصائل المقاومة، واعتبارها فصائل غير شرعية وخارجة عن القانون، وذلك بدعوى ضرورة احترام الجميع التزام السلطة قرار "وقف النار" . وهو ما أثار معارضة واسعة فى الشارع الفلسطينى، لم تعرها السلطة الوطنية بالا، حيث أصدر المجلس الأعلى للأمن القومى الفلسطينى، بعد ثلاثة أيام فقط قراراً باعتبار الجناح العسكرى للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" مجموعة مشبوهة وخارجة عن القانون"، والقيام بحملة اعتقالات لنحو ٢٦ من أعضاء الجبهة وأعضاء آخرين فى المجلس الوطنى الفلسطينى. الأمر الذى كثف من حدة انتقادات فصائل المقاومة، التى اعتبرت هذه الخطوات رضوخا من السلطة للضغوط الإسرائيلية، وبما يضعف من تماسك الصف الوطنى، وينال من الروح المعنوية للشعب الفلسطينى ومناضليه، ويشكك فى شرعية القوى الوطنية والإسلامية، وأجنحتها العسكرية المقاومة، بما يصب فى خدمة العدو، ويخدم الرؤية الأمريكية التى تصر على أن كل ما هو إسلامى هو عمل إرهابي .

لم تفلح الخطوات التى اتخذتها السلطة فى وقف سياسة التصعيد الإسرائيلية، حيث بدت حكومة شارون وكأنها تحقق كافة أهدافها بداية من اغتيال القيادات والناشطين الفلسطينيين نفسها، وتعميق الشرخ بين السلطة والفصائل الفلسطينية الأخرى، وإفقاد السلطة قدرتها على السيطرة على الأوضاع الداخلية، ومن ثم إبرازها كسلطة ضعيفة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها . وتبلور ذلك فى ارتكاب الجيش الإسرائيلى، فى ٢٤ أكتوبر، أى بعد يومين فقط من إجراءات السلطة ضد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، هجوما واسعا على قرية جنين.

ومن المفارقات المؤلمة أن استمرار وتصعيد إسرائيل سياستها العدوانية على الشعب الفلسطينى، رافقته تصريحات أمريكية رسمية فى ٢ نوفمبر وصفت الانتفاضة بالإرهاب، فيما مثل ترخيصا لشارون للقيام بمزيد من التصعيد وتقويض أركان السلطة الوطنية، التى رفضت هذه التصريحات واعتبرتها مجحفة. بيد أن الموقف الأمريكي أعطى الزخم لكى يكثف شارون اتهاماته لعرفات، وأن يسعى بكل قوة إلى تجاوز دوره ودور السلطة نفسها فى مسعى سياسى أو غير سياسى. وتبلور ذلك فى ٤ نوفمبر، حيث ألمح شارون إلى رغبته فى تحقيق قدر من الهدوء عبر التوصل إلى اتفاق مع القادة الميدانين، وتأكيده على أن اتفاقات أوسلو كانت أحد أهم الأخطاء المأساوية لإسرائيل.

ولم تكن تلك الأزمة العارضة التى ولدتها اتهامات شارون للإدارة الأمريكية بالتضحية بإسرائيل إرضاء العرب، للحفاظ على التحالف الدولى ضد الإرهاب، إلا وسيلة ضغط للحيلولة دون طرح الولايات المتحدة " مبادرة " جديدة فى الشرق الأوسط، ولمنع تطبيع العلاقة بين عرفات والبيت الأبيض، التى سعت دول عربية كبرى كمصر والسعودية والأردن إلى تحقيقها . فى الوقت نفسه أعاد شارون تأكيداته على اعتبار عرفات خارج عملية التسوية،

وليس شريكا فى صنع السلام، وأنه يفضل الانتظار لحين وصول "قيادة براجماتية" لعقد اتفاقات مع قادة محليين بشأن وقف "إطلاق النار" فى خطوة لزرع بذور الشك بين عرفات ومساعديه المقربين، وطرح مسألة بديل لعرفات.

إلى جانب هذه الضغوط الإسرائيلية التى استهدفت رأس السلطة الوطنية بهدف تفكيكها تماما، صعدت الولايات المتحدة ضغوطها على عرفات لتحديد موقفه من " الإرهاب"، بالأفعال وليس بالأقوال، ودعوته إلى اتخاذ ما وصفته بإجراءات حازمة وقاسية باتجاه وقف الانتفاضة لأنها لن تحقق شيئا، دون إغفال أن اندلاعها جاء نتاجا لحالة الإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطينى لغياب أفق سياسى، وفقا لقرارى ٢٤٢ و٣٣٨، شريطة أن يسبق ذلك " وقف العنف" كشرط مسبق لتنفيذ توصيات متيشيل وخطة تينيت. وفى هذه الأثناء التى كانت تشهد قرب الانتهاء من العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان، تضمن خطاب الرئيس بوش أمام الأمم المتحدة، فى ١٠ نوفمبر، ضرورة تحقيق ما وصفه " بالسلام العادل " فى الشرق الأوسط، وان تكون هناك دولة فلسطينية إلى جانب الدولة الإسرائيلية كجزء من آليات ضمان أمن إسرائيل نفسها. ورغم هذا الجانب الإيجابي المتمثل فى إعلان التزام الولايات المتحدة بقيام دولة مستقلة، إلا أن غياب الإشارة إلى الأسس التى ستقوم عليها تلك الدولة، وغياب طرح خطة سياسية محددة، وعدم التطرق للقضايا جوهرية مثل القدس والحدود ومستقبل الاستيطان، وموضوع اللاجئين، جعل الطرح الأمريكي لهذه الدولة مجرد إعلان يهدف إلى احتواء الانتقادات العربية واستقطاب التأييد العربى للحرب ضد الإرهاب من ناحية، ولتكثيف الضغوط على السلطة الفلسطينية من جهة أخرى، وهو ما تمثل فى التأكيد على أولوية شرط وقف الانتفاضة تحت تسمية "وقف العنف" والتحريض.

فهم شارون وحكومته هذا الموقف الأمريكي باعتباره مكملا لسياستهم التصعيدية ضد الفلسطينيين، السلطة والتنظيمات والشعب، وليس تقييدا لهم. فعلى الصعيد الميدانى، وبالرغم من تراجع المواجهات بنسبة ٤٠٪، واصل شارون طرح شرطه التعجيزى، وهو سبعة أيام من الهدوء أولا، فى الوقت نفسه الذى استمر فيه جيش الاحتلال فى تنفيذ مزيد من عمليات الاغتيال للناشطين والفلسطينيين العاديين على السواء، مع استمرار الحصار وتقطيع أوصال المناطق الفلسطينية وعزلها عن بعضها البعض والإعلام الميدانى، وزرع عبوات ناسفة، أدت إحداها، فى ٢٣ نوفمبر إلى مجزرة أطفال خان يونس الخمسة والذين تحولت أجسادهم إلى أشلاء. كان التطور الأبرز هو اغتيال محمود أبو هنود قائد الجناح العسكرى لحركة حماس ومرافقيه، وإعلان إسرائيل رسميا مسئوليتها عن ذلك الاغتيال.

وفى رد فعل أولى، عاد إطلاق الصواريخ فى ٢٥ نوفمبر على المستوطنات الإسرائيلية. ووصل التصعيد ذروته فى ٢٧ نوفمبر، حين تم تنفيذ عملية مشتركة بين كتائب شهداء الأقصى- التابعة لحركة فتح، وسرايا القدس، الجناح العسكرى لحركة الجهاد الإسلامى، أدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين وجرح ٥٠ آخرين، فى العفولة الواقعة فى شمال إسرائيل، واستشهاد منفذيها. وتواصل التصعيد الفلسطينى فى ٢ ديسمبر عبر تنفيذ عدة عمليات استشهادية موجعة، نفذت إحداها فى مدينة حيفا، أسفر عن مقتل ١٥ إسرائيليا، وبعد مرور١٢ ساعة فقط، نفذت حركة حماس عدة عمليات فى القدس الغربية أدت إلى مقتل عشرة إسرائيليين، انتقاما لاغتيال أبو هنود.

وتحت عنف ووطأة الضغوط الإسرائيلية - الأمريكية، وتقليص الدعم الدولى، لجأت السلطة إلى إعلان حال الطوارئ فى كل مناطق السلطة، ومنع حمل السلاح لغير أفراد الشرطة، واعتقال العشرات من قوى المقاومة فى خمس مدن بالضفة الغربية. كما حظرت المظاهرات المسلحة، وقررت اعتقال مدبرى التفجيرات ومنفذى العمليات وتقديمهم للعدالة، واعتبار أى حركة أو تنظيم لا يلتزم بقرارات السلطة، خارجا عن القانون، بدعوى خدمة المصلحة الوطنية العليا وللتأكيد على وحدة السلطة. وبطبيعة الحال، رفضت المقاومة هذه التدابير، بدعوى أنها تقيد حق الشعب الفلسطينى فى الدفاع عن نفسه.

ج. **حصار إسرائيل للرئيس عرفات:** لم تثمر التدابير التى اتخذتها السلطة أى تهدئة فى الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، بل على العكس من ذلك بدا الموقف الأمريكي ساخرا من تلك التدابير، ومطالبا بالمزيد من الاعتقالات والمواجهات بين السلطة والتنظيمات الفلسطينية الأخرى، دون أن يعمل على بلورة واقع يساعد على أداء هذه المهام، فيما اتخذت حكومة شارون قرارا فى ٣ ديسمبر بمحاصرة الرئيس عرفات فى رام الله، ومنع اتصاله مع معاونيه، ومنع وصول الوزراء فى سلطته إليه، وتغييبه عن كافة الأنشطة العربية والإسلامية. أى وضعه فيما يشبه الإقامة الجبرية. وتلا ذلك القيام بقصف المروحيات التابعة له، وتوجيه ضربة مؤلمة لمقراته فى غزة وجهازه الأمنى وحرسه الشخصى، ومحاصرته. وجاء الموقف الأمريكي المؤيد لهذه الخطوات من خلال اعتبارها خطوات ضرورية لمواجهة الإرهاب الفلسطينى، ليوفر لحكومة شارون المزيد من الأسباب للاستمرار فى سياسة القتل المنهجى المنظم للناشطين الفلسطينيين أو خطفهم، وفرض الحصار الشامل، والتوغل الأعمق فى مناطق يفترض أنها خاضعة لسيطرة السلطة، وتفكيك مناطق السلطة إلى مناطق منعزلة، والتوسع فى خطة التدمير التى ينفذها جيش الاحتلال ضد البنى الأساسية والمزارع والمصانع الفلسطينية، وضد كل ما هو فلسطينى يشكل ركيزة مستقبلية لاحتمال إعلان الدولة الفلسطينية عن جانب واحد.

وكشف حصار عرفات أن حكومة شارون تهدف إلى بقاء رمز السلطة الفلسطينية ضعيفا، قابلا للمساومة، وتكثيف الضغوط عليه، لإرغامه على اتخاذ خطوات حاسمة ضد الفصائل الفلسطينية الأخرى تحت دعوى مكافحة "الإرهاب". وتبلورت هذه الضغوط الموجهة إلى شخص عرفات تحديدا فى صورة الحديث الإسرائيلي المكثف والمتكرر حول ضرورة البحث عن بدائل له ، وإنهاء حقبته، والبحث عن قائد جديد يتصف بالروح العملية ويقبل صيغة التسوية الإسرائيلية، وانه قبل ذلك لن تقدم إسرائيل أى شىء.

بيد أن الطرح الإسرائيلي، الذى لم يجد أدنى معارضة أمريكية، لم يحقق هدفه لأسباب تتعلق بطبيعة قيادة عرفات نفسها وتاريخه النضالى والوطنى وكونه بات يشكل رمزا للكيان الفلسطينى المستقل، وأيضا لعدم قدرة أى شخصية فلسطينية أخرى على تحقيق انقلاب داخلى، أو الحصول على شرعية فلسطينية تحت حماية الحراب الإسرائيلية. فضلا عن أن الطرح الإسرائيلى نفسه يتناقض مع أبسط الحقوق المشروعة ولا يمكن تمريره فلسطينيا بأى حال. يضاف إلى ذلك أن الفصائل الإسلامية لا تطرح نفسها بديلا للسلطة أو لعرفات أو لمنظمة التحرير الفلسطينية، فهى تعتمد على قراءة للتطورات تفيد بأن عملية أوسلو نفسها قد ماتت بالفعل، وتواجه رفضا شعبيا، وميلا أكثر ناحية المقاومة بكل أشكالها.

د. **التناغم الأمريكى الإسرائيلى ضد السلطة:** مع انتهاء مهمة القضاء على حركة طالبان عسكريا وتوجيه ضربات مؤثرة لتنظيم القاعدة واقتراب الحملة العسكرية الأنجلو- الأمريكية ضد أفغانستان من نهايتها، انتفت لدرجة كبيرة الدلالة الرمزية للدعم العربى والإسلامى للتحالف الدولى ضد أفغانستان، حيث واصلت الإدارة الأمريكية سياستها المنحازة بلا حدود لإسرائيل. فقد قرر الرئيس الأمريكى، فى ٤ ديسمبر تجميد أرصدة ثلاث مؤسسات خيرية بدعوى أنها على صلة بحركة "حماس" التى اعتبرها تنظيما إرهابيا، ذا امتداد عالمى. وهو ما شجع إسرائيل على اعتبار السلطة منظمة تدعم الإرهاب، ومطالبتها الولايات المتحدة إدراج التنظيمات العسكرية التابعة لحركة " فتح " و" القوة ١٧" فى لائحة المنظمات الإرهابية. ويدل الموقف الأمريكى فى تفاصيله واتجاهاته الأساسية على أن المسألة لم تعد انحيازا لإسرائيل وحسب، بل تحولت إلى تطابق كامل فى السياسات، مع تسخير القدرات الأمريكية لخدمة السياسات الإسرائيلية الشارونية على نحو فج. وهو ما تجسد عمليا فى تحول الولايات المتحدة إلى طرف رئيسي فى المعركة ضد السلطة الفلسطينية، وباتت أكثر عزما على أن يؤدى عرفات دور الشرطى الداخلى، والذراع الأمنى لإسرائيل، ومطالبة السلطة بتنفيذ حملة اعتقالات فعلية شاملة ساحقة، وتجريد جميع المنظمات الإرهابية من أسلحتها، وفق تعريف إسرائيل وحدها للإرهاب، وجمع هذه الأسلحة وتدميرها بمعرفة الاستخبارات الإسرائيلية، أو عن طريق وسطاء أمريكيين، والتعهد بعدم تكرار العمليات " الانتحارية "، وضمان ذلك عن طريق خطة أمنية يكون الضباط الإسرائيليون جزءا جوهريا من

هيكلية تنفيذها، وإنهاء كل أشكال " التحريض "ضد الدولة العبرية فى المساجد ووسائل الإعلام، كما فى الكتب المدرسية.

وقد تجلى التطابق بين السياستين الأمريكية والإسرائيلية جليا فى تبرير الإدارة الأمريكية للسلوك الإرهابى واللا إنسانى الإسرائيلى باعتباره دفاعا عن النفس، وترديد الذرائع والمقولات الإسرائيلية بخصوص التفاعلات الجارية على الساحة الفلسطينية، وأبرزها وصف ما يجرى بالعنف المتبادل"، وتبنيها - أى الإدارة الأمريكية - لشعار " لا مفاوضات فى ظل الإرهاب "، وإنكار أى حق للفلسطينيين لمقاومة الاحتلال، بل دعوة الدول العربية لممارسة ضغوط اكبر على عرفات لكى يقبل بالشروط الإسرائيلية دون نقاش.

تجسد ثقل الضغوط الأمريكية وتطابق مواقف إدارة بوش مع مواقف شارون، فى طلب الاتحاد الأوروبى رسميا، فى ٩ ديسمبر، من السلطة الفلسطينية بالتعهد الصريح بإنهاء "العنف" وحظر نشاط " المنظمات المتطرفة" وإبعادها عن نطاق العمل السياسى. ثم لاحقا تم تحديد هذه المنظمات فى حركة " حماس "والجهاد الإسلامى. وقبل نهاية العام بثلاثة أيام، ادخل الأوروبيون ما يسمى باللائحة الأوروبية للإرهاب حيز التنفيذ، والتى تضمنت بعض أجهزة حماس والجهاد، والتهديد بأن أى قوة فلسطينية أو عربية ستحرص على المقاومة المسلحة " بالعنف"، ستدرج فورا فى هذه اللائحة، والتى هى جزء من استراتيجية تجفيف " منابع " الإرهاب " وتفكيك الشبكات الاجتماعية والمدنية والاقتصادية لحماس والجهاد الإسلامى فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وتجميد أرصدتهما المالية. وتجانسا مع المطالب الأمريكية والإسرائيلية طالب وزراء خارجية الاتحاد الأوروبى الرئيس عرفات بإصدار دعوة عامة - باللغة العربية - تطلب إنهاء الانتفاضة المسلحة، واعتقال كل " المشبوهين "، وملاحقتهم قضائيا. وهذه هى المرة الأولى التى يصف فيها الاتحاد الأوروبى " حماس " و" الجهاد الإسلامى" بالإرهاب صراحة .

فى ظل هذه الضغوط الدولية، وقصور الدعم العربى، ومحاصرة الرئيس عرفات، واجهت الوحدة الوطنية الفلسطينية تحديا كبيرا بعد إقدام السلطة الوطنية فى الأسبوع الأول من ديسمبر على فرض الإقامة الجبرية على الشيخ أحمد ياسين، زعيم ومؤسس حركة "حماس"، واعتقال نحو ١٨٠ ناشطا من حركة حماس والجهاد الإسلامى. الأمر الذى سبب حالة توتر ومواجهات أدت إلى وفاة أحد الفلسطينيين وإصابة العديد من رجال الشرطة الفلسطينية، فى الثامن من ديسمبر. وقد أمعنت السلطة فى إغلاق أكثر من ٣٦ مقرا ومكتبا ومؤسسة رياضية ودينية واجتماعية تابعة للحركتين، فى قطاع غزة والضفة الغربية، بدعوى إعادة النظام وضبط الأمور خدمة " للمصلحة الوطنية العليا". وفى المقابل، وكتعبير عن رفض هذه التدابير، نفذت كتائب شهداء الأقصى وكتائب عز الدين القسام عملية مشتركة أسفر عنها قتل ١٠ إسرائيليين بالقرب من مستوطنة "عى نويل" قرب قلقيلية، مما أدى إلى فشل مهمة الجنرال الأمريكى المتقاعد، أنتونى زينى الذى قرر العودة إلى بلاده فى ١٢ ديسمبر، دون أن يحقق شيئا.

هـ - **الخيارات الفلسطينية الغائبة:** على الصعيد العملى لم تكن هناك خيارات عديدة أمام السلطة الوطنية لاسيما فى ضوء توجهها بالتفاوض والعملية السياسية. وكان كل هدفها استيعاب الضغوط التى باتت تتراكم من كل حدب وصوب. وهو ما يفسر مضمون خطاب الرئيس عرفات عشية عيد الفطر المبارك، فى ١٦ ديسمبر، والذى أكد الالتزام بوقف إطلاق النار. وبينما بادرت اللجنة المركزية لفتح إلى إعلان التزامها المطلق بما ورد فيه، مع تأكيد حق الشعب الفلسطينى فى مقاومة الاحتلال فى حدود الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧، ووقف العمليات الاستشهادية، رفضت كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الخطاب، واعتبرتاه مقدمة لتصفية الانتفاضة والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال والاستيطان ورضوخا للشروط الإسرائيلية والأمريكية. ودعتا إلى عدم التعلق بالوعود الأمريكية الكاذبة.

أما حركتا " الجهاد الإسلامى" و " حماس" فقد تمسكتا باستمرار المقاومة ضد الاحتلال ومشروعه الاستيطانى. لكن حركة " حماس "، وبعد مقتل ستة فلسطينيين، وإصابة ٥٠ فلسطينيا برصاص الشرطة

الفلسطينية، ضمن المواجهات التى جرت عند اعتقال د. عبد العزيز الرنتيسى، أحد أبرز قادتها، قررت فى ٢١ ديسمبر "تعليقا" مؤقتا للعمليات الاستشهادية داخل إسرائيل، كموقف نابع من المسئولية التاريخية، ولمواجهة الضغوط الإسرائيلية - الأمريكية، ولمنع حرب أهلية وفتنة داخلية لا يريدها أى فلسطينى، ولكنها ربطت قرارها بمدى كف إسرائيل عن عدوانها عن الشعب الفلسطينى .

واللافت للنظر أن السلطة الوطنية، وإدراكا منها بأن التحرك الأمريكى بشأن الدولة الفلسطينية ليس جادا بما فيه الكفاية، وأنه لا يخرج عن إطار التحركات الإعلامية وحسب، فلم تتمسك بمبدأ التبادلية والمعاملة بالمثل من جانب إسرائيل رغم استمرارها فى ممارسة اكثر السياسات قسوة وعنفا ضد الفلسطينيين على اختلاف انتماءاتهم السياسية. ولم يكن إصرار شارون على منع عرفات من الذهاب إلى بيت لحم ومشاركة مسيحيى فلسطين أعياد الميلاد، إلا مزيدا من إذلال عرفات والنيل من هيبته.

ويعكس التأمل فى تطورات الانتفاضة طوال العام ، أنها جرت فى سياقات محلية وإقليمية ودولية غير موائية، وأحدثت تحولات نوعية ومؤثرة داخل الكيان الصهيونى، حيث استنزفت الكثير من موارده، وأثبتت فشل استراتيجية شارون فى ردع الانتفاضة وتحقيق الأمن المطلق للمواطنين عبر الآلة العسكرية وإنكار الحقوق الفلسطينية. وتبنت الانتفاضة استراتيجية " الإنهاك "، بهدف إحداث عملية تآكل لدى الخصم وفقا للقدرات المتاحة، وأهمها البشر والعمليات الاستشهادية، بهدف فرض توازن رعب. ووفقا لما سبق بيانه ، يمكن استخلاص أهم النتائج كما يلى:

(١)أنه فى سياق الانتفاضة وتفاعلاتها المختلفة، تأكدت قدرة الشعب الفلسطينى على الصمود، وتقديم التضحيات الضخمة، بشرية ونفسية واقتصادية، لاسيما فى ضوء غياب عمق عربى وإسلامى. بيد أن الانتفاضة نفسها وكما فرضت معضلات سياسية وأمنية لدى الجانب الإسرائيلى، طرحت معضلات سياسية وأمنية على الفلسطينيين أنفسهم. وهو ما تجلى فى الحوار والجدل العام حول عدة قضايا ، من قبيل كيفية فك التعارض بين السلطة الوطنية وخيارها الخاص بتوظيف الانتفاضة لخدمة التفاوض السياسى، وبين تنظيمات المقاومة التى فضلت خيار تطوير الانتفاضة وعسكرتها. وقد انتهى العام دون حسم هذه المعضلة، والتى بدا أنها ستكون إحدى أهم المعضلات التى ستواجه العمل الفلسطينى سواء السياسى أو المتعلق بالانتفاضة نفسها، فى العام ٢٠٠٢، والتى بدورها تتطلب تمسكا قويا بالوحدة الوطنية، انطلاقا من حقيقة أن السلطة والمقاومة فى خندق واحد، وكلاهما يمثل ظهيرا للآخر، وأيضا التوافق العام على برنامج موحد وأرضية مشتركة ورؤية إستراتيجية لبرنامج التحرير ومرتكزات السلام، فى حده الأدنى، وضمن صيغة الحل الوسط التاريخى، التى تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كل حدود ٤ يونيو ١٩٦٧، ذات سيادة كاملة، وعاصمتها القدس، وإقرار حق العودة وفقا للقرار ١٩٤، وعدم التعامل مع أية مبادرات سياسية دون ذلك.

(٢) انه من الصعب إنكار نجاح شارون واستغلاله كافة الظروف والتطورات الدولية والإقليمية المختلفة فى "فلسطنة" الصراع والاستفراد بالشعب الفلسطينى، فى حرب غير متكافئة. وبالتالى تتجسد أهمية خلق واقع عربى موات وداعم، يتيح للانتفاضة عمقا استراتيجيا عربيا وإسلاميا رسميا وشعبيا، يقدم لها مقومات الصمود والاستمرارية من جانب، ويكشف حقيقة سياسات شارون وحكومته اليمينية المتطرفة الساعية إلى إنكار الحقوق الفلسطينية المشروعة، وإدامة الاحتلال وإذلال الفلسطينيين، ورفض القرارات الدولية والتلاعب بعملية التفاوض.

(٣) أنه بالرغم من حقيقة أن هجمات ١١ سبتمبر قد حملت الكثير من الآثار والنتائج السلبية على القضية الفلسطينية، فإن كلا من السلطة وتنظيمات المقاومة قد اختلفتا فى تقييم هذه الآثار، وبما وفر أسبابا للأطراف الخارجية وفى المقدمة الولايات المتحدة، لممارسة مزيد من الضغوط على الفلسطينيين، وأعطى حججا لشارون لتمرير مفاهيمه الخاصة حول ما أسماه "الإرهاب الفلسطينى" ، الأمر الذى بلور بدوره إشكالية سياسية ونضالية لكل من السلطة وتنظيمات المقاومة، حيث بات عليهما التوافق العام على آليات تطوير وتصعيد الانتفاضة، كجزء من عملية النضال لإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة، ودون التخلى عن أعمال المقاومة، شريطة عدم الوقوع فى براثن الخلط الإسرائيلى والأمريكى المتعمد والذى يضع المقاومة المشروعة والإرهاب المنكور فى سلة واحدة.

٢- إسرائيل والانتفاضة.. معادلة الأمن المطلق

استقبلت إسرائيل عام ٢٠٠١ وهى تواجه عدة أزمات داخلية نتجت بالأساس عن اندلاع الانتفاضة الفلسطينية والتى كانت بدورها رد فعل على فشل قمة كامب ديفيد التى عقدت فى العام السابق، كما أثر اندلاع الانتفاضة على علاقات إسرائيل الإقليمية وخاصة مع الدول العربية التى ترتبط بعلاقات معها. ولم يعادل التأثيرات السلبية للانتفاضة (بالنسبة لإسرائيل) فى الداخل وعلى النطاق الإقليمي، إلا تمكنها من الحفاظ على مستوى عال من الدعم الأمريكي لسياستها، وتجاوزها للأزمات التى نشبت مع إدارة الرئيس بوش خاصة تلك التى وقعت بعد هجمات الحادى عشر من سبتمبر فى الولايات المتحدة. بالإضافة لذلك أيضاً، كان للانتفاضة الفلسطينية أثر على تماسك المجتمع الإسرائيلى، حيث انخفضت حدة الانقسامات بين المتدينين والعلمانيين وبين الاشكناز والسفارديم، بل بين أنصار السلام ومعارضيه، ليلتئم الرأي العام حول رئيس الوزراء أرييل شارون الذى انتخب فى السادس من فبراير بأغلبية غير مسبوقة، وظل محافظاً على شعبيته المرتفعة، حسبما توضح استطلاعات الرأى العام حتى نهاية السنة. وإن كانت هذه الاستطلاعات نفسها توضح مشاعر الإحباط حيال تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية واليأس من إمكانية تحسين الأوضاع مستقبلاً.

أولا: تناقضات باراك فى معالجة الانتفاضة

أعلن إيهود باراك استقالته من منصبه كرئيس للوزراء فى الحادى عشر من ديسمبر عام ٢٠٠٠، ليستمر كرئيس وزراء انتقالى حتى موعد إجراء الانتخابات التى جرت بالفعل فى ٦ فبراير ٢٠٠١، ورغم أن صلاحياته القانونية فى عقد المعاهدات كانت قائمة خلال هذه الفترة، إلا أنه من الناحية العملية لم يكن يستطيع اتخاذ أية قرارات بسبب انهيار التأييد له داخل الكنيست إلى أقل من ٣٥ نائبا، الأمر الذى يفرغ صلاحياته القانونية من مضمونها، إذ أن أى قرار أو معاهدة يتم توقيعها كانت سترفض داخل الكنيست. على الجانب الآخر، ظلت استطلاعات الرأى فى إسرائيل حتى قرب موعد الانتخابات تظهر تفوق خصمه، أرييل شارون عليه بنسبة تتراوح بين ١٨-٢٠ نقطة. ورغم ذلك ظل باراك يجرى محاولات من أجل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وفى هذا السياق جاءت مفاوضات طابا فى ٢٢ يناير، والتى قدم فيها الطرفان الإسرائيلى والفلسطينى تصورهما لحل المشاكل المعلقة التى كانت السبب فى فشل قمة كامب ديفيد فى أغسطس عام ٢٠٠٠. وكان من الواضح أن هناك فجوة واسعة فى تصور الطرفين لحل هذه المشاكل وعلى

رأسها قضية حق العودة للاجئين الفلسطينيين، فعلى حين جاء التصور الفلسطينى لحل مشكلة اللاجئين مفصلا فى ٦١ نقطة، جاء التصور الإسرائيلى اختزاليا فى خمس عشرة نقطة فقط ومن خلال استعراض التصورين يمكن الخروج بأهم الاختلافات بينهما وتتلخص فى الآتى:

أ. على حين يصر الطرف الفلسطينى على ضرورة أن تقر إسرائيل بمسئوليتها الأخلاقية والقانونية عن تشريد المدنيين الفلسطينيين بالقوة فى أثناء حرب ١٩٤٨، ومسئوليتها أيضا عن عدم تنفيذ قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذى دعا لعودة اللاجئين إلى ديارهم، فإن الطرف الإسرائيلى رأى أن أقصى ما يمكن أن يدلى به فى هذا الشأن هو "إعرابه عن أسفه لمأساة اللاجئين واستعداد إسرائيل لأن تكون شريكا فعالا فى إنهاء هذه المأساة".

ب - يرى الفلسطينيون ضرورة أن يكون حق العودة متاحا لكل لاجئ ترك بيته فى فلسطين بعد ٢٩ نوفمبر عام ١٩٤٧، على أن يسرى هذا الحق لأبنائه، وبشكل عام، يكون حق العودة حقا مكتسبا لكل الأشخاص المسجلين لدى "الأنروا" كلاجئين. فى المقابل ترى إسرائيل إن حق العودة سيقتصر على لم شمل بعض العائلات، على أن يكون ذلك مرهونا بما تقرره إسرائيل فى هذا الشأن، فيما يصبح حق العودة مفتوحا بالكامل بالنسبة للاجئين إذا أرادوا التوجه إلى الدولة الفلسطينية التى ستنشأ لاحقا.

ج - على حين طالب المفاوض الفلسطينى بضرورة تعويض اللاجئين الذين يقررون عدم ممارسة حق العودة، وتعويض الدول العربية التى لجأوا إليها وقامت بإعاشتهم، فإن إسرائيل رأت أن ذلك مهمة المجتمع الدولى، كما طالبت أيضاً بتعويض اليهود الذين كانوا يعيشون فى البلاد العربية عن ممتلكاتهم التى فقدوها بعد نزوحهم إلى إسرائيل أو هجرتهم إلى دول غيرها.

وكما هو واضح، حاولت إسرائيل التنصل من مسئوليتها الأخلاقية عن مشكلة اللاجئين، كما حاولت أيضا إلقاء تبعة معالجة هذه المشكلة على المجتمع الدولى ومن ضمنه الدول العربية.

ولم يكن بوسع المفاوض الفلسطينى قبول مثل هذا التصور بطبيعة الحال، لما يسببه من إجحاف بحقوق أغلب أبناء الشعب الفلسطينى، فضلا عن أن عرفات لم يكن بوسعه الموافقة على تصور إسرائيلى يلزم الدول العربية بتعويض اليهود الذين هاجروا منها.

وفيما يتعلق بالقضايا الأخرى مثل القدس والحدود ووضع المستوطنات الإسرائيلية، فإن الخلافات كانت واسعة بدورها، على الرغم من الاعتقاد الخاطئ والسائد فى أغلب الأوساط الأجنبية والعربية بأن عرفات قد أضاع فرصة كبيرة للتوصل إلى تسوية نهائية للصراع الفلسطينى - الإسرائيلى عندما رفض مقترحات "إيهود باراك" فى كامب ديفيد.

ووفقا لمصادر إسرائيلية (صحيفة هآرتس ٢٤ يوليه ٢٠٠١)، فإن خطة باراك تضمنت فى ثناياها الأسباب التى حدت بالسلطة الوطنية لرفضها وهى:

١. طالبت مقترحات باراك بتقسيم الأراضى الفلسطينية التى سيتم الانسحاب منها إلى أربعة معازل "كانتونات" منفصلة انفصالاً تاماً، وهو ما يتعارض مع طموحات إقامة الدولة الفلسطينية الموحدة عملياً.

٢. تجاهلت المقترحات حق الفلسطينيين فى السيطرة على مجالهم الحيوى وعلى مصادر مياههم، وأعطت فى الوقت نفسه مشروعية للمستوطنات الإسرائيلية غير القانونية فى الأراضى الفلسطينية.

٣. خلافاً لما أشاعه باراك حول تقديمه اقتراحاً بالانسحاب من قرابة ٩٥٪ من الضفة وغزة، فإن ما قدم فى الواقع اشتمل على ضم حوالى ٩٪ من الأراضى الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى ١٠٪ أخرى من هذه الأراضى تحت مسمى التأجير طويل الأمد.

٤ - عرضت إسرائيل العمل بمبدأ تبادل الأراضى وفق تساوى المساحات. أى أن تقوم إسرائيل بتعويض الفلسطينيين عن الأراضى المصادرة فى الضفة الغربية بمساحة مساوية لها من الأراضى الواقعة تحت

السيادة الإسرائيلية فى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧. فيما رأى الفلسطينيون أن الموقف العادل هو تساوى النسب وليس المساحات. ووفقاً للعرض الإسرائيلى فإن الفلسطينيين كانوا سيحصلون على ١٪ من مساحة إسرائيل مقابل ٩٪ من أراضى الضفة، إلى جانب أن الأراضى التى رغبت إسرائيل فى ضمها من الضفة تقع فى مناطق زراعية خصبة وغنية بمصادر المياه، بينما عرضت إسرائيل تعويض الفلسطينيين عن هذه الأراضى فى منطقة صحراء النقب القاحلة شبه الخالية من أى حياة.

٥ . أفرغت إسرائيل الدولة الفلسطينية المنتظرة من محتواها حيث كان الانتقال من معزل إلى آخر يتطلب المرور فى منطقة سيادية إسرائيلية، بحيث تخضع حركة الفلسطينيين داخل دولتهم المستقلة لسيطرة إسرائيلية كاملة على حركة الأفراد والبضائع.

واستنادا لما سبق كان من المنطقى أن يرفض عرفات مثل هذا العرض الذى لا يحقق الحد الأدنى من طموحات الشعب الفلسطينى، بل أن جدية إسرائيل فى الالتزام بهذه المقترحات حتى فى حالة قبول عرفات لها كان محل شك أيضاً.

ثانيا: الانتخابات الإسرائيلية وصعود شارون

دخل باراك سباق الانتخابات وخلفه كل عوامل الفشل التى أطاحت به لاحقا. فعلى الجانب الأول اعتبره اليسار الإسرائيلى (المتحمس للسلام) مفاوضا فاشلا، إذ أنه على الرغم من تقديمه تنازلات ضخمة للفلسطينيين - كما كان يشيع - إلا أنه فشل فى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، وبالتالى فقد كشف حدود سقف التنازلات الإسرائيلية، الأمر الذى سيكلف إسرائيل فى أى مفاوضات مقبلة تقديم مزيد من التنازلات.

أما فى جبهة اليمين، فقد فزع أعضاؤها من ادعاءات باراك التى اعتبروها تفريطا فى أمن إسرائيل بدون مقابل، ومن ثم كان من الطبيعى أن تتدهور شعبيته فى أوساط اليسار واليمين معا. وفى استطلاع لجريدة معاريف نشر فى ١٢يناير، كان شارون يتقدم على باراك بنسبة ضخمة إذ ذكر ٤٤٪ من المشاركين أنهم سيمنحون أصواتهم لشارون مقابل ٢٥٪ قالوا أنهم سيصوتون لباراك، وعندما وجه السؤال للمشاركين عن اتجاههم التصويتى بدون ربط ذلك بالانتماء السياسى لهم، أجاب ١٢٪ أنهم سوف يصوتون لباراك مقابل ٧٢٪ أيدوا التصويت لشارون. وفى سؤال آخر عمن يعطى الإحساس بالأمان الشخصى أكثر شارون أم باراك؟ أجاب ٤٣٪ بأنهم سيشعرون بالأمان إذا كان رئيس الوزراء هو شارون، مقابل ٢٥٪ أعطوا أصواتهم فى هذا السياق لباراك.

وخلال الأسابيع الثلاثة التالية حتى موعد الانتخابات (٦ فبراير) لم تتغير هذه النسب كثيرا وجاءت نتائج الانتخابات متوافقة معها تماما، حيث حصل شارون على ١,٨٩٦,٧٧٠ صوتا (حوالى ٦١٪) مقابل ١,٣٢٠,٤٤٩ صوتا لباراك (حوالى ٣٦٪). ويمكن تفسير ارتفاع شعبية "شارون" فى الشارع الإسرائيلى عقب فشل كامب ديفيد وحتى ظهور نتائج الانتخابات بسبب تزايد حالة الخوف داخل المجتمع الإسرائيلى، من جراء تصريحات باراك التى كان قد أطلقها قبل ذهابه إلى كامب ديفيد. فقد أشاع باراك فى حينها أنه ينوى تقديم مشروع سلام للفلسطينيين يحتوى على تنازلات ضخمة لم يجرؤ أى رئيس وزراء سابق لإسرائيل على التفكير فيها. وقد تعمد باراك عدم الإفصاح عن كنه هذه التنازلات المزعومة، مما أدى إلى اعتقاد أغلب الإسرائيليين أنه ينوى العودة إلى حدود الرابع من يونيو عام ١٩٦٧. وفضلاً عن أن هذا التصور قد أثار معسكر اليمين والمستوطنين الذين كانوا يرفضون أى حل يؤدى إلى تفكيك المستوطنات كلها أو بعضها، فقد أشاع القلق أيضاً حتى بين أنصار السلام المؤيدين للعودة إلى حدود الرابع من يونيو ١٩٦٧، مع إجراء تعديلات

طفيفة على الحدود، إذ لم يتحدث باراك عن الضمانات الأمنية التى سينوى المطالبة بها، ولم يركز أيضاً على المعادلة التى كان سلفه بنيامين نتنياهو قد اعتمدها فى مفاوضاته مع الفلسطينيين، وهى "عمق الأمن بعمق الانسحاب". وكانت جل تصريحاته تدور حول العرض غير المسبوق الذى ينوى تقديمه للفلسطينيين والذى يضمن إحلال السلام.

لقد خسر "باراك" بغموضه الزائف معسكر اليمين والمستوطنين قبل أن يذهب إلى كامب ديفيد، ودفعهم لشن حملة عنيفة ضده باعتباره الرجل الذى سيفرط فى أرض إسرائيل، كما خسر أيضا معسكر اليسار ومؤيديه بعد أن عاد من كامب ديفيد بدون إتفاق، وبعد أن كشف ما أعتبروه سقف التنازلات الإسرائيلية، وحرم بذلك - من وجهة نظرهم - إسرائيل من المناورة فى أى مفاوضات مقبلة مع الفلسطينيين، وإجمالاً أصاب الوضع كله الإسرائيليين على اختلافهم بالغضب من جراء اعتقادهم بأن الفلسطينيين رفضوا عروض باراك "السخية للغاية ".

وهكذا، فبينما فشل باراك فى استقطاب تأييد أى جهة داخل إسرائيل، إلا أن نجاحه الحقيقى تبلور فى إثارة الشكوك الإسرائيلية بكثافة، ومن قبل كافة الاتجاهات السياسية، فى أن الفلسطينيين، وخاصة السلطة الوطنية بقيادة عرفات يمكن أن تكون شريكا للسلام مع بلادهم، الأمر الذى يسر كثيرا من نجاح الدعاية اليمينية المضادة، التى قامت على أساس تكريس مقولة "أن السلطة الوطنية بقيادة عرفات وكر للإرهاب، وان هدفها الوحيد القضاء على إسرائيل". ومن ثم فإن الخيار أمام الإسرائيليين لم يعد سوى بين بديلين؛ إما الانسحاب والتنازل عن أرض إسرائيل وتقسيم القدس واجتثاث المستوطنات كما يدعو اليسار الإسرائيلي، أو الحفاظ على سلامة وأمن القدس وعلى الهوية اليهودية للدولة وعلى المستوطنات ووادى الأردن، كما يتمسك بذلك اليمين.

وبعد فوز شارون، بدأ فى مشاوراته لتشكيل حكومة جديدة، ودامت هذه المفاوضات شهرا كاملا حتى الإعلان عن تأسيسها وإجازتها من قبل الكنيست فى السابع من شهر مارس، وأوضح شارون فى الخطاب الذى ألقاه أمام أعضاء الكنيست فى اليوم نفسه "أنه سعى لتأسيس حكومة موسعة تكون قادرة على تجميع كل القوى فى مواجهة مخاطر وتحديات الوضع الراهن". وقد حظيت حكومته بدعم ٧٦ نائبا فى الكنيست ودخل الائتلاف المشكل من ٢٦ وزيرا (بما فيه رئيس الوزراء) ٨ وزراء من حزب العمل، و٨ من الليكود، و٥ من شاس، ووزير واحد لكل من حزب إسرائيل بعاليا، وإسرائيل بيتنا، والاتحاد القومى، وشعب واحد.

وجاء فى خطاب شارون الافتتاحى أن أهداف حكومته تتلخص فى تسعة أهداف مرتبة حسب أهميتها وهى:

١- تحقيق الأمن القومى والأمن الشخصى لمواطنى الدولة جميعهم.
٢- تحقيق الأمن والسلام الحقيقى بين إسرائيل وجوارها على أساس اتفاقات سلام وطيدة.
٣- إيجاد الشروط لتطوير اقتصاد حر ومزدهر ورفاهة اجتماعية.
٤ - مكافحة الفقر والبطالة، وتقليص الفجوات الاجتماعية، والاستثمار فى رفع مستوى التعليم ونوعية الحياة فى شتى أنحاء البلاد.
٥ - زيادة الهجرة إلى إسرائيل، والاستيعاب الناجح للمهاجرين فى ميادين الحياة كلها.
٦ - تعزيز الاستيطان فى كل أنحاء إسرائيل وتوسيعه وتطويره.
٧ - تحصين النظام الديمقراطى وحقوق الإنسان وسلطة القانون.
٨ - تعميق التعليم وتعزيز الارتباط بتراث إسرائيل وبتجسيد الصهيونية.
٩ - تعزيز المساواة فى المجتمع الإسرائيلى داخل كل القطاعات والطوائف والجماعات السكانية المتعددة.

ويتضح من هذا البرنامج، فإن شارون رتب الأولويات وفق أهميتها بالنسبة لأغلبية الإسرائيليين. فالوضع الأمنى المتدهور كان دائما على قمة العناصر التى تشكل قلقا كبيرا لهم، حيث انتهى عام ٢٠٠٠ بسقوط ٥٣ قتيلا إسرائيليا فى المواجهات مع الفلسطينيين. غير أن سياسة شارون، وحتى نهاية العام، لم تؤد إلى إعادة الطمأنينة للمجتمع الإسرائيلى، بل فاقمت من مشاعر الخوف، حيث سقط فى خمس عمليات استشهادية كبرى عدد أكبر من القتلى كما يشير الجدول الخاص بالإصابات الإسرائيلية لعام ٢٠٠١.

وبالرغم من ذلك، لم تتأثر شعبية شارون بفشله المزمن فى علاج الوضع الأمنى. وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء انخفاض نسبة المؤيدين لاستئناف عملية التسوية الإسرائيلية، وإدراك غالبيتهم أن شارون ليس مطلوبا منه معالجة الوضع الأمنى المتدهور، بقدر الوفاء بتعهده الذى قطعه على نفسه قبل الانتخابات ألا يجرى أية مفاوضات مع الفلسطينيين قبل التزامهم الكامل بمنع "العمليات الانتحارية " داخل إسرائيل، ووقف الهجمات ضد المستوطنين وقوات الاحتلال فى الأراضى الفلسطينية. وهو ما التزم به شارون فعلا حتى إعلان عرفات مبادرته قبل نهاية العام بأسبوعين على العالم، والتى أوقفت الانتفاضة الفلسطينية عمليا لمدة قصيرة، دون أن يقابلها وقف إسرائيل عدوانها على الشعب الفلسطينى خلال الفترة نفسها. الأمر الذى أدى إلى انفجار الأوضاع مجدداً. ورغم أن شارون أكد أنه لن يوافق على منح الفلسطينيين سوى ٤٢٪ من أراضى الضفة وغزة لإقامة الدولة الفلسطينية عليها، فقد كان يختلف فى تقديره هذا عما أستقر فى عقل أغلب وزراء حزب العمل الذين يشاركونه الائتلاف، وعلى رأسهم وزير الخارجية شيمون بيريز الذى كان بدا وكأنه يحاول العودة إلى طاولة المفاوضات وفق خطة باراك - كلينتون. بيد أن شارون نجح تماما فى إقناعهم بتبنى مواقفه. ومن هنا لعب بيريز دورا مزدوجا، إذ كان يحث عرفات على إيقاف الانتفاضة، من أجل ما افترضه حرمان شارون من فرصة تدمير إمكانية استئناف المفاوضات، وذلك على أساس أن العودة إلى المفاوضات، إما أن تمنح حزب العمل الفرصة للضغط على شارون - الذى كان يتذرع باستمرار العنف للامتناع عن استئناف مسيرة التسوية- ودفعه للعمل وفق خطة باراك - كلينتون. وإما أن يتضح أمام الرأى العام الإسرائيلى بشكل جلى - حسب افتراضات بيريز - أن شارون لا يرغب فى السلام، وليس لديه مشروع من أجل التسوية.

وإذا كان شارون قد عجز عن جر بيريز إلى جانبه تماما، فإنه نجح مع بنيامين بن اليعازر وزير الدفاع، والذى أعلن صراحة، فى ٦ أبريل، تأييده لربط استئناف المفاوضات بوقف الفلسطينيين الانتفاضة، مؤكدا قناعته بأن ٧٠٪ من الشعب الإسرائيلى ليس مستعدا لتقديم تنازلات فى قضية حق العودة للفلسطينيين أو السيادة على الحرم القدسى. وفيما يتعلق بقضية الاستيطان، والتى كان ما يقرب من نصف الشعب الإسرائيلى حتى عام ٢٠٠٠ يبدى استعداده للتخلى عن المستوطنات مقابل التوصل إلى حل دائم للصراع العربى - الإسرائيلى، فإن ارتفاع وتيرة المواجهات بين الفلسطينيين وبين المستوطنين، وقيام اليمين الإسرائيلى المؤيد للاستيطان برفع شعار "المستوطنون هم الجبهة الأمامية فى الدفاع عن يافا وحيفا"، قد أدى إلى تراجع تأييد فكرة إزالة المستوطنات بين أغلب الإسرائيليين، حيث أظهر استطلاع رأى أجُرى فى شهر مارس ٢٠٠١، بأن ٦٧٪ من الإسرائيليين يعتقدون أن إزالة المستوطنات لن يؤدى إلى إقامة سلام مع الفلسطينيين، مقابل ٢٨٪ يعتقدون العكس. وعلى الجانب الآخر، وافق ٧٩٪ من المشاركين فى الاستطلاع نفسه على تأييد سياسة الحكومة الرافضة لاستئناف المفاوضات طالما بقى الفلسطينيون على إصرارهم على "انتهاج العنف".

ثالثا: شارون وتدهور الموقف الإقليمى

مقابل نجاح شارون فى حشد التأييد الداخلى له، كان عليه أن يواجه التدهور الحاد فى علاقة إسرائيل بالدول العربية التى ترتبط بعلاقات معها.

١- تدهور علاقات إسرائيل العربية

لم تظهر إسرائيل الرسمية فى ظل حكومة شارون قلقا على علاقاتها مع الدول العربية، مثل مصر والأردن وعمان وقطر وتونس وموريتانيا، وإن كانت بعض التعليقات فى الصحف الإسرائيلية قد حذرت من الاستمرار فى هذا النهج، ومن ثم فقدان إسرائيل ما كانت قد بنته من علاقات مع الدول العربية فى أحسن الأحوال، أو الانزلاق إلى حرب واسعة النطاق مع العرب فى أسوئها. وكان البيان الختامى للقمة العربية التى عقدت فى ٢٨ مارس بعمان قد أدان الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطينى، واعتبرها بمثابة جرائم ضد الإنسانية، كما قررت القمة مواصلة تعليق مشاركة الدول العربية فى المفاوضات المتعددة الأطراف، واستمرار وقف كل خطوات وأنشطة التعاون الاقتصادى والإقليمى مع إسرائيل، والتصدى الحازم لمحاولات إسرائيل التغلغل فى العالم العربى تحت أى مسمى، والتوقف عن إقامة أية علاقات معها. فضلا عن المطالبة بتفعيل المقاطعة العربية ضد إسرائيل من خلال انتظام عقد مؤتمرات المقاطعة الدورية التى يدعو إليها المكتب الرئيسى للمقاطعة.

وفى واقع الأمر، لم تشكل هذه القرارات ما يمكن أن ترى فيه إسرائيل تهديدا مباشرا لها، خاصة أن أغلب ما قررته القمة كان قد تم تنفيذه فعلا بطريقة أو بأخرى، فقد أعلنت كل من سلطنة عمان وتونس والمغرب وقطر، إغلاق مكاتب التمثيل التجارى الإسرائيلى فى عواصمها فى منتصف شهر نوفمبر ٢٠٠٠، كما قامت مصر بسحب سفيرها من إسرائيل احتجاجا على إفراط إسرائيل فى استخدام العنف ضد الفلسطينيين فى الشهر نفسه (٢٠٠٠/١١/٢١)، ومن ثم كانت العلاقات العربية - الإسرائيلية فى أدنى مستوياتها مع دخول العام ٢٠٠١، ولم يشذ عن الإجماع العربى سوى موريتانيا، التى رفضت تطبيق توصيات القمم العربية المتعاقبة فى أكتوبر ٢٠٠٠ ومارس ٢٠٠١.

من جانب آخر استقبلت إسرائيل ما عُرف بالمبادرة المصرية - الأردنية التى أعلن عنها فى إبريل - دون إعلان تفاصيلها - بفتور عبر عنه وزير الخارجية الإسرائيلى شيمون بيريز بقوله أنها تحوى الكثير من النقاط الغامضة. وكانت افتتاحية صحيفة (هآرتس) فى ١٦ أبريل قد أشارت إلى أهم بنود المبادرة، والتى ترتكز على التفاهمات التى تم التوصل إليها فى قمة شرم الشيخ فى أكتوبر ٢٠٠٠، والتى تحدد خلالها رفع الحصار عن المدن الفلسطينية وسحب قوات الجيش الإسرائيلى، وخاصة الأسلحة الثقيلة من أبواب المدن، ونقل الأموال التى يجب أن ترسلها إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية على الفور، وإعلان إسرائيل وقف بناء المستوطنات فى مقابل أن يصدر عرفات أوامره لقواته بوقف إطلاق النار، وأن يتعهد ببذل قصارى جهده من أجل كبح جماح العمليات الفدائية الموجهة ضد إسرائيل.

ويرجع تجاهل إسرائيل لهذه المبادرة إلى ثلاثة أسباب:

أ) إن شارون لم يكن مستعدا للتنازل عن شرطه الذى أعلنه منذ توليه السلطة، والذى كان يحظى بدعم شعبى كبير، وهو إيقاف الانتفاضة الفلسطينية بكل مظاهرها كشرط مسبق لقيام إسرائيل بالرد على هذه الخطوة.

ب) إن قبول شارون لهذه المبادرة كان سيدخله فى مواجهة مع المستوطنين ومؤيديهم فى الكنيست والحكومة، بما يهدد الائتلاف الحاكم بالتفكك. فضلا عن أن شارون نفسه من أكبر مؤيدى سياسة الاستيطان منذ أن كان وزيرا لأول مرة عام ١٩٨١.

ج) أن الصحف الإسرائيلية كانت تشن حملة عنيفة ضد مصر، وتطالب شارون بألا يعطى للقاهرة أى دور فى المفاوضات مع الفلسطينيين يمكن أن يعزز مكانتها عربيا وعالميا.

ونتيجة لاستمرار الأوضاع المتدهورة ورفض إسرائيل التجاوب مع المبادرة المصرية الأردنية، تدخلت الولايات المتحدة لاحقا، من أجل منع تصاعد التوتر إلى حدوده الحرجة عبر دعم تقرير لجنة ميتشل، ثم إرسالها مدير المخابرات المركزية "جورج تينت" لضمان وقف إطلاق النار الهش الذى كان يخترق بعد توقيعه أو الإعلان عنه بساعات قليلة.

٢ ـ رفض شارون للمبادرات الدولية والأمريكية

أ ـ **تقرير ميتشيل** : ففى ٣٠ أبريل صدرت توصيات لجنة شرم الشيخ لتقصى الحقائق، والتى عرفت فيما بعد باسم لجنة ميتشل، وهى اللجنة التى تكفلت بوضع تقرير عن الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية، ورأسها عضو مجلس الشيوخ الأمريكى السابق "جورج ميتشل". ومن أبرز ما جاء فى التقرير، أن زيارة شارون إلى الحرم القدسى فى ٢٨ سبتمبر، لم تكن السبب الرئيسى فى اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، وإن كانت هذه الزيارة غير مناسبة أصلا. وانه لا يوجد أى دليل مؤكد على أن الفلسطينيين قد خططوا لإطلاق موجة العنف عند أول فرصة.

وقد قبلت إسرائيل والسلطة الوطنية تقرير اللجنة، وقرأ كل طرف التقرير بطريقة مغايرة للآخر، فعلى حين وجد فيه الفلسطينيون جوانب إيجابية على رأسها الإشارة، وإن كانت غير واضحة، إلى أن أسباب اندلاع الانتفاضة لا تعود لزيارة شارون للحرم القدسى بقدر ما تعود إلى أسباب أعمق، قد تتعلق بتعطيل مسيرة التسوية وفقدان الأمل بالنسبة للفلسطينيين، فإن الإسرائيليين وجدوا أن هذا البند يبرئ شارون من تهمة أنه الذى تسبب فى اندلاع العنف بسبب زيارته الاستفزازية للحرم القدسى. وعلى حين رحب الفلسطينيون بالتوصية الخاصة بإيقاف بناء المستوطنات باعتبارها تأكيدا على عدم مشروعيتها، رأى الإسرائيليون أن اللجنة لا ترى أن تجميد المستوطنات يمثل تدخلا فى المسائل المتعلقة بمحادثات الوضع النهائى بقدر كونه إجراء يستهدف بناء الثقة فقط. كذلك رأى الرئيس عرفات أن دعوة اللجنة لإسرائيل والسلطة الوطنية لاحترام الاتفاقات الموقعة بينهما، تعنى أن على إسرائيل البدء فورا فى تنفيذ الاتفاقات التى تأجلت، وكبداية العودة إلى خطوط ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من اتفاقات أوسلو عام ١٩٩٣. أما الحكومة الإسرائيلية، فعلى العكس من ذلك، رأت أن اللجنة قد تحدثت عن ضرورة إيقاف العنف بدون قيد أو شرط. ومن ثم ونتيجة للقراءة المتعارضة لهذه التوصيات كان من المحتم استمرار تدهور الوضع وتصاعد المواجهة بين الطرفين.

ولم تفلح مهمة المبعوث الأمريكى ويليام بيرنز للمنطقة والتى بدأت فى ٢٧ مايو فى إقناع الطرفين بالتوصل إلى تفاهم حول نقاط الخلاف، خاصة مع تمسك أرئيل شارون بضرورة اختبار ما أسماه فترة الهدوء بين الطرفين لمدة زمنية تتراوح ما بين شهر إلى ثلاثة أشهر، يتم خلالها إعادة التنسيق الأمنى لتهدئة الأوضاع "بالمناطق"، على أن يعقب فترة الهدوء اتخاذ إجراءات متبادلة بين الطرفين لبناء الثقة، كما اقترح شارون إرجاء تناول موضوع وقف المستوطنات إلى مفاوضات حول الوضع النهائى، وبعد البدء فى تنفيذ البنود الملحقة باتفاقات أوسلو (ب) وواى ريفر وشرم الشيخ.

وكان معنى ذلك أن إسرائيل عمليا لا تريد الالتزام بالتوصيات، وتحاول التملص من استحقاقها، مما فاقم الوضع الأمنى بين الطرفين أكثر من ذى قبل، خاصة مع اتضاح فشل مهمة بيرنز.

ب - وثيقة تينت: انهارت الأوضاع مجددا مع فشل الإسرائيليين والفلسطينيين فى الاتفاق على جدول لتطبيق خطة ميتشل، وحتى لا تصل الأمور إلى حد امتداد الحرب إلى خارج الأراضى الفلسطينية، عمدت الولايات المتحدة فى الفترة ٥-٦ يونيو إلى إرسال مدير المخابرات المركزية الأمريكية جورج تينت إلى المنطقة، بهدف وقف إطلاق النار بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهى المهمة التى انتهت بصياغة خطة عرفت فيما بعد باسمه، والتى احتوت على إعادة التأكيد على التزام أجهزة الأمن الإسرائيلية والفلسطينية بالاتفاقات الأمنية التى تم صوغها فى شرم الشيخ أكتوبر ٢٠٠٠، والقاهرة يناير ٢٠٠١، والبنود الأمنية فى وثيقة ميتشل أبريل ٢٠٠١. واللافت للنظر أن تقرير تينت بوصفه تقريرا أمنيا لم يتطرق بحزم إلى ممارسات إسرائيل ضد الشعب الفلسطينى، حيث اقتصرت أحد بنوده على دعوة إسرائيل إلى الامتناع عن شن أى هجوم ضد منشآت رئيس السلطة الفلسطينية، ومقرات الأجهزة الأمنية، والاستخباراتية والشرطة الفلسطينية، أو السجون فى الضفة وغزة. لكن التقرير عندما تعرض للأسلوب الذى يمكن لإسرائيل اتخاذه فى معالجة المظاهرات الفلسطينية المعادية للاحتلال تحدث عن ضرورة أن يتوصل رجال الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون إلى خطوات عملية لفرض "مناطق عازلة" يحظر فيها التظاهر، على ألا يستخدم الجيش الإسرائيلى فى حالة اندلاع مثل هذه المظاهرات "وسائل فتاكة" - كما يصفها التقرير دون تحديد ماهيتها - لمعالجة التجمهرات والاحتجاجات الشعبية. وبعد أن يستعرض التقرير كل الخطوات المطلوب اتخاذها من قبل أجهزة الأمن لدى الطرفين، يطلب منهما خلال أسبوع من بدء جلسات اللجنة الأمنية المشكلة فى إطار مقترحات تينت، وضع جدول زمنى محدد لرفع الحصار الداخلى عن المدن الفلسطينية وإعادة فتح الشوارع الداخلية، وجسر اللنبى ومطار غزة وميناء غزة والمعابر الحدودية، مع التزام الطرفين بذلك، حتى فى حالة وقوع أحداث سلبية وفقا للتعبير الوارد فى الخطة.

وكما اختزلت إسرائيل تقرير ميتشل فى العناصر التى بدت لها مناسبة لمصالحها، فإنها نظرت أيضا إلى خطة تينت على أنهما تأكيد على فصل الأسباب السياسية - حسب رؤية الفلسطينيين - عن الصراع الأمنى القائم منذ اندلاع الانتفاضة. أو بمعنى أخر أصرت إسرائيل على اعتبار تقرير تينت وثيقة للتعاون الأمنى فقط. أما فيما يخص مسألة استئناف المفاوضات وتناول الملفات التى تسببت فى اندلاع الصراع، فإن إسرائيل لم تكن مستعدة للحديث عن ذلك قبل الالتزام التام بما سمى "وقف إطلاق النار" من جانب الفلسطينيين، ومنع العمليات الفدائية والاستشهادية، وإلقاء القبض على المطلوبين من جانب إسرائيل بوصفهم مرتكبى حوادث قتل ضد الإسرائيليين.

ونتيجة مباشرة لسياسة التعنت الإسرائيلى، وعدم تجاوبها مع أى خطوة أمنية أو سياسية من أجل التهدئة، استمرت الأوضاع على ما هى عليه، بل أن الأعمال الفدائية الاستشهادية التى نفذها الفلسطينيون داخل إسرائيل وفى المستوطنات، ازدادت وتيرتها، حتى أن شهر يونيو نفسه سجل أعلى معدل للقتلى الإسرائيليين خلال شهر واحد، والذى وصل إلى ٣٠ قتيلا و١٢٢ جريحا. وهو ما حدا بإسرائيل إلى مواصلة سياسة التصفيات التى كانت قد بدأتها قبل ذلك بأشهر قليلة، والتى استخدمت فيها طائرات الـ أف ١٦ الأمريكية الصنع ضد المنشآت والأراضى الفلسطينية. وكان شهر مايو قد سجل أول استخدام لإسرائيل لمثل هذه الطائرات منذ اندلاع الانتفاضة ، دون أن تعترض على ذلك الولايات المتحدة .

بررت إسرائيل استمرار سياستها العدوانية البالغة العنف والقسوة ضد الفلسطينيين، لاسيما أمام الولايات المتحدة وبعض دول الاتحاد الأوروبى، بزعمها أنها تمارس حقها المشروع فى الدفاع عن شعبها الذى يتعرض للأخطار، نتيجة العمليات الفدائية الاستشهادية التى يقوم بها الفلسطينيون داخل حدودها، وكذلك ضد الاعتداءات التى يتعرض لها الجنود والمستوطنون فى الأراضى الفلسطينية التى مازالت تحت السيطرة الإسرائيلية. وأن "حقها " فى ممارسة العنف ضد الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة هو تطبيق لاتفاقيات أوسلو

نفسها، فطالما أن هذه الأراضى مازال يجرى الحديث بشأنها مع الفلسطينيين، وطالما أن اتفاق أوسلو مازال قائماً ولم يقم الإسرائيليون والفلسطينيون بإلغائه صراحة، فإن ذلك يلزم الطرف الفلسطينى بالتعاون مع إسرائيل لأجل وقف كل أعمال العنف فى هذه المناطق، كما يعطى لإسرائيل الحق فى استخدام كل الوسائل بما فى ذلك العنف، من أجل وقف ما تعتبره تهديدا لأمنها وخطرا داهما على حياة جنودها ومواطنيها.

وتجسد هذه التبريرات الواهية واللا أخلاقية، مدى استغلال إسرائيل - كعادتها دائما - الثغرات القانونية والتفسيرات الملتوية للنصوص، من أجل تنفيذ سياساتها العدوانية ضد الشعب الفلسطينى. والجدير بالذكر أن اتفاقات أوسلو وما تلاها من تفاهمات أمنية، وضعت على الرئيس الفلسطينى وعلى السلطة الوطنية التزامات لم يكن بوسعها الوفاء بها فى ظل المماطلات الإسرائيلية واستمرار سياسة الحصار الشامل. ولكن إسرائيل لم تنظر أبدا إلى مدى التزامها بالالتزامات الواجبة فى تلك الاتفاقيات والتفاهمات، واعتبرت أن أى تفسير قانونى/ شكلى يؤدى إلى نزع أية شرعية عن أى شكل من أشكال الانتفاضة، لاسيما الأشكال المسلحة، خاصة فى ظل استمرار الرئيس عرفات بالإعلان عن التزامه صراحة باتفاقات أوسلو وما تلاها من تفاهمات. وهكذا حول الإسرائيليون التزام السلطة الوطنية باتفاقيات أوسلو حجة عليها، وأساسا قانونيا شكليا لنزع شرعية الانتفاضة، بل مسوغا للاستمرار فى احتلالهم وعنفهم البالغ ضد الشعب الفلسطينى.

إن المفارقة الصارخة هنا أن الولايات المتحدة ومعظم دول الاتحاد الأوروبى، قبلت الحجج الإسرائيلية الملتوية دون نقاش، رغم تكذيب الوقائع على الأرض لها تكذيبا تاما. ولذلك حين عقد مؤتمر "دربان" فى جنوب أفريقيا فى نهاية أغسطس، كان مسرحا لمعركة أخرى انشغل بها الإسرائيليون، وكانت بشكل مباشر امتدادا للجدل الداخلى فى إسرائيل حول أمثل السبل لمواجهة الانتفاضة.

ج - إسرائيل ومؤتمر دربان: ذهبت إسرائيل إلى مؤتمر دربان، وفى خلفية الأحداث صورتها كدولة محتلة تضطهد شعبا أخر، وتحاصره وتستخدم طائراتها المتقدمة ضد مواطنيه العزل، هذا على الجانب الشعبى. أما على الجانب الرسمى فقد كانت إسرائيل قد دخلت فى صدام مع الدول الصناعية الكبرى فى أعقاب إصدار مجموعة الثمانية اقتراحا فى ١٩ يوليه يقضى بإرسال مراقبين دوليين لمناطق الحكم الذاتى الفلسطينى، لمراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار فى حالة توافر الهدوء وموافقة الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى على هذا الإجراء. إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون أعلن رفضه لهذا الاقتراح، مبررا ذلك بأن مثل هؤلاء المراقبين سيتحولون إلى "دروع للعنف الفلسطينى"، ولن يكون بوسعهم ملاحظة منفذى العمليات "الانتحارية"، كما أن مجرد وجودهم سيضفى على النزاع الصبغة الدولية. وأعلن شارون استعداده فقط لقبول تعزيز لجنة الهدنة بضابط من المخابرات المركزية الأمريكية. ووضع الرفض الإسرائيلى للمقترحات التى قدمها قادة الدول الصناعية الثمانية الكبرى فى جنوه بإيطاليا، إسرائيل نفسها فى مواجهة - لأول مرة منذ اندلاع الانتفاضة - مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى معا، وهو ما كان يهدد بعزلة إسرائيل فى مؤتمر دربان.

انعقد المؤتمر فى ٣١ أغسطس تحت عنوان "مؤتمر الأمم المتحدة حول "مناهضة العنصرية والتمييز وكراهية الأجانب" . وقدمت العديد من الدول المشاركة مشروعات لتأييد مطلب الكتلة العربية والإسلامية بمساواة الاحتلال الإسرائيلى للأراضى الفلسطينية بالاحتلال النازى، حتى أن الصحف الإسرائيلية ذكرت أن عدد هذه المشروعات وصل إلى ٢٤ مشروعا. وقد تدخلت الولايات المتحدة لمنع محاولات بعض الوفود طرح مشروع قرار بمساواة الصهيونية بالعنصرية، ولما فشلت هذه المحاولات انسحب الوفدان الإسرائيلى والأمريكى من المؤتمر. ورغم ذلك صدرت التوصيات عن الوفود الحكومية فى النهاية بدون إدانة واضحة لإسرائيل، وجاء فى البيان الختامى التأكيد على حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره، وحق الفلسطينيين فى إقامة دولة مستقلة، وحق اللاجئين فى العودة إلى ديارهم

وممتلكاتهم، والاكتفاء بتسليط الضوء على محنة الفلسطينيين، وإغفال ذكر الممارسات الوحشية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني.

وإذا كان مؤتمر دربان فى جانبه الحكومى لم يدن إسرائيل نتيجة الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة والدول الأوروبية، إلا أن وفود المنظمات غير الحكومية التى شاركت فى المؤتمر لعبت دورا كبيرا فى الترويج للاتهامات الموجهة ضد إسرائيل والصهيونية فى الأوساط الشعبية، وهو ما جعل الصحف الإسرائيلية تحذر من تأثير مثل هذه الدعاية على صورة إسرائيل فى الخارج مستقبلا، وانعكاسات ذلك السلبية على مكانة إسرائيل دوليا.

وميزت الصحف الإسرائيلية بين أداء وفدها الرسمى وأداء الوفود الشعبية الإسرائيلية التى شاركت فى المؤتمر، واعتبرت أن الوفد الرسمى استطاع إقناع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى بتبنى الموقف الإسرائيلى، الداعى إلى منع وضع إسرائيل وممارساتها فى الأراضى المحتلة كقضية مستقلة فى مناقشات المؤتمر، بل وضع كل الممارسات الشبيهة على النطاق الدولى كقضية واحدة. وهو ما اعتبر إسرائيليا بمثابة نجاح كبير للوفد الرسمى مقابل فشل ذريع للوفد الشعبى الإسرائيلى الذى لم يستطع التأثير على القرارات المعادية لإسرائيل والتى تم اتخاذها فى مؤتمر المنظمات غير الحكومية، والتى تمثلت فى مناشدة هذه المنظمات للأمم المتحدة والمجتمع الدولى لعزل إسرائيل باعتبارها "دولة تمارس التفرقة العنصرية، والمطالبة أيضاً بفرض المقاطعة والعقوبات الاقتصادية عليها، وإقامة محكمة لمجرمى الحرب من الإسرائيليين المتهمين بجرائم تطهير عرقى".

كان من المحتمل أن تؤثر الحملة التى قادتها المنظمات غير الحكومية فى دربان ضد إسرائيل وتؤدى إلى خلق تيار واسع على مستوى العالم، يقف فى مواجهة جرائمها ضد الشعب الفلسطينى، لولا هجمات الحادى عشر من سبتمبر التى لم تجذب فقط انتباه العالم بعيداً عن الأحداث الدموية فى الأراضى المحتلة، بل خلقت رأيا عاما معاديا للعرب والمسلمين أثر بشكل عنيف، على النجاح القصير العمر الذى حققته المنظمات غير الحكومية العربية فى دربان.

رابعا: إسرائيل وهجمات ١١ سبتمبر

حاولت إسرائيل استغلال هجمات ١١ سبتمبر لتحريض الولايات المتحدة والرأى العام العالمى ضد العرب، حيث أتهم شارون العرب بالإرهاب، ووصف عرفات بأنه بن لادن أخر. كما فرض على وزير الخارجية شيمون بيريز إلغاء لقائه مع الرئيس عرفات والذى كان مقرراً في ١٦سبتمبر ، إلا أن الولايات المتحدة التى كانت تسعى لتأمين تأييد الدول العربية الإسلامية في الحملة ضد أفغانستان ونظام طالبان، كانت تدرك صعوبة تحقيق هذا الهدف في ظل استمرار تدهور الأوضاع في الأراضى الفلسطينية، وغضب الدول العربية الإسلامية من الولايات المتحدة بسبب تأييدها المطلق لإسرائيل.

١. الجدل حول مكانة إسرائيل الاستراتيجية

أعادت هجمات سبتمبر من جديد الجدل حول مكانة إسرائيل في الاستراتيجية الأمريكية، وكما هو مألوف، انقسمت الآراء بين فريقين، الأول رأى أن هذه الأحداث ستؤدى إلى مزيد من التدهور في مكانة إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة قياساً على ما حدث في حرب الخليج الثانية، عندما أجبرت الولايات المتحدة إسرائيل على عدم الرد على الهجمات الصاروخية التى أطلقها الجيش العراقى تجاهها، كما رفضت أيضاً عرض إسرائيل بالمشاركة في التحالف الدولى حتى لا يؤدى ذلك إلى خروج الدول العربية. وهى

أطراف رئيسية ـ منه، ووضع العراقيل أمام تحركات جيوش الحلفاء في المنطقة. وأخيراً اعتبر هذا الفريق أن انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وإجبار إسرائيل على المشاركة فيه وفق صيغة الأرض مقابل السلام، كان أبلغ دليل على مدى ما لحق بمكانة إسرائيل من تدهور.

أما الفريق الثانى، فقد أنطلق من حقيقة أن هجمات سبتمبر تعتبر أحداثا فارقة، ولا يمكن مناقشة نتائجها قياساً على أى أحداث أخرى في الماضى، لأن الولايات المتحدة هى التى تعرضت للهجمات داخل أراضيها، وأن من وجهت إليهم أصابع الاتهام ينتمون إلى دول عربية وإسلامية معظمها حلفاء للولايات المتحدة، وبالتالى فإن الاستنتاج المنطقى الذى سيخرج به الأمريكيون أن رهانهم على حلفاء على هذه الوتيرة قد جر عليهم المشاكل والأخطار، وأنه لا توجد سوى إسرائيل وحدها الطرف القادر على تلبية احتياجات المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط مستقبلاً. وأعاد هذا الفريق التذكير بأن عملية السلام التى انطلقت من مدريد عام ١٩٩١ لم تصل إلى محطتها الرئيسية أو النهائية كما كان متوقعاً عام ٢٠٠٠، والسبب أن الولايات المتحدة كانت غير مستعدة للضغط على إسرائيل مرة أخرى، بل أنها بسطت عليها حمايتها باستخدام الفيتو داخل مجلس الأمن مراراً خلال عقد التسعينات، كما تراجعت خطوات عن المواقف التى كانت قد اتخذتها في أواخر الثمانينات، وبدت في حينها في غير صالح إسرائيل، فعلى سبيل المثال تراجعت واشنطن عن وصف المستوطنات في الأراضى المحتلة ـ كما كان موقفها في أواخر الثمانينات ـ بأنها غير مشروعة، لتتحدث عنها بوصفها عقبة في طريق السلام، كما أن تقريرى ميتشل وتينت لم يشيرا إلا لضرورة وقف بناء مستوطنات جديدة دون أن يتحدثا عن الموقف من المستوطنات القائمة فعلاً. وهو الوضع الذى لم يتغير بعد هجمات سبتمبر، حيث أكد كولن باول على ما ورد في تقريرى ميتشل وتينت دون تفاصيل توضح الموقف من المستوطنات الحالية. بمعنى آخر، مال هذا الفريق إلى اعتبار أن مكانة إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة لن تتعرض للاهتزاز كثيراً حتى لو بدا ذلك مؤقتاً، وفى صورة رمزية من قبيل عدم قبول الولايات المتحدة عرض إسرائيل بالمشاركة في الحرب ضد أفغانستان.

والواقع أن تطورات الأحداث قد برهنت على أن التوقعات كانت صحيحة جزئياً لكلا الفريقين، فعلى الجانب الأول بدت هجمات سبتمبر في جزء منها في غير صالح إسرائيل، حيث كادت أن تؤدى إلى أزمة سياسية كبرى بين إسرائيل والولايات المتحدة عندما أعلن شارون عن غضبه من الضغوط التى كانت تمارسها الجماعة الأوروبية بموافقة الولايات المتحدة من أجل حمل إسرائيل على وقف العنف والاعتداءات ضد الفلسطينيين واستئناف عملية التسوية، وفى الرابع من أكتوبر وجه شارون من خلال مؤتمر صحفى اتهاماً للعالم الغربى وعلى رأسه الولايات المتحدة "بأنهم يسلمون رأس إسرائيل للإرهاب كما فعل الغرب مع تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٣٨ عندما قام بتسليمها إلى هتلر" . وقد أثارت هذه التصريحات غضب واشنطن التى وصفت هذه التصريحات بأنها غير مقبولة. وسرعان ما انتهت الأزمة لأن شارون بادر فوراً للاعتذار عنها، كما أظهرت الصحف الإسرائيلية لومها لشارون على تسرعه في الهجوم على واشنطن، إلا أنها حذرت الغرب من التضحية بمصالح إسرائيل تحت وهم إقامة تحالف قوى ضد الإرهاب.

وعلى الجانب الثانى، أظهرت التوجهات الأمريكية أن واشنطن لا تنوى إشراك أطراف غير ذات صلة بالقضية في حربها ضد ما أسمته بالإرهاب الدولى، معتبرة أن تعرض أراضيها للعدوان يعطيها الحق منفردة في القيام بأى رد تشاء، وبالتالى بدت الدول العربية والإسلامية، خاصة تلك الحليفة لواشنطن، وكأنها هى التى فقدت مكانتها السابقة لدى الولايات المتحدة، حيث لم تستجب واشنطن لنداءات أصدقائها العرب والمسلمين في الشرق الأوسط للامتناع عن ضرب أفغانستان، أو الوعد بعدم امتداد الحرب إلى دول أخرى. كما لم تقم واشنطن بأية ضغوط حقيقية على إسرائيل لمنعها من مواصلة عدوانها على الشعب الفلسطينى، بل تبنت بشكل تام الموقف الإسرائيلى الرافض لاستئناف المفاوضات مع السلطة الوطنية طالما استمرت الانتفاضة الفلسطينية.

٢. تأثيرات على الداخل الإسرائيلى

فيما يتعلق بتأثير هجمات سبتمبر على إسرائيل في الداخل، سواء على المستوى الشعبى أو الرسمى، فقد انقسمت الآراء أيضاً بين فريقين؛ الأول مال إلى استغلال الغضب الشعبى الهائل في الولايات المتحدة الأمريكية ضد العرب والمسلمين لإقناع الولايات المتحدة بأن ما تتعرض له إسرائيل من عمليات فدائية "انتحارية" بواسطة الفلسطينيين يماثل ما وقع من هجمات ضد الأراضى الأمريكية، ومن ثم فإن السبيل الوحيد هو أن تقود الولايات المتحدة كل الغرب في حرب شعواء ضد الإسلام والمسلمين، وان تستغل إسرائيل هذه الفرصة الذهبية للانقضاض على عرفات والقضاء عليه وعلى سلطته الوطنية.

أما الفريق الثانى، فقد حاول التحذير من قراءة الساحة الدولية بشكل خاطئ في هذا التوقيت الدقيق، أو أن تقوم بتنفيذ عمليات عسكرية واسعة النطاق في الأراضى الفلسطينية، تحت زعم أو افتراض انه لن تكون هناك معارضة أمريكية تحديدا. وعلى الصعيد المعلن، وقف شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى معارضاً لدعوات اليمين المتطرف وداعياً لاستغلال الفرصة لإقناع عرفات بوقف الانتفاضة واستئناف المفاوضات مع إسرائيل حتى يتفادى ما أسماه بيريز "غضب الولايات المتحدة والرأى العام الغربى".

ومنذ هجمات سبتمبر وحتى نهاية العام، ظهر أن النتائج لم تكن مؤثرة بقدر كبير على مجريات الأمور في المواجهة المستمرة بين إسرائيل والفلسطينيين، حيث استمرت سياسة التصعيد الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بكل مفرداتها من حصار محكم للمناطق الفلسطينية واغتيال للأعضاء الناشطين فى مختلف الفصائل الفلسطينية، ومواصلة الضغط على السلطة الوطنية ورئيسها عرفات، فى الوقت ذاته استمرت عمليات المقاومة بكل أشكالها لاسيما المسلحة والفدائية الاستشهادية، بما فى ذلك الموجهة ضد المستوطنات وداخل المدن الإسرائيلية نفسها. فى حين تمسكت الولايات المتحدة بموقفها الرافض نتدخل بشكل مسئول لإيقاف هذا التصعيد المتبادل، ومن ثم العودة إلى مفاوضات جدية. ولذلك جاءت المحاولات الأمريكية ذات طابع دعائى اكثر منها محاولات حقيقية تستهدف تحقيق تطور ملموس على الأرض أو إلزام الطرفين بتطبيق الاتفاقيات والتفاهمات التى شاركت في صياغتها الولايات المتحدة نفسها، وهو الأمر الذى شكل فى جملته ضغوطا متزايدة على السلطة الفلسطينية والفصائل الفلسطينية ، ونوعا من الإنفراج النسبى للضغوط الدولية الحقيقية أو المتصورة على شارون وحكومته .

خامسا: مهمة زينى - أخر محاولات الإنقاذ

في أعقاب الخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية الأمريكى كولن باول في ١٩ نوفمبر، وحدد فيه السياسة الأمريكية إزاء عملية السلام على المسار الفلسطينى، قررت الولايات المتحدة إرسال بعثة سلام أمريكية برئاسة الجنرال المتقاعد أنتونى زينى ومساعد وزير الخارجية ويليام بيرنز إلى الشرق الأوسط. بدأت هذه البعثة مهمتها في ٢٦ من الشهر نفسه. وكان خطاب كولن باول الذى ألقاه في جامعة لويزفيل بولاية "كنتاكى" قد ركز على أن رؤية الولايات المتحدة تقوم على أساس أن يعيش العرب والإسرائيليون معاً في سلام وأمن، ودعا باول إلى أن يبذل عرفات جهوداً بنسبة ١٠٠٪ لوقف ما أسماه العنف ضد إسرائيل. كما دعا شارون لوقف كل الأنشطة الاستيطانية في الأراضى الفلسطينية مع العمل من أجل استئناف المفاوضات التى يجب أن تتمخض عن قيام دولة فلسطينية تتمتع بكل المقومات، على أن تعترف هذه الدولة بإسرائيل كدولة يهودية لها الحق في العيش في حدودها آمنة".

وأثار حديث باول عن اعتراف الفلسطينيين، بعد الحصول على دولتهم، بإسرائيل كدولة لليهود، القلق حول نوع الاعتراف ذاته، فمنذ أوسلو والسلطة الوطنية تعترف بإسرائيل، ولكن تعبير باول ربما يشير إلى أن الاعتراف المطلوب ليس اعترافاً سياسياً كما هو متعارف عليه بين الدول بل اعتراف الدولة الفلسطينية التى

ستولد لاحقا بحق اليهود في جزء من أرض فلسطين، وذلك كحق تاريخي وليس بحكم الأمر الواقع، أو تطورات الصراع العربى الإسرائيلى.

بيد أن إسرائيل من جهتها واصلت رفضها القيام بأى خطوة لتهدئة الأجواء قبل أن يتوقف ما درجت على وصفه بـ " العنف تماماً " لمدة أسبوع واحد على الأقل. ونتيجة لتصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية من جانب، والتصعيد الإسرائيلى من جانب آخر، غادرت بعثة زينى المنطقة للتشاور بعد أقل من أسبوعين من حضورها فيما بدا وكان المهمة قد فشلت. ويمكن ربط هذا الفشل بسببين؛ أولهما أن مهمة زينى اقتصرت على الجوانب الأمنية وحسب، ولم تربط ذلك بأى عملية سياسية، فيما أكد انحيازا مسبقا للمطالب الإسرائيلية وتجاهل أى مطلب فلسطينى مشروع. والسبب الثانى أن المهمة بحكم التفويض المحدود الممنوح لزينى، لم تكن مؤهلة لممارسة أى ضغط على إسرائيل، بل بدت وكأنها امتداد للضغوط الإسرائيلية نفسها على السلطة الوطنية، وأن هدفها هو إجبار السلطة على القيام بأعمال قاسية ضد المنظمات الفلسطينية، دون أن يتوافر للسلطة أى إمكانيات حقيقة لذلك لا سياسية ولا مادية.

وأدرك الرئيس الفلسطينى بعد الانتصارات السريعة للولايات المتحدة ضد حركة طالبان في أفغانستان أن الولايات المتحدة لم تعد في حاجة ماسة إلى دعم العالم العربى والإسلامى لحملتها الحالية أو المستقبلية ضد الإرهاب، ومن ثم كان من المتوقع أن يؤثر ذلك على جهود الدول العربية والإسلامية للمساومة من أجل وضع القضية الفلسطينية على جدول اهتمامات واشنطن. وبالتالى لم يكن أمام عرفات سوى محاولة التقارب مع الموقف الأمريكى الذى تبلور بعد خطاب كولن باول باعتباره طوق النجاة، في وقت ازدادت الضغوط الإسرائيلية عليه إلى حد تسريب الحكومة الإسرائيلية لتقرير أعده الموساد ونشر في ٢٦ نوفمبر، خلص إلى استنتاج يقضى بضرورة الإطاحة بعرفات باعتباره عقبة أمام إنهاء الوضع المتفجر في الأراضى الفلسطينية، وكان ذلك إعادة لتأكيد خلاصة سابقة سبق نشرها فى ٦ يوليه، مفادها أن جهاز الأمن الداخلى "شين بيت" يرى أن التخلص من عرفات سيعود بالنفع على إسرائيل.

وقد أدت هذه التسريبات إلى شيوع تعبير "عرفات غير ذى صلة" على ألسنة القادة الإسرائيليين، وقد استخدمه وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر ليشير إلى أن إسرائيل لم تعد ملزمة بالتفاوض مع عرفات " لأنه لم يعد يصلح شريكاً للسلام"، بالمفهوم الإسرائيلي. ورافق ذلك تكثيف النشر فى الصحف الإسرائيلية لما وصف "بالانتقادات " التى يتعرض لها عرفات من مساعديه ومن المثقفين الفلسطينيين. أو بعبارة أخرى محاولة تأكيد أن عرفات لم يعد مقبولا من الفلسطينيين أنفسهم، وليس فقط من الحكومة الإسرائيلية، وأن هناك فلسطينيين يرون ضرورة تغيير عرفات، وأن الانتفاضة قد استنزفت أغراضها. ولم يكن الهدف من كل هذه التركيز الإعلامى الإسرائيلى سوى تكثيف الضغط على عرفات من جهة، وخلق انقسامات بين أعضاء القيادة الفلسطينية من جهة أخرى.

في ظل هذه الأجواء أضطر الرئيس عرفات إلى الإعلان في خطاب وجهه إلى الشعب الفلسطينى في ١٢/١٦ عن التزامه بوقف إطلاق النار، وعدم الرد حتى في حالة استمرار العدوان الإسرائيلى، كما بادر بإغلاق العديد من مقار التنظيمات التى تتهمها إسرائيل والولايات المتحدة بممارسة الإرهاب، وكادت أن تتحول المواجهات التى دارت بين قوات الأمن الفلسطينى وبعض ناشطى حركة حماس والجهاد إلى مواجهة أهلية، ورغم ذلك استمرت سياسة التصفيات الإسرائيلية دون أن يبدو في الأفق وحتى قرب نهاية العام أى احتمال لاستئناف المفاوضات في وقت قريب. كما كان الموقف الإسرائيلى الرسمى من خطاب عرفات هو " لننتظر ونرى"، وأن على عرفات أن يثبت الأقوال بالأفعال، وهو موقف لم يكن يتضمن من الناحية العملية أى بادرة للتعامل مع قيادة عرفات بقدر من الجدية أو إعطائه الفرصة لتثبيت وقف إطلاق النار وفقا للقدرات المتوافرة للسلطة، وهى أصلا قدرات محدودة وضعيفة. فيما كانت الحصيلة العملية للرد الإسرائيلى ومن ورائه الرد الأمريكى المزيد من الضغوط على السلطة وعلى عرفات شخصيا.

سادسا: أثر الانتفاضة على الساحة السياسية والمجتمع في إسرائيل

تركت الانتفاضة الفلسطينية بصمتها على مجمل الحياة في إسرائيل، سواء على ساحة الصراع بين القوى والتيارات السياسية، أو على القضايا المثارة داخل المجتمع من قبيل المشاكل الاقتصادية والتخطيط للمستقبل بالنسبة للأفراد والجماعات المختلفة، وباستثناء تمكن المجتمع الإسرائيلى، لأول مرة منذ فترة طويلة من تنحية الخلافات والانقسامات الدينية والطائفية جانباً، وهو أمر يُحسب من وجهة نظر الإسرائيليين على أنه أثر إيجابى، فإن أثر الانتفاضة كان سلبياً بشكل عام على الساحتين السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إسرائيل. وهو ما يتضح فيما يلى :

١. نشوب الأزمات داخل حزب العمل

عقب استقالة رئيس الوزراء المهزوم أيهود باراك من حزب العمل مر الحزب بصراع عنيف بين المتنافسين على خلافته، وتجسد هذا الخلاف أولاً حول الموقف من حكومة الوحدة الوطنية التى كان شارون قد سعى لتأسيسها بعد فوزه في الانتخابات داعياً حزب العمل للمشاركة فيها. وبينما تزعم إبراهام بورج رئيس الكنيست جبهة المعارضين لدخول الائتلاف قاد شيمون بيريز - الرئيس الموقت لحزب العمل آنذاك - الجبهة الأخرى الداعية للمشاركة فيه. وفيما كانت الجبهة الأولى تبرر موقفها بأن شارون يحاول استغلال الحزب وبيريز من أجل تبرير سياساته القمعية ضد الفلسطينيين، وإعطاء حكومته واجهة مقبولة دولياً باعتبار ما يحظى به بيريز من احترام خارجياً، فإن الجبهة الأخرى بررت موافقتها بأمرين، الأول أن الحزب سيخسر تعاطف الشعب الإسرائيلى الذى أظهرت استطلاعات الرأى عقب الانتخابات أن أغلبيته تؤيد إقامة وحدة وطنية. والثانى أن وجود حزب العمل في حكومة يرأسها شارون سيكون الكابح، الذى يمنعه من المغامرة بإدخال إسرائيل في حرب شاملة مع جيرانها، وهو أمر يحظى بتأييد المجتمع الإسرائيلى أيضاً.

وحتى بعد أن حسم الحزب قراره ووافق على دخول الائتلاف، فإن محاولات إخراج الحزب من الحكومة لم تنقطع. وقاد هذه المحاولات كل من حاييم رامون وشلومو بن عامى وداليا ايتسك بتأييد من إيهود باراك، وقد تبنت هذه المجموعة الدعوة لإنشاء تجمع أطلق عليه "المنبر الجديد للبحث السياسى"، من أجل الدعوة داخل حزب العمل وفى المجتمع الإسرائيلى إلى فكرة الفصل أحادى الجانب، وهى الفكرة التى روج لها باراك قبل هزيمته مباشرة، وأعادت داليا ايتسك أبرز أعضاء هذا التجمع طرحها مرة أخرى، مع عرض قيام قوات أمريكية وأوروبية وروسية بحراسة الحدود بعد ذلك. أما المجموعة الثانية فقد ضمت إفرايم سينيه وبنيامين بن اليعازر وشالوم سمحون وشيمون بيريز وناتان فلنائى وجميعهم يرفضون فكرة الخروج من الحكومة وفكرة الفصل أحادى الجانب في آن واحد.

ونتيجة للصراع المحتدم بين المجموعتين، تمت انتخابات رئاسة الحزب في الرابع من سبتمبر على أمل إعادة التماسك للحزب من جديد، إلا أن هذه الانتخابات زادت من فرص إضعاف الحزب حيث أتهم بنيامين بن اليعازر منافسة إبراهام بورج بأنه زور الانتخابات التى كانت نتائجها تشير إلى فوز "بورج" بفارق ضئيل من الأصوات بلغ قرابة ألف صوت، وأعيدت الانتخابات بالفعل في ٢٦ ديسمبر ليفوز بن اليعازر على خصمه بنسبة ٥٢٪ من الأصوات، عاكساً بذلك حقيقة اتجاه الكتلة الرئيسية داخل الحزب نحو اليمين المتقارب مع سياسات ومواقف الليكود، وعاكساً أيضاً المزاج العام كله فى إسرائيل المتجه نحو التطرف والتشدد تجاه الفلسطينيين.

والواضح أن نتائج هذه الانتخابات تأثرت بأجواء الإحباط واليأس التى سيطرت على المجتمع الإسرائيلى خلال شهرى نوفمبر وديسمبر، واللذين شهدا أعلى معدلات للقتلى الإسرائيليين، وبما جعل شارون بكل تراثه



رغم الدمار الإسرائيلى .. العلم الفلسطينى صامد

وتاريخه الدموى الثابت، وفشله فى كل ما وعد به الناخب الإسرائيلى، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والسياسية فى فترة رئاسته للحكومة، إلا أنه ظل يحظى برضاء أغلب الجمهور الإسرائيلى، وهو ما تم تفسيره إسرائيليا " بأن اليأس العميق الذى يعشش في صدور الإسرائيليين يدفعهم لاختيار شخصى على شاكلة شارون".

وتفسر هذه المفارقة الخاصة بشارون نتائج انتخابات حزب العمل إلى حد كبير، حيث يعتبر بنيامين بن اليعازر أكثر الوزراء المشاركين في الحكومة قرباً من أفكار شارون وتوجهاته، كما أن استطلاعات الرأى العام التى أجريت آنذاك بواسطة معهد شتاينميتس في ديسمبر، كانت تشير إلى يأس الإسرائيليين من تحقيق السلام، حيث أجاب ٤,٦٪ من العينة المختارة بأنهم متأكدون من أن السلام قادم، مقابل ٣٤,٩٪ أعلنوا أنهم متأكدون من أن السلام لن يحل أبداً.

٢. أزمة معسكر السلام الإسرائيلى

مع احتدام الصراع مع الفلسطينيين عقب الانتفاضة أظهرت استطلاعات الرأى تزايد رفض المجتمع الإسرائيلى للأفكار التى يتبناها اليسار الإسرائيلى حول السلام، ففى مارس وعقب وصول شارون للسلطة مباشرة، أظهر استطلاع للرأى أن ٧١٪ من اليهود في إسرائيل يؤيدون سياسة الحصار والإغلاق على المدن والتجمعات الفلسطينية، كما أعرب ٧٩٪ عن تأييدهم للسياسة التى ينتهجها شارون والتي تقضى بعدم استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين طالما أستمر "العنف" من جانبهم. وأيد ٧٢٪ من اليهود استخدام المزيد من القوة العسكرية ضد الفلسطينيين، وأعرب ٧٢٪ أيضاً عن اعتقادهم بأن أغلب الفلسطينيين لم يسلموا بوجود دولة إسرائيل ولو استطاعوا لدمروها. كما ارتفعت نسبة من يؤيدون عدم إزالة المستوطنات من أقل من ٥٠٪ قبل الانتفاضة إلى ٦٧٪. وفي هذا الإطار كان من المتوقع انهيار معسكر السلام الإسرائيلى، وقد أعرب عدد من رموزه عن تراجعهم عن السعى للدعوة إلى السلام، واستئناف المفاوضات مع الفلسطينيين. ونشر تكتل السلام (جوش شالوم) بياناً في صحيفة هآرتس (١٣ أبريل) أعلن فيه انهيار عملية السلام وانهيار جزء كبير من معسكر السلام الإسرائيلى، ودعا التكتل إلى تأسيس معسكر سلام جديد من خلال طرح ٨٠ نقطة تلخص وجهة نظرهم في الصراع الفلسطينى - الإسرائيلى، استناداً إلى ما اعتبره البيان حقائق تاريخية تعانى من الإنكار على الجانبين، بينما الاعتراف بها وحدها هو الطريق لصناعة السلام. وأبرز النقاط التى وردت في هذا البيان والتي تتعلق بأحداث ما بعد الانتفاضة الفلسطينية اعترافه في النقطة رقم ٧٣ بأن جزءا كبيرا من معسكر السلام الإسرائيلى قد انهار أثناء انتفاضة الأقصى، واتضح أن كل نظرياته هشة، لأنه لم يقم على الإطلاق بمراجعة حقيقية "للرواية" الصهيونية عن الصراع، ولم يستوعب حقيقة أن هناك "رواية" فلسطينية مغايرة تماماً، وبالتالى بدا له السلوك الفلسطينى غير مفهوم على الإطلاق، وبالذات بعد أن قال باراك أنه كان أكثر سخاء من غيره من رؤساء الوزراء السابقين في عروضهم للفلسطينيين، الأمر الذى اتضح أنه غير صحيح. ولذلك بقى التفسير الوحيد للانتفاضة في نظر من صدقوا باراك هو أن الفلسطينيين خدعوه، وأنهم يريدون إلقاء اليهود في البحر ولا يريدون السلام كما يزعمون.

على الجانب الآخر، استغل اليمين الإسرائيلى غضب الشارع من العمليات الفدائية "الانتحارية"، التى كان الفلسطينيون ينفذونها داخل إسرائيل، لكى يشن حملة واسعة النطاق ضد مسيرة التسوية منذ انطلاقها في أوسلو عام ١٩٩٣، معتبرا أن "الانتفاضة" الأولى قادت إلى تنازلات أوسلو، ومن ثم لا ينبغى أن يسمح بتنازلات أخرى أمام "الانتفاضة" الثانية التى تجرى وقائعها، ومن ثم فلا سبيل غير إجهاض تلك "الانتفاضة" وعدم تقديم أى "تنازلات" لها، وإلا أصبح الإسرائيليون مهددين بفقد يافا وحيفا وتل أبيب ذاتها.

وبغض النظر عن هجوم اليمين والمستوطنين على معسكر السلام، فإن جزءا كبيرا من أسباب انهيار هذا المعسكر يعود إلى الخلافات الداخلية بين أطرافه، أى بين أغلبية صدقت مزاعم باراك بأنه قدم عرضاً سخياً لتحقيق السلام إلى الفلسطينيين ولكنهم رفضوه، ومن ثم مالت هذه الأغلبية إلى الكف عن الحديث عن السلام تاركة الساحة لليمين وحده، وأقلية من هذا المعسكر مثل "يهوديت هرئيل" التى هاجمت تقاعس حركة السلام عن الدفاع عن مواقفها، التى تبنتها حتى قبل توقيع اتفاق أوسلو، وأن هذا التخاذل هو المتسبب الحقيقى فى صعود شخص مثل شارون إلى سدة الحكم.

ورغم أن حركة السلام الإسرائيلية قد تفككت عملياً، إلا أن عدداً قليلا من رموزها مثل شولميت ألونى، ويورى افنيرى، ظلا يدعوان في الصحف بشكل منفرد، إلى كبح جماح العنف الإسرائيلى ضد المدنيين الفلسطينيين، كما اعتبرت أصوات أخرى أن الدفاع عن المستوطنات جريمة أخلاقية تساوى جريمة دفاع

المعادين لليهود عن المحارق النازية. فى حين طالب التجمع الجديد للسلام بإقامة دولة فلسطينية مع تعديلات طفيفة في الحدود، وجعل القدس عاصمة للدولتين.

من ناحية أخرى، تشكل ائتلاف للسلام في شهر مايو، ضم عدداً من الأعضاء القياديين من حزب العمل من بينهم يوسى بيلين وأعضاء من حركة ميرتس اليسارية، وبقايا حركة السلام الآن. ودعا هذا الائتلاف إلى استئناف المفاوضات على أساس المبادرة المصرية - الأردنية، كما صرح أعضاء حركة السلام الآن أنه بالإمكان تجميد البناء في المستوطنات على الأقل أربع سنوات لأن احتياطى المساكن القائمة في المستوطنات يمكن أن يسد احتياجات التكاثر الطبيعى للمستوطنين.

ويبين هذا الطرح تراجع الزخم الذى كانت حركة السلام في إسرائيل قد شكلته في سنوات سابقة في اتجاه تفكيك المستوطنات. ويبدو أن هذا التراجع جاء تحت ضغط الرأى العام الإسرائيلى، الذى هاجم بعنف معسكر السلام بوصفه أحد أسباب ازدياد نشاط العنف الفلسطينى ضد الإسرائيليين.

٣. فلسطينيو ١٩٤٨ فى مواجهة التمييز الإسرائيلى

أدت المظاهرات التى اندلعت في أوساط فلسطينيي ١٩٤٨ فى أكتوبر عام ٢٠٠٠ تأييداً لأبناء شعبهم الواقعين تحت الاحتلال الإسرائيلى في الضفة وغزة، إلى فتح النقاش داخل إسرائيل حول مخاطر انقسام المجتمع الإسرائيلى عرقياً، بسبب السياسات التمييزية التى مورست ضد "العرب داخل إسرائيل" أى فلسطينيي ١٩٤٨، والتي أدت وفقا لتفسيرات البعض إلى تعاطفهم بشكل تلقائى مع الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال في الضفة وغزة. وقد شهد ٢٠٠١ أول عملية فدائية استشهادية ينفذها ناشط ينتمى لحركة حماس، ويعيش داخل الخط الأخضر ويحمل الجنسية الإسرائيلية. ففى سبتمبر نفذ محمد صلاح حبشى عملية استشهادية في محطة قطارات في مدينة نهاريا، مما أدى إلى مقتل ثلاثة إسرائيليين وجرح ٣٦ آخرين. وبينما حاول أنصار اليمين المتطرف وخاصة حزب موليدت استغلال الحادث لتنشيط دعوتهم إلى تطبيق عمليات ترحيل قسرى وتطهير عرقى ضد فلسطينيي ١٩٤٨، عكست العديد من الكتابات في الصحف الإسرائيلية دعوة إلى الالتفات لمعاناة هؤلاء الفلسطينيين، والعمل على إدماجهم في الدولة برفع التمييز الواقع ضدهم في المخصصات البلدية وفرص العمل في المؤسسات العامة، وعدم اتخاذ الحادث المشار إليه كمبرر لاستمرار سياسة التمييز ضد هذه "الأقلية ". وكان عضو الكنيست "طلب الصانع" قدم احتجاجاً للجنة التشريعية في الكنيست بسبب عدم تنفيذ القانون الذى يستدعى دمج مواطنين فلسطينيين في الخدمة العامة للدولة، ودلل على الظلم الواقع على فلسطينيي ١٩٤٨، بأنه لا يوجد في قسم شئون الخدمة العامة المسئول عن تنفيذ هذا القانون سوى موظفين فلسطينيين فقط، وفى وزارة الأمن الداخلى يعمل فلسطينى واحد من بين ١٥٠٠ موظف. وفى وزارة الخارجية يعمل فلسطينيان، والوضع في الوزارات الأخرى ليس أفضل بكثير. كذلك ذكر الصانع أن الحكومة الحالية ليس بها سوى وزير واحد غير يهودى وهو الدرزى "صالح طريف" (استقال طريف لاحقاً بسبب فضيحة مالية). في الاتجاه نفسه تفجرت في شهر يونيو قضية النائب عزمى بشارة الذى واجه حملة تحريض ضده داخل الكنيست وفى الصحف الإسرائيلية، بسبب مواقفه الرافضة للاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية، حيث أرسل في ٢٠ يونيه رسالة احتجاج إلى رئيس وأعضاء الكنيست على مثل هذه الحملة، غير أن الرسالة لم تفلح في منع اليمين الإسرائيلى في الكنيست من المضى قدماً من أجل التحقيق مع بشارة بتهمة تهديد أمن إسرائيل، بسبب زيارته لسوريا وتصريحاته هناك التى هاجم فيها التعنت الإسرائيلى في عملية السلام. وقد تم رفع الحصانة عنه في شهر نوفمبر انتظارا لمثوله أمام الجهات القضائية.

وإذا كانت قضية بشارة لم تحظ باهتمام شعبى في إسرائيل نظرا لحالة الكراهية المكتومة بين اليهود والفلسطينيين حاملى الجنسية الإسرائيلية، فإن الكثير من الكتاب في الصحف الإسرائيلية احتجوا على رفع الحصانة عن بشارة، ورأوا في ذلك خطوة خطيرة نحو تكريس الوضع غير الطبيعى لجزء من "مواطنى الدولة"، ودفعا لهم نحو التمسك بالولاء لجهات خارجية (على حد زعمهم).

٤ ـ تأثير الانتفاضة على الهجرة من وإلى إسرائيل

أضفت الانتفاضة الفلسطينية وسقوط عدد من القتلى والجرحى الإسرائيليين داخل الخط الأخضر وفى الأراضى الفلسطينية المحتلة، نوعاً من الاكتئاب والتشاؤم على المجتمع الإسرائيلى بأسره. وتعتبر الهجرة المعاكسة (من إسرائيل إلى الخارج) وطلبات الحصول على تأشيرات إلى بلاد المهجر المعروفة، مؤشراً هاماً على مدى ما يعتمل في نفوس الإسرائيليين من مشاعر من جراء الإحساس بغياب الأمن. وفى هذا السياق أبرز استطلاع رأى نشرته جريدة هاآرتس في ٢٤ أغسطس أن ١٤٪ من الجمهور اليهودى الراشد قد أعرب عن رغبته في الهجرة من إسرائيل، وتركزت الكتلة الكبرى من المهتمين بالهجرة في الشريحة العمرية بين ٢٥-٤٢ عاماً (٢٨٪) وبين ٤٥-٥٤ عاماً (٨٪)، والذين تخطوا الخامسة والستين (٢٪).

ويتركز أغلب طالبى الهجرة من بين المهاجرين الجدد، حيث تكون هجرتهم اسهل من السكان القدامى لاعتبارات غياب الارتباط بالمكان والأسرة والأصدقاء، وقد سجلت السفارة الكندية في إسرائيل ارتفاع الطلب على طلبات الهجرة بمعدل ٥٠٪ منذ اندلاع الانتفاضة في أكتوبر ٢٠٠٠، و جاء ٩٠٪ من طالبى الهجرة من بين الذين هاجروا إلى إسرائيل منذ أعوام قليلة من رابطة الدول المستقلة (جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق). كذلك ارتفع عدد طالبى الحصول على جوازات سفر وتأشيرات إقامة دائمة في بريطانيا بنسبة ١٢٪، مقارنة بما كان عليه الأمر في عام ٢٠٠٠.

وفى مقابل تزايد الرغبة في الهجرة من إسرائيل، بدت هناك أزمة في معدل المهاجرين القادمين إليها خاصة من رابطة الدول المستقلة ـ الرصيد الأهم للهجرة ـ حيث تناقص عدد القادمين من هذه الدول من ٦٧ ألف عام ١٩٩٩، إلى ٥٠ ألف عام ٢٠٠٠، وأشارت المؤشرات عام ٢٠٠١ إلى أن العدد لن يتجاوز الـ ٤٠ ألف مهاجر. وبناء على توقعات الوكالة اليهودية فإن عدد المهاجرين المحتملين من هذه الدول لن يزيد عن ٢٠ ألف مهاجر سنوياً خلال العقد القادم. كما تناقصت أو انتهت تقريباً عمليات تهجير الفلاشا من أثيوبيا.

وتحاول إسرائيل حالياً التركيز على ثلاثة مصادر لجذب المهاجرين، أولها الجالية اليهودية في أمريكا الجنوبية وبخاصة في الأرجنتين حيث يعيش هناك ٢٠٠ ألف يهودى، وثانيا الجالية اليهودية في جنوب أفريقيا وتقدر بنحو ٨٠ ألف شخص، وأخيرا الجالية اليهودية الفرنسية، التى تعتبر أكبر جالية يهودية في الشتات حيث تضم ٥٢١ ألف يهودى.

إن تناقص الهجرة إلى إسرائيل وارتفاع معدلات الهجرة العكسية (رغم عدم وجود أرقام دقيقة)، يشير في جزء منه إلى الأزمة الناجمة عن غياب الإحساس بالأمن خاصة بين المهاجرين الجدد، الذين لم تمكنهم الفترة القليلة التى قضوها في إسرائيل من الشعور بالولاء والانتماء إليها، وبغض النظر عن حجم إسهام الانتفاضة في ظاهرة تناقص الهجرة وتزايد معدل الهجرة العكسية، فإن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية غير المواتية في إسرائيل بالنسبة للمهاجرين الجدد تلعب الدور الأكبر في دفع الكثيرين منهم لتغيير اتجاههم بعد فترة من هجرتهم إلى إسرائيل.

٥. خسائر الاقتصاد الإسرائيلى

أدت الانتفاضة الفلسطينية إلى إلحاق أضرار بالغة بالاقتصاد الإسرائيلى حيث انهار معدل التنمية الذى تراوح ما بين ٦,٥٪ إلى ٩٪ في التسعة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠ (أى ما قبل نشوب الانتفاضة مباشرة) إلى (١,٧٪ إلى ٢٪) في الفترة التالية (حتى أكتوبر ٢٠٠١). وكان قطاع السياحة هو الأكثر تأثراً حيث تمت إقالة عدة آلاف من العمال، وأغلقت ٢٥ مؤسسة فندقية أبواب فنادقها. وخلال الفترة نفسها وصل إلى إسرائيل ٨٧٠ ألف سائح مقابل ١,٧ مليون في الفترة المماثلة لها عام ٢٠٠٠. وفى قطاع البناء الذى كان يعمل فيه ٦٠ ألف عامل فلسطينى يشكلون ١٧٪ من قوة العمل في هذا القطاع، بلغت الخسائر حتى أكتوبر ٢٠٠١ قرابة مليار شيكل (حوالى ٢٥٠ مليون دولار) نتيجة تأخر استكمال المبانى، وأيضاً انهارت أسعار العقارات نتيجة انخفاض الطلب عليها. وفى مجال الصادرات الغذائية خسرت إسرائيل السوق الفلسطينى الذى كان يستقبل ٨٪ من جملة صادرات إسرائيل في هذا القطاع. أما في قطاع الصناعة فقد بلغت الخسائر نحو ٨٠٠ مليون شيكل (حوالى ٢٠٠ مليون دولار). وانعكست هذه الأوضاع على سوق العمل حيث قدرت بعض المصادر الإسرائيلية أن معدل البطالة أرتفع إلى ٩,٦٪ وربما تجاوز حاجز الـ ١٠٪، مقابل ٨,٦٪ ، ٩٪ في العامين السابقين.

٦. الأزمة بين الجيش والحكومة

تمكن شارون من الحفاظ على التأييد الشعبى لحكومته فيما يتعلق بسياستها لمعالجة الانتفاضة الفلسطينية، وأظهرت استطلاعات الرأى حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠١ أن نسبة الراضين على أداء الحكومة في المجال الأمنى ٤٩٪، مقابل ٣٣٪ فقط أعربوا عن رضائهم عن أداء الحكومة في المجال الاقتصادى والاجتماعى. ويعود هذا الأمر إلى حقيقة أن أغلب الجمهور الإسرائيلى بات يعتقد أن الفلسطينيين غير راغبين في السلام - كما سبق شرحه - وأن هدفهم الرئيسى ليس تحرير أرضهم، بل تدمير إسرائيل وقتل اليهود، وهو ما يعنى أن من يعربون عن رضائهم عن أداء شارون ربما يفكرون أكثر في رفض الفلسطينيين بأكثر من قبولهم لسياسة شارون ذاتها. وتوضح النسبة المتدنية لمن هم راضون عن أدائه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة غير الراضين (٤٣٪)، حقيقة أن شارون حافظ على موقعه بين الإسرائيليين لأسباب لا علاقة لها حقيقة برضاء الإسرائيليين عنه. خاصة وأن تقرير مراقب الدولة المنشور فى يونيو، أدانه بتهمة الفساد وتقديم تسهيلات غير قانونية لرجال الأعمال مقابل الحصول على دعم منهم لحملته الانتخابية، وهو ما استدعى فرض غرامة قدرها ٦٠٠ ألف شيكل على حزب الليكود باعتباره الشريك في هذا الفساد.

إن تمكن شارون من الحفاظ على تماسك حكومته بفضل ارتفاع الهاجس الأمنى بين الإسرائيليين، وتمكنه أيضاً من دعم هذا الائتلاف في ٨/٢١ بالإعلان عن ضم حزب المركز إليه وتعيين زعيمه "دان ميردور" وزيراً بلا وزارة، ومسئولا عن مجلس الأمن القومى والموساد والشاباك، لا يخفى أن الأزمة المكتومة والتي هددت ائتلاف شارون نفسه، جاءت بسبب الصراع الدائر في الخفاء بين بعض الوزراء وقادة الجيش، خاصة بعد اغتيال وزير السياحة رحبعام زئيفى في ١٧ أكتوبر، حيث طالب اليمين الإسرائيلى الحكومة بتحرير يد الجيش وإطلاق يده من أجل القضاء على الانتفاضة أو حتى السلطة الوطنية ذاتها. وظهرت مؤشرات عديدة على وجود خلافات واسعة بين رئيس الأركان شاؤول موفاز ونائبه موشيه يعلون من جانب وشيمون بيريز وزير الخارجية وبنيامين بن اليعازر من جهة أخرى، حيث أتهم بيريز "يعلون" بأنه يقوم بحملة تحريض ضده في

الجيش من أجل إفساد محاولات التهدئة مع الفلسطينيين، كما اتهم موفاز وزير الدفاع بنيامين بن اليعازر بأنه السبب في تهميش دور الجيش داخل الحكومة عبر الاستهانة بالتقديرات التى يقدمها بصدد الوضع الأمنى. وفى أخطر مؤشر على هذه الخلافات رفض موفاز في أكتوبر الامتثال لقرار بسحب قوات الجيش من مدينة الخليل، بحجة أن هذا الانسحاب يهدد أمن إسرائيل. وقد علقت الكثير من الصحف الإسرائيلية على الحادث واصفة إياه بأنه نذير شؤم، وبالغ بعضها إلى حد وصفه بأنه يشبه محاولة انقلاب عسكرى. وتعتبر هذه الأزمة الأكثر بروزاً فى الجدل الذى كان دائراً منذ اندلاع الانتفاضة حول الخلافات بين الحكومة والجيش تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية، وهل هى عدو ينبغى قتاله والقضاء عليه أم لا؟.

ونظرا لأن الخلاف لم يحسم، فقد ظل التوتر بين الجيش والحكومة قائماً، خاصة بعد أن هاجم المستوطنون الجيش واتهموه بأنه يقف ساكناً ولا يقوم بحمايتهم من الهجمات الفلسطينية، بينما كان السبب الرئيسى في منع الجيش من التحرك هو الحكومة.

٧- شارون وحصار عرفات

منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، كانت أجهزة الأمن الإسرائيلية تحاول التنبؤ بسلوك الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، وتناقش مدى إمكانية التعويل عليه في الالتزامات الأمنية المعقودة بين إسرائيل والسلطة الوطنية الفلسطينية. ومن بين هذه التنبؤات، نص تقرير "الشاباك" الذى تم تسريبه للصحف الإسرائيلية في٧ أكتوبر، وجاء فيه "أن عرفات يمثل تهديداً سياسياً لإسرائيل وليس عسكرياً، وإن غيابه أقل ضرراً من استمراره" . واعتبر التقرير أن عرفات سيكون أقل ميلاً لتنفيذ التزاماته الأمنية لأسباب عديدة على رأسها صعوبة اتخاذ أى قرار لوقف الانتفاضة، أو التخفيف من انخراط منظمة التحرير فيها، وحسبما ورد في التقرير "فإن قرار وقف إطلاق النار الذى تطالب به إسرائيل ليس أقل جسامة أو مصيرية من قرار بن جوريون عام ١٩٤٨ عندما أمر بتفجير سفينة "ألتالينا" التابعة لمنظمة الإيتسل، وهى سفينة كانت محملة بالمهاجرين اليهود والأسلحة وتتبع منظمة الإيتسل التى كان يرأسها آنذاك مناحم بيجن". ووفقا لتقدير وثيقة الشاباك، فإن "عرفات عليه أن يقوم الالتزامات الأمنية تدريجياً حتى يستعيد سيطرته على تنظيم فتح الذى أصبح أكثر يمينية وخارج السيطرة". ورغم إنكار وجود هذه الوثيقة، ووصفها مجرد رأى لباحث داخل الجهاز كتبها في أكتوبر ٢٠٠٠، أثناء وجود باراك في السلطة، فإن تداعيات الأحداث لاحقاً قد برهنت على أن آرييل شارون كان مقتنعاً تماماً بضرورة إزاحة عرفات من قيادة السلطة الوطنية، باعتبار أن ذلك سيحقق مجموعة من الفوائد على النحو التالى:

أ - إصابة القيادة الفلسطينية بالشلل، ونشوب نزاعات بين المقربين من عرفات للحلول مكانه، وهو ما يجعل تركيز هذه القيادات على حسم الصراع على السلطة بدلاً من التركيز على دعم الانتفاضة.

ب - تخليص "الليكود" الذى يقود الحكومة من مأزق التناقض الواقع فيه نتيجة هجومه على "أوسلو" والتزامه بها في وقت واحد، وأيضاً نتيجة اقتناعه بأن عرفات مجرد زعيم "إرهابى"، والاضطرار في اللحظة نفسها للقائه أو التفاوض معه عبر وسيط.

ج- إن نفى عرفات للخارج سيؤدى إلى إحباط الشارع الفلسطينى، ومن ثم تفقد الانتفاضة زخمها ويتوقف العنف من تلقاء نفسه.

د - دعم مكانة شارون شعبياً، إذ أن التخلص من عرفات كان قد أصبح مطلباً عاماً للإسرائيليين، سواء اليمين الذى لم يتنازل على الإطلاق عن وصفه بالإرهابى ورفض التعامل معه، أو اليسار الذى كان مقتنعاً بعد فشل كامب ديفيد بأن عرفات هو العائق أمام التوصل إلى تسوية نهائية للنزاع.

هـ - اعتقد شارون أن التخلص من عرفات سوف يعطيه الفرصة أيضاً في حسم الصراع الداخلى في حزب الليكود، بسبب مزايدات ناتنياهو على مواقف شارون خاصة عقب اغتيال وزير السياحة الإسرائيلى رحبعام زئيفى، إذ قاد "ناتنياهو" الجناح المتشدد في الليكود الداعى إلى الانتقام لمصرع زئيفى، باعتباره عملا من الأعمال التى ترتب لإسرائيل الحق في اجتياح الضفة وغزة وطرد عرفات والسلطة الوطنية، وقد استند نتنياهو إلى حقيقة أن غزو لبنان عام ١٩٨٢ كان رداً على اغتيال سفير إسرائيل في لندن على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومن ثم فإن قتل زئيفى - كما حاول نتنياهو أن يصور - يستدعى إجراء لا يقل عما حدث في لبنان آنذاك.

كان شارون مدركاً لإمكانية جنى كل هذه الفوائد من وراء الإطاحة بعرفات، ولكنه كان غير قادر من الناحية العملية على تنفيذ ما يريد بسبب رفض أو عدم حماس الأمريكيين لهذه الخطة، والضغوط التى كانت تمارسها الدول العربية سواء على إسرائيل أو على الاتحاد الأوروبى. وكان الأخير بدوره يضغط على إسرائيل والولايات المتحدة لمنع شارون من تنفيذ خطته بإبعاد عرفات. والواضح أن الردود الانتقامية الواسعة النطاق التى كان الجيش الإسرائيلى يقوم بها في أعقاب أى عملية فلسطينية ضد الجيش أو المستوطنين أو داخل الخط الأخضر كانت جزءا من تحركات شارون لإسقاط عرفات، عبر إظهاره بمظهر العاجز عن حماية شعبه من الاعتداءات الإسرائيلية. كذلك كانت عملية حصار عرفات داخل رام الله ومنعه من التحرك خارجها تستهدف تحقيق المخطط نفسه، وذلك بافتراض أن عزل عرفات وإهانته ستؤدى تلقائياً إلى تدهور شعبيته، وظهور قيادات أخرى ليست بالضرورة من بين صفوف الحركات الإسلامية المتشددة من حماس أو الجهاد.

وذهبت بعض التقديرات الإسرائيلية إلى القول بأن شعبية حماس أو الجهاد في الأراضى المحتلة لم ترتفع حتى في ظل العمليات الفدائية "الانتحارية"، التى كانت نتائجها تشبع رغبة الشعب الفلسطينى في الانتقام من الإسرائيليين، وإن الاحتمال الأكبر في حالة الإطاحة بعرفات هو وصول أحد الشخصيات السياسية أو الأمنية المعروفة إلى السلطة بدلاً من عرفات، وتحدثت بعض التقارير الإسرائيلية عن قيادات بديلة لعرفات مثل سرى نسيبه - مسئول ملف القدس - أو جبريل الرجوب رئيس جهاز الأمن الوقائى الفلسطينى، معتبرة أنهم شخصيات قوية ومقبولة من الشارع الفلسطينى، ويمكن أن تملأ الفراغ الذى سيتركه رحيل عرفات عن السلطة سواء طواعية أو بخطة مدبرة للإطاحة به.

٨. تقييم أداء شارون في السلطة

بانقضاء عام ٢٠٠١ كان شارون قد استمر في السلطة قرابة تسعة أشهر، اعتبرها البعض فترة كافية للحكم على أدائه وإنجازات حكومته. واللافت للنظر أن الصحف الإسرائيلية لم تحاول التركيز على فشل شارون في إنهاء الانتفاضة الفلسطينية، ويبدو أن ذلك جاء لسببين:

أ- أن شارون في خطابه الذى ألقاه في الكنيست عقب تشكيل حكومته في شهر مارس، لم يعد صراحة بوقف الانتفاضة، وإنما وعد فقط بعدم التفاوض مع الفلسطينيين طالما استمر العنف من جانبهم، وهو الوعد الذى التزم به فعلاً.

ب - أن أغلبية الشعب الإسرائيلى كانت غاضبة من الفلسطينيين، وتعتقد أنهم يرفضون التوصل إلى تسوية سلمية، وبالتالى فإن شارون له عذره (من وجهة نظرها) في عدم تحقيق إنجاز فعلى في الملف الأمنى المتدهور.

أما ما كانت الصحف الإسرائيلية تتحدث عنه باستفاضة فهو الوضع الاقتصادى المتدهور، وعلى سبيل المثال أشارت صحيفة "هاتسوفيه" فى ١٣ نوفمبر إلى خشية شارون من أن يؤدى الوضع الاقتصادى السيئ

إلى تخفيض الرضاء الشعبى عن سياساته الأمنية، ولكن الصحيفة نفسها أكدت أن تركيز شارون في المجالين الأمنى والسياسى لن تدع له فرصة حقيقية للتفكير في القضايا الاقتصادية، ومعالجة مشاكل البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة لأغلب الفئات وتدهور الاستثمارات، وغير ذلك من القضايا الاقتصادية الكبرى.

وبغض النظر عن أن التحذير من الوضع الاقتصادى المتدهور كان قاسماً مشتركاً بين اليمين واليسار، فإن ذلك لم يكن ليؤثر في حكومة شارون طالما ظلت المواجهات قائمة مع الفلسطينيين، وهو ما يفسر بقاء هذه الحكومة في السلطة دون أن تتعرض لتهديد جدى حتى من جانب اليسار الإسرائيلى وأحزابه غير المشاركة في الائتلاف مثل حزب ميرتس، حيث لم توجد محاولة واحدة فقط للتصويت بالثقة على حكومة شارون، ومن هنا استنتج البعض أن الشرط الضرورى لوضع شارون وحكومته في مأزق حقيقى، هو حد أدنى من العنف الفلسطينى مضافاً إليه حد أقصى من التدهور الاقتصادى. وإنه إذا ما تحقق هذان العاملان معا لكان سهلا أن تسقط حكومة شارون فعلاً تحت ضغط الصراعات الداخلية في الليكود، وداخل الحكومة ذاتها، وبفعل ضغوط الرأى العام الإسرائيلى. غير أن ذلك كان متعذراً حتى نهاية العام.

٣- التفاعلات العربية الإسرائيلية.. حالة حرب

يمثل العام ٢٠٠١ نموذجا معدلا لما عرف تقليديا، عبر مسيرة الصراع العربي - الإسرائيلي، بحالة الحرب. فقد دخلت عملية التسوية السلمية للمشكلة الفلسطينية في طريق مسدود، دون وجود أى تصور عملى يمكن على أساسه استئناف تلك العملية. وتصاعدت حدة العنف المسلح إلى مستوى غير مسبوق، شهد انفجار ما يمكن وصفه بـ "حروب صغيرة". وبدا بوضوح أن الصراع العربي - الإسرائيلى قد خرج عن الإطار الذى حكم مسيرته خلال السنوات العشر السابقة، ليعود مرة أخرى إلى مرحلة ما قبل عام ١٩٩١، والتى كانت تثير عادة احتمالات مواجهات عسكرية واسعة النطاق، بأكثر مما تطرح احتمالات للسلام فى الشرق الأوسط.

بالنسبة للتسعينات، كانت هناك ثلاثة أنماط رئيسية تحيط بتفاعلات الأطراف المباشرة للصراع العربى - الإسرائيلى، هى:

١. **نمط التعثر:** فخلال سنوات ١٩٩٢- ١٩٩٦، جرت المفاوضات بانتظام بين أطراف الصراع، على كافة المسارات فى ظل وجود حكومة العمل (رابين - بيريز)، وواجهت عملية التسوية السلمية فى تلك الفترة كافة المشكلات التى يمكن أن تواجهها عملية تفاوضية تهدف إلى التعامل مع صراع ممتد متعدد الأطراف، سواء ما تعلق بالمسائل الإجرائية أو القضايا الحقيقية للصراع، إضافة إلى تصلب المواقف، وضغوط الرأى العام، والسلوك المسلح لتنظيمات المعارضة، مما قاد إلى تعثر شديد فى العملية التفاوضية، أفرز تقدما بطيئا، أو غير منتظم الاتجاه، فى عملية التسوية السلمية. وفى ظل هذا النمط تم التوصل إلى اتفاق أوسلو حول مبادئ الحكم الذاتى الفلسطينى عام ١٩٩٣، عبر آلية المفاوضات السرية، ثم معاهدة السلام الأردنية - الإسرائيلية عام ١٩٩٤، ثم ما سمى "التفاهم المفاهيمى" حول مبادئ ترتيبات الأمن فى الجولان بعد الانسحاب فى بداية عام ١٩٩٦، ولم تكن مسألة الانسحاب من جنوب لبنان - بعيدا عن ارتباط المسارين السورى واللبنانى - تمثل مشكلة معقدة.

٢- **نمط الجمود:** فبعد تولى بنيامين نتانياهو رئاسة الوزراء فى إسرائيل، بين منتصف ١٩٩٦ ومنتصف ١٩٩٩، وتحول التوجهات الرسمية فى إسرائيل باتجاه اليمين فى ظل حكم الليكود، أصيبت عملية المفاوضات بالجمود. وركزت كل محاولات تحريك المفاوضات ليس إلى إحراز تقدم فى مسار التسوية بقدر ما كان منع انهيارها. ولم يكن الاتفاق الجزئى الذى تم التوصل إليه بفعل الضغط الأمريكى فى واى بلانتيشن عام ١٩٩٨، يعبر عن مخرج بقدر ما كان يعبر عن أزمة، لاسيما فى ظل سيطرة صيغة الأرض مقابل الأمن بدلا من الصيغة الأم التى تقضى بالأرض مقابل السلام، وهى الصيغة الجديدة التى فجرت مشكلات مختلفة على كل المسارات.

مفهوم حالة الحرب

- لا يوجد توافق فى الدراسات الاستراتيجية حول تعريف دقيق شامل لمفهوم الحرب، وهو ما أدى إلى إفراز تعريفات عديدة للحرب. فالبعض يركز على شكل السلوك الصراعى، والبعض الآخر يؤكد على أسباب الحرب، بينما يتعامل تيار ثالث مع الحرب كحالة، لكن معظم التعريفات تشير إلى أنها تمثل أعمالا عدائية عنيفة، بين أو داخل الدول، تتم من خلال استخدام القوة العسكرية.

- تمثل الحرب حالة محددة من حالات الصراع، ترتبط بانفجار العمليات العسكرية بين طرفين أو اكثر، ويتم التمييز - تبعا لأطراف الحرب - بين الحروب التى تنشب داخل الدول (كالحروب الأهلية) بين الفرقاء السياسيين، والحروب التى تنفجر بين الدول على مستويات إقليمية أو عالمية. كما يتم التمييز (استنادا على نطاق العمليات العسكرية) بين الحروب الشاملة التى تستخدم فيها كل الأسلحة لتحقيق أهداف سياسية عامة، والحروب المحدودة التى تتم على نطاقات أضيق فى أسلحتها ومسرح عملياتها وأهدافها، ويشار كذلك إلى نمط متصاعد الأهمية من الحروب هو الصراعات منخفضة الشدة.

- هناك فريق من محللى العلاقات الدولية يتعامل مع الحرب "كحالة" لا ترتبط بالضرورة بوجود أعمال عنف مسلحة مكشوفة واسعة النطاق، وإنما كإطار يحكم علاقات الدول. فعلاقات الدول فى مناطق العالم المختلفة تحيط بها، إما حالة سلم أو حالة حرب. وترتبط حالة الحرب بنمط تفاعلات صراعى يتضمن تهديدات عسكرية أو تحرشات مسلحة أو صدامات عنيفة وتوترات سياسية وسباق تسلح أو تدخلات فى الشئون الداخلية، وأنماط أخرى من الأعمال العدائية التى تشكل فى مجملها ملامح لتلك الحالة.

- ولحالة الحرب ميراث عريض فى القانون الدولى، أفرز مفاهيم مختلفة تعبر عن قضايا وإشكاليات مختلفة ترتبط بها، كإعلان الحرب، أو قطع العلاقات الدبلوماسية، أو تعويضات الحرب، أو معاهدات عدم الاعتداء، أو قانون المنازعات المسلحة، أو التدخل فى الشئون الداخلية للدول. لكن حالة الحرب تكتسب مضامين أكثر تعقيدا فى أقاليم مثل الشرق الأوسط، التى سيطرت على تفاعلات أطرافها فى بعض المراحل حالات خاصة مثل "اللاسلم واللاحرب".

بيد أن أزمة هذه المرحلة لم تصل إلى حد اعتبار خيار السلام فى طريقه إلى الانهيار، أو أن الخيارات الأخرى كالحرب قد أصبحت قريبة، على الأقل من جانب الأطراف العربية، وذلك بالرغم من صدور تقويمات متكررة تحذر من احتمالات نشوب حرب.

٣- **نمط التقلب:** وساد هذا النمط خلال الفترة القصيرة التى تولى خلالها أيهود باراك رئاسة الوزراء فى إسرائيل ما بين منتصف عام ١٩٩٩ وبدايات عام ٢٠٠١، ففى ظل اقتراب عملية التسوية السلمية بشكل مباشر من قضايا الحل النهائى على مسارات الصراع الثلاثة المرتبطة بالمشكلة الفلسطينية، وهضبة الجولان، وجنوب لبنان، شهدت تلك الفترة تقلبات غير تقليدية قياسا على نمط التفاعل المعتاد عبر مسيرة الصراع، فقد تم الاقتراب بشكل غير مسبوق من بحث القضايا الأساسية للقضية الفلسطينية، بهدف تسويتها، وذلك قبل أن تندفع تفاعلات الصراع مرة أخرى فى اتجاه انفجار "حرب" على الساحة الفلسطينية.

ففى ظل حساسية مشكلات الحل النهائى وضغوط الرأى العام "المتحفز"، ظهر أن أقصى ما كانت إسرائيل على استعداد لتقديمه - فى ظل حكومة باراك - لم يكن كافيا أو مقنعا بالنسبة للفلسطينيين. وفى ظل تداخلات السكان والمصالح وتغير المدركات وآليات الاتصال، وضح أن إمكانية السيطرة على التوترات المسلحة العنيفة، والإبقاء عليها دون مستوى انفجار الحرب الشاملة، أصبحت قائمة إلى حد كبير، بحيث انتج هذا النمط حالة من اللاسلم واللاحرب التى تبدو أحيانا وكأنها "حالة التوازن" فى الصراع.

فى العام ٢٠٠١، أدت تفاعلات الصراع العربى - الإسرائيلى إلى نمط يختلف بشكل جوهرى عما سبق، هو "نمط التدهور" الذى نتجت عنه أوضاع جديدة شكلت فى مجملها "حالة حرب"، وذلك فى ظل حدوث تحول أساسى للتوجهات الرسمية فى إسرائيل ناحية اليمين المتطرف، والمدعومة بقوة من المجتمع، وذلك بتولى حكومة الليكود اليمينية، برئاسة أرييل شارون، الحكم فى فبراير من العام.

ارتبطت الأنماط الثلاثة السابقة فى الأساس، بمحددات ونتائج وتفاعلات تتصل باستخدام الأدوات

الحرب فى التفكير الإسرائيلى

ـ يكتسب مفهوم الحرب لدى إسرائيل مضامين شديدة الخصوصية، سواء على مستوى السياسة الدفاعية أو الاستراتيجية العسكرية، أو العقيدة القتالية، فالسياسة العسكرية (الدفاعية) الإسرائيلية، تسيطر إلى حد كبير على السياسة العامة لإسرائيل إلى درجة أنه ساد فى بعض الفترات أنه ليس لدى إسرائيل سوى سياسة أمنية قومية، خاصة فى ظل عاملين: الأول هو ما يبدو أنه عقدة أمن تسيطر على الفكر الإسرائيلي بدرجة لا يمكن معها تفسير السلوك العسكرى الإسرائيلي على أسس إستراتيجية فى معظم الأحيان، والثانى تبني إسرائيل مفاهيم أمن تتجاوز ما هو تقليدى بشأن أمن الدولة إلى الأمن الشخصى للمواطن، على نحو يجعل من إسرائيل فى حالة حرب دائمة:

ـ تقوم استراتيجية إسرائيل العسكرية عمليا على مبادئ هجومية تعبر عنها خطط العمليات التى أديرت بها كل حروبها فى الفترات السابقة، ومن بينها حرب السويس عام ١٩٥٦ التى لم تشهد الفترة السابقة لها أية تهديدات لإسرائيل من جانب الدول العربية، كما كانت عمليات حرب يونيو ١٩٦٧ تتجاوز النطاق المتصور لأية استراتيجية عمليات دفاعية، فبعيدا عن المبدأ العام للدفاع، كانت الاستراتيجيات العسكرية المحددة، كالحدود القابلة للدفاع والأسباب المبررة للحرب، هجومية.

ـ تتبنى إسرائيل عقيدة قتالية غير تقليدية، تركز ـ إضافة إلى المبدأ العام الخاص بالتفوق العسكرى النوعى فى مواجهة الدول المجاورة ـ على الاعتماد على الضربات المسبقة، التى تسمى وقائية، لإجهاض الهجمات المحتملة، ونقل المعركة بشكل سريع إلى أرض الطرف الآخر، وعدم إطالة المدى الزمنى للحرب، بفعل نظام التعبئة العامة المعتمدة ومشكلات الاقتصاد الإسرائيلي. وقد احتفظت هذه المبادئ بقوة ذاتية أدت إلى استمرارها رغم تغير الأوضاع التى أفرزتها عند قيام إسرائيل.

السياسية فى إدارة الصراع، وبالتالى لم تخرج عن إطار التسوية السياسية، فالتعثر سمة تقليدية من سمات عمليات تسوية الصراعات الإقليمية، كما أن جمود المفاوضات لم يكن يطرح إمكانية انهيار خيار السلام نفسه، وإنما تغيير أسس التسوية. أما التقلب، فقد ارتبط بإحدى أكثر المحاولات غير التقليدية ـ قياسا على النمط المعتاد ـ لتسوية الصراع، فتبعا لبعض التقويمات لما حدث فى كامب ديفيد عام ٢٠٠٠، كانت هناك فرصة لحل سياسى شبه مستقر. والبعض الآخر يرى العكس من ذلك.

من جانب آخر، لم تخرج التفاعلات العسكرية خلال تلك المرحلة عن نفس الإطار بصفة عامة. فقد اعتادت أطراف الصراع، منذ ١٩٩١، على فصل الاعتبارات المتصلة بتطوير تسليح الجيوش عن الاعتبارات المتعلقة بالتسوية السلمية، بحيث بدت كل عملية وكأنها تسير فى اتجاهها الخاص بمعزل عن الأخرى، دون أن يعنى ذلك أن تلك الأطراف تستعد بالضرورة لحالة حرب شاملة. كما أن التهديدات العسكرية والصدامات المسلحة (الصغيرة) والعمليات المسلحة المتكررة، شكلت أدوات ضغط تستخدم من جانب كل الأطراف لدعم مواقعها التفاوضية أو الضغط على الطرف الآخر، بأكثر مما تعبر عن قناعة بإمكانية حل الصراع عن طريق الخيارات العسكرية وحدها، وذلك بالرغم من وجود هذه المعتقدات لدى بعض التنظيمات المسلحة غير الرسمية التى لم تكن بعيدة ـ فى واقع الأمر ـ عن سياسات الدول المحيطة بها.

ارتبط "نمط التدهور" الذى سيطر على تفاعلات ٢٠٠١، بصعود تيار شديد التطرف فى إسرائيل، يعتقد أن "السلام" بين إسرائيل والفلسطينيين غير ممكن، وأن ما هو متاح فقط هو "ترتيبات مرحلية" طويلة المدى، للتعامل مع المشكلات التى تهدد أمن إسرائيل، على أن تترك مهمة "السلام الكامل" مع الفلسطينيين والعرب لأجيال قادمة، وأن القوة العسكرية ـ من جانب آخر ـ تمثل الرد الرئيسى على العمليات والاحتجاجات العربية أو الفلسطينية تحديدا، والأداة الأساسية لتحقيق أمن الدولة والأمن الشخصى للمواطنين. وقد أدت السياسات المستندة على هذه التوجهات إلى نتيجتين مباشرتين، هما:

الأولى: دخول عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود.
الثانية: اتجاه التفاعلات العربية - الإسرائيلية إلى دائرة العسكرة.

وهكذا اندفعت تفاعلات العام ٢٠٠١ نحو حالة بدت أنها خروج شبه كامل من إطار "خيار التسوية السياسية" الذى حكم مسار الصراع خلال العقد الأخير، وليس مجرد تعثر أو انهيار إطار التسوية السياسية الذى ساد منذ عقد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١، وبما جسد ما يشبه "حالة حرب"، تتضمن استخداما واسع النطاق، بأسلوب الذراع الطويلة - للقوة الإسرائيلية المسلحة، بغرض فرض الأمر الواقع، وتركيع الطرف الآخر عسكريا، وكسر إرادته السياسية تماما، مع محاولة إقامة ترتيبات أمنية استنادا على تفاهمات ثنائية تعكس الخلل الكبير فى توازن القوة المادية، أو من جانب واحد، على غرار المناطق العازلة والحوائط الأمنية، وكل الأساليب التى يمكن أن تفرزها عقلية جنرال تقليدى "عصابى" مثل أرييل شارون.

وشكلت هذه السياسات الإسرائيلية ردود الفعل الفلسطينية، حيث اتجه الفلسطينيون نحو خوض مقاومة مسلحة ضد إسرائيل حملت هى الأخرى ملامح عسكرة "اضطرارية" بالنسبة لبعض التنظيمات الفلسطينية، أو اختيارية بالنسبة للبعض الآخر، وذلك بالتوازى مع محاولات مستمرة من جانب كل الأطراف ذات العلاقة بالشرق الأوسط لوقف إطلاق النار واستئناف المفاوضات. فى حين تجنبت الدول العربية تصعيد الموقف العسكرى ضد إسرائيل حتى لا يتم الانزلاق إلى حالة حرب شاملة. وعملت الولايات المتحدة والدول الأوروبية على وضع كوابح - وإن بدرجات مختلفة - للسلوك العسكرى والعنيف للأطراف المتصارعة، فى ظل حالة من فقدان السيطرة النسبية على كافة أشكال التفاعلات.

أضافت العوامل السابقة مزيدا من التعقيد، فقد تصدعت عملية التسوية السلمية تماما، واتسع نطاق العنف المسلح والتهديدات العسكرية والتوترات السياسية، مع عودة القضايا الكبرى المتصلة بواقع ومستقبل الصراع العربى - الإسرائيلى إلى الظهور، بحيث بدت المنطقة وكأنها عادت إلى" حالة الحرب"، التى كان يعتقد انه تم تجاوزها طوال التسعينات.

وانطلاقا مما سبق يمكن تحليل ملامح "حالة الحرب" فى دائرة الصراع العربى - الإسرائيلى خلال ٢٠٠١ فى الفقرات التالية.

أولا : عملية التسوية السلمية تدخل " طريقا مسدودا"

انتهى عام ٢٠٠١ وهناك انهيار كبير أصاب العملية السياسية، وبما أكد أن الصراع يتجه إلى مرحلة أكثر تعقيدا. وثمة تيارات ثلاثة يقدم كل منها تشخيصا مختلفا للحالة التى وصل إليها الصراع العربى – الإسرائيلى، ويطرح كل منها تصورا لواقع عملية السلام / التسوية، وهى:

الأول يرى أن الحالة التى وصل إليها الصراع تعد تعبيرا دقيقاً عن "طابعه الوجودى" الذى استمر لعدة عقود، والذى يمكن أن يستمر أيضا لعدة عقود أخرى قادمة، وأن محاولة التسوية السلمية الشاملة التى شهدتها سنوات التسعينات لم تكن أكثر من هدنة وقتية من حالة الحرب، وأن دورة التوازن الحاكمة لحركة الصراع قد بدأت تعمل لإعادة "نمط التفاعل التقليدى". فالإسرائيليون (فى مجملهم على الأقل) لم يكونوا جادين أبدا فى التخلى عن الأراضى التى احتلوها فى حرب يونيو ١٩٦٧، وباتوا ينظرون إليها كجزء من دولة إسرائيل. والفلسطينيون (فى غالبيتهم) ليسوا بقادرين على التخلى عن حلمهم التقليدى والمشروع فى استعادة ملامح فلسطين التاريخية.

فى سياق ذلك، فان ما حدث هو أن كل طرف قد عاد إلى مواقعه الأصلية، لتصبح إسرائيل - فى التفكير الفلسطينى - كيانا صهيونيا استيطانيا عدوانيا، لا يمكن التعامل معه إلا بأساليب القوة، وليصبح الفلسطينيون -

فى التفكير الإسرائيلى - "أناسا بلا هوية"، ويجب فرض الأمر الواقع عليهم. وتمتلك إسرائيل فى تلك المواجهة آلة حرب متطورة وأسلحة متنوعة وتأييدا غربيا (أمريكيا تحديدا)، بينما يمتلك الفلسطينيون الحق القانونى والتاريخى والتأييد العربى والقدرة غير المحدودة على النضال. وفى ظل ذلك تراجع إطار مدريد واتفاقات أوسلو ومفاوضات كامب ديفيد، ليصبح كل ذلك مجرد "مرحلة عابرة ومؤقتة"، وليعود الصراع العربى - الإسرائيلى، كما كان، خلال تاريخه الطويل.

ووفقا لهذا، فإن ما حدث خلال عام ٢٠٠١، ليس فقط انهيار إطار التسوية السلمية الذى تبلور فى مدريد عام ١٩٩١، والاتفاقات التى استندت عليه، وإنما الخيار الإستراتيجى المتصل بالتسوية السياسية ذاتها، وما قد تقود إليه من حالة سلام مقبولة من جميع الأطراف.

الثانى: يؤكد أن عملية التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى وفقا لنمط أوسلو والرعاية الاحتكارية للولايات المتحدة (وليس خيار السلام) هى التى فشلت فى الوصول بالصراع إلى حالة السلم، وأن ذلك الفشل كان نتيجة مشكلات هيكلية اعترتها منذ بدايتها عام ١٩٩١، فاقترابات الاتفاقيات الانتقالية والخطوة - خطوة، والفصل بين المسارين الثنائى والإقليمي لم تحقق أهدافها. فقد كان المقصود من الاستناد عليها هو تصميم "عملية حل"، أو تسوية تستند على بناء الثقة بين الأطراف، إلا أن كل ذلك قد انتهى إلى مسيرة طويلة من التعقيدات التى لم يتم الالتزام خلالها - لا سيما من جانب إسرائيل - بنصوص الاتفاقات أو الخطوات التنفيذية أو الجداول الزمنية، خاصة على المسار الفلسطينى - الإسرائيلي، مما خلف حالة من عدم الثقة فى النوايا والسياسات على الجانبين، إضافة إلى ما يلى:

١. أن تعقيدات هذا المسار أتاحت الفرصة والوقت للتيارات المعارضة ولاسيما المسلحة أو المتطرفة على الجانبين، لعرقلة مسارها من خلال الاستيطان والعنف والقوة المسلحة.

٢. أن تأثير مرجعية مدريد ذاتها تقلص مع الوقت، وبرزت مبادئ جديدة (كالأرض مقابل الأمن)، أدت إلى إعادة التفاوض على ما تم الاتفاق عليه عدة مرات، وبما جعل عملية التفاوض لا نهاية لها.

٣. أن تعقيدات العملية دفعت القوى الكبرى إلى تحركات تراوحت بين التدخل الجاد، والنكوص والتراجع، بدا خلالها أن العالم يرغب فى تحقيق سلام بأى ثمن، حتى لو كان اقتسام ما تبقى من فلسطين التاريخية.

بموازاة ذلك، كانت موازين القوى بين إسرائيل والفلسطينيين مختلة إلى درجة جعلت حكومات إسرائيل المتعاقبة بما فى ذلك حكومة العمل - باراك، تتصور أن بمقدورها فرض التسوية التى تراها، فى الوقت الذى كان الفلسطينيون غير قادرين فيه على تقديم تنازلات بعد حد معين فى ظل حساسية القضايا المطروحة كالقدس واللاجئين والحدود والسيادة، بينما كانت الإدارات الأمريكية مترددة بين دورها كوسيط راع لعملية التسوية وتحالفها وانحيازها السافر إلى إسرائيل، بما يتضمنه ذلك من التزامات متعارضة أحيانا.

وكانت النتيجة - وفق ذلك التشخيص - هى تحقيق قدر من التقدم الطفيف ثم العودة مرة أخرى إلى "الطريق المسدود"، كما بدأ يحدث منذ أواخر فترة حكم باراك، وبالتالى استئناف المواجهة العنيفة التى كان الطرفان يأملان فى أن تفرز واقعا معدلا، يتصل بمواقف الأطراف الأخرى، أو توجهات الشعوب، قبل أن تتجه المواجهة المسلحة - عندما وصل شارون إلى رئاسة الوزراء فى إسرائيل - إلى ما يشبه البديل لصيغة تسوية جديدة فى حد ذاتها.

الثالث : تيار يشير إلى أن الحالة الراهنة التى يمر بها الصراع، تمثل إحدى مراحل عملية التسوية السلمية القائمة بالفعل، فالمواجهة العنيفة بواسطة القوة المسلحة تمثل نوعا من المساومة الإكراهية التى يستخدمها الطرفان بعد فشل المساومة الدبلوماسية فى كامب ديفيد، أو فى ظل قناعة التيار اليمينى الإسرائيلى بعدم جدوى "المساومة الدبلوماسية" مع السلطة الفلسطينية القائمة. فقد أعلن أيهود باراك أنه قدم ما اعتبره عرضا سخيا لا يمكن رفضه فى كامب ديفيد، فى الوقت الذى لم يكن هذا العرض مقبولا بالنسبة للفلسطينيين الذين

يجدون أنفسهم غير قادرين على التنازل عن أية مساحة أخرى من الـ٢٢٪ المتبقية لهم من فلسطين التاريخية، فضلا عن غموض عرض باراك بالنسبة للقدس وعودة اللاجئين والسيادة وطبيعة الترابط المكانى الجغرافى للأراضى التى ستشكل الدولة الفلسطينية.

استمرت المساومات حول العرض المشار إليه فى "طابا"، بعد أن كانت المواجهات قد تفجرت بالفعل فى سبتمبر ٢٠٠٠، وقدمت عروض مُعدلة فى بداية عام ٢٠٠١ فى ظل الأسابيع الأخيرة لإدارة كلينتون، لكن الوقت كان قد انتهى. وبينما كانت السلطة الفلسطينية تعمل فى إطار استخدام "المقاومة المحسوبة" كأداة ضغط، فى مواجهة حكومة تتبع نفس المنطق تقريبا مع الفارق فى الإمكانات، جاءت حكومة الليكود / شارون (الذى فجر الموقف أصلا) ترى أن "المساومة الدبلوماسية" غير مجدية، وأنها لن تتفاوض تحت ضغط ما تسميه " أعمال العنف الفلسطينية"، متجهة إلى استخدام القوة العسكرية بهدف الحصول على ما لم تتمكن الحكومات السابقة من الحصول عليه.

وبالتالى، فإن إطار التسوية السياسية السلمية لم ينهر تماماً كإطار قائم، ولا تزال العملية قابلة للاستئناف، فما يحدث هو استمرار للمفاوضات لكن بوسائل أخرى أشد عنفا، إلا أنها أكثر قابلية لفقدان السيطرة على مسارها، وبصورة عرّضت إطار التسوية القائم وخيار السلام ذاته لخسائر فادحة.

فى هذا السياق، تشير تفاعلات ٢٠٠١ إلى أن المرحلة التى يمر بها الصراع العربى- الإسرائيلى شهدت ملامح معقدة تستند جزئيا على ما جاء فى التصورات الثلاثة المشار إليها، فقد وصلت حدة المواجهات المسلحة والتوترات السياسية إلى مستوى يشير بالفعل إلى عودة "حالة حرب"، ويطرح تساؤلات جادة حول ما إذا كان خيار السلام لا يزال قائما، خاصة فى ظل وصول عملية التسوية السلمية بالفعل (وفقا للتشخيص الثانى) إلى طريق مسدود لا يرتبط فقط بعدم إمكانية تحقيق تقدم، وإنما انهيار الكثير جدا مما تم تحقيقه فى إطارها، لكن فى الوقت نفسه، لم تتوقف عملية التفاهمات الثنائية، ومحاولات تحريك الموقف، وطرح المبادرات، والتدخلات الدولية والإقليمية بحثا عن مخرج من المأزق الذى وصل إليه الصراع.

ويمكن الاستنتاج بأن التشخيص الثانى فى مجمله هو الأقرب للدقة، فرغم ما تتضمنه تلك المرحلة من ملامح مركبة، وما تطرحه من احتمالات يصعب توقعها، فإن ما حدث خلال ٢٠٠١ يشير (فيما يتصل بالشق السياسى من التفاعلات بين إسرائيل والعرب) إلى أن عملية التسوية السلمية القائمة قد دخلت طريقا مسدودا، حتى نهاية العام، لسببين رئيسيين:

١ - أن التطورات العامة التى شهدتها دائرة الصراع العربى - الإسرائيلى خلال العام لا تشير إلى انهيار كامل " لخيار التسوية السياسية "، كخيار رئيسى لإدارة وحل الصراع، بالنسبة لكل أطرافه، بصرف النظر عما إذا كان ذلك يتم بفعل قيود الموازين العسكرية، أم بسبب قناعة عامة بأن الصراع لن يُحل عسكريا. فقد لجأت حكومة الليكود وبعض الفصائل الفلسطينية إلى "السلاح" كأداة أساسية للتعامل مع الطرف الآخر، وأدى ذلك إلى ما يشبه حالة حرب فى المنطقة، إلا أن الدول والمجتمعات بكاملها لم تتحرك بشكل نهائى فى هذا الاتجاه. فالخيار العسكرى (مع إدراك الفارق المفهومى بين الحرب وحالة الحرب) لم يصبح الأداة الوحيدة أو المُسيطرة بشكل نهائى فى إدارة الصراع حتى نهاية ٢٠٠١.

٢ - أن التفاعلات التى تمت خلال عام ٢٠٠١ تجاوزت مجرد كونها " أسلوبا عنيفا " للضغط فى إطار العملية التفاوضية الراهنة. فعلى الرغم من وجود " لعبة قوة " تحكمها محددات يمكن رصدها خلال فترة حكم العمل / باراك، فى بداية العام، إلا أن درجة استخدام القوة المسلحة التى شهدتها الشهور التالية فى ظل حكم الليكود / شارون قد تجاوزت حدود العملية إلى محاولة القضاء على ما تم إنجازه فى إطارها، باستهداف مناطق الحكم الذاتى والسلطة والمؤسسات والمرافق الفلسطينية، إضافة إلى وقف تقدمها، والمصادرة على إمكانية حدوث ذلك مسبقاً، باستهداف القيادات والكوادر والمواطنين، ورفض استئناف المفاوضات، أى إفراغ العملية كلية من محتواها، بما أوصلها إلى طريق

مسدود، وبحيث أصبح استئناف التفاوض فى حد ذاته هدفا صعبا.

فى هذا الإطار، تتمثل أهم ملامح الحالة التى وصلت إليها عملية التسوية السلمية للصراع العربى- الإسرائيلى، على المسارات المختلفة خلال العام ٢٠٠١، فيما يلى :

١ ـ انهيار عام على المسار الفلسطيني – الإسرائيلى

تمثل التفاعلات المتصلة مباشرة بالقضية الفلسطينية دالة على استمرار الصراع أو إحلال السلام فى المنطقة. وثمة قناعة عامة بأن تسوية تلك المشكلة بصورة مقبولة، ستؤدى إلى التعامل بجدية مع مقولة "نهاية الصراع"، حتى إذا استمرت بعض المشكلات الثنائية المرتبطة بالمسارات الأخرى. وبالمقابل، فحتى مع التوصل إلى تسويات سياسية على المسارات الأخرى، مع استمرار المشكلة الفلسطينية على ما هى عليه، ستظل مسألة "نهاية الصراع" معلقة، على الأقل فيما يتصل بشكل "السلم العام" الذى سيسود فى المنطقة بعد حل الصراع. فلا تزال المشكلات تجتاح العلاقات المصرية -الإسرائيلية، والعلاقات الأردنية -الإسرائيلية، رغم وجود معاهدات سلام نهائية مبرمة بين كل من مصر والأردن من جانب وإسرائيل من جانب آخر منذ سنوات طويلة، وذلك بفعل تأثيرات استمرار "القضية الفلسطينية" على البيئة المحيطة بالعلاقات الثنائية.

شهد هذا المسار تدهورا حادا، ووصل إلى حد الانهيار خلال ٢٠٠١، والذى انتهى دون أن تكون هناك احتمالات جادة لاستئناف مفاوضات التسوية السلمية فى أى إطار، إذ بدا أن إمكانية تحقيق سلام قد تبددت وأن التفاعلات الفلسطينية – الإسرائيلية ستواصل اندفاعها نحو مزيد من الأعمال المسلحة الدموية التى قد تصل إلى مستوى "الحرب الشاملة" بين الجانبين، فى ظل استمرار أعمال العدوان الإسرائيلي المخططة والواسعة المدى من ناحية، وعمليات المقاومة الفلسطينية المسلحة من ناحية أخرى، وعجز الأطراف الثالثة عن التأثير جوهريا فى مسار الأحداث وفرض سقف معين لها، أو غياب إرادتها بالقيام بهذا الدور، رغم تمكنها ماديا من ذلك، كما فى حالة الولايات المتحدة تحديدا.

لقد بدأ عام ٢٠٠١ فى ظل تطورين شديدى الأهمية فى دلالاتهما على ديناميكية التفاعلات على هذا المسار، وكانا ـ على أى حال ـ استمرارا لتفاعلات العام السابق، التى تتفق فى مجملها مع ما يشير إليه "التشخيص الثالث" لحالة الصراع، وهما :

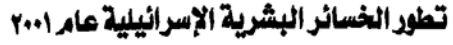
الأول استمرار الانتفاضة الفلسطينية التى كانت قد تفجرت فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٠، كتعبير عن فقدان الأمل من جانب " الشعب الفلسطينى" فى أن تؤدى المفاوضات إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلى، وإقامة دولة فلسطينية استنادا على "سلام نهائى"، بعد أن وضحت الحدود الصغيرة جدا لما يمكن أن تقدمه إسرائيل عمليا، وكتعبير أيضا عن توجه سياسى محدد من جانب السلطة الفلسطينية لاستخدام أعمال " المقاومة المسيطر عليها "، لتليين إدارة الطرف الآخر بغية تعديل موقفه والاقتراب اكثر من المطالب والحقوق الفلسطينية.

التطور الثانى محاولات مكثفة من جانب إدارة الرئيس الأمريكى بيل كلينتون بالتعاون مع الجانبين الفلسطينى والإسرائيلى للتوصل إلى إطار سلام مُعدل لما طُرح فى مباحثات كامب ديفيد يوليو ٢٠٠٠، استنادا على مقترحات أمريكية شاملة تتناول القضايا الأمنية والحدود / الأرض واللاجئين والقدس وإنهاء الصراع. ورغم موافقة الطرفين بتحفظات وتعديلات عليها، وخوضهما مفاوضات مكثفة فى طابا ـ بمساهمة مصرية ـ للتوصل إلى تفاهم بشأنها، أدت عوامل عديدة متداخلة إلى فشل تلك المحاولات خلال فترة ما بعد فبراير ٢٠٠١، وبما جعلها الفرصة الأخيرة للتوصل إلى إطار تسوية سياسية. فقد تصاعدت سياسة الحصار الإسرائيلى للأراضي الفلسطينية وتفكيك الروابط بين القطاعات الفلسطينية المختلفة، وقابلها زيادة أعمال المقاومة المسلحة لتبدأ مرحلة جديدة تماما على صعيد "التفاعلات السلمية"، تتسم بما يلى:

تطور الخسائر البشرية الفلسطينية عام ٢٠٠١

الشهر	القتلى	الجرحى
[illegible]	[illegible]	[illegible]
فبراير	٢٣	٧٢٩
[illegible]	[illegible]	[illegible]
إبريل	٣٩	١١٢٦
[illegible]	[illegible]	[illegible]
يونيو	٢٧	٥٧٨
[illegible]	[illegible]	[illegible]
أغسطس	٤٤	١٢١٢
[illegible]	[illegible]	[illegible]
أكتوبر	٨٩	٨٩٢
[illegible]	[illegible]	[illegible]
ديسمبر	٧٩	٥٢٨
[illegible]	[illegible]	[illegible]

* كانت خسائر الفلسطينيين خلال الشهور الثلاثة الأولى من الانتفاضة فى عام ٢٠٠٠، هى: ٣٠٧ قتيلا، و١٠٠٣٧ جريحا.



تطور الخسائر البشرية الإسرائيلية عام ٢٠٠١

الشهر	القتلى	الجرحى
يناير	[illegible]	[illegible]
فبراير	١٣	٢٥
مارس	[illegible]	[illegible]
إبريل	٧	٦٤
مايو	١٨	[illegible]
يونيو	٣٠	١٢٢
يوليو	[illegible]	[illegible]
أغسطس	٣٠	١٤٥
[illegible]	[illegible]	[illegible]
أكتوبر	١٤	٧٠
[illegible]	[illegible]	[illegible]
ديسمبر	٣٧	٢٥٠
المجموع	[illegible]	[illegible]

* كانت خسائر إسرائيل فى الشهور الثلاثة الأولى من الانتفاضة خلال عام ٢٠٠٠، هى: ٥٣ قتيلا، و٨٨ جريحا.

أ ـ عدم وجود برنامج سياسى سلمى لأرييل شارون، إذ كانت هناك دائما مشكلة تتصل بموقف إسرائيل من فكرة " الخيار السلمى لتسوية الصراع" فى حد ذاتها، وكان مفهوما أن إسرائيل قد بدأت تتبنى خيارا سلميا أيضا منذ عام ١٩٩٢، بعد سقوط "حكومة اسحق شامير"، لكن بشروط خاصة أيضا، إذا أنه يرتكز على تصور إسرائيلى خاص للسلام، ولكنه يأتى فى الدرجة الثانية بعد الاعتبارات الأمنية. ومع ذلك كان هناك ما يمكن التفاوض بشأنه، على الرغم من نكوص نتانياهو عن معادلة السلام المعتمدة فى صيغة الأرض مقابل السلام.

أختلف الأمر تماما مع وصول حكومة الليكود / شارون إلى رئاسة الوزراء فى شهر فبراير، فقد قام تصور شارون لإدارة الصراع على أولوية مطلقة لجانب الأمن، وفق مفاهيمه الخاصة جدا، فى إطار برنامج يقوم فى الأساس على "سحق الانتفاضة"، مع وقف المفاوضات طالما أنها مستمرة، فى ظل قناعة بأن الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين سيمتد لأجل طويل، ويحتاج إنهاؤه إلى مراحل انتقالية وتدريجية، قد تمتد إلى ١٠ أو ٢٠ سنة لبناء الثقة، وأنه لا توجد حاجة للعجلة بشأن مفاوضات حول التسوية النهائية.

مثل هذا البرنامج قطيعة كاملة مع تطورات عملية التسوية فى الفترة السابقة، إذ لم تكن لدى أرييل شارون تصورات سياسية للسلام، وإنما "برنامج أمنى"، وبدا أحيانا أن ثمة بُعدا شخصيا يتصل بقناعات شارون الخاصة لتلك التصورات، فحسب تعبير يوسى ساريد (هاآرتس١٠/١/٢٠٠٢) ، فإنه " إذا هدأت الساحة لا قدر الله، سيضطر شارون إلى العودة إلى مائدة المفاوضات، وأن يضع عليها تحت الضغط الداخلى والخارجى اقتراحات جديدة للاتفاق، وهذه هى اللحظة التى يخشاها شارون خشيته للموت".

أوضحت عملية تطبيق تلك التصورات أن هناك أبعادا إضافية لسياسات شارون أعقد بكثير من تصوراته، فلم تكن تلك التوجهات تتعلق فقط بمستقبل التسوية، وإنما بما تحقق أيضا فى إطارها. ففى ظل هدف الأمن

تمت الإطاحة بمعظم ما تم إنجازه فى مراحل أوسلو السابقة، مع التهديد المستمر بإعادة احتلال مناطق الحكم الذاتى الخاضعة للسلطة الفلسطينية، والتقدم فى اتجاه محاولة تفكيك السلطة ذاتها، وتكبيد قوات الأمن التابعة لها (خاصة القوة ١٧، والأمن الوقائى) خسائر فادحة، وصولا إلى محاولة تصفية رئيسها ياسر عرفات.
ومن الناحية العملية ترتبط تصورات شارون باستهداف " البديل السلمى" كما هو قائم، مع عدم تقديم ما يشكل إطارا بديلا كما كان الأمر بالنسبة لبنيامين نتانياهو.

ب- وجود اتجاه قوى مؤيد لتوجهات شارون داخل إسرائيل، إذ لم تكن المشكلة تتعلق فقط بتوجهات رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون، وإنما بتيار كامل قوى سيطر على التوجهات الإسرائيلية مع وصول اليمين إلى السلطة. فهناك تيار يمينى متعصب داخل الليكود - ربما يعبر عنه شارون - يفكر بمنطق إسرائيل الكبرى، على غرار ما كان قائما فى حكومات مناحيم بيجن واسحق شامير وبنيامين نتانياهو، مع استعداد لأن يكون "عمليا"، ولكن فى هامش محدود جدا. واستندت تقديرات واشنطن الأولى التى نصحت الدول العربية فى فبراير ٢٠٠١، على إعطاء شارون ما سمى بـ " فرصة " لإدارة الصراع، وذلك برغم أن خبرة إدارة تيار اليمين الليكودى عموما للصراع كانت تفرز عادة " نمط الجمود".

فقد ضم تحالف الليكود الحاكم أحزابا سياسية لديها توجهات يمينية عنصرية تجاه "الشعب الفلسطينى"، ولم يجد زعماء تلك الأحزاب، أو ممثلوها، مشكلة فى التعبير عن تلك الأفكار خلال العام، فقد دعا "أفيجدور ليبرمان"، وزير البنية التحتية، علنا إلى تفكيك السلطة الفلسطينية وإقامة "أربعة كانتونات" محلها فى الضفة الغربية وغزة، على أن تتفاوض إسرائيل مع زعماء تلك "الكانتونات" لاحقا، بعد أن يتم تدمير كامل السلطة الفلسطينية والقوة ١٧ والشرطة الفلسطينية "والجماعات الأصولية ". وكان وزير السياحة الإسرائيلى رحبعام زئيفى، الذى اغتالته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قد طرح أفكارا مماثلة حول إنهاء اتفاق أوسلو الذى يعتبره "يشكل خطرا على دولة اليهود"، بضرب السلطة الفلسطينية وإعادة التفكير فى سياسة الترحيل الجماعى والتطهير العرقى (الترانسفير) للفلسطينيين.

على الجانب الآخر، كان أعضاء حزب العمل، وأبرزهم شيمون بيريز داخل الائتلاف، يتبنون توجهات "عملية ذات طبيعة انتهازية " إزاء توجهات شارون، بمنطق "عدم الممانعة" داخليا وتسويقها خارجيا. وقد ظلت توجهات تلك المجموعة (خاصة بيريز) محل جدل مستمر طوال العام. لكن الأهم من ذلك، أنه فى ظل حالة التفكك داخل حزب العمل، واختفاء جماعات السلام الإسرائيلية، كانت توجهات قطاع كبير من الرأى العام الإسرائيلى تدعم أداء شارون العام وأداءه الأمنى، بمعدلات شبه ثابتة خلال العام، على نحو ما يوضح الجدول المرفق الذى يستند على استطلاعات رأى أجراها " مركز جالوب" فى إسرائيل.

وعلى الرغم من أن نسب التأييد لأداء شارون العام والأمنى، المذكورة فى الجدول، لا تمثل أغلبية مطلقة، ويمكن تفسيرها على وجوه مختلفة، يصل بعضها إلى الاستنتاج بأن هذه النسب لا تعنى بالضرورة أن الغالبية العظمى من المجتمع الإسرائيلى تتجه يمينا، إلا أن الاستنتاج الأبرز هو أن توجهات شارون لا تعبر عن مجرد تصورات شخصية، وأن نسبة عالية فى المجتمع الإسرائيلي تؤيدها وتؤمن بها.

ج- سيطرة البعد الأمنى على المقترحات السلمية، حيث لم تؤد حالة الانهيار التى تعرضت لها عملية التسوية السلمية على المسار الفلسطينى -الإسرائيلى إلى توقف الجهود الثنائية (الفلسطينية / الإسرائيلية) أو الخارجية العربية والدولية الرامية إلى إيجاد صيغة للخروج من المأزق. وقد أفرزت هذه الجهود عددا كبيرا من المقترحات والخطط والمبادرات والتفاهمات، مثل "تقرير ميتشيل" و "خطة تينيت" اللذين استندت عليهما التحركات الأمريكية، ثم المبادرة المصرية- الأردنية التى لا تختلف فى مضمونها كثيرا عن التصورات الأمريكية سوى فى بعض التفاصيل، ثم ما عرف باسم " وثيقة شيمون بيريز- أحمد قريع" التى كانت تمثل تصورا أوسع نطاقا يرتبط بإيجاد إطار جديد لعملية التسوية السلمية المنهارة، وكذلك "تفاهم سرى نسيبة - يوسى بيلين"

نسبة تأييد الرأى العام الإسرائيلى لأداء شارون طوال عام ٢٠٠١

حسب استطلاعات رأى معهد جالوب الإسرائيلي

	الأداء العام لشارون			الأداء الأمنى لشارون		
	راض	غير راض	لا أدرى	راض	غير راض	لا أدرى
	%٥٧	%٢٩	%١٤	%٥٢	%٣٤	%١٤
	%٦٢	%٢٩	%٩	%٥١	%٤١	%١٤
	%٥٠	%٤١	%٩	%٣٨	%٥٣	%٩
	%٥٨	%٣٥	%٧	%٥٥	%٤٢	%٣
	%٥٧	%٣٦	%٧	%٤٩	%٤٦	%٥

الذى يصب فى نفس الإطار السابق، مع طرح صيغ للتعامل مع القضايا الخلافية الأكثر تعقيدا، التى أعاقت التقدم فى اتجاه تحقيق تسوية خلال فترة ما قبل شارون.

ولم تكن كل هذه المقترحات مجرد أفكار تطرح لتشكيل بدائل والحفاظ على الحد الأدنى من قوة الدفع للعملية السلمية، بل أن كثيرا منها قد ارتبط بخطط عملية، وتحركات فعلية. وارتبط بعضها بمفاوضات حقيقية، حيث جرت اتصالات إسرائيلية / فلسطينية بين بعض كبار المسئولين فى السلطة (كأبى مازن وأحمد قريع) مع شارون، وعدد كبير من المسئولين الإسرائيليين، وشكلت الولايات المتحدة بعثة مهمة الجنرال أنتونى زينى ووليام بيرنز إلى الشرق الأوسط لمحاولة تطبيق إطار ميتشيل / تينيت، وجرت اتصالات مصرية - أردنية مع عدد من المسئولين الإسرائيليين، وقيادات السلطة الفلسطينية لاستكشاف فرص تنفيذ تصوراتهما. بعبارة أخرى فإن الأمور لم تكن ساكنة على جبهة العمل السياسى، لكنها أيضا لم تؤد إلى نتيجة ملموسة. وكان من الواضح خلال العام أن هناك مشكلتين حادتين تواجهان كل المقترحات والتحركات السياسية، وهما:

الأولى: أن الجانب الأمنى قد سيطر تماما على كل المباحثات المرتبطة بالخطط والتصورات المحددة التى تحاول تجاوز الوضع القائم، فقد اعتمدت التوجهات الأمريكية، والمصرية / الأردنية على شقين: يتعلق الأول بما سمى "وقف إطلاق النار"، والثانى باستئناف المفاوضات. فبسبب سيطرة الأعمال العسكرية الإسرائيلية وعمليات المقاومة المسلحة المضادة على تفاعلات المسار، كان هدف وقف إطلاق النار يهيمن على كل التحركات، بحيث لم تكن هناك فرصة حقيقية للحديث عن "المفاوضات"، خاصة بعد أن وضح أن مجرد تحقيق "وقف إطلاق نار" يتسم بالثبات والاستمرارية مسألة شديدة التعقيد، بفعل مواقف شارون الرافضة لأى التزام إسرائيلى هذا الشأن، وعدم سيطرة القيادة الفلسطينية على سلوك بعض الفصائل المعارضة.

الثانية: أن "التصورات الكبرى" لإيجاد صيغة بديلة أو معدلة لعملية التسوية المنهارة قد واجهت مشكلات داخلية مركبة، حيث رفضها أو تحفظ عليها عدد كبير من المسئولين فى السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، وبالتالى لم تتح فرصة حقيقية لبدء تفاهمات شبه رسمية متفق عليها. فقد وصف مكتب شارون خطة بيريز/ قريع أنها "خيال"، وقال ياسر عبد ربه وزير الإعلام الفلسطينى فى ٢٣ ديسمبر أنها مجرد صيغة لاتفاق مؤقت جديد، لا يتيح سوى دولة على ٤٢٪ من الضفة وغزة، يتم من خلالها إطلاق اسم دولة على "الكانتونات". ومجمل القول هنا أن الأوضاع القائمة على الأرض لم تتح إمكانية الخروج بحلول وسط جديدة مقبولة.

د. صعوبة التأثير من الخارج على أطراف الصراع ، فقد كان دور "الطرف الثالث" الخارجي جوهريا دائما في تحديد مسار التفاعلات الفلسطينية – الإسرائيلية، بسبب ما يمكن أن تقود اختلالات موازين القوى الثنائية إلى تسويات غير قابلة للاستمرار. وأوضحت تفاعلات العام أن الأطراف الخارجية، إما أنها أحجمت عن التدخل النشط فى التطورات الفلسطينية - الإسرائيلية، لاعتبارات خاصة بتوجهاتها أو تقييمها لسلوك الطرفين، أو أنها واجهت مشكلات حقيقية فى الاتصال والتأثير على هذه التطورات.

فالسياسة الأمريكية إزاء الوضع فى الأراضى المحتلة تراوحت بين الإحجام عن التدخل فى معظم فترات العام، والتدخل المكثف المؤقت فى الأوقات التى يبدو فيها أن تفاعلات الصراع قد تخرج عن "الحدود" المتصورة أمريكيا. وكانت هناك دائما تفسيرات مركبة لتلك السياسة، فهناك من يربطها بالسياسة الانعزالية لإدارة بوش الجمهورية المحافظة (قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١)، أو بوجود اتجاه داخل الإدارة الأمريكية يعتقد أن الإرهاق هو الذى سيدفع الفلسطينيين والإسرائيليين للتفاوض، وأن مشكلاتهما لن تحل إلا إذا حدث ذلك. كما أن ثمة تحليلات ترى أن قدرة الإدارة الأمريكية على الضغط على شارون محدودة، أو ربما عدم رغبتها فى القيام بذلك، لاسيما فى ظل الاكتفاء بتحميل الفلسطينيين عادة مسئولية . ما يوصف أمريكيا وإسرائيليا . "بأعمال العنف" .

لكن المحصلة واحدة، وهى أن الولايات المتحدة لم تمارس ضغوطا غير عادية على الحكومة الإسرائيلية خلال العام، فى اتجاه القبول باستئناف المفاوضات، واقتصرت الضغوط على دفع إسرائيل إلى التراجع عن بعض سلوكيات عدوانية واسعة النطاق، أو محاولة ضبط رد فعلها إزاء عمليات مقاومة مسلحة فلسطينية كبرى، لا سيما العمليات الاستشهادية، أو تحديد نقاط أو أمور معينة قليلة لا يتم تجاوزها، كتصفية الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات، أو إعادة احتلال مناطق الحكم الذاتى، وهو ما أدى إلى إثارة قلق حقيقى لدى السلطة الفلسطينية، والدول العربية الحليفة للولايات المتحدة، ودول الاتحاد الأوروبي.

ولم يكن رئيس الوزراء الإسرائيلي فقط هو الذى يقاوم الضغوط الخارجية، فقد كانت تلك المشكلة قائمة أيضا، وإن بصورة مختلفة فى الحدة والمضمون، بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وياسر عرفات. فقد قاوم الرئيس الفلسطينى ضغوطا عنيفة من جانب الإدارة الأمريكية بشأن ما سمى بـ"السيطرة على العنف"، والتى تعنى فى العرف الأمريكى والإسرائيلى كافة أعمال المقاومة المسلحة التى تقوم بها كافة الفصائل الفلسطينية، بما يتضمنه ذلك من إجراءات قاسية تؤدى إلى عدم استقرار داخلى. وفقدان الوحدة الوطنية الفلسطينية . كما أوضحت بعض الانتقادات المعلنة من جانب الملك عبد الله الثانى عاهل الأردن، والانتقادات المصرية غير المباشرة لبعض أساليب إدارة ياسر عرفات "للمواجهة" مع إسرائيل، أن تأثير هاتين الدولتين العربيتين على الجانب الفلسطينى يواجه مشكلة أيضا . يضاف إلى ذلك تقلص غير مسبوق فى قدرة الدولتين العربيتين، اللتين تربطهما علاقات رسمية بإسرائيل وهما مصر والأردن، فى التأثير على توجهات شارون إزاء الفلسطينيين. فقد كانت الدائرة الإسرائيلية – الفلسطينية مغلقة بدرجة كبيرة على ما يجرى داخلها .

فى هذا الإطار، كان من الواضح أن عملية التسوية السلمية بين إسرائيل والفلسطينيين قد وصلت إلى طريق مسدود، ففى ظل توجهات شارون بشأن فكرة التسوية المرحلية طويلة المدى، ودعم ائتلافه الحاكم وغالبية الرأى العام الإسرائيلى له، والتركيز على مطلب وقف "إطلاق النار" وحسب، وإغلاق الباب أمام محاولات التأثير الخارجية، لم تكن هناك إمكانية لإيجاد مخرج حقيقى من حالة الانهيار القائمة. لكن انهيار "العملية السياسية" لم يكن يعنى أن خيار التسوية السياسية ذاته قد تبدد تماما . حيث شهدت نفس الفترة تطورات مهمة على نحو يدعم نظريا من بعض جوانب خيار التسوية السياسية، رغم تراجع التفاعلات العملية المرتبطة به، أهمها :

. إن الرؤية الأمريكية للتسوية النهائية على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي تطورت فى اتجاهات شديدة الأهمية، فقد أعلن الرئيس جورج بوش أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة تمثل جزءا من التصور الأمريكى للسلام. وأعلن وزير الخارجية الأمريكى كولين باول فى نوفمبر تصورا للحل النهائى، يمس القضايا

الأساسية كإنهاء الاحتلال والاستيطان، والتوصل لما أسماه حلا "عادلا وواقعيا" لمشكلات القدس واللاجئين.

- أن الاتصالات المباشرة بين الفلسطينيين وإسرائيل لم تتوقف خلال العام، وظهر أحيانا أنها أكثر عمقا وتشابكا مما تبدو عليه، سواء بين المسئولين الأمنيين أو المسئولين السياسيين، ورغم أنها لم تؤد إلى إيقاف الاعتداءات الإسرائيلية أو أعمال المقاومة المسلحة أو استئناف المفاوضات، إلا أنها شكلت ملامح ما يمكن وصفه "قواعد لعبة" ثنائية معقدة، وأدت أحيانا إلى تفاهمات سياسية واقعية، فالعلاقات بين الجانبين قد أصبحت أكثر تركيبا من مجرد علاقات رسمية بين شارون وعرفات.

- أن ردود الأفعال العربية الرسمية تجاه الاعتداءات الإسرائيلية مختلفة الأشكال والأنواع داخل الأراضي المحتلة اتسمت، في النصف الثاني من العام، بطابع مختلف عما كانت عليه دائما. فلم تبرز أصوات تدعو لإعلان الحرب ضد إسرائيل أو الكفاح المسلح ضدها، كما حدث في بداية العام قبل قمة عمان العربية التي عقدت في مارس، وإنما تبلورت بعض التوجهات العملية التي تهدف إلى إيجاد صيغة سلام عربية – إسرائيلية عامة، بما بدا انه نظرة واقعية عربية رسمية جديدة، وذلك بالرغم من اتساع حجم الاعتداءات الإسرائيلية على الفلسطينيين.

٢- جمود شامل على المسار السوري – الإسرائيلي

على الرغم من أنه لا يمكن مقارنة حجم وطبيعة المشكلة المعلقة بين سوريا وإسرائيل بالقضية ذات الطابع الوجودي القائمة بين الفلسطينيين وإسرائيل، إلا أن مشكلة الجولان كانت تثير دائما أبعادا ذات أهمية خاصة في دلالاتها بالنسبة لواقع ومستقبل عملية التسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي، منها:

أ. أنها تطرح دائما مسألة " السلام الشامل "بين العرب وإسرائيل، سواء فيما يتصل بأطرافه أو مستوياته. فحل القضية الفلسطينية هو السبيل الوحيد للحديث عن إمكانية قيام سلام حقيقي مستقر في المنطقة، لكن حلها لن يؤدي إلى سلام شامل، فبدون حل مشكلة الجولان ستظل سوريا بعيدة عن أي ترتيبات يمكن أن تكون متصورة في مرحلة ما بعد التسوية، وهي مسألة تكتسب أهميتها في ظل تمسك الموقف السوري بعدم الدخول في أية ترتيبات خاصة "بالعلاقات العادية "على المستوى الثنائي، أو الترتيبات "متعددة الأطراف" على المستوى الإقليمي، إلا بعد حل المشكلة القائمة بين الطرفين.

يضاف إلى ذلك أن "العلاقة الخاصة" بين سوريا ولبنان قد قادت إلى واحدة من أهم ملامح التسوية الحالية، وهي تلازم المسارين السوري واللبناني، بحيث لا يتصور في المدى المباشر على الأقل، أن يكون لبنان أيضا طرفا فاعلا في أي "سلام إقليمي" متصور، دون أن يتم التعامل مع مشكلة الجولان، خاصة مع وجود أسس واقعية لذلك التلازم، كوجود قوات سورية داخل لبنان، وعلاقة سوريا بحزب الله، وارتباطات دمشق بمختلف القوى السياسية اللبنانية، إضافة إلى وجود مشكلة مشتركة تتصل باللاجئين الفلسطينيين في البلدين. فلا يمكن تجاوز سوريا في عملية التسوية السلمية دون أن تكون هناك مشكلة معلقة.

ب. أن مشكلة الجولان لا تطرح تلك التعقيدات والحساسيات الهائلة القائمة في المشكلة الفلسطينية، وكان من السهل دائما، كما وضح بعد عدة جولات بين الطرفين في بداية التسعينات، تحديد أبعادها وهي؛ الحدود وترتيبات الأمن و" التطبيع" والمياه، إضافة إلى الصيغة التي يمكن على أساسها التعامل مع هذه الأبعاد مرة واحدة، وهو ما تم بصورة شديدة التحديد خلال مفاوضات شبردزفيل بالولايات المتحدة في ديسمبر ١٩٩٩. لكن ما يوازي ذلك في الأهمية أمران، وهما، الأول أن كل طرف يدرك بوضوح شديد ما يريده الطرف الآخر، وحدود قدرته على التنازل، بل وطبيعة الصفقة التي يمكن من خلالها تسوية هذه المشكلة، والثاني أن سوريا.

بعيدا عن مواقفها المعلنة - تتعامل بواقعية شديدة تصل إلى حد التفهم والمرونة مع كل ما يتصل بالجولان، فيما عدا مسألة الانسحاب الكامل حتى حدود ٤ يونيو ١٩٦٧.

لكن رغم كل ذلك كانت هناك دائما حالة من "الجمود" على هذا المسار الذى مر بكل مراحل التفاعلات العربية -الإسرائيلية خلال التسعينات، التعثر والجمود والتقلب، دون أن يحدث اختراق نهائى يؤدى إلى تسويته. ولقد شهد العام ٢٠٠١ بين إسرائيل وسوريا، تطورين رئيسيين، أديا إلى تأكيد الجمود الذى بدت ملامحه فى التشكل بقوة بعد لقاء الرئيسين حافظ الأسد وكلينتون فى جنيف مارس ٢٠٠٠، وهما:

التطور الأول: عودة مشكلة " الانسحاب" مرة أخرى: كانت قضية " الانسحاب" من الجولان قد حسمت تماما خلال الفترة السابقة، من خلال ما عرف باسم "وديعة رابين"، ثم الاتصالات السرية بين دمشق وتل أبيب خلال مرحلة حكم بنيامين نتانياهو، ثم " مفاوضات شبردذفيل "مع حكومة باراك. وكان المبدأ المتفق عليه فى صورة مقايضة تتضمن الانسحاب مقابل ترتيبات أمن مناسبة وعلاقات سلم طبيعية، بين البلدين. وتركزت الخلافات خلال فترتى حكم رابين ثم نتانياهو، على نقطتين؛ الأولى مدى الانسحاب من الجولان، بمعنى: هل يكون هناك "انسحاب" من الجولان، أو "الانسحاب" من كل الجولان. والثانية رغبة إسرائيل فى معرفة مدى ترتيبات الأمن التى ستقرها سوريا قبل أن تحدد مدى الانسحاب، ورغبة سوريا فى معرفة مدى الانسحاب قبل الحديث عن مدى ترتيبات الأمن.

وخلال مفاوضات شبردذفيل، تبين أن ما يتم التفاوض حوله هو "الانسحاب الكامل" من الجولان، وأن الخلافات تتركز حول تعيين خط الحدود الذى سيتم الانسحاب إليه، وما إذا كان يجب الاستناد فى ذلك إلى خط حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ كما تصر على ذلك سوريا، أو خط الحدود الدولية بين سوريا وفلسطين تحت الانتداب كما تطالب إسرائيل. وكانت عدة تقارير قد أشارت إلى موافقة باراك على الانسحاب إلى خط ٤ يونيو ١٩٦٧، إذا ما كانت هناك ترتيبات أمنية مناسبة، مع حل لمشكلة المياه، مع اقتراح ما اعتبره "تعديلات طفيفة" فى ذلك الخط، وهى التعديلات التى فجرت المفاوضات.

فى هذه السياق ظل الموقف السورى خلال ٢٠٠١ على ما هو عليه، حيث أكدت القيادة السورية استعدادها لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل، شريطة أن يتم ذلك على أساس "تعهد رابين"، الذى تفسره سوريا بأنه يرتبط بانسحاب إسرائيلى من كامل الجولان حتى الضفة الشرقية لبحيرة طبرية، ولكن سوريا بعد رحيل الرئيس حافظ الأسد، بدت غير متعجلة للسير فى هذا الاتجاه نظرا للتركيز على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية. أما بالنسبة للموقف الإسرائيلى، فإنه سار فى اتجاهين كلاهما يمثلا نكوصا واضحا عما وصلت إليه المفاوضات بين الجانبين، وهما:

★ اتجاه رئيس الوزراء الإسرائيلى أرييل شارون الذى صرح فى ١١ أبريل " أننا لا نستطيع مغادرة هضبة الجولان "، مشيرا إلى أن المستوطنات ضرورة إستراتيجية على صعيد الأمن والماء، ومكررا موقفه العام بشأن "فكرة السلام "، والذى يؤكد فيه أنه لا يعتقد أن من الممكن فجأة وقف نزاع مستمر - حسب تعبيره - منذ ١٢٠ عاما، وأنه ليس من الضرورى تحديد هدف طموح كالتوقيع الفورى على " اتفاق سلام". وفى ٧ أغسطس صدر عن شارون تصريحات مثيرة، قرر فيها أن علماء الآثار الذين يعملون فى " المرتفعات السورية منذ عام ١٩٦٧، اكتشفوا دلائل مذهلة للوجود الإسرائيلى فى المنطقة، والجذور اليهودية العميقة فى هذه الأرض "، مضيفا أن تلك الآثار" تثبت أن الجولان كان جزءا من أرض إسرائيل التاريخية". ووفق منطق شارون أنه لن يكون هناك انسحاب من الجولان التى باتت فى عرفه أرضا يهودية.

★اتجاه وزير الدفاع الإسرائيلى بنيامين بن إليعازر الذى يقوم على فكرة الاستعداد للتفاوض مع سوريا بدون شروط مسبقة، حسب قوله فى ٢٧ أغسطس. وتكررت هذه التصريحات فى يناير ٢٠٠٢، عندما

أعاد التأكيد على الموقف نفسه ، مشير إلى أنه وجه رسالة إلى دمشق بهذا المعنى، لكنه أشار إلى شرط "ضرورة وقف سوريا تقديم المساعدات إلى حزب الله". وهو موقف مركب، فحكومة شارون لا تريد الالتزام بما وافقت عليه الحكومات السابقة، خاصة الانسحاب من الجولان، فى الوقت نفسه طرح شرط مسبق إضافى يتصل بعلاقة سوريا مع حزب الله. وقد تبلور موقف سورية بعدم تفضيل الرد على مثل هذه الدعوات، لان إسرائيل تريد التفاوض لمجرد التفاوض، ولأن لديهم مواقف مختلفة بشأن الجولان، ويريدون التغطية على المشكلة التى يواجهونها على المسار الفلسطينى.

التطور الثانى اختراق إسرائيل للتفاهمات غير الرسمية مع سوريا، وهو ما تمثل فى عدد من التطورات الخطيرة منها:

١) قيام إسرائيل بعمليتى قصف جوى استهدفتا موقعى رادار سوريين فى لبنان خلال شهرى أبريل ويوليو، ردا على عمليات قام بها "حزب الله" ضد القوات الإسرائيلية فى مزارع شبعا، وهى المرة الأولى التى تقوم بها إسرائيل بذلك منذ بداية التسعينات، وهو ما شكل استفزازا عسكريا قويا "للنظام الجديد" فى دمشق.

٢) إقدام الحكومة الإسرائيلية على إغلاق إحدى قنوات الاتصال غير المباشرة بينها وبين سوريا، برفع الحصانة عن د. عزمى بشارة عضو الكنيست، والمضى فى إجراءات محاكمته، إثر زيارة قام بها إلى سوريا، مع الإعلان فى يوليو، عن مشروع قانون لإلزام النواب باتباع القاعدة العامة التى تحظر على الإسرائيليين السفر إلى "دولة معادية"، وهو ما تغاضت عنه كل الحكومات السابقة.

٣) استمرار الاستفزازات الإسرائيلية غير العسكرية فى هضبة الجولان، على غرار تنشيط عمل بعثات الآثار التى تمارس أعمال التنقيب فيها، وكذلك - حسب المصادر السورية - استمرار دفن النفايات والمواد السامة ونقل التربة وتغيير المعالم الطبيعية فى الهضبة، واعتقال خمسة مواطنين سوريين من بلدة مجدل شمس بتهمة تهريب الأسلحة للفلسطينيين، وهى كلها سلوكيات إسرائيلية معتادة، إلا أنها أثارت حساسيات إضافية فى ظل المناخ العام لتفاعلات البلدين.

٤) استمرار التحرشات الإسرائيلية بسوريا سياسيا ودعائيا، فقد قدمت إسرائيل فى أكتوبر احتجاجا رسميا إلى مجلس الأمن على انضمام سوريا إلى المجلس، زاعمة أنها تدعم ١١ تنظيما إرهابيا، من بينها حزب الله اللبنانى.

ويكتسب كل ذلك أهميته من أن بعض الحكومات السابقة فى إسرائيل قامت فى فترات مختلفة بإرسال إشارات لبناء الثقة بشكل غير مباشر مع القيادة السورية، وعملت دائما على الاحتفاظ بحد معين من "الاتصالات غير المباشرة" معها، وهو ما بدت حكومة شارون غير حريصة عليه. ومن ناحية أخرى، تزعمت سوريا توجها عربيا يدعو فى اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وكافة المنتديات الأخرى، إلى تبنى موقف عربى قوى يتضمن قطع كل الاتصالات والعلاقات على كافة المستويات مع إسرائيل. وهو موقف سورى تقليدى يتصاعد كلما تصاعدت التوترات مع إسرائيل.

من هنا، يبدو بوضوح أن المسار السورى – الإسرائيلى دخل بدوره طريقا مسدودا، وهو ما ينسحب بالضرورة على الإطار الحاكم للتفاعلات اللبنانية – الإسرائيلية. والمرجح أنه لا توجد أية فرصة فى المدى المباشر، لاستئناف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل، فشارون أعلن موقفا رافضا لإعادة الجولان، ولا يبدو الرئيس بشار الأسد مستعدا فى هذه المرحلة للدخول فى مجازفات غير مضمونة، كما لا يوجد دافع قوى لدى الإسرائيليين لتنشيط التحرك فى هذا الاتجاه، فلم يعد هناك من يطالب داخل إسرائيل بإعادة الجولان أو سحب الخمسة عشر ألف مستوطن يهودى منها، وهذا كله - تبعا للتحليلات الإسرائيلية - "بفضل باراك" الذى خلص الإسرائيليين من "المعضلة اللبنانية"، التى كانت تمثل أهم دوافع تحقيق التسوية مع سوريا.

ثانيا: التوترات العربية - الإسرائيلية تقترب من " دائرة" العسكرة

تمثل التوترات العنيفة ذات البعد المسلح جزءا تقليديا من شبكة التفاعلات المحيطة بعملية التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى، أو المرتبطة بها خلال التسعينات وصولا إلى عام ٢٠٠٠. فلم تتوقف التهديدات العسكرية الرسمية أو شبه الرسمية بين الدول، أو أعمال العنف المسلح داخل الأراضى الفلسطينية، أو الصدامات والعمليات العسكرية الخاصة فى جنوب لبنان، أو التحرشات العسكرية بين إسرائيل والدول العربية المجاورة لها، أو القريبة منها. وتوازى ذلك مع استمرار تطوير القوات العسكرية لكل دول دائرة الصراع العربى / الإسرائيلى، إذ استمرت نفقات الدفاع فى التزايد طوال الوقت، وأصبحت صفقات السلاح وعمليات التطوير التسليحى أكثر كثافة.

وهناك نقطتان أساسيتان يمكن ملاحظتهما بوضوح بهذا الشأن :

الأولى : أن المواجهات المسلحة لم تطرح خلال الفترة الماضية احتمالات جادة للتأثير على "الخيار السلمى" الذى ساد طوال العقد الماضى. حيث كانت فى مجملها عمليات محدودة شبه منتظمة تقوم بها - من الجانب العربى - جماعات مسلحة غير رسمية تنتمى لتنظيمات معارضة لعملية التسوية السلمية بالصورة التى كانت سائدة آنذاك، مثل حركتى حماس والجهاد فى فلسطين، وحزب الله فى لبنان، وذلك فى مواجهة الجيش الإسرائيلى الذى كان يقوم بدوره بعمليات محدودة، يتسع نطاقها أحيانا، ولكن بصورة لم تصل إلى طرح الخيار العسكري كخيار مستقل، أو إلى الحد الذى يثير احتمالات جادة لانهيار الخيار السلمى.

وقد ظهر فى بعض المواجهات العسكرية ارتباطها بخيار السلم أكثر من ارتباطها بخيار الحرب، أى كانت أداة من أدوات المساومة الضاغطة والإكراهية التى تستخدمها أطراف العملية التفاوضية تجاه بعضها البعض. فهناك علاقة معروفة بتفاصيلها تربط سوريا بحزب الله فى لبنان، وكانت هناك دائما شبهة تنسيق بين الفصائل الفلسطينية المسلحة تتضمن الفصائل التابعة لمنظمة فتح بمختلف اتجاهاتها. كما كانت عمليات إسرائيل العنيفة تحمل عادة رسائل معلنة للأطراف العربية، لكن لأن تنظيمات المقاومة المسلحة ليست "أدوات تابعة" للدول، ولديها معتقداتها وأهدافها الخاصة، كانت هناك دائما احتمالات لخروجها عن نطاق السيطرة، وقيامها بما تعتقد - وفق تصوراتها - أنه ضرورى، وهو ما هدد أحيانا بالانزلاق إلى مواجهات مسلحة بين الفاعلين النظاميين فى عملية التسوية.

بفعل هذه المشكلة، تبلورت مع الوقت - بواقعية شديدة - من جانب الحكومات ما يمكن وصفه بـ "مجموعة قواعد"، تستند على تفاهمات غير رسمية، اتخذت طابعا رسميا فى بعض الأوقات، كتفاهم أبريل ١٩٩٦ الذى جاء بعد مذبحة قانا التى اقترفتها القوات الإسرائيلية، والذى أضفى شرعية دولية على عمليات حزب الله ضد القوات الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى. وكذلك آليات اتصال وسيطرة بين الأجهزة الأمنية والعسكريين لاحتواء التفاعلات التى تهدد بالخروج عن السيطرة، وفى الأحوال التى يبدو فيها أن اختراقا لتلك القواعد قد حدث، كانت تتم تدخلات دولية لغرض ترتيب الأوضاع المسلحة، وفى الغالب على حساب تلك التنظيمات، وبحيث تعود التفاعلات المسلحة إلى نمط التفاعل المعتاد. بعبارة أخرى كانت هناك دائما حدود معينة لتأثيرات التفاعلات المسلحة.

الثانية: أن عمليات تطوير القوة العسكرية والتسليح لأطراف الصراع استندت على منطق معقد شكل إحدى أهم خصوصيات عملية إدارة الصراع العربى – الإسرائيلى فى مرحلة التسوية الشاملة. فقد دأبت الدول على الفصل بين الاعتبارات السياسية الحاكمة لتوجهات الدول المتصلة بعملية تسوية الصراع، والاعتبارات العسكرية والمهنية الحاكمة لعملية تطوير القوات المسلحة فى إطار حسابات المؤسسات العسكرية بشأن مصادر التهديد وموازين القوة العسكرية، بحيث سار كل توجه فى طريقه وفقا لاعتباراته الخاصة، دون أن تجد الدول مشكلة

كبيرة فى التكيف مع هذا الوضع طالما أنها تتبع منطق التعامل بالمثل، ومن ثم تبلورت حالة "تسلح" نمطية بموازاة عملية التسوية السلمية، مع فارق كبير فى حجم التسلح الذى توفر لكل دولة على حدة.

وكانت هناك عوامل عديدة أدت إلى تكريس هذا الوضع، فمنطقة الشرق الأوسط تتسم بتعدد مصادر تهديد أمن كل دولة بدرجة لا تتيح لها إجراء حساباتها وفقا لتطورات الدائرة الضيقة المرتبطة بالصراع العربى - الإسرائيلى. كما واجهت عملية ضبط التسلح الإقليمى منذ عام ١٩٩٢ مشكلات معقدة أدت إلى تبديد احتمالات أن يتم التوصل إلى صيغة متفق عليها لترتيبات الأمن الإقليمية.

لكن المهم أن عمليات التسلح لدول الصراع لم تؤثر بشكل حاد على الخيار السائد إقليميا، وهو خيار السلام"، وكان جزء من مبررات التسلح مرتبطا بتدعيم المواقف التفاوضية وتأثيراتها السياسية، ومنع الطرف الآخر من اكتساب ميزة تفاوضية، أو تحييد التأثيرات المحتملة لتسلحه، مع الاستعداد لكافة الاحتمالات المتصورة، بما فى ذلك، احتمالات انهيار عملية التسوية السلمية برمتها.

فى هذا السياق، تشير تفاعلات ٢٠٠١ إلى أن ثمة تحولا رئيسيا حدث على هذا المستوى، إذ تقلص الفاصل بين الاعتبارات الحاكمة للتسوية والمحددات المتصلة بالتفاعلات المسلحة من جانب، والاعتبارات المحيطة بأعمال التسليح إلى حد كبير على مسارات مختلفة من جانب آخر. وذلك بفعل ظهور ميل لدى بعض أطراف الصراع لاعتبار العمليات العسكرية أداة رئيسية فى إدارة الصراع، وخاصة إسرائيل، وليس مجرد أداة فرعية موازية فى إدارة علمية التسوية.

وتطورت التفاعلات المتعلقة بهذا التوجه إلى درجة وضح معها أن "خيارا عسكريا" موازيا أو بديلا للخيار السلمى بدأ يتشكل، ويؤثر بشدة فى اتجاه إعادة صياغة المسار العام لتفاعلات أطراف الصراع / العملية السلمية. كما بدأت الاعتبارات الحاكمة لتطوير القوة العسكرية – التسليحية تتعدل فى اتجاه النظر بجدية لاحتمالات نشوب حرب واسعة النطاق فى المنطقة، بفعل وصول عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود بصرف النظر عن الإمكانية الحقيقية لحدوث ذلك. وباختصار بدت المنطقة فى عام ٢٠٠١ وكأنها تتحرك نحو "حالة حرب".

فى إطار ذلك، يمكن رصد وتحليل أهم ملامح التفاعلات العسكرية بين أطراف الصراع العربى-الإسرائيلى، على مختلف مساراته، خلال العام، فيما يلى:

١ - حرب محدودة بين إسرائيل والفلسطينيين

إن التقييم المعلن داخل الأوساط الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية منذ سبتمبر ٢٠٠٠ يشير إلى أن ما يدور بينهما أكثر تعقيدا من مجرد انتفاضة على غرار انتفاضة ١٩٧٨. فموقع "الإنترنت" الخاص بالهيئة العامة للاستعلامات التابعة للسلطة الفلسطينية يطلق عليها اسم "معركة الأقصى"، وتتعامل معها تحليلات عديدة على أنها بالفعل "حرب استقلال " فلسطينية. كما أشارت صحيفة معاريف فى ٣ ديسمبر إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلى شارون يتعامل مع تلك الوقائع - عبر رصد ما يقوله داخل مجلس الوزراء المصغر - على أنها "حالة حرب" مع الرئيس عرفات، ويرى - رغم عدم اقتناع كل شركائه بذلك - أن السلطة الفلسطينية تعتبر "عدوا". وبالفعل فإن تفاعلات الطرفين أديرت طوال العام بمنطق الحرب، لكن المقصود هنا هو "الحرب المحدودة"، التى تستند على أهداف وأدوات وعمليات عسكرية / سياسية مركبة، فهى ليست حرب خيارات عسكرية ذات بعد واحد كالحروب الشاملة.

العناصر الرئيسية فى القوة العسكرية الإسرائيلية

القوات	حجم القوة
القوات النظامية	١٦٣،٥ ألف جندى
القوات الاحتياطية	٤٢٥ ألف جندى
دبابات القتال الرئيسية	٣٩٣٠ دبابة
العربات المدرعة	١٠٣٠٠ عربة مدرعة
المقاتلات والقاذفات	٤٤٦ طائرة
الهيلوكبتر المسلحة	١٣٣ هيلوكبتر
قطع بحرية رئيسية	١٠٥ قطعة بحرية
صواريخ أرض – أرض	جيركو ١، جيركو –٢
أسلحة دمار شامل	أسلحة نووية وكيميائية

* المصدر: The military Balance 2001-2002

* نفقات الدفاع الإسرائيلية تتجاوز ١١،٥ مليار دولار (بالمساعدات).

بدأت "المعركة" فى ٢٨ سبتمبر عام ٢٠٠٠ بالزيارة التى قام بها أرييل شارون زعيم الليكود المعارض آنذاك ساحة المسجد الأقصى بحراسة ٣٠٠٠ جندى، قاموا بفتح النار على المتظاهرين المحتجين على "الزيارة"، ليصاب عدد منهم، ولتبدأ الانتفاضة، وهنا يمكن الأشادة الى تفسيرين:

الأول : أن ما حدث كان رد فعل تلقائيا، إذ كانت ثمة تحذيرات عربية وفلسطينية ودولية، وحتى إسرائيلية من أن "دخول ساحة المسجد الأقصى" سوف يفجر حالة من التوتر وعدم الاستقرار العنيفين.

الثانى: أن ما حدث لم يكن "تلقائيا" تماما، فقد كانت هناك تقديرات أمنية بأن رد الفعل تجاه الزيارة سيكون مؤقتا قصير المدى، إلا أنه استغل من الجانبين لفتح معركة.

إن التفسير الثانى هو الأرجح، فما شهده عام ٢٠٠١ لم يكن من الجانب الفلسطينى مجرد انتفاضة شارع تعتمد على أساليب العنف المدنى شبه السلمية، وإنما عملية شبه منظمة يتسم كثير من جوانبها بالعسكرة التى ترتبط بتحقيق أهداف محددة. وما جرى من جانب إسرائيل لم يكن مجرد عمليات رد فعل عنيفة، تهدف إلى احتواء الموقف بالأساليب المعتادة، وإنما أعمال عسكرية مخططة تتسم - حتى حسب التقويمات الدولية المحافظة - بالعنف المفرط الذى يهدف إلى تحقيق أهداف إسرائيلية محددة، وليس مجرد إحباط ما يحاول الفلسطينيون تحقيقه. فقد تبنى الطرفان، فى ظل حكم شارون، خيارات عسكرية للتعامل مع مشكلاتهما، رغم أنها لم تكن الخيارات الوحيدة.

فى هذا السياق، يمكن رصد نقطتين تتصلان بملامح التفاعلات شبه العسكرية التى شهدها العام بين إسرائيل والفلسطينيين، كما يلى:

أ.أطراف العمليات: إن الأطراف المشاركة فى "معركة الأقصى" أعقد مما تبدو عليه، كما أن لتحليلها دلالاته المهمة. فالعملية تتم بين من اصطلح على تسميتهم "الفلسطينيون" وإسرائيل. لكن كانت هناك دائما مشكلة فى تعريف الفلسطينيين الذين يقومون بأدوار أساسية فيها، فى ظل تعقيدات "الأطر القانونية" الحاكمة لعلاقات

الطرفين، واتهام إسرائيل المستمر للسلطة الفلسطينية بالتورط المباشر فى العمليات، أو بخضوعها بشكل كامل لأوامر عرفات وتدخلات أجهزته، واستهداف حكومة شارون لكل رموز ومرافق ومنشآت و"كوادر" السلطة، خاصة خلال النصف الثانى من العام.

وتشير تطورات الانتفاضة إلى أن الأطراف الفلسطينية ذات العلاقة بالتفاعلات المسلحة تتمثل فى:

(١) الأجنحة المسلحة للتنظيمات الفلسطينية المعارضة، مثل كتائب عز الدين القسام التابعة لحركة حماس، وسرايا القدس التابعة لحركة الجهاد الإسلامى، والعناصر المسلحة التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وبعض عناصر محدودة تابعة للجبهة الديمقراطية.

(٢) تنظيم فتح التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية التى يقودها الرئيس عرفات، ثم - وهو الأكثر أهمية على الإطلاق - "كتائب شهداء الأقصى" التابعة لحركة فتح، والتى تعد أقوى التنظيمات المسلحة الفلسطينية.

(٣) عناصر تابعة لبعض أجهزة الأمن الفلسطينية والشرطة الفلسطينية، تصر إسرائيل على أنها تقوم بأدوار ذات أهمية فيما تطلق عليه "أعمال العنف"، وهو التبرير الذى بررت به إسرائيل استهداف تلك العناصر، إضافة إلى "القوة ١٧" التى تشكل حرس الرئاسة.

وفى الواقع، فإن تنظيم فتح وكتائب الأقصى هما اللذان قاما بالدور الرئيسى فى إدارة "الانتفاضة" كعملية مستمرة منظمة، بينما ارتكز نشاط الأجنحة المسلحة للمعارضة الفلسطينية على العمليات الفدائية الاستشهادية والخاصة. وقد اتبع تنظيم فتح استراتيجية شديدة الانضباط ضمن قواعد معينة بحيث لا تخلق مشكلة للسلطة. أما كتائب الأقصى، فقد بدا أنها تعمل فى ظل استقلالية نسبية وعدم سيطرة كاملة، أما مشاركة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فكانت ضمن إطار "قرارات فردية"، أو الدفاع عن مواقعها، أو حماية المتظاهرين الفلسطينيين من السلوك العدوانى العنيف للقوات الإسرائيلية.

على الجانب الآخر، كان الجيش الإسرائيلى، بمعظم فروعه، يشارك فى العمل ضد الفلسطينيين، بما فى ذلك القوات الجوية، والقوات البحرية، فلم تكن تقتصر على قوات الأمن أو قوات "مكافحة الإرهاب"، وإنما عملية عسكرية متكاملة، تتم تحت قيادة مباشرة من رئيس الوزراء، ووزير الدفاع، وهيئة الأركان، بمشاركة مجلس الوزراء المصغر الذى يعمل ضمن "إطار أمنى" فى الأساس.

ب. استراتيجية العمليات: حيث تبنى الطرفان، خلال فترة حكم باراك، "أدوات مسلحة" للتعامل مع الطرف الآخر مع فارق ضخم فى حجم الاستخدام بين الطرفين. وكان الهدف الواضح هو الضغط، فيما يشبه اختبار قوة، لدفع الطرف الآخر إلى تعديل مواقفه، مع وجود حدود واضحة تحيط بممارسة سياسات القوة واستمرار المفاوضات السياسية، دون انقطاع، بالتوازى مع الأعمال المسلحة. وما حدث فى هذه الفترة لم يكن يمثل انتقالا من خيار السلم إلى الخيار العسكرى، رغم وجود اتجاه داخل " فتح " يميل إلى إمكانية اتباع خيار عسكرى محدود، يهدف إلى إجلاء المستوطنين ورفع تكلفة الاحتلال ضمن حدود الأراضى الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ . وفى المقابل تبلور اتجاه داخل إسرائيل يرى أنه يجب أن "يترك الجيش لينتصر" بعيدا عن استراتيجية رد الفعل التى كان باراك يتبناها . بيد أن القيادات على الجانبين لم تكن راغبة فى التخلى عن استراتيجية " العمليات العسكرية الخاصة المحدودة "، بفعل الثمن السياسى لذلك.

عندما تولى أرييل شارون رئاسة الوزراء، شهدت التفاعلات المسلحة تحولا أساسيا على الجانبين، بحيث بدأت تفاعلاتهما تتجه نحو مستوى غير مسبوق من "العسكرة". فقد تبنت الحكومة الإسرائيلية الأداة العسكرية كخيار رئيسى، فى ظل هدف مختلف هو "تفكيك" السلطة، وليس مجرد كسر إرادتها، وتقويض كل اتفاقيات أوسلو والتزاماتها، وفرض صيغة سياسية وأمنية جديدة تماما على الجانب الفلسطينى، ووضح ذلك فى استخدام كل أسلحة المعارك النظامية (مثل طائرات الهليكوبتر أباتشى وطائرات أف – ١٦، ودبابات ميركافا والزوارق المسلحة)، وتشديد الحصار العسكرى والاقتصادى على الأراضى الفلسطينية بما حولها إلى ٢٢٠ "

العناصر الرئيسية لقوة الأمن الفلسطينية

الأفرع	حجم القوة
قوات الأمن العام	١٤٠٠٠ عنصر في غزة والضفة
الشرطة المدنية	١٠٠٠٠ فرد في غزة والضفة
الأمن الوقائي	٣٠٠٠ عنصر في الضفة والقطاع
الاستخبارات العامة	٣٠٠٠ عنصر
الاستخبارات العسكرية	٥٠٠ عنصر
حرس الرئاسة	١٠٠٠ عنصر مسلح

- المصدر : The military Balance 2001-2002
- توجد عناصر محدودة أخرى للدفاع المدني والحرية وقوة الطائرات وأمن الجامعات.
- لا يتجاوز التسلح ٤٥ عربة مدرعة، و٥ طائرات دمرت إسرائيل معظمها.
- تضم الساحة تنظيمات مسلحة غير رسمية تمتلك قدرات تسليحية خفيفة.

كانتونا معزولا "، والنظر فى تنفيذ خطط فصل أمنى ذات آثار طويلة المدى كجدار القدس والمناطق العازلة على الحدود، والتدمير المنظم لبنية السلطة، بكل مرافقها المدنية (كالمطار والتليفزيون والميناء والمناطق الصناعية) والعسكرية، وبنية الاقتصاد الفلسطينى، ودخول وإعادة احتلال مؤقت لمناطق الحكم الذاتى التابعة للسلطة، وتنفيذ عمليات اغتيال واعتقالات للناشطين من أعضاء التنظيمات المختلفة، ثم الضغط على الرئيس الفلسطينى عرفات فى محاولة لعزله من السلطة.

على الجانب الفلسطينى، لم يكن متاحا ولا منطقيا، فى ظل موازين القوى القائم أن تتبنى السلطة الفلسطينية خيارا عسكريا يهدف إلى إجلاء قوات الاحتلال وإقامة الدولة بالقوة المسلحة، وكانت محاذير عسكرة المقاومة معروفة تماما بالنسبة للقيادات الفلسطينية بمختلف مستوياتها. وحاولت السلطة بالفعل أن تسيطر على التفاعلات الجارية بحيث لا تؤدى إلا إلى أعمال مسلحة ذات طابع محدود. لكن الأجنحة العسكرية فى التنظيمات الفلسطينية اتجهت نحو عسكرة المقاومة، وشن عمليات مسلحة مكثفة فى كل اتجاه.

وكان واضحا أن سيطرة السلطة على هذه النوعية من العمليات المسلحة، لاسيما الاستشهادية منها، آخذة فى التقلص مع الوقت، حتى أن بعض تلك الفصائل كالجبهة الشعبية هددت باستهداف بعض قيادات الأمن فى السلطة. ووقعت مواجهات محدودة أدت إلى سقوط قتلى بين الأمن وحركة حماس، تم تطويقها بسرعة. ووصل الأمر إلى ما بدا أنه خروج " لكتائب الأقصى" عن السيطرة الكاملة، حيث بدأت فى تنسيق بعض عملياتها مع " فصائل المعارضة "، خاصة وأن حكومة شارون كانت تدفع عمدا فى هذا الاتجاه، من خلال عمليات اغتيال كبرى كما حدث مع محمود أبو هنود (حماس) ورائد الكرمى (فتح)، إضافة إلى أبو على مصطفى أمين عام الجبهة الشعبية.

وازداد الوضع سوءا بالنسبة لسيطرة السلطة على هذه النوعية من العمليات المسلحة بعد قيام الجيش الإسرائيلى بتطبيق حصار على مقر عرفات فى رام الله. حيث اتسعت هذه العمليات المسلحة، وظهر احتمال قوى على الانزلاق إلى حرب شاملة على هذا المسار، فى ظل اختلاط الأفعال وردود الأفعال، ومحدودية القدرة على السيطرة أو توجيه مسار الأحداث، مع اقتناع كل طرف بعدم وجود خيار آخر لديه سوى الاستمرار فيما

يقوم به، خاصة وأن أيا منهما لم يعد قادرا على تقديم تنازلات دون خسائر سياسية كبيرة، على الرغم من أن كلا من الطرفين قد تكبد خسائر اقتصادية فادحة وصلت تقديراتها إلى ٧ مليارات دولار (حتى أكتوبر ٢٠٠١) فى الحالة الفلسطينية، وحوالى ٣,٥ مليارات دولار (حتى ديسمبر ٢٠٠١) فى حالة إسرائيل، يضاف إلى ذلك الأعداد الهائلة للقتلى.

لقد انتهى عام ٢٠٠١ دون أن تكون هناك مؤشرات محددة حول الكيفية التى يمكن من خلالها احتواء التفاعلات المسلحة بين الجانبين، خاصة فى ظل تصعيد الحكومة الإسرائيلية إجراءاتها العسكرية ضد المناطق الفلسطينية بكاملها، واستبعاد الحلول السياسية، والتركيز فقط على المطالب الأمنية المبالغ فيها، ورفضها لكل الأفكار التى يمكن من خلالها أن تقوم السلطة الفلسطينية بدور مناسب فى السيطرة الجزئية على العمليات المسلحة الفلسطينية. وبدت الأيام الأخيرة من العام وهناك احتمالات اكبر للانزلاق إلى مواجهات عسكرية اكثر اتساعا جغرافيا وكثافة. وفى ظل تفاعلات كهذه كان من الصعب تصور العودة إلى المفاوضات، إلا بعد فترة انتقالية يسود فيها قدر من التهدئة المتبادلة. وحتى هذه الفترة الانتقالية بدت بعيدة جداً.

٢ - توترات مسلحة بين إسرائيل وسوريا

اتسم نمط التفاعلات العسكرية بين سوريا وإسرائيل خلال السنوات السابقة بنوع من الثبات الصارم، الذى حرص الطرفان على عدم تجاوزه سوى فى حالات نادرة، وإعادته إلى مساره المعتاد فى حالة حدوث تطورات غير مسيطر عليها. لكن العام ٢٠٠١ شهد تطورات غير تقليدية مقارنة بما سبق، كما يلى:

أ - قيام إسرائيل بقصف مواقع رادار سوريه فى لبنان، حيث كان أقصى ما وصلت إليه "الاحتكاكات" الإسرائيلية مع سوريا خلال التسعينات هو قيام القاذفات الإسرائيلية بضرب "مواقع" بعض فصائل المعارضة المسلحة الفلسطينية، الموجودة وسط مناطق انتشار القوات السورية فى لبنان، مما أسفر فى بعض الحالات عن إصابة جنود سوريين.

لكن العام ٢٠٠١ شهد قيام مقاتلات قاذفة إسرائيلية بتدمير موقعى رادار سوريين فى منطقتى "ظهر البيدر" و"سرعين" بالبقاع اللبنانى، خلال شهرى أبريل ويوليو، ردا على عمليات كان حزب الله قد قام بها ضد القوات الإسرائيلية فى "مزارع شبعا"، التى لا تزال إسرائيل تحتلها فى جنوب لبنان. فى ظل توجه جديد أعلنه وزير الدفاع الإسرائيلى بنيامين بن اليعازر، فى ٢٣ مايو، يعتبر "السوريين مسئولين عما يحدث فى لبنان، لذلك سنواصل ضربهم إذا وقع أى هجوم لحزب الله"، ولأن أى "عملية يقوم بها حزب الله، تتم بالتنسيق والإشراف السوريين".

وكان الرد السورى على الهجمات الإسرائيلية واحدا فى الحالتين، فقد اعتبرت دمشق أن "العدوان" الإسرائيلى يهدد أمن المنطقة، مشيرة إلى أنها تحتفظ بحق الرد فى الوقت الذى تراه مناسبا، وليس الذى تفرضه عليها إسرائيل، فهى لن تتجه إلى حرب. لكن بعد الضربة الثانية التى حدثت فى شهر يوليو، قام حزب الله برد سريع عبر قصف صاروخى ومدفعى مركز، أدى إلى تدمير محطة رادار إسرائيلية فى مزارع شبعا، وهو رد جراحى محدود من نفس طبيعة الضربات الإسرائيلية التى تهدف إلى إيصال إشارة سياسية/عسكرية بأكثر مما تهدف إلى تحقيق غرض عسكرى عملياتى كبير.

ب - استمرار "الرسائل العسكرية" المتبادلة طوال العام : إذ استمر الطرفان فى إرسال إشارات معادية للطرف الآخر، واستخدمت فى هذا الاتجاه كل الأساليب المضادة، من تهديدات عسكرية واتهامات تسليحية واتصالات رمزية، على نحو أدى إلى إعادة أجواء "حالة الحرب" التقليدية بينهما. ففى أكتوبر ٢٠٠١ هدد موشيه يعلون نائب رئيس الأركان الإسرائيلية بأنه " إذا قام حزب الله بإطلاق صواريخه باتجاه البلدات الإسرائيلية والمدنيين،

العناصر الرئيسية فى القوة العسكرية السورية

القوات	حجم القوة
القوات النظامية	٣٢١ ألف جندى
القوات الاحتياطية	٣٥٤ ألف جندى
دبابات القتال الرئيسية	٤٧٠٠ دبابة
العربات المدرعة	٤٨٨٥ عربة مدرعة
المقاتلات والقاذفات	٥٨٩ طائرة
الهليوكبتر المسلحة	٨٧ هليوكبتر
قطع بحرية رئيسية	٢١ قطعة بحرية
صواريخ أرض - أرض	سكاد بى، سكاد سى
أسلحة تدمير شاملة	قدرات كيماوية

* المصدر: The Military Balance 2001-2002

* تمتلك سوريا نظم دفاع جوى "روسية" متطورة.

فإن الأمر قد يؤدى إلى نشوب حرب شاملة مع سوريا "، مؤكدا أن مثل هذا الاحتمال قائم، وكان هذا التهديد نهاية سلسلة من التفاعلات العسكرية التى استمرت طوال العام.

ففى بداية السنة ذكرت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية أن القوات المسلحة السورية وضعت فى حالة تأهب قصوى يوم ٢٢ يناير، خشية وقوع هجوم إسرائيلى واسع قبل الانتخابات الإسرائيلية، وشمل التأهب قوات سوريا فى لبنان وقوات " العمق السورى "، وقد نفى مصدر رسمى سورى حدوث ذلك بشكل قاطع. فهناك إدراك متبادل من جانب الطرفين بأن ما يتصل "بتحريك القوات"، هو الذى يكتسب خطورة بالنسبة لنمط تفاعلاتهما المعتاد مقارنة بالتصريحات العنيفة والتهديدات القولية التى أصبحت ممارسة شهرية.

وفى يوليو، صدرت تعهدات إيرانية بتقديم دعم غير محدود لسوريا فى حالة تعرضها لهجوم إسرائيلى، إثر عملية الرادار الثانية، لكن المثير هو ما أشار إليه راديو إسرائيل فى سبتمبر، من أن سوريا والعراق توصلتا إلى اتفاق عسكرى حول إقامة قيادة عسكرية مشتركة فى "العاصمتين" بهدف دعم القوات المسلحة التابعة للبلد الآخر، إذا تعرضت لأى هجوم إسرائيلى، وهى كلها أمور - من واقع خبرة السنوات الماضية - ليست ذات معنى محدد، والجانب الدعائى الإسرائيلى فيها أكبر من الجانب الحقيقى.

وفى شهر يوليه اتهمت إسرائيل سوريا بأنها اختبرت صاروخا من طراز سكود - سى، بإطلاقه من مدينة حلب فى الشمال ليسقط فى منطقة صحراوية جنوب سوريا، إلا أن وزير الدفاع السورى مصطفى طلاس نفى ذلك، وكانت دلالة هذه المسألة هى أن سوريا تشير إلى أنها سوف ترد بكل ما لديها من أسلحة إذا تعرضت لهجوم إسرائيلى، بصرف النظر عن "نطاق الهجوم"، خاصة وأن سوريا قد استمرت فى اتجاهها الخاص بتطوير تسليحها بمعدلات متسارعة نسبيا، رغم وجود مصاعب جمة بهذا الشأن.

فى هذا السياق، تتمثل أهم دلالات اتجاه التفاعلات الإسرائيلية - السورية إلى دائرة العسكرة بالصورة السابقة، فى أنها هى التى أثارت احتمالات انفجار "حرب إقليمية" فى المنطقة، خاصة بعد الهجوم الأول على

الرادار السورى. فقد وضح أن حكومة شارون قد بدأت تغير ما تسميه بقواعد اللعبة الإسرائيلية - السورية المتصلة بلبنان فى اتجاه "عقاب سوريا" وليس لبنان، ردا على عمليات حزب الله، وكان ثمة سؤال دائم يتعلق بموقف سوريا فى حالة حدوث اعتداء إسرائيلى واسع يوقع حجما كبيرا من الخسائر العسكرية، أو قصف هدف حيوى داخل الأراضى السورية.

لكن طبيعة الرد السورى على هجمات الرادار توضح إدراك سوريا لاختلال موازين القوى القائم، وطبيعة الحرب التى يمكن أن تنشب فى ظله، وتبعا لتعبير نائب الرئيس السورى عبد الحليم خدام فى ٢٤ يوليه، فإن " أى حرب ستكلف الإسرائيليين غاليا، كما ستكلفنا "، ولا تتيح مرحلة التحول الداخلية فى سوريا التفكير فى مثل هذه الأمور. ولم تكن إسرائيل قادرة أيضا على التمادى مع سوريا لأبعد مما تقوم به، فلدى سوريا، الملاصقة لكتلتها السكانية، قدرة كبيرة على الإيذاء، رغم الموازين المشار إليها، كما أن علاقتها بالولايات المتحدة، بعد هجمات ١١ سبتمبر قد تطورت إلى مدى يصعب أن تتجاهله، أو تتجاوزه إسرائيل فى حساباتها السورية. فما حدث كان عودة إلى حالة أو أجواء الحرب دون أن تطرح احتمالات انفجار حرب إقليمية فعلية.

٣- اختراقات مستمرة للخط الأزرق فى جنوب لبنان

كانت الاختراقات المتواصلة للخط الأزرق الذى رسمته الأمم المتحدة فى جنوب لبنان، تعبر عن الأجواء المتوترة التى تحيط بالتفاعلات اللبنانية - الإسرائيلية خلال العام، فعلى الرغم من أن انسحاب القوات الإسرائيلية من "الشريط الحدودى" الذى كانت قد احتلته سنة ١٩٧٨، أدى إلى حالة من "الاستقرار العسكرى" على تلك الجبهة قياسا على "حالة الصراع المسلح" التى شهدتها خلال العقد الماضى، لا تزال هناك عوامل عديدة تشكل "قنابل موقوتة" بين لبنان وإسرائيل، أهمها:

أ) أنه لم يتم توقيع "معاهدات سلام" بين لبنان وإسرائيل، فقد انسحبت إسرائيل من جانب واحد دون مفاوضات، وبالتالى لم تتم ترتيبات أمنية متفق عليها استنادا على التزامات رسمية ثنائية من جانبهما، باستثناء وجود قوات طوارئ (مراقبة) تابعة للأمم المتحدة فى الجنوب، فما هو قائم حالة أمر واقع مختلطة المعالم، غير مستقرة بطبيعتها. ويتمثل الموقف اللبنانى تجاهها فى" أن هناك اتفاقا بين بيروت ودمشق بقطع الطريق على انفراد إسرائيل باتفاق للتسوية مع أى منهما دون الآخر"، بحسب كلمات رئيس وزراء لبنان رفيق الحريرى فى ٦ يناير.

ب) أن هناك مشكلة مزمنة نشأت خلال الانسحاب تتصل بمنطقة "مزارع شبعا". فقد كانت إسرائيل قد احتلتها عام ١٩٦٧ فى ظل سيطرة سوريا عليها، رغم أنها أرض لبنانية، ولم تنسحب منها وفقا لذلك، لكى تفجر مشكلة لبنانية / سورية، ولكى تظل تشكل دافعا تفاوضيا، إلا أن سوريا أعلنت أنها لبنانية، وبالتالى أصبح لبنان وحزب الله يعتبرها أرضا محتلة، فى حين لا تقر الأمم المتحدة سوى بالخط الأزرق الفاصل بين الدولتين لحين تعيين الحدود الرسمية، ومن ثم أصبحت مزارع شبعا بؤرة توتر.

ج) أن علاقة لبنان بالصراع العربى/ الإسرائيلى، بصرف النظر عن أراضيها المحتلة، تستند على عامل شديد الحساسية فى الحالة اللبنانية، وهو وجود حوالى ٣٠٠ ألف لاجئ فلسطينى فى لبنان، يتفق اللبنانيون جميعهم على رفض توطينهم أو تجنيسهم بفعل التركيبة السكانية المعقدة، ووجود نظام سياسى طائفى، فى وقت يعانى فيه اللاجئون الفلسطينيون ظروفا معيشية صعبة، وبالتالى توجد تأثيرات مباشرة لأى صيغة تسوية فلسطينية / إسرائيلية، فى شقها المتعلق باللاجئين، على أوضاع ومصالح لبنانية.

د) استمرار "التنظيم العسكرى" لحزب الله، إذ لا تزال أوضاع ما بعد الانسحاب الإسرائيلى تسمح باستمرار التشكيلات العسكرية للحزب، فلم يتم اتفاق بشأن وجودها أو تمركزها أو نشاطاتها، كما أن حزب الله " قوة سياسية " ضاغطة داخل لبنان، لديها توجهاتها التى ربما تتجاوز حدود لبنان إلى "المشكلة

الجيش اللبنانى

القوات	حجم القوة
القوات النظامية	٥١ ألف جندى
القوات الاحتياطية	٢٢ ألف جندى
دبابات القتال الرئيسية	٣٢٧ دبابة
العربات المدرعة	١٤٢٧ عربة مدرعة
الطائرات	٨ طائرة
الهيلوكبتر المسلحة	٢٨ هيلوكبتر
قطع بحرية رئيسية	٩ قطعة بحرية
صواريخ أرض – أرض	لا توجد
أسلحة تدمير شامل	لا توجد

* المصدر: The military Balance 2001-2002

الفلسطينية"، ولديه ارتباطات قوية مع سوريا وإيران تضمن استمرار وجوده، طالما ظلت مشكلات الدولتين مع إسرائيل مستمرة، وتوفر "مزارع شبعا" غطاءا شرعيا لذلك، رغم ما يبدو أن هناك "خلافا لبنانيا" داخليا بهذا الشأن.

يضاف إلى ذلك عدد لا حصر له من المشكلات الفرعية المتفجرة والمؤثرة فى التفاعلات الإسرائيلية / اللبنانية، كمسألة الأسرى والمعتقلين اللبنانيين داخل سجون إسرائيل، والجنود الثلاثة الإسرائيليين الأسرى لدى حزب الله، ومشكلة سحب إسرائيل مياه نهر الوزانى والحاصبانى إلى مستعمراتها الشمالية، ومسألة تعديل الحدود عند "قرية الغجر" المحتلة عام ١٩٦٧، ومشكلة عناصر جيش لبنان الجنوبى (وقد صدرت أحكام بشأن ٢٤٧٨ شخصا منهم، بينها أحكام إعدام غيابية) الذين لجأوا إلى إسرائيل بعد انسحابها من الجنوب، والمحاكمات الخاصة بمرتكبى مذابح صابرا وشاتيلا وقانا والنبطية والمنصورية. ولكل منها ملف خاص يتسم بدرجة كبيرة من التعقيد.

فى هذا الإطار، يبدو وبوضوح أن المشكلة اللبنانية / الإسرائيلية لم تحل فى واقع الأمر، فقد كان الاحتلال الإسرائيلى لجنوب لبنان يمثل جوهرها، وقد أدت نهايته (باستثناء ما يتصل بمزارع شبعا) إلى نزع "فتيل الحرب" على هذه الجبهة إلى حد كبير، لكن ذلك لم يؤد إلى إنهاء "حالة الحرب"، التى تستند بدورها إلى قاعدة عريضة من المشكلات التى أدت إلى استمرار الاختراقات المتبادلة للخط الأزرق طوال العام، كانعكاس للتوترات العنيفة الكامنة على هذا المسار.

ولقد كانت السمة الأولى ذات الطابع العسكرى للتفاعلات العسكرية اللبنانية / الإسرائيلية خلال العام، هى استمرار قيام حزب الله ببعض العمليات العسكرية الخاصة فى مزارع شبعا. فتلك المنطقة تعتبر محتلة من وجهة نظر الحكومة اللبنانية، وتؤيد سوريا حق المقاومة فيها. ورغم أن عدد تلك العمليات لا يقارن على الإطلاق بما كان يتم قبل الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب، إلا أن وقوعها بعد الانسحاب واتسام بعضها " بطابع نوعى" ارتبط بأسر جنود أو تدمير دبابات (ميركافا - ٣) أو رادارات أو مواقع قد سبب حرجا شديدا للجيش الإسرائيلى.

العناصر الرئيسية فى القوة العسكرية المصرية

القوات	حجم القوة
القوات النظامية	٤٤٣ ألف جندى
القوات الاحتياطية	٢٥٤ ألف جندى
دبابات القتال الرئيسية	٣٨٦٠ دبابة
العربات المدرعة	٦٢٨٠ عربة مدرعة
المقاتلات والقاذفات	٥٨٠ طائرة
الهيلوكبتر المسلحة	١٢٩هيلوكبتر
قطع بحرية رئيسية	١٠٤ قطعة بحرية
صواريخ أرض – أرض	سكاد – بى
أسلحة تدمير شامل	تقارير حول قدرات كيماوية

• المصدر: The military Balance 2001-2002

لكن المناخ السياسى الداخلى والخارجى المحيط بتلك العمليات لم يعد كما كان قبل الانسحاب، فهناك تيار سياسى فى لبنان يتحفظ على العمليات المسلحة فى مزارع شبعا، باعتبار أنها تعكس عدم مراعاة حزب الله مصالح لبنان "الوطنية" وتعريضه أمنه للمخاطر، خاصة فى ظل حكم شارون، وما يثار حول أن عدم انتشار الجيش اللبنانى فى الجنوب يعرقل عملية التنمية الاقتصادية فيه، إضافة إلى اعتبار الأمم المتحدة تلك العمليات اختراقا للخط الأزرق بين لبنان وإسرائيل، وموقف الولايات المتحدة التى ذكر سفيرها فى بيروت يوم ٢٥ أكتوبر، أن بلاده "لن تمنع إسرائيل من مهاجمة لبنان إذا استمرت "العمليات فى الجنوب، خاصة وأن تقرير الخارجية الأمريكية لعام ٢٠٠١ حول الإرهاب قد اعتبر حزب الله "منظمة إرهابية"، إلا أن العوامل المساندة لاستمرار عمليات شبعا كانت أكثر تأثيراً.

أما السمة الثانية الرئيسية، فإنها ارتبطت بكثافة "الاختراقات الإسرائيلية" للخط الأزرق طوال العام، فى كل مناطق الجنوب، وصولا إلى سماء بيروت. فقد تكررت عمليات اختراق الطائرات والزوارق الإسرائيلية للأجواء والمياه اللبنانية، وقيام قواتها بقصف القرى والمناطق المواجهة لمزارع شبعا فى جنوب لبنان. وبدأت تلك العمليات فى يناير بعد عدة شهور من الهدوء، وتصاعدت عدة مرات فى أبريل ويونيو ويوليو وأكتوبر وديسمبر، وترافقت أحيانا كما حدث فى شهرى أبريل ويوليو مع أعمال قصف ضد مواقع الرادار السورية، أو كما حدث فى أكتوبر حين حشدت إسرائيل قوات كبيرة العدد فى مزارع شبعا فى تهديد واضح بهجوم برى ضد لبنان. وفى ديسمبر حدث ما يمكن وصفه بـ "استعراض جوى كبير"، قامت به ٣٥ طائرة مقاتلة إسرائيلية فى سماء بيروت خلال يوم واحد، شكلت ٢٨ انتهاكا.

كانت معظم تلك الاختراقات العسكرية ترتبط برد الفعل التقليدى ضد عمليات حزب الله فى مزارع شبعا، مع الإيحاء بإمكانية تطورها لمهاجمة "القوات السورية" فى لبنان، أو مهاجمة بيروت كما حدث فى مارس، لكن بعضها،

العناصر الرئيسية فى القوة العسكرية الأردنية

القوات	حجم القوة
القوات النظامية	١٠٠ ألف جندى
القوات الاحتياطية	٣٥ ألف جندى
دبابات القتال الرئيسية	١٠٥٨ دبابة
العربات المدرعة	١١٠٦ عربة مدرعة
المقاتلات والقاذفات	١٠١ طائرة
الهيلوكبتر المسلحة	٢٠ هيلوكبتر
قطع بحرية رئيسية	٣ قطعة بحرية
صواريخ أرض – أرض	لا توجد
أسلحة تدمير شامل	لا توجد

• المصدر: The military Balance 2001-2002

كما حدث فى يناير، لم يكن له أى مبرر عسكرى، وكان مدفوعا بعوامل انتخابية داخل إسرائيل. أما اختراقات ديسمبر، كانت ترتبط بتصاعد العمليات المسلحة داخل الأراضى الفلسطينية. وكان الهدف الإسرائيلى هو تحذير حزب الله من القيام بأعمال مساندة للفلسطينيين، وتحذير سوريا من دعم الفصائل الفلسطينية ذات الارتباط بها. وقد دأب الجيش اللبنانى وحزب الله على الرد "بالمضادات الأرضية" التى لم تكن تصيب الطائرات، إلا أن بعض الطلقات كانت تسقط فى شمال إسرائيل، مما دفع الجيش الإسرائيلى إلى الحد من تلك العمليات. كما اعتادت الحكومة اللبنانية على إجراء اتصالات مع الولايات المتحدة والأمم المتحدة لوقفها.

وهكذا، فإن الوضع فى الجنوب اللبنانى لا يزال متوترا، ولا تزال تلك الجبهة قابلة للاشتعال، فلا يزال تيار داخل الحكومة الإسرائيلية يرى أن الرد على أية عملية يقوم بها حزب الله، يجب أن يوجه إلى العاصمة اللبنانية بيروت، وبشكل ساحق كما عبر عن ذلك بينامين بن اليعازر فى ١٤ مارس. كما أن توتر العلاقات الأمريكية – اللبنانية فى مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر بفعل خلافاتهما بشأن أرصدة وتسليح وارتباطات حزب الله يقلص من عامل الضبط الأمريكى لسلوك إسرائيل، ويمثل اتجاه الأمم المتحدة لخفض عدد قوات الطوارئ الدولية العاملة فى الجنوب من ٥٨٠٠ إلى ٢٠٠٠ جندى بحلول يوليو ٢٠٠٢ عاملا مساعدا فى تقليص الرقابة على انتهاكات اتفاق عام ٢٠٠٠ بين إسرائيل والأمم المتحدة بشأن الخط الأزرق. بعبارة أخرى أن أسس حالة الحرب واحتمالات التصعيد قائمة.

فى هذا الإطار، توضح حركة التفاعلات التى شهدها العام على المسارات العربية/ الإسرائيلية الثلاثة، أن هناك اتجاها عاما نحو "العسكرة"، عبر عن نفسه فى شكل حرب محدودة فعلية بين إسرائيل والفلسطينيين، وتحرشات عسكرية بين سوريا وإسرائيل، وتوترات مسلحة مستمرة على الجبهة اللبنانية التى لا تزال مفتوحة، وتوازى كل ذلك، مع وصول عملية التسوية السلمية إلى طريق مسدود، بما شكل فى مجمله حالة حرب، تثار خلالها احتمالات الانزلاق إلى حرب فعلية بأكثر مما تطرح من إمكانية للوصول إلى "حالة سلم" - ولو مسلح - بين العرب وإسرائيل.

ولم تتوقف حدود التفاعلات المرتبطة بحالة الحرب عند تلك المسارات، فقد انسحبت بعض أبعادها لتمس علاقات إسرائيل المستقرة على أساس "معاهدات سلام"، أنهت حالة الحرب رسميا مع كل من الأردن ومصر، سواء على مستوى نمط العلاقات السلمية أو طبيعة العلاقات السياسية القائمة، حيث يمكن الإشارة إلى ما يلي:

١) أن التفاعلات التعاونية بين البلدين مع إسرائيل قد تجمدت تماما، بل وتراجعت فى كثير من مجالاتها، فقد أعلنت شركات ومصانع أدوية أردنية أنها ستوقف تعاملاتها مع إسرائيل على كل المستويات التجارية كخطوة تضامنية مع الفلسطينيين، وتقلص عدد الأردنيين الذين يعملون فى إسرائيل إلى أدنى حد، فى ظل "تضييق إسرائيل" متعمد، ولقى رجل أعمال إسرائيلى مصرعه فى عمان، وتجمدت خطط إنشاء مطار مشترك بين الجانبين، وتصاعدت نشاطات لجنة مقاومة التطبيع مع إسرائيل فى الأردن، وبدأت الصيغة التى اتفق عليها الطرفان بشأن إمدادات المياه فى التأثر بشدة.

وفى مصر، لم تنجح محاولات إسرائيل الخاصة بالانضمام لمشروع الربط الكهربائى بين مصر والأردن وسوريا، وتم رفض مطالب إسرائيل الخاصة بالحصول على "الرمال السوداء" من قاع البحر، ونفت وزارة الزراعة وجود أى مشروعات للتعاون الزراعى الرسمى مع إسرائيل، وتوقف المستوردون " بشكل جماعى" عن التعامل مع الشركات الإسرائيلية، وألغيت مشاركات بعض الشخصيات الإسرائيلية فى مؤتمرات علمية بالقاهرة. ومن ثم فإن ما حدث لم يكن وصول عملية التسوية السلمية الجارية إلى طريق مسدود وحسب، وإنما أيضا تجمدت أو تراجعت عمليات التعاون المستندة إلى معاهدات سلام قائمة.

٢) أن حالة من التوتر قد سيطرت على العلاقات السياسية بين البلدين وإسرائيل. فعلى الرغم من أن التفاعلات المسلحة فى دائرة الصراع لم تطرح احتمالات تحول حالة السلم القائمة بين البلدين وإسرائيل إلى حالة حرب، وتم التأكيد من جانب قيادات الدولتين أن مثل هذه "الانقلابات الحادة" غير واردة. بيد أن التوترات السياسية الشديدة سيطرت على علاقاتهما مع إسرائيل. فقد سحبت مصر سفيرها من إسرائيل، ولم يرسل الأردن "سفيره الجديد" إلى تل أبيب، وارتفعت أصوات فى مجلسى الشعب المصرى والبرلمان الأردنى تطالب بمراجعة معاهدات السلام الموقعة مع إسرائيل، التى تحرشت بالأردن ومصر فى مسألة تهريب الأسلحة إلى الفلسطينيين، وصفقات الأسلحة التى طلبت من الولايات المتحدة، وسادت لهجة انتقادية شديدة الحدة من جانب القيادات فى مصر والأردن إزاء السياسة الإسرائيلية المتبعة مع الفلسطينيين. كما عمت المظاهرات التى تندد بإسرائيل وتردد هتافات معادية لها، وتحرق علمها فى شوارع وجامعات مصر والأردن خلال فترات مختلفة من العام، مع مظاهر احتجاج اكثر عنفا فى عمان بفعل التواجد الفلسطينى.

يضاف إلى هاتين النقطتين أن الأدوار التقليدية التى اعتادت كل من مصر والأردن على ممارستها فيما يتصل "بالوساطة" بين الفلسطينيين وإسرائيل (وكذلك سوريا وإسرائيل) قد تقلصت إلى أدنى مستوى لها منذ بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١. فلم تحدث سوى اتصالات نادرة بين الرئيس مبارك وأرييل شارون، ولم تسفر عن شئ، ولم تؤد اللقاءات بين المسئولين الأردنيين والإسرائيليين إلى نتائج تذكر، وذكرت مصادر إسرائيلية أن "شارون" اشترط على عمان إرسال السفير لكى يقبل بتدخل أردنى فى التفاعلات الجارية. أما مصر، فإنها أوقفت اتصالاتها بإسرائيل تقريبا، باستثناء حالات محدودة ترتبط بعرض مقترح أو اختبار نوايا أو وقف تدهور على مستوى ما. وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية العام.

إن الدلالة الأساسية لما يرتبط بهاتين الحالتين هى أن التفاعلات العربية – الإسرائيلية تنساب من مسار لآخر وفقا لنظرية الأوانى المستطرقة، بصرف النظر عن اختلاف أشكال الأطر الحاكمة لكل مسار. فعلاقات السلام تتدهور كلما تراجعت العملية السلمية، ورغم أن احتمالات التحول إلى حالة حرب تتقلص بشدة على هذا المستوى، إلا أن التوترات السياسية تقترب بتلك العلاقات أحيانا من مناخ الحرب الباردة. فهناك إطار واحد يحكم التفاعلات العربية – الإسرائيلية التى تحولت خلال ٢٠٠١ من حالة سلم تشهد مظاهر مسلحة لا تؤثر بشكل جذرى على مسارها، إلى حالة حرب تشهد محاولات سياسية لإعادتها إلى ما كانت عليه، دون أن يبدو أن ذلك ممكن فى المدى المباشر، رغم أن تاريخ الصراع يشير إلى أن كل شئ ممكن.



معضلة الإرهاب ومحاولات إصلاح النظام

- العالم العربي وهجمات ١١ سبتمبر
- الإصلاح السياسي في العالم العربي
- أداء مؤسسات العمل العربي المشترك
- أزمات وقضايا عربية ساخنة
- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لم يكن العالم العربى بجملة تفاعلاته سواء البينية أو الخارجية بمعزل عن تأثيرات الحادى عشر من سبتمبر، بل أن كثافة التفاعلات التى شهدتها الساحة العربية باتجاه العديد من الملفات الساخنة مثل: الصراع العربى الإسرائيلى، وحصار العراق، وقضية النفط، وطبيعة النظم السياسية العربية وعلاقاتها بالولايات المتحدة، قد دفعت ساحة العمل العربى إلى ما يمكن الحديث معه عن تباين المواقف الرسمية بتلك الشعبية تجاه ما سمي بالحرب على الإرهاب.

وقد أظهرت تفاعلات العام أن القاسم الأكبر من التفاعلات العربية - العربية، والتفاعلات العربية - الأمريكية استمرار ضعف أداء النظام الإقليمى العربى، وعدم قدرته على مواجهة التحديات الخارجية والتهديدات الكبرى له كنظام. ورغم تباين سبل التشخيص وتعددها، إلا أنه يمكن التأكيد على نوعين من التحديات، الأولى ترتبط بطبيعة النظام نفسه ومؤسساته والدول الأعضاء فيه، أما النوع الثانى فيتعلق بالبيئة السياسية وحدود قدرة النظام العربى على مواجهتها.

واللافت للنظر أن حالة التعاطف التى تولدت مع اشتعال الانتفاضة الفلسطينية والتحدى الذى فرضه صعود شارون إلى الحكم فى إسرائيل، وما قادت إليه هجمات الحادى عشر من سبتمبر من تداعيات على الواقع العربى، لم تمثل دافعا لزيادة فاعلية النظام العربى، وإن برزت كالعادة محاولات وجهود متناثرة للإصلاح، بدا معها عام ٢٠٠١ كمحاولة أخرى لزيادة الفاعلية والإصلاح، سواء عبر استمرار دورية انعقاد القمة العربية، أو الدفع نحو إصلاح الجامعة العربية. وتبرز هنا مقترحات الأمين العام للجامعة العربية من أجل تنشيط دورها.

أما القضايا العربية الساخنة، فلم يحدث ان تطورت فى اتجاه الحل، إذ استمر تعثر جهود المصالحة السودانية، وظل العراق يعانى من الحصار رغم وجود اختراقات عربية له، وعاشت الجزائر مرتبكة سياسيا، كما بدا العمل الجماعى فى المغرب العربى غير قادر على الخروج من دائرة الجمود التى خيمت علية قرابة العقد الكامل. فى حين تحركت جهود انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بضع خطوات إلى الأمام.

ولتوضيح القضايا والتفاعلات العربية المشار اليها، يتضمن هذا القسم ما يلى:

١ - العرب وهجمات ١١ سبتمبر
٢ - الإصلاح السياسى فى العالم العربى.
٣ - أداء مؤسسات العمل العربى المشترك.
٤ - أزمات وقضايا عربية ساخنة(العراق، الجزائر، السودان، تجمع المغرب العربى)
٥ - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

١-العالم العربى وهجمات ١١ سبتمبر

استحوذت أزمة هجمات ١١ سبتمبر على حركة التفاعلات الدولية بالكامل، فوضعت العالم بأسره فى حالة من رد الفعل المستمر للأزمة ذاتها، ثم لتداعياتها التى ما زالت تشكل علاقة القوة العظمى الوحيدة بالعالم. وكانت التفاعلات الأمريكية ـ العربية من أكثر دوائر التفاعل كثافة، وأكثرها استعصاء على التنبؤ بمسارها. فالهجمات على نيويورك وواشنطن ترتبط بشكل مباشر بقضايا مركزية فى النظام العربى، مثل الصراع العربى ـ الإسرائيلى وحصار العراق والنفط، وطبيعة النظم السياسية العربية. كذلك فإن الحرب على الإرهاب من شأنها أن تؤثر تأثيرا مباشرا على تلك المجموعة من الدول العربية الموسومة برعاية "الإرهاب"، وفقا للرؤية الأمريكية، وكذلك على الدول العربية التي ترى دوائر عدة أن طبيعة النظم السياسية والمناهج الدراسية فيها تسهم في توليد الإرهاب، فضلا عن مشكلات الجماعات السياسية العربية المسلحة، سواء كانت من جماعات التحرر الوطني أو غير ذلك، التى تستخدم الكفاح المسلح كأحد وسائلها، والتى أصبح من المحتمل استهدافها عسكريا باعتبار نشاطها نشاطا إرهابيا، أو الضغط على الدول التى تقدم لها العون أو المأوى.

قبل هجمات سبتمبر كانت المنطقة العربية تعيش حالة من الغليان لمدة اقتربت من العام، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى ثم وصول إرييل شارون إلى السلطة وتقويض مسيرة السلام. ومع قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة التى اتبعت سياسة "عدم التورط" فى المنطقة، الأمر الذي يعني عمليا الانحياز لإسرائيل باعتبارها قوة الاحتلال والطرف الأكثر قوة، فقد عمت العالم العربي حالة من الاستياء العام تجاه السياسة الأمريكية.

وقد انعكست هذه الحالة على ردود الفعل العربية على الهجمات، حيث ذهب الاتجاه العام في العالم العربي إلى إدانتها، مع التنويه بمسؤولية السياسة الخارجية الأمريكية غير العادلة فى الشرق الأوسط عن وقوع هذه الهجمات. فقد أعربت الدول العربية قاطبة ـ باستثناء العراق ـ عن إدانتها الكاملة للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية، وأكدت تعاطفها الكامل مع مأساة الشعب الأمريكى، كما أكدت استعدادها للتعاون مع الولايات المتحدة فى التحقيقات. ومع ذلك جاءت تلك الإدانة الرسمية الفورية للعمل الإرهابى مذيلة فى معظم الأحيان بدعوة الولايات المتحدة لإعادة النظر فى سياستها الخارجية فى المنطقة، مشيرة إلى أن تحيز السياسات الأمريكية لإسرائيل يمد الفكر والممارسة الإرهابية بالشرعية، بسبب مشاعر الإحباط التى تسود المنطقة.

وفى نفس السياق بدت هناك ازدواجية بين رد الفعل الرسمى والشعبى، حيث بدا الأخير درجة أقرب إلى التعاطف

مع الهجمات التى استهدفت الولايات المتحدة منه إلى إدانتها، بسبب تخاذلها عن وضع حد للأعمال العدوانية الإسرائيلية. وبلغت المفارقة أقصاها فى رد الفعل الفلسطينى حيث أذاعت بعض محطات التلفزة العالمية صورا لما وصفته احتفالات قطاعات من الشعب الفلسطينى بالهجمات على الولايات المتحدة بعد ساعتين من حدوثها، اتضح لاحقا أنها تعود إلى مناسبات سابقة عن هجمات سبتمبر. فى حين أن القيادة الفلسطينية التزمت الخط العربى العام فى الإدانة. ولعل من المؤشرات ذات الدلالة، تلك البيانات التى أظهرها استطلاع الرأى الذى أجرته جامعة بير زيت حول موقف الرأى العام الفلسطينى من الهجمات والذى أجرى على عينة من الفلسطينيين بعد ثلاثة أسابيع من حدوثها. وقد أظهر الاستطلاع انقساما حول تقييم الحدث. ففى سؤال حول ما إذا كان منفذى التفجيرات يعبرون بدقة عن العرب والمسلمين ككل، أجاب ٤٩ ٪ بالموافقة، و٤٢٪ بالرفض. أما الصحافة العربية وقادة الفكر والرأى من مختلف التيارات، فقد ساد بينهم موقف يدين الهجمات الإرهابية من ناحية، كما يدين السياسة الخارجية الأمريكية من ناحية أخرى. وبدت هذه الإدانة العربية المشروطة لهجمات سبتمبر مخالفة لتوقعات الولايات المتحدة فى تلك المرحلة العصيبة، والتى كانت الإدارة الأمريكية تفرز فيها الدول باعتبارها إما مع الولايات المتحدة أو مع "الإرهاب".

غير أن آثار ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر تتجاوز بكثير حدود الآثار قصيرة المدى، والموقف من الرد الأمريكي المباشر على مرتكبيه من تنظيم القاعدة وحلفائه في جماعة طالبان. فإلى جانب التحديات المباشرة وقصيرة المدى التى تواجه كل دولة أو مجموعة من الدول العربية على حدة، هناك عدد من التحديات طويلة المدى التى تواجه العرب ككل من جراء هجمات سبتمبر. ومن أهم تلك التحديات "التسميم" الذي حدث للمناخ الثقافي في العلاقات بين العرب والدول الغربية، بسبب طبيعة الخطاب الديني للجماعات الأصولية المناهض للغرب إجمالا، وبسبب استخدام حديث مشابه في الاتجاه المضاد من جانب مسئولين وكتاب أمريكيين وأوربيين، ومن ذلك حديث الرئيس الأمريكى عن "الحرب الصليبية "، وحديث رئيس الوزراء الإيطالى حول تفوق الحضارة الغربية على الحضارة العربية الإسلامية. وتصب كل هذه التطورات في خانة تكريس الصورة النمطية السلبية حول العرب والإسلام في الغرب، الأمر الذي يمكن أن تكون له آثار سلبية خطيرة على استقرار المنطقة وعلى علاقات العرب الدولية. (انظر القسم الخاص بالإسلام والمسلمون فى الإعلام والفكر الغربى).

بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة التنظيمات التى اتهمت بتدبير وتنفيذ الهجمات، وجنسية القائمين به - وفقا للرواية الأمريكية - أثارت بعدا جديدا في العلاقات العربية الأمريكية. فقد عبرت الولايات المتحدة عن نزعة "تدخلية " متزايدة في الشئون الداخلية لدول عربية، خاصة فى تلك الجوانب المتعلقة بالخصوصية الثقافية والدينية، مثل المناداة بضرورة تعديل التعليم الدينى، ومراجعة أداء المؤسسات التعليمية والدينية فى الدول العربية والإسلامية.

وتمتد تلك النزعة "التدخلية" لزيادة الضغوط الأمريكية من أجل إحداث إصلاحات سياسية تراها الولايات المتحدة ضرورية، للحد من أسباب زيادة نفوذ الجماعات المتطرفة في العالم العربي. وترجع خطورة هذه النزعة "التدخلية " إلى ما تثيره بصفة مبدئية من معارضة باعتبارها تدخلا في الشئون الداخلية لدول مستقلة ذات سيادة، كما ترجع إلى تعارض بعض المقترحات الأمريكية مع ما يُعتبر أسسا للشرعية والحكم في الدول العربية، الأمر الذي ينبئ بتعرض العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم العربي، بما في ذلك بعض الدول العربية التى توصف عادة "أصدقاء" الولايات المتحدة التقليديين، لضغوط شديدة في المرحلة المقبلة.

أولا: القضية الفلسطينية وهجمات سبتمبر

كانت القضية الفلسطينية في موقع القلب من التفاعلات والتطورات السياسية في الشرق الأوسط والعالم العربي

طوال نصف القرن الأخير، ولم يكن مفاجئا أن تستمر في احتلال هذه المكانة بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فالقضية الفلسطينية كانت السبب الأساسي الذي استخدمه قادة "تنظيم القاعدة" لتبرير الهجمات. كما أن القضية الفلسطينية بالذات هي السبب الرئيس في مشاعر الاستياء والغضب المنتشرة في العالم العربي تجاه الولايات المتحدة، وهي نفسها المشاعر التي تضع قيودا على قدرة الحكومات العربية وثيقة الصلة بالولايات المتحدة على تعميق التحالف معها أو على الدفاع عن روابطها مع واشنطن بصراحة في مواجهة الرأي العام المحلى المشحون بمشاعر الغضب. بالإضافة إلى ذلك فإن واقع الاحتلال الإسرائيلى لأراض عربية، واختلال موازين القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، يدفع أطرافا عربية للجوء لأساليب عسكرية غير تقليدية وغير نظامية في مقاومة إسرائيل والضغط عليها، وهي الأساليب التي تعتبرها أطرافا مهمة فى النظام الدولي "أساليبا إرهابية"، الأمر الذي يضع القضية الفلسطينية مرة أخرى في قلب التفاعلات المرتبطة بتداعيات هجمات الحادى عشر من سبتمبر.

بادرت معظم تنظيمات الكفاح الوطنى المسلح العربية فور وقوع التفجيرات إلى نفى مسئوليتها عنها، وتجاوزت ذلك إلى إدانة هذه الأعمال، والتأكيد على أن العدو هو السياسة الإسرائيلية العدوانية، وليس المدنيين فى الولايات المتحدة الأمريكية. فى الوقت نفسه أدانت معظم تلك المنظمات السياسة الأمريكية المجحفة فى المنطقة، والتى أدت إلى الشعور بالإحباط والظلم الذى أفرز تلك الأعمال. وقد صدرت تصريحات إعلامية عقب الهجمات مباشرة من عدد من منظمات الكفاح المسلح فى الأراضى الفلسطينية، منها تصريحات زعيم منظمة الجهاد الإسلامى الفلسطينية، والمتحدث باسم تنظيم حماس، وكذا منظمتى الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين تنفى أى مسئولية عنها. أما حزب الله، فقد نفت رموزه أى مسؤولية عن الحادث فى رسالة فاكس تم توجيهها إلى وكالة "أسوشيتد برس" بعد عدة أيام من الهجمات. وجاء فى الرسالة إن التنظيم يأسف لحياة المدنيين الذين راحوا ضحية الحادث، وعزت الرسالة هذه الدرجة من الكراهية للولايات المتحدة إلى "السياسات الأمريكية الظالمة حول العالم".

وبالرغم من عدم اضطلاعها بأى دور فى التفجيرات الأمريكية، فإن منظمات الكفاح المسلح فى المنطقة العربية، وكذلك الدول التى تقدم لها العون والمأوى، باتت تندرج وفقا للتفسير الأمريكى والأوروبى تحت طائلة القرار ١٣٧٢ الصادر من مجلس الأمن الدولى استنادا إلى أحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. وهو ما يمثل عامل ضغط أساسى على الدول غالبية العربية، لاسيما تلك التى تسمها الولايات المتحدة بـ "رعاية الإرهاب" مثل ليبيا والعراق وسوريا، وبصورة غير مباشرة الصومال والسودان، أو تلك التى تنشط على أرضها منظمات مدرجة على قائمة الإرهاب الأمريكية مثل لبنان. فالقرار لا يفرق بين المنظمات الإرهابية من ناحية ومنظمات الكفاح المسلح من ناحية ثانية، مما يترك الباب مفتوحا أمام الولايات المتحدة لممارسة الضغوط على الدول المساندة لمنظمات الكفاح المسلح ضد إسرائيل، والحالة الواضحة فى هذا السياق هى حالة حزب الله اللبنانى، وتنظيمات المقاومة الفلسطينية.

لقد عملت الولايات المتحدة فى عهد الإدارة الأمريكية السابقة على مدى ثمان سنوات طوال ولاية الرئيس كلينتون ما بين عامى ١٩٩٢-٢٠٠٠ على إتمام تسوية الصراع العربى - الإسرائيلى خاصة الوصول لاتفاق بشأن قضايا الوضع النهائى الأربعة وهى الأرض والمستعمرات الصهيونية واللاجئين والقدس. وحاول الرئيس كلينتون فى مفاوضات كامب ديفيد الثانية فى يوليو ٢٠٠٠ التوصل إلى تسوية نهائية قبل ترك منصبه. فى الوقت نفسه كان فشل كلينتون واندلاع الانتفاضة وانحراف الرأى العام الإسرائيلى نحو اليمين والتطرف ثم انتخاب شارون رئيسا لوزراء إسرائيل، كلها عوامل صبت فى تردد الإدارة الجديدة فى التدخل فى الصراع منذ تولى جورج بوش الابن السلطة فى ٢٠ يناير ٢٠٠١، بعد ثلاثة شهور من اندلاع انتفاضة الأقصى.

وبالتالى فإن القضية الفلسطينية كانت على خلفية الأحداث منذ بدايتها، حيث سعت إسرائيل إلى استغلال الأزمة،

فشبهت الانتفاضة الفلسطينية "بالإرهاب"، وعرفات "بين لادن"، وقامت دعايتها على ما أسمته" حقها فى الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب الفلسطينى بذات الطريقة ذاتها التى اتبعتها الولايات المتحدة فى أفغانستان". فى الوقت نفسه كان رد الفعل الرسمى الفلسطينى رافضا للهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، ولتصريحات بن لادن التى ألمح فيها إلى أن الهجمات على الولايات المتحدة كانت ردا على السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية.

وفى المراحل الأولى للأزمة بدا أن المسرح الدولى معد لتحولات كبيرة على صعيد القضية الفلسطينية على غرار تلك التى أعقبت حرب الخليج الثانية، حيث عُقد مؤتمر مدريد للسلام، ومن بعده بدأت عملية أوسلو. فقد أعلن الرئيس بوش فى شهر أكتوبر، بعد حوالى شهر من الأحداث أن "الدولة الفلسطينية كانت دائما جزءا من التصور الأمريكى لحل الصراع العربى الإسرائيلى"، وتلى ذلك تصريح لكولن باول وزير الخارجية الأمريكى فى خطابه فى جامعة لويزفيل فى ولاية كنتاكى فى ١٩ نوفمبر ٢٠٠١، ليضع الملامح الأساسية لخطة الولايات المتحدة لتسوية الصراع فى المنطقة. وتمثلت الخطوط الرئيسية لرؤية باول للتسوية السلمية فى الشرق الأوسط فى: استعادة روح مدريد، وقيام دولتين قابلتين للبقاء، وإنهاء "الاحتلال"، ووقف كل أعمال العنف، سواء على أيدى ميليشيات محلية، أو جنود نظاميين أو غير نظاميين، ومبادلة الأرض بالسلام وفقا لقرارى الأمم المتحدة ٢٤٢و ٣٣٨، وتنفيذ توصيات ميتشيل وخطة تينيت.

ورغم عدم احتواء هذه الرؤية على آلية واضحة للتنفيذ، إلا أن استخدام تعبير الاحتلال يعتبر جديدا على الاصطلاحات الأمريكية حول الصراع منذ أوسلو، كما أن الإشارة إلى روح مدريد، تحمل دلالات رمزية للتسوية العربية الإسرائيلية الشاملة، والسياق الدولى متعدد الأطراف للحل. وعلى هذا الأساس تم إرسال طاقم السلام الأمريكى إلى المنطقة فى ٢٦ نوفمبر برئاسة الجنرال أنتونى زينى. مع ذلك شهدت المرحلة التالية نوعا من التراجع الأمريكى عن هذا الالتزام، وسحب المبعوث الأمريكي الجنرال أنتونى زينى من المنطقة، مع الاتجاه لتحميل الرئيس عرفات المسؤولية عن العمليات الانتحارية التي نفذتها جماعات للمقاومة الفلسطينية، خاصة حماس والجهاد، فيما وراء "الخط الأخضر"، وهي الجماعات التي كانت واشنطن قد أدرجتها على قائمة التنظيمات الإرهابية التي أصدرتها في أعقاب الحادي عشر من سبتمبر. وتعنى هذه التطورات أن الولايات المتحدة قد اتجهت لتبني موقفا متطابقا مع إسرائيل بشأن مساواة "المقاومة" بـ "الإرهاب" في الإطار الفلسطينى، الأمر الذي مثّل مكسبا كبيرا لإسرائيل، وبالتالي تدهورت العلاقات الأمريكية الفلسطينية بشدة، الأمر الذي انعكس في رفض بوش لقاء عرفات فى نوفمبر ٢٠٠١ على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة.

ثانيا: ردود الفعل العربية على هجمات سبتمبر

كانت البيئة التى خلفتها الهجمات تنذر بتغييرات عميقة فى السياسة الداخلية والخارجية الأمريكية وبنية العلاقات الدولية. وكانت اللحظة التى أعقبت الهجمات مباشرة حبلى بكل الاحتمالات المتناقضة، لاسيما التى قد تسفر عنها مراجعة السياسات الأمريكية وإعادة فرز وتشكيل شبكة علاقاتها وتحالفاتها فى العالم ككل. ومن وجهة النظر العربية كان الحدث يمثل فرصة من زاوية كونه دافعا للولايات المتحدة لكي تتبين أن السياسات المنحازة لإسرائيل هى التى تسببت في تعريض المصالح والأمن الأمريكيين لتلك المخاطر.

وفى المراحل الأولى للأزمة، غلب طابع الفرصة بالنسبة للعلاقات الأمريكية - العربية. فمن ناحية أولى بدت إسرائيل كعبء استراتيجى على الولايات المتحدة، حيث بينت الأزمة فداحة الثمن الذى قد تدفعه الولايات المتحدة

أمريكية من مصالحها الوطنية وأمن مواطنيها مقابل رعايتها لإسرائيل. ومن ناحية ثانية، فللمرة الثانية فى خلال
عقد واحد واجهت الولايات المتحدة أزمة لا تستطيع إسرائيل المشاركة فيها بفعالية إلى جانب الولايات المتحدة، مما
دى إلى تهميش الدور الإسرائيلى فى بناء التحالف الدولى.

تواكب مع ذلك بوادر تدخل أمريكى لاستعادة الهدوء على الجبهة الفلسطينية، ظهرت فى تصريحات الرئيس بوش
حول الدولة الفلسطينية، وظهور آفاق جديدة للتسوية عكستها تصريحات وزير خارجيته كولن باول. فى الوقت نفسه،
تراجع الحديث عن ضرب العراق والذى ميز سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة منذ توليها. وسواء كانت تلك التغيرات
نابعة من اعتبارات تشكيل تحالف دولى واسع للحرب فى أفغانستان، أو كانت محكومة بحالة عدم اليقين التي أعقبت
الهجمات، فإنها صبت جميعا فى اتجاه إدخال قدر من الاعتدال" المؤقت والعارض "على السياسة الأمريكية.

غير أن الفرصة التي تولدت عن الأزمة كانت تتجاذبها عناصر وتحديات ضاغطة بالنسبة لمعظم الدول العربية
بأشكال ودرجات متفاوتة. فكان واضحا منذ البداية أن انتماء منفذى الأحداث لدول عربية ، لاسيما السعودية ، من
شأنه أن يرتب ضغوطا على تلك الدول، كما أن الرؤية الأمريكية التي عبر عنها الرئيس بوش فى جلسة مشتركة أمام
مجلسى النواب والشيوخ فى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠١ مخاطبا دول العالم "إما إنكم تؤيدوننا وتقفون معنا، أو إنكم تؤيدون
الإرهابيين وتقفون معهم، ومن الآن فصاعدا فإن أى دولة تستمر فى استضافة الإرهاب وتدعيمه فسوف تعتبرها
الولايات المتحدة نظاما معاديا وعدوا لها". ومن ثم أصبح هذا الفرز الجديد لشبكة الحلفاء والأعداء ضاغطا على
معظم الدول العربية، سواء تلك التى تتمتع بعلاقات صداقة وتحالف مع الولايات المتحدة، وبالتالى فهى مطالبة بتقديم
أكثر مما هى مستعدة لتقديمه، فى الحرب الأمريكية ضد "الإرهاب"، أو تلك الدول العربية المصنفة أمريكيا أصلا
كراعية للإرهاب، وبالتالى فهى مهددة بأن تكون هدفا لحملة عسكرية انتقامية أمريكية.

لم ينعكس الموقف المبدئى العربى المشترك والمتمثل فى إدانة الهجوم الإرهابي على الولايات المتحدة، فى تشكيل رؤية
عربية موحدة للعمل السياسى فى مرحلة ما بعد سبتمبر، وظل رد الفعل للحرب الأمريكية فى أفغانستان، والموقف من
بناء التحالف الدولى، وشكل ومدى التعاون مع الولايات المتحدة متروكا لكل دولة أو مجموعة من الدول بحسب طبيعة
تأثرها بالحدث، وطبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعريفها لمصلحتها فى ضوء الفرص والمخاطر التى
شكلتها هجمات سبتمبر وما تلاها.

تأثرت ثلاث مجموعات من الدول العربية أكثر من غيرها بهجمات سبتمبر، خاصة فيما يتعلق بعلاقات هذه الدول
مع الولايات المتحدة، وهو ما يجري تناوله في هذا القسم، حيث يجري التركيز على مجموعة الدول العربية الصديقة
للولايات المتحدة، ومجموعة الدول التي تعاني علاقتها بالولايات المتحدة من توترات مزمنة، بما في ذلك الدول المعتبرة
مارقة من جانب الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الدول العربية التي تتيح البيئة الأمنية فيها الفرصة لنشاط جماعات
معارضة أو اصولية، وتدور شكوك حول صلات لها بالإرهاب.

١- الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة

مثل انتماء المخطط الرئيسى لهجمات سبتمبر (حسب الإتهامات الأمريكية). محمد عطا - إلى مصر ومعظم الذين
قاموا بتنفيذ التفجيرات للمملكة العربية السعودية، وهما الحليفان الرئيسيان للولايات المتحدة فى المنطقة، مثّل هزة
قوية لأسس علاقات التحالف، وباعثا على إعادة النظر فى العلاقة بين النظم السياسية والأوضاع الداخلية فى تلك
الدول الحليفة وبين ظاهرة "الإرهاب". تلا ذلك هزة أعنف تمثلت فى رفض تلك الدول العربية الحليفة المشاركة
العسكرية فى الحرب الأمريكية فى أفغانستان، ورفض المملكة العربية السعودية استخدام أراضيها لإدارة العمليات

العسكرية الأمريكية فى أفغانستان. وأدت هذه التطورات والمواقف إلى فتح قضايا الخلاف الكامنة تحت سطح العلاقات بين هاتين الدولتين والولايات المتحدة.

فقد ظهر في الولايات المتحدة تيار بلوره عضوا الكونجرس الأمريكي جون ماكين وجوزيف ليبرمان اللذان اتهما مصر والسعودية بلعب دور مزدوج، وأن عليهما "تحديد موقفهما من الإرهاب". فكانت تلك التصريحات مؤشرا لبوادر مراجعة أمريكية لبعض ثوابت سياستها الخارجية تجاه حلفائها فى المنطقة، والاتجاه لفتح القضايا الخلافية المسكوت عنها فى العلاقات الأمريكية بتلك الدول العربية، والتي تتعلق أساسا بالملف الداخلى ونظام وشرعية الحكم فى الدولتين.

ففى حملة صحفية عنيفة ضد كل من مصر والسعودية، جرى تشخيص السبب فى انتماء الإرهابيين للدولتين باعتباره راجعا إلى فشل الأنظمة الحاكمة فى تلك الدول فى التحديث والتحول الديمقراطى لمجتمعاتها، مما يجعها بيئة صالحة لإفراز "الإرهاب". فى الوقت نفسه تم توجيه اللوم لتلك الدول، خاصة السعودية، لاستمرار الاعتماد على الشرعية التقليدية، والسماح لوسائل الإعلام "الحكومى الموجه" فى توجيه اللوم الدائم للولايات المتحدة، مما يتسبب فى مشاعر الكراهية الموجهة للولايات المتحدة وغير المسلمين.

ورغم عدم الاتساق الداخلى لمنطق هذه الحملة الصحفية التى تطالب تلك الحكومات العربية ضمنا بممارسة سيطرتها على الإعلام وتخفيف نقده للولايات المتحدة من ناحية، مع مطالبتها بتوسيع هامش الحريات من ناحية ثانية، إلا أنها سادت الخطاب الإعلامى الأمريكى تجاه الدولتين، بينما حافظ الخطاب الرسمى الأمريكى على التهدئة، وصرح وزير الخارجية الأمريكى من وقت لآخر بأن العلاقات مع الدول العربية الحليفة مستقرة وليس هناك ما يشوبها.

ويمكن رصد عنصر اختلاف رئيس بين الحملة الإعلامية على كل من مصر والسعودية ودلالتها بالنسبة للعلاقات الأمريكية بالدولتين، فالحملة الصحفية ضد مصر، وما تتم عنه من خلاف فى وجهات النظر بين الدولتين يمكن اعتبارها حلقة فى مسلسل من الخلافات بين الدولتين اتسمت به العلاقات فى السنوات الأخيرة، وبالتالى فالدولتان معتادتان على مثل هذا السجال وهناك قنوات وآليات معتادة لاحتوائه. على العكس من ذلك، فالخلاف مع المملكة العربية السعودية، كان سابقة طارئة على العلاقات بين الدولتين، وهي العلاقات التى اتسمت باستقرار محسوب على مدى عدة عقود سابقة.

فقبل هجمات سبتمبر، شهدت العلاقات المصرية ـ الأمريكية عدة توترات انعكست فى سجال إعلامى بين البلدين فى قضايا، أهمها ما تم تصويره فى الإعلام الأمريكى على أنه دور مصرى فى إفشال مباحثات كامب ديفيد الثانية، أو على الأقل عدم بذل الجهد الكافى من خلال الضغط على الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات لقبول شروط التسوية التى طرحها الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون. يضاف إلى ذلك قضايا خلافية أخرى منها قضية د.سعد الدين إبراهيم وما صاحبها من هجوم إعلامى أمريكى على أوضاع حقوق الإنسان وحرية التعبير فى مصر.

على هذه الخلفية تمثلت ملامح رد **الفعل المصرى** على هجمات سبتمبر فيما يلى:

أ ـ إدانة شديدة لهجمات سبتمبر ، كانت متوقعة ومتسقة مع تاريخ دولة عانت كثيرا من "الإرهاب"، وحذرت من امتداداته الدولية. (أنظر القسم الخاص بقضية الإرهاب والسياسة الخارجية المصرية)

ب ـ تجديد دعوة الرئيس مبارك لعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب، والتى كانت قد أطلقت للمرة الأولى فى عام ١٩٨٦. وقد فضلت مصر مواجهة الإرهاب من خلال هذا المنتدى الدولى، معتبره أن التحالف الذى تشكله الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب مبنى على تقسيم ضمنى للدول بين أعداء وأصدقاء، فى حين أن الصورة أعقد من ذلك بكثير.

ج - تعاون استخباراتى واسع مع الولايات المتحدة فى ضوء الخبرة المصرية فى مجال مكافحة الإرهاب.

د - ربط الرئيس مبارك فى معظم تصريحاته الصحفية وجولاته الخارجية بين "الإرهاب" وأجواء الإحباط التى تشيع فى المنطقة، بسبب فشل التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وإجراءات القمع الوحشية والحرمان الاقتصادى الذى يتعرض له الشعب الفلسطينى.

هـ - تحفظت مصر على اتباع الإجراءات المتشددة لقوانين تجفيف تمويل "الإرهاب" وقوانين غسل الأموال، لما قد يرتبه ذلك على الاقتصاد المصرى من آثار سلبية، وهو الذى يعانى فترة من الركود وعدم الاستقرار.

ومن ثم، قادت مصر اتجاه معظم الدول العربية الرافض المشاركة فى الحرب على أفغانستان. ورغم أن الموقف المصرى فى مساندة الولايات المتحدة كان أقل مما تتوقعه الأخيرة فى حربها على الإرهاب قياسا على الدور المصرى فى حرب الخليج الثانية، إلا أن الخلاف فى الرؤى لم يتصاعد إلى درجة الأزمة. على العكس من ذلك فإن الولايات المتحدة أظهرت استعدادا لتفهم الموقف المصري، والأرجح أن ذلك قد ارتبط بتقديم مصر لمساعدات استخباراتية مهمة للحملة الأمريكية ضد "الإرهاب".

أما بالنسبة **للمملكة السعودية** فإن موقفها كان الأكثر حرجا بين الدول العربية، ففى حين تمتعت المملكة بعلاقات قوية بالولايات المتحدة باعتبارها منبر الاعتدال الإقليمى على مدى العقود الخمس الماضية، جاء ١٥ من بين ١٩ اتهموا بتنفيذ الهجمات من أصل سعودى لتشيع حالة من الارتباك الواضح فى العلاقات بين الدولتين. فالشرعية الدينية المحافظة للمملكة التى طالما اعتبرت عامل استقرار فى المحيط الإقليمى أصبح ينظر إليها كعامل خلخلة أو تصدير للعنف. وتعرضت المملكة لحملة من كبريات الصحف والمجلات الأمريكية التى نددت بالوهابية كمذهب دينى، بدعوى أنها المنبع الفكرى "للإرهاب" وكراهية الولايات المتحدة وغير المسلمين بشكل عام.

جاءت هذه التطورات على خلفية من التباينات الأمريكية السعودية، والتي تمثلت في تبنى ولى العهد السعودى الأمير عبد الله، خطابا متشددا ضد سياسة الولايات المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، والذي وصل إلى حد الرفض العلنى لدعوة لزيارة البيت الأبيض فى يونيو ٢٠٠١. وأصبح الالتزام السعودى بدعم انتفاضة الأقصى أقرب إلى الالتزام الشخصى لولى العهد السعودى. ويبلغ من تذمر ولى العهد السعودى من تراخى الدور الأمريكى إزاء عدوانية سياسة رئيس الحكومة الإسرائيلى إلى الحد الذى بعث فيه برسالة إلى الولايات المتحدة فى أغسطس ٢٠٠١ كشف عنها النقاب فى أكتوبر، للتنديد بالسياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، وإنذار الولايات المتحدة بأن المملكة قد تعيد تقييم العلاقات المشتركة، حيث جاء فى الرسالة "إنه يحين وقت يفترق فيه الناس والدول". وقبل هجمات سبتمبر بيومين، أكدت مصادر سعودية مسؤولة أن تأجيل انعقاد اللجنة العسكرية العليا المشتركة، والتى كان مقررا لها الاجتماع فى نهاية شهر أغسطس، جاء تعبيرا عن استياء المملكة العربية السعودية من السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط.

وقد اقترن هذا الموقف الرسمي السعودي بتصاعد المشاعر المعادية للسياسة الأمريكية بين المواطنين السعوديين، وهي المشاعر التي عبرت عن نفسها فى مسلسل أعمال العنف الموجهة ضد أهداف أمريكية في المملكة.

كذلك كان التطور في العلاقات السعودية - الإيرانية سببا في توتير العلاقات الأمريكية - السعودية. فقد شهدت العلاقات السعودية - الإيرانية تقاربا ملحوظا، كلل بعقد الاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية فى منتصف أبريل بعد مفاوضات استمرت عاما ونصف العام، وتصديق مجلس الشورى السعودى على الاتفاقية فى ١٨ يوليو ولم يكن التقارب السعودى - الإيرانى عاملا فى تعكير العلاقات السعودية - الأمريكية أثناء إدارة الرئيس كلينتون، بسبب اتجاه الأخير نحو مزيد من الانفتاح على إيران وتحسين العلاقات معها، وذلك على عكس سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة فى التحفظ تجاه إيران واعتبارها من الدول المارقة. وفى هذا الإطار، رفضت المملكة العربية السعودية الاتهامات

الأمريكية بتورط مسؤولين فى الحكومة الإيرانية فى تفجيرات الخبر عام ١٩٩٦ .

وقد أدانت المملكة العربية السعودية هجمات سبتمبر بشدة، وقطعت المملكة العلاقات الدبلوماسية مع نظام طالبان، وأقرت الاتفاقية الدولية لمكافحة الإرهاب التى أقرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٩. فى الوقت نفسه أكدت تصريحات المسؤولين السعوديين الصلة بين "الإرهاب" والسياسة الأمريكية غير المتوازنة وتجاهل القضية الفلسطينية. كذلك رفضت المملكة العربية السعودية السماح بإقامة مقر قيادة أمريكية فى قاعدة الأمير سلطان الجوية فى منطقة الخرج لإدارة العمليات العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان.

وظهرت إضافة إلى ذلك عدة مؤشرات حول صراع مكتوم، أو أزمة فى إدارة الاختلاف الأمريكى السعودى فى هذا الصدد، كان من مؤشراتها :

أ - إبداء المملكة استياءا شديدا بسبب ارتفاع عدد الضحايا المدنيين فى الحرب فى أفغانستان.

ب - رفض المملكة تسليم أى مواطن سعودى إلى الولايات المتحدة.

غير أن التأزم في العلاقات بين البلدين ظل تحت السيطرة، حيث تدخلت رموز الإدارة الأمريكية من آن لآخر لإنكار وجود أزمة فى العلاقات. ومن ناحية أخيرة حرصت المملكة العربية السعودية، مثل معظم الدول العربية على عدم تصعيد قضايا مثل المعتقلين العرب لدى الأجهزة الأمنية الأمريكية ، أو المعتقلين العرب من الأسرى فى قاعدة جوانتانامو فى كوبا. ووفقا لبعض التقديرات فإن عدد السعوديين الذين جرى اعتقالهم فى الولايات المتحدة بعد هجمات سبتمبر ، اقترب من ١٠٠٠ معتقل.

وبشكل عام، فإن مجلس التعاون الخليجي يمثل تجمعا للدول الصديقة للولايات المتحدة في العالم العربي. وتنبع خصوصية تأثر دول مجلس التعاون الخليجى من علاقات التحالف مع الولايات المتحدة الأقرب إلى علاقات الصداقة من ناحية، وانتماء كثير من الأفغان العرب إلى جنسيات خليجية من ناحية أخرى، فقائد تنظيم القاعدة يحمل الجنسية السعودية، والمتحدث الرسمى باسمها يحمل الجنسية الكويتية، وتمويل شبكة القاعدة ثبت أن مصادره جهات أهلية وخيرية خليجية بالأساس، كما أن الإمارات والسعودية بالإضافة إلى باكستان هم فقط الدول التى اعترفت بنظام طالبان. وكانت العلاقات الأمنية الخليجية بالولايات المتحدة الأمريكية، خاصة فى ضوء اتفاقات الدفاع المشترك والتخزين المسبق للأسلحة والقواعد العسكرية والقوات الأمريكية فى الخليج منذ حرب الخليج الثانية، مع القرب الجغرافى لهذه الدول من مسرح العمليات فى أفغانستان، ترشح دول الخليج لاستخدام قواعدها، وتقديم مساندة لوجستية للحرب الأمريكية فى أفغانستان، فضلا عن احتمال استهداف الولايات المتحدة لدول من منطقة الخليج، خاصة العراق، فى المراحل التالية لحربها على الإرهاب.

من الناحية المبدئية نهجت دول مجلس التعاون الخليجى نهج سائر الدول العربية من حيث إدانة هجمات سبتمبر. ففى جده ، عقد وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى اجتماعا استثنائيا يوم ٢٣ سبتمبر، أقر الملامح الرئيسية لموقف دول المجلس فى تقديم الدعم الكامل للولايات المتحدة فى حربها ضد "الإرهاب"، واتخاذ التدابير اللازمة فى هذا الصدد، شريطة أن يكون التحرك ضد "الإرهاب" محدد الأهداف، وأن يحظى بغطاء دولى، وألا يستغل فى الإساءة لسمعة العرب والإسلام.

وقد بادرت الإمارات والمملكة العربية السعودية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع نظام طالبان، كذلك اتفقت دول مجلس التعاون الخليجى فى اجتماع وزراء داخلية المجلس، على استراتيجية لمكافحة الإرهاب تضمنت تبادل المعلومات والتنسيق فى مجال مكافحة "الإرهاب" والتطرف، وتعزيز الجهود المبذولة فى هذا المجال، كما أكدوا إدانتهم لكل الأعمال والجرائم الإرهابية بجميع أشكالها، وأيا كانت الأسباب التى تتستر خلفها." كما أجمعت كل دول مجلس

التعاون على تقديم العون المعلوماتى والاستخباراتى للولايات المتحدة، فضلا عن تجميد أرصدة الأشخاص والجمعيات المشتبه بعلاقاتها فى تمويل الإرهاب. وفى هذا الصدد، قامت الكويت بتعزيز الرقابة على الجمعيات الخيرية الإسلامية، كما تم إخضاع عمل تلك الجمعيات للجنة عليا تتبع وزير الشئون الاجتماعية. أما في الإمارات العربية المتحدة، التى تخضع فيها الجمعيات الأهلية لإشراف وزارة الشئون الاجتماعية منذ عام ١٩٩٣، صدر تشريع يضع سقفا مقداره ألفي درهم لتحويلات تلك الجمعيات للخارج. وفى البحرين قامت مؤسسة نقد البحرين بالتحرى عن الأرصدة والحسابات البنكية التى يشتبه فى علاقاتها بتمويل الإرهاب. وكذلك فى المملكة العربية السعودية، حيث أعلن عن اتخاذ تدابير صارمة لمراقبة ما وصف بـ "التحويلات غير المشروعة".

بخلاف ذلك كانت بعض دول مجلس التعاون أكثر استعدادا للتعاون السياسى وإلى حد ما العسكرى مع الولايات فى حربها فى أفغانستان، كخطوة أولى فى حربها على "الإرهاب"، ومنها الكويت، والبحرين، وقطر، وعمان، فى حين كانت الإمارات العربية المتحدة أقرب إلى الموقف السعودى المتحفظ على تقديم أى عون عسكرى أو عملياتى للولايات المتحدة الأمريكية. ففى البحرين، حيث توجد قاعدة الجفير للأسطول الأمريكى، شهدت القاعدة تعزيزات عسكرية عقب هجمات سبتمبر. وفى الكويت، تم إرسال ألفى جندى أمريكى للمشاركة فى تدريبات عسكرية إلى جانب القوات الأمريكية الموجودة بشكل دائم، والتى تقدر بحوالى خمسة آلاف جندى. كذلك شهدت سلطنة عمان أكبر المناورات العسكرية التى أجريت فى المنطقة عام ٢٠٠١ وهى مناورات "السيف السريع-٢" بين المملكة المتحدة وعمان، والتي جرت فى شهر أكتوبر بمشاركة ٢٤ ألف جندى بريطانى، وهو أكبر حجم من القوات البريطانية يتم نشره خارج الأراضى البريطانية منذ حرب الخليج الثانية، فضلا عن ١٢ ألف جندى من السلطنة. وفى بداية شهر ديسمبر، أرسلت الولايات المتحدة عشرين ألف من القوات التابعة للجيش الثالث الأمريكى إلى كل من الكويت وقطر.

وفى كل تلك الأحوال، جرى التأكيد على أن التعزيزات العسكرية هى من قبيل الروتين والتدريبات المشتركة المعتادة. وبدا أن الولايات المتحدة عازمة على مكافأة حلفائها فى الأزمة الراهنة، فأعلنت وزارة الدفاع الأمريكية فى ١٧ أكتوبر ٢٠٠١ إثر زيارة وزير الدفاع الأمريكى دونالد رامسفيلد إلى سلطنة عمان عن صفقة سلاح أمريكية ضخمة للسلطنة تبلغ ١,٢ بليون دولار، وتشمل طائرات عسكرية من طراز ف-١٦، وصواريخ جو-جو، طراز "إمرام"، وصواريخ مضادة للسفن من طراز "هاربون". وجاء فى بيان وزارة الدفاع الأمريكية حول الصفقة أن سلطنة عمان "دولة استراتيجية فى مدخل الخليج وحليف للولايات المتحدة". كما أعلن البيت الأبيض فى شهر أكتوبر منح البحرين صفة الحليف الرئيسى للولايات المتحدة من خارج دول الناتو، وهى صفة كانت تسعى البحرين منذ فترة للحصول عليها.

٢- الدول العربية خصوم الولايات المتحدة

رغم انشغال الإدارة الأمريكية ببناء التحالف الدولى وما استتبعه ذلك من ضغوط من جانب الحلفاء الذين عارضوا توسيع الحرب ضد الإرهاب وقصرها على العمليات العسكرية فى أفغانستان، أبلغت الإدارة الأمريكية مجلس الأمن منذ الأيام الأولى للتحضير للحملة العسكرية على أفغانستان فى ٧ أكتوبر، بأن الحرب سوف تستهدف قواعد وتنظيمات الإرهاب، وبالتالى قد تمتد لتشمل دولا ومنظمات غير أفغانستان. وقد شكل الظرف وقوة الدفع التى خلفتها "الحرب ضد الإرهاب" ضغوطا متزايدة على مجموعة الدول العربية الموسومة "بالإرهاب أو برعاية الإرهاب"، تبعا للرؤية الأمريكية، إذ يوجد أربع دول عربية من إجمالى سبع دول على القائمة الأمريكية للدول التى ترعى "الإرهاب" والتى تصدر عن الخارجية الأمريكية فى شهر إبريل من كل عام. وقد اشتملت القائمة الأخيرة على كل من: السودان، ليبيا، العراق، وسوريا بالإضافة إلى إيران، وكوبا وكوريا الشمالية.

شكلت الحرب على الإرهاب عنصر ضغط أساسى على هذه المجموعة من الدول من حيث إمكانية استهداف أى منها فى مراحل تالية من "الحرب على الإرهاب". وتختلف تلك الدول من حالة لأخرى ومن حيث علاقاتها بالتنظيمات المتهمة بالإرهاب، وبالتالى تباينت تأثيرات الأزمة الأخيرة عليها. فبينما التزم المسئولون الأمريكيون طوال المرحلة الأولى لبناء التحالف الدولى للحرب ضد تنظيم القاعدة ونظام طالبان فى أفغانستان، التأكيد على أن الولايات المتحدة لا تعتزم توسيع الحرب ضد الإرهاب، فإن الرئيس بوش أشار بمجرد بدء العمليات العسكرية فى أفغانستان إلى أنه لا يستبعد استهداف دول أو منظمات أخرى ترعى الإرهاب فى مرحلة لاحقة. وبعد النصر السهل نسبيا الذى تحقق فى أفغانستان، أصبحت الولايات المتحدة تشير بدرجة أكبر من الصراحة إلى إمكانية امتداد الحرب إلى دول أخرى على رأسها العراق. وكانت الحجة التى سيقت فى هذا المجال هى ضرورة مجابهة الإرهاب البيولوجى والكيمائى والتصدى إلى الدول التى تسعى إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل.

وقد تفاعلت الدول العربية المختلفة مع هذه الضغوط بأشكال متفاوتة تبعا للظروف الخاصة بكل منها. فبالنسبة لسوريا كانت المرحلة السابقة على ١١ سبتمبر قد شهدت قدرا من التقارب مع الولايات المتحدة، وهو تقارب بطئ بدأ مع تغير القيادة السياسية في سوريا، وكان من مؤشراته عدم اعتراض الولايات المتحدة على انضمام سوريا إلى عضوية مجلس الأمن، بالرغم من الإبقاء على سوريا على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب.

تمثلت الملامح الرئيسية **للموقف السورى** من أحداث سبتمبر كما ظهرت فى تصريحات الرئيس السورى فى إدانة قوية وسريعة لهجمات سبتمبر، ووصفها بأنها تتعارض مع كل القيم الإنسانية، والمطالبة بمواجهة ظاهرة الإرهاب فى إطار من الشرعية الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة، وضرورة تحديد الأهداف النهائية للعمليات العسكرية الأمريكية، وضرورة التمييز بين الإرهاب والنضال ضد الاحتلال.

فى الوقت نفسه بدت الإدارة الأمريكية لاسيما فى فترة الإعداد للحرب وأثناء العمليات العسكرية الأمريكية، غير راغبة فى التصعيد السياسى أو العسكرى مع سوريا، فلم تتم الإشارة إلى سوريا صراحة فى إطار الخطاب الإعلامي والدعائى لرموز الإدارة الأمريكية حول الحرب على الإرهاب والدول الراعية له، كما تجنبت الإدارة الأمريكية إثارة موضوع الدعم السورى لحزب الله. فظلت العلاقات الأمريكية - السورية بعد الأزمة على حالها، فلا هى تخطت مقدمات التحسن إلى درجة أعلى من درجات التعاون، ولا هى انتكست إلى حالة المواجهة والعداء السابقة.

تمثلت المشكلة الأهم في صلة سوريا بملف "الإرهاب" بالمعنى الأمريكى في علاقتها بحزب الله. فقد تم تضمين حزب الله على القائمة الأمريكية للمنظمات الإرهابية فى القائمة التى أعلنت فى الأسبوع الأخير من نوفمبر، وبات استمرار توظيف سوريا لحزب الله في إطار سياستها تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي أكثر صعوبة، الأمر الذي وضع سوريا في موقف حرج بسبب أهمية الدور الذي يلعبه حزب الله في السياسة السورية في الشرق الأوسط، خاصة تجاه كل من إسرائيل والمشكلة الفلسطينية ولبنان. وكان على سوريا أن تتعامل بحكمة مع الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الحكومة اللبنانية للضغط على حزب الله ولكشف أرصدته المالية في المصارف ولتوقيف بعض من عناصره المتهمة "بالإرهاب"، وقد نجحت دمشق بالتعاون مع الحكومة اللبنانية في التخفيف التدريجي من هذه الضغوط عبر حزمة من الإعلانات السياسية والحجج القانونية، مع تجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع الإدارة الأمريكية.

أما بالنسبة **لليبيا** فإنها تجنبت أي تصعيد مع الولايات المتحدة، وذلك عبر الإدانة الفاترة للهجمات على نيويورك وواشنطن، وهو ما كان كافيا لإقامة مسافة تفصل بين ليبيا والإرهاب، وتجنيب طرابلس ضغوط واشنطن. وبالنسبة **للسودان** فقد كان كانت بوادر الانفراج فى العلاقات الأمريكية السودانية قد لاحت قبل حوالى عام ونصف من

جمات سبتمبر، حيث صاحب التغييرات الداخلية السودانية وإقصاء الدكتور حسن الترابى وجناحه عن الحكم، رغبة
، كسر عزلة السودان ورفع الحظر المفروض عليها منذ عام ١٩٩٦. وبدأت هذه الجهود تؤتى ثمارها قبل هجمات
بتمبر، ففى السادس من سبتمبر تم تعيين السناتور جون دانفورث كمفوض رئاسى أمريكى فى السودان كمحاولة
ضع حد للحرب الأهلية الدائرة فى الجنوب. وبالتالى، فإنه وقت وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر كان جو
علاقات بين البلدين مهيئا لتعزيز هذا الاتجاه، حيث مثلت الهجمات فرصة لنظام الخرطوم لدعم التعاون مع الولايات
تحدة من ناحية، ودرء خطر أن يصبح السودان محطة من المحطات التالية للحرب على "الإرهاب" من ناحية ثانية.
وفى ضوء حقيقة أن السودان كان مأوى لأسامه بن لادن فى الفترة ما بين ١٩٩١-١٩٩٦، الأمر الذى جعل التعاون
استخباراتى الأمنى بين السودان والولايات المتحدة ذا أهمية كبيرة، ويفتح نافذة لتحسن العلاقات بين الدولتين. وقد
رت عدة وفود أمنية واستخباراتية أمريكية وأوروبية السودان عقب الأحداث، وتؤكد بعض التقارير أن السودان قد
لم ما بين مائتين إلى ثلاثمائة ملف استخباراتى إلى الولايات المتحدة حتى شهر نوفمبر، كما سمحت السودان
لتفتيش على نظامها المصرفى كخطوة لمساعدة الولايات المتحدة فى تجفيف منابع تمويل "الإرهاب". وبلغ التعاون
سودانى الحد الذى دعا المسؤولون فى الولايات المتحدة إلى الإشادة بالموقف السودانى، والتصريح بأن السودان "قدم
كثر مما طالبته به الولايات المتحدة".

وفى هذا الإطار برزت عدة تطورات تعتبر إيجابية على صعيد العلاقات بين الدولتين، ففى التاسع عشر من سبتمبر
حفظت الإدارة الأمريكية على مشروع قانون حول السلام فى السودان كان معدا للعرض على الكونجرس، ويطالب
تشديد العقوبات على الشركات التى تستثمر فى النفط السودانى ومنعها من التعامل فى البورصة الأمريكية. وفى
كتوبر أصدر مجلس الأمن قرارا بامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، تم بموجبه رفع العقوبات المفروضة على
لسودان منذ عام ١٩٩٦. وفى شهر نوفمبر، تمكن جون دانفورث المبعوث الرئاسى الأمريكى إلى السودان، من التوصل
إلى مبادرة لوقف إطلاق النار لمدة أربعة أسابيع بين الحكومة السودانية ومتمردى الجنوب. وقدم دانفورث مبادرة من
ربعة نقاط هى: وقف إطلاق النار فى جبال النوبة تحت رقابة دولية، ووقف القصف الجوى للأهداف المدنية
والإنسانية، والحد من تجارة الرقيق وأعمال الخطف، وتوصيل المعونات الإنسانية. وفى الوقت نفسه رعت الولايات
لمتحدة مفاوضات مباشرة بين وفدين من الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى سويسرا فى شهر
يناير ٢٠٠٠.

٣- خصوصية حالة العراق

على العكس من الحالات الثلاث السابقة التي نجحت فيها الدول العربية خصوم الولايات المتحدة في تجنب الوقوع ضحية للسياسة الأمريكية المتشددة في مرحلة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، فإن الحال بالنسبة للعراق كان الأكثر سوءا. فالعراق كان منذ حرب الخليج الثانية هو أهم الدول على القائمة الأمريكية لما يسمى بـ "الدول المارقة". فى الوقت نفسه فإن تداعيات الأزمة ما زالت تؤثر على العلاقات العراقية - العربية، خاصة فى علاقتها بكل من الكويت والمملكة العربية السعودية. وقبل هجمات سبتمبر، بدا الملف العراقى فى حالة جمود على الصعيدين الإقليمى والدولى. فعلى المستوى العربى - العربى، لم تتمكن القمة العربية التى عقدت فى عمان فى شهر مارس، من التوصل إلى تغيير كبير على صعيد المصالحة العراقية - الكويتية. كما تعرض الحوار بين العراق والأمم المتحدة بدوره إلى التجميد بعد الجولة الأولى للحوار التى عقدت فى شهر فبراير، والتى انتهت باستمرار رفض العراق لقرار مجلس الأمن رقم ١٢٨٤ الصادر فى ديسمبر ١٩٩٩، بخصوص تشكيل لجنة جديدة تابعة للأمم المتحدة (إنموفيك) للتفتيش على الأسلحة فى العراق.

فقبل هجمات سبتمبر كانت هناك قوتان متناقضتان تتنازعان الملف العراقى. فمن ناحية كان هناك تآكل التأييد الدولى لنظام العقوبات المفروضة على العراق، واتجاه عدد من الدول خصوصا العربية إلى القيام بمبادرات فردية لخرق العقوبات وبدء التبادل التجارى "المعلن" مع العراق. وجاء ذلك نتيجة نوع من الإدراك العام للتأثيرات السلبية للعقوبات على الشعب العراقى دون النظام، فضلا عن تأثيرات العقوبات السلبية على بعض المصالح الاقتصادية والتجارية وفرص الاستثمار وفتح الأسواق أمام التجارة العربية وغير العربية.

ومن ناحية ثانية وعلى العكس من ذلك كان منهج الإدارة الأمريكية الجديدة أكثر تشددا تجاه العراق، حيث تبنت هذه الإدارة فى حملتها الانتخابية لهجة متشددة تجاه العراق، كما أن عددا من رموزها، منهم نائب الرئيس ريتشارد تشينى، ومستشارة الأمن القومى كوندوليزا رايس، ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد، ونائبه بول ولفوفيتز، من أهم أنصار توجيه ضربة أمريكية للعراق، بهدف الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين. وقد بدأت الإدارة الأمريكية الجديدة عهدها بتوجيه ضربة عسكرية رمزية ضد العراق.

وفى إطار التفاعل بين هذين الاتجاهين فشل الاقتراح الذى قدمته لمجلس الأمن الدولى فى مايو ٢٠٠١ الولايات المتحدة وبريطانيا، والمعروف بنظام العقوبات الذكية ضد العراق.

غير أن العراق كان هو الدولة الوحيدة فى العالم التى أعلنت تفهمها للهجمات على واشنطن ونيويورك، واعتبرتها "انتقاما مشروعا بسبب سياسات أمريكا الخاطئة، وحصادا طبيعيا لسياسات الغطرسة والهيمنة والكيل بمكيالين التى تمارسها الولايات المتحدة". من ناحية ثانية أدان العراق الحرب الأمريكية فى أفغانستان واعتبرها إرهابا تمارسه القوة العظمى، وانتقد الدول العربية والإسلامية التى لم تحذ حذوه فى هذا الصدد، وتقدم بطلب رسمى لمنظمة المؤتمر الإسلامى يحثها على إدانة الحملة الأمريكية على أفغانستان.

فى الوقت نفسه لم تظهر أية أدلة على تورط العراق فى تفجيرات سبتمبر وما تلا ذلك من رسائل محملة بميكروب الجمرة الخبيثة "الأنثراكس"، فيما عدا رواية غير مؤكدة عن اجتماع تم بين محمد عطا أحد المتهمين بتنفيذ هجمات سبتمبر وبين مسؤول استخبارات عراقى فى جمهورية التشيك.

وفى المراحل الأولى للحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، بدا أن موضوع ضرب العراق توارى أو تراجعت أولويته، خاصة فى ضوء توافق عام أوروبى - عربى على عدم توجيه ضربة عسكرية للعراق، على الأقل فى "الظروف الراهنة". وبعد النصر السريع والاستقرار النسبي للأوضاع فى أفغانستان، تصاعد خطاب استهداف العراق، حيث بدا أن عملا أمريكيا عسكريا ضد العراق فى إطار الحرب على "الإرهاب" أصبح وشيكا. وتتمثل الذريعة الأساسية لاستهداف العراق فى أنه لا يوجد ما يؤكد عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل خاصة فى ظل توقف عمليات الرقابة والتفتيش الدولية منذ عام ١٩٩٨. وهدد الرئيس جورج بوش العراق صراحة إذا رفض عودة المفتشين الدوليين فى تصريحات أدلى بها فى ٢٦ نوفمبر.

وواقع الأمر أن إمكانية توجيه ضربة أمريكية للعراق لعدد من المحددات على النحو التالى:

أ - بناء تحالف دولى واسع يقبل أو على الأقل لا يعترض على ضرب العراق، فالتحالف الدولى الذى أيد الولايات المتحدة فى حربها فى أفغانستان يبدو أقل تأييدا تجاه عمل عسكرى أمريكى فى العراق، خاصة فى الوقت الذى لم تستقر فيه الأوضاع بعد فى أفغانستان وتشتعل فيه الأراضى الفلسطينية المحتلة. ويبدو ذلك من تصريحات معظم رؤساء ووزراء الحكومات الأوروبيين، بخلاف بريطانيا، فضلا عن موقف روسيا المتحفظ عادة على ضرب العراق. ويعتبر موقف الحلفاء المعارض لضرب العراق مرتبطا إلى حد كبير بطبيعة اللحظة السائدة فى المنطقة، والمتمثلة فى تدهور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية.

ب ـ موقع الدول العربية والإقليمية فى هذا التحالف، فتحالف دولي لضرب العراق لا يستدعى بالضرورة إجماعا دوليا لضرب العراق. وبالتالى يمكن توجيه ضربة أمريكية ضد العراق حال التمكن من تحييد ردود الفعل العربية تجاه ضرب العراق، خاصة فى حالة احتواء التوتر المتصاعد على الجبهة الفلسطينية من ناحية. أو فى حالة استمرار رفض العراق عودة المفتشين الدوليين من ناحية أخرى. والواضح أن محاولات الدول العربية إقناع العراق بقبول التفتيش الدولى ، يهدف بالأساس إلى تجنب الذريعة الأمريكية لضربه.

ج ـ موقف وقدرات المعارضة العراقية ، فالهدف من ضرب العراق، والذى ألح إليه عدد من المسئولين الأمريكيين هو الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين. وبالتالى فإنه لابد من معرفة الدور الذى سوف تلعبه المعارضة العراقية فى الحرب ضد العراق. ومن أبرز القيود على الدور المحتمل للمعارضة للعراقية فى ذلك الإطار، عدم توحد المعارضة العراقية وضعف قدراتها مقارنة بقدرات النظام العسكرية. فالمؤتمر الوطنى العراقى الذى تشكل عام ١٩٩٢ والذى ضم وقتها معظم فصائل المعارضة العراقية لم يستطع الحفاظ على وحدة هذه الفصائل ووحدة رؤاها، وبالتالى انسحبت منه قوى معارضة بارزة مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، والحزب الشيوعى والكتلة الإسلامية وجماعة العلماء المجاهدين، كما أن مشاركة الحزبين الكرديين فيها هى مشاركة شكلية.

وفى هذا الصدد تتسم الرؤية الأمريكية تجاه الدور المحتمل للمعارضة فى الإطاحة بصدام وفى مرحلة ما بعد صدام، بعدم الوضوح. ففى تقرير رسمى أمريكى تم تسريبه للصحافة نهاية العام، تم عرض عدة خيارات تدرسها الإدارة الأمريكية للإطاحة بالنظام العراقى، هى :

(١) النموذج الأفغاني الذي يتبناه صقور وزارة الدفاع الأمريكية ، ويتضمن استخدام القوات الخاصة والقوة الجوية وانتفاضات شعبية بقيادة المؤتمر الوطني العراقي.

(٢) فكرة تدبير انقلاب ينفذه جنرالات من السنّة من داخل الحلقة الضيقة التي تحيط بصدام، وقد يتضمن ذلك عملية اغتيال، وتتبناها وكالة الاستخبارات المركزية سي آي أيه. لكن المشكلة تكمن في معرفة من سيخلف الرئيس العراقى والترتيبات السياسية اللازمة لمرحلة ما بعد صدام حسين فى العراق.

(٣) تؤيد الخارجية الأمريكية اللجوء إلى ضغوط دبلوماسية تشمل استخدام عقوبات ذكية والمطالبة بعودة مفتشي الأسلحة، والعمل الدؤوب لكسب التأييد في أوروبا والشرق الأوسط. ولا تستبعد اللجوء إلى العمل العسكري إذا اُستنفدت الوسائل الأخرى.

(٤) خيار "عصابة الأربعة"، ويحظى ببعض التأييد داخل المخابرات الأمريكية، ويتضمن استخدام قوات خاصة أميركية لدعم تحالف واسع للمعارضة خارج إطار المؤتمر الوطني العراقي. ويضم هذا التحالف الحزبين الكرديين، الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق وحركة الوفاق الوطني العراقي.

د ـ الإعداد لمرحلة ما بعد صدام، أو مشهد "تفكيك العراق"، فمع افتراض نجاح أى ضربة عسكرية أمريكية فى الإطاحة بنظام الرئيس صدام حسين ، تبرز دائما قضية ترتيب الوضع السياسى الجديد، وهنا فإن منح دور كبير للمعارضة الكردية على سبيل المثال فى الإطاحة بالنظام العراقى، قد يستتبعه إعطاء المناطق الكردية أوضاعا أقرب إلى الاستقلالية أو الحكم الذاتى فى المراحل التالية، وهو ما سيقود إلى تغيير بنية العراق الموحد إقليميا وسياسيا إلى حالة تفكك قد يصعب السيطرة عليها، وهو ما سيثير نتائج إقليمية غاية فى السلبية، لاسيما على الوحدة الإقليمية لجيران العراق أنفسهم، وفى المقدمة تركيا.

هذه المحددات وغيرها يرتبط بها عامل آخر هو شكل الحرب ضد العراق، الأرجح أن استهداف العراق سوف يأخذ

شكل حملة عسكرية بعيدة المدى تهدف إلى تدمير القدرات العسكرية للنظام العراقى بما يسمح بإضعافه على المدى الطويل والإطاحة به متى يتبلور بديل مناسب.

٤. دول عربية ذات أوضاع أمنية خاصة

تضم هذه المجموعة من الدول العربية تلك الدول التي تتيح الأوضاع السياسية والأمنية فيها بيئة مناسبة لاحتضان الجماعات الأصولية المتشددة، أو التنظيمات المعادية للسياسة الأمريكية، ومن ثم تدخل تحت باب المنظمات "الإرهابية" بالمعنى الأمريكي، وخاصة في اليمن والصومال. فقد اتسمت العلاقات الأمريكية اليمنية بالتوتر طوال العقد الأخير، بسبب تأييد اليمن للعراق فى حرب الخليج الثانية، والخطاب اليمني المتشدد إزاء حصار العراق والقضية الفلسطينية. وكان توتر العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي مبررا إضافيا لمزيد من التوتر في العلاقات بين صنعاء وواشنطن.

أ. اليمن، فقد شهدت السنوات الثلاثة الماضية بعض مظاهر التحسن في العلاقات اليمنية الأمريكية من ناحية، وتقارب مضطرد فى العلاقات اليمنية - الخليجية من ناحية أخرى. فعلى صعيد التقارب اليمنى الخليجى، أتخذ قادة دول مجلس التعاون الخليجى فى قمتهم التى عقدت فى مسقط الأسبوع الثالث من ديسمبر، قرارا بضم اليمن إلى عدد من اللجان والفعاليات الخليجية، كخطوة أولى باتجاه ضم اليمن إلى منظومة دول المجلس. ووافق مجلس التعاون علي انضمام اليمن إلى مجلس وزراء الصحة والمكتب الإقليمى للتربية ومجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية في الخليج.

من ناحية ثانية، شهدت العلاقات اليمنية - الأمريكية تحسنا ملحوظا على مدى الأعوام الثلاث الماضية، ومن أهم مؤشرات هذا التعاون، الزيارات المتتالية للعسكريين الأمريكيين إلى اليمن، والإشراف الأمريكى على تدريب الكوادر الأمنية اليمنية فى مجال مكافحة "الإرهاب"، وإسهام الولايات المتحدة فى أنشطة المركز الوطنى لإزالة الألغام فى اليمن، وكذلك المناورات العسكرية المشتركة بينهما عام ١٩٩٨.

ولم يشب العلاقات الأمريكية-اليمنية فى هذه السنوات سوى تفجير المدمرة الأمريكية يو إس إس كول فى عدن فى أكتوبر ٢٠٠٠ والذى أودى بحياة ١٧ أمريكى. إلا أن العلاقات بين البلدين تمكنت من احتواء آثار "كول"، حيث قدم اليمن تعاونا أمنيا كبيرا للتوصل إلى المسؤولين عن التفجير ومعاقبتهم. مع ملاحظة أن هذا التعاون الأمنى لم يؤد بالجهات اليمنية إلى الاستجابة إلى كل طلبات جهات التحقيق الأمريكية، خاصة تلك الطلبات التى تضمنت قيام الجهات الأمريكية باستجواب عدد من كبار الشخصيات اليمنية، التى تمثل رموزا يمينية أصولية، كالشيخ عبد المجيد الزندانى، أو رموزا سياسية / أمنية كالعقيد على محسن الأحمر، الأمر الذى أثار بعض التوترات فى العلاقة الأمنية اليمنية الأمريكية.

وقد شهد عام ٢٠٠١ على وجه التحديد زيارات وفود رسمية أمريكية رفيعة المستوى إلى اليمن لتعزيز التعاون الأمنى بين البلدين، منها زيارة الجنرال تومى فرانك قائد القوات المركزية الأمريكية فى شهرى يناير وأغسطس، وزيارة السناتور ريتشارد شلى رئيس لجنة الاستخبارات فى شهر يونيو. وفى شهر يونيو تم توقيع أربع اتفاقيات لتنفيذ برنامج المعونة الأمريكية لليمن لعام ٢٠٠١.

وفى أعقاب أحداث سبتمبر وورود تقارير حول وجود ما وصف بـ "خلايا تابعة لشبكة القاعدة " في اليمن، تكثف التعاون الأمنى اليمنى - الأمريكى، حيث أعلن السفير الأمريكى إلى اليمن إدموند هول فى شهر أكتوبر " أنه فى الحرب على الإرهاب، اليمن يعتبر شريكا وليست هدفا." كما أكد الجنرال زينى قائد القوات المركزية الأمريكية

سابق أن اليمن غير مستهدف فى أى هجوم عسكرى أمريكى. وقد قامت الحكومة اليمنية بشن حملات واسعة نطاق فى الأسبوع الأخير من ديسمبر لاعتقال عناصر مشتبه بعلاقتها بتنظيم القاعدة، طلبت الولايات المتحدة عتقالهم أثناء زيارة الرئيس على عبد الله صالح لواشنطن فى الأسبوع الأول من نوفمبر. وحسب قول الرئيس اليمنى نإن هذه الحملات الأمنية قد جنبت البلاد ضربة عسكرية أمريكية، فى حين اعتبرتها الولايات المتحدة مشاركة يمنية نعالة في مكافحة "الإرهاب".

ب. الصومال، فيعتبر من الدول العربية المرشحة من وجهة النظر الأمريكية للتدخل العسكرى فى إطار ما يسمى بالمرحلة الثانية للحرب على "الإرهاب". ففى حديث مع شبكة سى إن إن عام ١٩٩٧ زعم أسامة بن لادن أن شبكة لقاعدة قد قامت بتدريب وتنظيم المسلحين الصوماليين الذين نفذوا الهجوم على القوات الأمريكية فى الصومال، التى كانت تحاول اصطياد الجنرال محمد فارح عيديد عام ١٩٩٣. ومن المعروف إن هذه الواقعة قد أدت إلى مقتل ١٨ من القوات الأمريكية فى الصومال، فضلا عن التمثيل بالجنود الأمريكيين فى شوارع مقديشيو مما أدى إلى الانسحاب الأمريكى المهين من الصومال.

وفى تصريح لنائب وزير الدفاع الأمريكى عقب هجمات سبتمبر أكد أن "الصومال هى دولة منهارة، تشهد بالفعل وجودا لتنظيم القاعدة على أراضيها". وقامت الولايات المتحدة في عقب تلك الأحداث بإدراج تنظيمين صوماليين فى قائمة المنظمات الإرهابية والممولة للإرهاب هما الاتحاد الإسلامى، ومؤسسة البركة المالية. ففى ٢٤ سبتمبر أصدر الرئيس بوش قرارا بتجميد الأصول المالية لتنظيم الاتحاد الإسلامى، وفى بداية شهر نوفمبر، جمدت وزارة الخزانة الأمريكية أصول مؤسسة البركة.

والاتحاد الإسلامى تنظيم يسعى منذ مطلع التسعينيات إلى إقامة نظام إسلامى فى القرن الأفريقى، وفى هذا الإطار يدعم حركة انفصال إقليم الأوجادين عن إثيوبيا، ويتردد أنه يحصل على السلاح والتدريب عبر ارتباطاته بتنظيم القاعدة. ولذلك قامت القوات الإثيوبية بمطاردته وتصفيته تقريبا حتى تحول إلى تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليمية وفقد كيانه التنظيمى المسلح بعد سلسلة من الهجمات الإثيوبية عليه فى الفترة ما بين ١٩٩٦ - ٢٠٠٠، وذلك عقب إعلان التنظيم مسئوليته عن عدة تفجيرات فى أديس أبابا عام ١٩٩٦. أما مؤسسة البركة، وهى مؤسسة مالية لتحويلات الصوماليين خارج البلاد لذويهم، فقد اتُهمت بكونها واجهة لتمويل الإرهاب، فقامت الولايات المتحدة بتجميد أصولها، وأغلقت خدمة الإنترنت التابعة لها، وهى الوحيدة التى كان يتصل من خلالها الشعب الصومالى بالعالم.

وتحاول الفصائل الصومالية المختلفة الاستفادة من الأحداث الجارية لبسط سيطرتها الإقليمية، على كامل أرض الصومال. فالحكومة الوطنية الانتقالية التى تشكلت فى جيبوتى فى أغسطس عام ٢٠٠٠ برئاسة عبد القاسم صلاد حسن، تقدم نفسها باعتبارها الحكومة المركزية التى تستطيع تقديم العون الأمنى للولايات المتحدة فى مقابل الاعتراف بها ومد نفوذها وسيطرتها الإقليمية على كامل أراضى الصومال. وقد دعا مسئولو الحكومة الانتقالية الولايات المتحدة لإرسال مشرفين للتأكد من خلو الصومال من معسكرات الإرهاب.

من ناحية ثانية، هناك مجلس الإنقاذ والمصالحة الصومالى، وهو مظلة من التنظيمات التى تضم زعماء العشائر فى جمهورية أرض الصومال وبلاد بونت، كانت قد تشكلت فى أديس أبابا فى مارس عام ٢٠٠١، والتى تسيطر على أجزاء من الشمال، والشمال الشرقى، ونقاط استراتيجية فى مقديشيو. ويقدم مجلس الإنقاذ نفسه إلى الولايات المتحدة باعتباره تحالف الشمال الصومالى، أو الشريك الرئيس فى مواجهة الإرهاب، حيث من المعروف أن عددا من الأعضاء البارزين فى الحكومة الوطنية الانتقالية - ٢٤٥ عضو - كانوا ينتمون بشكل أو آخر

إلى تنظيم الاتحاد الإسلامى، وحركة الإصلاح، وهى حركة إسلامية أكثر اعتدالا من الاتحاد، فضلا عن بعض الارتباطات بمؤسسة البركة.

ورغم أن الحكومة الوطنية الانتقالية تعتبر الممثل الشرعى للصومال، حيث اعترف بها كل من الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، تظل قدرة الحكومة الانتقالية على بسط السيطرة على البلاد محدودة. وذلك على خلاف مجلس الإنقاذ والمصالحة الذى يمتلك قوة عسكرية أكبر، فضلا عن صلاته القوية ببعض القوى الإقليمية وخاصة إثيوبيا. وقد بدأ مجلس الإنقاذ الصومالى بالفعل منذ نهاية شهر ديسمبر تشكيل ما يسمى بقوات مكافحة الإرهاب، كما أفادت مصادر المجلس بأن الصومال يؤوى حوالى عشرين ألفا من عناصر تنظيم القاعدة، وهى نفس البيانات التى أيدتها إثيوبيا، حيث أفادت مصادر استخباراتية إثيوبية بوجود اختراق قوى لتنظيم القاعدة فى الصومال، إذ أن أثيوبيا تحاول بدورها تقديم نفسها كشريك رئيس للولايات المتحدة فى محاربة "الإسلام الراديكالى" فى القرن الأفريقى.

وقد زار وفد حكومي أمريكي في ديسمبر منطقة غرب الصومال للتشاور مع زعماء القبائل وبعض الضباط الإثيوبيين حول حقيقة اختراق تنظيم القاعدة للصومال، ومدى العون الذى يمكن للقبائل الصومالية الجنوبية تقديمه لمكافحة نشاط تنظيم القاعدة فى الصومال متى استدعت الضرورة. وفى منتصف ديسمبر، أعلنت كينيا استعدادها للسماح للولايات المتحدة باستخدام أراضيها لقيادة عمليات مكافحة الإرهاب فى الصومال.

وفى شهر يناير ٢٠٠٢ بدأت طائرات أمريكية استطلاعية تابعة للقوات البحرية الأمريكية فى سلطنة عمان القيام بطلعات جوية فوق أراضى الصومال. تلا ذلك تقرير أمريكى يفيد بأن الولايات المتحدة تبحث استخدام طائرات استطلاع "بدون طيار"، وتدرس نشر مجموعات من الوحدات الخاصة وعملاء وكالة الاستخبارات المركزية فى الصومال.

وتصب معظم المؤشرات فى أن حجم التهديد "الإرهابى" فى الصومال ليس كبيرا، فقد تردد من قبل فى عام ١٩٩٩ بأن أسامه بن لادن قد رفض العودة إلى الصومال، بدعوى أن قبائلها حلفاء غير جديرين بالثقة، وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الطبيعة غير الراديكالية للإسلام الأفريقى بوجه عام. فمن شبه المتفق عليه إن حجم اختراق تنظيم القاعدة للصومال والذى تدعيه كل من إثيوبيا ومجلس الإنقاذ الصومالى مبالغ فيه كثيرا، وله جوانبه الدعائية والسياسية المكشوفة، والهادفة إلى البروز كدول أو كقوى سياسية محلية جديرة بالتعاون الأمنى الواسع مع الولايات المتحدة، وأن تلعب دورا اكبر لصالح الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة.

والمرجح أن تركز الولايات المتحدة على القيام بعمليات استهداف دقيقة ومحدودة النطاق تتم بمساعدة القوات الخاصة أو البحرية الأمريكية، بينما توكل مهمة تحييد بقايا عناصر القاعدة فى الصومال إلى قيادات العشائر، مع استخدام وسيط إقليمى ، ككينيا أو إثيوبيا حسب الحالة، لتجنب التورط المباشر فى الصومال.

٠- الإصلاح السياسى فى العالم العربى

تمثل قضية تنظيم المجال العام خاصة في بعده السياسى المتعلق بممارسة الحكم والمشاركة في صنع السياسات العامة، أهم ضايا التطور السياسي في العالم العربى، بل إنه يمكن القول أن التأخر في التعامل الفعال مع هذه القضايا يضع قيودا شديدة على كانية نهوض الدول والمجتمعات العربية في المجالات المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبصفة عامة، فإنه يمكن القول ، جهود الإصلاح السياسي في العالم العربى تواجه بمقاومة شديدة. ومع أن بعض الحكومات العربية تقوم بإحداث بعض 'صلاحات السياسية، إلا أن هذه الإصلاحات تظل محدودة ولا تمس القضايا المتعلقة بالسلطة السياسية. بالتالي فإنه يمكن قول أن الركود السياسي ما زال هو سمة الحياة السياسية العربية خلال العام ٢٠٠١، وهو ما يجري تناوله في أربعة مجالات؛ هي تشريعات المتعلقة بأفق التحول الديمقراطي في العالم العربي، والانتخابات التي جرت في عدد من الدول العربية، وتفاعلات حركة المجتمع المدني، وحرية الصحافة والتعبير.

أولا: تشريعات التحول الديمقراطى

تعد السمة العامة للتشريعات المتعلقة بالمجال السياسي التي صدرت في بلاد عربية هذا العام ـ باستثناءات قليلة ـ هى التقييد. حتى في المرات التي يتيح فيها المشرع حقوقا جديدة للمواطنين، فإنه يقرن ذلك عادة بقيود في مجالات مقابلة بحيث يتعطل الأثر لإصلاحي للتشريعات الإيجابية. ففي **اليمن** تمخض استفتاء عام جرى فى فبراير ٢٠٠١ عن الموافقة على تعديلات دستورية تدعم ضع الرئيس علي عبد الله صالح وحزب "المؤتمر الشعبي العام" الحاكم الذي يتزعمه. وتم مد دورة مجلس النواب من أربع إلى ست سنوات، وألغي حق الرئيس في إصدار قرارات جمهورية بقوانين أثناء عطلة مجلس النواب، إلا أن هذه التعديلات مدت فترة الرئاسة ن خمس إلى سبع سنوات، وخولت الرئيس سلطة تعيين أعضاء مجلس الشورى البالغ عددهم ١١١ عضواً. وأعرب نشطاء لمعارضة عن قلقهم من أن هذا المجلس يمكن أن يسمح للرئيس بتحييد دور مجلس النواب المنتخب، مما يؤدي إلى توسيع هيمنة لسلطة التنفيذية غير المباشرة على عملية سن القوانين.

وفي الشهر نفسه بدأ العمل بقانون جديد للجمعيات يخول لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية سلطة الرقابة على الجمعيات الأهلية، وفي ظل هذا القانون يعتبر تسجيل أي جمعية نافذاً وسليماً بصورة تلقائية، إذا لم تصدر الوزارة تصريح التسجيل خلال شهر واحد. كما سُمح للجمعيات الأهلية بتلقي التمويل من جهات أجنبية بشرط إخطار الوزارة، بينما يلزم الحصول على موافقة صريحة في حالة ممارسة أي أنشطة بتمويل من جهات أجنبية. وتم تحديد الحد الأدنى من الأعضاء اللازم لإنشاء أي جمعية بواحد وأربعين عضواً. غير أن القانون نفسه تضمن تغليظا لعقوبة مخالفته، ففُرضت عقوبات بالسجن لمدة لا تزيد عن عام مع

غرامة لا تتجاوز مائة ألف ريال يمني-حوالي ٦٠٠ دولار-على كل من يخالف أي نص من نصوص القانون.

وفي **الأردن**، شهد العام الماضي بدء تطبيق قانون يضع ضوابط وشروطا على تنظيم القوى السياسية للتظاهرات والتجمعات العامة في المملكة، أعدته الحكومة ووافق عليه العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني. ويشترط القانون المؤقت للاجتماعات العامة حصول الجهة التي ترغب في تنظيم تجمع عام على موافقة خطية من المحافظ المعني على طلب تقدمه بهذا الخصوص قبل ثلاثة أيام من الموعد المحدد للتجمع وتحدد فيه الغاية منه. ويعطي القانون الحق للمحافظ في قبول أو رفض تنظيم المسيرة، كما يعطي لوزير الداخلية الحق في أن "يفض بالقوة أي اجتماع موافق عليه رسميا، إذا جرت فيه أنشطة تخل بالأمن العام". ومما يجدر ذكره أن القانون السابق للاجتماعات العامة كان ينص على أن تقوم الفعاليات السياسية التي ترغب في تنظيم تجمعات عامة بإشعار المحافظ ووزير الداخلية بموعد ومكان الاجتماع. ومنذ بدء الانتفاضة الفلسطينية في سبتمبر ٢٠٠٠، شهد الأردن مئات التظاهرات المنددة بإسرائيل والمؤيدة للفلسطينيين. وإثر حدوث أعمال شغب وتخريب خلال بعض هذه التظاهرات في أكتوبر، قررت الحكومة حظرها في الأماكن والساحات العامة.

وفي يوليو، أقر مجلس الوزراء الأردني القانون الانتخابي الجديد الذي من شأنه أن يؤجل الانتخابات التشريعية إلى صيف عام ٢٠٠٢. وكان مقررا أن تجرى الانتخابات التشريعية في نوفمبر ٢٠٠١. وينص القانون الجديد على زيادة عدد النواب في البرلمان إلى ١٠٤ مقابل ٨٠ حاليا، وتخفيض الحد الأدنى لسن الانتخاب إلى ١٨ عاما بدلا من ١٩ عاما. كما ينص على إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية مع الأخذ في الاعتبار عدد السكان وحجم الدوائر. ومع هذا، فإن القانون الانتخابي الجديد لا يدخل تعديلا مهما على تقسيم الدوائر الانتخابية الذي يعد القضية الأهم في تنظيم الانتخابات الأردنية.

وربما كان الاستثناء الوحيد لهذا الاتجاه التقييدي هو التشريعات الصادرة في مجتمعات خليجية معروفة بميلها المحافظ. ومع هذا، فإن التشريعات الصادرة في هذه البلاد مازالت بعيدة عن التأثير في المسألة المتعلقة بهياكل السلطة والقوى السياسية. ففي **البحرين** شهد هذا العام تطورات إيجابية؛ حيث أجري استفتاء وطني في فبراير، وافق فيه المواطنون البحرينيون رجالاً ونساءً بأغلبية ساحقة على ميثاق وطني ينص على تأسيس سلطة تشريعية تتألف من مجلسين. وأعلن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البلاد عفواً عاماً عن أكثر من ٤٠٠ شخص ما بين معتقلين ومتهمين بجرائم متعلقة بالأمن، وهي فئة تشمل معظم السجناء السياسيين في البلاد. وسمح لأكثر من مائة بحريني كانوا قد نفوا إلى الخارج بالعودة، وفيما بعد عاد المزيد منهم إلى الوطن. وفي الأسابيع التي أعقبت الاستفتاء، ألغى الأمير قانون أمن الدولة الصادر عام ١٩٧٤ الذي اعتقل بموجبه آلاف الأشخاص لعدة سنوات بدون محاكمة، ومحكمة أمن الدولة التي تقصر إجراءاتها عن الوفاء بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وفي يوليو صدر مرسوم أميري ينص على إنشاء سلطة للنيابة العامة تحت إشراف وزارة العدل، وهو ما يلغي في واقع الحال سلطة الادعاء التي كانت تتمتع بها وزارة الداخلية.

وقد ظلت الإصلاحات الأخرى المطلوبة في قانون العقوبات والقوانين التي تنظم المطبوعات والجمعيات قيد البحث أمام لجنة الميثاق الوطني التي يرأسها رئيس الوزراء. وتم تكليف لجنة أخرى باقتراح تعديلات لإدخالها على دستور البحرين الصادر عام ١٩٧٣، والذي أوقفت الحكومة العمل بأحكامه المتعلقة بالحريات المدنية منذ عام ١٩٧٥. وظلت المادة ١٨ من قانون العقوبات التي تحرم النشاط السياسي سارية، وإن كان العديد من التجمعات السياسية-مثل جمعية المصالحة الوطنية الإسلامية والجبهة الديمقراطية الوطنية واتحاد المركز العربي والإسلامي-سُمح لها بالتسجيل باعتبارها منظمات اجتماعية وثقافية. واستمرت اللقاءات والتجمعات في الأندية والنقابات المهنية بعد الاستفتاء، ولو أنها ظلت غير قانونية من الناحية الشكلية، وشعر كثير من البحرينيين أن أكبر المكاسب قد تحققت في مجال حرية التعبير، غير أنهم شعروا بالقلق من عدم اتخاذ خطوات ملموسة لتقنين ضمانات حماية الحقوق الأساسية، واشتد هذا القلق في يوليو عندما أصدرت الهيئة العامة للشباب والرياضة، وهي جهاز رسمي، على ضرورة حصول المنظمات على موافقة مسبقة لعقد الاجتماعات العامة والالتزام بالمبادئ العامة التي تعزز الوحدة الوطنية، ثم في نوفمبر مع فرض حظر النشر على الكاتب الصحفي الكبير حافظ الشيخ.

وفي **المملكة العربية السعودية**، صدر مرسوم ملكي في ٢٤ مايو بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى المكون من الذكور فقط من ٩٠ إلى ١٢٠ عضواً، وإن ظل هذا المجلس المعين بلا سلطان حقيقي فيما يتعلق بأي رقابة ذات شأن على الأجهزة التنفيذية من الحكومة.

وفي الأول من أكتوبر، وافق مجلس الوزراء السعودي على قانون للعقوبات مؤلف من ٢٢٥ مادة. وقالت الحكومة إن القانون يحرم إكراه المقبوض عليهم أو إيذاءهم بدنياً أو معنوياً، ويمنح المشتبه فيهم جنائياً حق الاستعانة بمحام، ويحرم اعتقالهم أو حبسهم إلا في غير السجون أو وحدات الأمن الخاصة، ويشرط أن يكون ذلك بناء على أمر قضائي. كما ينص القانون على تحديد الحد الأقصى للاعتقال المسموح به لجهات التحقيق الجنائي بخمسة أيام، وينص على ضرورة إطلاق سراح المعتقلين إذا لم يكن هناك مبرر لذلك، أو إذا لم يكن ثمة دليل كافٍ ضدهم، وإن كان لوزير الداخلية الحق في اعتقال المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة. كما وافق المجلس في الأول من أكتوبر على قانون من ٤٣ مادة لتنظيم مهنة المحاماة.

ثانيا: الانتخابات في العالم العربي

شهد العالم العربي في عام ٢٠٠١ انتخابات تشريعية فى موريتانيا وانتخابات محلية فى كل من اليمن وجنوب لبنان. ففي موريتانيا حقق الحزب الحاكم فوزا متوقعا في الانتخابات التشريعية بعد حصوله على أغلبية المقاعد في الانتخابات التي شارك فيها ١٣ حزبا وسبعة ائتلافات حزبية لاختيار ٨١ نائبا للجمعية الوطنية. وكان الحزب الجمهوري الديمقراطي الاجتماعي (الحاكم) الوحيد الذي قدم لوائح في كل الدوائر الانتخابية (٤٥ قائمة للانتخابات التشريعية)، في حين لم يقدم حزبا المعارضة الرئيسيان وهما "تجمع القوى الديمقراطية" و"العمل من أجل التغيير" سوى ٢٠ و١٥ قائمة على التوالي، الأمر الذي يدل على ظاهرة مستقرة في الحياة السياسية العربية، وهي الظاهرة المتعلقة بالقدرة الفائقة للحزب الحاكم على اكتساح الانتخابات التشريعية، الأمر الذي يجعل طريق الإصلاح عبر الإجراءات الديمقراطية شديد الصعوبة، ويفتح الباب لعدم الاستقرار واحتمالات زيادة العنف.

وقد شهد اليمن في فبراير ٢٠٠١ انتخابات المجالس المحلية في جميع المحافظات اليمنية للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٠، وتزامنت هذه الانتخابات مع الاستفتاء على التعديلات الدستورية. وقد توجه نحو خمسة ملايين ناخب إلى صناديق الاقتراع لانتخاب نحو سبعة آلاف عضو للمجالس المحلية من بين ٢٣ ألف مرشح بينهم ١٢٠ امرأة، وكذلك للتصويت على التعديلات الدستورية التي تتضمن تمديد ولاية مجلس النواب اليمني من أربع إلى ست سنوات، وتمديد فترة ولاية رئيس الجمهورية من خمس إلى سبع سنوات، بما يفتح الباب دستوريا أمام الرئيس علي عبد الله صالح للحكم حتى عام ٢٠١٣، إذا ما أتم فترتين متتاليتين بحسب نص الدستور اليمني. وقد أعلنت لجنة الانتخابات اليمنية أن المشاركة في الانتخابات بلغت ٣٦٪ من إجمالي عدد الناخبين، ووافق ٧٣,٦٧٪ منهم على التعديلات الدستورية المقترحة.

وفي الوقت الذي جرى فيه الاستفتاء الشعبي، أجريت انتخابات المجالس المحلية التي شابها العنف واتهامات المعارضة بحدوث تزوير في قوائم تسجيل الناخبين. وأفادت مصادر غير رسمية بأن حوالي أربعين شخصاً لقوا مصرعهم، وأصيب أكثر من مائة آخرين في صدامات وقعت مع قوات الأمن وفي صفوف مؤيدي الأحزاب المختلفة يوم الانتخاب وبعده. وذكرت الحكومة من جانبها أن ١١ شخصاً لقوا مصرعهم، وأصيب ٢٣ آخرون. ونظراً لوقوع نزاعات حول التجاوزات التي وقعت في عشرين في المائة على الأقل من مراكز الاقتراع، فلم يتم إعلان النتائج النهائية رسمياً قط. وزعم "المؤتمر الشعبي العام" الفوز بأغلبية كبيرة في هذه المجالس، لكن زعماء المعارضة اتهموا السلطات بالتلاعب بنتائج كل من الاستفتاء الشعبي وانتخابات المجالس المحلية. وكانت النتائج الأولية التي أعلنت هي حصول حزب المؤتمر الشعبي العام على ٢٧٧ مقعدا والتجمع اليمني للإصلاح على ٧٨ مقعدا، في حين بلغت المقاعد التي حصل عليها الحزب الاشتراكي ١٦ مقعدا، وأخيرا حصل المستقلون على ٣٠ مقعدا.

وفي لبنان أجريت الانتخابات البلدية لأول مرة في الجنوب اللبناني منذ ٣٨ عاما، ففي أعقاب انسحاب جيش الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب، توجه اللبنانيون في ١١٥ قرية وبلدة بجنوب لبنان، إلى صناديق الاقتراع للإدلاء بأصواتهم في أول انتخابات بلدية تجري هناك، وذلك استكمالا للانتخابات البلدية التي جرت في باقي أنحاء لبنان عام ١٩٩٨.

ثالثا: المجتمع المدني وتفاعلاته

سبق القول أن الاتجاه العام السائد في البلاد العربية المختلفة هو تقييد حركة المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية. وتمت الإشارة إلى بعض التشريعات التقييدية المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية في قسم سابق، أما فيما يتعلق بالأحزاب السياسية والنقابات، ففي **مصر** استمر الحظر قائماً على أنشطة ومطبوعات حزب العمل ذي التوجه الإسلامي، والذي جُمدت أنشطته بقرار من لجنة شؤون الأحزاب السياسية في مايو ٢٠٠٠. كما تعرضت حقوق العمال للاعتداء من جراء الإجراءات التعسفية التي اتُخذت ضد نشطاء في النقابات العمالية جاهروا بالحديث عن قضايا من قبيل سلامة العمال في القطاع العام. ومن بين الإجراءات، التي استهدفت منعهم من المشاركة في الانتخابات النقابية، نقل بعضهم إلى شركات أخرى قبل إجراء الانتخابات بوقت قصير والضغط عليهم لسحب ترشيحهم. فقبيل انتخابات الاتحاد العام لنقابات العمال، التي بدأت في ٨ أكتوبر، رفع عشرات العمال الذين رفضت طلباتهم للترشيح للجان القاعدية دعاوى قضائية أمام المحاكم الإدارية للطعن في المخالفات التي شابت إجراءات الترشيح. كما مُورست ضغوط على "مركز الخدمات النقابية والعمالية"، وهو منظمة مصرية غير حكومية تعمل على رصد حقوق العمال والدفاع عنها.

وفي فبراير، انتخب أعضاء نقابة المحامين مجلساً جديداً للنقابة ونقيباً للمحامين، مما أنهى خمس سنوات من الحراسة القضائية التي فرضتها الحكومة على النقابة عام ١٩٩٦، بسبب ما زُعم عن مخالفات مالية ارتكبها المجلس السابق. وسادت على نطاق واسع توقعات بأن الحكومة تأمل أن تؤدي الانتخابات، التي أُجريت تحت الإشراف القضائي، إلى تقليص نفوذ الإخوان المسلمين "المحظورة قانونا" على النقابة، ولكن الانتخابات أسفرت مرة أخرى عن اختيار مجلس يهيمن عليه "الإخوان المسلمون"، واختيار المحامي الناصري سامح عاشور نقيباً للمحامين. ويبدو أن النتيجة التي أسفرت عنها انتخابات نقابة المحامين لم تشجع الحكومة لرفع القيود المفروضة على إجراء الانتخابات في نقابات مهنية أخرى، خاصة نقابات المهندسين والأطباء.

وفي **تونس** أصدرت محكمة تونسية حكما بحل مجلس أمناء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان المؤلف من ٢٥ عضوا. واعتبرت المحكمة جميع القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للرابطة في شهر أكتوبر ملغاة، بما في ذلك جميع الهيئات التي انتخبت في تلك الفترة. وأشار حكم المحكمة إلى أن الرابطة وهي منظمة حقوق الإنسان المستقلة الوحيدة في البلاد، خرقت لوائحها الخاصة عندما انتخبت مجلس أمنائها في شهر أكتوبر. وأمرت المحكمة بعقد جمعية عامة لانتخاب مجلس أمناء جديد، على أن يشرف على تلك الانتخابات المسؤولون عن الرابطة قبل الانتخابات الأخيرة التي ألغتها المحكمة، لكنها لم تحدد موعدا لذلك. وقد جاء قرار المحكمة بعد أن رفع أربعة أعضاء من الرابطة - اثنان منهم من حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم - في شهر ديسمبر ٢٠٠٠ دعوى قضائية تطعن في شرعية انتخاب مجلس الأمناء.

وفي **الأردن** نشب توتر حاد بين الحكومة والنقابات بسبب الدور النشط الذي لعبته النقابات في ملف الصراع العربي- الإسرائيلي، خاصة ما يتعلق منه بقضية تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وقد هاجم رئيس الوزراء الأردني علي أبو الراغب النقابات المهنية بشدة، واتهم جهات داخلها بأنها تجعل من نفسها محاكم للتفتيش، ومراكز لإصدار صكوك الغفران لمن يتراجع من الأردنيين عن التعامل مع إسرائيل. وحدث ذلك إثر قيام اللجنة بنشر قائمة بأسماء شخصيات وشركات أردنية تتعامل مع إسرائيل. وأكد أبو الراغب أن الحكومة "معنية بالحفاظ على كل مواطن يمارس حقه في العمل والتعبير ضمن القانون، وهي كذلك معنية بحماية المواطنين والشركات من التشهير والافتراء".

ويعد هذا النزاع بين الحكومة الأردنية والنقابات مؤشرا على أن مسألة تنظيم الحدود والاختصاصات في المجال العام مازالت مسألة غير محسومة في السياسة العربية، وربما كان المزيد من الحوار حول مثل هذه القضايا ضروريا لتحرير المجتمع المدني العربي من الوقوع ضحية إخفاق المجتمعات العربية في حل المعضلات التي تواجهه في مجالات أخرى، خاصة مجال الصراع مع

إسرائيل.

وفي **اليمن** اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات ضد أعضاء الحزب الاشتراكي اليمني المعارض في محافظة الضالع، فألقت القبض على أعضاء "اللجان الشعبية" التابعة للحزب على إثر تنظيمهم مظاهرة سلمية ضد الانتهاكات التي ارتكبتها الشرطة والجيش في أكتوبر ٢٠٠٠، لكن الحكومة لم تنفذ ما هددت به عام ٢٠٠٠ من حل الحزب. وعاد إلى اليمن بعض الصحفيين والعسكريين التابعين للحزب الذين كانوا يقيمون في المنفى منذ عام ١٩٩٤، كجزء من إجراءات المصالحة الوطنية، لكن بعضهم اشتكى بأنه لم تتم أية إجراءات جدية بشأن عودتهم إلى أعمالهم السابقة. وتردد أن الرئيس صالح أمر بأن يُردَّ للحزب مقره الواقع في مدينة عدن، وهو ما لم يحدث حتى نهاية العام.

ربما كان أهم إنجاز حققته منظمات المجتمع المدني العربي هو ذلك الإنجاز الذي تحقق في مؤتمر مناهضة العنصرية الذي عقد في ديربان في جنوب أفريقيا. ففي أواخر أغسطس، عُقد في مدينة ديربان بجنوب أفريقيا المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، وقد أصدر منتدى المنظمات غير الحكومية في مؤتمر ديربان وثيقة ختامية تعد إنجازا تاريخيا بكل المقاييس، إذ نصت صراحة ليس فقط علي دمغ الصهيونية بالعنصرية واعتبار إسرائيل نظام فصل عنصريا (أبارتيد) مشابها للنظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا، بل وطالبت المجتمع الدولي بفرض نظام عقوبات صارما علي إسرائيل، مثل ذلك الذي طبق علي جنوب أفريقيا إلي حين امتثالها لقرارات الأمم المتحدة، والتي تقضي بالانسحاب من الضفة وغزة والقدس، وتسمح بعودة اللاجئين إلي ديارهم وممتلكاتهم. وقد صدرت هذه الوثيقة بإجماع ستة آلاف منظمة غير حكومية من مختلف دول العالم بما فيها منظمات من الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، وهو الأمر الذي أدي إلي انسحاب الوفدين الأمريكي والإسرائيلي.

وشهد المؤتمر بسبب التحالفات والنشاط الكبير الذي قامت به المنظمات العربية غير الحكومية وخاصة حركة حقوق الإنسان تعاطفا كبيرا من المنظمات غير الحكومية الدولية والغربية والأفريقية، بل والأمريكية مع الحقوق العربية والتضامن مع معاناة الشعب الفلسطيني خاصة بعد الانحياز السافر للولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل وتهديداتها قبيل انعقاد المؤتمر بمقاطعته بل وانسحابها من فعالياته. فقد خلق هذا الموقف رد فعل عكسيا لدي المنظمات التي كانت تقف علي الحياد.

وقد كشف هذا المؤتمر مدي قوة وسطوة المنظمات غير الحكومية في المجتمع الدولي باعتبارها قوة لا يستهان بها أكثر تعبيرا عن إرادات الشعوب، وأكثر ديناميكية في التحرك لحماية حقوقه، وهو ما شهدت به أيضا أنشطة المنظمات غير الحكومية المعادية للعولمة. وعرفت المنظمات غير الحكومية العربية طريقها إلى هذه المحافل، وبدأت في تعلم أساليب نسج التحالفات والمساومات مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، وهو ما ظهرت نتائجه واضحة في مؤتمر مكافحة العنصرية. وقد تعلمت المنظمات غير الحكومية العربية خلال هذه التجارب أساليب تطوير خطابها التقليدي إلى خطاب إنساني النزعة منفتح على مشكلات واحتياجات الشعوب الأخرى، كما طورت خطابها المستند إلى القانون الدولي بالاعتماد على حجج وتقنيات لم تكن مألوفة لديها قبل ذلك.

رابعا: حرية التعبير والصحافة

يعتبر مجال حرية التعبير والحريات الصحفية هو الأكثر تقدما في العالم العربي بالمقارنة بالمجالات الأخرى المرتبطة بقضايا السياسة والحكم. ومع هذا فإن هذا المجال قد طالته بعض التطورات السلبية خلال العام ٢٠٠١. ففي **المغرب** تمتعت الصحافة والمطبوعات الخاصة بقدر لا بأس به من الحرية، لكن معظمها كانت يتجنب انتقاد الجيش أو توجيه النقد المباشر للملك وأسلافه والنظام الملكي. وعلى مدار العام، امتلأت الصحف بمواد تكشف عن ما أعتبر حربا قذرة شنت ضد المعارضين خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ووصف سجناء سابقون في سجن "تازماميرت" السري الظروف الرهيبة التي أدت إلى وفاة نصف نزلاء هذا السجن. كما روى بعض ضحايا التعذيب وأقرباء المختفين رواياتهم على صفحات الجرائد. وبينما كان مرتكبو التعذيب يُتهمون بأسمائهم، فقد ظل هناك إحجام تام عن الزج باسم الملك الحسن الثاني في هذه الاتهامات. كما حُظرت مذكرات مليكة

أوفقير في المغرب، والتي تحمل عنوان "حيوات مسلوبة: عشرون عاماً في سجن بالصحراء". ويصف هذا الكتاب، الذي كان ضمن أعلى الكتب رواجاً في الولايات المتحدة، كيف سُجنت عائلة المؤلفة كلها لما يقرب من عقدين من الزمان على سبيل الانتقام بسبب محاولة انقلاب قام بها والدها محمد أوفقير، الذي كان وزيراً للداخلية عام ١٩٧٢.

غير أن تجاوز الخطوط الحمراء في فتح ملفات الماضي كان له ثمن غالي. ففي ديسمبر ٢٠٠٠، حظر رئيس الوزراء عبد الرحمن اليوسفي، الذي ينتمي إلى حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ثلاث صحف هي "لجورنال" الصادرة باللغة الفرنسية وشقيقتها العربية "الصحيفة"، وصحيفة "دومان"، مستخدماً في ذلك صلاحيات يخولها له منصبه بمقتضى المادة ٧٧ من قانون الصحافة. وجاء ذلك عقب قيام الصحف الثلاث بنشر خطاب لم ينشر من قبل يرجع إلى عام ١٩٧٤، وفيه يتهم أحد زعماء الحزب الاشتراكي في ذلك الوقت بعض زعماء الحزب (ومنهم اليوسفي نفسه حسبما يوحي بذلك سياق الخطاب) بالضلوع في محاولة انقلاب فاشلة ضد الملك الحسن الثاني. وقال وزير الثقافة والاتصالات المغربي أن الصحف الثلاث شنت حملات باستخدام أنباء كاذبة ضد الاستقرار السياسي في المغرب وتجربته الديمقراطية.

وبعد عودة "لجورنال" إلى الصدور تحت اسم مختلف قليلا، وهو "لجورنال إبدوميدار"، حُكم على مدير النشر فيها بالحبس ثلاثة أشهر، وعلى مديرها العام بالحبس شهرين وبتغريم كل منهما غرامة كبيرة، وذلك في ١ مارس. وجاء هذا الحكم بناءً على دعوى التشهير التي رفعها وزير الخارجية محمد بن عيسى، بسبب مقالات نشرت في عام ٢٠٠٠ تتهمه بتبديد الأموال العامة في صفقات عقارية خلال فترة عمله سفيراً للمغرب في الولايات المتحدة. وفي ٢١ نوفمبر، حُكم على محرر مجلة "ديمان" بالحبس أربعة أشهر وبغرامة مالية لاتهامه بنشر "أخبار كاذبة من شأنها أن تؤدي إلى تكدير النظام العام". وتتعلق هذه التهمة بمقال نُشر في الصحيفة حول احتمال بيع أحد القصور الملكية. وحكمت محكمة الدار البيضاء على رئيس تحرير جريدة "لي نوفو جورنال" بالسجن ثلاثة أشهر، وعلى مدير تحرير الجريدة بالسجن شهرين بعد إدانتهما بالتشهير بوزير الخارجية المغربي، وأمرت المحكمة كذلك بتغريم كل منهما مبلغ عشرة آلاف درهم مغربي- حوالي ٩٤٠ دولارا - بالإضافة إلى مبلغ مليوني درهم- حوالي ٢٠٠ ألف دولار- على سبيل التعويض عن الأضرار التي لحقت بالوزير.

وفي السادس من سبتمبر، وافق مجلس الوزراء المغربي على تعديلات لقانون الصحافة تبقي على عقوبة السجن في جريمة التشهير. كما يبقي مشروع هذا القانون، على صلاحيات الجهات التنفيذية في مصادرة المطبوعات أو إيقافها. ومنعت السلطات أكثر من مرة بيع أعداد معينة من مطبوعات أجنبية تتضمن تغطية لقضايا تخص المغرب. فقد صادرت، على سبيل المثال، عدد ١٧ مايو من المجلة الأسبوعية الفرنسية "كوريه إنترناسيونال"، التي نشرت تحقيقاً عن البربر في المغرب ورسماً كاريكاتيرياً للملك محمد السادس.

وفي **الجزائر** أدخلت تعديلات على قانون العقوبات تم بمقتضاها إطالة مدة عقوبة السجن وزادت الغرامات فيما يخص تهم إهانة الرئيس أو مؤسسات الدولة أو مسؤوليها. وبرر المسؤولون التعديلات بأنها ضرورية للحفاظ على هيبة الدولة وحماية الحريات الفردية والجماعية. كما مارست السلطات نهجاً انتقائياً في منح تأشيرات الدخول للمراسلين الأجانب، فقبلت طلباتهم في بعض الأحيان، وتجاهلتها في أحيان أخرى دون إبداء تفسير. وحُرم المتخصصون في شؤون الجزائر في صحيفتي "ليبراسيون" و"لوموند" الفرنسيتين اليوميتين من زيارة البلاد خلال معظم فترات العام.

وفي **مصر**، استمر الحظر قائماً على أنشطة ومطبوعات حزب العمل ذي التوجه الإسلامي، والذي جُمدت أنشطته بقرار من "لجنة شؤون الأحزاب السياسية" في مايو ٢٠٠٠. وصدر ما لا يقل عن ١١ حكماً من القضاء الإداري برفع الحظر المفروض على صحيفة "الشعب" نصف الأسبوعية التي يصدرها الحزب، على اعتبار أنه يمثل انتهاكاً لحرية الصحافة التي يكفلها الدستور. وفي ٢٠ مارس، قضت المحكمة الإدارية بعدم قانونية امتناع الحكومة عن تنفيذ أحكامها وأسلوب المماطلة الذي تتبعه، والمتمثل في الطعن في هذه الأحكام أمام محاكم من الواضح أنها غير مختصة بنظر مثل هذه القضايا. وبالرغم من ذلك، أيدت "لجنة شؤون الأحزاب السياسية" في ٢١ مارس الحظر المفروض على صحيفة "الشعب" على اعتبار أنه لم يُفصل بعد في وضع "حزب العمل". وفي

منتصف يوليو، أيدت هيئة مستشارين تابعة للمحكمة الإدارية العليا موقف اللجنة، رغم أنها سبق وأيدت أحكاماً لصالح صحيفة "الشعب". وقالت الهيئة إن القرارات السابقة للمحكمة الإدارية أخطأت فيما ذكرته من أن صلاحيات "لجنة شؤون الأحزاب السياسية" تجيز لها وقف أنشطة أي من الأحزاب السياسية، ولكن ليس من سلطتها حظر المطبوعات. وفي هذه الأثناء، ما زالت صحيفة "الشعب" تصدر في طبعة إلكترونية على شبكة الإنترنت. كما تم وقف جريدة النبأ الخاصة بعد أن نشرت موضوعا مثيرا عن أحد الرهبان السابقين، أعتبر ماسا بالوحدة الوطنية وخارجا عن كل الأعراف والقيم الإجتماعية والأخلاقية. (أنظر التفاصيل في الصحافة الحزبية والقومية في باب جمهورية مصر العربية)

وفي **تونس** اقتصر وجود أي تغطية انتقادية لسياسات الحكومة على بضع مجلات محدودة التوزيع، وكانت تلك التغطية مع ذلك تتسم بالحذر. أما الصحف اليومية المملوكة ملكية خاصة فلا يمكن التمييز بينها وبين الصحف الحكومية إلا من حيث مهاجمتها منتقدي الحكومة باستخدام قدر أكبر من الشتائم المقذعة.

أما المطبوعات الأكثر جرأة فقد تعرضت إما للحظر وإما للمصادرة. فصُودرت مثلاً من المطبعة أعداد من مجلة "الموقف" لسان حال حزب "التجمع الاشتراكي التقدمي" وهو حزب شرعي صغير. ورفضت السلطات إصدار الترخيص اللازم للصحفي اليساري جلال وغلامي ليصدر صحيفة باسم "قوس الكرامة". وعندما نشر وغلامي الصحيفة دون ترخيص هاجمه رجال مسلحون، بقضبان حديدية يوم ٣ فبراير في وسط العاصمة تونس. كما هاجم أشخاص يرتدون ثياباً مدنية وغلامي وعدداً من أنصاره خارج منزله في تونس يوم ٦ فبراير. وعندما قام بعض العاملين في المنظمة الفرنسية "صحفيون بلا حدود" المعنية بحرية الصحافة بتوزيع صحيفة "قوس الكرامة" في شوارع تونس يوم ٢١ فبراير، صادر رجال شرطة يرتدون الملابس المدنية ما بحوزتهم من نسخ، وطُرد اثنان من العاملين في المنظمة إلى فرنسا. ومُنع توزيع أعداد الصحف الأجنبية التي تحتوي على مواد تتناول الوضع في تونس بالنقد. ومن بين هذه الأعداد عدد صحيفة "لوموند" الفرنسية الصادر يوم ٦ إبريل، والذي احتوى على حديث مع وزير حقوق الإنسان الجديد صلاح الدين معاوية تعهد فيه بأن تشهد البلاد روحاً جديدة من الانفتاح والإصلاح.

أما في **اليمن**، فقد تعرضت الصحافة لضغوط حكومية متزايدة حيث قامت السلطات بالتحرش بالصحفيين وأوقعت صحف المعارضة والصحف المستقلة في خضم معارك قضائية. وفي أبريل صادرت وزارة الإعلام أول نسخة من "حقوق الإنسان" وهي مطبوعة شهرية أصدرتها منظمة حقوق الإنسان المعروفة باسم "النشطاء". وفي يونيو ٢٠٠١ نفذت النيابة جزءاً من حكم صدر عام ١٩٩٧ ضد صحيفة المعارضة الأسبوعية "الشورى" ومحرريها السابقين، وأوقفتها عن الصدور لمدة ستة أشهر. وقد واصلت الصحيفة الصدور بترخيص جديد وتحت اسم جديد، وكسابقتها تواجه الصحيفة الجديدة عقبات ومضايقات من جانب الحكومة.

وفي **الأردن** اعتقلت أجهزة الأمن في الأردن مراسل قناة الجزيرة في عمان أثناء قيامه بتغطية مسيرة مؤيدة لأسامة بن لادن في مدينة معان الواقعة جنوب البلاد، وقد تزامن ذلك مع توقيف مراسلة الجزيرة في العاصمة الأردنية، وقالت مراسلة الجزيرة إن رجال الأمن أوقفوها وقاموا بمصادرة الأشرطة التي كانت بحوزتها أثناء تغطيتها لاعتصام قامت به إحدى العشائر.

كما أقر مجلس الوزراء الأردني مشروع قانون المجلس الأعلى للإعلام الذي يحل محل وزارة الإعلام التي تم إلغاؤها. كما أجرى عدد من التعديلات على قانون العقوبات، وتسمح هذه التعديلات بإغلاق الصحف والمطبوعات بصورة مؤقتة أو دائمة. حسب ما تقرره المحكمة. إذا نشرت الصحيفة خبرا من شأنه "الإساءة إلى الوحدة الوطنية، أو التحريض على ارتكاب الجرائم، أو الإساءة إلى كرامة الأفراد وإلى سمعتهم، أو يتضمن معلومات كاذبة، أو تحريضا على إضرابات أو اعتصامات أو على عقد الاجتماعات العامة بشكل مخالف للتشريعات".

وفي **سوريا**، منيت حرية الصحافة بنكسة عندما أصدر الرئيس الأسد في ٢٢ سبتمبر قراراً مقيداً لإصدار الصحف وغيرها من المطبوعات الدورية، بالإضافة إلى أي مطبوعات أخرى في سورية، من الكتب حتى الملازم والملصقات. ويمنح هذا القرار الرئاسي رقم ٥٠ لسنة ٢٠٠١ السلطة التنفيذية، وعلى وجه الخصوص رئيس الوزراء ووزير الإعلام، صلاحيات تنظيم شؤون دور النشر والطباعة والتوزيع والمكتبات، وينص على عقوبات جنائية قاسية لأي انتهاك للقرار، من بينها غرامات باهظة والسجن لمدة أقصاها

ثلاث سنوات.

وتسرد المادة ٢٩ من القرار الموضوعات المحظورة، ومن بينها تفاصيل المحاكمات السرية، والمقالات والتقارير المتعلقة بالأمن القومي والوحدة الوطنية وتفاصيل أمن الجيش وسلامته وتحركاته وأسلحته وإمداداته ومعداته ومعسكراته، والمواد التي تؤثر على الحق في الخصوصية. وتجرِّم المادة ٥١ (أ) نشر الأكاذيب والتقارير الملفقة، وتنص على توقيع عقوبة السجن من سنة إلى ثلاث سنوات و/أو غرامات باهظة على من ينتهك هذه المادة. وتضيف المادة بلغة فضفاضة وتعميمية أن الحد الأقصى من العقوبة سوف يُفرض إذا ارتكبت هذه الأفعال بدافع سوء النية، أو إذا سببت قلاقل عامة، أو أضرت بالعلاقات الدولية، أو أساءت إلى كرامة الدولة أو الوحدة الوطنية أو الروح المعنوية للجيش والقوات المسلحة، أو أحدثت شيئاً من الضرر بالاقتصاد القومي والعملة الوطنية. كما يُعاقب منتهكو المادتين ٢٩ و٥١(أ) بإيقاف مطبوعاتهم لمدد تتراوح بين أسبوع وستة أشهر.

كما يحظر القرار "المطبوعات الدعائية" الممولة "بصورة مباشرة أو غير مباشرة" من الدول أو الشركات أو المؤسسات الأجنبية، مما يثير المخاوف من أنه قد يستخدم لاستهداف منظمات المجتمع المدني المستقلة التي تتلقى تمويلاً من الخارج. ويعاقب من يخالف هذا النص بالغرامة والسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر وعام كامل.

كما يشترط القرار حصول جميع الدوريات، بما فيها الدوريات الخاصة بالأحزاب السياسية المشكلة بصورة قانونية، على ترخيص مسبق بالنشر من رئيس الوزراء، الذي خُوِّل سلطة الامتناع عن إصدار التراخيص لما يراه من أسباب تتعلق بالصالح العام. لكن القرار استثنى المنظمات غير الحكومية والنقابات والاتحادات المهنية من هذا الشرط الخاص بالترخيص. و تحرم المادة ١٦ من القانون تملك المطبوعات الدورية على أي شخص أدين بجرم جنائي أو جرد من حقوقه المدنية أو السياسية أو فصل من وظيفته، وهي عقوبات سبق أن فرضت على الكثيرين من منتقدي الحكومة الذين سبق أن سجنوا بتهم جنائية بعد محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة. كما يشترط القرار حصول جميع المطبوعات الدورية على موافقة وزارة الإعلام قبل تغيير المالك أو المدير أو رئيس التحرير، ويشترط على موزعي وبائعي الدوريات الأجنبية تقديم نسخ للوزارة قبل توزيعها.

ومع انتشار استخدام الإنترنت في أنحاء المنطقة، حاولت السلطات في العديد من الدول تقييد استخدامها كأداة لنشر المعلومات والآراء المستقلة. فلم تُخف السلطات السعودية عزمها على مواصلة حجب المحتوى السياسي المنشور على الشبكة الذي تعتبره مرفوضاً، وسارعت الشركات الأجنبية بالتنافس الشديد للفوز بعقد لمساعدة الحكومة في الرقابة على المواد المتاحة للسعوديين على الشبكة. واستمرت السلطات التونسية بصورة دورية في منع التونسيين من دخول مواقع منظمات حقوق الإنسان والصحف الأجنبية التي قد تتضمن انتقادات للحكومة. وفي مصر، التي تتسم بالتسامح فيما يتعلق بمحتوى الشبكة، ألقى القبض لأول مرة على مصرى بسبب ما نشره على موقعه المُنشأ على جهاز خادم بالولايات المتحدة، حيث ألقت الشرطة القبض على شهدى نجيب فى ٢٢ نوفمبر لأنه نشر قصيدة سياسية مثيرة من أعمال والده نجيب سرور. وفى الجزائر، التي بدأت مقاهي الإنترنت تتغلغل فيها، وحيث لا توجد أنباء عن حجب مواقع على الإنترنت، دعت الشرطة في إحدى المدن مالكى مقاهى الإنترنت للإبلاغ عن المستخدمين الذين يدخلون على ما سمى بمواقع "هدامة".

٣-أداء مؤسسات العمل العربي المشترك

يواجه النظام الإقليمي العربي ومؤسساته نوعين من التحديات، النوع الأول هو مجموعة التحديات الهيكلية النابعة من طبيعة النظام وطبيعة مؤسساته، وكذلك طبيعة الدول أعضاء النظام نفسها. والنوع الثاني يرتبط بالظروف السياسية المتغيرة ومدى قدرة النظام العربي على التعامل معها، وكان اشتعال الانتفاضة الفلسطينية الثانية أهم تحد من هذا النوع تعرض له النظام العربي في العامين الماضيين.

أما التحديات النابعة من طبيعة النظام نفسه، وهي تحديات باتت معروفة للكافة، فإنها تتلخص في نقص فاعلية النظام، وفي ضعف قدرته على إلزام أعضائه بقراراته، وفي ضعف الثقة بين أعضاء النظام. يضاف إلى هذا، المشكلات الناجمة عن طبيعة الدول الأعضاء في النظام أنفسهم، باعتبارها جميعا تواجه مشكلات حادة في مجال تنظيم المجال العام، وخاصة قضية الحكم في جوانبها المتعلقة بالشرعية، وأساليب تولي السلطة والوصول لها وتداولها والاستجابة لرغبات المواطنين في المشاركة في تقرير مصيرهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن أغلب المجتمعات العربية تعاني من ضعف الإنجاز الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي. وينعكس ضعف أداء أعضاء النظام على كفاءة أداء النظام نفسه، فأداء النظام الإقليمي العربي هو في التحليل الأخير محصلة أداء أعضائه.

ويعاني النظام العربي من تعثر مزمن في التعامل مع هذا النوع من المشكلات الهيكلية، وإن كان لم يُسلم أبدا بعجزه عن التعامل معها، فنجده يجدد محاولات إصلاح النظام بين الحين والآخر في موجات تتكرر، كلما ترتب على المستوى المنخفض من أداء النظام تعريضه ـ وخاصة تعريض الدول أعضاء النظام ـ لضغوط تعجز عن مواجهتها، مما يحفزها على الدخول في دورة جديدة من جهود إصلاح مؤسسات النظام الإقليمي العربي، على أمل أن يؤدي إصلاح مؤسسات النظام إلى مساعدة الدول على التغلب على المشكلات التي تواجهها. أي أن محاولات النظام العربي كانت غالبا نتيجة للتطورات الحادثة في بيئة النظام، وخاصة تلك التي تؤدى إلى تهديد مصالح وأمن الدول أعضاء النظام.

غير أن جهود إصلاح النظام العربي كانت عادة ما تتوقف قبل أن تنجح في تحقيق تقدم حقيقي في مستويات أداء مؤسسات النظام، الأمر الذي يمكن إعادته إلى اختفاء الضغوط التي تسببت في فتح الباب لمحاولة إصلاح النظام، أو لنجاح الدول المنفردة في التعامل والتكيف مع الضغوط المستجدة بما يغنيها عن الحاجة لمتابعة محاولة إصلاح النظام، خاصة وأن تصدى الدول للمشكلات التي تواجهها عبر إصلاح النظام العربي، هو من نوع الحلول بعيدة المدى، التي لا تثمر في فترة قصيرة تجعلها ملائمة لمساعدة أعضاء النظام على تحقيق مستوى أفضل من التعامل مع مشكلاتهم، وهو ما يجعل الدول تميل للاعتماد على نفسها للاستجابة لاحتياجاتها، بحيث أنها سرعان

ما تتخلى عن الاستمرار في محاولة إصلاح النظام.

ويمكن القول بناء على هذا، أن تعامل الدول العربية مع المشكلات التي تواجهها يمر بمرحلتين؛ حيث تلجأ الدول العربية في المرحلة الأولى لمؤسسات النظام العربي طلبا للعون، ومحاولة إصلاحها لتمكينها من تقديم العون المطلوب، والذي عادة ما يأخذ شكل محاولة رفع مستوى التزام أعضاء النظام الآخرين بالقواعد الرسمية والمبادئ الإيديولوجية المنظمة لعمل النظام ومؤسساته المختلفة، والتي عادة ما يميل جميع أعضاء النظام إلى تجاهلها حتى تظهر لهم حاجة أخرى تدعوهم لدعوة أعضاء النظام الآخرين للالتزام بها. أما في المرحلة الثانية، فبعد أن يتراجع مستوى الضغوط المستجدة، أو تنجح الدول العربية في التكيف معها، فإن رغبة الدول في إصلاح النظام العربي تتقلص، وتعود لاتباع الأساليب المعتادة نفسها.

وقد شهد العام ٢٠٠١ موجة جديدة من موجات الإصلاح في النظام الإقليمي العربي، وهي الموجة التي جاءت محمولة على المستوى العالي من الضغوط التي تعرض لها النظام بسبب تفجر المواجهات العسكرية الفلسطينية/الإسرائيلية التي ترتبت على الانتفاضة الفلسطينية.

أولا: النظام العربي وتحدي الانتفاضة

مثلت الانتفاضة الفلسطينية تحديا للنظام الإقليمي العربي لما أدت إليه من زيادة المطالبة الشعبية بتقديم دعم عربي فعال للشعب الفلسطيني، في وقت لم تعد فيه الدول العربية قادرة على تقديم المستوى من الدعم الذي تعتبره الشعوب العربية فعالا ومرضيا. فبعد سنوات طويلة تراكمت فيها البيانات والإعلانات السياسية العربية التي لم تساهم سوى بشكل محدود في تغيير الحقائق الموجودة على الأرض، باتت هذه الوسيلة مستهلكة وغير مفيدة. في الوقت نفسه فإن عوامل كثيرة تجعل خيار حرب عربية إسرائيلية من أجل فلسطين خيارا مستبعدا. وبين نفاذ فعالية سياسة الإعلانات العربية وانغلاق خيار الحرب، انحشرت النظم العربية وانحشر النظام العربي معها.

لقد طورت الحكومات العربية أسلوبا غالبا ما ينجح فى التعامل مع الصراع في لحظات انفجاره، فكل ما عليها أن تقوم به في هذه الحالة هو التعامل مع الصراع بالأساليب التقليدية المعتمدة أساسا على دعوة المجتمع الدولي للتدخل لتجنب انتشار العنف وعدم الاستقرار إلى الدول المجاورة، سواء كان ذلك في شكل التوتر وعدم الاستقرار الناتج عن غضب الجماهير المتعاطفة مع الشعب الفلسطيني، والساخطة على تواطؤ المجتمع الدولي وعدم قدرة الحكومات العربية على التدخل الفعال، أو في شكل العنف العسكري النظامي بين إسرائيل والدول العربية التي قد تجد نفسها مضطرة للتورط في صراع عسكري حماية لشرعيتها وبقائها، حتى لو كانت تعلم مقدما أن نتيجته في غير صالحها.

غير أن تصاعد القمع الإسرائيلي العنيف من ناحية، والمدة الزمنية الطويلة التي استغرقتها دورة العنف الجديدة هذه، وضعت النظام العربي في مأزق عجزت الأساليب التي اعتاد عليها في التعامل مع هذا الصراع، الأمر الذي أطلق موجة عارمة من الغضب الشعبي. وبالإضافة إلى إسرائيل التي تعد هدفا طبيعيا للغضب الشعبي، فإن جانبا كبيرا من هذا الغضب اتجه نحو الولايات المتحدة الحليف الرئيسي لكل من إسرائيل والدول العربية المعتدلة، الأمر الذي وضع الحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة في حرج، حيث تعرضت لضغوط تطالبها بالحد من علاقاتها بالولايات المتحدة، وهو ما تكتنفه الكثير من الصعوبات بسبب الموقع المركزي لعلاقة هذه الحكومات بواشنطن فيما يتعلق بعدد كبير من المجالات، خاصة مجالات الأمن والدفاع والاقتصاد. وبالتالي فإن جانبا كبيرا من الغضب الشعبي يجد هدفا له في الحكومات العربية، المتهمة بالتخاذل تجاه القمع الإسرائيلي

العنيف والمتواصل دون رادع، والتي تجد نفسها مضطرة للعمل على احتواء مظاهرات الاحتجاج الشعبي، فتجد نفسها في النهاية في مواجهة المشاعر الشعبية المتأججة.

ومما زاد من عمق المأزق الذي وجدت النظم العربية نفسها فيه، ذلك الأثر الذي تركته الفضائيات العربية على مشاعر وتوجهات الجماهير العربية، فالانتفاضة الثانية جعلت النظام العربي نفسه يعمل للمرة الأولى تحت المراقبة الدقيقة والمتابعة اليومية من جانب وسائل إعلام تميل بطبيعتها لتركيز الضوء على الأخطاء وأوجه القصور. الأمر الذي زاد من تعبئة المشاعر الشعبية ضد الحكومات، ووضعها تحت ضغوط إضافية.

وضح كل ذلك فى رد الفعل السريع بشكل غير مسبوق للانتفاضة الثانية، فقد بدأت أحداث الانتفاضة بالصدامات بين المحتجين الفلسطينيين والشرطة الإسرائيلية بعد صلاة الجمعة في يوم التاسع والعشرين من سبتمبر عام ٢٠٠٠ ، وذلك احتجاجا على قيام شارون فى اليوم السابق بدخول ساحة المسجد الأقصى تحت حماية عدة آلاف من القوات الإسرائيلية. وفي اليوم الثلاثين من الشهر نفسه، كانت المظاهرات العارمة تجتاح مدنا وعواصم عربية عدة، وكان الخطباء يدعون للجهاد، الأمر الذي لم يكن من الممكن له أن يحدث بهذه السرعة لولا القنوات الفضائية التي لعبت دورا أساسيا في نقل الحدث فور وقوعه لملايين المشاهدين العرب في كافة أنحاء العالم العربي.

وشكل هذا التتابع السريع للأحداث في حد ذاته تحديا للقيادات العربية وخاصة لمؤسسات النظام الإقليمي العربي. فهذه المؤسسات ليس لديها قدرة على التفاعل السريع مع الأحداث، وبالإضافة إلى ما بات معروفا حول رد الفعل المتأخر لمؤسسة النظام العربي الرئيسية، أي مؤسسة القمة إزاء الأحداث، فإن هذه المؤسسة ليست مصممة لكي تتعامل مع موقف الأزمة، ولكنها أكثر تهيؤا للتعامل مع التداعيات الناتجة عنها، أي بعد انتهاء الأزمة أو على الأقل تجاوزها لمرحلة الذروة، وتحول نتائجها إلى حقيقة واقعة ترتب أنماطا من التفاعلات وقدرة معقولة على التنبؤ بالأفعال وردود الأفعال.

وقد تميزت ردود أفعال الدول العربية إزاء تلك التطورات بظهور تيارين رئيسيين، ركز التيار الأول على التعامل مع الانتفاضة باعتبارها "جملة اعتراضية" او انفجارا مؤقتا في مسار العملية التفاوضية التي بدأت منذ اتفاقات أوسلو، وأن النتائج المترتبة عليها يجب دمجها في إطار هذه العملية. وقد تبنى هذا الموقف العدد الأكبر من الحكومات العربية، خاصة في مصر والأردن ودول مجلس التعاون الخليجي ودول المغرب العربي. أما التيار الأصغر عددا، فقد تعامل مع الانتفاضة باعتبارها تطوراً نوعياً يضع حدا للعملية التفاوضية التي كانت جارية قبل ذلك، ويسمح بالانتقال نحو سياسة عربية أكثر تشددا تجاه إسرائيل والولايات المتحدة. وضم هذا الفريق كلا من سوريا والعراق وليبيا ومعهم لبنان وإلى حد ما اليمن.

غير أن رد الفعل الشعبي الجارف للأحداث في الأرض المحتلة، خاصة في القدس، والذي اتخذ أشكالا عدة من أهمها مطالبة الدول العربية بعقد قمة عربية لاتخاذ موقف موحد من التطورات الجارية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، بحيث أصبح، مجرد انعقاد القمة، بمعنى ما، إحدى الأدوات الرئيسية للتعامل مع الأزمة. فتم عقد قمة عربية طارئة في الواحد والعشرين من أكتوبر ٢٠٠٠، أي بعد أكثر قليلا من ثلاثة أسابيع من اشتعال الانتفاضة الفلسطينية، وهو ما يمكن اعتباره استجابة سريعة نسبيا من جانب الدول العربية للضغوط والمطالب المترتبة على الانتفاضة، أخذا في الاعتبار معايير ومستويات أداء مؤسسة القمة العربية.

كان على القمة العربية، إذاً، أن تقوم بمهمتين، **الأولى** هي تقديم الدعم للشعب الفلسطيني المنتفض ضد الاحتلال الإسرائيلي، **والثانية** هي استعادة المصداقية والثقة لمؤسسات النظام العربي. وفي مرحلة اشتعال المواجهات بين الفلسطينيين وقوات الاحتلال، كانت المهمتان مرتبطتين ببعضهما أشد الارتباط. فتحقيق مستوى

مناسب من الفاعلية في دعم كفاح الشعب الفلسطيني هو طريق لحل أزمة الفاعلية والمصداقية التي تعاني منها مؤسسات النظام العربي. وقد نجحت القمة فقط بشكل جزئي في تقديم الدعم المناسب للشعب الفلسطيني، فبالإضافة إلى بيانات التأييد والإدانة التقليدية، فإن القمة العربية ناقشت قضية مقاطعة إسرائيل التي أثارتها بعض الدول العربية لاسيما سوريا ولبنان واليمن، والتي لم تحصل بشأنها سوى على مساندة محدودة من الدول العربية الأخرى، وبحيث تم ترك الأمر في النهاية لتقدير الدول العربية التي لها علاقات ـ أيا كان مستواها ـ مع إسرائيل. كما ناقشت القمة قضية الدعم المالي العربي بقيمة مليار دولار الذى اقترحته المملكة السعودية، وتضامنت معها دول خليجية أخرى، فحصلت على موافقة عربية إجماعية.

ولأن فاعلية هذه الإجراءات في دعم كفاح الشعب الفلسطيني لم ترق إلى المستوى المقبول شعبيا، ولم تكن كافية لسد فجوة المصداقية التي تعاني منها مؤسسات النظام، كان على القمة أن تعوض الفجوة بين مستوى الفاعلية المتحقق ومستوى الفاعلية المتوقع من قبل الرأى العام العربى، ومن ثم طُرحت مسألة إصلاح نظام عقد القمة العربية، للأخذ بنظام دورية الانعقاد السنوي كل مرة في واحدة من البلاد العربية طبقا للترتيب الأبجدي للبلاد العربية. وكان توقيت تبني هذا القرار مرتبطا بالحاجة لتأكيد جدية الدول العربية في التعامل مع القضايا التي تواجه العالم العربي، ولإثارة قدر من الأمل في أن أداء مؤسسات النظام العربي سوف يتحسن تدريجيا مع تعديل نظام انعقاد القمة، وكأن الدول العربية كانت تسعى لتخفيف الضغط الواقع عليها عن طريق الوعد بأداء أفضل في المستقبل.

ثانيا: قمة عمان

تنفيذاً لقرار الانعقاد الدوري للقمة، عقد في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من ٢٧ إلى ٢٨ مارس من العام ٢٠٠١ القمة العربية الدورية الأولى. وقد حظيت هذه القمة باهتمام بالغ لكونها القمة الأولى الدورية التي يشهدها العمل العربي المشترك، وأثارت الكثير من التوقعات بشأن الدور الذي يمكن أن تلعبه في تحريك المياه الراكدة في بحيرة مؤسسات العمل العربي المشترك.

ولأنها القمة العربية الدورية الأولى، كان هناك الكثير من النقاش بشأن القضايا التي يجب أن تركز عليها وتناقشها، وانقسمت الساحة الفكرية العربية بهذا الخصوص إلى تيارين أساسيين، يرى **أولهما** ضرورة أن تتناول القمة جميع القضايا العربية المطروحة عشية انعقادها، بما يسهل الاستفادة من انعقاد القمة في استصدار قرارات تعطي زخما لقضايا عربية عديدة علي مدار العام. **أما التيار الثاني** فقد رأى أن تركز القمة على قضية محددة، أو القضية الأكثر إلحاحا عشية انعقاد القمة، بما قد يساعدها على الخروج بقرارات مدروسة تكون قد خضعت لمناقشات حقيقية بين القادة العرب، علي النحو الذي يزيد من احتمال صواب القرارات وقابليتها للتنفيذ.

من الناحية الشكلية، يبدو أن القادة العرب أخذوا بالمنهج الأول، الذي هو في الواقع نوع من الاستمرار لما جرت عليه العادة في القمم العربية السابقة. وكالعادة أيضا فإنه بينما كان جدول أعمال القمم العربية والبيانات الصادرة عنها تزدحم بالكثير من القضايا، فإن التركيز كان يجري عادة أيضا على قضية أو عدد محدود من القضايا، وهو ما حدث في هذه القمة، حيث جرى التركيز على قضية فلسطين تحت ضغط الأحداث الجارية بالأراضي الفلسطينية، حتى أنه تم إطلاق تسمية "قمة القدس" على قمة عمان الدورية الأولى. وقد كان هذا مبررا بالذات بعد تولي أرييل شارون رئاسة الوزارة في إسرائيل، بما يمثله ذلك من تزايد احتمالات تدهور الأوضاع في الأراضي المحتلة.

بحث القادة العرب في قمتهم الدورية الأولى بعمان العديد من القضايا، وتضمن جدول أعمال المؤتمر عدة

محاور، وهي المحور السياسي، والمحور الاقتصادي - الاجتماعي، ومحور العمل العربي المشترك. وصدر عن المؤتمر ثلاث وثائق هي البيان الختامي للمؤتمر، وقرارات المؤتمر على مستوى القمة، وإعلان قمة عمان. وجاء البيان الختامي محتويا على (٥٢) بندا، بينما أصدرت القمة (٧٦) قرارا حول (١٧) موضوعا، ثم صدر إعلان قمة عمان ليحتوي على تسجيل بعض المواقف التي تعذر الاتفاق النهائي على بعضها أو إصدار قرار بشأنها.

بالنسبة **للمحور السياسي**، تركزت المناقشات حول كيفية دعم الانتفاضة الفلسطينية وإحياء المقاطعة العربية، وكيفية دعم صمود الشعب الفلسطيني بأقصى ما يمكن ماديا وإعلاميا وسياسيا، وكيفية دعم لبنان والصومال وجمهورية جزر القمر، وقضية احتلال إيران للجزر العربية الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقضية رفع العقوبات المفروضة على السودان وتطورات قضية لوكيربي، والتعاون العربي الأفريقى، علاوة على القضية المطروحة دائما منذ بداية التسعينيات وهي قضية العلاقات العراقية - الكويتية، أو كما أطلقت عليها قمة عمان "الحالة العراقية - الكويتية".

وفيما يتعلق **بالمحور الاقتصادي**، فقد تناول سبل دفع العمل الاقتصادي العربي المشترك، ومناقشة الدعوة المصرية لعقد مؤتمر اقتصادي عربي بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠١، ومناقشة التعاون العربي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإعداد لقمة الأرض الثانية، وإعلان أبو ظبي حول مستقبل العمل البيئي العربي.

ومن حيث نتائج القمة، فقد استحوذت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي والقضية العراقية على كل الاهتمام في القمة. وبشأن القضية الفلسطينية وافق القادة العرب على تقديم ٢٤٠ مليون دولار مساعدات عاجلة لدعم ميزانية السلطة الفلسطينية، كما أكدوا على استمرار الدعم المالي والسياسي لنضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته، ومواصلة التحرك في مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة لتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين. كما أعلنوا عن مساندتهم لاستعادة لبنان سيادته على أراضيه المحررة، واستكمال تحرير أراضيه التي تحتلها إسرائيل. ومن الواضح أنه باستثناء القرارات المتعلقة بتقديم دعم مالي للانتفاضة الفلسطينية، والتي كانت استمرارا للقرارات التي سبق اتخاذها في قمة القاهرة قبل ذلك بستة شهور، فإن قمة عمان الدورية الأولى التزمت بنفس القرارات التي اعتادت القمم العربية اتخاذها إزاء الصراع العربي الإسرائيلي منذ مدة طويلة.

وكادت القمة تشهد إنجازات كبيرة تتمثل في التقدم الذي حدث فيما يتعلق بالعلاقات السورية - الفلسطينية، خاصة من جانب الرئيس السوري بشار الأسد، الذي أعلن في كلمته أمام القمة عن رغبته في طي صفحة الماضي، قائلا "عفا الله عما مضى". غير أن الشهور التي تلت القمة وحتى نهاية العام ٢٠٠١ لم تشهد تحقيق أى تقدم في هذا المجال، بل أن إخفاق الطرفين في إتمام زيارة الرئيس عرفات لدمشق عدة مرات قد بيّن عدم حدوث تقدم جدي في هذا الصدد.

أما في الشأن العراقي، والذي أطلقت عليه القمة ملف الحالة العراقية - الكويتية، فقد كادت القمة تحقق نجاحا هاما، حيث استجابت الكويت والسعودية لأهم مطالب العراق والمتمثلة في احترام استقلال العراق وسيادته ووحدة أراضيه، ووقف كل ما يتعرض له من أعمال وإجراءات تمس سيادته وتهدد سلامته، وخاصة تلك التي تتم خارج إطار قرارات مجلس الأمن. واتجه العمل لتضمين ذلك في قرار يصدر عن القمة، إلا أن رفض العراق مطالبة الكويت باحترام أمن وسلامة أراضيه، وتعاون العراق بشأن الأسرى الكويتيين والمفقودين، أدى إلى فشل القمة في إصدار القرار. وقد كان الموقف العراقي مخيبا للآمال، خاصة وأن الكويت أبدت مرونة عالية عندما أسقطت مطلبها التقليدي المتعلق بضرورة اعتذار العراق عن غزو الكويت. وتخفيفا لوطأة فشل القمة في هذا المجال، تم تكليف الملك عبد الله الثاني عاهل الأردن بمتابعة ملف الحالة العراقية - الكويتية، وهو التكليف الذي اعترضت عليه الكويت، ردا على الموقف العراقي المتشدد. وقد تسببت المعارضة الكويتية والطبيعة الحرجة لهذا الملف إلى

عدم حدوث أي تقدم بشأنه طوال ما تبقى من العام.

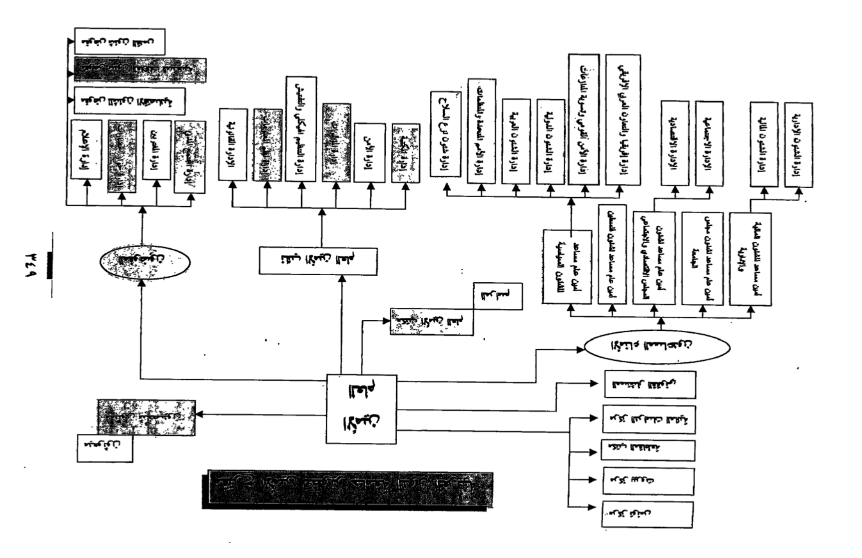
وفي مجال **التعاون الاقتصادي والاجتماعي**، تمت الموافقة على تفعيل العمل الاقتصادي العربي، وذلك من خلال عقد مؤتمر اقتصادي عربي بالقاهرة في نوفمبر ٢٠٠١ ، وهو المؤتمر الذي كان من المفترض أن يستهدف رفع قدرة الاقتصادات العربية علي الاستفادة من التطورات الاقتصادية الدولية، وتعريف مجتمع رجال الأعمال علي المستوي الدولي بالفرص المتاحة في المنطقة العربية، وعقد لقاءات بين كبار المسئولين الحكوميين العرب وكبار مديري الشركات العربية والعالمية ورجال الأعمال، بهدف دفع وتطوير العلاقات والاتصالات بين الدول والشركات العربية من ناحية، وبينها وبين الشركات العالمية الكبرى من ناحية أخرى، وقرر القادة العرب تكليف الأمين العام للجامعة باتخاذ الخطوات اللازمة مع مصر، لضمان نجاح المؤتمر وتحقيق أهدافه.

كما أكد القادة العرب على ضرورة استمرار العمل في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ومن ثم قرروا الإزالة الفورية للقيود غير الجمركية، الإدارية والفنية والمالية والنقدية والكمية، وإخضاع كافة الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتخفيض التدريجي المتفق عليه ومعاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية، وتقليص الإستثناءات السلعية التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وبرنامجها التنفيذي. إضافة إلى تقليص عدد السلع التي تنطبق عليها القيود الواردة في قائمة السلع الزراعية تحريرا للتجارة العربية البينية. كما عبر القادة العرب عن رغبتهم في التقدم بالتعاون الاقتصادي العربي خطوة للإمام من خلال إقامة اتحاد جمركي عربي، وتذليل مشاكل النقل والمواصلات بين الدول العربية وتطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال اعتماد مجلس الجامعة لوثيقة الاستراتيجية العربية لمجتمع الاتصالات وتقنية المعلومات، وإنشاء "المنتدى العربي لتكنولوجيا المعلومات" الذي يعتمد على التمويل الذاتي، علاوة على وضع خطة لإقامة وتطوير شبكات الاتصالات وشبكات المعلومات العربية، وتطوير نظم المعلومات المستخدمة على المستوى الحكومي والأجهزة الإدارية في الدول العربية. كما اتخذت القمة قرارا بشأن الإطار العربي لحقوق الطفل العربي.

وقد انتهى العام دون عقد المؤتمر الاقتصادي الذي جرى الاتفاق عليه، كما أن قرارات القمة بشأن تسريع إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة لم تنعكس على معدلات التقدم في هذا المجال، الأمر الذي ينطبق أيضا على القرارات الأخرى التي اتخذتها القمة في المجالات الأخرى. بحيث أنه يمكن القول أن دورية القمة، وإن كانت في حد ذاتها مؤشرا على درجة أعلى من الجدية في التعامل مع القضايا العربية، إلا أنها لم تؤد بعد إلى مستوى أعلى من الفعالية في التعامل مع القضايا العربية، وقد يكون هذا نتيجة لحداثة التجربة أو لا يكون، وهو السؤال الذي يجب الانتظار بعض الوقت حتى يمكن الإجابة عليه.

ثالثا : إصلاح الجامعة العربية

اتخذت قمة عمان الدورية الأولى قرارا بالموافقة على ترشيح السيد عمرو موسى أمينا عاما لجامعة الدول العربية. وتولي السيد عمرو موسى منصب الأمين العام لجامعة الدول العربية في الخامس عشر من مايو ٢٠٠١، خلفا للدكتور عصمت عبد المجيد. وكان منصب الأمين العام للجامعة قد شهد ترشيحات كثيرة من مختلف الدول، حيث أعلنت اليمن أنها سترشح الدكتور محسن العيني رئيس مجلس الوزراء اليمني الأسبق، وأعلنت لبنان أنها سترشح الدكتور سليم الحص رئيس وزراء لبنان السابق، وأعلنت الجزائر أنها سترشح الدبلوماسي الشهير الأخضر الإبراهيمي، وأعلنت السودان أنها سترشح رئيسها الأسبق عبد الرحمن سوار الذهب. كما طُرح اسم الأمير الحسن بن طلال ولى عهد الأردن السابق ورئيس منتدى الفكر العربي بعمان ضمن قائمة المرشحين لمنصب


الأمين العام
المستشار القانوني
مركز الدراسات المالية
مكتب المقاطعة
مركز بيروت
مركز تونس
الأمناء المساعدون
أمين مساعد للشئون المالية والإدارية
أمين عام مساعد لشئون مجلس الجامعة
أمين عام مساعد لشئون المجلس الاقتصادي والاجتماعي
أمين عام مساعد لشئون فلسطين
أمين عام مساعد للشئون السياسية
إدارة الشئون الإدارية
إدارة الشئون المالية
الإدارة الاجتماعية
الإدارة الاقتصادية
إدارة إفريقيا والتعاون العربي الإفريقي
إدارة الأمن القومي وتسوية المنازعات
إدارة الشئون الدولية
إدارة الشئون العربية
إدارة الأمم المتحدة والمنظمات
إدارة شئون نزع السلاح
مكتب الأمين العام
المراسم
نائب الأمين العام
إدارة المكتبة
إدارة الأمن
إدارة التنظيم الهيكلي والتفتيش
الإدارة القانونية
المفوضون
إدارة المغتربين
إدارة الإعلام
مفوض الشئون الثقافية
مفوض شئون القدس
مبعوثون

الأمين العام للجامعة العربية.

مثل إعلان تلك الدول عن هذه الترشيحات أن ثمة اعتراضات كثيرة على أداء الدكتور عصمت عبد المجيد، وأن تلك الدول ـ على الأقل ـ لن تصوت على إعادة ترشيحه. وإزاء هذا الوضع تقدمت مصر بترشيح عمرو موسى، وزير الخارجية، ثقة منها من أن ترشحيه سينال موافقة جميع الدول العربية. وبالتالي ستتمكن من المحافظة على منصب الأمين العام، الذي جرى العرف على أن يكون من رعايا دولة المقر. وهو ما تؤكده الخبرة التاريخية، حيث أن مصر لم تفقد هذا المنصب إلا حينما تم نقل مقر جامعة الدول العربية إلى تونس في أعقاب توقيع مصر معاهدة مارس ١٩٧٩ مع إسرائيل.

لاقى ترشيح موسى إجماعا عربيا رسميا وشعبيا، قل أن يوجد بشأن قضية ما، وربما لم يلاقيه ترشيح أي أمين عام سابق، وهو الأمر الذي خلق موجة من التفاؤل بأن ثمة فرصة ليلعب الأمين العام الجديد دورا مهما في تطوير الجامعة مستفيدا من الإجماع الذي حصل عليه، ومن خبرته السابقة كوزير لخارجية مصر لفترة طويلة، وكذلك من المكانة التي يتمتع بها بين المواطنين والقوى السياسية العربية.

منذ لحظة انتخابه أكد الأمين العام الجديد للجامعة العربية نيته في تطوير الجامعة ونظام العمل فيها. وفي الثاني عشر من يوليو من العام ٢٠٠١، أي بعد حوالي شهرين فقط من توليه الأمانة العامة، أعلن السيد عمرو موسى خطته لتطوير الجامعة العربية، بهدف جعل الجامعة ومنظومة العمل العربي المشترك علي اتساعها، منظمة إقليمية فاعلة تعكس الأهداف المشتركة للدول الأعضاء الـ ٢٢ بصورة واقعية، ووفقا لاستراتيجيات وبرامج وخطط ومشروعات محددة بصورة بعيدة عن الأمنيات. وتتجاوز خطة تطوير الجامعة المقترحة نطاق الأمانة العامة للجامعة وتشمل مختلف أنظمة العمل في المنظومة العربية. وقد قامت خطة التطوير التي اقترحها السيد عمرو موسى على عدد من المبادئ على النحو التالي:

- تحديد أهداف واقعية للعمل العربي المشترك، وذلك في المجالات القائمة أو المستحدثة، وبحيث تتماشى مع المصلحة العربية العامة في التقدم ومع ما هو مطروح على الساحتين الدولية والإقليمية.
- تلافي الازدواجية في المهام، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة لأنشطة عمل المنظومة، والقرارات الصادرة عنها، ومدى تنفيذها والإمكانيات الواقعية لتنفيذ ما لم ينفذ منها.
- أن يقترن تحديد الأهداف أو رسم الاستراتيجيات بخطط تنفيذية مقترحة وبتمويل محدد، بمعنى أن كل قرار يقترح إصداره من أي مجلس أو اجتماع يعقد في إطار المنظومة العربية يجب أن تتحدد تكاليفه المالية وتعرض قبل عرض مشروع القرار ذاته.
- أن يتسم النظام بالمرونة الكافية التي تتيح له إعادة تشكيل نفسه وأهدافه وبرامجه كلما اقتضت الحاجة، وذلك في ضوء مدى النجاح المتحقق.
- تحديد مسئولية عناصر منظومة العمل العربي المشترك في إطار من الشفافية والوضوح، وبما يسهل قياس مدى النجاح المتحقق في الوصول إلى الأهداف المقررة، وكذلك سهولة مراجعة البرامج التنفيذية المعدة لتحقيق تلك الأهداف.
- إعادة النظر في سياسات التوظيف في الأمانة العامة والمنظمات التابعة لها، بحيث يكون التوظيف على أساس تعاقد محدد المدة ومحدد المواصفات، وأن يوضع سقف لعدد الموظفين في إطار المنظومة خاضع للمراجعة كل فترة زمنية يتفق عليها.

أما عناصر **خطة التطوير** فقد تكونت على النحو التالي:

أ ـ **المفوضون:** ويتم اختيارهم من الشخصيات ذات الثقل في المجتمع العربي، ويتم تفويضهم لتولي مسئولية

العمل في مجالات محددة في إطار عمل الجامعة، ويطلق عليهم اسم المفوض العربي وعلي الوحدة المعاونة لهم اسم المفوضية. والمفوضون ليسوا موظفين بالجامعة، بل يتم تكليفهم بمهام معينة وملفات محددة. واقترحت الخطة تكليف ثمانية مفوضين، وبالتالي إنشاء ثمان مفوضيات هي:

- مفوض للشئون المدنية، ويتولى قضايا المرأة والطفل والشباب وحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني.
- مفوض للشئون الاقتصادية، ويعمل في مجالات السوق العربية المشتركة بمجالاتها المختلفة.
- مفوض لشئون التعليم والثقافة وحوار الحضارات، ويقوم بتنسيق برامج التعليم ورعاية الثقافة العربية في مختلف مجالاتها والتعامل مع دعاوى صراع الحضارات.
- مفوض شئون عرب المهجر، للتنسيق مع الجاليات العربية في المهجر والتعرف علي احتياجاتها وربطها بالوطن.
- مفوض للإعلام العربي، يتولى التحدث باسم الجامعة إزاء القضايا السياسية العربية، من خلال المواقف التي تتم صياغتها بالتنسيق بين الدول الأعضاء والتنظيمات القائمة.
- مفوض شئون العلاقات السياسية والدولية، ويقوم بدعم العلاقات العربية المتوسطية ومع أوروبا وإفريقيا وأمريكا وآسيا ومع دول الجوار الجغرافي، ومع المنظمات والحركات السياسية الدولية والإقليمية وشئون نزع السلاح والأمن الإقليمي.
- مفوض شئون القدس، يتولى مختلف جوانب القضية والتنسيق بشأنها عربيا وإسلاميا ودوليا.

ب - **مبعوثو الجامعة:** حيث يتم تكليف مبعوثين للجامعة من بين الشخصيات العربية المهنية، وذلك لمتابعة قضية محددة لفترة زمنية معينة، على غرار ما تقوم به الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

ج - **ممثلو الأمين العام:** ويقوم بتسميتهم الأمين العام من بين الشخصيات العربية المهنية، للقيام بمهام محددة وذات طبيعة خاصة، أو لمتابعة قضية محددة لفترة زمنية معينة.

د - **نائب الأمين العام:** يتم البحث مستقبلا في استحداث منصب نائب الأمين العام للجامعة العربية، بحيث تتم تسميته في المرحلة الأولى من بين الأمناء المساعدين ويتولى الإشراف علي الأمانة العامة ومكاتبها الخارجية، ويعمل على تسيير شئون الأمانة العامة بصورة انسيابية، كما ستكون من مسئوليته إدارة آلية فض المنازعات العربي.

هـ - **استحداث قطاعات** يشرف عليها أمناء مساعدون تتعلق بتنظيم مهام العمل، إضافة إلى أنه سيكون هناك أمين مساعد يتولى متابعة الإعداد للقمة العربية السنوية، وآخر للمجلس الوزارى وهكذا.

وفي إطار هذا التصور لتطوير جامعة الدول العربية، اقترح الأمين العام للجامعة أن يكون هيكل الجامعة على النحو التالي:

- الأمانة العامة وتضم المفوضين والأمناء المساعدين والمبعوثين
- المجالس الوزارية المتخصصة.
- المنظمات العربية المتخصصة.
- الاتحادات النوعية العربية.

المنظمات العربية غير الحكومية وذلك في إطار سياسة الترشيد والتنسيق.

والملاحظ أن خطة التطوير لم تقدم آليات تنفيذ التطوير في القضايا الهامة، مثل قضية تلافي الازدواجية في عمل المنظمات التابعة للجامعة وكيفية تحقيق التنسيق فيما بينها، ولم تقدم تصورا كاملا لكيفية التعامل مع الأزمة المالية التي تعاني منها الجامعة، باستثناء اقتراح إعادة النظر في التوظيف في الإدارات المختلفة بالجامعة، وربط

البرامج المقترحة بتوفير التمويل اللازم لها. كما أن الخطة في عناصرها الأساسية تعتبر استلهاما أو استنساخا للتجربة الأوروبية، وهو أمر ترد عليه الكثير من الانتقادات، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التنظيم المؤسسي، تسمح بنجاح عمل بعض الآليات مثل تعيين مفوضين أو مبعوثين، حيث يتمتعون بصلاحيات يصعب توافرها في الإطار العربي في ظل الظروف الحالية.

وفي إطار تنفيذ بنود هذه الخطة، تم بالفعل تعيين ٣ مفوضين للجامعة، الأول الدكتورة حنان عشراوي مفوضا للإعلام، والثاني الدكتور أحمد كمال أبو المجد مفوضا لشئون التعليم والثقافة وحوار الحضارات، والثالث السيد طاهر المصري، رئيس الوزراء الأردني الأسبق، مفوضا لشئون المجتمع المدني. كما أعلن الأمين العام وقف التعيينات بالجامعة، على أن تتم أي تعيينات جديدة عن طريق التعاقد، وذلك من أجل ترشيد النفقات.

وحتى نهاية العام لم يكن أي من المفوضين المعينين قد مارس بشكل محسوس أي من المهام المكلف بها، كما توقفت عملية استكمال باقي المفوضين، ربما بسبب ضعف النتائج التي عادت بها التجربة في مراحلها الأولى. بالإضافة إلى ذلك فإنه لم يلاحظ وجود فارق مهم في عمل المنظمات العربية المتخصصة، ولا في الإعداد للقمة العربية التالية، الأمر الذي لم يبرز حدوث أى تحسن ملموس على أداء الجامعة خلال العام الأول من تنفيذ خطة التطوير، مع الوضع فى الاعتبار ان المساحة الزمنية ما بين منتصف العام وحتى نهايته لا توفر تجربة متكاملة تمكن من الانتهاء الى تقويم متكامل لها. ومن ثم فمن المناسب إعطاء التجربة فترة أطول لاختبارها، إلا أن طبيعة المشكلات التي يعاني منها النظام العربي والدول العربية، وكذلك حدود الدور الذي يرسمه ميثاق الجامعة للأمين العام، كلها عوامل لا تبدو مشجعة بشأن مستقبل خطة التطوير.

وربما كان أهم إنجاز حققته جامعة الدول العربية في عهد الأمين العام الجديد هو عقد مؤتمر "حوار الحضارات: تواصل لا صراع"، وهو المؤتمر الذي تم عقده لمواجهة دعاوى صدام الحضارات، ولمواجهة الضرر الذي لحق بصورة العرب والمسلمين بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر التى تعرضت لها الولايات المتحدة.

ففي محاولة عربية للتعامل مع هذا التحدي، وفي إطار مشروعه لتطوير عمل جامعة الدول العربية دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية إلى مؤتمر يضم المثقفين والمفكرين العرب للمرة الأولى في إطار جامعة الدول العربية، وذلك بهدف وضع استراتيجية عربية للتعامل مع المحاولات الغربية لتشويه صورة العرب والمسلمين، وكيفية إبراز الوجه الحقيقي للحضارة العربية / الإسلامية الرافضة للعنف والإرهاب والداعية لضرورة الحوار والتسامح. وقد عقد المؤتمر في السادس والعشرين من نوفمبر ، تحت عنوان "حوار الحضارات.. تواصل لا صراع"، وذلك بمشاركة نخبة تضم أكثر من مائة من المفكرين والمثقفين والشخصيات الرسمية والإعلامية في العالم العربي.

وجرى خلال جلسات العمل مناقشة ٤٠ بحثا مقدما من عدد من المشاركين في المؤتمر، طرحت بالأساس التصورات الشخصية لكل مفكر عربي لتشخيصه للأزمة التي يعيشها العرب بعد أحداث ١١ سبتمبر من ناحية، ورؤيته لكيفية التعامل مع هذا الوضع الجديد. إضافة إلى ذلك أعدت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بحثا مفصلا حول كيفية مواجهة الحملة التشويهية التي تشن على الثقافة العربية والحضارة الإسلامية والدور المنوط بالمثقفين والمفكرين العرب، وسبل التنسيق في هذا الشأن بين الجامعة والمنظمات الدولية والإقليمية والإسلامية المعنية ومنظمات المجتمع المدني ومراكز الدراسات والأبحاث. وذلك من أجل الخروج بخطة عمل للتحرك تسمح بتنفيذ مرحلتها السريعة علي الفور، وعرض الخطة بالكامل علي الحكومات العربية تمهيدا لعرضها علي القمة العربية في بيروت.

وقد أصدرالمؤتمر في ختام أعماله وثيقتين هما "إعلان ملتقى المفكرين العرب" و"البرنامج الاسترشادي لحوار الحضارات"، الذي أعد ليعرض على القمة العربية في بيروت.

وقد تضمن إعلان المفكرين العرب عدة توصيات يتمثل أهمها فيما يلي:

- التأكيد على أن الإرهاب ظاهرة عالمية وأنه أمر مرفوض أيا كانت دوافعه ومسوغاته ومصادره. ومن هذا المنطلق أدان المفكرين العرب ما حدث في هجمات الحادى عشر من سبتمبر.
- التضامن مع الجاليات العربية في الخارج ودعم نشاطهم. وقد كلف المؤتمر الأمين العام لجامعة الدول العربية بمتابعة هذا الموضوع.
- أن الفكر المتطرف والخطاب المتشدد وممارسة العنف أمور ناتجة عن مشكلات اجتماعية واقتصادية وتدهور ثقافي وسياسي، أدت إليه مصالح خارجية وعوامل داخلية، وازداد انتشارا بالعدوان الإسرائيلي المتمادي في رفضه للحل الشامل والعادل للصراع العربى - الإسرائيلي والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، واستمراره في احتلال الأراضي العربية الأخرى مخالفا قرارات الشرعية الدولية.
- التحذير من الخلط بين الإرهاب، المرفوض دوليا، وبين المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال.
- تأصيل وتعميم ثقافة السلام والعدالة التي تمنع حدوث الصراعات، وهو الأمر الذي يتطلب تسوية النزاعات الدولية والإقليمية القائمة لا سيما الصراع العربي - الإسرائيلي بطريقة عادلة ومتوازنة وطبقا للشرعية الدولية.
- العناية الكاملة والمسئولة بالثقافة العربية المستنيرة ورفض تشويه القيم الإسلامية التي تحض على المساواة والعدل والتسامح، وكذلك رفض الخروج عن المجتمع وفقا لدعاوي التكفير، والتأكيد على الجوار والحوار، والرأي والرأي الأخر، والتعددية الفكرية، ودعوة مراكز البحوث العربية للقيام بدورها.
- ضرورة اعتراف الحضارتين (العربية الإسلامية والغربية) الواحدة بالأخرى من منطلق الاحترام والتقدير المتبادل، وأن التعايش بينهما هو لصالح الحضارتين سياسيا واقتصاديا.
- التأكيد على أننا كعرب - مسلمين ومسيحيين - نسعى للتعاون مع جميع الحضارات الإنسانية لما فيه خيرها واستقرار مستقبلها، كما أننا نؤكد ضرورة البحث في وسائل تقود إلى توسيع الأرضية المشتركة، وتعظيم الجوامع، وتقليل الفوارق وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وبالنسبة لبرنامج العمل الاسترشادي، فقد تضمن العديد من المقترحات على المستويين الدولي والعربي، التي من أهمها دعم المراكز الدولية ذات الصلة بالقضايا العربية، وذلك بإقامة ندوات مشتركة ذات صفة دورية، بين المفكرين والمثقفين العرب والأجانب في عواصم غربية ودولية، والحرص علي نشر أعمال هذه الندوات باللغات العربية والأجنبية بالتنسيق في ذلك مع معاهد البحوث ومنتديات الفكر العربي، وتنظيم قوافل ومعارض ثقافية عربية مشتركة تجوب العواصم والمدن الأجنبية، وإنشاء وتمويل كراسي وبرامج في المؤسسات الأكاديمية والجامعات في دول العالم، في المجالات التي تتصل بالتعريف بالقضايا والحضارة العربية الإسلامية، مع العمل علي تشجيع تبادل الأساتذة والباحثين بين الجامعات والمؤسسات البحثية العربية والأجنبية، وأيضا وضع برامج دراسية بحثية مشتركة بين هذه المؤسسات. ودعوة المفكرين والمثقفين والمنظمات الأهلية العربية، إلي التركيز في الخطاب الثقافي داخل المجتمعات العربية والإسلامية علي تأكيد روح الانتماء والاعتزاز بالثقافة والهوية العربية، وفي الوقت نفسه التفاعل الإيجابي مع مختلف الحضارات والثقافات الأخرى، ودعوة الحكومات إلي إعداد جيل من الدعاة القادرين علي الدعوة إلي الفهم الصحيح للدين الإسلامي بمفاهيمه السمحة التي تنبذ التعصب والتطرف، ودعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم للعمل علي إنجاز اتفاق بين الدول العربية لإعداد مناهج للتعليم في المراحل المختلفة، وبرامج للتعريف بمختلف الثقافات والحضارات، وذلك بهدف تعزيز التفاهم، ومعرفة فهم الأخر، ودفع التعاون بين مختلف الثقافات والحضارات، ودعم دور مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية

العربية المعنية بتطوير المفاهيم الثقافية والتربوية المؤدية إلي التفاهم والحوار بين الحضارات.

وقد تم تنفيذ توصية المؤتمر بإنشاء "صندوق صراع الحضارات"، وذلك من أجل توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج والنشاطات التي اقترحها المشاركون في المؤتمر، والتي تم تضمينها في برنامج العمل لدعم التحرك لمواجهة التشوه الذى لحق بصورة العرب والمسلمين.

ويعد عقد المؤتمر في حد ذاته، وخاصة العديد من الأفكار التي طرحت فيه وتم تبنيها، نجاحا للجامعة، غير أن بوادر الانتقال بخطط وقرارات المؤتمر إلى حيز التنفيذ ما زال لم يظهر بعد. وإن كان من المهم الإشارة إلى أن نجاح المؤتمر واحتمالات النجاح في تنفيذ بعض خططه، تشير إلى الإمكانيات المتاحة للجامعة لتفعيل دورها في مجالات معينة غير المجالات السياسية، وهي المجالات التي يمكن الاعتماد عليها فيما بعد كرصيد لتفعيل دور الجامعة السياسى.

٤- أزمـات وقـضـايا عـربيـة سـاخنة

أولا : الأزمة العـراقيـة .. الهروب من الحصار

مازال العراق بعد عشر سنوات من حرب الخليج الثانية يمثل بؤرة هامة للتوتر في منطقة الشرق الأوسط ليس وفقاً لحسابات السياسة الأمريكية فحسب، وإنما أيضاً بسبب آثار استمرار المشكلة العراقية على النظام الإقليمي العربي. ومنذ نهاية العام ٢٠٠٠ تداخلت في التأثير على الملف العراقي عوامل تدعو إلى تحريك الموقف عبر المطالبة برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، وعوامل تدعو نحو مزيد من التشدد في التعامل مع الملف العراقي، حيث أفرزت انتخابات الرئاسة الأمريكية رئيساً جمهورياً يتبنى مواقف متشددة إزاء العراق، وفي المقابل كان هناك التلويح العراقي باستخدام سلاح النفط كوسيلة ضغط.

بدأ عام ٢٠٠١ بتولي إدارة أمريكية جمهورية جديدة في البيت الأبيض على رأسها الرئيس جورج بوش الابن، فضلاً عن هيكل إداري تنفيذي ضم اثنين قادا العمل العسكري ضد العراق عام ١٩٩١ . ولكن في مناصب سياسية هذه المرة ـ وهما ديك تشيني نائب الرئيس، والذي كان آنذاك وزيراً للدفاع، وكولن باول وزير الخارجية والذي كان آنذاك رئيس أركان الجيش الأمريكي، مما حمل قدراً من التشاؤم، خاصة وأن دعاية الرئيس المنتخب إبان الحملة الانتخابية تبنت موقفا شديد التطرف تجاه العراق.

ظهرت ملامح سياسة الإدارة الأمريكية الجديدة منذ اليوم الأول لتوليها الحكم، فاستهلت يومها الأول في البيت الأبيض ،٢٠يناير٢٠٠١، بقصف جوي لمواقع عسكرية ومدنية جنوب العراق أسفر عن مصرع ٦ عراقيين، ثم كان القصف الأعنف من نوعه طوال عام ٢٠٠١ ـ بل ومنذ عملية " ثعلب الصحراء" في ديسمبر ١٩٩٨ ـ في منتصف فبراير بهدف تدمير قدرة الدفاعات الجوية العراقية التي أعادت بغداد بناءها بشكل ارتأت واشنطن أنه يهدد سلامة طائرات التحالف التي تقوم بفرض الحظر الجوي . ثم توالى مسلسل هذه الضربات حتى أسفر ـ في الفترة من يناير وحتى وقوع أحداث ١١ سبتمبر ـ عن مصرع ٤٥ عراقيا وإصابة ٨٠ آخرين، ليبلغ إجمالي الضحايا المدنيين ـ منذ ديسمبر ١٩٩٨ وحتى سبتمبر ٢٠٠١ ـ ٣٩٣ قتيلاً و١٠١٨ جريحاً .

والواقع أن هذه الآلية وإصرار الإدارة الأمريكية على اتباعها يأتي مخالفاً للوعود التي قطعتها على نفسها بالتشاور المسبق مع حلفائها الأوروبيين، فحملت العديد من الإشارات الضمنية والرسائل المباشرة وغير المباشرة، **فأولاً**، أكدت الإدارة الأمريكية أن هذه العمليات تأتي في سياق المهمة الروتينية بما حمل رسالة عامة مفادها

إمكانية تكرار هذا المشهد. **وثانياً**، رسالة تحذير للنظام العراقي مفادها أنها لن تكون أقل حدة في التعاطي معه. **وثالثاً**، أن الطائرات الأمريكية والبريطانية التي قامت بمعظم هذه العمليات تعمدت الإقلاع والهبوط من قواعد في الخليج، لتنوه بشكل غير مباشر إلى أن دول الخليج ما زالت على قناعة - وفقاً للمنظور الأمريكي - بأن العراق هو مصدر التهديد الأول لها . **ورابعاً**، ادعت واشنطن - في أعقاب بعض الضربات خاصة التي وقعت في فبراير - أنها تشاورت مع بعض الدول العربية بهدف إحداث وقيعة عربية . وخامساً، بعث رسالة أمريكية للموقف الرسمي العربي مضمونها الظاهر أن العراق يسعى لامتلاك أسلحة دمار شامل ويهدد المنطقة ومن ثم فإن احتواءه ومحاصرته أمراً ضرورياً لصالح الشعوب العربية. أما مضمونها الباطن فهو الوقوف في وجه أي محاولة عربية للتقرب من العراق، خاصة أن القمة العربية - التي انعقدت في عمّان في شهر مارس - كاد يتمخض عنها تحقيق مصالحة كويتية عراقية.

ركزت إدارة بوش على مطالبة العراق بالسماح بعودة لجنة التفتيش الدولية على أسلحة الدمار الشامل، وكان تقرير لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية نشر فى فبراير أكد مزاعم تفيد أن العراق نجح - منذ توقف عمل اللجنة في ديسمبر ١٩٩٨ الذي جاء بناءاً على طلب أمريكي قبيل عملية ثعلب الصحراء - في إعادة بناء منشآت دمرها القصف الأمريكي البريطاني، بما في ذلك عدة مجمعات لإنتاج الصواريخ ومنشآت لإنتاج معدات كيماوية ذات استخدام مزدوج، كما واصل أبحاثاً وتطويرات نظرية على مستوى منخفض فيما يتعلق ببرنامجه النووي.

ومن ثم بدأت الإدارة الجديدة تروج من جديد لفكرة أن العراق مازال المصدر الأول لتهديد جيرانه عبر تهربه من تطبيق القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١ الذي حدد شروط رفع الحظر بإزالة أسلحة الدمار الشامل العراقية. واللافت للنظر، أن المناورة على مسألة عودة لجنة التفتيش كانت ورقة سهلة في يد الإدارة الأمريكية تلقي بها حينما تريد، خاصة في لحظات التأزم، كما حدث في أعقاب فشلها في تمرير مشروع العقوبات الذكية، وأيضاً عجزها عن إثبات تورط العراق في هجمات ١١ سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة أو في انتشار مرض الجمرة الخبيثة.

ومن جانب آخر، سعت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى دعم المعارضة العراقية كأحد خطوط العمل طويلة الأمد في التصور الأمريكي لمستقبل العراق، وذلك من خلال الحرص على عدم قطع التمويل - خاصة المالي - لها باعتباره قناة الوصل التي تضمن حدا أدنى من الولاء للولايات المتحدة. وفي هذا الإطار، قدمت الإدارة الأمريكية دعماً إعلامياً للمعارضة في ٢٠٠١، بإنشاء محطة تليفزيونية خاصة بها باسم " قناة الحرية " بدأت بثها التجريبي من الأراضي الأمريكية في أوائل سبتمبر بهدف تأليب الرأي العام العراقي لإسقاط النظام .

في هذا الإطار ظهر اتجاه جديد في السياسة الأمريكية تجاه العراق، وهو الاتجاه الذي تمثل في تنشيط الاتصالات مع المعارضة الشيعية في الجنوب من خلال الاتصال بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، الذي يتخذ من طهران مقراً له عن طريق وساطة بريطانية، ويعتبر حزب الدعوة أهم قوى المعارضة العراقية غير الكردية.

١- فشل العقوبات الذكية الأمريكية

تمثلت أهم التطورات التي شهدتها السياسة الأمريكية تجاه العراق هذا العام في سعي الولايات المتحدة وبريطانيا إلى ابتداع آلية جديدة يمكن من خلالها لم حبات عقد التحالف الدولي الذي شعرت أنه سينفرط مع استمرار نظام العقوبات في ظل برنامج " النفط مقابل الغذاء ". في هذا السياق طورت الولايات المتحدة بالتعاون

مع بريطانيا مشروع " العقوبات الذكية "، والذي يقضي بتشديد القيود على التحكم في الأموال التي يحصل عليها النظام العراقي بعيداً عن الإشراف الدولي، وذلك من خلال حظر تهريب النفط ومراقبة تهريب الأسلحة إلى النظام العراقي عن طريق الدول المجاورة خاصة تركيا والأردن وسوريا، وفي الوقت نفسه السماح بحرية استيراد السلع المدنية الأساسية دون أية قيود مع حظر تام لاستيراد السلع المزدوجة الاستخدام، وتعديل نظام الإشراف الدولي على عقود الشراء، واستمرار وضع دخل البترول في حساب خاص تحت إشراف الأمم المتحدة لمنع العراق من استخدامه في شراء سلع ذات استخدام مزدوج.

استهدف المشروع الاستجابة للانتقادات العربية والدولية للولايات المتحدة وبريطانيا بمفاقمة معاناة الشعب العراقي. وقد نجحت الولايات المتحدة في الفوز بتأييد بعض الأطراف الدولية المهمة لمشروع العقوبات الذكية، وهو ما ظهر بالذات في الموقف الفرنسي المؤيد للمشروع، وذلك في إطار مراجعة فرنسية شاملة لموقفها من المسألة العراقية برمتها، مما مثل إضافة نوعية لصالح السياسة الأمريكية إزاء العراق. غير أن النجاح الأمريكي في تحويل الموقف الفرنسي لم يتكرر بنفس الشكل مع الدول الأخرى، خاصة الأطراف الإقليمية المحيطة بالعراق، خاصة مع كل من تركيا والأردن وسوريا. فبالرغم من أن واشنطن نجحت في دفع هذه الدول إلى عدم تبني موقف معارض صريح للمشروع المقترح، إلا أنها لم تستطع أن تحصل منها سوى على استعداد للالتزام به إذا تحول إلى أمر واقع يصدر به قرار من مجلس الأمن الدولي.

وجاء الموقف الروسي الرافض للمشروع رفضاً قطعياً بمثابة حجر العثرة القوية أمام الطموح الأمريكي البريطاني في تصديق مجلس الأمن على المشروع قبل الرابع من يونيو ٢٠٠١، وهو موعد انتهاء وتجديد برنامج " النفط مقابل الغذاء ". وقد أسست روسيا موقفها المعارض للمشروع على عدة أسس، أهمها استحالة مناقشة وتحليل مشروع القرار المقترح خلال فترة قصيرة، والحاجة لمراجعة قوائم السلع التي يحظر على العراق استيرادها وآلية الإشراف عليها، وأن المشروع لم يضع إطاراً زمنياً نهائياً لرفع العقوبات المفروضة على العراق منذ غزو الكويت عام ١٩٩٠. وإزاء الرفض الروسي، توصل أعضاء مجلس الأمن إلى حل وسط يقضي بتمديد برنامج " النفط مقابل الغذاء " لحين الفحص النهائي للمشروع البريطاني.

٢. تحركات عراقية رئيسية

يمثل الموقف الروسي نجاحا للتحرك السياسي للنظام العراقي في السنوات الأخيرة، والتي نجح من خلالها في تحسين علاقاته مع بعض الدول العربية والقوى الدولية بهدف سحب بساط العقوبات من تحت أقدام الولايات المتحدة. فقد تفاعلت بغداد مع فرصة كسر الحصار التي سنحت لها في أواخر عام ٢٠٠٠ تفاعلاً إيجابياً باعتبارها فرصة لن تتكرر، ويتمتع فيها بتأييد دولي وعربي غير مسبوق تعاطفاً مع محنته. وكان من الفطنة السياسية للقيادة العراقية في هذا الإطار، أن ركزت على عدد من الدول أهمها مصر والإمارات وسوريا.

فبالنسبة **لمصر**، سعى العراق إلى المراهنة على الثقل السياسي الإقليمي لمصر في المنطقة والعالم العربي، خاصة أنها كانت من الدول التي شاركت بقوات مسلحة في التحالف الدولي الذي حرر الكويت بما عكس أهمية كسب التأييد المصري للعراق في هذا التوقيت، فضلاً عن أن علاقات مصر المتميزة مع الولايات المتحدة تجعل لها ثقلا مهما في هذا المجال. لذا سعت بغداد إلى تطوير علاقات سياسية مع القاهرة من خلال تمثيل دبلوماسي

كامل وعلاقات اقتصادية واسعة النطاق تمثلت في مشروعات مشتركة، ومعارض مصرية في بغداد وزيارات متبادلة للمسؤولين في كلا البلدين، بشكل أفرز في النهاية زيادة حجم التبادل التجاري بينهما في ٢٠٠١ إلى ما يزيد على ٢ مليار دولار، بعد أن تم إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين البلدين.

أما **الإمارات**، فكانت الدولة الخليجية الوحيدة التي انضمت إلى قافلة الدول التي كسرت الحظر في أواخر ٢٠٠٠، كما شهدت الفترة منذ منتصف العام وصاعدا تحسناً في العلاقات العراقية الإماراتية من خلال تمثيل دبلوماسي متبادل تم فى شهر يونيو، على مستوى القائمين بالأعمال، فضلاً عن إقامة منطقة تجارة حرة، إلى جانب قيام أبوظبي - بناء على طلب بغداد - بإدارة الموانئ البحرية في أم قصر والبكر والمطارات العراقية الثلاثة على اعتبار أن الإمارات تمثل معبراً رئيسياً للصفقات التجارية العراقية مع العالم . ولا تخفى أهمية تحسين العلاقات بين العراق والإمارات لكسر إجماع دول مجلس التعاون الخليجي بشأن المسألة العراقية.

وبالنسبة **لسوريا** فقد نجح العراق بالوصول بعلاقاته معها إلى مستوى متقدم في إعطاء انطباع جيد عن عراق جديد قادر على تناسي خلافات الماضي، نظرا لتاريخ العداء والقطيعة العراقية السورية التي كانت قد قاربت على العقدين. وقد وصل حجم التبادل التجاري بين البلدين، بعد إقامة منطقة للتجارة الحرة بينهما في يناير ٢٠٠١، إلى مليار دولار، كما استفادت سوريا كثيرا من تصدير جزء من النفط العراقي عبر موانيها، بعد إعادة افتتاح خط أنابيب النفط الواصل بين البلدين.

٣. ضغوط أمريكية متجددة

إذا كان العراق قد نجح بمساعدة روسيا في إفشال مشروع العقوبات الذكية، فإن الضغوط الأمريكية عليه تجددت في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. فقد ثارت في البداية شكوك حول احتمال تورط العراق في هذه الهجمات بحكم إرث العداء التاريخي بينه وبين الولايات المتحدة، مما منح الأخيرة فرصة لتجديد التهديد بضرب العراق تحت لواء الحرب ضد الإرهاب، رغم أنها لم تحصل على أية أدلة قاطعة تدين العراق بالتورط سواء في العمليات الإرهابية أو في انتشار مسحوق الإنثراكس المسبب لمرض الجمرة الخبيثة. فبشأن الاتهام الأول، لم تحصل الولايات المتحدة إلا على معلومات استخبارية واهية تفيد بأن أحد منفذي العمليات الانتحارية التقى مسؤولاً في المخابرات العراقية في العاصمة التشيكية براغ قبيل الحادي عشر من سبتمبر . أما الاتهام الثاني، فرغم امتلاك العراق لتكنولوجيا إمدادات الإنثراكس من النوع المناسب لاستخدام الإرهابيين، إلا أن أحد أعضاء لجنة التفتيش السابقين جزم بأن المنشأة الرئيسية والمنشآت الفرعية المنتجة لأسلحة جرثومية في العراق نُسفت ودُمرت معداتها بالكامل خلال مئات من عمليات التفتيش .

ومع انتهاء الولايات المتحدة من تصفية نظام طالبان وتنصيب حكومة موالية لها في كابول، أعلنت الولايات المتحدة أن الحرب قد تطول العراق في مرحلتها الثانية، وذلك في ضوء مجموعة من الاتهامات أهمها : تطوير أسلحة دمار شامل، وتحدي الوضع القائم في الخليج وتهديد جيرانه، وتهديد أمن إسرائيل، وإيواء منظمات إرهابية مثل منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وتنظيم أبو نضال ..الخ . وقد ذهب اتجاه قوي داخل الإدارة الأمريكية إلى ضرورة توجيه ضربات عسكرية للعراق بغية إسقاط النظام الحاكم فيه، باعتبار أنه يمكن أن يكون مصدرا لتزويد جماعات إرهابية بقدرات كيماوية وبيولوجية لاستخدامها في هجمات مستقبلية. وذهب هذا

الاتجاه للقول بأن النظرية القديمة القائلة بأن سقوط الرئيس العراقي سيخل بالتوازن الاستراتيجي والعسكري في منطقة الخليج لصالح إيران أصبحت نظرية بالية، في ظل بروز باكستان وبعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق مثل أوزبكستان كقوى إقليمية، مما سيفرز واقعاً جيو/سياسياً مختلفاً لن يكون للعراق معه نفس القيمة في لعبة التوازن الاستراتيجي الإقليمي.

ورغم رجاحة كفة الصقور في الإدارة الأمريكية، إلا أن حالة من الانقسام داخل الإدارة الأمريكية ظهرت داخل الإدارة بسبب صعوبات العمل العسكري ضد العراق، الأمر الذي يرجع إلى عدة عوامل أهمها عدم قدرة الإدارة الأمريكية الفصل بين الملفين الفلسطيني والعراقي في ظل الانحياز الأمريكي المطلق لإسرائيل ضد الشعب الفلسطيني، ولأن سيناريو ضرب العراق لا يرتبط بأي من المبررات المسوغة للخيار العسكري، وفقاً للنهج الذي أعلنته الإدارة الأمريكية نفسها فيما تسميه بالحرب ضد الإرهاب، أو حتى بالمعنى الذي تفهمه أغلب الأطراف الدولية المعنية. كما أن مسألة الإطاحة بالنظام العراقي كهدف للضربة المحتملة أمر تكتنفه العديد من القيود، لأن النظام العراقي يسيطر تماماً على مقاليد الحكم في البلاد، كما أن المعارضة العراقية لا تملك من القوة ما يؤهلها للقيام بدور يشبه الدور الذي قام به تحالف الشمال المعارض في أفغانستان.

ولعل أهم العوامل التي تزيد من صعوبة توجيه ضربة عسكرية أمريكية للعراق هو المعارضة القوية التي تواجهها السياسة الأمريكية في هذا المجال من حلفائها الأوربيين والعرب، وهي المعارضة التي لا تستطيع تجاهلها إلا بتكلفة عالية

٤. معارضة القوى الإقليمية لضرب العراق

في هذا السياق تبرز أهمية الدور الذي تقوم به بعض القوى الإقليمية في تسهيل أو تعطيل الخطط الأمريكية إزاء العراق، بسبب أهمية هذه الدول في تنفيذ هذه الخطط. ويظهر هذا بالذات في الموقفين التركي والأردني، واللذين لعبا دورا مؤثرا في الملف العراقي فاق غيرهما من القوى الإقليمية المعنية بهذا الملف، وذلك في ضوء عدة حقائق هامة هي:

أ. كم وكيف العلاقات الاقتصادية التي نمت بين العراق وكل منهما على حدة، والتي شهدت نموا متزايداً في غضون العام ٢٠٠١ .

ب - إن الدولتين كانتا الأكثر استنفاراً إزاء ما حدث للعراق خلال هذا العام سواء بشأن مشروع العقوبات الذكية، أو ترجيح الولايات المتحدة لكفة ضرب العراق في المرحلة الثانية من الحرب ضد الإرهاب، بحكم أنهما أكثر الأطراف الإقليمية تضرراً .

ج - إن الدولتين تعانيان أزمة طاقة حقيقية، في حين يمثل العراق بالنسبة لهما مصدراً هاماً للطاقة في إطار تنويع هذه المصادر، حتى أن بعض التقارير حذرت من أن خسائر تركيا والأردن في حالة وقف تصدير النفط العراقي قد تتجاوز الثلاثة بلايين دولار سنوياً.

وكانت العلاقات التركية العراقية قد شهدت تطوراً ملحوظاً مع بداية عام ٢٠٠١ تجسد في رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي مع بغداد إلى مستوى السفراء بديلاً عن مستوى القائمين بالأعمال الذي ظل يحكم شكل العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ حرب تحرير الكويت عام ١٩٩١ . وتمثل المظهر الثانى فى تطوير العلاقات التجارية

بين البلدين بحيث ارتفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى ٣ مليارات دولار عام ٢٠٠١ مقارنة بملياري دولار عام ٢٠٠٠ . وتحرص تركيا - في ظل أزمة الطاقة المزمنة التي تعانيها - على تطوير علاقتها النفطية بالعراق كمصدر هام للطاقة. وفي هذا الإطار تم الاتفاق في ٢٠٠١ على ربط أنبوب الغاز المقرر تنفيذه بين البلدين، والذي بمقتضاه يمد العراق تركيا بعشرة مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً بالشبكة الأوروبية القادمة من أوروبا وروسيا، بهدف تصدير ١١ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز. وتأكيدا على تطوير العلاقات، استمر تدفق الرحلات الجوية المدنية التركية، التي تحمل معونات طبية وإنسانية للعراق كوسيلة تقارب تعبر عن التضامن التركي مع معاناة الشعب العراقي.

وقد حاولت الولايات المتحدة استمالة تركيا إلى جانبها في موقفها من العراق، وذلك بمحاولة استغلال ظروف الأزمة الاقتصادية والمالية الطاحنة التي تعاني منها تركيا منذ مارس ٢٠٠١، من خلال وعود بمساعدتها في تجاوز هذه الأزمة، فضلاً عن إيجاد حل وسط للخلاف بينها وبين الاتحاد الأوروبي بخصوص قوة الانتشار السريع التي يعتزم الاتحاد تشكيلها عام ٢٠٠٣ . وكذلك خطة الدرع الصاروخي التي اقترحتها واشنطن، قد أعطت مكانة هامة لأنقرة نظراً لموقعها الجغرافي والاستراتيجي بقربها من دول تصنفها الإدارة الأمريكية على أنها مصدر لخطر محتمل كإيران والعراق. وبالرغم من كل هذه الإغراءات، تحفظت تركيا على المشروع، مبدية مخاوفها من تأثير العقوبات الذكية على مصالحها الاقتصادية والنفطية مع العراق، ولعل الرفض الروسي للمشروع كان بمثابة طوق النجاة للمسؤولين الأتراك من الضغوط الأمريكية دون الظهور بصورة الرفض المباشر.

٥ - ضرب العراق بعد هجمات سبتمبر

فيما يخص هجمات سبتمبر التي تعرضت لها الولايات المتحدة ، جاء الموقف **التركي** شديد التحفظ على مسألة ضرب العراق لعدة أسباب: **أولها** عدم وجود أدلة قاطعة على تورط العراق في هذه الأحداث. **وثانيها**، الهاجس الأمني الذي يدور دائماً في خلد صانع القرار التركي من التوتر السائد في شمال العراق ويتمثل في النزعة الانفصالية للأقلية الكردية، مما يشكل تهديداً للأمن القومي التركي. وبالإضافة إلى ذلك فإن تركيا تتخوف من أن يؤدي استمرار حالة عدم الاستقرار وفراغ السلطة النسبي في شمال العراق إلى تحول المنطقة إلى مأوى للجماعات الإرهابية، وذلك في ضوء ما أشارت له معلومات استخبارية تركية من أن المنطقة الكردية في شمال العراق قد شهدت في الفترة الأخيرة معارك بين منظمة "جند الله" المدعومة من تنظيم القاعدة، والتي تم تأسيسها في المنطقة منذ ست سنوات، وبين الفصائل الكردية. **وثالثها** فإن تركيا ترى أنه يكفيها الخسائر التي تكبدتها نتيجة الحظر المفروض على العراق منذ عام ١٩٩٠ والتي تقدر بنحو ٤٠ مليار دولار، ومن ثم فإن الضربة من شأنها تكريس التأثير سلباً على العلاقات الاقتصادية مع العراق، والتي كانت قد بدأت تتنامى في الآونة الأخيرة.

إلا أن الإدارة الأمريكية طمأنت تركيا خاصة فيما يتعلق بشمال العراق، حيث وعدت بمنحها صفة الضامن لاستقرار الشمال، مشددة على انتفاء النية الأمريكية في إنشاء دولة كردية، فضلاً عن وعد بإعادة ترسيم الحدود العراقية التركية بالاتفاق مع الجماعات الكردية في شمال العراق لخلق وضع جديد يسمح بإحكام السيطرة على الحدود، هذا فضلاً عن الدعم الأمريكي المطلق للاقتصاد التركي، خاصة بعد أن وافق صندوق النقد الدولي.

بإيعاز من واشنطن. على تقديم قروض جديدة لأنقرة مقدارها ١١ مليار دولار ليبلغ مجموع ما وعد به الصندوق تركيا مع نهاية العام ٢٩ مليار دولار.

ومع اقتراب نهاية العام، بدا الموقف التركي وكأنه بدأ يلين في مواجهة الضغوط الأمريكية، وهو ما يمكن ملاحظة علاماته في الضغوط التي مارستها تركيا على الحكومة العراقية لتغيير السفير العراقي لديها بحجة قيامه بعقد لقاءات مع أسامة بن لادن وقيادات في تنظيم القاعدة في فترة سابقة. ويمكن ملاحظة نفس الاتجاه أيضا في موافقة البرلمان التركي على تمديد استخدام الطيران الأمريكي والبريطاني القواعد التركية لتنفيذ الحظر الجوي المفروض على شمال العراق. ومن المحتمل أن تكون مثل هذه القرارات نوعا من محاولة مجاراة الضغوط الأمريكية، أكثر منها قرارات تركية بالموافقة على خطة أمريكية لضرب العراق.

وبالنسبة **للأردن**، والذي كان ومازال القلب الذي يضخ الحياة للجسد العراقي المنهك من الحصار الاقتصادي منذ ١٩٩٠، حيث وفر نافذة مهمة للعراق المحاصر على العالم، بما في ذلك في مجال النفط والتحايل على نظام العقوبات. في الوقت نفسه فإن الأردن يستفيد اقتصاديا من علاقاته الكثيفة مع العراق استفادة هائلة لا يستطيع الاقتصاد الأردني الضعيف الاستغناء عنها. وبالتالي فإنه يمكن القول أن المقاومة الأردنية لمشروع العقوبات الذكية جاء لاعتبارات عديدة: **أولها**، أن العراق يعتبر أكبر الشركاء التجاريين للأردن، فالأردن لا يستورد ما قيمته ٧٥٠ مليون دولار من النفط العراقي فحسب بل ويصدر سلعاً وخدمات متنوعة إلى العراق بما قيمته ٤٥٠ مليون دولار سنوياً، ومن ثم فإن توقف هذه المعاملات من شأنه. في ظل محدودية قدرات الاقتصاد الأردني. أن يؤدي إلى انهيار اقتصادي وركود في قطاعات إنتاج متعددة في الأردن. **وثانياً**، أن للأردن ديونا مستحقة لدى العراق تزيد على ١,٣ مليار دولار يسددها بشكل تدريجي، ومن ثم فإن موافقة الأردن على العمل ضد العراق تحت مظلة العقوبات الذكية سيؤدي إلى ضياع فرص تحصيل هذه الديون. **وثالثا** أنه في حالة الموافقة على المشروع، فإن احتمال وقف إمدادات النفط العراقي إلى الأردن الذي تحصل عليه بأسعار تفضيلية (النصف مجاني والنصف الآخر بسعر مخفض) سيكون في حكم المؤكد، فقد هدد العراق الأردن رسمياً حال مشاركته في هذا المشروع بوقف هذه الإمدادات، وهو ما يعني حرمان عجلة الإنتاج الأردنية من مصدر شبه مجاني من مصادر الطاقة. **ورابعاً**، أن هناك تعاطفا سياسيا وشعبيا واسع النطاق مع العراق بين الجماهير والقوى السياسية الأردنية، الأمر الذي يضع قيودا شديدة على استعداد الحكومة الأردنية للتعاون مع الخطط الأمريكية. ويخشى الأردن بالإضافة إلى ذلك من أن ضرب العراق قد يؤدي إلى نزوح مئات الآلاف من العراقيين إلى الأردن، بشكل يعجز معه الاقتصاد الأردني عن استيعابهم. كما أن وجود حوالي ٣٠٠ ألف عامل عراقي في الأردن يمكن أن يكون مصدرا لعدم الاستقرار في حال تعرض العراق لعدوان.

غير أن عبئا رئيسيا يقع على الحكومة العراقية لتجنب حدوث اعتداء أمريكي عليها. إذ يبدو أنه قد يكون على العراق أن يدفع ثمن تجنب ضربة عسكرية أمريكية بالحد من معارضته لمشروع العقوبات الذكية أو صيغة أخرى شبيهة، فالبديل المطروح حال عدم توجيه ضربة للعراق أن توافق موسكو على تمرير مشروع العقوبات الذكية وما يرتبط به من عودة لجان التفتيش على أسلحة الدمار الشامل العراقية. وكانت موسكو قد نجحت في التوصل إلى صيغة وسط بشأن " العقوبات الذكية " مع واشنطن في شهر ديسمبر تقضي بتمديد برنامج "النفط مقابل الغذاء " لمدة ستة أشهر في المرحلة الحادية عشرة، والاتفاق على مشروع قرار يتعدى التمديد الآلي للبرنامج أبرز عناصره موافقة موسكو على بدء العمل في مراجعة القائمة الأمريكية البريطانية للسلع المحظور على العراق

استيرادها مع التطلع إلى تبني القائمة مع نهاية هذه المرحلة آخر مايو ٢٠٠٢، في مقابل موافقة واشنطن على تسوية شاملة للملف العراقي من خلال العمل على إيضاح الغموض في القرار ١٢٨٤، مما يؤدي إلى اتفاق على إجراءات عودة المفتشين الدوليين من خلال آلية محددة، تقنن تحركات اللجنة داخل العراق ويتم الاتفاق عليها بين العراق والأمم المتحدة، بهدف الوصول إلى مرحلة تعليق ثم رفع العقوبات بصفة نهائية.

إلا أن واشنطن نجحت في المقابل في تقريب موقف موسكو منها، وذلك بالتلويح بإسقاط ديونها لدى العراق وقبول عضويتها في منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن وعد بترتيب دور مهم لها في مرحلة ما بعد الإطاحة بالنظام العراقي، مما أحدث تحولاً نوعياً في الخطاب السياسي الروسي إزاء العراق مشوباً بلهجة تحذيرية من قبيل أن قدرتها على مقاومة الضغوط الأمريكية باتت محدودة، وأن العراق يجب أن يساعدها بالكف عن رفض عودة المفتشين الدوليين.

ثانيا : الأزمة السودانية.. المصالحة الغائبة

تغيرت كثيراً ملامح الخريطة السياسية فى السودان خلال العام. فقد شهد تحولات كبيرة فى الخطاب السياسى للنظام السودانى، كما شهدت المعارضة السودانية بشقيها، الداخلى والخارجى، الشمالى والجنوبى، السياسى والعسكرى، نقلات نوعية، الأمر الذى أرخى بظلاله على آليات الحوار الوطنى والمبادرات الخارجية، أضف إلى ذلك أن هذا العام شهد تحولا نسبيا فى العلاقات السودانية - الأمريكية.

١. التطورات الداخلية

أ - التوتر بين البشير والترابى، اتسمت العلاقات بينهما خلال العامين الأخيرين بالتوتر. فبعد مرحلة طويلة من الانسجام السياسى، حاول كل طرف توسيع نطاق صلاحياته، واتخاذ مجموعة من الإجراءات التى تقلل من نفوذ الآخر. واستمرت العلاقة على منوال من الحذر والتردد والريبة، إلى أن تمكن الرئيس البشير من تجريد الترابى من كافة صلاحياته السياسية. ومع ذلك بقى الرجل يمثل هاجسا قويا، انطلاقا من دوره المحورى فى عملية وصول الرئيس البشير للحكم، حتى جاءت لحظة الحسم الثانية، عندما تم اعتقال الترابى وعدد من معاونيه على خلفية سياسية مثيرة، تمحورت فى إقدام حزب المؤتمر الوطنى الشعبى الذى يقوده الترابى على توقيع "مذكرة تفاهم" مع الحركة الشعبية لتحرير السودان فى جنيف عقب محادثات ومفاوضات جرت خلال الفترة من ١٧ إلى ١٩ فبراير.

والواقع أن محتويات "مذكرة التفاهم" التى وقعها عمر إبراهيم الترابى والمحبوب عبد السلام المحبوب عن حزب "المؤتمر الشعبى" وباقام أموم وياسر عرمان عن حركة التمرد، بدت على درجة كبيرة من الأهمية. فقد كشفت المذكرة بجلاء عن عدم ممانعة الترابى فى التخلى عن بعض ثوابته المركزية عندما اعترف بان "الدين لن يكون عقبة" فى الحوار مع حركة التمرد، كما تضمنت إشارة إلى منح الجنوب السودانى حق تقرير المصير.

حققت هذه المذكرة لجون قرنق عدداً من المكاسب المهمة، وأكدت قدرته على تطوير آلياته السياسية. فقد أنجز اختراقا داخليا، خاصة على المستوى الشعبى، الذى يحظى حزب الترابى بتأييد فى أوساطه الشبابية، مما يعطي المذكرة وزنا يفوق أي تفاهم مشابه سبق لقرنق التوصل له مع زعماء شماليين. وبتوقيع هذه المذكرة يكون قرنق قد

سلك الطريق ذاته الذى سلكته الحكومة السودانية من قبل، عندما استقطبت ستة من الفصائل الجنوبية المنشقة عن حركة التمرد الرئيسية، ووقعت معها ما يسمى بـ "اتفاقية الخرطوم للسلام" فى أبريل عام ١٩٩٧، وتسببت هذه الخطوة - فى حينه - فى هز حركة التمرد، وأدت - ضمن عوامل أخرى - إلى تزايد حدة التفسخ فى جسد حركة قرنق. وقد اتسم أداء جون قرنق في إنجازه لهذه الخطوة بالحرص، فقد تحاور مع حلفائه فى التجمع الوطنى المعارض، وأعطى الكثير من الدوائر الإقليمية علما مسبقا بمحادثاته مع حزب المؤتمر الشعبى، لتجنب تكرار خطأ الصادق المهدى زعيم حزب الأمة عندما تفاوض مع الحكومة فى جنيف من وراء ظهر المعارضة والقوى الإقليمية المعنية بالمسألة السودانية، كما أنه أراد تأكيد حرصه على التعاون والتنسيق مع قوى المعارضة، التى قدرت هذه الخطوة واستثمرتها سياسيا من ناحيتين. الأولى، سد الفجوة التى خلفها خروج حزب الأمة من هياكل التجمع الوطنى. والثانية، الاستفادة من التأثير الشعبى والفعالية السياسية الذى يمكن أن يوفرها الترابى، والتى تفتقدها المعارضة فى الداخل.

وكان ملف الترابى موضوعا مهما فى الساحة السودانية طوال أغلب العام، وخاصة منذ اعتقاله في فبراير، حتى اهتدت الحكومة إلى وضعه تحت الإقامة الجبرية ونقله إلى منزل بحى "كافور" بالخرطوم بحرى شمال شرقى العاصمة، وهو ما ينطوى على دلالات هامة، إزاء إشكاليات العلاقة بينه وبين النظام. ففى اليوم الذى انقضت فيه مدة الاعتقال الأولى للترابي، لجأت النيابة إلى تحويل أوراق قضيته إلى محكمة الاستئناف، بغرض طلب تمديد الاعتقال. وقالت مصادر قانونية أن وضع الترابي قيد الإقامة الجبرية جاء بناء على توصيات النيابة، ولأسباب لا علاقة لها بظروف تمديد الاعتقال، لذلك اعتبرت بعض الدوائر أن النقل جاء بناء على توصيات النيابة، ولأسباب لا علاقة لها بظروف الترابى الصحية، الأمر الذى يعنى عدم التنازل عن القضية الجنائية التى اعتقل بسببها، لأن الإجراءات ستستمر بالطرق القانونية المعروفة. والأرجح أن خطوة نقل الترابي من السجن إلى الإقامة الجبرية استهدفت تجنب الحرج الذى وقعت فيه الحكومة أمام أنصارها فى شأن اعتقال الترابى واستمراره فى محبسه بسجن "كوبر" منذ شهر فبراير، ومحاولة الخروج من الورطة القانونية التى يواجهها النظام السودانى، إزاء محاكمة الرجل بتهمة توقيع اتفاق يرمى إلى تحقيق السلام مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك على ضوء صدور تقرير من وزارة العدل والنيابة أكد أن قضية الترابى سياسية، ولا يمكن ضمان نجاحها وفقا للقانون الجنائى.

ويضيف الصدام بين الترابي والبشير ملامح جديدة لمسلسل المواجهات السياسية، خاصة التى طاولت جملة من المناطق الحرجة، والتى كانت حتى وقت قريب من المحرمات المؤثرة على بنيان المشروع الحضارى المشترك، والذى تبناه الرجلان ـ الرئيس البشير والشيخ الترابى ـ وعملا سويا على إنجاحه وتحديد أطره ورسم معالمه، غير أن اختلافهما على طبيعة أدوار ومساحة تحركات كل طرف أفضت إلى حالة من حالات الخصام السياسى الكبير.

والواضح إن التعامل الرسمى مع ملف الترابى لا ينفصل عن الأجواء السياسية المحيطة به، فأحاديث الرئيس عمر البشير وغالبية أعضاء حكومته تصب فى خانة عدم الرجوع عن إجراءات إقصاء الترابى نهائيا، ولكنها تتخذ آليات وأدوات تختلف من مرحلة لأخرى. وقد حاول الرئيس البشير إعادة إخفاق مساعى الوفاق وصعوبة منع الانقسام فى صفوف الإسلاميين، إلى برنامج الترابى الذى "لا يستطيع تنفيذه إلا إذا كانت السلطة فى يده". وكشف البشير عن عزمه عدم السماح للترابى ـ مرة أخرى ـ بالتحرك فى الساحة، كما كان يفعل قبل توقيع "مذكرة التفاهم ". من هنا مثل تقويض حركة الترابى هدفا سياسيا فى حد ذاته، واستباقا للحصيلة النهائية

للمضى فى إجراءات المحاكمة الطويلة، واختباراً لنوايا كوادر حزب الترابى للإفصاح عن خطواتهم القادمة فى حالة صدور حكم بالإدانة.

ب- **تبادل المواقع السياسية بين قادة المعارضة**، حيث حاولت قيادة حزب الأمة بعد خروجها من التجمع الوطنى الديمقراطى السودانى المعارض وعودتها إلى الداخل الاستفادة من هامش الحريات الذى أتاحته الحكومة السودانية، وسد الثغرة السياسية التى تواجهها القوى الحزبية فى الضغط على النظام للاستجابة لمتطلبات الحوار الوطنى. بيد أن الحصيلة النهائية لم تأت بالنتائج المرجوة، حيث فشل حزب الأمة في المشاركة فى السلطة أو في القيام بدور المعارضة الرئيسية من الداخل. وشتت الحزب جهوده بين إعادة صياغة قواعده، فى ظل زيادة حدة الخلافات فى صفوفه، وبين عدم قطع الصلة نهائياً مع حلفائه السابقين فى التجمع الوطنى.

وجاء توقيع اتفاق "نداء السودان" فى الأول من مارس، انطلاقا من تفاعل جملة من الحسابات المتناغمة بين الصادق المهدى زعيم حزب الأمة، ومحمد عثمان الميرغنى زعيم الحزب الاتحادى الديمقراطى. فبعيدا عن مضامينه الظاهرة والتى تهدف إلى إنهاء الحرب وتحقيق السلام العادل والتحول الديمقراطى الشامل، أعطى الاتفاق أهمية لتفعيل المبادرة المصرية . الليبية المشتركة، التى تضاعفت أهميتها فى رؤية الزعيمين لحل الأزمة السودانية. وباتت عنصرا مركزيا فى بعض تحركاتهما، باعتبارها صمام أمان يجب المحافظة علي وجوده وإعطائه زخماً مضاعفاً في ظل التحديات المتصاعدة.

وبالتالي فإن قراءة "نداء السودان " لا تنفصل عن مؤشرين. **أولهما**، "مذكرة التفاهم" بين قرنق والترابى التي بينت تقلص مكانة السيدين المهدى والميرغنى وتهميش دورهما، وأوضحت أن قرنق والترابى هما العنصران الفاعلان فى السودان، الأمر الذى يعنى أن الاتفاق أو التعاون بين المهدى والميرغنى جاء مرهونا فى أحد جوانبه بهذا التطور أكثر من كونه انطلاقة حقيقية نحو طريقة مختلفة في إدارة الصراعات السياسية في السودان. **وثانيهما**، صدور تقرير اشرف عليه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية فى واشنطن عن السودان فى فبراير، وهو التقرير الذى شارك فى إعداده خبراء من وزارة الخارجية الأمريكية والأمم المتحدة، والذى تضمن تشجيعا لصيغة "دولة واحدة ونظامان"، التى اعتقد معدو التقرير أنها ستحافظ على وحدة السودان. وهى الصيغة التى تحصر التفاوض حول الأزمة السودانية فى الحكومة وحركة قرنق، أى بين الشمال والجنوب، وعلى المهدى والميرغنى البحث عن موقع لهما حسب هذه الصيغة، خاصة إذا تم الترويج لها في المستقبل.

من جهة أخرى، ازدادت مساحة الخلافات السياسية داخل الحزب الاتحادى، وتكمن أهمية هذه الظاهرة، حقيقة الدور المحورى الذى يلعبه الحزب في التجمع الوطنى باعتباره ركيزة أساسية تستند إليها المعارضة فى عملها السياسى عقب خروج حزب الأمة .

ويعانى الحزب الاتحادى من اتساع الهوة بين قيادته وقواعده، الأمر الذى أدى إلى ظهور خلافات داخل الحزب بشأن هياكله ومؤسساته التنظيمية. فقد رفع ممثلو الأقاليم فى الحزب مذكرة إلى قيادته تطالب بإدخال إصلاحات وتشكيل هيئة عامة تتألف من ٤٠٠ عضو من الداخل والخارج، لتتولى إدارة شئون الحزب لفترة مؤقتة، إلى حين انعقاد المؤتمر العام الذى لم ينعقد منذ فترة طويلة، وتشكيل مكتب قيادى وآخر سياسيا وأمانات متخصصة. وشهدت لقاءات الحزب المتباعدة مواجهات حادة، واتهم بعض الأعضاء البارزين القيادة بتزوير إرادة الجماهير، ونوه آخرون إلى مخاطر الانفصال بين الحزب وكوادره فى الداخل.

ولمواجهة الأزمة داخل الحزب الاتحادى، لجأت قيادته إلى اتباع أساليب تقليدية، فبدلا من مواجهة المشكلات

الحقيقية التي يواجهها الحزب ذهبت القيادة إلى أن عودة الحزب لممارسة دوره السياسى النشط من الداخل هي الضمانة للحفاظ على كيان الحزب السياسى والطائفى، فكانت عودة السيد أحمد الميرغنى فى أواخر العام خطوة كبيرة في هذا الاتجاه، وهي خطوة لها مخاطر كبيرة من زاوية تأثيرها السلبى على كيان التجمع الوطنى المعارض فى الخارج.

ج. **التصعيد العسكرى في الجنوب**، فقد شهد هذا العام تصعيدا عسكريا كبيرا، وبصفة خاصة خلال شهرى يونيو ويوليو. وكان أهم ما ميز العمليات العسكرية التي شنتها الحركة الشعبية لتحرير السودان تركيزها على حقول النفط كهدف استراتيجي لهجماتها، بدعوى استخدام الحكومة لعائدات النفط فى تمويل حربها فى جنوب السودان.

في الوقت نفسه، تحركت الحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل توسيع نطاق تحالفاتها في الجنوب، خاصة مع الجماعات الجنوبية السياسية والمسلحة والتي كان بعضها قد انشق عن الحركة في مراحل سابقة. وقد ركز جون قرنق تحركاته في اتجاه "جبهة الإنقاذ الديمقراطية" بقيادة ريك مشار بعد انشقاقه عن الحكومة. ويمكن إرجاع النجاح الذي حققته قوات جون قرنق في هجماتها ضد منشآت النفط السودانية إلى تحسن العلاقة بين الحركة الشعبية التي تتكون أساسا من قبائل الدنكا، وبين جبهة الإنقاذ الديمقراطية التي تتكون أساسا من أبناء قبائل النوير، والتي يوجد النفط السوداني في الأراضي التي تتركز فيها.

وقد نجح جون قرنق في الحفاظ على مركزه داخل التجمع الوطني، الذى قدمت هيئته القيادية دعما لما وصفته بالانتصارات التى حققتها قوات حركة التمرد فى بحر الغزال، وصدرت توجيهات لتوفير الأموال اللازمة للقيادة العسكرية الموحدة لتطوير كفاءة قوات التجمع وإعادة تنظيمها. كما نجحت قوات المعارضة في فتح جبهات جديدة ومتعددة للقتال، حيث دارت معارك فى جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة، وكذلك فى مناطق متفرقة من شرق السودان بسبب التنسيق العسكري القوى بين الحركة الشعبية وقبائل البجا، التي حيا زعيمها حركة قرنق باعتبار أنها هى التى وضعت "البجا فى دروب النضال فى الجبهة الشرقية".

وفى المقابل سعت الخرطوم لمواجهة هذه التطورات عبر خلق قناة لحوار جديد مع عناصر جنوبية مستقلة وضخ الدماء فى عروق مبادرة الخرطوم للسلام من الداخل، **أولا**، لتفكيك مؤشرات توحيد الخطاب الجنوبى الذى يسعى قرنق للترويج له. **وثانيا**، لدحض الآليات الغربية والأمريكية التى تتعامل مع الجنوب كوحدة واحدة. **وثالثا**، لتأكيد الهامش الديمقراطى الذى تتيحه الحكومة فى الساحة السودانية. ومن هنا يمكن فهم مغزى إعلان العميد قلواك دينق رئيس مجلس تنسيق الولايات الجنوبية بأن الفصائل العسكرية الجنوبية المتحالفة مع الخرطوم اتفقت على إنشاء قيادة عسكرية مركزية باسم " قوة دفاع جنوب السودان "، وفقاً للقانون المصاحب لاتفاق الخرطوم للسلام. وكذلك الاتفاق على الهيكل التنظيمى والإدارى والترتيبات الأخرى المتعلقة بالتوحد والدمج بين الفصائل الجنوبية، وهو ما اعتبره قلواك مؤشرا جيداً على تنفيذ البنود المؤجلة فى اتفاقية الخرطوم.

بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة السودانية بتحركات دبلوماسية واسعة النطاق من أجل الحصول على المساندة السياسية، وهو ما عبرت عنه زيارات مصطفى عثمان إسماعيل وزير الخارجية لعدد من الدول الأفريقية والعربية والأوروبية خلال شهر يونيو، لدحض المزاعم التى يروجها جون قرنق بشأن تجاوزات الحكومة العسكرية والسياسية وللفوز بتأييد هذه الدول. وقد عقدت جامعة الدول العربية اجتماعا طارئا للمندوبين الدائمين لديها

فى الرابع عشر من يونيو، لمساندة الخرطوم.

بل إن الحكومة السودانية لم تتردد في التوجه للولايات المتحدة التي تتخذ موقفا متصلبا من النظام في الخرطوم، فوجهت رسالة إلى واشنطن لإرسال مبعوث خاص إلى بحر الغزال للوقوف على الأوضاع هناك، خاصة في مناطق "راجا " و"ديم زبير" التي شهدت تصعيدا عسكريا كثيفا من جانب الجيش الشعبي، وهو التصعيد الذي دفع ثمنا باهظا له المدنيون في هاتين المنطقتين، وهو ما أدانه ممثل الأمم المتحدة بالخرطوم مطالبا الجيش الشعبي بوقف ممارساته في تلك المناطق. وبسبب دقة الموقف حاول الصادق المهدى زعيم حزب الأمة خلال زيارته لواشنطن فى النصف الأول من شهر يونيو تبنى أفكار ومقولات داعمة للحكومة، وتوجيه اتهامات لحركة التمرد لقيامها بعدد من الخروقات ومسئوليتها عما يتعرض له المدنيون في بعض مناطق الجنوب.

٢. المبادرات الخارجية

حظيت المبادرة المصرية ـ الليبية المشتركة بنوع من الرضاء الظاهر منذ انطلاقها فى أغسطس عام ١٩٩٩، الذى لم يعكره سوى محاولات بعض القوى الإقليمية والدولية إفشالها لحساب مبادرة هيئة " الإيجاد "، و تنصل بعض الأطراف من الوفاء بعدد من استحقاقاتها المباشرة، علاوة على تأثر المبادرة نسبيا بحركة المد والجذر التى تشهدها العلاقات بين دول المثلث؛ مصر و ليبيا و السودان، لذلك بدا أن المبادرة تخضع لحسابات تتعلق بطبيعة المصالح السياسية التى تربط كلا من مصر و ليبيا بالسودان، ونوعية و قوة التهديدات الخارجية بالنسبة للسودان.

وقد تأثر مصير ومسار المبادرة المشتركة بعوامل خمسة رئيسية على النحو التالى:

العامل الأول، الفشل فى لإقامة نوع من التعاون والتنسيق العملى بينها وبين مبادرة "الإيجاد". فبرغم ما حواه مضمون المبادرة ومنطوقها المعلن من قرار واضح بالتنسيق بينها وبين مبادرة الإيجاد، إلا أن هذا لم يتحقق في الواقع العملي. فباستثناء حضور مراقبين من مصر وليبيا قمتي "الإيجاد" الثامنة والتاسعة فى الخرطوم، لم تحدث أى لقاءات أو مباحثات مباشرة بهذا الخصوص طوال العام. ويرجع ذلك لاعتبارات تتعلق بمصر وليبيا وكذلك بالقائمين على "الإيجاد" و شركائهم الأوروبيين. وقد وفر هذا الفشل ذريعة لبعض الدوائر لتكريس الفصل بين المبادرتين وتوسيع الهوة بين الشمال والجنوب، فالمبادرة المصرية ـ الليبية بدت فى صف القوى الشمالية، "والإيجاد" صبت عمليا فى دعم القوى الجنوبية، الأمر الذى ساعد على ترسيخ قناعات بعض الدوائر الخارجية بهذه المعادلة.

العامل الثانى، افتقار المبادرة المصرية ـ الليبية للآلية الصارمة التى يمكن أن تلزم كافة أطرافها الرئيسية بمحددات ملزمة وضوابط واضحة، وتحاسبهم فى حالة عدم الوفاء بها واتخاذ إجراءات من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها الصحيح، كما أنها لم تسع إلى تكوين هيئة سكرتارية للمتابعة والاجتماع بشكل دورى. فقد خضعت المبادرة المشتركة للاجتهادات الشخصية وللتقديرات المتباينة، وفقا لطبيعة الاجتهادات التى تحكم المشرفين عليها، وحسابات وتوازنات المعنيين بها مباشرة، وحسب الأجواء السياسية التى تحيط بالمسألة السودانية برمتها.

العامل الثالث، نوعية التغيرات والتحولات التى حدثت فى النظام السودانى من ناحية وخريطة المعارضة من ناحية أخري. فالأول أحدث تغييرات نسبية فى المجموعة الحاكمة لأفكاره وأدخل بعض التعديلات على خطابه

السياسى، وهو ما انعكس عليه بصورة إيجابية ساعدته فى مد خيوط جديدة مع دوائر كانت تحاصره سياسيا، مما عزز من مركزه السياسى فى الداخل وساهم فى تحسين صورته فى الخارج، الأمر الذي أحدث تغييرات فى واحد من أهداف المبادرة المشتركة، وهو الهدف الخاص بالحد من الأثر السلبي للتطويق الخارجى للسودان، وبما أفضى إلى تراخ ظاهر فى مستوى الحماس للمبادرة المصرية الليبية. و فى المقابل، أدى خروج حزب الأمة من التجمع الوطنى إلى إضعاف الأخير وتقوية النظام السودانى، بما أدى إلى تراجع الاهتمام الخارجى بالمعارضة الشمالية ودخولها مرحلة حرجة من الضعف التدريجى.

العامل الرابع، ظهور ملامح ومؤشرات لمبادرات موازية للمصرية - الليبية فعلى ضوء المراوحة التي بدت عليها المبادرة المشتركة والجمود الذى يخيم على " الإيجاد "، ظهرت فى الأفق محاولات متعددة للتقدم بمبادرات تجاه المسألة السودانية، بما أحدث بلبلة سياسية فى أكثر من اتجاه. وعلى عكس ما هو متوقع، وجدت هذه المحاولات تشجيعا متبادلا من قبل الحكومة والمعارضة على حد سواء، لكن مع الاختلاف فى الدوافع والأسباب والمبررات. الأمر الذى يؤكد أن كلا من الطرفين المتقابلين يتعمد تخطى مأزقه السياسى باتباع نهج الهروب إلى الخلف كبديل عن الاتجاه إلى الأمام بخطوات جادة وثابتة حيال مبادرة واحدة شاملة.

فقد شهد العام مقترحات إريترية ظهرت كما توارت فجأة، وإن كانت حققت هدفها الآني بالنسبة للحكومة و المعارضة كمناسبة للتظاهر بالرغبة فى الحل السياسى. وترددت أنباء عن طرح جزائرى أثناء زيارة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة للسودان هذا العام، وارتفاع درجة الترحيب التى وجدها من قبل الحكومة السودانية إزاء أى طرح للحل السياسى. لكن حنكة وحسابات بوتفليقة حسمت الأمر، إذ تجنب دخول حقل المزايدات المعروف، موضحا أن المساعى الجزائرية ستنصب فى دفع ما هو مطروح من مبادرات سواء كانت من قبل "الإيجاد" أو مصر وليبيا، أضف إلى ذلك ظهور تلميحات من بريطانيا وإشارات من السعودية وجنوب إفريقيا ونيجيريا من حين لآخر، وهي التلميحات التي وجدت تشجيعا من الحكومة والمعارضة على حد سواء.

العامل الخامس، يتعلق بانشغال المبادرة المشتركة بالكثير من القضايا المعلقة فى السودان، ليس فقط ما يتعلق منها بالوفاق الوطنى والحل السياسى الشامل، ولكن أيضا بتهدئة التوترات السودانية مع بعض دول الجوار، خاصة أوغندا. حيث بذلت مصر وليبيا جهودا مكثفة، تبلورت فى شكل لقاءات ثلاثية أو رباعية لوقف النزيف الحاصل بين الخرطوم وكمبالا، وهو ما ساهم فى تفتيت جهود دولتى المبادرة وتوزيعها على أكثر من اتجاه، بالرغم من المبررات الواضحة لإعطاء أولوية متقدمة للعلاقات بين أوغندا والسودان، إذ تعتبر الجبهة الأوغندية أشد الجبهات سخونة مع السودان، بعد التحسن التدريجي مع إثيوبيا والهدوء النسبي مع إريتريا، خاصة وأن أوغندا هي أبرز الدول التى تعول عليها بعض القوى الدولية للضغط على السودان، حتى أن شمال أوغندا أضحى يمثل عمقا استراتيجيا مهما لحركة التمرد، التى تردد على نطاق واسع أنها تتلقى دعما ماديا و معنويا من حكومة كمبالا.

وبينما كان المشهد السودانى حيال المبادرة المصرية - الليبية المشتركة يوحي في البداية بدفء العلاقات بين دولتى المبادرة وغالبية قوى وفصائل المعارضة، فإن المشهد الذى انتهى إليه العام بدا معكوسا، فهناك دفء متزايد بين كل من مصر وليبيا من ناحية وحكومة السودان من ناحية أخرى. وقد تبلور هذا الدفء أساسا فى تدعيم أفق وأواصر العلاقات الرسمية والمضى قدما فى اتجاه تأطيرها سياسيا واقتصاديا. وفي المقابل اتجهت العلاقة بين كل من مصر وليبيا والمعارضة السودانية إلى شئ من الفتور السياسى نتيجة للتطورات التى شهدتها علاقات

البلدين بالنظام السوداني، وما قامت به المعارضة من عمليات عسكرية لقيت تحفظا منهما، مما أدى إلى تركيز جهود المعارضة فى اتجاه إريتريا.

غير أن هذا التطور لا يخفي بعض الفروق النسبية بين موقفي مصر وليبيا، والتي تتمثل فى تفضيل مصر الحفاظ على الخطوط مفتوحة مع المعارضة السودانية وعدم اتخاذ إجراءات من شأنها التأثير على دورها، أو تقليص حرية الحركة التي تتمتع بها في مصر تحسبا لأى إنفلات فى الموقف في السودان، فى حين بدا العقيد الليبى اكثر حدة فى انتقاداته لمواقف المعارضة، فقد اعتبر مثلا أن عودة الصادق المهدى وضعت حداً للمعارضة الخارجية، واختزل القضية فى إمكانية حلها من خلال الاتصالات الداخلية فقط.

وقد تواتر الحديث خلال العام بشأن ضرورة خلق أطر للتنسيق والتعاون بين المبادرة المصرية – الليبية المشتركة ونظيرتها التى تطرحها هيئة " الإيجاد " حيال التسوية السياسية فى السودان. وبدأت مؤشرات ومضامين المواقف الصادرة عن الأطراف المعنية توحى بتفاؤل كبير نحو إمكانية دفع هذه الأمنيات إلى حيز التنفيذ. فقد بدت الحكومة السودانية مهتمة ظاهريا بتحقيق هذا الهدف، وأبدت المعارضة تجاوبا مع أى تحركات فى هذا الاتجاه، وكشفت معالم التحركات المصرية والليبية عن أهمية بلورة قواسم مشتركة مع هيئة "الإيجاد"، كما أن ثمة قناعة متزايدة فى بعض الدوائر المصرية والليبية بصعوبة الانفراد بالتسوية فى السودان بعيدا عن "الإيجاد"، لا سيما أنه لا يمكن تغافل الشق الإفريقى للأزمة، بما قد يثير حساسيات غير مبررة.

ويبدو أن هذه القناعة بشأن عجز أى مبادرة منفردة عن حل مشكلات السودان هي أهم النتائج الإيجابية التي تبلورت في هذا العام، ولكن مشكلة السودان تظل متجسدة في افتقاد الآليات وقوة الدفع الداخلية القادرة على الاستفادة من هذه المبادرات، وخاصة في ظل اختفاء الشخصية المحورية التى يمكن أن تقود أى مبادرة داخلية نحو حل شامل للأزمة السودانية، إذ يبدو أن زمن " الكاريزما" في السودان قد انتهى، فغالبية القيادات التاريخية فى الوقت الراهن جرى اختبارها وفشلت فى تحقيق إنجاز كبير، وكذلك في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بمشاكل السودان، وخاصة مشكلة الجنوب التي جرى تضخيمها واللعب على نتائجها وتداعياتها بصورة خطيرة، بداية من الأبعاد الإنسانية إلى المضامين الاقتصادية، ومرورا بالأهداف والمصالح الاستراتيجية والترتيبات السياسية بات السودان واحداً من البلدان التى حظيت باهتمامات كبيرة.

٣- العلاقات السودانية - الأمريكية

لاقت المسألة السودانية اهتماما خارجيا واسعا. وإذا كانت المؤشرات تكشف عن خضوع الحسابات الخارجية للسودان لعدد من المصالح والترتيبات الخاصة بأولويات هذه الدولة أو تلك، فإنها تشير أيضا إلى ربطها بطبيعة النظام السياسي السوداني ذاته. فخلال وجود الدكتور حسن الترابى على رأس النظام شهد السودان فترات شد طويلة، أفضت إلى مناوشات ومضايقات متعددة. حيث عمل الرجل على تسويق مشروعه الحضارى الإسلامى، الذى اصطدم مع مصالح قوى خارجية كثيرة إقليمية ودولية. لذلك كانت هذه الحقبة من أكثر الفترات توترا فى علاقات الخرطوم الخارجية. وبإقصائه بدأت ملامح التوازن فى علاقات السودان الخارجية تزداد بشكل متدرج، ومع ذلك ظلت المسألة السودانية مطروحة على أولويات الكثير من الدوائر الخارجية، باعتبارها جزءا من منظومة كبيرة تتعلق بمصالحها أو أهدافها. لكن التعامل الجديد معها اتسم بقدر أكبر من الهدوء، بعكس التشدد الظاهر

جورج بوش السودان " بلد كوارث لحقوق الإنسان"، وعين منسقا خاصا للشئون الإنسانية فى السودان. وقام مسئول السودان فى الخارجية الأمريكية روبنسون بزيارة للخرطوم فى شهر مايو للتباحث بشأن مسار العلاقات بين البلدين. وإذا كانت زيارة روبنسون لم تسفر عن نتائج محددة، فإنها تقاطعت مع جملة من المؤشرات القادمة من هيئات ومنظمات أمريكية بشأن السودان، وجميعها يركز على التشدد مع حكومته، بينما أعلنت الخرطوم عشية انتهاء جولة باول وقف القصف الجوى فى جنوب السودان من جانب واحد، وأظهرت حرصا على وقف إطلاق النار، فى حين رفض قرنق ذلك وتشبث بربط قبوله وقف إطلاق النار بوقف إنتاج النفط السودانى.

وجاءت زيارة جون كوكس رئيس لجنة العلاقات الخارجية بالكونجرس الخاطفة للخرطوم فى أواخر شهر أغسطس بغرض التباحث بشأن العلاقات الثنائية والوقوف على حقيقة الأوضاع فى البلاد، من خلال إجراء عدة لقاءات مع بعض قوى المعارضة السودانية، سواء فى الخرطوم أو نيروبى، كما تضمنت الزيارة تفقد بعض الأحوال المعيشية والإنسانية فى جنوب السودان، بغرض الإلمام بجوانب المسألة السودانية، لأن الإدارة الأمريكية يبدو أنها تعيد ترتيب أوراقها تمهيدا لإعادة صياغة سياساتها تجاه السودان.

وفى هذا المجال، عمدت واشنطن إلى تكثيف استطلاعاتها الميدانية، على المستويين السياسى والإنسانى، والتى شملت الكثير من الأطراف السودانية المحورية والهامشية على حد سواء. فقد شهد العام عدة جولات من هذا النوع، مثل قيام فريق أمنى من وكالة المخابرات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالى ومكتب مكافحة الإرهاب فى وزارة الخارجية بزيارات للخرطوم وبعض المدن السودانية تفقدوا خلالها الكثير من المناطق وبحثوا فى ملفات متباينة لها علاقة من قريب أو بعيد بالاتهامات الموجهة للسودان بشأن "دعم الإرهاب"، وكانت حصيلة هذه الجولات فى صالح الخرطوم، حيث اكتشف الفريق أن هناك جملة من المعلومات المغرضة، وأن السودان غير جانبا مهما من صورته السابقة، خاصة في علاقته بالحركات الإسلامية المتطرفة.

من هنا نقلت بعض وسائل الإعلام الأمريكية فى شهر أغسطس عن مصادر دبلوماسية قولها "أن مسئولى مكافحة الإرهاب الأمريكيين اقتنعوا بأن السودان أوقف دعمه للإرهاب". كما أفاد التقرير السنوى لوزارة الخارجية الأمريكية أن سلوك الخرطوم قد تحسن، بيد أن التقرير تحفظ على جزئية وجود عدد من المجموعات الإسلامية، بما فى ذلك من وصفهم بأنهم أعضاء فى منظمة " القاعدة " و"الجهاد "و"حماس" و"الجماعة الإسلامية " وغيرها فى الأراضى السودانية.

وكانت حصيلة الزيارات الأمريكية مفيدة للسودان، حيث وقف اندرو ناتسيوس رئيس الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنسق الأمريكى للمساعدات الإنسانية على كثير من المسائل الشائكة إنسانيا. فزيارته التى استمرت أسبوعا في شهر يونيو وفرت معلومات هامة عن البعد الإنسانى فى السودان، وأن التجاوزات التى ترتكب على أراضيه لا تقتصر على طرف بعينه. واعتبرت بعض الأوساط السياسية النتيجة التى خلص إليها الوفد الأمريكى الذى زار الخرطوم بقيادة جيف ميلتون مدير إدارة جنوب إفريقيا وشرقها فى الخارجية الأمريكية تعبر عن تحول كبير فى موقف واشنطن، وبما يعزز المنحى الإيجابى فى العلاقات مع الخرطوم.

وفسرت بعض الدوائر السياسية المراقبة قيام الولايات المتحدة بتقديم مساعدات إنسانية لمناطق فى الشمال السودانى، تفسيرا إيجابيا. فقد اعتبرت بمثابة رغبة أمريكية لتهدئة الملفات الساخنة. حيث كان الدور الأمريكي في مجال المساعدات الإنسانية يجد انتقادات حادة من قبل الخرطوم، فغالبية المساعدات السابقة كانت توجه دوما إلى الجنوب وبعض المناطق فى الشرق والغرب.

ومثّل تعيين الرئيس جورج بوش فى أوائل سبتمبر مبعوثا خاصا للسلام فى السودان، هو السناتور السابق جون دانفورث، نقطة تحول، حيث حدد مهمته الرئيسية فى هدف مركزى براق يتمحور حول السعى إلى تحقيق اتفاق سلام بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان. وجاءت زيارة دانفورث الأولى للسودان فى شهر نوفمبر لتعزز هذا المسعى، وهو ما اعتبرته بعض الدوائر السياسية نقلة نوعية فى سياق الانخراط التدريجى فى مكونات المسألة السودانية، والتى حسب المحددات الأمريكية، تقيم وزنا ضخما لحركة جون قرنق دون الفصائل الأخرى.

واللافت للنظر أن التحرك الأمريكى جاء فى خضم موجة من السخط والضغط من قبل السود، الذين يزعمون أن مشكلة جنوب السودان تمثل حلقة من حلقات "اضطهاد " أجدادهم فى إفريقيا، لذلك من الواجب، حسب ادعاءاتهم، إنقاذهم على يد واشنطن. كما أن ضغوط الجماعات المسيحية بلغت مستوى متقدما ومثلت فى محصلتها وسيلة مهمة للضغط على الرئيس بوش وطاقم إدارته للتحرك بقوة على هذا المستوى. ولأن هذه الجماعات تعد القاعدة المحافظة فى الحزب الجمهورى والتى ساندت الرئيس بقوة فى حملته الانتخابية، فان الاستجابة لنداءاتها المتباينة بشأن جنوب السودان بدت أمرا ملحاً، باعتبارها، وهذا خطأ فادح، مشكلة مسيحية بصورة رئيسية. ومن هذه الزاوية جاء اختيار دانفورث المتدين البروتستانتى كمبعوث خاص للسودان ليضفى أبعادا طائفية على أى مقاربة أمريكية قادمة نحو السودان. وقد أثارت هذه النقطة الكثير من الهواجس، لأنها من الممكن أن تكرس الدعاية التى ذهبت إلى التعامل مع مشكلة جنوب السودان بوصفها مشكلة "اضطهاد دينى". بالإضافة إلى ذلك فقد تعامل السودان مع تداعيات هجمات سبتمبر بقدر عال من السلوك العملى، حيث قدم قدرا كبيرا من المعلومات الأمنية لواشنطن بشأن ملف أسامة بن لادن وبعض القيادات الإسلامية التي عاشت في السودان. وهو الأمر الذي أبعد نسبيا السودان من دائرة الاتهامات الأمريكية في هذا المجال.

لذلك فانه من الصعوبة القطع بملامح نهائية لطبيعة الدور الأمريكي الراهن والمتوقع. وإذا كانت هناك تحركات واجتهادات واعدة، فإنها لا تزال أسيرة لنطاق الحذر والارتباك الذى تتسم به معالم الرؤية الأمريكية للسودان منذ فترة طويلة. فالمحتويات الظاهرة للقاءات جون دانفورث نحت باتجاه استمرار غموض تقديرات واشنطن، سواء عن عمد، حيث يريد المبعوث الأمريكى عدم الإفصاح عن وجهته الأخيرة، لأنها فى اغلب الأحيان ستلامس مناطق فى غاية الحساسية، أو عن غير قصد، لأن هناك ارتباكا فى أروقة الإدارة الأمريكية وتواصلا لحالة الانفصام بين البيت الأبيض من ناحية والكونجرس ومؤسسات المجتمع المدنى من ناحية أخرى. وفى كل الأحوال فإنه من الضرورى تقييم التحركات الأمريكية واستنباط ما يكتنفها من تطورات لاحقة، خاصة أن نتائجها ستؤثر على جميع القوى السياسية فى السودان والأطراف الفاعلة من خارجه.

ثالثا : الأزمة الجزائرية .. ارتباك سياسى متجدد

لم يحمل عام ٢٠٠١ أية تطورات نوعية خاصة بالأزمة الجزائرية، أي بذلك الصراع الحاد الدائر بين الدولة والتيار السياسى الإسلامى، بل يمكن القول أنه منذ تطبيق ما سمى بقانون الوئام المدنى فى يناير عام ٢٠٠٠، فإن الأزمة الجزائرية مازالت تراوح مكانها، ولم يحقق القانون النتائج الإيجابية المطلوبة منه، بل إن الأزمة السياسية العامة في الجزائر ازدادت تعقيداً خلال هذا العام، بدخول البعد الإثنى فيها بقوة بعد أحداث ما أطلق عليه انتفاضة البربر.

أما على صعيد عمليات العنف التى تمارسها الجماعات الأصولية التى لم توافق على قانون الوئام المدنى، وهى "الجماعة الإسلامية المسلحة" و "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، فقد اتسمت بالروتينية، وانخفضت حدتها، وكانت تهدف فقط إلى إعلان هاتين الجماعتين عن وجودهما، وبالتالى فإن هذه العمليات لم تكن مؤثرة ضد النظام، الأمر الذى قد يشير إلى أنها إلى زوال، ولكن بتدرج، وإن كانت الأزمة مازالت مستمرة فى حالة الجمود السياسى الواضح فى الجزائر. وقد تجسدت الأزمة الجزائرية في هذا العام في ثلاثة تطورات رئيسية هى انتفاضة البربر، والتعديل الوزارى الذى أجرى فى منتصف العام، وتداعيات وتفاعلات هجمات ١١ سبتمبر على الأزمة الجزائرية.

١- انتفاضة البربر

شهدت منطقة القبائل الجزائرية اضطرابات بدأت يوم ٢٠ إبريل، واستمر التوتر لعدة أيام بسبب المظاهرات التى اجتاحت المنطقة احتجاجاً من الشباب البربر على مقتل زميل لهم فى أحد أقسام الشرطة، والتى لم يمكن وضع حد لها إلا بعد تدخل الجيش مستخدما قواته المدرعة. وقد اتخذت المظاهرات فى اليومين الأولين طابعا احتجاجياً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لهم، خاصة ما يتعلق منها بمشكلات البطالة والإسكان، لاسيما فى المناطق التى يقطنها البربر، ثم اتخذت بعد ذلك طابعاً ثقافياً تمثل فى المطالبة بالاعتراف باللغة الأمازيغية والمطالبة بتدريسها فى المناطق ذات الأغلبية البربرية، والسماح لهم بإصدار صحف ومجلات تتحدث بها وأيضاً إذاعة ناطقة بها.

وربما يشير هذا المسار في تطور الأحداث إلى أن المسألة البربرية لا تتصدر واجهة الأحداث فى الجزائر إلا انطلاقاً من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، وبالتالى فإن شكوى الشباب البربر مما يسمونه "الحقرة" (أى الاحتقار)، لم تأت إلا لأسباب اجتماعية وليس انطلاقاً من أبعاد اثنيه ثقافية. وربما يؤكد ذلك أن منطقة القبائل التى يعيش فيها قطاع كبير من البربر الجزائريين تتمتع بصورة من صور الحكم الذاتى غير الرسمى، ذلك أن المجالس البلدية والمحلية فى هذه المنطقة يسيطر عليها الحزبان البربريان الرئيسيان؛ وهما جبهة القوى الاشتراكية التى يتزعمها حسين آيت أحمد، وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذى يتزعمه سعيد سعدى.

وبالإضافة إلى ما أدى إليه سوء الإدارة السياسية من جانب الدولة لهذا التوتر، فإن جانبا مهما من مسئولية تصاعد الأحداث يرجع إلى التنافس بين القيادات السياسية الأمازيغية ذاتها، حيث ينقسم البربر سياسياً إلى فريقين رئيسيين، يؤيد **أولهما** جبهة القوى الاشتراكية بزعامة حسين آيت أحمد وهو أحد قيادات حرب التحرير الجزائرية. أما **الثانى** فيؤيد حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية بزعامة سعيد سعدى. وخلال الأحداث سعى كل من الحزبين إلى المزايدة على الآخر بهدف زيادة نفوذه لدى الأقلية الأمازيغية، ففى الوقت الذى دعت فيه جبهة القوى الاشتراكية إلى عدة مسيرات سلمية، ودعا زعيمها إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية، انسحب سعيد سعدى، من الائتلاف الحكومى، حيث سحب الوزيرين المنتميين إلى حزبه من الائتلاف. وكانت المزايدة بين الحزبين هى السبب الرئيسى وراء مقاطعة البربر فى منطقة القبائل للجنة التحقيق التى شكلها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم ٣٠ أبريل برئاسة مسحن إسعاد رجل القانون البربرى المشهور، الأمر الذى زاد من التوتر اشتعالاً بدلاً من أن يلعب دوراً فى تهدئته، وذلك على الرغم من أن أحد المطالب الأساسية للبربر فى بداية



من انتفاضة البربر

الأحداث كان تشكيل لجنة تحقيق مستقلة فى الأحداث.

وترجع خطورة هذا التطور إلى أثره في حرمان النظام الجزائرى من أهم سند له، حيث ظل البربر، وعلى مدى سنوات الأزمة الجزائرية يمثلون السند الأساسى للسلطة فى صراعها مع الجماعات الأصولية المسلحة، ومثلوا القاعدة الاجتماعية والسياسية التى أيدت الدولة في صراعها ضد الأصوليين، وهو الدعم الذي تم عبر آليات وأشكال متعددة، منها:

أ. الامتناع عن إثارة أية نزعات انفصالية أو المطالبة بحقوق ثقافية وسياسية خاصة بالبربر خلال فترة الأزمة، بل والامتناع أيضاً عن إثارة مطالب اجتماعية أو اقتصادية على الرغم من أن المناطق التى تعيش فيها البربر تعد من المناطق المحرومة اقتصادياً واجتماعياً، وهو الأمر الذى أثارته انتفاضة البربر.

ب . استنهاض مؤسسات ومنظمات المجتمع المدنى فى مواجهة تنظيمات الإسلام السياسى عامة والمسلحة خاصة، وتنظيم المظاهرات للتأكيد على أن الإسلاميين ليسوا القوة الوحيدة في الساحة السياسية التي لديها القدرة على تحريك الجماهير، وكذلك لتدعيم الأجنحة المتشددة داخل الدولة في مواجهة الأجنحة الأخرى التي مالت للتصالح مع الجماعات الأصولية.

ج . المشاركة فى كافة الاستحقاقات السياسية مثل العمليات الانتخابية سواء الرئاسة أم البلدية أم التشريعية. واللافت للنظر أن كلا من الحزبين الممثلين للأقلية البربرية شاركا فى مثل هذه الاستحقاقات. وفى حالة عدم مشاركة جبهة القوى الاشتراكية فى بعض العمليات الانتخابية بسبب مواقف زعيمها

حسين آيت أحمد المبدئي من تطورات الأزمة الجزائرية، فقد استثمرت السلطة جيداً التناقضات بين هذين الحزبين البربريين، وتنافسهما على النفوذ فى مناطق القبائل من أجل الإيحاء بأن الأقلية البربرية تؤيدها، خاصة فى الوقت الذى لم تكن هذه السلطة تحظى بدعم العديد من شرائح وطبقات المجتمع الجزائرى. وفى بعض الأحيان بدا وكأن الأقلية البربرية، وبعض المثقفين العلمانيين هم فقط الذين يدعمون هذه السلطة.

وبالتالى فإن تصدع العلاقة بين البربر والسلطة الجزائرية يمكن أن يكون نذيراً بتغير ميزان القوة بين الدولة والجماعات الأصولية، وإشارة لهذه الجماعات بالعودة للصدام مع الدولة.

وتثير هذه التطورات فشل السياسة التى حاول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تبنيها فى التعامل مع المسألة البربرية، حيث عمد بعد توليه إلى اتخاذ سياسة تجاه هذه المسألة تختلف عن تلك التى ألتزم بها وطبقها سابقوه، فقام بزيارة المنطقة، وتعمد أن يحيط نفسه خلال الزيارة بالعديد من الرموز البربرية خاصة الثقافية منها، الأمر الذى تم تفسيره آنذاك بأنه محاولة منه لتأسيس قاعدة سياسية وسط البربر تختلف عن القاعدة السياسية التقليدية التى استندت إليها الحكومات السابقة، أى الحزبين السياسيين الرئيسيين السابق الإشارة إليهما. غير أن هذه المحاولة فشلت بسبب ما تردد عن رفض الرموز التى أحاطت بدخوله إلى معترك العملية السياسية وتأسيس حزب سياسى بربرى ثالث، ومن ثم أصبح بوتفليقة مجبراً على التعامل مع الوضع البربرى كما هو عليه وليس كما يتمناه.

كشفت الاضطرابات التى حدثت فى مناطق القبائل عن العديد من نقاط الخلل التى تعانى منها الجزائر، فقد بلغ البعد الاقتصادى والاجتماعى للأزمة التى تواجهها الجزائر مستوى خطيرا. كذلك يبدو أن هناك تقصيراً من جانب المسئولين الجزائريين فيما يتعلق بالاتصال بفئات الشعب المختلفة، وأن هذا التقصير قد بلغ مستويات خطيرة، وأن الممثلين المحليين للسلطات المركزية فى عدد كبير من المناطق لا يتمتعون بنفوذ كاف. كما كشفت هذه الأحداث عن وجود خلل في عملية التأطير السياسى فى منطقة القبائل، على الرغم من وجود حزبين سياسيين بربريين قويين فيها. ويمكن إعادة مثل هذا الخلل إلى أن نظام الحكم على مدى سنوات الأزمة حول جميع الأحزاب إلى مجرد أجهزة تمثل فئات محدودة وغير مؤثرة جماهيرياً.

وعلى المستوى الوطني العام، فإن انتفاضة البربر زادت من قوة الجيش في توازنات السياسة الجزائرية، أما على مستوى إقليم القبائل فإنها تهدد بإضعاف نفوذ القيادات المعتدلة لصالح زعامات محلية قد تكون أشد تطرفا.

٢- التعديل الوزارى

شهدت الجزائر خلال العام الماضى تعديلاً وزارياً، أجراه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على حكومة على بن فليس بعد ١٨ شهرا من تشكيلها. وجرى هذا التعديل بعد أسابيع قليلة من اندلاع المظاهرات فى الولايات الأمازيغية، وهى الاضطرابات التي دفعت - كما سبق القول - حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية البربرى إلى الانسحاب من الائتلاف الحكومى احتجاجاً على الأسلوب الذى تعاملت به الحكومة مع انتفاضه القبائل، وقد سحب الحزب وزيرين كانا يشاركان في الائتلاف.

ويعكس التعديل الوزاري طبيعة المرحلة الراهنة في العلاقة بين الرئيس والجيش، حيث أكد هذا التعديل أن

التفاهم بين الرئيس وقيادات المؤسسة العسكرية مازال قائماً وممكنا، بغض النظر عما إذا كان هذا التفاهم مؤقتاً أم دائماً. فقد تشكلت الحكومة بتوافق بين الرئيس بوتفليقة وقيادات الجيش في سابقة تعد الأولى من نوعها منذ توليه الحكم، فجميع الوزراء الجدد الذين دخلوا الوزارة يتمتعون بثقة الجيش، بما يعنى أن الحكومة الجديدة ستعمل في جو من التوافق ودعم الطرفين.

ويبدو أن الرئيس بوتفليقة قد اضطر لتقديم تنازلات مهمة في سبيل التوصل لهذا التوافق. فقد تخلى الرئيس عن الوزراء المقربين منه، والذين كان يطلق عليهم "وزراء الرئيس"، فقد قبل بالتخلص من ركيزة سياساته الاقتصادية المتمثلة في كل من وزير المالية عبد اللطيف بن أشنصو ووزير التخصيص عبد الحميد التمار حيث خرج الأول من الوزارة، وتولى الثانى وزارة التجارة، بعد أن أمضيا ١٨ شهراً في موقعهما دون تحقيق نتائج واضحة على صعيد التعجيل بوتيرة التحول إلى اقتصاد السوق، الأمر الذى أدى إلى تأخر صدور التشريعات اللازمة للتحول إلى اقتصاديات السوق وجذب الاستثمارات الأجنبية.

والملاحظ أن التعديل الوزارى لم يستبعد وزير الداخلية يزيد زرهونى، بينما كان استبعاد الوزير أمراً مرجحاً بعد الأداء المضطرب لوزارة الداخلية في مواجهة أحداث منطقة القبائل، وبسبب وضعه الصحى المتدهور بما تطلب سفره إلى الولايات المتحدة للعلاج. ويبدو أن الرئيس لم يرد أن يبدو في مظهر المتنازل أمام مطالب سكان القبائل، ذلك أن إقالة الوزير كانت واحدة من أهم المطالب التى رفعها المتظاهرون. ومن المرجح أن يكون الإبقاء على زرهونى نتيجة للتفاهم بين الرئيس والمؤسسة العسكرية، خاصة وأن زرهوني يتولى الملف الأمنى في العلاقات المغربية الجزائرية، وهو ملف مهم بالنسبة للجيش.

وقد عزز الرئيس بوتفليقة من خلال التعديل الوزاري من الأهمية التى يعطيها للشئون الخارجية، حيث أضيفت وزارة جديدة سميت "الوزارة المنتدبة للشئون الخارجية" ليصبح عدد الوزراء المكلفين بالشئون الخارجية أربعة، يتولون مساعدة الرئيس على إدارة نشاطه الدبلوماسى الواسع النطاق.

وتعد الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية أهم التحديات التى تواجه الحكومة الجزائرية الجديدة، بعد أن أصبح نحو نصف سكان الجزائر البالغين ٢٩ مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر، الأمر الذي يمثل تهديدا للاستقرار السياسي، وهو ما تشير إليه موجة الإضرابات التى عمت البلاد فشملت أهم القطاعات الاقتصادية مثل شركة "سوناطراك" التى تتحكم في قطاع النفط، والجمارك، والقطاع المصرفى.

ومع هذا فإن الوضع الاقتصادي للجزائر لا يبدو سيئا، فدخل الجزائر من العملة الصعبة يتجاوز ٢٢ مليار دولار سنويا، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري استفاد من ارتفاع صادرات النفط والغاز الطبيعى التى وصلت عائداتها إلى ما يقرب من ١٥,٥ مليار دولار في الفترة بين يناير وسبتمبر ٢٠٠١، كما وصل الدخل العام المتحصل من الضرائب على المحروقات إلى حوالى ١٠ مليارات دولار، وهو رقم يقارب ضعف الدخل الذى تم تحصيله فى العام ٢٠٠٠. كما بلغت احتياطات الجزائر من العملات الأجنبية نحو ١٠ مليارات دولار مقابل ٤,٤ بليون دولار فقط في ديسمبر ١٩٩٩.

وفيما يتعلق بالديون الخارجية فقد انخفضت من ٢٦,٥ مليار إلى ٢٤,٥ مليار دولار، كما انخفضت تكلفة خدمة الدين، فلم تعد تمثل إلا ٢٢٪ من عائدات الصادرات. والمشكلة التي تواجه الحكومة الجزائرية هي أن هذا التحسن في المؤشرات الكلية لا تنعكس على الواقع الذى يعيشه المواطن الجزائرى، الأمر الذى على الحكومة الجزائرية الجديدة أن تتعامل معه.

٣. انعكاسات هجمات سبتمبر على الأزمة الجزائرية

كان لهجمات ١١ سبتمبر تداعيات مهمة على الأوضاع في الجزائر. فقد تكون نتيجة لهذه الهجمات تحالف دولي تحت قيادة أمريكية مضاد للإرهاب، وقد ركز هذا التحالف جهوده ضد الحركات الأصولية الإسلامية، وهي الجهود التي قام عدد من الدول الأوربية في إطارها بتفكيك العديد من الشبكات الأصولية فيها، وكانت بعض هذه الشبكات ذات صلة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال، التى كانت لها امتدادات في أسبانيا وألمانيا تحصل منها على دعم مادي ولوجستيكي، الأمر الذي ساهم في تجفيف منابع الجماعات الإسلامية الجزائرية التى مازالت تقاوم السلطة بالوسائل العسكرية.

وكانت الحكومة الجزائرية على مدى سنوات الأزمة تشكو للحكومات الأوروبية من الدعم الذى تتلقاه الجماعات الأصولية المسلحة من عناصر مقيمة في الدول الأوروبية، الأمر الذى مثل مصدراً لإزعاج السلطات الجزائرية، كما استخدمته كذريعة لتبرير عدم تمكنها من القضاء نهائياً على العنف المسلح الذى يمارس ضد رموزها وضد المدنيين.

أعادت هجمات ١١ سبتمبر الاعتبار لموقف المؤسسة العسكرية الجزائرية من التيار الإسلامى الأصولى بالجزائر، فخلال السنوات العشر السابقة كان العديد من المسئولين الغربيين يوجهون انتقادات حادة للعسكريين الجزائريين بدعوى مسئوليتهم عن الأزمة الجزائرية، التي بدأت بإعاقة إجراء الجولة الثانية من الانتخابات التشريعية التى أجريت في ديسمبر من عام ١٩٩١، وكان بعض هؤلاء المسئولين الغربيين يعتقد بأن التيار الإسلامى الجزائرى من حقه أن يحكم طالما جاء للحكم بالطريق الديمقراطى. وخلال السنوات نفسها وجهت العديد من المنظمات غير الحكومية الغربية وأيضاً الجزائرية انتقادات حادة للحكومة الجزائرية وللجيش على وجه التحديد بسبب انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها خلال مواجهتها للجماعات الأصولية.

وقد جاءت هجمات ١١ سبتمبر لتدعم موقف العسكريين والحكومة الجزائرية، فخففت الضغوط التي تتعرض لها من أجل فتح حوار مع العناصر الإسلامية المعتدلة، أو مع العناصر الأصولية التى ألقت السلاح، خاصة وأن الولايات المتحدة كانت مصدرا مهما لهذه الضغوط. فحرب الولايات المتحدة على الإرهاب دعمت من موقف الجناح الاستئصالي المتشدد في النخبة الجزائرية الحاكمة، ليس فقط ضد الجماعات الأصولية المسلحة، وإنما الجماعات الإسلامية المعتدلة أيضا، بحيث أنه يمكن القول أن فرص السماح للجبهة الإسلامية للإنقاذ بمعاودة نشاطها مرة أخرى قد تضاءلت جدا في أعقاب الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة.

رابعا : التفاعلات السياسية في المغرب العربي .. جمود العمل الجماعي

لم تشهد التفاعلات في إقليم المغرب العربي في عام ٢٠٠١ أي تحول نوعي يميزها عن الأعوام السابقة، خاصة منذ عام ١٩٩٤ عندما انعقدت آخر قمة لدول اتحاد المغرب العربي. فالمنطقة مازالت تتنازعها قوى الاندماج ممثلة في قوة فكرة الوحدة المغاربية وتجسيدها المؤسسي ممثلا في اتحاد المغرب العربي من ناحية، وقوى الصراع والانقسام، وخاصة التنافس التقليدي بين المملكة المغربية والجزائر الدولتين الكبيرتين في الإقليم من ناحية أخرى.

١ ـ الأزمة في العلاقات الجزائرية ـ المغربية

بدأ عام ٢٠٠١ بأزمة جديدة بين المغرب والجزائر بعد اتهام يزيد زرهوني وزير داخلية الجزائر في الثاني من يناير، المغرب بترويج شائعة تعرض الرئيس الجزائرى عبد العزيز بوتفليقة لمحاولة اغتيال، وقال الوزير الجزائرى ان هذه الشائعات الكاذبة استهدفت التأثير في استقرار الجزائر. أما على الجانب المغربى، فقد اتهمت المغرب الجزائر بأنها وراء نشر بعض الأخبار في الصحف العالمية حول اشتباكات مسلحة داخل المغرب بين الشرطة وعناصر معارضة.

وقد التقى وزيرا داخلية البلدين في شهر فبراير في محاولة منهما لاحتواء هذه الأزمة، وهو ما حدث بالفعل، ولكن دون أن يكون لذلك أي أثر مهم لإخراج العلاقات بين البلدين من طابع التوتر المزمن الذي يميزها منذ حصولهما على الاستقلال. فالعلاقات المغربية الجزائرية تراوح طول الوقت في المنطقة بين التوتر المكتوم والتأزم الصريح، فالمستوى العالي للشك المتبادل بين النخب الحاكمة في البلدين يحول كثيراً من التطورات الطبيعية التي تحدث في العلاقات بين الدول إلى أزمات، سرعان ما ينجح البلدان في احتوائها، ولكن دون أن ينجحا في تأسيس علاقاتهما على أسس جديدة تتيح تجاوز هذا النمط من العلاقات المتقلبة، والذي يجد تفسيره في التنافس التقليدى بين الجزائر والمغرب منذ الستينات على المكانة الإقليمية والدولية، واعتقاد البلدين أن المنطقة لا تحتمل سوى قوة كبرى واحدة تتولى قيادة الإقليم المغاربى وتحدد نمط تفاعلاته داخلياً وخارجياً.

ومنذ نشوبها في منتصف السبعينيات، أصبحت قضية الصحراء الموضوع الرئيسي للتنافس بين المغرب والجزائر، كما أصبحت مواقف البلدين من تلك القضية هي مؤشر اتجاهات العلاقات الثنائية بينهما، وهو المعنى الذي أكده وزير الداخلية المغربى في ٢٥ فبراير بقوله "أنه من دون حل مشكلة الصحراء لن يكون هناك تطبيع كامل وشامل بين الجزائر والمغرب".

بدأ عام ٢٠٠١ بإعلان من جبهة البوليزاريو في العاشر من يناير على لسان محمد سالم ولد سالك وزير خارجية الجمهورية العربية الصحراوية- المعلنة من جانب البوليزاريو- بأن قرار الجبهة بتعليق استئناف العمل العسكرى ليس بلا موعد نهائى. ورغم خطورة هذا الإعلان بما ينطوي عليه من احتمال استئناف الأعمال العسكرية ضد المغرب والتي توقفت منذ عام ١٩٩١، إلا أنه لا يبدو أن البوليزاريو لم تكن تريد أكثر من إظهار عدم رضائها عن جهود جيمس بيكر مبعوث الأمم المتحدة فى الصحراء لإقناع المغرب والجزائر بما أسماه "الحل الثالث". ورغم ذلك، فإن المغرب قد أخذت تهديد البوليزاريو على محمل الجد، وقامت فى نهايات شهر فبراير بنشر قرابة ١٠٠ ألف جندى مغربى على طول الجدار الرملى الممتد بطول ألفى كيلو متر، والذى يفصل ٩٠٪ من الصحراء الغربية الواقع تحت سيطرة المغرب عن قطاع رفيع تحرسه قوة من مقاتلى البوليزاريو يتراوح عددها ما بين ١٥ إلى ٢٠ ألف شخص. وبالتالي فإنه يمكن القول أن هذا العام شهد تصعيدا في مستويات النشاط العسكري المتعلقة بأزمة إقليم الصحراء، وإن لم يتجاوز هذا التصعيد مستوى التلويح باللجوء لاستخدام القوة المسلحة.

ويقضى الحل الثالث الذى طرحه جيمس بيكر بالتوفيق بين حق سكان الصحراء في تقرير المصير الذى تطالب به البوليزاريو، ومطلب المغرب بألا يفضى أى حل يطرح لهذه المشكلة إلى فصل الصحراء عن المغرب. وكانت المغرب قد طرحت فى أغسطس عام ٢٠٠٠ اقتراحاً بدعوة البوليزاريو لمفاوضات مباشرة معها مع إبدائها الاستعداد لمنح الصحراويين وضعاً متميزاً فى إطار نظام اللامركزية الإدارية الذى سيطبقه المغرب فى البلاد،

بحيث يتمتع الصحراويون بصلاحيات واسعة فى إدارة شؤونهم المحلية، مع الاحتفاظ للمغرب بالسيادة السياسية والأمنية على الإقليم. غير أن البوليزاريو رفضت هذا الاقتراح، الأمر الذى دفع بيكر إلى إضافة ما يمكن اعتباره ترضية للبوليزاريو بأن يكون الحل الثالث متضمناً حق الصحراويين فى معاودة فتح مسألة إجراء استفتاء لتقرير المصير بعد خمس سنوات من تطبيق الحكم الذاتى تحت السيادة المغربية.

وقد أعلنت البوليزاريو فى شهر يونيو رفضها للمقترح الذى تقدم به بيكر، فيما وافقت المغرب عليه بتحفظ. أما بالنسبة للموقف الجزائري، فقد جاء من خلال تحرك للجمعية الوطنية، حيث طالب ٣٥٠ نائبا في الجمعية الوطنية، في الجلسة التي عقدتها في ١٩ أبريل، الأمين العام للأمم المتحدة بالعمل على تطبيق اتفاقية هيوستن الموقعة بين المغرب وجبهة البوليزاريو، وسلم النواب بياناً بهذا الشأن إلى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية سالم أحمد سالم، الأمر الذي يعني رفضا جزائريا غير مباشر لخطة الحل الثالث، الأمر الذي يشير إلى اتجاه الجزائر للتمسك بموقفها المتشدد، وربما إلى تصعيد هذا الموقف في المرحلة التالية، وهو ما اتضح في تصريح وزير خارجية الجزائر في شهر ديسمبر، والذي أكد رؤية الجزائر لمشكلة الصحراء باعتبارها قضية تصفية استعمار يمكن حلها عبر إجراء استفتاء لتقرير المصير وفق الاتفاق الذى تم التوصل إليه في هيوستن بالولايات المتحدة عام ١٩٩٧ تحت رعاية الأمم المتحدة.

٢ ـ تعثر الاتحاد المغاربى

عكس التنافس الجزائري المغربي نفسه على مصير اتحاد المغرب العربي الذي أسسته دول المنطقة عام ١٩٨٩. فقد فشل اتحاد المغرب العربي في عقد لقاء قمة بين قادته منذ عام ١٩٩٤، ومازالت الشكوك الأمنية والحدود المغلقة بين المغرب والجزائر تمنع انطلاق الاتحاد كمنظمة إقليمية للتعاون الاقتصادي بسبب حقيقة كون المغرب والجزائر البلدين الأكبر وركني الزاوية في الاتحاد المغاربي، والذي بدونهما يصبح الاتحاد مجرد شعار بلا مضمون، وتعتبر مشكلة الصحراء هي العقبة الرئيسية أمام تفعيل الاتحاد المغاربي في المرحلة الراهنة، الأمر الذي عبر عنه محمد بن عيسى وزير خارجية المغرب في ٩ فبراير، بقوله "أن نزاع الصحراء الغربية هو السبب الرئيسى في عدم بناء اتحاد المغرب العربي".

وبرغم أن الركود وعدم الفاعلية كانا هما العلامة المميزة لاتحاد المغرب العربي في العام ٢٠٠١، إلا أن دول المنطقة حرصت على الإبقاء على هياكل الاتحاد المغاربي وبعض مظاهر حيويته، إيمانا منها بالفوائد التي يمكن أن تعود عليها من وراء التكامل الإقليمي، وإيمانا بقضية وحدة المغرب العربي، وهو الشعار الذي تبلور منذ زمن الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، ومازال يلقى الكثير من القبول في الأوساط السياسية والثقافية في المنطقة.

وقد شهد هذا العام عقد ثمانية عشر اجتماعاً للجان المختلفة لاتحاد المغرب العربي، وفي الخامس من سبتمبر انعقد مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربى فى الرباط، وكان ذلك هو الاجتماع الأول لهذا المجلس منذ عام ١٩٩٣، وحضر الاجتماع رئيس الوزراء المغربى عبد الرحمن اليوسفى، فى دلالة واضحة على أهمية الاجتماع واهتمام المغرب بتفعيله، كما أعلن فى ٢٧ ديسمبر٢٠٠١ أن وزراء الخارجية المغاربية سوف يجتمعون في الجزائر في شهر يناير التالي بهدف تفعيل الاتحاد المغاربى ومناقشة إمكانية تضييق الخناق على الحركات الإسلامية المتطرفة، فى ضوء تداعيات هجمات ١١ سبتمبر . وقد يؤدى التفاهم بين الجزائر والمغرب حول حتمية مواجهة

جدول (١)

أهم أنشطة الاتحاد المغاربى خلال عام ٢٠٠١

اسم اللجنة أو فريق العمل	تاريخ الاجتماع
١-اجتماع فريق العمل المغاربى المكلف بالطب البيطرى والصحة الحيوانية.	٢٠٠١/٤/٣
٢-اجتماع فريق العمل المغاربى المكلف بدراسة السبل الكفيلة بالبدء في إجـــراءات تأسيس المصرف المغاربى للاستثمار والتجارة الخارجية – الأمانة العامة.	٢٠٠١/٥/٢
٣-انعقاد الدورة التاسعة للجنة البحرية لاتحاد المغرب العربى – الأمانة العامة.	٢٠٠١/٥/٩
٤-اجتماع ممثلى الاتحاد بمقر الأمانة العامة بالرباط لمناقشة قضايا الجالية المغاربية في الخارج.	٢٠٠١/٦/٢٧
٥-اجتماع فريق الخبراء المغاربة المكلفين بدراسة الإجـــراءات الخاصـــة بتأسـيس المصرف المغاربى للاستثمار والتجارة الخارجية.	٢٠٠١/٧/٦
٦-انعقاد الدورة الثامنة للمجلس الوزارى المغاربى للتجـــهيز والأشـــغال العموميـــة بطرابلس.	٢٠٠١/٧/١٦
٧-اختتمت بالجزائر الدورة السابعة والثلاثون للجنـــة المتابعـــة للاتحـــاد المغـــاربى بمشاركة وفود عن كل الدول المغاربية والأمانة العامة للاتحاد.	٢٠٠١/٧/٣
٨-انعقاد الدورة التاسعة للمجلس الوزارى المغاربى للبريد والاتصالات بتونس.	٢٠٠١/٧/١٣
٩- اجتماع لجنة الموارد البشرية بمجلس الشورى المغاربى في الجزائر.	٢٠٠١/٨/٢٠
١٠-اجتماع اللجنة السياسية لمجلس الشورى المغاربى.	٢٠٠١/٨/٢٢
١١-افتتاح الدورة الرابعة لمجلس الشورى المغاربى برئاسة محمد عـــامو الأميـــن العام لاتحاد المغرب العربى.	٢٠٠١/٩/٥
١٢-اجتماع لخبراء مغاربة في ندوة نظمتها الأمانة العامة للاتحاد في تونس لمناقشة قضية التنمية المستدامة.	٢٠٠١/٩/٧
١٣-اجتماع اللجنة المغاربية للنقل البرى.	٢٠٠١/٩/١٢
١٤-اجتماع لجنة الخبراء المغاربيين بمقر الأمانة العامة للاتحـــاد لدراســـة الإطـــار القانونى لمستقبل التعاون التجارى والجمركى بين دول الاتحاد.	٢٠٠١/٩/٢٠
١٥-اجتماع فريق عمل تبادل المنتجات الفلاحية بدول الاتحاد بمقر الأمانـــة العامـــة بالرباط.	٢٠٠١/١٠/٨
١٦-اختتام أعمال الدورة السابعة للمجلس الـــوزارى المغـــاربى المكلـــف بالتجـــارة بالجزائر.	٢٠٠١/١٠/٢٠
١٧-اختتام اشغال لجنة التنسيق العلمى المغاربى بالرباط.	٢٠٠١/١٠/١٤
١٨-اجتماع المجلس الوزارى للشباب والرياضة بالرباط.	٢٠٠١/١٢/٢٧

جدول (٢)

التبادل التجارى بين بلدان الاتحاد المغربى خلال عام ١٩٩٩

(بالمليون دولار)

واردات / صادرات	المغرب	الجزائر	تونس	ليبيا	موريتانيا	إجمالي الصادرات
المغرب		١٠	٤٤	–	–	٥٤
الجزائر	٦٩		٤٩	–	٥٣	١٧١
تونس	٣٩	٤٣		–	٢	٨٤
ليبيا	–	–	–		–	–
موريتانيا	–	–	١	–		١
إجمالي الواردات	١٠٨	٥٣	٩٤	–	٥٥	٣١٠

التطرف الأصولى إلى تليين قناة الجزائر فى قضية الصحراء، خاصة إذا ما استمرت الضغوط الأمريكية والأوروبية على البلدين.

وتجد الدول المغاربية الأخرى نفسها مضطرة للمراوحة بين القطبين المغاربيين، كما فعلت ليبيا التى أعلنت أثناء استقبال العقيد القذافى للملك المغربى محمد السادس في ٩ فبراير "أن مشكلة الصحراء هى العقبة في طريق بناء الاتحاد المغربى"، وهو التصريح الذى اقتربت به ليبيا تماماً من نظرة المغرب إلى نفس المشكلة. ولكن العقيد القذافى عاد بعدها بأيام قليلة وأرسل مبعوثاً إلى الجزائر سلم رسالة إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، معلنا فيها استعداد ليبيا لقبول "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" كعضو في الاتحاد الأفريقى الذى سعت ليبيا إلى إنشائه مع دول أفريقيا السوداء. وكان من الواضح أن العقيد القذافى قد لجأ إلى مغازلة الجزائر طمعاً في الحصول على تصديقها على إقامة الاتحاد الأفريقى، والذى كان يواجه آنذاك مشكلة الافتقار إلى اكتمال النصاب القانونى من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم حاول العقيد القذافى جذب الجزائر لمساعدته في تحقيق النصاب القانونى مقابل العودة مجدداً للاعتراف بما يسمى بالجمهورية الصحراوية، وهو الأمر الذى كان له أن يثير حفيظة المغرب، غير أن الرباط فضلت فيما يبدو ألا تعلق على ما قاله العقيد القذافى، على أمل أن تتغير مواقفه كما تغيرت من قبل.

وبالنسبة لموريتانيا، فإنها منذ انتهاء مطالبها في الصحراء فإنها تلتزم بموقف حيادي دقيق إزاء المنافسة بين الجزائر والمغرب، وهو الموقف الذي التزمت به بإصرار ونجاح منذ بداية عقد التسعينيات، على عكس العقد السابق الذي تميزت فيه سياستها بالمراوحة بين التقارب مع الجزائر والمغرب، وكذلك ليبيا التي كانت تلعب دورا

إقليميا نشطا في تلك المرحلة. ومن بين التطورات المهمة التي شهدها عام ٢٠٠١ قيام ملك المغرب، في العاشر من نوفمبر بأول زيارة يقوم بها ملك مغربى إلى موريتانيا منذ استقلال الأخيرة عام ١٩٦٠، وهو ما اعتبر مؤشراً على استقرار العلاقات بين البلدين على أساس من صيغة الحياد التي تلتزم بها موريتانيا إزاء قضية الصحراء الغربية.

وفيما يتعلق بتونس فإنها حافظت على موقف الحياد حيال قضية الصحراء منذ نشوبها، كما أنها منذ وصول الرئيس زين العابدين بن على إلى السلطة عام ١٩٨٧ نأت بنفسها عن سياسة المحاور والتحالفات المغاربية التي سادت عقدي السبعينيات والثمانينيات، عندما كان كل من الجزائر والمغرب، وكذلك ليبيا تحاول استقطاب الدول المغاربية الأخرى إلى جانبها. ويلاحظ أن تونس أولت في السنوات الثلاث الأخيرة اهتماماً بالغاً بعلاقاتها مع المغرب، وتشكلت لجنة دائمة للتشاور السياسى بين البلدين تعقد اجتماعاتها على مستوى وزراء الخارجية، كما قام الرئيس زين العابدين بن على بزيارة إلى المغرب في شهر يوليو لبحث سبل دعم العلاقات الثنائية وتفعيل الاتحاد المغاربى. ويساعد تشابه توجهات السياسات الداخلية والخارجية للمغرب وتونس على تحقيق هذا التقارب، خاصة بسبب توافق السياسة الأوربية للبلدين وتوقيعهما على اتفاقات المشاركة مع الاتحاد الأوربي. وفي المقابل فإن العلاقات التونسية - الجزائرية لم تشهد تطوراً على نفس المستوى، وإن كان الرئيس بوتفليقة استقبل رئيس الوزراء التونسى محمد الغنوشى أثناء زيارته للجزائر في شهر يونيو أثناء ترؤس الغنوشى لوفد بلاده في الاجتماع الدورى للجنة العليا المشتركة الجزائرية- التونسية. ويبدو أن تونس تحاول أن توطد علاقاتها الثنائية داخل اتحاد المغرب العربى على أمل أن يكون تمتين هذه العلاقات وسيلة للتغلب على العقبات التى تعترض تفعيل الاتحاد، وهو ما أكده محمد الغنوشى أثناء لقائه في تونس بنظيره الليبى رئيس اللجنة الشعبية العامة عبد الله مبارك الشامخ في ٣ نوفمبر، حيث اعتبر الطرفان "أن تعزيز التعاون الثنائى يشكل الركيزة الأساسية في مسار الوحدة المغاربية".

٣. العلاقات الأوروبية المغاربية

يحتم منطق الأمور أن يلعب الاتحاد الأوروبى دوراً بارزاً في دفع البلاد المغاربية لتذويب الخلافات بينها، والإسراع بالتكتل داخل اتحاد المغرب العربى من أجل تسهيل عملية تطوير العلاقات بين الجانبين في ظل حقيقة ترابط الملفات العالقة بينهما مثل مشاكل الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والإرهاب، وفي ظل السياسة الأوروبية الموحدة تجاه جنوب المتوسط، خاصة شمال أفريقيا. ويراهن الاتحاد الأوروبى كثيرا على أن تفعيل الاتحاد المغاربي يمكن له أن يساهم في تسريع معدلات النمو الاقتصادي في المغرب العربي، بما يؤدي إلى الحد من الأعباء التي تتحملها أوروبا بسبب الفقر والتخلف الاقتصادي في شمال أفريقيا.

غير أن هناك أسبابا موضوعية تحد من الدور الأوروبى في لعب دور مهم لمساعدة الدول المغاربية للتغلب على مشاكلها البينية وتذليل العقبات القائمة أمام الاتحاد المغاربى. ومن بين هذه الأسباب تفاوت مواقف الدول الأوروبية، خاصة تلك المعنية أكثر من غيرها بالشمال الأفريقي إزاء الدول المغاربية، الأمر الذي يساعد على تكون ما يشبه المحاور العابرة للمتوسط. فبينما يوجد توتر مزمن في العلاقات الجزائرية الفرنسية، فإن المملكة المغربية تعتبر فرنسا المحامي عن المصالح المغربية داخل الاتحاد الأوربي، وهو تعبير استخدمه ملك المغرب الملك محمد السادس في سبتمبر حينما أعلن "أن المغرب يراهن على فرنسا كمحام عن مصالحه داخل الاتحاد الأوروبى"، وهو نفس التعبير الذي استخدمه الناطق الرسمى باسم الحكومة الفرنسية "برنار فاليرو" في تصريح له في نفس الشهر بقوله "أن باريس تعمل على التقريب بين المغرب والاتحاد الأوروبى في القضايا المختلف عليها، وأنها تعتبر نفسها محامى المغرب لدى الاتحاد الأوروبى"، وهو الموقف الذي اتخذ شكلا عمليا في الموقف الفرنسي من أزمة

حقوق الصيد بين الاتحاد الأوروبى والمغرب، فقد صرح وزير الخارجية الفرنسي هيوبرت فيدرين، "بأن فرنسا تشجع على التوصل إلى اتفاق متوازن يحفظ للمغرب ثروته السمكية ويحترم سيادته". أما بشأن قضية الصحراء، فإن الموقف الفرنسي يبدو أقرب كثيرا للموقف المغربي، وهو ما ظهر هذا العام أثناء زيارة الرئيس جاك شيراك للمغرب، والتي قال فيها أن باريس تؤيد حلاً لقضية الأقاليم الجنوبية فى المغرب (قاصداً إقليم الصحراء)، وهو التعبير الذي كان استخدامه سببا في إغضاب الجزائر.

وفي مقابل العلاقات الفرنسية المغربية القوية، استمرت العلاقات الأسبانية المغربية في التدهور بسبب النزاع على حقوق الصيد. فمنذ انتهاء العمل باتفاقية الصيد البحرى الموقعة بين الاتحاد الأوروبى والمغرب عام ١٩٩٩، فشل الجانبان في التوصل إلى اتفاق حول تمديد الاتفاقية، واستمرت تفاعلات هذا الفشل في التصاعد، وبدأ عام ٢٠٠١ بدعوة رومانو برودى رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد الأوروبى المغرب لإبداء المرونة في المفاوضات، وبينما كانت المغرب تطالب برفع قيمة التعويض الذى تتلقاه من الاتحاد الأوروبى لقاء السماح لسفنه بالصيد في المياه المغربية من ١٢٥ مليون دولار إلى قرابة ٥٠٠ مليون دولار، مع ضمان توجه بعض الاستثمارات الأوروبية لتطوير صناعة صيد السمك في المغرب، ظلت أسبانيا تشدد على استحالة تنفيذ الشروط المغربية سواء لأن دولاً أخرى مثل السنغال وموريتانيا ستطالب بالمعاملة بالمثل وهو ما يمثل عبئاً لا يمكن تحمله بالنسبة للأسطول الأوروبى والذى يتشكل ٨٠٪ منه من سفن أسبانية وبرتغالية. وفى شهر إبريل ، أعلن المفوض الأوروبى المكلف بشئون الصيد "فرانز فيشلر" فشل المفاوضات مع المغرب بشكل نهائى، بالرغم من عقد سبعة اجتماعات على المستوى السياسى و ١٣ اجتماع على المستوى الفنى، واقترح على الدول الـ ١٥ الأعضاء في الاتحاد الأوروبى خططا بديلة لمساعدة الصيادين الأسبان والبرتغاليين.

وقد حاولت أسبانيا الاستقواء بالاتحاد الأوروبى في نزاعها مع المغرب. إما بالتعرض للشاحنات المغربية التى تنقل الصادرات المغربية إلى دول الاتحاد الأوروبى عبر الأراضى الأسبانية، أو بتهديد المغرب بقطع المساعدات الأوروبية عنها، وهو الأمر الذى أثار قلق الاتحاد الأوروبى الذى أعلن في شهر أبريل "أن المغرب يعتبر حليفاً استراتيجياً للاتحاد الأوروبى وبالتالى فإن فشل مفاوضات الصيد لا يمكن أن يمس نهائياً باقى مجالات التعاون على الرغم من قيام الاتحاد بتجميد ٢١ مليون يورو، كان سيستفيد منها قطاع الصيد البحرى فى المغرب".

وبسبب غياب التنسيق بين الدول المغاربية، فقد تحركت أسبانيا للعب على تناقضات المصالح بين بلدان المغرب العربى، فدخلت في مفاوضات مع كل من تونس والجزائر للحصول على حق الصيد في مياههما الإقليمية، وأشارت بعض الأخبار إلى أن أسبانيا تسعى لتقديم هذا العرض باسم الاتحاد الأوروبى، وقامت الجزائر وتونس من ناحيتهما بتعديل قوانين الاستثمار في صناعة الصيد لديهما لتسهيل استقبال السفن الأسبانية والبرتغالية للصيد في مياههما الإقليمية، وهو ما استغلته الصحف الأسبانية جيداً حيث كتبت جريدة "لاراثون" في مايو ٢٠٠١ قائلة "أن تونس تقدم نفسها كشريك أكثر إخلاصاً للاتحاد الأوروبى، حيث ترغب في استغلال تردى العلاقات بين الرباط ومدريد لتقديم نفسها بمثابة بديل سياسى واقتصادى للمغرب خاصة في ظل الحرب الأهلية الدائرة في الجزائر .

٤- منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى بجامعة الدول العربية فى دورة سبتمبر ٢٠٠١ الموافقة على تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية، لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنتهى فى أول يناير ٢٠٠٥، والتى كان مقرراً لها أن تنتهى فى أخر ديسمبر ٢٠٠٧. وتأتى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كخطوة هامة وحديثة فى مسيرة التكامل الاقتصادى العربى. وكانت محاولات التكامل الاقتصادى العربى وفق مدخل تحرير التجارة قد بدأت منذ الخمسينيات من القرن الماضى، حيث وقعت الدول العربية فيما بينها اتفاقيات عديدة، منها:

*اتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية (١٩٥٣).

*اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بين دول الجامعة العربية (١٩٥٤).

*قرار السوق العربية المشتركة (١٩٦٤) الصادر من مجلس الوحدة الاقتصادية.

*اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١).

هذا إلى جانب الاتحادات الثنائية كوحدة مصر وسوريا (١٩٥٨)، والاتحاد العربى بين العراق والأردن فى العام نفسه. فضلا عن أنه فى عام ١٩٨٠ أعلن ميثاق العمل الاقتصادى المشترك فى قمة عمان، ثم مجلس التعاون الخليجى عام ١٩٨١، واتحاد المغرب العربى ومجلس التعاون العربى عام ١٩٨٩.

وبالرغم من توافر البنية التحتية للتعاون الاقتصادى العربى من اتفاقيات ومعاهدات وآليات وأجهزة، إلا أن مشروعات التكامل الاقتصادى العربى باءت بالفشل، أو أن حصاد هذه المشروعات كان متواضعا جداً مقارنة بالأهداف الموضوعة مسبقاً ومقارنة بمشروعات أخرى فى مناطق مختلفة مثل الاتحاد الأوروبى، والذى بدأ فى فترة زمنية متقاربة مع الفترة الزمنية التى بدأت فيها المشروعات العربية. ويرجع فشل التجارب العربية السابقة فى مجال تحقيق تكامل اقتصادى عربى مشترك الى مجموعة من الأسباب، أهمها غياب أو ضعف الإرادة السياسية، بسبب عدم إدراك أصحاب القرار للفوائد الكبيرة المتبادلة للتكامل الاقتصادى، وعدم فاعلية المواثيق والالتزامات العربية، نتيجة الإفراط فى تطبيق سياسات الحماية، وتبنى سياسة الإحلال محل الواردات، واختلاف النظم السياسية وانعكاس الخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية، وغياب وجود سلطة فوق الأقطار العربية تكفل لها اتخاذ قرارات ملزمة لهذه الأقطار العربية، ومحاولات القفز على الواقع العربى

ومشكلاته والطموح بالانتقال فجأة ومرة واحدة من حالة من التشرذم الاقتصادى الى ما سمى بالسوق العربية المشتركة بل و" الوحدة الاقتصادية ". إضافة الى العوامل الخارجية وتشكيك الدول الكبرى فى جدوى التكامل العربى. وأخيراً إحجام القطاع الخاص، والنقص الشديد فى الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربى مثل النقل والاتصالات والمعلومات والتسويق والترويج والتعبئة والتغليف..الخ.

أولا : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

بحلول عام ٢٠٠١، دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الرابع فى التنفيذ، حيث بلغت نسبة التخفيضات الجمركية التراكمية ٤٠٪ من الرسوم الجمركية التى كانت سارية فى أول يناير ١٩٩٨ فى الدول العربية التى أعلنت انضمامها الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ويذكر أن مشروع لـ "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى" كان اقتراحا لوزير الاقتصاد المصرى، قدم فى إطار مداولات المجلس الاقتصادى والاجتماعى حول رفع كفاءة التجارة العربية فى سبتمبر ١٩٩٥. وبناء على ما طرحه وزراء الاقتصاد لكل من مصر وسوريا والسعودية، تم اعتماد العمل على مشروع برنامج تنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى يؤدى الى منطقة تجارة حرة عربية كبرى، يراعى أوضاع الدول العربية وينسجم مع متطلبات التجارة العالمية.

كان من أبرز القرارات الاقتصادية التى أوصت بها القمة العربية التى عقدت فى القاهرة خلال الفترة ٢١ ـ ٢٣ يونيو ١٩٩٦، التى دعت اليها مصر فى محاولة للم الشمل العربى وإحياء فكرة التعاون العربى، تكليف المجلس الاقتصادى والاجتماعى باتخاذ ما يلزم للإسراع فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن جانبه أقر المجلس بموجب قراره رقم ١٣١٧ فى دورته العادية (٥٩) بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ البرنامج التنفيذى وجدولة الزمنى لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

وكانت مذكرة جامعة الدول العربية قد طرحت ثلاثة بدائل لإقامة منطقة التجارة الحرة هى:

١. دمج مناطق التجارة الحرة القائمة، كمجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى ومجلس الوحدة الاقتصادية.

٢. ربط وتطوير الاتفاقيات التجارية الثنائية القائمة بالفعل، وإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية، يتم خلالها تحرير التجارة الخارجية تحريراً كاملاً وفقاً لإطار موحد يحتوى على مبادئ وقواعد موحدة، ثم ربط هذه المناطق ببعضها وتحرير التجارة فيها بالكامل بحيث يتم تعديل الأوضاع الثنائية الى نظام متعددة الأطراف.

٣. التحرير الفورى للتجارة بين الأقطار العربية، مع السماح ببعض الاستثناءات المؤقتة خلال فترة سماح يتم تحديدها بأسباب مقبولة.

وقد بدا أن الاتجاه العام يصب فى تفضيل البديل الثالث، لأن البديلين الأولين لا يحققان التوصل الى التعاون المشترك المنشود بالسرعة والكيفية المطلوبتين، لإقامة كيان اقتصادى عربى قادر على مواكبة التكتلات الاقتصادية العالمية.

ومن جانب آخر، استند البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصورة أساسية على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية، ولذلك فإن الانضمام الى منطقة التجارة الحرة

لعربية الكبرى يتطلب استيفاء شرطين أساسيين؛

الأول، المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية، وقد بلغ عدد الدول العربية لتى صادقت على هذه الاتفاقية (١٩) دولة عربية حتى ٢٠٠١، باستثناء الجزائر وجيبوتى وجزر القمر.

الثانى، يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذى، ويكون هذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطات المختصة الى إدارات الجمارك والمنافذ الجمركية لتطبيق التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربى، مع إيداع هيكل التعرفة الجمركية المطبقة لديها فى أول يناير ١٩٩٨ لدى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والذى يتم على أساسه تطبيق التخفيض التدريجى.

وقد تحددت أهداف منطقة التجارة العربية الكبرى فى :

- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية ما بين الدول العربية وبعضها البعض.
- تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية.
- الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
- الاستفادة من المتغيرات فى نظام التجارة العالمية.
- تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجى.
- وضع الأساس لقيام تكتل اقتصادى عربى تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية العالمية.

وفيما يتعلق **بالبرنامج التنفيذى** لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد تضمن عدة خطوات على النحو التالى:

١. يتم تحرير كافة السلع العربية، الزراعية والحيوانية والمنجمية وفقاً لأسلوب التحرير المتدرج بنسب سنوية متساوية (١٠٪ سنويا) للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بداية من ١٩٩٨/١/١، ولمدة عشر سنوات تنتهى فى ٣١ /٢٠٠٧/١٢ ، مع ملاحظة أن الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التى ينطبق عليها التحرير المتدرج هى المطبقة فى كل دولة فى ١٩٩٨/١/١، واذا تم تخفيضها بعد هذا التاريخ فى أى دولة، فإن الرسوم المخفضة تحل محل الرسوم المطبقة فى ١٩٩٨/١/١.

٢. تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، على أن ينتهى العمل بهذا التحديد فى موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وأن يتم إدراج هذه السلع فى جدول زمنى زراعى عربى مشترك.

٣. لا تسرى أحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية، أو صحية أو لقواعد الحجر الزراعى البيطرى.

٤. لا تخضع السلع العربية التى يتم تبادلها فى إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى كان، وتعرف القيود غير الجمركية بأنها كافة التدابير والإجراءات التى قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم فى الواردات لغير الأغراض التنظيمية والإحصائية، وتشمل على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التى تفرض على الاستيراد.

٥ ـ لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذى يشترط لكى تكون السلعة عربية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التى يقررها المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وقد تقرر العمل بقواعد المنشأ العامة التى اقرها المجلس فيما

بعد فى الدورة (٦٠) بقرار رقم ١٣٣٦ بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٧، وذلك لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

٦ - ان تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية فى تطبيق البرنامج التنفيذى والالتزام بكافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق، وأن يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية والبرنامج التنفيذى، إضافة الى منح الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية خاصة فى إطار البرنامج على أن تتقدم الدولة بطلب الى المجلس يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية. (وتعتبر السودان وجيبوتى وجزر القمر والصومال واليمن وموريتانيا وفلسطين دولاً أقل نمواً).

٧- التشاور بين الدول الأطراف حول الأنشطة التالية: الخدمات وبالذات المرتبطة بالتجارة، والتعاون التكنولوجى والبحث العلمى، وتنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية، وحماية حقوق الملكية الفكرية.

٨- تتكون آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات من المجلس الاقتصادى والاجتماعى، وهو جهاز الإشراف، تعاونه أجهزة تنفيذية هى: لجنة التنفيذ والمتابعة، ولجنة المفاوضات التجارية، ولجنة قواعد المنشأ العربية، والأمانة الفنية.

وجدير بالذكر أن الدول التى انضمت الى البرنامج حتى الآن (١٤) دولة وهى على الترتيب من حيث أسبقية الانضمام كالتالى: الكويت، المغرب، وتونس، البحرين، مصر، السعودية، العراق، الأردن الإمارات، سلطنة عمان، قطر، سوريا، ليبيا، لبنان. ويلاحظ أن هذه الدول فضلت الانضمام خلال السنة الأولى من بدء تطبيق البرنامج التنفيذى (١٩٩٨)، وذلك رغبة فى الانضمام الى تكتل إقليمى عربى يحفظ للدول العربية مصالحها الاقتصادية ويمكنها من التعامل مع التغيرات فى نظام التجارة العالمى، كما أن الانضمام منذ السنة الأولى يسهل عليها الوفاء بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، فضلاً عن الاستفادة منذ البداية من السوق العربية الواسعة والاستفادة من ميزة الدخول فى المنافسة بشكل متدرج، وهذا التدرج فى المنافسة يعطى شركات الإنتاج الزراعى والصناعى (الحكومية والقطاع الخاص والمختلطة) فرصه التكيف وفق المزايا النسبية. ومن المتفق عليه أن الدولة التى تتأخر فى الانضمام الى السنوات اللاحقة سيكون عليها الالتزام بالمستوى الذى وصلته الدول الأعضاء فى تحرير تبادل السلع من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وهذا ما طبق على الجمهورية اللبنانية التى انضمت فى نهاية عام ١٩٩٨وبدأت التطبيق ١يناير ١٩٩٩، حيث بدأت التخفيض بنسبة ٢٠٪ مباشرة، وهو مستوى التخفيض التراكمى فى السنة الثانية.

ثانيا : مقومات نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

رغم عودة محاولات إقامة منطقة تجارة حرة عربية الى الخمسينيات من القرن الماضى، إلا أن هذه المحاولات حققت نتائج مخيبة للآمال. ولربما تكون هذه المحاولة الجديدة أكثر نجاحاً من المحاولات السابقة، وذلك نظراً لمجموعة من الظروف التى رافقت انطلاقها على النحو التالى:

١. الإرادة السياسية لتفعيل العمل العربى المشترك، والذى عبرت عنه قمة القاهرة (١٩٩٦) بالإجماع على ضرورة التعاون الاقتصادى العربى، فى ظل المتغيرات التى تحيط بالعالم العربى، وظهور العديد من

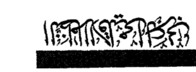
جدول (١)

تقويم الالتزام بالتنفيذ لعامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ للدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

عناصر التنفيذ	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	السعودية	سورية	العراق	عمان	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	المجموع	التنفيذ للبند (%)
١ – التخفيض ١٠% سنويا على الرسوم الجمركية	[illegible]	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١٤	١٠٠
٢ – التخفيض ١٠% سنويا على الرسوم والضرائب المماثلة	[illegible]	٠,٥	١	٠,٥	١	٠	٠	١	١	١	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٨,٢	٥٨,٦
٣ – تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية	[illegible]	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٢	٠,٢	١	١	١	٠,٥	٠,٥	٠,٢	٠,٤	٧,١	٥٠,٧
٤ – الالتزام بالرزنامة الزراعية العربية المشتركة	[illegible]	١	[illegible]	١	[illegible]	٠,٢	٠,٥	٠,٥	١	١	٠	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٨,٩	٦٣,٦
٥ – الالتزام فقط بالاستثناءات التى أقرها المجلس	[illegible]	١	[illegible]	٠,٢	[illegible]	٠,٢	٠,٢	١	١	١	٠	٠,٥	٠,٢	٠,٢	٧,٧	٥٥,٠
٦ – إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية	[illegible]	٠,٨	٠,٨	٠,٨	[illegible]	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٧,٩	٥٦,٤
٧ – عدم المخالفة لأحكام الاتفاقية أو البرنامج التنفيذى	[illegible]	٠,٨	٠,٨	٠,٥	٠,٨	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	١	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٨,٤	٦٠,٠
٨ – عدم المبالغة فى الإجراءات الحدودية	[illegible]	٠,٤	[illegible]	٠,٤	[illegible]	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٠,٤	٥,٤	٣٨,٦
٩ – تقديم تقارير دورية عن التنفيذ	[illegible]	٠	[illegible]	٠	[illegible]	٠	[illegible]	٠	٠	٠,٥	٠	٠	٠	٠	٠,٥	٣,٦
١٠ – تقديم تقارير عن السياسات التجارية والاقتصادية	[illegible]	٠	[illegible]	١	[illegible]	١	١	١	١	١	٠	٠	٠	١	٩	٦٤,٣
مجموع الأعداد لكل دولة	[illegible]	٦	[illegible]	٥,٨	[illegible]	٤	٤,٣	٦,٩	٧,٤	٨,٤	٣,٤	٤,٤	٣,٨	٥	٧٧,١	
مجموع التنفيذ الكامل	[illegible]	١٠	[illegible]	١٠	[illegible]	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٤٠	
نسبة التنفيذ لكل دولة %	[illegible]	٦٠	[illegible]	٥٨	[illegible]	٤٠	[illegible]	٩٦	٧٤	٨٤	٣٤	٤٤	٣٨	٥٠	٥٥,١	

ملاحظات: غ م غير متوفر، القيمة (٠) تعنى مستوى متدن من التنفيذ. ويتدرج المستوى إلى (١) حيث يعنى التنفيذ الكامل، المستوى الأعلى من التنفيذ هو الذى يحقق رقم (١٠) كمجموع وهو يمثل ١ × عدد العناصر (١٠).

المصدر: معتصم رشيد سليمان، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: عامان من التطبيق، ٢٠٠٠، ص ١٣٦.



التكتلات الاقتصادية.

٢. إرساء "الجات" لقواعد جديدة تساعد على التكتل الإقليمي العربي، تتضمن وبصورة حتمية انفتاح الحدود العربية فيما بينها بالنسبة للبلدان العربية التى انضمت لهذه الاتفاقية وتوقع ازدياد عدد من البلدان التى تستعد للانضمام، الأمر الذى لا يترك أمام حكوماتها إلا تعزيز موقعها ضمن النظام التجارى العالمى، وذلك بالتعامل معه على أساس من التكتل بين البلدان العربية الذى يُسمح به إقليميا، والذى يعد المنفذ الوحيد الذى تركه هذا النظام لحماية الاقتصاديات التى تندمج فى هذا التكتل، حيث سمحت الجات فى المادة (٢٤) بإقامة تكتلات إقليمية من حقها أن تمنح مزايا لبعضها البعض دون أن تلتزم بإعطاء هذه المزايا لدول أخرى خارج هذا التكتل.

٣. تطبيق العديد من الدول العربية لبرامج إصلاحات اقتصادية متشابهة قائمة على اقتصاديات السوق وتحرير التجارة الخارجية. الأمر الذى أدى الى تقارب السياسات الاقتصادية فى كثير من البلاد العربية.

٤. ساهم إنشاء عدة مؤسسات مالية عربية فى السنوات الأخيرة كبرنامج تمويل التجارة العربية التابع لصندوق النقد العربى، وبرنامج ضمان وائتمان الصادرات التابع للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، فى تشكيل مناخ أكثر إيجابية لتنمية المبادلات الاقتصادية بين الدول العربية بصفة عامة، إلى جانب توفير قدر أكبر من المعلومات التجارية عن الأسواق العربية وإمكانياتها وإتاحتها للمصدرين العرب، وهو ما لم يكن متوافراً بالقدر ذاته من قبل، مما مهد الطريق لعقد ملتقيات لرجال الأعمال العرب، وزيادة مساحة الشركات العربية فى المعارض التى تعقد فى دول المنطقة.

٥. تزايد البطالة، مما يستدعى دفع معدلات النمو الاقتصادى لاستيعاب العمالة، بالإضافة الى حاجة معظم الدول العربية الى توسيع أسواقها نظراً لزيادة طاقتها الإنتاجية.

إضافة إلى ما سبق، فإن البرنامج التنفيذى للاتفاقية لتيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعتبر خطوة الى الأمام إذا ما تم الالتزام الكامل ببنوده، بالمقارنة بالمحاولات السابقة للتعاون الاقتصادى العربى، مما يعزز من إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ويكمن تقدم البرنامج التنفيذى فى عدد من النقاط التى يمكن إيجازها كالتالى:

أ) شمول اتفاق المنطقة الحرة لأول مرة القيود غير الجمركية، التى كانت تعطل فى أكثر الأحيان تحرير التبادل السلعى عن طريق خفض التعريفات دون رفع الحواجز الأخرى خارج التعريفه الجمركية.

ب) تضمن البرنامج التنفيذى آلية جديدة لاتخاذ القرار حيث تؤخذ القرارات بأغلبية الثلثين وتكون ملزمة لكافة الدول الأطراف، بعد أن كانت القرارات تؤخذ بالإجماع وتكون ملزمة للدول التى توافق عليها فقط. وهو الأمر الذى يؤدى الى تعطيل فاعلية التحفظ على القرار.

ج) الأخذ بأسلوب التحرير المتدرج بعد أن أثبت أسلوب القوائم السلعية عجزه فى تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية (١٩٨١).

د) فتحت الاتفاقية الجديدة مجالاً لتعامل خاص مع البلدان الأعضاء الأقل نمواً، بحيث تستطيع هذه البلدان الاستفادة من مرحلة انتقالية تتخذ فيها التدابير اللازمة لفتح حدودها أمام التجارة البينية العربية.

هـ) سمح البرنامج للدول العربية الأطراف أن ترتبط باتفاقات للتجارة الحرة على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف. وراعى البرنامج عدم المساس أو عرقلة جهود إقليمية تسير فى الاتجاه ذاته، مثل جهود مجلس

التعاون الخليجى لدعم التبادل بين الدول الأعضاء فيه وتحقيق الاتحاد الجمركى للدول الخليجية.

و) راعى البرنامج عند تحديد مفهوم المنتج الوطنى طبيعة الهياكل الإنتاجية للدول العربية واعتمادها على الاستيراد من الخارج فى توفير بعض مكونات الصناعات الوطنية وخاصة الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة، وذلك بإقرار نسب واقعية للمكونات الوطنية فى المنتج النهائى، حتى يمكن تطبيق قواعد الإعفاء عليها، مع إقرار آليات للمراجعة الدورية لقواعد السلع هذه بما يسمح للدول الأعضاء بتكييف اقتصادياتها والانتقال من مرحلة إلى أخرى فى إطار منطقة التجارة الحرة دون إهدار مبادئ الاستقرار الاقتصادى لهذه الدول.

ز) أقر البرنامج مبدأ التشاور بين الدول الأطراف حول النشاطات الاقتصادية الأكثر تأثراً وارتباطاً بمفهوم وأبعاد منطقة التجارة الحرة. مما يساعد على إرساء آليات لمعالجة أوجه الخلاف فى بدايتها مع تحقيق قدر من المرونة فى تطبيق أحكام البرنامج، ويمهد - ضمن عوامل أخرى - لمزيد من التنسيق والتكامل بين اقتصاديات الدول الأعضاء فى المدى المتوسط والطويل.

ح) أصبحت الدول العربية التى تدخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مطالبة بتقديم كافة التفاصيل الضرورية لبيان التزام الدولة بعملية التطبيق، بعد أن كان هذا مقتصراً على الجوانب العامة دون السماح بالدخول إلى تفاصيل الالتزام.

وبالرغم من توافر كل عناصر النجاح هذه فى البرنامج التنفيذى، إلا أنه لم يسلم من المآخذ، فمن جهة قرر برنامجا للتحرير المتدرج للسلع الزراعية والحيوانية والمواد المعدنية وغير المعدنية، والتى كانت معفاة إعفاءً كاملاً بموجب الفقرتين ١ و ٢ من أحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى. إلى جانب أنه عاد فأخضع السلع العربية التى سبق وأقر إعفاءها قبل نفاذ البرنامج (القائمة الأولى ٢٠ سلعة والقائمة الثانية ٣٢ سلعة) مما يشكل خطوة تراجعية على الإعفاء الكامل الذى سبق إقراره لهذه السلع بعد مفاوضات شاقة استمرت أكثر من عشر سنوات.

ثالثا: نتائج الدورة (٦٨) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى

عقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى بالقاهرة دورته العادية (٦٨) فى سبتمبر ٢٠٠١، واستجابة لقرارات القمة العربية الأخيرة، شملت قراراته مجموعة من الموضوعات الهامة يمكن تناولها كالتالى:

١- **تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية**، حيث وافق المجلس الاقتصادى والاجتماعى على تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنتهى فى أول يناير ٢٠٠٥، وذلك وفقاً لتكليف القمة العربية المنعقدة فى عمان فى الفترة ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠١ بإسراع الخطى للانتهاء من المرحلة الانتقالية فى عام ٢٠٠٥.

وأمام الدول العربية الآن أن تدرس البدائل الأربعة الواردة فى الجدول رقم (٢)، والتى اقترحتها الأمانة الفنية لنسب تخفيض الفترة الزمنية، على أن يتم عرض الموضوع على الدورة القادمة للمجلس لاختيار البديل المناسب.

٢- **القيود غير الجمركية**، حيث تأتى القيود غير الجمركية على رأس العقبات التى تعيق حركة التجارة العربية وتشمل القيود غير الجمركية على القيود الإدارية والنقدية والمالية والفنية. هذا وقد نص قرار المجلس فى دورته

جدول (٢)

بدائل اختصار الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية

السنة / البديل	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١) الوضع القائم: الاستمرار بالتخفيض بنسبة ١٠% سنوياً	٤٠	٥٠	٦٠	٧٠	٨٠	٩٠	١٠٠
٢) التخفيض بنسبة ١٥% بداية من ٢٠٠٢	٤٠	٥٥	٧٠	٨٥	١٠٠		
٣) التخفيض بنسبة ١٥% بداية من ٢٠٠٣ ثم ٢٠ % في السنة الأخيرة	٤٠	٥٠	٦٥	٨٠	١٠٠		
٤) بداية التخفيض من ٢٠٠٤ ثم ٢٠% في السنة الأخيرة	٤٠	٥٠	٦٠	٨٠	١٠٠		
٥) الانتظار حتى نهاية عام ٢٠٠٣ ثم الانتهاء في ٢٠٠٥/٥/١	٤٠	٥,٠	٦٠		١٠٠		

المصدر : الدورة (٦٨) للمجلس الاقتصادى والاجتماعى

الأخيرة على " إزالة كافة القيود غير الجمركية وفقاً لقرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بعمان ٢٠٠١". وكلف الأمانة العامة بالتعاون مع صندوق النقد العربى والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بحصر القيود غير الجمركية وتحديدها تحديداً دقيقاً بهدف إزالتها نهائيا، مشيراً الى ضرورة قيام الدول الأعضاء فى المنطقة بموافاة الأمانة العامة بالبيانات الخاصة بالقيود لديها أو لدى الدول العربية الأخرى، وعرض ذلك على الاجتماع القادم للجنة المفاوضات التجارية.

٣. **الاستثناءات من تحرير بعض السلع**، فقد حث المجلس الدول العربية التى منحت استثناءات، على تقليص الاستثناءات الممنوحة لها، وإبلاغ ذلك إلى الأمانة العامة قبل نهاية ديسمبر ٢٠٠١ ، لتقوم بدورها بإبلاغ الدول الأعضاء بها، كما حث الدول الأعضاء بالمنطقة بعدم التقدم بأى طلبات استثناء جديدة.

هذا وقد حصلت ست دول أعضاء فى المنطقة ـ وبموافقة المجلس الاقتصادى والاجتماعى ـ على الاستثناءات، وهى: الأردن وتونس وسوريا ولبنان ومصر والمغرب، كما استفادت دولة البحرين بالإبقاء على قوانينها المحلية بشأن استيراد المركبات لأسباب بيئية ترتبط بالحيز الجغرافى الضيق للبلاد. وتثير هذه الاستثناءات جدلاً حول جدوى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بسبب القوائم المطولة من الاستثناءات حيث يخشى معها أن تكون المنطقة سوقاً خاليه من السلع، وكان المجلس قد وافق على منح الاستثناء لمجموعة من السلع الصناعية ونصف المصنعة لفترة أقصاها ثلاث سنوات تبدأ فى ١٩٩٩/٩/١٦ وتنفيذاً لقرار القمة العربية الأخيرة بتقليص الاستثناءات السلعية، فقد أعدت الأمانة الفنية مقترحاً لتقليص عدد السلع لكل دولة، وهو ما يبرزه الجدول رقم (٣).

٤. **قواعد المنشأ للسلع العربية**، كان المجلس قد أقر قواعد المنشأ العامة للسلع العربية بتاريخ ١٩٩٧/٩/١٧

جدول (٣)

الجدول التجميعي للاستثناءات ومقترح الأمانة الفنية لخفضها

مجموع السلع لكل دولة	عدد السلع المستثناه	سلع ينتهي استثنائها في سبتمبر ٢٠٠١	السلع المتبقية سبتمبر ٢٠٠١	التخفيض المقترح	السلع المستثناه حتى سبتمبر ٢٠٠١	نسبة التخفيضات %
سلع الأردن	٣٥	١٤	٢١	٥	١٦	٢٣,٨١
سلع تونس	١٥٦	١	١٥٥	٣٥	١٢٠	٢٢,٥٨
سلع سوريا	٢٥٠	٥١	١٩٩	٢٨	١٧١	١٤,٠٧
سلع لبنان	٤٧	٠	٤٧	١٣	٣٤	٢٧,٦٦
سلع مصر	٦١٧	٠	٦١٧	٣٨	٥٧٩	٦,١٦
سلع المغرب	٧٩٩	٠	٧٩٩	١٢١	٦٧٨	١٥,١٤
الدول العربية	١٩٠٤	٦٦	١٨٣٨	٢٤٠	١٥٩٨	١٣,٠٦

المصدر : الدورة الـ (٦٨) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

للعمل بها لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية. ويمثل غياب قواعد المنشأ التفصيلية سبباً أساسياً في طلب العديد من الدول العربية للاستثناءات، تجنباً لمنافسة السلع غير العربية وتمتعها بما تتيحه المنطقة من امتيازات للسلع العربية، وذلك في حالة الاستمرار في تطبيق قواعد المنشأ العامة. وكان قرار مجلس الجامعة على مستوى القمة العربية بعمان قد نص على "تكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودخولها حيز النفاذ في موعد غايته أول يناير ٢٠٠٢".

وحرصاً من الأمانة الفنية للمنطقة على الالتزام بالموعد المحدد من قبل القمة العربية، فقد دعت إلى عقد اجتماعين للجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية (الأول في يونيو والثاني في أغسطس ٢٠٠١)، من أجل استكمال مشروع القواعد. وقد تم عرض المشروع على المجلس في سبتمبر ٢٠٠١، الذي قرر إحالته إلى اللجنة الفنية لقواعد المنشأ العربية لدراسته مرة أخرى بمشاركة خبراء في قواعد المنشأ من الدول العربية، وبمشاركة كل من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

٥ - **الاتحاد الجمركي العربي**، حيث يمثل الاتحاد الجمركي العربي مرحلة متقدمة في ارتقاء التكامل الاقتصادي العربي، وصولا إلى إقامة السوق العربية المشتركة. ولأن ترتيبات إقامة اتحاد جمركي يستغرق تنفيذها سنوات طويلة، لذلك كان الاتجاه هو استغلال الوقت المتاح لضمان وضع الترتيبات اللازمة على أسس فنية سليمة بحيث يمكن تنفيذها دون صعوبات عندما تصدر القرارات السياسية اللازمة الانتقال إلى مرحلة الاتحاد الجمركي.

وتنفيذاً لذلك، قرر المجلس في الدورة (٦٨) تشكيل فريق عمل من المتخصصين في الجهات المعنية في الدول العربية، لدراسة وبحث كل ما تتطلبه إقامة الاتحاد الجمركي العربي من خطوات، ووضع الإطار العام للاتحاد

مستفيدة من تجارب تكتلات سابقة وعرضه على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته القادمة.

٦. **تجارة الخدمات،** فلم يتضمن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحرير تجارة الخدمات، إلا أن المجلس الاقتصادى والاجتماعى قرر إدخال تحرير تجارة الخدمات ضمن مشمولات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بقراره رقم ١٣٩٥ فى دورته رقم (٦٥)، وعاد فأكد عليه ثانية فى دوراته (٦٦) و(٦٧). وقد قرر المجلس فى الدورة (٦٨) استمرار الاتصال بالجهات المعنية فى الدول العربية لاستكمال جميع المعلومات والبيانات عن تجارة الخدمات فى الدول العربية وبناء قاعدة معلومات عن هذا القطاع لدى الأمانة العامة، واستكمال الدراسة الشمولية التى بدأت الأمانة العامة إعدادها حول تحرير تجارة الخدمات على المستوى الكلى، والاستفادة من الدراسات التى تعدها الاتحادات العربية النوعية فى مجال اختصاصها والدراسات القطاعيه التى تتولى المجالس الوزارية الإشراف على تنفيذها، والدراسات التى تعدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الأسكوا).

رابعا : محاولات تطوير التجارة العربية

١. واقع التجارة العربية

يبين الجدول رقم (٤) واقع التجارة العربية فى الفترة ما بين ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٠، ومنها يتضح أن متوسط نسبة الصادرات العربية الإجمالية إلى إجمالى الصادرات العالمية كان يدور حول٢,٣٪ خلال هذه الفترة، فى حين كان متوسط نسبة الواردات العربية الإجمالية حوالى ٢,٦٪ من إجمالى الواردات العالمية، ونتج عن ذلك أن سجل متوسط نسبة التجارة العربية الإجمالية حوالى ٢,٩٪ من إجمالى التجارة العالمية خلال الفترة المذكورة. وهذا الوضع يعكس الأهمية بالنسبية المتواضعة للدول العربية فى التجارة العالمية.

أما على صعيد التجارة العربية البينية وخلال الفترة ذاتها، فإنه لم يطرأ عليها تحسن كبير سواء من حيث القيمة أو الهيكل السلعى أو اتجاه هذه التجارة، فقد استقر متوسط قيمة التجارة العربية البينية عند مستوى ٢٨ مليار دولار، تمثل نحو ٩,١ ٪ من التجارة العربية الإجمالية، كما تتسم بالتركيز الجغرافى، سواء من جانب الصادرات أو الواردات على شريك أو شريكين. وسجل متوسط الصادرات العربية البينية حوالى ٨,٧٪ من الصادرات العربية الإجمالية، فى سجل متوسط الواردات العربية البينية حوالى٩,٤٪ من الواردات العربية الإجمالية خلال الفترة المذكورة. وتعود هذه النسبة المنخفضة للتجارة العربية البينية إلى عدة عوامل أهمها:

أ- وجود عوائق كثيرة للتجارة تتمثل فى الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ووجود القوائم السلبية والاستثناءات فى اتفاقيات مناطق التجارة الحرة العربية. بالإضافة للحواجز السياسية والنزعات الإقليمية وعقبات انتقال الأفراد ورؤوس الأموال.

ب – قلة السلع المنتجة، والتماثل الكبير بين ما ينتج فى البلدان العربية، أى أنها منافسة لبعضها البعض، وذلك ناتج عن سياسة الإحلال محل الواردات التى بنى على أساسها التصنيع فى معظم هذه البلدان، بالإضافة إلى تطبيق سياسات حماية شديدة للصناعات المنشأة محليا والتى أفقدتها الجودة والمواصفات اللازمة للتنافس مع مثيلاتها خارج الحدود الوطنية، وحتى الصناعات التصديرية فإن معظمها أنشئ لحاجات أسواق خارج البلدان العربية مثل الصناعات النفطية ومشتقاتها.

جدول (٤)

واقع التجارة للدول العربية

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
التجارة الإجمالية	إجمالي الصادرات العربية	١٣٤٢٦٨	١٥٠٢٨٧	١٧٢٩٥٠	١٧٥٣٧٣	١٣٧٠٦١	١٧٠٤٦٥	٢٤٤٣٤٦
	إجمالي صادرات العالم	٤٢٤٨٧٠٠	٥٠٧١٠٠٠	٥٢٩٢٢٠٠	٥٥١٤٠٠٠	٥٣٩٦٧٠٠	٥٦٦٩٥٠٠	٦٣٦٨٧٠٠
	إجمالي الواردات العربية	١١٨٥٠٨	١٣٥١٦١	١٣٩١٦٢	١٣٩٩٠٩	١٤٨٦٢٥	١٤١٨٥٨	١٧٤٦٨٣
	إجمالي واردات العالم	٤٣١٨١٠٠	٥١٣٧٥٠٠	٥٣٨٣٨٠٠	٥٥٩١٣٠٠	٥٥٢٤٢٠٠	٥٨٢٣٣٠٠	٦٦٠٨٧٠٠
	إجمالي التجارة العربية	٢٥٢٧٧٦	٢٨٥٤٤٨	٣١٢١١٢	٣١٥٢٨٢	٢٨٥٦٨٦	٣١٢٣٢٣	٤١٩٠٢٩
	إجمالي تجارة العالم	٨٥٦٦٨٠٠	١٠٢٠٨٥٠٠	١٠٦٧٦٠٠٠	١١١٠٥٣٠٠	١٠٩٢٠٩٠٠	١١٤٩٢٨٠٠	١٢٩٧٧٤٠ ٠
التجارة البينية	الصادرات العربية البينية	١١٤٢١,٩٠٦	١٣٣٧٥,٤٤٨	١٥٣٠٧,٩٠٦	١٦٣٠٥,٤٤٦	١٤٣٧٨,٣٧٣	١٤٧٧١,٩٢	١٧٢٤٧
	الواردات العربية البينية	١١٧٢٥,٢٠٨	١١٧٨٠,٤٣٩	١٢٦٠٢,٢٣٨	١٣٣٣٦,٩١٥	١٣١٧٥,٤٩٥	١٤٢٦٤,٧٢٦	١٦٩٦٧
	التجارة العربية البينية	٢٣١٤٧,١١٤	٢٥١٥٥,٨٨٧	٢٧٩١٠,١٤٤	٢٩٦٤٢,٣٦١	٢٧٥٥٣,٨٦٨	٢٩٠٣٦,٦٤٦	٣٤٢١٤

* الجدول محسوب بمعرفة الباحث استنادا على المصادر الاتية :

- المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي، العدد التاسع، جامعة الدول العربية، الأمانة العامة.
- دليل إحصاءات التجارة العالمية " DOTS " ، ٢٠٠١ .





ج - ارتفاع حجم النفط فى التجارة العربية الإجمالية، فمع استبعاد عوائد البترول يبلغ حجم التجارة البينية حوالى ٤٥٪.

ومن جانب آخر، يمكن رصد عدة مؤشرات إيجابية لإمكانية نمو التجارة العربية البينية تتمثل في تفكير الكثير من الدول العربية فى رفع القيود الكثيرة على تجارتها، مما يبشر بمنافع كثيرة وزيادة فى التجارة البينية العربية، والدور الذى يمكن أن يلعبه برنامج تمويل التجارة العربية فى دفع عجلة التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض،، فضلا عن الدور المتوقع للقطاع الخاص فى زيادة حجم التجارة البينية، إذا ما أقدم على توسيع قاعدة الإنتاج القطرية وشمول هذه القاعدة أسواق بلدان المنطقة العربية.

بيد أنه لا ينتظر زيادة كبيرة فى التجارة العربية البينية فى المدى القصير، ويرجع ذلك إلى التشابه فى هياكل التجارة الإجمالية تصديراً واستيراداً، واعتماد أغلب الدول على الخارج فى استيفاء احتياجاتها من السلع الإنتاجية والصناعية المتقدمة لتعذر توافرها فى إطار السوق العربى، إلى جانب اعتماد بعض الدول العربية بصفة أساسية على تصدير مادة خام واحدة كالبترول أو الحديد. وهى منتجات يتعذر زيادة صادرتها منها إلى الدول العربية الأخرى بشكل ملحوظ من خلال التخفيضات الجمركية. فضلاً عن أن الاتجاهات الحالية للتجارة العالمية تتسم بالارتفاع المستمر فى نسبة السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة فى حركة الاقتصاد العينى، إلى جانب النمو السريع للاقتصاد المالى، من حيث سرعة تحركات الاستثمارات وأنماط توظيف الأموال والعملات، وهى اعتبارات تؤدى فى مجملها إلى زيادة ربط الاقتصاديات العربية بالعالم الخارجى وتفرض أولوياتها على العلاقات الاقتصادية العربية - العربية.

٢. مناطق التجارة العربية الحرة الصغرى

نظراً للتعقيدات والمعوقات التى قد تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد لجأت بعض الدول إلى إقامة مناطق تجارة حرة مصغرة بين عدد أقل من البلدان، حيث أنه فى ظل مناطق التجارة الحرة المصغرة يمكن أن تكون المعوقات التى تعترض تحرير التجارة بين أعضائها أقل بحكم عددها الأقل، كما أن عملية التفاوض بين هذه البلدان لتحرير التجارة فيما بينها تعد أيسر فيما لو تم على المستوى العربى ككل، إلى جانب أنه ربما تكون هناك مصالح أوثق بين هذه البلدان، لذلك قد تعد المناطق المصغرة أنجح. مع ملاحظة أن هذه المناطق المصغرة. وإن سمح بها البرنامج التنفيذى - لا تعد بديلاً عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بل أنها تسير فى اتجاهها وتدعم نجاحها. وقد شهد عام ٢٠٠١ مثالين لهذا الاتجاه من المناطق المصغرة هما إعلان أغادير وإعلان بغداد.

أ. إعلان أغادير

فى ٨ مايو تم التوقيع على إعلان أغادير (بالمغرب) من قبل وزراء خارجية الأردن ومصر وتونس والمغرب، وقد جاء الإعلان تحت عنوان: "**إعلان بشأن إقامة منطقة للتبادل الحر بين الدول العربية المتوسطية**". ويشمل الإعلان أربع نقاط رئيسية هى: بدء العمل على إقامة منطقة موسعة للتبادل الحر تضم الدول العربية المتوسطية، على أن تبقى هذه المنطقة مفتوحة أمام الدول العربية الأخرى، وتكليف فريق عمل من خبراء الدول الأربع لدعم الإطار المؤسسى ولوضع الآليات الضرورية لإقامة هذه المنطقة، وقيام فرق الخبراء بعقد لقاءات دورية لتحضير مشروع

جدول (٥)

واقع التجارة لدول مناطق التجارة الحرة العربية المصغرة

(القيمة بالمليون دولار أمريكي)

		١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠
دول إعلان أغادير (الأردن تونس مصر المغرب)	إجمالي الصادرات البينية	١٨٠,٦٠٣	٢١٢,٤٠٨	٢٤٨,٣٣٣	٢١٠,٤٨٥	٢١٧,٨٩٢	٢٢١,٠٦٣	٢٣٠
	إجمالي الصادرات إلى العالم	١٣٥٧٩	١٥٤٨٨	١٥٦٩٦	١٦٠٠٣	١٥٤٣٠	١٥٩٢٣	٢١١٣١
	إجمالي الواردات البينية	٢٠٧,٠٧	٢٤٨,١٤٤	٣٠٢,٤٢	٢٣٧,٧٥٦	٢٥٧,٣٠٧	٢٥٥,٢٠١	٢٧٦
	إجمالي الواردات من العالم	٢٦٧٤٤	٣١٩٠١	٣٣٢٨٤	٣٣١٤٠	٣٧١٥٥	٣٨٨٧١	٤٧١٣٥
	إجمالي التجارة البينية	٣٨٧,٦٧٣	٤٦٠,٥٥٢	٥٥٠,٨٥٣	٤٤٨,٢٤١	٤٧٥,١٩٩	٤٧٦,٢٦٤	٥٠٦
	إجمالي التجارة مع العالم	٤٠٣٢٣	٤٧٣٨٩	٤٨٩٨٠	٤٩١٤٣	٥٢٥٨٥	٥٤٧٩٤	٦٨٢٦٦
دول إعلان بغداد (سوريا العراق ليبيا مصر)	إجمالي الصادرات البينية	٣٦٥,٨١٧	٣٩٧,٢٠٥	٢٤٤,٩٣١	٣١٩,٠٩٦	٢٨١,٦٧٨	٢٩٣,٨٧٣	٢٥٩
	إجمالي الصادرات إلى العالم	١٧٣٥١	١٧٥٢١	١٨١٨٩	١٩٩٠٢	١٧٥٦١	٢٤٦٣٤	٣٧٣٩٩
	إجمالي الواردات البينية	٢٦٣,٩٣٦	٣٤٢,٢٦٦	٣٠٩,٤٢٥	٣٧٩,٠٥٢	٣٧٧,٥٩٨	٢٦٦,٢٠١	٢٦٤
	إجمالي الواردات من العالم	٢٠١٩١	٢٢١٦٥	٢٤٢٣١	٢٣٩٧٠	٢٧٩٧٨	٢٧٥٥٠	٣٣٨٤٦
	إجمالي التجارة البينية	٦٢٩,٧٥٣	٧٣٩,٤٧١	٥٥٤,٣٥٦	٦٩٨,١٤٨	٦٥٩,٢٧٦	٥٦٠,٠٧٤	٥٢٣
	إجمالي التجارة مع العالم	٣٧٥٤٢	٣٩٦٨٦	٤٢٤٢٠	٤٣٨٧٢	٤٥٥٣٩	٥٢١٨٤	٧١٢٤٥

* الجدول محسوب بمعرفة الباحث استنادا على نفس مصادر الجدول رقم (٤)



اتفاقية منطقة التبادل الحر الموسعة، وتعيين لجنة من كبار الموظفين لدراسة تقارير فرق الخبراء بقصد تقديم تصور عام يعرض على وزراء الخارجية فى أقرب الأوقات.

جاء الإعلان كمبادرة من الملك محمد السادس ملك المغرب ـ كما ورد فى نص الإعلان ـ وتنفيذاً لقرارات القمة العربية الثالثة عشرة التى عقدت بعمان فى الأردن ١٩٨٠

ويبين الجدول رقم (٥) تطور الصادرات والواردات والتجارة البينية لدول الإعلان خلال السنوات ١٩٩٤ ـ ٢٠٠٠، ومنها يتضح أن متوسط الصادرات الإجمالية لدول الإعلان كان يدور حول ١٦١٧٩ مليون دولار، فى حين كان متوسط الواردات الإجمالية يدور حول ٣٥٤٦١ مليون دولار، وبالتالى سجل متوسط التجارة الإجمالية لدول الإعلان حوالى ٥١٦٤٠ مليون دولار خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد التجارة البينية لدول الإعلان، سجل متوسط حجم التجارة البينية حوالى ٤٧٢ مليون دولار خلال الفترة المذكورة بنسبة ٠,٩٪ من التجارة الإجمالية لدول الإعلان. فى حين كان يدور متوسط الصادرات والواردات البينية حول ٢١٧ و ٢٥٥ مليون دولار على التوالى خلال نفس الفترة.

هذا ويرتكز قرار الدول الأربع الموقعة على الإعلان على عدد من الأسباب أهمها وجود اتفاقيات ثنائية للتجارة الحرة بين الدول الأربع، بالإضافة إلى وجود اتفاقيات مشاركة بينها وبين الاتحاد الأوروبى، فضلا عن تقارب المستوى الاقتصادى بين البلدان الأربعة.

وبالنسبة للاتفاقيات الثنائية للتجارة الحرة بين الدول الأربع، فعلى سبيل المثال وقعت مصر وتونس على اتفاقية للتبادل الحر وعلى بروتوكول قواعد المنشأ الملحق بها فى القاهرة بتاريخ ٥ مارس ١٩٩٨، وقد جاءت الاتفاقية فى (٢٣) مادة وجاء البروتوكول فى (٢٨) مادة. ونصت هذه الاتفاقية بأن يقوم الطرفان تدريجيا بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما خلال فترة انتقالية مدتها لا تتجاوز ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧، واعتبار الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية والمعمول بها فى البلدين بتاريخ ١٩٩٧/١/١ أساسا للتدرج حسب الجدول الزمنى.

وأيضاً وقعت مصر والمغرب فى القاهرة بتاريخ ٢٧ مايو ١٩٩٨ على اتفاقية للتبادل الحر، وجاءت الاتفاقية فى (٢٥) مادة. ونصت الاتفاقية على أن يقوم الطرفان تدريجياً بإنشاء منطقة للتبادل الحر بينهما خلال فترة انتقالية مدتها ١٢ سنة كحد أقصى ابتداء من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ، واعتبار الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية والمعمول بها فى البلدين بتاريخ ١٩٩٧/١/١ أساسا للتدرج حسب الجدول الزمنى.

كذلك وقعت مصر والأردن فى عمان بتاريخ ١٠ ديسمبر ١٩٩٨ على اتفاقية للتبادل التجارى الحر، وقد جاءت الاتفاقية فى (٢٤) مادة. ونصت الاتفاقية على أن يقوم الطرفان تدريجياً بإقامة منطقة للتبادل التجارى الحر بينهما خلال فترة انتقالية لا تتجاوز أول يناير ٢٠٠٥، واعتبار الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل السارية والمعمول بها فى البلدين بتاريخ ١٩٩٨/١/١ أساسا للتدرج حسب الجدول الزمنى.

وبالنسبة لاتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبى، فإنه من المعروف أن الاتحاد الأوروبى بدأ منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضى فى طرح مفهوم جديد للتعاون بينه وبين دول البحر المتوسط يقوم على أساس المشاركة، حيث يوسع كثيرا من فرص التجارة ويقيد من تقديم المعونات"Trade not aid" ، وتقوم المشاركة هذه على ثلاثة محاور هى محور التعاون السياسى والأمنى، ومحور التعاون الاقتصادى والمالى، ومحور التعاون

الاجتماعى والثقافى. وسلك الاتحاد الأوروبى فى ذلك مسارين؛ مسار المفاوضات الجماعية بين الاتحاد الأوروبى وكل الدول المتوسطية الـ ١٢ مجتمعة. ومسار المفاوضات الثنائية بين الاتحاد الأوروبى وكل دولة على حدة. وطرح الاتحاد الأوروبى فى مسار المفاوضات الجماعية وفى محور التعاون الاقتصادى والمالى تصور إقامة منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية بحلول عام ٢٠١٠.

ودخلت ثمانى دول عربية متوسطية فى مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبى هى : لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر وتونس والجزائر والمغرب. وقد بلغت الدول العربية المتوسطية الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى حتى مايو ٢٠٠١ خمس دول فقط هى : تونس والمغرب وفلسطين والأردن ومصر.

وتضمنت اتفاقيات المشاركة الموقعة قواعد لتحديد السلع التى ينطبق عليها التحرير، تعرف باسم قواعد المنشأ والتى كان من بينها قاعدة المنشأ التراكمى (الإقليمى). ونظراً لعدم اكتمال الهياكل الإنتاجية للدول العربية المتوسطية الموقعة على الاتفاقيات، فقد رأت أن تستفيد بقواعد المنشأ التراكمى وتعظم الفائدة من هذه الاتفاقيات بأن تقيم منطقة تجارة حرة بينها. ومن ثم جاء إعلان أغادير. تحقيقاً لذلك. بين الدول العربية المتوسطية الموقعة على اتفاقيات مشاركة مع الاتحاد الأوروبى، باستثناء فلسطين نظرا للوضع الخاص لها بعد انتفاضة الأقصى.

وتنفيذا لما جاء فى الإعلان، عقد الاجتماع الأول للخبراء فى القاهرة فى يوليو من هذا العام، تلاه الاجتماع الأول لكبار الموظفين فى الرباط فى ٢٢ - ٢٣ أكتوبر، ثم الاجتماع الثانى للخبراء فى عمان فى ٢٦-٢٧ ديسمبر، الذى وضع بعض التصورات العامة للاتفاق أهمها: مواصلة العمل بالاتفاقيات الثنائية، والتأكيد على أن الاتفاقية الرباعية لا تلغى الاتفاقيات الثنائية، وأن يتم تطبيق قواعد المنشأ الأوروبية لغايات تراكم المنشأ الإقليمى وتطبيق قواعد المنشأ فى الاتفاقيات الثنائية فيما يتعلق بالتبادل الثنائى للدول الأربع.

ب. إعلان بغداد

يستند إعلان بغداد **لإقامة منطقة التجارة الحرة بين مصر والعراق وسوريا وليبيا**، إلى أحد المسارات القائمة فى العمل العربى المشترك، وهو مسار السوق العربية المشتركة الذى يتبناه مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وكان مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد تأسس فى أواخر الخمسينيات من القرن الماضى ليضطلع بتحقيق هدف الوحدة الاقتصادية العربية وفق أسس وخطوات محددة. ويضم المجلس فى الوقت الحالى (١٠) دول عربية هى: الأردن والسودان وسوريا والصومال والعراق وفلسطين وليبيا ومصر موريتانيا واليمن. وكان المجلس قد أقر قيام السوق العربية المشتركة بموجب القرار رقم (١٧) بتاريخ ١٩٦٤/٨/١٣، والذى يعتبر فى تقييم الخبراء أن مفهومه لا يتجاوز المنطقة التجارية الحرة عن طريق الإلغاء التدريجى للرسوم الجمركية والقيود الإدارية أمام السلع العربية المتبادلة. وقد بدأ تطبيق السوق العربية المشتركة فى أول يناير ١٩٦٥ طبقاً لجدول زمنى يشتمل على مراحل متدرجة. وظلت السوق فى حالة تطبيق حتى أواخر حقبة السبعينيات، وبعد ذلك أخذت تنعكس عليها سلبيات الأوضاع والأزمات الطارئة فى المنطقة والتقلبات فى العلاقات العربية الثنائية والجماعية. وكان من أبرزها تجميد عضوية مصر فى جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والتزامات الدول تجاهها فى إطار السوق، وبالتالى التزامات مصر فى السوق تجاه الدول الأطراف الأخرى.

وبعد أن هدأ غبار حرب الخليج الثانية، ونتيجة للمستجدات والتغيرات الاقتصادية على الساحتين الإقليمية والدولية، واستجابة لنداء القادة العرب بشأن أهمية وضرورة قيام السوق العربية المشتركة، أصدر مجلس الوحدة

الاقتصادية العربية القرار رقم (١٠٩٢) فى دور انعقاده العادى الـ (٦٨) بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٦، اعتمد برنامجا تنفيذيا لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة.

ويعتبر البرنامج التنفيذى صيغة تطبيقية وأداة فنية وتنظيمية فقط، بينما تعتبر اتفاقية السوق النافذة والمصدق عليها من الدول الأطراف هى المرجعية القانونية. ويتشكل البرنامج التنفيذى من القرار رقم (١٧) لعام ١٩٦٤، والخاص بتحرير التجارة (إنشاء منطقة التجارة الحرة)، والقرار رقم (١٩) لعام ١٩٦٤ الخاص بتوحيد الرسوم الجمركية (إنشاء اتحاد جمركى)، واللذين أدمجا معاً فيما بعد بمقتضى القرار رقم (٤١١) لعام ١٩٧٠. وتضاف إلى هذه القرارات الثلاثة القرارات الأخرى المكملة لها بشأن تفصيلات تطبيق أحكام السوق.

وينص البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة على استئناف التحرير الكامل للتبادل التجارى فيما بين الدول الأعضاء فى السوق اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٠. وتعتمد آلية تحرير التبادل التجارى بين الدول الأطراف على أسلوب التحرير المتدرج حيث يتم تحرير السلع العربية بتخفيض ٤٠٪ فى أول يناير ٢٠٠٠، وذلك من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل والمطبقة فى ١٩٩٩/١/١، وتخفيض ٣٠٪ أخرى فى أول يناير ٢٠٠٠، وتخفيض ٣٠٪ الباقية فى أول يناير ٢٠٠٢، بحيث يتحقق الإعفاء الكامل. كما يتم إلغاء القيود غير الجمركية فى موعد أقصاه أول يناير ٢٠٠٠.

وتخضع صفة المنشأ اللازمة لاعتبار السلعة عربية لأغراض تطبيق هذا البرنامج لقواعد وشهادة المنشأ التى أقرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية بموجب قراره رقم (١٢٦٩) فى دورته الـ (٥٧). وبالنسبة للاستثناءات من التطبيق، فإن البرنامج نص على أن تنحصر فى أضيق الحدود ويصدر بها قرار من الاجتماع الوزارى للسوق يحدد مجالها السلعى وفترتها الزمنية. كما يتم اعتماد قائمة للسلع المحظور استيرادها وتستند هذه القائمة إلى أسباب دينية وصحية وأمنية وبيئية، وتطبق لهذا الغرض فى نفس القائمة المعمول بها فى إطار البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وتضمن البرنامج معاملة خاصة للدول الأطراف الأقل نمواً، فنص على أن تتمتع بهذه المعاملة الدول الأطراف بالسوق حالياً أو مستقبلاً، وهى: السودان وجيبوتى وجزر القمر والصومال واليمن وموريتانيا وفلسطين. ونص البرنامج التنفيذى على أن يتم وضع آلية انتساب تشتمل على القواعد الأساسية لإشراك الدول العربية غير الأعضاء فى المجلس فى تحرير التجارة فى نطاق السوق، بعد أن يتم تفعيل السوق واستئناف مسيرتها. كما نص البرنامج أيضاً على أن تقوم الأمانة العامة بإنجاز الدراسات الخاصة بتوحيد الرسوم الجمركية،وإعداد مقترحاتها بشأن انتقال السوق من مرحلة منطقة التجارة الحرة إلى مرحلة الاتحاد الجمركى.

وفى البداية تباينت الآراء الواردة من الدول العربية الأطراف فى السوق ومواقفها تجاه البرنامج التنفيذى، فالجماهيرية الليبية التزمت بالقرار (١٧) وبالتحرير الكامل للسلع التى منشؤها الدول الأطراف فى السوق، فى حين التزمت العراق ومصر بالتحرير المتدرج بدءاً من أول يناير عام ٢٠٠٠ ولمدة ثلاث سنوات، بينما ارتأت الأردن وسوريا إرجاء تطبيق البرنامج التنفيذى، وتم استثناء اليمن وموريتانيا من الالتزام مرحلياً على اعتبار كونهما من الدول الأقل نمواً. أما فلسطين فلم تكن قد انضمت بعد إلى السوق العربية المشتركة، وإن كانت ستخضع للاستثناء ذاته المقرر فى البرنامج التنفيذى مثل اليمن وموريتانيا.

وفى الوقت نفسه، وقعت كل من مصر والعراق فى ١٨ يناير ٢٠٠١ وسوريا والعراق فى ٣١ يناير ٢٠٠١ اتفاقتى تجارة حرة ثنائية بين كل منهما، وتضمنت هاتان الاتفاقيتان بروتوكولات تنفيذية تضع إطاراً زمنياً لتحرير التبادل

التجارى فى الإطار الثنائى. كما أن ليبيا كانت قد اتخذت منذ سنوات قرارا بفتح أسواقها أمام كافة السلع ذات المنشأ العربى. وفى هذا الإطار جاء إعلان بغداد.

تم إعلان قيام منطقة تجارة حرة رباعية بين مصر وسوريا والعراق وليبيا فى بغداد فى ٧ يونيو ٢٠٠١، على هامش اجتماعات الدورة العادية (٧٣) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، تحت عنوان "إعلان عن بدء التنفيذ لمراحل تطبيق السوق العربية المشتركة فى بعض الدول العربية " متبنياً ذات البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة، مع الاتفاق أيضاً على الالتزام بتوحيد التشريعات والأنظمة الجمركية بين الدول الأربع خلال ثلاث سنوات تبدأ من أول يناير ٢٠٠٢ على أن يعلن بعدها (٢٠٠٥) إنشاء اتحاد جمركى بينها. كما نص الإعلان على أنه يجوز لأية دولة عربية عضو فى جامعة الدول العربية الانضمام مباشرة إليه ، وأن يبدأ تاريخ التحرير الكامل للسلع العربية المنشأ بالنسبة للدولة المنضمة بعد ثلاثة شهور من تاريخ الانضمام.

هذا، وبمراجعة مواقف الدول تجاه البرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة، فإنه يتضح ان سوريا تراجعت عن موقفها السابق. بينما تمسكت الأردن بموقفها الذى يذهب إلى ضرورة التنسيق فيما بين السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (فى إطار جامعة الدول العربية).

وتمثل دول إعلان بغداد حوالى ٣٨,٣٪ من سكان الوطن العربى، يحتلون ٢٣,٩٪ من مساحة العالم العربى، ويمتلكون ٢٥,٢٪ من احتياطى البترول العربى، وينتجون ٢٦,٧٪ من النفط العربى، وينتجون ١٢,٢٪ من إجمالى إنتاج الغاز العربى، ولهم من احتياطى الغاز ما نسبته ١٧,٢٪ من احتياطى الغاز العربى، فضلاً عن أنهم يساهمون بحوالى ٣٥,٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى العربى.

ويبين الجدول رقم (٥) الصادرات والواردات وحجم التجارة البينية لدول الإعلان خلال السنوات ١٩٩٤ - ٢٠٠٠، ومنه يتضح أن متوسط الصادرات الإجمالية كان يدور حول ٢١٧٩٤ مليون دولار، وأن متوسط الواردات الإجمالية ٢٥٧٠٤ مليون دولار. وسجل متوسط حجم التجارة حوالى ٤٧٤٩٨ مليون دولار خلال هذه الفترة.

وعلى صعيد التجارة البينية، فإن متوسط حجم التجارة البينية لدول الإعلان سجل حوالى ٦٢٤ مليون دولار خلال الفترة بنسبة ١,٣٪ من التجارة الإجمالية لدول الإعلان. فى حين كان متوسط الصادرات والواردات البينية لدول الإعلان يدور حول ٣٠٩ و٣١٥ مليون دولار على التوالى خلال نفس الفترة.

هذا، وقد قرر وزراء الاقتصاد والمالية والتجارة العرب المشاركون فى أعمال الدورة (٧٤) لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية (القاهرة، ديسمبر ٢٠٠١) تأجيل الموافقة على البروتوكول التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة الرباعية (إعلان بغداد) إلى الدورة المقبلة والتى ستعقد فى العاصمة الموريتانية نواكشوط يومى ٥ و ٦ يونيو ٢٠٠٢، وذلك بناء على طلب الحكومة المصرية لاستكمال الدراسات حولها وإتاحة الفرصة لمن يرغب من الدول العربية الأعضاء فى مجلس الوحدة الاقتصادية فى الانضمام إليها، خاصة بعد انضمام فلسطين إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة.

مما سبق يمكن القول أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة مهمة فى مسار التكامل الاقتصادى العربى، ومع ذلك لا يجب إغفال أنها مرحلة واحدة من مراحل التكامل الاقتصادى، الأمر الذى يقتضى أن تبذل الدول العربية جهوداً مضنية لاستكمالها والارتقاء إلى مراحل أعلى فى سلم التكامل الاقتصادى. وهناك عدد من المقترحات قد تكون مفيدة فى هذا الشأن، وهى:

١- تفعيل مبدأ تحييد القضايا الاقتصادية عن الخلافات السياسية.

٢ـ إيجاد سلطة فوق الأقطار العربية تكفل اتخاذ قرارات ملزمة كما هو الحال فى المفوضية الأوروبية، وهذا يقتضى تقديم تنازلات جماعية من مختلف الأطراف فى إطار توازنات محسوبة تحفظ للدولة القطرية حداً مناسباً من الاستقلالية داخل نظام عربى مبنى على المصلحة المشتركة.

٣ـ التنسيق فى عمل المنظمات العربية وتطوير عملها بما يخدم رفع كفاءة التجارة العربية، وتوفير المعلومات والبيانات عن الأسواق العربية والمؤسسات التصديرية وفرص الاستيراد والتصدير، وباقى الخدمات المساندة للتجارة على المستوى العربى من نقل وتخزين وتعبئة وتغليف وترويج وتسويق.. إلخ.

٤ـ تشجيع رجال الأعمال العرب لأخذ المبادرة فى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لتنمية التبادل التجارى العربى البينى، وفى مقدمتها دراسات لأسواق البلدان العربية ومتطلباتها وكيفية مجابهة المنافسة الأجنبية وتسويق منتجاتهم داخل المنطقة العربية، وتعزيز قيام مشروعات مشتركة بين رجال الأعمال والمستثمرين العرب.

٥ـ العمل على إقناع الدول العربية غير المنضمة لمنطقة التجارة العربية الكبرى للانضمام، وحث الدول التى تستفيد من الاستثناءات بتقليصها وعدم التقدم بأى طلبات استثناء جديدة، وحث الدول على تقليص عدد السلع التى تنطبق عليها "الرزنامة" الزراعية والالتزام بالبرنامج التنفيذى، والمضى قدما فى مشروع الاتحاد الجمركى.



ارتباك العمل السياسى والأهلى

- قضية الإرهاب فى السياسة الخارجية المصرية
- أداء النظام السياسى: مجلس الشعب ـ القضاء ـ الأحزاب
- المجتمع المدنى: أزمات الجمعيات الأهلية والصحافة
- أزمة سعر صرف الجنيه المصرى

فرضت قضايا "محاربة الإرهاب" والركود السياسى، والأزمة الاقتصادية نفسها على الساحة المصرية، بدرجات متفرقة على مدار العام، وإن احتلت قضية مواجهة الإرهاب الدولى بؤرة الاهتمام الشعبى والرسمى فى الثلث الأخير من العام، وهو ما تجلى بوضوح فى احتلالها لمرتبة متقدمة فى سلم أولويات السياسة الخارجية المصرية، وانعكاسها على الكثير من الفعاليات وأداء مؤسسات الدولة، وفى مقدمتها مؤسسات المجتمع المدنى.

ويلفت النظر ان أداء النظام السياسى ممثلا فى مجلس الشعب والقضاء قد استحوذ على شق كبير من التفاعلات المتبادلة، حيث استمر الجدل حول نتائج الإشراف القضائى على الانتخابات البرلمانية وانتخابات مجلس الشورى، كما استحوذت الأحكام الصادرة من مجلس الدولة بشأن صحة عضوية بعض النواب على قدر كبير من العلاقة بين السلطتين التشريعية والقضائية.

وعلى الصعيد الحزبى فقد استمرت أزمة الأحزاب جميعها، بغض النظر عن أحجامها الفعلية فى الساحة السياسية. وبالقدر نفسه حدث ارتباك فى العمل الأهلى والتطوعى، وفرضت قضايا الصحافة نفسها على الجدل السياسى العام، لاسيما مع استمرار أزمة جريدة الشعب التابعة لحزب العمل المجمد، واندلاع قضية جريدة النبأ، التى قرر القضاء وقفها.

أما اقتصاديا فقد استمر سعر صرف الجنيه المصرى فى الانخفاض نتيجة لأسباب هيكلية بالأساس إضافة الى عوامل اخرى تتعلق بعمليات المضاربة التى استأثرت بها شركات الصرافة، فضلا عن عدم وضوح دور البنك المركزى فى إدارة نظام صرف العملات الأجنبية.

وقد سعى التقرير الاستراتيجى إلى رصد هذه التطورات من خلال التركيز على تناول عدد من القضايا الرئيسية المحددة لأداء النظام السياسى المصرى بشقيه الرسمى والأهلى، وذلك من خلال الدراسات التالية:

١ ـ قضية الإرهاب فى السياسة الخارجية المصرية.
٢ ـ أداء النظام السياسى (مجلس الشعب، والإشراف القضائى على الانتخابات، الأحزاب)
٣ ـ المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية، الصحافة)
٤ ـ أزمة سعر صرف الجنيه المصرى.

١- قضية الإرهاب فى السياسة الخارجية المصرية

شهدت السياسة الخارجية المصرية خلال عام ٢٠٠١ تطورات عديدة فى القضايا المختلفة كالقضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى، وتدعيم الروابط والصلات مع البلدان الإسلامية والأفريقية والأوروبية، وبطبيعة الحال مع الولايات المتحدة. وفى الشهور الأخيرة من العام فرضت قضية الإرهاب نفسها على السلوك الخارجى لكافة دول العالم بفعل هجمات ١١ سبتمبر على الولايات المتحدة، ولم تخرج مصر عن هذه القاعدة، والأكثر منذ ذلك، فقد جاءت هجمات سبتمبر مؤيدة لكثير من التصورات والقناعات المصرية التى سبق طرحها فى مجال مواجهة الإرهاب الدولى منذ أكثر من عقد ونصف.

أدركت مصر البعد الخارجى للإرهاب منذ منتصف الثمانينات. وكان الرئيس مبارك فى ٢٨ يناير ١٩٨٦، قد طالب فى خطاب له أمام الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بمدينة ستراسبورج بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة، لإعادة النظر فى جميع الاتفاقيات الدولية المعنية بالإرهاب الدولى، بهدف عقد اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب وردعه باعتباره خطرا شاملا يهدد الجميع. وقد عبرت هذه الدعوة عن إدراك مبكر للأبعاد الدولية لتلك الظاهرة، وذلك على الرغم من أن ما شهدته مصر من أعمال إرهابية محدودة حتى وقت إطلاق هذه الدعوة، لم يكن لها أية أبعاد خارجية واضحة. فجميع العمليات الإرهابية التى شهدتها مصر خلال عقدى السبعينيات والثمانينات كان يجرى الإعداد والتخطيط لها فى الداخل. وهى العمليات التى بدأت بحادث الهجوم على الكلية الفنية العسكرية فى إبريل ١٩٧٤، ثم خطف واغتيال الشيخ الذهبى وزير الأوقاف الأسبق فى ١٩٧٧، ووصلت إلى ذروتها باغتيال الرئيس السادات عام ١٩٨١. واستمرت بعد ذلك عبر عمليات قامت بها تنظيمات صغيرة داخلية أشبه بخلايا، وليست شبكات، تقوم بعملية أو عدة عمليات محدودة، ليتم إلقاء القبض على معظم عناصرها.

بيد أن عقد التسعينات شهد تفجر العمليات الإرهابية على نطاق واسع ومنظم، كشفت بدورها عن وجود أبعاد خارجية مهمة لما يحدث فى الداخل، على مستوى التخطيط والتمويل وتقديم التسهيلات الخاصة بالانتقال والإيواء وتهريب السلاح وإدارة العمليات وتنفيذها، عبر شبكات منظمة تشكلت أساساً من العائدين من أفغانستان الذين يشكلون جماعات محترفة، واتضحت تلك الأبعاد الخارجية فى معظم الأعمال الإرهابية التى شهدتها مصر إبان عقد التسعينات، من خلال الأسلوب الذى أديرت به عملية استهداف رئيس وزراء مصر وقتها د. عاطف صدقى عام ١٩٩٣، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أثيوبيا فى يونيو ١٩٩٥، وتفجير السفارة المصرية فى باكستان فى نوفمبر ١٩٩٥، واغتيال الملحق التجارى المصرى فى جنيف فى نوفمبر من العام نفسه، والأدوار التى مارستها بعض أطراف تقيم فى بلدان عربية على مستوى

التمويل والإيواء، وما تم الكشف عنه تباعاً بشأن شبكة الأفغان العرب، واستضافة بعض الدول الغربية لقيادات أصولية بارزة ثبت ضلوعها فى عدد من هذه العمليات، ولكن هذه الدول الغربية منحتها حق اللجوء السياسى.

ومع وضوح الأبعاد الخارجية لمشكلة الإرهاب، تحولت القضية الى واحدة من أولويات السياسة الخارجية المصرية، حيث سعت الدبلوماسية المصرية الى مخاطبة الدول ذات العلاقة بالقيادات الأصولية أو التى توجد على أراضيها عناصر مطلوبة، من أجل فك أى ارتباط بهم. واصبح أحد الأهداف المصرية الكبرى فى العمل الخارجى يتحدد فى محاصرة العناصر الإرهابية فى الخارج، وتحويل الكوادر الخارجية إلى مطاردين تتم متابعتهم فى كل مناطق العالم.

أولا : الدبلوماسية المصرية والإرهاب قبل ١١ سبتمبر

قامت مصر بتحرك واسع لوضع قضية الإرهاب على أولويات السياسة الدولية من ناحية، وكقضية رئيسية فى علاقاتها الثنائية مع العديد من الدول من ناحية أخرى. واهتمت بتطوير التعاون الأمنى والقضائى مع كثير من الدول.

١.التعاون الدولى والإقليمى

قامت مصر بتحركات واسعة على مستوى المنظمات الدولية والإقليمية لمحاصرة خطر الإرهاب وحشد الجهود الدولية لمواجهة أعمال العنف بشتى أشكالها، فاستضافت مصر فى إبريل ١٩٩٥ مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة، والذى وافق على تضمين عدد من المطالب المصرية فى الإعلان الصادر عنه، ومنها إدانة الجرائم المنظمة والجرائم الإرهابية إدانة قاطعة بمختلف أشكالها وصورها وممارستها أينما ارتكبت وأيا كان مصدرها، ودعوة الدول لاتخاذ تدابير وطنية فعالة حسبما تقتضى الحاجة، وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولى فى مجالات التشريع والتحقيق وتنفيذ القوانين المتعلقة بمواجهة الجرائم المنظمة عبر الوطنية، ودعوة الدول إلى التعاون وتبادل المعلومات التقنية وتقاسم الخبرات فى مجال مكافحة استخدام عائدات الجريمة فى تمويل الإرهاب، والتعاون في المجالين القانونى والقضائى، خاصة بشأن تسليم المجرمين من خلال إبرام اتفاقيات ثنائية أو إقليمية أو دولية بين الدول المعنية، ودعوة اللجنة العامة للمؤتمر إلى أن تطلب من أجهزة الأمم المتحدة المختصة، جمع المعلومات أو الروابط بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجرائم الإرهابية والتنسيق بين أنشطتها وتيسير حصول الدول على تلك المعلومات.

وفى أكتوبر ١٩٩٥، تقدمت مصر بمشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يتضمن دراسة بند الإرهاب كل عام بدلاً من كل عامين، وأن يقوم الأمين العام للمنظمة بتقديم تقرير سنوى عن حوادث الإرهاب لدراستها وبيان كيفية التصدى لها، والعمل على تنفيذ الإعلان الرئاسى الصادر عن مجلس الأمن عام ١٩٩٢ لمكافحة الإرهاب، وزيادة التعاون بين منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى مجال مكافحة الإرهاب.

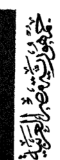
وخلال عقد التسعينات، انضمت مصر أيضاً للعديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، مثل الاتفاقية الخاصة بتحديد المتفجرات البلاستيكية لعام ١٩٩١، واتفاقية قمع أعمال العنف غير المشروع فى المطارات التى تخدم الطيران المدنى الدولى فى طوكيو عام ١٩٩٣ .كما وقعت مصر بالأحرف الأولى على اتفاقية فيينا لمكافحة الجريمة عبر الوطنية فى ديسمبر ٢٠٠٠ .

وفى كافة المنتديات الدولية المتعلقة بمكافحة شتى أنواع الجرائم والأعمال الإرهابية، كررت مصر مطلبها الخاص بعقد مؤتمر دولى تحت رعاية الأمم المتحدة بحيث ينتج عنه اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، على أن تتضمن هذه الاتفاقية المقترحة معالجة كافة النواحى المتعلقة بالإرهاب والتعاون المطلوب بين الدول للتصدى له وردعه، بما فى ذلك تبادل المعلومات بين الأجهزة المختصة عن المخططات الإرهابية والأفراد والجماعات المتورطة فيها، وتدريب وحدات خاصة على

مواجهة الإرهاب والإرهابيين، وتوفير الوسائل التى تستخدم فى تلك المواجهة والتعاون للقبض على الإرهابيين وتسليمهم والتحقيق معهم ومحاكمتهم واتخاذ إجراءات جماعية إزاء الدول التى تساعد الإرهابيين وتحرضهم، بصورة تضمن ألا تأخذ هذه الإجراءات الرادعة طابع العداء لجماعة قومية أو لمجموعة من الدول، أو تتبع من انحياز سياسى معين، بل يجب أن تكون مرتبطة بعامل واحد هو مسلك تلك الحكومات إزاء الإرهاب.

كما تحركت الدبلوماسية المصرية على مستوى المنظمات الإقليمية. ففى أثناء انعقاد مؤتمر القمة الإسلامى ٩-١١ ديسمبر ١٩٩٧ فى طهران، تم وضع المطلب المصرى بمكافحة الإرهاب على جدول أعمال المؤتمر، رغم وجود بعض التحفظات من إيران ودول أخرى. وأصدر المؤتمر قراراً يدين الإرهاب بجميع صوره، مع التمييز بين الإرهاب وبين حق الشعوب فى الكفاح ضد الاستعمار، كما دعا المؤتمر إلى عقد اتفاقية بين الدول الإسلامية فى مجال مكافحة الإرهاب، وهو ما تحقق بالفعل فى الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية الذى عقد فى بوركينا فاسو ٢٨ يونيو- ١ يوليو ١٩٩٩، حيث أقرت معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامى لمكافحة الإرهاب الدولى التى وافق مجلس الشعب المصرى عليها فى ٢٤ إبريل. وقد تضمنت تعهد الدول الأطراف بعدم القيام أو الشروع أو الاشتراك بأى شكل من الأشكال فى تنظيم أو تمويل أو ارتكاب أو التحريض على ارتكاب الأعمال الإرهابية أو دعمها بصورة مباشرة أو غير مباشرة، والحيلولة دون اتخاذ أراضيها مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ الجرائم الإرهابية أو الشروع أو الاشتراك فيها بأية صورة من الصور، بما فى ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية أو لجوئها إليها أو إقامتها على أراضيها فرادى أو جماعات أو استقبالها أو إيوائها أو تدريبها أو تسليحها أو تمويلها أو تقديم أى تسهيلات لها، وتطوير وتعزيز الأنظمة المتصلة بإجراءات المراقبة وتأمين الحدود والمنافذ البحرية والبرية والجوية لمنع حالات التسلل منها، كما تضمنت الاتفاقية ضرورة تبادل المعلومات بين أطرافها حول أنشطة وجرائم الجماعات الإرهابية وقيادتها وعناصرها وأماكن تمركزها وتدريبها ووسائل ومصادر تمويلها وتسليحها، كما نصت على تعهد أطرافها بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم فى الجرائم الإرهابية المطلوب تسليمهم من أى من هذه الدول.

ووافقت مصر فى عام ٢٠٠٠ على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته والتى وافق عليها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى ١٤ يوليو ١٩٩٩. وتمثل هذه الاتفاقية تطوراً نوعياً فى استراتيجية مكافحة الإرهاب على صعيد القارة الأفريقية، حيث تلزم الدول باتخاذ ما يلزم من التدابير الوقائية التى تحول دون وقوع الأعمال الإرهابية، كمنع استخدام الدول أراضيها كقاعدة انطلاق لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ هذه الأعمال الإرهابية، وتطوير أساليب الكشف عن الأسلحة بأنواعها المختلفة، وتعزيز مراقبة الحدود والجمارك لمنع تسلل الإرهابيين عبر الحدود الأفريقية، وتبادل المعلومات بشأن الأنشطة الإرهابية وتسليحها واتصالاتها، كما تنص المادة الثامنة من هذه المعاهدة على تعهد الدول الأطراف بتسليم كل شخص محل متابعة، متهما أو محكوما عليه بارتكاب أعمال إرهابية اقترفها فى دولة طرف أخرى.



وعلى الصعيد الإقليمى العربى، ألحت الدبلوماسية المصرية على وضع استراتيجية عربية لمواجهة الإرهاب، حيث تقرر إنشاء مكتب للإعلام الأمنى بالقاهرة فى نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب. وفى الدورة الحادية عشرة للمجلس فى يناير ١٩٩٤، تم الاتفاق بين مصر وتونس والجزائر على خطة أمنية لمكافحة كل أنواع الجرائم. وفى الدورة الثانية عشرة بتونس فى يناير ١٩٩٥، تم تشكيل لجنة حكومية لمتابعة رؤوس الإرهاب بالخارج وقدمت مصر مدونة سلوك لمكافحة الإرهاب، تم إقرارها فى الدورة الثالثة عشرة فى يناير ١٩٩٦ بتونس. وساهمت المساعى المصرية مع مساع عربية أخرى فى إقرار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب فى اجتماعات الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر وزراء الداخلية العرب فى ٥ يناير ١٩٩٨، التى تم التوقيع عليها فى ٢٢ إبريل ١٩٩٨.

٢ - التعاون الثنائى الأمنى والقضائى

شملت السياسة الخارجية المصرية إزاء الإرهاب اتصالات مستمرة بالعديد من دول العالم منذ عدة سنوات لتكثيف الجهود المشتركة فى مجال مكافحة الإرهاب، خاصة فى نطاق عقد اتفاقيات قضائية وأمنية تكفل تبادل المعلومات والمساعدات القضائية وتبادل الخبرات وتسليم المجرمين المحكوم عليهم أو المطلوبين للعدالة. وقد تم توقيع اتفاقيات تعاون أمنى مع تونس فى ٦ يناير ١٩٩٤، ومع دولة الإمارات فى فبراير ٢٠٠٠، ووافق عليها مجلس الشعب فى يناير ٢٠٠١. وحرصت المادة ٤٢ من هذه الاتفاقية على تحديد الجرائم التى لا يجوز فيها تسليم المجرمين، على أن تستبعد من الجرائم السياسية والتى لا يجوز فيها التسليم، جرائم التعدى على رئيس إحدى الدولتين، أو أحد أفراد عائلته، أو الشروع فيها وجرائم التعدى على نائب رئيس جمهورية مصر ورئيس وزرائها، ونائب رئيس دولة الإمارات أو رئيس وزرائها أو أعضاء المجلس الأعلى. كما نصت تلك الاتفاقية على تسليم المطلوبين فى جرائم القتل العمد والسرقة المصحوبة بإكراه ضد الأفراد أو السلطات أو وسائل النقل والمواصلات، وبذلك تكون هذه الاتفاقية من أكثر الاتفاقيات الدولية التى وسعت من الجرائم التى يجوز فيها تسليم المجرمين.

وعلى صعيد التعاون الثنائى الدولى، تم توقيع اتفاقيات للتعاون الأمنى مع عدد محدود من الدول الأوربية والآسيوية، من بينهم رومانيا فى١٥ نوفمبر ١٩٩٥، وبولندا فى ١٨ أكتوبر ١٩٩٦، إضافة إلى المجر واليونان.

وقد احتلت باكستان أهمية خاصة فى تحرك مصر الخارجى لمكافحة الإرهاب والعنف المسلح نظراً لمجاورتها لأفغانستان ووجود عدد غير قليل من العناصر المطلوبة بها، فضلاً عن كونها كانت معبراً وممراً للعديد من العناصر الإرهابية إلى أفغانستان، ويعد الاتفاق الأمنى بين البلدين والموقع فى مارس ١٩٩٦ ذا أهمية خاصة، حيث ينص على تعاون البلدين فى مجال مكافحة جرائم الإرهاب من خلال تبادل المعلومات حول أنشطة الجماعات والمنظمات الإرهابية وعلاقاتها المتبادلة وهياكلها التنظيمية وأماكن تمركزها ووسائل تمويلها وأساليب تدريبها. كما نص على تبادل البلدين المعلومات حول الجرائم المنظمة وغير الوطنية وهياكلها التنظيمية ووسائل مكافحتها، وضرورة ضبط الأشخاص الهاربين والمتهمين فى قضايا، أو المطلوبين لتنفيذ أحكام قضائية صادرة ضدهم، كما تضمنت هذه الاتفاقية نصاً هاماً مؤداه اتخاذ الطرفين تدابير فعالة وحازمة لمنع الأعمال الإرهابية والجرائم المنظمة والحيلولة دون اتخاذ أراضيهما مسرحاً لتخطيط أو تنظيم أو تنفيذ تلك الأعمال بما فى ذلك العمل على منع تسلل العناصر الإرهابية أو الإقامة داخل الدولة أو حصولهم على تمويل. وتمثل هذه الاتفاقية نقلة فى التعاون المصرى مع الأطراف الإقليمية ذات الصلة بمجال مكافحة الإرهاب.

ويتضح من أولويات السياسة الخارجية المصرية إزاء مكافحة الإرهاب، الحرص على التعاون مع الدول لاسيما الدول الأوربية، التى توفر الملاذ والمأوى للعناصر المطلوبة قضائيا، أو يتواجدون على أراضيها فى أطر مختلفة، وذلك بغرض تسلمهم. وقد تم بالفعل استعادة بعض تلك العناصر الأصولية، حيث تسلمت السلطات الأمنية المصرية ١٥ شخصاً من السعودية، ذوى صلة بقضية تمويل للجماعة الإسلامية ومن أبرزهم بيومى إسماعيل عبد الجابر، ومنصور عبد الرحيم منصور، وأسامة عبد الفتاح.

كما تسلمت مصر أيضا فى العام نفسه مسؤول مجلس شورى الجماعة الإسلامية طلعت فؤاد قاسم فى عام ١٩٩٥، الذى صدر ضده حكم بالإعدام فى قضية "العائدون من أفغانستان" عام ١٩٩٣. وشهد عام ١٩٩٨ تسلم عدد آخر من العناصر المطلوبة فى "قضية العائدون من ألبانيا"، التى صدرت فيها أحكام متعددة عام ١٩٩٩ بحق ١٠٧ عنصر. وفى إطار التعاون مع أذربيجان، تسلمت مصر اثنين من قيادات تنظيم الجهاد وقضية "العائدون من ألبانيا"، وعنصرا ثالثا فى القضية ذاتها من قبل الإمارات، التى سلمت عنصرا ثانيا للسلطات الأمنية المصرية مطلع عام ٢٠٠١.

وقد قامت كل من سوريا والاكوادور وجنوب إفريقيا بتسليم مصر ١١ عنصرا مطلوبا من أعضاء تنظيم الجهاد وتنظيم الفتح والجماعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن عدد من تسلمتهم مصر خلال السنوات الثلاث الماضية تجاوز الثلاثين شخصاً، إلا أن مقارنة ذلك العدد بأعداد المطلوبين الذى يتجاوز ١٨٠ شخصاً، يبين أن عمليات تسليم المجرمين لم تكن تجرى بالمعدل المأمول.

تجاوبت مع مطالب مصر فى تسليم المطلوبين المصريين الدول العربية (باستثناء اليمن)، وبعض الدول الأسيوية مثل باكستان وأذربيجان، ودول أفريقية مثل جنوب أفريقيا، كما أظهرت دول أمريكا اللاتينية كالإكوادور رغبة جدية فى تحقيق المطالب المصرية وسلمت من لديها. أما فيما يتعلق بالدول الأوروبية، فقد كان الحال مختلفاً، إذ اقتصرت عمليات التسليم على دول أوروبا الشرقية، خاصة دول الاتحاد السوفيتى السابق ودول البلقان وألبانيا وبلغاريا، فى حين أن دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وكندا امتنعت عن تسليم أى عنصر مطلوب من الجهات القضائية المصرية.

وبالرغم من جهود الدبلوماسية المصرية بشأن إقناع الدول الأوربية بعدم منح القيادات الأصولية المصرية حق اللجوء السياسى، لاسيما الذين ثبت تورطهم فى أعمال وعمليات إرهابية، إلا أن الكثير منهم لم يقتنع بالمبررات المصرية. فقد منحت بريطانيا حق اللجوء السياسى للعديد من القيادات الأصولية المصرية، من أبرزهم ياسر السرى، العضو القيادى فى تنظيم الجهاد، والمحكوم عليه بالإعدام فى محاولة اغتيال د. عاطف صدقى رئيس وزراء مصر الأسبق، وهانى السباعى القيادى فى تنظيم الجهاد، والصادر بحقه حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة فى قضية "العائدون من ألبانيا". وقد أسس هؤلاء مراكز إعلامية مختلفة دأبت على نشر البيانات الموجهة ضد مصر والدول العربية، وقاموا بجمع الأموال لمساندة الجماعات والتنظيمات الأصولية المختلفة.

كما أعطت الدانمارك حق اللجوء السياسى لطلعت فؤاد قاسم المتحدث باسم الجماعة الإسلامية عام ١٩٩٥. ومنحت سويسرا حق اللجوء لأيمن الظواهرى عام ١٩٩٥، ومنحت ألمانيا أسامة أيوب حق اللجوء السياسى، وهو أحد المتهمين فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك بأديس أبابا، وفى حادث مذبحة الأقصر عام ١٩٩٧. وكانت الحجة الأوروبية الرسمية لمنع التجاوب مع المطالب المصرية قائمة على تبرير أن القوانين الأوروبية "تحظر تسليم المطلوبين إلى دول تطبق عقوبة الإعدام"، وأن هؤلاء المطلوبين مضطهدون ومطاردون فى بلادهم، أو أن المحاكمات التى تعرضوا لها محاكمات غير عادلة، فضلاً عن أن المحاكم العسكرية التى أصدرت تلك الأحكام لا يعتد بها فى أوروبا. ولم يختلف الموقف الأمريكى كثيرا عن الموقف الأوروبي.

وكان الرئيس مبارك قد حذر كثيرا، الدول التى منحت أصوليين مصريين حق اللجوء السياسى من أن الإرهاب سيمتد إليها، وأن نشاطات هؤلاء ستمتد إلى الدول التى يقيمون فيها، إذا لم تتخذ إجراءات جدية لوقف نشاطهم أو تسليمهم. وكان آخر تحذير مصرى لتلك الدول فى ١٨ فبراير ٢٠٠١، وقبل أشهر قليلة من هجمات ١١ سبتمبر، وذلك فى حديث الرئيس مبارك لصحيفة لاريبوبليكا الإيطالية حيث ذكر "أن الدول الأوروبية تواصل تقديم استضافة طيبة للإرهابيين الذين يجدون المأوى فى أوروبا منذ تفكك الاتحاد السوفيتى، وهناك إرهابيون فى دول أوروبية معينة يحصلون على تحويلات مالية كبيرة ويعيشون فى سلام وحرية فيها، وتوقعاتى أن الأوروبيين ستكون لديهم مشكلات كبيرة بسبب استضافة هؤلاء الإرهابيين".

ثانيا : مصر والإرهاب بعد أحداث ١١ سبتمبر

١ - موقف مصر من الهجمات

أدانت مصر بشدة الهجمات التى تعرضت لها الولايات المتحدة فى الحادى عشر من سبتمبر، واعتبرتها عملاً إرهابياً إجرامياً راح ضحيته آلاف من الأبرياء الذين لا ذنب لهم، وربطت مصر فى البداية بين تلك الأحداث والقضية الفلسطينية، حيث أكد الرئيس مبارك فى أكثر من حديث صحفى أن القضية الفلسطينية هى القضية الأولى التى تدفع للإرهاب فى العالم، وأنها سبب ٥٠٪ على الأقل من ذلك الإرهاب، مؤكداً على ضرورة أن تراجع الولايات المتحدة الكثير من سياساتها الخارجية، خاصة المتعلقة بالصراع العربى - الإسرائيلى وانحيازها الكامل ودعمها اللامحدود لإسرائيل، بكل ما تتبناه الأخيرة من سياسات عدوانية ووحشية ضد الشعب الفلسطينى، وهى السياسات التى تعتبر شكلاً من إرهاب الدولة، الأمر الذى جعل الرئيس مبارك يصف إسرائيل بأنها تتحمل ٨٠٪ من أسباب الإرهاب. ووفقا لهذا التحليل يكون حل المشكلة الفلسطينية، وإيجاد تسوية شاملة وعادلة للصراع العربى الإسرائيلى بمساعدة الولايات المتحدة، أمرا حيويا لمنع الإرهاب، ولأن استمرار هذا الصراع واستمرار التحيز الأمريكى لإسرائيل يولد قدراً عالياً من الكراهية للسياسة الخارجية الأمريكية والحنق عليها فى العالمين العربى والإسلامى، الأمر الذى يبرر لدى البعض الانخراط فى تنظيمات وأعمال عنف ضد المصالح الأمريكية.

تطور الموقف المصرى إزاء هجمات سبتمبر و ما تلاها من تركيز أمريكي على بناء تحالف دولى ضد "الإرهاب" على نحو تضمن دعوة من الرئيس مبارك للولايات المتحدة بعدم التسرع، والانتظار قبل القيام بأى عمل عسكرى حتى لا يتسبب فى قتل أبرياء حتى إتمام التحقيقات وتحديد المجرمين، مؤكداً أن "شن هجوم على أفغانستان أو على أى دولة أخرى مما يطلق عليها الدول المارقة قد يعنى قتل الكثيرين من الأبرياء، وهو أمر لا يختلف بالمرة عما فعله إرهابيون على الأراضى الأمريكية حين قتلوا الأبرياء". وقد تحفظت مصر على الدعوة لتكوين تحالف دولى ضد الإرهاب، إذ أكد الرئيس مبارك أن "كلمة التحالف كلمة حساسة"، مشيرا فى حديث لتليفزيون (إن بى سى) فى ١٤ سبتمبر " أن إقامة تحالف من شأنه شق صف المجتمع الدولى إلى جبهتين أو ثلاث، وهذا يعنى أن تتحول الدول التى تنضم إلى التحالف إلى أهداف للإرهابيين". وفى الوقت نفسه أعيد طرح الرؤية المصرية الخاصة بضرورة عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة فى نيويورك أو جنيف، على أن يصدر قرارات ملزمة لجميع الدول، ولا تستثنى منها أى مجموعة من الدول، وأن تضع تعريفاً متكاملاً للإرهاب الدولى، وتمنع تمويل أو مساعدة الإرهابيين أو تقديم الملاذ الآمن لهم أو منحهم حق اللجوء السياسى.

وفى الوقت نفسه، ارتكزت السياسة المصرية على ضرورة الفصل بدقة بين جريمة قتل هذا العدد الهائل من الأبرياء الذين لا ذنب لهم فيما حدث واعتبرته جريمة إرهابية مدانة بكل المقاييس، وبين السياسة الأمريكية المعادية للحقوق والمصالح العربية والإسلامية، وسياسة الكيل بمكيالين التى تتبعها الولايات المتحدة إزاء الصراع العربى الإسرائيلى.

واقع الأمر أن الموقف المصرى لم يكن موضع قبول من الولايات المتحدة، باعتبار ان عقد مؤتمر دولى من شأنه أن يقيد ما اعتبرته "حقها" فى الرد على "الجهة الفاعلة"، والتى حددتها فى حركة طالبان الحاكمة فى أفغانستان وتنظيم القاعدة، وبعد اتصالات مكثفة، وفى ظل حملة صحفية أمريكية ضد مصر والسعودية، أخذت الدبلوماسية المصرية تعيد تصميم موقفها من الحرب الأمريكية وجهودها من أجل تشكيل تحالف دولى ضد "الإرهاب". وتمثلت نقطة التحول فيما أعتبر الحصول على أدلة قوية وصحيحة من الإدارة الأمريكية بشأن تورط تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن فى هجمات ١١ سبتمبر، ولكن دون الإعلان عنها رسميا.

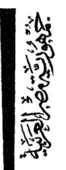
ولذلك، فقد عبر الرئيس مبارك عن تأييده للجهود الأمريكية فى حديث مع تليفزيون "سى بى أس" فى ٢٥ سبتمبر،

حيث قال "إننا بالتأكيد سنؤيد هذه الجهود، فالولايات المتحدة لن تقدم على ذلك أبداً ما لم تكن على يقين بأن بن لادن وراء ما حدث". وعاد وأكد هذا الموقف فى العديد من المناسبات بعد بدء العمليات العسكرية فى أفغانستان، ومنها حديثه أمام الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى فى ١٠ نوفمبر، والذى جاء فيه "نحن نساند حق الولايات المتحدة فى الرد على هذه العمليات الإرهابية ومعاقبة مرتكبيها".

بيد أن التأييد المصرى للجهود الأمريكية فى أفغانستان لم يتضمن مشاركة عسكرية، كما كان الحال فى التحالف الدولى من أجل تحرير الكويت عام ١٩٩١ . وهو ما أكده الرئيس مبارك فى حديثه بمقر قيادة الجيش الثانى الميدانى فى ٤ أكتوبر بقوله "أن جيش مصر للدفاع عن أرضها فقط، وأن مصر لن ترسل قوات إلى أى مكان فى العالم". وبالطبع لم يكن يعنى ذلك رفضا لفكرة المشاركة فى التحالف ضد الإرهاب ذاتها، بل ابتعادا عن جانبها العسكرى وحسب، والانخراط فى الجوانب الأخرى لاسيما السياسية والإعلامية والأمنية والمعلوماتية.

ويعد مجال تبادل المعلومات أكثر مجالات التعاون فى إطار التحالف الدولى وأكثرها أهمية، وذلك نظراً لخبرة مصر فى هذا الصدد، والتى أمدت الجانب الأمريكى بمعلومات مهمة عن قيادات التنظيمات الأصولية وأساليب عملهم. وفى هذا السياق تم تبادل زيارات العديد من الوفود الأمنية، منها وفود على مستوى عال مثل زيارة روبرت مولر مدير مكتب المباحث الفيدرالية الأمريكية (أف بى أى) فى ٢٠٠٢/١/١٩ على رأس وفد أمنى أمريكى، فى زيارة استهدفت تعزيز تبادل المعلومات الأمنية والاستخباراتية حول الجماعات الأصولية العنيفة، حيث التقى مولر خلال هذه الزيارة بكل من النائب العام المصرى ووزراء الداخلية والعدل والخارجية ومسئولين أمنيين آخرين، كما استقبل الرئيس مبارك خلال تلك الفترة رئيس هيئة الأركان الأمريكية الجنرال ريتشارد مايرز الذى أكد بعد المقابلة "أن تبادل المعلومات يتم مع القاهرة بشكل ممتاز وليس مطلوباً أكثر من ذلك من الحكومة المصرية، لقد قدموا لنا الدعم فى كل مجال طلبناه منهم". وكان الرئيس مبارك قد أكد بنفسه أن هناك تعاوناً أمنياً كبيراً بين مصر والولايات المتحدة، وذلك فى حديثه لجريدة الفيجارو الفرنسية فى ٢٣سبتمبر بقوله "إننى حريص على الإشارة إلى أن مصر أبدت تعاونا كاملا مع الولايات المتحدة لكشف المجرمين، وذلك بين أجهزة مخابرات البلدين، حيث يتم تبادل يومى للمعلومات".

ويشار هنا الى أن الموقف المصرى لم يتراجع عن فكرة عقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب، ولكنه رأى فى المؤتمر حلا أمثل لمواجهة قضية الإرهاب على الأمد الطويل، وذلك استنادا إلى أن الأمر قد "يستغرق وقتا طويلا حتى يتم التفاهم حول كيفية بدء التحرك للإعداد للمؤتمر دون ترك الإرهاب حرا"، حسب تعبير وزير الخارجية أحمد ماهر فى ٢٩ سبتمبر، والذى أعاد التأكيد عليه فى ١٣ نوفمبر بقوله إن "هذا المؤتمر ضرورة لأنه على المدى الطويل سيكون هو الوسيلة الناجحة لمواجهة الإرهاب، فإذا كان هناك فى هذه المرحلة أسلوب لتناول هذا الموضوع، فإن الجميع يدركون ويتفقون على أنه فى مرحلة قادمة سيكون المؤتمر الدولى هو الوسيلة التى تحدد أسلوب التزام جميع الدول باتخاذ إجراءات معينة ضد الإرهاب، وأن تتحمل كل الدول مسؤولياتها فى هذا الإطار". أو بعبارة أخرى، أن الحملة العسكرية الأمريكية إضافة إلى إجراءات التعاون التى اتخذت فى إطار التحالف الدولى لمكافحة الإرهاب لن تكون كافية وحدها على المدى الطويل.



وبصفة عامة، فقد سيقت بعض مبررات لعدم تركيز الدبلوماسية المصرية على عقد مؤتمر دولى للإرهاب، فى الوقت الذى اتجهت فيه الجهود الدولية بقيادة الولايات المتحدة الى القيام بحملة عسكرية ضد أفغانستان للتخلص من حكم طالبان وإنهاء وجود تنظيم القاعدة ، ومن بين هذه المبررات أن نجاح مثل هذا المؤتمر يحتاج إلى مناقشات هادئة ومستفيضة لجميع جوانب قضية الإرهاب، من أجل بناء توافق دولى واسع حولها ، حتى يمكن الوصول إلى معاهدة دولية محكمة، فضلا عن أن موافقة الولايات المتحدة على عقد مؤتمر كهذا لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها، وهى التى تركز

مجهودها على معاقبة المسئولين المباشرين عن هجمات ١١ سبتمبر. بما يعنى أن التوقيت ليس ملائما لتنفيذ هذا الاقتراح فى ظل هذه البيئة الدولية.

والواقع أن الرؤية المصرية الخاصة بعقد مؤتمر دولى لمكافحة الإرهاب ظلت تواجه اعتراضات أوروبية وأمريكية منذ طرحها للمرة الأولى أمام مجلس أوروبا عام ١٩٨٦، وذلك للعديد من الأسباب من بينها خوف تلك الدول من أن يتحول المؤتمر إلى ساحة إدانة للإسرائيليين، واعتبار ما تقوم به ضد الشعب الفلسطينى أعمالا إرهابية، فضلا عن الخشية من أن يضفى المؤتمر حال عقده قدرا من الشرعية الدولية على ما تقوم به المقاومة الفلسطينية من أعمال فدائية، الأمر الذى لا يصب فى مصلحة إسرائيل.

وأما فيما يتعلق بأكثر عناصر الموقف المصرى ثباتا، على الرغم من حدوث تغير فى التعبيرات المستخدمة، فيتعلق بقناعة مصر بوجود علاقة مباشرة بين الإرهاب الدولى وما يحدث فى الأراضى الفلسطينية، ورفض امتداد الحملة العسكرية الأمريكية لتشمل دولاً أخرى غير أفغانستان. فكثيرا ما أكد الرئيس مبارك على مطالبة الولايات المتحدة بتغيير سياستها تجاه القضية الفلسطينية، والتحذير من أن ترك القضية الفلسطينية سيكون دافعا وسببا لزيادة حدة الإرهاب فى العالم، وأنه "دون حل القضية الفلسطينية سينشأ جيل جديد من الإرهابيين". ويمتزج هذا الموقف بالحرص الدائم على الإشارة لما تمارسه إسرائيل من عنف وبطش ضد الفلسطينيين، واعتبار أن ذلك نوعا من إرهاب الدولة ومصدراً من مصادر الإرهاب الدولى. وبسبب ذلك تحفظت مصر على اللائحة الأمريكية للمنظمات الإرهابية، والتى شملت حركتى حماس والجهاد الإسلامى الفلسطينيتين، وجاء هذا التحفظ على لسان وزير الخارجية أحمد ماهر السيد فى ١٣ نوفمبر، حيث أعلن "أن قوائم الإرهاب التى أصدرتها الإدارة الأمريكية، لا تلزم إلا الولايات المتحدة، وأن مصر ملتزمة فقط بقرارات مجلس الأمن بشأن الإرهاب".

٢ـ الاستفادة من أحداث ١١ سبتمبر

أدت هجمات سبتمبر إلى قدر من المكاسب السياسية للموقف المصرى المناهض للتنظيمات الأصولية العنيفة، فمن ناحية، عززت هجمات ١١ سبتمبر الموقف المصرى الرابط بين ظاهرة الإرهاب الدولى وبين قيام بعض الدول بتوفير المجال الآمن لكثير من الأصوليين وتنظيماتهم، وبما ساعدهم على الاستمرار فى عملياتهم ضد الحكومات والمجتمعات على السواء. وعلى عكس الرفض الذى نالته مطالب مصر قبل هجمات ١١ سبتمبر بشأن تسلم بعض المحكوم عليهم قضائيا، أو عدم منح اللجوء السياسى لهم، غيرت الكثير من الدول، لاسيما الأوربية مواقفها من هذه المطالب المصرية. فقد بدأت العديد من الدول فى تعقب هؤلاء المطلوبين وتصفية أنشطتهم وسن القوانين التى تجرم أفعالهم. فبالنسبة لبريطانيا، بدأت مراجعة شاملة لنظام اللجوء والهجرة لحرمان المشتبه فى ارتباطهم بالإرهاب من حق اللجوء السياسى. كما وافق مجلس اللوردات البريطانى فى ١٣ ديسمبر على "قانون الأمن والجريمة ومكافحة الإرهاب" ، والذى يسمح باعتقال الأجانب الذين يشتبه فى علاقتهم بالإرهاب من دون محاكمة، عندما لا يكون فى مقدور الحكومة ترحيلهم من بريطانيا. وفور إقرار هذا القانون قامت السلطات البريطانية باعتقال ٨ أصوليين أحدهم مصرى، يدعى أبو آيات، حاصل على حق اللجوء السياسى فى بريطانيا فى شهر يونيو ٢٠٠١.

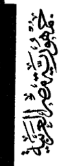
كما عززت هجمات ١١ سبتمبر من التنسيق بين الدول الأوروبية الـ ١٥ فى مجالى القضاء ومكافحة الإرهاب، وقام رؤساء الدول والحكومات الأوروبية باتخاذ قرار فى ٢١ سبتمبر فى بروكسل يقضى بتسريع عدد من المشاريع الهادفة إلى تعزيز التعاون فيما بينها لخوض المعركة ضد الإرهاب. ومن تلك المشاريع إقرار مذكرة توقيف أوروبية تحل محل إجراءات

التسليم المعقدة والطويلة بين الدول الأعضاء فى مجال الإرهاب، ومكافحة غسيل الأموال ووضع لائحة مشتركة بالمنظمات الإرهابية، وتمكنت الدول الأوروبية فى مطلع ديسمبر الماضى من وضع لائحة سرية بالمنظمات الإرهابية. هذا بالإضافة إلى الإجراءات المتعددة التى اتخذتها الولايات المتحدة مثل إعلان العديد من اللوائح الخاصة بالمنظمات "الإرهابية"، وشملت آخر لائحة صدرت فى نهاية نوفمبر ٢٧ جهة، من بينها منظمة الجهاد الإسلامى "المصرية" وخمسة آخرون من قيادات التنظيم جميعهم مطلوبون فى مصر لتنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم بالإعدام فى قضية "العائدون من ألبانيا" عام ١٩٩٩. ومن نافلة القول أن هذه السياسات والإجراءات الدولية تمثل جزءاً مما كانت تطالب به مصر، وهو ما تجلى فى تصريح ذو دلالة لوزير الخارجية المصرى قال فيه "أن أمريكا انضمت إلينا فى حربنا ضد الإرهاب وليس العكس".

ويمكن رصد ملامح تطور سياسة مصر الخارجية تجاه الإرهاب بعد هجمات١١ سبتمبر فى المؤشرات التالية:

أ - **توقيع اتفاقيات أمنية وقضائية،** نشطت مصر بعد هجمات ١١ سبتمبر فى توقيع والتصديق على العديد من الاتفاقيات القضائية والأمنية، مثل اتفاقيات تسليم المجرمين واتفاقيات المساعدة القضائية واتفاقيات نقل المحكوم عليهم المحبوسين واتفاقيات التعاون الأمنى، وذلك مع بعض الدول المعنية بموضوع الإرهاب. وعلى الرغم من أن عددا من هذه الاتفاقيات كان قد تم توقيعه قبل تلك الهجمات، فقد جاءت موافقة رئيس الجمهورية عليها، وسرعة إحالتها إلى مجلس الشعب ليعطى مؤشراً على أولوية تفعيل كل الاتفاقيات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب. وكانت مصر قد وقعت ثلاث اتفاقيات مع إيطاليا فى مطلع عام ٢٠٠١، ووافق مجلس الشعب عليها فى ٢٣ ديسمبر، وأهمها اتفاقية تسليم المجرمين بين حكومتى البلدين والتى وافق عليها رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧ أكتوبر. وبموجب هذه الاتفاقية تتعهد الدولتان بتبادل تسليم الأشخاص الموجودين فى إقليم أى منهما والموجه إليهم اتهام أو المحكوم عليهم من السلطات القضائية فى الدولة الأخرى، وذلك من أجل مباشرة الإجراءات الجنائية حيالهم أو تنفيذ عقوبة سالبة للحرية عليهم. وتقع هذه الاتفاقية فى ٢٢ مادة. وأهم ما تضمنته من أحكام، أن يكون تسليم المجرمين جائزاً عن أفعال تشكل طبقا لقوانين الدولتين جرائم معاقبا عليها فى تشريعات الدولتين بعقوبة سالبة للحرية يزيد حدها الأقصى على سنتين أو بعقوبة أشد، أو عن أحكام الإدانة الصادرة من محاكم الدولة الطالبة عن الأفعال التى تشكل جرائم لا تقل مدة العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها عن ستة أشهر، وأنه لا يجوز التسليم بين الدولتين فى حالة ما إذا كانت الجريمة سياسية أو مرتبطة بها أو جريمة عسكرية بحتة، ولا يعد الاعتداء على حياة رئيس إحدى الدولتين أو أحد أفراد أسرته أو جرائم الإرهاب المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية والإقليمية النافذة فى الدولتين جرائم سياسية.

ويلاحظ فى أحكام هذه الاتفاقية أن الجرائم السياسية تم تعريفها عن طريق الاستبعاد باعتبار أنه من الصعوبة أن يوضع تعريف محدد لما يعتبر جريمة سياسية، ومن هنا كان الحرص على استبعاد جرائم الإرهاب، من الجرائم السياسية، وتحديدا جرائم الإرهاب المنصوص عليها فى الاتفاقيات الدولية والإقليمية السارية حتى يكون تعريف جريمة الإرهاب قد وافقت عليه مصر من خلال موافقتها على هذه الاتفاقيات الدولية والإقليمية، كذلك فيما يتعلق بجرائم التعدى على حياة رئيس أى من الدولتين أو أحد أفراد أسرته، كان الحرص على أن تستبعد هذه الجرائم من نطاق الجرائم السياسية، أيا كانت البواعث التى أدت إلى ارتكاب هذا النوع من الجرائم، وبالتالى يجوز تسليم المجرمين فيها.



وتكتسب هذه الاتفاقية أهميتها من كونها أول اتفاقية لتسليم المجرمين مع إحدى دول أوروبا الغربية، تلك الدول التى طالما وفرت الإقامة الآمنة للعديد من الأصوليين المصريين. غير أن المادة ٤ منها، حددت موانع رفض التسليم، ومن بين تلك الموانع إذا كانت العقوبة المفروضة أو المطبقة وفقا لتشريع الدولة الطالبة لا تندرج ضمن العقوبات فى الدولة المطلوب إليها. وخطورة هذا النص تتمثل فى أن الدول الأوروبية، ومنها إيطاليا، لا تطبق عقوبة الإعدام، وبالتالى لا يجوز وفقا للاتفاقية تسليم مطلوبين محكوم عليهم بالإعدام أو متهمين فى قضايا تصل عقوبتها إلى الإعدام، فى حين أن معظم

المطلوبين المصريين، إما صادرة ضدهم أحكام الإعدام أو متهمون فى قضايا عقوبتها الإعدام.

وقد توصلت مصر وإيطاليا أيضا إلى صيغة للتعاون الأمنى أثناء زيارة وزير الداخلية الإيطالى للقاهرة فى ٣٠ ديسمبر، وتشمل هذه الصيغة عددا من القواعد لتنظيم سفر العمالة المصرية لإيطاليا، مثل تخصيص عدد سنوى للعاملين المصريين الراغبين فى السفر لإيطاليا، كما تضمن الاتفاق التعاون على إعادة المهاجرين المصريين غير القانونيين، والذين ليس لهم حق الإقامة الشرعية فى إيطاليا.

أما الاتفاقية الهامة الأخرى التى تم العمل بها بعد أحداث ١١ سبتمبر، فهى اتفاقية التعاون القانونى والقضائى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وتعرف هذه الاتفاقية باسم "اتفاقية المساعدة القضائية فى المواد الجنائية بين حكومتى مصر والولايات المتحدة". وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية وقعت فى القاهرة فى ٣ مايو ١٩٩٨، ووافق عليها الكونجرس الأمريكى فى نوفمبر ٢٠٠٠، ووافق عليها مجلس الشعب المصرى فى ١٦ يناير ٢٠٠٠، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ إلا فى ٢٠٠١/١١/٢٩ بعد تبادل وثائق التصديق على تلك الاتفاقية بين وزيرى خارجيتى الولايات المتحدة ومصر أثناء زيارة الأخير لواشنطن.

وتكتسب هذه الاتفاقية أهميتها من أنه لم يكن بين مصر وبين الولايات المتحدة أى اتفاقيات قضائية حتى إبرام هذه الاتفاقية، فما كان موجودا هو اتفاقية تعرف باسم "اتفاقية القسطنطينية"، وهذه الاتفاقية كانت خاصة بتسليم المجرمين، وقعت فى ١٩ أغسطس ١٨٧٤، وتناولت فيما تناولته بعض صور التعاون القضائى وفقا للأعراف السائدة آنذاك، وتم إلغاء هذه الاتفاقية فى ١٨ أغسطس ١٩٣٤. وبعد ذلك تم التوصل إلى عدد من البروتوكولات الخاصة بالتعاون القضائى عند الحاجة ووفقا للحالة المطلوب التعاون فيها.

وتنص هذه الاتفاقية فى المادة الأولى منها على أن يتبادل الطرفان المتعاقدان تقديم المساعدة فيما يتعلق بالتحقيق والاتهام ومنع الجريمة والإجراءات المتصلة بالمواد الجنائية، وتشمل هذه المساعدة: الحصول على شهادة الأشخاص أو سماع أقوالهم، وتقديم المستندات والسجلات والأدلة، وتحديد الأوراق القضائية وإعلانها، ونقل الأشخاص المحتجزين للإدلاء بشهادتهم ولأية أغراض أخرى، وتنفيذ طلبات التفتيش والضبط، والمساعدة فى الإجراءات المتعلقة بتجميد ومصادرة الأموال وإعادتها إلى مالكيها.

واللافت للنظر أن الاتفاقية خاصة فقط بالمساعدة القضائية وليست خاصة بتبادل المعلومات، لاسيما حول الأمور الجنائية، ولا تتناول أحكام الاتفاقية تسليم المجرمين، رغم اعتبار تسليم المجرمين أحد أهم مجالات التعاون الدولى للقضاء على الإرهاب. أما وجه الاستفادة من تلك الاتفاقية فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب، فيتعلق بإمكانية استهداف تمويل الجماعات الإرهابية ومصادرة أموالها.

ب. تسلم العديد من العناصر الأصولية، يعتبر هذا المجال من أكثر المجالات التى حققت فيها مصر مكسباً من وراء الحملة الدولية على الإرهاب، فلم يكن متصوراً قبل هجمات الحادى عشر من سبتمبر أن تقوم دولة من دول أوروبا الغربية بتسليم أى من العناصر الأصولية المقيمة لديها. ولكن تغير الوضع بعد ذلك، حيث أبدت العديد من الدول ترحيبها بالتعاون مع مصر فى تسليم المطلوبين قضائيا إليها. وعلى الرغم من قلة المعلومات الخاصة بتسليم الأصوليين المصريين، فقد أمكن رصد العديد من الحالات التى أعلن عنها، لاسيما من قبل بعض الأصوليين فى الخارج أو من خلال إعلان بعض الدول التى قامت بالتسليم. ومن تلك الحالات المعلنة قيام كندا فى ٥ أكتوبر بتسليم مصر محمد زكى محمود، أحد القياديين فى تنظيم طلائع الفتح الإسلامى، والمحكوم عليه غيابياً بالسجن ثلاث سنوات فى قضية تنظيم طلائع الفتح عام ١٩٩٣. وفى ٧ أكتوبر قامت جمهورية البوسنة والهرسك بتسليم مصر ثلاثة أشخاص من أصل مصرى بعد أن حجبت عنهم الجنسية البوسنية، وهم الحسينى أمام أحمد الملقب "بالمصرى"، والشريف محمود سعد، وهو ملقب بـ "صخر"،

وعبد الحليم حسنين. والثلاثة متهمون بالقيام بأعمال إرهابية داخل مصر، من بينها مذبحة الأقصر عام ١٩٩٧. أما دولة أذربيجان، فقد سلمت فى أكتوبر شخصا لم يتم الكشف عن هويته، يشتبه فى انتمائه إلى منظمة الجهاد المصرية وفى تورطه فى أحداث ١١ سبتمبر. وفى شهر نوفمبر سلمت ثلاثة مصريين صدرت ضدهم أحكام قضائية فى مصر دون الإعلان عن هويتهم. وفى ٥ نوفمبر قامت أورجواى بتسليم مصر محمد على حسن مخلص العضو فى الجماعة الإسلامية، نظرا لضلوعه المحتمل فى حادث الأقصر عام ١٩٩٧.

وتسلمت مصر من الأردن ٧ أصوليين ينتمون إلى تنظيم الجماعة الإسلامية، وهم مبروك على عباس، ورفعت محمد عبد الجواد، وعصام محمود، وسامى أمين، وسعد حسين على، وعمر عمار، وصفوت محمد شاكر، دون ان يكشف طبيعة دور هذه المجموعة، ومدى علاقتهم بتنظيم القاعدة أو سفرهم لأفغانستان. كما قامت النمسا بالقبض على الأصولى محمد عبد الرحمن بلاش عشرى فى ٢٥ أكتوبر، وهو عضو بالجماعة الإسلامية وصادر ضده حكم بالسجن لمدة ١٥ عاماً فى قضية "الاستحلال" بالإسماعيلية عام ١٩٩٤ . ولعل من أهم المطلوبين الذين تسلمتهم مصر بعد هجمات ١١ سبتمبر، على أحمد حسين عجيزة القيادى فى تنظيم طلائع الفتح الإسلامى، الذى اعتقلته الشرطة السويدية فى ١٨ ديسمبر وسلمته إلى السلطات المصرية، التى تعتبره واحداً من الذين خططوا لعملية تفجير السفارة المصرية فى إسلام أباد عام ١٩٩٥. كما تسلمت مصر من السويد محمد محمد إبراهيم سليمان، عضو تنظيم الجهاد بمحافظة الشرقية، والمطلوب لاستجوابه أمام نيابة أمن الدولة العليا فى القضية رقم ٧١٨ لسنة ١٩٩٦ حصر أمن دولة، والمعرفة باسم "العائدون من الخارج".

أما سوريا، فقد ترددت أنباء - لم تُؤكد رسميا - فى مطلع ديسمبر عن قيامها بتسليم أجهزة الأمن المصرية مسئول مجلس شورى الجماعة الإسلامية السابق رفاعى أحمد طه، أحد أكثر قيادات الجماعة الإسلامية تشدداً وعنفاً والمسئول الأول حسب الرؤية الأمنية المصرية عن مذبحة الأقصر عام ١٩٩٧. وهو أحد مؤسسى تنظيم الجماعة الإسلامية ،ومحكوم عليه غيابياً بالإعدام فى قضية "العائدون من أفغانستان" من المحكمة العسكرية بالإسكندرية عام ١٩٩٢.

أما بريطانيا، فكادت تسلم مصر أصوليا من الجماعة الإسلامية يدعى على صديق على حسنين بعد أن ألقت القبض عليه فى منزله في مدينة ليدز، إلا أن جهود جماعات الضغط الإسلامية بلندن أوقفت ترحيله. وقامت بريطانيا بإلقاء القبض على ياسر توفيق السرى مدير المرصد الإسلامى فى لندن، والحاصل على حق اللجوء السياسى، فى ٢٣ أكتوبر بتهمة التورط فى اغتيال القائد الأفغاني أحمد شاه مسعود. والسرى صادر ضده حكمان غيابيان، أحدهما بالإعدام فى قضية التورط فى محاولة اغتيال الدكتور عاطف صدقى رئيس وزراء مصر الأسبق عام ١٩٩٤، والثانى حكم غيابى بالسجن المؤبد فى قضية العائدون من ألبانيا عام ١٩٩٩.

وقد أحالت ألمانيا ملف المصرى أسامة أيوب، إمام جامع مدينة مونستر الألمانية، إلى دائرة النائب العام الألمانى للتحقيق فى علاقته بخلية هامبورج الأصولية المتهمة بتنفيذ هجمات ١١ سبتمبر، وهو أحد الذين وردت أسماؤهم فى قائمة مصرية ضمت أسماء أخطر ١٤ مطلوبا فى مصر بتهمة الإرهاب، وهو متهم بالضلوع فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك بأديس أبابا، وحادث مذبحة الأقصر وحاصل على حق اللجوء السياسى فى ألمانيا.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن تداعيات أزمة ١١ سبتمبر ساعدت مصر على استعادة عدد كبير من الأصوليين الهاربين، يفوق ما تسلمته خلال سنوات عدة، ومن دول ما كان يتصور أن يصدر منها قرارات الترحيل وتسليم المجرمين، لولا تلك الأحداث التى جعلتها تتراجع عن مواقفها السابقة.

ج. مقتل عدد من أبرز قادة جماعة الجهاد الإسلامى، حيث أدت الحملة العسكرية الأمريكية على أفغانستان، إلى مقتل عدد من أبرز قادة جماعة الجهاد الإسلامى، بالإضافة إلى أسر الكثير من الأفغان المصريين الأعضاء فى تنظيم القاعدة،



ومن أبرز من لقوا حتفهم فى القصف الأمريكى لأفغانستان القياديين البارزين فى تنظيم الجهاد نصر فهمى نصر، وكان مسئولاً عن العلاقات العامة والشئون الاقتصادية فى تنظيم الجهاد، وطارق أنور السيد أحمد، ويعتبر مسئول العمليات الخاصة فى الجهاد، وكلاهما محكوم عليه بالإعدام فى قضية "العائدون من ألبانيا عام ١٩٩٩"، وكانا قد قتلاً فى شهر نوفمبر فى قصف أمريكى تعرضت له مدينة خوست الأفغانية. وذلك بعد أيام قليلة من مقتل القيادى البارز صبحى أبو ستة واسمه المكنى (أبو حفص المصرى) واسمه الحركى (محمد عاطف) فى ٢٣ نوفمبر. وكان أبو ستة يعتبر القائد العسكرى لتنظيم القاعدة. وكانت أسماء هؤلاء الثلاثة قد وردت ضمن لائحة المنظمات والقادة الإرهابيين التى أصدرتها الولايات المتحدة فى ٢٤ سبتمبر.

كما لقى عدد أخر مصرعهم، وتم القبض على عدد كبير من الأصوليين المصريين تسلمت مصر بعضا منهم، وتم ترحيل واحد منهم إلى قاعدة جوانتانامو بكوبا للتحقيق معه، وهو سيف الله نجل عمر عبد الرحمن الزعيم الروحى للجماعة الإسلامية. وتشير تقارير عدة إلى أن معظم الأسرى المصريين، محتجزون بأفغانستان للتحقيق معهم من قبل المخابرات الأمريكية والباكستانية.

د- **تقييد الأنشطة الإعلامية للأصوليين**، حيث استفادت مصر أيضاً من اتساع حملة التحالف الدولى ضد الإرهاب لتشمل النشاطات الإعلامية للأصوليين، فقامت الشرطة البريطانية فى ٩ نوفمبر بمصادرة كتاب "إماطة اللثام عن بعض أحكام ذروة سنام الإسلام" الصادر فى لندن عن المرصد الإعلامى الإسلامى لمؤلفه رفاعى أحمد طه مسئول مجلس شورى الجماعة الإسلامية، والذى يدعو فيه إلى قتل اليهود والأمريكيين أينما وجدوا، كما يمنح طه فى كتابه تفويضاً لاستهداف المنشآت السياحية والاقتصادية فى الديار المصرية. وكان نشر هذا الكتاب من ضمن التهم التى وجهت إلى ياسر السرى، مدير المرصد الإعلامى الإسلامى، وتم القبض عليه بسببها.

وشملت الحملة ضد النشاطات الإعلامية للأصوليين إغلاق أكثر من ٢٠ موقعاً إلكترونياً على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت). ومن أبرز تلك المواقع التى أغلقت موقع المرصد الإسلامى، وموقع أنصار الشريعة لأبى حمزة المصرى، وموقع الشيخ عبد الله عزام (وهو مؤسس مكتب الخدمات الذى يعتبر النواة الأولى للقاعدة)، وموقع أبو قتادة. وقد اختفى أيضا موقع "معالم الجهاد" الذى يعبر عن جماعة الجهاد الإسلامى المصرية، ويحوى إصدارات التنظيم من بيانات ونشرات وكتب وأبحاث ودراسات، كما توقف أيضاً موقع "الموحدون" الذى كان يبثه عبد القادر عبد العزيز، وهو اسم حركى لأصولى مصرى هو الدكتور سيد عبد العال الشريف الذى كان يعد حتى عام ١٩٩٢ المنظر الرئيسى وزعيم جماعة الجهاد المصرية.

هـ- **إحالة العديد من الأصوليين لمحاكمات** دون اعتراضات دولية أو اعتراضات من منظمات حقوقية، وكان أخرها، إحالة ٩٤ أصوليا إلى المحكمة العسكرية فى القضية التى عرفت باسم "تنظيم الوعد".

ومن مجمل ما سبق يمكن الاستنتاج بأن هجمات ١١ سبتمبر ساعدت على حدوث تطور كبير فى التعامل المصرى مع البعد الخارجى لظاهرة الإرهاب، حيث تسلمت السلطات المصرية العديد من العناصر الأصولية التى كانت مطلوبة على ذمة قضايا إرهابية. بالإضافة إلى حدوث تطور ضخم فى التعاون الأمنى والقضائى بين مصر والعديد من دول العالم، لاسيما الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية، وتقييد الأنشطة السياسية والإعلامية والحركية للعناصر الأصولية المقيمة فى الخارج.

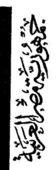
٢- أداء النظام السياسي: مجلس الشعب. القضاء. الأحزاب

أولا: مجلس الشعب.. معوقات الدور الرقابي والتشريعي

بدأ الدور الأول من الفصل التشريعي الثامن لمجلس الشعب (٢٠٠٠- ٢٠٠١)، في ١٣ ديسمبر ٢٠٠٠عقب الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠، التي اشرف القضاء على بعض مراحلها للمرة الأولى. وقد شارك في هذه الانتخابات الحزب الوطني الديمقراطي، وأحزاب الوفد، والتجمع، والعربي الديمقراطي الناصري، والأحرار، والعمل، والأمة، والخضر، والشعب الديمقراطي، والعدالة الاجتماعية، والتكافل، ومصر الفتاة، والوفاق، إضافة إلى العديد من القوى السياسية الأخرى، وعلى رأسها الإخوان المسلمون "المحظورة قانونا"، والتيار الناصري، والمنشقون عن الحزب الوطني، والمستقلون. ولم يفز في الانتخابات سوى ثمانية من الأحزاب والقوى السياسية فقط، إذ حصل الحزب الوطني الديمقراطي على ١٧٢ مقعدًا، ولولا انضمام ١٨١ عضواً انشقوا عن الحزب ورشحوا أنفسهم كمستقلين، إضافة إلى ٣٥ عضواً آخر من المستقلين، لُمني الحزب بخسارة كبيرة، لعدم إحرازه الأغلبية المطلقة داخل مجلس الشعب، كما كان يحدث دائماً. وقد أدى هذا الأمر، إلى تغاضي الحزب عن تهديداته السابقة بعزل المنشقين عليه من المرشحين. وبذلك يكون الحزب قد ضمن نسبة ٨٧,٨٪ تقريباً من أعضاء المجلس المنتخبين في هذه الانتخابات.

أما ثاني أكبر القوى السياسية في مجلس الشعب، فهم الأعضاء المحسوبون على جماعة الإخوان المسلمون "المحظورة قانونا"، حيث حصلوا على ١٧ مقعداً بنسبة ٣,٨٪، وذلك رغم القيود التي فرضت عليهم إبان العملية الانتخابية. وجاء المستقلون في المرتبة الثالثة حيث حصلوا على ١٦ مقعداً بنسبة ٣,٦٪ تقريباً، فحزب الوفد ٧ مقاعد بنسبة ١,٦٪ تقريباً، فالتجمع ٦ مقاعد بنسبة ١,٤٪ تقريباً، فالتيار الناصري ٥ مقاعد بنسبة ١,١٪، منهم عضو انضم للهيئة البرلمانية للحزب الناصري، والحزب الديمقراطي الناصري مقعدان بنسبة٥,٠٪ تقريبا، منهما عضو انضم للحزب عقب إعلان النتيجة، وحزب الأحرار مقعد واحد بنسبة ٠,٢٪ . وهناك مقعدان مازالا شاغرين عن دائرة الرمل بالإسكندرية بسبب المشكلات المثارة في الانتخابات وإعلان النتيجة فيها، والخشية من فوز المعارضة فيها بهذين المقعدين اللذين لا يشكلان سوى نسبة ٠,٥٪ من عدد أعضاء المجلس إجمالاً .

وبالرغم من كثير من المظاهر الإيجابية التى حفلت بها هذه الانتخابات، وكان يؤمل منها أن تفضي إلى تركيبة مختلفة وغير معتادة للسلطة التشريعية، ومن ثم تفعيل دورها في النظام السياسي ككل، فقد جاءت النتائج اقل كثيرا من الآمال التى عقدت على الانتخابات وما شهدته من إشراف قضائي. حيث تأكدت هيمنة الحزب الوطني المدعوم بقوة من السلطة



هيكل عضوية مجلس الشعب موزعا على الأحزاب والتيارات السياسية*

	الحزب أو التيار السياسى	عدد المقاعد	ملاحظات
١	الحزب الوطنى الديمقراطى	٣٨٨	منهم ١٧٢ على قوائم الحزب، و١٨١ منشق وطنى ، و٣٥ طلب انضمام
٢	جماعة الأخوان المسلمون "المحظورة قانونا"	١٧	
٣	المستقلون	١٦	
٤	حزب الوفد الجديد	٧	
٥	حزب التجمع	٦	
٦	التيار الناصرى	٥	منهم عضو أنضم للهيئة البرلمانية للحزب الوطنى
٧	الحزب العربى الديمقراطى الناصرى	٢	منهما عضو أنضم للحزب عقب إعلان النتيجة
٨	حزب الأحرار	١	منهما عضو أنضم للحزب عقب إعلان النتيجة
٩	إجمالى	٤٤٢	لم يتم استكمال الانتخاب بدائرة الرمل بالإسكندرية

* النتائج وفقا لما أستقر عليه الحال مع بدء الدور الأول من الفصل التشريعى الثامن (٢٠٠٠-٢٠٠١) .

التنفيذية. ولم تكن تلك الهيمنة ترجع فقط للأغلبية الآلية للحزب الوطني الديمقراطي، بل إلى الدور المتزايد الذى لعبته السلطة التنفيذية، وأدى في الكثير من الأحيان إلى صدور قوانين معيبة دستورياً (قوانين الانتخاب المتتالية على سبيل المثال)، ومكررة (شروط العمل القائمة في أكثر من قانون بسبب عدم إصدار قانون العمل الموحد على سبيل المثال)، ومتناقضة (وضع أنظمة انتخاب مختلفة بين مجلسى الشعب والشورى والمجالس المحلية)، وذلك كله ليس فقط نتيجة تمريرها بصورة شبه آلية، بل وأيضاً للعجلة في التمرير دون مناقشة جادة، الأمر الذى يثير تساؤلات عديدة حول مدى الاستقلالية البرلمانية لبعض أعضاء السلطة التشريعية، ومن ثم محدودية دورهم الرقابي، فى الوقت الذى تتحمل فيه السلطة التشريعية، ممثلة فى مجلس الشعب، مسئولية إصدار التشريعات المختلفة أمام الرأى العام وجموع المواطنين، وبما يمثل مأزقا سياسيا ومعنويا، لاسيما فى اللحظات التى تتصادم فيها مصالح الغالبية مع أحد التشريعات على نحو أو أخر.

وخلال الدور الأول للمجلس (٢٠٠٠ - ٢٠٠١)، عقد مجلس الشعب ٩٠ جلسة، إضافة إلى جلسة مشتركة مع مجلس الشورى، بلغ عدد المتحدثين فيها نحو ٤٢١ متحدثاً من الأعضاء. فى حين لم ينطق فى هذه الدورة ٣١ عضواً بكلمة

واحدة حول أى من الموضوعات التى طرحت فى المجلس رغم الصخب السياسى والحيوية التى انطوت عليها الكثير من المناقشات.

وفيما يلى إلقاء للضوء على أداء مجلس الشعب خلال هذا الدورة، وذلك سواء فيما يتعلق بهيكل العضوية داخله، أو على صعيد الأداء التشريعي، أو الأداء الرقابي للمجلس.

١- هيكل العضوية

شهدت الدورة البرلمانية الأولى للمجلس جدلا كبيرا يخص هيكل العضوية، حيث أثيرت ثلاث قضايا كبرى وهي: قضية الطعون، ومسألة توزيع المناصب، ووضع الهيئات البرلمانية للأحزاب والقوى السياسية في مجلس الشعب. وفيما يلى نلقى الضوء على كل قضية.

أ- قضية الطعون : مثلت قضية الطعون إحدى التطورات السلبية ذات المغزى الواضح في تعثر العملية الديمقراطية عامة، والانتخابات البرلمانية خاصة، وتعنى الطعن في الانتخابات ونتائجها، والطعن في صحة العضوية، ودور كل من السلطة القضائية ومجلس الشعب في تلك الطعون. وقد تضمن موضوع تلك الطعون مجموعة من الأمور كالطعن في الصفة (عمالا وفلاحين أو فئات)، وأداء الخدمة العسكرية، وإجادة القراءة والكتابة، وازدواج الجنسية، والموطن الانتخابي، وفرز وحساب الأصوات. وأدت هذه الطعون المقدمة أساسا في مواجهة وزارة الداخلية، ونظرا لكثرتها، إلى المساس بالعملية الانتخابية، وإثارة التساؤلات الكبرى حول نزاهتها، خاصة وأن الأحكام الصادرة لم تنل رضاء الطاعنين أو الأعضاء، كما تم الكثير من الإجراءات التى تدخل تحت بند التحايل على هذه الأحكام بالطعن فيها، وذلك بالمخالفة للإجراءات المنصوص عليها فى القانون. حيث قبل قلم الكتاب بالمحاكم المدنية الاستشكالات ضد أحكام محكمة القضاء الإداري عند صدورها قبل الاقتراع، رغم أن تلك الأحكام واجبة التنفيذ بمسودتها، وذلك سيراً على نهج هيئة قضايا الدولة (محامي الحكومة) التي تقوم بمثل هذه الخطوات تلافياً لتنفيذ الأحكام التي صدرت ضدها. ونظرا لأن الحكم فى هذه الاستشكالات تطلب أكثر من شهر للفصل فيها ، فقد مثلت هذه المدة فترة كافية لان تبدأ أعمال مجلس الشعب ، وأن يقوم العضو الصادر الحكم ضده بحلف اليمين. ومن ثم يصبح للمجلس وحده، وليس القضاء، الحق في الفصل في صحة عضوية أعضائه، تمسكاً منه بمبدأ الفصل بين السلطات.

وتختلف نظرة مجلس الشعب إلى الطعون دون شك عن نظرة السلطة القضائية. ففي حين تنظر الأخيرة للأمر بشكل قانوني، ينظر المجلس إلى تلك الطعون بشكل سياسي وحزبي. وفي حين أن الأخيرة تنظر للمعروض أمامها بشكل محايد وطبقا للإجراءات القانونية، ينظر مجلس الشعب للطعون من خلال توازنات سياسية وحزبية، وأيضا من خلال العلاقات المتبادلة بين الأعضاء وبعضهم. واللافت للنظر أن مجلس الشعب، ونظرا للأغلبية المطلقة التى يهيمن بها الحزب الوطنى على أعماله، تمسك بدوره بصحة العضوية، فيما جسد صورة من صور التعاون بين الهيئة البرلمانية للحزب الوطني والسلطة التنفيذية. وكان الهدف الأساسى للتمسك بصحة عضوية العديد من الأعضاء المطعون فى صحة عضويتهم، وكثير منهم ينتمون الى الحزب الوطنى، يتمثل فى عدم فقد الأغلبية الآلية داخل المجلس، ومنع تزايد حجم المعارضة ووصولها إلى نسبة الثلث، مما يمكنها من اتخاذ قرارات جوهرية. او بعبارة أخرى عدم تكرار تجربة برلمان ٨٧-١٩٩٠، عندما شكلت المعارضة زهاء نحو ٢٣٪ من عدد أعضاء المجلس.

وأثار هذا الموقف كثيرا من اعتراضات رجال القانون على سلطة مجلس الشعب في حسم صحة عضوية أعضائه، وبنيت هذه الاعتراضات على أساس أن هناك تضاربا خطيرا في النصوص القانونية حول الجهة القائمة بالفصل في الطعون وعضوية مجلس الشعب. وقد طرح الموقف برمته قضية جوهرية خاصة بمن له الحق القانونى النهائى والخالص



فى حسم صحة العضوية، هل يكون لقضاء مجلس الدولة أم لمجلس الشعب، أم بالتنسيق بين الجهتين؟، وهل سلطة الأول تتوقف فقط عند إجراءات الترشيح وقرارات لجنة فحص الطلبات ولجان الاعتراضات؟، وهل سلطة الثاني تمتد الى ما قبل بدء العملية الانتخابية وإعلان النتائج، أم تقتصر فقط على العضوية الصحيحة قانونا، وهل يكتفى مجلس الشعب بالاعتبارات السياسية العامة، أم أن عليه وجوباً الأخذ برأي محكمة النقض؟

واللافت للنظر، من الناحية الإجرائية، أن كثيرا من هذا الجدل القانونى / السياسى كان يمكن أن ينتهي إذا حسم نهائياً موضوع صحة الترشيحات لعضوية المجلس قبل بدء انعقاده، وذلك عن طريق القضاء. وثمة رأى ذهب إليه د. فتحى سرور رئيس مجلس الشعب ومفاده أن هناك حاجة إلى قانون يمنع الاستئنافات والاستشكالات على أحكام المحاكم الصادرة قبل عملية الاقتراع، وهو رأي إيجابي يحد كلية من مثل هذه السجالات التى تؤثر على البيئة السياسية والمعنوية التى يعمل داخلها المجلس.

ولم تنته الدورة البرلمانية الأولى للمجلس ٢٠٠٠-٢٠٠١، إلا وقد صدر حكم المحكمة الإدارية العليا، بعدم أحقية مزدوجي الجنسية في الترشيح لعضوية المجلس، ومن ثم إبطال عضوية أحد الأعضاء. على أن هذا الأمر لم يمنع رئيس المجلس من التأكيد على أن هذا الحكم ينطبق على العضو صاحب المشكلة موضع التقاضي، وأن باقي الأعضاء المثار حولهم شكوك - تردد أن بعضهم من الوزراء - يحتاج كل منهم لحكم مستقل. أما المجلس ذاته فقد ناقش ٣٧ طعنا في عضوية أعضائه، رفضها جميعاً. من ناحية أخرى، لم يبت المجلس في مسألة ازدواج عضوية أحد الأعضاء مع عضوية مجلس الشورى، والذي كان يجب أن يستقيل من عضوية أحد المجلسين، ولا يجمع بينهما، وذلك في مخالفة واضحة مع ما نص عليه الدستور وقانون مجلس الشعب، ولا يعفى من ذلك انتظاره للفصل في صحة عضويته على وجه الإطلاق.

ب- **توزيع المناصب:** مع بداية دور الانعقاد الأول، تمكن أعضاء الحزب الوطنى من خلال الأغلبية الآلية التى يتمتعون بها من منع أحد الأعضاء المنتمين للتيار الناصري، والذي أنضم فيما بعد للحزب الناصري، من تولي رئاسة لجنة الثقافة والإعلام، وذلك رغم فوزه بالمنصب من جراء الانتخابات الداخلية، حيث أعيد تفسير لائحة المجلس بما أفضي لإعادة الانتخابات بالنسبة للجنة. والتى تبعها تولي إحدى عضوات الحزب الوطني - التي سبق أن فشلت أمامه - رئاسة تلك اللجنة. وبذلك أحكم الحزب سيطرته على لجان المجلس النوعية الـ ١٨ . وقد أثار هذا الموقف تساؤلات شتى حول مدى الثقة فى الشعارات التى رفعها الحزب الوطنى ذاته بشأن قبوله التعاون مع القوى السياسية الأخرى لتعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية، فإذا لم يكن في استطاعة الحزب الوطني قبول ممثل لتيار سياسى آخر على رأس منصب بسيط مثل رئاسة لجنة برلمانية، فهل ينتظر قبوله نتائج انتخابات قد تضع الحزب فى موقع الأقلية؟.

ج- **الهيئات البرلمانية للأحزاب والقوى السياسية:** اختار الحزب الوطني مع بداية دورته البرلمانية العضو محمد محمود على حسن رئيساً للهيئة البرلمانية للحزب، وأختار الوفد الذي أصبح على رأس المعارضة الحزبية منير فخري عبد النور، واختار التجمع خالد محي الدين، واختار الحزب الناصري عبد العظيم المغربي. أما المستقلون، فلم يتم الاتفاق فيما بينهم على اختيار ممثل عنهم . وقد أشار رئيس المجلس إلى أن التمثيل قاصر على الأحزاب السياسية، كما رفض الأعضاء المحسوبون على جماعة الإخوان المسلمون "المحظورة قانونا" أن يكون أحد الأعضاء المستقلين ممثلاً عن المستقلين، الذين يحسبون هم ضمنهم.

من ناحية أخرى، وقبل أن تنتهى الدورة البرلمانية، استعاد التجمع مكانته على رأس المعارضة البرلمانية في المجلس، فبعد أن خسر حزب الوفد ثلاثة مقاعد نتيجة فصل عضوين من أعضائه، واستقالة آخر بسبب توجهاته الناصرية البارزة، أصبح التجمع على رأس المعارضة. وكان أحد أعضاء حزب الوفد المفصولين، قد حاول أن ينقل الخلاف بالحزب داخل أروقة المجلس، على أن رئيس المجلس أدرك ذلك، ورفض أن يتحول المجلس إلى ساحة صراعات حزبية داخلية،

حيث أخذ المجلس بما أقره حزبيا رئيس حزب الوفد د. نعمان جمعة حول التشكيل الجديد للهيئة البرلمانية للحزب. وعلى هذا الأساس، أصبح للتجمع وليس للوفد أولوية التحدث عن المعارضة بالمجلس، دون أن يعني ذلك التحدث باسم المعارضة كلية، فهذا الأمر الأخير يستلزم تفويضاً من الأحزاب والقوى السياسية المعارضة في المجلس، سواء في إحدى القضايا أو في كافة القضايا، وهو ما لم يحدث إطلاقاً.

٢ ـ الأداء التشريعى

إتسم الأداء التشريعى للمجلس بالمحدودية الشديدة، نتيجة اهتمامه المطلق بمشروعات القوانين التى تقدمها الحكومة، وذلك على حساب اقتراحات القوانين التى يقدمها الأعضاء، وبذلك ساد دور تلقى التشريعات، وتمريرها على حساب المهمة الأصلية، وهى المبادرة بالتشريعات. والمعروف أن مهمة أى مجلس تشريعى تحتمل الجانبين؛ التلقى والمبادرة. بيد أن الخلاف بين المجالس التشريعية وبعضها يكمن فى درجة التوازن التى يصل إليها كل مجلس تشريعى. ومن الأمور التى تخفف من هذا النقد الذي يطال دائما مجلس الشعب في مصر، هو أن كافة المهام التشريعية للبرلمانات في العالم يطغى عليها الجانب السلبي، على الجانب الإيجابي، خاصة مع زيادة مشروعات القوانين ذات الطابع المالي، والتي تختص الحكومات في إيرادها للبرلمان بلا منازع، لما لها من خصوصية ودقة شديدة وتحكم كامل من قبل الحكومات على البيانات المالية، فضلا عن الحاجة الماسة لعدم تأجيل هذه النوعية من القوانين.

أ ـ مشروعات القوانين: خلال هذه الدورة أقر المجلس العديد من مشروعات القوانين الهامة وعلى رأسها مشروعات القوانين ذات الطابع الاقتصادي، ومن هذه المشروعات مشروع قانون الخطة والموازنة، والتمويل العقاري، والتأجير التمويلي، وتعديل قوانين الجمارك، وضريبة المبيعات، وشركات قطاع الأعمال، والتجارة. وعلى الجانب الثقافي، أقر المجلس مشروعات قوانين الملكية الفكرية، ومكتبة الإسكندرية. أما فيما يتعلق بمشروعات القوانين ذات البعد السياسي، فلم يشهد الجانب التشريعي تقديم أية مشروعات ذات طابع سياسي سوى مشروع تفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون في مجال الإنتاج الحربي، وهو المشروع الذي يلاقي عادة من جانب المعارضة بالمجلس بعض النقد، بسبب طول مدة التفويض، في مناخ عالمي مفتوح، لم تعد هناك جدوى للسرية فيه، التي تصبح في المحط الأخير، سرية على الشعب في الداخل، وليس على الجهات الخارجية. أما فيما يتعلق بمد حالة الطوارئ القائمة منذ عام ١٩٨١، وتفويض رئيس الجمهورية في إصدار قرارات لها قوة القانون والمعمول به منذ عام ١٩٧٢، فلم ينظرهما المجلس بسبب سريان العمل بهما.

وعلى الجانب الاجتماعي، أرجأ مجلس الشعب مشروع قانون العمل الذي طال انتظاره لسنوات طويلة، كما سكت تماماً عن تقديم مشروع قانون تعديل العلاقة بين المالك والمستأجر في المساكن القديمة، خشية على ما يقال من الإجحاف الذي قد يصيب المستأجر على حساب المالك، الأمر الذي أدى عملياً إلى استمرار الإجحاف في حق المالك وبدون وجه حق.

ب. اقتراحات القوانين : طرح على جدول أعمال المجلس هذه الدورة نحو ٦٦ اقتراحا بمشروع قانون، قدمها ٧٥ عضواً. وقد قدمت الاقتراحات في شكل تقارير عرضت غالبيتها على المجلس من قبل لجنة الاقتراحات والشكاوى، وجزء محدود منها عرضته لجان الموضوع مباشرة لأسباب فنية. ومن خلال استعراض نشاط المجلس فى هذه الدورة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

(١) أنه لا يعرف تحديداً العدد الإجمالي من اقتراحات القوانين التي قدمها الأعضاء إلى المجلس، لأن ما يرصد منها هو فقط ما تعرضه لجنة الاقتراحات والشكاوى بجدول أعمال الجلسات. والمعروف أن اللائحة تنص على أن تقدم الاقتراحات لرئيس المجلس والمرجع بقوة انه استبعد عددا منها دون إعلان، ومن ثم لم تصل الى لجنة

الاقتراحات، ربما بسبب حساسيتها السياسية أو الاجتماعية أو أسباب أخرى . ومن ذلك على سبيل المثال، اقتراحات بقانون لتعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية. ومع ذلك يمكن القول إن هذه الدورة تعد من اكثر الدورات نشاطاً في تقديم اقتراحات القوانين، مقارنة على سبيل المثال بدورة المجلس الأولى في كل من الفصلين التشريعيين السابقين.

(٢) انه حدث تعاون بين أعضاء المجلس المنتمين إلى أحزاب وتيارات سياسية مختلفة بشأن تقديم بعض اقتراحات مشروعات القوانين، ومن ذلك اقتراح بمشروع قانون قدم بالتعاون بين أعضاء من الوفد والتجمع والمستقلين حول مزاولة مهنة المحاسبة، وآخر بين أعضاء من التجمع والوطني حول مستخلصي الجمارك. وكانت الغالبية العظمى من الاقتراحات ذات طابع اجتماعي، إذ ارتبطت بتعديل قانون إيجار الأماكن غير السكنية، والتأمين الاجتماعي، ومنح الجنسية، والعلاوات، والتعليم، والعمل، والمرور، وزراعة الأعضاء، ومكافحة التدخين، والتأمين الصحي ..الخ . وكان قليل منها ذا طابع اقتصادي، كاقتراحات بشأن قانون سوق المال، والإعفاءات الجمركية، والتجارة ..الخ، وكان أكثر الاقتراحات بشأن موضوع محدد، هو تعديل قانون إيجار الأماكن غير السكنية (٢١) اقتراحاً. أما عدد اقتراحات القوانين التي أقرها المجلس، فكانت ٢٢ اقتراحاً، تعلق ٢١ منها بموضوع واحد فقط هو إيجار الأماكن غير السكنية، والثانى تعلق برفع عقوبة الجلد من السجون.

(٣) فيما يتعلق بالصفة الانتخابية لمقدمي اقتراحات القوانين، فقد غلب عليهم صفة الفئات، وذلك بنسبة الثلثين تقريباً، مقارنة بالعمال والفلاحين الذين يشغلون نصف عدد أعضاء المجلس. ومثل هذه المفارقة تدفع إلى إعادة النظر في نسبة العمال والفلاحين في مجلس الشعب. فبالإضافة إلى أن نسبة الـ ٥٠٪ المقررة للعمال والفلاحين تحمل في طياتها تناقضا دستوريا، لما نص عليه الدستور أيضا بالمساواة بين المواطنين عامة بغض النظر عن العرق أو العقيدة أو الجنس. وعلى الصعيد العملى، فإن هذه النسبة تشير إلى أن مهمتي التشريع والرقابة في ظل وجود نصف أعضاء البرلمان من العمال والفلاحين، سوف تواجه كثيرا من العقبات، وربما تصل الى حد الانهيار، بسبب وجود كثير من الأعضاء تحت قبة المجلس ممن هم غير ملمين بالقضايا الحيوية والحديثة، نظرا لكونهم اقل معرفة بالتطورات فى العلوم الحديثة بجوانبها المختلفة النظرية والتطبيقية. وذلك مقارنة بالأعضاء من الفئات، الذين نالوا قسطا أكبر من التعليم.

٣. الأداء الرقابى

اكتسب النظام السياسي المصري عقب ثورة يوليو سمات عديدة من سمات النظام الرئاسي، لكنه لم يكن بأي حال من الأحوال نظاماً رئاسياً خالصاً، إذ كانت هناك مسئولية وزارية أمام البرلمان. وهو ما أدى إلى الكثير من الغموض في تحديد الطرف الخاضع للرقابة البرلمانية بشكل آلي، وجعلت هناك حتمية للعودة للدستور والقانون لتحديد الخاضعين للرقابة البرلمانية في هذا النظام.

فبداية، يقوم هذا النظام على عدم مسئولية رئيس الدولة أمام البرلمان، والذى مُنح سلطات رقابية في مواجهة الحكومة. وعلى الصعيد العملى، توجد ثمة قيود كثيرة تواجه سلطة المجلس هذه أمام الحكومة إلى حد كبير، إلا أن المسئولية الوزارية مقننة في الدستور من حيث المبدأ، وهي تقع في مواجهة كل من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم، بحيث يملك مجلس الشعب من خلال أعضائه ولجانه في مواجهة هؤلاء، حق التوجه بطلبات الرقابة البرلمانية الأحد عشر. وعلى هذا الأساس، تصبح تلك الأطراف هي الخاضعة للرقابة البرلمانية من الناحية الدستورية، كما أنها الخاضعة

أنواع الرقابة البرلمانية

الأسئلة : هي ما يقدمه كل عضو من أعضاء مجلس الشعب إلى رئيس الحكومة أو أي من أعضائها ، في شأن من الشئون التي تدخل في اختصاصاتهم ، بغرض الاستفسار أو الاستعلام عن أمر لا يعلمه العضو مقدم السؤال ، أو للتحقيق في واقعة وصل علمها إليه ، أو للوقوف على ماتعتزم الحكومة عمله في أمر من الأمور.

طلبات الإحاطة : هي ما يقدمه كل عضو من أعضاء المجلس للإحاطة بأمر من الأمور الهامة والعاجلة ، وقد يكون هذا الطلب عادياً وموجهاً إلى رئيس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة ، بشأن أمر يدخل في اختصاصاتهم ، وذلك بغرض إبلاغهم علماً بهذا الأمر . وقد يكون الطلب على شكل بيان عاجل يُلقى فوراً ، الأمر الذى يحتاج إلى إذن مباشر من رئيس المجلس.

الاستجواب : هو ما يقدمه كل عضو من أعضاء المجلس إلى رئيس الوزراء أو غيره من أعضاء الحكومة ، لمحاسبتهم في شأن من الشئون العامة ، التي تدخل في اختصاصاتهم ، ويرفق بالاستجواب مذكرة شارحة توضح وقائعه ، وأسبابه ، ووجه المخالفة المنسوب لمن وجه إليه .

طلبات المناقشة العامة : هي ما يقدمه عشرون عضواً من أعضاء المجلس على الأقل ، بغرض طرح موضوع للمناقشة العامة ، بقصد استيضاح الحكومة وتبادل الرأي في شأنه .

لجان تقصي الحقائق : لجان خاصة أو لجان فرعية من لجان المجلس النوعية ، والتي يشكلها المجلس بناء على اقتراح لجنته العامة أو إحدى لجانه النوعية أو عشرين عضواً من أعضاء المجلس على الأقل ، وذلك بغرض تقصي الحقائق وفحص الأحوال المالية أو الإدارية أو الاقتصادية ، لإحدى المصالح العامة أو وحدات الحكم المحلى ، أو أي جهاز إدارى ، أو أى مشروع عام .

ـقابة من زاوية الممارسة، بغض النظر عما تفضى إليه هذه الممارسة من استخدام وسيلة رقابية دون أخرى، أو نتائج ـدودة ، أو لا نتائج على الإطلاق.

أما بالنسبة للطرف الثاني الخاضع للرقابة البرلمانية في مصر، فهو الجهاز الإداري. وقد نص دستور ١٩٧١ على هذا ـلرف بشكل غير مباشر، وذلك في معرض الحديث عن حق مجلس الشعب في تشكيل لجان لتقصي الحقائق، أو تكليف جهازين المركزي للمحاسبات والمدعي العام الاشتراكي لمراقبة الجهاز الإدارى للدولة .

وخلال هذا الدور، ناقش مجلس الشعب العديد من طلبات الرقابة البرلمانية. وقبل تناول تلك الوسائل، نرصد بداية انه ـستثناء الاستجوابات وطلبات المناقشة العامة، فإن معظم طلبات الرقابة البرلمانية ارتبطت بالدائرة أو المنطقة أو ـحافظة التي ينتمي إليها العضو مقدم الطلب الرقابي. وترتبط هذه الملاحظة بشكل مباشر بطبيعة النظام الانتخابي ـفردي، والذي يدفع عضو البرلمان الى إعطاء أولوية أكبر لانتمائه المحلى (أى الدائرة الانتخابية) على حساب صفته ـائب عن الأمة، وهي الصفة التي عادة ما تلازم النائب في نظام القوائم الحزبية. وفيما يلى إشارة إلى أبرز أوجه طلبات رقابة

أ ـ طلبات الإحاطة العاجلة: تناول الأعضاء بعض القضايا الحيوية من خلال طلبات الإحاطة العاجلة، وكانت إدارة ـجلس قد تعاملت بقدر كبير من الحنكة مع هذه الطلبات، إذ أعطت الحرية للأعضاء في طرح تلك البيانات، إما لتفريغ ـحنة الغضب لدى البعض منهم، أو لتلافي تقديم طلبات رقابية أقوى. من ناحية أخرى، وجد أعضاء الحزب الوطني في ـذه الوسيلة خطوة مثلى لتفعيل دورهم الرقابي، عوضاً عما قد يتعرضون له من تحجيم لسبب أو لآخر، في مجال تقديم ـللبات رقابة برلمانية قوية كالاستجوابات. وقد حول المجلس إلى لجانه بعض موضوعات طلبات الإحاطة العاجلة وردود ـوزراء عليها لإعادة طرح تقرير عنها يعرض على المجلس، لكن لم يعرض أى من تلك التقارير على المجلس، بما يشير إلى ـن تلك الوسيلة كانت وسيلة لاحتواء غضب بعض الأعضاء.



ب ـ **الأسئلة :** قدم الأعضاء خلال هذا الدور نحو ٢١٧ سؤالاً، منها ٦٦ سؤالاً أجيب عنها شفاهة، وهو ما تعلق بقضايا الشباب والمرافق العامة وإهدار المال العام والتعليم والبيئة والاتصالات والبترول والتموين والري. وقد وجهت أكثر الأسئلة إلى رئيس الوزراء منفرداً أو إلى جانب الوزير المختص (١٢سؤالاً أجيب عنها شفاهة)، وهو أمر يشير إلى ميل الأعضاء إلى تأكيد مسئولية الوزارة عن كافة السياسات. ولم يكن مستغرباً أن يتفوق الحزب الوطني الديمقراطي في مجال تقديم الأسئلة عن غيره من الكتل البرلمانية (٤٦ سؤالاً أجيب عنها شفاهة) ليس بحكم الأغلبية الآلية له في المجلس، بل لأن السؤال من أخف وسائل الرقابة البرلمانية محاسبة للحكومة، وهو أمر جوهري ومحوري، يرتبط مباشرة بقضية التماسك الحزبي، وأيضاً رغبة الكثير من أعضاء الحزب أن يحققوا ميراثاً طيباً لدى قيادة الحزب في نهاية الفصل التشريعي، من حيث أنهم أقل "مشاغبة"، إن جاز التعبير.

ج ـ **طلبات الإحاطة العادية :** أجيب خلال هذا الدور عن ٧٢٤ طلب إحاطة عاديا، منها ٣٤٠ طلباً أجيب عنها شفاهة. وكان الحزب الوطني من أكثر الأحزاب استخداماً لهذه الوسيلة، إذ أجيب له شفاهة عن ٢٢٤ طلبا. وارتبطت الطلبات التي أجابت عنها الحكومة، بقضايا الأسئلة ذاتها، إضافة إلى أمور أخرى مرتبطة بالصحة والإدارة المحلية والتأمينات والشئون الاجتماعية. وكما في حالة الأسئلة، كان نصيب رئيس الوزراء من توجيه طلبات الإحاطة كبيراً، سواء منفرداً أو إلى جانب الوزراء الآخرين (٨٨ طلباً وجه شفاهة)، على أن رد رئيس الوزراء على تلك الطلبات كان دائماً يميل إلى استدعاء الوزير في الرد على الطلبات التي تخص وزارته.

د ـ **الاستجواب :** تعتبر الاستجوابات أكثر وسائل الرقابة البرلمانية المتاحة حالياً محاسبة للحكومة، وقد قدم إلى المجلس خلال هذه الدورة ٢٣ استجواباً، نوقش منها بالفعل ٩ استجوابات، وأسقط المجلس ثلاثة منها، كانت حول الفساد في القطاع المصرفي، بدعوى عدم مسئولية وزير الاقتصاد د. يوسف بطرس غالي على هذا القطاع. وقد جاء ذلك بناء على اقتراح من رئيس الهيئة البرلمانية لحزب الوفد منير فخري عبد النور. من ناحية أخرى، تم سحب أحد الاستجوابات بسبب "حرص مقدمه" على عدم اهتزاز الثقة في البنوك. ولم يناقش المجلس ١٠ استجوابات منها استجواب سحب مقدمه الجانب المصرفي منه.

وكان مجلس الشعب قد شهد خلال هذه الدورة سجالاً كبيراً بين أعضائه من ناحية، وكل من رئيس المجلس والحكومة ممثلة في وزير شئون مجلسي الشعب والشورى من ناحية أخرى، فيما يتعلق بموعد مناقشة الاستجوابات المقدمة. وكانت نتيجة هذه المناقشات هي كما يلي:

١) وعد الحكومة للمجلس في ٣ فبراير ٢٠٠١ بنظر الاستجوابات الـ١٣ المدرجة وقتئذ على جدول الأعمال قبل نهاية الدورة البرلمانية.

٢) حرص رئيس المجلس على عدم تحول الاستجوابات إلى مواجهة مفتوحة مع الحكومة، مع التلويح بمناقشة كل المطروح من الاستجوابات. وقد حدث ذلك عبر التأكيد على ضرورة عدم تأخر الحكومة في طرح التشريعات التي تتوافق مع سياستها، خشية ألا يتسبب هذا التأخير في تعطيل العمل الرقابي للمجلس.

٣) قيام رئيس المجلس في نهاية الأمر وبموافقة الأغلبية الآلية للحزب الوطنى، بأن جعل لمكتب المجلس (كمبدأ عام) سلطة تحديد موعد الاستجوابات، وهو أمر لم يحدث فى الدورات البرلمانية السابقة. فيما اعتبره بعض النواب أسلوبا جديدا يساعد الحكومة على التهرب من مناقشة الاستجوابات.

جدير بالذكر، أن هناك إجراءات أخرى تؤدى الى تعطيل **الاستجوابات**، كان منها خلال هذه الدورة ما يلي:

(أ) قيام الحكومة، وفقا لما تنص عليه لائحة المجلس من دور مميز لها في تحديد موعد مناقشة الاستجواب،

بتحديد مواعيد عادة ما تكون غير ممكنة التطبيق، أو إعطاء وعود بمناقشة الاستجوابات فى فترة معينة، ومن ذلك وعد الحكومة على لسان وزير شئون مجلسي الشعب والشورى. في ٣ فبراير ٢٠٠١. بمناقشة الاستجوابات الـ١٣ المقدمة في بداية الدورة، إلى أن انتهت الدورة البرلمانية ولم يناقش سوى خمسة منها فقط.

(ب) تمسك الحكومة بما ورد فى نص لائحة مجلس الشعب بضرورة موافقتها على مناقشة الاستجواب قبل مضي أسبوع من إدراجه، ومن ذلك الدعوة أحياناً إلى مناقشة الاستجواب المدرج فوراً وفى الجلسة ذاتها، الأمر الذي يؤدي عادة إلى إرباك المستجوب، وحرمانه من الوقت اللازم لترتيب أفكاره والحصول على بعض البيانات. ومن الأمثلة قيام الحكومة بمناقشة استجواب حول مخالفة أحكام قانون النقابات العمالية فور تقديمه في جلسة ٣ فبراير ٢٠٠١.

(ج) قيام مجلس الشعب أحياناً، بناء على اقتراح الحكومة، بوضع توقيتات غير محددة لمناقشة الاستجوابات، الأمر الذي يؤدي إلى تجاوز هذه التوقيتات، أو عدم المناقشة على وجه الإطلاق. ومن ذلك تحديد الحكومة وموافقة المجلس على موعد مناقشة الاستجوابات منسوباً إلى شهر بعينه وليس يوما، أو تحديد الحكومة وموافقة المجلس على موعد مناقشة الاستجوابات، منسوباً إلى ما هو مطروح أو سيطرح على جدول أعمال المجلس، كتحديد الحكومة. وموافقة المجلس. لموعد مناقشة الاستجوابات الموجهة إليها عقب مناقشة بيان الحكومة وتقرير لجنة الرد عليه. أو تحديد الحكومة. وموافقة المجلس. لموعد مناقشة الاستجوابات الموجهة إليها بالإحالة إلى موعد مناقشة استجوابات أخرى. وفي هذا الشأن يشار إلى تحديد المجلس مناقشة استجواب حول الصندوق الاجتماعي الذي قدمه أحد الأعضاء السابقين من حزب الوفد، مع استجواب آخر حول نفس الموضوع قدمه أحد المستقلين، دون أن يحدد لهذا العضو الأخير موعد مناقشة استجوابه.

(د) عدم قيام الحكومة بمناقشة الاستجوابات كلية، عبر الإيعاز لأغلبيتها الآلية داخل المجلس بمناقشة قضية ما داخل اللجان النوعية، أو تقديم طلبات رقابة تتضمن أسئلة وطلبات إحاطة في قضية قام أحد الأعضاء بتقديم استجواب بشأنها، لكنه لم يأت موعده في الإدراج على جدول الأعمال لتحديد موعد المناقشة. وعقب مناقشة تلك الطلبات الرقابية حول هذا الموضوع، تقوم الأغلبية بالموافقة على اقتراح بإحالتها والمناقشات التي دارت حولها إلى إحدى اللجان لمناقشتها وإعداد تقرير يعرض على المجلس بشأنها. وبذلك يتم الالتفاف على الاستجواب المعني بالقضية ذاتها عند إدراجه على جدول أعمال المجلس لاحقا. وذلك تنفيذاً للائحة المجلس التي تنص في المادتين ١٨٥ و٩٩٩ على عدم جواز إدراج الاستجوابات المرتبطة بموضوعات تناقشها لجان المجلس، قبل أن تقدم اللجنة تقريرها للمجلس بشأنها، فإذا تأخرت اللجنة تم الإدراج بجدول الأعمال. وتشير الممارسة أحياناً إلى عدم تقديم اللجنة تقريرها، ومن ثم لا تكون هناك فرصة حقيقية لمناقشة الاستجواب. ومن الأمثلة على ذلك تأخر استجواب أحد الأعضاء المستقلين حول البطالة لأكثر من شهرين بدعوى أن القضية محل الاستجواب محل نظر لجان المجلس، وعندما ورد تقرير تلك اللجان حول البطالة، قام كثير من الأعضاء بإغراق الجلسة بطلبات الرقابة الأخرى إلى جانب الاستجواب، وعلى هذا الأساس نوقش هذا الاستجواب في ٢٣ إبريل إلى جانب ٥٥ طلب إحاطة و١١ سؤالاً.

وكان أكثر الاستجوابات التي أثارت الجدل في مناقشتها، هو استجواب البورصة الذي قدمه العضو كمال أحمد، وتناول فيه ما أسماه "الفساد "داخل البورصة، على أن هذا الاستجواب رغم ما أثاره من قضايا هامة، إلا أنه انتهى كغيره من الاستجوابات إلى لا شئ بسبب الأغلبية الآلية للحزب الوطني داخل المجلس. الأمر الذى شكك فى فاعلية وجدوى

الاستجوابات كوسيلة رقابية.

هـ- طلبات المناقشة العامة: فقد قدم أعضاء المجلس خلال هذا الدور١٦ طلباً للمناقشة، أحيل ١٥ منها إلى مكتب المجلس لتحديد موعد للمناقشة. كما أحيل الموضوع الأخير لإحدى اللجان لدراسته قبل مناقشته. على أن دورة المجلس قد انتهت ولم يناقش المجلس طلباً واحداً من هذه الطلبات، رغم الموضوعات الحيوية التي حملتها للمناقشة.

و- لجان تقصي الحقائق: فقد شكل المجلس هذا الدور لجنة واحدة لتقصي الحقائق حول التصرفات المالية لمفوض شركة قها للأغذية المحفوظة، وذلك عقب طلب إحاطة حول هذا الأمر، وقد أقر المجلس ما انتهت إليه اللجنة من عدم وجود ما يشوب هذه التصرفات. من ناحية أخرى، رفض المجلس اقتراحاً من ٣٤ عضواً لتشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول إغراق الأسواق بمواد غذائية غير صالحة للاستهلاك الآدمي. وكان رئيس المجلس قد نبه أعضاء المجلس قبل التصويت على تشكيل اللجنة، بأن الحكومة تعارض التشكيل من حيث المبدأ.

٤- العلاقة بين مجلس الشعب والحكومة

وفقاً لما سبق ذكره، فقد تعاون المجلس مع الحكومة خلال هذه الدورة فى احتواء العديد من الاستجوابات، وإرجاء تشكيل لجان تقصي الحقائق، وكذلك إرجاء العديد من اقتراحات المعارضة بمشروعات قوانين ذات طابع سياسي. ولم يكن هناك توتر بين الوزارة ومجلس الشعب، اللهم إلا خلال حادث السب من قبل وزير الكهرباء والطاقة لأحد أعضاء المجلس، الأمر الذي استنفر معه كافة أعضاء المجلس، وطالبوا بقدوم الوزير للاعتذار وإلا ستسحب منه الثقة. ولم تهدأ جلسة المجلس يومئذ (١٧ يونيو٢٠٠١) إلا بعد قدوم رئيس الوزراء إلى المجلس على الفور وتقديم اعتذاره للعضو وللمجلس، والتأكيد على استمرار التعاون الكامل بين الحكومة والمجلس.

وهناك أمران حيويان يؤديان إلى الحد من قيام مجلس الشعب بدوره الرقابى والتشريعى على الوجه الأمثل، وهما غياب وجود آلية أو وسيلة منضبطة تساعد العضو على تقديم الخدمات لأبناء الدائرة بالتنسيق مع الحكومة، والتماسك الحزبي المبالغ فيه.

فبداية، تعد عملية تقديم الخدمة، المنافس الأساسي للوظيفتين الرقابية والتشريعية لعضو مجلس الشعب، وهى جوهر التهديد المحيط بأداء المجلس لوظيفته، وتوضح مدى اهتمام عضو مجلس الشعب برضاء الناخب، أملاً في إعادة انتخابه عن دائرته مرة ثانية. وعامة، فإن وظيفة تقديم الخدمات تبرز بشكل رئيسي في نظام الانتخاب الفردي، الذي جرت على ضوئه انتخابات مجلس الشعب، حيث تتسم عملية الانتخاب بطابع شخصي، مقارنة بانتخابات القوائم ذات الطابع الحزبي، حيث لا يرى الناخب في عضو المجلس سوى مقدم للخدمة بغض النظر عن طريقة وصوله لمجلس الشعب، فى حين يكون عضو المجلس ذاته أكثر استقلالاً عن أبناء دائرته في نظام انتخاب القوائم.

وعلي وجه العموم، كلما كان عضو المجلس ممن يسعون جاهدين لتقديم الخدمات لأبناء الدائرة، خاصة الخدمات التي تهم الأفراد أنفسهم وليس الدائرة ككل، كلما قل دوره التشريعي والرقابي. إذ كيف يطلب عضو المجلس تصديق الوزير على طلب من طلبات أبناء الدائرة فى يوم ، ثم يقف متحدياً له في اليوم التالي، وموجها إليه سؤالاً أو طلب إحاطة أو استجوابا يتضمن لوما أو كشفا لأحد المظاهر السلبية فى وزارته. وبمعنى آخر، كيف يمكن للمجلس أن يعترض على سياسة وزير من الوزراء بشأن تطبيق سياسة أو خطة ما، كما يقر ذلك الدستور، وفي الوقت نفسه يطلب الأعضاء تصديق الوزير على خدمة شخصية ما. وفى المقابل فإن الوزراء يوافقون على طلبات الأعضاء لأبناء الدائرة، ويكون ذلك

أحياناً بالنسبة لطلبات أعضاء المعارضة أكثر من أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وقد أرجع استطلاع قامت به جماعة تنمية الديمقراطية ذلك إلى العديد من الأسباب، منها خوف الوزراء من استجواب المعارضة لهم، وكذلك التشهير بهم ونقدهم في مناسبات ووسائل عديدة، منها الصحف الحزبية المعارضة التي ينتمي الأعضاء لأحزابها، والخشية من أن يقال أن المعارضة لا تحصل على حقها، ناهيك عن قلة عدد أعضاء المعارضة وقلة طلباتهم بما يشجع الوزراء على عدم رفض مطالبهم. وهكذا يتبين أن الوزراء أيضاً، يساهمون في الحد من أداء البرلمان لمهامه التشريعية والرقابية.

وهكذا يتلاقى أعضاء المجلس ، وهم جهة الرقابة والتشريع، مع أعضاء السلطة التنفيذية فى توظيف تقديم الخدمات لأبناء الدائرة والحد من تفعيل السلوك الرقابى والمحاسبى فى الآن نفسه.

من ناحية أخرى، يشكل الالتزام الحزبي لأعضاء مجلس الشعب، أحد المعوقات الأساسية للأداء التشريعي والرقابي على السلطة التنفيذية، حيث تتمسك الأحزاب السياسية بدرجة كبيرة بالتزام الأعضاء بالتوجيهات التى تصدر إليهم من قيادة الحزب عبر أمناء التنظيم ورؤساء الهيئة البرلمانية للحزب. ويشكل هذا الأمر أحد العوامل المؤثرة سلباً على الأداء الرقابي لأعضاء المجلس، إذ يكون عضو المجلس مقيدا بالتعليمات والتوجيهات الخاصة بالتصويت على نحو معين، أو الإحجام عن موقف ما، ومن ثم يصبح فاقدا للمبادرة الفردية. وبالتالى تتأثر مهمتا التشريع والرقابة البرلمانية بهذا التماسك، خاصة مع وجود أغلبية آلية من الحزب الوطني الديمقراطي داخل مجلس الشعب. ولا تختلف أحزاب المعارضة في المجلس عن موقف الحزب الوطني الديمقراطي، إذ يُشار على سبيل المثال إلى أنه لا يمكن لأى من أعضاء حزب الوفد المبادرة بالقيام بأي أنشطة تشريعية وكذلك رقابية، وعلى رأس ذلك التقدم باستجوابات، إلا بعد موافقة قيادات الحزب، إذ تنص م ٢٩ من لائحة النظام الداخلي على أن "يعرض أعضاء الهيئة البرلمانية للحزب على رئيسها الأسئلة وطلبات الإحاطة والاقتراحات بالقوانين أو بالرغبة التي يرون التقدم بها إلى المجلس، فإذا اعترض على تقديمها وأصر العضو على رأيه، وجب عرض الأمر على رئيس الحزب للبت فيه. أما الاستجوابات فيجب عرضها على رئيس الحزب قبل التقدم بها".

إن قضية الالتزام الحزبى، على العكس من تقديم الخدمات لأبناء الدائرة، تعوق الرقابة البرلمانية في نظام القوائم الانتخابية أكثر منها فى نظام الانتخاب الفردي. إذ أنه بينما يقوض التماسك الكبير الرقابة البرلمانية في نظام القوائم، فإنه في النظام الفردي يدرك الحزب وعضوه بمجلس الشعب، وجود حد أدنى من ولاء الناخب لدائرته الانتخابية في مواجهة ولائه للحزب. صحيح أن الولاء للحزب له أهمية حتى في نظام الانتخاب الفردي، لأنه الأصل فى ترشيح الحزب للعضو في الانتخابات القادمة وتبنى حملته الدعائية، إلا أن العضو يبقى متحرراً بشكل نسبي عن حزبه مقارنة بنظام القوائم الحزبية. وعلى هذا الأساس تكتمل الحلقة المعوقة للأداء البرلماني، ففي نظام القوائم يعوق هذا الأداء الالتزام الحزبي، وفي النظام الفردي يعوقه تقديم العضو الخدمات لأبناء الدائرة. ومما لا شك فيه، أن إحدى أهم وسائل الحد من تصرف الأعضاء الحزبيين بصورة آلية، ومن ثم إتاحة قدر أكبر من الرقابة البرلمانية، هو إعمال التصويت الإلكتروني الذي يحد من الرقابة على طريقة تصويت الأعضاء الحزبيين.

إن كلا من توفير آلية منضبطة لتقديم الخدمات للأعضاء لصالح أبناء الدوائر، والحد من السلوك الآلى من قبل المجموعات الحزبية المختلفة، من شأنه أن يوفر أساسا لضبط العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جانب ،

وتنشيط وظائف الرقابة و المحاسبة والتشريع من جانب أخر، وكلاهما يصبان بدورهما فى دعم المسيرة الديمقراطية في النظام السياسي برمته.

ثانيا: الدور السياسى للقضاء والإشراف على الانتخابات

أناط المشرع بأعضاء الهيئات القضائية مهمة الإشراف على انتخابات مجلس الشعب لسنة ٢٠٠٠، في معظم مراحلها، ابتداء من تسلم مظاريف الأصوات واستقبال الناخبين حتى موعد إغلاق فترة التصويت، ثم نقل صناديق الانتخاب، وفرز الأصوات وتسليم النتائج لرئيس اللجنة العامة، وهو رئيس المحكمة الابتدائية أو من يقوم مقامه في المحافظة التى يجرى فيها الانتخاب، ليعلن في النهاية أسم المرشح الفائز، وقد تكرر الوضع في انتخابات مجلس الشورى لعام ٢٠٠١، حيث أجريت تحت إشراف أعضاء الهيئات القضائية الثلاث، بما فى ذلك النيابة الإدارية التى ساهمت في الانتخابات سواء برئاسة اللجان العامة أو رئاسة اللجان الفرعية.

وقد أثار هذا الوضع غير المسبوق، الكثير من المشكلات والتفسيرات القانونية والسياسية، كما وضع قضية توسع الدور السياسى للقضاء تحت دائرة الضوء. وفيما يلى توضيح لبعض الجوانب التى حفل بها الإشراف القضائى على الانتخابات التشريعية، من الناحيتين القانونية والسياسية.

١ـ الأسس القانونية والدستورية لإشراف القضاء على الانتخابات

وفقاً لحكم المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية معدلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢، ثم عدلت بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠، يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التى يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها، وتشكل اللجان من رئيس وعدد أعضاء لا يقل عن أثنين، ويعين أمين لكل لجنة.

ويعين رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية في جميع الأحوال، ويعين رؤساء اللجان الفرعية من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام، ويختارون بقدر الإمكان من بين أعضاء الهيئات القضائية أو الإدارات القانونية بأجهزة الدولة أو القطاع العام، ويختار أمناء اللجان من بين العاملين في الدولة أو القطاع العام.

ومفاد هذا النص أن وزير الداخلية هو المنوط به مهمة تحديد عدد اللجان العامة والفرعية التى يتم فيها الاستفتاء والانتخابات، ويعين مقارها وتشكيل كل لجنة من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن عضوين وأمين من الموظفين العموميين، ويتعين في جميع الأحوال أن يكون رئيس اللجنة العامة من أعضاء أى من الهيئات القضائية، سواء كان من القضاء العادى أو مجلس الدولة أو هيئة قضايا الدولة أو النيابة الإدارية. أما رئاسة اللجان الفرعية فتعقد للعاملين في الدولة أو القطاع العام. أما أمناء اللجان فيختارون دوماً من بين العاملين بالدولة أو القطاع العام، وقد جرى العمل على إجراء الانتخابات التشريعية أو المحلية على هذا النحو، بأن يكون رؤساء اللجان العامة من بين أعضاء الهيئات القضائية وعدد قليل منهم يرأسون اللجان الفرعية، والأغلبية يرأسها موظفون عموميون بالدولة أو القطاع العام.

ويتضح من النص أنه لا يشترط لرئاسة جميع اللجان الفرعية أن تكون لأعضاء الهيئات القضائية بل مجرد تفضيل ذلك، وهو ما تم تعليله بقلة أعداد هذه الفئة وعدم كفاية عددها لتولى الإشراف على جميع اللجان التى قد يصل عددها إلى ٣٥ ألف لجنة، في حين لا يصل أعضاء الهيئات القضائية مجتمعين إلى سبعة آلاف عضو، منهم الذين لا يشتركون في الانتخابات، كنواب رئيس الهيئة أو حديثى التعيين الذين لم يكتسبوا بعد الخبرة فى كيفية إدارة العملية الانتخابية.
ووفقا لهذا سارت الأمور على النحو المتقدم حتى بعد العمل بدستور ١٩٧١ الذى نصت مادته ٨٨ بأن "يحدد القانون الشروط الواجب توافرها في أعضاء مجلس الشعب، ويبين أحكام الانتخاب والاستفتاء، على أن يتم الاقتراع تحت

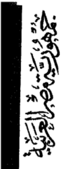
إشراف من هيئة قضائية"، وهو نص غير مسبوق في الدساتير المصرية، ولكنه أكتفى بأن يتم الاقتراع تحت إشراف من هيئة قضائية. ومع الأخذ بالتفسير الحرفى لهذا النص لوجب القول بصحة الاقتراع لو تم تحت إشراف أى عدد من أعضاء أية هيئة قضائية دون تمييز، ولهذا لم يغير وجود النص الدستورى من الأمر الجارى شيئا، بل ظلت الانتخابات تجرى مع وجوده على النحو المتقدم حتى انتخابات مجلس الشعب سنة ١٩٩٥ التى أتت ببعض أعضاء بلغوا من السوء درجة غير مسبوقة في تاريخ الحياة النيابية المصرية، حيث اتهم كثير منهم بتهم جنائية مخلة بالشرف، الأمر الذى برر المطالبات الكثيرة بوجوب توفير ضمانات قضائية تحول دون وصول مثل هذه النوعية من الأعضاء الى السلطة التشريعية والنيابة عن الأمة فى تقرير حاضرها ومستقبلها على السواء. ومن ثم فقد حاول المشرع سد هذه الثغرة وتحقيق توازن بين إجراء الانتخابات تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية وبين أن تأتى هذه الانتخابات معبرة بدقة عن إرادة الناخبين، فاصدر عدة تشريعات متتالية أبرزها القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ في شأن مجلس الشورى، وبالنسبة للتعديل الذى جرى على المادة ٢/٢٤ قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية، فقد تمثل فى إضافة عبارة "وتتولى هذه اللجان عملية الاقتراع تحت الإشراف المباشر للجان الإشراف القضائى المنصوص عليه في المادة ٢٤ مكرراً من القانون نفسه". وقد أوردت المادة ٢٤ مكرراً المضافة بياناً عن لجنة الإشراف القضائى وكيفية تشكيلها والمهام المنوطة بها، وقد اعتبر البعض ذلك التعديل بمثابة ثورة تشريعية من شأنها الوصول إلى انتخابات تشريعية نزيهة تعبر بحق عن إرادة الناخبين، ثم تلاه القانون رقم ١٦٥ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٠٦ لسنة ١٩٩٠ في شأن تحديد الدوائر الانتخابية لمجلس الشعب.

إلا أن المحكمة الدستورية أصدرت حكما مفاجئا من حيث التوقيت في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٣ق دستورية بجلسة ٨ يوليو سنة ٢٠٠٠ المقامة من المحامى كمال حمزة النشرتى، ضد كل من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بصفتهم. وتمثلت المفاجأة فى ما يلى :

أ. إن الدعوى المشار إليها دخلت حوزة المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ٢١ يناير ١٩٩١، وظلت متداولة أمامها تقترب من عشر سنوات، ولم تفصل فيها إلا عندما نادى الكثيرون بضرورة تفادى عملية تزوير الانتخابات، وذلك ببسط إشراف قضائى فعال على العملية الانتخابية من بدايتها حتى منتهاها.

ب. إن المحكمة أخذت بتفسير موسع لنص المادة ٨٨ من الدستور، وخاصة عبارة تحت إشراف أعضاء من هيئة قضائية، توسعاً رأى فيه البعض أنه تحميل للنص بما لا يحتمل، إذ اشترط النص صراحة لصحة الانتخاب أن يتم الاقتراع تحت إشراف أعضاء من أية هيئة قضائية، وهو ما فهمه المشرع وسار عليه في التعديلات المتتالية التى تمت على المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية.

ج. إن النتيجة التى توصل إليها الحكم وهى عدم دستورية نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٤ من القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية قبل تعديله بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠، فيما تضمنه من جواز تعيين رؤساء اللجان الفرعية، من غير أعضاء الهيئات القضائية، قد ترتب عليها أيلولة رئاسة جميع اللجان العامة والفرعية لأعضاء الهيئات القضائية. ونظراً لقلة عددهم وعدم تناسب عددهم مع عدد اللجان الفرعية فقد أجريت انتخابات مجلس الشعب، ثم مجلس الشورى، على ثلاث مراحل، كل مرحلة تتضمن عدداً من المحافظات.



وبالنظر إلى الحكم الدستورى يتضح أن المحكمة قد أسسته على أن الدستور القائم قد أورد في مادته الثامنة والثمانين نصاً غير مسبوق لم تعرفه الدساتير المصرية من قبل، مما يقطع بأن المشرع الدستورى احتفاء منه بعملية الاقتراع

بحسبانها جوهر حق الانتخاب أراد أن يخضعها لإشراف أعضاء من هيئة قضائية ضماناً لمصداقيتها، وبلوغاً لغاية الأمر منها، باعتبار أن هؤلاء هم الأقدر على ممارسة هذا الإشراف بما جبلوا عليه من الحيدة وعدم الخضوع لغير ضمائرهم، وذلك حتى يتمكن الناخبون من اختيار ممثليهم في مناخ تسوده الطمأنينة. على أنه لكى يؤتى هذا الإشراف أثره، فإنه يتعين أن يكون إشرافاً فعلياً لا صورياً أو منتحلاً. وإذ كانت عملية الاقتراع تجرى وفقاً للقانون في اللجان الفرعية، فقد غدا لزاماً أن تُحاط هذه العملية بكل الضمانات التى تكفل سلامتها وتجنبها احتمالات التلاعب بنتائجها، وتدعيماً للديمقراطية التى يحتل منها حق الاقتراع مكاناً علياً بحسبانه كافلاً لحرية الناخبين في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية، ولتكون السيادة للشعب باعتباره وحده مصدر السلطات وفقاً للمادة الثالثة من الدستور.

ويصدور هذا الحكم، اختلفت وجهات النظر وبشدة حول تحديد مفهوم الهيئة القضائية التى تتولى الإشراف على الانتخابات التشريعية، إذ ذهب غالبية رجال الفقه الدستورى وكبار رجال القضاء إلى أن مفهوم الهيئة القضائية يقتصر على رجال القضاء المنوط بهم مهمة الحكم في الدعاوى دون سواهم، مستدلين في ذلك بأن الدستور نفسه قد أوردت نصوصه ثلاث هيئات قضائية، هى المحكمة الدستورية العليا، والسلطة القضائية، ومجلس الدولة أمام جميع أنواع ودرجات المحاكم والجهات القضائية الأخرى، ولم يشر الدستور إلى النيابة الإدارية المنوط بها مهمة التحقيق في المخالفات المالية والإدارية التى تقع من موظفى الدولة، تاركاً ذلك للمشرع العادى الذى أصدر القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٦، والذى نص على أن هيئة قضايا الدولة هى هيئة قضائية تلحق بوزير العدل، والقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ الذى أورد نصاً مماثلاً بشأن النيابة الإدارية، ومع ذلك، فإن طبيعة عملهم تجعلهم أقرب إلى الموظفين العموميين منهم إلى رجال القضاء. لكن قلة من رجال القضاء قالت بشمول النص لهم استناداً إلى ما قضت به المادة ٢/٢٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية المشار إليه، والعرف الذى استقر في الأذهان بشأن مشاركة أعضاء هذه الطائفة في الإشراف القضائى، شأنهم في ذلك شأن أعضاء الطائفة الأولى.

كما أثار هذا الحكم أيضا مشكلة مدى صحة التشريعات العديدة الصادرة من برلمان سنة ١٩٩٠، وقد حسمت المحكمة هذه المسألة بقولها بأنه رغم بطلان تكوين مجلس الشعب سنة ١٩٩٠، إلا أن هذا البطلان لا يمتد إلى بطلان ما أصدره من قوانين وقرارات وإجراءات بل تظل قائمة على أصلها من الصحة، ولاشك في أن المحكمة قد آثرت الحفاظ على استقرار الأوضاع الظاهرة، واستبعاد تطبيق القاعدة القانونية المعروفة وهى "أن ما بنى على باطل فهو باطل مثله".

ورغم حدة الجدل القضائى والفقهى في محاولة تحديد مفهوم الهيئة القضائية التى تتولى الإشراف على الانتخابات، إلا أن المشرع عندما أصدر القانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية، والقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ في شأن مجلس الشعب، والقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٠ فى شأن مجلس الشورى، قضت المادة ٢/٢٤ المعدلة منه بأن يعين كل من رؤساء اللجان العامة واللجان الفرعية من أعضاء الهيئات القضائية، ويختار أمناء اللجان من العاملين في الدولة أو قطاع الأعمال العام أو القطاع العام. ورغم أن هذا القرار الجمهورى بقانون قد أصدره رئيس الجمهورية لسد الفراغ التشريعى الناتج عن الحكم بعدم دستورية المادة ٢/٢٤ سالفة الذكر، والذى بسط رقابة أعضاء الهيئات القضائية وإشرافهم على العملية الانتخابية من لحظة فتح باب الاقتراع لحين إعلان نتيجة الانتخابات، لأول مرة في تاريخ القضاء المصرى والانتخابات التشريعية، إلا أن هذا القرار لم يحسم مسألة المقصود بالهيئة القضائية، تاركاً هذه المسألة للعرف الذى سارت عليه العمليات الانتخابية السابقة، والتي جعلت الإشراف لجميع الهيئات القضائية.

وبهذا يتحدد الإطار القانونى والدستورى لدور القضاء في الانتخابات التشريعية بالفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون تنظيم مباشرة الحقوق السياسية والتعديلات عليها، وحكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١١ لسنة ١٣ق دستورية عليا .

٢ـ الاعتبارات السياسية لإشراف القضاء على الانتخابات

حفلت انتخابات مجلسى الشعب ٢٠٠٠ والشورى ٢٠٠١ بالعديد من الأبعاد السياسية، أبرزها وجود مشاركة سياسية غير مسبوقة بالنسبة لعدد المرشحين لعضوية المجلسين. ويرجع ذلك إلى الثقة التى يوليها الشعب للقضاء، ويمكن الإشارة إلى أبرز تلك الأبعاد فى:

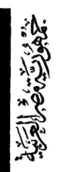
أ . أدت ثقة المرشحين بالقضاء إلى حدوث عدد من المفارقات، تمثلت إما في زيادة عدد المندوبين عن المرشحين باللجنة زيادة هائلة، وصلت في بعض الأحيان إلى العشرات، رغم أن الحد الأقصى للعدد المقرر قانوناً هو ستة أعضاء فقط . ويمكن تفسير ذلك برغبة الكثيرين في معرفة كيفية تصرف القضاة وإدارتهم للعملية الانتخابية. وعلى النقيض من ذلك، فقد خلت كثير من اللجان من أى مندوبين لأى مرشح، وهو ما يمكن تفسيره بوجود قدر كبير من الثقة من المرشحين في عدالة القضاة وعدم القدرة على التأثير فيهم.

ب. رغبة السلطة السياسية في محو الصورة السيئة التى خلفتها انتخابات سنة ١٩٩٥ في نفوس الكافة، سواء بالنسبة للأعضاء الذين أتت بهم وضربوا أسوأ الأمثلة للنيابة عن الشعب، أو بالنسبة لتزوير العملية الانتخابية ذاتها . ولهذا سارعت بتنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا ووفرت للقضاة جميع الإمكانيات لبسط إشرافهم على العملية الانتخابية، سواء أكانت مادية أو أمنية.

٣ـ قيود عرقلت الإشراف القضائى

مثل الإشراف القضائى على العملية الانتخابية خطوة مهمة على طريق حُسن اختيار أعضاء مجلس الشعب وتحقيق إرادة الناخبين، لكن التجربة العملية لم تخل من عدد من المعوقات على النحو التالى:

أ) أدى دمج اللجان الانتخابية الفرعية في بعضها حتى تتساوى كل مرحلة مع عدد القضاة المشرفين إلى كبر حجم اللجنة وكثرة عدد الناخبين، بحيث كان متوسط عدد الناخبين بكل لجنة ١٩٠٠ ناخب، ومع افتراض حضور ٥٠٪ منهم أمام القاضى للإدلاء بأصواتهم واستغرق كل منهم دقيقة واحدة، لتطلب الأمر ٩٥٠ دقيقة، أى ما يجاوز الخمس عشرة ساعة متتالية، وهو جهد يفوق بلا شك طاقة البشر، فضلا عن أن هذه الفترة المتصورة أطول زمنا من زمن فترة التصويت المسموح بها قانونا، والتى تصل الى عشر ساعات فقط.



ب) وجود أخطاء واضحة في الكشوف الانتخابية أدت إلى عدم تطابق أسماء الكثير من الناخبين، لما معهم من إثبات شخصية. ونظراً لعدم وجود تعليمات تحدد كيفية التصرف في الحالة، فقد اختلف القضاة في التصرف، فالبعض توسع في قبوله للناخبين مهما كانت الأخطاء الواردة بأسمائهم فى الكشوف، والبعض الأخر ضيق من قبولهم، ولم يسمح لأى ناخب بالإدلاء بصوته إلا إذا تطابق أسمه الوارد بالكشف، مع ما يحمله من إثبات شخصية، وهو أمر أثار التشكيك في حيدة بعض القضاة. ولمواجهة هذا الوضع تبدو مراجعة الكشوف الانتخابية وتصحيح الأخطاء الواردة فيها خطوة ضرورية ولا غنى عنها.

ج) حدوث بعض أعمال العنف في بعض الدوائر الانتخابية، نتج عنها وفاة بعض الأفراد وإصابات في البعض

الأخر، إلا أن أعمال العنف كانت اقل، مقارنة بما حدث في انتخابات سنة ١٩٩٥.

د) قلة إقبال الناخبين لمباشرة حقوقهم الانتخابية، حتى أن الكثير من اللجان الانتخابية لم يتعد عدد الناخبين فيها نسبة ٥-٧٪ من جملة المقيدين بالجداول الانتخابية في انتخابات مجلس الشعب. وحققت نسبة صفر بالنسبة لانتخابات مجلس الشورى. وقد يرجع ذلك إلى عدم وضوح الدور الذى يؤديه مجلس الشورى في الحياة النيابية المصرية بالنسبة لكثير من الناخبين.

هـ) تعرض بعض القضاة لمشاكل وأعمال العنف، لاسيما فى الدوائر التى شهدت منافسات بين مرشحين ينتمى أحدهم الى التيار الإسلامى.

و) اقتصر دور القضاة على مباشرة الإشراف القضائى على العملية الانتخابية داخل اللجنة فقط، أما ما يحدث خارجها، فقد خرج عن دائرة إشراف القضاة، وهو ما أدى إلى تدخلات أمنية خارج أبواب اللجان كمنع الناخبين من الدخول. وهو ما جرى فى اللجان التى توافرت شعبية كبيرة لأحد المرشحين غير المرغوب فى نجاحهم. وفى كل الأحوال لم يستطع القضاة التدخل على أى وجه لبسط إشرافهم خارج اللجنة.

ز) كثرة الطعون في صفات المرشحين وتوفر شروط الترشيح فيهم، وكثرة الأحكام الصادرة في هذا، بما ترتب عليه من وقف الانتخابات في العديد من الدوائر.

ح) أدى الإشراف القضائى لاسيما فى الجولة الأولى الى سقوط الكثير من المرشحين "البارزين" الذين كانوا قد اعتادوا النجاح لعدد دورات سابقة وبنسب عالية جدا. ويمكن تفسير الأمر بالقيود التى حملها الإشراف القضائى على عمليات التزوير التى شاعت فى الانتخابات السابقة.

٤ ـ التوتر بين القضاء ومجلس الشعب

في كل انتخابات برلمانية تظهر في الأجواء حالة من التوتر الشديد بين مجلس الشعب ومجلس الدولة، يعود سببه الرئيسى الى غيبة النصوص وتصدى مجلس الدولة للفصل في الطعون المرفوعة من المرشحين ضد بعضهم البعض. فأما غيبة النص، فتظهر بجلاء من مجرد مطالعة نص المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢، إذ تقضى المادة (١٠) صراحة بأن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى العديد من المسائل، ومن بينها الطعون الخاصة بانتخابات الهيئات المحلية وسائر المنازعات الإدارية.

ووفقا للفقرة الأولى من المادة (١٠) يتضح أن اختصاص مجلس الدولة قاصر على الطعون الموجهة ضد انتخابات المجالس المحلية، ولم يشر من قريب أو بعيد للطعون الموجهة ضد انتخابات مجلس الشعب أو الشورى. أما الفقرة (١٤) من ذات المادة فقد أناطت بمجلس الدولة الاختصاص بنظر سائر المنازعات الإدارية أيا كان نوعها، واستنادا لهذه الفقرة فقد مد مجلس الدولة اختصاصه للنظر والفصل في جميع القرارات الإدارية المتعلقة بالعملية الانتخابية ابتداء من تلك المحددة للصفات حتى تلك التى تعلن نتيجة الانتخابات. وبالفعل يقوم بعمل موازنة بين القرارات المتعلقة بالانتخابات وتلك الخارجة عنها.

ويبدأ التوتر بسبب مسألة أولية هى متى تبدأ العضوية بالمجلس النيابى، هل فور تقديم العضو طلب ترشيحه وبالتالى يغدو كل ما يتعلق به من اختصاص البرلمان ولا اختصاص لمجلس الدولة بأى شأن من شئونه، ويطبق على المنازعة بصدده المادة ٩٣ من الدستور والتي أناطت بمجلس الشعب مهمة الفصل في صحة عضوية أعضائه مهما شاب هذه العضوية من

عيوب، وهى مهمة معقدة تكون نتيجتها غالباً ضد صاحب الحق الأصلى في العضوية، والذى لن يكون أمامه سوى اللجوء للقضاء، مطالباً بالتعويض عن الأضرار التى لحقت به من جراء اغتصاب غيره حقه، وغالباً ما يحكم له القضاء بتعويض مالى ضخم تدفعه الخزانة العامة من مال الشعب نتيجة خطأ كان من الممكن إصلاحه لو بسطت الإجراءات الواردة بالمادة ٩٣ ولائحة مجلس الشعب في صدد العضوية.

وهناك رأى ثان يذهب إلى أن عضوية المجلس تبدأ بعد حلف اليمين الدستورية، وبالتالى فكل القرارات الصادرة قبل إجراء حلف اليمين تعتبر قرارات إدارية يختص بنظرها والفصل فيها مجلس الدولة استناداً إلى نص الفقرة ١٤ من المادة (١٠) المُشار إليها باعتباره قاضى القانون العام. ويؤيد هذا الرأى أغلب فقهاء القانون، ويعتنقه مجلس الدولة الذى مد اختصاصه، ففصل في جميع القرارات الصادرة من وزير الداخلية والمتعلقة بالعملية الانتخابية. لكن هذه الأحكام لم ترق لمجلس الشعب أو الشورى، واستشكل كل منهما في تنفيذها أمام محكمة مستعجل عابدين (دائرة التنفيذ) وقد ترتب على هذه الاستشكالات - رغم كونها قانونا، منعدمة الأثر لرفعها أمام محكمة غير مختصة، ولا يؤدى نظرها الى وقف تنفيذ الأحكام - أن توفر بعض الوقت الذى تم فيه قيام الأعضاء الصادرة ضدهم الأحكام بحلف اليمين الدستورية ليصبحوا اعضاء بالمجلس، ومن ثم اصبح تقدير صحة أو عدم صحة عضويتهم من اختصاص مجلس الشعب.

وقد أثار مثل هذا الوضع انتقادات كثيرة ، إذ أنه حول أحكام محاكم مجلس الدولة، سواء كانت أحكاماً ابتدائية صادرة من محكمة القضاء الإدارى أم من الإدارية العليا، إلى أحكام غير ذات مضمون، وأثار بالتالى التشكيك فى مدى إلزامية أحكام القضاء تجاه المؤسسات السياسية الكبرى، ومن ثم تجسدت حالة توتر غير مرغوبة بين السلطتين القضائية والتشريعية.

٥ . الأحكام الصادرة ضد عضوية بعض أعضاء مجلس الشعب

شهدت انتخابات ٢٠٠٠ إصدار مجلس الدولة لعدد من الأحكام تعلقت بكثير من المسائل المتعلقة بالانتخابات، وسلطت الضوء على قضايا لم تكن مثارة من قبل، كمسألة ازدواج جنسية المرشح والموطن الانتخابى، وغيره وشروط الترشيح، وحق الناخب فى الاتصال بالمرشحين وغيرها. وهى مسائل أثارت العديد من الجدل خاصة مع غيبة النصوص القانونية المنظمة لهذه الأمور، فكانت النتيجة نصا غائبا وحكما قائما ومجلسا تم تشكيله. وبعد حلف الأعضاء اليمين الدستورية كانت النتيجة الطبيعية هى عدم تنفيذ أحكام محاكم مجلس الدولة. وكان أول ما تداولته محاكم مجلس الدولة وفصلت فيه مسألة الدعاية الانتخابية باعتبارها وسيلة اتصال المرشح بالناخبين، وهى تتم عن طريق الإعلانات المكتوبة، وشفاهة عن طريق المؤتمرات الانتخابية، وقد مُنح المرشح حق إقامة الاجتماعات عبر إقامة السرادقات بناء على تصريح من مديرية الأمن في ضوء الضوابط والاعتبارات الأمنية، فإذا توافرت الاشتراطات الخاصة بمنح التصريح ولم تبد الجهات الإدارية أية ملاحظات بشأن هذه الاشتراطات فإنه يكون لزاماً عليها إجابة المرشح إلى طلبه، فإذا رفضت التصريح، اعتبر قرارها بالرفض مخالفاً للقانون لانتفاء السبب المبرر له، ومن ثم حكم القضاء بإلغائه. ولم يثر هذا الحكم والأحكام المماثلة أية مشكلة بصدد هذه المسألة.

ثم حددت المحكمة مدلول كل من العامل والفلاح، وقضت بأنه يتعين لتحقيق وصف العامل أو الفلاح في من يرشح لعضوية مجلس الشعب أن تتوافر فيه شروط الطائفة التى ينتمى إليها مجتمعه كما حددها القانون، فإذا فقد المرشح أحد هذه الشروط، انحسر عنه وصف العامل أو الفلاح، ومن ثم بات المرشح ضمن الطوائف الجماعية الأخرى. وبدوره لم يثر

الحكم أى جدل قانونى.

ومن الأحكام التى أثارت جدلا قانونيا ما تعلق بإلزام الإذاعة المسموعة أو المرئية بتخصيص جانب من إرسالها للأحزاب السياسية إبان الانتخابات لشرح برامجها للشعب، حتى لو كان هناك نزاع على رئاسة الحزب، وذلك على أساس إتاحة الحق لمن يتحدث باسم الحزب وشرح برنامجه، وأنه ليس بلازم أن يكون المتحدث هو رئيس الحزب أو ممثله القانونى. وقد رأى قانونيون أن هذا الحكم محل نظر، لأن التنازع على رئاسة الحزب يجعل منه شيعا متفرقة، لا يجمعها رابط ولا برنامج محدد، وبالتالى فلن يكون هناك مثل هذا البرنامج الذى يجتمع عليه أعضاء الحزب، وإنما سيكون لكل طائفة أنصار يلقون باللوم على الطائفة الأخرى، وليست مشكلة حزب العمل بعيدة. والأصل فى الإعتراض هنا يقوم على ضرورة توحد الحزب أولا قبل أن يكون له برنامج واجب الشرح والإعلان لعموم المواطنين.

وقد قضت المحكمة أيضاً بضرورة أن يكون المرشح مجيداً للقراءة والكتابة باعتباره مشاركاً في صنع مستقبل وحاضر الدولة، والتعليم يجعله أهلاً للمشاركة في تلك المهام، ولذلك اشترطت المحكمة أن يكون المرشح مجيداً للقراءة والكتابة، وليس ملماً بها وحسب. وبالتالى فإذا قبل ترشيح من فقد هذا الشرط، كان قرار قبول الترشيح باطلاً.

وفصلت المحكمة الإدارية العليا في شروط الترشيح وتناولها، حيث قضت بوجوب أداء الخدمة العسكرية أو الإعفاء منها، وأن ذلك شرط جوهرى من شروط الولاية العامة المتمثلة في عضوية مجلس الشعب. أما عن أثر صدور أحكام جنائية موقوف تنفيذها ضد المرشح، فلم تعتبرها المحكمة مانعاً من الترشيح.

ومن الأحكام التى أثارت قدرا كبيرا من الجدل، ما انتهت اليه المحكمة الإدارية في مسألة أثر ازدواج الجنسية على صحة الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وانتهت إلى أن ازدواج الجنسية يتعارض مع صريح القسم المنصوص عليه بالمادة ٩٠ من الدستور. وجاء الجدل العام على هذا الحكم نظرا لوجود عدد من أعضاء المجلس يحملون جنسية أجنبية الى جانب جنسيتهم المصرية. وبعض منهم يقوم على منصب وزارى مهم.

كما فصلت المحكمة العليا في شرط حسن السمعة كأحد شروط الترشيح، وذهبت بشأنه إلى أن المشرع في قانون مجلس الشعب لم يشترط حسن السمعة ضمن الشروط اللازمة للترشيح، وهو شرط أصولى لا يحتاج إلى نص يقرره، وهو يتعلق بالسلوك الشخصى للمرشح بألا يكون قد اشتهرت عنه مقالة السوء أو التردى فيما يشين بكرامة السلطة التشريعية وهيبتها، ولا يشترط لسوء السمعة صدور أحكام ماسة بالشرف ضد المرشح، كما لا يجوز الاستدلال على سوء السمعة بمحض اتهام يقوم على مظنة الإدانة ولا يستند إلى غلبة اليقين.

ويكشف مثل هذا الحكم أثر غياب المعايير الواضحة لحسن أو سوء السمعة، إذ كيف يتوافر سوء السمعة من مجرد اشتهار شخص بمقالة السوء، وفى اللحظة ذاتها ينتفى السلوك السيئ حين يُتهم الشخص بعمل مزرى.

وقد قضت المحكمة الإدارية العليا أيضا بأن الحكم على شخص بعقوبة الحبس في إحدى الجرائم التى حددها قانون مباشرة الحقوق السياسية ومنها إعطاء شيك بغير رصيد، يعد مانعاً من موانع الترشيح لعضوية مجلس الشعب، وذلك ما لم يكن الحكم قد نص على وقف تنفيذ العقوبة أو رد إلى الشخص اعتباره.

ومما سبق يمكن إيراد الملاحظات الآتية:

أ- إن مجلس الدولة فصل في شروط العضوية بالنسبة للمرشح لعضوية المجلس النيابى. واللافت للنظر أن أحكامه تغلغلت في جميع أوجه العملية الانتخابية، كصفات المرشحين وإجادتهم القراءة والكتابة ومدى أدائهم الخدمة العسكرية وغيرها، والحق فى الدعاية للمرشحين وللأحزاب على السواء. وقد جاءت الأحكام، إما

متشددة أو الى حد التساهل.

ب - أنه بالنسبة لشرط إجادة القراءة والكتابة، يلاحظ أن هذا الشرط قد غالت فى طلبه المحكمة إلى حد إلغاء قرار قبول ترشيح أحد الأعضاء، فى حين يميل البعض الى ترجيح ما يسمى بخبرة الحياة على شرط القراءة والكتابة، ولكن ضمن شروط معينة. وتلك بدورها قضية خلافية، وإن كان يصعب القبول بمبدأ وجود نواب فى البرلمان لا علاقة لهم بإجادة القراءة والكتابة.

ج - بالنسبة لمسألة حسن أو سوء السمعة، فيظهر فيها أهمية اعتماد معيار دقيق ومحدد لما يعتبر حسن أو سوء السمعة، وهو ما يظهره مجلس الدولة في أحكامه المتعددة المتعلقة بهذه المسألة.

د - فيما يتعلق بمنع مزدوج الجنسية من الترشيح لعضوية المجلس، فإن اللافت للنظر أن سبب المنع الذى ذهب إليه مجلس الدولة، جاء بالقياس على عدم جواز شغل مزدوج الجنسية وظائف معينة، وأن اليمين الدستورية التى يقسم بها الأعضاء قبل اكتساب العضوية تتطلب الولاء الكامل الوطن. وهو قياس مع الفارق، لكنه محل نقد كثير من فقهاء القانون.

وبناء على ما سبق، يبدو مهما تشكيل لجنة قضائية من المحكمة الدستورية العليا ومحكمة النقض ومجلس الدولة، على ان يمثل كل جهة ثلاثة أعضاء، وأن تتولى اللجنة مهمة الفصل في جميع المسائل المتعلقة بالعملية الانتخابية بما يحول دون انفراد جهة قضائية معينة بهذا الأمر، على أن يكون حكمها ملزماً لمجلس الشعب في جميع المسائل التى تفصل فيها، ويكون لأسباب لا تتعلق بصحة العضوية التى يفصل فيها مجلس الشعب عملاً بما خوله له الدستور في هذه المسألة.

٦ـ مجلس الشعب وأحكام مجلس الدولة

بصدور الأحكام السابق الإشارة إليها، قامت هيئة قضايا الدولة بالطعن في هذه الأحكام أمام المحكمة الإدارية العليا، كما قامت برفع استشكالات في تنفيذها أمام جهة القضاء المدنى وخاصة محكمة تنفيذ عابدين، مرتبة على رفع الاستشكال وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه، وهو موقف تجاهل أن المحكمة الدستورية العليا قد انتهت إلى أن الاستشكال في أحكام مجلس الدولة يجب أن يكون أمام محاكم مجلس الدولة باعتبارها فرعاً يتبع الأصل، وأن رفع استشكال أمام محكمة غير مختصة ولائياً بنظر أصل المنازعة يعتبر هو والعدم سواء ولا أثر له. لكن المجلس لم يلتفت إلى هذه الحقيقة القضائية، ومن ثم أقسم الأعضاء المطعون في صحة عضويتهم اليمين القانونية ليصبحوا أعضاء به، ولينقل الاختصاص بالفصل في صحة عضويتهم لمجلس الشعب نفسه والذى يطبق قاعدة أن "المجلس سيد قراره". وقد تعلل مجلس الشعب في عدم تنفيذه لتلك الأحكام بمقولة أن هذه المسائل تتعلق بصحة العضوية التى يختص بنظرها المجلس على النحو الذى خوله له الدستور، وهو أمر لا يجد القبول والتأييد من تيار غالب فى القضاء، لأنه على الأقل يجعل أحكام محاكم مجلس الدولة بلا صدقية قانونية. كما أن الموقف يثير مفارقة ظاهرة لدى العامة من الناس، فمؤسسة التشريع التى توجب بما تصدره من قوانين على المؤسسات والأفراد الانصياع لأحكامها وقوانينها، لا تلتزم بأحكام القضاء فى المراحل التى لا ولاية لمجلس الشعب فيها على أعضائه، وهو ما يعتبر فى العرف العام مناقضا لفكرة القانون وحجيته. وكما هو معلوم فإن إعمال القانون هو جوهر الفعل الديمقراطى.



ثالثا: الأحزاب السياسية المصرية ..من الميلاد المتعثر إلى الهامشية

بالرغم من مرور ما يزيد عن ربع قرن على انطلاق تجربة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، إلا أن حجم الأزمات التي شهدتها منذ العقد الماضي قد دلت على عجزها عن الانطلاق من مرحلة "الميلاد المتعثر" إلى مرحلة "النضج والاستقرار". كما أن الكتابات التي اقتربت من التجربة الحزبية وقدمت تحليلات مختلفة لأسباب أزمتها، فقد انتهت جميعها إلى التأكيد على وجود أزمة عميقة في الحياة الحزبية المصرية "همشت" بشكل قاطع من قيمة السياسة والعمل السياسي، بل وغيبته في كثير من الأحيان.

١. مظاهر الأزمة الحزبية

ثمة صعوبة تواجه كثيراً من المثقفين إزاء معرفة عدد الأحزاب السياسية الموجودة في مصر بدقة، وبات من الصعب أيضا على كثير من المتخصصين أن يميز بين الأحزاب المجمدة، والأحزاب "الفاعلة"، وبين تلك الموجودة فقط على"الأوراق الرسمية" والغائبة فعليا، حيث تراجعت الأحزاب كمؤسسات للتربية السياسية والخبرة الاجتماعية من الحياة العامة والسياسية على السواء منذ بداية العقد الماضي، وصار دورها هامشيا بصورة ملحوظة. وقد اتضحت مظاهر هذا الغياب في انتخابات ١٩٩٥، وانتخابات ٢٠٠٠ على التوالي، والتي طغي فيهما دور المستقلين على مرشحي باقى الأحزاب السياسية الأخرى حيث وصل في الأولى إلى ٢٩٥٠ مرشحا من أصل ٣٩٨٠، واقترب في الثانية من ٣٠٠٠ مرشح من أصل ٣٩٥٧ مرشحاً.

وقد حصل المستقلون في الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٠، ولأول مرة في تاريخ تجربة التعددية الحزبية في مصر على عدد أكبر من المقاعد التي حصل عليها مرشحو الحزب الوطنى، إذ حصلوا على ٢٣٢ مقعدا في مقابل ١٧٢ مقعدا للأخير، قبل أن ينتقلوا بسلاسة مدهشة إلى داخل صفوف الحزب الحاكم بعد وصولهم إلى البرلمان. و طغى المستقلون غير السياسيين على غيرهم من قوى وأحزاب سياسية أخرى، وبات من الصعب تحديد تصنيف سياسى دقيق لطبيعة الصراعات والمعارك ذات الطبيعة العشائرية أو المصلحية أو المالية، و التي شهدتها الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٠٠.

أما الأفكار والتصورات السياسية القليلة التي ظهرت فى هذه المعركة الانتخابية، فجاءت معظمها من خارج الأحزاب. باستثناء حزب التجمع، الذي امتلك تصورات سياسية واضحة أيا كان الموقف منها. لاسيما من مرشحي جماعة الإخوان المسلمين "المحظورة قانونا" والناصريين المستقلين. وغاب لدى الناخبين أي إحساس بوجود الأحزاب، ليس فقط في المعركة الانتخابية، ولكن أيضا كمؤسسات سياسية لها القدرة على اختيار مرشحيها وصياغة برامج سياسية عصرية.

ولم تقتصر مظاهر أزمة الأحزاب المصرية الرئيسية على أدائها الخارجي، ولكنها امتدت أيضا إلى بنائها الداخلي، حيث شهد معظمها انقسامات حادة، أدت إلى تجميد بعضها ودفع بعضها الآخر إلى دائرة لا تنتهي من الانقسامات الداخلية والاتهامات "بالخيانة" بين "رفاق" الحزب الواحد. حيث شهدت الساحة الحزبية المصرية منذ نهاية العقد الماضي مجموعات متتالية من الانشقاقات الداخلية، بدأت في الحزب الناصري، ومرت علي حزب الوفد، وانتهت في صورتها القصوى في حزب العمل المجمد منذ العام ٢٠٠٠. ولعل الاستثناء هنا يتجسد فى كل من حزب التجمع الذى لم يشهد انشقاقات كبرى منذ إنشائه عام ١٩٧٦ وحتى الآن، والحزب الوطني المتداخل مع جهاز الدولة، والذي يعاني من "كثرة مدهشة " في عضويته، وفى أعداد الراغبين في الانضمام إليه. فباستثناء هذين الحزبين، فإن كل الأحزاب المصرية عانت من انقسامات متفاوتة الدرجة والحدة.

وقد دفعت الانقسامات والخلافات داخل عدد كبير من الأحزاب المصرية إلى إقدام لجنة الأحزاب على تجميد ٧ أحزاب هى: حزب مصر الفتاة، العدالة الاجتماعية، حزب الشعب الديمقراطي، حزب الأحرار، حزب العمل، حزب مصر

العربي الاشتراكي، حزب الوفاق القومي .

بدأت ظاهرة تجميد الأحزاب في عام ١٩٩٢ عندما اتخذت لجنة شئون الأحزاب قرارا بتعيين اللواء عبد الله رشدي رئيسا لحزب "مصر الفتاة " بدلا من المستشار علي الدين صالح، ولكن محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار طارق البشري أصدرت حكما مهما في يناير ١٩٩٣، يقضي بأن "لجنة شئون الأحزاب ليس لها الحق في التدخل في تشكيلات الحزب، وعلى اللجنة أن تعيد الأمر إلى ما كان عليه قبل اتخاذ قرارها المعيب".

استخدمت لجنة الأحزاب منذ ذلك التاريخ وحتى الآن عبارة مكررة عقب كل قرار لها بتجميد حزب شرعي تقول فيها "تجميد الحزب لحين حل النزاع على رئاسته، إما قضاء أو رضاء". وبعد ذلك يدخل الحزب في سراديب المحاكم ويتوه في داخلها، حتى يتلاشى ليس فقط كحزب إنما أيضا كاسم.

وقد تكرر هذا المشهد مع حزب الشعب الديمقراطي الذي تجمد في ٢٦ مايو ١٩٩٢، وبعد شهرين فقط من تأسيسه، وذلك في سابقة فريدة في تاريخ تجميد الأحزاب المصرية، ومع حزب العدالة الاجتماعية الذي تجمد في ٢٦ إبريل ١٩٩٨، وأخيرا وليس آخرا مع حزب الأحرار الذي جمد في نفس العام، عقب وفاة مؤسس الحزب مصطفى كامل مراد.

وعادت ظاهرة تجميد الأحزاب وتعمقت، وعلى عكس ما كان متوقعا، مع بداية الألفية الثالثة، وبدأت بحزب العمل، ثم حزب مصر العربي الاشتراكي، وأخيرا حزب الوفاق القومي.

أدى ضعف الأحزاب الرئيسية الخمسة وتجميد إحدها ـ حزب العمل ـ إلى تحول معظم الأحزاب الأخرى إلى تجمعات ليس لها علاقة بالعمل السياسى. فالأحزاب التي ظهرت منذ العقد الماضي بأحكام قضائية، وعرفت فى الحياة السياسية باسم "الأحزاب الهامشية" بدأت معظمها تمارس مهام تجارية، ليس لها أدنى علاقة لا بالعمل الحزبي ولا بالعمل السياسي. حيث انتشرت ولأول مرة في تاريخ التجربة الحزبية في مصر ـ والعالم ـ محاولات شراء بعض الأحزاب الصغيرة من قبل عدد من رجال الأعمال. وتحولت قيمة التكوين السياسي والخبرات السياسية إلى مسائل يمكن أن تُباع وتُشترى ، وبدا كثير من هذه الأحزاب وصحفها وكأنها "محلات" أو مساكن للبيع وللإيجار، وليست مؤسسات حزبية هدفها إعداد قيادات سياسية للتأثير في المجتمع والحياة العامة.

وغاب في الحقيقة أي دور يذكر للأحزاب المصرية في الحياة العامة وفي الجدل السياسي والمجتمعي الذي تشهده البلاد، فحتى القضايا التي أثارت جدلا واسعا داخل المجتمع كالتي أثارها النائب كمال أحمد ـ في مناقشة مشكلات البورصة ورفض بيان الحكومة ـ جاءت من نائب ناصري مستقل لا ينتمي إلى أي حزب سياسي. وقد بدا رفض أحزاب المعارضة لبيان الحكومة في بداية هذا العام رفضا خافتا لم يتجاوز في تأثيره حدود البرلمان والصحف الحزبية .

وإذا كان من المؤكد أن أحد جوانب أزمة الأحزاب المصرية يرجع إلى القيود القانونية والسياسية المفروضة من قبل الدولة على العمل السياسي والنشاط الحزبي خارج مقار الأحزاب وخارج الصحف الحزبية، إلا إنه كان يمكن للأحزاب المصرية وللتجربة الحزبية أن تتطور، وأن تؤثر بصورة أكبر في الحياة العامة داخل البلاد رغم هذه القيود، إذا ما وظفت طاقاتها فى إطار عمل حزبى حقيقى، وعالجت أزماتها الداخلية بقدر أعلى من الانضباط والشفافية.

٢ـ أزمة الأحزاب الكبرى

عرفت الأحزاب الكبرى أشكالا متعدد من الأزمات، كان أبرزها الانشقاقات والخلافات الداخلية من جهة، وغياب الفاعلية والتأثير من جهة أخرى. فقد شهد **حزب العمل** ـ المجمد منذ عام ٢٠٠٠ ـ بعد وفاة أمينة العام عادل حسين، انقساما داخليا حادا، بدأ في أعقاب قيام إبراهيم شكري زعيم الحزب بإصدار قرار "رئاسى" في أغسطس ٢٠٠١ بتجميد عضوية ١١ عضوا من قيادات اللجنة التنفيذية للحزب، وعلى رأسهم مجدي أحمد حسين الأمين العام الجديد،

وإعفائهم من جميع مسئولياتهم الحزبية. و عاد رئيس الحزب وتراجع عن قراره السابق، ووافق على عودة هذه القيادات إلى مواقعها الحزبية. ثم اجتمع مع اللجنة التنفيذية للحزب في نوفمبر ٢٠٠١، وقرر اختيار حامد زيدان وطلعت رميح كرئيسي تحرير لجريدة الشعب ـ المجمدة أيضا ـ وهما يمثلان طرفي نقيض في الخلاف السياسي داخل حزب العمل.

وقد اعترض تيار آخر داخل الحزب على هذا الاجتماع معتبرا أن إبراهيم شكري أُستُدرج إلى هذا الاجتماع تحت شعار وحدة الحزب، فالوحدة يجب أن تكون حول مبادئ وليس شعارات. كما انتقد رموز هذا التيار بشدة على صفحات الصحف وبشكل علني مجموعة مجدي أحمد حسين على اعتبار أنها أضرت بالحزب، وليست بالقوة التي تروجها عن نفسها.

ورغم أن قرار رئيس حزب العمل بتعيين اثنين من رموز جناحين متعارضين كرئيسى تحرير لصحيفة الشعب قد عكس روحا "توافقية "مطلوبة داخل الأحزاب المصرية، إلا أن معضلته الرئيسية تكمن في إنه قرار "نظرى" يتعلق بصحيفة مجمدة سيصعب في حال صدورها عمليا أن يتعايش داخلها كلا " الرئيسين".

أما بالنسبة **لحزب الوفد**، فيمكن القول أن العام ٢٠٠١ كان عام التراجع الكبير عن الصورة الإيجابية التي أعقبت انتخاب نعمان جمعة كأمين عام للحزب، في واحدة من أكثر انتخابات الأحزاب المصرية ديمقراطية وشفافية. فقد شهد الحزب حالة من عدم الاستقرار الداخلي بدأت بفصل أثنين من نواب الحزب في البرلمان أحدهما تربى في حزب الوفد، وكان من المقربين من زعيمه الراحل سراج الدين، ويعبر إلى حد كبير عن تراث الحزب بشقيه الإيجابي والسلبي معا. والثانى يعبر عن حالة الفوضى السياسية التى تعيشها الحياة الحزبية المصرية، حيث بدأ ناصريا ومر بحزب العمل ثم حزب الوفد، وانتهى أخيرا عضوا فى الحزب الوطنى. وقد تقدم عضو ثالث من أعضاء الهيئة البرلمانية عن حزب الوفد باستقالته من الحزب بسبب عدم تعيينه من بين الـ ٢٠ عضوا الذين يحق لرئيس الحزب تعيينهم داخل الهيئة العليا للحزب. ويعتبر حزب الوفد هو حزب المعارضة الرئيسية الوحيد الذي يحق لرئيس الحزب فيه أن يعين ثلث أعضاء الهيئة العليا للحزب المكونة من ٦٠ عضوا.

وقد نجح نعمان جمعة بعد هذه الانتخابات الحزبية التي جرت في شهر يونيو ٢٠٠٠، أن يحكم قبضته على الحزب، ليس فقط بأن يختار الغالبية الساحقة من العضوية المعينة من بين أنصاره والمقربينإلى ه، إنما أيضا فى استبعاد كثير من القيادات التاريخية والعائلية من الهيئة العليا للحزب، ومن بينهم أسماء لامعة من قيادات الحزب. وقد وجه فؤاد بدراوي أحد قيادات الحزب التاريخية وأحد رموز "العائلات الوفدية " وعضو الهيئة البرلمانية الوفدية في مجلس الشعب، انتقادات حادة لرئيس الحزب وللطريقة الفردية التي يدير بها شئون الحزب، كما أبدى اعتراضه على عدم تنفيذ جمعة لوعوده بتغيير لوائح الحزب التي صممت ـ كما ذكر هو بنفسه ـ لزعيم الحزب التاريخي فؤاد سراج الدين، وليس لرئيس الحزب الحالى.

وهكذا فقد تقلصت المجموعة البرلمانية لحزب الوفد إلى أربعة أعضاء فقط ، وغابإلى حد كبير الصوت الوفدي الذي اعتاد عليه البرلمان المصري في دورات كثيرة سابقة، حتى بات من الصعب القول أن هناك رابطة سياسية وأيديولوجية تربط بين نواب الحزب المتبقين، أو أنهم يفترض أن يعبروا عن تيار سياسي عريق، كانت عادة لدية رؤية حزبية وسياسية متماسكة.

أما بالنسبة **للحزب الناصري** ، فقد عانى من حالة جمود حقيقي منذ الانتخابات التشريعية للعام ٢٠٠٠ ، والتي حصل فيها "الناصريون المستقلون" على ٥ مقاعد، مقابل إثنين للحزب قبل أن ينضم "ناصري مستقل" إلى هيئة الحزب البرلمانية وليس الحزب. ولم تستمر الهيئة البرلمانية للحزب على قلة عضويتها لفترة طويلة، فسرعان ما انقسمت على نفسها وجمد رئيسها عبد العظيم المغربي عضويته فيها، كما استقال حمدين صباحي منها، وبقي نائب واحد هو حيدر بغدادي،

مما أدى إلى حل الهيئة البرلمانية للحزب الناصري بعد عام من تشكيلها، حيث ينص قانون تشكيل الهيئات البرلمانية للأحزاب على ضرورة وجود عضوين من الحزب في مجلس الشعب حتى يحق له تشكيل هيئة برلمانية.

وقد حاول الحزب طوال العام أن يوحد "طاقات الحركة الناصرية"، فشكل لجنة أسماها "لجنة الحوار بين الناصريين"، من أجل محاولة إعادة الناصريين الموجودين خارج الحزب إلى داخله. وحاولت هذه اللجنة أن تقوم بعملها بجدية، وهو على ما يبدو لم يكن مخططا له أو مرغوبا فيه، خاصة بعد أن اكتشفت أن معظم الناصريين موجودين خارج الحزب، مما أثار القيادات الحزبية عليها، وفقدت بعد فترة وجيزة أي تأثير لها وسط مختلف المجموعات الناصرية، وواجهت انتقادات لاذعة تقريبا من كل الأطراف.

ورغم الحيوية الواضحة التي أضفتها صحيفة "العربي" في ثوبها الشبابى الجديد على الحزب، ونجاحها في أن تحتل حيزا بارزا وسط صحف المعارضة، إلا أنها لم تستطع في النهاية أن تطور بصورة واضحة من أداء الحزب التنظيمي، (وإن كان ذلك خارج نطاق دورها الطبيعى)، ومن لغة خطابه السياسي التي ظلت تقليدية إلى حد كبير، وعاجزة عن التأثير فى الشارع السياسي والانتخابي على السواء. و ظلت "العربي" في إطار كونها إحدى أبرز الصحف المثيرة للجدل والأكثر جرأة وأحيانا الأكثر تجاوزا لكثير من "المفاهيم والقيود السياسية الشائعة".

٣ـ ذوبان الأحزاب الصغرى

امتدت أزمة الحياة الحزبية المصرية من الأحزاب الرئيسية إلى الأحزاب الهامشية حيث شهد كل من حزب مصر العربي الاشتراكي وحزب الوفاق القومي خلافات داخلية أدت في النهاية إلى تجميدهما.

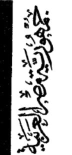
ولعل مفارقة حزب مصر العربي الاشتراكي هي الأكثر تعبيرا عن أزمة النظام الحزبي المصري، فالحزب الذي أنشأه الرئيس السادات عام ١٩٧٦ ليمثل الحكومة ويضم أغلبية كاسحة في البرلمان المصري، عاد بعد أن قررت الدولة فض علاقاتها التنظيمية به ليجد نفسه يضم عشرات الأشخاص فقط بعد أن كانت عضويته تعد بمئات الألوف.

وقد عاد الحزب مرة أخري بحكم قضائي في سنة ١٩٩٢ ، واستمر كحزب صغير العدد وهامشي التأثير، بعد أن أصبح الحزب الوطني هو الحزب الذى تنتميإلى ه الحكومة. وبالرغم من الجرأة التي تميزت بها قيادة الحزب التي حرصت على التمسك بحقها فى الوجود الشرعي"، إلا أن الحزب عجز تماما منذ عودته وحتى تجميده العام ٢٠٠٠ فى أن يتحول من مرحلة "الوجود الشرعى"، أى بالمعنى الرسمى، إلى مرحلة الفعل السياسي، بمعنى التأثير فى الحياة السياسية.

وتفجرت الخلافات داخل الحزب خلال هذا العام نتيجة غياب الحدود الفاصلة بين المال والسياسة، وتحديدا عقب قيام رئيس الحزب جمال ربيع بإرسال طلب إلى رئيس مجلس الشعب يطالبه فيه بتشكيل هيئة برلمانية للحزب تتكون من الأعضاء أيمن نور ومحمد فريد حسنين وسيف محمود، وهم الأعضاء الثلاثة السابقون في حزب الوفد، والذين انفصلوا عنه. فيما اعتبر سكرتير عام الحزب هذا الاتفاق بمثابة "مؤامرة على قيادات الحزب"، ومن ثم سارع بعقد مؤتمر عام، شارك فيه ٤٥٣ عضوا، وتم فيه التصويت بالأغلبية على سحب الثقة من رئيس الحزب.

أما رئيس الحزب "المخلوع"، فقد واجه ما اعتبره "مؤامرة المؤتمر" بالتأكيد على أن سكرتير الحزب مفصول من الحزب، وبالتالي تصبح قرارات المؤتمر غير شرعية. ومن ثم دخل الحزب فى دوامة الانقسام الداخلى، مجسدا عجزا آخر مثل الأحزاب الأخرى فى أن يغرس قيمة التنوع وقبول الآخر داخله والتمسك بمعايير تنظيمية واضحة. ولم يكن غريبا أن يلقى الحزب نفس مصير الأحزاب المجمدة، بقرار مماثل من لجنة الأحزاب التي قررت فى شهر نوفمبر تجميد الحزب.

أما **حزب الوفاق القومي** ، فقد مثل أحد الأجنحة الناصرية المتشددة الذى انشق معظم قادته عن الحزب العربي



الديمقراطي الناصري، حيث ظهر على الساحة السياسية في مارس ٢٠٠٠ بقرار من لجنة شئون الأحزاب، وهو يعتبر الحزب الوحيد الذي ظهر على الساحة المصرية بقرار من لجنة الأحزاب، مما أثار العديد من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول جدوى ظهوره، وهل كان هذا الظهور محاولة ما للتأثير على وجود وشرعية الحزب الناصري القائم أم لا ؟.

ومع ذلك فلم يستمر الحزب إلا لفترة قصيرة حتى اتضحت بصورة كاملة علاقاته ببعض المؤسسات الرسمية وباقي القوى السياسية الأخرى، فرغم أنه يمثل في الأصل انشقاقا على الحزب الناصري، إلا إنه سرعان ما ظهر هذا "الانشقاق" داخل بنيته الذاتية، حيث انشق على نفسه إلى تيارين: أحدهما عبر عنه الأمين العام أحمد شهيب، والآخر مثله رفعت العجرودي القيادي بالحزب. وقد تقدم الأخير بمذكرة إلى لجنة الأحزاب يعلن فيها أنه عقد مؤتمرا تنظيميا تم خلاله عزل رئيس الحزب وتولى هو رئاسته، وبناء على ذلك قررت لجنة الأحزاب تجميد حزب الوفاق القومي في ١٩ أغسطس ٢٠٠١، ومن ثم أسدل الستار على واحدة من التجارب الحزبية الأعلى صوتا والأقل فاعلية وتأثيرا.

ان إحدى اكثر السمات العامة فى الغالبية العظمى للأحزاب المصرية، هى استمرار قياداتها منذ نشأتها عام ١٩٧٦ وحتى الآن، حيث غابت أي آلية ديمقراطية تسمح بتداول السلطة داخلها، وظل رؤساء الأحزاب جميعهم بمثابة "القادة التاريخيين"، والزعماء المؤسسين الذين لا يمُسون، وصار الخلاف معهم مرادفا للانشقاق والخروج على الشرعية، وغيرها من المفردات السائدة داخل أوساط كل الأحزاب دون استثناء.

ولم تقتصر أزمة الأحزاب المصرية فقط على الأحزاب الرئيسية التي يفترض أنها تمتلك عددا أكبر من القيادات والأعضاء، وبالتالي فان فرصة ازدياد حجم المشاحنات الحزبية والتنظيمية عادة ما تكون أعلى من باقي الأحزاب الصغيرة العدد، وإنما امتدت هذه الأزمة إلى الأحزاب الصغيرة والتي عجزت جميعها، أن تنشئ وتجسد صيغة حديثة تتجاوز بها مثالب أداء الأحزاب الكبيرة. ولعل أهم المفارقات هنا أن أداء هذه الأحزاب الصغيرة يكمن في أنها لم تنجح حتى في الحفاظ على ما عرف في البداية باسم الأحزاب الصغيرة، وإنما تجاوزت ذلك إلى حيث نجحت ببراعة مدهشة أن تتجاوز هذه الوضعية إلى وضعية الأحزاب الهامشية، أى التى لا تأثير لها، وبحيث يتساوى وجودها مع عدمه.

فقد عجز أي حزب من أحزابها الأحد عشر أن يقدم صيغة جديدة للعمل السياسي تنجح من خلالها ولو جزئيا في كسر طوق العزلة السائد على العمل الحزبي في مصر. ولعل هذا الوضع يبدو مدهشا إلى حد كبير، حيث كان من المتوقع مع ظهور أحزاب جديدة في عصر إقليمي وعالمي جديد أن تحمل مزيدا من احترام قيم الديمقراطية والتنوع وقبول فكرة الأجنحة الداخلية. وهو في الحقيقة لم يحدث، فبدلا من ذلك انتشرت الاتهامات بالتآمر والتخوين المتبادل بين قياداتها، فى الوقت الذى لا تتجاوز عضويتها في كثير من الأحيان عشرات الأشخاص. وهو أمر لافت للنظر ويثير الأسى معا.

٤ ـ أسباب الغياب الحزبى .. محاولة للتفسير

ثمة توافق عام على أن غياب تأثير الأحزاب فى الحياة السياسية المصرية، له أسبابه الكثيرة والمركبة، والتى يصعب اختزالها في عامل واحد. وثمة ضرورة كبرى لإعادة طرح الكثير من الأسئلة التي يتجاوز بعضها حدود الواقع السياسي/ الإجرائي إلى الفضاء الثقافي والمؤسسي الأوسع. ولعل هذا ما يقود إلى التركيز على مجالين رئيسيين، أولهما يتعلق بالبيئة الثقافية المصرية التى تفاعلت معها تجربة التعددية الحزبية ومدى مسئوليتها عن هذا الغياب الحزبى، وثانيهما يتعلق بالبيئة السياسية المحيطة بهذه التجربة. وفيما يلى محاولة موجزة للغوص فى المجالين معا.

أ ـ حدود مسئولية الفضاء الثقافى العام: فمن الواضح أن مرور ما يزيد عن ربع قرن على ميلاد تجربة التعددية

المقيدة الثانية في مصر، لم يسهم كثيرا فى تطوير هذه التجربة بالقدر الكافى، وذلك مثل ما حدث في تجارب بلدان أخري عاشت تجربة الحزب الواحد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضى. ولكن حين تحولت جميعها مع بدايات عقد التسعينات نحو التعددية الحزبية، فإن تجربتها تجاوزت سريعا ما يعرف بتجارب التعددية المقيدة في العالم العربي، ولتصل إلى تجارب ديمقراطية كاملة، يجرى فيها تداول للسلطة، وبها حرية تكوين الأحزاب والجمعيات الأهلية، وتحديد مدة انتخاب رئيس الجمهورية في حال إذا كانت التجربة قائمة على النظام الرئاسي. ولم يقتصر الأمر على تجارب بلدان أوربا الشرقية وبعض بلدان أمريكا اللاتينية، بل امتدت إلى عدد من التجارب الحزبية في بعض البلدان الأفريقية، والنموذج الأبرز هنا، تجربة تداول السلطة عبر الانتخابات في السنغال عام ٢٠٠٠. ولعل هذه المقارنة تقود إلى نتيجة واحدة لا خلاف عليها وهى أن التجربة الديمقراطية المصرية التي كانت واعدة إلى حد كبير قبل ربع قرن، انتهت إلى حالة جمود وتراجع، وصل إلى حد غياب أحد أركانها الرئيسية المتمثل في غياب الأحزاب عن دورها الطبيعى المتمثل فى التأثير والفعل وإعادة توجيه دفة العمل السياسى فى المجتمع.

ولعل هذا ما قاد تيارا فكريا وسياسيا فى مصر والعالم العربى وخارجهما أيضا إلى الحديث عن خصوصية ثقافية عربية أو إسلامية تعوق تحول معظم بلدان العالم العربي والإسلامي نحو تبني الديمقراطية والتعددية الحزبية. وصار لمصر نصيب وافر من الحديث عن الإرث الثقافي الإسلامي وثقافة الدولة النهرية وغيرها من المقولات، التي تعيد أسباب التعثر الديمقراطي إلى التراث التاريخي والهوية الحضارية.

وقد اعتبر كثيرون أن الثقافة المصرية، وإن كانت تحمل نظاما قيميا معقدا ومتنوعا، فإنه يعنى أيضا مجموعة من الأحكام القيمية ذات الطابع السلبى كالطاعة والخنوع والقدرية وعدم تقبل التغيير والسلبية وعدم المشاركة، وغياب القدرة على الابتكار والتجديد، مما انعكس بشكل مباشر على النظام الحزبي والتجربة التعددية والحياة السياسية بشكل عام. وتذهب بعض الآراء إلى أن "تجارب الماضي في حياة المصريين قد خلقت لديهم مجموعة من العُقد التي صارت من مكونات ثقافتهم، ومن بين هذه العُقد عقدة السلطة، التي ترتبط في عصور التاريخ المصري المختلفة بنظام الحكم الذي لم تطرأ عليه تغيرات حقيقية في آثاره البعيدة علي المجتمع، فبالرغم من دخول المعرفة العلمية والتطبيقات التكنولوجية في أجهزة المجتمع وأساليب حياته منذ القرن التاسع عشر إلا أن ذلك لم يغير من مفهوم السلطة والحكم".

وهكذا يتضح حجم التأثير الهائل الذى يمارسه الموروث الثقافي، والذى يتمثل فى قدرته ليس فقط علي عبور الزمن دون التأثر به، إنما أيضا في اختراق التطورات التكنولوجية والعصرية دون أدنى تغيير. وقد عمق كثير من الدراسات هذا المفهوم، المتعلق بعلاقة الثقافة السياسية والتطور الديمقراطي في مصر، وانتهى بعضها إلى الاستنتاج بأن قضية نسق القيم السائد في مصر" له طبيعة تراكمية، وهي خاصية يزداد تأثيرها وفاعليتها كلما كان المجتمع موغلا في القدم من حيث تاريخه وحضارته"، وانه حتى فى حال اختفاء بعض هذه القيم ، فإنه يكون اختفاء شكليا، وليس نهاية حقيقية لها.

إن مثل هذه التحليلات لا تقدم رؤية ساكنة لقيم الموروث الثقافي في مصر وحسب، وإنما أيضا تنظر إلى أي تحول قد يحدث لها باعتباره مجرد تحول شكلي يؤصل لتلك القيمة الثقافية، التى يمكن وصفها هنا بأنها عابرة للزمن وللبيئة الاجتماعية معا. الأمر الذى كرس منهجية ساكنة في فهم الثقافة السياسية المصرية ونمط القيم السائد في المجتمع، وهو ما أدى في النهاية إلى سيادة لغة ذات طابع "تعميمى" كرست بدورها مجموعة من المفاهيم النمطية عن الثقافة السياسية المصرية وعن التعددية الحزبية. و أدى هذا الاقتراب التحليلى إلى اختزال النظر إلى النظام السياسي المصري في صورة "نمط محدد سلفا"عن المجتمع، معتبرا أن تعثر التجربة الحزبية المصرية راجع أساسا لتلك القيم والموروثات الثقافية. ومن ثم أصبح هناك ما يشبه قناعة مسبقة بأن الثقافة السياسية المصرية ليست منسجمة مع قيم الديمقراطية والتعددية الحزبية، وأن ذلك نتيجة طبيعته لهذا الإرث الثقافي الذي صنعته الدولة النهرية في مصر. وهكذا انتهى البعض إلى

استحالة تطبيق نموذج ديمقراطي في مصر نتيجة وجود هذا الإرث. والمعروف أن هناك توافقا عاما على أن أهم الظواهر المتعلقة بنمط الدولة المركزية وبثقافة الدولة النهرية، هو ما يعرف بثقافة الاستبداد الشرقي وقيم الخضوع والطاعة وموالاة الحاكم السائدة، وعدم الميل إلى التعددية.

واقع الأمر، أنه رغم الاختلاف مع الاستنتاجات التى ينتهيإلى هـا هذا الاقتراب التحليلى، إلا أنه من الواجب الاعتراف بأنه يقدم تفسيرا لبعض، وليس كل، الظواهر والمثالب التى حفلت بها تجربة التعددية الحزبية الحالية، و التي من الصعب علي الاقترابات التنموية بشقيها السياسى والاقتصادى أن تفسرها بمفردها. ومن بين هذه الظواهر - على سبيل المثال لا الحصر- ما يلى:

(١) أن التحول في اتجاه التعددية الحزبية في مصر قد تم عن طريق الدولة، وتحديدا من خلال دور رئيس الجمهورية، الذي كثيرا ما ربطت بعض التحليلات الثقافية بين سلطات الرئيس والحاكم القوى، أو الفرعون وفقا للثقافة المصرية القديمة، وذلك على عكس ما جرى فى تجارب أخرى ذات إرث ثقافى مختلف، وأنتجت تجربة حزبية تعددية عبر احتجاجات شعبية ومطالبات اجتماعية وسياسية من القاعدة الاجتماعية.

(٢) أنه بعد ما يزيد عن ٢٥ عاما على بدء قيام تجربة التعددية الحزبية في مصر، فإن النظام الحزبي بالمعنى المتعارف علية في النظم الليبرالية لازال غير متعارف عليه فى الساحة السياسية المصرية، فهناك حزب حاكم هو في الحقيقة جزء من جهاز الدولة في مصر وليس مستقلا عنها، وهناك أيضا أحزاب معارضة موجودة قانونا، ولكنها غير موجودة بالفعل على الساحة السياسية، و بحيث بدت الدولة وحزبها الحاكم في وضع مهيمن على مجمل العملية السياسية في مصر. وقد تجسد هذا الدور المهيمن للدولة المصرية وللحزب في أشكال متعددة، بحيث أصبح من الصعب إعادته فقط - أو أساسا - إلى "القيود الحكومية" المفروضة علي نشاط الأحزاب في مصر، أو إلى تدخلات الدولة المعتادة في الانتخابات.

(٣) تركز جانب كبير من الجدل السياسي في مصر داخل عباءة مؤسسات الدولة المصرية، وبحيث بات من الصعب النظر إلى الأحزاب السياسية على إنها البوتقة الأساسية للفعل السياسي في المجتمع كما يحدث في النظم الليبرالية.

(٤) أن تأثير "الدور المهيمن" للدولة امتد إلى أحزاب المعارضة نفسها، حيث يهتم كثير من مرشحيها بنسج علاقة مع قيادات الحزب الحاكم والحكومة والإدارات المحلية. حتى أن البعض من مرشحى أحزاب المعارضة يعدون أكثر قربا من مؤسسات الحكومة والدولة مقارنة بقيادات الأحزاب التى ينتمونإلى ها .

ب- **دور البيئة السياسية والقانونية**، إن تأمل الظواهر السابقة وقدرة الاقتراب الثقافى على تحليلها، أو تقديم تفسير لها جزئيا أو كليا، لا يعنى أن هذه الظواهر بعيدة الصلة، أو فاقدة للجذور السياسية والاجتماعية والقانونية. فإذا كان من الصعب أن نفصل مثل هذه الظواهر عن الإرث الثقافي المصري، فإنه بنفس القدر يصعب فصلها عن البيئة السياسية والاجتماعية المعاشة. أو بعبارة أخرى أن ثمة أهمية كبرى للاقتراب الثقافي الاجتماعي في "تفسير" كثير من الظواهر السياسية الخاصة بتجربة التعددية الحزبية في مصر، وأيضا المساعدة على الكشف عن إمكانات التطور الديمقراطي في البلاد.

ولعل أول مظاهر تلك العلاقة بين الثقافة السياسية المصرية وتجربة التعددية الحزبية تكمن في هذا التركز والاحتكار الشديد للسلطة في يد الدولة والحزب الوطني الديمقراطي. فإذا كان الفعل السياسي والذى تركز تاريخيا في مصر حول الدولة قد عبر عن جانب من خصوصية ثقافة الدولة النهرية، إلا أن هذا الإرث الثقافي عقب تفاعله مع بيئة اجتماعية وسياسية جديدة في العقدين الأخيرين قد أفرز ظواهر جديدة تختلف عن تلك التي شهدناها في عقود أسبق

الخريطة الحزبية في مصر

م	الحزب	تاريخ التأسيس	طريقة التأسيس	وضع الحزب
١	التجمع الوطني التقدمي الوحدوي	١٩٧٦	لجنة شئون الأحزاب	موجود
٢	الأحرار	١٩٧٦	لجنة شئون الأحزاب	مجمد
٣	الوطني الديمقراطي	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب	موجود
٤	العمل	١٩٧٨	لجنة شئون الأحزاب	مجمد
٥	الوفد*	١٩٧٨	قرار لجنة شئون الأحزاب	موجود
٦	الأمة	١٩٨٣	حكم قضائي	موجود
٧	مصر الفتاة	١٩٩٠	حكم قضائي	مجمد
٨	الخضر	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود
٩	الاتحاد الديمقراطي	١٩٩٠	حكم قضائي	موجود
١٠	مصر العربي الاشتراكي**	١٩٩٢	حكم قضائي	مجمد
١١	الشعب الديمقراطي	١٩٩٢	حكم قضائي	مجمد
١٢	العربي الديمقراطي الناصري	١٩٩٢	حكم قضائي	موجود
١٣	العدالة الاجتماعية	١٩٩٣	حكم قضائي	مجمد
١٤	التكامل الاجتماعي	١٩٩٥	حكم قضائي	موجود
١٥	الوفاق القومي	٢٠٠٠	قرار لجنة شئون الأحزاب	مجمد
١٦	مصر ٢٠٠٠	٢٠٠١	حكم قضائي	موجود
١٧	الجيل الجديد	٢٠٠٢	حكم قضائي	موجود

* حزب الوفد الجديد، تم تجميد نشاطه فى ٢٢ يونيو ١٩٧٨ بعد قيامه بأشهر قليلة نتيجة الصدام مع الرئيس السادات ثم عاد وأستأنف نشاطه فى نوفمبر عام ١٩٨٣ بحكم محكمة.

** عاد حزب مصر العربى الاشتراكى الذى تأسس عام ١٩٧٦، بحكم المحكمة عام ١٩٩٢.

مثل عقد الستينات من القرن الماضى. ومن هذه الظواهر ظهور أجنحة وتيارات مختلفة، لكنها تلتحف جميعا بعباءة الدولة المصرية، وتختلف في الوقت نفسه عن الحالة النمطية التي عرفتها نخبة الدولة المصرية منذ عهد محمد علي وحتى نهاية عهد الرئيس السادات، وتمثلت أساسا في توحدها وتماسكها الواضح. وهى الحالة التى تغيرت فى العشرين عاما الماضية بفعل التطورات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، حيث أصبحت نخبة الدولة المصرية أقل تماسكا من قبل، وبدأت تشهد رغم استمرار هيمنتها علي العملية السياسية الكثير من الانقسامات السياسية والشللية، وفى بعض الأحيان انقسامات أيديولوجية حتى بين النخبة ذاتها.

وتجسد هذه الحالة تفاعلا محكما بين الثقافي والاجتماعي على نحو مدهش، حيث يتمثل الأول فى استمرار هيمنة الدولة علي العملية السياسية في مصر، والثاني فى وجود تنوعات متعددة داخل عباءة الدولة المصرية وداخل الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم.

وربما جاز القول أن أحد أهم مداخل تطوير النظام السياسي المصري وتجربة التعددية الحزبية يكمن في تطوير الحزب الوطني المتداخل - وأحيانا المعتمد كليا - مع الدولة المصرية، بالوعي أولا بأن الإصلاح السياسي سيبدأ من الدولة المصرية ومؤسساتها وحزبها، والعمل ثانيا على بناء منظومة قيم جديدة يتم على أساسها تصفية وإبعاد عشرات الآلاف من أعضاء الحزب الوطني الذين لا يمتلكوا تكوينا سياسيا أو موهبة سياسية بارزة تفيد الحزب. وأخيرا الوعي بأنه لا يوجد حزب "طبيعي" في أي مجتمع ديمقراطي يسعى للحصول على عضويته هذا الكم المذهل من المواطنين، و يحصل أيضا على تلك النسبة الكبيرة في الانتخابات التشريعية والتي تتجاوز عادة ٨٠ ٪، بما يعني ضرورة أن نتوقع إعادة هيكلة الحزب عبر انقسامه الطبيعى إلى حزبين أو أكثر وفق معايير سياسية وأيديولوجية، لا زالت موجودة بالفعل بين كثير من قياداته الوسيطة وبعض نوابه. فمثل هذا الانقسام الطبيعى قد يقود إلى بلورة مرجعيتين كبيرتين، إحداهما تقع في يسار الوسط، والأخرى في يمينه، ويتم من خلالهما فرز العضوية الجديدة على أساس سياسي واجتماعي وخدمي على السواء.

٥ . حرية تكوين الأحزاب .. من شعار إلى مضمون

نشأت جميع الأحزاب السياسية في مصر منذ بدء تجربة التعددية الحزبية الثانية في ١٩٧٦ إما بقرار رئاسي أو إداري أو "قرار" محكمة. صحيح أن بعض هذه الأحزاب كان موجودا في الحياة السياسية قبل أن يتحول إلى حزب شرعي، إلا أن اختيار رئيس الجمهورية لأسماء هذه الأحزاب وزعمائها قد عني منذ البداية استبعاد أسماء وتيارات أخري ربما تكون أكثر تأثيرا من تلك التى تم قصر الشرعية عليها.

ولم يغب طوال الثمانينيات والتسعينيات هذا المنطق الإداري في التعامل مع الأحزاب المصرية، حيث انتقل من سلطات رئيس الجمهورية إلى سلطات القضاء الذي كان هو الفيصل بين لجنة الأحزاب التي رفضت عادة الترخيص لأحزاب جديدة، وبين المحكمة التي وافقت في كثير من الأحيان على ميلاد أحزاب جديدة .

وقد تصور كثيرون أن تطوير النظام الحزبي يبدأ "بحرية تكوين الأحزاب"، غير أن الطريقة التى طبق بها هذا الشعار ساهم عمليا فى تعطيل تطور التجربة الديمقراطية وليس تنميتها على النحو المأمول. ذلك أن "التكوين الإدارى" والميلاد "البيروقراطي" لأكبر عدد من الأحزاب، عمل فى الحقيقة على استبدال الميلاد الشعبى للحزب إلى حالة ميلاد "فوقي/ إداري". ومن هنا اعتبرت هذه الأحزاب أن حصولها على الرخصة القانونية والدعم المادي من الدولة - الذى خُفض من ٢٥٠ ألف جنيه سنويا إلى ٥٠ ألف جنيه فقط - وبناء مجموعة من الهياكل والمستويات التنظيمية العليا والوسطى والدنيا، وأيضا القيادات العليا و"التاريخية"، هو نهاية المطاف.

وهكذا بدت الأحزاب المصرية في مجملها في صورة أقرب لصورة المصالح الحكومية، ولكن دون وجود هذا "الرادع البيروقراطي" الذي يحكم المؤسسات الحكومية تجاه الموظفين الحكوميين، مما جعل عملية الانشقاق على القيادات والمستويات الحزبية عملية سهلة وغير مكلفة خاصة مع غياب أي تقاليد حزبية عميقة، فضلا عن فقدان الجذور مع الناس أنفسهم. ومن هنا تتجسد المعضلة الحقيقية في عدم قدرة الأحزاب المصرية على اختلاف أحجامها على أن تتحول من "هياكل بيروقراطية" جامدة لا يشعر بمعظمها إلا أعضاؤها أو المتناحرون داخلها، إلى مؤسسات للتكوين والخيال السياسي حول هموم الوطن والخروج منها. ومثل هذه المعضلة ترجع في الحقيقة إلى ترجيح الإدارى على الاجتماعي والسياسي تأثرا بشعار "حرية تكوين الأحزاب"، حيث غاب عن كل الأحزاب الجديدة التي ظهرت خلال العشرين عاما الماضية - باستثناء الحزب الناصري وحزب التجمع - أى تجربة جماهيرية أو سياسية أو اجتماعية لمن هم

مؤمنين بفكرة هذا الحزب وسط المجتمع المصري. ومن ثم أصبحت التجربة الوحيدة التى تعيشها الأحزاب هي تجربة "المساومات" الانتخابية لترجيح كفة فريق على آخر أو لاختيار قيادات الحزب، أو تجربة التكييف القانوني في كيفية إقناع محكمة الأحزاب بتمايز برنامج الحزب على ما عداه من برامج أخرى، وذلك بصرف النظر عن قدرته على تطبيق حرف واحد مما جاء في برنامجه المقدم للمحكمة وليس للمواطنين.

وإذا نظرنا على سبيل المثال إلى مجموعة من الأحزاب التي ظهرت مؤخرا على الساحة السياسية المصرية بحكم قضائي مثل حزب الخضر والاتحادي ومصر ٢٠٠٠، سنجد أن ظهورها بهذه الطريقة الإدارية قد ساهم إلى حد كبير في عدم تطوير أدائها بل وتفجر الخلافات فيها. فمع الافتراض بأن المجموعات المهتمة بالحفاظ على البيئة فى مصر نشطت بصورة فعالة في المجتمع وبين جموع المواطنين من أجل توعيتهم بأهمية الحفاظ على البيئة، ونجحت في التأثير في قطاعات ولو محدودة منهم من خلال نشاطها الاجتماعي والتنموى هذا، فالمتصور أن يصبح تحولهاإلى حزب معبر عن فعل اجتماعي وحركة سياسية في المجتمع، وليس مجرد "أداء بيروقراطي" أو "نظرى" من أجل الحصول على الشرعية القانونية.

والأمر نفسه يمكن أن ينسحب على حزب الاتحاد ومصر ٢٠٠٠، فالأول مؤمن بالأهمية الاستراتيجية للوحدة مع السودان، وكان من المنطقي أن يروج مؤسسو الحزب لهذه الفكرة قبل إعلانه، وبحيث يأتي إعلانه الرسمى تتويجا لوجوده ولو النسبي بين الجماهير. أيضا فان حزب مصر ٢٠٠٠ الداعي لإعطاء أولوية قصوى لتحديث مصر تكنولوجيا، كان يمكن لعضويته المحدودة أن تتحرك كمنظمة أهلية تتفاعل مع الناس أولا من أجل إقناعهم بأهمية برنامجهم، ثم تتحول إلى حزب سياسى ثانيا.

ومن الأمثلة أيضا تجربة حزب الخضر، والذى كان على مؤسسيه أن يبذلوا جهدا حقيقيا من أجل تأصيل مفهوم خاص لمعضلات البيئة في مصر يسمع عنه المواطنون أولا، ثم يتفاعلون معه ثانيا، مثل ما تدل على ذلك تجربة الأحزاب الخاصة بحماية البيئة فى البلدان الأوربية وغيرها. وفى الحقيقة فإن ما جرى فى مصر كان "معكوس" الوضع الطبيعى، حيث تم تشكيل حزب للخضر منعزل عن الواقع، ومن حافظ على عضويته فى مجموعة الأحزاب الهامشية المصرية، وذلك بالرغم من إنه يعبر عن فكرة واعدة يحتاجها المجتمع المصري بشدة، وستضيف الكثير أيضا إلى المواطن العادي فى حال تفاعلها مع قضايا البيئة.

والمحصلة لما سبق تكمن فى حقيقة الوعى بأن النشأة الحقيقية لأي حزب تكمن في نجاحه في أن يصبح أولا حركة اجتماعية، ثم تحوله ثانياإلى حزب مؤسسي. وهى حقيقة ظلت غائبة عن الغالبية الساحقة من الأحزاب المصرية، مما أدى في النهاية إلى طغيان ظاهرة الأحزاب "الشرعية قانونا"، ولكنها الغائبة عن الشارع المصري، بل والعاجزة أصلا عن الوصولإلى ه.

٦. أزمة العمل الحزبي أم أزمة الأحزاب.

ثمة حديث متكرر عن غياب الأيديولوجيات، ونهاية عصر "الاستقطابات السياسية"، وهو ما تم تفسيره. بالنسبة لبعض التيارات على الأقل. انه نهاية لمبدأ الانتماء السياسي والحزبي، ومن ثم سهل من عملية "إحلال" العشوائية والفوضى مكان العمل السياسي والحزبي المنظم. ولعل التحول الرئيسي الذي عرفته الأحزاب السياسية في البلدان الديمقراطية تمثل في مراجعة مفهوم الالتزام الحزبي ودور الأيديولوجية داخل المجتمع، وقدرتها على التعبئة والحشد، وليس مراجعة العمل السياسي والحزبي في حد ذاته.

فقد شهدت معظم الأحزاب السياسية في العالم فى السنوات العشر الماضية تحولات عميقة فى بنية خطابها السياسي وبنيتها التنظيمية، حيث لم تعد أيديولوجية هذه الأحزاب مجرد اجترار لوصفات نظرية "سابقة التجهيز"، حاولت قدر المستطاع أن تلوي ذراع الواقع لصالح نصوصها التاريخية، إنما أصبحت نتاجا للتفاعل مع الواقع الاجتماعي والسياسي المعاش، ونجحت إلى حد كبير في أن تتطور معه. وقد ساهم هذا الواقع بشكل حاسم فى انفتاح حتى الأحزاب الأيديولوجية المتشددة، وتحولها إلى أحزاب تلعب العقيدة السياسية فيها دور الموجه العام والمرجعية الرحبة، وليس النصوص المطلوب تكرارها عن ظهر قلب كل صباح.

ومن هنا يمكن أن نكتشف حجم التحولات التي لحقت بمجمل الأحزاب السياسية الأوربية، بحيث من الصعب أن نجد حزبا عقائديا أوربيا ذا فعالية، ما لم يعرف التغيير والتطور وأيضا المراجعة. وهكذا فقد تغيرت صورة الأحزاب السياسية فى البلدان الديمقراطية مع التحولات التي شهدها العالم في العقد الماضي، وأصبح الواقع يشهد صورا ومعايير جديدة للخلاف السياسي/ الاجتماعي تتجاوز فى كثير من الأحيان "المقولات التاريخية والخالدة" لليسار أو اليمين الأيديولوجي على السواء، فقد تراجع الاستقطاب الأيديولوجي الحاد حول مقولات من قبيل "التأميم" اليسارية، ومقولات "الخصخصة" اليمينية، وذلك لصالح الاختلاف حول قضايا البيئة والتجديد الجيلي، والتحديث التكنولوجي، إضافة إلى الموقف من العولمة.

إن المحصلة لتطور عمل الأحزاب فى التجارب المختلفة يشهد بأن ثمة خريطة جديدة للانقسام السياسي في العالم، وبحيث لم تعد الأحزاب السياسية فقط بمثابة "ماكينات" لتنشئة" قيادات أيديولوجية، إنما أيضا لبناء قيادات تمتلك موهبة في الإدارة السياسية ساهمت خبرتها الحزبية وأحيانا خلفيتها العلمية في تدعيم مهاراتها وثقلها. كما أن الانتماء إلى حزب سياسي صار يعني ضمنا اكتساب قيمة العمل المنظم والمؤسسي، قبل أن يكون إعلانا عن الولاء لنص أيديولوجي بعينه. أما الخيار الأيديولوجي للحزب فلم يعد بدوره مجرد اجترار لنصوص تاريخية جامدة منعزلة عن الواقع بقدر ما أصبحت مرتبطة بحزمة رحبة من الأفكار والمشاعر تميل إلى طريقة معينة ومرنة في الاختيار السياسي.

وقد غاب هذا التطور عن كل الأحزاب المصرية الرئيسية، وعجزت جميعها عن أن تستوعب تيارا مخالفا للقيادة بداخلها، أو تقبل بفكرة التنوع الداخلي وتدير صراعاتها الداخلية وفق منطق قبول الأجنحة الحزبية، وخرجت حتى من داخل الأحزاب الليبرالية - أو المفترض أن تكون كذلك - عبارات لا تمت للعمل السياسى بصلة من قبيل "المتآمرون" و"المخربون" وأحيانا " الخونة" لكل من عارض رأي زعيم الحزب. وهكذا تحولت الأحزاب من صيغة للعمل المؤسسي الرحب إلى بناء شلة الزعيم.

لم يتوقف الأمر فى الأحزاب المصرية الرئيسية عند عدم امتلاك إدارة ديمقراطية في عملها الداخلي، إنما أيضا امتد إلى تمسك كل منها بحقبة تاريخية ماضية يتم اجترارها بشكل مبالغ فيه، ليس فقط باعتبارها تراثا من الوارد - بل وأحيانا من الطبيعي - الاستفادة منه، إنما باعتباره المحرك لحركة الحزب في الألفية الثالثة. و صار المشهد السياسى مثيرا للمفارقات الساخرة بشدة، فحزب الوفد ما يزال يعتقد أن تاريخ مصر قد توقف عقب قيام ثورة يوليو، وحزب العمل يرى أن إطاره الأيديولوجي هو مقولات "مصر للمصريين" ، التي رددها أحمد حسين زعيم مصر الفتاة منذ أكثر من نصف قرن، وباتت أيضا الصورة مفرطة في جمودها حين أصر الحزب الناصري على اختزال معارك مصر في الألفية الثالثة في معارك التحرر الوطني التي خاضتها ثورة يوليو قبل أربعين عاما.

ويمكن القول إجمالا أن أزمة كثير من التيارات السياسية المصرية وخاصة العقائدية منها - كأحزاب الناصري والعمل والتجمع، إضافة إلى تيارات الإسلام السياسي غير المنضوية تحت إطار حزبى قانونى - أنها ركزت على " النص " والبناء

التنظيمي، وتجاهلت فى الوقت نفسه "السياق" الاجتماعى وتحولات البيئة السياسية المحيطة. ويحيث تبدو هذه الأحزاب فى كثير من الأحيان بلا علاقة حقيقية مع البيئة السياسية المصرية بكل عناصرها الداخلية والإقليمية والعالمية.

فالحزب الناصري أبدى اهتماما مبالغا فيه بشخص الرئيس عبد الناصر، وصل في بعض الأحيان إلى حد "التقديس"، وصارت أيديولوجية الحزب مرتبطة إلى حد كبير بنصوص تجربة عبد الناصر دون أي رغبة حقيقية في المراجعة أو التجديد النظرى والسياسى. بل إن حزبا يفترض أن يكون ليبراليا مثل حزب الوفد، يبالغ بصورة لافتة للنظر في الاحتفال بما يسميه "الأعياد الوطنية" قبل ثورة يوليو، كعيد الجهاد والاحتفال بزعماء الأمة. سعد زغلول ومصطفى النحاس وفؤاد سراج الدين. وغير ذلك من المناسبات التي ارتبطت بجهاد الحزب ضد المستعمر البريطاني. وقد استحوذت مساحة الحديث عن الماضي وزعماء الماضي على حيز هائل في صحيفة الوفد، وبدا أن التاريخ قد توقف عند ٢٣ يوليو ١٩٥٢، حيث لم يحاول الحزب في صورته الجديدة تجاوز عقدة علاقاته المتوترة والقديمة مع الثورة، وحيث ظل على تمسكه بالتعبير عن فكره السياسي عبر الهجوم الشرس على الثورة وتقديس مرحلة ما قبل يوليو، وليس في بلورة وتشكيل تقاليد ليبرالية أكثر حداثة وانفتاحا على مجمل عناصر التجربة والخبرة الوطنية المصرية.

ولعل انتقاد حزب الوفد وكثير من القوى السياسية الأخرى للحزب الناصري من زاوية تقديسه لشخص الرئيس عبد الناصر تبخر إلى حد كبير، مقارنة بالطريقة التي تعاملت بها صحيفة الوفد مع زعيم الحزب الراحل فؤاد سراج الدين، حيث تم اختزال الحزب وتاريخه في شخص "الباشا"، والتعامل معه باعتباره ليس فقط شخصية تاريخية، وهو أمر مشروع سياسيا، ولكن باعتباره حالة "غير عادية أو أقرب إلى الأسطورية"، تختفي معها قيم المؤسسية في العمل العام إجمالا، والحزبي على وجه التحديد.

ففى الذكرى السنوية الأولى لرحيل زعيم الحزب السابق، وضعت صحيفة الوفد صورة الراحل فؤاد سراج الدين على الصفحة الأولى بأكملها في ٩ أغسطس، إضافة إلى الإعلان عن مسابقة لصناعة "تمثال" لفؤاد سراج الدين و ٥ آلاف جنية لأفضل بحث يقدم سنويا عن الرجل، وليس عن المشكلات السياسية المعاصرة.

إن هذه الطريقة "التقديسية" التي تعاملت بها معظم الأحزاب المصرية الرئيسية مع رموزها التاريخية كما في حالة حزب الوفد (مع سعد زغلول ومصطفى النحاس)، والحزب الناصري (مع جمال عبد الناصر)، وحزب العمل (مع أحمد حسين)، قد أدت من ناحية إلى غياب التحليل الموضوعي والقراءة النقدية لتجارب هذه القيادات/ المراحل، وساهمت ثانيا في عدم قدرة هذه الأحزاب على التجديد والتفاعل إيجابا مع قيم العصر ومتغيراته المختلفة وتطوراته السريعة جدا.

وتبدو الصورة أكثر تعقيدا حين يتعلق الأمر بقيادة كبيرة وليس رمزا تاريخيا كما حدث مع رئيس حزب الوفد الراحل فؤاد سراج الدين. فإضافة إلى "التقديس" المبالغ فيه، لم تحدث أى مراجعة، والنظر إلى أن فترة الحزب تحت قيادته وكأنها خلت من أى سلبيات. والأمر إجمالا يعكس عدم تقبل ما انتهتإلى ه التجارب الأخرى فى العالم المعاصر من أن عصر القيادات التاريخية قد انتهى من العالم أجمع.

ولعل الخطورة فى مثل هذا المسلك، أنه أعطى مبررات "جاهزة" للقيادة الجديدة في أن تحصل على نفس الصلاحيات القديمة التي كان يمتلكها الراحل فؤاد سراج الدين باعتباره "قيادة تاريخية"، وأن لا تبذل بالتالي الجهد الكافى من أجل بناء عمل حزبي مؤسسي.

وتقود مثل هذه الظواهر إلى القول أن أزمة النظام الحزبي المصري مركبة، يرجع جانب منها إلى القيود المفروضة على الأحزاب، ويرجع جانب آخر إلى الأحزاب نفسها. وتظل هناك حاجة ضرورية للإسراع بمراجعات عميقة لدور الأيديولوجيا ومفهوم العمل الحزبي، في اتجاه بناء صيغ أكثر رحابة وأكثر تنوعا، دون أن يعنى ذلك غياب الأيديولوجيا

وغياب السياسة والعمل الحزبى.

إن معضلة الأحزاب المصرية تكمن في عدم قدرتها على تجديد خطابها السياسي وعدم تعبيرها عن حركة اجتماعية، مما أدى إلى بقائها على هامش الحياة العامة والسياسية. وهو ما يفسر إلى حد كبير ذلك الصعود الطاغي للمستقلين الذين لا يمتلكون في أغلبيتهم الساحقة أي تكوين أو خبرة سياسية أو حزبية. رغم إن المتصور أن يكتسبوا مهاراتهم - أو من يصلح منهم - من خلال الأحزاب السبعة عشر الموجودة قانونا على الساحة السياسية.

إن إنعاش وتفعيل الحياة الحزبية والعمل الحزبي والسياسي في مصر يحتاج في الحقيقة إلى الكثير من الحلول غير التقليدية، والتى تبدأ خطوتها الأولى بأن تبدأ الأحزاب بمراجعة صارمة لأوضاعها الداخلية وطريقة حركتها، وبالتوازى مع ذلك، أن تقوم الدولة بخلق فرص للعمل الاجتماعي والسياسي العام يسبق العمل الحزبي، ويجعل التحول نحوه نهاية فعل اجتماعي وسياسي وليس بدايته.

٣- المجتمع المدنى: أزمات الجمعيات الأهلية والصحافة

أولا: الجمعيات الأهلية وتحديات أزمة سبتمبر

فرضت المشاركة فى مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية الذى عقد فى جنوب أفريقيا فى شهر أغسطس، وتبخر آمال تمرير قانون جديد للجمعيات الأهلية بعد العودة للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، وقضايا حقوق الإنسان فى أزمة هجمات سبتمبر، نفسها بشكل خاص على ساحة العمل الأهلى خلال عام ٢٠٠١ . واللافت للنظر أن قضايا حقوق الإنسان شكلت القاسم المشترك بين قضايا وأولويات المجتمع المدنى طوال العام، على المستويين الداخلى، والعالمى لا سيما ما يتعلق بمدى مصداقية شعار عالمية حقوق الإنسان.

واللافت للنظر أيضا أن إضفاء الطابع الدولى على العديد من القضايا والتفاعلات التى شهدتها ساحة العمل الأهلى قد خلف من ورائه بيئة ومناخا من التضارب والإحباط لدى القائمين على العمل الأهلى والتطوعى، كما ساهم مؤتمر ديربان بدوره فى إثارة العديد من القضايا والمشكلات التى كان من المأمول أن يُحد القانون الجديد من آثارها، أو على الأقل يُحد من الجدل الدائر حولها وفى مقدمتها قضية التمويل والدور السياسى وحدود التوافق بين الأولويات الوطنية والأولويات الدولية. وفى هذا السياق، يمكن رصد أربع سمات رئيسية حددت ملامح عمل الجمعيات الأهلية خلال عام ٢٠٠١.

السمة الأولى تتعلق بغلبة الأبعاد العالمية والدولية على القضايا ذات الطابع المحلى، حيث احتلت أعمال ونقاشات مؤتمر ديربان، واعتبار عام ٢٠٠١ العام الدولى للمتطوعين، وانعكاسات هجمات سبتمبر على حيز أكبر من التفاعلات والنقاشات التى شهدتها ساحة العمل الأهلى مقارنة بما أثاره على سبيل المثال استمرار محاكمة د. سعد الدين ابراهيم، وعدم تنفيذ الجهات الإدارية لقرار المحكمة بإشهار المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، وحتى عدم صدور القانون الجديد للجمعيات.

السمة الثانية استمرار وغلبة النشاط فى مجالات المرأة والطفل واستقرار الأسرة والصحة على مجمل نشاط العمل الأهلى، الأمر الذى يمكن إعادته الى طبيعة الجمعيات الأهلية القائمة على هذا النشاط وامتلاكها للعديد من المقومات الإيجابية الدافعة. فهى تحظى بتأييد ودعم الجهة الإدارية من جانب، وتمتلك كوادر وخبرات فنية عالية بحكم طبيعة تكوينها من جانب ثان، وتتوافر لها الموارد المالية من جانب ثالث، فضلا عن توافق أولوياتها وخططها مع الأولويات الدولية مما يوفر لها قوة دعم إضافية، ناهيك عن وضعها فى دائرة الضوء بصورة دائمة. ومثل هذه المقومات تغيب



عن الكثير جدا من الجمعيات الأهلية التى تعمل فى مجالات أخرى، ومن ثم يتأثر عملها بشدة، وتبدو دائما فى صف الجمعيات غير النشطة.

السمة الثالثة تزايد حالة التخبط الإدارى والتخطيطى للقطاع الأهلى فى ظل عدم وضوح نوايا الحكومة فى تمرير قانون جديد للجمعيات كبديل للقانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٩، والذى حكم القضاء بعدم دستوريته. فمع تزايد الأصوات المطالبة بالقانون الجديد، جاء الصمت الحكومى مواكبا لتقارير غير مؤكدة وشائعات قوية عن أن مشروع القانون الجديد يحمل الكثير من القيود الإدارية، أبرزها على سبيل المثال عودة القضاء الإدارى للفصل فى المنازعات مع الجهة الإدارية، أى وزارة الشئون الاجتماعية بما يعينه ذلك من مزيد من هيمنتها على أعمال الجمعيات الأهلية. ومع العودة للعمل بالقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤، تراكم العديد من الصور السلبية أبرزها العجز عن ضبط إيقاع العمل فى الغالبية العظمى من الجمعيات الأهلية، وحدوث حالة تضارب وعدم وضوح بالنسبة للجمعيات الأهلية التى أُشهرت وفقا للقانون ١٥٣، أو وفقت أوضاعها بين أهدافها المعلنة وبين الواقع الذى تمارسه، الأمر الذى أعاد العمل الأهلى لمرحلة التعامل الوظيفى مع القانون التى سادت طوال فترة التسعينيات، والتى تميزت بتمسك الحكومة بحرفية مواد القانون أو التغاضى عن بعض أحكامه حسب الظروف، وأن يلجأ الأفراد لتحقيق أهدافهم بتوظيف الثغرات الموجودة فى القانون، أو الى التحايل عبر أشكال قانونية أخرى.

السمة الرابعة تترجمها الفلسفة الحاكمة للعمل الأهلى والتى تبدو حتى الآن أنها قاصرة الى حد كبير على الدور الخيرى والخدمى فقط. فرغم الحديث الرسمى عن أهمية القطاع الأهلى كشريك فى عملية التنمية، إلا أن عدم الحماس لإصدار قانون جديد للجمعيات، والعودة الى سياسة التردد الحكومى فى تفعيل هذا القطاع تضع الكثير من الأنشطة التى قامت بها المنظمات غير الحكومية على مدار العام أمام تساؤل كبير يتعلق بآفاق العمل الأهلى وآلياته فى ضوء عدم الأخذ بالمفهوم التنموى لهذا القطاع، فحالة النشاط التى تبدو عليها الجمعيات الدفاعية رغم قلة عددها، تقابلها حالة من عدم الوضوح وعدم القدرة على قياس مردود هذه الفئة من الجمعيات، رغم أهمية دورها فى المناطق المهمشة وبالنسبة للمواطن العادى.

إن هذه السمات الأربع ربما لا تعكس تحديا جديدا أو متغيرا يفرض نفسه بقوة على القطاع الأهلى، خاصة فى ظل حالة الجمود وغياب الهدف التى تفرض نفسها على كافة مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، لكن الجديد يرتبط بدرجة عمق هذه السمات وتغلغلها المستمر فى كافة المؤسسات المدنية بالقدر الذى يحد من احتمالات نمو القوى المدنية وقدرتها على التواكب مع المستجدات الدولية والضغوط المحلية. ولذا فسوف يركز هذا الجزء على جملة من القضايا من خلال محورين أساسيين، **أولهما:** يتعلق بمحور نشاط الجمعيات الأهلية عام ٢٠٠١، **وثانيهما:** يرتبط بما يمكن تسميته عالمية القضايا المدنية التى تركت بصمتها على القطاع الأهلى المصرى ولو بشكل غير مباشر.

١ ـ نشاط الجمعيات الأهلية

ظهرت خلال العام قضيتان تعدان من أهم القضايا المحددة لدرجة حيوية وديناميكية أى مجتمع أهلى، وهما قضيتا التطوع والدور التنموى للجمعيات الأهلية.

أ ـ قضية التطوع: احتلت هذه القضية مساحة كبيرة من النقاش العام والندوات المتعلقة بأداء المنظمات التطوعية فى مصر، كما اهتمت العديد من المنظمات والمؤسسات غير الحكومية بمحاولة تحديد مفهوم المنظمات التطوعية وتعريف مصطلح التطوع وإبراز أهميته للمجتمع، وفى مقدمة هذه المؤسسات الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الخاصة الذى عقد مؤتمره السنوى الثالث تحت عنوان "التطوع فى العمل الاجتماعى بين الواقع والمأمول".

مفهوم المجتمع المدنى

-يمكن تعريف المجتمع المدنى بأنه مجموعة القيم والأعراف التى يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمى وطوعى. ويشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول الى السلطة والتى تتوسط بين الأفراد والدولة، ويرتبط أساسا بوجودها، ويكون هناك فاصل بينها وبين الدولة وأجهزتها المختلفة.

-هناك توافق عام على أن العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى ليست دائما على طرفى النقيض، وبالتالى تصبح حالة الصراع بين الدولة والمجتمع أمرا يصعب تقبله بسهولة، حتى مع وجود حالة ضعف وعجز الدولة عن الوفاء بالوظائف المنوطة بها.

-يتداخل مفهوم المجتمع المدنى مع العديد من المفاهيم السياسية وفى مقدمتها مفهوم جماعة المصالح، التى تعبر بدورها عن مصالح متميزة لجماعة من المجتمع تعمل على تنميتها وحمايتها فى مواجهة الغير من جماعات المصالح الأخرى.

-تتوافر صفة المدنى لأى مجتمع مع توافر ثلاثة شروط، أولها وجود منظمات رسمية متعددة الأشكال، وثانيا أن تخترق الطبقات والجماعات الاجتماعية وتمثيلها، وثالثا سيادة روح التسامح بينها وبين الدولة. والمتفق عليه أن هذه الشروط تتناسب طرديا مع درجة ديمقراطية وليبرالية أى مجتمع.

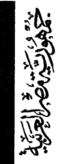
-تعد مؤسسات المجتمع المدنى مؤسسات اجتماعية تقود المجتمع الى دعم المشاركة والتوزيع، ومن هذه المؤسسات يظهر بوضوح القطاع الأهلى كمؤسسات وسيطة بين الدولة والمواطنين.

-تذهب بعض التحليلات للمفهوم، لاسيما عند هيجل، الى أن المجتمع المدنى سابق على وجود الدولة، وأنه لا يقتصر على الروابط الخاصة بين المواطنين، ولكنه يشمل أيضا بعض مؤسسات الدولة، سواء تلك التى تساهم فى تحقيق الرفاهية لهم، أو تلك التى تقوم بمهام القضاء والضبط.

-فى الفكر الليبرالى التقليدى، يعنى المجتمع المدنى بكل ما هو خارج عن سيطرة الدولة، باعتبار أن كل ما هو حيز عام وليس دولة يعد سوقا، وأن كل ما ليس حيزا عاما هو حيز خاص. ثم تطور المفهوم ليصبح ناتجا عن التوسع فى حقوق المواطنة والديمقراطية.

-وفى الإطار الليبرالى الحديث، أخذ المفهوم خطوة أوسع بإضفاء الأبعاد الأخلاقية على حركة التفاعل الاجتماعى، الأمر الذى تبلور فى مفهوم الحقوق الأساسية للإنسان وحماية الأقليات وحماية الحريات وقبول الاختلاف، باعتبارها محددات ترفع مكانة المجتمع المدنى عن غيره من المجتمعات.

وقد ارتبط هذا النشاط بإعلان المنظمة الدولية للجهود التطوعية اعتبار عام ٢٠٠١ العام الدولى للمتطوعين. وبالرغم من أهمية الإعلان وارتباطه بجوهر العمل الاجتماعى والجمعيات الأهلية، إلا ان اللافت للنظر أن الجزء الأكبر من النقاش ذهب الى توصيف الواقع دون التطرق العميق للصعوبات التى تحول دون زيادة أعداد المتطوعين، كما أنه افتقد القدرة على رسم استراتيجية واضحة المعالم والآليات قابلة للتطبيق. وكان من أهم النقاط أو المحاور التى دار حولها النقاش وأثارتها الندوات وورش العمل؛ التأكيد على درجة إلحاح تفعيل العمل التطوعى، وتقديم مجموعة من التحليلات أو التوصيات الكفيلة بإحداث هذا التفعيل، ودراسة المبادرات الأولى للعمل الأهلى فى مصر باعتبارها نماذج يمكن استدعاؤها وخبرات متوافرة، وعقد مقارنات مع نماذج أخرى أجنبية وعربية.



وليس هناك خلاف على أهمية مناقشة مثل هذه المحاور والوقوف عليها، ولكن تبقى حقيقة أخرى لم تترجمها هذه المناقشات مفادها أن الحديث عن التفعيل ارتبط بمجموعة من المقومات لا يتوافر أغلبها لحركة التطوع المصرية بصورتها الراهنة، وأن هناك واقعا يجب التعامل معه وترشيده قبل الحديث عن أى آمال أو أحلام، وخاصة أن المنطلقات التى استندت إليها أغلب المناقشات جاءت على خلفية التجربة والواقع القائم فى الدول المتقدمة والغربية تحديدا، وهو أمر قد يكون مطلوبا باعتباره هدفا بعيدا أو حتى قريبا، ولكنه يبقى هدفا مفتقدا للوسائل القادرة على تحقيقه وفقا لظروف المجتمع المصرى، فعلى سبيل المثال لا توجد قاعدة بيانات واضحة تحدد حجم المتطوعين وتوزيعهم وفقا للنشاط أو وفقا للنوع، وأن المتوافر يقتصر على تقديرات للمتطوعين فى المستوى الرسمى (تقدر بثلاثة ملايين، هى حجم العضوية فى الجمعيات الأهلية)، فى حين لا توجد هذه التقديرات بالنسبة للتطوع غير الرسمى، كما

أنه فى مجتمع تطغى فيه الأمية كالمجتمع المصرى تبقى المسئولية مضاعفة وتبقى الحاجة الى إيجاد قدر من التوافق بين الشركاء الثلاثة (الحكومة، القطاع الخاص، القطاع الأهلى) من خلال بلورة جدول زمنى، تبقى أمرا لا مفر منه إذا ما كان هناك إصرار على تفعيل وتنشيط الإسهام الاقتصادى والاجتماعى للقطاع الأهلى، ولكى يقوم بسد الثغرات فى سياسات الدولة فى المجالات التى تشهد تراجعا فى دورها.

إن نقطة البداية المهمة تتمثل فى وضع معايير لقياس التطوع، وتحديد فلسفته وأهدافه الكبرى. وثمة حاجة الى توسيع مفهوم التطوع بحيث لا يقتصر على التطوع بالجهد أو الوقت فقط، ولكن التطوع المقرون بالحصول على أجر رمزى، خاصة وأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية تحول دون أن ينخرط الشباب فى المنظمات التطوعية. وهو ما تدلل عليه مجموعة من الدراسات الميدانية، حيث ترتفع شريحة التطوع فى الأعمار التى تتراوح ما بين الأربعين والستين عاما، وتنخفض فى الفترة العمرية التى تقل عن الخمسة وثلاثين عاما، فضلا عن الانخفاض الشديد فى مشاركة المرأة، والتى تصل الى نحو نصف أعداد المتطوعين من الرجال.

ب - الدور التنموى للجمعيات : تزايد الاهتمام بهذا الدور خلال العام من جانب العديد من المنظمات الأهلية والحكومية، وربما يكون مرجع هذا الاهتمام زيادة وطأة الأزمة الاقتصادية والحاجة الى مشاركة هذا القطاع كطرف ثالث بين الدولة والقطاع الخاص، ورغم الطموحات التى سيقت فى هذا الإطار من إمكانية قيام هذا القطاع بدور فاعل فى معالجة التشوهات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق خلق فرص عمل، وعبر برامج للتمكين تهدف الى زيادة الدخل، كما يحدث فى الدول المتقدمة، فإنه يمكن القول أن الانطلاقة الأولى للعمل الأهلى فى مصر تدعم هذا الطموح شريطة تجاوز الواقع الراهن القاصر على المساهمة الجزئية فى تنفيذ جانب أو اكثر من جوانب عملية التنمية.

جدير بالذكر أن عدد الجمعيات الأهلية يزيد عن ١٥ ألف جمعية أهلية موزعة على مجالات العمل الأهلى تقدم خدماتها لما يقرب من ٣٠ مليون مواطن وفقا للتصريحات الرسمية، وهو ما يعنى ان حوالى نصف المجتمع المصرى يستفيد بشكل أو بآخر من الخدمات التى تقدمها هذه الجمعيات، وبالرغم من اختلاف هذه النسبة صعودا أو هبوطا لنوعية البيئة الاجتماعية الحضرية أو الريفية أو الصحراوية، ومدى انتشار الجمعيات فيها قياسا إلى عدد السكان، إلا أنها هذه تعد نسبة عالية بكل المقاييس. وذلك رغم أن هناك الكثير من القيود التى تحد من انطلاق عمل هذه الجمعيات واتساع رقعة الخدمات والمجالات التى تغطيها. وبالطبع فإن الحد من هذه القيود واقتناع الجهات الرسمية المختلفة بوضع الأطر التى تسمح بتحويل جزء من عمل وأنشطة الجمعيات الى المجال التنموى يمكنه ان يحول هذه الجمعيات الى أداة تنموية حقيقية، وليس فقط أداة خدمية فرعية بعيدة عن خطط الدولة للتنمية الشاملة. وبالطبع فإن هذا التحول يتطلب معالجة واضحة لقضية الموارد، والتى إذا ما أضيفت الى ما تمتلكه هذه الجمعيات من خبرات وكفاءات بشرية، لتمكنت هذه الجمعيات من لعب دور مهم كشريك وفاعل فى التنمية.

ج - قضية مركز ابن خلدون: شهد العام صدور حكم محكمة أمن الدولة العليا بحبس الدكتور ابراهيم سعد الدين ٧ سنوات بعد توجيه أربع اتهامات له، هى: الاتفاق الجنائى على ارتكاب جريمة الرشوة، وتلقى تبرعات بالمخالفة للأمر العسكرى رقم ٤ لسنة ١٩٩٢، وإذاعة معلومات وبيانات فى الخارج تمس مصالح البلاد، والتحايل على جهات أجنبية (الاتحاد الاوروبى) للحصول على أموال. بالإضافة إلى الحكم على ٢٧ موظفاً بالمركز بالحبس عدد من السنوات تتراوح بين ثلاث سنوات وسنة واحدة. وهى جميعا تهم تصب فى نطاق المخالفات القانونية، رغم الممارسات التى أضفت السمة السياسية ولو ضمنيا على أحد جوانبها.

وبعيدا عن حكم المحكمة، فقد دارت، ومنذ القبض على مدير مركز ابن خلدون مواجهة بين الحكومة من جانب،

توزيع الجمعيات الأهلية على الأنشطة الرئيسية

	ميدان العمل	العدد	%
١	المساعدات الاجتماعية	٤٥٩١	٣١,٤
٢	الخدمات الثقافية والعلمية والدينية	٤٢٦٥	٢٩,٢
٣	تنمية المجتمعات المحلية	٣٤٣٧	٢٣,٥
٤	رعاية الطفولة والأمومة	٨٦٨	٥,٩
٥	رعاية الأسرة	٨٥١	٥,٨
٦	رعاية الفئات الخاصة والمعوقين	٢١٢	١,٥
٧	تنظيم الأسرة	٨١	٠,٠٦
٨	رعاية الشيخوخة	٥٦	[illegible]
٩	حماية البيئة والحفاظ عليها	٥٣	٠,٠٣
١٠	حماية المستهلك	٤٦	[illegible]
١١	الصداقة بين الشعوب	٤١	٠,٠٣
١٢	الدفاع الاجتماعي	٢٦	٠,٠٢
١٣	النشاط الأدبي	٢٥	٠,٠٢
١٤	التنظيم والإدارة	[illegible]	[illegible]
١٥	رعاية المسجونين	٢١	٠,٠٢
١٦	التنمية الاقتصادية للأسرة [illegible]	[illegible]	[illegible]
١٧	أرباب المعاشات	٢	٠,٠١
	الإجمالي	[illegible]	[illegible]

المصدر : وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للاتحاد العام للجمعيات، المؤتمر الأول مارس ١٩٩٩.

ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات الأهلية التى اهتمت بهذه القضية من جانب أخر، اتسمت بتبادل الاتهامات والتشكيك فى موقف كل منهما، وفى هذا السياق، تفجرت جملة من القضايا المثيرة للجدل والتى تتجاوز فى مضمونها محاكمة أحد البارزين فى نطاق العمل المدنى فى مصر، ومن بين هذه القضايا :

(١) **أزمة الثقة:** كان لارتباط هذه الجمعيات بموضوعات حساسة مثل موضوع الأقليات وحقوق الإنسان، أن ظهر اتجاه يرى فى تحرك هذه الجمعيات خروجا عن المبادئ المستقرة فى المجتمع التى تجسد وحدته الوطنية، وانه يمثل تهديدا للأمن القومى المصرى. وتجلى ذلك بوضوح فى الخطاب المتبادل (بين الدولة وبين جماعات حقوق الانسان)، فقد أشار الخطاب الرسمى للدولة وبعض المثقفين الى أن بعض الجمعيات تسعى للاسترزاق من وراء تشويه صورة مصر لضمان استمرار تدفق التمويل، والى أنها لجأت الى الخارج بعد أن فشلت فى لعب دور جماعات الضغط فى الداخل، وأنها تعمل على الاستفادة من واقع التغييرات العالمية واتخاذها كآلية للضغط على الدولة وإحراجها دوليا.

وفى المقابل، استندت الجمعيات فى موقفها الى أن دورها يتطلب رصد المخالفات والاستفادة من الاهتمام الدولى بقضايا حقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن هذه الحقوق تعلو على حقوق الدولة وأنها لا تمس سيادتها بأى حال. وقد أكد خطاب الجمعيات إجمالا على عدد من المعانى منها: محاولة الجهة الإدارية تصفية نشاط بعض الجمعيات التى ترى أنها تمارس نشاطا هداما وهى تحديدا منظمات حقوق الإنسان، وأن الحكم القضائى الصادر بحق د. سعد الدين إبراهيم يعد تحذيراً لكافة مؤسسات المجتمع المدنى، وأن الاتهامات التى عوقب بسببها مدير مركز ابن خلدون تستند إلى نصوص قانونية معيبة واستثنائية، فى إشارة إلى أن نيابة أمن الدولة هى نيابة ذات طبيعة استثنائية تستمد شرعيتها من فرض حالة الطوارئ. كذلك انتقدت هذه المنظمات ما وصفته بحملة إعلامية منظمة صاحبت إجراءات المحاكمة واستهدفت الاغتيال المعنوى لشخصيته.

(٢) قضية التمويل الأجنبى: تظل واحدة من القضايا الشائكة التى تتجاوز فى مضمونها مجرد الالتزام بقواعد القانون، كما هو الحال بالنسبة لحظر العمل بالسياسة لتجنب الوقوع تحت طائلة القانون، فمسألة التمويل اكثر تعقيدا بسبب ارتباطها بالعديد من القضايا ذات الحساسية العالية مثل حدود تأثير التمويل الأجنبى على القرارات الداخلية، وارتباطه بمسألة السيادة الوطنية فى مقابل فكرة المجتمع المدنى العالمى، ودرجة التوافق بين الأولويات الدولية التى توجه هذا التمويل وبين الاحتياجات الفعلية وأولوياتها بالنسبة للمجتمع، بالإضافة الى غياب التكافؤ فى الحصول على هذا التمويل، والذى يشير بدرجة ما الى قدرة الجهة الممولة على فرض شروطها على الجهة الحاصلة على هذا التمويل.

ويشير هذا الجانب إلى أهمية وضرورة إعطاء مساحة أكبر للشفافية فى التعامل مع قضية التمويل، سواء فى جانبه الرسمى أو الأهلى، داخليا أم خارجيا، وخاصة الأخير لما يصاحبه من تركز فى أنشطة معينة من العمل الأهلى عادة ما تثير أحاديث غير موثقة ومبالغا فيها عن شبهة التدخل الأجنبى، فضلا عن أهمية التعرف على الوزن النسبى لكل من التمويل المحلى والتمويل الدولى/ الخارجى فى تنشيط قطاعات معينة من العمل الأهلى. بمعنى آخر أن التمويل لا يمثل فى حد ذاته نقطة سلبية أو مبررا للإدانة المسبقة، ولكن جملة الظواهر السلبية التى تحيط به وقلة - وأحيانا - انعدام الشفافية فى التعامل معه، وبعض الممارسات الخاطئة من قبل عدد من المسئولين على بعض وليس كل الجمعيات الأهلية التى تحصل على تمويل أجنبى بصورة قانونية، إضافة الى حجم الإثارة الكبير الذى أحيط بقضية مركز ابن خلدون، كل ذلك يفرض وضع معايير واضحة سواء فى تلقى هذه الأموال أو فى طريقة صرفها، مع تحديد واضح بلا ثغرات قانونية لدور الجهة الإدارية فى كل مراحل تلقى وصرف التمويل الخارجى أو الداخلى.

إن أهمية معالجة الثغرات القانونية لا تلغى الحاجة الى ضرورة تصحيح سلوكيات القائمين على بعض الجمعيات (وخاصة الجمعيات الدفاعية)، لاسيما بعد دخول أطراف ونخب ذات ميول سياسية لحلبة العمل الأهلى ونقل صراعاتهم السياسية لهذه الحلبة، بالإضافة لعدم توافق ميولهم السياسية مع القضايا التى يدافعون عنها، الى جانب دخول بعض محترفى التعامل مع مؤسسات التمويل الدولية، فى مجال يفترض فيه غلبة الطابع التطوعى والعمل بدون أجر. كما أن هذه الأموال تذهب فى الغالب الى مجالات تثقيفية أو بحثية غير محسوسة بالنسبة لقطاعات كبيرة من الشعب، وهو ما يطرح بدوره علاقة التمويل بالأولويات البحثية أو بأولويات العمل الأهلى، بحيث أصبح العمل فى بعض المجالات التطوعية مرتبطا عند بعض هذه الجمعيات بالقدرة على الحصول على التمويل الأجنبى، والعمل على تصميم الأولويات الخاصة به لتتوافق مع أولويات مؤسسات التمويل الدولية، وليست أولويات المجتمع نفسه.

(٣) تسييس القضية: اكتسبت القضية أبعادا سياسية ساهم فيها عدد من الأطراف عن قصد أو غير قصد، **أولها** يتعلق بمسار التحقيق نفسه وتوجيه بعض الاتهامات السياسية التى تم التراجع عنها أو تأجيلها، **وثانيها** يتعلق بتدخل

العديد من المؤسسات الدولية الأجنبية وبعض الدول الغربية بالمطالبة بإنهاء التحقيقات والإفراج عن الدكتور سعد، **وثالثها** يرتبط بشخص الدكتور سعد نفسه الذى سعى أكثر من مرة لإضفاء الصفة السياسية على القضية.

وقد أثرت هذه الأبعاد الثلاثة نفسها على الرأى العام وعلى مسار الاهتمام بالقضية الى حد كبير، وخاصة فى أوساط المثقفين والعاملين فى مجال المنظمات الدفاعية، الأمر الذى أوضحته الفترة الممتدة من صدور الحكم فى مايو ٢٠٠٠ وحتى قبول النقض والإفراج عنه فى فبراير ٢٠٠١، مع إعادة النظر فى القضية أمام دائرة جديدة. وإن كان من الملاحظ أن ردود الفعل قد اتسمت بالتدرج، حيث بدت حماسية فى البداية من كافة الأطراف حتى وصلت الى مجرد المراقبة. وربما رجع ذلك الى نغمة التفاؤل التى سادت حول إمكانية قبول النقض، ولكنه يظل مستوى أعلى من الاهتمام الذى تحظى به قضايا أخرى تتعلق أيضا بمستقبل المجتمع المدنى.

د ـ حالة المنظمة المصرية لحقوق الإنسان: جاء صدور حكم محكمة القضاء الإداري فى الثانى من يوليه بإلزام وزارة الشئون الاجتماعية بإشهار المنظمة، ليطرح مرة أخرى سياسة التردد وغموض المعايير الحكومية تجاه القطاع الأهلى وخاصة الدفاعية منها. وما يؤكد هذه السياسة قبول الوزارة إشهار جمعية المساعدة القانونية فى ١٨ ديسمبر ١٩٩٩ بعد مرور الستين يوما دون الاعتراض عليها، وتوقيع وزارة الخارجية المصرية لاتفاقية مقر مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان، وهو ما يعطى وضعا قانونيا للمنظمة ولأموالها، فضلا عن إضفاء الشرعية على نشاطها القابل للتوسع. والجدير بالذكر هنا أن المنظمة المصرية تأسست عام ١٩٨٣ وتقوم بنشاطها منذ ذلك التاريخ. الأمر الذى يثير مسألة المعايير التى تحكم الموافقة لجمعية ورفض أخرى، وعلاقة ذلك بالقيد القانونى وخاصة بعد العودة للقانون ٣٢ لعام ١٩٦٤ الذى يمنع تأسيس جمعيات حقوق الإنسان، والذى دفع المهتمين بهذا النوع من النشاط الى تأسيس الشركات المدنية كنوع من الالتفاف على القانون، فضلا عن حالة الترقب التى تبدو عليها منظمات حقوق الإنسان للقانون الجديد.

لقد أوجد الحكم بعدم دستورية القانون ١٥٣ لعام ١٩٩٩ حالة من الفراغ والتخبط سواء من قبل الجهة الإدارية أو من قبل الجمعيات الأهلية، وبالتالى تبدو حالة السكوت أو المراوغة فى تنفيذ حكم المحكمة من قبل الجهة الإدارية نتاجا لحالة التردد الحكومى. فقد تلاشت قوة الدفع التى صاحبت فترة الإعداد للقانون ١٥٣، الأمر الذى أثار الكثير من التفسيرات القائمة على أن رفض الحكومة ومراوغتها فى تنفيذ الحكم القضائى له صلة مباشرة بموقفها من سجل المنظمة الممتد منذ قيامها عام ١٩٨٥ وحتى الآن، خاصة فى قضيتى الكشح الأولى والثانية وموقف الحكومة منهما.

وتقود كل تلك الملابسات إلى طرح قضيتى مصداقية حركة حقوق الإنسان فى مقابل إعمال القانون، فمن المفارقات الصارخة أن تعمل المنظمة على مدار سبعة عشر عاما تحت مسمى "تحت التأسيس" رغم أنها المنظمة الأم. صحيح أن المنظمة تعترضها العديد من المشاكل الداخلية الخاصة بها كمؤسسة، ولكن ذلك لا يعنى التمسك برفض إشهارها، وخاصة أنها كانت قد حصلت على ما يشبه الموافقة الضمنية أثناء تمرير القانون ١٥٣ وقبل الحكم بعدم دستوريته، فضلا عن أن غالبية أعضائها هم مؤسسو غالبية مراكز حقوق الإنسان القائمة بالفعل.

ومن ثم يبقى من الضرورى أن تتجاوز الجهة الإدارية حالة التخبط فى اتجاه المنظمات الدفاعية عامة، وأن تعيد النظر مرة أخرى فى موقفها المتردد من طرح الصيغة الجديدة للقانون الخاص بالجمعيات على المعنيين بالأمر من العاملين فى مجال العمل الأهلى من أجل مناقشته، وإيجاد الصيغ المناسبة لقضايا من قبيل التمويل الأجنبى والدور السياسى لأنواع معينة من الجمعيات الأهلية، ومن ثم تمريره عبر القنوات التشريعية والقانونية المعتادة.

فى المقابل، فإن حركة حقوق الإنسان المصرية عليها أن تقوم بمراجعة أدائها وقيمة إسهامها وعائده على المجتمع، بما يوفر لها فى المستقبل فرصة تجاوز العديد من الإشكاليات الخاصة بها. ويأتى فى مقدمة أولويات عملية المراجعة

هذه تبنى" قائمة أولويات" محل توافق عام، تلتف حولها كافة منظمات حقوق الإنسان، وأن تحتوى هذه القائمة على وسائل توفير موارد داخلية للتمويل، وتجنب عملية التسييس، وتوسيع نطاق الاتصال مع النخبة والمواطن العادى، وضبط العلاقة مع الدولة فى مجال حقوق الإنسان، وتحديد العلاقة مع الخارج عبر إعمال الشفافية والمصارحة.

٢ ـ النشاط الأهلى تجاه القضايا الدولية

شهد هذا العام مفارقة واضحة فى دور المنظمات غير الحكومية والآمال التى علقت عليها، فبينما نجد أنها بدت فى مؤتمر ديربان كقوة اجتماعية وسياسية لا يستهان بها، تعبر عن آراء وحقوق ومصالح العالم النامى، فإن دورها عقب هجمات ١١سبتمبر جاء سلبيا للغاية، كما تبددت الآمال فى قدرة هذه المنظمات على المشاركة فى توجيه شئون العالم وعدم التأثر بالهيمنة الأمريكية.

أ. مؤتمر ديربان لمناهضة العنصرية: يُعد الجهد الأهلى غير الحكومى فى مؤتمر مناهضة العنصرية والتمييز العنصرى بجنوب أفريقيا، إحدى الثمار والمكاسب الكبرى لما يسمى بالمجتمع المدنى العربى والمصرى، وخاصة أن هذا الجهد أتى فى ظل القيود العديدة والضعف الذى يتسم به هذا المجتمع. فالأداء المتميز والنجاح فى التعبير عن عدالة القضية الفلسطينية، وكشف عنصرية الصهيونية الدولة العبرية وحشد كافة القوى المدنية فى هذا المؤتمر، لاشك انه يبرز، إلى جانب عدالة القضية، حجم الجهد والوعى الكبير بآليات العمل فى المؤتمرات الدولية غير الحكومية، كما يحسب لها قدرتها على تجاوز المواقف الحكومية والرسمية العربية. ومع ذلك فثمة ملاحظة واجبة فى هذا المقام، تتعلق بالجدل الكبير الذى صاحب عملية الإعداد لهذا المؤتمر، وبروز عدد من نقاط الخلاف التى حملت فى ثناياها الطابع الشخصى على حساب موضوعية القضية، الأمر الذى استنفد معه الكثير من الجهد فى نطاق التبرير والدفاع من جانب كل طرف عن نزاهة موقفه، ورسخ بدوره الكثير من السلبيات التى تواكب عمل العديد من منظمات حقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بموضوع التمويل الأجنبى. وهو ما يظهر من سياق مناقشة الأبعاد التالية:

(١) نقاط الخلاف: ترجع بداية الخلاف بين مراكز حقوق الإنسان المصرية الى فترة الأعمال التحضيرية، وبالتحديد مع قيام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بعقد المؤتمر التحضيرى تحت إسم المؤتمر العربى الإقليمى لمكافحة العنصرية، وذلك فى شهر يوليو ٢٠٠١ بمشاركة ممثلى ٦٥ من المنظمات غير الحكومية العربية والدولية والأفريقية والآسيوية، وهو ما أسفر عن قيام مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والمراكز المصرية بتكوين لجنة للتنسيق، واتخذت من المنظمة العربية لحقوق الإنسان مظلة للعمل.

وقد استشعر البعض ما أعتبره "رغبة " مركز القاهرة فى الاستئثار بأعمال المؤتمر وخاصة مع عدم استشارته لبعض الأطراف، الأمر الذى انطلقت معه الكثير من التفسيرات المتعلقة بهذه الخطوة، كما أنها أنهت فترة التنسيق الجماعية التى اتسمت بها اللقاءات التحضيرية بالقاهرة والتى شارك فيها الجميع. وبالتالى وبحكم الأمر الواقع تشكل تجمعان، يعبر كل منهما عن اتجاه رئيسى لإعداد المؤتمر، وفى هذا الإطار يمكن رصد نقاط الخلاف الرئيسية ذات الطابع الإجرائى كالتالى:

- إقرار المؤتمر العربى الإقليمى التحضيرى لما سمى بسكرتارية دائمة لتجمع المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة فى المؤتمر دون استشارة المنظمات الأخرى.
- الخلاف حول بعض بنود ما سمى "بإعلان القاهرة لمناهضة العنصرية " الذى خرج به المؤتمر الذى نظمه مركز القاهرة، وخاصة فيما يتعلق بالرؤية حول الصهيونية والدولة الإسرائيلية والموقف منها والموقف من تقرير المصير لأهالى جنوب السودان والأكراد.

- استبعاد بعض المنظمات من المشاركة فى المؤتمر العربى الإقليمي.
- محاولة إلزام جميع المنظمات بوثيقة فكرية واحدة واعتبارها مرجعية وحيدة لكافة المنظمات العربية غير الحكومية المشاركة فى المؤتمر العالمى.
- محاولة إلزام المنظمات الفلسطينية المشاركة فى المؤتمر لكى تكون جزءاً من (التجمع العربى) الذى خرج به المؤتمر المذكور، وإلا تشكل تجمعاً آخر.

أما نقطة الخلاف الموضوعية الرئيسية فقد تمثلت فى تبلور رؤيتين مختلفتين لكل من هذين التوجهين: الأولى تدعو إلى إعادة إحياء قرار الأمم المتحدة الداعى لمساواة الصهيونية بالعنصرية، والثانية تدعو إلى تصفية آخر معاقل العنصرية ونظام الفصل العنصرى الذى تكرسه دولة إسرائيل، مع الإشارة إلى الطابع المؤسسى والقانونى والعنصرى الذى أقيمت على أساسه الدولة العبرية، بدون الإشارة الى قرار الأمم المتحدة، الأمر الذى اعتبره البعض لا يمثل الموقف العام العربى والمصرى، وأنه (أى إعلان القاهرة) يمثل الحد الأدنى لما توافقت عليه المنظمات المشاركة فى المؤتمر التحضيرى، وهى أطراف من أفريقيا وآسيا ومنظمات دولية أخرى.

وقد استند أصحاب الاتجاه الرافض لإعلان القاهرة الى مرجعية البيان الختامى الصادر عن مؤتمر المنظمات العربية غير الحكومية الآسيوية المنعقد فى عمان فى فبراير ٢٠٠١ ، والذى تبنى مساواة الصهيونية بالعنصرية والدعوة لإحياء قرار الأمم المتحدة فى هذا الخصوص.

واللافت للنظر أنه رغم الخلاف حول مرجعية الموقف العربى فى المؤتمر وتعددية الأشكال التنسيقية، إلا أنها نجحت فى إبراز موقف عربى قوى ومؤثر فى المؤتمر العالمى ضد العنصرية، خاصة داخل المنتدى غير الحكومى الذى خرج بوثيقة غاية فى الأهمية وقع عليها نحو ٦ آلاف منظمة غير حكومية من أنحاء العالم، بما فيها منظمات من الولايات المتحدة نفسها . وضمنت الوثيقة إدانة الممارسات الإسرائيلية العنصرية، بالإضافة الى إدانة احتلال الأراضى الفلسطينية وعمليات الاستيطان والعقوبات الجماعية والهجرة اليهودية والاعتراف بحق العودة للاجئين، وإعادة توزيع الأراضي والممتلكات والتعويض عن الأضرار. وهو ما أدى إلى انسحاب وفد الولايات المتحدة ووفد إسرائيل من المؤتمر، وإعلان شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلى بأن العرب قد خطفوا المؤتمر.

وكان برنامج العمل قد دعا الأمم المتحدة إلى تنفيذ القرارات الدولية الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس وحق العودة، وإعادة العمل بقرار الأمم المتحدة رقم ٣٣٧٩ الذى يساوى بين العنصرية والصهيونية، وفرض العقوبات على إسرائيل على غرار ما تم مع نظام الفصل العنصرى "الأبارتهيد" فى جنوب أفريقيا، والدعوة لتأسيس محكمة جرائم حرب للمسئولين الإسرائيليين عن الجرائم التى يرتكبونها ضد الفلسطينيين باعتبارها جرائم ضد الإنسانية.

(٢) نتائج المؤتمر: تشير جملة النتائج الى واقع يفرض نفسه على ساحة العمل الخاصة بمنظمات ومراكز حقوق الإنسان المصرية، يأتى فى مقدمتها صعوبة الحديث عن كيان واحد يضم الحركة الحقوقية فى مصر، وما حالة التفاعل والعمل المشترك من جانب أعضاء الحركة للإعداد لمؤتمر ديربان إلا مثالا واحدا على العديد من الهواجس والهموم الملقاة على عاتق الحركة، لاسيما إذا ما أخذنا فى الاعتبار أن التباين فى وجهات النظر ارتبط بملف واحد.

كما تشير الاتهامات المتبادلة ونظرات الشك الى محدودية القدرة على إقامة أى حوار جاد تجاه أى من القضايا المصرية والعربية الحيوية، وأنه فى الحالات القليلة من الحوار المشترك تبرز نقاط الخلاف أكثر من نقاط الاتفاق. والمشكلة الأكبر تكمن فى اتجاه الأطراف الى إدعاء امتلاك الحقيقة الكاملة والتعبير عن المصلحة العامة، وهو ما يحد من إمكانية وضع تصور متكامل لآليات التحرك الجماعى، أو تجاوز مواطن ضعف الحركة الحقوقية. ورغم الإنجاز

الذى حدث - رغم كل شىء - فى مؤتمر ديربان، فلم يحدث أن سعت المنظمات والجمعيات الحقوقية الى توظيفه واستغلاله لإبراز أهمية هذا القطاع الحقوقى فى خدمة القضايا الوطنية المصرية والعربية، الأمر الذى يثير تساؤلات شتى حول مدى إمكانية أن تسهم الحركة نفسها فى تطوير أساليب عملها وأساليب عمل المجتمع المدنى الأكبر. وربما جاز القول أن ضيق الفترة بين نهاية المؤتمر وهجمات ١١ سبتمبر وما طرحته من قضايا ومشكلات على المجتمع المدنى ككل فى مصر والعالم بأسره، لم توفر الفترة الزمنية المناسبة لاستيعاب وتطوير ما جرى قبل وأثناء مؤتمر ديربان.

ورغم النتيجة العامة السابق الإشارة إليها السابقة، فمن الإنصاف رصد عدد من الخطوات الإيجابية التى حققتها منظمات ومراكز حقوق الإنسان المصرية والعربية، وهى:

- إبراز أهمية التفاعل والوجود فى المحافل الدولية، وتطوير الأداء على الصعيد الدولى فى عرض القضايا والدفاع عن الحقوق العربية.
- إبراز أهمية تجاوز الأطر التقليدية القاصرة على الندوات والمؤتمرات لحشد التأييد، حيث أبرز مؤتمر ديربان أهمية المعارض الفنية والمسيرات الجماهيرية.
- أهمية الإعداد الجيد والمبكر، الى جانب العمل على إيجاد لجان تنسيق تكون مهمتها البحث عن قواسم مشتركة.
- الوعى بأهمية بناء تحالفات مع منظمات الدول النامية لدعم الموقف العربى.
- الدخول فى حوار مع أصحاب القضايا الأخرى ودعم هذه القضايا (المطالبة بتعويضات عن الرق فى إفريقيا) التضامن مع الفئات والطوائف المنبوذة فى العالم.
- تضمين الوثيقة غير الحكومية فقرات تكشف بدقة عن الطابع العنصرى لإسرائيل.

ب - القوى المدنية وتداعيات هجمات سبتمبر : فرضت هجمات سبتمبر وما أعقبها من عمليات عسكرية أمريكية فى أفغانستان، نفسها على المجتمع المدنى العربى والمصرى، بيد أن التداعيات الأكثر بروزا ارتبطت بمأزق منظمات حقوق الإنسان. ويعود ذلك فى جانب منه الى ما استشعرته كافة مؤسسات المجتمع المدنى والمنظمات الدولية غير الحكومية، من مأزق عدم القدرة على مواجهة حالة توحش القوة واستراتيجيات الحروب ضد المدنيين البؤساء، فى الوقت الذى يفترض عملها حماية هؤلاء والدفاع عن حقوقهم. وهو ما أثار الكثير من الشكوك حول مصداقية عملها ودورها وخطابها الذى قام على انه خطاب عالمى لا يفرق بين أحد وآخر تحت أى ذريعة، أو ما يسمى بمفهوم المواطنة العالمى، إضافة الى سيادة السلام وتوحيد الروابط الإنسانية.

هذا المأزق الذى واجهته المنظمات الحقوقية الدولية، عبر عن نفسه بالنسبة لمنظمات حقوق الإنسان العربية والمصرية، فى مأزق الرفض الواضح للإجراءات الأمريكية والغربية تجاه المواطنين العرب والمسلمين، وهو ما لم يحدث بدرجة كافية من الوضوح، ربما بدافع من أن معظم التمويل يأتى من جهات أجنبية تؤيد الحملة الأمريكية، أو أن لهذه المنظمات موقفا مسبقا من الجماعات الإسلامية على اختلاف توجهاتها، أو ربما مضادا كلية لفكرة الإسلام السياسى نفسه، أو لأى سبب أخر. لكن النتيجة واحدة وتصب فى بلورة حالة من الشك تجاه هذا النوع من المنظمات والجمعيات. وذلك بدوره تحد آخر يتعلق بمصداقية الخطاب والتوجه الرئيسى، بات على هذه الجمعيات أن تواجهه، جنبا الى جنب التحديات الأخرى.

على الصعيد العملى، لم تشهد الشهور الأخيرة من العام تحركا واضحا من جانب الجمعيات الأهلية المصرية، وبدت ردود الأفعال المحدودة من جانب جمعيات حقوق الإنسان المصرية كمحاولة للدفاع عن النفس وإظهار الاستقلالية،

وغلب على أدائها أشكال عدة من التحفظ والرفض ومطالبة الولايات المتحدة بانتهاج سلوك أكثر توافقا مع حقوق الإنسان.

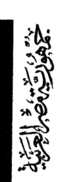
والصحيح أنه حدث، بعد فترة الارتباك الأولى، قدر من التوافق الضمنى بين المنظمات المصرية والمنظمات الدولية لرفض النهج الامريكى، ومحاولة ترشيده فيما يتعلق بملف حقوق الإنسان، ولكن الأمرين معا لم يكن لهما أى تأثير يذكر. وفى هذا السياق، يمكن الإشارة لدور المنظمة المصرية لحقوق الإنسان الذى تبلور فى محاولة التعرف على أوضاع المصريين المقبوض عليهم فى الولايات المتحدة بعدهجمات سبتمبر ، من خلال الاتصال بالسفارة الأمريكية فى مصر، وطرح قضايا الانتهاكات الأمريكية لحقوق الإنسان مع بعض الجمعيات المصرية الأخرى فى اجتماعات الشبكات الدولية غير الحكومية.

ثانيا : الصحافة المصرية .. أزمتا الشعب والنبأ

شهدت الصحافة المصرية فى العامين الأخيرين تطورات مهمة، أبرزها تزويدها بالتكنولوجيا الحديثة، من أجهزة حاسب آلى ومعدات طباعة فى كافة المؤسسات الصحفية، وكذلك الدورات التدريبية التى نظمتها نقابة الصحفيين لأغلب أعضائها من الشباب على الحاسب الآلى، واستخدام الشبكة الدولية للمعلومات "الإنترنت"، الأمر الذى أوضح اهتمام المؤسسات الصحفية بالأداء المهنى والارتقاء به.

بيد أن التغطية الإخبارية المتواضعة لأحداث الانتفاضة الفلسطينية وهجمات ١١ سبتمبر فى الولايات المتحدة وحرب أفغانستان، تبرز جانبا آخر يتعلق بوجود أوجه قصور مهنية شديدة تتعلق بالأداء الصحفى ذاته، مما يتطلب بحث كيفية الارتقاء بالأداء البشرى، وتوفير الإمكانات المادية التى تسهم فى إطلاق عملية تطوير مهنية شاملة، تنقل الصحافة المصرية من إطارها المحلى البحت الى إطار أوسع وأكثر رحابة من التأثير والفاعلية.

وفى الوقت نفسه، فإن إصدار المجلس الأعلى للصحافة لعقد تأسيس الصحف، التى تتخذ شكل شركة مساهمة قبل نهاية العام، يمثل بدوره خطوة لا تقل أهمية عن المناداة بتطوير عمل المؤسسات الصحفية القائمة، إذ تسهم هذه الخطوة فى حل الكثير من المشكلات التى تواجه الساعين والطامحين فى إنشاء شركات مساهمة مصرية، لإصدار صحف، وهى تجربة تستحق التأييد والتشجيع من أجل إثراء المجتمع الصحفى فى مصر، وإثراء الرأى والرأى الآخر. كما أن تشكيل رئيس الوزراء للجنة خاصة لدراسة طباعة الصحف الأجنبية فى مصر، يمثل خطوة أخرى لوضع الضوابط القانونية اللازمة لأوضاع هذه الصحف، والتى ساهم البعض منها فى الإساءة للصحافة ومهنتها.



١ ـ قضية جريدة الشعب

استمر عام ٢٠٠١ دون حسم نهائى لقضية جريدة الشعب، الناطقة بلسان حزب العمل ومنعها عن الصدور منذ أغسطس ٢٠٠٠ ، إثر صدور قرار من لجنة شئون الأحزاب السياسية بمجلس الشورى بعدم الاعتداد بأى من المتنازعين على رئاسة حزب العمل الاشتراكى، حتى يتم حسم النزاع بينهما رضاء أو قضاء، مع ما يترتب على ذلك من آثار، ومنها وقف إصدار صحيفة الشعب خلال فترة النزاع.

ومنذ ذلك الوقت، انتقلت القضية إلى ساحة القضاء بين طرفى النزاع، وهما الحزب ولجنة شئون الأحزاب. ففى الحزب، حاولت القيادة المعينة بقرار لجنة شئون الأحزاب أن تستعيد شرعيتها لتمارس نشاطها، والتى تمثل جريدة

الشعب نشاطا رئيسيا منها. أما لجنة شئون الأحزاب، فان قرارها استهدف تجميد كل أنشطة الحزب إلى أن يحسم الخلاف حول القيادة الشرعية له.

وارتكز الخلاف أمام القضاء بين الطرفين على أن قيادة الحزب قد حصلت على أكثر من عشرة أحكام بإعادة إصدار جريدة الشعب، طوال عام ونصف، وقامت لجنة شئون الأحزاب بالاستشكال ضد تنفيذ هذه الأحكام باعتبار أن الجريدة جزء من نشاط الحزب، فكيف يستقيم إعادة جزء من النشاط الحزبى دون حسم مسألة قيادة الحزب وشرعيتها؟.

وقد يحسم القضاء هذا الخلاف فى عام ٢٠٠٢، أو قد تجد استشكالات أخرى تعوق تنفيذ الأحكام الصادرة بالفعل، أو يدخل أشخاص جدد فى النزاع على رئاسة الحزب. وأيا كان الأمر، فإن هذا الخلاف يعكس أزمة الأحزاب السياسية فى مصر فى تجربتها المعاصرة، وما يترتب عليها من تأثير على الصحافة الحزبية وحريتها. أو بعبارة أخرى أن نمو وتطور الصحافة الحزبية المصرية مرهون - الى جانب الاعتبارات المهنية المعتادة - بوجود استقرار حزبى، وبوضوح منهج الحزب ورؤيته السياسية والاجتماعية، فضلا عن علاقات صحية من الناحية السياسية والتنظيمية بين أجنحة الحزب وتكتلاته والتيارات بداخله.

فأول ما يضار من عدم استقرار الأوضاع داخل الأحزاب هو الصحافة الحزبية، والتى تمثل أهمية بالغة فى طرح قضايا الوطن وهمومه، عبر طرح جوانب مختلفة لهذه القضايا، محركة بذلك دائرة النقاش العام على الصعيدين الحزبى والقومى معا.

وإذا كانت قضية جريدة الشعب تعكس بحق علاقة استقرار الأوضاع داخل الأحزاب، بنمو وتطور الصحافة الحزبية، فإنها تثير أيضاً قضية طبيعة الممارسة الصحفية للصحافة بصفة عامة والحزبية بصفة خاصة، وتطرح المعايير التى يجب ان تركن إليها الصحافة الحزبية فى معالجة القضايا الوطنية المختلفة، وما هو الحجم المناسب من "الإثارة" الصحفية الذى يجب ألا يتم تجاوزه، جنبا إلى جنب مع طرح القضايا أيا كانت بقدر أكبر من تعبئة المواطنين نحو الفهم والاقتناع بوجهات النظر المطروحة، وليس لمجرد التحريض وإثارة الانفعال العابر، وصولا الى حالة اقرب الى "انتحار الصحيفة ذاتيا"، كما حدث فى معالجة قضية رواية "وليمة لأعشاب البحر"، والتى ترتب عليها نتائج وخيمة للصحيفة وللحزب معا.

واللافت للنظر أن طرفى النزاع فى قضية جريدة الشعب أمام القضاء متمسكان بالالتزام بعدم اتخاذ خطوات خارج إطار الخلاف القانونى، فلا الدولة استخدمت الاستثناء فى مواجهة الحزب أو الجريدة، التى أيضا لم تأخذ "أى موقف متهور خارج الأطر القانونية"، وفقا لتعبير مجدى أحمد حسين رئيس تحرير الجريدة فى أحد مقالاته فى هذا الشأن.

٢ - قضية جريدة النبأ

أصدرت جريدة النبأ، وهى إحدى الصحف الصادرة عن شركة مساهمة مصرية، عددها الأسبوعى مساء السبت ١٦ يونيو ٢٠٠١ متضمنا عدة صفحات ملونة بصور، عن ممارسة رجل وامرأة للجنس، تشغل صفحتين كاملتين نسبت فيهما إلى أحد الرهبان بأحد الأديرة ممارسته للجنس، مع خمسة آلاف من المترددات على الدير فى داخله.

وقامت مباحث أمن الدولة بإبلاغ نيابة أمن الدولة بالواقعة، وقررت النيابة مصادرة العدد، وتم عرض الأمر على رئيس محكمة جنوب القاهرة الابتدائية صباح الأحد ١٧يونيه ٢٠٠١ الذى أيد التحفظ على النسخ، وتجمع آلاف الشباب المسيحى أمام الكاتدرائية بالعباسية طوال اليومين التاليين، وكاد الأمر يسبب مواجهة أمنية وفتنة، فى الوقت

الذى ظهرت فيه بعض تفاصيل عن قصة الراهب بشكل يختلف جذريا عما أوردته جريدة النبأ، فالراهب مفصول منذ عام ١٩٩٦، وأن انحرافاته كانت خارج الدير. وقد صدرت أحكام قضائية بإغلاق جريدة النبأ وحبس رئيس تحريرها.

ونستطيع من خلال هذه الأحداث أن نلاحظ ما يلى:

أ. أن الخطأ الفادح لجريدة النبأ لم يكن مفاجأة للمتابعين لهذه الصحيفة، فهى تثير التساؤلات، بدءا من تأسيسها حتى إصدارها الأخير (٦٦٥عددا). فبينما يواجه المؤسسون لإصدار صحيفة من خلال إنشاء شركة مساهمة مصاعب جمة للمرور من مضيق مصلحة الشركات، فإن شركة النبأ تم تأسيسها فى وقت وجيز عام ١٩٩٦ لتصدر أسبوعيا، ثم تحصل على حكم قضائى للإصدار اليومى عام ٢٠٠٠، نظرا لرفض المجلس الأعلى للصحافة إجراءات إصدارها يوميا، نظرا لممارساتها الصحفية السلبية.

فضلا عن ذلك، فإن عدداً من الوزراء والمسئولين قد شهدوا افتتاح هذه الدار على نحو لافت للانتباه، بالإضافة إلى دعوة رئيس تحريرها الى العديد من الاحتفالات الإعلامية للدولة، كما أن الجريدة كانت تحظى بذكر بعض عناوينها الرئيسية فى برامج أقوال الصحف بالتليفزيون المصرى.

وتوضح هذه الممارسات "المكانة" التى كانت تتمتع بها هذه الشركة وصحيفتها دون الكثير من الصحف المستقلة أو الحزبية الأخرى. وبالرغم من المصاعب الاقتصادية التى تهدد صناعة الصحافة فى مصر، فإن هذه الشركة تحولت فى أقل من ثلاثة أعوام من مكتب متواضع بأحد أحياء الجيزة إلى مطبعة كبيرة، تصدر صحيفة يومية، وتملك عددا من السيارات كأسطول لتوزيع الصحيفة بالقاهرة الكبرى. وبينما بدأت الصحيفة بعضوين بنقابة الصحفيين فقط، أحدهما رئيس تحرير والآخر رئيس تحرير مسئول، فإنها انتهت باقتحام العشرات من الشباب العاملين بجهازها التحريرى لمقر نقابة الصحفيين لتبنى قضية ضياع مستقبلهم بعد إغلاق الصحيفة.

أما الممارسة الصحفية للجريدة، فيكشف عنها تقرير الممارسة الصحفية الشهرى الذى يصدره المجلس الأعلى للصحافة، وكذلك نقد الكثير من الكتاب والصحفيين بالصحف المصرية المختلفة. وترتكز الممارسة الصحفية للجريدة على درجة عالية من الانتهازية التى تتناقض مع أبسط قواعد العمل بالصحافة. وكان كل عملها قائما على جذب انتباه القارئ، لشراء الجريدة بنشر عناوين مثيرة تحمل جوانب جنسية فى أغلبها، لرفع رقم توزيع الصحيفة، بينما جاء مضمون الأخبار خاليا من أى إشارة لمحتوى العناوين، مما يمثل عملية تدليس بحتة. ومثل هذا الأداء كان يمثل أكثر الأمثلة الصارخة فى التدنى المهنى، وكان يتطلب مواجهة حازمة، لكنها لم تحدث. وكان المجلس الأعلى للصحافة قد أحال تقاريره بشأن الجريدة قبل الأزمة حول ممارساتها المناقضة لأداب المهنة إلى نقابة الصحفيين، بصفتها المؤسسة النقابية التى لها وحدها حق تأديب الصحفيين قانونا. وقد شرعت النقابة فى إجراءات التحقيق، ثم فاجأ رئيس التحرير النقابة بفصل عدد من المحررين بالجريدة، فتقرر فتح تحقيق آخر معه، ولم يكد يبدأ أى من التحقيقين حتى اندلعت أزمة موضوع الراهب المفصول.

وكانت نقابة الصحفيين قد سبق لها أيضاً إحالة رئيس تحرير الجريدة إلى التحقيق إثر شكوى وزير الأوقاف، بسبب ما نشرته الجريدة ماسا به وبزوجته، ثم لجأ الوزير إلى القضاء الإدارى، إلا أن الأمر انتهى بالصلح بين الطرفين.

أما الصحفيون المفصولون فقد كشفوا - كما ذكر بيان للنقابة - فى مذكراتهم للنقابة حجم الضغوط التى كانوا يتعرضون لها، لإجبارهم على تحرير مواد لا أخلاقية وفضائح وابتزاز لمصادر الأخبار من أجل الحصول على إعلانات من المعنيين بذلك. ولم يكن موضوع الراهب المفصول إلا نموذجا فجا لمثل الطريقة من الأداء المهنى المتدنى، والقائم على اصطناع أخبار كاذبة وقصص مثيرة لا أساس لها.

ب. أنه باستثناء ثورة بعض الشباب المسيحى، كانت معالجة مؤسسات المجتمع للأزمة فى إطار القانون، فالأمن لم يعتقل

الصحف القومية

١ ـ تنص المادة ٢٢ من القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة على أنه "يقصد بالصحف القومية فى تطبيق أحكام هذا القانون، الصحف التى تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات الصحفية التى كان يملكها الاتحاد الاشتراكى العربى أو يسهم فيها، وكذلك وكالة أنباء الشرق الوسط والشركة القومية للتوزيع ومجلة أكتوبر والصحف التى تصدرها المؤسسات الصحفية التى ينشؤها مجلس الشورى. وتعتبر المؤسسات الصحفية القومية مملوكة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى".

٢ ـ وجاءت المادة رقم ٥٥ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة لتؤكد نفس المعنى فنصت على أنه "يقصد بالصحف القومية فى تطبيق أحكام هذا القانون، الصحف التى تصدر حاليا أو مستقبلا عن المؤسسات الصحفية ووكالات الأنباء وشركات التوزيع التى تملكها الدولة ملكية خاصة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى. وتكون الصحف القومية مستقلة عن السلطة التنفيذية وعن جميع الأحزاب، وتعتبر منبرا للحوار الوطنى الحر بين كل الآراء والاتجاهات السياسية والقوى الفاعلة فى المجتمع".

٣ـ تضم المؤسسات الصحفية القومية عشر مؤسسات تصدر ثلاثا وخمسين صحيفة على النحو التالى:

ـ خمس مؤسسات كانت مملوكة ملكية فردية حتى عام ١٩٦٠، ثم آلت ملكيتها إلى الاتحاد القومى بصدور قانون تنظيم الصحافة رقم ١٥٦ عام ١٩٦٠، ثم الاتحاد الاشتراكى عام ١٩٦٣، ثم مملوكة ملكية خاصة للدولة ويمارس حقوق الملكية عليها مجلس الشورى عام ١٩٨٠ وهى: مؤسسة روز اليوسف (مجلتان)، ومؤسسة دار الهلال (تسع مجلات)، ومؤسسة دار المعارف (مجلة واحدة).

ـ خمس مؤسسات أنشئت بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وهى: مؤسسة دار التحرير (إحدى عشرة صحيفة)، ومؤسسة دار التعاون (أربع صحف)، ومؤسسة دار الشعب (صحيفة واحدة)، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، والشركة القومية للتوزيع (متخصصة فى توزيع الصحف المصرية خارج البلاد).

رئيس التحرير، بل أبلغ النيابة التى لم تأمر بحبس الصحفى احتياطيا لأن ذلك محظور قانونا، بل ظل الصحفى مطلق الحرية حتى صدر حكم بإدانته، كما لم تصادر الجريدة موضوع الأزمة إلا بحكم قضائى. فضلا عن أن النائب العام لم يصدر قرارا بحظر النشر للقضية.

واللافت للنظر هنا أنه لم يتم اللجوء الى إغلاق الجريدة بقرار من الحاكم العسكرى طبقا لقانون الطوارئ، وذلك على الرغم من ارتفاع أصوات عديدة طالبت بذلك، بحجة العمل على تهدئة مشاعر المصريين المسيحيين والمسلمين على السواء. وكان المبرر لدى المؤسسات السياسية لعدم الإقدام على خطوة كهذه، هو حماية صورة الوطن وحماية الحرية وسيادة القانون. وفى إطار المواجهة القانونية، فقد عقدت هيئة مكتب المجلس الأعلى للصحافة اجتماعا أدانت فيه ما جاء بالجريدة، ودعت لجنة شئون الصحافة والصحفيين إلى دراسة الموضوع، وقامت هيئة المكتب بإبلاغ النائب العام ضد العددين ٦٦٣، ٦٦٤ من جريدة النبأ، وعدد من جريدة المواجهة التى تصدر عن حزب الأحرار الاشتراكيين، التى تضمنت صوراً عارية فى نفس الأسبوع، واجتمع المجلس ـ إثر اجتماع لجانه المعنية ـ وناقش كيفية مواجهة الأزمة، خاصة أن إصدار قرار بإلغاء ترخيص الصحيفة سيعتبر قرارا إداريا، وهو محظور دستورياً وقانونياً، وقرر المجلس إحالة الأمر إلى القضاء الإدارى للنظر فى ترخيص الصحيفة باعتبارها فقدت أحد أركان متطلبات الترخيص، بما ترتب عليه المساس بحقوق المجتمع، والنيل من وحدته والتأثير على نظرة المجتمع للصحافة واحترامه لها. ولم تلبث محكمة القضاء الإدارى بمجلس الدولة أن قررت فى ١٤ يوليه وقف الترخيص الصادر لجريدة النبأ الوطنى وحجبها عن الصدور، لما بدر منها من مخالفات صارخة فى أداء رسالتها وتطاولها على المقومات الأساسية للمجتمع.

وهكذا لم يستخدم قانون الطوارئ، بالرغم من أنه يجيز للدولة التدخل بأى أجراء تراه بما فيه غلق الصحيفة. وفى ١٦ سبتمبر أصدرت محكمة جنح أمن الدولة العليا طوارئ عابدين حكمها بحبس رئيس التحرير ثلاث سنوات مع الشغل

الصحف الحزبية

١ ـ نصت المادة الخامسة من الدستور المصرى على التعددية الحزبية، إذ "يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك فى إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية".

٢ـ وتنص المادة ١٥ من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الأحزاب السياسية على أن (لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه، وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين "١"، "٢"، من القانون ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة). وألغيت هاتان المادتان بصدور القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة، ثم القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة، كما أن المادة ١٨ من قانون الأحزاب للتمتع بمزايا المادة ١٥ أن يكون للحزب عشرة مقاعد على الأقل فى مجلس الشعب.

٣ ـ تنص المادة ٢٠٩ من الدستور المصرى على أن "حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة والأحزاب السياسية مكفولة طبقا للقانون، وتخضع الصحف فى ملكيتها وتمويلها والأموال المملوكة لها لرقابة الشعب على النحو المبين بالدستور والقانون".

٤ـ وباعتبار الأحزاب والنقابات والاتحادات من الأشخاص الاعتبارية الخاصة استثناها القانون من شرط إنشاء شركات مساهمة لإصدار صحيفة، وبالتالى تتقدم الأحزاب عند رغبتها فى إصدار صحف إلى المجلس الأعلى للصحافة بإخطار كتابى لإصدار صحيفة بيانات (المادتان ٤٦، ٥٤ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٦٠)، وهو إخطار مقيد بموافقة المجلس الأعلى لصحافة "خلال مدة لا تجاوز أربعين يوما من تاريخ تقديمه إليه مستوفيا جميع البيانات المطلوبة".

٥ـ يبلغ عدد الأحزاب السياسية فى مصر سبعة عشر حزبا تصدر ستة وثلاثين صحيفة على النحو التالى:

*ثمانية أحزاب منها تصدر صحفا هى: الحزب الوطنى الديمقراطى (أربع صحف)، وحزب الوفد الجديد (ثمانى صحف)، وحزب الأحرار الاشتراكيين (إحدى عشرة صحيفة)، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (سبع صحف، وحزب الأمة (صحيفة واحدة)، وحزب التكافل (صحيفة واحدة)، والحزب العربى الديمقراطى الناصرى (صحيفة واحدة)، والحزب الاتحادى الديمقراطى (صحيفة واحدة).

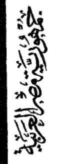
*أربعة أحزاب لا تصدر صحفا، وهى حزب الخضر المصرى، وحزب مصر ٢٠٠٠، حزب الجيل الديمقراطى، وحزب العدالة الاجتماعية.

*خمسة أحزاب مجمدة أوضاعها بقرار من لجنة الأحزاب لتنازع عدة أفراد على رئاسة كل من هذه الأحزاب لحين الاتفاق قضاء أو رضاء وتوقفت عن إصدار صحفها: حزب العمل الاشتراكى، وحزب مصر العربى الاشتراكى، وحزب الشعب الديمقراطى، وحزب مصر الفتاة، وحزب الوفاق القومى.

والنفاذ، والغرامة، لثبوت ارتكاب الصحفى أربع جرائم هى: نشر صور فاضحة، وازدراء الدين المسيحى ورجاله، وبث دعايات مثيرة وتكدير الأمن العام، وإثارة الفتنة. وعاقبته المحكمة بأقصى عقوبة لإحدى هذه التهم، لارتباطها معا بفعل مادى واحد.

واختلفت معالجة نقابة الصحفيين للأزمة، فبينما أدانت فى بياناتها ما صدر عن الجريدة وبادر مجلس النقابة بزيارة الكاتدرائية والتقوا بالبابا شنودة، للتأكيد على موقف النقابة، إلا أن خطوات التحقيق طبقا لقانون النقابة والتى قد تأخذ جلسات وخطوات أطول زمنيا دفعت النقابة إلى المبادرة بفصل الصحفى ونجله من عضوية النقابة، لتأسيسهم شركة مساهمة لإصدار صحيفة، بما يتعارض مع قانون النقابة، ثم ما لبثا أن استعادا عضويتهما بحكم قضائى لإثباتهما أنهما تنازلا ـ قبل الأزمة ـ عن مساهمتهما فى الشركة، وهو ما يكشف عن أهمية أن تسعى النقابة إلى إعادة النظر فى صياغة قانونها بما يكفل مواجهة الانحرافات التى قد ينجرف إليها بعض الصحفيين، سواء من خلال الممارسة الصحفية السلبية المماثلة لجريدة النبأ، أو من خلال العمل بما يتناقض مع أسس العمل التحريرى نفسه وضرورة انفصاله عن أشكال العمل الأخرى فى المؤسسات الصحفية، وبما يهدد الأداء المهنى ومصداقيته.

أما فيما يتعلق بمعالجة الكنيسة للأزمة، فإن الكنيسة حاولت تهدئة الشباب الثائر فى ساحة الكاتدرائية مرارا على مدى أيام الأزمة، وأصدرت أكثر من بيان، وأجرت حوارات مع هؤلاء الشباب فى محاولة لتهدئتهم، خاصة أن بعض الهتافات المنفعلة للبعض منهم حملت تعصبا وخروجا على محددات الوحدة الوطنية، وهو ما كان محلا للنقد. وأجرت قيادة الكنيسة اتصالات مع أجهزة الدولة المختلفة، والتقى البابا مع وفود من كافة الجهات المعنية، من رئاسة الجمهورية والوزراء ومجلس نقابة الصحفيين وأعضاء مجلس الشعب وقيادات حزبية، عبرت جميعها عن إدانة واستنكار ما صدر من الجريدة، وإن الدولة لن تتوانى بالقانون عن مواجهة هذا الانحراف، وأن ما حدث لا يعنى المسيحيين وحسب، بل يعنى كل المصريين مسلمين ومسيحيين.



وأكدت المنظمات غير الحكومية بالمجتمع، وخاصة المعنية بحقوق الإنسان فى بياناتها إدانتها لمسلك الجريدة. كما أكدت الهيئات الدينية الإسلامية أن إهانة الجريدة قد لحقت بالمجتمع كله، وليس بالكنيسة وحدها.

ج. حملت كتابات الصحفيين والكتاب فى معالجة الموضوع قدرا عاليا من اليقظة فى شأن خطورة واقعة الأزمة على حرية الصحافة. فهى من ناحية تمثل فرصة للمتربصين بحرية الصحافة للانقضاض عليها، سواء بمحاولة فرض قيود جديدة أو إصدار قانون جديد على وجه السرعة يحمل الكثير من القيود ويحد من حرية الصحافة بكل أشكالها، أو استخدام قانون الطوارئ. ومن ناحية أخرى، فإن محصلة الأزمة فى إغلاق الجريدة - ولو بحكم قضائى - يثير تساؤلات عديدة حول العقوبات فى مواجهة الانحرافات الصحفية، وهو ما يتطلب من نقابة الصحفيين مناقشته، فى إطار محاولتها إعداد مشروع للصحافة، فإغلاق الجريدة فى حد ذاته لا يلقى أى تأييد من أنصار حرية الصحافة فى مواجهة انحراف رئيس تحرير أو صحفى، مهما تعاظم انحرافه المهنى. وفى المقابل فان عقوبة الحبس للصحفيين أيضاً لا تلقى قبولا لدى جموع الصحفيين، وبديلها متاح وهو تشديد الغرامة لتكون بعشرات الآلاف أو الملايين من الجنيهات دون الحبس.

بيد أن ما جعل مؤيدى حرية الصحافة بلا حدود فى مأزق، فى أزمة النبأ، هو الإجماع السابق المضاد لهذه الجريدة، بشأن ممارستها الصحفية السلبية، كما أن الواقعة ذاتها المتعلقة بالراهب المنحرف والمفصول قد مست أمن المجتمع ووحدته، وهددته بإثارة الفتنة. فى حين أن الارتكان الى مبررات حماية وحدة المجتمع وحدها، تثير بدورها تساؤلات أكبر من مسألة انحراف جريدة، فإذا كانت وحدة المجتمع يمكن أن تتأثر بسقطة أخلاقية لا علاقة لها أصلا بالممارسة الصحفية، فهل فى هذه الحالة يمكن الحديث عن وحدة المجتمع أصلا؟. ومثل هذا المأزق يشمل بدوره مؤيدى حرية الصحافة والمطالبين بتقييد حريتها على السواء.

من ناحية أخرى، فإن التوقيت الذى نشرت فيه الجريدة هذه الواقعة، أثار العديد من التساؤلات عن من ورائها ومن المستفيد منها؟ ، ورغم أن رئيس التحرير أكد أن شريط الفيديو الذى نشر صورة منه بالجريدة مصدره أحد العاملين المسيحيين بالجريدة، إلا أن إقدامه على نشر الموضوع بوسيلة عامة هو الجريمة الحقيقية، وكان عليه أن يوجه بلاغا للنائب العام فى مكتبه كمواطن مصرى، إن كان غيورا أو حريصا على هذا المجتمع أيا كان مصدر الشريط الذى أراد البعض به إثارة الفتنة. وقد نسبت أقوال غير مؤكدة أن جهة أمنية كانت وراء تسريب الشريط إلى رئيس التحرير، وهى مقولة لا قيمة لها، ونفتها جميع الأطراف، ولا تقلل من فداحة سوء تصرف وجريمة رئيس التحرير. وإذا كانت رغبة القائمين على صحيفة لرفع توزيعها وتحقيق سبق صحفى بمثل هذا المستوى المتدنى، ودون أن يعنيهم تهديد أمن الوطن ووحدته، فإن مهنة الصحافة بأسرها. وليس فقط الجريدة مقترفة الجريمة - تكون مسئولة عن أى فقد للمصداقية أمام المجتمع. فحرية الصحافة ليست مطلقة، بل هى حرية مسئولة، قوامها الأساسى المحافظة على قيم المجتمع وتقاليده ومصالحه العليا.

د - إن المجتمع ومؤسساته مدعوون لدراسة مواجهة إمكانية عدم تكرار مثل هذا الانحراف أو الخطأ الصحفى، فالتشريعات الصحفية ليست فى حاجة إلى مزيد من التشدد، إذ أن أخطاء الممارسة الصحفية لا تعالج إلا بمزيد من الحريات وليس بتقييدها. ومما لاشك فيه أن المجلس الأعلى للصحافة معنى بضرورة مناقشة آليات تفعيل تقرير الممارسة الصحفية، من أداة ضغط معنوى إلى آليات تصل إلى التحقيق من خلال التنسيق مع نقابة الصحفيين فى هذا الشأن. كما أن نقابة الصحفيين معنية بالمبادرة بمتابعة ما يتم من انحرافات فى الممارسات الصحفية، وليس مجرد الدفاع عن الحقوق الفردية للبعض، دون انتظار شكوى من مواطن أو مسئول أو هيئة ما. وثمة أهمية كبرى لردع هؤلاء المنحرفين بتعديل تشريعى تسعى إليه النقابة فى قانونها، بما يساعدها على حماية مهنة الصحافة وحريتها.

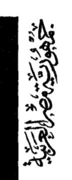
ولا يخلو المواطن والقارئ من المسئولية، فهو أيضا مدعو للممارسة الإيجابية. فالجريدة استمرت وفعلت ما فعلت من ممارسات خاطئة تحت دعوى رفع رقم التوزيع، وبدعوى أنها الأعلى فى التوزيع بعد أكبر صحيفتين فى مصر، وهنا يأتى دور القارئ بالامتناع عن شراء مثل هذه الصحف ومقاطعتها حتى يتضح الحجم الحقيقى لمثلها فى المجتمع. كما أن هناك أهمية فى أن تستمر أطراف الأسرة الصحفية فى معالجة ومتابعة قضاياها ومناقشتها، بما يكفل حماية حرية الصحافة، وحتى لا تعطى الفرص للمتربصين بها للانقضاض عليها.

٤- أزمة سعر صرف الجنيه المصرى

تثير قضية سعر صرف الجنيه المصري العديد من التساؤلات والاستفسارات رغم مرور فترة زمنية ليست قصيرة على بدء هذه الأزمة، والتي ترتب عليها انخفاض كبير فى أسعار صرف الجنيه المصري مقابل الدولار، الأمر الذي بدا للبعض على انه بداية التعويم الحر للجنيه المصرى.

واقع الأمر أن ما يحدث لسعر الصرف يعبر عن أزمة حقيقية، فالتعريف العلمي لأزمة العملة ينصرف الى الحالة التي يحدث فيها هجوم شديد على عملة بلد ما، وينتج عنه انخفاض شديد فى قيمتها، يقدره البعض بنحو ٢٥٪ سنويا على الأقل مع زيادة هذا الانخفاض عن السنة السابقة بمعدل ١٠٪ سنويا، أو تدهور فى الاحتياطات الدولية نتيجة لإجبار السلطات على الدفاع عنها عن طريق إنفاق كم هائل من الاحتياطات أو اللجوء إلي رفع أسعار الفائدة بشكل خاص، أو كليهما معا. وهى أمور تؤدى في النهاية إما إلى تخفيضات كبيرة وغير منتظمة فى قيمة العملة الوطنية أو تخفيضات صغيرة ومنظمة فى هذه القيمة. وكذلك قد تنفجر الأزمة نتيجة لفقدان الثقة المفاجئ فى العملة المحلية، ويرد هذا الأمر فى حالات معينة مثل إحداث تغييرات جوهرية فى ترتيبات الصرف أو هجمات المضاربين، وهى أمور تفضي إلى كشف جوانب الضعف الاقتصادية والمالية الأساسية.

واللافت للنظر أن الحكومة المصرية قامت بتخفيض السعر المركزي للجنيه عدة مرات، حيث وصل سعر الدولار الأمريكي الى ٤٥١ قرشا فى شهر يناير ٢٠٠٢ مقابل ٤١٥ قرشا فى ديسمبر ٢٠٠١ بنسبة تخفيض تصل الى ٨ ٪ تقريبا، هذا فضلا عن التحركات فى السوق السوداء والتي تجاوزت هذا الرقم كثيرا.



أولا : طبيعة سعر الصرف

يحتاج التعامل مع قضية "سعر الصرف" معاملة خاصة تنسجم مع طبيعته والعوامل المؤثرة فيه، وذلك فى ضوء اتساع دائرة الآثار التي تنتج عن تغييره. فمن المعروف أن سعر الصرف يؤثر على كافة قطاعات الاقتصاد القومي، ويلعب دورا هاما فى تحديد السياسة النقدية والتعامل مع العالم الخارجي. هذا فضلا عن أن سعر الصرف - كأحد أنواع الأثمان السائدة - يؤثر على نظام الأثمان بأكمله.

كما أن لسعر الصرف خصوصيته، مقارنة بباقي الأسعار، وهى خصوصية تتشابه إلى حد كبير مع سعر الفائدة، فكلاهما يتعلق بتبادل بين وسائل الدفع فى شكل نقود أو صكوك دائنية أو مديونية، وكلاهما مع اختلاف فى

التفاصيل يتحدد بعرض وطلب مشتقين من عرض وطلب السلع والخدمات، لأغراض الاستهلاك والاستثمار.

وثمة حاجة لتوضيح الفواصل بين بعض المفاهيم، التى عادة ما يحدث خلط بينها، إذ يشيع الخلط بين التعويم والتخفيض على الرغم من الفارق الكبير بينهما، إذ يشير الأول إلى ترك سعر العملة ليُحدد وفقا لظروف العرض والطلب، وهو ما يعنى نظريا على الأقل إمكانية الانخفاض أو الارتفاع. وبالتالي فليس شرطا أن يكون التعويم مرادفا للتخفيض. وهناك درجات مختلفة لعملية التعويم تختلف كثيرا عن مجرد ترك العملة لقوى السوق وحده، فهناك التعويم المدار والتعويم النظيف والتعويم القذر. الخ. وكل منها له سياسة اقتصادية محددة.

وهناك ايضا خلط بين التخفيض والإنخفاض. فبينما التخفيض عمل إرادي يتم في إطار سياسة اقتصادية ونقدية متكاملة تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية للدولة، أما انخفاض قيمة العملة، والذي يبلغ حد التدهور إذا ما استمر بمعدلات مرتفعة ومتراكمة، فيعبر عن محصلة تفاعل قوى السوق وما يعانيه الاقتصاد القومي من اختلالات هيكلية من شأنها استمرار وتراكم عجز ميزان المعاملات الجارية.

وعلى وجه الإجمال، فإن سعر الصرف يلعب دورا مزدوجا فى الاقتصاد القومي، إذ يعزز القدرة التنافسية للبلد مما يكفل سلامة ميزان المدفوعات (فيما اصطلح على تسميته أثر محول الإنفاق) كما يعمل على تثبيت الأسعار المحلية (أثر الثروة). وهذه الأهداف قد تتعارض مع بعضها البعض، فاستقرار الناتج والحد من التضخم وعلاج مشكلة ميزان المدفوعات، تتناقض مع بعضها فى كثير من الحالات. وبالتالي فإن مناقشة المفهوم الأمثل لإدارة الصرف الأجنبي لابد أن تتم فى ضوء عدد من العوامل الهامة مثل الأهداف الاقتصادية لدى راسمي السياسات، والهيكل الاقتصادي للدولة، ومصدر الصدمات التي تلحق بالاقتصاد المعنى.

ومن ثم، فإن تحديد الهدف سيحدد المتغيرات المستهدفة، وعندئذ يمكن الحديث عما يسمى "سعر الصرف التوازنى" الذي يتسق مع المتغيرات الرئيسية، وليس ذلك السعر الذى تحدده المضاربات. وبالتالي فإن المستوى السليم لسعر الصرف لا يمكن أن يتحدد فى نهاية الأمر، إلا بالاستناد إلى فكرة "التوازن العام"، أى بحث التفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الأخرى للاقتصاد الكلى، والتي لا تتأثر جميعها فى الوقت نفسه بسعر الصرف فى حد ذاته فحسب، بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة. فعند ظروف اقتصادية معينة، يمكن تعديل أسعار الصرف، بدرجة معقولة، ولكن شريطة الإدراك التام لكافة العوامل والعناصر المؤثرة على هذه العملية واحتمالاتها المستقبلية. وهو ما يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي للدولة أو مدى الثقة فى العملة، والاستقرار السياسي، وطبيعة الأسواق المالية ومدى تحررها من القيود. فالمسألة ليست "التثبيت الدائم" أو "المرونة الكاملة". ولكن درجة المرونة المطلوبة فى ظروف معينة. ويتوقف الأمر على نوع الصدمة التى يرجح أن يتعرض لها الاقتصاد المعنى؟.

ففى حالة الصدمات الخارجية، فإن مرونة أسعار الصرف تستطيع الحد من آثارها، بمعنى أن الأسعار المحلية يمكن استقرارها عند مواجهة الاقتصاد لحركة الأسعار الأجنبية عن طريق إدخال التعديل الملائم فى سعر الصرف. بينما فى حالة الصدمات الداخلية، فإن الأمر يتوقف على طبيعة الصدمة المحلية من حيث كونها نقدية (أى تنشأ فى سوق النقد) أم حقيقية (تنشأ فى سوق السلع).

وتذهب وجهة النظر التقليدية إلى أن الحفاظ على سعر صرف ثابت هو الأسلوب الأكثر فاعلية فى تحقيق استقرار الإنتاج، حين تكون الصدمات المحلية ذات طبيعة نقدية. أما حين تكون الصدمات المحلية "حقيقية"، فيجب تعديل سعر الصرف لتحقيق الاستقرار فى الناتج عن طريق توليد الطلب الخارجي.

والقاعدة العامة هى أنه إذا كانت السياسة الاقتصادية تهدف الى تحقيق استقرار الناتج فى وجه الصدمات المؤقتة، فيجب تعديل سعر الصرف حين تنبع الصدمات من الخارج أو من سوق السلع المحلية، ولكن ينبغي تثبيته فى حالة

الجدول (١)

تطور أوضاع ميزان المدفوعات ١٩٩٥ ـ ٢٠٠١

(بالمليون دولار)

البيان	١٩٩٦/٩٥	١٩٩٧/٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩	٢٠٠١/٠٠
الميزان التجاري	- ٩٤٩٨	- ١٠,٢١٩	- ١١٧٧١	- ١٢٥٦٤	- ١١٤٧٤	- ٩٣٥٤
ميزان الخدمات	٥٧٩٢	٦١٩٣	٤٦٩٣	٥٩٦٩	٥٦٢٤	٥٥٧٨
ميزان المعاملات الجارية	- ١٨٥	١١٩	- ٢٤٧٩	-١٧٢٤	- ١١٦٣	٣٣-
الميزان الرأسمالى	١٠١٧	٢٠٤١	٣٣٨٧	٦٩١٩	- ١١٩٩	٥٤٢-
الميزان الكلي	٥٧١	- ١٩١٣	- ١٣٥	- ٢١١٧	- ٣٠٢٥	٨٥٣-

المصدر: البنك المركزى المصرى، "التقرير السنوى" أعداد متفرقة.

حدوث الصدمات من سوق النقد المحلية.

ولاشك أن تحديد طبيعة الصدمة المسئولة عن الإخلال بالاستقرار الاقتصادي مهمة شاقة، فالاقتصاد غالبا ما يتعرض فى وقت واحد لعدد من الصدمات النابعة من مصادر مختلفة يصعب تحديدها بدقة. فغالبا ما يصعب معرفة ما إذا كان الكساد الاقتصادي يرجع الى بطء الطلب المحلى أو تشدد السياسة النقدية، أو ضعف الطلب الخارجي، أم خليط من هذا وذاك وبأي درجة. هذا فضلا عن صعوبة تحديد ما إذا كانت هذه الصدمة مؤقتة أم دائمة.

من هذا المنطلق يمكن تناول الأزمة الراهنة في سعر صرف الجنيه المصري، وذلك انطلاقا من أن القضية ليست تخفيض الجنيه أو تعويمه ولكنها بالأساس هي إدارة نظام الصرف الأجنبي عموما.

والملاحظة البارزة هنا، أن هذه الأزمة تزامنت مع التحسن النسبي فى أوضاع المؤشرات الأساسية للاقتصاد وعلى رأسها العجز فى الميزان التجاري الذي تراجع من ١١,٥ مليار دولار خلال العام المالي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ الى٩,٣ مليار دولار خلال العام ٢٠٠/ ٢٠٠١. وذلك كنتيجة لزيادة المتحصلات من الصادرات السلعية التي ارتفعت من ٦٣٨٨ مليون دولار الى ٧٠٧٨ مليون خلال الفترة نفسها، بينما تراجعت الواردات من ١٧,٩ مليار دولار الى ١٦,٤ مليار. وتراجع العجز فى ميزان المعاملات الجارية من ١١٦٣ مليون دولار الى ٣٣ مليون. الأمر الذي ترتب عليه تراجع العجز فى ميزان المدفوعات من ٣٠٢٧ مليون دولار إلى ٨٥٣ مليون دولار خلال العامين المذكورين. (أنظر الجدول رقم ١)

وعلى الجانب الأخر ارتفعت الودائع بالعملات الأجنبية (بما فى ذلك الودائع الحكومية) من٧٠,٧ مليار جنيه فى فبراير ٢٠٠١ الى ٨١ مليار جنيه فى نهاية أكتوبر ٢٠٠١، ثم تراجعت قليلا الى ٧٩,٤ مليار فى نهاية نوفمبر ٢٠٠١. ولم يزد الائتمان الموجه للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية زيادة محسوسة حيث ارتفع من ٣٧,٣ مليار جنيه الى ٤٠ مليار خلال شهري فبراير وأكتوبر ٢٠٠١. (أنظر الجدولين رقم ٢ و٣)

ولكن لم يستمر هذا التحسن كثيرا، إذ سرعان ما جاءت هجمات الحادي عشر من سبتمبر لتلقى بآثارها السلبية على كاهل الاقتصاد المصري ومتحصلات البلاد من العملات الأجنبية على وجه الخصوص، إذ ذهبت بعض التقديرات إلى أن هذه الأحداث سوف تؤدى الى نقص العملات الأجنبية بما يتراوح مابين ١,٥ مليار دولار و٢,٥ مليار. ومما زاد من تعقيد الأمر تزامنه مع زيادة الطلب على العملات الأجنبية نتيجة لعدة عوامل أساسية يأتي على رأسها موسم الحج والعمرة الذي يستنزف قدرا لا بأس به من الطلب فى هذا التوقيت بالذات، ناهيك عن انتهاء السنة المالية لدى العديد من المشروعات الاستثمارية والشركات الأجنبية وبالتالي قيامها بتحويل جزء لا بأس به من العملات الأجنبية.

الجدول (٢)

موارد واستخدامات سوق الصرف الأجنبي ١٩٩٦ -٢٠٠١

(القيمة بالمليار دولار)

السنة	الموارد	الاستخدامات	العجز	الموارد (شركات الصرافة)	الاستخدامات (شركات الصرافة)	العجز أو الفائض (شركات الصرافة)
١٩٩٧/١٩٩٦	٢٢,٩	٢٠,٩	٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠
١٩٩٨/١٩٩٧	٢٢,٧	٢٣,٧	١,٠	٥,٩	٥,٧	٠,٢
١٩٩٩/١٩٩٨	١٨,٢	٢٣,٣	٥,١	٦,٠٤	٥,٩٥	٠,٠٩
٢٠٠٠/١٩٩٩	١٥,٩	٢١,٨	٥,٢	٤,٩٩	٤,٩٦	٠,٣
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣,٠	١٨,١	٥,١	٤,٥٦	٤,٦٤	٠,٠٨-

المصدر: البنك المركزي المصري ، "تقرير عن الأوضاع النقدية والائتمانية" ، سنوات مختلفة

هذا فضلا عن قيام الحكومة بسداد الالتزامات المستحقة عليها لنادى باريس، والشريحة الأولي من المستحق على السند الدولارى المصري. وتزايد الاعتماد على المعاملات قصيرة الأجل والتي تشمل كلا من تسهيلات الموردين قصيرة الأجل والاستثمارات فى محفظة الأوراق المالية، مع تراجع التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر.

وقد أثرت كل هذه العناصر وغيرها على الأسواق التى أصبحت اكثر هشاشة عن ذي قبل، وزادت من الطلب على العملات الأجنبية وازدادت عملية "الدولرة " مرة أخري كنسبة من إجمالي السيولة المحلية، حيث ارتفعت من١٧٪ عام ١٩٩٩/١٩٩٨إلى ١٨,٥ عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ والى ٢١ ٪ عام ٢٠٠٠/٢٠٠١ ووصلت فى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠١ إلى ٢٢,٣ ٪.

وتوضح هذه المؤشرات وغيرها أن ما حدث في سوق الصرف خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة لا يعكس الأوضاع الاقتصادية القائمة فى الدولة، ولكنه يرجع إلى عوامل هيكلية فى الاقتصاد القومي خاصة عجز الميزان التجاري وسياسة التعقيم. وهو ما سيتم مناقشته بالتفصيل لاحقا.

ثانيا : سياسة الصرف الأجنبي وتطوراتها

يلاحظ المتتبع لسوق الصرف الأجنبي فى مصر أن السياسة الحكومية قطعت شوطاً كبيراً فى هذا المجال، وقامت بتوحيد سعر صرف السوق الأولية والثانوية اعتباراً من أكتوبر ١٩٩١، وسمحت بحرية التعامل فى النقد الأجنبي من خلال المصارف المعتمدة والجهات الأخرى، غير المصرفية، التي يرخص لها التعامل فى النقد. وجاءت هذه العملية، استكمالا للإجراءات التي بدأت منذ إنشاء السوق المصرفية الحرة فى مايو ١٩٨٧، ثم اتساعها لتشمل عمليات مجمع البنوك فى مارس ١٩٨٨، والخفض التدريجي لسعر صرف مجمع البنك المركزي اعتباراً من أغسطس ١٩٨٩، إلى أن تم تحديد سعر يقترب من السوق المصرفية الحرة فى فبراير ١٩٩١ (أنظر الجدول رقم ٤).

استهدفت هذه العملية الوصول لسعر صرف واقعي للجنيه المصري، وتشجيع الصادرات والحد من الواردات، مع قيام الجهاز المصرفي بدور فعال كقناة شرعية وقانونية فى سوق الصرف الأجنبي، وبما يحقق الاستقرار النسبي لسعر الصرف. وقد أعادت هذه العملية تنظيم الأوضاع داخل السوق، التي كانت تتسم بالتعدد وسيطرة الوسطاء

الجدول (٤)

متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصرى

الفترة الزمنية	سعر الدولار بالقرش
٣ يناير ١٩٨٥	٨٣,٢ قرش
٦ يناير ١٩٨٥	١٢٤,٥ قرش
يوليه ١٩٨٥	١٣٣
يوليو ١٩٨٦	١٣٥
٢ فبراير ١٩٨٧	١٣٧
١١ مايو ١٩٨٧ (حتى إنشاء السوق المصرفية)	٢١٦,٥
يوليه ١٩٨٧	٢١٨,٩
أبريل ١٩٨٨	٢٢٥,٦
أغسطس ١٩٨٨	٢٣١,٦
ديسمبر ١٩٨٨	٢٣٣,٣
أبريل ١٩٨٩	٢٤٧,٨
ديسمبر ١٩٨٩	٢٥٦
ديسمبر ١٩٩١	٣٣١,٣
١٩٩٤	٣٣٨
١٩٩٥	٣٤١
١٩٩٦	٣٤١
١٩٩٩	٣٤٤
٢٠٠٠	٣٦٥
يناير ٢٠٠١	٣٨٥
يوليو ٢٠٠١	٣٨٦
أغسطس ٢٠٠١	٤١٥
ديسمبر ٢٠٠١	٤٥٠
يناير ٢٠٠٢	٤٥١

الجدول (٣)

تطور الاحتياطات من العملات الأجنبية فى مصر

يناير ٢٠٠٠ / نوفمبر ٢٠٠١

الفترة	صافى الاحتياطات الدولية (بالمليون دولار)
يناير ٢٠٠٠	١٥١٧٦
فبراير	١٥٠٩٩
مارس	١٥٠٣١
أبريل	١٥٠٠٤
مايو	١٥٠٦٨
يونيه	١٥١٣٠
يوليو	١٤٦٤٢
أغسطس	١٤٦٧٠
سبتمبر	١٤٥٣٥
ديسمبر	١٤٣٨٢
يناير ٢٠٠١	١٤١٦٥
أبريل	١٤٢٧٤
يونيه	١٤٢٤٤
[illegible]	١٤٨٣٩
نوفمبر	١٤٥١٩

المصدر: البنك المركزى المصرى، النشرة الإحصائية الشهرية،أعداد متفرقة.

والسماسرة عليها، الأمر الذي جعلها لا تعكس حقيقتها، كما أصبحت السوق الرسمية تلعب دورا كبيرا فى هذا المجال.

وإذا كان النظام الحالي قد ألغي كافة القيود التي كانت قائمة، وأعطى الحرية للأفراد فى تملك النقد الأجنبي أو التعامل فيه، حيث أصبح التعامل حراً فى جميع البنوك وشركات الصرافة، الأمر الذي زاد من إمكانية الوصول الى أسعار حقيقية لأسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس، إلا أنه لم يستطع حتى الآن حل المشكلة الأساسية الخاصة بالاستقرار النقدي طويل الأمد. فمازالت شركات الصرافة، ورغم محدودية معاملاتها بالسوق، تعد اللاعب الرئيسي بالسوق، بل أصبحت هى المحدد الرئيسي ونقطة البدء عند رسم السياسة الخاصة بالنقد الأجنبي. وذلك فى ضوء ما تتمتع به من قدرات على جذب المزيد من موارد النقد الأجنبي، وما تتميز به من مرونة مقارنة بالجهاز المصرفي، وهو ما يؤكده التزايد المستمر فى استحواذ هذه الشركات على نسبة متزايدة من موارد السوق حيث ارتفعت نسبتها من ٢٥,٩ ٪ عام ١٩٩٧/١٩٩٦ الى ٣٥,١ ٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠، ناهيك عن الأوضاع الاحتكارية لهذه السوق حيث يتحكم فيها مجموعة ضئيلة من الأفراد أو الشركات ويسيطرون على معظم التعاملات التى تتم فيها.

وقد جعلت كل هذه الأمور البيئة الحالية أكثر ملاءمة لزيادة الطلب لأغراض المضاربة والتي أصبحت العنصر

الفاعل بالأسواق، خاصة مع التضارب في القرارات المنظمة للتعامل بالأسواق وعلى رأسها القرار الخاص بإلغاء المعاملات المستندية ثم العدول عنه، وتردد البنك المركزي فى الدخول للأسواق في اللحظات التى تتطلب ذلك، ناهيك عن التصريح الحكومي بعدم الرغبة في استخدام الاحتياطي النقدي، وهو ما أدى لسيادة الانطباع بقرب تخفيض العملة وليس العكس.

ومن العناصر الأخرى التي غذت المضاربات بالأسواق دخول الصحف اليومية القومية والحزبية فى مزايدات يومية حول سعر الصرف، دون أدنى علاقة بالواقع، ولكنها كانت أشبه بمبارزة صحفية بين الصحف المختلفة حول أيها سيعلن سعرا أعلى للدولار بغض النظر عن السعر الفعلي بالأسواق!.

واللافت للنظر أن العجز بين الموارد والاستخدامات فى هذه السوق يتزايد عاما بعد آخر، والذي ارتفع من ٢ مليار دولار عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى٥,٦ مليار دولار فى العام المالي ١٩٩٩/٢٠٠٠، والى ٥,١ مليار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، مع ملاحظة أن هذا العجز يعانى منه الجهاز المصرفي بالأساس، وليس شركات الصرافة، إذ تشير المؤشرات إلى أن العجز لدى هذه الشركات لم يتعد ٣٠٠ مليون دولار فى العام المالي الأخير. وهو ما أدى الى ارتفاعات متتالية فى أسعار الصرف، غير مبررة على الإطلاق، إلا في ضوء مغالاة شركات الصرافة فى رفع أسعار الدولار بغية تحقيق أقصى ربح ممكن، ومما شجعهم على ذلك، السفه الاستيرادى، والذى يؤدى الى استيراد المزيد من السلع الاستهلاكية والترفيهية التى تجد الزبون الدائم والمستعد للدفع عند أى مستوى للأسعار. خاصة فى ظل السياسة الاقتصادية القائمة والتى تؤدى الى المزيد من الطلب على العملات الأجنبية وليس العكس. حيث يتم استخدام هذه العملات فى تسوية العديد من المدفوعات المحلية. وأصبح بعض الجهات التجارية والخدمية تشترط الدفع بالدولار، وليس الجنيه عند شراء سلعة معينة مثل السيارات، بل ووصلت الى مصروفات المدارس واشتراكات الأندية، ناهيك عن الفنادق وغيرها من الأنشطة. الأمر الذى يتطلب ضرورة إعادة الاعتبار للجنيه المصري عن طريق تجريم أى مدفوعات تتم على ارض الوطن بالعملات الأجنبية، أى ضرورة خلق طلب على الجنيه المصري وليس العكس.

ويرجع السبب فى ذلك الى عدم قدرة الجهاز المصرفي على فرض سطوته والسيطرة على هذه السوق، رغم ما لديه من إمكانيات وقدرات تؤهله للاضطلاع بهذا الدور. نتيجة للمشاكل الكامنة فى الجهاز المصرفي ذاته. فمن المعروف أن الجزء الأكبر من التعاملات بالسوق المصرفية يأتي من تحويلات المصريين العاملين بالخارج، وهؤلاء ينقسمون الى قسمين، أولهما يميلون للاحتفاظ بالدولار وهى الشريحة الأعلى فى السلم الوظيفي والمهارى وذلك للعديد من الأسباب على رأسها التحوط للمستقبل، وانتظار عائد أعلى نتيجة ارتفاع سعر الدولار. وثانيهما العمالة متوسطة المهارة أو غير الماهرة وهي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي على الإطلاق وتفضل التعامل مع مندوبي ووكلاء تجار العملة فى مصر وذلك نظرا لتعقيدات المعاملات البنكية أو لسيادة انطباع لدى البعض بسوء المعاملة وتكلفتها.

وهكذا، فمازالت البنوك غير قادرة على خدمة هؤلاء ولم تقم بأي مبادرة لاجتذاب هذه الأموال، وذلك على الرغم من التعليمات التى صدرت فى الرابع من أكتوبر، والتي تم بمقتضاها الاتفاق على تحريك أسعار البيع والشراء وفقا لتغيرات السوق. أى إطلاق حرية البنوك فى دخول السوق والسماح لها بتخطي الهامش الذي يحدده البنك المركزي لسعر الصرف، خاصة وأنه تزامن مع تطوير غرفة تداول النقد الأجنبي لتتحول من رصد حركة التداول الى غرفة لضبط الأسعار وتلبية طلب الأسواق، والتأكيد على حظر العمليات التي من شأنها المضاربة على الجنيه المصري باستخدام المشتقات المالية، ولذلك تم الاتفاق على عدم فتح حسابات بالجنيه المصري لبنوك تعمل فى الخارج بغرض المضاربة، وكلها أمور كان من المفترض ان تسهم كثيرا فى إعادة الانضباط الى السوق.

ومما يزيد من صعوبة المشكلة طبيعة العادات المصرفية السائدة بالبلاد والتي مازالت بعيدة تماما عن مفهوم

التعامل المصرفي، ومازالت تفضل التعاملات النقدية فى كافة السلوكيات. ومن الأمثلة الدالة على ذلك منها احتفاظ بعض المصدرين ورجال السياحة بعائد أعمالهم خارج البلاد فى حسابات خاصة، الأمر الذي يقلل من المعروض بالأسواق، ناهيك عن تفضيل المعاملات النقدية عن المعاملات البنكية. وهى العادات التي ينبغي أن يقوم القائمون على الجهاز المصرفي بالعمل على تغييرها، عن طريق دراسة أسبابها والقضاء على المعوقات التى تحول دون تطوير العادات المصرفية بالمجتمع.

وهنا يأتي دور البنك المركزي الذي عليه أن يدير تحركات سعر الصرف بما يضمن تنظيم السوق والسيطرة عليه مما يمكن سعر الصرف من أداء الوظائف المنوط بها، وهذا ما لم يحدث فى معظم الأزمات التى جرت طوال العامين الماضيين، إذ يلفت النظر أنه غالبا ما يتدخل متأخرا كثيرا عن التوقيت المناسب. وبالتالي يكون لتدخله أثر عكسى، أى يؤدى الى تفاقم الأزمة وليس العكس. فالعبرة ليست فقط بالقرار السليم، ولكن الأهم هو التوقيت. خاصة فى سوق تلعب فيه العوامل النفسية دورا كبيرا مثل سوق الصرف الأجنبى. فالتقلبات الفجائية فى سعر الصرف هى الخطر الحقيقي الذى يعمل على تفاقم المشكلة، نظرا لما يخلقه من طلب غير طبيعي وبما يقلل من العرض المتاح، ويؤدى الى المزيد من التردد من جانب العرض ووقوفه وقفة المترقب لما سيؤول إليه الحال فيما بعد.

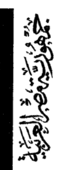
ثالثا: العوامل المؤثرة على سوق الصرف

يلعب الميزان التجاري وسياسة التعقيم الدور الرئيسى فى توجيه حركة سوق الصرف الأجنبى. وهو ما يتضح كما يلى:

١- الميزان التجارى وسعر الصرف

يمثل عجز الميزان التجاري مشكلة كبرى لدى صانع السياسة الاقتصادية المصرية، إذ وصل عجز هذا الميزان الى ٣.٩ مليار دولار فى نهاية السنة المالية ٢٠٠٠/٢٠٠١، مقابل ٧,٥ مليار دولار عام ١٩٩٠/١٩٩١، وأصبح يشكل أحد القيود الأساسية على حركة ميزان المدفوعات والاقتصاد المصري ككل. واللافت للنظر أن الصادرات السلعية مازالت تتسم بالثبات النسبي، هذا فى الوقت الذي تتزايد فيه حركة التجارة العالمية بصورة كبيرة، الأمر الذي ترتب عليه انخفاض نصيب مصر من الصادرات العالمية، وتزيد أهمية هذه المسألة فى ضوء هيكل الصادرات المصرية، الذى يغلب عليه حتى الآن، السلع التقليدية التى تستحوذ على ٧٠٪ من الإجمالي، مع ملاحظة التناقص المستمر فى قيمة الصادرات السلعية عموما، والزراعية منها على وجه الخصوص وبالتالي تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل.

ومن المعروف أن هذا الميزان يعكس طبيعة الهيكل الإنتاجي للدولة ومدى تطوره، وهو ما يظهر فى المعاملات السلعية وتركيبة السلع الداخلة فى حركة التجارة المصرية (تصديراً واستيرادا). ويلفت النظر هنا أن حصيلة الصادرات السلعية مازالت تتسم بالتحرك البطىء، حيث ارتفعت من ٣,٦ مليار دولار عام ١٩٩١/١٩٩٢الى ٤,٩ مليار عام ١٩٩٦/١٩٩٧ثم الى ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. وعلى الجانب الأخر، فإن التحسن الذى طرأ على ميزان المدفوعات ككل (خلال النصف الأول من التسعينيات)، وتحويل العجز المزمن الى فائض جارى، خلال الفترة نفسها، يرجع بالأساس الى توفر مصادر متعددة للعملات الأجنبية، كان يسمح بحرية الحركة فى مواجهة المشاكل التى قد تظهر فى أى قطاع من القطاعات، لكنها مصادر مرتبطة أساسا بعوامل خارجية، وهو ما يجعل أوضاع الميزان عرضة للتقلبات والهزات المنيفة عند حدوث أى تغيير فى هذه العناصر.



والنقطة المهمة هنا تتعلق بالتأثير السلبي لهذه المسألة على الصادرات. إذ أدى تدفق العملات الأجنبية من المصادر الأخرى (كتحويلات العاملين بالخارج والسياحة وقناة السويس والبترول) الى تأخر الاهتمام بضرورة التوسع فى الصادرات السلعية، وساعد على أن يظل الاقتصاد مهيأ للاستيراد بدلا من التصدير، كما ساهم فى قوة سعر صرف الجنيه المصرى بالرغم من التباين النسبى المتزايد بين معدلات التضخم المحلية والعالمية.

وبتحليل هيكل الصادرات المصرية يلاحظ أن السلع التقليدية (البترول الخام ومنتجاته والقطن والموالح والبصل والأرز) تستحوذ على ٧٠٪ من إجمالى الصادرات تقريبا. مع ملاحظة التناقص المستمر فى قيمة الصادرات السلعية عموما، والزراعية منها على وجه الخصوص وبالتالى تدهور مكانتها النسبية داخل الهيكل. وقد تزامن ذلك مع استمرار الزيادة فى الواردات السلعية، والتى وصلت الى ١٦,٤ مليار دولار عام ٢٠٠٠/٢٠٠١، مقابل ١٤,١ مليار عام ١٩٩٦/٩٥. وبالتالي وصلت نسبتها للناتج المحلى الإجمالي إلى ٤٠٪. وذلك بسبب السياسات الاقتصادية المطبقة والتي خففت كثيراً من القيود على الاستيراد، وبالتالي زاد الطلب على السلع الوسيطة والاستهلاكية والتي تمثل أكثر من ثلثي الواردات، وهذه الزيادة لم تنعكس إيجابيا على حجم الصادرات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الزيادة فى التحويلات من الخارج، أدت الى زيادة الطلب على كل من السلع القابلة وغير القابلة للتبادل، وفى حين أن أسعار السلع غير القابلة للتبادل (مثل الأرض والعمل) ليست محكومة بعوامل السوق الدولية، ولكن أسعارها تتحرك بحرية في الأسواق الداخلية، فإن أسعار السلع القابلة للتبادل (مثل الخضراوات والطعام) تتأثر بعوامل السوق الدولية. وعلى ذلك فإن التحويلات من الخارج قد أدت الى زيادة أسعار السلع غير القابلة للتبادل دوليا، أكثر من تلك السلع القابلة للتبادل، وإذا افترضنا مساواة أثر العوامل الأخرى، فإن هذا الاختلاف النسبي فى السعر سيشجع على إنتاج السلع غير القابلة للتبادل على حساب السلع التي يمكن تصديرها. وبالتالي المزيد من الفجوة بين الواردات والصادرات. وبمعنى آخر، فإن العجز المستمر والمتزايد فى الميزان التجاري، هو حصاد لجوانب الخلل الهيكلي فى البنيان الاقتصادي، والذي يفرض نفسه على المشكلة النقدية، بحيث يصبح التحرك نحو حل المشكلة الأخيرة، مرهونا بالقضاء على جوانب هذا الخلل، وبالتالي فاستخدام سعر الصرف كأداة للتصحيح، فى الحالة المصرية، أمر ضئيل الأثر، فى ظل استمرار جوانب المشكلة الاقتصادية على ما هى عليه.

٢- امتصاص فائض السيولة .. "تعقيم السياسة النقدية"

تؤدى عملية إصلاح القطاع المالي وتحرير الحساب الرأسمالي، الى تعرض البلاد لتدفقات رأسمالية كبيرة ومفاجئة، وهو ما يثير العديد من المشكلات لدى صانعي السياسة النقدية بالبلاد، وعلى الأخص احتمال فقدان السيطرة على أدوات صنع السياسة، والزيادة المفرطة فى سعر الصرف الحقيقى، وما يستتبع ذلك من ضعف للحساب الجاري. وكلها أمور يمكن أن تجهض محاولة الإصلاح واسترداد الاقتصاد لعافيته. وبمعنى آخر، فإذا ما أدى التفاؤل بشأن السياسة الاقتصادية للبلد، سواء كان بسبب أم لا، إلى زيادة أسعار الصرف، بينما تقبع فى الأعماق العلاقة الجامدة بين الأجور والأسعار لتمنع هبوطهما، فإن هذا يمكن أن يعادل أثر ارتفاع سعر الصرف فى أسواق المنتجات، ويصبح الانزلاق إلى مرحلة الركود والكساد أمرا لا مفر منه.

وتزداد خطورة هذه المسألة إذا لم يتم تطوير سوق للأوراق المالية يسهل فيه تداول الأوراق الحكومية بشكل كفء. فقد تواجه معضلة تتعلق بكيفية الاستجابة، أي الاختيار، بين زيادة قيمة سعر الصرف مع التضحية بالقدرة التنافسية للاقتصاد، أو السماح بعرض النقد المحلى بالتوسع مما يفقدها السيطرة على معدلات التضخم.

وفى كل الأحوال ينبغي للدولة أن تفكر جديا فى ظروفها الخاصة مثل وضع الحساب الجاري ونظام الصرف الأجنبي لديها والتوازن المالي العام. وهنا يمكن للبنك المركزي القيام بعملية "تعقيم" وكبح تأثير التدفقات الرأسمالية الوافدة على العرض المحلى من النقود. ولكن قدرة السلطات على تنفيذ ذلك، كثيرا ما يعرقلها قدرة أسواق رأس المال الخاصة على استيعاب مبيعات الأوراق المالية الحكومية أو أذونات البنك المركزي.

ومن بين السياسات المكملة أيضا، وهى قصيرة الأجل، سياسة تشجيع التدفقات للخارج من خلال التسديدات المبكرة للدين الخارجي، أو عدم تشجيع التدفقات الوافدة من خلال فرض قيود مؤقتة على حساب رأس المال بميزان المدفوعات.. الخ.

وهناك وسيلة أخرى لتجنب أية زيادة حقيقية في سعر الصرف، وهى دعم موقف المالية العامة، فتشديد سياسة المالية العامة يساعد على تخفيف الضغط على أسعار الفائدة المحلية، وهو عكس الأثر المترتب على السياسة النقدية المتشددة. وفى بعض البلدان أثبتت سياسة تقييد المالية العامة المصحوبة بزيادة الإيداعات الحكومية لدى البنك المركزي، أنها الأكثر فعالية فى تعقيم الأثر النقدي لتدفقات النقد الأجنبي إلى داخل البلاد.

في هذا الإطار فقد توافر لمصر قدر لا بأس به من النقد الأجنبي، خلال حقبة التسعينات، بسبب العديد من العوامل أهمها:

١- إعادة جدولة الديون الخارجية وما ترتب عنها من وفر فى الأموال.
٢- الزيادة الكبيرة فى المعونات العربية عقب حرب الخليج الثانية (١٩٩١/٩٠).
٣- التدفق الكبير فى موارد السياحة.
٤- زيادة تحويلات المصريين العاملين بالخارج بالعملات الأجنبية.

وهذه الزيادة لم يواكبها طلب مناظر فى سوق النقد، نتيجة لطبيعة البرنامج الاقتصادي الذي طبق خلال هذه الفترة، خاصة ١٩٩١-١٩٩٣، وكان من الطبيعي أن يتدخل البنك المركزي لشراء هذا الفائض وتركيمه فى شكل احتياطات. وذلك للحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف للجنيه المصري، وللحد من الضغوط التضخمية فى الاقتصاد.

ففي ظل انفتاح الاقتصاد، وما ينطوي عليه من تدفقات حرة لرؤوس الأموال ومرونة أسعار الصرف، فإن زيادة أسعار الصرف المحلية التي لا يقابلها تغيير فى توقعات سعر الصرف، سوف تضر بالعملة المحلية. بحيث تميل إلى رفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يحد من القدرة التنافسية للدولة ويؤدى إلى تدهور الميزان التجاري، وتعاظم آثار الركود الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة، على وتيرة النشاط الاقتصادي المحلى. إذ أن من شأن ارتفاع أسعار الفائدة التعجيل بانخفاض الإنفاق الجاري على السلع الاستثمارية، بل والاستهلاكية أيضا، بما فى ذلك الإسكان، ومن ثم يؤدى إلى خفض الطلب المحلى وانخفاض النشاط الاقتصادي المرتبط به وزيادة معدلات البطالة.



وفى هذا السياق جاءت سياسة "التعقيم" من جانب البنك المركزي، لاحتواء هذه الآثار السلبية، خاصة مع زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، منذ بداية التسعينات، ونتيجة للتحول فى ميزان المدفوعات من عجز إلى فائض، الأمر الذي زاد من حيازات البنك المركزي للعملات الأجنبية، وبالتالي محاولته للحد من آثار هذه التغييرات على القاعدة النقدية. وهكذا تبنى فلسفة هذه السياسة على فكرة اتخاذ التدابير التي تمكن السلطة النقدية من ضبط التوسع النقدي لتوافق حاجة المتعاملين فى الاقتصاد والتحكم فى المعروض النقدي.

وهذه المسألة تحمل الاقتصاد المصري تكاليف عديدة، تقاس بالفرق بين الفائدة المدفوعة على أذون الخزانة الجديدة، ومع فرض ثبات سعر الصرف، والعائد من الزيادة فى الاحتياطات الدولية (من الممكن افتراض أنها تساوى ٥٪، أى العائد على سندات الخزانة الأمريكية قصيرة الأجل). وفى هذا الإطار تشير التقديرات إلى أن تكلفة التعقيم خلال الفترة (١٩٩١/٩٠- ١٩٩٤/٩٣) وصلت إلى ٣,٩ من الناتج المحلى. فإذا ما أضفنا إليها زيادة الاحتياطات لدى البنوك التجارية،

والتي يحصل بعضها على فائدة من البنك المركزي، فإن هذه التكلفة تصل إلى ٥٪.

وكان تعقيم احتياطات البنوك التجارية يتم عن طريق مبيعات أذون الخزانة الحكومية، وكانت الزيادة فى صافى الاحتياطات الدولية للبنك المركزي، متوازية مع التراجع فى صافى الأصول المحلية للبنك المركزي، والتي يمكن ملاحظتها بشدة فى زيادة صافى الأصول المحلية للجهاز المصرفي، باستثناء البنك المركزي، وإذا ما أخذنا بالحسبان النقص فى متحصلات الضرائب، سوف تصل التكلفة المالية للتعقيم إلى ١٠٪ من الناتج خلال الفترة (٩١/١٩٩٢- ٩٥/١٩٩٦). فإذا ما أضفنا لهذا المساوئ الناجمة عن سياسة التعقيم وعلى رأسها الميل إلى رفع أسعار الفائدة المحلية، مما يؤدى إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال قصيرة الأجل. لاتضح لنا حجم العبء الناجم عن هذه السياسة. خاصة وأن السياسة النقدية المتشددة، التي ربما تتبع بغرض الحفاظ على سعر صرف إسمي معين، تؤدى لارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية، مما يؤدى إلى تضخم تكلفة الدين التي تدفعها الحكومة، والنيل من سلامة الوضع المالي، كما أنه عادة ما يشكل اقتراض الحكومة من الجهاز المصرفي عاملا أساسيا فى التأثير على المعدل الكلى للتوسع الائتماني النقدي.

ومن ثم ، فإنه إذا كان النظام الجديد قد ألغي كافة القيود التي كانت قائمة على التعاملات بالنقد الأجنبى، وأعطى الحرية للأفراد فى تملك النقد الأجنبي أو التعامل فيه، حيث أصبح التعامل حراً فى جميع البنوك والصيارفة، الأمر الذي يزيد من إمكانية الوصول إلى أسعار حقيقية لاسعار الصرف تعكس قوى السوق بالأساس، إلا أنه لم يستطع حتى الآن حل المشكلة الأساسية الخاصة بالاستقرار النقدي طويل الأمد، خاصة فيما يتعلق بعجز الميزان التجاري، الذى يُعد لب مشكلة التغيير والتعدد المتلاحقين فى سعر صرف الجنيه المصري، بحيث يصبح استخدام سعر الصرف كأداة "تصحيح" أمرا ضيئل الأثر فى ظل استمرار جوانب المشكلة الاقتصادية وخلل الجهاز الإنتاجي، مما يؤدى إلى عدم مواكبة الطلب المتزايد وزيادة الميل للاستيراد. هذا فضلا عن أن الاضطرابات التى تتعرض لها الأسواق قد أدت إلى أن يتزايد الطلب على الدولار لأغراض الاحتياط للمستقبل فى ظل عدم اليقين القائم، وكذلك الطلب لأغراض المضاربة، وتوارى بذلك الطلب على الدولار لأغراض المعاملات العادية. وهو ما يتطلب بالضرورة تفعيل دور البنك المركزي لكي يدير تحركات أسعار الصرف وفقا للأهداف الموضوعة للسياسة الاقتصادية للدولة.

ومن المعروف أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو الحفاظ على استقرار معقول للأسعار، نظرا لأن أفضل إسهام للسياسة النقدية هو مساندة أفضل مسارات النمو قابلية للاستمرار بالنسبة للإنتاج والعمالة والحد من التقلبات الدورية حول مسارات النمو تلك. ففي ظل انفتاح الاقتصاد، وما ينطوي عليه من تدفقات حرة لرؤوس الأموال ومرونة أسعار الصرف، فإن زيادة أسعار الصرف المحلية التي لا يقابلها تغيير فى توقعات سعر الصرف، سوف تضر بالعملة المحلية. بحيث تميل إلى رفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يحد من القدرة التنافسية للدولة ويؤدى إلى تدهور الميزان التجاري، وتعاظم آثار الركود الناجم عن ارتفاع أسعار الفائدة، على وتيرة النشاط الاقتصادي المحلى.

وبالتالي، فإن تحديد الهدف سيحدد المتغيرات المستهدفة، وعندئذ يمكن الحديث عما يسمى "سعر الصرف التوازنى" الذي يتسق مع المتغيرات الرئيسية، وليس ذلك السعر الذي تحدده المضاربات لدى شركات الصرافة. وبمعنى آخر، فإن المستوى السليم لسعر الصرف لا يمكن أن يتحدد فى نهاية الأمر، إلا بالتفاعل بين سعر الصرف والمتغيرات الرئيسية الأخرى للاقتصاد الكلى، والتي لا تتأثر جميعها فى الوقت نفسه بسعر الصرف فى حد ذاته فحسب، بل تتأثر بالسياسة العامة للدولة.

فعند ظروف اقتصادية معينة، يمكن تعديل أسعار الصرف، بدرجة معقولة ولكن شريطة الإدراك التام لكافة العوامل والعناصر المؤثرة على هذه العملية واحتمالاتها المستقبلية. وهو ما يتوقف على طبيعة النظام الاقتصادي للدولة أو مدى الثقة فى العملة، والاستقرار السياسي، وطبيعة الأسواق المالية ومدى تحررها من القيود. فالمسألة تكمن فى درجة المرونة المطلوبة فى ظروف معينة. أما التردد فى مثل هذه الأمور فانه يساعد على المزيد من المضاربة وليس العكس.

رقم الايداع ١٠٠٦٠ / ٢٠٠٢
الترقيم الدولى I.S.B.N 977 - 227 - 204 - 0



التقرير الاستراتيجي العربي

٢٠٠١

التفاعلات الدولية

الولايات المتحدة وبناء التحالف الدولى ضد الإرهاب / العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان / التسوية السياسية للأزمة الأفغانية / التغيير فى استراتيجية الأمن القومى الأمريكى / الحركة الإسلامية وهجمات ١١ سبتمبر / الإسلام والمسلمون فى الإعلام والفكر الغربى / مستقبل الجماعات الإسلامية بعد ١١ سبتمبر / الآثار الاقتصادية لهجمات سبتمبر.

التفاعلات الاقليمية

التفاعلات الإيرانية العربية / التفاعلات التركية العربية / الاتحاد الأفريقى بين التطوير المؤسسى والإندماج الإقليمى / إريتريا وإثيوبيا .. الإخفاق الداخلى والمعارضة المتزايدة / السياسات الدفاعية لدول الجوار

الصراع العربى الإسرائيلى

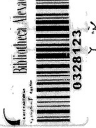
الفلسطينيون والانتفاضة / إسرائيل والانتفاضة / التفاعلات العربية الإسرائيلية .. حالة حرب

النظام الاقليمى العربى

العالم العربى وهجمات ١١ سبتمبر / الإصلاح السياسى فى العالم العربى / أداء مؤسسات العمل العربى المشترك / أزمات وقضايا عربية ساخنة / منطقة التجارة الحـ

جمهورية مصر العربية

قضية الإرهاب فى السياسة الخارجية المصرية / أداء النظام السياسى (مجلس الشعب. الإ
على الانتخابات. الأحزاب المصرية) / المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية. الصحافة المصر
صرف الجنيه المصرى



مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر